

جرو ۶

بجزار افاق (۶) فقہ حنفی

۱۰

ص ۵ ۳۱۶

404 29

﴿ فهرست الجزء السادس من شرح البهرارائق على كتزالدقائق للعلامة ابن نصير ﴾

صفحة	باب	صفحة	باب
١٦٨	باب السلم	٢	باب خيار الشرط
١٨٧	باب التفرقات	٢٨	باب خيار الرؤية
٢٠٨	(كتاب الصرف)	٣٨	باب خيار العيب
٢٢١	(كتاب الكفالة)	٧٣	باب البيع القاسد
٢٥٥	فصل ولو أعطى المطلوب الكفيل الخ	٩٩	فصل في بيان أحكام البيع القاسد
٢٦٢	باب كفالة الرجلين والعبدین	١١٠	باب الاقالة
٢٢٤	(كتاب الحوالة) خطأ والصواب ٢٦٦	١١٦	باب المراجعة والتولية
٢٧٦	(كتاب القضاء)	١٢٦	فصل في بيان التصرف في المبيع
٢٩٠	فصل في المفتي	١٣٥	باب الزبا
٢٩٠	فصل في المستفتي	١٤٨	باب المحقوق
٢٩٢	فصل في التقليد	٢٥١	باب الاستفحاق
٣٠٧	فصل في المحبس	١٦٠	فصل في بيع الفضولي

﴿ تمت ﴾

﴿الجزء السادس﴾
 من البصائر الرائق شرح كنز الدقائق للإمام
 العلامة والضرير القهامة فقيه عصره
 ووحيد عصره محرم المذهب النعماني
 وأبي حنيفة الثاني الشجرتين
 الدين الشهير بابن نعيم
 رحمه الله تعالى
 آمين

وبهامته المحواشي المسماة بمضة الخالق على البصائر الرائق لمخاتمة المحققين ونجبة العلماء
 العاملين العلامة الفاضل والاستاذ الكامل السيد محمد أمين الشهير بابن عابدين رحمه
 الله وقد جعل كتاب البحر مفرغاً في سبعة أجزاء والجزء الثامن تكملة العلامة المحقق محمد
 الشهير بالطوري ولتمام الانتفاع جعل المتن مع المحاشية في طرة الكتاب وفصل بينهما
 بفصل من جدول في الطبع المستطاب

فصل في خيار الشرط

بسم الله الرحمن الرحيم

باب خيار الشرط

باب خيار الشرط

باب خيار الشرط

من اضافته الشيء الى سببه لان الشرط سبب الخيار وفي المصباح المحذور الاختيار وفسره في فتح
الباري بالخيار بين الامضاء والفسخ وهو ثابت بالنص على غير القياس وحين ورد النص به جعلناه
داخلا على الحكم مانعاه تقديرا لعله بقدر الامكان ولم نجعله داخلا على أصل البيع للنهي عن بيع
بشرط والبيع الذي شرط فيه الخيار يقال فيه علة اسمها ومعنى لاحكامها والعالى عنه علة اسمها ومعنى
وحكما قال أهل الأصول الموانع خمسة مانع يمنع انعقاد العلة وهو حرج المبيع فلم يشعقد المحر
لعدم الجهل ومانع يمنع تمامها كبيع مال الغير ومانع يمنع ابتداء الحكم وهو خيار الشرط ومانع
يمنع تمامه كخيار الرقبة للشترى ومانع يمنع لزومه كخيار العيب وقد حققنا في شرحنا على المنار
أن تقسيمهم للموانع مبني على قول ضعيف للأصوليين وهو جواز تخصيص الطل وأما على الصحيح
من أنه لا يجوز تخصيصها فلا مانع لها أصلا ففي كل موضع علم الحكم فأنما هو لعدم العلة فحلف
المالك مع شرط الخيار أنما هو لعدم العلة لأنها البيع بلا خيار وقولهم فيما فيه خيار علة اسمها ومعنى
لاحكامها على الصحيح لان الموجود فيه شطر العلة لا كلها لانها لا تتم إلا بأوصاف ثلاثة ان تكون
موضوعة وان تكون مؤثرة وان يوجد الحكم عقبها بلا تراخ فإدراك الخيار باقيا لم تتم العلة فإذا سقط
وقت وتسلم في تقريره لا كل في بحث تقسيم الطل الى سبعة والخيارات في البيع لا تنصرف في
الثلاثة كما قدمنا بل هي ثلاثة عشر خيارا والرابع خيار الفتن وسنكلم عليه في المراجعة حيث
ذكره وهناك والخامس خيار الكمية وقد نساء أول البيوع والسادس خيار الاستحقاق وسباني

(قوله) والسابع خيار كشف الحال كما قدمناه قال الرمي قدسه في شرح قوله وبأننا أوجر لا يعرف قدره بقوله بعد ان قال ولو اشترى بوزن هذا المحر زهنا ثم اعلم به جاز وله الخيار وهذا الخيار خيار كشف الحال كما قدمناه في مسألة المحبرة والمطبوخة (قوله) والظاهر ان الخيار (الخ) قال في الشرائع في حق الغنم مع بيعه في المتاع بالقرينة مع ولقد اوضح المصنف عنه في المخلع حيث قال ومع شرط الخيار لها في المخلع لانه ومن غفل عن هذا قال ما قال اه وفي حاشية أبي السعود من الجوى الاولى ان يجعل الخيار واجبا على الخيار باعتبار كونه موصوفا بالشرطية قبل الاضافة فان اضافة الخيار الى الشرط ٢ من اضافة الموصوف الى الصفة

ولا ينافيه قولهم انه من اضافة المحكم الى اسمه والاصل باب الخيار المشروط على ان يكون المصدر عن اسم المفعول يدل على ذلك ان الموصوف بالصفة ليس الخيار فقط كما يوجهه كلام صدر الشريعة ولا الشرط فقط كما يوجهه كلام

صع للتابعين اولاً أحدهما

ثلاثة أيام

صاحب الإصلاح (قوله)

والخلاصة (الخ) قال الرمي

في شرح الاسلام ذكر باقي

شرح الروض هنا فروطاً

وقواعداً لا تأباهما قال

فرع قوله أي العاقلة

خلاصة بكمس الخاء هارة

في الشرع عن اشتراط

خيار الثلاث ومضاهيها

لا عين ولا عذبة فان

أطلقها على لا جاهل

ولا جاهل أحدهما مضاهيها

صع أي ثبت الخيار وان

أسقط شرط له الخيار

في باب خيار العيب والسابع خيار كشف الحال كما قدمناه والثامن خيار تفرق الصفقة بهلاك البعض قبل القبض وسأقي أيضاً والتاسع خيار اجازة عقد القضوي والعاشر خيار فوات الوصف المشروط بالمحقق العقد كاشترطه الكتابة والحادى عشر خيار التعيين الثاني عشر في المراجعة خيار الحانبة الثالث عشر من الخيارات خيار نقد الثمن وعدمه كما أتى في هذا الباب (قوله) صع للتابعين اولاً أحدهما ثلاثة أيام أى جاز البائع وللشترى معاً ولا أحدهما في المدة المذكورة والظاهر ان الخيار يعود الى الخيار وفي الواقعة والتفاهة صع خيار الشرط فبرزه والاولى مافى الاصلاح صع شرط الخيار لان الموصوف بالصفة شرط الخيار انفس الخيار والاصل في ثبوته ما رواه ابن ماجه في سننه ان حبان بن منقذ بن عمر كان رجلاً قد أصابه آفة فراه فكمسرت اسنانه وكان لا يدع على ذلك الفخارة فكان لا يزال يفتن فاقى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال له اذا أنت باعت فقل لا خلاصة ثم أنت في كل سلعة أنتعها بالخيار ثلاث لبال فاذا رضيت فامسك وان مضطت فارددها على صاحبها وجبان بفتح الحاء المهملة والياء الموحدة والخلابة الخداع وفائدة قوله لا خلاصة أى لا خدعة في الدين لان الدين النصيحة وللإسلام بانه ليس من ذوى البصائر بالسلم فالواجب نصيحته فلا تخدعه وشي اعتمد اعل عرفته بل انه يهونه لانه ليس عالمها كذا في فتح الباري والائمة شجرة تصيب أم الراس وكان حبان ألثغ باللام فكان يقول لا خدابة فقوله اذا بيعت شامل للبائع والمشتري وبه اندفع قول سفيان الثوري انه لا يجوز لا للشترى ولا للبائع خيار الحانبة فجعل له الخيار فيما اشتره لانه انما جاز للعا جاز في دفع الغبن ما تروى وهما فيها سواء وفي الحانبة اذا شرط الخيار لها ما لا يثبت حكمه فقد اصلا اه وقد بقوله للتابعين الدال على ان الشرط كان بعد العقد او مقارنا له لا احترازاً اذا كان قبله فلو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي انعقد ثم اشترى مطلقاً لم يثبت كافي للتارخانية وأملفه فتمهل البيع الفاسد فهو كالصحيح ثبت فيه خيار الشرط ولما كان خلاف الاصل فاذا اختلفا في اشتراطه فالقول بان انكره عند الامام في ظاهر الرواية وعند محمد القول للمدعي والبيئته لاخر كذا في الحانبة ومثل ما اذا شرطه وقت العقد او المتأخر فلو قال أحدهما بعد البيع ولو أيام جعلتك بالخيار ثلاثة أيام صع اجابا فلو شرطه بعده أزديمن الثلاثة فقد العقد عنده خلافاً لما كانوا قايماً بالبيع شرطاً فاسداً فانه يلتحق ويقصد العقد عنده وعندهما لا يفسد ويبطل الشرط وفي جامع الفصولين هو بعض في ثمانية أشياء في بيع واجارة وحقه وصلح من مال بعينه وبغيره وكفاية وخلع وعتي على مال لشرط المرأة واللقن

ثلاثة أيام خيار اليوم الاول بطل الكل قال في المجموع وان أسقط خيار الثالث لم يسقط ما قبله أو خيار الثاني بشرط ان يبقى خيار الثالث سقط خيار اليومين جميعاً لانه لا يجوز ان يشرط خياراً مترخياً عن العقد لا يجوز ان يستقي خياراً مترخياً وانما أسقطنا اليومين تقسماً للاسقاط لان الاصل لزوم العقد وانما جاز خياراً بالشرط رخصة فاذا عرض له خلل حكم يلزم العقد له فتأمله بتجديده موافقاً لله تعالى اعلم اه (قوله) فهو كالصحيح ثبت فيه خيار الشرط قال في جامع الفصولين حتى لو باع قناباً بذهب هو رطل خير بخيار فقهه وحرم لم يميز لا في الاول ولا في الثاني (قوله) واجازة قال في جامع الفصولين لو استباح

بضارته ثلاثة أيام جاز كبيع ٤ فلو مضى في الثالث هل يجب على المستأجر يومين آخري صا انه لا يجب لانه لم يقن من

ولو شرط الخيار للرهن حاز للرهن اذ له تقضى الرهن متى شاء بلا خيار ولو كفل بنفس او مال وشرط
الخيار للمكشور له او ككتيل جاز اه وصح شرط الخيار في الاربابان قال ابراهم على ان الخيار
ذكر مغر الاسلام من بحث الهزل ويصح ايضا اشتراطه في تسليم الشقة بعد طلب المواساة ذكره
فيه ايضا وصح اشتراطه في الحوالة ايضا وفي الوقت على قول أبي يوسف وبني حنيفة في المزادة
والمعاملة لانها حارة فهي حصة مشروعة ولا يصح في النكاح والعلاق واليمين والنذر والاقرار
بعقد الصرف والمال وكالة عليه فاضحان بانه انما يدخل في لانه يعمل الفسخ وفي الواو الحجة
لشترى عبدا واشترى ان لشترى خيار يومين بعد شهر رمضان والشراف آ نور رمضان فهو جاز
ويكون له الخيار ثلاثة أيام اليوم الاثني عشر من رمضان ويومين بعده لانه سكت عن الخيار يوم العقد
وامكن تصحيح هذا العقد لولم تصح هذا العقد باشتراط الخيار يوم العقدين يومين بعد رمضان ولو
قال البائع لشترى لا خيارك في رمضان فالبيع فاسد لانه تعذر جميع العقد اه وفي فتح القدير
لوقاله انت بالخيار فله خيار المجلس فقط ولو قال الى الظاهر فعند ابي حنيفة يسقر الى ان يخرج وقت
الظهور وعندها لا تدخل الغاية اه وكذا الى الليل الا الى ثلاثة أيام بدخل ما بعده الى وشمل ما اذا
شرط في كل المبيع او بعضه لمافي المراجعة اشترى مكيلا او موزونا وعساو شرط الخيار له في
نصفه او ثلثه او ربعه جاز كونه في الزبائن اه وسأقي حكم ما اذا كان المبيع متعددا فحصل
الخيار في البعض وهو خيار التعيين وفي التناخانية واذا اشترط المشتري له في الثمن اوفى المبيع
كان له الخيار فيها اه ولو اشترى عبدا بالف درهم على ان المشتري بالخيار فاعطاه بهامائة دينار
ثم فسخ البيع فمن ابي يوسف الصرف جاز وورد الدرهم والصرف باطل على قول ابي حنيفة كذا
في التناخانية فان قلت قد صرح فيه انه لو اطلق الخيار قد البيع ولانك ان قوله انت بالخيار
اولا بالخيار اطلاقا فالالتوقى قلت قد صرح في الواو الحجة والمخلاصة مسئلة انت بالخيار انه باع
بلا خيار ثم لقيه بعد مدة فقال له انت بالخيار فله الخيار اذ ادم في المجلس بمنزلة قوله لك الاقالة فغلاص
ما اذا اطلقاه وقت العقد وفي الثانية ابتداء التأجيل في البيع ضمن مؤجل بخيار من وقت سقوطه
لا من وقت القدسواه كان الخيار للبائع اول لشترى وللشفيغ الطلب وقت العقد حيث علم لا وقت
السقوط ومطلب في بيع الغضوى وقت الاجازة وفي البيع الفاسدين انقطاع الاسترداد وفي
الهيئة بشرط العوض روايتان في رواية يطلب عند القبض وفي رواية عند العقد وهو الصحيح ولو كان
الخيار للبائع فصالحه المشتري على معنى لا مضاء البيع معو يكون زبادة في الثمن وكذا لو كان
الخيار لشترى فصالحه البائع على اسقاطه فله عنه من الثمن كذا اوزاده مرضا حاه اه فلو
صالحه البائع على ابطال البيع وبطبيعة ففصل انسخ البيع ولائنه كذا في التناخانية واطلق
في المتبايعين ففصل الامصيل والنايب ففصل الوكيل والوصي كما في الثانية ولو امره ببيع مطلق فقد
بضارته او لا مرأوا لاجني صحها ولو امره ببيع بضارته لا امره بشرطه لانه لا يجوز وان كان اشتراط
الخيار لنفسه اشتراطا لا مرأوا لا امره ببيع لا يكون للمو قير رأى وتديرو يكون لا امر
كله وفيما فاصله يكون له رأى يكون لا امر بطريق التسمية فيكون مخالفا ولو امره بشره بضار
لا امره فاشترى بدون الخيار فذا الشر اعلمه دون الامر لهما فله ففصل ما اذا امره ببيع خيار فباع با
حيث يبطل البيع اصلا كذا في الواو الحجة فان قلت هل يصح تعليق ابطاله واضاقته قلت قال في

الانتجاع بحكم الخيار له
وانتفع ببطل خياره (قوله)
فهى خمسة عشر موضعا
زاد في النهر واحدة اخرى
وهى الاقالة حيث قال وفي
الزبانية الاقالة كالبيع
يجوز شرط الخيار فيها
وزاد على ما لا يصح الوصية
انعدام تعلق فاضحان
الا في فقال وقياسه
ان لا يصح في الوصية
وتعلم القمعين ولم يتوف
هدم باي ترك من القسم
الاول الكفاة والمزادة
والمعاملة اى المساواة
ومن الثاني الوصية وكان
ترك الكفاة سهوا وما
عدها لانه غير مخصوص
وقد قلتم التجميع مشرا
الى ما فيه البحث فقلت
يصح خيار الشرط في ترك
شقة
وبيع وابرار وقف كذا
وفي صفت خلع وحق اقاله
وصلح عن الاموال ثم
الحوالة
مكتوبة رهن كذا اجاره
وزيد مساواة مزادته
وما يصح في صرف نكاح
الالة
وقسم نذ مطلقا وكاله
كذلك اقرار زيد وصية
كلهم صفا فتمت ذى القلعة
(قوله عليه فاضحان الخ)

الخائفة لو قال من له الخياران لم أفضل كذا اليوم فقد أبطل خيارى كان باطلا ولا يبطل خياره
 وكذا أوفى قال في خيار العيب ان لم أرده اليوم فقد أبطلت خيارى ولم يرده اليوم لا يبطل خياره ولو لم
 يكن كذلك ولكن قال أبطلت غدا أوفى أبطلت خيارى اذا جاء غدا غدا غدا ذكر في المنتقى انه
 يبطل خياره قال وليس هذا كالأول لان هذا وقت يحى ولا محالة بخلاف الأول اه قدس سوابين
 التعليق والاضافة في الحق مع انهم لم يروا بينهما في الطلاق والعناق وفي التارنفة لو كان الخيار
 المشتري فقال ان لم أفسخ اليوم فقد رخصت وان لم أفضل كذا فقد رخصت لا يصح اه (قوله ولو
 أكثر من أى لا يصح اشتراطه أكثر من ثلاثة أيام عند أبى حنيفة وقال يجوز اذا سعى منه معلومة
 لحديث ابن عمر انه عليه السلام أجاز الخيار الى شهرين وله انه مخالف لما يقتضى القيد وهو الزم
 ثبت نصا على خلاف القياس في المدة المذكورة لا تروى وهو يحصل فيها فلا حاجة الى ما زاد عليها
 ويدل عليه حديث عبد الرزاق ان رجلا اشترى من رجل بعرا وشرط عليه الخيار أربعة أيام فابطل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم البيع وأما حديث ابن عمر فلم يعرف ولانه جزم الدعوى لانه جاز
 أكثر من ثلاثة أيام طال المدة أو قصرت وهو يقيد بمدة خاصة ولا نه يحتمل خيار الشرط وخيار
 الرؤية والعيب فلا يكون جفا واطلاق المدة عنده كاشتراط الأكثر في عدم الجواز وانقاد البيع
 ولو قال المؤلف ولو أكثر من أى مطلقا أو موقوتا وقت مجهول لكان أولى لان البيع فاسد في هذه
 كلها كما في التارنفة وهكذا اذا كان المبيع مما لا يتسارع اليه الفساد فان حكيما يتسارع
 فحكمه في الخامسة قال اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على انه بالخيار ثلاثة أيام فالقياس لا يغير
 المشتري على شئ وفي الاستحسان يقال للمشتري اما ان تلغى البيع واما ان تأخذ المبيع ولا شئ عليك
 من الثمن حتى يميز المبيع أو يفسد المبيع عندك فعلا للضرر من الجانبين وهو نظير ما لو ادعى في يد
 رجل شراء شئ يتسارع اليه الفساد كالحكمة الطرية وجه المدعى عليه وأقام المدعى البيعة ويخاف
 فسادها في مدة التركة فان القاضي يأمر مدعى الشراء ان يتقدم الثمن ويأخذ الحكمة ثم القاضي
 يبيعها من آخر ويأخذ ثمنها ويضع الثمن الأول والثاني على يد عدل فان عدلت بقضى لمدعى الشراء
 بالثمن الثاني ويدفع الثمن الأول للبائع ولو ساع الثمنان عند العدل يضع الثمن الثاني من
 مال مدعى الشراء لان بيع القاضي كبيع وان لم تعدل البيعة فانه يضع قيمة الحكمة للمدعى عليه
 لان البيع لم يثبت وبقي أخذ مال الغير بجهة البيع فيكون مضى واعليه بالقيمة اه وفي الظهيرة
 ولو اشترى بيضا أو كفرة باعى ان البائع بالخيار فخرج الغرض أو صار الكفرة ثمرا بطل البيع لانه
 لو بقي لبق مع الخيار ولو بقي معه لم يقدر البائع على اجازته وان أبى المشتري لكون المبيع صار شيئا
 آخر ولو باع قصيرا فلم يقبضه حتى صار جبا بطل البيع في قول أبى حنيفة وفي قول أبى يوسف
 لا يبطل اه وفي الخامسة اشترى شيئا في رمضان على انه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان ففسد
 العقد في قول أبى حنيفة لان عنده ما قبل الشهر يكون داخل في الخيار فيفسد بمثلة شرط الخيار
 أو بعد أيام ففسد العقد عنده وقال محمد له الخيار في رمضان وثلاثة أيام بعد رمضان ويجوز البيع
 وكذا لو كان الخيار البائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيارك في رمضان
 ولك الخيار ثلاثة أيام بعد مضى رمضان ففسد البيع عند الكل لانه لا وجه الى تصحيح هذا العقد اه
 والاجرة كالبيع قال في البرازية استأجر على انه بالخيار ثلاثة أيام يجوز وعلى الأكثر في الخلاف
 اه وفي آخر اجارات الذخيرة قبيل الشفعة اشتراط الخيار في غير العقد لا يفسده وان زاده في الثلاثة

ولو أكثر

(قوله كان باطلا ولو

يبطل خياره) أقول

سأبني في شئني البيع

قبيل باب الصرف انما

لا يبطل بالشرط القاسد

تعلق الرضا العيب بخيار

الشرط ومثل المؤلف

هناك للاول بقوله بان

قال ان وحقت بالمبيع

عسا ارده عليك ان شاء

فلان وللثاني بقوله بان

قال من له خيار الشرط

في البيع رخصت البيع

أوفى استقت خيارى

ان شاء فلان فانه يصح

وبطل الشرط اه

فتأمل وسأبني تمام

الكلام عليه هناك ان

شاء الله تعالى (قوله ولو

قال المؤلف ولو أكثر او

مؤيدا الخ) قال في

النهر انما اقتصر على

الثلاث لانه محل الخلاف

والفساد فيما زاده بالاجاع

كأبى الدرداء اه وحق

التعبير ان يقال انما

اقتصر على نفي الزيادة

على الثلاث

اجماعاً اه فهدا محالف فيه الاجارة البيع فانهما اذا شرطاه بعد العقد اكتر من ثلاثة فسد
 البيع كاقدمناه واما اشتراطه في المبلغ فقدمنا في بابيه يصح اشتراطه لها اكتر من ثلاثة ايام عنده
 ويصح اشتراطه في الكفالة اكتر من ثلاثة ويصح اشتراطه للمصنوع وفي الزاوية واما اشتراطه
 في الوقف فلما تتردد في يوسف بناء على أصله من اشتراط النفع لنفسه ولما اقتوا بقوله هناك فبدق
 أن يفتي به أيضاً في جواز اشتراطه وقدمناه في الوقف وفي المراج خذه وانظر البهاليوم فان رضىته
 أخذته بعشرة فهو خيار ولو باع على أنه ان ينفه ويستقدمه جاز وهو على خياره وعلى أن با كل من
 ثمره لا يجوز ان الشره حصه من الثمن اه وفي الذخيرة وكذلك لو قال هو يبيع لك ان شئت
 اليوم كان يبيع خيار (قوله فاذا اجاز في الثلاث صح) والوال المصدق قبل تفرده فانقلب صحها والخير
 يعود الى من له الخيار وقد اختلفوا في صحة المصدق قبل انعقد فاسدا ثم يعود صحها بزوال المفسد
 وهو قول العراقيين وعند الحراميين موقوف على إسقاط الشرط بقضى جزء من الرابع فيفسد
 فلا ينقلب صحها وهذا الطريق في الواجهة واختارها الامام السرخسي وغير الاسلام وغيرها
 من مشايخ ما وراء النهر كافي القوائد الظهيرية والذخيرة ولكن الاول ظاهر الرواية وفي المخانة فان
 أسقط الخيار في الايام الثلاثة أو اعتق البسدة أو مات العبد أو المشتري أو أحدث به ما وجب لزوم
 البيع ينقلب البيع جائزاً في قول أبي حنيفة وبازمه الثمن وان حدث عند المشتري في الايام الثلاثة
 عيبان كان صياحه يمتثل زواله في مدة الخيار كالمريض لا يبطل خياره الا أنه لا يملك الرد قبل زوال
 العيب وان حدث به ما لا يمتثل الزوال لم يفسد البيع اه وفي المراج بشرط الخيار ابدأ او مطلقاً او
 موقفاً وقت مجهول فسد بالاجماع واما في أربعة ايام فوفقوها فكذلك عند أبي حنيفة ولو كان
 الخيار في اقدم فلان أولى المذهب الرابع فاسقطاه بجزء البيع عند أبي يوسف وبشرط الخيار لنفسه
 بعد شهر جاز عند أبي يوسف في الشهر وله الخيار بعسده يوماً مكث في المتي ولم ادهم ذكروا
 للاختلاف السابق فمرة وبقي أنه لو كان عدا فاعتقه قبل قبضه لم يصح على القول بان عقاده فاسداً
 ويصح على القول بالوقف ونهاه المخانة انه ينقلب جائزاً بالاعتاق فلم تظهر الثمرة ويمكن أن يقال
 تظهر في حل مباشرة وحرمتها كالا يفتي في الاستيعاب في الاصل عند أصحابنا الثلاثة ان الفساد
 على ضربين فساد قوي دخل في صلب العقد وهو البطلان والمبدل وفساد ضعيف لم يدخل في صلب
 العقد وانما دخل في شرط مستعار فانه على العقد ولا ينعقد ولا ينعقد الى الجواز ويرفع الفساد كما اذا
 باع بالف درهم ورطل من خمر ثم حط عن المشتري الخمر لا ينقلب الى الجواز واما الفساد الضعيف
 فكسئلة الكتاب واما اذا باع الى المصداق والدياس ثم اطل صاحب الاجل الاجل او تعد الثمن
 انقلب الى الجواز ولو مضت للدة المجهولة تاكومن الثاني اشتراطه في عقد السلم فان اطله من
 له الخيار قبل التفرق صح ان كان رأس المال قائماً اه (فرع) لا يصح تعليق خيار الشرط بالشرط
 فلوا باع جارا على انه ان لم يجاوز هذه النهر فرده بقبله والا لا لم يصح وكذا اذا قل ما لم يجاوز به الى
 الفد كذلك القنية (قوله ولو باع على انه ان لم ينفذ الثمن الى ثلاثة ايام فلا يبيع صحه) والى أربعة
 (لا) أي لا يصح يعني عندهما وقال محمد بن زكريا صحها والاصل فيه ان هذا في بيعه اشتراط الخيار
 اذا ما حتمت الى الانقضاء عند عدم النقد فخر زعن المطاطة في الفسخ فيكون ملحقاً به فلا يام
 رجحه الله تعالى مر على أصله في المذهب وفي الزيادة على الثلاثة وكذا محمد في تجوز الزيادة واه
 يوسف اخذ في الاصل بالاثري وفي هذا القياس وفي هذه المسئلة قياس آخر واليه مال زفر وهو انه

فاذا اجاز في الثلاث صح
 ولو باع على انه ان لم ينفذ
 الثمن الى ثلاثة ايام فلا
 يبيع صحه والى أربعة
 (قوله في حل مباشرتها
 وحرمتها) أي وحصة
 المباشرة أي مباشرة
 العقد

يسع شرط شرط فيه اقاله فاسده لتعلقها بالشرط واشترط الصبح منها فبعضه فاشترط الفاسد
 اولى وجه الاحتسان ما بيننا كذا في الهداية وما ذكر من أنا يا يوسف مع الامام قوله الاول وقد
 رجح عنه الذي رجح اليه انه مع محمد كذا في غاية البيان وفي شرح الجمع الاصح انه مع ابي حنيفة
 وكثير من المشايخ حكمو على قوله بالاستطراب وظاهر هذا الشرط ان المشتري ان لم ينقد الثمن في
 المدد فان البيع ينقض لقوله فلا يسع بينهما ولذا اقال في المصطوي ينقض البيع ان لم ينقد فان كان
 المبيع عبدا قد اعته أو باعه ثم لم ينقد الثمن حتى مضت الثلاثة فنقضت فبعضه لان هذا يعني
 شرط الخيار لان الاجازة والفسخ تعلقا بفعل المشتري وهو النقدي الثلاثة وترك النقديها ولو اعته
 أو باعه في خيار الشرط يلزم البيع فكذا هذا ولو اعته بعد مضى الثلاثة ولم ينقد الثمن لم
 يذ كره في ظاهر الرواية وذ كرى النوادر وقال ان كان قبل القبض لا ينقضه وبعد القبض ينقض
 ويجعل البيع فاسدا بمعنى ثلاثة ايام يترك النقدي لم يجعله مفسوخا لان قوله ان لم ينقد الى ثلاثة
 ايام فلا يسع بينهما توقفت البيع وليس يفسخه نصا حتى ترك النقدي الثلاثة نصا كانه قال بفسخ
 هذا العبد الى ثلاثة ايام فيكون توقفا للبيع وهو لا يقبل التوقيت فصار عتلة شرط فاسد فقد
 البيع اه وهذا لما قاله في القوائد الظهير به هنا مسألة لا بد من حفظها هي انه ان لم ينقد الثمن
 الى ثلاثة ايام ففسد البيع ولا ينقض حتى لو اعته المشتري وهو في يده فنقل ان كان في يد البائع اه
 وقد علمت انها رواية النوادر وفي الحامية ولو مضت الثلاثة ولم ينقد اه اشار في المأذون الى انه يفسخ
 البيع والصحيح انه يفسد ولا ينقض حتى لو اعته بعد الايام الثلاثة فنقل ان كان في يده وعليه قيمته
 لان كان في يد البائع اه والحلاف السابق فيما لو شرط الخيار اكثر من ثلاثة ثابت هنا ففسد
 عنده ويرتفع بالنقد قبل مضى اليوم الثالث على ما ذهب اليه العراقيون وموقوف على ما ذهب
 اليه المحرسانيون كذا في النخبة وأشار المصنف الى جواز هذا الشرط للبائع وفي النخبة واذا باع
 عبدا ونقد الثمن على ان البائع ان رد الثمن الى ثلاثة فلا يسع بينهما كان حائرا وهو بمعنى شرط
 الخيار للبائع اه فان اعته البائع صح اعاقه وان اعته المشتري لا يصح كذا في الحاشية والذهب
 ان في مسألة الكتاب المنتفع بهذا الشرط هو البائع مع انهم جعلوا الخيار للمشتري باعتبار انه المتكفل
 من امضاء البيع بالنقد ومن فحبه بعده وفي عكسه المنتفع بهذا الشرط هو المشتري مع انهم
 جعلوا الخيار للبائع باعتبار ان البائع يتمكن من الفسخ ان رد الثمن في المدد ومن الامضاء ان لم
 يرده وفي النخبة والحامية ولو اشترى عبدا وقبضه ثم وكل المشتري رجلا على ان لم ينقد الثمن
 الى خمسة عشر يوما فان الوكيل يفسخ العقد بينهما جاز البيع لان الشرط لم يكن في البيع فيجوز
 البيع ويصح الشرط حتى لو لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما كان الوكيل ان يفسخ وفي الحاشية
 اشترى جارية على ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا يسع بينهما وقبض المشتري فباع ولم ينقد
 الثمن حتى مضت الايام الثلاثة جاز بيع المشتري للبائع الاول على المشتري الاول الثمن كالأول باع
 بشرط الخيار للمشتري ثلاثة ايام وكذا لو قبلها للمشتري في الايام الثلاثة أو ماتت أو قبلها اجنبي خطأ
 وغرم القمعة لزوم البيع ولو كان المشتري ومثما هي بكر أو ثيب أو جنبي عليها أو حدث بها عيب
 لا يفعل أحد ثم مضت الايام الثلاثة قبل أن ينقد الثمن خير البائع ان شاء أخذهما مع نقصان
 ولا شيء له من الثمن وان شاء ترك وأخذها اه وفي المصطوي لقطع المشتري بها وقبضها بعد
 الثلاثة ولم ينقد الثمن خير البائع ان شاء سلها له وان شاء أخذها ونصف الثمن وفي التتارخانية

قوله وفي النخبة
 والحامية ولو اشترى عبدا
 الخ هذه من مسائل
 يسع الوفاء وما ذكرها
 من الحكم على القول
 الخامس الا في كلام
 المؤلف كذا به عليه في
 النهر

لوقطعها اجنبي في الثلاثة فقد لزمت البيع اه ثم قال في المصط فان كان اقتضاه من الثمن ما نقصه ولو ولدت بعد الثلاثة توما ت كان الباقي باختيار ان شاء اخذ ولو دفعه حصتها من الثمن وان شامل الويلد الثمن مع امه لان البيع لا ينتفع لحسم التقدي في الثلاثة مادام الويلد قائما في يد المشتري لان الزيادة المنفصلة مانعة من الانقاسح الا انه مات الاصل وبقي البيع فله ان يختار البيع بحصته من الثمن ولو كان الثمن عرضا او عبدا وحدث ذلك كله في الثلاث ثم مضت الثلاث فاعتنع افسخ اذا كان الثمن دراهم عنقه هنا وما لا فلا وما انت باختيار هناك اثنته هنا ولو مضت الثلاثة ثم حدث ذلك كله فهو مثل الاقالة لانه لما مضت الثلاثة انتقض البيع وعاد كل عرض الى ملك صاحبه اه ثم اعلم ان بالقاهرة بيعا يسمى بيع الامانة كما ذكره الزبي وبسعى ايضا الرهن المعاد كما في المتفق ومعه الفقه بيع الوفاء ويذكره في موضع من ثلاثة فتهتم كالزبي من ذكره في البيع الفاسد ومنهم من ذكره هنا عند الكلام على خيار النقد كما مضى وانهم من ذكره في الاكره كان يلى وذكروا ان سبلا من افراد مسئلة خيار النقد وصورة ان يقول البايع للمشتري بعثت لك هذا العين يد لك على على افي متى قضيت الدين فهو لى او يقول البايع بعثت لك هذا على افي متى دفعت لك الثمن تدفع العين الى فقد اختاره وافيه على ثمانية اقول له مذ كورة في الزاوية الاول ما اختاره صاحب المنظومة انه من حقيقة فلا عليك للمشتري ولا ينتفع به الا باذن البايع ويضع ما اكل من ثمنه فوما تلف من الشجرة ويسقط الدين بهلاكه ولا يضمن ما زاد كالامانة ويترد ضد قضاء الدين الثاني انه يبيع صحيح بانفاق مشايخ الزمان للعرف وما يفعله البايع من التعبير واداءه الحراج فهو بطريق الرضا لا الجبر كما لا يجبر على ترك الوفاء وجعله بائنا والمشتري المطالبة بالثمن فان انتهت الدار لا يجبر البايع على رد الثمن وكذا اذا كان البيع عينا هلك فاه بتم الامر ولا سبيل لاحدهما على الاخر وذكروا ان يلى ان الفتوى على انه يبيع جائز فسد لبعض احكامه من حل الانتفاع به لانه لا عليك بعه للغير الثالث ما اختاره فاضحان وقال الفصح انه ان وقع بلفظ البيع لا يكون رهنه ان شرط افضه في العقد وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء وتلفظ بالبيع وعندهما هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد وان ذكر البيع بلا شرط ثم شرطه على وجه المواصفة جز البيع ولزم الوفاء وقد يلزم الوعد لما حجة الناس فراد من الربا قبل اعتادوا الدين والاحارة وهي لا تصح في الكرم وبخاري الاحارة الطويلة ولا يكون ذلك في الاشجار فانظر والى يسها واه وما مناق على الناس امر الاتسع حكمه وقد نص في غريب الرواية عن الامام ان البيع لا يكون تلحمة حتى ينص عليها في العقد وهو الوفاء واحد الرابع ما قاله في العدة واختاره طهسار الدين انه يبيع فاسد ولو التحاق بالبيع التحق وافسده ولو بعد المجلس على الصحيح ولو شرطه ثم عقد مطلقا لم يقرأ بالبناء على الاول فالتعديا نزلوا عبرة بالسابق كما في التلحمة عند الامام الخامس ما اختاره ائمة خوارج انه اذا اطلق البيع لكن وكل المشتري وكلا يفسخ البيع اذا احضر البايع الثمن او عهد انه اذا واه يفسخ البيع والثمن لا يعادل المبيع وفيه عن فاحش او وضع المشتري على أصل المال رجحان بوضع على مائة عشرين دينار فوهن والافيع بات القول السادس ما اختاره الامام الزاهد ان الشرط اذا لم يذكر في البيع كان بيعا صحيحا في حق المشتري حتى ملك الا نزلوه رهن في حق البايع فلم يملك المشتري نحو بل يده وملكه الى غيره ما جرحه الى اذا احضر الدين لانه سحكار زائدة مركب من البيع والرهن كسكبيرون الاحكام له حكمان كالبه حال المرض وبشرط العوض بغيره

(قوله لانه من افراد مسئلة خيار النقد) قال في النهر انما يكون من افراد بناء على القول بقضائه ان زاد على الثلاث لأعلى القول ببعثه اذا خيار التقدم بثلاثة ايام وبيع الوفاء غير مقيد بها فاني يكون من افراد

(قوله فبلغ الخ) هكذا
وجد بعامه النسخ مكررا
مع السابق وليس
تكرارا في الحقيقة بل
دعا اليه تطيل كل من
القولين فليتامل اه

كذلك لم حاجة الناس اليه فروا عن الرأى فبلغ اعتادوا الدين والاحارة وهي لا تصح في الكرم واهل
بختارى اعتادوا الاجارة الطويلة ولا تمكن في الاتصاف فاضطروا الي بيعها واهل واما عن النسخ على الناس
أمر الاتصاف حكمه وقد نص في غير ريبه الرواية عن الامام ان البيع لا يكون فحشة حتى ينص
عليها في العقد وهي الوفاء واحد واعتبار الصدر الشهيد تاج الاسلام والامام المرغيناني والامام علاء
الدين المعروف بديران البيع بشرط الرد عنه فقد الثمن ان المشتري يملكه وقال الامام علاء الدين
يملكه انتفاعا ما دام المشتري من غيره احوال او سوى علاء الدين بصفة البيع الثاني لانه سلمه البائع
الاولى الى المشتري برضاه القول السابع انه غير صحيح واختاره صاحب الهداية واولاده وما يخ
زماننا وعليه الفتوى اعني لا يملك المشتري بيعه من الغير كما يبيع المكره لا كالبيع الفاسد بعد
القبض وسئل الصدر عنه بانه يجعل فاسدا ويمنع من الاسترداد بعد البيع من غيره كالفاسد وان
قضى الدين قال هذا كبيع مشتري من المكره قبل له فان اكل المشتري غلة الكرم والارض
والدار قال حكمه حكم الزوائد في البيع الفاسد يعني انه يضمنه اذا استهلكه ولا يضمن اهلاك
كزوائد المغصوب القول الثامن للجامع لبعض المحققين انه فاسد حتى يحق بعض الاحكام حتى ملك
كل منها الفسخ وبصحيح حتى يحق بعض الاحكام كحل الانزال ومنافع المبيع ورهن في حق البعض
حتى لم يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه ولم يملك قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين بهلاكه
وانقسم الثمن ان دخله نقصان كما في الرهن قلت هذا المقدم كبعض العقود الثلاثة كالزرافة
فيها صفة البعير والبقر والنمر حوز لم حاجة الناس اليه بشرط سلامة البدلين لصاحبهما اه وفي
المستطرف ان زرافة حيوان عجيب المخلقة ولما كان ماؤها في الشجر خلق الله فيها أطول من رجلها
وهي اوان عجيبه قال انها متولدة من ثلاث حيوانات الناقة الوحشية والضبع والبقرة الوحشية
فينزل الضبع على الناقة فتأنيذ كرفنز ذلك الذ كر على البقرة فتولد منه الزرافة والاصح انه
خلقة بذاته ذكروا في كيفية الحيوانات وقد عرف في الرزاية فروما كثيرة يحتاج اليها في بيع الوفاء
تركاها خوفا من الاطالة وينبغي ان لا يبعد في الافتاء عن القول للجامع (قوله فان نقد في الثلاث
صح) يعني في قولهم جميعا وقد مناصفة انعقاد في الابتداء اما فاسد او موقوف كما في خيار الشرط
ولم اذمرة للاختلاف فانه اذا اسقطه قبل دخول الرابع جاز اتفاقا وان دخل تعذر فسادا اتفاقا ولعل
الثمرة تظهر في حل الاقدام عليه وعدمه ويمكن ان يقال في ثبوت الملك بالقبض فن قال بفساده
أثبت ومن قال بالوقف نفاه (قوله وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه) لان تمام هذا
السبب للمراضاة فلا يتم مع الخيار فينفذ عتق البائع ولا يملك المشتري التصرف فيه وان قبضه باذن
البائع وذل كلامه على ان خيار المشتري يمنع خروج الثمن عن ملكه للعلة المذكورة وان الخيار
اذا كان لهما لم يخرج المبيع من ملك البائع ولا الثمن عن ملك المشتري وفي الدائع ان حكم البيع
بمخار موقوف على معنى انه لا يعرف له حكم للمال والخيار ما من من انعقاد الحكم وفي المراج الان
السبب المنعقد في الاصل يسرى الى الزوائد المتصلة والمنفصلة لكونه محلا له عند وجود الشرط فكما
ثبتت الحكم في الاصل ثبتت في الزوائد يعني فالاصل وان بقي على ملكه من الخيار لا يملك الزوائد
اذا اجزى البيع وفي الخاتمة ان الاولاد الاكساب فيما اذا كان الخيار للبائع تصور مع الاصل فان اجزى
كانت للمشتري وان فسخ كانت للبائع وان كان الخيار للمشتري فقد تمت عند البائع فكذلك الجواب
وان حدث عند المشتري كانت له ثم البيع او انتقض قبل هذا قوله اما على قوله فهي دائرة

فان نقد في الثلاث صح
وخيار البائع يمنع خروج
المبيع عن ملكه

(قوله وفي الخاتمة ان
الاولاد والاكساب الخ)
مقتضى هذا ان الزيادة
المنفصلة المتولدة كالاولاد
لا تمنع الرد ويبقى الخيار
للمشتري معها وهو مخالف
لما ساقى في شرح قوله
وتم العقد حيث ذكرنا
منعه اتفاقا وكذا ساقى
قريباً في شرح قوله
كعيبه

مع الاصل وفي جامع الفصولين لو كان الخيار الى البائع فسلم المبيع الى المشتري فلو سلمه على وجه
التعليك بطل خياره لا لوسلمه على وجه الاختيار ولو حط عنه شيامن الثمن فعلى قياس مسئلة الابرار
ينبغي ان يبطل خياره اهـ وقال قبله باع خيار فوجب عنه للشري في المدة أو ابراه عن غنم أو
شري به شأمن المشتري مع تصرفه وبطل خياره ولو اشترى من غير المشتري شيأ بذلك الثمن بطل
خياره ولم يحضر ثراؤه اهـ وكنت في القوائد من الغائبة الرابعة ان خيار الشرط في البيع منع الحكم
ولا يبطل البيع الا في مسئلة ماذا شرط المحار في بيع الفضولي فانه مبطل البيع ولا يتوقف
لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلا كذا في فروق السكر ايمى وفيها ايضا من المحادية
والمجتمعين بعد المائتين لا يصح الابرار عن الدين قبل لزوم أدائه الا في مآثل فلسطرممة واذا كان
الخيار للبائع فانه على حط الباطل للشري بالثمن بخلافه اذا كان للشري كما في جامع الفصولين وان
هلك في يد البائع انقص البيع ولا شيء عليهما كافي المطلق عنه وان تعيب في يد البائع فهو على خياره
لان ما انتقص بغير فعله لا يكون مضموما عليه ولكن المشتري يقر بان شاء أخذه بجميع الثمن
وان شاء فسخ كافي البيع المطلق وان كان العيب بفعل البائع ينتقص البيع فيه بقدره لان ما يحدث
بعده يكون مضموما عليه ونسقط به حصته من الثمن كذا ذكر السارح ثم اعلم ان الخيار اذا كان
للبائع ثم اجاز له فالحق للشري يقتصر على وقت الاجازة ولا يستند الى وقت العقد لما في الحاشية
رجل اشترى اسب من رجل على ان البائع بالخيار ثم مات المشتري فاجاز البائع عتق الابن ولا
برث اياه اهـ فعدم ارضه دليل على الاقتصار ولكن عتقه يدل على الاستدلال الا لم يقتض كما
لا ينبغي (قوله وقبض المشتري بطل بالقيمة) لان البيع ينفع بالهلاك لانه لا هو قوف ولا نفاذ
بدون اللصل فيقبض ما يسد على سوم الشراء وفيه الفقه كذا في الهداية والمراد بالقصة في
الشبه والمثبه به البطل يشمل المثل فانه مضموما للمثل والقيمى هو المضموما بالقيمة والكلام
هنا في موضعين في حكم المشبه وهى مسئلة الكتاب ولا فرق بين هلاكه في مدة الخيار مع
بقائه أو بعد ما فسخ البائع البيع كافي جامع الفصولين وأما اذا هلك في يده بعد المدة من غير
فسخ فيها فانه بطل بالثمن لسقوط الخيار في مسئلة الكتاب اذا ادعى البائع هلاكه في يده ووجب
الفقه له ودعى المشتري انه ابقى من يده فالقول للشري مع عيبه لان الظاهر حياته ويجوز البيع
على البائع و يتم لان بعض الثلاثة يسقط خياره وكذا لو كان البائع هو الذي يدعى الا باق والمذمى
يدعى الموت فالقول للبائع مع عيبه كذا في السراج الزهاج ولم يذكر المصنف حكما اذا دخله عيب
في يد المشتري وفي السراج الزهاج ان كان من ذوات القيم يجب عليه ضمان ما انتقص يوم القبض
وان كان مثليا فليس له ان يضمنه نقصا له لشبهه الرابا اهـ وفي جامع الفصولين باع ارضا بخيار
وتخافضا فقبض البائع في المدة ففي الارض مضموما بالقيمة على المشتري وله حبسها لثمن دفعه
الى البائع فلواذن البائع بعده للشري في زراعتها فزوعها نصرا لارض امانه عند المشتري وللبائع
أخذها منه متى شاقبل اداء الثمن وليس للشري حبسها بالثمن لانها زرعها صارا كانه سلمها الى
البائع اهـ وأما الثاني اعنى المشبه وهو المقبوض على سوم الشراء طلقه في الهداية وقسده في
أكثر الكتب بان سعى عنه وبشارة الصدا الشهيد في الفتاوى والصغرى المقبوض على سوم الشراء
انما يكون مضموما اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقه ابو الليث في سماع الصيون فانه ذكر اذا قال
انه يهب هذا الثوب فان رضيته اشترته فذهب به فهلك لا يضمن وان قال ان رضيته اشترته

وقبض المشتري بطل
بالقيمة

(قوله فعدم ارضه دليل
على الاقتصار) قال في
النهر بعد ان ذكر قول
الحاشية المار ان الاولاد
والاكتساب الخ وانت
خير بان هذا بين كونه
مستندا وبه صرح السارح
في الزوائد وانما يستند
الارض لان العقد لا يعلم
ان يكون سببا كالعق
لخصيه انما هو القرابة
فتدبره

(قوله وهذا صريح فيما قلناه) قال الرمل الظاهر ان ذلك صادر من المشتري لان البائع فكان شاهدا عليه لانه لم يتقدم عن
 الحاشية صريح فيما قلناه فتأمل اه قلت وتقول الطر سوسى عن الحاشية ايضا رجل يبيع سلعة فقال لشهرا انظر فيها ما خسرنا
 لينظر فيها فهل كتبت في يده لا يضمن وان قال الناظر بعد ما نظر بكم شيئا قالوا يكون ضامنا والصحيح انه لا يكون ضامنا الا اذا قال
 صاحب السلعة بكنا اه واوله الطر سوسى بما اذا قال المشتري ايضا بكذا الموافق ما حل عليه كلامهم من عدم الاكتفاء ببيان
 الثمن من البائع فقط وهذا ايضا مما في شرح نظم الكثرة للعلامة المقتضى من ان المؤلف ١١ لم يدر مراد الطر سوسى بقوله
 على الخطا وذلك انه اراد

انه لا يضمن تسعة الثمن
 من الحاشية حقيقة او
 حكما اما الاول فظاهر
 واما الثاني فبان سمي
 أحدهما ويصدر من
 الآخر ما يدل على الرضا
 به كما في قوله هاته فان
 رضته أخذته بعشرة فان
 تحليه بعد قوله دليل
 الرضا بخلاف قوله حتى
 انظر فانه لم يوافق له
 ما سمي بل جعله مضيا
 بالنظر واغرض عما سمي
 وجميع ما ذكره وفه
 تسعة أحدهما وحكموا
 بالغفان فهو من ذلك
 القسم الثاني عند التأمل
 ومن نظر عبارة
 الطر سوسى وحدها
 تنادى بما ذكرناه اه ولم
 أرفق كلام الطر سوسى ما
 ينادى بما ذكره بل الذى
 صرح به ان الغفان فما
 لو ذكر البائع والمساوم في
 حالة المساومة ثمنا وأذكره

بعشرة فذهب به فهل كانه يضمن القيمة وعليه الفتوى اه وفي الظهيرة أن هذا الشرط في
 ظاهر الرواية وذكر الطر سوسى في انفع الوسائل بعد ذكره منقولات فحذر أنه مضمون ان ذكر الثمن
 حالة المساومة هو المراد بذكر الثمن فيمن جانب المشتري لامن جانب البائع وحده فانه قال في القنية
 عن ابي حنيفة قال له هذا الثوب بعشرة فقال هاته حتى انظر اليه فان رضته أخذته بعشرة فضاع
 فهو على ذلك الثمن فحذر ان البائع وحده ليس بموجب الضمان وكذا في المسئلة التي ذكر بعد
 هذا ولو قال ان رضته أخذته بعشرة فقبله قيمته ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم حتى
 انظر اليه وقبضه وضاع لا يلزمه شيء فحفظنا ان المراد ذكر الثمن من جهة المساوم لامن جهة البائع
 وحده الى آخر ما طالع فيه وقال فانه من هذا الخبر برهانه فائدة حللة قلت هو خطأ وبيان الثمن من
 جهة البائع وحده اذا أخفد المشتري بعده على وجه السوم كاف لضمه فانه قال في الحاشية رجل طلب
 من رجل ثوبا بالمشتري فأعطاه البائع ثلثة أثواب فقال هذا عشرة وهذا عشرة من وهذا اثلاثين
 فأجل الثياب الى المنزل فأتى ثوب رضى به منه فقبل فقلت عند المشتري قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل ان هلك الكل جلة او على التعاقب ولا يدري الذى هلك أولا ولا الذى
 بعده ضمن المشتري ثلث كل ثوب وان عرف الاول يلزمه ذلك الثوب والثوبان امانة عنده وان
 هلك الثوبان وبقي الثالث فانه برد الثالث لانه امانة ثوبان يلزمه نصف ثمن كل واحد
 منهما اذا كان لا يعلم ايهما هلك أولا وان هلك واحد وبقي ثوبان يلزمه ثمن الهالك وبرد الثوبين وان
 احترق الثوبان ونقص الثالث ثلثه او ربعه ولا يعلم ايهما احترق أولا بردهما بقي من الثالث
 ولا يضمن نقصان المحرق بقدره ويلزمه نصف ثمن كل واحد من الثوبين اه فهذا صريح في ان
 بيان الثمن من جهة البائع يكفي لضمان وفي الخلاصة والبرازية اذهب به ان رضته اشترت
 فذهب به فضاع لا يضمن ولو قال ان رضته اشترت بعشرة فذهب به وضاع ضمن اه وهذا
 صريح فيما قلناه وقد اشتهر عليه القبض على سوم الشراء ما قبض على وجه النظر ان فيما نقله
 عن القنية انما قال المساوم حتى انظر اليه والمقبوض على وجه النظر امانة وما ذكرناه عن اصحاب
 الفتاوى انما قال ان رضته اشترت به والدليل على الفرق بينهما ما في الحاشية قال ولو أخفد ثوبا على
 المساومة فذهب اليه البائع وهو يساومه والبائع يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذى قال البائع
 حتى يرد عليه المشتري وان ساومه فقال المشتري حتى انظر اليه فذهب فضاع منه فليس على المشتري
 شيء لانما أخفد النظر وان أخفد على غير النظر ثم قال حتى انظر اليه فقولته حتى انظر اليه لا يجزعه

المشتري وحده وقال ايضا لو كان يكفي بذكر الثمن من جهة البائع وحده لكان يجب الضمان في قوله سم قال صاحب الثوب
 هو بعشرة أو أخفد بعشرة وقال المساوم هاته حتى انظر اليه وقبضه وضاع وهلك في يده انه يضمن وقد نصوا في جميع الكتب انه
 لا يضمن ونصوا في جميع الصور اني فهاذا ذكر الثمن من جهة المساوم وحده انه يضمن اه وبهذا الظاهر ان المراد هو ما قلناه
 المقدس وان كان بعدا من كلام الطر سوسى وذلك ان التسعة اذا كانت من المشتري فيجب باعتبار ان البائع لاسعه ليسع صاد
 واضابها فكذلك اذا كانت من البائع وقبضه المشتري واضابها

(قوله ما في الفصل الرابع) قال في النهر وأقول في التارخانية أعذر رجل أو قال أذهب به فان رضىته اشترى به فذهب به وضاع الثوب فلا شيء عليه ولو قال ان رضىته أخذته بعشرة فضاع فهو ضمان قيمته وفي النصاب وعليه الفتوى وهذا بناء على ان المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى اه وهذا بالقواعد مسمى بما في فروق الكرايسى من انه في الثاني يكون بيعا اه (قوله ليس بمبيع لما في النخ) قال في النهر لا نسلم انه غير مبيع اذا الطر سومي لم يذكره فتفاهل بقتلا عن المشايخ مصرحه في المنتقى ١٢ وعليه في المحيط بأنه صادر اضيا بالمبيع دلالة جلال قوله على الصلاح والسادد وعزاف

الخزانة ايضا الى المنتقى غير انه قال في القاس تجب القيمة قال الطر سومي وينبغي ان لا يزاد بها على المسمى كما في الاجارة الفاسدة وفيه نظر بل ينبغي ان تجب القيمة بالقيمة وقد صرحوا بذلك في البيع الفاسد فكذا هذا كلام التهر فلت ولا برمانقة المؤلف عن النخانية لان السامود اذا استهلك الثوب يكون راضيا بالثمن المذكور فصح البيع بالثمن بخلاف استهلاك وارثه لان الوارث غير عاقد فيقول المؤلف والوارث كالمرث ممنوع يؤيده ما ذكره الطر سومي عن المنتقى لو قال لا نخره خذ هذا الثوب بعشرين فقال للمشتري أخذته بعشرة فذهب بالثوب وهلكه في يده فغلبه قيمته لانه

عن الضمان اه فهذا مصرح في الفرق بينهما وفي الذخيرة معز بالابي يوسف رجل سامود رجلا شوب فقال صاحب الثوب هو بعشرة فقال الماسوم هاته حتى انظر اليه فدفعه اليه على ذلك فضاع لا يلزمه شيء على فقال لانه أخذته على النظر اشارة الى ان هذا ليس بمقبوض على سوم الشراء اه فهذا مصرح في الفرق بينهما ايضا وفي الفتاوى الظهيرية رجل قال هذا الثوب لك بعشرة فقال هاته حتى انظر اليه او قال حتى ارى به غيرى فاخذته على ذلك فضاع في يده لم يضمن في قول ابي حنيفة وابي يوسف ولو قال هاته فان رضىته أخذته فضاع كان عليه الثمن اه وهذا مصرح ايضا ثبت بهذه النقل من الكتب المعتمدة أنه لا فرق في المقبوض على سوم الشراء بين بيان الثمن من البائع او من المشتري وعنده ولقد صدق ختام المحققين ابن الهمام في فتح القدير حيث قال في كوابل الوقف ان الطر سومي يصد عن القهقهة ثم رأت الفرق بينهما ايضا مصرح بما في فروق الكرايسى ومنها نقلت قال لو قال هذا الثوب لك بعشرة فقال هاته حتى انظر اليه او حتى ارى به غيرى واخذته فضاع قال ابو حنيفة لا شيء عليه يعني ملك امانة وان قال هاته حتى انظر اليه وان رضىته أخذته فهلك فغلبه الثمن والفرق ان في الفصل الاول امره لينظر اليه او ليرى به غير ذلك ليس ببيع وما في الفصل الآخر امره بالاثان به ليرضاه يأخذته وذلك ببيع بدون الامر فخر الامر اولى اه والظاهر من كلامهم انه لا فرق بين الهلاك والاستهلاك وما في الذخيرة عن ابي يوسف ان المقبوض على سوم الشراء مضمون بالثمن محمول على القيمة وما ذكره الطر سومي من انه ان هلك فمضمون بالقيمة وان استهلكه فمضمون بالثمن ليس بمبيع لما في النخانية اذا أخذتو بها على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا واستهلكه وارث المشتري بعدموت المشتري اه والوارث كالمرث وامامة ورض الوكيل بالسوم فقال في النخانية الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فاره الموكل ولم يرض به ورده عليه فهلك عند الوكيل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا ان يأمره الوكيل الاخذته على سوم الشراء بحيث اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل اه وفي النزاية عطل وسلم غير المبيع وهلك ضمن القيمة لانه قبضه على جهة البيع بعث رسول الى النزاي وقال ابعث الى ثوب كذا فبعث اليه الزايمه او بعثه غيره فضاع الثوب قبل الوصول الى الآخر وتصادقوا عليه لا ضمان على الرسول ثم ان كان رسول الآخر فالصانع على الآخر وان كان رسول النزاي فلا ضمان على أحد لكن اذا وصل الى الآخر ضمن الآخر

قبضه بجهة البيع وقد بين له ثمنا واستهلكه فغلبه عشرين لانه بالاستهلاك صار البيع بالمسمى دالة جلا وكذا قلعه على الصلاح والسادد ولو قال البائع رجعت عما قلت او مان أحد ما قبل أن يقول للمشتري رضىته انتقض جهة البيع فان استهلكه للمشتري بمس ذلك فغلبه قيمته كما في حقيقة البيع وان انتقض يبقى المبيع في يده مضمونا فكذلك اه حيث انتقض البيع فكيف يكون الوارث كالمرث لان العقد من بين البائع والمرث وقد انتقض البيع عنه فيكون المبيع ضمن امانة في يد الوارث فاذا استهلكه يلزمه قيمته بخلاف استهلاك المرث لانه يكون راضيا بالعقد ويقوم هذا لمن قول النخانية وكذا لو استهلكه وارث المشتري الخ فإنه يشهد ان المرث واستهلكه لا يكون كاستهلاك الوارث بل يلزمه الثمن لما قلنا

(قوله وما قبض على سوم القرض) ظاهره ان هذا غير ما قبله مع ان المفهوم من آخر المسئلة ان المراد به ما قبله خافي قوله وما قبض نكرته بمعنى رهن (قوله وما قبض على سوم النكاح مضمون الخ) قال بعض الفضلاء ظاهره انه لا فرق بين أن يكون المهر مسمى أولا ولقائل أن يقول هذا اذا كان المهر مسمى قياسا على المقبوض على سوم الشراء فانه لا يكون مضمونا الا بعد تسجئة الثمن على ما عليه الفتوى فيكون المقبوض على سوم النكاح مضمونا اذا كان المهر مسمى والا فلا ولم أر في المسئلة تلامعا عن اطلاق العبارة يقتضي الضمان مطلقا الا ان يوجد نكاح مبرح بخلافه وعليه فيحتاج للفرق بينهما فانه لا يضمن الا بعد تسجئة الثمن وكذا للمقبوض على سوم الرهن فانه لا يكون مضمونا الا اذا مسمى ما برهن به في الاصح فيحتاج الى الفرق بينهما ايضا قال وقد ظهر لي فرق بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم الرهن وبين المقبوض على سوم النكاح ١٢ وهو ان المهر مقدر شرطا

من حيث هو والمقدر شرطا مسمى شرطا والمسمى شرطا معتبر مطلقا الا ترى انه لو تزوج على ان لامهر مسمى وجب مهر وخيار المشتري لا يمنع ولا يملك

المثل ولو اشترى على ان لاثن كان باطلا اعتبارا للتسجئة الشرعية في المهر ولذا كان المقبوض على سوم النكاح مضمونا سواء سمي المهر أولا ولاه مسمى شرطا اعتبر ذلك لوجوب الضمان بخلاف الثمن وما برهن به فان ذلك غير مقدر شرطا فلا يضمن التسجئة لوجوب الضمان فيها اه وروى بعض الفضلاء قائلا لم يظهر لي هذا الفرق لان المقبوض

وكذا لو ارسل الى آخره قال ارسل الى عشرة دراهم قرضا فارسل معه فلا ضمان اذا اقره ان رسولاه فان بعثه مع غير رسولاه لا ضمان على الاخر قبل ان يصل وكذا البائن اذا بعث رسولاه لقبض دينه فبعث معه وضاع يكون من مال البائن وان مع الآخر لا حتى يصل اليه اه ثم اعلم ان المقبوض على سوم الشراء اذا بعثه مضمون وان اشترط ان لا ضمان فيه لمافي الرزاق يستباح قوسا وتقرر الثمن فده باذن البائع او قال له ان انكسر فلا ضمان عليك فده وانكسر يضمن قيمته وان لم يتقرر الثمن فلا ضمان ولو بالاذن لان اشتراط عدم الضمان في المقبوض على السوم باطل وعن الامام اراه الدرهم لينظر اليه فغمره او قوسا فده فانكسرا وثوبا ففقرت ضمن ان لم يامر بها القسز والمسلو ليس وقيل ان كان لا يرى الا بالفضل لا يضمن ان لم يحاوزو يصدق في انه لم يحاوز اه وفي جامع القصول المقبوض على سوم الرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين وما قبض على سوم القرض مضمون قياسا ومقبوض على حقيقته بمنزلة مقبوض على سوم البيع الا ان في البيع يضمن القصة وهناك المالك الرهن قياسا ومه من القرض وما قبض على سوم النكاح مضمون بمعنى لو قبض امة غيره لزوجها باذن مولاه فاهلكت في يده ضمن قيمتها والمهر قبل تسليمه مضمون وكذا بدل الخلع في يد المرأة يعني لو تزوجها على عين او خالعها فاهلكت قبل قبضه يلزم منه مثله في المثل وقيمتها في القيسى اه ذكره في التلخيص منه (قوله وخيار المشتري لا يمنع ولا يملك) اى لا يمنع خروج البيع عن ملك البائع فيض عن ملكه لزمه من جهة من لا خيار له فلو اعتقه البائع لم يصح اعتاقه ولو كان البائع حلف وقال ان بعته فهو حر فباعه بخيار للمشتري لم يعتق لخروجه عن ملكه ولو باعه بخياره عتق ولا يملكه المشتري عند الامام رحمه الله تعالى لكن يصح اعتاقه لو يكون امضاء كافى الخائفة وفيها بيع عبد اجماعا على ان بائع العبد بالخيار ثلاثة ايام عتق البائم العبد في الثلاثة ايام نفذ عتقه في قوله لم يبطل البيع لانه اعتق ملك نفسه وان اعتق الجارية حاز ويكون اسقاطا للخيار ويتم ولو اعتقهما في كلام واحد نفذ عتقه لعدم الاولوية فيهما ويغرم قيمة

على سوم الشراء انما وجبت التهمة فيه اذا مسمى الثمن فملك المقبوض لان كلام الثمن والقيمة هو بدل العين فليس معنى أحدهما واجب الآخر وأما المهر وان كان مسمى شرطا فليس من جنس التسجئة لان المهر بدل التهمة كما هو مقر وروا القيمة بدل العين فلا مناسبة بين المهر والقيمة فلا توجب تسجئة أحدهما الاخر لانه ليس من جنسه فلا تدخل لتسجئة المهر شرعا وفي وجوب القصة كما لا يخفى عند التأمل قال والذي ظهر لي في الفرق هو انه لما كان المقصود في البيع المال كان عدم ذكر الثمن دليلا على ان البائع اتفادفعه للاستام على وجه الامانة والستام انما يقضه كذلك وأما اذا مسمى ثمنه فهو مضمون بالتسجئة لانه متى بين ثمنها يكون الاستام اخذ للعقد فيكون وسيلة العقد للحق بحقيقة العقد حتى حق الضمان دفعا للضرر وعن المالك لانه ما رضى بقبضه الا بعوض فصار القابض ملتزما بالمعوض وعوضه الاصل هو القيمة ما لم يصالحا ويتفقا على المسمى وصرح في الدرر من كتاب المضارب بان المقبوض على سوم الشراء مقبوض على وجه المبادلة ومتى لم يسب ثمنها لم يكن اخذه للعقد فلا يمكن المحاقبه كذا في

المحار بقولا بنفذه اتفاق المشتري في العبد ولا في المحاربة ولو كان المحار للمشتري انكسرت الاحكام
 اهـ وقال عليه السلام ما خرج من ملك البائع فاولم يدخل في ملك المشتري يكون انثالا الى مالك
 ولا عهد لنا به في الشرع ولا في حقيقته انه لم يخرج الثمن عن ملكه فلو قلنا بانه يدخل المبيع
 في ملكه لا يجمع البدلان في ملك رجل واحد حكم المعاضة ولا اصل له في الشرع لان المعاضة
 تقتضي المساواة ولان المحار شرع نظير المشتري ليعتد في حقه على المصلحة فلو ثبت الملك بما يقتضي
 عليه من غير اختياره بان كان قريبه فيقول النظر وأورد على قوله لزوم الساتمة ووردنا بها التي
 لا ملك فيها لأحد ولا علقه ملك والعلقه موجودة هنا وأورد ايضا استحقاق الشفعة بما يبيع بخيار
 للمشتري وهو دليل على ملكه وأجب بان استحقاقها لم يخص في الملك بل هو اوفى معناه من كونه
 أحق بها تصرفا بدليل صحة اعتاقه كاستحقاق العبد المأذون له اياه لا ملك له حقيقة وهو تكلف
 لا يحتاج اليه لما سبقي أن البيع يشترط في ضمن طلب الشفعة فيثبت مقتضى تصحها ثم اعلم أن
 قولهما في دليلهما ولا عهد لنا به في الشرع معناه في باب التجارة والمعاوضات فاندفع عنه جما وأورد
 من شراء متولى أمر الكعبة اذا اشترى عبدًا لم يمتنعوا وعبد الوقف اذا نصف وبيع واشترى يبدله
 آخر لم يملكه المشتري لانه من باب الاوقاف وكذلك التركة المستغرقة بالدين فانها تخرج عن ملك
 الميت ولا تدخل في ملك الورثة والغرماء للقد المذكور وأما حكم جنابة العبد في مدة المحار فان
 كان المحار للمساكين فجاز البيع لم يكن مختارا للفساد وخبر المشتري بين الدفع والفساد وان فسخ
 البيع خير البائع كذلك وفي الاول انما يجزى للمشتري بين الدفع والفساد ان اختار امضاء البيع فان
 اختار المشتري فمضاه محار البائع الغيب المحاد في يد البائع فان كانت في يد المشتري فالبايع
 على خياره فان اجاز ثبت الملك للمشتري من وقت العقد وخير بين الدفع والفساد فان كان المحار
 للمشتري لجن في يده في مده لم يكن له أن يرد على بائعه ولو بيعت دار بخيار لأحدهما فوجد فيها
 قتل فالذي يعلى عاقلة ذى اليد عند موتهما على من يصر الملك له ولا يكون وجود القتل عيبا
 فلا خيار للمشتري بخلاف جنابة العبد المبيع فانها عيب كذا في التارخانية وقول الامام ولا اصل له
 في الشرع معناه في المعاضة فلا يرد عليه المدير اذا غضب وضمن الغاصب قيمته فانه يملكه فقد اجمع
 العوضان في ملك السيد لانه ضمان جنابة لا ضمان معاوضة كذا في المعراج وفتح القدير ولكن
 يرد عليه باب السلم فان السلم يملك رأس مال السلم والمسلم فمفقد اجتماع في المعاضة وأوجب بان
 المسلم قديمين رب السلم في ذمة المسلم اليه فهو كالتمن يملكه البائع في ذمة المشتري وأورد لنا نافع
 والاجر انجهل ملكهما المتوجب وأوجب بانها مدمومة فلا ملك لها واذا حدثت ملكها المستأجر كذا
 في النافقة فيسب للمبيع لان الثمن لا يخرج عن ملك المشتري اجماعا كما بيناه وفي السراج الوهاج
 والنفقة تعقب على المشتري بالاجماع اذا كان المحار له بخروج المبيع عن ملك البائع ولو تصرف
 المشتري في المبيع في مدة المحار والمحار له حاز تصرفه اجماعا ويكون حازرته منه وفي الخلاصة
 أن زوائد المبيع وقوة ان تم البيع حكما كانت للمشتري وإن فسخ كانت البائع اهـ وفي جامع
 الفصولين المشتري بالمحار لو رهن بالثمن رهننا حاز الرهن به اهـ فان قلت ذكر في جامع الفصولين
 أيضا أن المحار اذا كان للمشتري فابراه البائع عن الثمن لم يجز ابرأه اهـ وفي التارخانية وروى
 عن محمد جواز فنيقني أن لا يصح الرهن أيضا قلت ابراهه محمد الدين ولادين له عليه لان الثمن باق
 على ملكه والرهن لا يشترط له وجود الدين حقيقة بدليل صحة على الدين الموعود به وقد بيناه

المواشي المحسوبة من
 النكاح أقول وما ذكره
 آخر من الفرق انما هو
 في جانب البيع واما
 جانب النكاح فلم يتعرض
 له مع انه محل الخلاف فلم
 يحصل من كلامه فائدة
 تأمل (قوله فينبغي أن لا
 يصح الرهن أيضا)
 تفريع على قوله لم يجز
 ابرأه وقوله قلت الخ
 جواب عنه

ففيما كتبنا من حواشي جامع الفصول ولكن نقل بعده أن عدم صحة الابرأه قول أبي يوسف وفي
 المراج أن عدم صحة قياس والاستحسان صحة لانه اراء بعد وجود السبب وهو البيع والتدليل
 على أن الابرأه يصح تعلق الحق لاحقية الدين لو أبرا البائع الموكل عن غن ما اشترى الوكيل فانه
 يصح الابرأه مع أن الثمن على الوكيل والدليل على التعلق بالموكل أن المشتري لو أتى بالثمن للموكل
 فانه يصير على القبول ولو كان المشتري دين على الموكل صار قصاصا بالثمن ولو لم يجبر ولم يصرف قصاصا
 كما في الصبرية وفي السراية اشترى على أنه بالخيار لم يجبر البائع على تسليم البيع وان فقد المشتري
 الثمن وفي التارخانية (قوله وبقيضه ملك بالثمن) أي إذا كان الخيار للمشتري وبقيض
 البيع وذلك في يده فانه ملك بشئ به بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع والعرق أنه إذا دخله
 عيب جتمع الرد والهلاك لا يبرى عن مقدمة عيب فيهلك والعقد قد انهم فليزمنه الثمن بخلاف
 ما إذا كان للبائع لأن دخول العيب لا يجتمع الرد حكما بخيار البائع فيهلك والعقد موقوف وفي
 السراج الوهاج والفرق بين الثمن والقيمة أن الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على
 القيمة أو نقص والقيمة ما قومه الشيء بمقابلة المصارف غير زيادة ولا نقصان والاستهلاك كالهلاك
 كاستياني وأطاعة فتعلم ما إذا كان الخيار للمشتري وحده أو له ما وسقط البائع خياره ما أجاز
 البيع ثم هلك في مده فان البيع يلزم بالثمن كما في التارخانية (قوله كعيبه) يعني إذا تعيب
 في يد المشتري والخيار له فانه يلزمه الثمن لانه صار بذلك بمكاسبه فلو ردته تفرقت الصفقة على
 البائع قبل الاتمام وهو لا يجوز فلزم البيع وسقط الخيار أطلقه فتعلم ما إذا عيب المشتري أو أجني
 أو تعيب باقعة مما وية أو بفعل المبيع كما في النهاية ولكن ليس باقيا على إطلاقه وإنما المراد به
 عيب يلزم ولا يرتفع كما إذا قطعت يده وأما ما يجوز لرفعاه كالمرض فهو على خياره ان زال المرض
 في الأيام الثلاثة أو ما إذا مضى العيب فأنزل البيع لتعذر الرد كما في النهاية أيضا وفي الصحاح عاب
 المتاع أي صار ذاعب وعيبه نسبة إلى اللعب وعيبه أيضا إذا جعله ذاعب وتعب مثله اه وقد
 ذكر المصنف حكم هلاكه في يد المشتري ونقصه ولم يذكركم زيادة عيبه عند حاصله أن الزيادة
 منفصلة كانت أو متصلة سواء كانت متولدة من الأصل كالزبد والجن والحمال والبرء من المرض
 ونهاب الياض من الدين أولا كالصبي والعقرو والكسب والبناء وورش الأرض يمنع الفسخ إلا في
 المنفصلة الغير المتولدة فانها لا تمنع كما في التارخانية وفي البناء أن التعيب إذا كان بفعل البائع في
 يد المشتري لم يسقط خيار المشتري فان أجاز البيع ضمن به البائع النقصان اه فبستثنى من إطلاق
 المصنف مستثنان ما إذا كان العيب يرتفع وما إذا كان بفعل البائع ولكن ذكر في فتح القدير ان
 هذا قول مجمود وأما عندهما إذا تعيب بفعل البائع فلزم البيع وقد وعدنا فذكر مسائل المبيع
 إذا هلك في البيع الذي لا خيار فيه أو بخياره إذا كان في يد البائع باقعة مما وية أو بسقط البائع
 أو كان حيوانا قتل نفسه سيطل البيع لا تمضمون بالثمن فيسقط الثمن فلا تكون مضمونا
 بالقيمة لانه لا يتولى على شيء واحد ضمانان وإن ألقه المشتري والبيع بان أو بخياره لزم الثمن
 وإن كان للبائع والبيع فاسد لزم المثل في المثل والقيمة في القيمة وإن بفعل أجني خير المشتري
 فان فسخ وطال ملك البائع ضمن المحاق المثل والقيمة والمضمون ان من حسن الثمن وفيه فضل
 لا يطيب وإن من خلافه طاب وإن اختار المشتري أيضا البيع اتبع المحاق بالمثل أو بالقيمة وحكم
 الفضل ما ذكرناه في جانب البائع واختياره اتباع الجاني قبض عند الثاني خلافا للحمد وأثره فيما

وبقيضه ملك بالثمن
 كعيبه

(قوله وفي التارخانية)
 كذا في نسخة المؤلف
 (قوله وأما عندهما إذا
 تعيب بفعل البائع يلزم
 البيع) أي ويرجع
 المشتري فلا رد على
 البائع كما يأتي في شرح
 قوله وتم العقد

(قوله فان حبس بعد سقوط حقه من الحبس على المشتري كل الثمن) سقط من هنا قبض عبارة البرازية وهو على البائع ضمانته
ولهذا البعض بعد القبض على المشتري الا اذا كان الخ (قوله ونعامة في الفتاوى البرازية) ونصدها كذا لم يكن قبض
المشتري ظاهرة فان كان ١٦ تظاهر او ادعى كل استهلاك الاخر فالقول للبائع وأى برهن قبل وان برهنا فمشتري

ثم ان كان البائع حتى
الاسترداد للبائع صار به
مستردا وانفخ البيع
وسقط الثمن عن المشتري
وان لم يكن له حق الحبس
فلمشتري ان يضمه
القيمة ولا يبطل البيع
بينهما (قول المصنف
فلو اشترى زوجته بالخيار
بقى النكاح وان وطأها
له ان يردها

فان وطأها له ان يردها)
قال الرمي الملاقه يفيد
انه سواء كان قبل القبض
او بعده والعلة جامعة
فامل وفي شرح من لا
يسكن فان وطأها له ان
يردها عند أى خنقة
خلاها هذا اذا كانت
ثيبا وان كانت بكر المتع
الزمنه ايضا وكذا اذا
قبلها او سبها او سته
بشوة وكذا اتمتع الرجل
وطأها غير الزوج في يده
اه قال في المحورة ان
كانت بكر اسقط الخيار
بالاجاع لانه تلف جزا
منها كقطع يدها اه

اذا توى على الجاني وفيما اذا اضمن الجاني مكانه شأ آخر جاز عند الثاني وان هلك بعد القبض
فعل المشتري الا اذا اتلفه البائع والقبض بلائنه والتمن حار غير مقود فالبائع بصرف مستردا وبطل
البيع وسقط الثمن عن المشتري وان هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء
كان نقصان قدما ووصف وخبر المشتري بين الفسخ والامضاء وان فعل اجني فالجواب فيه كذا اذا
هلك كله وان باق معه معاوية ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصه الفائض من الثمن وله الخيار
في الباقي وان نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يغير بين الاخذ بكل الثمن او الترك والوصف
ما يدخل تحت البيع بلاذ كر كالاختيار والبناء في الارض وطراف الحيوان والجمود في الكلب
والوزن وان فعل للعقد عليه فالجواب كذلك وان فعل المشتري صار باقيا بتماما تلف بالانفاق
والباقي بالتسب فان هلك الباقي قبل حبه فعل المشتري وان بعد الحبس فعل البائع وعلى المشتري
حصه ما اتلفه لا غير فان حبس بعد سقوط حقه من الحبس فعل المشتري كل الثمن الا اذا كان فعل
البائع فان لم يكن له حق الاسترداد فهو كالا استهلاك من الاجني وان كان له حق الاسترداد انفسخ
البيع في قدر ما اتلف وسقط حصته من الثمن فلو هلك الباقي في يد المشتري لزمه قطعه من الثمن
الا اذا هلك الباقي من سرية جناية البائع فيكون مستردا له ايضا فيسقط الثمن فان زعم البائع
انه هلك بعد قبضه والمشتري بانه قبل قبضه فالقول للمشتري وان هلكا برهن قبل وان برهنا فالبائع
وكذا ادعى البائع ان المشتري استهلكه وعكس المشتري وان ارجأ فينبغي الاسبق أولى في الهلاك
والاستهلاك ونعامة في الفتاوى البرازية (قوله فلواشترى زوجته بالخيار في النكاح) أى
بالتحار له وهذا مفرع على انه لا يدخل في ملك المشتري فلذا لم يبطل النكاح قبل نفاذ البيع واذا
سقط الخيار بطل للثاني وعندهما انفسخ لدخولها في ملك الزوج فاذا فسخ للمشتري البيع رجعت
الى مولاهما بالنكاح عليهما عندهما وعنده تنحصر زوجته كذا في فسخ القدير وعلى هذا لو اشترى
زوجه فاسدا وقبضها بفسخ النكاح ثم فسخ البيع للفساد لم يرجع فساد النكاح (قوله فان
وطأها له ان يردها) لان الوطء يحكم ملك النكاح لبقائه لا يحكم ملك العين لعينه وعندهما ليس
له ان يردها مطلقا لما قلناه اطلقه وهو مقيد بما اذا لم تكن بكر اذ لو كانت بكر اؤنقصها الوطء
امتنع الركا كذا كره الاستيعابي وظاهره انه لو تنصها وهي ثيب فالحكم كذلك وقد صرح به في فسخ
القدير وكذا يتفرع انه لو ردها فعنده تعود الى سيدها منكر حق وعندهما بالنكاح وقد تنصرت
لانه لو اشترى غير زوجته بخياره فوطئها امتنع الزم مطلقا وان لم ينقصها وسقط الخيار كذا في
المعراج ولم أر حكما حل ووطء الأمة للبيعة بخيار اما اذا كان الخيار للبائع فينبغي حله له لا للمشتري وان
كان للمشتري فينبغي ان لا يحل له ما وتلفه في المعراج عن النافي فقال وللشافعي في حل وطأها وجان
والثاني لا يجوز وهو نصه وفي انفساخ نكاحها وجان والثاني لا ينفسخ وهو ظاهر نصه اما لو كان

وسأى ان ادعى الوطء كالا وهو يقتضي ان تقبل البكر ومساغمة الرجل نوطأها عنده فكذا هما وهو معنى البيع
كلام مسكين فيفترق المحكمين الثيب والبكر في الوطء ودواعيه وما علل به في المحورة لا يقتضيه اذ ليس في تقبل البكر ولها
تقويت جزم لكن يقال ان الحق الدواعي بالوطء لها سبب فاقبت مقامه فانما منع الرمنعت وان لم يمنع لا تمنع ووطء غير الزوج في يد
الزوج مانع لوجوب العتق به وهو زائد منفصلة متولدة من البيع وهي تمنع اذا وجدت بعد القبض فلذا قيد بقوله في يد الزوج

ثمل اه (قوله فاذا اشترى غير زوجته بالخيار) قيد بشر زوجته لان زوجته كانت تمينا لا يسقط خياره بذلك كالوطء وان كانت بكر اسقط خياره كالوطء وقد اوجهنه فيما تقدم ثمل وقوله قبلها بنهوا الخ ١٧ نظايره مطلقا سواء كان قبل

المبيع غير امرأته لم يعل الشرى وطء داعي الاقوال كلها ويجعل البائع على الاقوال كلها وقال اجد لا يعل البائع اه ثم اعلم ان دعوى الوطء كالوطء فاذا اشترى غير زوجته بالخيار قبلها بشهوة أو لمسه بشهوة أو نظر الى فرجها بشهوة وسقط خياره وحدها انتشارا لته أو زادت ما وقيل بالقلب وان لم تنتشر فان كان بشهوة لم يسقط في الكل وإن ادعى أنه غير شهوة وان كان في القلم لم يقبل قوله والاقبل وان قلعت الامة به ذلك وأقر أنه كان بشهوة كان رضا كافي السراج الوهاج ولم يذكر المؤلف مما يظهر فيه ثمة الاختلاف في هذه المسئلة وكفى الهداية أن لهذه المسئلة أخوات كلها تقتضي على وقوع الملك للشري بشرط الخيار وعدم معناه على المشتري على الشري إذا كان قريبه في عدة الخيار ولو كان البائع فاته المشتري فاجاز البائع عتق الابن ولا يرتأب إذا قدمناه عن الحانية ومنا عتقه إذا كان المشتري حلف ان ملك عبد افهوس بخلافه إذا قال ان اشريت لانه يصير كالمشقى للعتق بعد الشراء فسقط الخيار ومنها ان بعض المشتراة في المدة لا يعتز بها من الاستبراء عنده وعندهما يعتز أولو ردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب الاستبراء عنده وعندهما يجب إذا ردت بعد القبض ومنها إذا ولدت المشتراة في المدة بالنكاح لا تصير ام ولد له عنده خلا قالهما ومجمله ما إذا كان قبل القبض أما بعده فسقط الخيار اتفاقا وتصير ام ولد للشري لانها تصيب عنده بالولادة كذا في النهاية وفي الحانية إذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنصصا الولادة لا يبطل خياره اه ثم اعلم انهم لم يقيدوا بدعوى الولد وقيدوها في ايضاح الاصلاح قال لانه ولد والفرش ضعيف اه وهو تقيد لقوله ما ومنا ان القبض للمشتري المبيع باذن البائع ثم اودعه عند البائع فهلك في يده في تلك المدة هلك من مال البائع لا رافع القبض يارد لعدم الملك عندهما من مال المشتري لهصة الايداع باعتبار قيام الملك ولو كان الخيار للبائع فلم المبيع الى المشتري واودعه البائع فهلك عنده بطل البيع عند الكل ولو كان البيع بانا قبض المشتري المبيع باذن البائع أو بغير اذنه ثم اودعه البائع فهلك كان على المشتري اتفاقا لهصة الايداع كذا في التناظر خاتمة ومنها لو كان المشتري عبدا ما فوفاه ابراء البائع عن الثمن في المدة بقي خياره عنده لا الراد امتناع عن التملك والمأخوذ له بيه وعندهما بطل خياره لانه لم يملكه كان الردينه تملك بغير عوض وهو ليس من اهله وهذا يقتضي همة الابراء وقدمنا انه لا يصح عند أبي يوسف قباها وصح عند محمد استقامتا وبه عليه هنا في النهاية ومنها اذا اشترى ذي من ذي خراعى أنه بالخيار ثم اسلم بطل الخيار عندهما لانه لم يملكها فلا يرددها وهو مسلم وعند بطل البيع لانه لم يملكها فلا يملكها ما سقط الخيار بعده وهو مسلم اه ولو كان الخيار للبائع فاسلم بطل البيع ولو اسلم المشتري لاوخيار البائع على حاله وان اجاز صارت الخمر للشري حكما والمسلم اهل لان يملكها حكما كذا في النهاية فقصد كرفها ثمان مسائل وقد اذنا شارحون مسائل أيضا في فسخ القدر الاولى ماذا تقصر العصري ببع مسلم في مده قد قد البيع عنده لجزء عن تملكه وعندهما لم يجز عن رده الثانية اشترى دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وهو سكتها باجادة واعارة فلست ادم سكتها قال السرخسي لا يكون اختيارا وهو في استبداء السكنى وقال خواهر زاده استدمتها اختيارا عندهما الملك العين عنده ليس باختيار الثالث لخلال

القبض أو بعده وتعليلهم بانه دليل الاستعداد دليل عليه (قوله ثم اسلم) أي المشتري كما صرح به في الفسخ والواسم البائع والخيار للشري فلا يظهر فيه ثمة الخلاف أما عندهما وان ملكها المشتري لكن يملك ردها ثم رايته في شرح الزيلعي قال ولو اسلم البائع والخيار للشري بقي على خياره بالاجماع ولو ردها المشتري عادت الى ملك البائع لان العقد من جانب البائع بات فان اجاز صاره وان فسخ صار انحر البائع والمسلم من اهل أن يملك الخمر حكما كافي الارث ثم ذكر ما لو كان الخيار للبائع ثم قال وهذا كله فيما اذا اسلم أحدهما بعد القبض والخيار لأحدهما وإن اسلم قبض القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع بانا أو بشرط الخيار لأحدهما أولهما لأن القبض شها بالعقد من حيث أنه يقيد ملك التصرف فلا يملكه بعد الاسلام وإن اسلم أحدهما أو كلاهما بعد

٢٠ - بحر سادس في القبض وكان البيع بانا لا يبطل لانه قد تم القبض بخلاف ما اذا كان بشرط الخيار على ما ر اه (قوله وهو في ابتداء السكنى) الضمير للاختيار والى واختيارا معا يكون في ابتداء السكنى

اشترى نسيجا بالجمار فقبضه ثم أحرم والتاني في يده فتنقض البيع عند رده ويرد الى البائع وعندهما يلزم المشتري ولو كان الجمار للبائع يفتحن بالاجماع ولو كان للمشتري فأحرم المشتري له أن يردده
 الرابعة اذا كان الجمار للمشتري وفتح العقد فالزائد ترد على البائع عنده لانهم تحدث على ملك
 المشتري وعندهما للمشتري لانهما حدثت على ملكه اه وفي جامع الفصولين لو اشترى بخمار فندم
 على السكنى لا يبطل خياره ولو ابتدأها بطل عيائه خيار العيب وخيار الشرط في القسمة لا يبطل
 بدوام السكنى اه وفي التتارخانية أن محمد اذا كرى البيوع أن خيار الشرط يبطل بالسكنى وفي
 القسمة كراهة لا يبطل باختلاف المتابع فتمهم من حل ماف البيوع على الابتداء وماف القسمة على
 الدوام ومنهم من أبقى ماف البيوع على اطلاقه فيبطل بالابتداء والدوام وأبقى ماف القسمة على
 امسلاقه فلا يبطل خيار الشرط فيها بالابتداء والدوام وفيها البطلان كان الجمار للمشتري فصالحه
 البائع على ما أنه يدفعه على أن يبطل البيع ففتحته انفسخ ولاشئ له اه (قوله فلو اجاز من له
 الجمار بقبضة صاحبه مع ولو فسخ لا) أي لا يصح في غيبة صاحبه وهذا عندهما وقال أبو يوسف
 يجوز الفسخ أيضا لانه مسلط على الفسخ من جهة صاحبه فلا يتوقف على علمه كالأجازة ولهذا
 لا يشترط رضاه فصار كالوكيل ولهما أنه تصرف في حق الغير وهو العقد بالرفع ولا يبرى عن الضرر
 لانه عاين بمقتضى البيع السابق فينصرف فيه فيلزمه غرامة القسمة بالهلاك فيما اذا كان
 الجمار للبائع أولا يطالب لسلعة مشترى بها فيما اذا كان الجمار للمشتري وهذا هو الضرر فيتوقف على
 علمه وصار كزوال الوكيل بخلاف الأجازة لانه لا الزام فيه ولا يقال انه مسلط وكيف يقال ذلك
 وصاحبه لا يكلف الفسخ ولا تسلط في غير ما ملكه المسلط كذا في الهداية وفي المراج وكذا الخلاف
 في خيار الرقبة ولا خلاف في خيار العيب أنه لا عليك والخلاف لما هو في الفسخ بالقول اما اذا فسخ
 بالفعل فانه يتفصح حكما اتفاقا في المحضرة والنسيئة لانه لا يشترط العلم في المحكمي كزوال الوكيل
 والمضارب والشريك وبهر المادون له في التجارة بارتداده لمحق وجنون ويبحث في فسخ القدر بانه
 ينبغي أن يكون الفعل الاختاري كالقول والمراد بالنسيئة عدم علمه وبالمحضرة علمه فلو فسخ في غيبته
 قبلته في المدة ثم الفسخ بمصالح العلم به ولو بلغه بعد مضي المدة ثم العقد بمضي المدة قبل الفسخ كذا
 في الهداية وكذا اذا اجاز البائع بعد قبضه قبل أن يعلم المشتري حاز وبطل قبضه كذا ذكر الامام في
 وفي الخيرية ولو اشترى على أن البائع لو تابع عنه قبضه عليه جائز فالبيع فاسد في قول أبي حنيفة
 ومحمد لان هذا شرط فاسد عندهما ورجح في فسخ القدر قول أبي يوسف قال فعلى هذا المسائل الواردة
 نقضاملة لانها على وفق ما ترجم من قول أبي يوسف لكنا ورواها شاء على تسليم الدليل فنها أن
 القبرية يتم اختيارها لنفسها بلا علم زوجها وبنزله حكم ذلك وأوجب بان الزوم بإيعاها على نفسه ومنها
 الرجعة بتغيرها الزوج بلا علمها حتى لو تزوجت بعدها بعد ثلاث حين فسخ العقد اذا ائتمتها
 وأوجب بان الطلاق الرجعي لا يرفع النكاح فعليها الاستكشاف المحال ومنها الطلاق والعناق
 والعقود عن القصاص ثبت حكمها بلا علم الآخر وأوجب بانها اسقاطات ومنها خيار المعلقة يصح
 بلا علم زوجها وأوجب بانه لا روية فيه وعلى التقدير فقد أثبت الشرع مطلقا ومنها خيار المأثاق
 في بيع الفضولي بدون علم المتعاقدين وأوجب بكون عقدهما لا وجوده في حق المالك ومنها
 العدة لازمة عليها وان لم تعلم بالطلاق وأوجب بانها واجبة في ضمن الطلاق لا بنيه اه وفي جامع
 الفصولين ولو كان الجمار للمشتريين ففتح أحدهما بقبضة الآخر لم يجز بانه بخيار ففتح في

فلو اجاز من له الجمار
 بقبضة صاحبه مع ولو
 فسخ لا

(قوله فأحرم للمشتري
 له أن يردده) كذا في بعض
 النسخ وفي بعضها للمشتري
 أن يردده وعليها الضمير في
 أحرم البائع وهو الصواب
 وقد صرح به في بعض
 النسخ موافقة لما في
 الفسخ (قوله والزائد ترد
 على البائع الخ) هذا
 خاص بالزيادة المنفصلة
 الغير المتولدة كالكتب
 أما غيرها فانه منع الفسخ
 كما قدمه عن التتارخانية
 عند قول المصنف كتبته
 فاذا كانت تنسخ الفسخ
 لا تنافي مرة الاختلاف
 لانها انما تظهر بعد الفسخ

وتم العقد بموته ومضى
المدة والا عناق وتوابعه
والاخذ بالشفعة

(قوله ولم يتكلموا فيها
رأيت الخ) نقل البيرى في
شرح الاشياء عن خزنة
الاكل واشترى عبدا
على انه ان لم يتقدا الثمن
غدا فلا يبيع بينهما مات
المشتري قبل الغد وقبل
تقدا الثمن بطل البيع
وليس الورثة بتقدا المال
اه وهذا حكم خيار التقد
وقصد كرهه في التبر بعتا
وذكر في المنع بعتا ان خيار
التعزير كذلك وسأني
خلافة عن المحشي الرمي
عند قوله ولو اشترى
عبدا على انه خزاز
وقال البيرى ايضا في كتاب
الفرائض مانعه وفي
شرح المصنف لان الضيا
واما خيار الرقبة الصبي
انه يورث وأجروا ان
خيار القبول لا يورث
وكذا خيار الاجازة في
بيع القضي وكذا
الاجل لا يورث اه لكن
ما ذكره من ان خيار
الرؤية يورث خلافا
ذكره المؤلف هنا خلاف
ما في النسرر والوقاية
والمتني ومختصر النقابة
واصلاح الوقاية لا ينال

المدة انفسخ فان قال بعده اجرت وقيل للمشتري جاز استحسانا ولو كان الخيار للمشتري جاز انتم
وقيل البائع جاز وينفسخ من له الخيار واختر الازد والقول بقلبه فهو باطل لتعلق الاحكام
بالظاهر والباطن اه قال في مشري بخياره اذ اردته فاختفى بائنه قبل القاضي ان ينصب عن البائع
خصما يرد عليه وقيل لا اه وهكذا ذكر الخلاف للمراج وفتح القدير والله اعلم (قوله وتم العقد
بموته ومضى المدة والا عناق وتوابعه والاخذ بالشفعة) اى يحصل الاجازة واحدا معاذ ذكر وهو
كلام موهم موقع في الفاظ وان في بعضها يكون اجازة سواء كان الخيار للبائع او للمشتري وفي بعضها
انما يكون اجازة اذا كان من المشتري واما من البائع ففتح اما الموت فانه يبطل بخيار المذمت سواء
كان باثقا او مشتريا ولا يورث عندنا كخيار الرقبة لانه ليس الامشينة وارادة ولا يتصور انتقاله
والارث فيما يقبل الا انتقال افعيلا لقيه تلك المنكوحة والعقود التي عقدتها المورث لا تنتقل
وانما ملك الوارث الاقالة لا انتقال الملك اليه ولذا ما ملكها المورث وان لم يكن عاقدا كسداد في المراج
ولا يرد علينا خيار العيب فانه موروث ليكون المورث استحق المبيع طمحا ففك هذا الوارث في
التحقق للموروث العين بصفة السلامة من العيوب فاما نفس الخيار فلا يورث وفي المراج ان خيار
العيب ثبت للوارث ابتداء بدليل انه لو تعيب بعد موت المشتري في يد البائع كان للوارث رد واما
خيار التعيين فثبت للوارث ابتداء لا خسلط ملكه بملك الغير لان يورث الخيار هكذا ذكر وارزاد
في العناية بان الوارث لا يملك الفسخ ولا يتاقت خياره بخلاف المورث اه ووجهه ظاهر لان
هذين حكما خيار الشرط ولم يتكلموا فيهما رأيت في غير الاربع من المراجات هل يورث أولا
الاخذ بالفوات الوصف المرغوب فيه فسأني انه يورث والظاهر في قوله بموته طائدا لمن له الخيار
احترازا عن موت من لا خيار له لانه اذا مات فالحاجر باق بل بشرط له فان امضى مضي وان فسخ انفسخ
كذا في فتح القدير وفي الظهير به الوكيل اذا باع بشرط الخيار فبات الوكيل او المورث في المدة بطل
الخيار وتم البيع اه وفي جامع الفصولي وكيل البيع او الوصي باع بخياره والمالك بنفسه باع
بخياره لغيره فبات الوكيل او الوصي او من باع بنفسه او من شرط له الخيار قال
محمد بن البيع في كل ذلك لان لكل منهم حق في الخيار والمخزون كالموت اه وفي المراج ولو كان
الخيار لهما مات احدهما لم ينسحب البيع من جهة والآخر على خياره اه وقد افاد كلامه ان الخيار
لا ينتقل عن هوله الى غيره فلذا قال ابو يوسف اذا اشترى الاب او الوصي شيا قديم بشرط الخيار
لنفسه فبلغ الصبي في المدة تم البيع وقال محمد توقف على اجازة الاب فكأنه بائنه بعد بلوغه حتى
قبل لاتماقت بالثلاث وعن محمد بن الوصي ان يفسخ بعد بلوغ الصغير وليس له ان يجيز الابراء
وروي ان الاب او الوصي اذا اشترى عبد الصغير بدهاهم او ذنا بغير شرط الخيار تم باع الصغير في
المدة ثم اجازا فغدا الشراء عليهما الا ان تكون الاجازة برضا الصغير بعد البلوغ فينفذ عليه ولو جبر
السيد على عبده للمأذون تم البيع وقبل ينتقل الخيار الى المولى ولو اشترى المكاتب او باع بشرط
الخيار تم بخبر في الثلاث تم البيع عندهم كذا في الظهير به فقد علم ان الخيار لا ينتقل على العمدلان
قوله ابي يوسف في الاولى هو المتمد ولكن نزع عنه السيد للمأذون اذا باع بشرط الخيار فان المولى
الاجازة ان لم يكن مديونا ولا يجوز فضه عليه الا ان يجعله لنفسه ثم يفسخ بمحضرة المشتري او بما
يكون فسخا من الافعال في غيبة للمشتري كذا في الظهير به واما الوكيل اذا عذر له الخيار فانه

وبه شرح في الهداية والفهم من باب خيار الرؤية وبمعظم ان هذا الصحيح غريب (قوله ولا يكون احاقه الغسل) حكم عليه في
النهر بأنه سهو لانه عليه بقوله والاعتاق (قوله بخلاف السكر من البهيم) قال في التارخانية حتى لو طال السكر لم يكن له ان
يتصرف بحكم الخيار هكذا حكى ٢٠ من الشيخ أحمد الطواويسي والصحيح انه لا يبطل (قوله ولو لرد فعل خياره اجاباً)

قال في التارخانية وان
اورد ان عاد الى الاسلام
في السنة فهو على خياره
اجماعاً وان مات أو قتل
على الرد يبطل خياره
اجماعاً وان تصرف بحكم
الخيار الخ (قوله وليس
منه ما اذا قبض الثمن
من البائع) كذا في عامة
النسخ وفي نسخة من
المشتري وهو الظاهر
لكن الذي رآه في
المراج فاقطعة النسخ
ذكره بمسائل تصرفات
البائع وهذا يشترى ان
البائع فاعل القبض
وعليه قوله من البائع
صفة لمصدر محذوف
لا صلة قبض وبتر قبض
بالنائب للصعول والتمن
نائب الفاعل (قوله
وعرضها على البيع
ليس بقبح على الاصح)
مخالف لما قدمه قريبا
في قوله او عرض المبيع
للبuyer بطل خياره وقد
ذكر مسألة الخيارية منه
في التارخانية وذكر ان
هبة العبد الذي اشتراه

بها او عرض على البيع امضاء البيع ثم قال بعد صفحة واذا كان الخيار البائع فعرض المبيع على البيع ذكر
شخص الانتماء المحلواني ان كان بمحض من صاحبه بنسخ البيع وان كان بمحض من صاحبه لا ينسخ البيع وبعض مشاهيرنا
قالوا العرض على البيع ليس بنسخ على كل حال والي المال الامام أحمد الطواويسي وذكر شيخ الاسلام في شرحه انه
ولما بين وفي المنتقى من محمدان البائع اذا عرض المبيع على البيع لا يبطل خياره

في فوج آخر والركوب امتحان ليس اجازة لائسا كركوبها حاجة أو شغل أو جعل عليها أو علمها عند
 محمد والركوب الردو السقي والأخلاق اجازة ولو نسخ من الكتاب لنفسه أو لغيره لا يبطل وإن قاب
 الأوراق بالدرس منه يبطل وقيل على عكسه وبه أخذ الفقيه أبو الوليث اه وفي الظاهر ولو سقى
 من نهرها أرضه أخرى سقط وكري النهر وكيس الشري سقط خياره ولو أنه سقى البئر ثم بناها لم
 يعد خياره ولو وقعت فيها فارة أو غماسة سقط وروى أنه إذا تزح عشرين ذلوم لم يسقط اه وفي
 السراج الوهاج إذا زوج العبد أو الأمت سقط خياره وفي البصياح عدا خياره فإذا زل في التجارة
 لم يكن نقضا إلا أن يلحقه دين ولو أمضاء بعدا لم يمتددين لم يجوز لأن القريم أحق بعين المشتري ولم
 يذكر المصنف هنا حكم ما إذا زاد المبيع أو نقص في المدة وذكر فيما قبله حكم ما إذا تعيب أما الثاني
 ففي المراج لو حدث به عيب في خيار المشتري بطل خياره سواء حدث بفعل البائع أو بفعله
 لكونه في ضمان المشتري حيث كان في يده عند ما قال محمدا يلزمه العتق بخيانة البائع وعلى
 قولهما يرجع المشتري بالأرض على البائع ولو كان الخدار للبائع لم يثبت به عيب فهو على خياره
 لكنه يتخير المشتري ولو حدث بفعل البائع انتقض البيع لأن ما انتقص مضمون عليه كذا في المراج
 وقمنا اه وأما الأول أعني الزيادة ففي جامع الفصول بشرى بخيار فز في البيع في يد المشتري زيادة
 متصلة متولدة كمن وجال وبرمو الخلاء يباع من العين ينع الردو يلزم البيع إلا عند محمد وإن
 كانت متصلة لم تتولد كمن صبغ وخياطة أو سويق يبعن وثني أرض وغرس شجر ينع الفسخ
 وقفا ولو كانت منفصلة متولدة كمن وروى أو دأش ولين وغرس وصف ينع وقفا وإن كانت منفصلة
 لم تتولد كمن وكس وهو مقصد لا ينع وقفا وإن أجاز المشتري فهو له ولا فكذلك عندهما
 وعند أبي حنيفة ترد على البائع اه وفي السراج إذا باشت الدجاجة في المدة سقط الخيار إلا أن
 تكون معدنة وإذا ولدت الحيوان ولد أسقط إلا أن يكون ولد ميتا اه والحاصل أنها مبيعة مطلقا
 الانفصلة لم تتولد وفي الظاهر ينع من الثاني شري عدا خياره فلا يوقضه فهو له العبد مال أو
 اكتسه ثم استهلكه العبد لم يعلم المشتري بفراذه أو بفعله لم يبطل خياره شري في العبد ولو هب
 للعبد أم ولد المشتري وقضها العبد بطل خياره شري في الصديق ولا يشبه الولد أم ولد من قبل
 أن أم الولد تبقى على ملكه بعد الرد فمخ الخدار والولد لا يبق اه والأخير يحتاج إلى تحرير وأما
 الأخير فمقتضى قصوره أن يشتري دار بشرط الخيار ثم يباع دار أخرى يبيها فأخذها المشتري بشرط
 الخيار بالشفعة لا يكون إلا بالملك فكان دليل الاجازة فقتض سقوط الخيار وقمنا الاعذار
 لا في حنفية عنه عند قوله ولا يملك المشتري ولو قال المؤلف وطالب الشفعة بما لا لا أخذ لكان
 أولى لأن طلبها سقط وإن لم يأخذها كافي المراج وقد بخيار الزويرة بطل خياره لا يسط خيارا زويرة
 والعيب كافي المراج واقتصار الشارع على خيار الزويرة قصور (قوله ولو شرط المشتري الخيار
 لغيره صرح وأيهما اجازة ونقص صرح) لأن شرط الخيار لغيره جائز استحسانا لا قياسا وهو قول زفر
 لأنه من مواجب التقديلا يجوز اشتراطه لغيره كاشتراط الثمن على غير المشتري ولنا أن الخيار لغير
 الماعدا لا يثبت إلا ببيعة من العاقد فقدم الخيار له اقتضاه ثم يجعل هو ثابته ثم يحلل التصرف
 وحينئذ يكون لكل منهما الخيار فأيهما اجازة وأيهما انتقص انتقص ولو قال المصنف ولو شرط
 أحد المتعاقدين الخيار لا ينع صرح لكان أولى ليشمل ما إذا كان الشارع البائع أو المشتري
 وليس ج اشتراط أحدهما فلا فرقان قوله لغيره صادق بالبائع وليس بما ردوا لقال في المراج

ولو شرط المشتري الخيار
 لغيره صرح وأيهما اجازة
 فنقص صرح

(قوله ولو هب العبد أم
 ولد المشتري) هنا سقط فيما
 رأيناه من النسخ والذي
 رأيناه في التتار خاتمة ولو
 هب العبد أم ولد المشتري
 وقض العبد من الآن
 لا يبطل خياره المشتري في
 العبد ولو هب للعبد
 أم ولد المشتري الخ (قوله
 والأخير يحتاج إلى تحرير)
 المراد بالآخر مشكلة هبة
 أم ولد المشتري للعبد
 واحتياجها إلى تحرير
 من جهة أنها إذا كانت
 أم ولده كيف تكون في
 ملك غيره حتى يهبها للعبد
 ومن جهته أنها كيف
 تبقى على ملكه بعد الرد

والمراد من الغير هنا غير العاقدين ليتأتى فيه خلاف وفرق بينهما الشرط لان خيار العيب واثر قوة
لا يثبت لغير العاقدين كقاي للخراج وأما كلامه ان أحدهما أو أحاز فقال الا تحلوا أرضي فالبيع
لازم ولو أمره ببيع بغير شرط الخيار فباعه بلا شرط لم يجز ولو باع واشترط كما أمره فليس له أن
يجب على الآخر ولا تحلوا الاجازة ولو وكله بشراء بشرط لا شرط اشترى ولم يشترطه نفذ عليه كذا في
السراج الوهاج (قوله فان أحازا أحدهما ونقض الآخر فالأسبق أحق) لوجوده في زمان لا بزاجه
فيه غيره (قوله وان كانا معا فالفسخ) أي لو فسخ أحدهما وأجاز الآخر ونقضهما معا ما ترجح
الفسخ على الاجازة لان الفسخ أقوى لان المحاز يلققه الفسخ وانفسوخ لا يلققه الاجازة ولما لا كل
منهما التصرف فمهما حال التصرف كذا في الهداية وأورد عليه لان السلم ان المنسوخ لا يلققه الاجازة
فانه ذكر في المبسوط ان الفسخ يحكم الخيار محتمل للفسخ في نفسه حتى لو تاسما حتى ترضا على فسخ الفسخ
وهي إعادة العقد بينهما جاز وفسخ الفسخ ليس هو الاجازة البيع في المنسوخ وأجاب عنه في
الخراج بانه غير لازم لان مقتضى الاجازة لا ترد على المنتقض ولا اجازة فيما ذكرتم بل هو بيع ابتداء كذا
في القوائد الظهريّة وما ذكره المصنف من ترجيح الفسخ دون تصرف العاقد محتمل فاضحان معزيا
الى المبسوط وفي رواية الراجح تصرف العاقد لغونه لان النائب يستفيد ولا يمتنع وقيل هو قول
محمد ومافي الكتاب قول أبي يوسف واستخرج ذلك بما اذا باع الوكيل من رجل والموكل من غيره
معا فمحمد يعتبر فيه تصرف الموكل وأبو يوسف يعتبرهما كذا في الهداية وقيل بالوكيل بالبيع
لان الوكيل بطلانها السنة اذا طلقها الوكيل والموكل معا فالواقم طلاق أحدهما لأعلى التبيين
وأجاب عنه في فتح القدير بان الوكيل فيه شريك ولو كبل بالنسكاح فكان الصادر من كل واحد
منهما صادرا عن امصالة بخلاف الوكيل بالبيع أه وفي الظهريّة وعن أبي يوسف في المتني وصيان
بشرط ان بشرط الخيار فاحازا أحدهما ونقض الآخر فان الاجازة أولى أه وفي المسط وكبل اشترى
بشرط الخيار ولو كبله بأمره أو بغير أمره ادعى البائع رضا الآخر وانكر الرجل فالقول للوكيل بلا
عين لان البائع يدعي سقوط الخيار وجوب الثمن وهو ينكر ولا يمس له دعوى على الآخر دون
العاقد ولا تحلوا لا يكتفى به كذا في الهداية لان نائب عن العاقد في المحقوق وليس باصيل وان ادعى
الرضا على الوكيل يخلف لان الدعوى توجهت عليه وان أقام بيته على رضا الآخر قبلت لأن الوكيل
ينصب نفسه من الآخر لانه ادعى حقا على المحاضر وهو سقوط الخيار بسبب ادعائه على الغائب
أه وأشار المؤلف بكون الاشتراط للغير اشتراطا لنفسه الى أنه لو أمره ببيع ماله بشرط الخيار فباع
وشترطه لا تحلوا لكن يخالفوا على عكسه يكون مخالفا لانه أمره ببيع لا يزيل الملك بدون رضا وان
لا يكون للمأمور به رأى وتديرو يكون الرأى والتدبير فيه للأمر أصلا له تبعا وما فصله بعكسه
فان شرط الخيار لا حرمه أجازته بالبيع جاز عليه دون الآخر وخيار الآخر باق حتى لو أجاز كان
له وأنه فسخ يلزم الوكيل لان الخيار ثبت للأمر بالشرط قصار كخيار العيب اذا ثبت بالعقد والوكيل
بالشراء اذا وجد معا بالبيع ورضي به نفذ فيما بينهما بين المانع وخيار البائع على حاله فان رضى به
لزمه وان دلزم الوكيل فكذلك هذا كذا في المسط ثم اعلم ان التصرفين اذا صدر معا فقدم المحكم
في باب الخيار وأما تصرف الموكل مع تصرف الوكيل فظاهر ما قدمناه انه ان كان الوكيل أصيلا
في المحقوق نفذ كل منهما في النصف وان كان فائضا فيها نفذ واحداهل النصف وأما اذا صدر من
فصولين فلا كلام في التوقف على اجازة من له الاجازة وانما الكلام فيما لو أجازوا أو ثبت الأقوى

فان أحازا أحدهما ونقض
الآخر ولا يسبق أحق
وان كانا معا فالفسخ
(قوله وخيار البائع على
حاله) له المشرى

ومن باع عيين على انه
بالحمار في أحدهما ان
فصل وعن صح والافلا
وصح خيار التعيين فيما
دون الاربعة

(قوله فإثر الفساد كذا في
المراج) قال الرمي لعله
فلم يؤثر الفساد وهو
الذي في المراج فإثنا
من تصحيف النسخ (قوله
وأراد بالعين القيمين)
أى أراد المصنف قال في
النهر والتأخر انهما أى
القيمين ليسا بقصد اذ
كانا مثلين أو أحدهما
مثلا والآخر فيما فصل
وعن فالحكم كذلك فيما
ينبغي اه قلت وهذا
أورد على ما قاله الشارح
شأنه كونه قيد احترازا
للمراد الاحتراز أعا
القيمين ليعتصم مع
التفصيل والتعيين
وبسببهما ولذا قال بصح
مطلقا لا نهى القيمين لا
بصح بدونهما فعمل انه مع
التفصيل والتعيين بصح في
القيمين وغيرهما فتدبر
نم يبقى قيد المتدين
بما اذا كانا من جنس
واحد اذ لو اختلفا كبر
وغير صارا كالقيمين
في اشتراط التفصيل
والتعيين لمحصل العلم
بالتن والبيع فامل (قوله
ولبايع أن يلزم الخ)

فلو باع فضولي وزوج آخر ترج البيع قصيره لو كره لا زوجة ولو استويا فان كانا نكاحين بطلا وان
كانا بيعين تنصص البيع أقوى من الهبة والاحازة والرهن والنكاح الالهة لا تعطل بالفسوخ
فانهم أسوأ والهبة والرهن أقوى من الاحازة وسياقى في بيع الفضولي بعتة مسأله ان شاء الله تعالى
(قوله ومن باع عيين على انه بالحمار في أحدهما ان فصل وعن صح والافلا) شروع في
بيان ما اذا كان البيع متعدد اوصافه انما رابعية فالهبة في واحدة وهو ما اذا فصل له عن كل منهما
وعين من فيه الحمار بهما لان المبيع معلوم والثمن معلوم وقبول العقد في الذي فيه الحمار وان كان
شرطا لان عقاده في الآخر ولكن هذا غير مفيد للعقد لكونه محلا للبيع كما اذا جع بين قن ومدير
والفساد في ثلاثة الاولى اذا فصل الثمن ولم يعين محل الحمار لجهتها التامة الثانية فصل ولم يعين
محل لجهته المبيع والثالثة عن محله ولم يفصل الثمن لجهته الثمن والاصل فيه ان الذي فيه
الحمار كان خارجا عن العقد ان العقد مع الحمار لا يتعدى حق الحكم في الداخل فيه أحدهما وهو
غير معلوم وانما حازا البيع في الفن اذا ضم الى مدير ومكاتب أو لم ولو بيعا عصفقة وان لم يفصل
الثمن على الاصح لان المنع من حكم العقد فيما ضمن فيه مقارن للعقد لفظا ومعنى وإثر الفساد
وفيما ذكر المنع مقارن معنى للفظ لا يدخله في البيع حتى لو قضى به فاض يجوز لكن لم يثبت
الحكم كمن عتق ماله واجب الصيانة وإثر الفساد كذا في المراج وفي ضم أم الولد والمكاتب الى المدير
في جواز القضاء بصدقه فان العصفق انه ينفذ في المدير فقط وفي فتح القدر وعلى ما ذكرنا يتفرع
ما في فتاوى قاضيتان باع عيين على انه بالحمار فمما وقدهما المشتري ثم مات أحدهما لا يجوز
البيع في الباقي وان تراضا على احازته لان الاحازة حيث تجزئة ابتداء العقد في الباقي بالحصصة
ولو قال البائع في هذه المسئلة نقضت البيع في هذا أو في أحدهما كان لغوا كما انه لا يتكلم وخياره
فما باق كما كان كالو باع عبدا أو حادوا بشرط الحمار لنفسه فنقض البيع في نصفه اه وهكذا
في الظهير بتوقيده بالبيع اتفاقا اذ لو شرط للمشتري كان كذلك حصصه وفسادا وأراد بالعين
القيمين احترازا عن قيمى ومثله في النعمى الواحد اذا شرط الحمار في نصفه بصح مطلقا وفي
المثنيين كذلك لعدم التفاوت كما ذكره الشارح اه (قوله وصح خيار التعيين فيما دون الاربعة) وهو
أن يبيع أحد العيين أو الثلاثة أو أحد التوبس أو الثلاثة على أن يأخذ المشتري واحدا
والقياس الفساد كالأربعة لجهته المبيع وهو قول زفر وجه الاستحسان ان شرع الحمار للحاجة
الى دفع الفتن لاختارهما والارق والوقف والحاجة الى هذه النوع من البيع متحققة لانه يحتاج
الى اختيار من شق به أو اختيار من يشترى لاجله ويحكمه البائع من الخ البسه الا بالبيع فكان في
معنى ما ورد به الشرع غير ان هذه تندفع بالثلاث لوجود الجيد والوسط والردى وفيها والجهالة لا تغضى
الى المنازعة في الثلاثة لتعيين من له الحمار وكذا في الاربعة لان الحاجة اليها غير متحققة والخصصة
ثبوتها بالحاجة وكون الجهة مة موجودة غير مفضة الى المنازعة فلا يثبت بأحدهما أحلفه فعمل
ما اذا كان البائع أو المشتري وهو المذكور في المأ ووهو الاصح ذكره في شرح التلخيص وفي جامع
الفصول يجوز خيار التعيين في جانب البائع كما يجوز في جانب المشتري اه وفي الظهيرية والبايع
أن يلزم أيهما شاء على المشتري فان هلك أحدهما في يد البائع فله أن يلزمه الباقي لا الهالك ولو
حدث في أحدهما عيب في يد البائع فله أن يلزمه السليم وليس له أن يلزمه المعيب الارضنا المشتري
فان ألزمه المعيب ولم يرض به ليس له أن يلزمه الآخر بعد ذلك ولو قبضه المشتري وخياره والتعيين

أي إذا كان خيار التعيين
مشروعا له (قوله) ويسقط
خيار التعيين بما يسقط
به خيار الشرط برده
أن خيار الشرط يبطل
بطلون وخيار التعيين
لا يسقط اه ذكره الفري
كذا في حاشية الرمي
وشباق آخر القولة
تفصيل ما يبطله عن
البدائع

للبيع فلهذا فالبيان به اه وأما إذا كان الخيار للشري فالبس لا يزم أحدهما إلا أن يكون
معه خيار شرط وأما هو مبني مضمون بالتمن وغير البيع أمانة فأولاً بشرى ثلاثة أبواب وعين لكل
ثمنا على أن له خيار التعيين فاحترق ثوبان ونصف الثالث رد النصف الباقي ولا يثنى عليه من ضمان
النصف المحترق وضمن نصف ثمنه ثوبان فاحترق نصف كل معارديهما شاةا وبغير
ضمان وضمن ثمن الآخر ولو احترق أحدهما ونصف الآخر زمة ثمن المحترق لتبنيه مبيعاً ورد
الآخر بغير ضمان ويسقط خيار التعيين بما يسقط به خيار الشرط وإذا سح أحدهما أو ملك
تعيين هو مبيعاً والآخر أمانة ولو له كلهما ضمن نصف ثمن كل واحد منهما ولو اختلفا في الهالك أولاً
فمخالفاً على العلم على قول الإمام الأول ثم رجع إلى قوله الثاني من أن القول للشري مع عينه وبينه
البائع أولى ولو تعيماً معاً فالحار به اه وان على التعاقب تعين الأول مبيعاً وان اختلفا في الأول فعلى
ما ذكرنا ولو باعهما المشتري ثم اختار أحدهما صح به فيه ولو صبغ المشتري أحدهما تعين هو
مبيعاً ورد الآخر ولو اعتقهما البائع عتق الذي برده عليه وان كان اعتق ما اختاره المشتري للبيع
لم يصح اعتاقه ولو استولدهما المشتري تعينت الأولى للبيع وضمن عقراً الأخرى للبائع ولا يثبت
نسب ولدها منه لعدم ذلك ويؤثر للشري بالبيان أيتهما أسسه يله أولاً فان مات قبل البيان
فخيار التعيين لا ورثة فان لم تعرب الورثة الأولى منهما ضمن المشتري نصف ثمن كل واحدة منهما
ونصف عقرها للبائع وبضمن في نصف قيمتهما للبائع وروى ابن الوليد بن يعقوب أيضاً في نصف
قيمتها للبائع ولو وطئها البائع والمشتري فولدتا وادعى كل واحد منهما الوليد صدق المشتري في
التي وطئها أولاً وضمن عقراً الأخرى وبثبت نسب الأخرى من البائع لأنه لا يستولدها به نفسه
ويضمن البائع عقراً الأخرى للشري وان ماتا قبل البيان ولم تعرب ورثة المشتري الأولى منهما لم يثبت
نسب الوليد من أحدهما ولو عتقوا وضمن المشتري نصف ثمن كل واحدة منهما ونصف عقرها
للبيع والبائع ضمن نصف عقركل واحدة للشري ويتقاصان ولا يؤم بينهما وقبل الولد على
الوليد كذا في الظهيرية ثم قال بعده يجوز خيار التعيين في الفاسد أيضاً إلا أن ههنا ما تبين البيع
كان مضموناً بالقيمة والباقي كذا في الجائز وان ماتا معاً ضمن نصف قيمة كل واحد منهما ولو
اعتقهما المشتري عتق أحدهما والتعين اليه ولو اعتق أحدهما المشتري بعينه أو باعها جز عليه
قيمتها ولو هوجز عتق المهر لامن البائع ولامن المشتري لأن العتق المهر من المصالح كمن التتق ولم
يوجد ولو اعتق البائع أحدهما بعينه ثم اعتق المشتري ذلك أو بعينه للبيع أو مات فعتق البائع باطل
ولو رد ذلك على البائع صح عتقه ولو كان اعتقهما وردا عليه عتق أحدهما والتعين اليه اه
وقيدوا وصور وخيار التعيين بأن يقول على أن تأخذ أيهما شئت لانه لو لم يذكر ههنا الزيادة وقال بعثت
أحدهما في العبدتين فقبل يكون فاسداً للجمالة للبيع فان قبضهما أو ماتا عنده ضمن نصف قيمة كل
واحدة منهما وان مات أحدهما قبل صاحبه لزمت قيمة الآخر كذا في الخط وتقدم تغاير به ولم
يذكر المؤلف خيار الشرط مع خيار التعيين للاختلاف فقبل بشرى أن يكون في خيار الشرط مع
خيار التعيين وهو لا يذكو في الجامع الصغير قال شمس الأئمة وهو الصحيح وإذا ذكر أنه رد ههنا في المدة
وإذا مضت لزمت في أحدهما وله التعيين وقبل لا وهو لا يذكو في الجامع الكبير وصححه غير الإسلام
فيكون ذكره في الجامع الصغير وقالوا بشرطاً ورجعه في فتح القدير ولكن ذكر قاضيان أن
الأشراط قول أكثر المشايخ وإذا لم يذكر خيار الشرط على هذا القول فلا بد من تأقيب خيار التعيين

بالتلث عندو ماى مدة معلومة كانت عندهما كذا فى الهداية وذكروا المحط انهما يتأقت عنده
بالتلث فيجوز الى اربعة عنده وفهما ذكروا بعض البيع اشترى ثوبين وفى بعضها اشترى أحد
الثوبين وهو الصبح لان المبيع فى المحقة أحدهما والاخر امانة والاول تجوز واستعاره اه وفى
فتح القدير واذا اقت خيار التعيين وكان فيه خيار الشرط نعت للمدة حتى انهم فى أحدهما وزعم
التعيين ان يتقصد التعيين بثلاثة ايام من ذلك الوقت وحينئذ يطلق الطحاوى قوله خيار الشرط
مؤقت بالتلث فى قوله غير مؤقت بها عندهما وخيار التعيين مؤقت فيه نظر اه وذكروا النارج انه

اذا لم يذكر خيار الشرط فلامضى لتأقت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التأقت فيه يفيد
لزوم العقد عند مضي المدة وفى خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم فى أحدهما قبل مضي الوقت ولا
يمكن تعيينه بعض الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يطلب على الظن ان التوقيت
لا يشترط فيه اه ويمكن ان يراد قسم آخر وهو ان تقاض العقد فيما بعض المدة من غير تعيين بخلاف
مضها فى خيار الشرط فانه اجازة ليكون لكل خيار ما يناسبه وأطلق فى محل الخيار وقيد فى البدائع
بالاشياء المتفاوتة كالعميد والصاب فعلى هذا لا يدخل خيار التعيين فى المثليات من جنس واحد لانه
لا فائدة له لعدم التفاوت وفهما واما ما يطل هذا الخيار وهو فوجان اختارى وضرورى والاختارى
فوجان صريح وما يجرى مجراه فلا اختارى اخترت هذا أو شئت أو رضيت به أو اجزته وما يجرى
مجراه واما الاختارى دلالة فوجان وجوده فعمل فى أحدهما يدل على تعيين المثلث فيه كاقصمه فى
خيار الشرط وما هو الضرورى فهلاك أحدهما بعد القبض وتعيينه واما اذا تعيما لم يصر أحدهما البيع
وللشترى ان يأخذ أحدهما شاء بشئ له لكن ليس له رددها للزوم البيع فى أحدهما بتعيينهما فى يده
ويطل خيار الشرط وهذا يؤيد قول من يقول بان فيه خيارين (قوله ولو اشترى باعى انهما بالخيار
فرضى أحدهما لارده الاخر) عند أبى حنيفة وقاله ابن ربه وعلى هذا الخلاف خيار الغلب
والرؤية كذا فى الهداية وخصه فى البناء بما اذا كان بعد القبض اما قبله فليس له الرد حتى اتفقا
لهما ان اثبات الخيار لهما اتماه لكل واحد منهما فلا يسقط باسقاط صاحبه فممن ابطال حقه
وله ان المبيع نوع من ملكه غير مبيع ببيع الشركة فلورده أحدهما لردده معياه وفيه الزام ضرر
زائد وليس من ضروره اثبات الخيار لهما لضرار أحدهما التصور اجتماعهما على الرد وقوله رضا
أحدهما لارده الاخر اتفاقى اذ لو رد أحدهما لاصح الاخر ولم أره مصر بمحاوله لكن قولهم لو رد
أحدهما لرد معياه عليه وكذا قوله اشترى بالذو باعى ليس لاحدهما الا انفراد اجازة أو رد لماضى
الخامسة وحل اشترى عبدان من رجلين صفقة واحدة على ان البائع ان المبيع بالخيار فرضى أحدهما بالبيع
ولم يرض الاخر لزومها البيع فى قول أبى حنيفة اه وأشار الى ان المبيع لو كان متعددا والخيار
لاحدهما ليس له ان يجزى فى البعض ويرضى فى البعض وكذا لو كان واحدا اجازة له الخيار فى
النصف ورده فى النصف كاقصمه وصرح به فى الخامسة لكن ذكره فيما اذا كان الخيار للبايع ولا
فرق بينهما (قوله ولو اشترى عبدان على انه حجاز أو كاتب فكان بخلافه أخذه بكل الثمن أو تركه)
لان هذا وصف مرغوب فيه فيستحق بالعباد الشرط ثم فواته بوجوب القبض لانه ما رضى به فواته
وهذا يرجع الى اختلاف النوع لقلة التفاوت فى الاغراض ولا يفيد بضمه العقد بجزءه وصف
الذكورة والافروقة فى الحيوان فان فصار كقوات وصف السلامة واذا أخذه أخذه بجميع الثمن لان
الوصاف لا يقابلها من الثمن لكونها تابعة فى العقد على ما عرف فى المراج قوله على انه خيار

مالود كرمغة وضعت مدته حيث يظهر على التمين فيما ظهر لتقديره بالثلاث عند صفه كرخيار الشرط فائدة أبو السعيد من
 شيخه وهذه الفائدة يستقيحها زيد كرمؤلوف (قوله وفي فتح القدير لومات هذا المشتري الخ) قال الرمي يؤخذ من ان خيار اللعين
 الفاسخ مع التفرير بورت ٢٦ لانه أشبه به اذ هو معه اشتراؤه بناء على قوله فكان شرطه ان اقتضاء وصفاً غيراً ياقبان

بمختلفه وقد اختلف
 فتقعه الشيخ على المقس
 والشيخ محمد الغزالي في
 هذه المسئلة لا يهمل
 برهاه متقولة ومال الشيخ
 على لما قلته لكن لم يذكر
 وجهه غير انه قال والفق
 أصل الباع ما مثل خيار
 الصب يعني صورته والله
 تعالى أعلم (قوله وفي
 رواية لارجوع بشئ)
 قال الرمي وجهه ما تقسم
 من ان الاوصاف لا يبالغها
 شئ من التمين (قوله
 فان علم بالوطء الخ) انظر
 ما كتبناه في باب خيار
 الصب عند قوله ومن
 اشترى ثوباً فقطعه الخ
 (قوله ولو اشترى ثوباً على
 انه هروى الخ) انما كان
 البيع فاسداً لان البيع
 المشار اليه من خلاف
 جنس المبيع وذ كرف
 الفتح قبل هذه المسائل
 أصلاً فقال وأعلم انه اذا
 شرط في المبيع ما يجوز
 اشتراطه فوجده بخلافه
 فتارة يكون البيع
 فاسداً وتارة يستمر على
 الصحة وبثبت للتري

الخيار وتارة يستمر صحيحاً ولا خيار للتري وهو اذا دل عليه خبراً مباشراً وضابطه ان كان المبيع من جنس
 المحي نفسه الخمار والثياب أجناس أعني الهروى والاسكندري والمرى والكأن والقطن والذ كرمع الاتقي في بني آدم جنسان
 وفي سائر الحيوانان جنس واحد والضابط نفس التفاوت في الاعراض وصدده

(قوله ولو اشترى جارية على انها مولودة الكوفة الخ) انما جاز البيع مع التجار ليكون للتجار والمسلمين جنس المسمى لكه مودته
(قوله او على ان هذا الحيوان حامل الخ) مخالف للسلسلة السابقة وهي قوله ولو اشترى قرعة على انها حبل الخ حيث ذكر هناك ان
البيع فاسد وهنا انه جاز ولو لم يعل على رواية الحسن كما ياتي في قريباته (قوله ولو اشترى على انه بقل الخ) انما جاز بدون التجار
لكونهما من جنس واحد والمشار اليه خير من المسمى على وفق ما قرره من الاصل فامل ٢٧ وفي التارخ خانه اذا باع

من آخر شخصاً على انها
جارية وأشار اليها فاذا
هو غلام فلا يصح بينهما
وهذا استحسان اخذه
علمائنا والقياس ان
ينعقد به البيع ويكون
للمشتري التجار ثم ذكر
الاصل المتقول عن المجتبي
وبقعة الفاربع (قوله
الى هنا كلام المراج)
أي من عند قوله في أول
المقولة وفي المراج الى
هنا من كلامه لكن ذكر
المؤلف ما ليس منه وهو
قوله والاصل ان القول
الى قوله وفي النوازل
وما ذكره ههنا انه لو
اشترى على انها حلوب
يفسد كفي فخرج القدير
انه رواية ان جماعة عن
محمد قال لان المشروط
هنا أصل من وجهه وهو
اللين ونقل في المراج
قبل هذا عن الطحاوي
انه لا يفسد لانه وصف
مرغوب وكذا ذكر في
الفتح وقال كذا شرط في
القرس انه مهلاج وفي
الكلب انه صايد حيث

يرفع عن ابداء راعى ان بناءها اجر فاذا هولين او على ان لبناءه او لا تفصل فيما اذا بناه او تفصل او
أرضاً على ان اشجارها كلها مشمرة فاذا غير مشمرة فسد البيع ولو اشترى جارية على انها مولودة
الكوفة فاذا هي مولودة بغداداً و غلاماً على انه تاجر او كاتب أو غيره فاذا هو لا يفسد به او على انه همل
فاذا هو عصى او على عكسه او على انها بفسلة فاذا هو بقل او على انها فاقدة فاذا هو جمل او على انها لحم
معز فاذا هو لحم شأن او على ان هذا الحيوان حامل فوجد ما غير حامل جاز البيع وله التجار وكذا
في امثالها ولو اشترى على انه بقل فاذا هي بقله او جازد كذا فاذا هو اثنان او جارية على انها رتقاء او
ثيب فوجد ما خلاف ذلك الى غير جاز البيع ولا خيار له فيه ولا في امثاله اذا وجد على مسفة خير
من المشروطة ولو باع داراً بما فيها من الخبز و عوالا وبواحبوا الفضل فاذا ليس فيها شيء من
ذلك لا خيار للمشتري وفي المصط اشترى شاة او فاقدة او قرعة على انها حامل فسد البيع الا في رواية
الحسن ولا يصح في الامه حوانه او على انها حلوب او لولون او على انها تحلب كذا او تضع بعد شهر فسد
الى هنا كلام المراج وذكر بعضه في فقه القدير ثم قال ويقتضي في مسئلة البعير والناقاة ان يكون في
العرب والبولادي الذين يطلبون الدار والنسل اما هل المكاربة فالبعير افضل اه وصح
فاضحيان انه لو باع جارية على انها حامل ان البيع جاز لانه بمنزلة شرط البرائة من العيب لان
يكون في بلد يرتضون في شراء الجوارى لاحل الاولاد واختلفوا فيها اذا باع جارية على انها ذات لبن
فقبل لا يجوز والا كره على الجواز ولو اشترى فرساً على انها مهلاج جاز لان المهلاج لا يصغر غير
مهلاج وفي البدائع اشترى جارية على انها مقبنة ان شرطه على وجه الرغبة فيه فسد البيع لكن بانه
شرط ما هو محتوم وهو ان شرط في البيع على وجه التري من العيب لا يفسد فاذا لم يجدها مقبنة
لا خيار له لانه وجد ما سأل من العيب ولو باع جارية على انها مولدة فظهر انها ولدت فله ردها ولو
اشترى ثوباً على انه مصبوغ بالصبر فاذا هو ابيض جاز البيع ويخبر بخلاف عكسه فانه يفسد ولو
اشترى كراً باعاً على ان حده الف فاذا هو الف واثم لم يفسد الثوب الى المشتري لانه يذو وصف ولو
اشترى ثوباً على انه سداسي فاذا هو خماسي خير للمشتري ان شاء اخذ به جميع الثمن وان شاء ترك
لانه اختلاف نوع لا جنس فلا يفسد ولو باع ثوباً على انه خز فاذا كانت خز وسداه فطن جاز البيع لان
السدى تبع للخمعة ولو اشترى سويقاً على ان البائع له من من من ومن يتقاضا والمشتري ينظر اليه
فظهر انه لانه نصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري لانه هذا مما يعرف بالصان فاذا جاز ان ياتي
الفرور وهو كذا واشترى صابوناً على انه مقبض من كذا جارية من الدهن ثم ظهر انه مقبض من اقل من
ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا واشترى قبصاً على انه اتخمن عشرة اذ ذرع
وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري ولو باع أرضاً على انها غير خراجية فاذا

يصح (قوله ولو باع جارية على انها مولدة الخ) قال الرمي وفي البرازية اشترى ما وقبضها ثم ظهر ولا تنهضه البائع لامن البائع
وهو لم يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقاً لان التسكراً لم يحصل بالولادة لا لزول ابداءه الفتوى وفي رواية ان تنهضه الولادة
عيب وفي الهائم ليس بعيب الآن وجب نقصاناً وعلية الفتوى اه فظاهر ما في البدائع انه لا رده الا اذا شرط انها مولدة
ولو لم يشرطه لا يردوه ومخالف لمسلمية الفتوى كما يجب بواقة تعالى اهل اه قلته ذكر في المراتبة ايضا عن النهاية

هي خراجة فسد البيع وبقى أن يكون الجواب على التفصيل أن علم المشتري أنها أرض خراج
فسد البيع وإن لم يكن عالمًا بذلك جاز البيع وبغير المشتري اشترى فلتسوة على أن حشوها قطن
فلم يفتقها المشتري وحدها صوفًا اختلفوا الأصح جواز البيع والرجوع بالنقصان لأن الحشوة تباع
وتغير البيع لا يفسد له ما في الحاشية والهيلاج قال في المصباح جعل البرزون هملج ففتى مشية
سهلة في سرعة وقال في مختصر العلي الهملجة حسن سير الدابة وكلهم قالوا في اسم الفاعل هملج بكسر
الهاء لئلا يفتنى اسم الفاعل لم يفتى على قياسه وهو مملج اه اعلم أن اشتراط الوصف
المرغوب فيه إما أن يكون صريحاً ودلالة لما في البدائع في خيار العيب والجمل بالطنج والخس في
الحجارة ليس بسبب لكونه حقة كالحجارة لأن يكون ذلك شرطاً في العقد وإن لم يكن مشروطاً
في العقد وكانت تحسن الطنج والخس في يد البائع ثم نسبت في يده واشترها فوجدتها لا تحسن ذلك
ردها لأن الظاهر أنه اشترها رغبة في تلك الصفة فصارت مشروطة خالية وهو كالمشروط
نصاه والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

باب خيار الرؤية

باب خيار الرؤية شرائطه جاز

باب خيار الرؤية
قوله وإما في رأس مال
السم الخ هكذا في بعض
النسخ وفي بعضها وإما
السم ففي رأس المال أن
كان الخ (قوله مثل أن
يشترى ثوباً في جواب الخ)
فمثل لما وجد فيه شرط
الجواز وقدر في عبارة
اللفظ

قد علم على خيار العيب أنه يمنع تمام الحكم وذلك يمنع لزوم الحكم وال لزوم بعد التمام والاضافة من
قبيل اضافة الشيء إلى شرطه لأن الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو الدليل لثبوت الخيار
عند الرؤية ثم اعلم أن هذا الخيار يثبت للمشتري في شراء الاعيان ولا يثبت في الدين كالمسلم فيه
والائتمان وأما في رأس مال السلم أن كان عيناً فإنه يثبت للبائع أي السلم إليه الخيار فيه ولا يثبت
في كل عقد لا ينضم يار كالمهر وبذل الخلع وبذل الصلح عن القصاص والرد بخيار الرؤية ففتح قبل
القبض وبعده ولا يحتاج إلى قضاء ولا رضا البائع وينسخ بقوله ردعت لأنه لا يصح الراد إلا بعلم
البائع عندهما خلافاً للثاني وهو ثبت حكماً لا بالشرط ولا بوقت ولا يمنع وقوع المالك للمشتري حتى
أنه لو تصرف فيه جاز تصرفه بطل خياره وزعم الثمن وكذا الوهك في يده وأصار إلى حال إلا ذلك
فمنعه بطل خياره كذا في السراج الوهاج وذكر في المراج أن خيار الرؤية لا يثبت إلا في أربعة
أشياء في الشراء والجاراة والقصة والصلح من دعوى المسأل على شيء بعينه وفي المراج لا يطالب
البائع للمشتري بالثمن قبل الرؤية (قوله شراءه ما لم ير جاز) أي يصح له إرداءه إن أتى بثمنه
والسبق مرسلان مكحول مرفوعان من اشتري شيئاً لم ير قطه الخيار إذا رداه شأماً أخذه وإن شأماً تركه
وبهاته لعدم الرؤية لا تنفي إلى المنازعة لأنه لو لم يوافق برده فصار كغيره لا يوصف في الممان المشار
اليه واطلاق الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سمي جنس المبيع أو لا سواء أشار إلى مكانه أو
اليه وهو خاضع مستور أو لا مثل أن يقول بعت منك عاقي كى وعامة المشايخ قالوا إطلاق الجواب يدل
على الجواز عند موطنه قالوا لا يجوز لجمالة المسح من كل وجهه الظاهر أن المراد إطلاق ما ذكره
جنس الأئمة وصاحب الاسرار والذخيرة من أن الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز حتى ولو بشر
اليه ولا إلى مكانه لم ينع بالاجماع مثل أن يشترى ثوباً في جراب أو زيتاً في ق أو حنطة في غرارة
من غير أن يرى شيئاً ومنه أن يقول بعتك كدرة في كى صفتها كذا أو لم يقل صفتها كذا وهذه الحجارة
وهي حاضرة متقابلة القول يجوز ما لم يعلم جنسه أصلاً كان يقول بعتك شيئاً بعشرة كذا في فتح
القدر وأراد بجماله لم ير وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالمقصود من باب عموم الجواز

(قوله اشترى ما يذاق فذاقه لئلا الخ) قال الرمي مفهومه ان ملا مذاق لو اشترى لئلا لا يستطاع خبارة الامر وثبته ولا ينك فيه مثله
والظاهر ان التهاور فيما يذاق كالليل اضاف فقط خبارة بدوق من غير رؤية فلا واسط لفظه لئلا لكان أولى اه قلت وانما
قيد به ليقيدان مجرد الذوق فيما يذاق اذا حصل به التصديق وان لم توجد رؤية ٢٩ ويفهم بالاولى انه اذا ذاقه

فصار الرؤية بمن افراد المعنى المجاز للشمل ماذا كان للبيع مما يعرف بالشئ كملك وما اشترى
بغير رؤيته فهو جلد متغير او ما اشترى الاعمى وفي القنية اشترى ما يذاق فذاقه لئلا ولم يسط خبارة
(قوله وله ان برده اذ اراد ان رضى قبله) أى للشئى برده وان قال رضى قبل العلم به واعاد
الضمير مذكر المعنى لان الخيار مطلق بالرؤية فليدار وبنا فلا يثبت قبلها او ودطلب الفرق بين
الفصح والاجازة قبلها فانها غير لازمة وهو لازم مع استوائهما في النطق بالشئ وبالموجب ان الفصح
سببا آخر وهو عدم لزوم هذا العقود ما كان ليس باللام فليشترى فخصه ولم يثبت له سبب آخر
فثبت على العلم ومنه في دفع التقدير بالانتمى انه قبلها غير لازم بل تقول انه ما كان وما يحصل له عدم
لزوم عندها قبلها يثبت حكم البيع وهو اللزوم اه وهو مردود لان اللازم ما لا يقبل الفصح
من احد ما يدون رضا الآخر وهذا قبله اذ اراد آه وفي المحيط قيل لا يملك فخصه قبلها وقيل عليه
وهو الاصح لان الفصح كما علم بالخيار على سبب عدم لزوم البيع كالعار بقوله دعه والى كالة
والشركة وعدم لزوم ثابت بسبب جهالة البيع واختلاف اهل هو مطلق او مؤقت فقبل مؤقت
بوقت امكان الفصح بعدها حتى لو تمكن منه ولم يفصح سقط خياره وان لم توجد الاجازة ضرر بها ولا
دلالة وقيل يثبت الخيار له مطلقا من عليه في نوادر ابن رستم ذكر محمد في الاصل وهو الصحيح
لاطلاق النص والعبرة بالنص لا بالعناء اه وحاصله انه غير لازم قبل الرؤية بسبب جهالة
البيع واذا رد حدث له سبب آخر بغير لزومه وهو الرؤية بقوله مانع من اجتماع الاسباب على سبب
واحد ثم اعلم انه لا يملك فخصه الا بعلم البائع وقت بيعه بالرؤية لانه لو قال وله خيار العيب رضى
به قبل ان يراه ثم رآه فلا خيار له لان سبب الخيار فيه العيب وهو موجود قبل العلم بخلافه هنا
فاقترا كذا في المعراج وفي ايضاح الاصلاح ولشترية الخيار عنده الى ان يوجد مبطلة وان قال

رضيت قبلها لم يقبل وان رضى قبلها منافية من ايهام تحقق الرضا قبلها او فساد مظهر اه ورد
عليه البيع بشرط البراءة من العيوب فانه صحيح وقالوا انه رضى بجميع عيوبه الظاهرة والباطنة
مع انه لم يطلع عليها حتى لو اطلع على عيب باطنى لا يعلمه الا الاطباء لا يملك رده فجاز تحقق الرضا
قبل العلم والرؤية وفي جامع الفصولين خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع الفاسد
وفي المحيط اشترى راو بتمامه له الخيار اذ اراد ان بعض الماء طيب من بعض اه فعلى هذا
رد الماء بعينه في الحب حيث لم يره قبله أى الزبرولكن سياق ان البائع اذا جعله الى منزل
المشتري امتنع رده الا اذا جعله اليه وفي حيل الوالدية رجل باع ضئعة ولم يرها المشتري فاراد ان
يبيعها على وجه لا يكون له خيار الرؤية فالحكمة ان يقر شوب لانسان ثم يبيع التوبيع الشفعة ثم
المقر له يصدق الثوب المقر به فبطل خيار المشتري لانه اشترى شيئين صفقة واحدة وقد استحق
احدهما فليس له ان يرد الباقي بخيار الرؤية لان فيه تفريق الصفقة على البائع اه (قوله
ولا خيار لمن باع ما لم يره) وهو قول الامام المرجوع اليه لانه معلق بالشراء فلا يثبت دونه وروى

الخيار والخيار معلق
بالرؤية لا بغيره بدونها
فكذا ملزومه لان ما هو
شرط لازم فهو شرط
للزوم اه واجاب عن
هذا التعقب في المحاشي
السديدة باننا نسلم ان
عدم لزومه للخيار بل
لعدم وقوعه من مائة
ما في الباب ان عدم
الانهم باعتبار انه يثبت
له الخيار عند الرؤية وهنا

لا يستلزم عدم وجوده بدونها وقوله والخيار الخ ممنوع لان المعلق بالشئ وحده قبل وجود الشرط بسبب آخر (قوله وهو مردود
الخ) قال في النهر ما ذكره هو بالذائق لان الشارع حيث علق اثبات قدرة الفصح والاجازة بالرؤية لم يزم القول بلزومه قبله اه
وهو مبدع في ما عر عن المجازي تامل (قوله لانه لو قال وله خيار العيب) الواو لعل أى وبالحال ان له خيار العيب

(قوله ولا بردان على صاحب ٢٠ الهداية) أي الشفعة والعرض على البيع (قوله بعد على صاحب الكبر لا أخذ بالشفعة)

فانه قبل الرؤية لا يطلعه
وكذلك قوله والبيع
بضاراي لو كان الخيار
لها ثم ما لو كان الخيار
للمشتري فسطله مطلقا
كالبيع المطلق كما مر
والكلام فيما فرق خيار
الشرط فكان الاولى
تقديم البيع عفاه
خيار البائع وقوله
والاجارة غير صحيح فانه
يطل خيار الرؤية ايضا
مطلقا قبل الرؤية بعد ما
كأقدمه ولعله بالزاري

و يطل بما يطل به
خيار الشرط

لا ازال لكن يبقى مكررا
مع قوله بعد وورد على
الكلمة الرضا به الخ تامل
ثم ان الابرار بهذه
الذكورات مندفع عما
قدمه من ان هذه كلها
دليل الرضا وصرح به قبل
الرؤية لا يطله فدلالة
أولى او بما في التفسير
حيث قال و يطل خيار
الرؤية بعد ثبوته دل
على هذا قوله وان رضى
قبلها اه (قوله ولكن
برد عليه ما في جامع
الفصولين الخ) أي رد
على صاحب الهداية ولا
عمل للاستئذان هنا
لا بمعنى ما قبله فكان

أن عثمان بن صفان رضى الله تعالى عنه باع أرضا بالبصرة من طلحة بن عبد الله فقبلطلحة انك
قد غنيت فقال لي الخيار لا في اشترت ما لم أدره وقبل لثمان انك قد غنيت فقال لي الخيار لا في بعث
ما لم أدره فحكينا بيننا جبر بن مطعم فقتضى بالخيار لطلحة وكان ذلك بمحض من العصابة كذا في الهداية
وهذا الاثر رواه الطحاوي ثم البيهقي (هامة) ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في تقريب التهذيب جبر
ابن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي صحابي طاف بالانساب مات سنة ثمان
أوسبع وخمسين ووراه البيع ثمن اما اذا باع سلعة بسلعة ولم ير كل منهما ما يحصل له من العوض
كان لكل واحد منهما الخيار لأن كل واحد منهما مشتر للعوض الذي يحصل له كذا في السراج
الوهاج وفي جامع الفصولين ثبت الخيار للبائع في الثمن لو عناه والكيلى والوزنى اذا كانا عناه
فهما كسائر الاعيان وكذا الثمن من الذهب والفضة والا واني ولا يثبت خيار الرؤية فيما ملك دينيا
في النعمة كالسلم والدرهم والناترين عناه كان اودينا والكيلى والوزنى لو لم يكونا عناه فهما كنقد
لا يثبت فهما خيار الرؤية اذ اقتضا اه وفي التفسير يقولون في جارية بعدها ألف فقباضام
رد باع المجاورة العبد بخيار الرؤية لم ينتقض البيع في المجاورة بمحصة الألف وفي الهبط باع عناه
بعين برها ويدن ثم رآها فردها ينتقض البيع في حصة العين ولا ينتقض في حصة الدين لأنه لا خيار
في حصة اه (قوله ويطل ويطل بما يطل به خيار الشرط) أي للمشتري يعني من صريح دلالة
وضرورة فبما فعل للامتحان لا يطلهما ان لم يتكررا وان تكررا يطلهما كالاتخدام مرة ثانية ومالا
يفعل للامتحان ولا يجل في غير الامتحان كان ذلك التصرف لا يحسب رفعه كالاتخدام والتدبير او
تصرفا واجب حقا للغير كالبيع المطلق أو شرط خيار للمشتري والارهن والاجارة يطله قبل الرؤية
وبعد ما لأنه لما لم يفسد الفسخ فطل الخيار وان كان تصرفا لا واجب حقا للغير كالبيع بشرط
الخيار للبائع والمساومة والهبة من غير تسليم لا يطل قبل الرؤية لأنه لا يرد على صريح الرضا ويطله
بعد الرؤية لوجود دلالة الرضا وورد عليه طلب الشفعة فانه مسقط لخيار الشرط دون خيار الرؤية
هو الفسخ كما في الولو المجبة لأنه دليل الرضا وصرح به لا يطله قبل ثلثة أولى كالعرض على البيع
واخراجه وهذا هو الصلح للوفد لأنه قسم ان صريح الرضا لا يطله قبلها ولا بردان على صاحب
الهداية لأنه قال من تعيب وتصرف كما في العناية لكن برده على الاسكان فصرح بأنه مطلق لخيار
الشرط فقط مع انه تصرف بورد على الزيادة فانها تطلهما والحاصل ان كلا من العبارتين لم يسل
من الاراد فورد على صاحب الكبر لا أخذ بالشفعة والعرض على البيع والبيع بخيار والاجارة
والاسكان بلا اجاباتها يطل خيار الشرط دون الرؤية وهذه لا ترد على صاحب الهداية الا
الاسكان فانه تصرف ولكن برده على ما في جامع الفصولين لو اسكن للمشتري في الدار وحل بلاجر
سقط خيار الشرط كما لو اسكن باجر وفي خيار الرؤية لا يسلط الا ان اسكنه باجر اه ولم يقيد
بكونه قبل الرؤية وورد على الكلمة أيضا الرضا به قبل الرؤية لا يطله ويطل خيار الشرط وأما
العرض على البيع فقد علمنا انه لا يطله قبله او يطله بعدها والقبض أو تقديم الثمن بعدد رؤية
مسقط له شراء وجهه البائع الى بيت المشتري قرأ لم يس له الدلالة لورده محتاج الى التحمل فصرح هذا
كمسب حدث عند المشتري ومرة ورد المبيع بعيب أو بخيار شرط أو رؤية على المشتري ولشري
متاعا وجهه الى موضع فله رده بعيب أو رؤية لورده الى موضع العقد والا فلا ولشري أرضا لم يرها

الوجه ذكر على صيغة التعليل فيقول بعد قوله فانه تصرف فباني جامع الفصولين تامل (قوله ولشري أرضا لم يرها فزرها

فزرعها الكاره بطل خياره أقول وقال في التارخانية وفي الفتاوى شل أبو بكر من ٣١ اشترى أرضا وله أكار فزرعها

الأكار برضا المشتري بان تركها عليه على الحالة المتقدمة ثم رآها ففلس له أن يردّها (قوله ولو تصرف للمشتري وسقط خياره الخ) سيأتي آخر الباب كلام في هذه المسئلة (قوله اشترى عدل ثياب فليس واحدا بطل خياره في السكل) قال الرمي هذا اذا كان غير الرمي على صفة الرمي فان لم يكن بق خيار الرتبة صرح به في جامع

وكفت رطوبة وجه الصبرة والريق والدابة وكفاتها وظاهر التوب المطوي ودخل الدار

الفصول اها قول به ذكر ذلك في جامع الفصولين في هذه المسئلة وانما ذكره في العددي المتعاقب فذكر بصله ما هوهم فقول ذلك مسئلة العدل المذكورة وهو غير مراد لان الثياب متفاوتة فكيف يقع أن يقال ان كان غير الرمي على صفة الرمي ثم أن مسئلة العدل سيذكرها المصنف متآخرا الباب (قوله وظاهر ما في السكافي انه

فزرعها الكاره بطل خياره وكذا قول الاكار رضىت وتصرف المشتري في المبيع يسقط خياره في الاعادة فلو أعار الأرض قبل أن يراها لزعم المستعير لا يسقط خياره قبل الزراعة كذا في جامع الفصولين وذكره شري شاذلم يراها فقال للمائع احلب لبنها فصدق به أو صعب على الأرض ففعل بطل خياره في الشاة لقبض اللبن ولو تصرف المشتري وسقط خياره ثم عاد الى ملكه بسبب كالدبقضاء أو فك الرهن أو فسخت الاجارة لم يبرح خيار الرؤية لانه بطل فلا يعود كذا في المراج وفي القنية اشترى قوصرة نسكمر بره ثم أخرجه من القوصرة وعزله فلم يمسقط خياره ثم رجع ان خياره باق وقدمنا مسئلة ما اذا جله المشتري الى بلد آخر وانه لا يرد ما اذا أعاده الى مكان العقد زافق القنسة سواء ازدادت قيمته بالمحل أو انقص وفي القنية ايضا المشتري مضمون على المشتري بعد الدراجة لمن كالأو كان له خيار الشرط وكذا الدراجة العيب بقضاء وفي ايضاح الاصلاح ومعنى بطلانه قبل الرؤية خروجها عن صلاحية ان ثبت له الخيار عندئذ اه وبه اندفع ما يقال في سكافي قالوا بطلان الخيار قبلها مع انه مطلق بها كالمقدمه وفي الظاهر يفة لو اشترى عبيدين فقتل أحدا العبيدين انسان خطا قبل القبض فاختد المشتري قيمته من قاتله لا يبطل خياره في الاستحواط ولو الولادة تبطل الخيار وان مات الولد عن عيسى بن أبان اذا زوج المشتري المجارة بقسط القبض ثم رآها فقبل دخول الزوج فله الرد والمهر يصلح به لان عيب التزويج وان كان أرض العيب أكثر من المهر قبل يقرم الباقي وهو الصحيح ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال رضىت ببعضه بعد مائة فالخيار بحاله في رواية الملق عن أبي يوسف وقال محمد بطل خياره وهو قول أبي حنيفة ولو اشترى شيئين ورأهما ثم قبض أحدهما فهو رضاء واداب رضى عن أبي حنيفة ورؤية أحدهما لا تكون كرويتها الا اذا قبض الذي رآه أو تألفه فثبت بالزموم فيه خلاف أبي يوسف اه وفي المحط اشترى عدل ثياب فليس واحد منهم بطل خياره في السكل ثم اعلم ان من له الخيار عاك الفسخ الثلاثة لا يملكونه الوكيل والوصي والعبد المأذون اذا اشترى ثيابا مقل من قيمته فانهم لا يملكونه اذا كان خيار عيب ويملكونه اذا كان خيار رؤية أو شرط كإساق في خيار العيب ثم اعلم ان قوله يبطل بما يبطل به خيار الشرط غير منعكس فلا يقال ما لا يبطل بخيار الشرط لا يبطل بخيار الرؤية لا تغاضه بالقبض بعد الرؤية فانه يبطل بخيار الرؤية والعيب لا بخيار الشرط وهلاك بعض المبيع لا يبطل بخيار الشرط والعيب ويبطل بخيار الرؤية يذكركه ما في التلخيص للعصوي (قوله وكفت رطوبة وجه الصبرة والريق والدابة وكفاتها وظاهر التوب المطوي ودخل الدار) لان الاصل فيه ان رؤية جميع المبيع غير مشروطة لتعذره فيكنى برؤية ما يملك على العلم بالمقصود فرؤية وجه الصبرة معرفة للقبضة لكونه مكملًا بعرض النسيج وهو المكملات والوزونات فيكنى برؤية بعضه الا اذا كان الباقي أردا مآراى فثبت بكون له الخيار اى خيار العيب لا خيار الرؤية كافي النابيع وظاهر ما في السكافي انه خيار رؤية والتحقيق انه في بعض الصور خيار عيب وهو ما اذا كان اختلاف الباقي يوصل الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان الاختلاف لا يوصله الى اسم العيب بل البون وقد يجتمعان فيما اذا اشترى عالم بره فليقبضه حتى ذكر البائع به عيائمه أو له المبيع في الحال كذا في فتح القدير بخلاف ما اذا كانت آحاده متفاوتة كالثياب واللواب فلا بد من رؤية كل واحد

خيار رؤية حيث علمه بانه اغراضى بالصفة التي رآها لا غيرها (قوله والتحقيق انه في بعض الصور خيار عيب الخ) قال في النهر وضدى ان ما في السكافي هو التحقيق وذلك ان هذه الرؤية اذا لم تكن كافية الذي أسقط خيار رؤيته حتى انتقل منه

والجوز والبعض مما تفاوت آحاده فيما ذكر الكرخي قال في الهداية وينبغي أن يكون مثل المحطة
والشعر لتكون متقاربة وصرحه في المحيط وفي المردود هو الأصح ثم السقوط برؤية البعض في
المكيل إذا كان في قوعا واحدا ما إذا كان في قوعاين أو أكثر اختلف وانما في العراق على أن رؤية
أحدهما كرؤية الكل ومشايخ طنج لا يكتفي بل لابد من رؤية كل قوعا والصحيح أنه يبطل برؤية
البعض لأنه يعرف الباقي هذا إذا ظهر له أن ما في القوعا الآخر مثله أو أحواد ما إذا كان أردافه
على خياره أو ما إذا كان متفاوت الأحاد كالطاطنج والمان فلا تكفي رؤية البعض في سقوط خياره
ولو قال رضى وأسقط خيارى وفي شراء الرجال بدم رؤية الكل وكذا السراج بأدائه ولبده لابد
من رؤية الكل كذا في فقه القدير وانما ذكر الرقيق ولم يذكر الجارية ليشمل العبد كافي للمراج
من أن المعتبر فيما النظر إلى الوجه ولا اعتبار برؤية ما عدا من الأعضاء ولا يشترط رؤية الكف
واللسان والاسنان والشعر عندنا وعن الشافعي اشتراطه في المصباح لا يخرج بضم الهمزة ما يدل على
صفة الشيء وهو عرب وفي لغة فوج بفتح النون والذال مضمومة مفتوحة مطلقا وقال الصافي الفوج
مثال الشيء الذي يعمل عليه وهو تعرض بغيره وقال الصواب المنوخ لأنه لا تغير فيه بزيادة أه
وقوله والباية بالجر صطف على الصورة أى وكفى رؤية وجهه والباية وكفلها الله وهو التصود وظاهره
أنه لا يشترط رؤية القوائم وهو المروى عن أبي يوسف وهو الصحيح كذا في المراج وقيل بشرط وخص
من أطلق الباية الشاة فلا بد من المحس في شاة اللحم لكونه هو والتصود في شاة الغنم لا بد من رؤية
الضرع وشاة الغنم هي التي تحبس في السيوت لاجل النتائج اقتبسته اقتضته لنفسه فبينة أى أخذ
المثال للنفس لا للتجارة وفي المعنى معزى إلى المحيط عن أبي حنيفة في البرذون والحمار والبغل يكتفي أن
يرى شامنه لا الحمار والذئب والناسية كذا في المراج وفي الظهيرة وفي شاة الغنم لا بد من النظر
إلى ضرعها وسائر جسدها أه فليحفظ فإن في بعض عبارات ما هو من الاقتصار على رؤية ضرعها
والكلل بفحص الهز كذا في المصباح وأما الثوب فأكتفى المصنف برؤية ظاهره مطويا بالان الباطن
يعرف حافى الطي فلو شرط فحصه لتضرر المائع بتكسره ونقصان قيمته وبذلك ينقص ثمنه عليه
الأن يكون له وجهان فلا بد من رؤية كليهما أو يكون في طيه ما يقصد بال رؤية كالمعتم قبل هذا
في عرفه ما في عرفنا المبرر الباطن لا يسقط خياره لأنه استقر اختلاف الباطن والظاهر في الشباب
وهو قول زفر وفي المبسوط الجواب على ما قال زفر وفي الظهيرة رؤية النظارة تكفي إلا أن تكون
الطائفة مقصودة بأن كانت بمسودا ونحوه فتعتبر رؤيته أه وأما الدار فظاهر الرواية أنه إذا رأى
خارجها أو رأى أشجار البستان من خارج فانه يكتفي به وعند زفر لا بد من دخول داخل السيوت
والأصح أن جواب الكتاب على وفاق عادتهم في الابنة فإن دورهم لم تكن متفاوتة يومئذ فاما اليوم
فلا بد من الدخول داخل الدار للتفاوت والنظر إلى ظاهره لا يوقع العلم بالداخل وفي جامع العصولين
وبه يبقى فالخلاص أن المؤلف رحمه الله تعالى اختار قول زفر في الدار وكان ينبغي له اختار في
الثوب فإن المختار قوله فيها وشروط بعضهم رؤية العلو والطنج والمزبلة وهو الظاهر والاشبه كما
قال الشافعي وهو المعتبر في ديار مصر والشام ولم يذكر المصنف بقية أنواع البساتن ولا بد من ذكرها
قالوا لا بد من البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لا بد من رؤية غنم الكرم من كل
نوع شياق والمان لا بد من رؤية الحلو والحامض ولو اشترى دهنًا فزجاجة فروق يمتن خارج
الزجاجة لا تكفي حتى يصب في كفه عند أبي حنيفة لأنه لم ير الدهن حقيقة لوجود الحائل وفي التحفة

إلى خيار العيب قد تدره
(قوله فليحفظ فإن في بعض
العبارات الخ) قال في
النهر وأقول الظاهر أنه
لواقتصر على رؤية
الضرع كفاء كما جزم به
غير واحد

لو نظر في المرأة قرأ المبيع قالوا لا يسقط خياره لانه ما رأى عينه بل رأى مثاله ولو اشترى مكياف
 ماء يمكن اخذ من غير اصطاد قرأ في الماء قال بعضهم يسقط خياره لانه رأى عين المبيع وقال
 بعضهم لا يسقط وهو الصحيح لان المبيع لا يرى في الماء على حاله بل يرى كبره كما كان هذه الرؤية
 لا تعرف المبيع وان كان المبيع مما يعلم فلا بد من النوق لانه المعروف المقصود وان كان مما يشبه
 فلا بد من شدة كماله وفي الوأولية اشترى بانهمة مسك فاجاب المسكتها ليس له الرد بخيار الرؤية
 ولا بخيار العيب لان الاجراء يدخل عليه عيبا ظاهرا حتى لو لم يدخل كان له أن يرد بخيار العيب
 والرؤية جميعا اه وفي جامع الفصولين اشترى دارا واشتق منه بيتا مينا لا بد من رؤية المستثنى فكما
 يشترط رؤية المبيع لسقوط الخيار يشترط رؤية المستثنى لان جهالة وصف المستثنى قبح جهالة
 في المستثنى منه اه وقدمنا عن الجاهل في الحكم ما اذا اشترى مقيفا في الارض وفي الظاهر يتوقف الخيار
 على رؤس الاشياء يعتبر رؤية جميعها بخلاف الموضوعه على الارض وفي تراب المعدن وتراب
 الصواغ يعتبر رؤية بعضها من رؤية واحدة المصراعين أو أحد الخفين أو أحد العنبرين لا يكفي
 ولا يكفي ان يرى ظاهرا لطيفة المبرمجها ووضع الشيء وما كان له وجهان مختلفان تعتبر
 رؤيتهما اه وفي المراج وفي الباطل لا بد من رؤية جميعه ولو نظر الى نخله والمكعب لا يبطل
 خياره ولو نظر الى وجهه دون الصرع يبطل فقلت وينبغي ان يشترط رؤية الصرع في زماننا المتفاوته
 وكونه مقصودا وفي الواسدة المشوة لو رأى ظاهرها فان كانت مشوة مما يصح مثلها يبطل خياره
 وان كان مما لا يصح مثلها فله الخيار اه وفي الخط الاصل ان غير المرقى ان كان تعال المرقى فلا
 خيار له في غير المرقى وان كان غير المرقى أصلا فان كان رؤية ما رأى لم تعرفه حال رؤيته يتبع خياره
 وان كانت تعرفه يبطل اه (قوله ونظر وكسبه بالقبض كنظره لا نظر رسوله) أي بان قبض
 الوكيل وهو ينظر الى كذا في البداية ثم وهذا عند أي خنفة وقالها سوا موله الرد لا به توكل بالقبض
 دون اسقاط الخيار فلا يملك المبرمج يتوكل به وصار خيار العيب والشرط والاسقاط قصد اوله ان
 القبض فومان تام وهو ان يقبضه وهو براءه ناقص وهو ان يقبضه مستورا وهذا لان عامه يتعام
 الصفقة ولا يتم مع بقا خيار الرؤية والموكل ملكه بنوعيه فكذا الوكيل لا حلاق توكله واذا
 قبضه مستورا انتهى التوكل بالنقص منه فلا يملك اسقاطه قصد به بذلك خلاف خيار العيب لانه
 لا يمنع تمام الصفقة فتم القبض مع بقائه وخيار الشرط على الخلاف ولو سلم جلدوكل لا يملك التام
 منه فانه لا يسقط بقبضه فان الاختار وهو القصد بالخيار يكون بعده فكذا لا عليك وكسبه
 وبخلاف الرسول لانه لا يملك شيئا وانما اليه تسليم الرسالة ولهذا لا يملك القبض اذا كان رسولا في
 البيع قبل الوكيل بالقبض لانه لو كان وكلا بالبراءة فروقه مسقطه لخياره بالاجماع كذا في
 الهداية ثم اعلم انهم جعلوا الوكيل بالقبض كالرسول في مسائل منها لا يصح ابرأؤه بخلاف الوكيل
 بالبيع ومنها لا يرجع عليه بالثمن اذا رد المبيع بسبب بعد ادفع الى الموكل بخلاف الوكيل بالبيع
 ومنها لو حلف لا يقبض فوكل به حدث بخلاف لا يبيع فوكل لا يبحث ومنها تصح كفالة الوكيل قبض
 الثمن المشتري بخلاف الوكيل بالبيع ومنها قبول شهادة الوكيل قبض الدين به وستاق المسائل
 في كتاب الوكالة تمام ان شاء الله تعالى وبهذا يتبرح قولهما هنا انه بمنزلة الرسول ورؤية الرسول
 بالشرط لا تسقط الخيار كذا في الخط وفي المراج قبيل الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل
 لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يستثنى عن اضافته الى المرسل واليه الاشارة في قوله تعالى

ونظر وكسبه بالقبض
 كنظره لا نظر رسوله

(قوله دون الصرع) الصرع
 الجلد قاموس (قوله
 ومنها تصح كفالة الوكيل
 قبض الثمن المشتري)
 الوكيل فاعل الكفالة
 والمشتري بالنصب معمول
 وفي النهر للثمن باللام
 فهي امال التقوية أو بمعنى
 عن والا فلنكفول له
 بالثمن هو البائع

(قوله وفي القوائد الخ) هذا لما في ما قبله لان ذلك في الفرق بين الرسول والوكيل وهذا فرق بين التوكيل والارسال أي ما يصير به الوكيل وكلاهما يصير به الرسول رسولاً من الالفاظ وحاصل الفرق بين الاثنين ان الوكيل مباشر والرسول مبلغ وهذا ما ينبغي في كتاب الوكالة ٢٤ عن تهذيب القلاسي الوكيل من مباشر العقد والرسول من مبلغ المباشرة وحاصل الفرق بين

الاثنين ان الوكيل يصير وكيلًا بالالفاظ والوكالة والرسول يصير رسولاً بالالفاظ والوكالة لا يرسل الا بالوكالة لا يرسل الا بالوكالة ويختلف هذا ما سباني في الوكالة عن البدائع من ان الايجاب من الموكل ان يقول وكلتك هكذا أو أفصل كذا أو أذنت لك ان تفعل كذا ونحوه وقال المؤلف هناك فان قلت هما الفرق بين التوكيل والارسال فان

وصح عقد الاصح وسقط خياره اذا اشترى بيعس المسيح وشحه وذوقه وفي القار بوصفه

الاذن والامرو كسبل كما قلت قلت الرسول ان يقول أرسلتك أو كن رسولاً حتى في كذا وقد حصل منها الزيل في باب خيار الرؤية بذكرتك بقبضه وصريح في النهاية فيه معز بالي القوائد التفسيرية انه من التوكيل وهو الموافق

بأيها الرسول بلغ وقوله تعالى وما أنت عليهم بوكيل قل است علمكم بوكيل نفي الوكالة وأثبت الرسالة وفي القوائد صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيلاً قبض المسبح أو وكلتك قبضه وصورة الرسول ان يقول كن رسولاً عنى قبضه أو أمرتك قبضه أو أرسلتك لتقبضه أو قال قل فلان ان يدفع المسبح اليك وقل لا فرق بين الرسول والوكيل في فعل الامر بان قال قبض المسبح فلا يسقط الخيار اه ونقض قول الامام ان الوكيل كالموكل بمثلين لم يقم الوكيل مقام الموكل فمما أحدهما ان الوكيل لو رأى قبل القبض لم يسقط برؤيته الخيار والموكل لو رأى ولم يقبض سقط خياره والثاني قبضه الموكل مستورا ثم رآه بعد القبض باطل الخيار بطل الوكيل لو فعل ذلك لم يطل وأجيب بان سقوط الخيار قبض الوكيل انما ثبت خفيا انما قبضه بسبب ولايته بالوكالة وليس ههنا ثابتا في مجرد رؤيته قبل القبض ونقول بل الحكم المذكور لو كان وهو سقوط خياره اذا رآه انما ثابتا على القول بان مجرد رؤيته ما يمكن به من القبض بعد الرؤية يسقط الخيار وليس هو بالصحيح وبين الجواب الاول يقع الفرق في المسئلة الثانية كذا في فتح القدير وفي الظهيرية ولا يجوز التوكيل باسقاط خيار الرؤية اه وفي جامع الفصولين والتوكيل بالرؤية مقصود الا به ولا تصير رؤيته كروية موكله حتى لو شري شألم به فوكل رجلا برؤيته وقال ان رضيت فخذ له بمن والوكيل بالشراء لو شري ما رآه موكله ولم يعلم به الوكيل فله خيار الرؤية ولو لم يره وهذا فيما اذا وكفه بشرا حتى لا يعنه في اللعب ليس للوكيل خيار الرؤية موكله بشرا من بلاعنه فشري قناره الوكيل فليس له ولا موكله خيار الرؤية وكذا خيار العيب اه وانما يصح التوكيل بالرؤية لانها من المباحات يملكها كل واحد فلا توقف على توكيله وفي المحيط ولو وكل رجلا بالنظر الى ما اشتراه ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يقبضه يصح التوكيل فيقوم نظره مقام نظر الموكل لانه جعل الراي والنظر اليه فيصح كالرفوض الفسخ والاجازة اليه في البيع بشرط الخيار اه وهو مخصص لاطلاق قوله لم يصح التوكيل بالرؤية مقصودا فيقال الا اذا فوض اليه البيع والافسخ والاجازة (قوله وصح عقدا لا يصح) اي بعه وشراؤه وسائر عقوده لانه مكلف بمحتاج اليها فصار كالصبر ولتعامل الناس له من غير نكير فصار بمنزلة الاجماع وبه قال الائمة الثلاثة وقد كتبت في القوائد ان الاصح كالصبر الا في مسائل لاجهاد عليه ولا جهة ولا جماعة ولا ج وان وجدنا ثاقدا في الكل ولا يصلح كونه شاهدا ولو فيما تقبل فيه الشهادة بالتسامع على المذاهب والادعية في عينه وانما الواجب حكومة عدل وكره اذا نه وحده وامامته الان يكون اعلم القوم ولا يجوز اعتناقهم الكفارات ولا كونه اماما اعظم ولا خاضعا بكرهه ولم ار حكما صيده ورعيه واجتهاده في القلبة (قوله وسقط خياره اذا اشترى بيعس المسيح وشحه وذوقه وفي القار بوصفه) لان هذه الاشياء تفقد العلم لمن استعملها على ما ينبغي البصير والمرا دسقوطه اذا وجدت هذه الاشياء قبل الشراء ثم اشترى واما

لما في البدائع لا فرق بين افضل وكذا وأمرتك كذا اه أقول المتقول هنا عن القوائد ان الامر اسال اذا لا توكل فاعلم لكن سبذ ك المؤلف في الوكالة عن الوكالية ما يدل على ان الامر قوكل اذا قل على اقامة للمأمور مناب الامر ارجحه (قوله فله خيار الرؤية ولو لم يره) الذي في جامع الفصولين لو لم يدون واو (قوله ويكرهه) جعله في الاشياء والنظر في حاله بر حكمه وتأليفها ما نزع من هذا الشرح جوز في الاشياء على ما لم يره حضاتته ثم قال ويثبت في ان يكرهه واما حضاتته فان

أمكن حفظه المحضون كان أهلا والافلا قوله في جامع الفتاوى هو أن يوقف) أي الوصف المستبر هو كذا وفي بعض النسخ في جامع
 الفضولين والذي في الفتح الاول (قوله وهل يحس الموضوع الخ) قال في النهر اقول المتقول في السراج ما قلته وان كان ثوبا
 فلا بد من صفة طوله وعرضه وودقته مع الجسم وفي المخططة لا بد من اللس والصفة وفي الاهدان لا بد من الثمن وفي العقار لا بد من
 وصفه قال وكذا الدابة والعبد والاشجار وجميع ما لا يعرف بالجسم والنوق اه ٢٢ وفي التارحانية وفي الشعر على

رؤس الشجر تعتبر الصفة
 وهذا بطل قوله في البحر
 وهل يشترط أن يحس
 الموضوع الذي يكتب في رؤية
 البصر له الخ وذلك لانه
 اذا كان يكتب في نحو
 العبد والاشجار والوصف
 فلا معنى لاشتراط الجسم
 اه قلت هذا ظاهر على
 ما نقله عن السراج اما
 ومن رأى أحد الثوبين
 واشتراهما ثم رأى الآخر
 فله ردهما

على ما ذكره المؤلف من
 ظاهر كلام المصنف
 وصريح كلام الاصل
 من الاكتفاء بالجسم
 فلا شرائط معي ظاهر
 كما يفتي والظاهر ان في
 المسئلة قولين أحدهما
 ما في السراج من انه لا بد
 في نحو العبد والاشجار
 الوصف والثاني ما ذكره
 المؤلف من الاكتفاء
 بالجسم وكلاهما مبنى على
 هذا القول فلا يبرأ ساقط

اذا اشترى قبل هذه فهذه مثبته للعارف لانها مسقطه ويمتنع أن يوجب منه ما يدل على الزمان
 قول أو فسل في الصبح وعبارة الواجب ان هذه الاشياء منه بمنزلة النظر من البصر وقوله يحس
 المبيع معناه ان كان مما يحس وشبهه ان كان مما يحس كالسك والذوق فيما يذوق باللسان وأما اذا
 اشترى عقارا فروى به بصفته في جامع الفتاوى هو أن يوقف في مكان لو كان بصيرا له ثم يذكر
 صفته ولا يخفى ان باقائه في ذلك المكان ليس شرطا في صحة الوصف وسقوط الخيار به ولذا لم
 يذكره في المسمووا كني يذكر الوصف لانه أقدم مقام الرؤية في السلم وعن أنكره السرخسي وقال
 وقوفه في ذلك الموضوع وغيره سواء في انه لا يستغنى بذلك كذا في فتح القدير وظاهر ما في السكاب
 ان الوصف انما يكتب به في العقار وان غير الوصف له وعن أي يوسف اعتبار الوصف في غير
 العقار ايضا وظاهره ايضا انه لا شرط مع الوصف في العقار وقال مشايخ ينجس الخيطان والاشجار
 وتظهره ايضا ان الجسم فيعدها ما يشم وبذاق والعقار واستثنى منه في فتح القدير الثمر على رؤس
 الاشجار انه يعتبر فيه الوصف لانه لا يمكن حبه ولا يدق الوصف للاعبي من كون الموصوف على
 ما وصفه ليكون في حقه بمنزلة الرؤية في حق البصر كذا في البدائع والحاصل كفاي المراج ان
 الخيار ثابت للاعبي لمجهله بصفات المبيع فاذا زال ذلك باي وجه كان سقط خياره ولذا قال في الكامل
 عن محمد يعتبر اللس في الثياب والمخططة وحكي ان اعي اشترى ارضا فقال قود في البها فتقاده لم يعمل
 من الارض حتى انتهى الى موضع منها فقال اموضع كدس هذا قالوا لا فقال هذه الارض لا تصنع
 لانها لا تكسو نفسها فكيف تكسو في كان كذا قال فاذا كان هذا الاعبي هذه الصفة فرضي بها
 بعد ما سها سقط خياره اه وقال المحسن بكل الاعبي وكلا يقبضه وهو يراه بقط خياره قال في
 الهداية وهذا أشبه بقول أي حنفية حيث جعل رؤية الوكيل رؤية للموكل ولو وصف للاعبي
 ثم أبصر فلا خيار له لانه قد سقط فيلزم الالسا بسبب جديد واشترى البصير ثم هي انتقل الخيار الى
 الوصف وفي المصباح حبه ببدنه من باب قتل واجتبه ليعرفه اه وظاهر كلام المصنف ان
 الجسم يكتب به في الرقيق والثياب والذواب وشاة القنسة وكل شيء يمكن حبه وفي الاصل وجس
 الاعبي في المتاع والمقولات مثل نظر البصير لان التقلب والجسم مما يصرف بعض اوصاف
 المبيع من اللين والحمو ونحوه كان مما لا يعرف بالجميع فيقام مقام النظر حاله ليجز كاتمام الاشارة
 من الآخر مقام النطق للجز كذا في المصط وهل يحس الموضوع الذي يراه البصير يحس من الرقيق
 وجهه ومن الحيوان الوجه والكفل حتى لو لم يحس غيرهما لا يكتب به لم أره والظاهر اشتراطه (قوله)
 ومن رأى أحد الثوبين واشتراهما ثم رأى الآخر فله ردهما لان رؤية أحدهما لا تكون رؤية
 الآخر لثفاوت في الثياب فيقي الخيار فيقال برده ثم لا يرد وحده كيلا يكون تقريرا للصفة قبل

قد برؤى بما قلنا من القولين ما قدمه المؤلف من قوله وعن أي يوسف اعتبار الوصف في غير العقار ايضا وما عني أنه يلزم من انه
 يحس الخيطان والاشجار وما عني محمد من اعتباره ايضا في الثياب والمخططة والظاهر ان قول السراج لا بد من الوصف محمول على من
 لم يدركه بالجسم رؤيته ان في مراجع الهداية بعد ما ذكرنا الروايات التي قدمها المؤلف قال وفي الجملة ما يقف به على صفة المبيع فهو
 المستبر غير مثبته هذه الروايات في المعنى لان الخيار ثابت للاعبي لمجهله بصفات المبيع فاذا زال ذلك باي وجه زال سقط

التمام وهذا لان الصفقة لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعبء ولهذا يمكن من الرد بشرطه
ولارضا فيكون فتحا من الاصل وفي النهاية الصفقة العقد الذي تنهيه في مخرجته وانما قال عمر
رضي الله تعالى عنه البيع اما صفقة او خيار أي ما ينهيه في الزوم او غير لازم بان كان فيه خيار
وورد النهي عن تغريق الصفقة وانما قدم على حديث خيار الرؤية لان حديث النهي يحكم
وحديث خيار الرؤية بعبء من ماله اذا تعبد أو اعنته أو باعده ولا نهى عن ذلك مع أولئك
متأخر الثلاثين تكرار البيع اه وتعب الاول بانه ابتعا مخصوص بما قبل التمام وما اجاب
به في النهاية من انه انما قيد به بالقبض على ابتداء الصفقة غير دافع كالاختصاص وفي المصالح الصفقة
العقد وكان العرب اذا وجب البيع ضرب بيده على مصاحبه اه والاو لم يفي فتح العقد من
انما علمنا بالحدس غاية الامر ان شرطنا ان رد ما جمعا على حديث الصفقة جاعلينها والحاصل انه
ليس له رد البعض وامسك البعض في خيار الرؤية وبشرط قبل القبض وبعبء لكونه تغريفا
قبل التمام لكونه مانعا من التمام في الرؤية ومن الاستدعاء في الشرط ولهذا في خيار العيب بعد
القبض لتتمامها والخيار مانع من الزوم فقط لا قبله لكون القبض من تمامها وانما اذا استحق
البعض فان كان للبيع واحدا فله الخيار مطلقا قبل القبض وبعبء وان كان متعددا فان كان قريبا
وقبض البعض ولم يقبض البعض فاستحق البعض له الخيار لتفرقه قبل التمام ولو كان متليا فاستحق
بعضهما كان قبل القبض خير والا فلا واستخدم كلام المؤلف انه لو راها فرضي باحدهما انه
لا رد الاخرين اذ كانوا بالحاصل انه اذا استحق بعض المبيع فان كان قبل قبض الكل او البعض
تغير مطلقا متعددا او واحدا متليا او قريبا وان كان بعد قبض جميعه فلا خيار في الكل الا في قبي
واحد استحق بعضه فله تغير وفي خيار العيب اذا طالع على عيب البعض فان كان بعد القبض رد
المعيب وحده الا في قبي واحد فرد الكل وان كان قبله رد الكل وفي خيار الشرط والرؤية لا رد
الا للكل قبل القبض وبعبء (تبيينه) وقع في الهداية ان الصفقة لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض
وبعبء فله بعض الشارع على ما اذا قبضه مستورا اما اذا قبضه مكشورا فله خياره ورده في
المراجح ان الخيار يبقى الى ان يوجد ما يبطله واقره في البناء عليه (قوله ولا يورث خيار الشرط)
لانه ثابت بالنقص للعاقده وليس بعاقده ولا نه وصف فلا يجري فيه الارث كما قدمناه بخلاف خيار
العيب والتمين وقد اسلفناه (قوله ومن اشترى ما رأى خيرا من تغيره والا) أي ان لم يتغير لا يتغير
لان العلم بالاوصاف حاصل له بالرؤية السابقة بغوائه ثبت الخيار وان وجدته متغيرا فله الخيار
لان تلك الرؤية لم تقع معلنة باوصافه فكانه لم يره واطلق قوله والا وهو مقيد بشئين الاول ان يعلم
انه حره وقت الشراء فلو لم يعلم به له الخيار لعدم رضاه كافي الهداية الثاني ان تكون الرؤية
السابقة لتقصيد الشراء فلو لا لتقصيد الشراء ثم استمره فله الخيار كافي الظاهرية مصرعته بقيل
ووجهه ظاهر لانه اذا رأى لتقصيد الشراء لا تأمل كل التام فلم تقع معرفة وفيها الوارثين ثم
اشترى ما شئ من متفاوتة وفيه فله الخيار لانه ربما يكون الارث باكثر التمين وهو لا يعلم ولو
رأى ثوبا فرفع البائع به ما ثم اشترى الباقي ولا يعرف الباقي فله الخيار وفي المحيط ولو سعى لكل
واحد عشرة فلا خيار له لان التمين لما يختلف استويا في الاوصاف ولو قال المصنف ومن اشترى
ما رأى فلا خيار له اذا قصر لكان أولى لان الاصل فيما رواه عدم الخيار ولهذا اختلفنا القول
للبائع وفي الظهيرية لو اشترى جارية لم يرها لها بها البائع متقبلة لا يعرفها المشتري فقبضها فهو

ولا يورث خيار الشرط
ومن اشترى ما رأى خيرا من
تغيره والا

خياره اه بحر وفه
هذا الكلام قد علم
اشترى ما حسن للوضع
الذي يراه الصريح خلاف
ما عساه المؤلف فلتأمل
(قوله ورده في المراجح الخ)
مخالف لما قدمه المؤلف
من قوله والقبض أو تعد
التمين بعد الرؤية منسقط
له اه ومثله في فتح
القدر وجامع الفصولين
(قوله ووجهه ظاهر) قال
الخبر الرمي في حاشية
المغ هو خلاف الظاهر
من الرواية وقد ذكره
في جامع الفصولين أيضا
بصفة قيل وهي صفة
التغير

قبض وكذا لو اشترى خفا والبسه البائع اياه ونائم فقام ومشى وهو لا يعلم فهو قبض وله الخيار
 للتسليم اذا لم ينقصه المشي اه (قوله وان اختلفا في التغير فالقول قول البائع مع عينه) لان التغير
 حادث بسبب الزوم وظاهر اطلاقه وهو مقيد بما اذا قربت المدة لان الظاهر شاهد له اما اذا بعدت
 المدة فالقول للمشتري لان الظاهر شاهد له وفي القسوة فان بعست للمدة بان رأى جارية شابة ثم
 اشتراها بعد عشر من سنة وزعم البائع انها لم تتغير فالقول للمشتري وبه بقى الصدر التمسيد والامام
 ظهر الدين المرغبناني كذا في الفخيرة ولم ير التحديد في تغير كل مبيع ففي الظهيرة ولو ارى شيئا من
 اشتراه فلا خيار له الا ان طول والشهر طويلا وما دونه قليل ولو تغير قبله الخيار بكل حال ولا يصدق
 في دعوى التغير الا بجملة الا اذا طالت المدة اه وفي فتح القدير جعل الشهر قليلا (قوله) وللمشتري
 (لوفى الرؤية) أى القول للمشتري مع عينه لو قال البائع له رأيت قبل الشراء وقال المشتري ما رأيت
 او قاله رأيت بعد الشراء ثم رضى فقال رضى قبل الرؤية ولذا اطلق في الكتاب لان البائع
 يدعى امرارنا وهو العلم بالصفة والمشتري ينكره فالقول له وما في فتح القدير من انه ينبغي أن يكون
 القول للبائع لان الضابط في البياعات في الاسواق كون المشتري رايا والمبيع فدعوى البائع
 رؤية للمشتري عنك بالظاهر لان الغالب هو الظاهر والمذهب ان القول لمن عكس بالظاهر لا بالاصل
 الا ان يعارضه ظاهر آخر اه مدون عجماذ كراه في قاعدة ان الاصل العدم فراجعوا ان شئت
 وفي المحط لو اراد المشتري أن يردنه فانكر البائع كون المردود مبيعا فالقول للمشتري وكذا في
 خيار الشرط لانه انصح العقيد به وبقي ملك البائع في يده فيكون القول قول القاضى في تعيين
 ملكه امنا كان او ضيعا كالمدون والغاصب فلو اختلفا في الرد بالعيب فالقول للبائع لان العقد
 لا ينفسخ بنقص المشتري حتى يلزمه القاضي في المشتري مدعا حق الفسخ والبائع ينكر فيكون
 القول له اه وهذا ما كتبه في الفتاوى ان القول للقاضى الا في هذه المسئلة وفي الظهيرة في
 مسألة الاختلاف في التمين في خيار الشرط للمشتري وكانت السلعة غير مقبوضة فارد المشتري اجازة
 العقد عين في يد البائع فقال البائع ما بعته هذا وقال المشتري بل بعته هذا لم يذكر محضه
 الصورة في شئ من الكتب وقالوا ينبغي أن يكون القول قول البائع كالمال الذي يسع هذه العين
 وانكر البائع البيع أصلا وما اذا كان الخيار للبائع واعين غير مقبوضة فالرد البائع الزام البيع
 في عين وقال المشتري ما اشتريت هذا ذكر ان القول للمشتري اه والمحصل ان الخلاف كان في
 التمين مع خيار الشرط والسلعة مقبوضة فالقول للمشتري سواء كان الخيار له او للبائع وان لم تكن
 مقبوضة فان كان الخيار للمشتري فالقول للبائع وعكسه فالقول للمشتري واذ اختلفا في اشتراط الخيار
 فالقول لمنكره وهذا هو وعند المدعي كافي الجمع لان منكره يدعى زوم العقد ومذموم ينكر الزوم
 فالقول له ونعمامه في شرح الجمع وفي الفتية اختلفا في شرط الخيار واقام الينة فيتمه مدعى الخيار
 لولى وفي البرازية أقر قبض المشتري ثم قال لم ار كله لا يصدق اه (قوله) ولو اشترى عدلا و باع
 منه ثوبا أو وهو يدعى لا بخيار رؤية أو شرط (لانه) تعذر الرد فيما خرج عن ملكه وفي رد ما بقي
 تفريق الصفة قبل التمام لان خيار الرؤية والشرط يتبعان تمامها بخلاف خيار العيب لتمامها
 معه بعد القبض وترك المصنف قد التسليم في الهبة ولا بد منه لانه لا يخرج عن ملكه بها الا معه ولذا
 قددها في الهبة المفعول في كلامه مقدرا في رد ما بقي والمسئلة موضوعة فيها اذا كان بعد
 القبض كما قيد به في الجامع الصغير والامع يصح بيع الثوب قبل قبضه كذا في العناية امامه قال الكل

وان اختلفا في التغير
 فالقول قول البائع مع عينه
 والمشتري لوفى الرؤية ولو
 اشترى عدلا و باع منه
 ثوبا أو هو يدعى لا بخيار
 رؤية أو شرط
 (قوله) اما قبله والكل
 سواء أى خيار العيب
 والرؤية والشرط

(قوله نعم يقع الفرق الخ) لم يظهر فرق فيما ذكره لان المراد اظهاره قبل القبض ولاراده فيه تأمل (قوله وكأنه اختلط عليه) أي على صاحب الفسخ قال في التبر وأقول هذا تعميم على تمام هذا الكلام مع عدم التدبر في الكلام وذلك ان جزمهم بعدم عود الخيار فيما اذا باع كله ثم ادال به بما هو مضمّن غرضه كخلاف دليل بيننا اختاره القنوري اذ لو كانت العلة المؤثرة بوجود المانع لازم اذ ازال أن يعود لكننا لا يعودنا بسقوط شأن الساقط أن لا يعود ودعوى ان يسع الكل مسقط وبسبب البعض مانع محكم ظاهر وهذا معنى قوله لان نفس ٣٨ هذا التصرف الخ فان قلت لو كان كذلك لمسا احتيج الى التعليل بان في الرد تفرق

الصفة قلت لا مانع من أن يعمل المحكم بطلين الرضا بالبيع ولزوم تفرق الصفة غيرانه مادام خا رجعا عن ملكه فالتعليل به أظهر فلماذا المعنى فتدبر

باب خيار العيب (قوله) وقصر في فسخ القدر الخ) قال الرمي أقول قصر بذلك كثير

باب خيار العيب

(مائدة) سئل بعض الشافعية أقول وهو ان حجر المتي وهي في تناوله

من رجل عجمان خيار يحن الخبز للبيع ويبيعه على الناس وهو ابرص اجتمعت ذوحكة وسوداء فهل يجوز له أن يباشر الخبز المذكور وهو بثلث الصفات لا فاجاب بقوله لا يجوز يسع ما باشره نحو بجنه الآن بين المشتري

سواء لا تتم الصفة معه نعم يقع الفرق بين القبض وعنده فيما اذا اشترى شيئين ولم يقضهما ثم اطاع على عيب باحدهما وأنه لا مرد للعيب وحده بخلاف ما اذا كان بعد قبضهما فلو باع ادال به وبسبب وفسخ فهو على خيار الرؤية كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وعن أبي يوسف لا يعود بعد سقوطه لخيار الشرط وعليه اعتمد القنوري كذا في الهداية بخلاف ما اذ لو لب عبده المدين بمن له الدين أو عبده المجاني من ولي الجناية ثم رجع في الهبة حيث يعودان عند أبي يوسف خلافا لعمد والعذر في يوسف ان حق خيار الرؤية أضعف منها كذا في الشرح والعدل المثل والمراد هنا النقرة التي هي عند غرارة أخرى على أجل أو فسخه أي بصادقها وقتها أو تاب وفي فسخ القدر ما اعتمد القنوري محمه فاضحيان وحقيقة الخط مختلف فتعس الأئمة لمخط البيع والهبة ما تنازل فيعمل المقتضي وهو خيار الرؤية محله ولخط على هذه الرواية مائة علوا اذا سقط لا يعود بسبب وهذا الوجه لان نفس هذا التصرف يدل على الرضا ويطل الخيار قبل الرؤية وتوابعها اه والوجه عندني ما ذكره شمس الأئمة السرخسي وقوله لان نفس هذا التصرف الى آخره ممنوع وانما يدل لو تصرف في جميع المسع وانما الكلام هنا فيما اذا تصرف في البعض فحينئذ لو رد الباقي فقط لم تفرق الصفة فكان لزوم تفرقهما ما نحن في الباقي ما اذا زال عمل المقتضي عمله وكأنه اختلط عليه بما اذا باع المسع كله وسقط خياره ثم رد عليه بما هو مفسوخ فانه لا يعود خياره كما قد سمناه لكن لم يذ كر وفيها خلافا والله تعالى أعلم

باب خيار العيب

تقدم وجه ترتيب الخيارين والاضافة في خيار العيب اضافة الشيء الى سببه وأما العيب فهو في اللقبة يقال عاب المتاع عيابه من باب سارفعوا ثوبه صاحبها فهو عيب يتعدى ولا يتعدى والفاعل من هنا كما في ثوب عاب بالغة والاسم العاب والمعاب وعيبه بالتشديد نسه الى العيب واستعمل العيب اسماء وجمع على عيوب كذا في الصباح وفسره في فسخ القدر بما تعلقه أصل الفطرة السليمة وأما في الشريعة فاسد كره المصنف من أنه ما اوجب نقصان الثمن عند الخيار (تنبه) فثمان عيب السلعة حرام وفي الرزاق وفي الفتاوى اذا باع سلعة مصيبة عليه البيان وان لم بين قال بعض مشايخنا في حق وترد شهادته قال الصدرا لا تأخذه اه وقبده في الخلاصة بان يعلم به

حقيقة الحال لان المشتري لو اطاع على ذلك لم يشتره منه في الغالب وكل ما كان كذلك يكون كتمه من الغش الحرم وفي وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم من غش أمي فليس مني وقد نقل غير واحد من الأئمة انه يجب على السلطان أو نائبه أن يضر من به فهو عيادام أو برص من بين أظهر الناس و يرد عليهم محلا خارج البلد فينقل على فقرائهم من بيت المال اه وقوا عينا لأناباه وصاحب الغش الحرم أن يشتمل المبيع على وصف نقص لو علم به المشتري امتنع عن شرائه فكل ما كان كذلك يكون غشا وكل ما لا يكون كذلك لا يكون غشا محرما ذكر في الفتاوى المذكورة ولا مانع من عندنا تأمل اه (قوله قال الصدرا لا تأخذه) قال في النهر أي لا تأخذ بكونه يفتق بمجرد هذا الالامه صغيرة ولا فرق في ذلك بين المبيع والتمن الا في مثلتين الاولى المسلم في دار

الحرب اذا اشترى شيأ
ودفع الثمن عروضاً
مقشوشة أو دراهم زونا
حازان كان حلالاً
كذا في الوالوجية الثانية
يجوز إعطاء الزبوف
والناقص في الجبايات اه
وأقول فوله اذا اشترى
شأ صوابه أسرايدل قوله
شأ كما أتته في الوالوجية
وعلى الفرق بين الخمر
والعبدان شرهما الاحرار
ليس بشرهما ليجب إعطاء
من وجد بالبيع عيأ
أخذه بكل الثمن أو رده
المسحى (قوله هذا ما
اشترى) قال الرملى في
نقطة ما اشتراه (قوله
فاحشاً أو سيراً الخ) في
البرازية اشترى كرمأ
فبان ان شره من نأوق
على ظهر نهريه الرذالته
عيب فاحش والعيب
اليسير ما يدخل تحت
تقويم المقومين وتفسيره
ان يقوم سليماً بالف وبيع
العيب باقل وقومه آخر
مع العيب بالف أيضاً
والفاحش ما لا يقوم سليماً
بالف وكل قوموم مع
العيب باقل (قوله على
ما اذا رد البعض) قال
الرملى في نسخة لارديه
(قوله الثالث ان لا يعلم
يه عند القبض) قال في

وفي الظهيرية وفي الحديث اشترى عدا من خالدين هذبة بالذال المجهمة وفتح الهاء وسكون الواو من
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الأداء فيه ولا غناؤه ولا خسة وهذه الرواية هي الصحيحة كذا ذكره
الطحاوى في شرح مشكل الآثار وسأله في عبد الحميد قال العدا من خالدين بالذال كذا قال كسبى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت بلى فاجاب الى كذا ما اذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اشترى
العدا من محمد رسول الله الخ وهذا نص ان المشتري كان العدا له بالحمد رسول الله وفي عامة كتب الفقه
هذا ما اشترى محمد رسول الله من العدا لكن الصحيح ما قلنا اه (قوله من وجد بالبيع عيأ أخذه
بكل الثمن أو رده) لان مطلق العقيدة تقتضى وصف السلامة فعند فواته يتغير كلاً بغيره بل يزوم
مالا يرضى به دل كلامه انه ليس له أصلاً وأخذنا النقصان لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن
في مجرد العقد ولانه لم يرض به من ملكه باقل من المعنى فيتضر به ودفع الضرر عن المشتري
يمكن بالرد بدون تضرره أطلقه فعمل ما اذا كان به عند البيع أو حث بعبده في يد البائع وما اذا
كان فاحشاً أو سيراً كذا في السراج الوهاج وفي جامع الفصولين والمهر ويدل الجمع ويدل الصلح
عن دم المديريد فاحش العيب لا يبيعه وفي غيره هاريد وما والفاحش في المهر ما يجترحه من الحميد
الى الوسط ومن الوسط الى الردي واما لا يرد في المهر يسيره اذ لم يكن كلباً أو وزنياً واما هاريد
يسيره أيضاً اه ولم يتكلم الشارحون على ما اذا رد البعض هل له أن يعطى مثله سليماً قال في
القنية وفي الذخيرة اشترى من ثمن الفانيد فوجد واحدة أو اثنتين منها أسوداً بادل البائع أبيض
بغيره وزن جاز وفي الثالث لا يجوز لانهما تدخل تحت الوزن ولذا لو اشترى الخبز ووجد خبزاً واحداً
محترقاً فابده الجواز لم يجز الا ما لوزن لانهما يدخل تحت الوزن فان خسة أساتير وعشرة قوزن حجر
فلا تجوز فيه المجازفة قال رضى الله تعالى عنه وعرف به كثير من المسائل وهو ان استبدال شيء بثله
في الرد بالعيب أغماً يجوز مجازفة اذ لم يكن لذلك المعداد من ذلك الجنس حجر يوزن به وان كان له
من جنس آخر حجر فلا أتري انه جعل السلامة من الفانيد موزونة وان لم يكن ذلك القدر من
الخبز موزوناً اه ولا بد للسألة من قيود الاول أن يكون العيب عند البائع الثاني ان لا يعلم به
المشتري عند البيع الثالث أن لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية الرابع أن لا يتسكن من
اثراته بلا مشقة وان عكس فلا كأجر المجارفة فانه يسبل من تحللها ونجاسة الثوب وينبغي جله
على ثوب لا يغد بالغسل ولا ينقص كذا في فتح القدير ولا حاجة الى قوله ينبغي مع التصريح قال
في الوالوجية اشترى ثوباً فوجد فيه دمان كان اذا علمه من الدم ينقص الثوب كان عيأاً لوجود حده
والا لا يكون عيأاً اه ولو اشترى جبة فوجد فيها لوة ميتة فهو عيب لو حود حده فان لبها حتى
نقصها يرجع نقصان العيب لتعذر الرد اه وقيدها في البرازية بان يضرها الفتح بان يضرها ردها
وان لم يضرها لم يرد اه الخامس ان لا يشترط البراءة منه خصوصاً من العيوب عموماً وسأني
آخر الباب السادس أن لا يزول قبل الفسخ فان زال ليس له الرمثل باض العين اذا انحل وانجى
اذا زالت كذا في السراج الوهاج ويستثنى من اطلاقهم مسائل ذكرناها في القوائد الاولى يبيع
صديقين حلالين ثم احداً واحداً فوجد به عيأاً استع رده واما يرجع بالنقصان كما صرحوا به
في خبايات الاحرام الثانية قال في البقية والقصة لو كان في الدار باب في الطريق الاعظم وبابه في سكة
غير نافذة أقام أهلها بينة انهم أحاروا البائع هذا الطريق فامر القاضي بضمه بمجرى المشتري ان شاء رده
وان شاء رجع بنقصان ذلك الطريق والضمير هنا خلاص سائر العيوب اه الثالثة اشترى الذي

الشرعية لانه يقتضي ان يرد الربة ورضا وصاله قول الزبلي ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب اه وكذا ما في شرح الجمع ولم يرض به ٤٠ بعد رويته (قوله وكذا خا والشرط) اقول تقدم في بابيه فتدكر مرة للاختلاف بين

الامام وصاحبه في دخول المبيع في ملك المشتري وعنده فها هو كان الجمار له قد كرم من جهة المسائل لو كان المشتري عبدا ما ذونا فابراء البائع عن الثمن في المدة بقي خياره عنده لان الراد امتناع عن القتل والمأذون له عليه وعندهما بطل خياره لانه لم يملكه كان الراد منه غليكا بغير عوض وهو ليس من اهله اه فتأمل (قوله المحادي عشر) قال في المحيط وقع في بعض النسخ التفسير فيها بالعاشرة فذكر العاشرة مرتين وبعد هذه العاشرة وقع ذكر المحادية عشر والثانية عشر الى الخامسة عشر الاثنية في التفتيات وظاهر كلام الرمي ان نهضته كذلك وهي غلط من الكاتب لان الكلام في المسائل المستثناة من اطلاقهم القصرين انخذ المصيب بكل الثمن او رده والمسائل الخمس الاثنية ليست من ذلك مسع ما في ذكر العاشر مرتين كما عرفت بالصواب

خار او قبضها وبه عيب ثم اسلم سقط خيار الراد كذا في مهر فتح القدر الراحة اشترى كفال البت ووجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقصان ان ترع به احسن ولو وارثا رجع بالنقصان ان كان من التركة اه الخامسة اشترى من عبده المأذون المدين المستغرق فوجده به عيبا لا يرد عليه ولا على بائعه ان كان الثمن منقودا وان لم ينقده المولى وقبض المبيع أولا ووجده به عيبا يرد ان كان الثمن من النقود او كيليا او وزنا بغير عنه لانه يدفع بالرد مائة المأذون من نفسه وان كان عرضا لا يمكن الرد وفي المحيط لو اشترى المولى من مكانه فوجده به عيبا لا يرد ولا يرجع ولا يخاصم بائعه لكونه عبده اه السادسة باع نفس الصبيمن العبد بجمارية ثم وجدها عيبا راجعة وأخذ من العبدية نفسه عندهما وعند محمد يرجع بقيمة الجمارية السابعة باع الواو من مورثه فبات المشتري وورثه البائع ووجده به عيبا رد الى الوارث ان كان وان لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالنقصان وكذا اذا اشترى لنفسه من ابنه الصغير شيئا وقضه واشهد ثم وجده به عيبا رجع الى الراعي القاضى حتى ينصب عن ابنه خصما يرد عليه ثم يرد الاب لابنه على بائعه وكذا لو باع الاب من ابنه وكذا لو باع من وارثه فورثه المشتري ووجده به عيبا رجع الى الراعي القاضى فنصب خصما فزده المشتري اليه وورده القيم الى الوارث تنقده الثمن أولا في الصحيح الثامنة اشترى العبد المأذون شيئا وبراء البائع عن الثمن لا يرد بالعيب وان المشتري حوالو بعد القبض فكذلك وان قبله فله الرد لانه امتناع عن القول وكذا خا والشرط التاسعة لو اسلمها على أن يدفع البائع شيئا والمبيع للمشتري جازي مختلف ما لو اسلمها على أن يدفع المشتري شيئا والجمارية للبائع لا لأنه راجع بالمسائل المذكورة من الرابعة الى الثامنة في البرازية العاشرة اشترى انا فوضه مشارا الها فوجده رديا ليس له الرد الا اذا كان به كسر أو غش وكذا اذا اشترى جارية فوجدها سواها تام الحلقة ليس له الرد لان النجى في الجوازي ليس بسبب المحادية عشر قال في المحيط وصي او وكيل او عبدا ما ذون اشترى شيئا بالغى وقيته ثلاثة آلاف درهم فليس له أن يرد به لانه يبيع لافي من الاضرار بالقيم والموكل والمولى ولو كان في خيار الشرط والربة فله الرد لعدم تمام الصفقة اه (تفتيات مهمة) الاول وجده بالمبيع الذي له محل ومؤنة عينا وورده مؤنة الرد على المشتري الثاني اشترى عبدا وتفاضل وخمن رجل له عيو به فاطلع على صوب ورده لا ضمان عليه في قياس قول الامام لانه باطل كفتها العهدة ولو ضمن له ضمان السرقة أو المحرقة فوجده مسرورا أو محررا أو مجنونا أو ألعى فوجده كذلك يرجع على الضامن بالثمن ولو مات عبده وقضى بالنقص يرجع به على ضامن الثمن ولو ضمن له حصة ما يبيعه فيمن العيب جازع عند الامام ان يرد يرجع بالثمن كله وان تعيبه عند مرجع بحصة العيب على الضامن كما يرجع على البائع وان ضمن ما يتخذه من الثمن من عهده هذا البيع كان كذلك عند الامام ان استحق يرجع بالثمن الثالث ادعى عليه عيبا في المبيع فاطلها على أن يبدل البائع للمشتري بالاثم بان انه لا عيب او كان لكنه برئ استرد بدل الصلح اه الرابع اطلع على عيب بالعلم او الدابة فلم يجد المالك فاطعه وأمسكه ولم يتصرف فيه بما يدل على الرضا بمرده لو حضر

ذكرها بعد العاشر من التفتيات المهمة كما في هذه النسخة الموافقة لأغلب النسخ في كون المسائل المستثناة عشرة والتفتيات خمسة عكس نعم كان ينبغي ذكر التفتية الخمس عشر المتقول عن الصغرى مع المسائل المستثناة فانه منها وسند كرم عن الرمي استثنائه مسألة أخرى فتكون اثني عشر مسألة تأمل

قوله لان القضاء غاذا في الظاهر من احساننا) تقدم الكلام في القضاء على الغائب في كتاب المقفود ياتي في القضاء (قوله وفي السراج الوهاج وان قال ذلك بعد القبض الخ) قال الرمي اقول عبارة جامع الفصولين ولورده بعد قبضه لا ينفع في الارضا البائع او يحكم له فقوله الارضا البائع يدل على انه لو وجد الرضا بالفعل كسلبه من المشتري حين طلبه الى دينه فسخ البيع وقدم في بيع التعامل لوردها بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له واخذها ورضي فهي بيع ٤١ بالتعاطي كما في فتح القدير وفيه

ايضا ان المتي يقوم مقام اللفظ في البيع ونحوه ومن المقرر عندهم ان الرضا يشترط في القول وتارة بغيره (قوله باع بغير الخ) قال الرمي يكتفي بلان كان المشتري اذا طلع على عيب او ظهر غيبه في العادة ياتي بالمبيع الى باعه ويبدله الى منزله وبقول دونك

وما اوجب نقصان الثمن عند الخيار وعيب

دائلك لا يريد هاهو برجع فتلك ولا شك انها تملك على المشتري لان هذا ليس ردا ولو تعهدا البائع حدث لم يوجد بينهما فسخ لبيع قول او فعلا صريحا ودلالة (قوله الخامس عشر للموصي له لا يملك الرد بالبائع الا اذا لم يمكن وارث) في بعض النسخ وارثا بالبيع تامل قال الرمي وقد نقل بعضهم عن التارخانية ان

وبرجع بالنقصان ان هلك وفي المحامى القدسي انه اذا مسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضاه هو غير ريب والمعتد به على التراخي الخامس اطلع على عيب باع المقتضى ورجع عن الشر او العيب فوضعهما القاضي عند تعديل وماتت عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لم يرجع عليه بالثمن وان كان قضى رجع لان القضاء غاذا في الظاهر من احساننا وفي السراج اشترى دابة في دار الاسلام وخرج عليها فاذا بالواطلاع على عيب فبضه البائع لا يركها وان قد ار المحرب لانه رضاه وان امره الامام لكن اذا قضى بان الركب ليس براضا فذهب القضاء القاضي الثاني السادس خاتم البائع في العيب ثم ترك المحسومة زمانا وزعم ان الترك كان ليظهر هل هو عيب ام لا له الرد السابع اقر المشتري بعد ما طلع على عيب او قبله ان المبيع كان لفلان غير البائع وكذبه فلان له الرد على البائع وقام مسائل الاقرار بغير المبيع مذكورة في الوالوجية الثامن عشر على عيب فقال البائع ان لم ارد الباك اليوم رضى به قال نعم هذا القول باطل وله الرد التاسع قال البائع ركبنا بعد العشرة على العيب في حاكك وقال المشتري بل ركبنا لارد هاعليك قال قول قول المشتري العاشر اطلع على عيب قبل القبض فقال المشتري للبائع رددته عليك ظل المبيع قبل البائع اولا والكل من البراز في السراج الوهاج وان قال ذلك بعد القبض لم يكن ذلك رد اما لم يقل البائع قبلت او رضى ثم اذا رد برضا البائع كان فضفا في حقهما يباع في حق غيرهما اه وان رد بهكم فهو فسخ تام وكذا كل مقصد ينفع بالرد يكون المردود مضمونا بما يقابله كذا في جامع الفصولين وفي القنية اشترى حمارا ووجبه حيا فذهب ما ارد فردد فوسخ بينهما ما يد ينار واخذته ثم وجبه حيا فذهب آخر فله رد مع الدينار ثم رقب لا آخر اه رجع نقصان العيب موضعه انه رده اه المحامى عشر باع بعير فوجده المشتري مصيافه فقال له البائع اذهب فتمعه الى عشرة ايام فان برئ فلك البعير وان هلك فغن مالي لا يكون رد كذا في القنية الثاني عشر المشتري اذا رد المبيع بالعيب فانه يرجع بالثمن على بائعه الا في مسألة في القنية باع عبدا واصله ثم وكل وكلما قبض الثمن فاقتر الوكيل قبضه وعلاكه وهذا البائع للوكيل برئ المشتري ولا ضمان على الوكيل فان وحده المشتري به عباده ولا يرجع بالثمن على البائع لا اقرار الوكيل ولا على الوكيل لكونه امنا وليس يعاقد والثانية في الفوائد الثالث عشر قال البائع بعته لك معيا هذا العيب وقال المشتري اشترته سلما قال قول للمشتري ثم رقب له ان ينفى ان يحكم الثمن يعني ان كان الثمن بغيره اقول البائع والا فلم يشتري اه الرابع عشر اشترى حمارا بثلاثة دراهم ثم اعطاه ووضاه دراهم ثم رده بعد شهر بسبب وقد انتقص سعر الدرهم فله ان يطلب من البائع عن الذهب وبثله اجاب في الاقالة الا اذا دفع مكان الذهب حنطة وهي وما قبلها في القنية الخامس عشر للموصي له لا يملك الرد بالبائع الا اذا لم يمكن وارث في الصفري (قوله وما اوجب نقصان الثمن عند الخيار فهو عيب) لان

٦ - بمر سادس في القاضي لو باع مال الصغير من رجل واصله الى المشتري ثم وحده المشتري حيا فليس له ان يخاصم القاضي في الرد بالعيب وكذلك اذا باع بعض امناه القاضي مال الصغير لا يخل للمشتري في المحسومة في الرد على البائع فانه نائب عن القاضي وحكمه حكم اللوب اه فغدا ما استنى اضا ولم يذكره هذا الشارح قتاله اه وهذه المسئلة التي وحدها فيها وجبها ان تكتب هناك لكنه كتبها هنا ولم يذكره له الرد على الصغير اذا كبر فراجعه

(قوله وذلك بانتقاص القيمة) يفيد ان المراد بالثمن القيمة يدل عليه ما نقله عن الخطيب قيل التنبيهات في المسئلة الحادية عشر (قوله وكفى جارية تركية ٤٢ لا تعرف التركية) أي فله الرذل ان ذلك عيب واذا اشترى جارية هندية فوجدناها تنقص

الهندية اذا كان الناس يعدونه عيبا فله الرذال فلا كسدا في النهر من الخط وسوى بينهما في الرزاق فقال اشترى تركية او هندية لا تنقصها ان عده اهل الخبرة عيبا فكذلك والا (قوله) وقيد في المراج الظفر (الاسود الخ) قال في النهر والظاهر اطلاق ما في الفتح (قوله) وهو احسن مما في الكتاب) قال في كالا باق

النهر وكان وجهه مان نقص الثمن بسب نقص العين والمنفعة مما يعرفه كل احد لا نه مقيد بالثمن كما هو محتمل كلام المصنف (قوله) ويرد على اطلاقهم ما اذا اتي الخ قال في النهر يمكن ان يصاب عنه بان الكلام في الاباق الذي يوجب نقص الثمن عند الثمار ليصح كونه جزئيا من هذا الكلي وهذا لا وجه (قوله) قال لا شو اشتراه لا يصح فيه واشتراه الخ أي الفائل لا شو اشتراه كما علم من كلام الفتاوى الصغرى الا في

المقصود نقصان المالة وذلك بانتقاص القيمة والمرجع في معرفته عرف اهل له وهم التجار و ارباب الصنائع ان كان المبيع من المصنوعات كذا في فتح القدير فلا يقتصر الحكم على التجار اطلقه ففعل ما اذا كان ينقص العين ولا ينقصها ولا ينقص متاعها بل بمجرد النظر اليها كالظفر الاسود الصبيح القوي على العمل وكفى جارية تركية لا تعرف لسان التركية كافي فتح القدير وقد في المراج الظفر الاسود ليكون عيبا بالترك انما في الخفس فلا وقيد في الرزاق بعدم معرفة اللسان بان بعده اهل الخبرة عيبا وقال القاضي في اللؤلؤ لا يكون عيبا والتجار يقيم الثاء مع التشديد بدع تاجر ويكسرها مع التخفيف ولا يكاد يوجد ثاء بعد هاجم كذا في المصباح والضابط عند الشافعية انه يرد بكل ما في المقود عليه من منقص القيمة او نقصان يغتبه غرض من صحيح بشرط ان يكون الغالب في امثال المبيع عليمه قالوا وانما شرطنا فقلت غرض صحيح لا يلزم بان فوات قطعة يسيرة من ثمنه اواسافه لآرد ولو قطع من اذن الثاء ما منع النقصه زدها ولا فلا وشرطنا الغالب لانه لا ترد الامه اذا كانت ثيبا مع ان الثيبه معنى ينقص القيمة لكن ليس الغالب عدم الثيبه كذا في شرح وجيزهم كافي المراج وقواعدا لا ناهي لتأمل وفي خزانه النفع العيب ما نقص العين او المنفعة والا فان اعده الثمار عيبا كان عيبا ولا فلا وهو احسن مما في الكتاب وذكره في التلخيص من باب الاقرار بالعيب من السيوغ وحاصلها انه اربع لا يرد في مثله وتسامح في شرحه للفتاوى (قوله) كالا باق (تم) اتي العيب اقامان باب تعب وقتل في لغة والا اكثر من باب ضرب اذ اهرى من سببه من غير خوف ولا كيدا ولا باق بالسكسرام منه فهو اتي والجمع اباق مثل كافر وكفار كذا في المصباح وفي الجوهرة من باب قال تعالى الا اتي الهارب من غير ظلم السيد فان هرب من الظلم لا يسمى اتي بل يسمى هارب افي هذا الاباق عيب وهو الهروب ليس يجب اه وفي خزانه النفع الاباق الاستغناء من مولاه ترد اوق القاموس انهم باب ضرب ومنع وضع اه فعلى هذا ابواب اربعة الثلاث قوتل كافي المصباح فسر في القاموس بالذهاب من غير خوف ولا كد عمله واستحق ثم ذهب اطلقه ففعل ما اذا اتي من المولى او من غيره مستأجر او مودع او من غاصب الى المولى او غيره ان لم يعرف منزله او لم يفعله الرجوع اليه ويرد على اطلاقهم ما اذا اتي من لشترى الى البائع ولم يختلف عنده فاه ليس يجب كافي القصة وشمل ما اذا كان مسرعا سفرا او قلا وما اذا خرج من البلد او لم يخرج لكن الاشبه ان البلدة اذا كانت كبيرة كالقاهرة فهو عيب وان كانت صغيرة بحيث لا يغني عنه اهلها وسويتها لا يكون عيبا كذا كره الشارع وشمل الصغير والكبير لكن اذا كان غير مميز لا يكون عيبا والعذر له انه يسمى مثالا لا اتي كافي السراج الوهاج فلذا لم يقده وسأفي انه لا بد من المعاودة عند المشتري واتحاد السبب وفي الرزاق يقال لا شر اشترا لا يصح فيه ما اشتراه ثم جده عيبا ان يرد على بائعه ولو قال اشتري هذا الصنفه غير اتي وسأفي بها لا يرد عيب الا باق وفي الصغرى قول المشتري ليس بعيبا لا يكون اقرارا بانتفاء العيب ولو عن فقال ليس باق لا يكون اقرارا بانتفاءه شهد انه باعه بشرط الرأفة من كل عيب ومن الاباق ثم اشتراه الشاهد ويؤديه عيبا وقال انه اتي له الرد عدي هذا اتي واشتراه وابع من آخر فوجدته الثاني اتي او ازاله بقرار بائعه لا يقبل وان قال عند البيع بعته على انه اتي او على انه يري من بائعه يرد ولو قال انه يري من

الهندية اذا كان الناس يعدونه عيبا فله الرذال فلا كسدا في النهر من الخط وسوى بينهما في الرزاق فقال اشترى تركية او هندية لا تنقصها ان عده اهل الخبرة عيبا فكذلك والا (قوله) وقيد في المراج الظفر (الاسود الخ) قال في النهر والظاهر اطلاق ما في الفتح (قوله) وهو احسن مما في الكتاب) قال في كالا باق

النهر وكان وجهه مان نقص الثمن بسب نقص العين والمنفعة مما يعرفه كل احد لا نه مقيد بالثمن كما هو محتمل كلام المصنف (قوله) ويرد على اطلاقهم ما اذا اتي الخ قال في النهر يمكن ان يصاب عنه بان الكلام في الاباق الذي يوجب نقص الثمن عند الثمار ليصح كونه جزئيا من هذا الكلي وهذا لا وجه (قوله) قال لا شو اشتراه لا يصح فيه واشتراه الخ أي الفائل لا شو اشتراه كما علم من كلام الفتاوى الصغرى الا في

(قوله) ولو عين فقال ليس باق لا يكون اقرارا كذا في اربابنا من السخ وظاهر ان لفظة لا النافية تزائدة الا باق من السخ والعويل باقها كما رآته في الرزاق وكذا سجد كره المؤلف آخر الباب (قوله) او قال انه اتي له الرد الذي اتيه

الاباقى لعدم الاضافة اه وفي جامع الفصولين ولو شراهوا بى من عنده وكان أبى عند البائع لا يرجع بنقصان العيب مادام القرن حيا اتفقتا فى حقيقته وكذا الورق المبع فعمل ببيع له لا يرجع بنقصه ليس المشتري أن يطلب البائع بثمنه قبل عود الاتى اه وفي الصغرى قبل عوده أو مونه وشغل الخلاقه ايضا اباق الثور ولكن فيه ثلاثة أقوال فى التمسك قبل اذا أبى الثور من قرية المشتري الى قرية البائع لا يكون هيا وقيل فى الظلام عيب وقيل فى الثور عيب قطع الرسن عيب فهذا أولى وقيل ان دام عيب اما المراتن والثلاثة فلا قال رجه الله تعالى والثانى احسن وفيها ايضا اشترى عبد أبى ثم وجدته ولم يأتى عند بائه بل أبى عند بائه ما تنفعه فله الرد اه (قوله) والبول فى القراش من العيوب) الملقه فشم الكبر والصغير ويستثنى منه غير المميز فانه لا يكون عيبا ولا بمن معاودة عند المشتري فى حالة واحدة فان بال فى الصغر عند البائع ثم بعد البلوغ عند المشتري لا يرد لانه فى الصغر لم يصفى المنة وبعد البلوغ لاداء فى طائفة وهو عيب حادث بخلاف ما اذا بال عندهما فى الصغر أو فى الكبر لاتحاد السبب وفى القوائد الظهور به هنا مسئلة تعجبني ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبولى فى القراش كان له الرد ولو تعيب عيب آخر عند المشتري كان له ان يرجع بنقصان العيب فاذا رجع ثم فكر العيب سهل للبائع أن يسترد النقصان لو زال ذلك العيب بالبلوغ لا راية فيها قال وكان والذى يقول ينبغي أن يسترد استدل بالاجمعتين احدهما اذا اشترى جارية فوجد هاذن زوج كان له أن يرد هيا ولو تعيب عيب آخر يرجع بالنقصان فاذا رجع ثم أبانها الزوج كان للبائع أن يسترد النقصان الثانية اشترى عبدا فوجده مرضا له الرد فاذا تعيب عيب آخر رجع بنقصان العيب فاذا رجع ثم برئ بالعداوة لا يستردوا الاستردوا البلوغ هنا لا بالعداوة فنبغى أن يسترد كذا فى المراج والنها بقوى فتاوى قاضيان اشترى جارية وادعى انها لا تصبى واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع اعطاه على وجهه الصلح عن العيب كان للبائع أن يسترد ذلك وفيها ايضا اشترى عبدا فقبضه وحرمه وكان يجم عند البائع قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل المسئلة محقة وطلعت من اصحابنا انه ان حرم فى الوقت الذى كان يجم عند البائع كان له أن يرد أو فى غيره فلا قبل له فلو اشترى أرضا فقزت عند المشتري وقد كانت تفرغ عند البائع كان له أن يرد لان سبب التزو واحد وهو تغسل الارض وقرب الماء الا ان يجبيء ما غاب أو كان المشتري رفع من ترابها فكون التفرغ بذلك أو يشبه فلا يردى انه عينه أو غيره قال القاضى الامام بشكل ما فى الزايدات اشترى جارية بفضاء احدى العينين ولا يعلم ذلك فانجلى البياض عنده ثم عاد ليس له أن يرد وجعل الثانى غير الاول ولو اشترى جارية بفضاء احدى العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى انجلى ثم عاد عند البائع ليس للمشتري الرد وجعل الثانى من الاول الذى رضى به انا كان الثانى عند البائع ولم يعلمه عنه اذا عاد البياض عند المشتري وقال لا يرد ثم قال القاضى الامام كنت اشاور شمس الانجم المحلوفى وهو شاورى فيما كان مشكلا اذا اجتمعنا فتاورته فى هذه المسئلة فما استغلت منه فرقا كنفانى فتح القدر برافما حصل ليس له الرد فى المسئلتي لكن فى الاولى لمجمله غير الاول اذ لو كان عينه ملك الرد لعدم العلم به وفى الثانية لمجمله عين الاول اذ لو كان غير ملك الرد لكونه لم يرض به وفى جامع الفصولين شراء فوجد يبولى فى القراش يرضه القاضى عند عدل بتفرقه وفى الوقايع الحماسية اشترى جارية فوجد فى احدى عينها ايضا فانجلى البياض ثم عاد فقبض المشتري وهو لا يعلم بذلك ثم علم فله أن يرد فرق بين هذا وبين ما اذا قبض وفى احدى عينها بياض وهو لا يعلم ثم انجلى البياض ثم عاد ليس

والبول فى القراش من
العيوب

فى البرائة ليس له الرد
(قوله فتاورته فى هذه
المسئلة فما استغلت منه
فرقا) قال فى النهر يمكن
أن يقال يلزم ان الثانى
غير الاول وانما لا يرد
اذا عاد عند البائع لان
المشتري رضى به ولا فرق
بين الاول والثانى حيث
لم يرد ولم يستقل الى مكان
آخر على ان كونه لا يرد
فيها اذا انجلى ثم عاد
بالبائع ليس قدوا
متغافل عليه بل المذكور
فى الوقايع الحماسية
انه يرد

والسرقة من الموبق
العبيد الجارحون المجنون
(قوله) وهذا ظهران
لاشكال ولاحتاج الى
لشاورة الخ قال الرمي
هذا غير صحيح كلابني
على ذي تأمل لان مسئلة
فخ القدير مصورة بما
اذا علم المشتري باليب
حال الشراء ثم زال عند
البائع ثم عاد عنه ايضا
ومسئلة الواقعات
الحاصية مصورة بما اذا
لم يعلم المشتري باليب
حال الشراء ثم زال عند
البائع ثم عاد عنه قبل
القبض ثم علم المشتري
بعذلك وفي هذه الرد
بلاشبهة سواء جعل الثاني
عيب الاول او غير لان
العيب الذي لم يعلم به
للمشتري ينبت به الرد
سواء كان موجودا حال
البيع او حدث بعده قبل
القبض فهذه غير مسئلة
فخ القدير فلاشكال
بقي فتأمله كذا وجد
نقط به فمهم كتب عليه
شيخ الاسلام محمد الغزالي
رحمه الله تعالى اقول لم
يدع الشارح ان مسئلة

له ان ردوا الفرق ان البياض الثاني غير الاول حقيقة الا ان في الصورة الاولى الثاني حدث في يد
البائع فيوجب الرد وفي الثانية البياض الثاني حدث في يد المشتري فلا يوجب الرد اه وهذا
ظهران لا اشكال ولا يحتاج الى الشاورة نعم على ما نقله في فخ القدير من امتناع الرد في المسئلتين
مشكل (قوله) والسرقة من العيوب في الصد والجارية) اطلقه ففعل الصغير والكبير لا الذي
لا يميز كما قلناه في الاباق والبول في الفراش فالثلاثة من غير المسير ليست عيبا وفسر في المراج
الميز هنا بما ياكل وحده ويشرب وحده يستغني وحده وقدره بعضهم خمس سنين كافي المراج
ايضا ولا يضمن المعاودة عند المشتري في حالة واحدة فلا يضمن السرقة عندهما في الصغر او بعد
البلوغ فان سرق عند البائع في صغره ثم عند المشتري بعد بلوغه لا يرد له محدث العيب لان في
الصغر لفة البالة وفي الكبر نجس في الباطن ولا يضمن ان لا تنقطع يده عند المشتري وقد اقال في
المعاودة ان المشتري عيبا سرق عنده وقد كان سرق عند البائع فقطعت يده السرقتين برجع بربع
الثلث لان اليد قطعت بالسرقتين جميعا اه وفي الظهير يضمن الماخران الطرار والتباش وقاطع
الطريق كالسارق عيب في الصد وفي البدائع ان العيب اذا نفي فمجانبه يكون عيبا اطلقه ففعل
ما اذا سرق من المولى او من غيره قللا كان او كثيرا ويرد عليه مئتان الاولى ما اذا سرق من المولى
طعا مالا كله فانه لا يكون عيبا بخلاف ما اذا سرق لليمه او سرقه من غير المولى ليا كله فانه عيب
فهما وفي الزاوية اذا سرق طعا مالا لا كل بل لبيعه ونحوه فحسب مطلقا وظاهره ان الاهداء
كالبيع الثانية ما اذا سرق فلما او فله من فانه لا يكون عيبا وقد حزن به الشارح وظاهره في المراج
انها قولي وان المنع بالاحلاق وعلى هذا القول ما دون درهم كذلك كرهه وفي الظهير
واذا نبت البيت ولم يتخلص فهو عيب وفي جامع الفصولين لو سرق بطلا او بطلا من الغالين
او فلما كما تسرق التلازمة لم يكن عيبا ولو سرق بطلا من غالين الاجني فهو عيب وهو المختار وان
سرق للادخار فهو عيب مطلقا اه (قوله) والمجنون) لما كرهنا ولا ينفق من وجوده عند البائع
ثم عند المشتري هكذا كلابني سواء اتفقت الحالة او لا فلوجن عند البائع في صغره ثم عند
المشتري في صغره او بعد بلوغه فهو عيب لكونه عن الاول لانه من فساد في الباطن ولا يتصل به
بالصغر والكبر كافي العيوب الثلاثة وهذا معنى قول الامام محمد انه عيب ابدا وليس معناه عدم
اشتراط العود في يد المشتري لان الله تعالى فادع على ازالته وان كان قل ما يرد كذا في الهداية
وهو الصحيح وهو قول الجمهور وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير وبه اخذنا المعاصري
ولكن يسئل الجولاني وخواهر زاده الى ظاهر كلام محمد بن مسلم اشتراط العود عند المشتري
للمبيد من جن ساعة لم يفرق ابلو قال الاجمعي في ظاهر الجواب عدم اشتراط المعاودة في يد
المشتري وقيل تشترط وهو الصحيح وقيل تشترط بلا خلاف بين المشايخ كذا في طامه الر وايت
فالخاص لان المشايخ اختلفوا فيه على ثلاثة اقوال فمنهم من حله كالأباق والبول في الفراش فلا بد
من المعاودة واتحاد السبب وهو قول ابى بكر الاسكاف البلخي كافي غاية البيان معزى الى ابى الحسين
في شرح الجامع الكبير ومنهم من لم يشترطه نظرا الى قول محمد بن الجامع الصغير ان المجنون عيب
لازم ابدا فاذا من في يد البائع كفي الرد واختاره الفقيه اوالث كافي غاية البيان والمجولاني
وخواهر زاده كما قلناه وطامة المشايخ على اشتراط العود في يد المشتري وان لم ينفذ السبب واختاره
الصمد الشيرازي قاضيان وصاحب الهداية وهو محمود حكما وبطل ما عداه وفي التلويح المجنون

اختلال القوة الممتدة، من الاشياء المحسنة والقبحة المدركة للعواقب اهـ والاحصر احتلال القوة التي بها ادراك الكليات وبه يعلم تعريف العقل من انه القوة التي بها ذلك ثم اعلم ان الاختلاف لا ينص المجنون فقد نقل في البدائع عن بعض الشائخ ان البول في الفراش والاماق والسرقة والتجنون لا يشترط معاودة ذلك في المشتري ووجودها عند البائع يكفي للرد والعاملة على خلافه وفي الصلح تنكح الوافي عقد او المجنون قبل ساعة عيب وقبل اكثر من يوم وليلة وقيل المطبق دون غيره كنفاء المهراج والمطبق بفتح الباء والاصل ان المعاودة عند المشتري بعد الوفاء جود عند البائع شرط للرد في مسائل الاولى فاما الجارية والثانية التولد من الزنا والثالثة ولادة الجارية عند البائع او غيره فانها عيب ترد به على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا عند المشتري لان الولادة عيب لا يتم لان الضعف الذي حصل بالانزول ابدوا عليه الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لا ترد كذا في فقه القدير وفي الصحاح بن الرجل جنونا واجنه الله تعالى فهو مجنون ولا يقال مجن وقوله لم في المعنوم ما اجنه شاذ لا يس عليه لانه لا قال في مضروبه واضربه ولا في المسائل ما اسله اهـ وفي فقه القدير والحنفي عيب وقسره في المغرب يتقصان العقل (قوله والبصر والدفتر والزنا وولده في الجارية) اي عيب فيها لا في الفلام لان المقصود قد يكون الاستقراض وهذه نقل به والمقصود من الفلام الاستقدام ولا يتحمل به الا اذا كان البصر والدفتر واحدا كان عن داء بحيث يمنع عن قرب سيده لان الداء عيب وان يكون الزنا عادة له لان اتباعه يحل بالمخمة وهو ان يشكر منه الزنا اكثر من مرتين وأشار بكون الزنا ليس عيبا فيه الدال على القوة الى انه لو وجدته عندنا فله الرد كما في البناء والبصر بالاء المفتوحة والحاء المحجمة المفتوحة الفوقية من بحر الفهم بحر من باب تعب انتشرت في محال ذكر بحر والاني بحر اهـ والجمع بحر مثل احر وجر اهـ وكذا في المصباح والبصر الذي هو عيب هو الناشئ من تعذر المعاودة وما يكون بفتح باستان فان ذلك ينزل بنقلها كذا في فقه القدير وفي المستطرف يقال ان البصر يحصل من طول انطباق الفم وكل رطب القهسائل القصاب سالم منه وفيه كان يقال لا يتلاك الله بغير عبد المالك بن مروان ولا يصح من ابن سيرين ولا يسمى حان وحكي ان عبد الملك اكل من فحاحة ثم رماها الى زوجته فتناولت السكن فسا لها فقاتل لازيل الاذي عنها فغضب وطلتها وانما قد بناها لئلا الفوقية احتراز عن البحر بالجمع فاه عيب فيها وهو انتفاخ ما تحت السرور به معي بعض الناس ايجر كذا في النهاية لافرق بين الامر وغيره في البصر من كونه ليس بعيب وهو الصحيح وقيل الامر كالجارية واما الدفر فهو تنريح الابط وهو دال الممثلة للفتوحة والغاء المفتوحة يقال دفر الشيء دفرا فهو دافر من باب تعب انتدج به وادفر بالالف لغة والدفر وزان فليس اسم منه يقال فيه دفر اى تنن ويقال للجارية اذا شمت يادفا راي منتنة الرج كاية عن خبث الخمر والدفر كذا في المصباح واما الدفر بالذال المهملة فهو من دفر الشيء فراقه ودفر من باب تعب وامرأة دفرت بمرأيتها واشتدت عليه كانت كالمسك او كرسية كالصنان قالوا لا يسكن المصدرا للزنا الواحدة اذا دخلها هاء التأنيث فيقال دفرة وقالت امرأة تبغ شيئا دبر دفره واقبل بخره كذا في المصباح وفي البرازية تنريح الفم والافس والابط عيب اهـ والمراد بقوله وولده التولد من الزنا ولو عيبه كما في الاصلاح لكان أولى لان نفس ولد الزنا ليس بعيب انما العيب التولد منه واما والد الغيب وعكس ان يقدركون اى كونها ولد الزنا عيب ولم يذكر المصنف الاوالة بالجارية في الفلام قال في القنية وجامع الفصولين لو اشترى عبدا يعمل به عمل قوم لو فان

والبصر والدفتر والزنا
وولده في الجارية

فقه القدير هي مسألة
الحامسة وانما يدق
اثبات الفرق في المسئلة
الاولى بما ذكره المحامي
من الفرق فيقال ان
الباض الثاني غير الاول
حقيقة لان في الصورة
الاولى الثاني حدث في يد
البائع فيوجب الرد اذا لم
يعلم به وعدمه فيما اذا
علم به وفي الصورة الثانية
حدث في يد المشتري فلا
يجعل عين الاول فان
قلت لم يجعل عين الاول
حتى يكون لشترى الرد
وهذا هو المناور وفيه لم
يحصل من التاراج
جواب عنه وينبغي ان
يقال ان الاصل السلامة
من العيوب كما هو مقتضى
الفطرة والحادث يضاف
الى اقرب اوقاته فلا
ضرورة في جعل الباض
الحادث عند المشتري
عين الاول حتى يرد به اذا
لم يعلم هذا ما ظهر لعبد
الفقير وفيه كلام

والكفر أقم العيوب
وعدم المحض والاستحاضة
(قوله ترد في اثنين) وهما
هذه الزانية وهذه الزانية
بالتورين وقوله ولا ترد
في اثنين وهما الزانية أو
هذه الزانية فقلت كذا
(قوله وهو غريب في
الذي) قال الرمي نقلنا
عن الشيخ محمد النزي
ليس بشر يسلم انقرد
ان السبعين تنص الثمن
عند انصار ولا تملك ان
الكفر بهذه المثابة لان
المسلم ينقضه وغيره
لا يعرف في شره لعظم
الرغبة فيه من الكل اه
ويؤيده انها لو طهرت
مغنية له الردع ان بعض
الفقه مغرب فيها ويزيد
ثمنا عند ذلك وسيأتي
ان ترك الصلاة وغيرها
من الذنوب عيب (قوله
فكذلك في الصحيح)
احترزه به حمار وي عن
ابن يوسف انها ترد قبل
القبض بقوله مع شهادة
القائلة ومما عن محمد
اذا كانت المحصومة قبل
القبض فمحم بقول النساء
كذا في فتح القدير

كان يحانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان باجرا فلا يخلف الجارية بانه يكون عيبا كيفما كان
لانه يفسد الفرائض اه وفي المصباح الابنة العقدية في العود والعداوة اه وكل ليس بمناس
وهي عيب حتى في الهاشميات القنية اشترى حمارا ذكر ابلوه المحرم وباقوه في دبره قال وقت هذه
بجاري فلم يستقر فيها جواب الابنة وقال عبد الملك النقي ان طالع عيب والا فلا وقيل عيب اه
وفي اقراره بخصيص النجاس من ماله لا اقرار بالعيب ادعي العيب واقيم ان البائع كان قال له يا زانية
او هذه الزانية فقلت كذا لم ترد لانه للاستحاضة والسبحون تحقق المعنى واهذا القول يا بني او
يا كافرة لا يفتق ولا تبذل بلزم يا حرام ولا يلافا اعتبارا بالتحقق فيما يكون ثبوته من جهته والعرف
فما يستدرك ولا المحلان المحقق منافية فعلق باللفظ ولا كذلك الرد وقال هذه الزانية او تورد
لانه جملة خبرية تفقد الخبر وتعممه في شرحه فهي رابعة ترد في اثنين ولا ترد في اثنين اه (قوله
والكفر أقم العيوب) لان المسلم ينقض عن محبة ولا يصلح للاعتاق في بعض الكفارات فقتل الرغبة
اطلقه ففعل كفر القلام والجارية بالنصراني واليهودي والمجوسي كافي النهاية وما اذا شرط اسلامه
فظهر كثره او اطلق وما اذا كان قريبا من بلاد الكفر او من بلاد الاسلام ولو شرط كفره فظهر
اسلامه لا يرد لان الشرط للتبري من عبه فصار كذا اذا اشترا على انه عيب فاذا هو سليم وحالنا
الشافي واحد نظرا لانه ربما اشترط كفره ليستخدمه في محقرات الامور ولم ارحم كما اذا وحده
حارجا عن مذهب اهل السنة كالمعتزلي والرافضي وينبغي ان يكون كالنكاح لان النسوة ينقض عن
محبة وبما يقتله الرافضي لان الرافضة يستحلون قتلنا وفي السراج الواج الكفر عيب ولو اشترها
مسلم او ذمي اه وهو غريب في الذي (قوله وعدم المحض والاستحاضة) لان انتفاع المحض او
استمرار الدم علامة الداء لان المحض هو الاصل في نبات آدم وهو دم صفة فاذا لم تحض فظاهر انه عن
دائها وليس ذلك الا قول الامم دعوا به بانتقاعه الا اذا ذكر كسبه من داء او حبل ويعتري الارتراف اقصى
غاية البلوغ سبع عشرة سنة عند الامام وخمس عشرة عندنا ويعرف ذلك بقول الامم لانه لا يعرفه
غيرها ولكن لا ترد بقولها بل لا بد من استخلاف البائع فتدبر كونه ان كان بعد القبض وان كان قبله
فكذلك في الصحيح ولو ادعاه في مدة قصيرة لم تجمع وانظروا ثلاثة اشهر عند الثاني واربعة اشهر وعشر
عند الثالث وان ادعاه من وقت الشراء وحاصلها انه اذا دعاه مسئ البائع فان صدقه ردت
عليه والا لم يصف عند الامام كاسا في وان اقر به وانكر كنهه عند حلفه فان نكل ردت عليه ولا
تقبل البيعة على ان الانتفاع كان عند البائع للتيقن بكذبهم بخلاف الشهادتين على الاستحاضة لانها
درودا لهم والمرجع في الحمل الى قول النساء وفي الداء الى الالباب وهم عدلان كذا ذكر الشارح تبعا
للتبعية والديانة ولكن فيها ان الرجوع فيها الى قول الامم لانها موقوفة على ما في ظاهر الرواية فلا قول
للامة في ذلك اه وبما قررناه نلهم ان انتفاع المحض لا يكون عيبا الا اذا كان في اوانه اما انتفاعه
في سن الصغر والاباس فلا تنافا كافي المراج واعتبر قاضيان في قتا وامدة الانتفاع بشهر ورجعه
في فتح القدير ولما لم يشترط قاضيان لمصدة دعوى الانتفاع فحين ان يكون عن داء او حبل ورجعه في
فتح القدير لانه وان لم يكن عن داء فهو طريق الدم وطريق قوجه المحصومة على ما صرح به في فتح القدير
ان يدعي انتفاعه للحال ووجوده عند البائع فان انكر وجوده عنده واعترف بالانتفاع في الحال
استقرت الجارية فان ذكرتها منقطعة انصبحت المحصومة ففان ما وجد عنده فان نكل ردت عليه
وفي القنية ولو وجد الجارية بغيره في كل ستة اشهر مرة فله الرد طم ان صك كانت مغنية فله

(قوله والثانية لتحقيق العيب في نفسه الخ) يعني أنها مجرد بيان أن ارتفاع المحض عيب ثبت له بالرد وهذا العبارة لا تأتي في اشتراط بيان العيب في ثبوت الرد له وسماح دعواه فهي مطلقة فتحصل على الأولى لكن قال في النهر ورأت في المحط أن اشتراط ذكر السبب وإبادة النواذر وعليه يحمل ما في الحاشية اه قلت وفي شرح العلامة بقسدي نقل العلامة الزرئيس فاسم من قتلوا بغا في شرحه للفتاوى قال فاضحيان رجل اشترى جارية وقبضها فلم تحسن عند المشتري شهر أو أربعين يوما قال القاضي الامام بهذا ارتفاع المحض وهو عيب وأدناه شهر واحد إذا ارتفع عند المشتري كان له أن يرد إذا ثبت أنه كان عند البائع وهذا أوجه مما ذكره فاضحيان من ابن الفضل ولو اشترى جارية وقبضها الخ وقال في ملقي النهر وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لأقل و يعرف ذلك بقول الامامة فرد إذا انضم اليه تنكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح وقال في البدائع وان كان العيب لا يطاع عليه إلا الاملة لا يثبت بقولها لكونها ٤٧ متهمه وان كان في داخل

فخرجها فلا طريق
للاوقوف عليه أصلا
فكان الطريق في
هذين النوعين هو
استحلاف البائع بالله
ليس به هذا العيب
للمال اه (قوله الثاني
في نقلهم أنه لا بد الخ)
أقوله ذكر في الذخيرة
أما إذا ادعى المشتري
انقطاع حيضها أو أراد
ردّها بهذا السبب لا يوجد
لهذا رواية في المشاهر
ثم قال وبهذا يحتاج
إلى بيان اتحاد الفاصل
بين المسئلة البسيطة
والكثيرة فالواجب

الرد اه ثم اعلم أنه قد وقع من ابن الهمام خطأ عجيب فانه رد على الشارعين في موضعين الأول في اشتراطهم أن يكون الانقطاع عن داء أو حبل وزعم أن فيه النفس فاضحيان لم يتعرض له وليس كما زعم بل فاضحيان في الفتاوى صرح به أولا فقال واشترى جارية وقبضها ثم قال إنها لا تحسن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تنجم دعوى المشتري إلا أن يدعى ارتفاع المحض بالمجمل أو بسبب الداء فإن ادعى بسبب المجمل ربما القاضي النساء أن قلن هي حسلي بحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحسلي فلا يمين وفي معرفة داءه في باطنها يرجع إلى الأطباء إلى آخره فهذا كما ترى صريح فيما نقلوه فكيف يصح قوله أنه لم يتعرض له لكن وقع له عبارة أخرى في الفتاوى بعينه صفة قال رجل اشترى جارية وقبضها ولم تحسن عند المشتري شهر أو أربعين يوما قال القاضي الامام أبو بكر محمد بن الفضل ارتفاع المحض عيب وأدناه شهر واحد وإذا ارتفع هذا القدر عند المشتري كان له أن يرد إذا ثبت أنه كان عند البائع اه فالعبارتان لواحد وهو الشيخ الامام أبو بكر لكن الأولى لسماح الدعوى عند القاضي والثانية لتحقيق العيب في نفسه لا لبيان سببه فلا مخالفة بينهما الثاني في نقلهم أنه لا يمين مدته مديدة ستان أو أربعة أشهر وعشر أو ثلاثة أشهر محتملا بالعبارة الثانية فاضحيان ولا اعتبار بهامع صريح النقل عن الامامة الثلاثة ويمكن جعلها على رواية أخرى فنسبته لهم إلى الخطأ غلط فاحش منه والعلم بما نقله الشارعون في النهاية والعناية والدراية والنهاية والتميين والكافي وغيرهم في الزاوية ارتفاعه بدون أحد هذين لا مدعى ونقل عن أبي طهيم أنه قدر المدة بتسعة أشهر وسبعين حولين وفي الحقة قدره بشهرين كافي غاية البيان ففي سبعة أقوال ثم اعلم أنه لا منافاة بين قولهم بعثرة قول الامامة وبين قولهم والمرجع في المجمل إلى قول النساء وفي الداء إلى قول الأطباء لأن محل اعتبار تولد الامة انما هو لأجل انقطاع

أن تكون هذه المسئلة مدة الاستبراء إذا انقطع المحض وفيها رواية مختلفة فمن أبي يوسف أنه قدر الكثرة بأربعة أشهر وعشر ثم رجع إلى الشهرين وخمسة أيام وعن أبي حنيفة وزفر ستان الخ وقد نسبته على ذلك للحق أن الهمام فإنه يستأجر من الحاشية من تقدير المدة شهر قال و يبقى أن يقول علموما تقدم خلاف بينهم في استبراء مدة الطهر والرواية هناك تستدعي ذلك الاعتبار فإن الرواية ممنوعة شرعا إلى الحقيقة لا احتمال المجمل فيكون سابقا ما دمر غير فقده أبو حنيفة وزفر يستين لأنه أكثر مدة الحمل وهو أقيس والحكم هنا ليس إلا كون الامتداد عيبا فلا يفيها سابقا ما دمر غير فقده أبو حنيفة وزفر يستين هيا كونه يؤدي إلى الداء وطريقا إليه وذلك لا يتوقف على مضي مدته متضمنة مما ذكر اه فلفظا وحاصل كلامه منازعة بعض المتأخرين في قياس المدة لثبوت العيب على مدة الاستبراء بأبداء الفارق بينهما وقد علمت أن أصل المسئلة لا يروى لها في المشاهر فإذا اختلف المتأخرين في تقدير هذه المدة احتج إلى ترجيح أحد القولين والحقق ابن الهمام من رجال هذه الكتيبة وبما قررناه نعلم أنه لم يوجد النقل عن أئمتنا الثلاثة في مسئلتنا ولما نقل عنهم في مسئلة الاستبراء فكيف يسوغ لأؤلئاف أن يقولوا

الدم لتوجه المحصورة الى البائع فاذا توجهت اليه بقوله او عين المشتري انه من حبل رجنا الى قول النساء العالمات بالحبل لتوجه اليهن على البائع وان عين انه عن داه رجنا الى قول الاطباء كذلك كما يخفى (قوله والسعال القديم) وهو ما كان من داء اما المعتاد فلا كافي فقع القدر وظاهر الكتاب ان الحادث منه ليس بعيب ولو كان موجودا عند سعال الظاهر انما كان من داه فهو قديم وان هذا هو مرادهم من كونه قديما فالنظر اليه كونه عن داء اما القديم ولذا قال في جامع الفصولين السعال عيب ان فحش والا فلا اه (حكاية) في المستطرف خطب المامون بحر وفصل الناس فنادى بهم الا من كان به سعال فليشد او يشرب خل الخمر ففعلوا فانقطع عنهم السعال (قوله والدين) لان ما اليه تكون مشغولة به والفرءاء مقدمون على المولى اطلقه ففعل دين العبد والمجارية وما اذا كان مطا باليه الحال او متأخر الى ما بعد العتق وفرق بينهما الشافعي وهو حسن انذاصر على المولى في الثاني وجوابه انه لم يمتنع من رتب نقصان مع انتمه حيث كان ولورنا له كذا في فقع القدر وهو بحث منه بخالف النفل قال مسكين والدين أي الدين الذي طالب به في الحال اما الدين المؤجل حل فله ليس بعيب كذا في الذخير والمرا اذا جمل الى العتق وفي القسمة الدين عيب الا اذا كان يبر الا بدمته نقصانا وفي السراج الوهاج اذا كان على العسدين او في رقبته جناية فهو عيب لانه يجب به فيه مودعه فيها فتسحق رقبته بذلك ويتصور هذا اذا حدثت به الحناية بعد العقد قبل القبض اما اذا كانت قبل العقد قبل البيع بصر البائع مختارا للصيانة فان قضى لولي الدين قبل الرضا قبل الدلان المعنى للوجوب لا رد فزال اه وكذا اذا أبرأ الغريم كما في البرازية (قوله والشعر والمساقي العيين) لانهما يضعفان البصر ويورثان العمى ولا خصوصية لهما بل كل مرض بالعين فهو عيب ومنه السبل كما في المعراج وكثرة الدمع وقذو كز المصنف أو لا ضابط العيب ثم ذكر عدم امن العيوب ولم يستوفها اكثر ثبوتا فلا بأس بتدادهما المخلصا عليه في كلامهم تكثير الاقوال وكثرة الاحتجاج اليها في المعاملات وفي المعراج التثويل عيب وكذا الحال ان كان فيها منتصا والصحو به جرة الشعر اذا فحش بحيث تضرب الى البياض والشفط وهو اختلاط البياض بالسواد في الشعر في غيرا وانه دليل الداموي أو انه دليل الكبر والعنى عيب وهو ضعف البصر بحيث لا يصرف في الليل والسن الساقط ضرا كان أو غيره وكذا السوداء والظفر الاسود والمنتقص للثمن والعسر وهو العمل بالسار دون العي عجز الا ان يكون عسر يسر وهو الاضط الذي يصل بهما وقد كان عمر رضي الله تعالى عنه بهذه الصفة فهو زيادة والقتف وهو بيوضة المجلد وتفتيح في الاعضاء والسكنى ان كان من داه والا كما في الحيشة والمحرن على وجه لا يستقر ولا يتقاد لرا كب عند الطف والسير والمج عيب وهو ان لا يلبس عند العمام وخلع الرأس من العذار بل الفتلة ان نقص وهو ان يبيل لعاب الفرس على وجه يبيل الفتلة اذا جعل على رأسه وفيه عطفه وقيل ان ربهما وهو نوع من الجمع والفرق في العين وهو ورم في الماسقي ورم بياض منه شيء حتى قال محمد انه اذا كان سائلا فصاحبه من اصحاب الاعذار والشتر عيب وهو انقلاب في الاحقان وبه معنى الاشتر وهو لضعف البصر والحول كذلك والحوص وهو نوع من الحول والغسل في انسان العين ولذا كان في جانب فهو الحوص والظفر وهو باض يبدو في انسان العين وكل ذلك لضعف البصر ورم بياضه أسلا والمجر في العين ونبرها لكونه عن داهو العزل وهو ان يعزل ذنبه في أحد الجانبين والشش وهو ورم في الباطية صلابة والفعج وهو نبتا عدما بين القدمين والصلك وهو ان يصكك احدى

والسعال القديم والدين
والشعر والمساقي العيين

اعتبار بها مع صريح
التقل عن الأئمة الثلاثة
فانهم وعن هذا والله
أعلم قال العلامة قاسم
في شرح النقاية انما
نقله في الحانية ثانيا
وجه

وكتبه على الاخرى والمجمل في نبات آدم عيب لكونه منقاصا بخلقه في الماشي لكونه زيادة
 والقرن عظم في الماشي مانع من الوصول والرتق وهو لحم في الماشي والعفل وهو ان يكون الماشي منها
 شبه الكيس لا يلتذ الواسطي ويوشوا لكل عجل بالقصود والبرص والمجذام وهو قبح يوجد تحت
 الجلد يوجد تحت من بعيد والفتق وهو ريح في المثاقور بما يهيج بالمرقة قتله ولا يكون الانداس في
 الباطن والسلطة وهي الفروع التي تكون على العين وقيل داء في الراس يتناثر منه شعر الراس
 وقيل غدة تحت الجلد تدور بين اللحم والجلد والدحس وهو دم يكون في اطراف حافر الفرس
 والمجمار والخنف وهو اقبال كل واحد من الابهام الى ما حيه وهو ينقص من قوة المشي وقيل
 الاحنف الذي عني على ظهر قدميه والصدف التواء في اصل العنق وقيل اقبال احدى الركبتين
 الى الاخرى والندق وهو سمعة مفرطة في القدم والخنث والمخن وكونها مضطربة وشرب المخزور ترك
 الصلاة وغيرها من الذنوب وكل عيب يتكمن المشتري من ازالته بلا مشقة لا يرد به كاحرام المجارية
 ونجاسة الثوب وقلة الاكل في البقرة عيب ولو اشترى رومي الخنف واحدهما اشقى من الاخر فان
 خرج عن العادة قبله الرد وان كان الخنف لا ينفع في اناس وقد اشترى له فهو عيب والتراب في
 الخنطة الخارج عن العادة عيب فله ردها وليس له أن يعز التراب ويرجع بحسنة ولو غلط بها بعد
 التميز وانقص الكيل والوزن بالتقية امتنع الرد وله النقصان وان وجد المجارية دمية أو سوداء
 لا ترد وان كانت محترقة الوجه لا يعرف جمالها وقبحها فله الرد ولو امتنع الرد رجع بفضل ما بينهما
 ولو اشترى داء وليس له اسبل أو ارضا لا شرب لها أو مرتفعة لا تنق الا بالسكر قبله الرد اه مافي
 المراج وتقل منه في فم القدبر ولكن يحتاج الى ضبط بعض الفاظ لزيل الاشتباه عنها التؤول
 بهز زسا كقوزان عصفور ويجوز التفتيف والجمع التاليل وهو من مثل تألان باب تعب فاذكر
 أمال والاشي تألاه والجمع قول مثل أجروجر أو جروجر وهذا يشبه الجيوب وقال ابن فارس التال داء
 يصيب الشاة فتشترى اصاؤها كذا في الصالح والعني من عني عنيامن باب تعب ضعف بعيره
 فهو اعني والمرأة عث واصنها ايضا والقصف من قصف الرجل قصفاه وقصف من باب تعب لم يصد
 النظافة واصله خشونة العيش منه ايضا والجمع من جمع الفرس برا كبه يجمع بفختين جامعا
 بالكسر وجوامع صدر استعصى حتى غلبه فهو جوح بالغف وجامع يستوي فيه الذكر والانثى
 كذا في المصباح ولم يذكر ان صدره والجمع ولكن في الصالح جمع الفرس جوامع او جامعا او جامعا اذا
 أعرف فارسه وغلبه اه فعلى هذا الجمع في كلامهم بفتح الجيم وسكون الميم والغرب بفتح الغين الهمزة
 والراء الساكنة والعين غر بان كذا في الصالح والموص بفتحين ضيق في مؤخر العين والرجل
 أحوص منه ايضا والقيل بفتحين في العين اقبال السواد على الانف والعزل بفتحين والاعزل من
 الجبل الذي يقع ذنبه في جانب ذلك السادة لا خلقة وهو عيب منه ايضا والمش بفتحين وهو ثقب
 يشخص في وظيفه حتى يكون له جهمه ايضا والسك بفتحين ولو ذكر وامن العيوب ايضا
 الصاك بصاد ثم هز مفتوحة وهو من مثلك ارجل يراك صاكا اذا عرق فيها جثثه مريح
 مقتنم ذفر او غير ذلك كافي الصالح لكان أفود ويمكن تخصيصه بالمجارية كالبخر والدفر والسلطة
 بكسر السين اسم لزيادة تحسن في الجهد كالغدة تتحرك اذا حركت وتكون من حصاة الى طبيعة
 والسلطة بالغف الشهية منه ايضا وما قدمنا من تغيرها بسدوا الخنف بفتحين هو حاج في الرجل
 والصدف بالصاد والبال المهملين يقال فرس اصدف اذا كان متدافا في الفخذين متباعد المحافرين

في التواء من الرشفين وقبل الصدف حمل في الحافر الى الشق الوحشي وقبل أن يعمل خف العيون
 البدا والرجل الى الجانب الرشي وأن مال الى اليمين فهو لا يسم منه أيضا والشفق يقع الشين
 وكسر الدال سعة الشفق وهو جانب القدم منه أيضا وفي فتح القدم ومن العيوب العشار في الدواب
 ان كان كثير احشوا كل العذار وعدم الختان في الفلام والجارية للمولدين الباقين بخلافهما في
 الصغير وفي الجلبس من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا وفي فتاوى فاضل بن قاضيان وهذا عندهم يعني
 عدم الختان في الجارية المولدة أما عندنا فعدم الختان في الجوار لا يكون عيبا اه وفي السراج
 الواجب الزكام ليس عيبا والمجنون عيب وكذا العمى والعمور والشلل والعجم والحرس والاصبع
 الزائدة والناقصة والقرح والشفاح والامراض كلها والادريج وهو اتفاخ الانثيين والعشا
 عيب وهو الذي لا يبصر بالليل وكذا العشى والعين والجحى ولو اشتراه على انه عصى فوجدته فلا
 لاختياره والكتب والنجبة عيب فيها وقلة الاكل في الدواب لا يبي آدم والنكاح في الجارية
 والسلام فإن لم تقهر وجهها رجعا فله الردوان كان بائنا سقطا واذ وجدها محرمة عليه برضاع أو
 مهرية كاخته أو أم امرأته فليس يصيب لانه يقدر على الانتفاع به ويجهأ وأخذ العوض واذ
 وجدها لا تحسن الطبخ والحزن فليس عيب واذ وجد في المصنف سقطا أو خطا فهو عيب وان كانت
 معتادة من طلاق بائن فليس يصيب لانه لا سبيل للزوج عليها والمحرمة مارة كحريم المحاض اه
 وفي النجاسة لو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى أن لها زوجا أو أراد أن يرد بها فقال البائع كان لها زوج
 أبانها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع ولا ترد عليه ولو أقام المشتري البينة على قيام
 النكاح لا تقبل بینه ثم ولو أقام البينة على اقرار البائع بذلك قبل بینه ولو قال البائع كان زوجها
 عدى فلان أبانها قبل البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البائع فان حضر المقر له
 بالنكاح أو نكر الطلاق كان للمشتري أن يرد بها ولو قال البائع كان لها زوج عدى يوم البيع
 فلانها أو مات عنها قبل القبض أو بعده والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري أن يرد الجارية ولو
 كان لها زوج عند المشتري فقال البائع كان لها زوج عدى غير هذا الرجل أبانها أو مات عنها قبل
 البيع كان القول قول البائع اه وفي البرازية التفتت فوطان أحدهما بمعنى الردي من الأفعال
 وهو عيب الثاني الرعونة واللين في الصوت والتكسر في المشي فلن قل لا يردوان كترده ولو اشترى
 غلاما مرد فوجد علقو القية برءو عدم استسك البول عيب ولو اشترى جسي فولنت عند
 المشتري لا عسومة له مع البائع فان ماتت في نفاسها رجعت بقصان الحمل ان لم يمسلمه عند الشراء
 اشتراها على انها صغيرة فلا ذمى بالفسه لا يردوها والتقب في الاذن ان واسعا فهو عيب في التركة ان
 عدوه عيبا في الهندية وان وجد الخطف وسه برء لا يرد به وجع الضرس مرة يضره عيب واذ
 كانت احدي العينين زرقا والآخرى غر زرقا أو احدهما لعملا والآخرى بيضاء فهو عيب واذ
 كانت البقرة لا تقبل ان كان مثلها يشتري للسلع يردوها وان لم يمسلمه لان كانت قص احدي ثدييها له
 الردوان كانت البقرة بطة السر لا يرد لانها اشترطتها بغيره ولو كان عيبا فليس يصيب
 وفي الجارية عيب لانها تقصد القراش اشترى عينا فاصابها جنى في بيه وكان في يد البائع أيضا
 ان اتحد الوقتان يردوان اختلف لا والتقب الكبير في الجدار عيب وكذا في بيوت القمل في الكرم
 ان فاحش عيب وكذا ان فيه عمر الفراء وسيل الفراء ولو وجد في المسكر صا صامره ورده بمصته
 قل أو كثر ولو وجد في الشحم لمحا كبر أو وجد في الدهن وكذا كثيرا فكاخطه أقر البائع بعديع

(قوله واكل العذار في نسخة الرمل واكل العذرة وكتب عليها فقال وفي نسخة العذار قوله) وكونها وكون الصد اكل الخ عبوة الفقع وقلة الاكل في البقرة ونحوها وسكتته في الانسان وقبل في الجارية عيب لا الفلام ولا شك انه لا فرق اذا فرط

الحسن الذائب يموت فأردت فمراجعة علمه المشتري بالنقصان عندهما وعليه الفتوى اه وفي جامع
 الفصولين وكونه مقارن ان كان يمدحيا كعماد تزدو وخطر في نحوهما فهو عيب وكذا العهر عيب
 قيم لما فيه من الضرر وشرب الخمر عيب على سبيل الاعلان والادمان لا على الكتمان احيانا اشتري
 فرسا فوجد كبر السن قبل ينفى أن لا ترد الا اذا شرط صغر السن كالجارية اذا وجدها كبر السن
 اه وفي الظهيرة والدفن عيب وهو ان يسيل الماء من المخترين والاحر عيب وهو ان لا يصير
 في النهار والشمس وهو ورم يكون في المطرة حافر الفرس والامر تخر الخافر والقذع عوج في الرسخ
 بينه وبين الساعد وفي القسمة كذلك عوج بين عظم الساق وفي الفرس التواء الرسخ من الجانب
 الايمن والجزع عيب وهو الدال المجهلة كل ما حدث في عروق البايه من ترند أو انتفاخ عصب والمهقعة
 وهي دائرية عرض زور يمدحيا وبشاء به ومنه يقال اتقوا الخيل المهقوعة والزرور أعلى الصدر
 وفسره في المتن فقال المهقوع الذي اذا سار مع ما بين حاصرتيه وفرجه صوت والانتثار وهو
 انتفاخ العصب عند الاعضاء وتحرك الشظي كانتثار العصب غير ان الفرس لا انتثار العصب أشد
 احتمالا منه لتحرك الشظي والشظي عظم ملتحق بالخراج والشامة ان كانت على الخد كانت زينة
 فان كانت على الارنية كانت قبيحا اه وفي القنينة اشترى حاتوا فوجد بعد القبض على بابه مكتوبا
 وقف على معبد كذا لا يرده لانها علامة لا تبني الاحكام عليها اشترى أرضا فظهر انها مشومة فبني
 أن يتمكن من الدلان الناس لا يرغبون فيها ولو اشترى جارا لا يتيق فهو عيب وترك الصلافيق
 العبد لا يوجب الرد اه وقد سئلنا خلافه وفي آخر الباب من فتح القدير قطع الاصبع عيب
 والاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب واحس وحذف الحروف أو نقصها أو انقطعا والاعراب
 في المصحف عيب (فائدة) في ميم المصحف الحركات الثلاثة ذكره الكرماني من شرح كتاب الامامة
 والصرافة ثم نحوها شذرها الجميع لبها لظن المشتري انها كثيرة الفتن فاذا حلها ليس لرددها
 عندنا فلا يرجع بالنقصان في رواية الكرخي ويرجع في رواية الطحاوي لغوفا وصفه عيوب
 بعد زيادة مفصلة ولو اختيرت للفتوى كان حسنا الفرو والمشتري بالتمرية له وفي الظهيرة
 التمرية ليست بسبب عندنا وكذا الوسود انما لم يرددها على العرض حتى ظنه المشتري كانبا
 أو البه ثياب الخبازين حتى ظنه خبازا فليس له أن يرددها لمعتق وليس بمغرور اه وفي الحاوي
 القدسي في المصراة عن أبي يوسف انه يرددها وقيمة صاع من غرو يجس لبها لنفسه اه وهو أقرب
 الى حديث المصراة الثاني في المصهيبي الا ان الحديث اوجب رد الصاع وهو اوجب قيمته (قوله فلو
 حدث آخر عند المشتري رجوع بنقصانه او رد بنقصانه) أي حدث بعدما طلع على العيب القديم
 لمتنع رده جبر على البايع لدفع الاضرار عنه لكونه خرج عن ملكه سالما ويعود عيبا فتعين
 الرجوع بالنقصان الا أن يرضى البايع بما حدث لرضاه بالضرر الا في مسئلة فان البايع اذا رضى
 بالعيب المحدث فان المشتري لا يجبر على رده وانما يرجع بالنقصان هي ما اذا اشترى عبدا فظهر انه قتل
 انسانا خطأ عند البايع ثم قتل آخر عند المشتري فان البايع اذا راد قبوله بالخيار بين لا يجبر المشتري
 وانما يرجع بنقصان الجناية الاولى دفعا للضرر عنه لا يردده على بائعه كان عتقا للقضاء فيها
 وعامة في الاول الجناية اطلق في المحدث فجعل ما اذا كان باقة مسماوية أو غيرها كذا في المعراج
 وشمل ما اذا اشتراه مضافا راد في يده فانه ليس له الرد وقيل ينفى أن يرد كما في رجوع السن اذا
 ازداد الا اذا صار صاحب فراش كذا في خزنة الفقه وفي جامع الفصولين اذا تعيب عند المشتري

فلو حدث آخر عند
 للمشتري رجوع بنقصانه
 او رد بنقصانه

(قوله والقذع عوج الخ)
 القذع بالقاه وبالذال
 والعين المهملة (قوله
 والاصبعان عيبان) أي
 فلا يبرأ اذا كانت البراة
 من عيب واحد كذا نقل
 من الفتاوى الهندية

بغله أو بفعل أخى أو بأقصة مما وية وظاهره أنه إذا قبض عليه بفعل البائع لا يمتنع الرد
 وظاهر إطلاق الكتاب امتناع الرد بغيره أيضا وفي القصة اشترى عبدا وبه أثره حتى برأت منه ولم
 يعلم به ثم طردت قرحة فاعترض المرحلون أن عودها بالصيب القديم لم يرد ويرجع بنقصان الصيب
 وهذا محلنا في مسئلته كانت به قرحة فافترحت أو حفرى فافترج عند المشتري فله الرد لأن انفجاره
 ليس بسبب حادث اه ومن الصيب الحادث ما لو اشترى ماء جمل وموتة في بلد فأراد أن يرد به بسبب
 قديم في بلد آخر ليس له الرد بحسب الذي يلد العقد كالمزور من الصيب الحادث تنقير يش الطير
 للذبح فيمتنع الرد كما في القصة ثم اعمل ان حدوث الصيب عند المشتري شامل لما إذا نقص عنه
 وحاصل ما إذا نقص المبيع أنه لا يخلو ما أن يكون في يد البائع أو يد المشتري فإن كان الأول فعلى
 جهة أوجه بفعل البائع أو بفعل المشتري أو بجنى أو بالمعقود عليه أو بأقصة مما وية بقاء بفعل
 البائع خبر المشتري بوجهه عيا أو أن شاء تركه وأن شاء ما خدم طرح من الثمن حصصه النقصان
 وأن كان بفعل المشتري (بجميع الثمن وليس له أن يحكمو بطلب النقصان ولو منعه البائع بعد
 جناية المشتري لأجل الثمن فالمشتري يرد به بالصيب وسقط عنه الثمن إلا ما نقصه بفعله وإن كان
 النقصان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار بعب أو لأن شامر في به بجميع الثمن واتباع الجاني وارثه
 وإن شامر تركه وسقط عنه الثمن وإن كان النقصان بأقصة مما وية أو بفعل المعقود عليه يرد به بجميع
 الثمن أو يأخذ من وجهه عيا أولا ولو أخذ به طرح عنه حصصه جناية المعقود عليه وأما النقصان بعد
 القبض فإن كان بفعله أو بفعل المعقود عليه أو بأقصة مما وية لا يرد به بالصيب بل يرد به بيمين
 ويرجع حصصه الصيب إلا إذا رضى به البائع ناقصا وإن كان بفعل البائع أو الاجنبي يجب الأرض على
 الجاني وأنه يمتنع الرد ويرجع حصصه الصيب من الثمن اه وفي الوضعات ما طلع على عب بالثمن لا يرد
 ولا يرجع بنقصان الصيب إلا إذا حدث به عيبا فله الرجوع بالنقصان وصورة الرجوع بالنقصان
 أن يقوم المبيع وليس به عب قديم ويقوم به ذلك فتنظر إلى ما نقص من قيمته لأجل النقصان
 وينسب إلى القيمة البليغة فإن كانت النسبة الصبر رجع بغير الثمن وإن كانت النصف فينصف
 الثمن بانه إذا اشترى ثوبا بعشر دراهم وقيته مائة درهم واطلع على عيب بنقصه عشر دراهم وقد
 حدث به عيب عنده فانه يرجع بغير الثمن وهو درهم ولو اشترى ثوبا بعشرين وقيته مائة ونقصه الصيب
 عشرة فانه يرجع بغير الثمن وذلك عشرة وإن نقصه عشرين رجع بنقص الثمن وهو أربعون
 وإن اشترى مائة وهو يساوى مائة ونقصه عشرة رجع بغير الثمن وهو عشرة كذا في السراج
 الزجاج معزى إلى النبايع وفي النزابة وفي الغايضة أن النقصان عشر الفهر رجع بغير ما جمل
 ثمنا والقوم لا بد أن يكون اثنين بغيران بلفظ الشهادة بغيره البائع والمشتري والقوم الأهل في كل
 حرفة اه ويحتاج إلى المسرق من التقويم هنا وفي كل موضع وأنهما كنفوا في تقويم المتقات
 بتقويم واحد كما في شرح المتفاوتة وظاهر الكتاب ان البائع إذا رضى بوجهه بخيار المشتري بين الرد
 والأمسك والرجوع بالنقصان وليس كذلك إذا رضى البائع فانه يضر ان شاء أمسكه ولا يرجع له
 بالنقصان وإن شامر ذلك المراجيع وغيره وإذا رجع بالنقصان ثم زال الصيب الجسد فله رد الصيب
 مع النقصان ونقل في القصة فيها أنواع ثلاثة الأولى ما ذكرناه وقوله بكتاب آخر ثم رجع ثماني بانه
 ليس له الرد ثم رجع ثماني بانه مال إلى انه يرد ان كان بديل النقصان ناقصا أو اكفلا اه وإلى
 يظهر ترجيح الأول لأن الصيب الحادث كان ما من الرد بالقديم وقد زال فيعود الرد والقائل بمنعه

(قوله ووجهه عيا أولا)
 الظاهر ان مراده بالصيب
 الصيب القديم تأمل
 (قوله ولو أخذ به طرح
 عنه حصصه جناية المعقود
 عليه) ظاهره انه لو كان
 الصيب بأقصة مما وية
 لا طرح منه حصصه
 فله راجع وانظر ما تقدمه
 لتؤلف في خيار الشرط
 صندوق المصنف كعبه
 (قوله وظاهر الكتاب
 ان البائع الخ) ان أراد
 بالكتاب الكثر فهذا
 الظاهر غير ظاهر فتأمل

(قوله وفي الظاهر يه ووطؤها منع الرد الخ) مثله في المحاربة حيث قال اشترى جارية وقضها فوطئها او قبلها شهوة ثم وجدها هيبالا بردها ولكن يرجع بنقص العيب الا اذا رضى البائع ان يأخذها ولا يدفع النقص اه وقال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم ير امان صوبها فوطئها ثم وجدها عيبا لا يملك ردها سواء ٥٣ كانت بكر او ثيبا نقصها

الزواج أولا بخلاف الاستخدام وكذا قولها اولها بشهوة ويرجع بالنقصان الآن بقول البائع انا قبلها اه لكن ذكر في المحاربة في اول فصل العيوب واشترى جارية فعلى انها بكر ثم ومن اشترى ثوبا فقطعه فوجده عيبا يرجع بالعيب وان قبله البائع كذلك فله ذلك

قال هي ثيب فان القاضي يرجح النساء ان قلن هي بكر كان القول للبائع ولا عين عليه وان قلن هي ثيب كان القول للبائع مع عينه وان وطئها المشتري فعلى بالوطئ فان زابها كاعلم انها ثيب بكر بالثابت والارثته التجارية هكذا ذكر الشيخ ابو القاسم رحمه الله تعالى وعن ابي يوسف انه يرد لها شهادة النساء اه وتنفرد بين ما اذا وجدها عيبا بعد الوطئ وبين ما اذا علم العيب

بقول ان الرد سقط والساقط لا يعود ويشهد به قولهم في خيار الرقبة لو ما عه ثم رد عليه قضاء فانه لا خيار له لا بعد سقط فلا يعود ومن العيب المحادث المانع من الرد ما اذا اشترى حديدا يتخذ منه آلات التجارة بين وجهه في الكود ويجري به النار فوجده عيبا ولا يصلح لذلك الا ان فانه يرجع بالنقصان ولا يرد له باقي الثمن ومنه ايضا بل المجلود عيب حادث يقع الرد به وكذا بل الاخرى منه ايضا وفي جامع الفصولين بل ابراهيم افراى عه يرجع بنقصه وكذا الاديم لو اتفق في الماء فرأى عيه لم يرد مع ان رضى بانه وهذا شكل ولو اتفقت في النار فوطئها فرأى عيه لم يرد الا لو كان يرد بالنقص في النار بخلاف الذهب والفضة كحديد اقول الذهب ينقص في النار اذا ذاب ايضا اللهم الا ان يكون قبل الذوب لو حديد سكر افراى عيه وان حده بغير فله الرد لو حده بغير لا يفتقد منه اه وذكروه شري غير له يتقنمنا ما اذا وطئها فوطئها فوطئها لا تعلم ذلك فله الرجوع بنقص العيب لا الرد الا برضا بانه اه واذا المصنف باشرط رضا البائع الى الفرع في القصة لو رد المبيع بسبب بقاء او بغير قضاء وتقالا ثم طفر البائع بسبب حدث عند المشتري فله الرد اه يعني لعدم رضا به او لا وفي البراز يرد له اشترى بسبب وعلم البائع بحدوث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع ارض العيب القديم او رضى بالرد ودون شي به وان حلف فيه عيب آخر عند البائع رجح البائع على المشتري بارض العيب الثاني الا ان يرضى ان يقبل بسبب الثالث ايضا اه ثم اعلم اننا كثرنا في القوائد الفقهية انه يستثنى من قولهم لو حلف به عيب به عيب قديم يرجع بنقصه او رد برضا بانه مستثنان احدهما بيع التولية وباع شيأ تولية ثم حلف به عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رد له لو رجع صار انتم الثاني انقص من الاول وقضية التولية ان يكون مثل الاولى كره الشارع في بابها الثانية في السلم لو قبض المسلم فيه فوجده عيبا كان عند المسلم اليه وحلف به عيب عيب السلم قال ابو حنيفة خير السلم له ان شاء قبله مع عيبا اليه كالحادن وان شاء لم يقبل ولا شيء عليه لا من رأس المال ولا من نقصان العيب كذا في المحاربة من باب السلم وذكره الولابي هنا وعليه بانه لو رجع نقصان العيب من رأس المال كانا له كالحادن كاعتراضه عن الجوده وهو ربا اه (قوله ومن اشترى ثوبا فقطعه فوجده عيبا يرجع بالعيب) اى بنقصان العيب القديم لان القطع عيب حادث (قوله وان قبله البائع) كذلك فله ذلك لان الامتناع بحقه وقد رضى به وهو تكرار لان رجوعه وحوار ردها برضا بانه في التوب من افراد ما قدمه ولم تنهه واداه لا فورا اذا التوب الا ليرتب عليه مسئلة ما اذا خاطه فانه يتخبر الرد ولو برضاه وكان يكفه ان يقول أولا او رد برضا بانه لا عند حدوثه وزيادته وعلو الجاهية كقطع الثوب ون الظاهرية ووطئها منع الرد بالعيب بكر او ثيبا وكان له ان يرجع بالنقصان الا ان يقول البائع انا قبلها كذلك ووطئها غير المشتري كذلك يقع الرد بالعيب سواء كان عن شبهة أو لا عن شبهة غير ان

بالوطئ للمأمل ما وجهه ثم رأيت في القصة ذكره في ابي القاسم المذكور ثم وقال الزوجه ينعى الرد وهو المذهب اه ومفاده ان ما قاله ابو القاسم خلاف المذهب لما نقله من الاصل الذي هو من كتب ناهي الروايات وتصوير المحاربة بقواد هكذا كر الخ يشعر بضعفه فقد ثبت ان الوطئ ودواعيه ينعى من الرد بالعيب وبه يظهر جواب حادثة الفتوى واشترى جارية ثم رويته للمصري فوطئها فوجدها رتقاء واخبر بها امرأتان بذلك ايضا فاذا حلف البائع على البتات لا يلزمه شيء كإسباقي واذا لم يحلفي يرجع المشتري

عليه بنقصان هذا العيب هذا ما ظهر والله أعلم (قوله وكذلك ما عساه) قال الرمي أي ما تمتع الرجوع بالنقصان وفي الواو الجملة في مسئلة أكل بعض الطعام ٥٤ وان ما عساه نصفه برد ما بقي عند عهدها بضاعة عليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع

الوطء اذا كان عن شبهة كان للمشتري أن يرجع بالنقصان وان قال البائع أنا قبلها كذلك لكان العذر الواجب بالوطء عن شبهة وان كانت الجارية ذات زوج عند البائع فوطئها وزوجها عند المشتري ان كانت الجارية بكر افليس للمشتري أن يرد هاتين كانت ثبوتها الوطء وكذلك الجواب وان لم ينقصها كان للمشتري أن يرد هاتين اذا لوطئها الزوج مرقق بدل البائع ثم وطئها عند المشتري فاما اذا لم يطأها عند البائع مرة فاعطىها عند المشتري لم يرد ثم عهدها لنفسه في الاصل واختلف الشايع فيه والصحيح انها ترد بالعيب ولو اشترى بزوجها فخصها ثم اطلع على عيب به بعد الخصاء كان له الرد اذا لم ينقصه المحمي كذلك في فتاوى اهل سمرقند وكان الشيخ الامام طهر الدين المرغنياني يفتي بخلافه اه (قوله وان باعه المشتري لم يرجع بشئ) لكونه حاسبا به بالبيع لا مكان الرد برضا باعه فكان مغفورا له اذا طلقه فخل ما اذا كان باعه بعد وثقة العيب واقبله كافي فنع القدر وما اذا كان لغزورة أولا لمافي القنية اشترى بمكة فوجدها معيبة وغاب البائع ولو انظر حضوره وتقدم فشاها وباعها ليس له أن يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر وسئل عن مثلها في المتحش فقال لا يرجع على قولنا في حنفية اه وفي المحيط معز بالي الجامع اشترى عسيرا وقبضه ثم فتمم ثم وجد به عيبا لا يرد وان رضى به البائع لان في الرد قبل النحر وتلكه قصدا لان الرد لا يترضى بيع جديد في حق المالك وحرمه تملك النحر حق الشرع واعتبر بيعا جديدا في حقه وان صار خلا لا رد الا اذا رضى به البائع لانه تعيب عنده بسبب اخلاؤه قبضه حلوا وبرده حامضا ويرجع بنقصان العيب في الحالين وكذا النصارى ان تبايعا خروقا وتقا ضامرا اسلما ثم وجد المشتري بالنحر عيبا لا يرد ويرجع بالنقصان الاصل ان القضاء بشئ من معاملا بالمبيع الواحد حائز لان اجتماع شئين في ذمة واحدة بمقابلة مبيع واحد على الترافيق حائزان لثمن واحد هما وباعه من آخر ثم اشتراه منه رجلان ادعى كل واحد عيبا في يد انسان انه باعه من ذي السد هو يشكر واقاما البينة فعليه الثمنان وكذلك لو اقام كل واحد البينة انه عيبه باعه منه وقد نفع عنده الدعوى وقعت في الثمن لا في المبيع لا في المبيع متى كان مسلما لا قبل البينة على البيع لا ثبات المالك فيه لاستثنائه عنه لا نهائيا يقتصر اليه فيما يقدري عليه فيستوجب الثمن على المشتري وقد استفتي عن تسليمه وتماه فيه وفي تخفيض الجامع من الشهادات في البيوع القضاء بشئ من معاملا عيين حائز ومبيع لا ياتي ان يفرع على الاطلاق اطلع على عيب رده على ايها تاملوا حدث به عيب عنده رجوع بالنقصان على ايها تاملوا لا عيبا ثم اعلم ان البيع مانع من الرجوع بالنقصان مطلقا سواء كان بعد حدوث نقص عند المشتري أو قبله الا اذا كان بعد زيادة كاساقي ولذا قال في المحيط ولو اخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للملك اثر بان باعه او وهبه او اقره لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وكذلك لو باع بعضه وان تصرف تصرفا لا يخرجه من ملكه بان اجره او رهنه او كان طعنا فخطبه او سوي بقاقلته بمن او تناهى في العرصه ونحوه ثم علم بالعيب فانه يرجع بالنقصان الا في الكفاية اه وذكرنا مسئلتين في فروق الكرايس من اول كتاب الوكالة قال رجل اشترى جارية فقبضها فباعها من غيره وقبضها الثاني ثم اشترىها المشتري الاول من المشتري الثاني وقبضها

لان البيع قطع للملك فتقطع احكامه فصار بمنزلة ما لو اشترى غلامين فقبضهما فباع احدهما ثم وجبهما عيا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع بالا جاع فكذا هنا عند عهده اه وفي النبي اكل بعض الطعام يرجع بنقصان عيبه

وان باعه المشتري لم يرجع بشئ

وبرد ما بقي عند عهده وبه يفتي وان باع نصفه لا يرجع بنقصانه ويرد ما بقي وبه يفتي أيضا وسأني في هذا الشرح في مسئلة أكل بعض الطعام ان الفتوى على قولهما في الرجوع بالنقصان ورد ما بقي كما في الخلاصة اه ومثل ما في الخلاصة في النهاية وفاقا لبيان وفي جامع الفصولين راز القاضية وعن محمد رحمه الله تعالى لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بمحضه من الثمن وعليه الفتوى اه والمحاصل انه اذا باع بعض الطعام لا يرجع بنقصانه

ثم نعم لرد الباقي بخلاف ما اذا اكل بعضه فانه يرجع بنقصانه ويرد ما بقي والفرق كما في الواو الجملة بالاكل تقرر ثم العقد تقرر احكامه وبالعيب قطع للملك فتقطع احكامه قال فصار بمنزلة ما لو اشترى غلامين فقبضهما فباع احدهما ثم

ثم اطلع على عيب كان عند البائع الاول فان المشتري الاول لا يرد لاعلى البائع الاول ولا على المشتري الثاني لانه لا يفيد لان قرار الرجوع عليه ولو كيل بالشراء اذا سلمه الى المالك ثم اشتراه منه فوجد به عيبا يرد على البائع لان قرار الرجوع ليس عليه بل على البائع الاول اه وفي الوالو الجسمة واذا طعن المشتري بسبب قصاصه على شيء اخذه او حط من غنمه شيئا فان كان يقدر على رد المبيع والطالبة يارش العيب فالصحيح جائز وان لم يقدر فالصحيح باطل نحو ان يكون المشتري باع للعيب لم يكونه ابطال حقه في الرجوع باعاه اه (قوله ولو قطعه وخاطه او صبغه اولت السوق) يعني فاطم على عيب رجوع بنقصانه كالوبايعه بعد رؤية العيب لامتناع الرد بسبب الزيادة لانه لا وجه للفسخ في الاصل دونها لانها لا تنفك عنه ولا وجه له معها لان الزيادة ليست بمسببة فامتنع اصلا وليس للبائع ان يأخذه لان الامتناع محقق الشرع لا لمحض فان باعه المشتري بعد ما رأى العيب رجوع بالنقصان لان الرد ممتنع اصلا قبله فلا يكون بالمبيع جاسا للمبيع وعلى هذا قلنا ان من اشترى ثوبا وقطعه له لاسا لولده الصغير وخاطه ثم اطلع على عيبه لا يرجع بالنقصان ولو كان الولد كبيرا يرجع لان التملك حصل في الاول قبل الحياطة وفي الثاني بعد ما بالنسليم اليه وهذا معنى ما في القوائد الظهيرة من ان الاصل ان كل موضع يكون المبيع قائما على ملك المشتري ويمكنه الرد برضا البائع فان خرج عن ملكه لا يرجع بالنقصان وكل موضع يكون المبيع قائما على ملكه ولا يمكنه الرد ان قبله البائع فان خرج عن ملكه يرجع بالنقصان اه لكن وقع التقييد بالحياطة في الثوب الموهوب للولف في الهدية وهو احترازي في الكبير اتفقي في الصغير فانه بمجرد القطع له صار ملكا له فلا رجوع وفي الكبير القطع والحياطة على ملك نفسه فلا دفعه اليه بعدها اخرجته عن ملكه بعد امتناع رده شرعا فرجع كذا في العراج وسأ في ان شاء الله تعالى في الهبة انه لو اخذ لولده الصغير ثوبا بملكه وفي الكبير بالنسليم وليس كالطعام باكله على ملكه لان الاخذ اذا توجه الى وجوده فالولاهما بالحكم أغلبا فانما فالواغلب البر والصلة الا اذا علم بالدليل كونه عارية كالاشهاد عند الاقتضاء عدم الاختيار بالدلالة عند التعارض كذا في هبة الرزاقية وقبلها اقتضولوله ثيابا ليس له ان يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت الاقتضاء عارية اه فعلى هذا الوجه بانها عارية فلا يسقط حقه في الرجوع بنقصان العيب اذا خاطه لولده الصغير اطلق الصنع فعمل كل لون ولكن في السراج الوهاج او صبغه يعني اخرجت من صبغه اسود فكذا عند هبتهما لان السواد عندهما زيادة وعند في حنيفة السواد نقصان فيكون للبائع اخذه اه وفي الصباح لبت الرجل السوق لثامن باب قتل له بئس من الماء وهو اخف من البس اه وقد اشار المصنف الى ان الزيادة المتصلة بالمبيع التي لم تنولد من الاصل مانعة من الرد كالفرس والبناء وطعن المحطة ونفى اللهم وخبر الدقيق وفي فتح القدير وفي كون الطين والشي من الزيادة المتصلة تأمل اه وقدس بها لان الزيادة المتصلة المتولدة كالشمن والحمال والجنادة باض الشمن لا تنفع الرد بالعيب في ظاهر الرواية لانها تنحصر فيما لا يصل لتولدها من مع عدم انفصالها فكان الفسخ لم يرد على زيادة اصلا ولم تسكلم على الزيادة المنفصلة بقسمها متولدة وغير متولدة فالمتولدة كالولد والبن والشرقي بيع الثمير والارض والعقر وهي تنفع الرد كالتصلة غير المتولدة لتقدر الفسخ عليها في فتح القدير فيكون المشتري بالخيار قبل القبض ان شاء ردهما جعلا وان شاء رضى بهما جميع الثمن واما بعد القبض فبدر المبيع خاصة لكن بمسبة من الثمن بان يضم الثمن على قيمته وقت العقد وعلى قيمة الزيادة وقت القبض فاذا كانت قيمته الفا وقيمة الزيادة

ولو قطعه وخاطه او صبغه
اولت السوق يعني
فاطم على عيب رجوع
بنقصانه كالوبايعه بعد
رؤية العيب

وحدهما عيارا برما في
ولا يرجع بنقصان ما باع
بالاجاع فكذا هنا عند
محمد اه

(قوله وهو متولد له غير مناسب الخ) قال في التهر وأقول بل هو الساهي لضعفه فتمرد الأصل وحده بخلاف غير المتولدة وقد افهم عن ذلك في العناية حيث قال وغير المتولدة كالكتب لا يمنع لكن طرأ على ذلك أن يفتح المقيد في الأصل دون الزيادة وتسلم الزيادة لتشتري بخلاف الولد والفرق أن الكتب ليس بجميع مجال مالانه فليس المنافع والمنافع غير الاعبار بالولد متولد من المبيع فيكون له حكم المبيع فلا يجوز أن يسلم بما مالناه من الربا والغفيل بين كونه قبل القبض أو بعده مذكور في البراز يتوضرهما اه ٥٦ وقال الرمي أن تولد قوله بل هو الساهي وهو السهو وليس في كلام العناية

افصح عنه بل الفرق بين المتولدة وغير المتولدة أن المتولدة لما كان لها حكم المبيع لمتنع الرد لأنه لو سأل معها الرد لرد الأصل دون الزيادة وهو غير جائز لمانه من الربا بخلاف غير المتولدة إذ ليس لها حكم المبيع لأنها متولدة من المنافع والمنافع حكمها أنها لا تقوم بنفسها بخلاف الامعان فانها مقبومة بنفسها فاتفق في الحكم فكانت المتولدة مانعة لهذه العلة بخلاف غيرها تأمل اه كلام الرمي وأنت خبير بأن كلام العناية مفتح بمتناع رد الأصل وحده في المتولدة كما قال صاحب التهر ثم جل كلام الفتح على ما ذكره بنوعه التفصيل فيما قبل القبض وبعدة تأمل

مائة والثلثم الف سقط عشر الثمن ان رده وأخذت بمائة اه وهو متولد له غير مناسب لقوله أولا وهي تمنع الرد فكيف يقول اذا كان قبل القبض له ردها وان كان بعده له رد المبيع خاصة فلي كل حال لا يمنع الرد وإنما يناسب هذا التقرير لو قلنا انها لا تمنع الرد في البراز به اذا حدثت الزيادة بعد القبض والمطاع على عيب عند البائع فان كانت منفصلة متولدة من الأصل تمنع الرد ويرجع بمسدة العيب الاداء ما على الرد فيكون كبيع جديد اه وأما ما في فتح القدير من التقرير فافقاده كره في البراز به فيما احدثت الزيادة قبل القبض ثم اطاع على عيب فان كان الاطلاع عليه قبل القبض خير كاذ كرهو بعد القبض رد المبيع خاصة بمسدة الثمن وفي المصري والزيادة المتصلة تمنع الرد ما لاجماع هل تمنع الاسترداد على الاختلاف عند محمد يسترد وعندهما لا وفي الولو المحم وتفسير المقرهر ثلثا عند بعضهم وقال بعضهم عشر فيهما ان كانت بكرا ونصف عشر فيهما ان كانت ثيبا وذكره الزيادة المتصلة تمنع الرد بالعيب بعد القبض وإثر اسباب الفسخ كالقالة والرد بغيره اه وفي القنية الزيادة في المبيع اما قبل القبض أو بعده وكل منهما على أربعة أوجه متصلة ومنفصلة وكل منهما اما متولدة أم لا فاما قبل القبض والمتصلة المتولدة لا تمنع والمتصلة غير المتولدة تمنع واما المتفصلة المتولدة لا تمنع فان شارب ردهما ارضى بهما جميع الثمن ولو وجد بالزيادة عيبا لا يرد ما لا اذ اوجب نقصان في المبيع فله خيار الرد لنقصان المبيع ولو قبض الزيادة والأصل ثم وجد بالمبيع عيبا يرد بمسدة من الثمن لأنه صار حصلة للزيادة بعد قبضها ولو وجد بها عيبا خاصة يرد ما خاصة بمسدة من الثمن واما المتفصلة التي لم تتولد منه كالها والصدقة الكتب فلا تمنع الرد اذا ردها في الزيادة لا ترى بغيره عندي خفيته ولا تطالبه وعندهما البائع ولا تأنيبه ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة وجد بالمبيع عيبا فنصدي خفيته يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وعندهما يردع الزيادة لاحتجته قبل القبض ولو وجد بالزيادة عيبا يرد ما لأنه حصلة لهما من الثمن فلوردها ردها بغيره ولو هلك الزيادة والمبيع بسبب يرد خاصة بجميع الثمن باذ جاع واما الزيادة بعد القبض فان كانت متصلة متولدة تمنع الرد عندهما بالصبي ويرجع بنقصان العيب عندهما وعند محمد لا تمنع (ط) لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية وللشري طائفة نقصان العيب وإن طلب فليس بالبيع أن يقول أنا قبله كذلك عندهما وقال محمد لا ولو كانت منفصلة غير متولدة تمنع الرد اذ جاع ولو كانت منفصلة متولدة تمنع الرد ويرجع بمسدة العيب

(قوله وفي البراز به الخ) قصده بيان مخالفتها في الفقه فانه في الفقه متى على المتفصلة المتولدة ولو بعد القبض لا تمنع الرد وفي البراز به صرح بانها تمنع الرد وشبهه مائة له عن المصري والولو المحم وكذا ما سألني عن القنية (قوله وفي القنية الزيادة في المبيع اما قبل القبض أو بعده الخ) حاصل ما كره من الاحكام الفرق بين الزيادة قبل القبض أو بعده في المتفصلة المتولدة وفيه التفصيل المردع البراز به واما غير هذه الصورة فلا فرق بينهما (قوله ولو قبض الزيادة والأصل) لا يخفى ان الكلام فيما قبل القبض فلا يناسب كونه ما قبل الاولي تأخيره (قوله ولو وجد بالزيادة عيبا يرد ما) كذا في النسخ والذي في القنية لا يرد ما هو الصواب (قوله وعند محمد لا تمنع) في القنية بعد هذا ط مفرد وهي رد القنية

ولو كانت منفصلة غير متولدة كالسكب لا تنفع الرد بالعيب وتطد به الزيادة هذا اذا كانت الزيادة
 قائمة بان هلكت نفسه ثلاثا رجه لما انتمت تلك باقة شجارية أو بفعل المشتري أو بفعل الاجنبي
 ففي الاول له رد الاصل وفي الثاني خير البائع ان شاء قبله ورد الثمن وان شاء رد حصه العيب وفي
 الثالث لا رد لان ضمانه كبقائه عنمو يرجع بحصة العيب اهـ ولذا قال في المصنف لشري شاة عاملا
 فوالت عند البائع ولم تنقصه الولادة لا خيار للمشتري فان قبضهما فوجدا جديهما عيارا يرد بحصته
 من الثمن لانه قبضهما متفرقا ولو ولدت بعد القبض لا رد لان الزيادة اتحادة بعد القبض غنم الرد
 والقبول كالولد اهـ وفي جامع الفصول اعلم ان الزيادة نوعان منفصلة ومتصلة وكل منهما متولدة
 أو لا للمتصلة التي لم تولد غنم الرد فاقا وان قبله البائع وله الرجوع بنفسه والمتصلة المتولدة لا تمنع
 الرد في ظاهر الرواية فان اراد المشتري الرجوع بنفسه لردده فله ذلك عند محمد لا عندهما والمتصلة
 المتولدة تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ والمنفصلة التي لم تولد لا تمنع الرد والفسخ
 بسائر اسباب الفسخ ثم قال الصحيح ان المتصلة لا تمنع الرد بالعيب ولا فرق في كون الولد مانعا من الرد
 بين ما اذا اشتراها عاملا أو حائلا فوالت عنده فاذا ولدت الامة لم تمنع ردها بعيب سوا هلك الولد أو لا
 بخلاف غيرها حيث لا يمنع رد الام بسبب اذا هلك الولد اذا الولادة لا تنقص في غير بنات آدم ولو شري
 أمة حاصلا فوالت زوال العيب ثم قال خيار الرقبة والشرط بطلان الولادة لا امتناع الولد أو لا الولد
 الميت والبيضة الفاسدة لا تبطل الخيار اذا انقضت بالولادة اهـ ثم اعلم ان خباطة الثوب كاتمنع
 رد بعيب تمنع الرجوع بشئ عسدا شقها فلو اشترى قميصا قطعه وسخا طه ثم رهن مسحقا ان
 القميص له وقضى له بلم يرجع المشتري بالثمن على بائعه لكونه اسحق بسبب حادث كالموهر
 ان الكمله والاخران الدخول به بخلاف ماذا قطع ولم يقطعه فبرهن ان القميص له يرجع بالثمن
 وتماه في تخفيض الجامع (قوله أو مات العبد أو اعتقه) يعني يرجع بالنقصان اذا اطلع على
 عيبه بعد موته أو اعتاقه أما الموت فلان الملك انتهى به والامتناع حكمي لا ينعطه وأما الاعتاق
 فالغاس ان لا يرجع لان امتناع الرد بفعه فصار كالقتل وفي الاستحسان يرجع لان العتق انتهاء
 الملك لان الاتي ما خلق في الاصل محل الملك وانما ثبت فيه الملك موثقا الى الاعتاق فكان انتهاء
 كالموت وهذا ان الشئ يتقرر بانتهائه فيجعل كان الملك باق والرد متعذر والدليل على ثبوت اصل
 الملك مع الاعتاق ثبوت الولد للعتق وهو اثر من آثار الملك وفي الصغرى المشتري اذا باع من غيره
 خات في بدل الثاني ثم اطلع على عيب يرجع بنقصان العيب على المشتري الاول وليس للمشتري الاول
 ان يرجع على بائعه الاول بنقصان العيب عند أي خفيف خلا فالهما حتى لو صالح المشتري الاول
 منع بائعه عن ذلك شئ لا يصح عند أي خفيف لا لافلاح له اهـ كذا في الكافي وقد يقال ما
 المانع من حمله من آثار العتق ولم يذكر المؤلف رجه الله تعالى قواعد الاعتاق وفيها تفصيل
 فالتدبير والاستعداد كالعتق لا تعذر النقل مع بقا المهر بالامر المحكمي وأما الكفاية فبأنه من
 الرجوع بمحو النقل بمحوه بغيره فصار حاسبا كالاتفاق على مال وقيد في
 السراج الوهاج باءا بدل الكفاية ليعتق بغير عتقا على مال اهـ وفي المصنف مكانا اشتري بأه
 أو بائعه لا يرد العبد لانه صار مكانا والكفاية تمنع زوال الملك بسائر الاسباب فكذلك الفسخ
 ولا يرجع بنفسه لان الرجوع بالنقصان خلف عن الرد دليل انه لا يصار اليه مع القدرة على الرد
 وانما ثبت الخلاف اذا وقع الياس عن الاصل ولم يقع لقبولها الفسخ بخلاف ما اذا دبره ثم وحده

أومات العبد أو اعتقه

وقد سقطت من أغلب
 النسخ (قوله الا اذا انقضت
 بالولادة) أي نقصت
 الدجاجة (قوله يعني
 يرجع بالنقصان اذا اطلع
 على عيبه يعلم موته)
 قال الرمي وكذا اذا اطلع
 قبله ولم يرض به اذا لوت
 ثبت الرجوع فيه مطلقا
 سواء علم بالعيب قبله ولم
 يرض به أو بعده قال في
 التبر ولا فرق في هذين
 ان يكون بمسروقة
 العيب أو قبله ولو قال أو
 هلك المبيع لكن أفود
 اذا فسر بين الاتي
 وغيره ومن ثم قال في
 الفصول ذهب به الى بائعه
 ليرده بعينه فهلك في
 الطريق يهلك على المشتري
 ويرجع بنفسه اهـ
 أقول قوله بمسروقة
 العيب يعني ما لم يرضه
 ما يدل على رضاه (قوله
 لان الرجوع بالنقصان
 خلف عن الرد الخ) هذا
 التعليل يفيد عدم

وان اعتقه على مال أوقته
أو كان طعاما فكله أو
بعضه لم يرجع بشئ

لشترطا أداء البذل كما
لا يخفى ولذا قال في النهر
قال الشارح ولو عجز
المكاتب بغير أن يرد
بالعبد لزوال المانع كما
لو أطلع على عيب في العبد
الآتي لا يرجع بشئ
لان الرجوع خلف عن
الرد فلا يصار إلى الخلف
مادام حيما فلو رجع ورده
لزوال المانع وبه اندفع
ما في السراج من تنقيد
الكاتب بأداء بدلها العبد
كالسقي على مال الذويع
هذا لما تصور عجزه كما
لا يخفى اه (قوله وأما
عندهما يرجع استحضانا)
قال بعض الفضلاء الذي
في الهداية والعناية
والفتي والتيسير ان
الاستحسان عظم الرجوع
وهو قول الامام فظهر
له أقول ما هنا ذكره
صاحب الاختيار

عسا فان عجز المكاتب مع ما علم بالعيب رده المولى ويتولاه المكاتب لزوال المانع فان باعه للمولى
أومات للمكاتب رده المولى بنفسه كالو كذل اذا مات فان أبرأه للمكاتب قبل العجز لا يرد المولى وان
أبرأه المولى قبل عجز المكاتب حاز ولو اشترى للمكاتب أم ولده ومعها ولده لا يرد بها بالعيب ويرجع
بنقصانه ولو أبرأه للمكاتب حاز ولو اشترى المولى من مكاتبه عبد الابرد بالعيب ولا يتخاضع البائع
اه ولو قال للزوف أو هلك المبيع ليتناول هلاك غير الآدمي لكان أولى وفي القنية اشترى جدارا
مائلا فلي يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالنقصان وفي جامع القصولين ذهب إلى بائعه لرد به عيبه
فهلك في الطريق هلك على المشتري ويرجع بنقصه وقبضنا حكم ما إذا قضى برده على البائع بعينه
فهلك عند المشتري والحاصل ان هلاك المبيع ليس كاعتاقه فانه اذا هلك المبيع يرجع بنقصان
العيب سواء كان بعد العلم به أو قبله وأما الاعتاق بعد العلم به فان من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله
وليس الاعتاق كاستهلاكه فانه اذا استهلكه فلا رجوع مطلقا إلا في الاكل عندهما وقبل غير مانع
من الرجوع بنقصه أيضا لوجوب الضمان به فهو كسبه كذا في السراج الوهاج وفي جامع القصولين
ولو شري عبدا فلما أدخله في داره سقط فذهب رجل بالمر المشتري فظهر عيبه يرجع بنقصه عندهما
وبه أخذ المتأخرين كالوا كل طعاما ولو علم عيبه قبل الذبح فذهب هو أو غيره بامر له لا يرجع اه وفي
الواقعات الفتوى على قولهما في الاكل فكلها وفيه ولو اشترى برأعي انه ربي فزرعه فاذا هو
خريف اختار الشايخ انه يرجع بنقص العيب وهو قولهما بناء على ما اذا اشترى طعاما فكله فظهر
عيبه والفتوى على قولهما ولو اشترى برأعي انه بر بطيخ فزرعه فظهر على صفته أخرى جاز
المبيع لاختلاف الجنس من حيث انه بطيخ واختلاف الصفات بفقد العقد ولا يرجع بنقص العيب
عندنا في حنفية شري على انه بر بطيخ شتوي فزرعه فاذا هو صيفي بطل المبيع فأخذ المشتري ثمنه
وعليه مثل ذلك ليزر ولو شري بر الدون فزرعه في أرضه لم ينبت رجع على بائعه بكل ثمنه ان
كان نقصان قيمه وكذا الوشري بر البطيخ فزرعه فنبت القثاء أو شري بر ز القثاء فوجد به زوال القثاء
البطني بطل المبيع جلة شري حب القطن فزرعه ولم ينبت قبل يرجع بنقص عيبه وقبل لا يرجع
لانه اهلك المبيع اه وفي القنية باع منه دخلا للبدن وقال از رعه فان لم ينبت فانا ضمان له إذا
البر فزرعه فلم ينبت فطبع ضمان النقصان اه وأشار إلى الاعتاق إلى الوقف فاذا وقف المشتري
الأرض ثم علم بالعيب يرجع بالنقص وفي جملة ما يجب اختلاف واختار الرجوع بالنقص كذا في
جامع القصولين وعليه الفتوى كافي البرازية واذا رجع بالنقصان سلم له لان النقصان لم يدخل
تحت الوقف كذا في البرازية أيضا (قوله وان اعتقه على مال أوقته أو كان طعاما فكله أو
بعضه لم يرجع بشئ) أما الأول فلا نه حبس ما هو يده وحبس البذل كبذل المبلل منه وقد ضمان
الكاتب بعينه فلا رجوع وأما قوله وكل الطعام فلما رد اتلاف المبيع من المشتري مانع من الرجوع
بنقصان العيب وهو ظاهر اه وأية لان القتل لا يوجد الا مضمونا وانما يسقط هنا باعتبار المكاتب
لم يكن مديونا فان كان مديونا ضمنه السيد كذا في الكافي فصارت كالمستفد به عوضا بخلاف الاعتاق
فانه لا يجب ضمانه وقتل غيره مانع من الرجوع بنقصه أيضا لوجوب الضمان به فهو كسبه كذا في
السراج الوهاج وأما الاكل فالدكتور قوله وأما عندهما فارجح استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا
للس الوهب حتى يفرق لهما انه صنع بالمبيع ما يقصد بشرائه ويتأده له فاشبه الاعتاق وله
انه تنذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فاشبه البيع والقتل ولا يعتبر بكونه مفسودا إلا ترى

(قوله) وعنه ما يرجع بالنقصان في الكل) أي في مسألة أكل البعض وهو معنى قوله وأكل البعض كل الكل وعلى هذه الرواية لا يرد ما بقى (قوله) والحاصل أن الفتوى على قولهما في الرجوع بالنقصان) أي في مسألة أكل الكل وليس التوب حتى يفرق وقوله ورد ما بقى أي في مسألة أكل البعض وقد مر عن الرمي أن مثل ما في الخلاصة مذكور ٥٩ في النهاية فوظف بالبيان

ومثله في الحاشية أيضا حيث قال وان اشترى طعما ما كل بعضه ثم علم بنقصان ما كل وعنه الفتوى كذا في الاعتبار والحاصل أن الفتوى على قولهما في الرجوع بالنقصان كافي للخلاصة ورد ما بقى قالوا الأصل في جنس هذه المسائل أن الرضى امتنع بفعل مضمون من المشتري كالقتل والتفليس من غيره لامتنع الرجوع بالنقصان ومضى لامتنع لامن جهته أو من جهته بفعل مضمون كالهلاك ما قد سمي به أو انقص أو ازداد بدعا مائة لرد أو الاعتاق أو توبه كالتيدير والاستيلاء لا يمنع الرجوع بالنقصان وعلى هذا قال الزاوي وعلى المشتري المجازية ثم باعها بعد العلم بالعيب لا يرجع وان وطئها غير البائع ثم باعها يرجع بالنقصان اه وفي المفتي لو أطعمه ابنه الكبير أو الصغرى وأمر أنه أو مكاتبه أو ضيفه لا يرجع حتى ولو أطعمه عبده أو مديره أو أم ولد يرجع لأن ملكه باق ولو اشترى منها ذابوا وكله ثم أقر البائع أنه كانت وقعت فيه فأرد رجوع بالنقصان عندهما وبه ينقضي وفي الكفاية كل تصرف يسقط خيار الشرط يسقط خيار العيب اذا وحذف ملكه بعد العلم بالعيب ولا رد ولا ارض اه وفي القنية ولو كان غزلا فقصه أو فلقا فقصه ابريهما ثم ظهر أنه كان ربيا وانتقص وزنه رجح بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع اه قد باع الطعما له لو اشترى كراما ثم رده كرا ثم ردا كل منها ثم وجبنا الكرم عيبا فله رد الكرم كذا في القنية وقد يكونه فعل بالمبيع لانه لو تلف كسب المبيع بعد العلم بالعيب لا يكون رضيا ولا يسقط شيء من الثمن وكذا لو كان كسب المبيع جارية فوطئها أو زوجها بخلاف اعتاق ولد المبيعة فإنه يكون رضيا بعد العلم بالعيب كذا في الزاوية (قوله) ولو اشترى أيضا أوقناه

أوجوزا فوجدناه فاسدا ينتفع به رجح بنقصان العيب والابكل الثمن

الباقى محصته في قوله لم لأن للكل والموزون بمقولة أنشأه مختلفة فكان الحكم فيه ماهو الحكم في العدين والثوبين ونحو ذلك اه قال في التهر لكن جعل صاحب الهداية قوله احتصاصا مع تأخيره وجوابه عن دليلهما بقرينة القنية في كون الفتوى على قولهما اه وهذا

أن المبيع انما يقصد بالشراء ثم هو ينع الرجوع وأكل البعض كاكل الكل لكونه كثر واحد فصار كسب البعض وعنه ما يرجع بالنقصان في الكل وعنه ما يرجع لانه لا يضره التبعض ويرجع بنقصان ما كل وعنه الفتوى كذا في الاعتبار والحاصل أن الفتوى على قولهما في الرجوع بالنقصان كافي للخلاصة ورد ما بقى قالوا الأصل في جنس هذه المسائل أن الرضى امتنع بفعل مضمون من المشتري كالقتل والتفليس من غيره لامتنع الرجوع بالنقصان ومضى لامتنع لامن جهته أو من جهته بفعل مضمون كالهلاك ما قد سمي به أو انقص أو ازداد بدعا مائة لرد أو الاعتاق أو توبه كالتيدير والاستيلاء لا يمنع الرجوع بالنقصان وعلى هذا قال الزاوي وعلى المشتري المجازية ثم باعها بعد العلم بالعيب لا يرجع وان وطئها غير البائع ثم باعها يرجع بالنقصان اه وفي المفتي لو أطعمه ابنه الكبير أو الصغرى وأمر أنه أو مكاتبه أو ضيفه لا يرجع حتى ولو أطعمه عبده أو مديره أو أم ولد يرجع لأن ملكه باق ولو اشترى منها ذابوا وكله ثم أقر البائع أنه كانت وقعت فيه فأرد رجوع بالنقصان عندهما وبه ينقضي وفي الكفاية كل تصرف يسقط خيار الشرط يسقط خيار العيب اذا وحذف ملكه بعد العلم بالعيب ولا رد ولا ارض اه وفي القنية ولو كان غزلا فقصه أو فلقا فقصه ابريهما ثم ظهر أنه كان ربيا وانتقص وزنه رجح بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع اه قد باع الطعما له لو اشترى كراما ثم رده كرا ثم ردا كل منها ثم وجبنا الكرم عيبا فله رد الكرم كذا في القنية وقد يكونه فعل بالمبيع لانه لو تلف كسب المبيع بعد العلم بالعيب لا يكون رضيا ولا يسقط شيء من الثمن وكذا لو كان كسب المبيع جارية فوطئها أو زوجها بخلاف اعتاق ولد المبيعة فإنه يكون رضيا بعد العلم بالعيب كذا في الزاوية (قوله) ولو اشترى أيضا أوقناه

أوجوزا فوجدناه فاسدا ينتفع به رجح بنقصان العيب والابكل الثمن) أي أن لم يكن منتفعا به فإنه يرجع بجميع الثمن لانه ليس بمال فكان البيع باطلا ولا يعتري في الجوز صلاح قشره على ما قيل لأن مالته باعتبار السبوان كان ينتفع به مع فساد لم يرد لان الكسر عيب حادث ولكنه يرجع بنقصان العيب دفعا لفساد رقبته لا لكان الان قبلها البائع مكسورا لو برد الثمن كافي الزاوية ولا بد من تقيد المسئلة بكسره لانه لو اطعم على عيبه قبل كسره كان له رده فلو قال فكسره فوجدناه فاسدا ايضا لكان أولى ولا بد ايضا من أن لا يقتاول منه شيئا بعد العلم بعيبه لانه لو كسره فذاه ثم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصانه لرضاه به وبقي جريان الخلاف فيها كالأول كل الطعام وأطلق في الانتفاع فتأمل انتفاعه به وانتفاع غيره من الفقراء والدواب علفا لهم وأطلق البيض واستثنوا منه البيض النعامة اذا وجدناه فاسدا بعد الكسره فانه يرجع بنقصان العيب لأن مالته باعتبار القشر بخلاف غيره وقد يوجد المبيع أي جسه لانه لو وجد البعض منه فاسدا ان كان قليلا جاز البيع لعدم خلوه عنه عادة ولا خيار له وان كان كثيرا اصابه عند البطان وعندهما

الاستدراك ما عو من الفسخ ويؤيده ما في النخبة حيث قال وليس التوب حتى يفرق من اللبس أو كل الطعام ثم اطعم على عيبه قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع بنقصان العيب ولا يرجع والصحيح قول ابو حنيفة اه وقال العلامة قاسم لم تنفق المتأخر على اختياره قولهما لمن نظر إلى ثبوت الرواية بقوة الدليل صح قول الامام ومن نظر إلى الفرق بالناس اختار قول محمد اه (قوله) وينبغي جريان الخلاف فيها كالأول كل الطعام) كذا قاله الزاوي وأعرضه بعض الفضلاء بأن الخلاف في الطعام

يجوز في حصة الصحيح منه والقبيل الثلاثة وما دونها في المائة والكثير ما زادوا القاكهة من هذا القبيل كذا في المراج وفي فتح القدير ولو اشترى دقيقا فخب بعضه وظهره امر رديما بقي ورجع بنقصان ما خبز له وفي الواقعات هو المختار ولو قال المصنف فوجدت معي الكنان اولى لان من عيب الجوز قلة له وسواده كافى الزاوي يوضح في الذخيرة بانه عيب وليس من باب الفساد وفيها اشترى عددا من البطيخ او الرمان او السفرجل فكسر واحدا واطلع على عيب رجع بحصته من الثمن لا غير ولا يرد الباقي الا ان يبرهن ان الباقي فاسد له ولهذا قال فوجده اى المبيع احترازا عما اذا كسر البعض فوجده فاسدا فانه يرد له او يرجع بنقصه فقط ولا يقبس الباقي عليه (قوله ولو باع المبيع فرد عليه عيب بقضاء يرد على بائعه ولو برضا له) اى لا يرد على بائعه الا واولا له بالقضاء فمخ من الاصل فجعل البيع كان لم يكن غاية الامران انه انكر قيام العيب لكنه صار مكذبا شرعا بالقضاء كافي الهدا يقولونهم من جعله قول ابي يوسف وعند محمد ليس له ان يخاصم بائعه لتناقضه وطعنهم على انه ان سبق منه جوده فبا ان قال بعه وما به هذا العيب وانما حدث عندك ثم رده عليه بقضاء ليس له ان يخاصم بائعه ومعتهم من جعلها على ما اذا كان ساكا والبيعة تجوز على الساك وبخلاف الساك ايضا لتستره منكر كذا في المراج اطلقه فجعل القضاء باقرار البيعة ونكول عن اليمين ومعنى القضاء بالاقرار انه انكر الاقرار بان ثبت بالبيعة كذا في الهداية او اقروا في القبول قضى عليه كافي الكافي وصورة الاقرار ان يقول اشترت به وبه ذلك العيب ولم اعلم به وقضى به ثم اداه على بائعه ويرهن بيعة او استخلف بائعه كذا في الواو للجنة وليس المراد منه انه بمجرد القضاء عليه باقراره يرد فليتا مل وان قبله بغير قضاء ليس له رده على بائعه لانه بيع جديد في حق الثالث وان كان كذا في حقهما والاول ثالثهما واطلقه فجعل ما يحدث منه وما لا يحدث مثله وهو قول العامة وتبديده في الجامع الصغير بما حدث لعل حكما لا يحدث بالاولى وفي بعض روايات الاصل ان ما لا يحدث مثله فالرضاء بالقضاء مترك للمصنف قيدا آخر وهو ان يكون بعد قبض المبيع لانه لو كان قبل قبضه فهو فضخ في حق الكل سواء كان قضاء او رضاء كذا في المراج معزى الى المبسوط وقيد آخر وهو ان يكون البيع قبل الاطلاع على العيب اذ لو كان بعده ليس له الرده على بائعه ولو رده عليه بما هو فضخ كذا في الصغرى او رده على كونه فضخا مسائل الاولى لو كان المبيع عقارا فرد به بيب لم يعط حق الشفع في الشفعة الثانية لو باع امته المحبلى وسلمها ثم ردت بعيب بقضاء ثم ولت فاداه او البائع لم يسمع دعوته ولو كان فضحا ففدت كالمو لم يبعها الثالثة لو احال البائع رجه على المشتري بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تطل المحاولة ولو كانت فضحا لطلت واجاب في المراج بانه فضخ فيما يستقبل لاقى الاحكام الماضية ولهذا قال شيخ الاسلام قول القائل الرد بالقضاء يجعل العقد كان لم يكن تناقض لان العقد اذا حمل كان لم يكن جعل الفسخ كان لم يكن لان الفسخ يدون العقد لا يتصور فاذا انعدم العقد من اصله انعدم الفسخ من الاصل واذا انعدم الفسخ من الاصل عاد العقد لانعدام ما بنا فيه ولكن يقال يجعل العقد كان لم يكن في المستقبل لاقى الماضي اه والدليل على ان الفسخ انما هو في المستقبل ان زوائد المبيع للمشتري ولا يرد هاهنا الاصل ولهذا لو وهب مالا قبل تمام المحول ثم رجع الواهب بعد المحول لا يجب الزكاة عليه فيما مضى كذا في المراج ولو وهب دارا وسلمها فمست دارا يمينها فاخذها الموهوب به بالشفعة ثم رجع الواهب فيها لم يكن له الاخذ بشفعة كذا في فتح القدير وقد كتبنا في القوائد ان الرد بالعيب

ولو باع المبيع فرد عليه عيب بقضاء يرد على بائعه ولو برضا له اذا علم العيب بعد الاكل لا قبله (قوله وليس المراد منه الخ) اى بل لا بد فممن الخاصة كما سيذكره في هذه السودة

(قوله فيكون المبيع ملكا للبائع) حق التعبير ان يقول فيكون المبيع تاما (قوله وعلى هذا اذا قبض رجل الخ) قال في المبيع
 واذا كان اجر الدار عشرة دراهم او قبض حطة موصوفة واشهد للرجل انه قبض من المتاجر عشرة دراهم او قبض حطة ثم ادعى ان
 الدراهم نهر حة وان الطعام مبيع فالقول قوله لا ينعكس استيفاء حقه ما في النية يعرف بصفة ويختلف باختلاف الصفة فلا
 مناقضة في كلامه فسلم الدراهم يتناول النهر حة واسم المحطة يتناول المبيع وان كان حين اشهد قال قبضت من اجر الدار عشرة
 دراهم او قبض حطة لم يصدق بعد ذلك على ادعاء المبيع وان يف وكذلك لو قال استوفيت اجر الدار ثم قال وجدته زوفا لم يصدق
 بيئته ولا غيرها لانه قسب من الاقرار قبض الحمايد فان اجر الدار من الحمايد فيكون هو مناقض في قوله وجدته زوفا والمناقض
 لا قول له ولا يقبل بيئته اه كذا نقله الامام الطرسوسي في انفع الوسائل ثم قال واذا تقرر لنا هذا في الاجارة والاجرة عند بناء الى
 استيفاء الاثمان في البياعات والديون في المعاملات فان العلة تجمع الكل فتقول اذا دفع ٦١ اليه دراهم وهي ثمن متاع

ثم جاء البائع واراد ان يرد
 عليه شيئا وانكر المشتري
 انه من دراهمه فان كان
 البائع اقر قبض الثمن
 لم يقبل قوله ولا يلزم
 المشتري دفع عوضه
 وينبغي ان البائع لو اختار
 تحليف المشتري انه ما علم
 ان هذا من دراهمه
 يحلفه القاضي فان نكل
 بردها عليه وان كان
 البائع لم يقر قبض الثمن
 او انحنى الذي على المشتري
 من جهة هذا البيع
 وانما اقر قبض دراهم
 مثلا فالقول للبائع لانه
 منكر استيفاء حقه ولم
 يتقدم منه ما يناقض دعواه
 فيقبل قوله مع عينه
 وكذلك الديون ايضا وهذا

بقضاء فمع الاقضية واذا لم يرد في صورة الرضا لا يرجع له بالنقصان ايضا كما في المعراج واذا كان
 له الرد فله الرجوع بالنقصان كما في التهذيب يعني لو حلت عيب ورده بقضاء فله الارش ولو برضالا
 وقبله بالمبيع وهو العيب احتراز عن الصرف فانه يحصل فحشا اذا رد بسبب لا فرق بين القضاء والرضا
 لانه لا يمكن ان يجعل بيعا جديدا لان الدينار هنا لا يتعين في العقود فاذا اشترى دينارا بدينارهم ثم باع
 الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيبا ورده على المشتري بغير قضاؤه برده على بائعه
 لما ذكرنا كما في المحيط والحاشية وفي الكافي المبيعان هنا واحد لان العيب ليس بمبيع بل المبيع السلم
 فيكون المبيع ملك البائع فاذا رد على المشتري برده على بائعه اما هنا المبيعان موجودان فاذا قبل
 بغير قضاء فقد رضى بالمبيع فلا يرد على بائعه اه وذكر في الظهيرية ثم قال بعده وعلى هذا اذا
 قبض رجل دراهم له على رجل وقضاها من غيره فوجدها الغريم زوفا فارد عليه بغير قضاء فله
 ان يردها على الاول اه وتخرج عن قوله بقضاء مسئلة ذكرها في الميسر لو اقام للمشتري الثاني
 ان العيب كان عند المشتري الاول ولم يشهده ان كان عند البائع الاول فليس للمشتري الاول المقاضاة
 مع بائعه اجماعا لان المشتري الاول لم يصر مكنا بغير اقراره ولم يوجد قضاء على خلاف ما قرره
 قبي اقراده بكونها سليمة فلا تثبت له ولاية الرد ولكن لم يذكره محمد كذا في فتح القدير والمعراج
 اعلم ان الثمن اذا حكم برده بسبب الا باق على بائعه فاشتره آخرون فاني عنده فله الرد على بائعه بالابق
 السابق المحكوم به كافي الظهيرية واقرار المشتري الاول باق فله لا ينقل عن من لم يشتر منه من الباعة
 بخلاف اقرار البائع الاول بدين على العبدان للمشتري الا ان اقر برده على بائعه باقرار الاول كما فيها
 ايضا وفي التهذيب قلنا نسي لو وهب وسلم ثم رجع فيه بقضاء او رضاه الرد اه ثم معنى قوله
 يرد على بائعه ان له ان خصاص الاول ويفعل ما يبيع ان يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه
 ردعا على بائعه بخلاف الوكيل المبيع فانه اذا رد عليه ما باعه ببيع بقضاء بيئته او نكل او اقرار

كله اذا كان الذي برده زوفا ونهر حة فاذا كان استوفى قبل قوله لانه ناقض كالمعلن السوقة ليس من جنس الدراهم وحاصل
 ما قاله في تفسير ذلك ان زوفا احوال الكل وبعدها النهر حة وبعدها السوقة فيكون ان يوف بمقالة الدراهم التي قبضها
 بعض الصيارف دون بعض والنهر حة ما يرد الصيارف وهي التي تسمى معبرة ولكن الغضة فيها كثر والسوقة بمقالة الزغل
 وهي التي خصاسها اكثر من فضتها والزوفا والنهر حة يكون القول فلهما قول القاضي اذا لم يقر باستيفاء الحق والاجرة او الجاهل
 يكون اقر قبض كذا من الدراهم ثم يدعي ان بعضها زوفا ونهر حة فيقبل قوله وردها واما اذا قال انها سوقة وبعدها اقر
 بقبض الدراهم لا يقبل قوله ولا يرد اياه ما في انفع الوسائل ملخصا (قوله ثم يبيع قوله يرد على بائعه الخ) قال الرمي يعني ان
 القضاء على البائع الاخير بالرد ليس بقضاء على الباعة كالمعجول الاستحقاق فانه اذا حكم به على المشتري لاخير يكون حكما على
 كل الياصة كافي جامع الفصولين وغيره

من المأمور بالبيع حيث يكون رداعلى موكله من غير حاجة الى خصومة لان تعدادها عند تصديق
 البيع وهنا البيع واحد فاذا ارتفع رجوع الى الموكل وهذا الاطلاق قيدته مقر الاسلام بسبب لا يحدث
 مثله اما فيما يحدث مثله لا يردده باقرار المأمور وانما تعدى الشكوى الى الموكل مع انه اما اقرار او
 بذل وليس له البذل لكونه ليس اقرارا ولا بذلا حقيقة وانما جرى مجراه دليل انه لو طعن وحلف
 بصدق كونه صحيح ولو كان اقرارا لم يصح وضع القضاء بشكوى المأذون عنه ولو كان بذلا حقيقة لم
 يصح فلا يلزم اقراره في كل الاحكام وفي الايضاح ان ردعى الوكيل بسبب لا يحدث مثله باقراره
 لا يردده ووجهه وفي البرازية والوكيل بالبيع يردده بسبب لا قضاء اقتصر عليه وان لا يحدث
 مثله في المسئلة هو الصحيح وان قضاء ولا يحدث مثله في المسئلة ينظر جوابه والردعى الوكيل ردعى
 الموكل مطلقا وان يحدث مثله في المسئلة فان شكول أو ينفذ ردعى الموكل وان باقراره ردعى الوكيل
 وله ان يخاصم الموكل ولو كسل بالشره انه ان يخاصم قبل الدفع الى الموكل كالمضارب فان برهن
 البائع على رضا الاستمرا أو آخر به الوكيل سقط الرد ولا يخلف الا سعى الرضا ولا وكسبه ويرده الموكل
 بعدموت الوكيل بسبب واذا رده المشتري على الوكيل استرد الثمن منه ان كان نقده اليه والا فخر
 للموكل اه وفي الوفاء المحبسة اذا ردعى الوكيل باقراره بالبيع لا قضاء له منه دون الموكل هو الصحيح
 مطلقا ونظاهر ما في البرازية من الوكالة وهنا انه ان يخاصم الموكل فليراجع وقسدي بخيار العيب
 لا نه لردعى المشتري بخيار روضة أو شرط فانه يردده على بائعه سواء كان قضاء أو رضا لكونه
 فصفا حق الكل كما في المراج والبرازية معز بالى الجامع جدد البائع مع المشتري ثانيا باقل من
 الثمن الاول أو أكثر ثم رد عليه بسبب لم يكن له أن يردعى بائعه الاول اه وفي الصغرى فانما
 اذا باع المصوب وسلم فعين القيمة للمالك ثم رد عليه بسبب فله أن يردعى المالك ويسترد القيمة
 لان سبب الضمان البيع والتسليم وقسدي صدق ذلك كان لم يكن اه وقسدي فله رد له لو باعه
 فاطلع مشتر به على عيب قديم به لا يحدث مثله وحدث عنده عيب ورجع بنقصان العيب القديم
 فعند اى حنفية لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعند ههاله أن يرجع كذا ذكره
 الاسيحياني ومثله في الصغرى (قوله ولو قبض المشتري المبيع وادعى عيبا لم يجبر على دفع الثمن
 ولكن يبرهن أو يخلف بائعه) أى لم يصير المشتري على دفع الثمن بعد دعوى العيب لانه انكر وجوب
 دفع الثمن حيث انكر عين حقه بدعوى العيب ودفع الثمن اول اليمين حقه باذاه تصيب المبيع
 ولا نه لوقضى بالدفع فله يظهر العيب فينقض القضاء فلا يقضى به صوابا لقضاء هو تفسير المصنف
 بل كن أولى من تعبير الهداية بقوله لم يجبر حتى يخلف بائعه أو يقيم بينة فلا يلزم على ظاهر ما فساده
 من وجوه أحدها انه يقتضى أن للمشتري اذا أقام بينة على ما ادعى يجبر على دفع الثمن وليس
 كذلك ثانيها انه يقتضى ان البائع اذا طاعسته بالخلف يجبر المشتري وان لم يخلف وليس كذلك
 وانما يجبر بعد الخلف ولا يلزم شئ مما ذكرناه على عبارة السكاك والمعنى ولكن الامر لا يخلو من أحد
 شيئين اما بسبب المشتري فيبين برأه بالردعى البائع أو بمن البائع عند تجزئه فليزله الدفع ولكن
 باقامة البينة لا يبين برأه من بل اما هو وأورد المبيع كافي الغناية لان العيب اذا ثبت غير المشتري فلم
 يبين الفسخ وأحسن الوجه في تأويل الهداية ان معنى علم المجر عدم التحكم بشئ حتى يبين الحال
 لما بسبب للمشتري أو بمن البائع وفي الايضاح الاصطلاح اقامة للمشتري سنة على دعواه بائعه لتبين
 علم المجر كالحليف لعدم المجر حتى يلزم المجر على دفع الثمن عند اقامة البينة على العيب وانما

ولو قبض المشتري المبيع
 وادعى عيبا لم يجبر على
 دفع الثمن ولكن يبرهن
 أو يخلف بائعه

(قوله ونظاهر البرازية)
 الى آخر ما مر من البرازية
 صريح في ذلك لكن في
 الثانية الوكيل بالبيع
 اذا باع ثم خوصم في عيب
 فقبيل للبيع بغير قضاء
 لزم الوكيل ولا يلزم
 الموكل ولا يكون لو كسل
 أن يخاصم الموكل فان
 خاصمه وأقام البينة على
 ان هذا العيب كان
 عند الموكل لا تقبل بينته
 لان الرد بالبيع بغير
 قضاء بمنزلة الاحالة
 فيجبر على حق الموكل
 كان الوكيل اشتراه من
 المشتري هذا اذا كان
 عيبا يحدث مثله فلو قديما
 لا يحدث مثله ففي بعض
 روايات البيوع انه يلزم
 الا تروفي عامر وابات
 السوء والزمه والوكالة
 والمأذون انه يلزم الوكيل
 دون الموكل وهو الصحيح
 وبها أخذ القضاة أبو بكر

البلخي لان الرد غير قضاء في حق الموكل بمسئلة الاقالة سواء كان العبد قد عدا ولا الخ (قوله وتخليف البائع في المسئلتين) اي في هذه والتي قبلها وادفع المتأخرة بين قوله يخلف بائعهم قوله الاتي في دعوى ٦٢ الا باق لم يخلف بائعهم حتى

قلنا انه غاية لتعين علم الجبر لاحتمال عدم قبول البينة فيجبر المشتري على دفع الثمن ويحتمل ان تقبل فيقول علم الجبر كما كان ونظرو قوله صلى الله عليه وسلم لا تقض لاحد الخصم حتى تسع كلام الاتي فان جماع كلام الاخر غاية لتعين عدم القضاء لعدم القضاء حتى تسع القضاء لاحدهما عند جماع كلام الاخر اهـ وقد يقض المبيع لان المشتري يستدعي الفسخ قبل القبض كما ذكرنا ولا جبره هنا كذا في المعراج وقد يقال انه اتفاق لان لما تم المطالبة بالثمن قبل تسليم المبيع فاذا طال به قبل قبضه فادعى عيالا بجبر فصدق عدم الجبر قبل القبض ايضا وفي الصغرى اذا قال المشتري وحدث المبيع عيبا لا يجبر على اداء الثمن حتى يقيم البينة او يخلفه وكذا المدون اذا ادعى ابقاء الدين اهـ (قوله وان قال شهودي بالشام دفع ان حلف بائعه) لان في الانتظار ضررا بالبائع وليس في الدفع كبير ضرر به لانه على حجه فان نكل التزم العيب لانه حجه منسوخة بخلاف البائع في المسئلتين انما هو قضي اذا فرغ بقيام العيبه ولكن انكر قدمه لما سأل في المراد بقوله شهودي بالشام انه قال انه ببنه غائبة عن مصر سواء كانوا بالشام او بصرها والشام بلاد من صامدة القبلة وصحت لذلك اولان قوما من بني كنعان تشبهوا بها اي ساروا واسمى باسم بن نوح فانه بالشام بالسريانية اولان ارضها شامات بين وجهر وسود وعلى هذا لا يهزم وقد ذكره وهشام وشماس وشامي واتهام وانما هو انتساب اليها وشامهم تشبها سبهم اليها كذا في القاموس وقد بدعوا غيبتهم عن مصر لانه لو قال لي بينة حاضرة امهله القاضي الى المجلس الثاني ان لا ضرر فيه على البائع ولو طلب الامهال الى ثلاثة ايام امهله واذا حلف بائعه في مسئلة الكتاب وقضى بالدفع عليه ثم وجد المشتري بينة فاقامها تقبل وليس هذا مما ينبغي فيه القضاء بظاهر او باطنا عند أي حجة لان ذلك في العقود والفسخ ولم يتناكر القابل حقيقة الدعوى هنا دعوى الى على تقدير القضاء هنا دفع الثمن الى غاية حضور الشهود والمسطح ولا خلاف في مثله اعني ما اذا قال لي بينة فامهله او قال ليس لي بينة حاضرة ثم اتى ببينة تقبل وما اذا قال لا بينة لي لخلف خصمه ثم اتى ببينة في أدب القاضي تقبل في قول أي حجة عند مجمل تقبل كذا في قطع القدر وسألني تشبهها في كتاب الدعوى (قوله فان ادعى باقيا لم يخلف بائعه حتى يبرهن للمشتري انه ابق عند فان يبرهن حلف بائعه ما ابق عندك قط) أي اذا ادعى عيالا يطلع عليه الرجال ويمكن حذوثة فلا بد من اقامة البينة او لاعلى قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحسنه ليتصب البائع خصما فلم يبرهن لايين له على البائع عند الامام على الصحيح وعندها يخلف على نفي العلم لان الدعوى معتبرة حتى ترتب عليها البينة فكنا نرتب التخلف وله ان يخلف بترتب على دعوى هجعة ولا تصح الامن خصم ولا يصح خصمها فيه الا بعد قيام العيب او ودعيه لزوم ذلك في دعوى الدين مع انه في دعوى الدين يامر القاضي للمدعي عليه بالجواب قبل ثبوت أصل الدين مع ان فراغ اللزمة عن الدين أصل والتسفل طارئ كالعيب طارئ واجب لوضرط اثباته لم يتوصل المدعي الى اثبات حجة لانه ربما تعذرت عليه بخلاف العيب لانه مما يعرف بانارتاهن او بقول الامهال والقالة كذا في المعراج والحاصل انه لا يلزم من ترتب البينة ترتب العيب فنقد ذكر في القضية المواضع التي يكون الانسان فيها خصما

يبرهن المشتري الخ فان ما يأتي من افراد دعوى العيب وبيان الدفع ان محل ما هاتمان المسئلتين على ما اذا اقر بقيام العيب عند المشتري ولكن انكر قدمه فلا يحتاج الى برهان المشتري على قيام العيب عنده نفسه وما سألني من دعوى الا باق على ما اذا انكر قيامه عند المشتري

وان قال شهودي بالشام دفع ان حلف بائعه فان ادعى باقيا لم يخلف بائعه حتى يبرهن للمشتري انه ابق عنده فان يبرهن حلف بائعه ما ابق عندك قط

واعترضه في النهر بانه مما لا دليل في كلامه عليه قال وقد نهر لي ان موضوع هذه المسئلة في عيب لا يشترط تكراره كحالة لولا فاذ ادعى المشتري ولا يبرهان له حلف بائعه وقوله بعد ولو ادعى باقيا بان لما شترط تكرره والا كان اتساقا حتى وان قدره فاني لم اومن من حمله اهـ قلت وهذا التوفيق

قد اشار اليه المؤلف بعينه بقوله فيما يأتي في الصفحة الثانية وليس مراده بخصوص عيب الا ان الخ غره وهو ما انار اليه هنا بقوله لما سألني ولكن كان عليه ان يقول وتخليف البائع في المسئلة الثانية بدل قوله في المسئلتين تأمل

بالسنة حق المبيع وكتبناها في القوائم لان الفوائد وان التحليف انما شرع لقطع الخصومة لانا انما ولو
 استخلف البائع خلف ثبات خصومة أخرى في قدمه وحده فهو وارد الشارع على هذا التعليل
 مستثناة النفعة فان المشتري اذا انكر ملك الشئ لم يلزمه ما اذا خلف ثبات خصومة أخرى في الشراء
 والابرار على هذا التعليل لا يضرب صحة الدليل السابق مع كونه مردودا من جهة أخرى هي انه
 لا يضر ان تنشأ خصومة أخرى من المبيع وكثيرا ما يقع ذلك في الخصومات ولم يظهر للمحقق ان
 الهسام ما يقتضاه عن المراجحة من الفرق بين دعوى العيب ودعوى الدين فقال انه يلزمه الجواب
 للدعوى فهما وعلى المدعي البرهان فهما فالوجه التسوية بينهما في الميعن أيضا فحلف البائع كما هو
 قولهم ما وقوله على قول البعض ولذا قالوا ان القاضي يسأل البائع فان أقر بقيامه فوجهت الخصومة
 في القدم والمحدث وحيد على انه يلزمه الجواب فالفرق بينهما غلط ثم اعلم ان الامام يصح بيعه
 للفتاوى ولو في دار الحرب كما في التلخيص وشرحه وقولهم لا يصح بيعها قبل القيمة وفي دار الحرب
 يجوز على غير الامام وأمينه فلو اطلع المشتري على عيب لا يرد على البائع لان تصرفه حكم ولكن
 ينصب الامام رجلا لخصومة معه ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يمين عليه لو انكره وانما هو خصم
 لا يثبت له بالسنة كالأب ووصيه في مال الصغير بخلاف الوكيل فان اقراره مقبول فيه واذا اقر منسوب
 الامام بالنصب انزل كالوكيل بالخصومة اذا اقر على موكله في غير مجلس القضاء فانه وان لم يصح
 لكنه ينزل في ثم اذا رد بالعيب فانه يضم الى النفع ان كان قبل القيمة وان كان بعدها فانه يباع
 باليمن وان نقص الثمن أو زاد كان ذلك في بيت المال كذا في التلخيص وشرحه وما ذكرنا من
 ان الامين خصم في السنة ولا يمين عليه بقوى قول الامام وليس مراده خصوص عيب الا باق بل كل
 عيب لا يدفعه من المعادة عند المشتري لا يمين اثبات وجوده عند المشتري لتقع الخصومة في قدمه
 وحده لو كان بول في القماش والسرقة والتجسس على الفتاة وامام لا يشترط وجوده عند المشتري
 كولاية التجارية وزناها وتولد الرقيق من الزنا فان البائع يحلف عليه ابتداء عند عدم البرهان
 وتحليف البائع كما في الكتاب بالله ما ابق عندك قط عبارة بعضهم وعادة الجامع الكبير بالله لقد
 باعه وقضه وما ابق قط قالوا ان شاء خلفه بالله ما له عليك حق الزمان الوجه الذي يدعي به وفي فتح
 القدر وكل من هذه العبارات حسنة ثبتت معاوتان فثبتت بالله لقد باعه وما به هذا العيب والله
 لقد بعت وسلمته وما به هذا العيب ويرد على عبارة الكتاب انه لا يخص فيما للمشتري لان العيب لو
 وجد عند بائع البائع يرد المشتري به كما في القنينة والزيادة توذ كره الازيلي ايضا وظاهرا ما وقع
 التقدير انه لم يطلع هو أصحابه على نقل فيها لانه قال انها عا طار حناه الى آخره ولو حلف البائع بهذه
 العبارة لكان صادقا لانه ما ابق عندك قط وكذا لو كان ابق من الورث او الوهاب او مودعه او
 مستأجره او من الغاصب لا الى منزل مولاه وبصرفه ويقوى على الرجوع فانه عيب ففسخه ترك النظر
 للمشتري فالوجه في الطرف وقال بالله ما ابق قط لكان أولى لكن يرد عليها ايضا ما لو كان ابق عند
 الغاصب اذا لم يعلم منزل مولاه او لم يقدر على الرجوع اليه وقنعنا انه ليس بعيب ففسخه ترك النظر
 للبائع وان ابق في الطرف كان فسخه ترك النظر للمشتري وان حذفه كان فسخه ترك النظر للبائع فمن
 اختار حذفي الطرف فمن محذور فوقع في آخر ومن ذكره فكذلك وأما الصارتان المحتملتان فبرد
 على الاولى منهما انه لو كان باعه سليما ثم حدث به عند البائع قبل التسليم فانه يرد عليه مع انه
 صادق في قوله باعه وما به هذا العيب فاذا قال بالله لقد بعت وسلمته وما به هذا العيب اندفع الاحتمال

(قوله لانه قال انها عا
 طار حناه) ونصه واعلم
 ان مما طار حنا انه لو لم
 يابق عند البائع وابق
 عند المشتري وكان ابق
 عند آخر قبل هذا البائع
 ولا علم للبائع بذلك فادعى
 المشتري ذلك وانفته برد
 به لانه معيب والعقد
 أوجب على هذا البائع
 السلام ولو لم يقدر على
 اثباته ان يحلف على
 العلم وكذا في كل عيب برد
 بتكرره اه فالتطرح
 ليس هو رد بهذا العيب
 فقط بل تحليفه على عدم
 العلم اخذ من قولهم
 انما يحلف على الثبات
 لادعائه العلم به والغرض
 هنا انه لا علم له به فتدبره
 كذا في المحقق في النهر

المذكور ويرد على الثانية أنها توهم تعلقه بالشراطين جميعاً فتأوله المحالف في عينه عند قامه في
 إحدى المحاليتين وجوابه أن تأويله غير صحيح لأن النافع نفي القريب عند البيع وعند التسليم فلا
 يكون بارافق عينه إذا كان موحوداً في أحدهما كما أشار إليه في الميسوط والاسلم والاخص عبارة
 الجامع وما يليها كما لا يخفى وتعبق في المحيط عبارة الجامع يجوز رضا المشتري وإبرائه وفي الزاوية
 والاحتجاج على المروي عن الثاني بالله ما لهذا المشتري قبله حق الرد لوجه الذي يدعيه تعليقاً على
 الحاصل اهـ وصحيح في الميسوط عبارة الجامع وفي الهداية إذا كان الدعوى في أباقي الكبير يخلف
 بالله ما أتى من مبلغ مبلغ الرجال لأن الأباقي في الصغر لا يوجب رده بعد البلوغ اهـ ولا خصوصية
 للأباقي بل كل عيب يختلف فيه المحال بين الصغر والكبر فالمحكم كذلك كما في فتح القدير والتخلف
 هنا بقوله ما أتى قط يختلف على البتات مع أنه على فصل غير مقتضين من قال لكونه مدعي العلم
 به ومن ادعى علماً بفعل غيره فانه يخلف على البتات على نفي العلم كلودع إذا ادعى قبض المودع
 لها حفظ على قبضه وهو فصل غير مألوف أو كذا إذا ادعى قبض الموكل من ما به حلف الوكيل على
 قبض الموكل ومنه من قال ليس حاصله فصل الغير بل فصل نفسه وهو تسليمه سلباً وهو قول
 الشرحي والاول لوجه فان معنى تسليمه سلباً ليس المراد منه السلامة في حال التسليم بل بمعنى سلمته
 والمحال أنه لم يسرق عندي فربح على المخلف على فعل الغير كذا في فتح القدير وأورد الامام ظهير
 الدين على الاول فقال إلا أن هذا لا يقوى بمثلتي أحدهما باع رجلان عبدان آ خرصقته واحدة
 ثم مات أحدهما وورثه البايع الآخر ثم ادعى المشتري عيباً فانه يخلف في حصته بالجزء وفي نصيب
 مورثه بالعلم عند مجنون كان يدعي العلم بآفته والثانية باع المتفاوضان عبداً وأطاب أحدهما
 فادعى المشتري عيباً يخلف المحاضر على الجزم في نصيب نفسه وعلى العلم في نصيب النائب وإن ادعى
 أن له علماً بذلك كذا في المراجع وفي فتح القدير والوجه عندي أن يستشكل ما نحن فيه على هاتين
 المسئلتين لا عكسه لأن تعليق نصفه على البتات وفي نصف الآخر على العلم وهو واحد والمشكل
 والمسئلتان مشككتان لاستواء علم وجهه بالنسبة إلى التصفين إلا أن يكون معنى المسئلة أن يكون
 العبد عند كل من الشريكين مدة فخالص على البتات في مدته ما أتى عندي وعلى نفي العلم في مدة
 شريكه فلو لم تكن أقامته لأعند الشريك لخالص الأعل على البتات ويكتفى به إلا أن هذا غير معلوم
 فخالص كما ذكر وأولم تكن أقامته لأعند غير المحالف لكون العقد اقتضى وصف السلامة
 اهـ أقول ما ذكر من الوجه وأولم ليس بالوجه لأن الكلام السابق في قوة قولهم كل من ادعى علماً
 بفعل غيره وزمته العين فانه يخلف على البتات فرد على هذه القاعدة على طريق النقض مسئلتان
 ادعى علماً بفعل غيره والتخلف في العلم والدليل على أنها قاعدة اعتبارها في مسائل أخرى منها
 ما في الخلاصة لوقال أن لا يدخل فلان الدار اليوم فكذا ثم ادعى دخوله خلف على البتات بالله أنه
 دخلها ومنها أن الوكيل إذا باع وادعى المشتري عيباً ما كان الوكيل يخلف على نفي العلم والوصي لو باع
 وادعى المشتري عيباً يخلف على البتات لأنه في الاول لا يدعي علماً لكونه ليس في يده وهو في يد الوصي
 فحلف عنه كما في الفتية ثم اعلم أن مذهب أبي يوسف والتخلف على البتات في المسئلتين وهما من
 مسائل الجامع الكبير كما في الميسوط من باب الفاضل في الرد على عيب في فتح القدير وقد ظهر بما
 ذكرنا كفة ترتيب الخصومة في عيب الأباقي ونحوه وهو كل عيب لا يعرف إلا بالتقير بقول الاختيار
 كالسرقة والبول في الفرائس والمجنون والزنا وبقي أصناف أخرى ذكرها فاضحاً وهي مع ما ذكرنا

(قوله والاسلم والاخص)
 عبارة الجامع وما يليها
 أما ما يليها فسلم وأما عبارة
 الجامع فلا تقدر (قوله
 بضاعه) قال الرملي
 يعني الواحد إذا يكن
 لتوجه الخصومة وأما
 الرد فلا بد من عذرين كما
 سيأتي قريباً

(قوله الثالث ان يكون عبدا لا يطلع عليه الا النساء الخ) أقول في الحلاصة وان كان العيب يتوصل اليه بقول النساء ان أخبرن امرأواحدة من أهل الشهادة بوجود العيب ان كان قبل القبض ليس للمشتري حق القبض بقولها لكن قبل قولها لا يجب الجين على البائع فيعطى كذا كرهوا وان كان بعد القبض وأخبرت امرأة عدته بوجود العيب صحت المحسومة ويخلف البائع على الثابت القديع وسلم وما به هذا العيب له ونحوه في الخ والوازي يلي وجامع الفصولين بقوله في هذا العيب بالوطء له الردأم لا وانظر ما قدمناه عند قول المصنف ٦٦ ومن اشترى ثوبا قطعه الخ وهذا وقد يقال ما ذكرونا بخلاف ما في المتون من كتاب

الشهادة من قولهم في نصاب الشهادة ان نصابها فيما يطلع عليه الا النساء امرأة واحدة الا ان يجاب بان المراد المرأة تكفي لا لاجل اثبات العيب والرد به بل لاجل قبحه المحسومة على البائع أو يجعل على ما قبل القبض كما يفيد ما في الحاشية حيث قال وفيما لا ينظر ما الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلف فيه الروايات وأمر ما روى عن محمد ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرد بشهادة النساء وهو قول أبي يوسف الاخير والمجمل ثبت بقول النساء في حق المحسومة ولا يرد بشهادتهن اه وكأنه أحترز بقوله لا يحدث من نحو المجمل وبه علم ان ما مر من الحلاصة وغيرها من عدم الضع

تسعة أربعة أنواع الاول ان يكون ناهرا لا يحدث مثله أصلا من وقت البيع الى وقت المحسومة كالاصبع الزائدة والعي والناقصة والسن الشاغرة أي الزائدة والقاضي يحق فيهما بالرد اذا طلب المشتري من غير تحليف للتيقن به في يد البائع أو المشتري الا ان يدعى البائع رضاه به أو العيب به عند الشراء والابرأ منه فلان ادعاءه سأل المشتري فان اعترف امتنع الرد وان أنكر اقام البيعة عليه فان عجز يستعمل ما علم به وقت المبيع أو مارضى به ونحوه وان حلف ردده وان نكل امتنع الرد الثاني ان يدعى صيا باطنا لا يعرفه الا الألباء كوجع الكبد والطحال فان اعترف به عند ما رده وكذا اذا أنكره فاقام المشتري البيعة أو حلف البائع فنكل الا ان ادعى الرضا فيلزم ما ذكرنا وان أنكره عند المشتري يره بيمينين مسلمين عدلين والواحد يكفي والاثنان حوط فاذا قال به ذلك بمحضه في أنه كان عنده الثالث ان يكون عبدا لا يطلع عليه الا النساء كدعوى الرتق والقرن والعقل والثابة وقد اشترى بشرط الكفاية فعلى هذا الا انه اذا أنكر قيامه للعالم أرب النساء والمرأة العادلة كافة فاذا قالت ثيبا أو قرناء ردت عليه بقولها عندهما كما تقدم واذا انضم اليه نكوله عند قطعه غير ان القرن ونحوه ان كان مما لا يحدث مثله ترد عند قول المرأتين هي قرناء بلا خصوصية في ان ذلك عند البائع للتيقن بذلك كما في الاصبع الزائدة الا ان يدعى رضاه فيلزم ما ذكرنا وفي شرح قاضيان العيب اذا كان معاشدا وهو مما لا يحدث يؤثر بالرد وان كان مما يحدث واختلف في حسومه فالبيعة للمشتري لانه ثبت بخيار والقول للبائع لانه ينسكركم الخيار وهذا يعرف بمقدمنا ولو اشترى حارية وادعى انها غنقى يخلف البائع لانه لا ينظر اليه الرجال ولا النساء الى هنا ما في فتح القدير بتعاقب المراج وقبه ولو أراد المشتري الرد لم يدع البائع عليه شيأ يستعمله لم يخلف المشتري لان الخلف لقطع المحسومة وفيه انشاؤها عند أبي يوسف يخلف صيانة لقضائه من النقص لو ظهر ذلك في ثاقب الحال باقعه ما علم بالعيب حتى اشتراه ولا رضى به ولا عرضه على البيع أو كثر القضاة يحلفون باقعه ما سقط حلف في الرد بالعيب من الوجه الذي يدعيه ناصولا لدلالة وهو المذهب وأحب الى أن يستقله وان لم يدع ولو ادعى سقوط حق الرد يخلف اتفاقا له وقدمنا ان خيار العيب على التراضي ولو خاص ثم ترك ثم طردوا حام قله الرد كما في المراج أيضا وذكر في الخلاصة والوازي به ان القاضي لا يستعمل الخصم بدون طلب المدعي الا في مماثل منها خيار العيب وقد ذكرناه الثانية النفقة في مال الغائب لا يقضى بها حتى يخلف المرأة الثالثة الضمعة لا يقضى بها حتى يستعمل الشفيع وكتبنا هاهنا في

قبل القبض قول أبي يوسف الاول والعمل على التأخر وعلى هذا أقول المؤلف ردت عليه بقولها محمول أيضا الفوائد على ما قبل القبض بدليل ما في شرح الجامع الصغير لقاضيان حيث قال ان كان بعد القبض لا يرد بشهادة النساء بالاتفاق لكن يخلف البائع فان حلف لا يرد وان نكل رد عليه بنكوله وان كان قبل القبض ذكر الخصاف ان على قول أبي يوسف ترد من غير بين البائع وقال مجمل ترد حتى يخلف البائع وعن محمد في النواذر شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال نجة للرد وان كان بعد القبض له وفي مجموعة معنى اقتضى عن نقد الفتاوى لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأة واحدة به ثبت العيب في حق المحسومة في الرد في ظاهر الرواية اه ومنها في الحاشية

(قوله ولكن في أدب القاضي ما يخالفه) قال في البراز: يتوقى أدب القاضي الذي يرجع فيه إلى الأطباء لا يثبت في حق ثوبه الخصوصية ما لم يتفق عدلان بخلافه لا يطالع عليه الرجال حيث ثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصوصية لا في حق الرد (قوله) لأن القول للقاض فيما يقضه مطلقا (الخ) البائع والمشتري إذا اختلفا في جنس الثمن أنه دراهم أو دينار أو في قدره أنه ألفان أو في صفته أنه صناع أو جاد أو زوف مكره والسلة فاتحة بصتها فانها بما يتالفان أن اختلفا قبل قبض المشتري فالتالف على وفاق القياس وإن بعد القبض فالتالف على خلاف القياس فالقياس أن لا يحلف البائع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف فأما على قول محمد فالتالف بعد القبض على وفاق القياس وبما أخذ به ابن عباس والكركي وذا وقع الاختلاف في البيع فالتالف قبل تعد الثمن على وفاق القياس عند أبي حنيفة وأبي يوسف كذا في الظهير به ثم ذكر كيفية التالف ثم قال وإن اختلفا في وصف من أو وصف المبيع فقال المشتري اشترى منك هذا العبد ٦٧ على أنه كاتب أو على أنه غبار وقال

البائع لم اشترط شيئا والقول قول البائع ولا يتالفان له وسند كرهنا أيضا ما إذا اختلفا في طوله وعرضه فتأمل ذلك مع ما ذكره هنا (قوله) بخلاف ما إذا جاء لردده بخيار عيب (الخ) قال الرمي

والقول في قدر المقبوض للقاض

قال في جامع الفصولين أقول الأصل أن القول في التعيين للملك حتى لو أوردده بعيب فقال ليس المبيع هذا صدق البائع مع عيبه فعلى هذا ينبغي أن يكون القول للبائع في مسئلة خيار الشرط أيضا والأصل

الفوائد القهية مفصلة ثم اعلم أن القاضي إنما يحتاج إلى قول الأطباء عند عدم علمه بالعيب أما إذا كان من ذوي المعرفة نظر بنفسه كإفي البرازية ونظر أمين القاضي كإفي البائع واشترط العدلين منهم إنما هو للردوان أخبر واحد عدل توجهت الخصوصية فحلف البائع كما فيها أيضا ولكن في أدب القاضي ما يخالفه وفيها لو أخبرت امرأة بأنها حامل وإمرأتان بالعدم صحت الخصوصية ولا يقبل قول النافقة فإن قال البائع ليست لها بصادرة اختيار القاضي ذات بصارة اهـ وقد علمنا أن البائع أن يتمتع من القول مع علمه بالعيب حتى يقضي عليه لستعدى إلى ما ثمرة وقد صرح به في البراز به أيضا وفي تهذيب القلائس ولو أقام البائع بینه أنه حدث عند المشتري وأقام المشتري البينة أنه كان مصفاي بد البائع تقبل بینه المشتري اهـ (قوله والقول في قدر المقبوض للقاض) لأنه هو والمنكر له ليس له المدعي أطلقه فعمل ما إذا كان أمنا أو خفيما كالغائب وإن كان للمقام غصصا لما يتعلق بالعيب فلو اشترى ياربه وتعلمها ثم وجد بها عيبا فقال البائع ينكها أو أخرى معها وقال المشتري وحدها فالقول للمشتري ولو حذف المصنف قوله في مقدار المقبوض لكان أولى لأن القول للقاض فيما يقضه مطلقا مقدار الوصفة أو تعيينا فلو جاء لرد المبيع بخيار شرط أو زوفه فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه بخلاف ما إذا جاء لردده بخيار عيب فإن القول للبائع كإفي العادية وقرق بينهما في دفع القدر وإذا اختلفا في تعيين الزن فالقول للمشتري كإفي الظهير به وإذا اشترى صدين أحدهما بالف حالة والاخر بالف إلى ستة شقة أو وصفتين فوجد باحدهما عيبا فرده ثم اختلفا فقال البائع رددت مانعته أجل وقال المشتري ما كان غنمه عاجلا فالقول للبائع سواها ملك ما في يد المشتري أولا ولا يتالف القول لكان الثمن مختلفين فرد أحدهما بعيب فعلى البائع أن يغن المردود كذا وعكس المشتري فالقول للمشتري كذا في الظهير به ومن مسائل الجامع الكبير لو اشترى عبدا بالف وقبضه وهو عيب البائع له عبدا آخر وسله فأت أحد الصدين ثم أراد المشتري رد الباقي بسبب

الآخر أن القول للقاض في قدر المقبوض وتعيينه وصفته فعلى هذا ينبغي أن يكون القول للمشتري في مسئلة خيار العيب كإفي خيار الشرط والحاصل أن خيار الشرط وخيار العيب ينبغي أن يتحد في هذا الحكم اهـ قال الشارح المؤلف في حواشيه على جامع الفصولين أقول إن الأصل أن القول للقاض كإفي البرازية فإن القول للملك كما كانا في العيب ثبت المثل التام لأن خيار العيب لا يمنع الملك ولا تمامه وإنما يمنع زومه وأما خيار الشرط فلا نه مانع يمنع تمام الحكم فكان على الأصل من أن القول للقاض وقد استعمل ذلك على المؤلف فخط ولم يفرق فلتأمل وقد فرق في فتح القدير في آخر خيار الرؤية بفرق حسن وهو أن للمشتري في خيار الشرط والرؤية يتفج العبد بفسخه لا توقف على رضا الآخر بل على عمله على الخلاف وإذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك اختلافا في المقبوض فالقول فيه قول القاض بخلاف انفسخ بالعيب لا يفرق للمشتري بنفسه ولكنه يدعي بوثق حق الفسخ في الذي أخبره وبالبائع يشكره اهـ

(قوله وإذا اختلف في طول المبيع ٢٨ وعرضه فالقول للبايع) الذي في النهر القول للمشتري والذي رأته في الظاهر بمؤكد في

مقتضب الظاهرية وافق
مذكره المؤلف ونصه بان
سماعتن محمد بن
بايع من آخره بامرويا
فقبضه اولم يقبضه
اختلفا فقال البايع بته
على انه مست في ثمن وقال
المشتري اشتريته على
انه مست في ثمن فالقول
قوله البايع مع عبته اه
وقال في التنازع في
نواذرهما اذا اشترى من

ولو اشترى عديدين صفقة
فقبض أحدهما ووجد
بأحدهما عيبا أخذها
أوردتها ولو قبضها
ثم وجد بأحدهما عيبا
رد للمبيع وحده

آخره وبا وقال المشتري
اشتريت منك بمائة
على انه ثمان أذرع في
ثمان وهو سبع في سبع
وقال البايع بعثت بمائة
ولم أسم الذراع فالقول
قول البايع في قول أبي
يوسف ومحمد اه ومثله
في الأخيرة (قوله لو ذكر
لقبولها فائدة أخرى الخ)
قال في النهر وأقول قد
علمت فيما مر في
العرف ورد على الدينار
غير قضاه كان له أن يرد

فادعى البايع ان المبيع هو الالهة والباقي هو الهبة وعكس المشتري ولا ينافي القول للبايع ولو لم
يجب عيبا وانما أراد الالهة الرجوع وقال الخي هو الموهوب وانكر المشتري فالقول للبايع فإذا
رجع فيه رجوع المشتري بالثمن المدفوع واذا رجع رجع البايع بقية العبد المبت بعد التحالف
واذا اختلفا في طول المبيع وعرضه فالقول للبايع وعمله في الظاهر بمن فصل الاختلافان من
اليوسع وفي تلخيص الجامع من باب الاختلاف في الرخصة اشترى ثوبا قيمته عشرة بغير توديع اليه
آخره واشتراه بمائة وحسب ثوب الاخر صيا فقال شريته بما صفة وانهم يرجع على القيمة أثلاثا
فأوردته بثمن الثمن فقال البايع فمن كل ثوب عشرة فانقم المربع على الثمن فرد نصفه فالقول للمشتري
مع العيين يصده من جذات بخلاف ما لم يدع عيبا فقد الجحدوى الى ان قال ولا تحالف وان برهنا
فالبينة للمشتري لأشانه يذنه حقيقة مقصودة وقسمه منه قيد يكونه مقبوضا لان المشتري بالخيار
اذا اراد الاجازة في سلمة في يد البايع فقال البايع ما بعثتها قالوا القول للبايع كما لو ادعى بيع عن
وانكر وان كان الخيار للبايع فاذا اراد المبيع في مبيع وانكره المشتري فالقول للمشتري كذا في
الظاهر بمن خيار العيين ومثل ما اذا ادعى المشتري بعد قبض المبيع انه وجد عيبا فاقول له
لانه القابض قال في الخلاصة من كتاب الصلح رجل باع من آخره بامرويا ووزنه عليه وقت
المبيع وحده للمشتري ثم رجع اليه بعد مدة وقال وجدته ناقصا وان كان النقص يكون بين الوزن
فلا شيء له وان كان أكثر ينظر ان لم يسبق من المشتري اقرار قبض كذا منافاه أن ينعم من الثمن
بازاء النقصان ولو تقدم رجوع بذلك القدر وان اقر قبض ليس عليه شيء اه فان قلت هل تقبل
بينة القابض على ما ادعاه مع قبول قوله قلت نعم تقبل لاسقاط العيين عنه كالمودع اذا ادعى الرد او
لهلاك وانما يثبت تقبل مع ان القول قوله وبسبب اسقاط العيين مقبولة كذا في الأخيرة من باب
الصرف فذكر لقبولها فائدة أخرى هي ان الوكيل بالعرف لو رد عليه الدينار بسبب عيب فاقول له
كان عليه على الموكل فلما قام مشريته بية على انه هو الذي قبضه من الوكيل قبلت لاسقاط العيين
عنه ولو رجوعه الى الموكل فليفتن (قوله ولو اشترى عديدين صفقة فقبض أحدهما ووجد بأحدهما
عيبا أخذها وأوردتها) لان الصفقة تتم قبضهما فيكون تفر يقابل التمام وهذا لان القبض
له شبهة بالعقد فالتفرق فيه كالتفرق في العقد أطلقه ففعل ماذا كان المبيع المقبوض وأخبره
وبروي عن أبي يوسف انه اذا وجد بالمقبوض عيبا رده خاصة كانه جعل غير المبيع تعمله والاصح
انه ياخذها أو يردهما لان تمام الصفقة تنطبق قبض المبيع وهو اسم لكل فصار قبض المبيع
لما تعلق زواله باستيفاء الثمن لا يزول دون قبض جميعه والسبدان مثال للمورد عيبدان أو ثوبان أو
ضووما (قوله ولو قبضهما ثم وجد بأحدهما عيبا رد للمبيع وحده) لكونه تفرقا بعد التمام
لان القبض تتم الصفقة في خيار المبيع وساق في مسئلة تزويج الخلف ومصرعي الباب مستثناة
من كلامه هنا وعلى هذا اشترى ثوبين فوجد بأحدهما عيبا بعد القبض فان كان ألفا أحدهما
الآخر بحيث لا يصل بدونه لا يملك رد للمبيع وحده وقد بخار المبيع لانه ليس له رد أحدهما
بغير شرط أو يؤخذ قبل القبض أو بعده لان الصفقة فيها لاتم الا بالقبض قيد بتراخي ظهور

العيب

على جامع وقاضيه من القضاة والراعي على هذا في هذا ان يكون الرد على الوكيل رد على الموكل والفرق ما عرفت

(قوله فلو كانا مبيعين) الذي في الخ أو كانا مبيعين (قوله أو ملته فتمل ما إذا كان قبل القبض ٩٩ أو بعده) قال الرمل أقول قال في

الشرع ما قبل القبض
الأول أن يكون من نوع
واحد الثاني أن يكون
بعد القبض فيه في
الهداية وعليه ففترق
الحال بين الثلاث
والقيمت لا نه لو كان قبله
برد الكل أو باخذ
الكل لا فرق بين كونه
مثلا أو قوما أو الفرق
فهما في الحكم بعد القبض
ففي القهي برد المبيع
وحده وفي التلي برد كله
أو باخذه وقدم في شرح
قوله وان اعتقه على مال
الخ أنه لو كان طعاما كل
بضنه برد ما بقي ورجع
ولو وحده بعض الكلي
أو الوزني عسارده كله أو
أخذه ولو اشتق بعضهم
بغير رد ما بقي ولو توأخى
بنقصان ما كل وعليه
الفتوى وعلى هذا التام
بذكره للاختلاف فيه
قال (قوله وحاصله أنه
إن استحق بعضهم الخ) قال
في العنقية ونسبه الكلام
المصنف بصدحكم البيع
والاستحقاق سين قبل
القبض في جميع الصور
أعني فيما يكال أو وزن
أو غيرهما أما النسب
فمظاهر وأما الاستحقاق
فلقوله أما إذا كان ذلك
قبل القبض له أن يرد

العيب عن القبض لأنه لو وجد أحدهما قبل القبض فإن قبض المبيع منهما زاه أما المبيع
فلوجود الرضا به أو المالا خر فلا نه لا عيب به ولو قبض السلم منهما فلو كانا مبيعين فقبض أحدهما
له ردهما جميعا لأنه لا يمكن الزام البيع في المقوض دون الآخر كما في مسمى من فترق الصفقة على
البائع ولا يمكن إسقاط حكمه في غير المقبوض لأنه لم يرض به ولو اعتق السلم أو باعه بعد قبضه له
الاستحقاق ففترق الصفقة على البائع لأن الصفقة تتم لا بقبض السلم كذا في المصنف وشمل إطلاقه
ما إذا اشترى خاتمة فضة عيه ففس وقام القبض لا يضر بواحد منهما فوجد أحدهما عيبا بعد القبض
فله أن يخلع النص ويرد المبيع منهما ولو وجد أحدهما عيبا قبل القبض ردهما وكذا السلف
الحلي والمنطقة للحلا ولو اشترى خلافة فترق الميراث وجد أحدهما عيبا لا يرد أحدهما بل ردهما
لأنهما بمنزلة شيء واحد لأن الميراث بعض النخل لأنه خرج منه مختلف القبض لأنه ليس من الغضة
كذا في المصنف (قوله ولو وجد بعض الكلي أو الوزني عسارده كله أو أخذه) لكونه كالشيء الواحد
أطلقه فتمل ما إذا كان قبل القبض أو بعده وما وقع في الهداية من أن المراد بعد القبض وإنما
هو ليقع الفرق بين القهيان والمثلث وشمل ما إذا كان في وعاء واحد أو وعاءين وقيل أنه مخصوص
بما إذا كان في وعاء واحد أما إذا كان في وعاءين فهو بمنزلة العبدتين حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه
المسحوق الآخر ولم يذكر المصنف حكم ما إذا كان المبيع متعددا لا يمكن الانتفاع بأحدهما إلا
بالأخر إذا وجد أحدهما عيبا فالأخر بمنزلة المكمل والموزون فغير أن شاء أخذهما أو ردهما
قبل القبض وبسده لهما كشيء واحد كزوي وخف ومصرعي باب وزوي ثوبا ألفا أحدهما
الآخر فلو وجد أحدهما أضييق فإن كان حارحا معا عليه خفاف الناس في العادة يرد الوعاء الآخر
كان لا يسع رده فان كان اشترى لهما لبس ردها أو فلا كافي المصنف ثم اعلم أن الما لا ينفع أحدهما
الأب لا خرهما أحكام منها حكم العيب ومنها لو قبض أحدهما بغير إذن البائع وهلك الآخر عند
البائع بغير المشتري في قبض بخصته وأذن البائع في قبض أحدهما اذن في قبضها ومنها لو أعار
أحدهما وأمر المشتري بقبضه لا يكون إذا قبض الآخر ومنها لو استحق أحدهما بعد القبض رد
المشتري الآخر إن شاء ومنها لو عيب المشتري الآخر ثم هلك الآخر في يد البائع ولم عنه إياه هلك
على المشتري وإن منع البائع هلك على البائع ومنها لو أحدث البائع أحدهما عيبا لم المشتري صار
قابض لهما ومنها لو ارى المشتري أحدهما فرضه لم يكن رضا بالأخر ومنها لو تعيب أحدهما لم يرد
الآخر عيب وبغير رؤية وبرجع بالنقصان ومنها لو استحق رجل أحدهما بدفع إليه الآخر
وبضنه فيتم ما إن شاء والمسائل كلها من المصنف والحاصل أن حكم أحدهما حكم الآخر في المسائل
الأذن قبض أحدهما في العارية لا يكون إذا قبض الآخر رؤية لا تكون رؤية الآخر
(قوله ولو استحق بعضهم بغير رد ما بقي ولو توأخى) لأن المشتري لا يضره التبعض والاستحقاق
لا يمنع تمام الصفقة لأن تمامها برضا المالك أو ملته وهو متعبد بما إذا كان بعد القبض
أما قبله فله أن يرد ما بقي لتفرق الصفقة قبل التمام وأراد أنبوب التمسى لأن التفتيش فيه عيب
وقد كان وقت البيع حيث ظهر الاستحقاق بخلاف المكمل والموزون فتمل العسوق والدار كافي
النهاية وبقي أن تكون الأرض كالدار وحاصله أن المبيع إن استحق بضنه وإن كان قبل القبض

الباق لتفرق الصفقة قبل التمام ويحكمها بعد القبض كذلك في المكمل والموزون لأنه ذكر في العبدتين ولهذا لو استحق
أحدهما ليس له أن يرد الآخر وقال في المكمل والموزون رده كله أو أخذه مودة بعد القبض ثم قال ولو استحق البعض لأخيه

له في رد ما بقي (قوله شري دارمع بنائه فاستحق البناء الخ) قال الرمل اقول وفي جامع الفصولين لو استحق بعض المبيع قبل قبضه
 على المبيع في قدر الملتحق ويخير ٧٠ المشتري في الباقي كما مر سواء أورث الاستحقاق عيبا في الباقي أو لا تنفرق الصفقة قبل

التمام وكذلك لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المخصوص أو غيره بخير كما مر لسائر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه على المبيع بقدره ثم أورث الاستحقاق عيبا في الباقي فيشتري كما مر ولو لم يورث عيبا فيه كسويين أو قنين استحق أحدهما أو كسويين أو زوني استحق بعضه ولا يضر تبعضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خياره وإما وليس والركوب والموااة رضا بالعيب لا الركوب لسقي أو لرد أو لشراء العلف

شرح الجعاوي (قوله أطلقه وهو كذلك في الرد الخ) قال في الشرنبلالية جعل الركوب للرد غير مانع مطلقا للسقي وشراء العلف غير مانع مع الضرورة شريطة أن يكون قال الزيلعي لا يكون الركوب لبيعها للمساو لرد ما على الباقي أو تشتري لها العلف رضا بالعيب وهذا إحصان لأنه يحتاج الموقوف لا لتفاد

ولا تنساق فلا يكون دليل الرضا إذا ذكر كفيان حاجة نفسه وقيل تأويله الذي يمكن به من الركوب إن كان فالعرض العلف في عدل واحدا لا تنساق ولا تتفاد قيل الركوب للرد لا يكون رضا كفيما كان لأنه سبب للرد ولو فيه يكون رضا الاعتان ضرورة اه وفي المواهب الركوب للرد والسقي أو لشراء العلف لا يكون رضا مطلقا في الظاهر اه

خرق الكل وإن كان بعده خبر في القيمي لافي المثل فإن قبض أحدهما دون الآخر فكيف حكم ما إذا لم يقبضهما كافي المخط وفي جامع الفصولين لو اشتري قنينين فارد أحدهما بسبب لا يشتري حشرة القنين الآخر سواء ارد قضاء أو ردنا ويصح الرد ولو لم يكن المعب حاضر أيضا وكذا لو استحق أحدهما لا يشتري حشرة الآخر سواء ارد قضاء أو ردنا اه وذكري فصل الاستحقاق شري فبني فاستحق نصفه ورد المشتري ما بقي على الباقي فله أن يرجع على بائعه بثمنه ونصف قيمة البناء لأنه مفروق النصف ولو استحق نصفه للعين فلو كان البناء في ذلك النصف خاصة رجع بقيمة البناء أيضا ولو كان البناء في النصف الذي لم يستحق فله أن يرد البناء ولا يرجع ثمن قيمة البناء شري دارا فاستحق غرضتها ونقض البناء فقال المشتري أنا بنتها فارجع على بائني وقال بائعه بعثها مينة فالقول للبائع شري نصفه معا فاستحق نصفه قبل القسمة والمبيع نصفه الباقي ولو استحق بعد القسمة فالمبيع نصفه الباقي وهو الربع اه ثم قال شري دارمع بنائه فاستحق البناء وقبل قبضه قالوا بخير للمشتري إن شاء أخذ الأرض بمحضه من الثمن وإن شاء ترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الأرض بمحضه ولا خياره والشعر كالبناء ولو اشترى أو قلهما خالما قبل القبض أخذهما بجميع الثمن أو ترك ولا يأخذ بالحصة بخلاف الاستحقاق اه (قوله وليس والركوب والموااة رضا بالعيب) لأنه دليل الاستحقاق في ملكه أطلق الركوب وهو مقيد بما ذكر كفيان حاجتها فصريح به وكذا الموااة إنما تكون رضا بسبب داواه أما إذا داوى المبيع من عيب قد برئ منه البائع وبه عيب آخر فإنه لا يتمتع رده كافي الوالجمعة وفي خزائن الفقه اختلاف قال البائع ركبتهما لحاجتك وقال المشتري لأردهما عليك فالقول للمشتري وقد عتار العيب لأن هذه الأشياء لا تنقطع خارا أو شرطا لأن الخيار هناك للاختيار وأنه بالاستعمال فلا يكون مستحقا وقد عتار الأشياء لأن الاستعمال بعد العلم بالعيب لا يكون رضا استحقاقا لأن الناس يتوسعون فيه وهو للاختيار هكذا أطلقه في البسوط ونقل عن السرخسي في البرازية أن الصبح أن الاستخدام رضا بالعيب في المرة الثانية إلا إذا كان في نوع آخر وفي الصغرى الاستخدام مرة واحدة لا يكون رضا إلا إذا كان على كره من العبد اه (قوله لا الركوب لسقي أو لرد أو لشراء العلف) أي لا يكون الركوب لهذه الأشياء رضا بالعيب أطلقه وهو كذلك في الرد أو ما في السقي وشراء العلف فلا بد أن يكون لا بد منه لصعوبتها أو لغيره أو لكون العلف في عدل واحد أما إذا كان لا بد منه فهو رضا كافي الهداية وفي جامع الفصولين ادعى عيبا في حمار فركبه لده فجزع عن البيعة فركبه حائفا له الرد اه وفي البرازية لو ركب لينظر إلى سيرها أو ليس لينظر إلى قدما فهو رضا وفي فتح القدير وجبها عيبا في السفر فحملها فهو غير وأشار المؤلف رجه الله تعالى باليس وأخوه لتسرحا جاة إلى أن كل تصرف يدل على الرضا بالعيب بعد العلم به يمنع الرد والاراش من ذلك البيع والعرض عليه وكذا في الفوائد لا في الدرهم إذ هو أحدها البائع زوفا فمرضاها على البيع فإنه لا يمنع الرد على المشتري لأن رد ما لكونها خلاف حقه لأن حقه في الجهاد لم تدخل الزوف في ملكه بخلاف المبيع العين فإنه ملكه

ولا تنساق فلا يكون دليل الرضا إذا ذكر كفيان حاجة نفسه وقيل تأويله الذي يمكن به من الركوب إن كان فالعرض العلف في عدل واحدا لا تنساق ولا تتفاد قيل الركوب للرد لا يكون رضا كفيما كان لأنه سبب للرد ولو فيه يكون رضا الاعتان ضرورة اه وفي المواهب الركوب للرد والسقي أو لشراء العلف لا يكون رضا مطلقا في الظاهر اه

ولو قطع المقبوض بسبب
عند البائع رده واسترد
التمن

(قوله وليس منه جز
صوف الفتم) ظاهره انه
عطف على قوله وليس
منه اكل غير الشجر الخ
أي مما يمنع الرذيقيدان
جز الصوفان نفسه ليس
مما يمنع الرذيقيدان
مما يمنع الرذيقيدان
فان لم ينقصه فله الرذيقيدان
(قوله فلا رد ولا رجوع)
هذا مخالف لما قدمه في
شرح قوله ومن اشترى
ثوباً فاقطعه الخ عمن
الظهير به من ان له ان
يرجع بالنقصان (قوله
وكذا لو قبلها بشهوة) قال
في الزاوية قال القهراني
قول السرخسي رحمه الله
تعالى التقبيل شهوة يمنع
الرد محمول على ما بعد العلم
بالعيب اه وفيما قبل
هذا وطه التي يمنع
الرد بالصوف والرجوع
بالنقصان وكذا التقبيل
والمس بشهوة لا يدل
الرضا وسواء كان قبل
العلم بالعيب أو بعده
(قوله ومصلحة الحمل)
منوعة أي على قول
أبي حنيفة رحمه الله بل
يرجع على قوله بكل

فالعرض رضا بعينه ولا فرق بين ان يكون البائع في المستلتم قال له اعرضها على البيع فان لم تشتتر
مثلث ردها على أولادها فبالبائع لانه لو اشترى ثوباً فاعرضه على الخياط لينظره أياكمه أم لا لم يطل
حقه في رده بسبب وكذا الوعد عرضها على المقربين لتقوم كافي جامع الفصولين وفي الزاوية يقول له
البائع بعد الاطلاع انتم قال قال الشيخ الامام وينبغي أن يقول بدل قوله
نم لا لأن نم عرض على البيع ولا يقرر بل يستوفى فيها الاستقالة بعد الاطلاع لا تمنع الرد بمصلحة
العرض ومن ذلك الجارية والعرض عليها والمطالبة بالثمن والرهن والكتابة وهذا اذا كان بعد العلم
بالعيب فان أجروهم علم به فله بنفسه العذر وجرده بخلاف الزم لانه لا يردده الا بعد الفسك كذا في
جامع الفصولين ومنه ارسال ولد البقرة عليها الرضع منها وحلبه لبن الشاة أو شرب اللبن وهل يرجع
بالنقصان قولان وليس منه اكل غير الشجر وعلة القن والدار وأرضاع الامة ولد المشتري وثلاث
كسب المبيع بعد علمه وشرب العبد ان لم يؤثر الضرب فيه فان أثره فلا رد ولا رجوع وليس منه جز
صوف الفتم ان نفسه فان لم ينقصه فله الرد وحسب كذا أقطف الثمار ان لم ينقص واستشكله في جامع
الفصولين بانه ينبغي ان لا يرد لها بادة منفصلة متولدة وهي تمنع الرد لم أرضها خلافاً ولكن يظهر
من هذا ان خيار الوابتن ومنه كافي الزاوية الوطء بكرا كانت أو نسا بنقصها أو فلا رد ولا رجوع
وكذا لو قبلها بشهوة أو لمسه الكفر يرجع بالنقص الا ان يقبلها البائع وان وطئها الزوج ان نسا
ردها وان بكرها لا وسكني الدارأي ابتداء أو هالاً الدوام ومنه سقي الارض وزراعتها وكسح الكرم
والبيع كلاً أو بعضاً بعد الاطلاع مانع من الرد والرجوع وكذا الهبة والاتفاق مطلقاً كذا في الزاوية
وفيها دفع باقي الثمن بعد العلم بالصبر صواب في الاوقات المقرضا وان لم يعلم العين الى الموهوب له
لأنها أقوى من العرض اه وفيها لو عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف وبرد النصف
كالبيع وجمع غلات الضعفة رضا وكذا اثر كماله ان تضعيع وفي فتح القدير هنا ان خيار العيب
على التراخي عندنا فلا يطل بعد العلم به بالتأخير (قوله ولو قطع المقبوض بسبب عند البائع ثم رده
واسترد الثمن) يعني لو اشترى عبد اقتسرق عند البائع ولم يعلم بموقته الشراء ولا وقت القبض
فقطعت يده عند المشتري أن يردده وياخذ ما دفعه عند الامام وقال يرجع عما بين يمينه سارقاً الى
غير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قتل بسبب كان عند البائع والحاصل انه بجملة الاستحقاق عنده
ومتمثلة العيب عندهما هما ان الموجد في يد البائع بسبب القطع والقتل والله لا ينافي المسألة
فتغذ العقد فيه لسكته معيب ف يرجع بنقصانه عند تعذر رده وصار كذا اشترى حاملها تاتي في
يده بالولادة فانه يرجع بنفسه ما بين يمينها حاملاً الى غير حامل وله ان يسبب الزوج في يد البائع
والرجوع بقضي الى الوجود فيكون الوجود مضطراً الى السبب السابق وصار كذا اذا قتل المقتبض
أو قطع بعد الردينية وحدث في يد الغاصب ومسألة الحامل ممنوعة فبكونه بسبب عند البائع
فقط لا يرد له لو سرق عندهما قطعهما فبندهما يرجع بالنقصان كذا كرنا وعندنا لا يردده بدون رضا
البائع للعب الحادث ويرجع برجع الثمن وان قبضه البائع فيسلافة الارباع لان السمن
الا دمي نفسه وقد تلفت بالجنابتين وفي أحدهما الرجوع فيتنصف فلوندا ولته اذ يدي ثم قطع
في يد الآخر رجوع الباعة بعضهم على بعض عند كافي الاستحقاق وعندهما يرجع الآخر على بائعه
ولا يرجع بائعه على بائعه لانه بمنزلة العيب ولم يقبل المصنف بطعمه للمشتري لمرقة عند
البائع وقبضه في الجامع الصغير وهو مقيد على قوله سالان العلم بالعيب رضا به ولا يغيب على

قوله في الصحيح لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كذا في الهداية ثم اعلم انما أثر في الاستحقاق بعلم المشتري انه ملك المستحق الايمان والوفاة كانت حاربه فاولادها لما بانها ملك الغير فان الولد يرقى لعدم الرجوع وكذا في فصله من جامع الفصولين وظهر كلام المصنف انه ليس بمشترى من امساكه والرجوع بنصف الثمن وليس كذلك بل هو مخير فله امساكه واخذ نصف الثمن لانه بمنزلة الاستحقاق لا العيب كما ذكره الشارح حتى لو مات بعد انقطع ختافه مخرج بنصف الثمن عنده كالاتفاق ولو اعتقه المشتري ثم قتل او قطعت يده به فانه لا يرجع عنده شي لقوات المال به وعندها يرجع بالنقصان والى هذا ظهر ان الاختلاف بين الامام وصاحبه في ستمسائل الاولى لم يرد عنده لا عندهما الثانية في كيفية الرجوع عنده بالكل ان رده بالنقصان امساكه وعندهما بالنقصان الثالثة اذا مات بعد انقطع ختافه فنه يرجع بالنصف ولا رجوع عندهما الرابعة اعتقه فلا رجوع عنده خلافا لهما الخامسة في رجوع العالقة السادسة العلم به لا يمنع الخيار عنده خلافا لهما وقيد بكونه قطع عند المشتري لانه لو قطع عند البائع ثم باعه فبات عند المشتري به فانه يرجع بالنقصان عنده ايضا والقطع لانه لو اشترى مريض فبات منه عند المشتري او بعد ان في عند البائع فخلد عند المشتري فبات به يرجع بالنقصان عنده ايضا لان المريض والقطوع عند البائع انما ماتا بزيادة الا لام وزاد فيها عند المشتري وهي لم توجد عند البائع وزاد البصير حجب الجلد والوث غيره فلا يؤخذ البائع بعالم يكن عنده وكذا الزوج امته البكر ثم باعها وقبضها المشتري ولم يعلم النكاح ثم وطئها الزوج لا يرجع بنقصان البكارة وان كان زوالها سبب كان عند البائع لان البكارة لا تنسحق بالبيع كذا في فتح القدير وكنت في شرح للمناورن بحث الاداء والقضاء انه لو بيع عند المشتري بدين كان عند البائع فانه يرجع بالثمن فلما نال المورد علمه منسحق قوله ولو برى من كل عيب به صحيح وان لم يسم الكل ولا يرد عيب لان الجملة في الاستسقاط لا تنفي الى المنازعة وان كان في حتمه التعلق لعدم الحاجة الى التسليم فلا تكون مقسودا يدخل تحت الابرار الموجود والمحادث قبل القبض في قول الثاني وذكروا مع الامام في المبسوط وشرح المحامد وفي الخامسة انه ظاهر منعهما وقال محمدا لا يدخل فيه المحادث وهو قول زفر لان البراءة تتناول الثابت ولا في يوسف ان الغرض الزام العقد باسقاط حقه من صفة السلام فذلك البراءة من الموجود والمحادث او اجعوا انه لو ابراه من كل عيب به لا يدخل المحادث ولا يرد عليه عدم صحة ابراه أحد كجملة انه من له الحق كقوله لرحل على كسنا وقال ابراهك من كل عيب به وما يحدث له مع اجماعا فاستشكل قول ابي يوسف لانه مع التصحيح لا يصح فكيف يحسم ويدخله لا تنصيص ولكن هذا على رواية الاستيعابي واما على رواية المبسوط فيصح الاشتراط باعتبار انه يقيم السبب وهو العقد مكان العيب الموجب لرد الوق البائد لو باع على انه برى من كل عيب يحدث بعد البيع فليس بهذا الشرط فاسد عندنا لان ادراة لا يحتمل الاضافة وان كان اسقاطا فحقه معنى التملك ولهذا لا يقبل الرد فلا يحتمل الاضافة نصا كالتعلق فكان شرطه فاسدا فافسد البيع اه ولو اختلفا في عيب انه حادث بعد العدة وان كان عنده لا أثر لهذا عند ابي يوسف وعند محمد القول البائع ثم مع عيبه على العلم به حادث عندنا اذا اطلق اما اذا ابراه مقسودا بعيب كان عند البائع ثم اختلفا في قبوله كذا قال قول للمشتري كذا في البدائع ولو شرط لها من عيب واحد كشعة فحدث عند المشتري عيب او موت فاطلع على آخر واراد الرجوع بالنقصان جعل ابي يوسف الخيار للبائع في التعيين وجعله بمدرجه الله تعالى

ولو برى من كل عيب به صحيح وان لم يسم الكل ولا يرد عيب
الغن قاله القاضي ان ابو زيد ونظر الدين فاضحان وقسمه في فتح القدير قوله ولكن هذا على رواية الاستيعابي الخ جواب عن الاشكال يمنع الاجماع قال في فتح القدير اجيب بمنع انه اجماع بان في الذخيرة اذا باع بشرط البراءة من كل عيب وما يحدث بعد البيع قبل القبض يصح عند ابي يوسف خلافا للمدوكر في المبسوط في موضع آخر لارواية عن ابي يوسف فيما اذا نص على البراءة من كل عيب حادث ثم قال وقيل ذلك صحيح عنده باعتبار انه يقيم السبب وهو العقد مقام العيب الموجب لرد وثمن سلنا فالفرق ان الحادث يدخل تحت التقرر برغضهما ومنكم من شي لا يثبت مقصودا ويثبت تبعاه ما في الفتح قوله وفي البسطة لو باع على انه برى الخ قال في التهر ميني على قول محمد كافي الشرح وعند ابي يوسف

لشترى وعمله ما اذ لم يشتره عند البيع بل ابرأ من شعبة او عيب ولو ابرأ من كل غائبة نهى في السرقة والا باق والفحور ولو ابرأ من كل داء فهو على ما في الباطن في العادة وما سواه سيجى مرثا وقال ابو يوسف يتناول الكل ولو قبل الثوب بعبو به برأ من الخرق وقد دخل الرقع والرفو ولو ابرأ من كل سن سوداء تدخل الحجر او الحضره ومن كل قرع تدخل الفروح الدامية اكذاف المصراج والاثر الذي يرى منه ولا يدخل الكي كفي الخماخ في القبط ابرأ من كل عيب بعينه فاذا هو اورد لا يبرأ لانه علمها لا عيب وكذا لو قال سبعة فاذا هي مقطوعة لا يبرأ بخلاف قطع الاصبع وبخلاف ما اذا برئ من كل عيب به كسفا في الواقيات ولو قال انا برئ من كل عيب الا باقية برئ من اباقة ولو قال الا الا باق فله الرد الا باق لانه لم يصف الا باق الى العيب ولا وصفه فلم يكن اعتبارا بوجوده الا باق للعال لان هذا الكلام كما يحتمل التبري عن اباق موجود من العيب يحتمل التبري عن اباق صحته في المستقبل فلا يكون مقرا بكونه اباقا للعال بالثبوت فلا يثبت حق الرد بالشك اهـ ولو قال انت برئ من كل حق لي قبله دخل العيب هو المختار دون الدرك وفي الصغرى المشتري الاول اذا ابرأ باقته من العيب بعدما اطلع الثاني عليه صح ولا يرد على باقته اذا رد عليه في الخمانية اذا باع عارية وقال انا برئ من كل عيب بها فهو برئ من كل عيب بها ولو قال انا برئ من متنها لا يبرأ عن شيء من العيوب ولو قال ابرأ من كل عيب لم يقل بها فله رد عن كل عيب اهـ وفيما باع شصاعا على انه برئ من كل عيب لا يكون اقرارا بالعيب ولو شرط البراءة عن عيب واحد او عيين كان ذلك اقرارا بذلك العيب لانه اذا باع عيين على انه برئ من كل عيب بهذا العيب بعينه وسلمهما الى المشتري فاستحق احدهما ووجد المشتري بالآخر عيبا زامه العيب بخصته من الثمن فقسم الثمن على العيبين وهما حصتان لا عيب بهما فاذا عرفت حصة المشتري رجع المشتري على البايع بحصة المشتري من الثمن ولو باع عيبين بشئ واحد على انه برئ من عيب واحد فاستحق احدهما فوجد بالثاني برئ من عيب واحد عيبا فانه يقسم الثمن عليهما على قيمة المشتري حصصا وعلى قيمة الآخر عيب واحد فاذا عرفت حصة المشتري رجع المشتري على البايع بذلك اهـ ما في الخمانية ولم يدكر المصنف رحمه الله تعالى الصلح من العيب كما لم يدكر الكفالة به وقسمنا طرفائهما ولا بأس بذكرهما هنا تقبلا للفائدة اما الاول فقدمنا انه ان كان الدافع البايع والمبيع للمشتري كان حائرا لظن من الثمن وان كان للمشتري لبأخذ البايع لا وفي فتح القدير لو اصطفا على ان يحيط كل عشرين بأخذ لا عيب بماءوا والخطوط ورضي الاجنبى جاز ورازح المشتري دون البايع ولو قصر المشتري الثوب فاذا هو مخفوق قال المشتري لا ادرى تخفوق عند القصار وعند البايع فاصطفا على ان يقبله المشتري ويرد عليه القصار درهما والبايع درهما جاز وكذا لو اصطفا على ان يقبله البايع ويدفع له القصار درهما وترك المشتري درهما قبل هذا غلط وتأويله ان يضمن القصار او لا للمشتري ثم يدفع المشتري ذلك للبايع اهـ وفي الصغرى ادعى عيبا في حازقة فانكر فاصطفا على مال على ان يرى المشتري البايع عن ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن به هذا العيب او كان به لكن برئت وصحت كان البايع ان يرجع على المشتري بما اخذ ما أدى من البذل وفي القنية باع المشتري بعد الصلح عن العيب ثم زال العيب في يد المشتري الثاني ليس للبايع ان يرجع على مشتريه ببذل الصلح ان زال بهما لجهة المشتري الاول والا فلا اهـ وفيما اشترى حمارا ووجد به عيبا قد عاين اذ ارد فقصو على بئسما يدنياروا وحسنه ثم وجده عيبا آخر فقبضه فله ان يرجع الدينار وقيل يرجع نقصان العيب اهـ والى هنا ظهران

بصح لان الغرض ايجاد
البيع على وجه لا يستحق
فيمسلة المبيع من
العيباه وهو يعدل
ظاهرا قوله عند ثمانية
ما في شرح الطحاوى
(قوله دخل العيب دون
الدرك) لان العيب حق
له قبله للعال والدرك لا
كلنا في الذخيرة

خيار العيب يسقط بالعلم به وقت البيع أو وقت القبض والرضا به بعدهما أو اشتراط البراءة من كل عيب أو الصلح على شيء وفي جامع الفصولين لو اشتراه على أن عيبه حدث فظهره قبل تسليمه لا يرد أو لا قرار بان لا عيب به إذا عينه قال في الصغرى إذا قال المشتري ليس به عيب لا يكون اقرارا بانتفاء العيوب حتى لو وجد به عيبا كان له أن يرد ولو عيّن فقال ليس بآتي كان اقرارا بانتفاء الباقي وكذا لو شهدوا أنه باع بشرط البراءة من كل عيب لا يكون اقرارا من الشهود بالعيب حتى لو اشتراه الشاهد فوجد به عيبا كان له أن يرد وكذا لو شهدوا على أنه باعه على أنه بريء من الباقي ثم اشتراه الشاهد فوجد انتفاءه الرد على أنه بريء من إيقاعه فليس للشاهد يرد به باقاه له وفي الولو الحجة الباتنة إذا تزوجت المشتري على أرض اللعب صح وكان اقرارا منها بالعيب وكذا البايع إذا اشترى منه أرض اللعب كان اقرارا به بخلاف الصلح عنه لا يكون اقرارا به وأما ضمانه ففي الزاوية اشترى عبدا وضمن له رجل عبوه فأطاع على عيب فرد له ضمان عليه عند الإمام لأنه ضمان العهدة وعلى قول الثاني يضمن لأنه ضمان العيوب وإن ضمن المارقة أو المحربة أو الجنون أو ألعى فوجده كذلك ضمن الثمن للمشتري وإن ماتت عنده قبل الرد قضى على البايع بالنقص ورجع به على الضامن ولو ضمن له بمصمتا يجهل من العيوب من الثمن فهو حازر عند الإمام وإن يرد المشتري ورجع بكل الثمن على الضامن وإن لم يرد وقضى بالنقص على البايع ورجع على الضامن كما يرجع على البايع وعن الثاني قال رجل للمشتري ضمان لك عماء فكان أعني فرد لم يرجع على الضامن بشيء ولو قال إن كان أعني فلي حصة العبي من الثمن فرد منه حصة العبي ولو وجد به عيبا فقال رجل للمشتري ضمان لك هذا العيب والضامن باطل له والله أعلم

باب البيع الفاسد

(قوله أو الأقرار بان لا

عيب به الخ) عطف على

قوله بالعلم به وقت البيع

باب البيع الفاسد

باب البيع الفاسد

آخره لكونه عقدا مخالفا للدين كافي فتح القدير وصح الولو المحمي رحمه الله تعالى من الفصل السابع بأنه معصية يجب رفعها وسأني في باب الرابان كل عقد فاسد فهو باو الفاسد له معنيان لغوي واصطلاحي فالأول فساد كصغر وعقد كرم فساد أو فساد ضحل فهو فاسد وفاسد من فساد ولم يسمع انفسد الفساد أخذ المال طلبا والمجدب والمفسدة ضد المصلحة وفاسد نفسد أو فسده وتفسد أو فاسد أو أرحامهم واستفسد ضد استصلح كذا في القاموس وفي المصباح وأعلم ان الفساد إلى الحيوان أسرع منه إلى النبات وإلى النبات أسرع منه إلى الجماد لان الرطوبة في الحيوان أكثر من الرطوبة في النبات وقد يعرض للطبيعة عارض قهجر الحرارة يسببه عن جربائها في الهاري الطبيعة الدافعة لحوارض المغوية فتكون المغوية بالحيوان أشد شتتها بالنبات فيسرع إليه الفساد فقهذه هي المحكمة في قول الفقهاء يقدم القاضي ما يتسارع إليه الفساد فيفسد البيع الحيوان ويتبدى بالهمزة والتضعيف والمفسدة خلاف المصلحة وجهها الفساد له وحاصله أنه ما تغير وصغمو يمكن الانتفاع به لما في البناءة يقال فساد العلم إذا أنتزاع به أو الانتفاع به وأما الثاني قالوا هو ما كان مشروبا بأصله لا بوصفه ولا يخفى مناسفته للشيء القوي ومرادهم من مشروعية أصله كونه مالا متوقفا لأجازه ومحمته فإن كونه فاسدا يمنع محمته ولقد تسع في البناءة حيث عرفه بأنه مالا يصح وصفه فانه يفسد أصله لا وصفه للفاسد وإنما أطلقوا المشروعية على الأصل نظر إلى أنه لو خلى عن الوصف لكان مشروبا والافح اتصافه بالوصف المنهي عنه لا يبقى مشروبا

أصلاً والمراد بالفاسد هنا ما يعم الباطل لا تنهم يذرون في هذا الباب ما يعم الباطل أيضاً فالرأيه
 ما لم يكن مشروطاً بوصفه أعم من أن يكون مشروطاً بأصله أولاً والبياعات المنتهى عنها ثلاثة وأسد
 وباطل ومكروه وتحريراً للفاسد بيننا وأما الباطل فله معنيان لغوي واصطلاحي فالأول يقال
 بطل الشيء بطل بطلاً وبطلوا وبطلنا بطلنا بطلاً وبطلنا بطلاً وبطلنا بطلاً وبطلنا بطلاً
 أو أبطل على غير قياس كذا في المصباح ويقال للحم إذا صار بحيث لا ينفع به للدود أو للسوس
 بطل وإذا أنت فسدت كافي فتح القدير وأما الثاني فهو ما لا يكون مشروطاً بأصله ولا بوصفه وحكمه
 عدم أداة المحكم وهو الملك قبضه أولاً وفيه مناسبة للمعنى اللغوي لأنه بمعنى ماسقط حكمه وحكم
 الفاسد ما لا يقيد بمجرد به بالقبض وأما المكروه فهو لغة خلاف المحبوب واصطلاحاً ما منتهى عنه
 لما ورأى البيع عند أن الجمعية تنهى عنه للصلاة وعرفه في النية بما كان مشروطاً بأصله ووصفه
 لكن نهى عنه لما ورأى اه ويمكن ادخاله تحت الفاسد أيضاً على إرادة الأعم وهو ما منتهى عنه
 في شمل الثلاثة والفاسد بالمعنى الأعم يثبت بأسباب منها الجهة المفضية إلى المنازعة في المبيع أو
 الثمن ومنها العجز عن التسليم الأبرر ومنها الفرر ومنها شرط خارج عن الشرع ومنها عدم
 المالية أو التقوم ومنها عدم الوجود ومنها عدم القدرة على التسليم وأما البيع المجاز الذي
 لا ينهى فيه فثلاثة نافذ لا نهى ونافذ ليس بلازم وموقوف فالأول ما كان مشروطاً بأصله ووصفه
 ولم يتعلق به حق الغير ولا خيار فيه والثاني ما لم يتعلق به حق الغير وفيه خيار والموقوف ما علق
 به حق الغير وهو ما ملك الغير أو حق بالبيع لغير المالك وحصره في الخلاصة في خمسة عشر بيع
 العبد والصبي المحجورين موقوف على إجازة الأولى والأب والوصي وبيع غير الرشيد موقوف
 على إجازة القاضي وبيع المرهون والمستأجر وما في مزارعة الغير موقوف على إجازة المزارع
 والمستأجر وللزراع وبيع البائع المبيع بعد القبض من غير المشتري موقوف على إجازة المشتري
 وقبل القبض في المنقول لا ينعقد أصلاً وبيع المرتد عند الإمام والبيع برقمه وبما باع فلان
 والمشتري لا يعلم موقوف على العلم في المجلس وبيع فيه خيار المجلس ومثل ما يبيع الناس ومثل
 ما أخذ به فلان وبيع المالك المصوب موقوف على إقرار الغاصب أو البرهان بعد انكساره
 وبيع مال الغير اه ويمكن أن يزداد البيع المشروط فيه الخيار أكثر من ثلاثة أيام وإن الصحيح أنه
 موقوف فإن أسقطه قبل دخول الأربع جاز ولا فساد كما تقدم في بابه لا يقال إن الغالب يذكر للاختلاف
 لأننا نقول لم يقتصر على المتفق عليه وإن في بيع المرهون والمستأجر خلافاً ويستثنى مما في مزارعة
 الغير ما إذا باعها مال السكها والبئر من قبله قبل القائه فإنه نافذ كافي البرازية السابعة عشر من
 الموقوف أو كبل شراء عبد إذا اشتري نصفه فإنه موقوف فإن اشتري الباقي قبل الخصومة نفذ
 على الموكل كافي الجمع وغيره الثامن عشر على قولهما الوكيل يبيع العبد إذا باع نصفه
 هو موقوف على بيع الباقي قبل الخصومة وعند الإمام نافذ كافي الجمع التاسع عشر يبيع نصيبه
 من مشترك بالخط ولا خلاط موقوف على إجازة شريكه كذا ذكره في الشركة العشرون
 يبيع ما في تسليمه ضرر موقوف على تسليمه في المجلس كافي البرازية الحادية والعشرون يبيع
 المريض عينا من أعيان ماله لبعض ورثته موقوف على إجازة الباقي ولو كان يخل القيمة عنده
 الثاني والعشرون يبيع السيد عبده المأذون المدين موقوف على إجازة الغرماء الثالث والعشرون
 يبيع الوارث التركة المستقرة بالدين موقوف على إجازة الغرماء ذكره الزيلعي عند قوله وصح عتيق

مشتري من ناصبه اجازة يبيع الرابع والعشرون الوكيل اذا وكل بلاذن وتعييم فبعد الثاني توقف
على اجازة الاول فكافي البيع الخامس والعشرون أحد الوكيلين اذا باع بمضرة صاحبه توقف على
اجازته فان اجازته جاز بخلاف ما اذا كان قائما فانه لا يفسد باجازه كاذرة الزبني في الوسكالة
السادس والعشرون يبيع للمولى كتاب عبده المدون بعد ان يجر عليه موقوف على اجازة الغرماء
كافي جامع الفصولين السابع والعشرون أحد الوصيين اذا باع بمضرة الاثر الثامن والعشرون
أحد الناظرين اذا باع غلة الموقوف بمضرة الاثر توقف فيها على اجازة الاثر واذا خذ من الوكيلين
ولم ادرهما الاثر صريحا التاسع والعشرون يبيع المعتوه كبيع الصبي العاقل موقوف كاذرة
الزباني والصحيح يشعل الثلاثة لانه ما كان مضمرا وباصله وصفه والموقوف كذلك والصحيح
المعاملات ترتيب الاثر وفي العبادات سقوط القضاء كافي الاصول وللشافعي طريقتان فذهب
يدخل للموقوف نعمت الصحيح فهو قسم منه وهو الحق لصديق التعريف وحكمه عليه فانه ما اذ
المالك من غير توقف على القبض ولا يضر توقفه على الاجازة كوقف البيع الذي فيه الخيار على
اسقاطه ولذا قال في المستعنى البيع فوجاه صحيح وفسدوا الصحيح فوجاه لازم وغير لازم اهـ ولذا لم يذكر
في المحامى القس في التعميم الصحيح وانما قال المبيع أو بعبارة اوضح فوجاه موقوف وفسدوا باطل
ولا غبار على هذه العبارة ومنهم من جعله قسيما صحيحا وعليه من الشارح الزباني فانه جعله على
صحيح وباطل وفسدوا موقوف وقسمه في فتح القدير الى جائز وغير جائز وهو ثلاث باطل وفسدوا
وموقوف فجعله من غير الجائز يريد بالجائز الناظر في السادس من جامع الفصولين ان يبيع مال الغير
بغير اذن بدون تسليمه ليس بمضرة ولم ادر فيما عني من الكتب من سماه فسادا الا في بيع المهرين
والمستأجر فقال في البدائع من شرائطه ان لا يكون في المبيع حق لغير البائع فان كان لا يفسد
كالمرهون والمستأجر واختلفت عبارات الكتب في هذه المسئلة في بعضها ان البيع فاسد في بعضها
ان البيع موقوف وهو الصحيح الى آخره وقال قبله في جواب الشافعي في بيع الفضولي انه غير صحيح
لانه لا يفسد حكمه ومعه التصرف عبارة عن اعتباره في حق المحكم فقال قلنا نعم وعندها هذا
التصرف بقيد في الجملة وهو ثبوت المالك موقوفا على الاجازة اما من كل وجه او من وجه لكن لا يظهر
شي من ذلك عند العقد وانما يظهر عند الاجازة وهو تفسير التوقف عندنا ان يتوقف في الجواب في
الحال انه صحيح في حق المحكم ام لا يقطع القول به الحال ولكن يقطع القول بمضرة عند الاجازة وهذا
جائز كالبيع بشرط الخيار للبائع وللشترى له وانما اكثرنا من تقرر برضا المجهول في قررت
في المدرسة الصرفة فتمسكنا بغير اقرار الهداية ان يبيع الفضولي صحيح عندنا فانه كره بعض الطلبة الذين
لا يحصل لهم اودع فسادا وهو فاسد لصلته وسأقوله من يدعي عمله ارشاد الله تعالى (قوله لم
يبيز بيع الميتة والميت) لا تعلم المالة التي هي ركن البيع فانها لا يبعد ان الما عندنا محسوس ومن
قسم الباطل والمؤلف رحمه الله تعالى لما استعمل الفاسد في الباب لا اعمر بعد المحو والاشمال
للباطل والفاسد وفي القاموس الميتة ما لم يلقه كاذر بالكسر لئلا يعمد فان اراد بعدم الجواز
عنده في حق المعلن بقيت الميتة على اطلاقها وان اراد الاعمال السلم والكافر قد رادها ما مات تحت
أنه اما المتخذة والموقوفة فقير داخلة في التخصيص اهل الكفر اذا باع الميتة فيما بينهم لا يجوز
لانها ليست بمال متهم ولو باعوا ذبيحتهم وذبيحتهم ان يخفوا الشاة ويضربوها حتى تموت خازلاتها
عندهم بمنزلة الذبيحة عندنا وفي جامع الكرخي يجوز البيع عندهم عند أبي يوسف خلافا لعمد

لم يبيز بيع الميتة والميت
(قوله وهو الحق) ينبغي
ان يستثنى من ذلك بيع
للكره فانه موقوف على
اجازته مع انه فاسد فقد
صرح المصنف في الاكره
انه ثبت به الملك عند
القبض للتمسك واما في
للتأثير وشروحه انه يعتقد
فساد المبيع الرضا الذي
هو شرط النفاذ وانه
بالاجازة يبيع ويزول
الفساد ونظا هـ ان
الموقوف على الاجازة
معهه لكن لينظر الفرق
بينه وبين المذكورات
هنا تأمل (قوله ولم ادر
فيما عني من الكتب
من سماه فسادا) ان كان
ضمير سماه راجعا الى
بيع مال الغير كما هو
الظاهر من العبارة
لاناسبه الاستثناء اللهم
الأن يقال اراد بجمال
الغير ما يتعلق به حق الغير

لاي يوسف انهم يقولونها كالحمر ولحمدان احكامهم كاحكامنا الا في المحرور في النخيرة اراد بالتمية
 ما مات حتف انعاما التي ماتت بالسبب كالتمت في الجرح في غير موضع الذبح فليسبع فاسدا باطل
 وكذلك ذبايح الجوس مال متقوم عندهم بمنزلة المحرور في المراج وحاصله ان قيمته حلت
 انفسه بسبب غير الاكثر واثنين بالنسبة الى الكافر وفي رواية الجواز وفي رواية الفساد واما
 الطلآن فلا امان في حقنا فالكل سواء قال في البدائع ولا يعقد بيع الميتة والدم وذبيحة الجوسي
 والمرد والمشرى ومثروك التسمية عندنا وذبيحة المجنون والصبي الذي لا يعقل وكذلك ذبيحة صيد
 المحرم محرما كان الذبايح او حلالا وذبيحة المحرم من الصيد في المحل او المحرم لان الكل ميتة ولا يعقد
 بيع صيد المحرم سواء كان صيدا المحرم او المحل اه وفي البرازية بيع مثروك التسمية عندنا من كافر
 لا يجوز اه اطلقه ففعل ما اذا كانت المتقبعة او تمنا والدم قال في القاموس اصله دمي تنبته
 دمان ودمان وجهه دماء ودمي وقطعة دمة وهي لغة في الدم وقد دمي كرضي دما وادسته ودميته
 وهو دمي اه و اراد بالدم الدم المسفوح ا فباع الكبد والطحال فانه جائز و اراد بالميتة ما سوى
 السلك والجرد و اشار الى منع الميسر بجال كبيع العذرة الخالصه ويجوز بيع السرقين والبر
 والانتفاع به ولو قوبه كذلك في المراج الوهاج (قوله والخنزير والنحر) أي في حق المسلم لقهي من
 بيعهما وقر بانهما مصرح في الهداية بالفساد فيهما لوجود حقيقة البيع وهو مادة المال بل المال
 فانه مال عند البعض و مراد ما اذا كان لم يبيع في ولا يعرض بيع مقايضة ا ما اذا قوبل بالبراهم
 او النازية فالبيع باطل حتى لو بيع احدهما بعد قبضه البائع واعتقه فذبحته ولو استحققه مستحق
 فالشترى خصم له بخلاف بيعه للميتة اذا اعتقه لم يفسد اذا استحق فليس خصم كافي البناء والفرق
 ان المحرور مال في الجملة في شرع ثم امر باهتا في شرع آخر فطريق النسخ وفي تحكيمها بالعبث قصدوا
 اعزازه بخلاف جعله تمنا واعتبر في بيع المقايضة المحرور والعرض ميسرا والعكس وان كان محكما
 لكن ترجع هذا الاعتبار ما فسه من الاحتياط للتوب فخصم فوجب قيمة العرض لا المحرور ولا فرق
 الاعزاز للعرض فاعتبرنا ذكرها لا اعزاز التوب لا التوب للخصم فوجب قيمة العرض لا المحرور ولا فرق
 بين دخول البائع على التوب او المحرور في جعل التوب هو الميسر كذلك في فسخ القدر والحاصل ان بيع
 نفس المحرور باطل مطلقا وانما الكلام فيما قابله وان دينا كان باطلا ايضا وان عرضا كان فاسدا
 وجلد الميتة المحرور في رواية وكلمته في أخرى وفي القاموس المحرور ما سكر من عصر الغيب او عام
 كالحمرة وقد تذكروا العوم اصح لانها حوت وما بالبدية نخر عنبوما كان شرابهم الا البسر والقر اه
 قيد بالمحرور لان بيع ما سواه من الاشربة الهرمة كالسكر ونقص الزبيبو المنصف جائز عنده
 خلا لهما كذلك في البدائع وقد بنا بالمسلم لان اهل الامة ما يمتنعون من بيعها ثم اختلفوا فقال بعضهم
 يباح الانتفاع بهما لهما شرطا كالحمل والشاء فكان مالا في حقهم وقال بعضهم هما حرامان علمنا لان
 الكفار يخاطبون بالمحرمان وهو الصحيح من مذمبنا احسانا ولكن لا يمتنعون من بيعهما لانهما
 يعتقدون المحل والقول لو قد امرنا بتركهم وما يدعون كذلك في البدائع ثم اثار المؤلف الى ان النعمين
 اذا ابتاعهما او خنزيرهما اسلا او اسلم احدهما قبل القبض فان البيع يفسخ لان التسليم والقبض
 حرام كالبيع بخلاف ما اذا كان الاسلام بعد القبض لان الموجد الدوام وهو لا ينافي ولو اقرض
 الذي خمر ان ذمى ثم اسلم احدهما فان اسلم المقرض سقطت المحرور لان اسلا مع مانع من قبضها ولا يثنى
 لهما من قيمته على المستقرض لان العجز جاءه من قبله وان اسلم المستقرض فغيره وان يثنى في رواية كالأول

والخنزير والنحر

(قوله ولا يعقد بيع
 صيد المحرم الخ) قال
 الرمي تقدم في النحر
 الكلام على جزاء الصيد
 انه ان كان قد اسطاده
 وهو حلال ثم احرم فباعه
 فان المشتري يضمن له
 قيمته وهو يقتضي فساد
 البيع وبه مصرح في النهر
 فلم ان بيع صيد الحلال
 للمحرم فاسد سواء عا
 وهو محرم او حلال واذا
 انقضى المحرم ضمن قيمته
 لصاحبه ومثله لله تعالى
 جزاء الصيد والله تعالى
 اعلم (قوله وفي البرازية
 بيع مثروك التسمية عندنا
 من كافر لا يجوز) قال
 في النهر ومثروك التسمية

وفي أخرى وهو قول محمد تنجيب فيمتها كذا في البدائع وقسدها محر والمحرز يران يسع آلات اللهو
كالربط والطبل والزمار والدف يصح مكره وعند الامام وقال لا يتعدي بيعها والصحيح قوله لا تتأفح
بها شرطن وجه آخر وعلى هذا الاختلاف يسع الترد والشرط نحو على هذا الاختلاف الضمان
على من اتلفها فبضمه ضمن وعند هـ ما كذا في البدائع ولكن القنوي في الضمان على قولهما
كما يسأ في النصب وعمله ما اذا كسر ما غير القاضي والمكتب اماهما فلا ضمان اتفاقا وقد ذكر
في أول سرالتيمة الفرق بين المتقوم والمضوم اهـ قوله والمحر والمدربر وأم الولد والمكاتب أي
يسع هؤلاء غير جائز أي غير معتد اما في المحر فقدم المسألة أما المدربر وأم الولد فقد صرح في الهداية
بطلان بيعهما قال لان استحقاق العتق قد تمت لام الولد لقوله عليه السلام اعتقها ولدها وسبب
المحر به لا يتعدى حق المدربر في الحال لطلان الأهلية بعد المولود والمكاتب استحق العتق يد على
نفسه لازمة في حق المولى ولو ثبت الملك بالبيع لطل ذلك كله فلا يجوز ولو رضى المكاتب بالبيع
فقد مر وايتان والظاهر الجواز والمراد بالمدر بالمطلق دون التقيدي فانه يجوز بيعه اهـ ولو يسع
المكاتب بغير رضاه واجاز بيعه لا يغنى في الصحيح من الرواية وعليه عامة المشايخ كذا في المختارة
وأورد عليه ان البيع فيهم لو كان باطلا لسرى الطلان الى المتقوم الى واحد وسأ في انه لو جمع
بين قن ومدربر وأم ولدو باعهما صافقة فانه يجوز في القن ولو كانوا كالمحر لم يجر فيما ضم أحبب انه
مخصوص بخارج ان يكون بعض افراد الباطل لضعفه لا يسرى حكمه الى ماضم اليه وفي بعض
عبارات المشايخ ان بيعهم فاسد بدليل صحة المضوم وأورد عليه ما لو كان فاسدا للملك والقبض ولم
يلبسوا به اتفاقا وأحجب بانه مخصوص فهو من قبيل الفاسد الذي لا يملك به والحاصل انهم اتفقوا
على انهم لا يملكون به وعلى عدم الطلان في المضوم المهم في ان بيعهم باطل وأفسدوا بد من
التخصيص لكل منهم ما يخصه كلام الهداية أولى وفائدة القولين فيما قبل باطل على ما في
الهداية فلا يملك بالقبض وفاسد على قول القنوي والبصاح في ذلك به هذا ما أفاده كلام الشارحين
في هذا المجل وفي البصاح الاصلاح ان يسع الثلاثة باطل موقوف بقلب جائز بالرضا في المكاتب
وبالقضاء في الاخيرين لقيام المسألة اهـ وهو ضعيف لانه لا بد في المكاتب من الرضا قبل البيع
على الصحيح ونفاذ القضاء ببيع أم الولد ضعيف في قضاء الراية لا يظهر عدم النفاذ وصح في فتح
القدير النفاذ بقضاء القاضي ويسع معنى البعض كالمحر وولد المدربر كوهو كذا وولد أم الولد والمكاتب
كما لدخول الولد في السكابة كذا في السراج الوهاج (قوله فلو هلكوا عند المشتري لم يضمن)
لطلان البيع فكان أمانة لسكونه مقبوضا باذن صاحبه وهو رواية عن الامام واختارها أحمد
الطوسي واختار شمس الأئمة السرخسي وغيره الضمان بالئسل أو بالقيمة وقيل الاول قوله
والثاني قولهما كذا في فتح القدير وفي القصة وفي السير انه يضمن لسكونه قبضه لنفسه فشا به
الغصب وهو الصحيح اهـ وذكر في أول سرالتيمة مسألة بيع الحر في ذبه أو بأبيه هل هو باطل أو
فاسد أطلقه فحمل جميع ما تقدم ولكن اذا مات المدربر وأم الولد عند المشتري فيه اختلاف فقال
الامام لا ضمان وقال عليه قيمتهما وهو رواية عنه لا يضمن بجهة البيع فيكون مضموما عليه
كما تراه الاموال وهذا لان المدربر وأم الولد يدخلان في البيع حتى يملك ماضم اليهما في البيع خلافا
للمكاتب فانه في نفسه فلا يتحقق في حقه القبض وهو الضمان به وله ان جهة البيع انما تلحق
بصحته في محل قبيل الحقيقة وهما لا يقبلان حقيقة البيع فصارا كالمكاتب وليس دخولهما

والحر والمدربر وأم الولد
والمكاتب فلو هلكوا
عند المشتري لم يضمن

عامدا كالذي مات حقت
أنه حتى يسرى الفساد
الى ماضم اليه وكان ينبغي
أن لا يسرى لانه محتمد
فه كالمدر فبضمه
البيع بالقضاء وأحجب
في الكافي بان حرمته
منصوص عليها فلا يعتبر
خلافه ولا يتعدى القضاء
ومن هنا قال السرازي
يسع متروكة التسمية
عامدا من كافر لا يجوز
وفيه كلام مسأ في
القضاء ان شاء الله تعالى

(قوله فصار كمال المشتري) قال في الفتح فصار كمال المشتري لا يدخل في حكم عقده بانفراده وادخل اذا ضم البائع اليه مال نفسه وباعها له بصفة واحدة حيث يجوز البيع في المضمون بالمحصن الثمن المسمى ٩٧ على الأصح وان كان قد قبل

لا يصح أصلا في شيء اه
قلت فلتحفظ هذه المسئلة
فإنها تقع كثيرا في نحو
المال المشترك بين رجلين
مثلا كدابة أو دار فأن
أحدهما يبيع السكك
لشريكه بصفة واحدة
وقد بحثت عنها كثيرا
حتى وجدت هنا (قوله
جوز التمر) أجز التمر
جميعه فيه والجوز بالضم

والسكك قبل الصيد

مهر منقور بتوضا منه
وأجزت اقتض جرينا
فاموس (قوله) وقد سئلت
حين تألف كتاب البدوع
الخ) قال في التمر وأعلم
ان في مصر ركبا صغيرة
كبيرة القهارة تصنع فيها
الاسماك هل تحوز
أجزتها الصيد السكك
منها نقل في البصر عن
الايضاح علم جوازها
ونقل أولا عن أبي يوسف
في كتاب الخراج عن أبي
الزناد قال كتبت الى عمر
ابن الخطاب الخ وما في
الايضاح ما لقوا بعد
الفتية ألق اه قال
الرملي أقول والذي علم
بما تقدم علم جواز
البيع مطلقا سواء كان

في البيع في حق أنفسهما وانما ذلك ليثبت حكم البيع فيما يضم اليهما فصار كمال المشتري لا يدخل
في حكم عقده بانفراده وانما ثبت حكمه لا بدخوله في حكمه كذا في الهداية وظاهره انه
لا ضمان ان ملك المسكاتب في يد المشتري انما هو بالبيع كلام العناية وفي المراج ان الرواية
عنه كقولهما الغامض في المدير وامام الوليد في مضمونه عنده ما تنافى الروايات وفي شرح الجامع
الصغير لقاضيهان ومما يحتاج فيه وهذه الرواية وقد عرفت في العناق ان قيمة المدير نصف قيمته لو كان
قتاوبه بقي وان قيمة أم الولد ثلث قيمته فاذا احتج الى تقويمهما باعتبار المضمون اليهما فالامر
على ما ذكرنا في السراج الواجب هناك ان قيمة المدير ثلثا قيمته فتعاضى الاصح وعليه الفتوى وما ذكرناه
من الافتاء بالنصف منقول في التناوي الصغرى وصرح به في البناء في فتح القدير هنا اعلم ان ام
الولد تخالف المدير في ثلاثة عشر حكما لا تضمن بالنصيب ولا بالاعتاق ولا بالبيع ولا تسعى لغيره
وتعفى من جميع المال واذا استولد ام ولد لم يشتر كذا لم يفتك نصيب شريكه وقيمته الثلث ولا ينفذ
القضاء بجواز بيعها وعليها العدة موت السيد واعتاقه وثبت نسب ولدها بالادعاء ولا يصح تبديرها
ويصح استيلاء المدير ولا يملك المحرم في بيع ام ولده ويملك بيع مديرة ومصح استيلاء دجارية ولده
ولا يصح تبديرها كذا في التلخيص (قوله) والسكك قبل الصيد أي لم يجوز بيعه لسكونه باع مالا
يملكه فكيف يكون باعلا أطلقه فتعلم ما اذا كان في خطرة اذا كان لا يؤخذ الا بصيد لا يكونه غير
مقدور التسليم فيكون فاسدا لو معناه اذا اخذتم القاه فها ولو كان يؤخذ بغير حيلة جاز الا لا اجتمعت
فيها بافاسها ولم يسد عليها المدخل لعدم الملك وروى الامام أحمد فروقا لا تشتروا السكك في الماء
فانه غرور والحاصل ان عدم جواز قبض اخذه لعدم ملكه فان اخذتم القاه في خطرة كبرة
فعدم جواز له لسكونه غير مقدور التسليم فان سلمه بعد ذلك فكذلك لو ابتاع في بيع الا بقا اذا سلمه وان
كانت صغيرة جاز له خسارة الرثبة بعد التسليم ولا اعتبار برويته في الماء واذا دخل السكك
الخطرة احتيا له ملكه وكان له بيعه على التفصيل وقيل لا مطلقا لعدم الاحراز والخلاف فيما اذا لم
يبشئها فان هياها له ملكه اجازها فان اجتمع بغير صنعه لم يملكه سواء امكنه اخذته من غير حيلة
أولا وفي القاموس الخطرة جري التمر والميط بالثمن خشبا وقصبا اه وفيها في البناء بالتمحوض
والبركة أطلقه فتعلم ما اذا باع في نهر أو بحر أو أجرة وقد صرح الامام أبو يوسف في كتاب الخراج
بنعنه اذا كان في الآجام وانه اذا كان يؤخذ باليمن غران يصاد فلا بأس ببيعه اه والوجه الشجر
الملتهب والمجموع اجمعت قصصه وقصصه والاحكام جمع الجمع كذا في المصاح وفي فتح القدير فرغ من
مسائل التثنية حفر حفرة وقوع فيها صيد وان كان اتخذها للصيد لم يملكه وليس لاحد اخذها وان
لم يخذنها اه فهولن اخذته نصب الشبكة فتعلق بها صيد ملكه فان كان نصبا لم يفهم من مال
فتعلق بها الا يملكه وهولن ياخذها الا ان ياخذ فيجوز ومنه اذا هاجمه بجره لوقوع النار فيه
ملك ما يقع فيه ولو وقع في حجره لم يكن هيا له ذلك فلواحد ان يسبق ويأخذ ما لم يكف حجره عليه
وكذا من هيا ما كان للسرقة الى آخره وسبقا في باع متفرقات البيوع ان شاء الله تعالى وقد
سئلت حين تأليف كتاب البيوع من هذا الشرح في ستة ثمان وستين ونسما عنة عن البصرة بناحية

في بحر أو نهر أو أجرة وهو باطله اه من ان يكون في أرض بيت المال أو أرض الوقف وما تقدم عن كتاب الخراج لا في يوسف غير
بعبدا ايضا عن القواعد يجوز جمعها الى اجاز تموضع مخصوص لمنفعة معلومة في الاصطلاح وما حدث به أبو حنيفة عن جمانة كل

فانه سيع السمك قبل الصيد ٨٠ ويحياها في اجام حيث لذلك وكان السمك في امد دور التسليم فتعامل واعين هذا التميز

فان المسئلة كثيرة الوقوع
فيكثر السؤال عنها (قوله
وهو الظاهر) أي ظاهر
الرواية كما في الشرنبلالية
وعزاه الى البرهان (قوله
ان كان داخنا) قال الرمي
الداخن للرمي في البيت
(قوله جازي بها) قال
في النسخ لان المعلوم عادة
كالواقع وتجويز كونها
لا تعود او صرحت علم
هو هذا لان جواز البيع
كجويز هلاك المبيع
قبل القبض ثم اذهرض
والطير في الهواء والمحل
والنتاج

الهلاك انفسج كذا هنا
لذا فرض وقوع علم
المعاملن عودها قبل
القبض انفسج اه قال
في التهر وأقول فيه نظر
لان من شرط صحة البيع
القدرة على التسليم عقبه
ولذا لم يجز بيع الآبق
اه وتعقبه بعض الفضلاء
بان ما ادعاه من اشتراط
القدرة على التسليم عقبه
ان اراد به القدرة حقيقة
فهو ممنوع ولا لا يشترط
حضور المبيع مجلس
العتد ولا يقوله أحد
وان اراد به القدرة حكما
كما ذكره بعد هذا الخاضع

كروم الخس الجحامية في وقف الخالي اليوسفي ايجوز اجارتها من التنازل عن بصلاد السمك منها
فتشت ما عندى من السمك فلم ارها الا في كتاب التجراج لا في يوسف قال لو حشدنا عبد الله بن علي
عن اسحق بن عبد الله عن أبي الزناد قال كتب الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في بكرة يمتنع
فيها السمك بارض العراق أن يؤاخرها فكتب أن افعلوا قال وحدثنا أبو حنيفة عن جاد قال طلبت
الى عبد الحميد بن عبد الرحمن فكتب الى عمر بن عبد العزيز يساله عن بيع صيد الاحام فكتب
اليه سمجرا له لا بأس به وسماء المجلس اه فصل في هذا لا يجوز بيع السمك في الاحام الا اذا كان في
أرض بيت المال و يلحق به أرض الوقف لكن بعد مدهنة بنت في الايضاح عدم جواز اجازته
(قوله والطير في الهواء) أي لا يجوز ولا غير محلول قبل الاخذ فيكون باطلا وكذا لو باعه بعد
ما ارسله من يده لا غير مقدور التسليم فيكون فاسدا ولو سلمه بعد ما يعود الى الجواز عند مناج
بل هو في قول السكرتي يعود وكذا عن الطحاوي اطلقه فتعمل ما اذا حصل الطير ميعا وقتها وشمل
ما اذا كان من عادته أنه يذهب ويحيى وهو الظاهر وفي فتاوى قاضخان وان باع طراله يطيران كان
داخنا يعود الى يتسوى بقدر على اخذه بل انكف جاز بيعه والافلا وقول صاحب الهداية
والمجام اذ علم عودها وأمكن تسليمها جاز بيعها لانها مقدورة التسليم وافته وصرح به في الخزيرة
معز بالي المتقي وفي التجراج باع فرسا في حظيرة فقال البائع سلتها اليك فتفجع للشترى فذهب
الفرس فان امكنه اخذه بيده من غير عون كان تسليمه والافلا لانه لو مديده لا يمكنه الاخذ اه وفي
القاموس الطير جمع طائر وقد يقع على الواحد والجمع بطور وأخبار والطيران حركة تركب ذى
الجناح في الهواء يمناعه اه والاكثر فيها التائب وقد تدكر كذا في المصباح والهواء ممدودا
المعبر بين السماء والارض والجمع أهوية والهواء أيضا الشيء الخالي والهواء مقصورا مسمى النفس
واقصر افعالها والشيء ثم استعمل في ميل مذموم يقال اتبع هواه وهومن اهل الاهواء كذا في المصباح
(قوله والمحل والنتاج) أي لا يجوز بيعهما والمحل يسكون للمحل الجنتين والنتاج حل المحبلة والبيع
فيهما باطل انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المحل وجعل المحبلة والمافيه من القرروفي
مصنف عبد الرزاق نهى عن المضامين والملاقيح وحيل المحبلة للمضامين جمع مضغونة ما في اصلا ب
الابل والملاقيح جمع ملقوح عافى بطونها وقل بالعكس وحيل المحبلة ولولد الناقة وفي النابة
المحل فنع الباء الموحدة وطلق و براديه المصدور براديه الاسم كما يقال له المحل أيضا واما دخول ناه
التائب في المحبلة فانما هي للاشعار بالاثوثة وقيل انها المرافعة كما في مضغ ويحتمل ان يكون جمع
حالبة في الحكم امرأة حالبة من نسوة محبلة وروي بعض الفقهاء جلت بكسر الميم ولم يثبت اه وفي
تخصيص النهاية بفتح الحاء والباء وقد تسكن نتاج التناج وهو بيع الدواب والناس وفي السراج الوهاج
لا يجوز بيع المحل وحسنه الام ولا الام دونه فلو باع المحل وولت قبل الافتراق وسلم لا يجوز
وكذا لا تجوز هبته وان سلم الى الموهوب لمع الام ولا يجوز كتابته ولو قبلت الام عنه ولا الكتابة
عليه ولو تزوج عليه فالتمسمة باطلة ويجب مهر المثل ولو صاح من قصاص عليه فالصلح صحيح وبقا
القصاص والتمسمة فاسدة ويكون للوئي على القاتل الدية وان اعتق المحل ان حاد به بعد العتق
لا قبل من ستة أشهر عتق وان كانت ستة أشهر فصاعد لا ويجوز الوصية بها ذلته لا قبل من ستة

فيه كذلك حكم العادة يعود اه قالت وهو وجهه فهو يظهر بيع العبد المرسل في حاجة المولى فانه يجوز وعلاوه اشهر
بأنه مقدور التسليم وقت المقدح كما اذا ظاهر عودها ولو آبق بعد البيع قبل القبض خير المشتري في فسخ العقد كما سياتي

أشهر من وقت الوصية ولو خالها على ما في بطن جاريتها أو ما في بطن بهيمة جاز وللزوج الولاء إذا جاءت به لاقبل من ستة أشهر وإن جاءت به لستة أشهر لا سيل له عليها ولكن ينظر إن قالت خلعتني على ما في بطن جاريتي من ولد يرجع عليها بالمهر وإن لم تنقل من ولد فلا شيء عليها ولو باع شاة على أنها حامل فبجزلان الحمل مجهول ولو اشتري جاريتة على أنها حامل أن قصده التسري من العيب جاز وإن قاله على وجه الشرط لا يجوز ومنهم من قال بعدم الجواز في الوجهين إذا شرط أنها حامل بجمار أو بفلان أو بعبدي أو بعناق أو ما دلت به خبر الحمل جاز اهـ وقد كتبت في القوائد الفقهية ما لا يجوز أفراداً للمحل وبما يجوز دون أمه فليراجع (قوله واللبن في الضرع) أي لا يجوز بيعه للضرع ففساده انتفاخ ولا نه ينزع في كيفية الحمل وبما يزداد فيختلط اللبن بغيره وفي المصباح الضرع لذات التلطف كالتي للراثة أو التجمع ضرع مثل فاس وفلوس (قوله والؤلؤ في الصدف) للضرع وهو مجهول لا يعلم وجوده ولا قدره ولا يمكن تسليمه إلا بضر وهو كسر الصدف وعن أبي يوسف الجواز لأن الصدف لا ينتفع به إلا بالكسر فلا يضر راقده لأنه لو باع تراب الذهب والمحبوب في غلافها جاز لكنهما معلومة وتعلم بالقبض وفي السراج الوهاج لو اشتري دجاجة فوجد في بطنها الؤلؤ فمسي البائع ولو باع كرش شاة مذو حمة لم تسلم جاز وإن أجمعه على البائع والمشتري بالخمر إذا داراه والؤلؤ للذر واحد بهاء كذا في القاموس والصدف حكمة غشاء الدر أو أحد بهاء وأجمع أصداف منه أيضاً (قوله والصدف على ظهر الغنم) لأنه من أوصاف الحيوان ولا نه ينبت من أسفل فيختلط المبيع بغيره بخلاف القوائم لأنها تراد من أعلى وبخلاف الفصيل لأنه يمكن قلعها والقطع في الصدوف متين فيقع التنازع في موضع القطع وقد صح أنه عليه السلام نهى عن بيع الصدوف على ظهر الغنم وعن اللين في الضرع وعن في لبن وهو حجة على أبي يوسف في بيعه بزي يسع الصدوف في رواية عنه كذا في الهداية ومعهم الإمام الفضل عدم جواز بيع قوائم الخلاف لأنه وإن كان ينمو من أعلاه فوضع القطع مجهول فهو كمن اشتري حبرة على أن يقطعها المشتري لا يجوز لمجهالة موضع القطع وناد كره من منع بيع النضر ليس متفقا عليه بل هي خلافة منهم من منعها إلا بد في القطع من حفر الأرض ومنهم من أحازه للتعامل بخلاف الفصيل لأنه يقطع فلا تنازع في جاز بيعه فاعلم في الأرض وأشار المصنف إلى أن كل ما يبيع في غلافه فلا يجوز كاللين في الضرع واللين في الشاة الحمة أو شحمها أو التبا أو أكارعها وحلوهما أو دقيق في هذه النخطة أو من في هذا اللين ونحوهما لا يمكن تسليمها إلا أناسا داخلين في المحبوب في قشرها مستثناة من ذلك لما أسلفناه وكذا بيع الذهب والفضة في ترابها بخلاف جنهما كذا في فتح القدير وفي السراج الوهاج ولو سلم الصدوف واللبن بسد العنق لم يجز أيضاً ولا ينتظ بهما اهـ وفي النباية معزى إلى الصغرى وبيع الكرات يجوز وإن كان ينمو من أسفل اهـ والخلاف وزان كآب شبر الصفاف الواحدة خلافة ونصوا على تحضير اللام و زاد الصنف في وتشد يدها من نحن العوام قال الدينوري عزى عن أبيه خيلافان المسام في به سيا فنت عنها لعل أصله ويحكى أن بعض الملوك مر بمجان فقرأ شجرة الخلاف فقال لوزبره ما هذا النضر فكرهه لوزبر أن يقول شبر الخلاف لنفوز والنفس عن لفظه فسمها باسم شدة فقال شبر الوفاق فاضنه الملك لنهايته ولا يكاد يروح في السادة اهـ (قوله والمخج في السقف وذراع من ثوب) لأنه لا يمكن تسليمه إلا بضر أطلقه وهو مجهول على ثوب بضره القطع كالعمامة والقبض أماما لا بضره القطع كالكراس فيجوز وقول الطحاوي في آجر من حائط

واللين في الضرع والؤلؤ
في الصدف والصدف
على ظهر الغنم والمخج في
السقف وذراع من ثوب

(قوله بخلاف القوائم)
أي قوائم الخلاف كما يأتي
(قوله ومنهم من أحازه)
للتعامل قسم في فصل
ما يدخل تبعاً من البرازية
أشترى أشجاراً للقطع ولم
يقطع حتى جاء الصنف
أن أضر القطع بالأرض
وأصول النضر يعلى
البائع للمشتري قيمة شبر
فأجم جبراً وقال الصدق
قيمة مقطوعه وإن لم يضر
واحد قطع وإن اشتري
الشبر مطلقاً القطع من
الأصل اهـ وقصمنا عن
الحائنة ما ينفي مراجعته
وسند ذكر المؤلف في
القول الثانية عن المراج
أطلاق الجواز في بيع

وضربة القاض والمزينة
التخل والتبر على أن
يقطعه المشتري وقال في
التبر وفي الصغرى
القياس في بيع القوائم
أن لا يجوز ولكن جاز
للتعامل وبيع الكراث
وإن كان يمتون أسفله
يجوز للتعامل أيضا وبه
يحصل الجواب عما استدلل
به الفضلي على المنع في
القوائم (قوله وفي الحنبي
وفي جواز بيع التبن الخ)
قال في التبر وحزم
الولوي في بيع حب
القطن بالموز والوجه
في بيع نوى التمر ولو غرا
بعينه الفساد (قوله إن
يتناع غرتها من المعرى
يقر) الأول بالتأمل الثلاثة
والمراد به الرطب والثاني
بالتأمل الثلاثة

أو نزع من كرابس أو ديباج لا يجوز ممنوع في الكرابس أو محمول على كرابس يتعيب به أما لا
يتعيب فيه فيجوز كما يجوز بيع قفاز من صبرة وأما إذا المصنف إلى عدم جواز بيع حليق من صيف أو
نصف ذراع لم يدرك لأنه لا يمكن تسليحه إلا بقطع جميعه وكذا بيع فص خام مركب فيه وكذا نصيبه
من ثوب مشترك من غرشر بكة وذراع من خشنبة للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما التزمه من
الضرر ولأنه إنما التزم العقد لا ضرر فيه ويرد عليه بيع الحجاب التي لا تضرج إلا بقطع الأوباب على
قول من أجاز والبعض قدمنه وأوجب بأن التعيب المحذور دون الحجاب وهذا بعيدان للمنظور
اليق في المنع تعيب المبيع والكلام السابق بعيد أنه تعيب غير المبيع وهو الظاهر كذا في فتح
القدير فلو قطع البائع الذراع أو قطع المجمع قبل فسخ المشتري عاد بهما زال المفسد وكذا في الحنبي
فيه أقوال لا قبل بيعه على القبول إلا أن يقبل برضاه وقيل لم يجز إلا بتعديدا لبيع وقيل بتعديدا لمطبا
عند أخذه وقيل بتعديدا الأصل بخلاف ما إذا باع النوى في التمر والزرق البطيخ حدث لا يبيع
وإن شقهما وأخرج المبيع لأن في وجودهما احتمالا أما المجمع فمن موجوده ومختلف الصوف فأنه
لا يتقلب بهما بالتسليم وقد بذراع من ثوب لأنه باع عشرة دراهم من ثوبه فحاز له لا ضرر
في تعديده ولو لم يكن معناه لا يجوز لما ذكرنا ولهذا قال أيضا كافي الهداية ونحوه أيضا لا ضرر في
تسليحه كبيع نخل أو شجر على أن يقطعه المشتري أو زرعا على أن يبعده كذا في المراج وأطلقه أيضا
فمثل ما إذا باع ذراعا وعن الجانب فلا يجوز أيضا كافي المراج وفي الحنبي وفي جواز بيع التبن قبل
أن يداس ولا يزال الأبيض قبل اللق والمختلطة قبل الدرس وحسب القطن في قطن بعينه ونوى غرقى غمر
بعينه فيمر وابتان اه (قوله وضربة القاض) أي لم يجز بيع ما يخرج من ضربة القاض وهو
بالقاف والدون الصائبة قبل بكت ما يخرج من القاء هذه الشبكة مرة بكذا وقيل بالغن والاه
القاض قال في تهذيب الأثرى نهى عن ضربة القاض وهو القواص تقول أغوص غوصة فها
أنخرجته من اللائي فهو لك وكذا هو بيع باطل لعدم ملك البائع المبيع قبل العقد فكان غرا
ومجهالة ما يخرج كذا في فتح القدير وصح في البناء رواية القاض بالغن وذكر أن القاض من
قنص بقنص قنصا إذا صدم باب ضرب يضرب بعضى القاض كافي الصحاح له استعمالان بمعنى
النازل تحت الماء بمعنى الهاجم على الشيء وفي الصحاح القنص بالبحر بك الصدد وبالتكين
مصدور قنصه صاده ولم يذكر في القاموس سوى اقتضاه اصطاده كقنصه ذكر في الصامع القاض
وذكر مع الفين القواص والقاض والقاضة والقواص الدخول تحت الماء والقاض موضع أو أعلى
الساق وقاض على الأمر عليه والقواص من يقوص في البحر على القواص له وفي المصباح قاض من
باب قال فهو قاض والمجمع فاصتمل قاض وقاف وقواص مبالغة (قوله والمزينة) هو ما يجرف الكيل
عطافا للينة أي لم يجز بيع المزينة لئنه صلى الله عليه وسلم عن بيعه للزينة والمهاقلة أما المزينة
فقال في القاض يبيع التمر فزوس الفصل بالتمر لأنها تؤدي إلى النزاع وإذا فسخ من الزين وهو
الدفع والمهاقلة من المحفل وهو التمر من الأرض وهي الطيبة التربة المحلصة من شائبة السبخ
الصالحه لزرع ومنه حقل يحقل إذا زرع والمهاقلة مهاقلة من ذلك وهي المزاولة بالثلث أو بالربع
وغرها وقبل هي إكراه الأرض بالبر وقيل يبيع الطعام في مثله بالبر وقيل يبيع الزرع قبل
إدراكه وفي رواية ورخص في الرابا قال العربية الحقة التي يعربها الرجل محتاجا أي يحصل له
ثمرتها ورخص للمعري أن يتناع ثمرتها من المعري بشرط لموضع حاجته محبت عريه لأنه إذا وهب

عمرها فسكاه جرد هامن الثمرة وعراهما ثم اشتق منها الاعراء اه واقصر في الهداية في تفسير
 الحافلة على القول الثالث وجوز الثاني بيع المزابنة فيمادون خمسة أوسق لهن من المزابنة
 ورخص في العرايا وهي ان يباع بغير مهرها ثم اقيادون خمسة أوسق واجاب اصحابنا بان العربية
 العطية لفتوا ولو لم يكن ان يبيع العربي له ماعلى التمسك من العربي بغير مجذور وهو يبيع مجازاته
 لا يملكه فيكون برامبتدا كذا في الهداية واصحابنا خروا عن الظاهر من ثلاثة أوجه الاول
 اطلاق البيع على الهبة الثاني قوله ورخص بخلاف ما قرروه وجوابه انه رخصة في الوفاء بالوعد
 والعريضة ان يفي بالوعد فاعطى غيره موع كونه ليس باخلاف للوعد رخصة الثالث التقيد بما
 دون خمسة أوسق فائدة وعلى من هذا لا فائدة له وجوابه لان الواقعة في القليل ومن مشاخصنا من
 ادعى ان الرخص في بيع العرايا لم ينفوخ بالنهي عن بيع العرايا ومنهم من قال تعارض الحرم
 والمبيع فقدم الحرم وهو مردود بان الرخصة متصلة بالنهي فلا يصح القول بنسخ الرخص للاتصال
 وقد ثبت في النصارى انه نهى عن بيع المزابنة ثم رخص بعد ذلك في بيع العرايا فقبل القول
 بالنسخ واقفه الموفق والمحرم الحزر وكذا لا يجوز بيع العنب بالزبد وبمعنى النهي انه مال
 الربا فلا يجوز بيعه بغيره مع الجهل كالأموال موضوعين على الأرض ثم اعلم ان تعريف المزابنة بانها
 بيع الثمر بالتمر خلاف التحقيق والاولى ان يقال يبيع الرطب بثمر الى آخره لان الثمر بالمثلثة
 حمل الثمر رطبا أو غيره واذ لم يكن رطبا جازلا لاختلاف الجنس ولو كان الرطب على الأرض كالتمر
 لم يميز به متساويا عند العلماء الا باحذيفة فاسأني في باب الربا (قوله والملاسة والقاء الحجر)
 ومنه المزابنة وهذه موع كانت في التجارة قهسي عنها وهو ان يترأض الرجلان على سلعة
 أي يتساوما فاذالمسا المشتري أو ينفها اله البائع أو وضع المشتري عليها حصة لزم البيع رضى
 البائع أو لم يرض والاول يبيع للملاسة والثاني يبيع للمناذبة والثالث القاء الحجر ولان فيه تطقا
 بالحظر ولابد في هذه السور أن يبيع الكلا منهما على الثمن (قوله وثوب من ثوبين) بجهالة
 المبيع وتقدم في خيار الشرط انه اذا جعل للمشتري خيار التعيين جاز فيمادون الثلاثة فلذا
 أطلقه هنا في المراج وكذا عسمن عبيد لا يجوز ولا خلاف فيه لاحد في لوقبضهما واما ما
 يضمن نصف قيمة كل واحد منهما لان أحدهما مضمون بالقيمة لانه مقبوض بحكم البيع الفاسد
 والآخر امانة وليس أحدهما بائني من الآخر فشاعت الأمانة والضمان ولهذا لو كان البيع
 صحيحا بان كان فيه خيار للمشتري يضمن نصف ثمن كل واحد والقاسم متبر بالصح والقيمة هنا
 كالثمن ثمة ولو اتمارتين ضمن قيمة الاول لانه تضمن مضمونا لتعذر رد نفسه ولو حرهما معا عتق
 أحدهما لانه ملك أحدهما بالقبض وان حر أحدهما لم يصح أي لوقال البائع أو للمشتري أحدهما
 حر ولو قال امتعا بعتا لكان كل واحد عتق مملكته فصح في ملكه والبيان الى المشتري
 لان من نفذ فيه عتقه مضمون بالقيمة والقول في المضمون قول الضامن ولو قبض أحدهما باذن
 البائع فهلك غرم قيمته اه وقيد بالقيمة اذ يبيع للجهن في المتلى جائز قال في التقيص من باب بيع
 المجهول واشترى أحد عدن أو ثوبين فسد لجهل بوزنهما فسد المثل فلو قبضهما ملك أحدهما
 والآخر امانة فانه بالعدن الى آخره (قوله والمراعى واجارها) أي لا يجوز بيع الكلا واجارته
 اما البيع فلا نه ودعى ملا يملكه لا لشرك الناس فيه بالحد ث الناس شركا في ثلاث في الماء
 والكلا والنار واما الاجارة فلانها عقدت على استهلاك عين مباح ولو عقدت على استهلاك عين

والملاسة والقاء الحجر
 وثوب من ثوبين والمراعى
 واجارها

(قوله ولان فيه تطقا
 بالحظر) فانه في معنى اذا
 وقع حجرى على ثوب فقد
 بعت منك أو بعت منه ملكا
 أو اذا تبذره أو لمسته كذا
 في الفتح (قوله ولابد في
 هذه السور أن يبيع
 الكلا منهما على الثمن)
 أي ليكون على القصاد
 ما ذكره والا كان القصاد
 لعدم ذكر الثمن ان
 سكتا عنه فاسأني ان
 البيع مع ثوب الثمن
 باطل ومع السكون عنه
 فاسد أو لم يصدق هذه
 السور فانه ذكر في تعريفها
 ان يتساوما وسلعة وقد قال
 في الفتح التساوم تفاؤل
 من السوم سام البائع
 السلعة منها البيع وذكر
 ثمنها فظهر ان ما قبل
 فائدة التقيد انه ان لم
 يثبت ذكر الثمن فالبيع
 باطل غير ظاهر تأمل
 (قوله جاز فيمادون
 الثلاثة) كذا في الفتح
 وجوابه فيمادون الاربعة

(قوله ومنه لحدق) أي حرماء ملي (قوله لقاتل) أن يقول يذيق الخ (قال في النهر) وأقول يمكن أن غرق بينهما بأن يحق الكلا
 كان سببا في إنباته فنبت ضلالت المسافنة موجود قبل خرقه فلا يلزم له وقال لملي أصح القولين عندنا الثاني أنه
 يملكه سواء خرقها في أرض موات أو ملك وهذا لا يلزم فيها وأقول المتقول أن صاحب الثروة تلك الماء وقدمه هذا الشارح
 في كتاب الطهارة في شرح قوله وانتفاع حيوان وتغذيته من الزواجر الجحمة فرأى أنه إذا أخر حرمه منها بالاحتساب
 كما في السواقي التي يسلطها ٨٤ فلا شك في ملكه له بذلك مجازته في الكيزان التي نسميها القواديس وأولهم

صيه في البرك بعد حيازته
 تأمل وأقول الثرق
 كلام الفقهاء على العين
 وأما غيره فقال فيه
 صهر يجزى وجب وقود ذلك
 وقد يطلق على غير العين
 والذي يجب التعويل
 عليه في الماء أن يقال
 بالمجازة على فخص من
 وعلى هذا يجب أن يكون
 في الصهار يجزى المختص
 البيوت المجازة قلما

والنخل

لأنها بمنزلة الحجاب وقد
 اقتدت به ولا يخالفه ما
 في الزواجر من قوله ولو
 نزع ماء نثر رجل بغير
 إذنه حتى يبت لا يبي
 عليه لأن صاحب الثر
 غير مالك للماء ولو صبها
 زحل كان في الحجب يقال
 له أملا الماء لأن صاحب
 الحجب مالك للماء وهو من
 ذوات الامتثال فخص من
 مثله له لأن كلامه

ملوكه بأن استأجر بقره لشرب لبنها لا يجوز فهذا أولى وفي المسيح والرعي بالكسر والرعي
 بمعنى وهو ما ترعاه الدواب والجمع المرعى أه قد بارى بمعنى السكالات لأن سمر ربة الأرض
 وأحارها حائران ومعنى الشركة في النار الاصطلاحها وتخفيف الشاي بمعنى إذا وقدر حمل ناراً
 فذلك أن يصبى بها ما إذا أراد أن يأخذ الحجر فليس له ذلك إلا بأن صاحبه ومعناه في الماء الشرب
 وسق الدواب والاستقامة من الآبار والمحاض والانهار المملوكة وفي السكالات أنه احتشاه وان
 كان في أرض مملوكة غير أن لصاحب الأرض أن يمنع من الدخول في أرضه وإذا منع فليقره أن يقول
 إن لي في أرضك حقا فاما أن توصلي إليه أو تحته أو تستقي وتدفعه في وصار حكاية رجل وقع
 في دار رجل إيمان بأن للمالك في دخوله لأخذ ما مان يخرجه إليه ما إذا أحرز الماء بالاستقاء
 في آنية والسكالات تضعه جاز حيث يشاء لانه ملكه بذلك وظاهر أن هذا إذا نبت بنفسه
 فاما إذا كان سقى الأرض وأعمالها للآيات فنبت في الذخيرة والمهبط والنوازل يجوز بيعه لانه
 ملكه وهو مختار المصدر والشهد وكذا ذكر في اختلاف أي خيفة فيعمل كلام المصنف على ما إذا
 لم يبعدها للآيات ومنه لو حدق حول أرضه وهما بالآيات حتى نبت القصب صار ملكه
 والقصد من منع بيعه وإن ساق الماء إلى أرضه وتحف مؤنة لبقا مع الشركة وإنما تنقطع بالمجازة
 وسوق الماء إلى أرضه ليس بمجازة لكن الأكثر على الأول إلا أن على هذا القائل أن يقول يذيق أن
 حاز الشرب على بناءه ما يكون شكافه المحفر والطي لتفصيل الماء على الماء كما على الكلا بشكافه
 سوق الماء إلى الأرض لينبت فله منق للمسقى وإن لم يكن في أرض مملوكة له كذا في فتح القدير وسأني
 أن شاء الله تعالى بقية الكلام عليه في كتاب الشرب والمحلة في جواز إجابته أن يستأجرها أرضا لا يقف
 الدواب فيها ولنفعها أخرى بقدر ما يريد صاحبه من الثمن والأجرة فيحصل بغير ضررهما ويدخل في
 الكلا جميع أنواع ما ترعاه المواشي وطبا كان أو يابسا بخلاف الأنهار لأن الكلا ما لا ساق له
 والشعر له ساق فلا يدخل فيه حتى يجوز بيعها إذا نبتت في أرضه لكونها ملكه والكتابة كالكلا
 وفي القاموس الكم نبات والكتابة القواحد والكوة الجمع أو هي تكون واحدة وجمعا أه (قوله
 والنخل) أي لم يجز بيعه وهذا عند أي خيفة وأبي يوسف وقال لم يجز إذا كان محرزا وهو معنى
 ما في الذخيرة إذا كان مجهولا لانه حيوان منتفع به حقيقة وشريا فيجوز بيعه وإن كان لا يؤكل كالنخل
 والمحار ولهم الماء من الهوام فلا يجوز بيعه كالزناير والاستفاة بما يفرج عنه لا يبيعه فلا يكون
 منتفعا به قبل الخرج أطلقه فيعمل ما إذا كان يبيع تبعا للكوارات وفيها غسل وهو قول الكرخي

في البئر المعين وأما الصهار يجزى التي توضع لأحراز الماء في الدور فلا شك في أن ماءها يصير مملوكا لها بمنزلة
 الحجاب والأولى في تأمل وصورة ما رفع إلى من بيت المقدس فيما إذا استأجر دار السكن في بيتوتها وفي الدار صهر يجزى بجمع ماء
 الاشتقة وقدمه ما قبل الأجرة فهل هذا الماء ملك المؤجر ليس للاستأجر فيه إلا بأجرة للوخر فاجبت ثم الصهار يجزى التي في الدور
 المندمجة ما الاشتقة الموضوعة لأحراز الماء على أنها مملوكة بمنزلة الحجاب كله مستغنى عن تعليمهم في مثله انه انهار المملوكة
 والابل والمحاض بقوله لانه لم يوضع للأحراز والمباح لا يملك إلا بالأحراز وأنت على يقين بأن الصهار يجزى التي في الدور وانما

وذكر

وضعت الأحرار فليس السناجر إلا ما به المؤخر (قوله فلا يجوز بيعه عند أبي حنيفة) قال في النهر وأعلم أنه يحتاج على قول
الامام إلى الفرق بين الفعل والنود حيث أجاز بيعه تبعادون النود ولا تشكل على ما روى ٨٠ عن الكرخي أنه لا يجوز في الفعل

تبعاً (قوله وله لم يطع
على أن الفتوى على قوله
فيها) استبعد في النهر
وأعترض عن المصنف
بقوله وكأنه لقوة المدرك
في الفعل وكذا استبعده
الرمي ثم قال وإنما الجواب
عنه أنه لم يماقم عنده
دليل اختيار قولهما في
الفعل وقول محمد في نود
القرويضه ويفرق بينهما
بما ترقى يلوح من قول
بعضهم يجوز بيعه ليلاً
وباع دون القز وببيضه
والأبقي

ولا يجوز بيعه نهاراً لأنه
يكون مجتمعا حالة الليل
منفسراً حالة النهار في
الرأي (قوله ولكن في
الذخيرة إذا اشترى
العلف الخ) انظر هل يقال
منه في بيع النود وهي
القرويض التي تصبغ بها
شاء على ما اشترى من أن
أسلها ودلهم ورجعت في
بالكس والمحل ومقتضى
التعليل الجواز فانها
كسيرة الاحتياج بين
الناس ولها ما دخل
كثيرة عند أبواب
الصنائع وهي من أغصان

وذكر القنوري أن بيعه تبعاً للكروارة قها غسل جائز وأنكره الكرخي وقال إنما يدخل الشيء
في البيع تبعاً لغيره إذا كان من حقوقه كالشرب والطريق وهذا ليس من حقوقه كذا في الفوائد
الطهريته وأوجب فيه بيان التبعية لا تنصرف إلى الحقوق كالمتاع فبالسبل تابع للفعل في الوجود
والفعل تابع له في المقصود بالبيع والكروارة بضم الكاف وتشد يد الواسل الفسل إذا سوي من
طن وفي التهذيب كروارة الفعل مخففة وفي المغرب بالكسر من غير تشديد وقيد بالبحري ففتح
الكاف وفي النهر بين بالضم كذا في فتح القدير وفي المصباح كروارة الفعل بالضم والتخفيف والتثنية
لفظة لها في النعم وقيل بيتها إذا كان فيه السبل وقيل هو الحلية وكسر الكاف مع التثنية لفظة
أه وسأني أن الفتوى على قول محمد (قوله وبباع دون القز وببيضه) أما النود فلا يجوز بيعه عند
أبي حنيفة لأنه من الهوام وعند أبي يوسف يجوز أنظر فيه القز تبعاً وعند محمد يجوز كيفما كان
لنكونه مستغنياً وأما ببيضه فلا يجوز بيعه عند أبي حنيفة وعندهما يجوز لكان الضرورة وقيل
أبو يوسف مع أبي حنيفة كافي دوده وإنما اختار المؤلف قول محمد في الدود والسبل لكونه المقتضى
ولكن برده على أن الفتوى على قول محمد أيضاً يبيع النحل كافي النخيل وهو الخلاصة فلم يختار قوله
في النود دون النحل بل أخرج وله لم يطع على أن الفتوى على قوله فيهما وفي المصباح القز معرب قال
الليث هو ما يعمل منه الأبريسم ولهذا قال بعضهم القز والأبريسم مثل المنطقه والبطيخ أه وأما
الخز فلم ذاب ثم أطلق على الثوب المتختم وبرها وجمع خزان مثل صرد صردان منه أيضاً قيد
بالنحل والدود لأنهما سواهما من الهوام كالحبات والعقارب والوزغ والقناغذ والضب لا يجوز بيعه
اتفاقاً ولا يجوز بيع شيء من البحر إلا السمك كالصدغ والسرطان والحفافة وفرس البحر وغير
ذلك ولكن في الذخيرة إذا اشترى العلق الذي يقال له بالغارسة مرع لا يجوز به أخذ المصدر
الشهيد سماحة الناس إليه لقول الناس له وفي المصباح العلق شيء أسود شبه الدود يكون في الماء
يلقن بأفواه لابل عند الشرب أه وقيد بالبيع لأنه لو كان الدود ورق التوت من واحد العمل
من آخر على أن يكون القز بينهما نصفين أو أقل أو أكثر لا يجوز عند محمد وكذلك كان العمل منهما
وهو بينهما نصفان وفي فتاوى الزواحي امرأة أعطت امرأة من القز وهو من القلق بالنصف فقامت
عليه حتى أدركت فالقلق لصاحبه البرز لا نه حدث من برزها وله على صاحبة البرز قيمة الأوراق
وأجر مثلها ومثلها إذا دفع بقرة إلى آخر يلقها ليكون الحاد بينهما بالنصف فالحادث كله لصاحب
البقرة وله على صاحبه البقرة من العلف وأجر مثلها وعلى هذا إذا دفع الدجاج ليكون البيض بالنصف
كذا في فتح القدير وعلمها كالأجارات وبذلك كالمؤلف بيع الحمام وذكر في الهداية فقال
والحمام إذا علم عددها وأمكن تسليها جاز بيعها لأنه مال مقدور التسليم وفي الذخيرة إذا باع جرج حمام
مع الحمام فإن باع لئلا حاز لأن في السبل يكون الحمام بجملة داخل البرج ويمكن أخذ منته من غير
الاحتياط فيكون بائناً ما يقدر على تسليها وفي التمار يكون بعض خارج البيت فلا يمكن أخذه إلا
بالاحتياط فلا يجوز أه (قوله والأبقي) أي لم يجز بيع الأبقي انتهى النبي صلى الله عليه وسلم

الأموال عندهم وقد أجاز وأيسر السرقين تأمل (قوله فإن باع لئلا حاز الخ) القز فيه الشجر مضان العطفي فقال على ما مضى
منه المكتوبة بخطه بالأماني فقه نعمان أخفى « حاز السبق مفرد لا يجاري أي يبتع بجزء يسلكاً به » بديل ولا يجوز نهاراً
أه قال الرمي وتقدم في شرح قوله والطريق الهوام أنه إذا علم عوده وأمكن تسليها يجوز ولم يفرق بينهما إذا كانا نهاراً فراجع

الآن يبيعه ممن يزرع
انه عنده

(قوله وأولو تلك الرواية
الح) هذا ايضا نافي ما
قدمه أول كتاب السبوع
من التعاطي لا ينفقه بعد
سبع باطل أو فاسد ما لم
يقض العقد الاول (قوله
وفي فتاوى فاضلخان من
الهيئة خلافة) قال في
النهر ووقع في الخائسة
في بعض النسخ عكس
هذا الحكم وفي بعضها كما
ذكرنا وهي المعلوم عليها
وكان الاولى تحريرها ولم
يطلع صاحب البصر على
الثانية فيزم بالاولى اه
واقطر ما وجه جزمه
بالاول وأعلن انه سبق قلم
بدليل استشهاده بعبارة
المصراع (قوله والحق
ما ذكره القاضي) أي
فاضلخان والظاهر ان
في العبارة سقطا من
الكاتب والاصل والحق
خلاف ما ذكره القاضي
لان ما نقله عن المصراع
مخالف لما ذكره القاضي

٧ هنا يضمن بالاصل

عنه ولا نه لا يقدر على تسليمه ولو باعه ثم عاد من الاياق لا يتم ذلك العقد لانه وقع باطلا لانعدام الملكية
كسبع الطرقي الهولاء ومن أي خنيفة أتت به العقد اذا لم يقض لان العقد انعقد لقيام المالك
والمائع قد ار نفع وهو العز عن التسليم كما إذا أتى بعد البيع وهكذا يرى عن محمد كذا في الهداية
والاول ظاهر الرواية وبه كان ينبغي أو بعد الله الطنفي كافي الذخيرة وأولو تلك الرواية بان المارديها
انعقاد البيع بالتعاطي الآن أطلقه فعمل ما إذا باعه لانه المصغر فانه لا يجوز وكذا البيع في جبره
بجلاف ما إذا وسمه له فانه يجوز والفرق ان شرط البيع القدرة على التسليم عقب البيع وهو منتف
وما بقي له من البدل يصلح لقبض الهيئة لا لقبض السبع لانه قبض بازاء مال مقبوض من مال الابن
وهذا قبض ليس بازاء مال يخرج من مال الولد فكنت تلك البدل نظر المصغر لانه لو عاد ما دلى
ملك المصغر هكذا في فتح القدير والتمين وفي فتاوى فاضلخان من الهيئة خلافة قال ولو وهب عبده
الابن لولده المصغر لا يجوز وان باعه جاز اه فقد عكس الحكم على ما نقله الشارحون ولم أر أحدا
منهم يه على هذا والحق ما ذكره القاضي لساق المصراع ولو باع الابن من ابنه المصغر لا يجوز ولو
وهبه له أو لغيره لا يجوز لان ما بقي له من البدل الابن يصلح لقبض الهيئة دون البيع اه
واما صاحب الذخيرة فقد كفى السبوع ان الابن لو باع العبد المرسل في حاجته لانه المصغر جاز ولم
يذكر في الابن وذك في كتاب الهيئة ولو وهب عبده له أتقامن ابنه المصغر فادام مترددا في دار
الاسلام تجوز الهيئة وبصير الابن ايضا لانه بنفس الهيئة كرهته المسئلة في الجامع وفي المتنقي
عن أبي يوسف لو تصدق بعبداً بق له على ابنه المصغر لا يجوز وروى المعلى عنه انه يجوز فحصل
عن أبي يوسف في المسئلة روايتان اه وشمل كلامه أيضاً ما إذا باعه عبداً بق من بد الغاصب
مع انه جازئ منه لساق الذخيرة وإذا أتى العبد المصنوب من بد الغاصب ثم ان المالك باع العبد من
الغاصب وهو أتى بعد البيع حائر والاصل ان الاياق انما يمنع جواز البيع اذا كان التسليم
محتاجا اليه بان أتى من بد المالك ثم باعه المالك فما إذا لم يكن التسليم محتاجا اليه كافي مسئلتنا لا يجوز
البيع اه وقيد بالابق لان العبد المرسل في حاجة المولى يجوز بيعه ولو باعه وليس ما أتى ثم أتى
قبل القبض فان المشتري بالخيار في فتح ذلك العقد ولا يكون للمائع ان طالب المشتري بالثمن مالم
يحضر العبد اه وجعل الراد على البائع كافي القنينة وتخرج ايضا مع المصنوب فقد ذكر محمد في
الاصل انه موقوف ان أقر به الغاصب ثم البيع وزم وان جده وكان للمصنوب منه بدنة عادية
فكذلك الجواب وان لم يكن له بدنة ولم يسله حتى ملك انتقض البيع وبعض مشايخنا قالوا قول محمد
في الكتاب وان لم يكن للمصنوب منه بدنة ولم يسله حتى ملك انتقض البيع بظاهره صحيح وينبغي
ان لا ينتقض البيع لان البيع وان كان قد خلع بدلا والبيع اذا كان خلف بدلا لا ينتقض
البيع الآن بخيار المشتري انتقض فكان تأويل قول محمد انتقض البيع اذا اختار المشتري وبعضهم
قالوا انه بظاهره صحيح وينقض البيع من غير اختيار المشتري الى آخر ما في الذخيرة وقد بدنه لان
هسته جازئة كقيد منه عن المصراع واما اعتاضه فجازئ لكن ان اعتقه من كفارة عليه فانه لا يجوز حتى
تتم حياته كافي المصراع ويصح حمله بدلا خلع كقيد منه في باب عتقه قوله ولو اختلعت عني عبداً بق
لها على انها يرضق من ثمنه لم تبرا وأما جعله بدل صلح ٧ (قوله اذان يبيعه ممن يزرع انه
عنده) فيجوز البيع لان المتهى عنه بيع أتى مطلق وهو ان يكون أتى في حقهما وهذا غير أتى
في حق المشتري ولا نه اذا كان عند المشتري انتفى العز عن التسليم وهو المائع ولم يذكر للمصنف

انه يكتفي بقضه عن قبض المبيع للتفصيل قالوا ان كان اشهد وقت اخذه انه اخذه لرد على مالكه
 كان امانة في يده فلا يوجب عن قبض البيع فلو لم يقبل ان يصل الى السد لم يضمنه فبفتح البيع
 ويرجع على سده باليمن ولو كان لم يشهد صار قابضا لانه قبض غصب هكذا اقتصر الشارحون هنا
 وذكر في الذخيرة اذا اشترى ما هو امانة في يده من ودبعة او طار يتفاته لا يكون قابضا الا اذا ذهب
 المودع او المستعير الى العبن وانتهى الى مكان يتمكن من قبضه الا ان يصير المشتري قابضا بالتخلية
 فاذا هلك به ذلك لم يملك من مال المشتري فان فعل المشتري في فصل الودبعة والعار بما يكون قبضا
 ثم اراد البائع ان يجلسها باليمن لم يكن له ذلك لانه لما باع منه مع علمه ان المبيع في يد المشتري وهو
 يتمكن من القبض يصير راضيا بقبض المشتري دلالة اه وقيد بيبعه بمن يزعم انه عنده لانه لو
 باع منه رجل يزعم انه عند آخر فانه لا يصح ولكنه فاسد اذا قبضه للمشتري ملكه بخلاف بيع
 الاثني فانه باطل فلذا كتبنا في الفوائد الفقهية ان بيع الاثني يكون باطلا وفاسدا وصحها (قوله)
 ولين امرأة) بالبحر أي لم يجز بيع لين المرأة له جزءا لا ذمي وهو بجميع اجزائه مكرم مصون
 عن الابتذال بالبيع اطلقه فعمل لين المحرمة والامة وهو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف يجوز بيع
 لين الامة لغيرها اذا اراد البيع على نفسها فكذا على جزئها قلنا الرق حل نهها فاما اللين فلاروق فيه
 لانه يختص بعمل يتحقق فيه القوة التي هي ضدده وهي المحي ولا حياة في اللين فلا يكون محللا للعتق
 ولا لارق فكذا البيع فعمل ما اذا كان في اناه او لا وفي ان يقصد راده جازا اذا كان في وعاء كما
 قد عفي الهذلية لان حكم اللين في الضرع قد تقدم وأشار المصنف الى انه لا يضمن متلفه لكونه
 ليس بمال والى انه لا يحمل به التدوي في العين الرميلة وفيه قولان فقل بالمعقول والجواز اذا علم
 فيه الشفاء هكذا قل في فقه القدير هنا وقال في موضع آخر وأهل الطب يشنون نفع اللين البتة
 لانه من هذه من افراد مسئلة الانتفاع بالمهرم للتداوي بالخمر واختار في الحاشية والنهاية الجواز اذا
 علم ان فيه الشفاء ولم يجدوا غيره وساق في ان شاء الله تعالى تعليقه في المحظر والباحق وقيد بلين المرأة
 لا يجوز بيع لين الانعام قال الامام الرباني محمد بن الحسن الشيباني جواز احارة القطر وليس على
 فساد بيع لبنها وجواز بيع لين الانعام دليل على فساد احارتها (قوله وشعر المحزير) أي لم يجز
 بيعها هاته له لكونه يخص العين كاصه فالبيع هنا لجاز لكانا كراما وفي المحزير والحزير ركذلك لو
 جاز لكان احزانا وقد مرنا بالاهانة في لين المرأة لجاز لكانا هاته لها وقد مرنا باعزاز الا ذمي
 فالفعل الواحد هو البيع هنا يجوز ان يكون اعزازا بالنسبة الى محل واهانة بالنسبة الى آخر مثلا
 اذا امر السلطان بعض العتقان بالوقوف عند القرمس بحضرته كان اعزازا له ولو امر القاضى بذلك
 لكان اهانة له وحاصله ان جواز بيع المهان اعزاز له وجواز بيع المكرم اهانة له (قوله ويتنفع
 به) أي يجوز الانتفاع بشعر المحزير برفعهما بآلهم من منع بيعه ولكن مقصد المحزير للضرورة
 فان ذلك العمل لا يتأ في بدونه ووجوبه باحفا لاجة الى القول بجواز بيعه وشرا حتى لو لم يوجد
 يكره مشرا ولا لاسا كفة القماحة وكرهه لبيعها كافي به الفقيه ابو القاسم وظاهر كلامهم منع
 الانتفاع به عند علم الضرورة بان امكن المحزير فيه ولذا قبل لاضرورة الى المحزير به لا مكانه بغيره
 وكان ابن عمر بن لا يلبس خفاخر بشعر المحزير برفعهما هذا لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به ولذا روى
 عن أبي يوسف كراهة الانتفاع به الا ان يقال ان امكان المحزير بغيره وان وقع لغيره ببيع تحمله
 مشقة في خاصة نفسه لا يجوز ان يلزم العموم وجرامه له وحيث كان جواز الانتفاع به للضرورة

ولين امرأة وشعر المحزير
 ويتنفع به
 (قوله كما قبده في الهداية)
 أي حيث قال في قدح
 قال في النهر وهذا القيد
 لبين منع بيعه بعد
 انفصاله عن محله كيلا يظن
 ان امتناع بيعه ادام في
 الضرع كغيره كذا في
 الفح وقال في المحواشي
 السعدية وهنا بعد جدا
 بعد ما تقدم ان بيع اللين
 في الضرع لا يجوز اه
 وبيانه ان امتناع بيعه في
 الضرع قد علم بما مر ذكر
 منع بيع لبن المرأة بعده
 نص في المنع بعد الانفصال
 فلا حاجة الى التقييده
 وبه اندفع ما في الصرمين
 ان ذكره اولى لان حكم
 اللين في الضرع قد تقدم
 على اننا علم انه مستفاد
 مما تقدم بما قدمنا من
 ان الضرع خاص بذوات
 الاربع كالنسي للمرأة
 وحيث غفلنا اطلاقه
 المصنف ليم ما قبل
 الانفصال وما بعده (قوله)
 ولكنه مقصد المحزير
 للضرورة) هذا بناء على
 قول أبي يوسف بفحاشته
 اما على قول محمد الا في
 من انه طاهر فلا يتقيد
 الانتفاع به بالمحزير ولا
 بالضرورة قال الزيلعي

في تعطل عدم افساده الماء اذا وقع قبل ان الانتفاع به دليل طهارته اه وهذا يقتضي جواز بيعه عند مجده ايضا ولما قال
في النهر وينبغي ان يطيب للبائع الثمن على قول محمد (قوله لان المال ما يمكن احرازه الخ) قال الرمي عبارة ان يلقى ويجعل البيع
المال وهو ما يمكن احرازه وقبضه ٨٨ والهوا لا يمكن احرازه (قوله ولهذا يضمن بالتلاف) قال الرمي وفي شرح المجمع لابن

الاصم ان ما ثبت للضرورة يتقدر قدرها ففي الامام ابو يوسف بفحاشته فيجس الماء القليل
اذ وقع فيه وطهر محمد لان جواز الانتفاع به دليلها والعصم قول أبي يوسف لما قد مدناه وما ذكر
في بعض النواضع من جواز صلوات الحرازين مع شعر الخنزير وان كان اكثر من قدر الدرهم فهو
مخرج على قول محمد بطهارته وامام على قول أبي يوسف لا وهو الوجه لان الضرورة لم تدعهم الى ان
يلقى بهم بحيث لا يتقدرون على الامتناع عنه ويجتمع على ثبائهم هذا المقدار (قوله وشعر الانسان
والانتفاع به) أي لم يجز بيعه والانتفاع به لان آدمي محرم غير مستدل فلا يجوز ان يكون شيء من
أجزائه مباحا فمستدلا وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواسلة والمستوصلة وانما يرخس
فيما يقطن من الورق في بقى قرون النصارى واذ ثبت كذا في الهداية صرح في فتح القدير بان
الآدمي محرم وان كان كافرا او الواسلة هي التي تصل الشعر بشعر النساء والمستوصلة للمحول بها
بذنها ورصناها ولن في الحديث النامصة وللمتمصة والنامصة هي التي تنقص الحاجب لتزيينه
والمتمصة هي التي يفعل بها ذلك (قوله وحل للمتيقن الدبغ) أي لم يجز بيعه لا يضر من تنفع به
قال عليه السلام لا تنفعوا من الميتة باهاب وهو اس لمير للدبغ فيكون نفس العين بخلاف الثوب
والدهن المتعجب فانها طارئة قيد با قبل الدبغ لا يعلو باه بعد جاز محل الانتفاع بالطهارة
ولذا قال (وبعده يباع وينتفع به) وقيل بان محل الدبغ كذا يجوز بيعه قبل البياض ونحوه
السباع وشعرها وخالودها بعد الذكاة كجلود الميتة بعد الدبغ فيجوز بيعها والانتفاع بها ما عدا
الاكل لطهارتها بالذكاة اجدد الخنزير (قوله كظم الميتة ووصفها وعصمها وقرنها وبرها)
أي يجوز بيعها والانتفاع بها لانها طاهرة فلا يجعلها الموت لعن الميتة والحياة وقد قررنا من قبل والفيل
كالخنزير يرخس العين عند محمد وعندهما بغيره السباع حتى يباع عظمه وينتفع به ويجوز بيع الفرد
على الشتر (قوله وعلوسطا) أي لم يجز بيع علو بعد تهادمه لان الباقي يندسقوط مع الحق التعلى
وهو ليس بمال لان المال ما يمكن احرازه والمال هو المحل للمبيع بخلاف الشرب حيث يجوز بيعه
تبعاً للأرض بتأقار الوابن ومفردا فدوايقه واختار متابعي نيل لانه نظاً من الماء ولهذا
يضمن بالتلاف وقسط من الثمن ومساكن في تمامه في الشرب ان شاء الله تعالى وقيد سقوطه
لان بيعه قبل سقوطه مائل كافي فتح القدير لان المبيع النماء فعل هذا يجوز بيعه حتى ينفق البيت
قبل تنفقه كما يجوز بيع البناء قبل هدمه لكن في حصة الفتاوى لا يجوز بيع بناء الوقف قبل
هدمه ولا الاشجار للوقوف المثمرة قبل قطعها بخلاف غير المثمرة اه وأشار المصنف الى ان العلو
لوسط قبل القبض فان البيع بطل كهلاك المبيع قبل القبض كافي فتح القدير والعلو خلاف
السفل يضم العين وكسرها كذا في المصباح ولم يذكر المصنف بيع الطريق والمسبل وفي الهداية
وبيع الطريق وهبته جازو بيع مسبل الماء وهبته باطل والمسئلة تحتمل وجهين يسع رقبة
الطريق والمسبل ويسع حق المرور والتسديل فان كان المراد الاول فوجه الفرق بين السلتين

ملك لا يضمن بالتلاف
فراجعه والظاهر ان ما
هنا عجز على غير ظاهر
الرواية اه قلت قال في
النهر بعد نقل ما ذكره
للمؤلف عن الزبيلي واما
تضمنه بالتلاف للمنفى
الذي ذكره الشارح فهو
احدى الروايتين
وشعر الانسان والانتفاع
به وحل للميتة قبل الدباغ
وبعده يباع وينتفع به
كظم الميتة وعصمها
وصفها وقرنها وبرها
وعلوسطا

والفتوى على انه لا يضمن
كافي الذخيرة وفي الظهيرة
وهو الاصح ومن الشيخ
جلال الدين ابن صاحب
الهداية انه قصر ضمانه
بالانتفاع على ما اذا شهد
به الاخر ثم رجع بعد
القضاء وقال لا وجه
لضمان بالتلاف الاجتهد
الصوري ولا نهوضه
بغيرها فلما بالحق اوجع
حق الشرب لا وجه
للاول لان الماء مشترك
بين الناس والى الثاني

لان منع حق الغير ليس سببا لضمان بل السبب منع ملك الغير ولم يوجد كذا في الفتح (قوله ان
قيد سقوطه الخ) قال في الفتح فرع باع العلو قبل سقوطه جاز فان سقط قبل القبض بطل البيع لهلاك المبيع قبل القبض اه
وفي الحاشية رجل له علو وسفل فقال لرجل بعث منك علو وهذا السفل بكذا جاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل ولشترى

ان الطرز بقى معلوم لان له طولا وعرضا معلوما أما المسيل فهو لانه لا يدري قدر ما يشقه
 من الماء وان كان الثاني ففي بيع حق المرور وروايتان وجه الفرق على أحدهما بينهما وبين حق
 التمسيد ان حق المرور معلوم متعلق بمحل معلوم وهو الطريق وأما المسيل على السطح فهو حق التعلل
 وعلى الأرض مجهول لجهالة محله ووجه الفرق بين حق المرور وحق التعلل على إحدى الروايتين
 ان حق التعلل يتعلق بعين لا يتق وهو البناء فأنشبهه المنافع أما حق المرور يتعلق بعين متق وهو
 الأرض فأنشبهه الايمان اه (قوله وأمة تبين انه عبود كذا عكسه) أى لم يحز بيع أمة ظهر انه
 عبود وعكسه وهو بيع عبد تبين انه حاربه بخلاف ما اذا باع كلبا فاذا هو نفعه حيث يتعدد البيع
 وينضمير والفرق يبتنى على الاصل الذى ذكرناه فى النكاح لعمد وهو ان الاشارة مع التسمية اذا
 اجتمعتا ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسوى ويبطل لا تصداه وفى مختلفى الجنس يتعلق
 بالشار السبه ويتعدد لوجوده ويختل لقول الوصف لمن اشترى عبدا على انه خبز فاذا هو كاتب
 وفى مستثناة الذكر والاثني من بنى آدم جنسان للتمايز فى الاغراض وفى الحيوانات جنس واحد
 للتمايز فيها وهو المتعددون الاصل كالحمل والديس جنسان والودارى والزنجبي على ما قالوا
 جنسان مع اتحاد أصلهما كذا فى الهداية والاصل الذى ذكره لمحمد رحمه الله تعالى متفق عليه هنا
 ويجرى فى سائر العقود من النكاح والجاراة والصلح على دم العبد والمخلوع والعق على مال والبيع فى
 مسألة الكتاب باطل لعدم المبيع وبه ظهران الذكر والاثني من بنى آدم جنسان فقها وان اتحدوا
 جنسا فى المنطق لانه الناقى المقول على كثير من مختلفين محمدا داخل والجنس فى الفقه المقول على
 كثيرين لا ينافى الغرض منها فاحشا فالجنسان ما يتفاوت الغرض منهما فاحشا لا ينظر الى الناقى
 والودارى بفتح الواو وكسرها والاعمال الذالك ثم انه محله نسبة الى وذا رقر به من ترى محرقند
 والزنجبي برأى ثم تون ثم دللهملة ثم ياه ثم جيم نسبة الى زنده بفتح الزاى والثون الاخيرة والجيم
 ز بدت على خلاف القياس مع اتحاد أصلهما كذا كذا كصاحب الهداية عن المشايخ قال فى فتح
 القدير ومن المتناقى الجنس ما اذا باع فعلى انه باقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليل على
 انه باقوت أحر فظهر أصغر صحو ويحز كذا اذا باع عبدا على انه خبز فاذا هو كاتب هكذا كذا المصنف
 وان كانت صناعة الكتابة أشرف عند الناس من الحز وكان المصنف بمن لا يفرق من المشايخ بين
 كون الصفة التى ظهرت خيرا من الصفة التى عبت أولا فى ثبوت النكاح كما أطلق فى البصير ثبوت
 النكاح وذهب آخرون منهم صدر الاسلام وظهير الدين الى انه انما يثبت اذا كان الموجد ناقص وضع
 الاول لقول غرض للشعري وكان مستندا لفصل ما تقدم فيمن اشترى عبدا على انه كافر فاذا هو
 مسلم لا خيار له لانه خير ما عين وقد يفرق بان الفرض وهو استخدام العبد بما لا يلقى به لا يتفاوت
 بين مسلم وكافر من الزاوية وأمورها والتجارة وأه ورها بخلاف تعيين النكاح والكتابة فانه يفيد
 ان حاجته التى لاجلها اشترى هى هذا الوصف اه وقد تلمهن من كلامهم ان من اشترى فصوصا
 ثم اختلفا قال المشتري شرطتلى باقوت أو أنكره البائع انه ان كان ما ظهر من خلاف جنس الباقوت
 مخالفا وفتح البيع لان الاختلاف فى جنس البيع وان كان ما ظهر من جنسه وانما الفات الوصف
 فان كان المسيح يرى من عين المشتري وقت البيع فلا خيار له ولو أقر البائع بالشرط لما قدمناه
 عن قاضيان فى شرح اشقراط الحز والكتابة فيسلب باب خيار الرؤية والافاقول للبائع لان
 الاختلاف فى اشقراط وصف كالاختلاف فى اشقراط الحز ولذا صورها فى الفقه بما اذا اشترى باه ليل

وأمة تبين انه عبود وكذا
 عكسه

حق القرار وكذا لو اتحد
 هذا الملوكان للشعري
 أن يبنى عليه علوا آخر
 مثل الاول لان السفل
 اسم لمن مسقف فكان
 سطح السفل مسقفا للسفل
 اه فتأمل مع قول المؤلف
 لان المسح البناء (قوله
 كذا كذا المصنف) أى
 صاحب الهداية (قوله
 بما لا يليق به) أى بالسيد
 تأمل

(قوله قبل نقد الثمن) قال الرضى وسواء كان الثمن حالا أو مؤجلا كما صرح به في الهداية (قوله ونخرج شراء وارث البائع ووكيله الخ) قال الرضى م أو خفية ٩٠ لم يجعل الموكل مشترا بشراء الوكيل حتى قال لوباع الرجل شيئا بنفسه ثم وكل رجلا أن يشتري

له ما باع باقلا مما باع قبل
نقد الثمن فاشتره
الوكيل فانه يجوز عنده
خلافا لهما وكذلك
الجواب فيما اذا اشترى
من وارث من باع منه
بمنزلة الشراء من باع ولم
يحصل عهد شراء وارث
البائع بمنزلة شراء البائع
حتى قال لومان البائع
شراء ما باع بالاقبل قبل
النقد

واشترى وارثه ما باع باقلا
مما باع جاز وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى انه
لا يجوز في الفصلين جميعا
وبعض مشايخنا قالوا
قول أبي يوسف فيما اذا
كان المشتري وارثا للبائع
فظهر قول أبي حنيفة رحمه
الله اذا كان غير وارث
تقبل شهادته له اما اذا
كان وارثا لا تقبل شهادته
له كالولد والولد ومن
يثبتها لا يجوز شراؤه
عند أبي حنيفة رحمه الله
خلافا لهما وبعضهم
قالوا على قول أبي حنيفة
يجوز شراء وارث البائع
على كل حال سواء كان
وارث البائع من قبل
شهادته أولا كما هو قول

لاخراج ما اذا كان تهاجر ابرأى من عنه وقد صارت حادثة الفتوى وأجبت بما ذكرناه والله الموفق
للسواب (قوله وشراء ما باع بالاقبل قبل النقد) أي لم يحز شراء البائع ما باع باقلا مما باع قبل نقد
الثمن فهو مرفوع عطفًا على بيع لانه محبر ووعطفًا على الجرو رأت لانه لو كان كذلك لصار المعنى
لم يحز بيع شراء وهو فاسد وانما منعنا جوازه استدلالا بقوله لا يقولنا نشترى الله تعالى عنها لثنا المرأة
وقد باعته بثمانية بعد ما اشترت بثمانية بئس ما شترت واشترت بثلثي زيد بن أرقم ان الله
تعالى ما على وجه وجهه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يقبلوا ان الثمن لم يدخل في ضمانه
فاذا واصل اليه المبيع وقع له القاصصة فبقوله فصل بلا عوض بخلاف ما اذا باع بالعرض لان
الفضل انما يظهر عند الحاجة الماسة اطلاق في الشراء فمثل شراءه من كل وجهه والشراء من وجهه كشرائه
من لا يجوز شهادته لانه لا يجوز ايضا كشرائه بنفسه خلافا لما في غير العبد والمكاتب والطلق
فما باع فمثل ما باع بنفسه أو وكيله وما باع اصاله أو وكالة كائتم الشراء لنفسه ولغيره اذا كان
هو البائع وشمل ايضا شراء الكل أو البعض كافي القنية ونخرج شراء وارث البائع ووكيله عند الامام
لان المقدوس له لكونه أصلا في المحقوق خلافا لما لكونه قائما مقامه ولكن لا تطيب له
الزيادة عند الامام وان ملكها أو ما اشراه البائع من اشترى من مشتريه فباعتها وقا شرط في السراج
الوهاب يجوز شراء وارث البائع أن يكون من تجوز شهادته للورث في حياته والا لا يجوز وهو قد
حسن أغفله كثير وان كان معلوما من بان حكم شرعي من لا يجوز شهادته له وأراد المؤلف رحمه الله
تعالى الشراء من مشتريه حقيقة أو حكما كالشراء من وارث مشتريه والفرق بين الوارثين ان وارث
البائع انما يقع بمقامه لان هذا مما لا يورث وهو انما يقع بمقامه فيما يورث بخلاف وارث المشتري
فانه قام مقامه في ملك العين وهذا من أحكامها وقيد بما باع لان المبيع لو انتقص خرج أن يكون
شراء ما باع فيكون النقصان من الثمن في مقابلة ما نقص من العين سواء كان النقصان من الثمن
بقدر ما نقص منها أو بما كثر منه وعلى هذا تفرع عما قالوا والولد الجارية عند المشتري ثم اشترى
البائع باقلا ان كانت الولادة نقصتها جاز كالولد دخلها عيب عند المشتري ثم اشترى اها منه بالاقبل وان لم
تنقصها لا يجوز لانه يحصل به ربح لم يدخل في ضمانه كذا في فتح القدير ولا بد أن يكون النقصان
فيها من حيث الذات لان العين لو نقصت فيمتنع بتغير الاسعار لم يحز الشراء بالاقبل لان تفسير السعر غير
مستقر حتى الاحكام لا يفتقر في الرغبات لا فوات جزو كافي حتى النقص وغيره فعاد الله كما خرج
عن ملكه فظهر الربح وقد بالاقبل احتراز عن المثل أولا كشرائه جاز ولا بد من اتحاد جنس
المتين لانه حينئذ يظهر النقصان فان اختلف الجنس جاز مطلقا والدرهم البائع هنا جنس واحد
احتسابا وقسمنا انهم ما حسن الا في ثمانية في أول السورع فاذا كان النقد الثاني اقل من قيمة الاول
لم يحز وأطلق في الاقلية فمثل الاقل قدرا والاقل وصفنا لوباع بالغ نسيئة الى سنة ثم اشترى اها بالغ
نسيئة الى سنتين فسد عندنا وقد قبله قبل النقد اذ بعده لا فساد في القنية لو قبض نصف الثمن
ثم اشترى النصف باقلا من نصف الثمن لم يحز وكذا لو احوال البائع على المشتري اها وفي السراج
الوهاب لا يجوز ان يشتريه باقلا من الثمن وان بقي من ثمنه درهم ولا بد من نقد جميع الثمن ولو خرج

عمره رحمه الله ونماه في التنازلية (قوله خلافا لهما) أي في مسألة شراء الوكيل كأيده التعليل وبعبارة
التنازلية السابقة (قوله انه وارث البائع انما يقع بمقامه الخ) انظر مع هذا وجه ما قدمناه نفعنا السراج واستمعنا

المبيع عن ملك المشتري ثم عاد إليه فان عاد إليه بحكم ملك جديد كالأقالمة قبل القبض أو بعده أو بالشراء أو الهبة أو بالهدية فشرائه البائع منه بالأقل جائز وإن عاد إليه بما هو فسخ بخياره رتبة أو شرط قبل القبض أو بعده فالشرائه منه بالأقل لا يجوز كذا في السراج الوهاج وذكر الشارع هنا فروعا فقال ٧ قوله وصح فيما ضم إليه أي صح البيع في المضموم إلى شرائه ما به بالأقل قبل النقد كان اشتري حلو بقضما ثم باعها أو أخرى معها من البائع قبل أن ينقده الثمن بخصمائه فالبيع جائز في التي لم يشترها من البائع وبفسد الأخرى لأنه لا بد أن يجعل بعض الثمن في مقابلة التي لم يشترها منه فيكون مشتر بالآخرى باقلا مما عاوه وهذا فاسد عندنا ولم يوجد هذا المعنى في صاحبته ولا يشيع الفساد لكونه ضعيفا للاحتياط فيه ولا به باعتباره شبهة الرأب لأنه طارئ لأنه يظهر باتساق الثمن والمقاصة فلا يسرى إلى غيرها وأورد على التعليل الأول ما لو أسلم قوهيا في قوهي وروى فانه باطل في الكل عنده وعندهما يصح في المروى كالأول حنطه في شعير وزيت عنده يطل في الكل وعندهما يصح في حصة الزيت مع ان فساد العقد بسبب الخسبة تحتد فيه فان أسلم هر ويا في هر ويا جاز عند الشافعي ولا يخلص منه إلا بتغير تعليل تعدى الفساد بقوة الفساد بالاجماع عليه إلى تعليله بأنه يجعل الشرط الفاسد في أحدهما وهو قبول العقد في المروى شرط القبول في المروى فيفسد في المروى بالشرط الفاسد وفي المروى باتحاد المحض كذا اعترف به ثمس الأثم بعد ان طل به هو في شرح الجامع وأشار المصنف إلى ان البائع لو اشتراه مع رجل آخر فانه يجوز من الاجنبى في نصفه (قوله وزيت على أن برته بنظره ويطرح عنه مكان كل طرف خمسين رطلا وصح لو شرط أن ي طرح عنه وزن الطرف) أي لم يجز بيع شيء بهذا الشرط وصح البيع بالشرط الثاني لأن الشرط الأول لا يقتضيه العقد الثاني يقتضيه (قوله وان اختلفا في الرق فالقول للمشتري) يعني لو رد للمشتري الرق وهو عشرة أراطل فقال البائع الرق غره وهو خمسة أراطل فالقول قول المشتري مع عينه لأنه ان اعتبر اختلاف في نص الرق المقبوض فالقول قول القابض ضمنا كان أو أمينا وان اعتبر اختلاف في السمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لأنه ينكر الزيادة وإذا برهن البائع قبلت بنبته وأورد على ما في الكتاب مستلذان أحدهما ما إذا عصى بن وقضهما المشتري يومات أحدهما عنده وما لا آخر برده بسبب واختلاف في قيمة الميت فالقول للبائع والثاني ان اختلاف في الثمن يوجب التحالف وهنا جعل القول للمشتري على تقدير اختلافهما في الثمن وأوجب عن الأول بانها مع هذه طرد فان كون القول للمشتري لا تنكاه للزيادة وهناك انما كان للبائع لا تنكاه الزيادة عن الثاني بان التحالف على خلاف القياس فيها عندنا وعندنا اختلاف في الثمن قصد او هنا الاختلاف فيه تبع لاختلافهما في الرق المقبوض أو هو هذا ما لا فلا يوجب التحالف كذا في فتح القدير والرق بالكسر الظرف وبعضهم يقول طرف زيت أوقر وأجمع أزفاق وزفاق وزقان مثل كلب ورفغان كذا في المصباح (قوله ولو أمر نبيأشراء خرا أو بيعها معهم) أي التوكيل وبيع الوكيل وشراؤه عندنا في حنيفة ولا لا يجوز على المسلم وعلى هذا الخلاف المخبر وعلى هذا قول كمال الهرم غره يبيع صيده لهما ان الموكل لا يله فلا يله غره ولان ما يشتر للوكيل ينتقل إلى الموكل فصار كأنه باشره بنفسه فلا يجوز له ولا في حنيفة أن العاقده هو الوكيل باهله تنمو ولا ينه واستقال الملك إلى الأثر أمر حكومي فلا يمنع بسبب الأسلام كذا إذا ورثهما شام

وصح فيما ضم إليه وزيت
على أن برته بنظره ويطرح
عنه مكان كل طرف
خمسين رطلا وصح لو شرط
أن ي طرح عنه وزن
الطرف وان اختلفا في
الرق فالقول للمشتري ولو
أمر نبيأشراء خرا أو
بيعها معهم

(قوله ولا يشيع الفساد
لكونه ضعيفا للاحتياط
فيه) قال الرمي أقول ولم
يسر الفساد إلى الثانية
لأنه ضعيف لكونه
معتدا فسه أي جعل
احتياط وقاسله والا
فخلاف الشافعي انما جاء
بعد وضع المسئلة فكيف
يوضع على شيء لم يقع بعد
ويجوز أن يكون الخلاف
واقعا قبل وضه ما بال هو
الاطهر وتوقف بما إذا
بأههما بالغ وخمسائة
فان البيع وأسد نص
عليه ثمس الأثم ونظر
الاسلام ولو كان الفساد
في مسئلة الكتاب ما ذكر
لما قصد لانه عند القسمة
يصيب كل واحد منهما
كثير من خسمائة قال في
٧ بيان الأصل

الفخ والمحق ان يتم ما فرقا ٩٢ فان هناك الموجبات متحققة وهنا البوز موقوف على الاعتبار فاذا اعتبر واحدا ممكن

اعتبار غيره لكنه لا يبرز
النظر الاول كانه فان
الاستح قبل الاعتبار لا
وجود له ومع ذلك لم يعمل
المحوز الذي وجد متحقق
بتحقق الاعتبار فاشتمل
كذا في النهر اه (قوله
وان كان خبز برياسيه)
انظر لم يقولوا يقتله مع
ان تمسب المواثيق
لاعمل (قوله وكل ما هو
كذلك ليس بمشروع)
قال في النهر لا نسلم ان مثله
وأما على ان يعتق
المشتري أو يدبر أو يكاتب
أو يستولد أو أأجلها أو
يستخدم البائع شهرا
أو دأ على أن يسكن أو
يقرض المشتري درهما
أو يهدي له أو يسلم إلى
كذا أو يوب على أن يقطعه
البائع أو يخطه قيصا
ليس بمشروع أما في
البيع فلان علم طيب
التمن لا يستلزم عدم
الهمة أقدر مقرر بيان
شعر الخنزير اذا لم يوجد
مباح الاصل جازعه
وان لم يطبقه وأما في
الشراء فقد أوردنا في
في الجملة هي تخيل الخنزير
ومثله لا يقدح مشروع
(قوله وفي التنية من الز كانه)
كانه ذكره استمدحا كاهي قول الفتح فاي فائدة في الهمزة (قوله بشرط
منها) أي من الشروط المذكورة في المتن

الذخيرة

الذخيرة

الذخيرة وفي السراج الوهاج أن يكون راجعا الى صفة المبيع أو الثمن كاشتراط المحرز والطنبخ والكافة وفيها يقال للمشتري في مسئلة الرهن ادفعه أو بعه الثمن وفي القدوري يقال للمشتري اما ان تدفع الرهن أو قيمته أو تفصح العقولان يد الاستيفاء للبائع انما تنبت على المعنى وهو الحقيقة ولا شك ان الرهن لو كان فان المشتري يدفع قيمته أو يعقل الثمن ولو اشترى عبدا على ان يعطى البائع المشتري كفسلا بعبادته من ذلك فان كان الكفيل مجهولا قصد البيع وان كان معينا حاضرا وقبل أو كان غائبا لم يقبل التفريق وقبل جازاه ولم يذكر الرهن على الدرك لانه غير جائز وتفسر المنفعة لاحد المتعاقدين اشترط ان يهبه المشتري شيئا أو يقرضه أو يسكن الدار شهر أو يخدمه العبد شهر أو لشرط ان يخرجها على البائع فسد وان شرط الزائد على خراجها عليه جاز لانه شرط ان لا يجب عليه تحمل الظلم ولو شرط ان يخرجها كذا بقاء أزيد أو ناقص فسد البيع لانه باع بشرط ان يجب على المشتري خراج ارض أخرى هذا اداعلم فان لم يعلم جاز وبغير المشتري ولو اشترى خراجية الاصل بلا خراج أو غير الخراجية مع الخراج بان كان البائع خراجية وضع خراجها على هذه فسد وان لم تكن في الاصل خراجية فوضع عليها جاز وتسامه في البراز به وبمعافاه نفع للمشتري اشترط خسارة الثوب على البائع أو طعن الحنطة أو قطع النخلة وتفسير منفعة العقود عليه اذا كان من أهل الاستحقاق اشترط ان لا يبيع العبد أو لايهيه أو لا يخرج من ملكه بوجه من الوجوه فان المملوك يسر ان لا تتداوله الايدي وكذا بشرط ان لا يخرج من مكة وفي الخلاصة اشترى عبدا على ان يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من فلان لا يجوز لان له طابا وفي البراز به اشترى عبدا على ان يبيعه لم يفسد وعلى ان يبيعه خبيثا فسد وقيدنا بكونه من أهل الاستحقاق أي من أهل ان يستحق حق على الغير وهو الايدي لانه لو كان حيوانا غير آدمي أو ثوبا يابا البيع بهذا الشرط حائز وخرج أيضا اذا شرط منفعة لاجني كان يقرض البائع اجنبا فالبيع صحيح كافي الذخيرة فعز بالصدر الشهيد قال وذكر القدوري انه يفسد ضرورة ان يقول المشتري للبائع اشترى منك هذا على ان تقرضني أو تقرض فلانا وفي المتن قال محمد رحمه الله تعالى في كل شيء يشترطه المشتري على البائع يفسده البيع فاذا شرطه على اجني فهو باطل كما اذا اشترى ذبابة على ان يهبه فلان الاجني كذا فهو باطل كما اذا شرط على البائع ان يهبه وكل شيء يشترطه على البائع لا يفسده البيع فاذا شرطه على اجني فهو حائز وهو بالخيار ومن ذلك ما اذا اشترى شاة على ان يحيط فلان الاجني عنه كذا احاز البيع وهو بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك وروى ابن مهاعة عن أبي حنيفة اذا اشترى من آخر شيئا على ان يهب البائع لابن المشتري أو لاجني من الثمن كذا فسد البيع وخرج أيضا شرط فيه مضرة لاحدهما كمالو باع ثوبا بشرط ان لا يبيعه ولا يهبه جاز البيع وهو قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف فاسد وهو رواية واختلف المشايخ فيها اذا باع على ان يعطى ثمنه من مال فلان ومن منفعة البائع المفسدة للبيع ما اذا شرط ان يدفع للمشتري الثمن الى غير غريم البائع لسقوط مؤنة القضاء عنه ولان الناس يتفاوتون في الاستيفاء فتم من يسمع ومنهم من يعا كس ومنها ايضا مالو باع بالف وشرط ان يضمن المشتري عنه اقل الف درهم ومن منفعة المشتري ما اذا باع بستانا بشرط ان يبنى البائع حواطه كذا في الذخيرة وفي فتح القدير مالو باع ساحة على ان يبنى بها معبدا أو طعما على ان يتصدق به فهو فاسد اه وخرج أيضا ما لا مضرة فيه ولا منفعة كان اشترى طعما با بشرط اكله أو ثوبا بشرط لبسه فانه يجوز وخرج من

(قوله وخرج أيضا اذا شرط منفعة لاجني) خرج بقوله وفيه منفعة لاحد العاقدین وظاهر قول الزيلعي وفيه منفعة لاهل الاستحقاق ثم قوله وأهل الاستحقاق هو البائع والمشتري والمبيع الأدنى والاخصى ان اشترطه للاخصى يفسد موافقا لما باقي عن القدوري والمتفق وفي الدر المختار عن حاشية آخى زاده انه لا يظهر اه وفي النسخ وكذا أي مثل مافيه منفعة لاحد المتعاقدين اذا كانت المنفعة لغيرهما ومنه اذا باع ساحة على ان يبنى بها معبدا أو طعما على ان يتصدق به فهو فاسد (قوله فهو باطل) أي بالشرط باطل كافي البرازية وفي النسخ عن الزواجعية لو قال فبك هذا الدار بالف على ان يقرضني فلان الاجني عشرة دراهم لا يفسد البيع لانه لا يلزم الاجني

(قوله لا يملكه ولا يخرج
مخرج الوعد لم يفسد)
انظر ما سبكه المؤلف
فيل العرف عند قوله
والشركة (قوله فان
المشتري اذا اعتقه) أي
بعد القبض كافي النهر
ثم قالوا جوعا على انه لو
اعتقه قبل القبض
لا يجوز

الاعتناء ما في المجتبى اشتراء على أن يدفعه إليه قبل دفع الثمن أو قال على أن تدفع الثمن في بلد آخر
فسد البيع وفي شرح المجمع معز بالي التوازل وقال بعت منك هذا على أن أحط من ثمنه كذا جاز ولو
قال على أن أهب منك كذا لم يجز البيع لأن المحط ملحق بما قبل العقد ويكون البيع معا وراه
للمطوط اه وقد يدل لأن الشرط لو كان بأن فإن البيع يفسد في جميع الوجوه إلا في مثله ما إذا قال
أن رضى أي أو قلنا في ثلاثة أيام كإسباقي فيما يصح تعليقه وما لا يصح والتفصيل السابق إنما
هو إذا قلنا بكملة على وقد يكون الشرط مقارنا للعقد لأن الشرط القاسم لو اتفق بعد العقد قيل
يلتحق عند أي حنيفة وقيل لا وهوالأصح كافي جامع الفصولين في الفصل التاسع والثلاثين ولكن
في الأصل إذا ألتحق بالبيع شرطا واسدا يلتحق عند أي حنيفة وإن كان الاتحاق بعد الافتراق عن
الجلس وصورته لو باع قضة بغضة وتقا بضا وتفر قائم زادا حدهما صاحبه شأنا ووط عنه وقوله
الأخر فالبيع واسد عند أي حنيفة وقال أبو يوسف البيع صحيح وتبطل الزيادة لو لم يخط وقال
محمد الزيادة باطلة والمحط جائز ولو كان الشرط في العقد باطلاه أن كان المفسد في صلب العقد صحيح
المحط في المجلس ولا يصح فيما وراء المجلس اه وقد يدل دون الواو لأنه لو زاد الواو بأن قال بعتك
هذا كذا أو على أن ترضى كذا لم يفسد البيع جائز ولا يكون شرطا وهو نظير ما لو كان دفع رجل أرضا
بضاعة فيها فضل فقال دفعته لك التفضل معاملة على أن ترضى كان شرطا للزرعة في المعاملة ولو
قال وعلى أن ترضى لم يفسد المزارعة وبهر من هاتين المثلتين كثير من المسائل كذا في ذخيرة
وتبعه في البرازية وقيد بانواع ما ذكره مخرج الشرط لا يملكه أخرجه مخرج الوعد لم يفسد كما إذا باع
بستانا على أن يعمروا حوائقه وأخرجه مخرج الوعد ولو لم يكن بين البائع لم يجز ويجز للمشتري في
الرد كذا في ذخيرة لكن لم يبين معاذا يكون أخرجه مخرج الوعد وهو أحد الجواب عن حديث
بر مرة فإن البيع لم يكن بشرط العتق وإنما كان وعد عتقها وبين الامام أصح القول المجي صورة
أخرجه مخرج الوعد قال اشتري مني الحوائط وخروج عن الملائم للعقد ما لو اشتري أمة بشرط أن
يطاها المشتري أو لا يطاها فالبيع فاسد لأن الملائم للعقد الإطلاق وعند أبي يوسف يجوز في الأول
لأنه ملائم وعند محمد يجوز فيه ما في الأول لما قاله أبو يوسف وفي الثاني أن لم يقتضه العقد لم يرجع
نفعه إلى أحد فهو شرط لا مالم يله ولم يفعل المؤلف بين شرط وشرط في الفساد وهو كذلك إلا البيع
بشرط العتق فإن المشتري إذا اعتقه صحيح البيع ووجب الثمن عليه عند أي حنيفة وقال لا يفسد
فقط القيمة لأن البيع قد وقع فاسدا فلا ينقلب جائزا كما ألتف بوجه آخر ولا في حنيفة أن شرط
العتق من حيث ذاته لا يلائم العقد على ما ذكرناه ولكن من حيث حكمه بطلانه لأنه منتهى اللات
والشيء باتمائه يتقرر ولهذا لا يمنع العتق الرجوع نقصان البيع فإذا ألتف بوجه آخر لا يتحقق
الملائمة فتقرر الفساد وإذا وجد العتق تحققت الملائمة فخرج جانب الجواز فكان الحال موقفا
بمختلف ما إذا درها واستولدها فأنه ما لانبها الملك لمجوز قضاء فاض بعهما وأجودا أن المشتري
لو أتلفه أو باعه أو هبته تلزمه قيمته كذا في السراج الوهاج ومن الشرط القاسم ما في القصة اشتري
بطيخة على أنها حلوة أو شاة على أنها حلبة كذا أو زيتا أو سمعا على أن فيه كذا معنا أو شاة أو قورا على
أن فيه كذا معنا من اللحم ففسد البيع في الكل لتعذر معرفته قبل العمل وبجز البائع عن الوفاء به اه
ولو اشتراء على أن يؤدي الثمن من يبعه فهو فاسد بشرط وانما ذكر استثناء المجل مع الشرط لأنه
لما كان غير صحيح صار شرطا فاسدا أو الأصل فيه أن ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح استثناءه من

(قوله والنور زاول يوم من الصيف الخ) قال في النهر هذا انما يتبع بناء على ان الربيع من الصيف والخريف من الشتاء وقدر في الصلاة نظيره والا فالنور أربعة كالأبختي وقبلهما عيدان للجوس اه وذكركه النور زاول يوم من طرف الربيع تحمل فيه الشمس برج الحمل والمهرجان يوم في طرف الخريف وهو أول يوم من الشتاء تحمل فيه الشمس الميزان اه ولا يخفى ان قوله وهو أول يوم من الشتاء مبنى على ان الخريف من الشتاء والاول فصل الشتاء وهو أول يوم تحمل فيه الشمس في الجدى فلو اسقطه لكان أولى تأمل وفي القهستاني النور زاول انواع نروز العامة وهو أول يوم من فرد من ماء ونروز الخاصة وهو النور زاول الخاص ونروز السلطان وهو أول يوم يكون في نصف نهار والشمس في أول درجة من درجات الحمل ونروز الجوس ويقال له نروز الدهاقين وهو اليوم الذي تحمل فيه الشمس في المحوت والمهرجان نوعان عامة وهو أول يوم من الخريف أعني اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس والعشرون منه اه (قوله ثم قال الخ) قال الرمي لا يخفى على ذي فهم ان قوله في المتن ان لم يدرك المتعاقبان ذلك تعالفا في غيره ان المدار على علم المتعاقدين لا غير لاخذ الجمالة علة في الفساد والحكم يدور معها كيفما دارت فيجب ان يكون النور زاول

٩٦

(قوله مع انه اذا باع الى صوم اليهود فالحكم كذلك)

أي ان علماء صم والا فلا وتامله مع قوله لان صوم النصارى غير معلوم الخ والى قدوم الحاج والمحصاد والدياس والقطاف

وفي القهستاني وصوم النصارى سبعون ثلاثون يوما في مدة ثمانية وأربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع الثبرين الواقع نافي شبا وتأمين

بالايام معلوم فلا جهالة فيه والنور زاول يوم من الصيف وهو أول يوم تحمل فيه الشمس الحمل والمهرجان أول يوم من الشتاء وهو أول يوم تحمل فيه الشمس الميزان كذا في السراج الوهاج ثم قال وانما خص الصوم بالنصارى والقطاف باليهود لان صوم النصارى غير معلوم وقطرهم معلوم واليهود بعكسه مع انه اذا باع الى صوم اليهود فالحكم كذلك لا يتفاوت فيكون المعنى الى صوم النصارى وقطرهم والى قطر اليهود وصومهم ما كفى بذكر أحدهما اه (قوله والى قدوم الحاج والمحصاد والدياس والقطاف) أي لا يجوز البيع الى هذه الاحال لانها تتقدم وتتأخر والمحصاد يسر الحاء وفتحها ومثله القطاف وهو لعنب والدياس وهو دوس المحب بالقدم لبسكروا مسله الدواس بالواو لانه من الدوس قبلت الواو بالكسرة قبلها وبذ كرا المحذا وبذ كره في الهداية واختلاف في معناه فقيل جزا للصوف من ظهور الغنم وقيل جذا الفحل فانه المحلوفي في نسخ الهداية وقع القدير بالزاي المكسرة اخت الراء وذ كرا زلي انه بالذال المجهضة تمام في قطع الثمار وبالمسلة خاص في قطع الفحل اه فعلى هذا لم يكن بالزاي وذ كره في المصباح في فصل الذال المجهضة وفصل الزاي وان كلا منهما بمعنى قطع وهما من باب قتل قبل البيع الى هذه الاحال لانه لو باع مطلقا عنهما ثم أجل الثمن البهائم يفسد لكونه تأجلا للدين فالتقسيم كان في صلب العقد كذا في الهداية وفي فتاوى فاضلحان تبايعا بجا تراهم آخر الثمن الى المحصاد قال محمد بن الفضل بفسد البيع وعن محمد بن بفسد

آدرا ولا يصومون يوم الاحد ولا يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم يعني يوم عيدهم يوم الاحد بعد ذلك وفطر اليهود ان يأكلوا سبعة ايام من خامس عشر من الشهر السابع من شهر تار من شهر ابتداء قبل سنة الروم شهر لوافقة موسى وقومه واما فطر اليهود كافي الهداية وغيره فان ليس بيوم مشهور عنهم الا ان يقال ان اريد يوم فطره واه فاتهم يصومون بنص التوراة ستة وثلاثين يوما اه (قول المصنف والدياس) قال الرمي قال الطرزي الدياسة في الطعام ان يوطا بقوائم الدواب ويكرهه الدوس يعني الخمر جرحني مصيرتنا والداس صقل السف واستعمال الفقهاء اياها في موضع الدياسة تسامح اودهم اه (قوله قال محمد بن الفضل بفسد البيع) قدمنا عند قول المصنف في كتاب البيوع وصم ثمن حال وبا حل معلوم عن الحائبة ايضا ان الفساد قول في حنفية قوله الصحيح في غايه البيان وقال شمس الاثمة السرخسي فان قيل كون الجمالة اليسيرة متحيلة في موضع لا يدل على ان يكون التأجيل الى هذه الاوقات المجهولة متعملا الا ترى ان الصداق يتحمل الجمالة اليسيرة حيث يتحمل جمالة الوصف ثم لا يصح فيه اشتراط هذه الاحال اه ثم قال جواب هذا الفصل غير عفو في الكتب وبين متاعنا فيه اختلاف والاصح ان تثبت هذه الاحال في الصداق لانه لا شك ان اشتراط هذه الاحال لا تؤثر في أصل النكاح بخلاف البيع فيجب هذا اختلاف الدين المستحق بالعقد

(قوله وقدمناه لو باع الخ) قال الرمي قدم انه يعني بانه يتاحل الى شهز قال كانه لا يضره الموهود في الشرع في السلم والعين
ليغض دينه اجملا لقوله وفي القنية باع فيه فقدمناه لو باع ضمن مؤجل ولم يبينه فيه خلاف فبين
قوله والغتوى على انصرافه الى شهر او انه المسئلة التسوية تكون العلة في ذلك ان العادة للذهب والابا عندهم شهر فصار كانه
ضربه بعينه وهذا هو الظاهر تامل (قول المصنف ولو اسقط الاجل قبل حلوله صح) قال الرمي وقد سبق شرح المجمع لابن ملك
بالمجلس وصارته وقد سبقوا قبل التفرق لانه لو تقرر فاقبل ذلك تاكد الفساد ولا ينقلب جائزا الا بتفريق من الحقائق فليتامل
كذا رأت شيخ الاسلام ابن عبد الله محمد الغزالي رحمه الله تعالى وفيه نظر فان هذا القيد لم يذكره غيره وصريح كلام الشارح
بجلا فقدمنا قال اولى باع الى هذه الاجال ثم اسقط للشترى الاجل قبل ان ياخذ الناس ٩٧ في الحصاد والدياس وقبل قدوم
الحاج جاز ومثله يصد

ما في هذا الشرح وغيره
ولو كان شرطا لا يقتصر
عليه ولم يذكر محي
الاجل اذ ذكره والحالة
هذه لغو فتأمل اه ملخصا
اقول وقد راجعت
الحقائق شرح المنظومة

ولو كفل الى هذه الاوقات
جاز ولو اسقط الاجل
قبيل حلوله صح ومن
جمع بين حر

السفة فوجعت ما يفيد
خلاف ما نقله ابن الملك
عنها ونص عبارتها في باب
ما اختص به زفر اعلم ان
البيع بائيل مجهول لا
يجوز اجماعا سواء كانت
الجهالة متباعدة كالحصاد
والدياس مثلاً او متغايرة
كحبوب الرمح وقدوم

وبصح التأخير لان التأخير بعد البيع تبرع قبيل التأجيل الى مجهول كالكتابة اليها وقدمنا
انه لو باع ضمن مؤجل ولم يبينه فيه خلاف وفي القنية باع بالف نصفه نقد ونصفه الى رجوعه ومن
دهشان فهو فاسد والغتوى على انصرافه الى شهر و يتنام ائيل التأجيل عند قوله وصح ضمن حال
ومؤجل والله اعلم (قوله ولو كفل الى هذه الاوقات جاز) لان الجهالة اليسيرة تهملة في الكتابة
وهذه الجهالة يسيرة مستدركة لاختلاف الصعوبة فيها ولا نه معلوم الاصل الا ترى انها تحتل الجهالة
في اصل الدين بان تكفل بمآذاب على فلان في الوصف اولى بخلاف البيع فانه لا يمحتمل في اصل
التمن فكذا في وصفه قد يهذه الاوقات لانه لو كفل الى هبوب الرمح فهي باطلة لانها متغايرة
وتأني في بابها (قوله ولو اسقط الاجل قبل حلوله صح) اى لو اسقط من له الاجل وهو للشترى
الاجل المنفرد لبيع قبل الحصاد والدياس والقطاف وقدوم الحاج انقلب البيع صح لان الفساد
كان للنازعة وقد اذعن قبل تقرر وهذا الجهالة في شرط زائد لا في صلب العقد فيمكن اسقاطه
بخلاف بيع الدرهم بالدرهمين لا ينقلب صح باسقاط الدرهم الزائد لان الفاسد في صلب العقد
وبخلاف اسقاط الاجل في النكاح الموقت لكونه متعة وهو غير قصد النكاح وقال في مختصر
القدوري يرضاء على اسقاطه بالتسوية وخالفه المؤلف فوجد انه غير لقوله في الهداية وقوله في
الكتاب تراصيا خارج وفافا لان من له الاجل يستبد باسقاطه لانه حاله حقه وقد يهذه الاجال
لانهم اولى بتباعد الى هبوب الرمح او مطر السجاء ثم تراصيا على اسقاطه لا ينقلب العقد جائزا لان هذا
ليس باجل بل الاجل ما يكون منتظرا لوجود هبوب الرمح قد يتصل بكلامه فعرنا انه ليس
باجل بل هو شرط فاسد كذا في السراج الوهاج وفي فتح القدير والذي يحتاج بعده هذا الى الجواب
ما اذا اسقط اطل المحر فمالذا باع بالف ورطل من خرمن محمد على جواز البيع وانقله صح
ذكره في آخر الصرف اللهم الا ان قال هو تباع لالاف الثمن في بيع السلم بخلاف ما اذا باع بالخرمن
فانه حثيثه تبعين كون المحرم هو الثمن اذلا مستتب هناك اه وفي جامع الفصولين خلافه
اجعوا انه لو باع قنابا بالف درهم ورطل خرمن ابطلا المحرم لم يعد جائزا اه (قوله ومن جمع بين حر

١٣ - بجر سادس) واحدمن سفره فان ابطال للشترى الاجل المجهول المتقارب قبل محله وقبل فتح العقد بالفساد
انقلب البيع جائزا عندنا وعند زفر لا ينقلب ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل تاكد الفساد ولا ينقلب جائزا اجماعا وان ابطال
المشترى الاجل المجهول المتقارب قبل التفرق وتهد الثمن انقلب جائزا عندنا وعند زفر لا ينقلب جائزا ولو تقرر فاقبل الابطال
تاكد الفساد ولا ينقلب جائزا اجماعا من شرح المحامى في اول السلم قلت ذكر ابو حنيفة رحمه الله تعالى الاجل المجهول مطلقا وقد
يثبت ان اسقاط كل واحد موقت وقت على حدة اه بحر وفيه تقدم ذلك ايضا في كلام المؤلف في شرح قول المتن وضمن حال
ومؤجل اول كتاب البيوع وعمره الى السراج فبينه لهذا فقد جعل الشيخ محمد الغزالي ما ذكره من ابن الملك من مسائل متنه
التوبير وتبعه شارحه المحقق طيمه ووقع لابن الكمال مثل لابن ملك (قول المصنف ومن جمع بين حر

وعبد قال الرمي اوجع بين دينين ان الخلف اذا احدثهما خبر وهذا اذا قال بضمها اما اذا قال بفتح احدهما فقل الآخر صح في
القرن تفسيرا تصرفه كافي الخلفا صدوقه او بين شاذ كدوسية للردا بآلية التي ماتت حنفاً عنها كما تقدمه في الرد والقرن
والنهر وذكر الاحتراز في شرحه فراجع اه (قوله فاقى مقبها) هو مولانا ابو السعود جامع اشتات العلوم تيمده الله تعالى
برضوانه كذا في النهر قال ٩٨ وواقعه بعض علماء مصر من المصريين ومنهم شيخنا الاخ الانه قال في شرحه نابرد عليه

الخ قوله ولكن برده عليه
ما صرح به فاضحان الخ
فان قلت يمكن حل القضاء
في كلام فاضحان على
القضاء بوجه لا يلزمه
فلا يرد ما في به من مضي
الرم قلت هو مطلق
فحصل على الكامل وهو
القضاء بلزومه والله

وعبد او بين شاذ كدوسية
وميتة بطل البيع فيها
وان جمع بين عبد ومبر
او بين عبده وعبد غيره
او بين ملك ووقف صح
في القرن وعبد والملك

تعالى اعلم ولان في حله
على القضاء بلزومه فائدة
بمختلف حله على القضاء
بالعصة فانه لا مائدة فيه
لانه صحيح بدونه اقول
وكلام شيخنا رحمه الله
تعالى في شرحه هنا يفيد
ان بيع الوقف باسد
وليس يبطل كافي المحر
لكن في جواهر الفتاوى
صرح ببطلانه وكلامه
ظاهر في انما عبد الملك

وعبد او بين شاذ كدوسية وميتة بطل البيع فيها وان جمع بين معلوم وأو بين عبده وعبد غيره
او بين ملك ووقف صح في القرن وعبد والملك اما الاول فيقول في حنيقة وقال يصح ان سعي
لكل واحدنا واؤيد البيع زفر في الكل والا صل عنده انه اذا جمع بين حل ورام فانه يفسد في
الكل فصل اول او قاس الثاني على الاول اذ محلية البيع منتفية بالاضافة الى الكل وله ما ان
الفاقد يفسد للعقد فلا تعدى الى القرن كن جمع بين أجنبية وأخيه في النكاح بخلاف ما اذا لم
يسم عن كل واحد منهما الجهالة ولا في حنيقة وهو الفرق بين الفصلان المحر لا يدخل تحت العقد
أصلاً لانه ليس بمال والبيع صفقة واحدة فكان القول في المحر شرطاً للبيع في العبد وهذا شرط
فاسد بخلاف النكاح لانه لا يبطل بالشرط الفاسد أما البيع في هؤلاء وقوف وقد دخلوا تحت
العقد لقيام المالسة ولذا ينصقدي عبد الغر باجازه وفي الكتاب برضا في الاصح وفي المديبر
بقضاء القاضي وكذا في أم الولد عند أبي حنيفة وأبو يوسف لان المالك ما ساهقه المبيع وهو لا
ياستحقاقهم انفسهم ردوا البيع فكان هذه الإشارة الى البقاء كما اذا اشترى عديدين وهلك أحدهما
قبل القبض وهذا لا يكون بشرط القبول في غير المبيع ولا يعا بمحصة ابتداء ولهذا لا يشترط بيان
عن كل واحد فيه ومتروك التهمة محداً كالتيه وأم الولد والملك كالمديبر وفيما اذا جمع بين
ملك وقصير أو بين وما ذكره المؤلف هو الصحيح لان الوقف مال ولهذا ينتفع به انتفاع الاموال
غير انه لا يباع لأجل حق تعلق به وذلك لا يوجب فساد العقد فيما مضى اليه كالمديبر لكن أراد
بالوقف ما ليس بمصنف فان المصنف لزم في الملك فانه يبطل فيه مالان المصنف كالمحر كذا ذكره
الشارح وقد يفتي القنيسين بالعاملان المصنف المحر أو المصنف في الملك يبطل في الملك يجوز بيع
المصنف اذا خرب في أحد القولين فساداً بمقتداه كالمديبر ولا يشكل ما في الخط من أنه لو باع قرية
ولم يستن ما فيها من المساجد والمقابر والأصح أنه في الملك لان ما فيها من المساجد والمقابر مستثنى
عادة ثم اعلم انه قد وقعت حادثه في القسطنطينية هي جمع بين وقف وملك وباعهما صفقة واحدة
فاقضى مقبها بعدم العصة في الملك كالوقف فأعرض عليه بانه يخالف للاربع فاجاب بانه محمول على
وقف لم يحكم بفساده وزومه لانه لا يكون كالمديبر بمقتداه اما ما قضى القاضي به فهو كالمحر لزومه اجماعاً
فيسرى الفساد الى الملك ولكن برده ما صرح به فاضحان في فتاواه ان الوقف بعد القضاء شمع
دعوى الملك فيه وليس هو كالمحر بدليل انه لو ضم الى ملك لا يفسد البيع في الملك وهذا كذا في
الظهر به وهذا لا يمكن تأويله فوجب الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد القضاء وان
صار لازماً بالاجماع لكنه قبل البيع بعد لزوم الوقف اما بشرط الاستبدال وهو صحيح على قول
أبي يوسف المقتضى به او بضعف ظنك كالمحر ولهما أبو يور ودغيب عليه ولا يمكن انتزاعه فلناشر

فلما راجع والله تعالى أعلم كذا في حاشية الرمي وفي الشربل المصنف رحمه الله تعالى يبطلان بيع الوقف واحسن
بذلك اذ جعله في قسم البيع الباطل اختلف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التملك والتملك وعظم من جعله فاسداً واقتضى به
من علماء القرن العاشر ورد كلامه في عصره بجمل رسائل ولنا فسر سالة هي حكام المحاكم متغنية لبيان فساد قوله وبطلان
فتواه اه ومراده بالفاطحي القاضي القضاء نور الدين الطرابلسي والعلامة الشيخ أحمد الشلبي كاذ كره في تلك الرسالة

﴿فصل في بيان أحكام البيع الفاسد﴾ (قوله فلو كان في يده ودعيه الخ) عبارة القنع وفي جمع التغاير ولو كان ودعيه عنقه
وهي حاضرة مملكتها قال في التروا أقول يجب أن يكون ما في جمع التغاير بق مخرجا لي أن التخلية قبض والتأقيده بكونها حاضرة
والا فقدر ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض المبيع فتنبه لهذا (قوله وهندعجيبه الخ) قدر في أمر الذي يبيع الخمر والخمر
تقربها (قوله وان الاب اذا اشترى من ماله لانه الصغير فاسدا) صواب الصار اذا اشترى من مال ابنه الصغير لنفسه فاسدا أو
باع من ماله لانه كذلك قال في التروا في المحيط باع عبد لمن ابنه الصغير فاسدا واشترى ٩٩ عبده لنفسه فاسدا لا يثبت الملك

بيعه كما في فتاوى قاضيان أو قضاء من حنبلي بعبده فان عند بيع الوقف يجوز ويشتري بسدله
ما هو خير منه كما في مراجع الدراية فكيف جعل الوقف كالمحرم وجوده هذه الاسباب المجوزة لبيعه
والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب

﴿فصل في البيع الفاسد﴾ أي في بيان أحكام البيع الفاسد فقمنا ان فعله معصية فعليه
التوبة منها بغضه كما سيأتي (قوله قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بامر البائع وكل من
عوضه مال ملك المبيع وقيمته) وقال الشافعي لا يملكه وان قبضه لانه محظور فلا تنال به نعمة
الملك وان النهي نهي للشرعية للتضاد لهذا لا يفيد قبل القبض وصار كالذاباع بالمائة أو باع
الخمر بالدراهم ولنا ان ركن البيع صدر من أهله مضاهيا إلى محله فوجب القول بان عقاده ولا خفاء
في الاهلية والخلية وركنه مبادلة المال للمال وفيه الكلام والنهي بقربا بشرعية عندنا
لاقتضائه التصور فنفس البيع مشروع وبه تنال نعمة الملك انما المحظور ما عايناه وده كما في البيع
وقت التداوم وانما لا يثبت الملك قبل القبض كذا يؤدي الى تقرير الفساد الجاهل واداهو واجب الرفع
بالاسترداد في الامتناع عن المألية أولى ولان السبب قد ضعف لكان اقتراؤه بالغيب في شرط
اعتضاده بالقبض في اعادة المحكم بمنزلة الهبة والمألية ليست عال فان عدم الركن ولو كان الخمر مضمنا
فقد ذكرناه اول الباب ونرى آخر ان في الخمر الواجب هو القيمة وهي تنصغ غمنا لا مضمنا انما المصنف
رحمه الله تعالى يذكر القبض الى انه ليس مقبوضا في يده فلو كان في يده ودعيه ماله كجمود القبول
كما في فتح القدر والى ان التخلية فيه لا تنكفي ومعه العمادى في الفصول ومع قاضيان في فتاواه
في باب قبض المبيع انها قبض فمه واختاره في الخلاصة وأطلقه فعمل قبض الوكيل قال في القنية
التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل بالشراء الى المحصاد والدياس وقبض الوكيل للوكيل فيصير
مضمونا بالقيمة اه وخرج ما قبل القبض فلا ملك له وأطلقه فعمل القبض المحكى لما في
الظاهر بقوله اشترى عبدا شراء فاسدا ولم يقبضه ماله البائع باعتاقه فاعتقه صح عقده عن المشتري لانه
بمنزلة قبض المشتري ولو اعتقه المشتري بنفسه لا يصح لعدم الملك وهندعجيبه حيث ملك المأمور
مال ملك الآخر وقيد بقوله في البيع الفاسد للاحتراز عن الباطل فانه لا يفيد ولكن ليس كل
فاسد ملك بالقبض فقد كتبنا في القواعد الفقهية ان بيع الهازل لا يملك بالقبض كما ذكره الزدوى
في الاصول وان الاب اذا اشترى من ماله لانه الصغير فاسدا أو باع كذلك قال في القنية لا يملك
الا بقبضه واستعماله كذا في المحيط ثم رأيت في القنية ان بيع التلثة باطل حينئذ لا بد على

حتى يقبضه يستعمله اه
(قوله ثم رأيت في القنية
ان بيع التلثة باطل)
قال الزملي ما ذكر في القنية
مشكل لان كلا من
عوضي بيع الهازل مال
فكيف يكون باطلا وقد
صرح في عامة كتب

﴿فصل في قبض
المشتري المبيع في البيع
الفاسد بامر البائع وكل
من عوضه مال ملك
المبيع بقيته

الاصول والقرو ع انه
ينعقد فاسدا لا يثبت الملك
بالقبض ومن صرح بذلك
ابن ملك في شرح الجمع
ومن ثم صرحوا ان بيع
المكروه بيع فاسد الكنه
ينقض تصرف المشتري
منه لعدم الرضا في هذا
يكون معنى قول صاحب
القنية ان بيع التلثة
باطل أي يشبه الباطل
في عدم اقله الملك فعلى
هذا يكون الفاسد على

فوعين نوع بفيد الملك ونوع لا يفيد ثم رأيت في قاضيان التصریح بطلانه حيث قال فان اختلنا فادعى أحدهما ان البيع تلثة
والآخر ينكر التلثة لا يقبل قول مدعي التلثة لا يثبتة وبسحاف الآخر وصوره التلثة في البيع ان يقول الرجل افي
أسع دارى منك بكذا وليس ذلك ببيع في الحقيقة بل هو تلثة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع
يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن محمد رحمه الله تعالى بيع التلثة اذا قبض المشتري العبد واعتقه لا ينعقدها ولا يشبه
المشتري من لا يكره لان في المحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما اه من التزوي في قاضيان أيضا وذكر في اقرار الاصل ان

بيع الهائل باطل اه ويمكن أن يجاب عن اشكاله بانهم ان كان كل من عوضه مالا لكن ليس يبيع حقيقة لغيره الا عند
 بما ذكر من الايجاب والقول مع الهزل فكانتهما لم يوجد وانما جاز اذا جعله جازا بعد ذلك بطريق جعله اشياء وانما كان
 القول لم يدي الهزل لانه ينكر وجود البيع ولا اشكال في ذلك على هذا القول لان القول قول مدعي الطلان لكن ذكر وافي
 التلمذة انه لا يقبل قول مدعيه فهو مشكل لانه يدعي الطلان وقالوا فيه انه هزل فالفارق بين التلمذة والهزل في ذلك فتأمل
 اه ملخص وقوله لان القول ١٠٠ قول مدعي الطلان أي لاختلافه وفي الجهة اما لاختلاف في الجهة والغرض باختلاف التار
 القول لم يدعي الفساد كما

المصنف لان كلامه في القاسد وفي آخر القصة من الوصايا ما ع الوصي مال القيمة بغير فاحش فهو
 باطل لا يملك القبض ثم رقم آخر بل هو فاسد اه أقول ينبغي أن يجري القولان في بيع الوقف
 المشروط استبداله أو الخراب الذي جاز استبداله اذا بيع بغير فاحش وبغير ترجيح الثاني فهما
 لانه اذا ملك بالقبض وجبت قيمته فلا ضرر على القيمة والوقف وقيد بامر البائع أي بأذنه لانه بلا اذنه
 لا يبدى الملك وانما ذكر والاذن دون الرضاه لا يشترط في بعض افراده كبيع المكره كالأجنبي
 وأطلقه فقيل الاذن صريحاً ودلالة فسكوته عند قبض المشتري في المجلس اذن دلالة لكون البيع
 نسيطاً منه على القبض اذ مراده أن عليه المشتري بخلاف البيع الصحيح وان الايجاب ليس بتسليط
 لان الملك حصل بدونه وأما اذا تفرق عن المجلس فلا بد من اذن صريح الا اذا قبض البائع الثمن وهو
 مما يملك به فانه يكون اذنا بالقبض دلالة وفي السراج الواجب ولو أقر المشتري البائع أن يعمل في البيع
 عملاً ينقصه أولاً ينقصه كالتقصير أو العمل بأجرة أخرى كان ينقصه فهو قبض ومالا فلا
 وللبائع الأجرة في الوجهين هلك المبيع أولاً اه وفي جامع الفصولين ولو ربح الخطأ البائع بطعام
 المشتري بامر قبل قبضه صار قابضاً وعليه مثله اه وقيد بقوله وكل من عوضه مال ليخرج البيع
 بالمستوفى وكل يبيع باطل كالبيع مع نفي الثمن فانه باطل ومع السكوت عنه فاسد كالمبيع بالقبض
 ولا شك أن الباطل خرج أولاً بقوله في البيع الفاسد فلا حاجة إلى آخره ثانياً اللهم إلا أن يقال
 ان بعض البيوع الباطلة أطلقوا عليها اسم الفاسد فربما يتوهم ان المبيع فيما يملك بالقبض فصرح
 بما يخرجها فإذا باع عرضاً ضميراً أو مبدراً أو أم ولد ملك العرض بالقبض لا ما قاله مع ان بعضهم أطلق
 على بيع الحمير والمدر وأم الولد الفساد ولكن كان ينبغي أن يقول مال مستوفى وذكر في بضاح
 الاصلاح انه لا حاجة إلى هذا القيد لان فساد البيع لا يوجد بدون هذا الشرط لا يقال انه يوجد
 بدونه فيما اذا باع وسكت عن ذكر الثمن لان أحد العوضين حيثما القيمة وهي مذكورة حكماً
 كما صرح به في النسبية على ان الشرط وجود المال في العوضين اه كما قيد به في الجوهره
 وفي قوله ملك البيع رد على من قال انه انما يملك التصرف دون المصنوع وهم العراقيون وما ذكره
 قول أهل الجرح وهو للنصوص عليه في كلام مجتهد وهو الصحيح المختار فانه قال ان المشتري خصم لمن يدعيه
 لانه يملك رقبته كذا في جامع الفصولين بدليل ان المشتري اذا اعتقه بعد قبضه صح وكان الولاء له ولو
 باعه كان الثمن له ولو بيع داراً إلى جنبها ألتفتة للمشتري ولو أعتقه البائع لم يمتنع ولو سرقه
 البائع من المشتري بعد قبضه قطع كافي الجوهره فهذه كلها مخرات الملك وبدليل وجوب الاستبراء

فهمته فتنبه له وعلى هذا القول الشارح أي الزيلعي ان قوله في البيع الفاسد
 احتراز عن الباطل عملاً لا ينبغي اذا باطل انما يخرج بقوله وكل من عوضه مال كاقدمت اه وتعبه المحوى بان من افراد
 الباطل ما لا يخرج بهذا القيد وهو بيع الحمير والخنزير بالدرهم فانه باطل مع ان كلام من عوضه مال وعلى هذا فلا بد
 من حذف هذا القيد لاقتضائه ان هذا التردد من الباطل يكون فاسداً لعل بالقبض وليس كذلك اه قلت وقد يدفع بانهما
 ليسا مالا مطلقاً فان التمرع اسقط ما بينهما

على البائع اذا ردت الحمار به عليه ولو لا خروجهما عن ملكه لم يحب وقوله لم يملك التصرف فقط بتسليم البائع منقوض بما اذا كان البائع وصي يتيم باع عبده فاسد اذ اعطاه المشتري فانه يصح ولو كان على وجه التسليم لم يصح كذا في جامع الفصولين واما ما استدلل به العراقيون من عدم حمل اكله لو كان طعاما وعدم حمل لبسه لو كان ملبسا وعدم حمل وطئها لو كانت جارية واسترأها ولو وطئها وجب العرق اذا فسخ وعدم وجوب الشفعة لنفسها فلا دليل فيه لان عدم الحمل لا يدل على عدم الملك بل دليل ان ربح مال بضمنه عاوزه ولا يحمل والاخت رضا اذا ملكها لا يحمل له وطئها وانما لم يحب الشفعة لان حق البائع لم ينقطع عنها وهي انما تحجب بانقطاع حقه لا بملك المشتري بدليل ان من اقر يبيع داره ويحبذ المشتري وجبت الشفعة هنا وقد ذكر العمادى في فصوله خلافا في حرمه وطئها فقبل بذكره ولا يحرم وقبل بحرم وفيه اشارة ايضا الى ان البائع يملك الثمن بشرط قبضه لانه كالبيع كافي القنية وفي جامع الفصولين حملته من صارت أم ولده وعليه قيمته الا مقرها وقبل عليه عقرها وقيمتها وقبل يجوز للمشتري كل تصرف تجري فيه الا باحة والا فلا ولم يحمل المباشرة كعصير وقعت فيه فارة يحمل بيده لا مباشرة فنحو اكله اه وفي القنية اعتاق البائع المبيع بعد قبض المشتري بفخره بطل وبمحضره صحيح ويكون فصلا اه وهو يخصص لقوله ان اعتاقه باطل وفي الظاهر يمين بان نكاح البعد والامتعاج جارية يبيعها فاسد وقبضها المشتري ثم تزوجها البائع لم يحرم اه ولو لم يقبضها المشتري فزوجه البائع للمشتري يصح كذا في القنية اه اقول بشكل حينئذ ما نقلناه عن الجوهرة من قطع يده بريقة المبيع فان القطع يقتضى ان لا ملك له فيه ولا شبهة وقوله بعدم محبة نكاحها للبائع يقتضى بنقضه بنقضه فانه يملكه او شبهته فيبقى ان لا يقطع البائع للشبهة وقد ذكره في السراج الوهاج ايضا لو اراد لغرا لحد ادى والتظاهر انه قاله تعقها من عنده لانه على نقل المذهب فانه قال ومن فواتد قوله ملكه انه لو سرق البائع بعد قبض المشتري قطع به وانه اعلم بالصواب وقيد الملك للمشتري في فتح القدير بان لا يكون فيه خيار شرط لا ينعى الملك في الصحيح فكذا في الفاسد وفي جامع الفصولين ثبت فيه خيار الشرط والرؤية والمراد بالقسمة في كلام المصنف بدل المبيع ليسهل ما اذا كان مثله فانه يملكه بمثله والقيمة انما هي في القيمي والقول فيها للمشتري مع يمينه لكونه منكرا للعتقان واليمين للبائع كذا في الجوهرة ولما رتب القسمة على القبض دل على ان مراده ملكه بقيمته يوم قبضه ولو ازدادت قيمته في يده فانه لم يتغير كالعصب وقال حمدة رحمه الله تعالى قيمته يوم ائتملته لا بالانقاي يتقرر كذا في الكافي ولكن قال في جامع الفصولين لو قال البائع ابرأ عن الثمن ثم مات عند المشتري برى اذ القيمة تحجب بهلاك المبيع فقبله لا يصح الا براء اما لو ابرأ عن الثمن فقد اخرج من كونه مضموما على هذا لو ابرأ العاصب عن القيمة حال قيام الغصب لم يصح ولو ابرأ عن المنصوب صح اه فعلى هذا لا تحجب القيمة الا اذا تمرد رده على البائع يموت او غيره وفي السراج الوهاج وهذا ظاهر نصوص الاصحاب وفي بعض المحواني انما تحجب القيمة اذا هلك اه واما بداع المشتري من البائع فغير صحيح قال في القنية قبض الكبراس في البيع الفاسد بامره وقطعه ثم اودعه البائع وهلك في يده هلك منه وعلى للمشتري نقصان القطع وقبها وكل مبيع يبيع فاسد رده المشتري على البائع حصة او صدقة او بيع او بوجه من الوجوه كالرد بصفة والا حاقه والاعادة والغصب والشراء ووضع في يد البائع فهو مشاركة في البيع وبرئ المشتري من ضمانه اه وكذا لو اشترى امو كبل البائع برئ المشتري اذا سلم اليه وكذا لو رد

(قوله ولكن قال في جامع الفصولين لو قال اني) اسقط منه ما يتوقف عليه فهم الحكم ونص عبارته هكذا ولو قلنا فتناضا ثم ابرأه بانعس عن قيمته ثم مات الثمن يلزم قيمته ولو قال ابرأتك عن الثمن الى آخره (قوله وفي بعض المحواني انما تحجب قيمته اذا هلك) قال الرمي لا يذهب عليك ان مرادهم بالهالك هنا الهلاك حقيقة او مافى معناه من تعذر الرجوع لا يلزم الاصرار بالبائع حيث تعذر الرد لا يلزم له حقيقته فلا تحجب عليه قيمته ولا يجوز رده مع التعذر وامره بالترص الى الهلاك مناص للشرع فتعين القول بوجوب القسمة عند تعذر الرد اما بالهلاك وغيره كما هو ظاهر من كلامهم تامل

(قوله وذكرنا بلغي ان اللام بمعنى على الخ) قال في النور ولكل منهما فاسد فاما الفساد كذا في الهداية وهذا يقتضي ان الواجب ان يقال وعلى كل واحد منهما فاسد غير انه اراد بيان ثبوت ولاية الفسخ فوق تعديله اخص من دعواه كذا في الفسخ وجعل الشارع اللام بمعنى على ومنه وان اسام فلها وكان صاحب الهداية اراد هذا المعنى فقلل بما سمعت وطيله فليس التعليل اخص من الدعوى وبه عرف ان هذا المجلد لا يمتنع في كلام الهداية وهو الا رجح في كلام المصنف لانه وان حاز ان يرد بيان ثبوت ولاية الفسخ الا انه حيث يدركه يكون ساكنا من اعادة وجوبه وعلى ذلك المجلد يكون كلاما مفسدا للثبوت اذ الواجب قد رزأه على ثبوت الولاية فتدبره (قوله ١٠٢) واعلم ان قوله ان له منفعة الشرط الخ) اصله لابن السكال حيث قال في الاصلاح: بقي ههنا

احتمال آخر وهو ان يكون الفساد لشرط زائد ومن له الشرط غير العاقدين وينتظمه تصور فاضلان المستثناة في فتاواه اه
وقال في النهر بعد ذكره ما في الهداية وعلقه في الذخيرة بانه قد رجع على استقاط الشرط فيصح
الى البائع برهن وكذا في بيع موقوف بان غصب فاقباضه من رجل ثم شره فاصبه بأقل مما باع يكون فسخا للبيع الاول وازيادة للشري لا فاسده ولا ماله وعنه محمد شراهم فاسدا ثم باعه مدينا برهن بانه يكون فسخا اذا قبض لا قبله كذا في جامع الفصولين ثم قال الاصل ان المصدق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة أخرى انما يعتبر واصل لا بجهة مستحقه وصل اليه من المصدق عليه اما اذا وصل من جهة غيره فلا حتى ان المشتري فاسد اذا اوجب المشتري من غير بانه او باعه فوهبه ذلك الرجل من البائع الاول وسله لا يبرأ للشري عن قيمته ولم تعتبر العين واصلها الى البائع بالجهة المستحقه لاصل من جهة أخرى والمهر لو عينا فوهبته من غير زوجها وهو وجهه من زوجها ثم طلقها قبل الدخول فلزوجها نصف قيمتها والعين عليها ولو وهبته من زوجها لابر جمع عليها شي اه
(قوله ولكل منهما فاسد) أي يجوز لكل من البائع والمشتري في البيع الفاسد خفضه فاما للفساد وذكرنا بلغي ان اللام بمعنى على لان رفع الفساد واجب عليها ولا حاجة اليه لانه حكم آخر وانما مراده بيان ان لكل منهما ولاية الفسخ فدعا له وهم انه اذا ملك بالقبض لزم فان كان قبض القبض فلكل ذلك يعلم صاحبه لا برضاه وان كان بعد القبض فان كان الفاسد في صاب العقدين كان واجبا الى البديلين للبيع والتمن كبيع درهم يدره بين وكالبيع بالخمر او الخنزير فكذلك وان كان بشرط زائد كالبيع الى أجل مجهول أو بشرط فيه نفع لا عدهما فكذلك عندهما لعدم الزم وعندهما محتمل له منفعة الشرط ولم بشرط أو يوسف علم الا تخمر واقتصر في الهداية على قول محمد ولم يذكر خلافا واعلم ان قوله ان له منفعة الشرط يقتضي ان العقود عليه الا دعي ان يفضله اذا كان الشرط له كما قدمناه وهو بعد لقولهم لكل منهما فاسد فلتأمل وفي القسمة رد المشتري بفساد البيع فلم يقبله فاطاه المشتري الى منزله فهاك عنده لا يزمه الثمن ولا القسمة وقده ان سلام بان يكون فساد البيع متفقا عليه فان كان مختلفا فليس له الا قبوله أو قضا القاضي وقال أبو بكر الاسكافي يبرأ في الوجهين وما قاله ابن سلام أشبه كسيرا بالبلوغ ورفع الاجارة لا عذر اه وفيها تباعا فاسدا ثم مات أحدهما فلو رثته النقص اه وفي الزايع يباع منه مبيعها ثم باعه فاسدا منه انفسخ الاول لان الثاني لو كان مبيعها ينفسخ الاول به فكذا لو كان فاسدا لانه ملحق بالمبيع في كسر من الاحكام وكذا لو باع المؤجر المستأجر من المستأجر فاسدا تنفسخ الاجارة كما اذا باعه مبيعها اه

ولكل منهما فاسد

المقد فاذ فسخه فقد أطل حقه لتدبره على فسخ العقد والعقد اذا كان غير لازم يتمكن كل من فسخه اه وهذا يفيد اختصاص المنفعة الموجبة للاستقلال بالفسخ بالمتعاقدين اه (قوله) فاطاه المشتري الى منزله الخ) قال في الحاشية في فصل فيما يجزعه من الضمان في البيع الفاسد والمكروه ما نصه المشتري

شراهم فاسد اذا جاء بالمبيع الى البائع فلم يقبله البائع فاطاه المشتري الى منزله فان كان ضامنا في النقص والبيع الفاسد وقال بعضهم ان كان فساد البيع غير مختلف فيه فالجواب كذا لو كان مختلفا فيه فله ان يقبله البائع فلم يقبله البائع فاطاه الى منزله فهاك لا يبرأ عن الضمان والاصح انه يبرأ في الوجهين الا اذا وصل بين يديه فلم يقبل ففسد به الى منزله فهاك فانه يكون ضامنا لانه يفسر فاصبا غصبا مبتدأ اه ومن المقرر ان صحيح فاضلان مقدم على غيره لانه فقيه النفس وهو مبني على ان الغلبة قبض وقد مر اول الباب اختلاف الصحيح فيها وان فاضلان وصاحب الخلاصة صحيحا فانهما قبض

(قوله ثم قال) ستأتي للسئلة أيضا في القولة الثانية (قوله ولو مات المشتري ١٠٣ فالبائع أحق) قال أبو السعود

في حاشية ممكن فله
شخصا عن شخصه الفسخ
شاهين بما اذا مات قبل
القبض وأما بعده فهو
مكسائر الفسراء كما
صرحوا بذلك في المحرر
أه فان قلت اذا مات
المشتري بعد قبض
البائع لم يبق له شيء
لذلك حتى يكون كاتر
الفسراء فيه قلت يعمل
على ماذا كان الذي

الآن يبيع المشتري أو
يحب

قبضه البائع وهو المحمي
دون قيمته فيمكن
أسوة الفسراء فيما بقي له
من تمام القيمة لأن
الواجب في البيع الفاسد
انقضاء القيمة لا الثمن
هكذا ينبغي أن يفهم
هذا ولا فهو مشكل أه
(قوله على المشتري)
أي المشتري شراء فاسدا
قوله فانه يعمل له
التصرف قال الرمي
صوابه لا يعمل (قوله ولا
يطلب للمشتري الخ) ذكر
الأمام السرخسي في
شرح البير الكبير في
الباب الخامس بعد
المائة وان اشترى انسان

ثم قال ولو باع فاسدا ولم يتم باع من غيره وادعى ان الثاني كان قبل فسخ الاول وقبضه وزعم المشتري
الثاني انه كان بعد الفسخ والقبض في الاول فاقول له لا للبائع وينفخ الاول بقبض الثاني ثم قال
ولو مات البائع وطبسه دين آخر فالمشتري أحق به من الفسراء كما في الصحيح بعد الفسخ ولو مات
المشتري فالبايع أحق من سائر الفسراء بما لته أه ثم قال ولا يشترط القضاء في فسخ البيع
الفاسد أه ولم يذكر المصنف ان للقاضي فسخ الفاسد حبرا اعلمها قال في البرازية واذا أصر البائع
والمشتري على امساك المشتري فاسدا وعلم به القاضي له ففسخه حقا للشرع فبأي طريق رده المشتري
الى البائع صار نكاحا للبيع وبري عن ضمانه أه (قوله الآن يبيع المشتري) أي فليس
لكل منهما فسخه وانما يتقدم له انه ملكه بملك التصرف فيه وسقط حق الاسترداد لتعلق حق
العبد بالثاني ونقض الاول انما كان بحق الشرع وحق العبد مقدم لمحاخته ولان الاول مشروع
باصله دون وصفه والثاني مشروع باصله ووصفه فلا يمارضه مجرد الوصف ولا نه حصل بتسلط
من جهة البائع بخلاف تصرف المشتري في الدار المشروعة لان كل واحد منهما حق العبد فيستويان
في المشروعية ولم يحصل بتسلط من الشفع اراد البيع الصحيح لانه لو باعه فاسدا فانه لا يمنع النقص
وأطلقه فعمل ما اذا قبضه المشتري الثاني وأولا ولكنه مقيد بما اذا لم يكن فيه خيار شرط لانه ليس
بلازم وفي البرازية وجامع الفصولين اقام المشتري بينة على بيعه من فلان الغائب لا يقبل فلما باع
الاخذ لو صدقه فله قيمته أه ولو فسخ البيع بسبب بعد قبضه بقضاء فلما باع حق الفسخ ولم
يقض بقيتم عز وال البائع ولو رد بسبب بغير قضاء لا يعود حق الفسخ كالمشتري انما هو ساساني في
الضابط وقد يبيع المشتري لان البائع لو باعه بعد قبض المشتري وادعى ان الثاني كان قبل فسخ
الاول وقبضه وزعم المشتري الثاني انه كان بعد الفسخ والقبض من الاول فاقول له لا للبائع
وينفخ الاول بقبض الثاني كذا في البرازية ويستوي من لزومه بالبيع مستلذان الاول لو باعه
لبائمه فقتلته ان يكون ردوا ففسخ البيع والثانية لو كان فاسدا بالا كراهه فان تصرفات المشتري
كلها تنقض بخلاف سائر المبيعات الفاسدة كذا في البرازية بقبض البيع الفاسد احترازا عن الاحارة
الفاسدة لما في جامع الفصولين قيل ليس للسائر فاسدا ان يؤثر من غيره احارة مبهمة استدلالا
بما ذكر الى آخره وقيل على كفايته بعد قبضه كفسخ فاسدا له البيع جائزا وهو الصحيح لان الوجر
الاول نقض الثانية لانها تنفخ بالاعذار (قوله أو يبيع) يعني اذا هو به المشتري ارتفع الفاسد ولا
يفسخ لما قدمناه في البيع وشرط في الهداية التليم فيها لاتخاذ المالك الا به بخلاف البيع وفي
جامع الفصولين ثم الامس ان المانع اذا زال كذا رهن ورجوع هبة ومكاتب ورد مبيع على
المشتري بسبب بعد قبضه بقضاء فلما باع حق الفسخ ولو قبض بقبضه لان هذه العقود لم توجب الفسخ
من كل وجه في حق الشكل أه ولا فرق في الرجوع في الهبة بين القضاء وغيره كما في فسخ القدر بر ثم
اعلم ان المشتري فاسدا لا يطيب للمشتري وطيب لمن انتقل المثلث منه اله لكون الثاني ملكه بمقتد
صحيح بخلاف المشتري الاول فانه يعمل له التصرف فيه ولا يطيب له لانه ملكه بمقتد فاسد ولو دخل دار
الحرب بائنا واخذنا المحرمي بغير طيبه من نفسه وأخرجه الى دار الاسلام ملكه ولا يطيب له
ويغني بالرد ويقضي له ولو باعه مع بيعه ولا يطيب للمشتري كالا يطيب للاول بخلاف البيع الفاسد

منع ذلك حاز الشراء وان كان ميثالا به باع ملك نفسه فان فساد السبب لا يمنع ثبوت المثلث ثم يؤثر المشتري بثلث ما كان يؤثر به
البائع من رد على أهل الحرب بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باعه

من غيره معا صحا فان الثاني لا يؤمر بالرد وان كان البائع مأمورا به لان الموجب الرد قد زال ببيعته لان وجوب الرد بفساد البيع حكمه مقصور على المشتري وقد انعدم مثله بالبيع من غيره ما هنا وجوب الرد انما كان لمراعاة ملكهم ولضرا الامان وهذا النقص قائم في ملك المشتري كافي لملك البائع الذي أخرجه فلهذا بقي بالرد كما بقي به البائع اه لمخصا وقال بعده في الباب الثاني والستين بعد المائة فان لم يرد به بعد ما أفتى به وأرد ببيعته بكرة للمساكين أن يشتروا ذلك منه لانه ملك خبيث بمنزلة المشتري فاسد اذا أراد بيع المشتري بعد القبض بكرة شراءه من وان كان المالك ينفذ فيه ببيعته وعققلانه لك حصل له بسبب حرام شرطه اه وهذا مخالف لمسا هنا وقد يجاب بان ما أخرجه من دار الحرب لمسا وجب رد على المشتري أيضا يمكن فيه الخبيث فلم يطل به بخلاف المشتري فاسد اخذنا به وان شراءه مكرها تأمل (قوله ولم أر من صرح بالتدبير) قال في النهر وأقول قد رآته والله تعالى الحمد قال في السراج حالفه ١٠٤ وان كان المبيع عبدا فاعتقه المشتري أو دبره مع عتقه وتديبره وكذا اذا كانت

حاربه استولدها صارت أم ولده ويقرب القيمة ولا ينسب العقر في رواية كتاب البيوع وفي رواية أخرى يرد العقر وانفتحت الروايات انه ان وطئها المشتري ولم تعلق منه انه بد للمجارية والعقر اه

أوبحرد

(قوله ليس بصحيح) قال في النهر والظاهر ان ما في الفصول رواية (قوله) قال في السراج الوهاج انه لا ينفع) وانفتح ما في الفتح حيث قال فاذا زوج المشتري المجارية المشتري فاسدا كان البائع أن يستردها لان حق

كذا ذكره الاسيماي (قوله أوبحرد) أي يعق المشتري العبد لما قدسما وتوابع الاعتاق كهو من التدبير والاستيلاء والكتابة صرح في جامع الفصولين بالاستيلاء فقال اذا سلحت منه صارت أم ولده وصرح الشارح وغيره بالكتابة ولم أر من صرح بالتدبير واذا عجز المالك تبذل المانع من الاسترداد وأشار النهر برأي الوقف ولكن قال في جامع الفصولين فلو وقفه أو جعله مسجدا لا يبطل حقه ما لم ين اه فلم ان الوقف ليس كالعبرو وينبغي أن يعمل على ما قبل القضاء به أما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد لزمه والظاهر ان ما في جامع الفصولين تبعا للسمادي ليس بصحيح فقد قال الامام المصنف في أحكام الاوقاف لو اشترى أرضا بعبدا وادها وقبضها ووقفها وقفا صحها وجعل آخرها مسجدا كين فقال الوقف فيها جائز وعليه قيمتها للبائع من قبل انه استملكها حين وقفها وأخرجها عن ملكه اه وهكذا في الأسعاف ولم يذكر المؤلف من التصرفات القولية غير ذلك ففاته الرهن لانه من العقود اللازمة فمنع حق الرد فاذا فسخ قبل القضاء القيمة جازح الاسترداد وفاته أيضا الوسوسة فاذا وصي به المشتري ثم مات سقط الفسخ لان المبيع انتقل عن ملكه إلى ملك الموصي له وهو ملك مستند فصار كالموكل بابعه بخلاف ما اذا مات المشتري فان لو ارثه الفسخ للبائع أيضا لان الوارث قائم مقام المورث كذا في السراج الوهاج قالوا كل تصرف قولي فانه يمنع الفسخ الا الاجارة والنكاح فلا يعتنه لان الاجارة تنسخ بالا عذار ووقف الفساد من الاعذار والنكاح ليس فيه الاخراج عن الملك ولكن اذا ردت المجارية الى البائع وانسخ البيع هل ينسخ النكاح قال في السراج الوهاج انه لا ينسخ لانه لا يفسخ بالا عذار وقد عهده المشتري وهي على ملكه اه وبشكل عليه ما ذكره الولوالجي من الفصل الاول من كتاب النكاح وزوج المجارية المبيعة قبل قبضها وانقض البيع فان النكاح يبطل في قول أبي يوسف وهو المختار لان البيع متى انتقض قبل القبض انتقض

الزوج في المنفعة لا يمنع حق البائع في الرقبة ولا نه لا يغوته ملك تلك المنفعة فان مع الاسترداد النكاح قائم كالمزوجه من البائع نعم يسير بحيث له منها وعدم تبوئها معها بيتا غيرها ان طهرها له وطؤها اه وهو صريح بعلم الاتباع وصرح به أيضا غاية البيان عن التحفة وفي التبيين وشله في الفتى حيث قال الا الاجارة تزويج الجارية بملك الاجارة تنسخ بالاسترداد دون النكاح اه وقال في التاتارخانية نقلنا عن نوادران جماعة وعنه أيضا فمن اشترى جارية بعشر لفساد قبضها المشتري وزوجهام من رجل ثم فسخ البيع بينهما يحكم الفساد وأخذها البائع مع ناقصها التزويج ثم ان الزوج طلقها قبل الدخول بها كان على البائع أن رد على المشتري مثل ما أخذ من النقصان قال ألا ترى انه لو لم يكن نقصان تزويج ولكن ابضت احدي عينها في يد المشتري ثم ان المشتري ردها ودمعها نصف القيمة ثم ذهب البياض وعاد الى الحال الاولى فان البائع برى على المشتري ما أخذ من نصف القيمة وطهره ما قلنا اه فبمع اعادة بقا النكاح فائدة أخرى فهذه نصوص كتب المذهب الواردة في السراج (قوله لزواج المجارية بالمبيعة الخ) الظاهر ان المراد المبيعة ببيعها صحا أو امع

(قوله أو يظهر بينهما فرق) الظاهر أن الفرق موجود لأن كلام الوالحي فيما قبل القبض وكلام السراج فيما بعد القبض
 المفيد لذلك دليل قوله وقد عهده المشتري وهي على ملكه وقرق ما بينهما دليل عليه قول الوالحي لأن البيع متى انتقض انقضى
 انتقاضه من الأصل بما إذا انتقض قبل القبض ومفهومه أنه لو انتقض بعد القبض لا ينتقض من الأصل ثم رأيت

في حاشية الزملي على مخ
 الغار ألهم من ذلك
 مع أن ما في السراج فيما
 عقد بعد القبض
 وما في الوالحي من قبيل
 القبض كما هو مصرح بكل
 من العبارتين فكيف
 يستشكل بأحدى
 العبارتين على الأخرى
 ولئن كان كلام السراج
 في البيع الفاسد وكلام
 الوالحي في مطلق البيع
 فقد تقرر أن سادس البيع
 كما نثره في الأحكام

من الأصل معنى فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلا اه الآن يحمل أن ما في السراج قول محمد
 أو يظهر بينهما فرق (قوله أو يبنى) أي إذا بنى المشتري فساد قطعه القيمة عند أي حنفية وادعاه
 يعقوب في الجامع الصغير ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال أبو يوسف ومحمد أنه ينقض البناء وتردد الدار
 والقرس على هذا الاختلاف لهما أن حق الشفع أضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه إلى القضاء
 ويطلب بالتأخير بخلاف حق البائع ثم أضعف التحسين لا يطل بالبناء فاقواهما أولى وله أن البناء
 والقرس بما يقصده الدوام وقد حصل بتسلط من جهة البائع فنقطع حق الاسترداد كالبيع
 بخلاف حق الشفع لأنه لم يوجد منه التسلط ولهذا لم يطل بجهة المشتري وبيع فكذلك إيانته وشك
 يعقوب في حفظ الرواية عن أبي حنيفة وقد نص محمد على الاختلاف ولم يذكر لؤلؤ من
 الأفعال الحسية إلا البناء فالوأمي فعل المشتري بالمبيع فعلا ينقطع به حق المالك في الغصب ينقطع
 به حق البائع في الاسترداد كما إذا كان حنطه فطبخها ولم يذكر أيضا إذا زاد للبيع أو نقص إلا
 أن زيادة البناء وفي جامع الفصولين زوائد للبيع فساد لا تنفع الفسخ الامتصه لم تنو له كصنع
 وخياطة وتسويق ولو منفصلة متولدة تضمن بالتعدي لا بدونه ولو هلك المبيع لا المتولدة
 فللبائع أخذ الزائد وقيمة المبيع ولو منفصلة غير متولدة قل أنه أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا طلب
 له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو أهلكها ضمن عندهما لا عند أبي حنيفة ومالكهما زائد
 الغصب ولو هلك المبيع الزائد فحق المشتري بخلاف المتولدة كما يقرر في حق الغصب قبض قيمة
 المبيع فقط وأما حكم تقصاته فلو نقص في يد المشتري بأقصة مما يوجب قبضه مع أرش نفسه
 وكذا لو بفعل المشتري أو المبيع ولو بفعل البائع صار مستردا حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد
 منه حبس عن البائع هلك على البائع ولو بفعل أجنبي بغير البائع إن شاء أخذه من المشتري وهو
 يرجع على الجاني وإن شاء أتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري كالغصب اه (قوله وله أن
 يمنع المبيع عن البائع حتى يأخذ الثمن) أي للمشتري المنع بعد فسخ البيع لأن المبيع مقابل به
 فمبصر بمجوبه كالزهر أشار لؤلؤ إلى أن البائع إذا مات كان المشتري أحق به حتى يستوفى الثمن
 لأنه يقدم عليه في حياته فكذلك على ورثته وموغماته بعد وفاته كالزهر والى أنه لو استأجر اجارة فاسدة
 وتقدم الاجرة أو أدرته رهن فاسدا وأقرض قرضا فاسدا وأخبره رهنًا كان له أن يجلس ما استأجر
 وما أدرته حتى يقضى ما تقدم اعتبارا للعقد الجائر إذا تفاضا وصح كذا الوان المؤجر أو أراهن أو
 المستقرض فهو أحق بحاق يدهم من العين من سائر القرض ما والى أن الثمن لو لم يكن منقود البائع وإنما
 كان دينه له على المشتري فليس له الحبس قالوا المشتري من مد بنه عبدا بدين سابق له علمه شره
 فاسد أو قبض العبد بدين البائع فأراد البائع استرداد العبد يصح العاد ليس للمشتري أن يحبس العبد
 لاستيفاء ماله عليهم من الدين بخلاف الصحيح وله أن يسترد العبد قبل إيفاء الاجرة وليس للمستأجر

أبو يني وله أن يمنع المبيع
 عن البائع حتى يأخذ الثمن
 فتأمل اه (قوله وفي
 جامع الفصولين) أي
 من الفصل الثلاثين في
 التصرفات الفاسدة (قوله
 ولو هلك المبيع لا المتولدة
 الخ) قال الزملي ولو كان
 على عكس ما هنا هلك
 المتولدة لا المبيع برد
 المبيع ولا ضمن الزيادة
 ولو استهلك الزائد ضمنها
 وبرد المبيع كامل (قوله
 وأما حكم تقصاته فلو نقص

١٤٤ - بصر سادس في يد المشتري الخ) قال الزملي فالوإذا للمشتري رد مع أرش نفسه وأبى البائع هل يبصر البائع الجواب
 أنه يجبر قال في جامع الفصولين حيث لو قطع أو بأشراه فاسد أو لم يخطه حتى أودعه عندهما فيه يضمن نقص القطع لا قيمته ولو صوله
 إلى ربه لا قدر نفسه فوقه عن الزملي الخ قال هذا التعليق إشارة إلى أن المبيع بعافا فاسدا إذا نقص في يد المشتري لا يطل حقه
 في الرد ولو بطل لما كان الرد مستحقا عليه له فهو كالمشتري ما لم يباعنا (قوله وإنما كان دينه له على المشتري) العبارة

مقلوبه والصواب وإنما كان دينه عليه المشتري (قوله بخلاف الصحيح) هنا سقط من النص والمعارضة في الزيل بنده هكذا وكذا لو كانت الأجرة بدني سابق عليها وقبض المستأجر العبد ثم فسخ المور لأجرة بحكم الفاسد أن يسترد ما وجب له بخلاف الصحيح يعني لو كان البيع معها والأجرة صحيحة ثم انقضى العقد بينهما بوجه كان للمشتري أن يعبس المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع كذا نقل من حاشية الزيل في جامع الفصولين عن الحنفية ينشرون من مدونه فأشد انقضاءه ليس له حبس المبيع لاستيفاء دينه وكذا لو جرد أنه أجرة فاسدة ولو كان عقد البيع أو الأجرة جائزاً ثم فسخ قبله الحبس لدينه (قوله والفرق) أي الفرق بين العقد الصحيح والفاسد (قوله لأن المحث في الأول) أي في الفاسد وقوله في الثاني أي في النقص وتوضيحه في شروح الهداية عبارة بأصاحب الإصلاح لأن الكمال والأصل فيه أن المال فنان نوع لا يتعين في العقود كالدرهم والدينار ونوع يتعين كالعروض والمحث ١٠٩ أيضاً فنان أحدهما باعتبار عدم الملك والثاني لفساد الملك فالحث باعتبار عدم الملك

كافي المنصوب بوجوب حقيقة المحث فيما يتعين وشبهه المحث فيما لا يتعين عندنا في خيفة ومجهولان لا يتعين بالتعيين لا يتعلق العقد وطالب البائع ما يرجع للمشتري

به بل يتعلق بمافي الذمة وإنما هو وسيلة من وجه فوجب شبهة المحث والشبهة معتبرة فلا يرجع انعلم الطيب اعلم الملك في المالكين جميعاً والمحث لفساد الملك يورث الشبهة فيما يتعين لأن المحث لفساد الملك أدنى من المحث لعدم الملك وورثه شبهة الشبهة فيما لا يتعين وشبهة الشبهة ليست معتبرة فلهذا

المحس بالأجرة بخلاف الصحيح وكذا لو كان الفاسد لو كان بدني سابق والفرق أن البيع إذا أنصف للدرهم لا يتعلق الملك في الثمن بمجرد العقد فذا وجب للدون على المشتري مثل الدين صار الثمن قصاصاً لا استواءً فلهما قدراً وصفاً فيصير البائع مستوفياً منه بطريق المقاصة فاعتبر بما لو استوفاه حقيقة ولم للمشتري حق حبس المبيع إلى أن يستوفي الثمن فكذا هذا وفي الفاسد لم يملك الثمن بل يقب قيمة المبيع عند القبض والقيمة قبل القبض غير مقررة لاحتمالها السقوط كل ساعة فسخ ولأن القيمة قد تكون من جنس الدين وقد لا تكون ودين للمشتري على البائع مقرر والمقاصة إنما تكون عند استواء الواجب وصفاً ولأننا نجعل المقاصة بين الحال والمؤجل والحمد والردى وإذا لم تقع المقاصة لم يصح البائع مستوفياً الثمن أصلاً فلا يكون للمشتري حق حبس المبيع بعد فسخ البيع ولو كان الرهن باطلاً لما استقرض الفاوره من أم ولد أو مبدل إليه أن يسترد قبل قضاء الدين لعدم الاعتقاد والكل من الكافي شرح الوافي وإلى أن الثمن لو كان دراهم وهي فاقمة فأنه باعها بعينها لأنها تتعين في البيع الفاسد وهو الأصح لأنه بمنزلة النصب وإن كانت تحت ملكة أخضعت لها لما ينشأ كذا في الهداية (قوله وطالب البائع ما يرجع للمشتري) أي طالب البائع ما ربحه في ثمن الفاسد ولا يطالب للمشتري مع المبيع فلا يتصدق الأول ويتصدق المشتري والفرق أن المبيع مما يتعين فتعلق العقد به فتمكن المحث فيه والتقليد يتعين في عقود المعاوضات فقل يتعلق العقد الثاني به فقل يمكن المحث فلا يجيب لتصدق قيد البيع الفاسد لأن ما ربحه الفاسد والمودع بعد ادائها ففهم لا يطالب مطلقاً عندهما خلافاً لابي يوسف لأن المحث في الأول لفساد الملك وفي الثاني لعدمه لتعلق العقد فيما يتعين حقيقة ففعلما لا يتعين شبهة من حيث أنه يتعلق به سلامة المبيع أو تقدير الثمن وعند فساد الملك تغلب الحقيقة شبهة الشبهة تنزل الشبهة في الشبهة والشبهة هي المعتبرة دون النازل عنها ثم اعلم أن قولهم تبطل ما في الجامع الصغير أن يرجع لطالب البائع في الثمن التقدير دليل على أن

تصدق الذي أخذ المبيع بالرجوع ويتصدق الذي أخذ الثمن به اه (قوله ثم اعلم أن قولهم الخ) قال في النهر وهذا التقدير لغايته على رواية عدم تعيين التقدير من رواية التعيين هي الأصح وحيثما خلاصه وجوب التصديق على البائع بما ربحه غير أن التفصيل الواقع في الكتاب هو مرجع الرواية في الجامع الصغير وحيثما خلاصه أن الدرهم لا يتعين في الفاسد كذا في الغرض ملخصاً فالمراد الثمن يعطى يمكن التوفيق بأن لهذا العقد شبهتين شبهة النصب وشبهة البيع فإذا كانت فاقمة اعتبر شبهة النصب معاً فيرفع العقد الفاسد وإذا لم تكن فاقمة فاشترى بها شبهة المبيع حتى لا يسرى الفساد إلى بدله قال يعقوب باشا هذا التوفيق إنما يفيد دلالة الاستلزام لا يرد عليه ما ردها فلما نسب أن يقال إن كلام صاحب الهداية في المسئلة الأخيرة على الرواية الصحيحة لا على الأصح وهي أنها تتعين في البيع الفاسد كما يشير إليه في العناية إلا أن يقال مراد القائل بالتعيين الذي هو الأصح التعيين في صورة كونها فاقمة لا تعيينها مطلقاً السكنى في الفاسد بخلاف ما صرحوا به اه وعبارته في العناية هذا إنما يستقيم على

الرواية المصنوعة هي انها لا تعين على الاصح وهي التي تقدمت انها تعين قال في المحواشي السعدية وفيه بحث فان عدم التعيين سواء كان في المنصوب او في البيع الفاسد انما هو في العقد الثاني ولا يضر ١٠٧ تعيينه في الاول فقولنا انما يستقيم

الخ فيه ما فيه وقد اخذ صاحب البحر قول يعقوب باشا الان يقال الخ اه وما احاب به في السعدية ذكره الرمي قبل اطلاعه عليه وقال وانا في عجب عجيب من فهم هؤلاء ولوا دعي على آخر دراهم فقصاها اياه ثم تصادقا انه لا شيء له عليه طاب له وجهه وكرهه الخشب والسوم على سوم غيره

الاحياء التناقض من مثل هذا مع ظهوره فانه بمنزلة النقود لا تعين في العقود الفاسدة ولا شك ان المشتري شره مصفا بما قصه في الفاسد اذا ربح فقد ربح بقدر صبح شرعي خال عن الشبهة لعدم تعيين ذلك النقد في ذلك العقد (قوله) وظاهر اطلاقهم خلافة) قال في البهر واقول قد صرحوا في الاقرار بان للقرلة اذا كان يعلم ان التمر كذب في اقراره لا يحصل له اخذ من كره منه ما لو اشتهى الامر له حل له الاخذ عند عقد خلافا لابي يوسف كما ساقى ويثبت فلا يطيب

النقد لا تعين في البيع الفاسد على الاصح وقوله لم ينعين على الاصح بخلافه وان اعتبر تصحيح التعيين في عقد البيع التصديق على البايع والرواية بخلافه ولم أر من اوضحه من الشارحين وقد ظهر لي انه لا منافاة بينهما فاقول افيها معنى انه تعين على الاصح بالنسبة الى موجب رده رما اخذ وقالوا لا يعين أي بالنسبة الى أنه يطالبه ما ربحه فهو متعين من جهة فساد الملك كالمقصوب وغير متعين من جهة ان فساد المعاوضات كقصصها فاعتبر والوجه الاول في ردهم ودفع المقبوض والثاني في حمل ربحه واغساله بمكسر لدليل أبي يوسف التخرج بالضمان ومعناه كافي الفائق والقاموس غلة المبدل لتري اذا رده بعد الاختلاع على العيب بسبب انه في ضمانه اه (قوله ولو ادعى على آخر دراهم فقصاها اياه) ثم تصادقا انه لا شيء له عليه طاب له وجهه اي ما ربحه في الدراهم لان البحث لفساد الملك ههنا لان الدين وجب بالتعينة ثم استحق بالتصادق وبدل المشتري بمحلوله فلا يعمل فيما لا يعين الا ترى انه لو باع عديا عيارا بة فاعتقه المشتري ثم استحقق المحار به لا يعمل لعقن في العبد ولو انه لم يملكه ليعمل لانه لا يعلق فيما لا يملكه ابن آدم وكذا لو حلف ان لا يشارك غيري حتى يستوفي منه دينه فباعه عبد الغير بالدين فقصه الحالف وبارقه ثم استحقق العبد مولا ولم يغير البيع لم يحنث الحالف لان الدين لم ينفك ما في ضمانه بالبيع وهو بدل المشتري ولا يحنث الحالف بالتصادق وفي فسخ القدر واعلم ان ملكه باعتبار ربحه انه قبض الدراهم بدلا عما ربحه انه يملكه اما لو كان في اصل دعواه الدين ثم بعد الكذب فدفع اليه لملكه اصلا لانه متعين لانه لا ماله اه وظاهر اطلاقهم خلافا لفلان المنظور اليه وجوبه بالتحقق لا زعم المدعي وبدل عليه مسئلة الحالف فانه لو غصب دراهم وقضى بها دينه ثم تبين انها مغصوبة فانه لا حنث عليه وكذا لو غصب عبدا وباعه بدينه (قوله وكره الخشب) شروع في مكر وهات البيع ولما كان المكروه دون الفاسد آخر وليس المراد بكونه دون في حكم المنع الشرعي بل في عدم فساد العقد والافهذه كلها ضرر عيلا لانهم خلافا في الاثم كذا في فسخ القدر وقصصت هنا بعضا لما نال تحت تركه عبدا وقد تقرر في الاصول ان كل منتهى منه فسخ فان كان لعينه اثم بطلانه وان كان لغيره فان كان لوصف كبيع الزبا والبيع بشرط مفيد اثم فساد وان كان لمباور كعهذه السموع المكر وهه اثم اذ كراهة التصريم مع العتق والخشب فخصين وروى بالسكون ان تسام السلعة باؤ يضمن ثمنها وانت لا تريد شرها هالبرك الا تحرق فبقه فيموت كذلك في النكاح وغيره ولا تباحثوا لا تعلموا ذلك واصله من نجس الصيد وهو انارته كذا في المغرب وفي القاموس الخشب ان طوطى رجلا اذا اراد بيعان فقصه اوان يرد بالانسان ان يبيع مائة فقصاها بغيره كثر لنظر السلك فان لم يفعف فما اوان تنقر الناس عن الشيء الى غيره وانارة الصيد والبعث عن الشيء وانارته والجمع والاستخراج والانتفاء والاسراع كالخفاشة بالكسر اه وحديث النهي لا تباحثوا في العصفين وقصد احماسنا كافي المحويرة بما اذا كانت السلعة اذا بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ فلا منع منه لانه يقع للعلم من غير اضرار باحد (قوله والسوم على سوم غيره) الحديث لا يستام الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه ولان في ذلك اعصاها واضرارها وهذا انما راضى المتعاقدان على مبلغ ثمن في المساومة فاذ لم يركن احدهما على الاخر فهو يسع من يزدل ولا يباس به على ما ذكره وباذكرناه حمل النهي في

له وجهه ويحمل كلامه هنا على ما اذا لم ين عليه دينا بارت من ايسر سلامت تبين ان وكيله اوفاه لا يهتد فصادق ان لادين حقتد يطالبه وهذا فقه حين قد تدبر اه وتقلعه الرمي واقره (قول المصنف والسوم على سوم غيره) قال الرمي لا يحنث عليك

التكاح أيضا وفي القاموس السوم في المياصة كالسوام بالضم سمت بالسلعة وسامت بالسلعة واستقت بها وعلما بالغالب واستقتها اليها وعلما بالسموها اه (قوله وتلقى الجلب) محدث
 الصحيح عن ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتلقى الركبان وأن يبيع حاضر
 لباد فقلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يصحون له سحار وتلقى صورتان أحدهما
 أن يتلقاهم المشترون للطعام منهم في سنة حاجه لبيعهم من أهل البلد بزيادة وأنهما إن اشترى منهم
 بأرض من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر وجعل النهي عندنا إذا كان يضر بأهل البلد وليس
 أما إذا انتفى فلا بأس به وفي المضرب جلب الشيء جاء به من بلد إلى بلد فجاءه جلبا والجلب المصوب
 ومنه نهى عن تلقي الجلب اه (قوله وبيع المحاضر لبادي) لما تقدم من النهي وهو مقيد كما
 في الهداية عبادا كان أهل البلد في قحط وعوز وهو يبيع من أهل البلد طمعا في الثمن الغالي
 لما فيه من الأضرار بهم أما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به لا تصدأ الضرر ووفره في الاختيار بأن
 يجلب لبادي السلعة فيأخذها المحاضر لبيعها له بعد وقت باع من السعر الموجود وقت الجلب
 اه ففي الأول المحاضر مالك البائع والبادي يشتري وفي الثاني المحاضر محار والبادي صاحب السلعة
 ويشهد لثاني آخر المحدث دعوا الناس برزق الله بعضهم بعضا وقد قال في الحق هذا
 التفسير أصح ذكره في زاد الفقهاء لموافقة المحدث وعلى هذا فتقرر أن عباس بأن لا يكون له
 سحار ليس هو تنصير بيع المحاضر لبادي وهو صورة النهي بل تنصير لأنداء وهي الحائز قللني
 أنه نهى عن بيع السحار وتعرضه فكأنه لما سئل عن نكته نهى بيع المحاضر لبادي قال
 المقصود أن لا يكون له سحار فنهى عنه بالسحار كذا في فتح القدير (قوله والبيع عند أذان
 الجمعة) لقوله تعالى ووزوا البيع ثم فيه إخلال بواجب الشيء على بعض الوجوه وقد ذكرنا الأذان
 المعترف في كتاب الصلاة وفي الهداية كل ذلك يكره ولا يفديه البيع لأن النهي لم يعم خارج زائد
 لا في صلب العقد ولا في شرائط الصفقة أطلقه فشمع ما ذابا وما عيشان البها وما في النهاية من
 علم الكراهة مشكل لا لطلاق الآية فمن جوز في بعض الوجوه يكون تخصيصا وهو صحيح وهو
 لا يجوز بالرى كذا ذكره الشارح (قوله لا يبيع من يزيد) أي لا يكره لما قدمناه من عدم الأضرار
 وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم باع قدحاً وحلياً يبيع من يزيد ولأنه يبيع الفقراء والحاجة
 ماسة إليه (قوله ولا يفرق بين صغير وذئب رحمهم منه) لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق
 بين والدته وبين غيرها فرق الله بينهما أحبته يوم القيامة وهب النبي صلى الله عليه وسلم لعل غلامين
 صغيرين أخوين ثم قال له ما فعل الغلامان فقال بعت أحدهما قال ادرك ادرك وروى ارداد رد
 ولأن الصغير يستأنس بالصغير والكبير والكبير يتعاهد له فكان في بيع أحدهما قطع
 الاستئناس والمنع من التعاهد وقوله ترك المرجحة على الصغار وقوله وعد النبي صلى الله عليه وسلم عليه
 ثم المنع مغالاة بالقرابة المرجحة للتكاح حتى لا يدخل فيه محرم غريب ولا قريب ولا قرين صغير محرم ولأن قد
 بذى الرحم المحرم أي الهرم من جهة الرحم والبرد عليه ابن العم إذا كان أخا من الرضا فانه رحم
 محرم وليس له هذا الحكم وأطلقه فشمع الصغير والكبير ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو
 كان أحدهما هو الآخر لغيره فلا بأس ببيع أحدهما ولو قال المصنف إذا كان التفرق بحق
 مستحق لكان أولى لأنه حيث يذبحون التفرق كدفع أحدهما بالحنانية وقربه بالدين ورواه العيب
 لأن المنظور إليه دفع الضرر عن غيره ولا الأضرار به كذا في الهداية يؤمن التفرق بحق ما في المبسوط

وتلقى الجلب وبيع
 المحاضر لبادي والبيع
 عند أذان الجمعة لا يبيع
 من يزيد ولا يفرق بين
 صغير وذئب رحمهم منه
 أنه تدخل فيه الإجارة
 انتهى بيع المنافع وهي
 واقعة القنوى (قوله
 ووفره في الاختيار الخ)
 قال الرملي ويشهد له
 التفسير الأول ما في
 الفصول العمادية عن
 أبي يوسف لو أن أعرابا
 قسما الكوفة وأرادوا
 أن يتساروا منها بضر
 ذلك بأهل الكوفة قال
 أمعهم عن ذلك قال لا
 ترى أن أهل البلد
 يتعنون عن الشراء فلكثرة
 فهذا أولى اه من الغزى
 (قوله دعوا الناس برزق
 الله بعضهم بعضا) كذا
 في بعض النسخ وفي بعضها
 برزق الله بعضهم
 بعض والنبي ياتيه في
 الفتح برزق بعضهم
 بعض بدون لفظ الجلالة
 وفي حاشية الرملي عن ابن
 حجر المصنف وقع لشارح
 أنه نادى غلامهم ونسبه

ذي له عبده امرأة أمة ولدت منه فاسلم العبد وولده صغيراً فانه يجبر الذي على بيع العبد وانه وان
 كان نفي يقابله وبين أمه له ولا يرده على المصنف التفرق باعتناق أحدهما بما لا يؤثر
 أو تدبيره أو استتلاذ الأمانة أو كفاية أحدهما فانه جائز لا من راد منع التفرق بالبيع أو الهبة أو الوصية
 أو غير ذلك من أسباب الملك كافي الجوهره أو ممنوع عن الكل لاصار المالك محجوراً عليه بمجموع
 التصرف في ماله رأساً أو كذا لا يرده عليه ماله أو كان في ملكه ثلاثة أحدهم صغيراً فانه بيع أحد
 الكبيرين لان العلة ما هو مظنة الضمان والاستعاضة وقد بقي له من يقوم مقام الثالث وفي الكفاية
 اجماع له عدم ان آثاره لا يفرق بينه وبين واحد ان اختلفت جهة القرابة كالم والمحال أو اتحدت
 كفالين عند أبي يوسف لانه يتوحد بفراق الكل والصحيح في المنهية انه اذا كان مع الصغير
 أبوا له بالبيع واحداً منهم ولو كان معه أم وأخ وأم وعمه أو خالة أو أخ جازي بيع من سوى الأم لان
 شقة الأم نفى عن سواها ولذا كانت أحق بالمحاصرة من غيرها فهذه الصورة مستتانه من اختلاف
 المحبة والمجدة كالألم فلو كان معه جد وعمه أو خالة جازي بيع العمه والمخاله ولو كان معه عمه وخالة
 لا يباعوا إلا مع اختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة ولو كان معه أخوان أو أخوة كباراً فصحيح انه
 يجوز بيع من سوى واحد منهم وهو الاستحسان لان الشقة أمر باطن لا يوقف عليه فيعتبر السبب
 ولا يعتبر إلا بعلم الأقرب وعند الاتحاد في الجهة والدرجة أحدهما يفتي وكذا لو ملك ستة أخوة
 ثلاثة كباراً وثلاثة صغاراً فباع مع كل صغير كبيراً جازي استحساناً فلو كان معه أخت شقيقة وأخت
 لأب وأخت لأم باع غير الشقيقة ولو ادعى زوجان فصار أبو بن له ثم ملكوا جلة القياس أن يباع
 أحدهما لا بتحاد جهتهما وفي الاستحسان لا يباع إلا الأب في الحقيقة واحد فاحتمل كونه الذي
 بيع فيتمتع احتياطاً فصار الأصل انه اذا كان معه عدداً منهم أبعد جازي بيعه وان كان في درجة
 فان كانوا من جنس محققين كالأب والعم والخالة والعمة لا يفرق ولكن يباع الكل أو يملك
 الكل وان كانوا من جنس واحد كالأخوين والعين والمحال جازي بيع كل مع الصغير أحدهما
 ويباع ماسواه ومثل المخالفة والعمة أخ لأب وأخ لأم كذا في فتح القدير وكذا لا يرده عليه ما اذا كان
 البائع حر يماساً من الماسلم فانه لا يمنع المسلم من الشراء دفعاً للفسدة عنه وكذا لا يردهما اذا باعه من
 حلف بعتقه ان اشتراه أو ملكه لما ذكرنا في الاعتاق فهذه عشر مسائل يجوز فيها التفرق ولا
 بأس بردها دفع أحدهما بعتا وبسبعة دين ورده بسبب وإذا كان المالك كافراً أو اعتاقه وتديره
 واستتلاذها وكاتبه وبسبعة من حلف بعتقه وبسبع واحد من ثلاثة بالشرط السابق والحادية عشر
 اذا كان الصغير مراهقاً ورضيت أمه ببيعته فانه يجوز كافي فتح القدير ولو كان مع امرأة عمية صبي
 ادعت انه ابنتها لم يثبت النسب ولا يفرق بينهما احتياطاً ولو باع الأم على انه بالتجار ثم اشترى الولد
 فانه يكره التفتيد لانهما أحق في ملكه ولو كان في يده صبي واشترى أمه بشرط التجار له ردّها نفاقاً
 لعدم الملك عنه ولدفع الضرر عنه عندهما (قوله بخلاف الكبيرين والزوجين) لانه ليس في معنى
 ما ورد به النص وقد صح انه صلى الله عليه وسلم فرق بين مارية وسيرين وكانتا كبيرتين أختين
 ولا يدخل الزوجان لان النص ورد على خلاف القياس فيقتصر على مورد فان فرق في موضع التبع
 كرهه جازاً المقدوع أي يوسف انه لا يجوز في قرابة الولاد يجوز في غيرها وعنه لا يجوز في الجميع لان
 الأمر بالافراق والدلالة لا يكون إلا في البيع الفاسد ولهما ان ركن البيع عدم من أهله في محله وانما
 الكراهية لمحي مجاورتها كراهية للاستيلاء في المجوهرة وكل ما يكره من التفرق في البيع

بخلاف الكبيرين
 والزوجين

لمسلم وهو قاطع لا وجود
 لهذه الزيادة في مسلم بل
 ولا في كتب الحديث كما
 قفى به سر ما يابى
 الناس منها (قوله
 ورضيت أمه ببيعته)
 عبارة لفتح لو كان الولد
 مراهقاً فرضى بالبيع
 واختاره ورضيته أمه
 جازي به

يكرم في القصة في الميراث والفتاوى اه والله تعالى اعلم

باب الاقالة

باب الاقالة

(قوله كما قدمناه) أي
قبيل قول المصنف الآن
يسمع المشتري (قوله) وأما
حكمها فاختلف فيه الخ
قال في المجمهرة ان كانت
قبل القبض فهي فسخ
اجابا وان كانت بعد
القبض فهي فسخ عند
أي خنفة رجع الله وقال
أبو يوسف رحمه الله
يسع وقال محمد ان كانت
بالتن الاول اوباقل فهي

باب الاقالة

فسخ وان كانت باكثر أو
يخص آخر فهي يسع ولا
خلاف بينهم انها يسع
في حق الغير سواء كانت
قبل القبض أو بعده وقال
زفر هي فسخ في حقهما
وحق الغير وفي المنايا
والاقالة في المتقول قبل
القبض فسخ بالاتفاق
لا متاع اليسع وأما في
غيره كالغرفانه فسخ عند
أي خنفة ومحمد وأما عند
أي يوسف فسخ يجوز
اليسع في العقار قبل

المناسبة ظاهرة وهي شاملة لكل عقد يسع محضا كان أو مكر وهما في فسخ اقالة بالتراضي وان كان
واجبا في المكر وتقرر بما دافع للصحة أو فاسدا فيفسخ بدون التراضي اما من أحدهما أو من
القاضي جبرا كما قدمناه فاشتراك المكر وهما في فسخ الدفع والكلام فيها يقع في عشرة
مواضع الاول في مضاهاته والثاني في معناها شرعا والثالث في رصتها والرابع في شروطها
والخامس في صفتها والسادس في حكمها والسابع في ملكها ومن لا يملكها والثامن في بيان
دليلها والتاسع في سببها والعاشر في محاسنها اما الاول فقال في القاموس قلته اليسع بالكسر واقلته
قضيته واستقاله طلب اليه أن يقبله وتقابل البيعان وقال الله عزتك وأقالكها اه ذكرها في
القاف مع الباء في المصباح أقال الله عزته اثار نفسه من سقوطه ومنه الاقالة في اليسع لاثارها في
العقد وقاله قدام باب باع لفتة واستقاله اليسع فاقاله اه وبهذا ظهر انها لم تكن مشتقة من
القول وان الهمزة قلبت أي انزال القول الاول كاذ كره الشارع وانها من القبل وأما معناها
شرعا فهي رفع العقد كذا كره في المجمهرة وهو تقرر بف لا يهمن اقالة اليسع والجارعة ونحوهما
وان أردت خصوصها فقل رفع عقد اليسع وأما الطلاق فهو رفع قيد النكاح لا رفع النكاح وأما
ركبها فلا يجاب والقبول الدال ان عليا يلقن ماضين أو أحدهما مستقبلا والا - ثم اضيا كافيا
فقال اقلتك عند أي خنفة وأي يوسف كالكناح وقال محمد لا تتعدا الباعضين كاليسع كذا في
البدائع وقد يكون القبول بالفعل كما لو قطعه فضا في فور قول المشتري اقلتك وتتعدا فضاء هتك
وتركت وتاركك وتعدت وتتعدا تعالى كاليسع كافي الحانسة والحلاصة وفي النزاهة يتعد
به كاليسع من أحد الجانبين وهو الصحيح وأما شرطه فمقتضاها رضا المتعاقدين لان الكلام في
رفع عقد لازم وأما رفع ماله بل لازم فله الخيار بطل صاحبه لا رضاه ومنها بقاء الحمل لماسا في
ان اليسع انما هلك لم تعه الاقالة ومنها قبض بدلي الصرف في اقالة الصرف أما على قول أي يوسف
فظاهر لانها يسع وأما على أصلهما فلا تسع في حق ثالث وهو حق الشرع ومنها ان يكون اليسع
قابلا لفسخ بخلاف من المحارات فلوازدهر يذوق فسخ لم تعه الاقالة خلافا لهما ولا يشترط
بقاء المتعاقدين ففسخ اقالة الوارث والوصي ولا تعه اقالة الوصي له كافي القصة ومنها انفساد المجلس
وعليه بتفرع ما في القصة جاء البلال بالتن الى البائ ثم بعد ما عساه بالامر الملقى فقال البائ لا دفعه
بهذا التن فاعبر به للمشتري فقال ان لا از يدما ضالا ينفعه لانه ليس من اثناء الفسخ لان اتحاد
المجلس في الاعجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد اه ومنها ان لا يبيع البائع التن للمشتري قبل
قبضه في شراء الماذون فلو عو به لم تعه الاقالة بعدها كافي خزانة الفتى ومنها ان لا يكون اليسع
بالكبر من القيمة في يسع الوصي فان كان لم تعه اقاله كافيها ايضا وأما فسختها فهي مندوب اليها
لحديث من أقال نادما بعته أقال الله عزته يوم القيامة وقسمنا هنا تكون واجبة اذا كان عقدا
مكر وهو وينبغي ان تكون واجبة اذا كان البائع غارا للمشتري وكان الفتن يسرا وانما عقدا بالسر
لان الفتن الفاحش وجوب الردان غره البائع على الصحيح كاسبا في انشاء الله تعالى وأما حكمها
فاختلف فيه على أقوال فقال الامام الاعظم انها فسخ في حق المتعاقدين يسع جديد في حق ثالث

القبض عنده اه فظهر ان قول الجمهور ان كانت قبل القبض فهي قبيح اجماعا محمول على النقول وقولها ولا خلاف بينهم الخ
 بخلافه قول الزبلي وان كانت قبل القبض فهي فضخ في حق الكل في غير القار لتعذر جعلها بما قتلته وبما قتلته يظهر لك
 ما في كلام المؤلف من حكاية الاقوال اذ لا يظهر من كلامه فرق بين قول محمد وقول زفر الصواب ان يصدق من قول محمد قوله في
 حق الكل لان جعلها ينافي في حق الثالث اتفق عليه الثلاثة كما صرح به في النهر وهو مستفاد مما تقدمناه (قوله الخامسة
 الوكيل بالسلم) قال الزملي وعليك ان تأمل ما في الظهير يتو بتضع اذا كان مضافا فيلحقها على الموكل في قول محمد وهو صريح
 في ان ابا حنيفة يقول بان لا يلحقها عليه بل يصح على نفسه وفيمن تأمل اه وقال الجمهور في حوائج الاشياء بعد ذكره ما نقله
 المؤلف وفي جامع الفصولين الوكيل لقبض الثمن لا على الاقالة اجماعا فتأمل ما بين ١١١ كلام الظهير به وكلام جامع

الفصولين وتخصيص قول

محمد في كلام الظهير به
 غير ظاهر وفي الزاوية
 الوكيل بالسلم على
 الاقالة قبل القبض او

هي فضخ في حق
 المتعاقدين يسع في حق
 ثالث

بعده من عيب او من
 غير عيب ومثله في جامع
 التناوي فتأمل اه قالت
 كلام جامع الفصولين
 فيما بعد قبض الثمن
 فلا ينافي ما في الظهير به
 وما نقله عن الزاوية لم
 اره في اقلتها بل رأيت
 في الصائفي في وكالة
 بالسلم منها مانعه
 اقالة الوكيل بالسلم
 واقالة الوكيل بالسلم

وقال ابو سنان يسع في حق الكل وقال محمد فضخ في حق الكل وقال زفر هي فضخ في حق الكل
 ذكر قوله في السدفع والسراج الوهاج وامان يملكها ومن لا يملكها افتقروا من ملك البيع ملك
 اقالته فصح ان اقالة الموكل ما به وكيه واقالة الوكيل بالسلم ويضمن وكتبت في الفوائد الفقهية الا
 في مسائل الاولى الوصي لو اشترى من مدين القيم دارا بعشرين وقيمتها جودون فلما استوفى الدين
 اقاله لم يصح اقالته الثانية الصدا المأذون اشترى غلاما بالثمن وقيمته ثلاثة آلاف لا يصح اقالته ولا
 يملك ان الرد العيب بخلاف الرد بغير الشرط والرؤية كذا في بدوع القنية الثالثة المتولى على
 الوقف اذا اشترى شيئا باقل من قيمته لا يصح اقالته وكذا اذا احرتم اقال ولا صلاح فيها الوقف لم يجز
 كما فيها ايضا وفي بعض المواضع منها ان كان قبل القبض حازت والا اربعة الوكيل بالثمن لا يصح
 اقالته بخلاف الوكيل بالسلم يصح ويضمن الخامسة الوكيل بالسلم على تفصيل فيه وانما يضمن
 الوكيل بالسلم اذا اقال اذا كان بعد قبض الثمن اما قبله فيلحقها في قول محمد كذا في الظهير به
 وفيها بالوكيل بالاجارة اذا قبض مع المستأجر قبل استيفاء النفعة وقبل قبض الاجر مع سواء كان
 الاجر حينا او دينا اه وفي فتاوى الفضل اذا باع المتولى او الوصي شيئا باكر من قيمته لا يجوز اقالته
 وان كانت على الثمن الاول اه وفي القنية باعت شسعة مشركة بينها وبين ابنها البالغ و اجاز
 الابن البيع ثم اقلت واجاز الابن الاقالة ثم باعتها ثانيا بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لان
 بالاقالة يعود للمبيع الى ملك الماقدل الى ملك الموكل والبيع ودليلها السنة والاجماع وسبب الحاجة
 اليها وحاشا ازالة الثمن عن النادم وتخرج الكروب عن المكروب (مائدة) تصح اقالة الاقالة فلو
 تقاملا بالسلم ثم تقاملا بالاقالة ارنعت الاقالة وحاد البيع وكتبت في الفوائد الا في مسئلة وهي اقالة
 السلم فانها لا تقبل الاقالة كما ذكره الشارح من الدعوى من باب التصالح وفي الجمهور اه لا يصح
 الاقالة في النكاح والطلاق والعناق اه (قوله هي فضخ في حق المتعاقدين يسع في حق ثالث)
 وهذا عند أبي حنيفة لان تعذر جعلها فضايا بان ولدت المبيعة بعد القبض او هلك المبيع فانها تبطل

جائزة عند الامام ومحمد بخلاف الوكيل بالثمن لم يملكها اجماعا اه ومثله في القنية ثم قال واراد باقالة الوكيل بالسلم
 الوكيل بشراء السلم بخلاف الوكيل بشراء العين (عن) اقالة الوكيل بالثمن على هذا الخلاف وانكره مخ وهو الاصح والمغني
 فيه ان اقالة الوكيل بالسلم يسقط الثمن عن المشتري عندهما ويلزم المبيع الوكيل وعند أبي يوسف لا يسقط الثمن عن المشتري
 أصلا قال في العصامي ولو باع الوكيل ثم اقال قبل قبض او بعده عيب أو غير عيب لم يرد ثمنه الا ان قال رضي الله تعالى عنه اقالة
 الموكل بالثمن اجماعا البائع لم يمسح فكذلك اقالة الموكل بالسلم مع المشتري اه كلام القنية (قوله وانما يضمن الوكيل
 بالسلم الخ) عبارة الظهير به على ما رأيت فيها نصها والوكيل بالسلم على الاقالة قبل قبض الثمن في قول محمد رحمه الله تعالى
 (قوله لا يباقة يعود للمبيع الى ملك الماقدل الخ) وجهه ان الاقالة يسع جديد في حق العاقدين نصارت اليها تصوكية بالسلم
 بالاجازة لان الاجازة الإلحقة كالوكالة السابقة ثم لما اقلت البيع صارت مشترية لنفسها والتم لا يتوقف مني وجد نقاد

على العاقد قصار الشراء لها وان أجاز الائن لعدم التوقف فاذا باعت ثانيا فباعت مملكتها فلا يتوقف على اجازة الائن (قوله أطلقه ففعل ما اذا كان قبل القبض أو بعده) أى أطلق قوله فى فسخ فى حق المتعاقد فى قال فى المجتبى والا فاقالة قبل القبض فى المتقول وغيره ففسخ عند أبى حنيفة ومجموعه كذا عند أبى يوسف فى المتقول لتعذر البيع وفى العتار تكون ساعده **مسألة** ومن الحسن عن أبى حنيفة بيع ١١٢ بعد القبض ففسخ قبله الا فى العتار فانه يسع فيها (قوله وناظره) أى ظاهر التعبير بقوله

وروى (قوله وماذا تبايعاه بعده) أى بعد الاقالة وهو بيان لقوله حاز أى جاز ببيع قبل رده ولكن يحتاج المشتري الى قبض جديد وهذا فيما يتبين كونه مبيعا كما يقينه ما سذكره عن الكافى أيضا (قوله تقاضا) من المقاضاة فهو بالباء المثناة التبعة لا بالباء الموحدة وقوله لقيامها أى قيام كل من عوضى المقاضاة (قوله وتظهر فائدة كونها بى فى حق غيرها فى خمس مسائل) قال فى النهر زاد فى الثانية سادسة وهى ما مر من ان قبض بدلى الصرف شرط لعمدة الاقالة فيجعل فى حق الشرع كبيع جديد وسكت عن الاقالة بعد الرهن فاجبت بانها موقوفة كالباع أخذ من قولهم انها بيع جديد فى حق ثالث وهو هنا المرتهن وهى سابعة وعلى

هذا الواجب ثم تقابل فى ثمانية اهـ الاقالة بعد الرهن موقوفة على اجازة المرتهن أو قضاء الرهن دينه أطلق وبعد اجازة موقوفة على اجازة المستأجر ان اجازت ففعلت والا ظلت وولدا ايضا ما نقله السيد الحموى عن ابن فرشته وهو ما اذا اشترى جارا بوقضاهم تقابل بالبيع نزل هذا التغايل منزلة البيع فى حق ثالث حتى لا يكون البائى الاول وطوفا بالاعد الاستبراء اهـ لان وجوب الاستبراء حق الله تعالى فانه تعالى ثالثهما كذا فى حاشية أبى السعود (قوله الاول) كان المبيع عقارا فسلم الشفع الشفعة الخ) قال الرملى انما قال فلم لتظهر فائدة كونها بيعا والا لولم يسلم بان اقال قبل ان يعلم الشفع بالبيع

ببيع النخ) قال الرمى
صورة عبارة الصغرى
ومن له من مؤجل اذا
اشترى بذلك الدين عن
عليه شيئا وقضه ثم
تقايلا لا يعود الاجل ولو
رده بعيب الى آخرها هنا
وسيا في في الكفاية عن
التأخران فيهما يتألف
ما هنا فرجعه وتأمل اه
والذي سياتي في الكفاية
هو قوله لو باع الاصيل

وتعقب بمثل الثمن الاول
وشرط الا كسرا والاقول
بلا تعيب وجنس آخر فلو
وزمه الثمن الاول

الطالب يذهب بسقط فلو
رد عليه بمثل جديد عاد
الدين على الاصيل ولم يعد
على الكفيل وبالفسخ
من كل وجه يعود على
الكفيل اه فهذا
مخالف لقوله لا تعود
الكفاية وذكر الرمى
هناك انما ذكره المؤلف
هناك عزله في التأخران
الى الضامنة وتعلق في
التأخران عن الخطا انه
يبر الكفيل سواء كان
الرد بعيب بقضاء او برضا
ونقل عن السفاقي عن
المسوط التفصيل بين

اطاع على عيب كان في يد البائع فارد ان يرد على البائع ليس له ذلك لانه يبيع في حقه فكأنه
اشترى من المشتري والثالثة اذا اشترى شيئا وقضه ولم يتقدم الثمن حتى باعه من آخر ثم تقايلا وعاد
الى المشتري فاشترى من قبل تقدمته باق من الثمن الاول جاز وكان في حق البائع كالمملوك شراء
جديدا من المشتري الثاني والرابعة اذا كان البيع موهوبا فباعه الموهوب ثم تقايلا ليس
لواهب ان يرجع في حقه لان الموهوب له في حق الواهب عسرة لا المشتري من المشتري منه
والخامسة اذا اشترى بغير عوض التجارة عبد القعدة بعد ما حال عليها المحول فوجده عيبا فرد به بغير
قضاء واسترد العوض فهلكت في يده فانه لا تسقط عنه الزكاة لكونه يباع جديدا في حق الثالث
وهو الفقير لان الرضا لعب بغير قضاء اقالة وقوله يبيع جديدا في حق الثالث مجرى على اطلاقه
وقوله فسحق في حق المتعاقدين غير مجرى على اطلاقه لانه انما يصح كون فحضا فيما هو من موجبات
العقد وهو ما يثبت بنفس العقد من غير شرط واما اذا لم يكن من موجبات العقد وجب في شرط
زا في الاقالة فانه تعتبر ببيع جديدا في حق المتعاقدين ايضا كما اذا اشترى بالدين المؤجل عننا قبل
حلول الاجل ثم تقايلا لا يعود الدين حالا كانه باعه منه وفي الصغرى ولو رده بعيب بقضاء كان فحضا
من كل وجه فيعود الاجل كما كان ولو كان بالدين كقبيل لا تعود الكفاية في الوجهين اه وكذا اذا
تقايلا ثم ادعى رجل ان المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك لم تقبل شهادته لانه هو الذي باعه ثم
شهادته لغيره ولو كانت فحضا لقبلت الا ترى ان المشتري لو رد المبيع بعيب بقضاء وادعى المبيع
رجل وشهد المشتري بذلك تقبل شهادته لانه بالفسخ عاد ملكه القديم فلم يكن متلقيا من جهة
المشتري لكونه فحضا من كل وجه وكذلك لو باع عبدا اطعام بغير عيبه وقض ثم تقايلا لا تبين
الطعام المقبوض لرد كانه باعه من البائع بطعام غير معين وكذلك لو قبض ارد من الثمن الاول او
اجوفته يجب رد مثل المشرط في البيع الاول كانه باعه من البائع بمثل الثمن الاول وقال الفقيه
ابو جعفر يجب عليه رد مثل المقبوض لانه لو وجب عليه مثل المشرط لزم زيادة ضرر بسبب
نزعها ولو كان فحضا بخيار رؤية او شرط او عيب بقضاء رد المقبوض اجماعا لانه قسم من كل وجه
كذا ذكر الشارح هنا (قوله وتعقب بمثل الثمن الاول وشرط الا كسرا والاقول بلا تعيب وجنس آخر
لفي وزمه الثمن الاول) وهذا عندنا في حنفية لان الفسخ رد على عين ما يرد عليه العقد واشترط
خلافه ما لم ولا تطل الاقالة كما قدنا قسده بقوله بلا تعيب بل تعيب بعد ما جاز اشتراط الاقل
ومجعل الخط بازا ما مات بالعب ولا بد ان يكون النقصان بقدر حصة القات ولا يجوز ان ينقص
من الثمن اكثر منه كذا في فتح القدير وفي النباهة معزى الى تاج الشريعة هذا اذا كانت حصة
العيب مقدرا له لمطو او زائدا وانقصا بقدر ما يتفان الناس فيه اه وقسده بقوله وجنس آخر
لان الاقالة على جنس آخر غير الثمن الاول مصهغو ولفظ المعنى ولزم مرد الاول وقوله وجنس آخر
عطف على الاكثر اى وشرط جنس لاهى تعيب عندنا في يوسف ومحمد اذا شرط الاكثر كانت بيعا
لكونه الاصل فها عندنا في يوسف ولتعدرا الفسخ عند محمد وكذا في شرط الاقل عندنا في يوسف تعقب
به يبيح عند محمد فسخ الثمن الاول ولو قال المصنف تعقب مع السكون عن الثمن الاول لكان أولى
فيلم منه حكم التصريح به بالاول ومع السكون لا خلاف في وجوب الاول كافي البدائع وأشار

(قوله ولو قال بعلى) سبأني عن المخانة في أول فصل التصرف في المبيع تنبيه بما إذا لم يقل له ثم فراجع (قول المصنف) وهلاك للمبيع (منع) قال الرزقي أول وكذلك أهلاكه بعد الإقالة وقبل التسليم بطلانها قال في الزاوية هلاك للمبيع بعد الإقالة قبل التسليم مطل وفي جمع ١١٤ الفتاوى ولو تقايلا ثم هلك للمبيع قبل التسليم بطلت الإقالة وفي جمع الرواية شرح

بقوله لزمه الثمن الأول إلى أن الاعتبار لما وقع العقد به لما تقدم وإذا قال في فتح القدير لو كان الثمن عشرة دنانير ودفع السه الدراهم عوضا عن الدنانير ثم تقايلا وقد رخصت الدراهم ورجع بالنانير التي وقع العقد عليها لا بدافع وكذا لو رد الباع وكذا في الإجارة ولو فسخت ومن فروغ الفسخ كالأقالة ما لو عقد ابدا بدهم ثم كسبت ثم تقايلا فانه بردت تلك الدراهم كالكسبة ولو عقدا بدهم ثم جدد ابدا بدينار وعلى القاب انفسخ الأول وكذا لو عقد ابدا بدينار ثم جدد بحال أو على القاب أم لو جدد ابدا بدهم أكثر أو أقل فلا وهو حط من الثمن أو زيادته وقوله ولو باع باق عشر وحط عنه درهمين ثم عقدا بعشرة لا ينفسخ الأول لأنه منعه إذا حط بل يفتق بإصل العقد لا في المدين فحسب لو كان حلف لا يشتره باق عشر ولو قال المشتري بعد العقد قبل القبض البائع بعه لنفسك فإن باعه حاز وانفسخ الأول ولو قال بعلى أو لم يزد على قوله بعلى أو زاد قوله من شئت لا يصح في الوجوه لأنه لو قيل ولو باع المبيع من البائع قبل القبض لا ينفسخ البيع ولو وهبه قبل القبض انفسخ إذا قبل ولو قال البائع قبل القبض اعتقه ما عتقه حازا للقبض عن البائع وانفسخ البيع عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف والشافعي باطل وفي الفتاوى الصغرى هو دماء عند النكاح فسخ وعليه ما فرغ في المخانة وغيرها باع أمه فانكر المشتري الشراء لا لجل البائع وطؤها إلا أن عزه على ترك المحسومة فيحل حينئذ له وطؤها وكذا لو أنكر البائع البيع والمشتري يدعي لاجل البائع وطؤها فان ترك المشتري المحسومة ومع البائع بعد ذلك له وطؤها ومثله لو اشترى جارية بشرط الخيار ثلاثة أيام وقبضها ثم رد على البائع جارية أخرى في أيام الخيار وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كان القول له فان رضى البائع بحال وطؤها وكذا التصاروا ولا سكاف وكذا لو اشترى ما يتعارع إليه الفساد كالعم والسكنى والفا كعتوق البائع وحاف البائع فساد له بعه من غيره استحسانا والمشتري منه لا يتفاديه وإن علم رضا العاقدين بالفسخ ظاهر أو يتصدق البائع بما زاد على الثمن وإن نقص فعلى البائع ولو اختلغا فادعى البائع الإقالة والمشتري أنه باعه منه ما قبل فسل التقيد القول للمشتري في انكارها ولو كان على العكس مما قلنا كذا في فتح القدير وأشار أيضا بقوله لزمه الثمن الأول إلى أنه لو كان الثمن الأول حالا فاحله للمشتري عند الإقالة فإن التأجيل يبطل وتصح الإقالة وإن تقايلا ثم أحله فبني أن لا يصح الإجل عند أبي حنيفة فإن الشرط الأخير بعد العقد يفتق بإصل العقد عنده كذا في القنية وإلى أنه لو أبر للمشتري من الثمن بعد قبض المبيع ثم تقايلا لم يصح منها أيضا وإلى أنه يلزم المشتري رد المبيع وفي القنية اشترى ماله حل ومؤثقة ونقله إلى موضع آخر ثم تقايلا فزعم الرزقي البائع اه (قوله وهلاك للمبيع منع) أي حصتها لما قسمنا من شرطها بقاء المبيع لانه رافع العقد وهو محله قيد بالمبيع لأن هلاك الثمن لا يمنعها الكونه ليس بعمل لكونه يثبت بالعقد فكان حكما وهو يغيب فلا يكون محللا للحل شرط وهو سابق فتقايلا وهذا

القدوري قال في شرح الطحاوي أو هلك للمبيع بعد الإقالة قبل التسليم أي البائع بطلت الإقالة ومثله في كثير من الكتب ووجه ما حوخن قولهم لا تتم الإقبض قال في الخلاصة ولو جاء المشتري

وهلاك للمبيع منع

إلى البائع وقال انه قام على بطن غل فردعه البائع ما قبض من الثمن ولكن لم يقبض ما باع لاسم الإقالة والشرط الاعطاء من الجانبين اه ولتمامها حكم انشاؤها فكلا يجوز انشاؤها بعد هلاك للمبيع فكذا هلاكه يبطلها وقسم هذا الشارح في قوله هي فسخ انه اذا فسخها فصحا بان ولدت المبيعة بعد القبض أو هلك للمبيع فانها تبطل ويبقى البيع على حاله والله تعالى أعلم اه قلت وما ذكره من الخلاصة مني على غير الصحيح فقد ذكر المشقة

في الزاوية ثم قال في فتح القدير انفسخ العقد بالتأجيل من أحد الجانبين

بطل بطله أقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من الجانبين لا يكون أقالة اه (قوله وهو محله) أي والمبيع محل العقد (قوله قد بالمبيع) كان نسخته ليس فيها التصريح بحكم الثمن والأدنى رأيت في المتن وعليه كتب في النهر التصريح به قبل قوله وهلاك للمبيع منع حيث قال وهلاك الثمن لا يمنع الأقالة

(قوله وفي بيع للمقايضة الخ) بالمال المنة القصة بان ثابعا بعد ايجار به فذلك العبد في يد بائع الجار به ثم اقالا البيع في الجار به
وحسب ذممة العبد ولا تبطل هلاك أحدهما بعد وجوده مع الآخر كل واحد منهما مبيع فكان المبيع قائما وتقام في العناية
(قوله الا اذا هلك) أي قبض الاقالة وقوله بخلاف البدل الخ أي فان هلكا كما جعلا غير مانع من ان لكل واحد منهما حكم
المبيع والتمن كافي للمقايضة لانهما لم يتبعنا لم يتعلق الاقالة باعناهما ولو كانا قائمين بل ردالمقبوض وردم له سببان فصار
هلاكا كهما في المقايضة تعلقت باعناهما قائمين ففي هلكا لم يبق شيء من المقود عليه رد الاقالة عليه كذا في العناية
(قوله اذا هلك بعد الاقالة) أي قبل التسليم الى البائع غير (قوله والى ان الاعتبار ما دخل في البيع مقصودا) قال الرمي
بأنه منتهى جواب حادثة الفتوى اشترى جارا ومكافؤه فبقي هلكا كاه عنده ثم ١١٠ تقابلا لا يضمن وكذا اذا استهلكه

واذا كان باقيا برده لانهما
من المبيع وان دخلت
تبعها ومثله الثمن اذا دخل
تبعها وهذا على غير الرقم
الاخر واما على الرقم
الاخر فكل شيء موجود
وقت البيع للبائع اخذ
فتمتد دخل ضمنا او قصدا
وكل شيء لم يدخل أصلا

وهلاك بعضه بقدره

لا قصدا ولا ضمنا ليس
للبائع اخذ او قول ينفق
ترجع هذا لما فيه من
دفع الضرر عنه تأمل وفي
المخلصه رجل باع من
آخر مرفاهه المفا كل
المشتري نزله سنة ثم تقابلا
لا يضره وكذا اذا هلك
الزيادة المنصلة أو المنفصلة
أو استهلكها الاجنبي اه

بطل البيع هلاك المبيع قبل القبض دون الثمن (قوله وهلاك بعضه بقدره) أي هلاك بعض
المبيع يتبعها بقدر الهالك لان الجزم مع سبب الكل وفي بيع المقايضة اذا هلك أحد هلك
الباقى منها وعلى المشتري قيمة الهالك ان كان قويا ومثله اذا كان مثليا فبطل الى صاحبه ويسترد
العين الا اذا هلكا بخلاف البدلين في الصرف اذا هلك العدم التصين ولذا لا يلزمهما الا رد المثل
بعدهما وفي السراج الوهاج اشترى عبدا بقرصة او بمجموع مما يتبعه فتقايضا ثم هلك العبد في يد
المشتري ثم تقابلا والقصة قائم في يد البائع صحت وعلى البائع رد القصة بعينها ويسترد من المشتري
قيمة العبد وفي الزاوية تقابلا في العدم من يد المشتري وعجز عن تسليمه تبطل الاقالة اه وأشار
الى ان المبيع اذا هلك بعد الاقالة بطلت بعد البيع قبلا هلاكه لو باع صاوي نارطيا ثم تقابلا
بعد ما حق فقص وزنه لا يجب على المشتري شيء لان كل المبيع باق كذا في فسخ القدر وأشار بعدم
اشتراط تمامه جميع المبيع على حاله اليه انه لو اشترى ارضاع الزرع وحصله للمشتري ثم تقابلا صحت
في الارض بمصحاته من الثمن بخلاف ما اذا ادرك الزرع في يده ثم تقابلا فلها لا يجوز لان العقد انما
ورد على القليل دون الحظنة كذا في القصة والى ان الاعتبار ما دخل في البيع مقصودا ولو اشترى
ارضاها فاشجار قطعها ثم تقابلا صحت الاقالة بجميع الثمن ولا شيء للبائع من قيمة الاشجار
وتسل الاشجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطعها فان لم يعلم به وقت اخرا ان شاء اخذها بجميع الثمن
وان شاء ترك وان اشترى عبدا فقطعت يده واخذ ارضها ثم تقابلا صحت الاقالة وزنه بجميع
الثمن ولا شيء للبائع من ارض البد اذا علم وقت الاقالة انه قطع يده واخذ ارضها وان لم يعلم بجبر
من الاخذ بجميع الثمن وبين التارك كذا في القصة ورقم رقم ان وان الاشجار لاسم للمشتري وللبائع
أخذ قيمتها انها موجودة وقت البيع بخلاف الارض فانه لم يدخل في البيع أصلا لا قصدا
ولا ضمنا اه ثم اعلم انه لا رد على اشتراط قيام المبيع لهذه الاقالة اقاله السلم قبل قبض المسلم فيه
لانها مبيعة سواء كان رأس المال هينا او دينا وسواء كان قائما في يد المسلم اليه او هلكا لان المسلم

أقول ينبغي تقييد المسئلة بما اذا كانت هذه الزيادة حدثت بعد القبض لانها لو كانت قبل القبض ينبغي ان لا تمنع الاقالة كالاتمخ
الرجاء ليد تأمل وأقول وانما تمنع المنفصلة اذا كانت متولدة من المبيع اما اذا لم تكن متولدة منه ككسب بوعلة لا تمنع الفسخ
بما في اسباب الفسخ وقد ذكر ذلك في الخامس والعشرين من جامع الفصولين فراجع مع ما كتبه عليه نظره لذلك وفي
التنار خاتمة وان ازاد ان الجار به ثم تقابلا فان كان قبل القبض صحت الاقالة سواء كانت الزيادة متصلة أو منفصلة فهو صحيح
فيما تفقها والله تعالى هو الموفق وفي البني الزيادة متصلة لا تمنع الاقالة قبل القبض وبعده وللتنفصلة تمنع بعده لاقوله اه وفي
التنار خاتمة من كتاب البيوع في الفصل الحادى عشر في الاختلاف الواقع بين البائع والمشتري بعد ان يرتز المصط وان كانت
الزيادة قبل النفع فانها باعها فان بالاجماع فاذ اتفقا لكان الكسب للمشتري عندهم جميعا كما لو حصل الفسخ بازديا العيب بعد
القبض او باقالة بعد القبض فانه يبقى الكسب للمشتري عندهم جميعا اه (قوله لان المسلم

المه وان كان ديناً حقيقة فله حكم العن حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه واذا حصلت فان كان رأس المال عيناً قائمة بذمت وان كانت هالكه رد المثل ان كان مثلياً والقيمة ان كان قيمياً وان كان ديناراً مثله قائماً واهالكه العلم الثمين وكذا اقلته بعد قبض المسلم اليه وان كان قائماً ويرد رب السلم عين المقبوض ليكون متعيناً كذا في البدائع والله سبحانه أعلم

باب المراجعة والتولية

شروع فيما يتعلق بالثمن من المراجعة والتولية والبالصرف والبيع بالقيمة بعد بيان احكام المبيع وقدم البيع لاصلاته صكها في التاية وقدمت ان انواعها بالنسبة الى الثمن اربعة هي والمساومة ولا تغتاف فيها الى الثمن الاول والاربع الوضعية بانقص من الاول ولم يذكر ههنا لظهورهما وما جاز ان لا يستجماع شرائها المجموزوا لما حجة ماسة الى هذا النوع من البيع لان النبي الذي لا يهتدى الى التجارة يحتاج الى ان يعقد فعل الذي المهتدى وبطلب نفسه بمثل ما اشترى وبزيادته ربح فوجب القول بجوازها ولذا كان منها على الامانة والا حتراف عن شبهة الحماة وقد صرح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد الهجرة أتباع من ابي بكر رضي الله عنه بعير بن فقال النبي صلى الله عليه وسلم ولني احدهم ا فقال هو بك غيبي فقال اما يغربن فقال اله سهل مثل بعض العلماء لم يقبلوا الا بالثمن وقد اتفق عليه ابي بكر اضاعف ذلك وقد دفع المبحر بنى بعاشة ثنتي عشرة اوقية حين قال له ابي بكر الاتي باهلك فقال لولا الصداقة دفع اليه ثنتي عشرة اوقية وشياً وهو عشر درهما فقال لتكون هرة بنفقه وماله رغبة منه في استكمال فضله الى الله وان تكون على اتم الاحوال والمراجعة في اللغة كافي الصاع يقال بعه المتاع واشترى بته منه مراجعة اذا جمعت لكل قدر من الثمن وبها اه واما التولية في اللغة فقال النارحون انها مصدر ولي غيره اذ جعله والباقي القاموس التولية في البيع نقل مامله بالبعد الاول والثمن الاول من غير زيادة واما شراف فقال (هي) أي التولية (يسع ثمن سابق والمراجعة به وبزيادة) واورده عليه الغصب وهو ما اذا ضاع المصوب عند الغاصب وضخته قيمته ثم وجده حازه يسعه مراجعة وتولية على ما ضمن وقد غفل الشارح الزيلعي فاوردته على عبارة الهداية وهي نقل مامله بالبعد الاول والثمن الاول مع ربح او لا وادعى ان عبارة المؤلف احسن وليس كما زعم لان مسألة الغصب كما ترد على الهداية باعتبار انه لا عقد فيها كذلك ترد على الكفر باعتبار انه لا ثمن فيها فان احيى بان القيمة كالثمن فكذلك يقال ان الغصب ملحق بعقد المعاوضات وقد اوجب النارحون عن الهداية هذا فقالوا ولذا صرح اقرار المؤلفون به لما كان اقراره بالمعاوضات جائزاً وقد صرح في الفتاوى الكري بانه يقال قام على كذا او بردي كذا التعر بغير مامله كهيئة اولوث او وصية اذا قومه فله المراجعة على القيمة اذا كان صادقا في التقويم مع انه لا ثمن ولا عقد ولم اذكر كيف يقول وينبغي ان يقول قيمته كذا ويرد عليها ايضاً ما اشترى دراهم مثلاً لا يجوز بيع الدرهم بمراجعة صدق التعر بغير عليها ويرد ايضاً عليها ما ضمنه الاجهال لان الثمن السابق اما ان يراد بعه أو مثله لا حصيل الى الاول لانه صار ملكاً للبايع الاول فلا يراد في الثاني ولا الى الثاني لانه لا يتخلوا ما ان يراد للمثل حسناً أو مقداراً ولا لليس بشرط لما في الايضاح والمحيطة انه اذا باع مراجعة فان كان ما اشتراه به له مثل جاز سواء كان الربح من حسن رأس المال من الدراهم أو من الثمانية اذا كان معلوماً يجوز الشراء به لان الكل ثمن والثاني

باب المراجعة والتولية

هي يسع ثمن سابق والمراجعة به وبزيادة

البه) كذا في الفسخ والعوالم السلم فيه وكذا قوله الا في بعد قبض المسلم اليه

باب المراجعة والتولية

(قوله) ولم اذكر كيف يقول الخ قال في الفقه وصوره هذه المسئلة ان يقول قيمته كذا او رقه كذا فارابصك على القيمة او رقه اه وقوله او رقه كذا أي في مسألة البيع بالرقم وسيد كرها المؤلف (قوله) سوله كان الربح الخ عبارة الخ سواء كان الربح من جنس رأس المال الدرهم من الدراهم أو من غير الدراهم من الثمانية أو على العكس اذا كان معلوماً الخ

(قوله وما أوزد في فتح القدير الخ) ذكر في النهر المجواب عنه وعن مسئلة الصرف السابقة فقال واجب عن الاول بان البيع يستلزم مبيعا وكونه مقابله ثمنا ملقا مقيد (قوله بغير عقد الصلح) متعلق بملكه وقوله بشرط عوض متعلق بالهبة وقوله بما تبين متعلق بملكه أيضا وقوله بعين متعلق بنقل وقوله أو بمثله معطوف على عين وكذا قوله أو برهه ولكن الضمير فيه يعود على ما في قوله نقل مملكه وقوله في غير شراء القيمي متعلق بمحذوف حال من ما في قوله أو بما ١١٧ قومه وقوله أو بمثله معطوف على عين وكان الاولى ان

يقول أو بعين ما قام على من لا تقبل شهادة له الخ ليدخل ما لو ملكه من لا تقبل شهادة له بالهبة وقوله أو بمثل ما اشترى به مضاربه الخ معطوف على بعين أيضا وفي هذه المسئلة كلام سذكروه للؤايف في هذا الباب عند قول المتن ولو كان مضار بايا نصف وقوله بزيادة ربح حال من قوله نقل مملكه ولا يخفى ما فيه من الركا كذا لان المعنى حينئذ التولية نقل مملكة الخ مقترنا بزيادة ربح والتولية لا تكون بزيادة ربح ولا يدفعه قوله في المراجعة ومراده ان يشير الى تصرف المراجعة اضا فكان عليه ان يسمي تصرف التولية بقوله بالار ربح ثم يقول والمراجعة النقل المذكور بزيادة ربح واعترض في النهر

وهو المقدار يقتضي ان لا يضم أجرة القصار والصابغ ونحوهما لانها ليست شئنا في العقد الاول واذا اريد المثل قدرا وادعي ان الاجرة من الثمن الاول لعادة كما فعله الشارحون ورد عليه انها جائزة بعينه اذا كان قد وصل الى المشتري الثاني وما أوزد في فتح القدير من الشراء بشئ من نسيئة وان المراجعة لا تجوز على ذلك الشئ ليس بوار ولا انها جائزة اذا بين انه اشتراه نسيئة كما سيأتي آخر الباب وقد وضعت لكل منهما مائرتين لا يردها على ان شاملا ثماني فقلت التولية نقل مملكه بغير عقد الصلح والهبة بشرط عوض بما تبين بعين ما قام عليه أو بمثله أو برهه أو بما قومه به في غير شراء القيمي أو بمثل ما اشترى به من لا تقبل شهادة له من أصوله وفروعه وأحد الزوجين أو مكناته أو عبده المأذون أو أحد المتغاضين من الآخر أو بمثل ما اشترى به مضاربه أو رب المال مع ضم خمسة من الربح بزيادة ربح في المراجعة وبلا ربح في التولية فخرج ما لا يصح في الصلح لا يقتضاه على المحط والمساهلة بخلاف ما اذا اشتراه من مدونه بالدين وهو يشترى بذلك الدين وله يجوز كافي الظاهرية وما ملكه بالهبة بشرط العوض أيضا كافي الظاهرية وخرج بما تبين ما لا يتعين كما قدمناه وقلنا بعين ما قام عليه ولم نذكر العقد الاول ولا الثمن السابق ليدخل الغصب وما تكلفه على العين وتخرج ما اذا اشترى حاجة قباضت عنده عشر بضائع ولم ينق عليها قدر البضائع فإنه ليس له المراجعة على الثمن الاول كافي النهاية وقلنا بالعين أو بالمثل من غير اقتصاري أحدهما يجوز ما على العين في صورة قدمناهما وعلى المثل فيما عداها ويدخل في المثل مثل الثمن السابق ان كان البيع صحها وقيمتها ان كان فاسدا كذا في المحط وأدق في التعريف ليست للأبها ما غامى للتسوية وقلنا أو برهه ليدخل ما اذا اشترى متاعا ثم رقه ما كثر من الثمن الاول ثم باعه مراجعة على رقه ما ولا يقول قام على بكذا ولا قيمته ولا اشترى به بكذا انما رزاع الكذب وانما يقول رقه كذا أو أرا ربح على كذا كافي النهاية وقلنا أو بما قومه به ليدخل مملكه بالربح ونحوه كما قدمناه وقدما بغير شراء القيمي لانه اذا اشترى قيميا وقومه لم يخر المراجعة والفرق بين القيمين ان في شراء القيمي له أصل يرجع اليه وهو الثمن الاول واحتمل أن يكون ما قومه به از يدق نفس الار وارراجعة مبنية على الاحتراز عن شبهة الحماة بخلاف ما اذا ملكه بغير بدل لعدم الثمن الاول يكون ما قومه به مخالفا له واحتمال الزيادة في تقويمه لا بعد دخالة لانه من جهة المشتري ولو كان بعض المبيع مشترى والبعض غير مشترى فقال في الظاهرية بوجه اشترى من آخر ثوبا وطلبا ونحوهما جبا جبا جعل حشوها قنطرة أو وهبه له ثم حسب الثمن وأجر الحماة ثم قال لغير تمام على بكذا أو باعه مراجعة على ذلك جاز وكذا الرجل برث الثوب فيسقطه بالقر الذي اشتراه وحسب أجر الحماة وبمن القزم

التعريف المذكور بأنه امال فيه مذكر الشروط وغيرها فملك خر وجها عن الماهيات والقصد من التعريف انما هو بيان الماهية فقط (قوله كما قدمناه) أي فيما لو اشترى دراهم بدنانير فقدم انه لا يحوز بيع الدراهم مراجعة (قوله في صورة قدمناها) أي في قوله انها جائزة بعينه اذا كان قد وصل الى المشتري الثاني (قوله اذا اشترى متاعا ثم رقه ما كثر من الثمن الاول الخ) سبب كرهه قوله فان كان الخ تقيد ذلك من المحط بما اذا كان عند البائع ان المشتري يعلم ان الرقم غير الثمن الخ (قوله ولا يقول قام على بكذا ولا قيمته) انظر ما ذكره في ساقى الخامسة

وشرطهما كون الثمن
الاول مثليا

(قوله قوله والراجح)
أي قول الجمع وقوله شرط
في القسي فسه تنظران
بالاشارة على ان كان
المشار اليه مجهول المقدار
ومعلومه الر به ولو
بالاشارة شرط فيما اذا
كان الثمن مثليا ايضا
تأمل (قوله وذلك تسعة
دراهم وعشرة أجزاء من
أحد عشر جزأ) كذا
في النسخ وصوابه وجزء
واحد بدل قوله وعشرة
أجزاء ولعل في العبارة
سقطا والاصل هكذا وذلك
تسعة دراهم وجزء من
أحد عشر جزأ من درهم
والوضعية عشرة أجزاء من
أحد عشر جزأ من درهم
بدليل ذكره الوضعية في
المسئلة الثانية (قوله
وان باعه بوضعية يازده
كذا في النسخ وهو عين
الصورة الاولى وهي ما
اذ باعه بوضعية أحد عشر
على ثمنه والمراد هنا اذا
باعه بوضعية اثني عشر على
ثمنه اذا كان ثمنه عشرة
بان يجعل كل درهم على
اثني عشر جزأ فقدر
العشرة مائة وعشرين
جزأ من اثني عشر جزأ
من الواحد ثم يطرح من

قال اخبره قام على بكذوباءه مراجه على ذلك حاز كذا في الظهيرة وقتنا وعمل ما اشترى به من
لا يتحل الشهادة يعني لا يتحل ما اشتراه وبه فاذا اشترى شيئا من لا يتحل شهادته له وله انما يراج
بما اشترى باعه بما اشتراه كذا كره الناس وكذا راب المال اذا اشترى من مضارب له لا يراج
اشتراه وانما يراج بمثل ما اشترى المضارب مع ضم حصه المضارب قط لانها كاسيا في مبيعة على
الامانة والاحتراز عن شبهة الحماة ولذا قال في الظهيرة ان من اشترى شيئا وعلم ان فيه غشنا لا يجوز
له المراجعة والتولية حتى يبينه والله تعالى اعلم وهذا التقرر ان شاء الله تعالى من خواص هذا
الشرح بحول الله وقوته (قوله وشرطهما كون الثمن الاول مثليا) لانه اذا لم يكن له مثل لملكه
ملكه بالقيمة وهي مجهولة والمثل البكلي والوزني والعسود والمتنارب وعبارة الجمع أولى وهي
ولا يصح ذلك حتى يكون العوض مثليا او معلوما كاللشترى والراجح مثل معلوم اه ولكن لا بد من
التقدير بما علم للاحتراز عن الصرف فانه لا يجوز ان فيه مساو تقدير الراجح بالمثل اتفاقا لمجوز ان يراج
على عين قيمته مشار اليها ولذا قال في فتح القدير او برى هذا التوب وقيد الراجح بكونه معلوما
للاحتراز عما اذا باعه برى يذده لا يجوز له باعه براس المال ويبعض قيمته لانه ليس من
ذوات الامثال كذا في البداية ومعنى قوله يذده أي برى بمقدار درهم على عشرة دراهم
فان كان الثمن الاول عشرين كان الراجح بزيادة درهمين وان كان ثلاثي كان الراجح بزيادة درهم
فهذا يقتضي ان يكون الراجح من جنس رأس المال لانه جعل الراجح بمثل عشر الثمن وعشر النقي
يكون من جنسه كذا في النهاية يعني فاذا كان رأس المال قيعا لمجمل كاللشترى لا يجوز لمجمله الراجح
واما اذا كان الراجح شامرا الى المجهول المقداره فانه يجوز قوله والراجح بمثل معلوم شرط في القسي
المملوك للشترى كالا يقتضي وفي النسخة بدل اللال وسكون الهاء اسم العشرة بالقارسية
ويازده بالياء آخر الحروف وسكون الزاي اسم أحد عشر بالقارسية اه ومن مسائله يازده ما في
الخط اشترى ثوبا بعشرة وباعه بوضعية يازده على ثمنه فالثمن تسعة دراهم وجزء من أحد عشر
جزأ من درهم والوضعية عشرة أجزاء من أحد عشر جزأ من درهم واحد ومقر فتجعل كل درهم
على أحد عشر جزأ فبعضه العشرة مائة وعشرة أجزاء من أحد عشر جزأ ثم اطرح من كل سهم
جزأ فيكون للطر وح عشرة بقي مائة جزء وذلك تسعة دراهم وعشرة أجزاء من أحد عشر جزأ من
درهم وان باعه بوضعية يازده فالثمن ثمانية دراهم وثلاث دراهم والوضعية درهم وثلاثة دراهم
وقطر يجبه على نحو ما مر وان باعه بوضعية عشرة فاجعل كل درهم على عشرة أجزاء ثم اطرح جزأ
من كل درهم فيكون للطر وح عشرة أجزاء بقي تسعون جزأ فيكون تسعة دراهم وعلى هذا التقاس
ان باعه بوضعية تسع او ثمان اه وفي فتح القدير لشترى عبدا بعشرة على خلاف نقد البلدو باعه
برى درهم فالعشرة مثل ما تقدم والراجح من نقد البلد اذا أطلقه لان الثمن الاول يتعين في العقد
الثاني والراجح مطابق فيصرف الى نقد البلد فان نسب الراجح الى رأس المال فقال بثلث برى العشرة
أحد عشر او برى مدها زه فالراجح من جنس الثمن لانه عرفه بنسبته اليه وفي الخط اشترى بنقد
نيساو وقال يبلغ ثام على بكذا وباعه برى مائة او برى مائة يازده فالراجح برى رأس المال على تقدير بلخ
الا ان صدقة المشتري انه تقدير نيساو او تقوم بينه فواذا كان تقدير نيساو في الوزن والمجوده دون
تقدير بلخ ولم يبين فراس المال والراجح على تقدير نيساو وان كان على حكمه واشترى مبلغ تقدير نيساو
ولم يعلم انه اوزن واجوده هو بالخيار ان شاء اخذوا نساء ترك واعلم ان الاعتبار في المراجعة ما وقع العقد

وله أن يضم الرأس المال
أجر القصار والصبيغ
والطراز والقتل وجل
الطعام وسوق الفشم
ويقول قام على بكذا ولا
يضم أجر الرامي والتعليق
وكراهيت الحفظ

كل سهم جز آن فيكون
المطروح جثثه عشرين
يقيم مائة جزء كل اثني
عشر جزا واحدا صحيح
فستوتسونون جزا بقائمة
صالح الاربعه اجزاء
بثلث درهم صحيح (قوله
وأجرة الخزن) قال في
النهر وكانه لغيره والا
فاخزن ويثبت الحفظ على
حسبوا في علم الزيادة
في العين (قوله وأما أجرة
السمار والدلال) قال
في النهر وفي عرفنا الفرق
بينهما هو ان السمار
هو الدال على مكان
السطح وصاحبها والدلال
هو المصاحب للسلعة
قال (قوله وكذا اذا رقم
على الثوب الخ) صدر
هذا الكلام يومه انه
يقول قام على بكذا فكان
الاولى أن يقول وأما اذا
رقم الثوب الخ وصار
الفتح وكذا الملكة هبة
أوارث أو وصية وقوم
قيمتهم بأربعة اجزاء يجوز
وصوره هذه المسئلة أن

الاول عليه دون ما وقع عوضه حتى لو اشترى بعشرة قد دفع عنها دينار أو ثوباً بقيت عشرة أو أقل
أو أكثر فأن رأس المال هو العشرة لا الدينار والثوبان وجوب هذا بعد أكثر وهو الاستبدال اه
ما في فتح القدير ويرد عليه ما في الظهير بقوله اشترى بالجماد وقد انزوف قال أبو حنيفة برأيه بالزوف
وقال أبو يوسف برأيه بالجماد وقوله والجماد انما هو على قول أبي يوسف ولكن جز في المحيط من غير
خلاف بأنه برأيه بالجماد وأشار بالثمن أي جمعه الى يسع جميع الميسع فلو اشترى ثوبين وقبضهما
ثم ولى رجلاً أحدهما سبعة لم يجز وكذا لو اشرك في أحدهما بعينه لم يجز ولو كان المشتري قبض أحد
الثوبين من البائع ثم اشرك رجلاً فيها جازت الشركة في نصف المقبوض وكذا لو اهما رجلاً
جازت التولية في المقبوض ولو اشترى جارين بالف درهم وقبضهما و باع أحدهما رجلاً ولاهما رجلاً
فالاولى بالجماد ان شاء أخذ التي لم تباع بمحضها وان شاء ترك اذ لم يعلم ببيع أحدهما وكذلك لو اشرك
فيهما جازت الشركة في نصف التي لم تباع وان لم يسع أحدهما ولكنه اعتق أحدهما أو مات ثم
ولاهما رجلاً لا وأشركه فيها جاز في الأمانة والمحتمل من كذا في الظهير بقوله في السراج الواجب لو كان
مثلاً برأيه على بعضه جاز كغيره من غير أن يلزم التفاوت بخلاف القيس ويقام تقريره في شرح
المجمع وفي المحيط وان كان ثوباً وشعوه لا يبيع جزاً منه معينا لان الثمن ينقسم عليه باعتبار القصة
وان باع جزاً شائعاً جاز وقيل بغد البيع (قوله وله أن يضم الرأس المال أجر القصار والصبيغ
والطراز والقتل وجل الطعام وسوق الفشم) لان العرف جار بالمحاق هذه الاشياء رأس المال
في عادة التجار ولو كان كل ما يزيد في الميسع أو قيمته يلحق به هذا هو الاصل وما عدناه بهذه الصفة لان
الصبيغ وأخواته يزيد في العين والمجمل يزيد في القصة اذ القصة تختلف باختلاف المكان والطراز
بكسر الطاء وتخفيف الراء الملم في الثوب كذا في الغرب والقتل هو ما يصنع باطراف الثياب يجزى
أو كان من قتل النجل اقله أطلق الصبيغ فجعل الاسود وغيره كما أطلق جل الطعام فجعل البز والبهر
وقد لا جرة لانه لو فصل شأنا من ذلك سده لا يضمه وكذا لو طوع منطوع هذه أو باع دون ذلك
على أنه يضم أجرة الغسل والجماعة وثيقة تجصص الدار وطى البئر وكراه الانهار والقناة والمسناة
والكراب وكسج الكروم وسقيها والزروع وغرس الاشجار وفي المحيط وغيره يضم طعام الميسع الا
ما كان سرافاً زيادة فلا يضم وكسوته وكراهه وأجرة الخزن الذي وضع فيه وأما أجرة السمار والدلال
فقال الشارح ان كانت مشروطة في العقد تضم والا كما ترى على عدم الضم في الاول ولا تضم أجرة
الدلال بالاجماع اه وهو ناسخ فان أجرة الاول تضم في ظاهر الرواية والتفصيل المذكور وقوله
وفي الدلال قبيل لا تضم والمرجع العرف كذا في فتح القدير واذا حدثت زيادة من الميسع كاللبن
والسمن وقد انفق عليه في العلف واستهلك الزيادة فانه يحسب ما أنفق به قدر ما استهلكه و برأيه ولا
فلا يرأيه بل يابيان واذا ولدت الميسعة رابع عليها وبيعها وادها وكذا الوأخر الخيل فان استهلك الزائد
لم يرأيه بل يابيان كافي الظهير به بخلاف ما اذا أجز الدابة أو العبد أو الدار فاخذت جرة فانه يرأيه مع ضم
ما أنفق عليه لان الغلة ليست متولدة من العين كذا في فتح القدير (قوله ويقول قام على بكذا) ولا
يقول اشترى به لانه كتب وهو حرام ولذا قلنا انه اذا قدم المورد وشو شوه يقول ذلك وكذا ارقم
على الثوب شيئاً وباعه بره فانه يقول ربه كذا وسواء كان مارقاً موافقاً اشترى به أو اوز بدحت
كان مصادفاً في الرق كافي فتح القدير (قوله ولا يضم أجرة الرامي والتعليق وكراهيت الحفظ)
لعدم العرف بالمخالفة أطلق في التعليق فجعل تعليم العبد مسناة أو قرأنا أو عمل أو شعر أو غناء

فان خان في مراجعة اخذ
بكل غنه اورد ووط في
التولية ومن اشترى ثوبا
فباعه

يقول قيمته كذا اوردقه
كذا فاربك على القيمة
اوردقه ومعنى الرقم ان
يكتب على الثوب
المشترى مقدار اسواه
كان قدر الثمن اواز يد
ثم يراجعه عليه وهو اذا قال
رقبه كذا وهو صادق لم
يكن حائثا فان غبن
المشترى فيه فن قبل
جهله اه وظاهره ان
الرقم يكون بالقيمة
لا اكثر وان زادت على
الثمن ويدل عليه قوله
وهو صادق والا فاحوه
اشترط صدقه وحقت
فيحوز ان يقول رقبه كذا
او قيمته كذا وينا فيه
ما مر عن النهاية من انه
لا يقول قام على كذا ولا
قيمه ولا اشتر به بكذا
فقرز ان الكسب وانما
يقول رقبه كذا وظاهره
انه لا يشترط كون الرقم
بالقيمة فليتأمل (قوله
واشار بعلم الحط في
التولية) كذا في بعض
النسخ وفي بعضها وأشار
بالحط وهو الصواب

اورد به قالو ان ثبت الزيادة لعنى في العبد وهو حذافته فلم يكن ما انقعه على المعلم موجبا للزيادة
في المالة ولا ينبغي ما فيه اذ لا شك في حصول الزيادة بالتعلم ولا شك انه مسبب عن التعلم عادة وكونه
بمساعدة القابلة في التعلم هو كقابلة الثوب للصنع فلا يمنع نسبه الى التعلم فهو شرط على عادة
والقابلة شرط وفي المسوط اضاف في ضم المنفق في التعلم الى أنه ليس فيه عرف ظاهر حتى
لو كان فيه عرف ظاهر يلحق برأس المال كذا في فتح القدير وأشار المؤلف الى أنه لا يضم اجرة
الطبيب والرائض والبيطار والقدمات في الحجابة وجعل الاثني لتدريته فلا يلحق بالسابق لانه لا عرف
في التادر والحجامة والختان لعدم العرف وكذا لا يضم نفقة نفسه وكراهه ولا مهر العبد ولا يحط مهر
الامعة زوجها والذي يؤخذ في الطريق من الظلم لا يضم الا في موضع جرت العادة فيه بينهم بالضم
(قوله فان خان في مراجعة اخذ بكل غنه اورد ووط في التولية) وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
يحط فيما وقال محمد بن جعفر فيما لمحمد ان الاعتبار للتسعة لكونه معلوما والتولية والمرابحة ترويج
وترغب فتكون وصفا مرغوبا فيه كوصف السلامة فتخير لغواته ولا يوجب ان الاصل فيه
كونه تولية ومرابحة ولهذا ينقد بقوله وايضا كذا في التمن الاول او بتلخيص مراجعة على التمن الاول
اذا كان معلوما فلا بد من ابناء على الاول وذلك بالحط غير ان يحط في التولية قدرا للحجامة من رأس
المال وفي المراجعة منه ومن ارجح ولا يحنفة أنه لو لم يحط في التولية لاتبقي تولية لانه يزبد على
الثمن الاول فتخير التصرف فتعسر الحط وفي المراجعة لو لم يحط تبقى مراجعة وان كان يتفاوت ارجح
فلا يتغير التصرف فامكن القول بالخيار ولم يرد كالمسئف والشارح بما تظهر الحجابة قال في فتح
القدير هي اما باقرار البائع او بالينة او بنكوله عن الجين وقد ادعاه المشتري هذا على المختار وقيل
لا تثبت الا باقراره لانه في دعوى الحجابة من اقص فلا يتصور بسنة ولا نكول والحق مما عاها
كدعوى العيب وكدعوى الحط فانها تسع اه وقوله وسط اى اسقط قدرا للحجامة من المسمى
وفي السراج الوهاج وصورة الحجابة في التولية اذا اشترى ثوبا بقصة ثم قال لا تحاشر بته
بشرة ووليك بما اشتر به فاطلم على ذلك وسان الحط في المراجعة على قول ابي يوسف اذا اشتراه
بشرة وباعه بارجح ثم ظهر انه اشتراه بشبهة فانه يحط قدرا للحجامة من الاصل وهو النجس وهو
درهمان وما قاله من ارجح وهو درهم فياخذ الثوب باثني عشر درهما اه وقد مرنا أنه اذا اشترى
مناط ورقبه اكثر من غنمه وباعه مراجعة على الرقبه فانه يجوز وقيد في الحط بما اذا كان عند البائع
ان المشتري يعلم ان الرقم غير الثمن فاما اذا كان للمشتري يعلم ان الرقم والثمن سواء وانه يكون خيانة
وله الخيار كذا في الحط وأشار بعلم الحط في التولية الى أن المشتري اذا وجد ما يسع عيبا ثم حدث
به عيب عند لا يرجع بقصان العيب لانه لو رجع بصبر الثمن الثاني انقص من الاول وقضية
التولية ان يكون مثل الاول وهذا مستثنى من قوله في خيار العيب بوقوله رده الى اشترط قيام
المبيع بحاله فلو هلك قبل رده او حدث به ما يمنع الركن من جميع المسمى وسقط خياره عند ابي
حنيفة وهو المشهور ومن قول محمد لانه بمجرد خيار فلا يقابله من الثمن كخيار الرؤية والشرط
بمختلف خيار العيب لان المشتري في التولية العيب والثمن فالتفاوت ظاهر كلامهم ان خياره فهو والمرابحة
لا يورث فانما ان المشتري وطاع الوارث على خيانة بالطريق السابق فلا خيار له واطلق الحط في
التولية تشمل حالة هلاك المبيع وامتناع رده لانه لا خيار له وانما يلزمه الثمن الاول وفي الحط
وان ضم الى الثمن ما لا يجوز فحتم علم به المشتري فله الخيار اه (قوله ومن اشترى ثوبا فباعه

بربح ثم اشتراه فان باعه بربح طرح عنه كل ربح قبله وان احاط بشئ لم يربح) وهذا عند أبي حنيفة وقال يبيع مرا بركة على الثمن الاخير وصورة اذا اشترى ثوباً بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه مرا بركة خمسة ويقول قام على خمسة ولو اشتراه بعشرة وباعه بعشر بن مرا بركة ثم اشتراه بعشرة لا يبيع مرا بركة أصلاً وعندهما يربح على عشرة في الفصلين لهما أن العقد الثاني عقد متحد منقطع الأحكام عن الاول فيجوز بناء المراجعة عليه كما اذا انقضى ثالث ولاي حنيفة أن شبهة حصول الربح بالعقد الثاني ثابتة لأنه ثابتا كدبه ما كان على شرف السقوط بالظهور على عيب والشبهة كالحقيقة في بيع المراجعة احتياطاً ولهذا لم تجز المراجعة فيما أخذ بالصلة لشبهة الخطئة فيصير كأنه اشترى خمسة ثوباً بعشرة فطرح خمسة بخلاف ما اذا انقضى ثالث وفي المخط ما قاله أبو حنيفة أوتى ما قاله أرفق اهـ ومحل الاختلاف عند عدم البيان أما اذا بين فقال كنت بعته فربحت فيه كذا ثم اشترته بكذا أو أنا يبيعه لأن بكذا برح كذا جازاً اتفاقاً كذا في فسخ القدر وقيد بالشراؤه لو وهب له ثوباً فباعه بعشرة ثم اشتراه بعشرة فانه يربح على العشرة وان كان بثبات كدبه انقطاع حق الوهاب في الرجوع لكنه ليس بمحال ولا تثبت هذه الكافة لأن عقد يجزى فيه الربح كذا في فسخ القدر وقيدنا يبيعه بخمس الثمن الاول لأنه لو باعه بوصف أو دابة أو عرض آخر ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه مرا بركة على عشرة لأنه عاد إليه بمثل من جنس الثمن الاول ولا يمكن طرحه الا باعتبار القيمة وتعيينها لا تخلفون شبهة اللفظ كذا في فسخ القدر وقيد بقوله لم يربح لأنه يبيع ما سواه لأن منع المراجعة انقضى الشبهة في حق العباد في حق الشرع وعنه في البناء وقيد بالربح في البيع لأنه لو أجاز المبيع وأخذ أجره من غير نص دخل فيه فله البيع مرا بركة من غير بيان لأن الأجرة قد تستمن نفس المبيع ولا من أجرائه فلم يكن جازاً الشيء منه وكذا لو وطئ الحمار به الشبه كذا في السراج الواجب وقوله ثوباً بمثل أو قال شئاً كان أولى لأن الشئ والقسم سواء هنا ثم علم أن ظاهر دليل الامام يقتضي أنه لا يجيز أن يشتري بالثمن الاخير سواء باعه مرا بركة أو تولية والمتون كلها مقيدة بالمراجعة وظاهرها جواز التولية على الاخير والظاهر الاول كما لا يخفى وقيد بالربح لأن باعه لو حط عنه شيئاً فان كان بعض الثمن طرحه كالمحرم وان كان كل الثمن باعه مرا بركة على ما اشترى لا لحاق حط البعض بالمقدون حط الكل لئلا يكون بيعاً بلا ثمن فصار عملاً كالمبتدأ كالمهية كذا في المحيط وسبق أن الزيادة تلتحق في المبيع على الأصل والزيادة توفى المحيط اشترى شيئاً ثم نزع من ملكه ثم عادان عاقدهم ملكه كالمحرم في الوبة أو بغير زيادة أو شرط أو عيب أو اقالة أو في البيع القاسم يبيع مرا بركة بما اشترى لأن هذه الأسباب ينفع العقلمن الأصل وصار كأنه لم يكن وان عاقدهم استأجره في الأثر والهيئة لا يبيع مرا بركة لأنه عاد إليه بسبب جديد وهذا السبب لا يطلق له بيع المراجعة بخلاف ما ورد عليه بغير قضاء فانه يعتبر ببيعاً جديداً في حق الثالث فكانه اشترى ثانياً بعشرة بعد أن باعه بعشرة وهذا يطلق له المراجعة اهـ (قوله ولو اشترى ما دون مدينون ثوباً بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر يبيعه مرا بركة على عشرة وكذا العكس) وهو ما اذا كان الولي اشتراه فباعه من العبد لأن في هذا العقد شبهة العلم لم يوزع للمنافع فاعتبر عدا في حكم المراجعة في الاعتبار لا لاول فيصير كأنه اشترى لاولي بعشرة في الفصل الاول وكانه يبيعه لاولي في الفصل الثاني فاعتبر الثمن الاول وتقسيمه بالمدينون اتفاقاً ليعلم حكم غيره بالاولي لوجود ملك المولى في كسبه جميعاً والمكاتب كلانا دون لوجود التهمة بل كل من لا تحصيل

بربح ثم اشتراه فان باعه
بربح طرح عنه كل ربح
قبله وان احاط بشئ لم
يربح ولو اشترى ما دون
مدينون ثوباً بعشرة وباع
من سيده بخمسة عشر
يبيعه مرا بركة على عشرة
وكذا العكس

(قوله وقيد بقوله لم
يربح لأنه لا يبيع شراً في
كذا في هذا النص وفي
بعضها لا يبيع ما سواه
وهو الصواب (قوله
يقتضي أنه لا يجيز أن
يشتري بالثمن الاخير)
حق التعبير أن قال أن
يبيع بالثمن الاخير تأمل
(قوله والمتون كلها مقيدة
بالمراجعة) يمكن أن
يستفاد مشاركة التولية
للمراجعة في هذا الحكم من
قول المتن لا في وكذلك
التولية وقد قال المؤلف
فيما يأتي وبني أن
يصدق قوله وكذلك التولية
التي جميع ما ذكره للمراجعة
فتمام

(قوله ولكن يحتاج الى الفرق) لا يخفى ان الفرق واضح وذلك انه اذا كان المضارب بائعا من ذب المال فقد حصل في مال المضاربة
 وبيع المضارب ورب المال فاذا عارب المال اشتراهما ربحه لا يضم نصيبه من الربح للجهة كما مر ما اذا كان بالعكس لم يحصل في
 مال المضارب بربح أصلا لكن لما كان في هذا البيع شبهة لعدم لكونه يبيع ملكه بملكه اعتبر أقل الثمن كإعالة في الهداية
 هكذا قرر شيخنا طالع الله ١٢٢ بقاءه ثم رأيت عليه ما في التمرحيت قال بعد توفيق المؤلف الآتي وأقول لا يخسر

في هذا الكلام والمعنى

أن يقال انما ضمت حصة

المضارب هنا لظهور الراجح

ببيع الرب المال وان كان

مشتريا من رب المال لم

يظهر ربح ولذا جزم في

المضاربة بأن المضارب

ولو كان مضاربا بالنصف

يبعه وبالمال بائني

عشر ونصف

يبعه مائة على ما اشترى

رب المال اه (قوله وقد

صرح في الهداية في

الموضعين) أي صرح في

هذا الباب وفي كتاب

المضاربة يضم حصة

المضارب الى رأس المال

في صورة ما اذا اشترى

رب المال من مضارب

وقوله وهو تناقض منه

أي من الزيلعي أيضا

مع كونه سهوا التصريح

بذلك في هذا الباب وظن

في التهران الضمير في قوله

وهو تناقض منه راجع

لصاحب الهداية فقال

وكون صاحب الهداية

شهادته له كالأصول والفروع واحد الزوجين واحدا المتفاوضين كذلك كما قدمناه وحالفنا

في أعداد البصو والمكاتب وفي فتح القدير لو اشترى من شريكه سلعة ان كانت لبيت من شركتهما

براجع على ما اشترى ولا يبين وان كانت من شركتهما ونما يبيع نصيبه بملكه على ضمانه في

الشراء الثاني ونصيب بغيره على ضمانه في الشراء الاول يجوز ان تكون السلعة مشتركة بالنصف

شركتهما واشترى أحدهما من صاحبه بالف ومائتين وأنه يبيعهما ربحه على ألف ومائة لا ر نصيب

شريكه من الثمن ست مائة ونصيب نفسه من الثمن الاول خمس مائة فيبيعها على ذلك اه ولو قال

المصنف لا أن يبين لكان أولى لا يلوين وراجع على الاول حاز كافي البناء (قوله ولو كان مضاربا

بأن نصف يبيع رب المال بائني عشر ونصف) لان هذا البيع وان قضى بمجوازه عندنا عند عدم الراجح

خلافا لفرع أنه يشترى ماله بماله منصفه من استفاضة ولاية التصرف وهو مقصود والا فمقتضى

يبيع الفائدة فيه شبهة لعدم الاتري انموكل عنه في البيع الاول من وجه ما هتبر البيع الثاني

علما في حق نصف الراجح ولم يذكر المصنف والشارح ما اذا كان البائع رب المال والمشتري المضارب

وقد سوى بينهما في السراج الوهاج فقال ولو اشترى من مضارب به او مضارب به منصفه يبيعهما ربحه

على أقل الضمانين وحصة المضارب من الراجح لكن لو قال وحصة الا - لو كان أولى ليشتمل رب

المال ولكن قال بعدد ما اشترى من رب المال سلعة بالف تساوي الف وخمس مائة فيباعهما من

المضارب بالف وخمس مائة فان المضارب يبيعهما ربحه على ألف ومائتين وخمسين الآن يبين اه

وذكر المصنف في كتاب المضاربة تعالما في الهداية بان اشترى من المالك بالف عبد اشتراه

بنصفه راجع بنصفه وعلمه في الهداية من المضاربة بان هذا البيع قضى بمجوازه لتعارف المقاصد فعا

لها حق وان كان يبيع ملكه بملكه الآن فيه شبهة لعدم موافقة المراجعة على الامانة والاحتراز عن

شبهة الحيانة واعتبر أقل الثمنين اه وهذا لا يخالف مسألة الكتاب هنا لانها فيما اذا كان البائع

المضارب من رب المال وفي المضاربة فيما اذا كان رب المال هو البائع من المضارب ولكن يحتاج

الى الفرق وكأنه عالم يضم المضارب نصيب رب المال في البناء أن العقد من وقعا رب المال

ولم يقع المضارب منه الا قدر مائة فوجب اعتبار هذه المائة وفيما عارب رب المال لم يعتبر الراجح

لاحتتمال بطلان العقد الثاني اه ومن العجب قول الشارح الزيلعي في المضاربة في شرح قوله

وان اشترى من المالك الى آخره ولو كان بالعكس بان اشترى المضارب عبد انصفه مائة فيباعه من

رب المال بالف يبيعهما ربحه مائة على خمسة لان البيع التجاري بينهما كالعدم فثبت للمراجعة على

ما اشتراه به المضارب كانه اشتراه له وقوله اياه من غير بيع اه وهو سهو ونحوه القصة الرواية في باب

المراجعة وكتاب المضاربة وقد صرح في الهداية في الموضعين يضم حصة المضارب الى رأس المال

تناقض وهم فاحش اذ قد أعاد المسئلة في المضاربة وجرم بان المضارب اذا كان بائعا من رب المال حصة أي حصة وهو

للمضارب الى رأس المال وان كان مشترقا لاضم أصلا ولو اهران عدم ضم حصة رب المال في الستين لمافيه من شبهة انه

اشترى أو باع ماله بماله اه وهو عجيب فان المؤلف قد قدم قريبا ما ذكره المصنف في كتاب المضاربة متابع فيملأ في الهداية

فيكشف بقوله هنا أنه تناقض فليس مراده الا ما قلناه من ان الضمير للزيلعي والله تعالى اعلم وقد جعل في التهران ذكره الزيلعي على

رواية وقال ايضا وفي المراجحة انه يضم يعني المضارب حصته هنا ايضا بخلاف لصريح الرواية التي حزمها المصنف تبعاً لصاحب الهداية في المضاربة اه أي من انه يراجح على أقل الثمنين كالمزاد وأقول ما ذكره الشارح الزبلي ليس محمولاً على رواية كقائل وما ذكره في المراجحة غير بخلاف لصريح الرواية فان في المسئلة تفصيلاً وكلام كل منهما لا يخرج عن بعض وجوه ذلك التفصيل ويان ذلك يحتاج الى نقل ما ذكره المؤلف في كتاب المضاربة برتبة لتضع المحال ويزول الاشكال بعون الملك المتعال ونصه قوله وان اشترى من لئالك بالف عبد اشتراه نصفه راجح يبيع المضارب من رب المال بالف المضاربة عبد ا قيمته ألف وقد اشتراه رب المال بنصف ألف يبيعه المضارب راجحة عما اشتراه رب المال ولا يجوز ان يبيعه راجحة على ألف لان يبيعه من المضارب كبيع من نفسه وكذا لو اشتراه رب المال بالف وقيته ألف وباعه من المضارب بخمسة مائة ومال المضاربة ألف فانه يبيعه راجحة على خمسة مائة قد بناه يكونه لا فضل في قيمة المبيع والثلث على رأس مال المضاربة لانه لو كان فيها فضل بان اشترى رب المال عبداً بالف بقيته ألفان ثم باعه من المضارب بالفين بعدما عمل المضارب في ألف المضاربة ويرجع فيها ألفا فانه يبيعه راجحة على ألف وخمسة مائة وكذا اذا كان في قيمة المبيع فضل دون الثلث بان كان الصدي بابي ألفا وخمسة مائة فاشترى رب المال بالف فباعه من المضارب بالف يبيعه المضارب راجحة على ألف وما ثبت وأما اذا كان في الثلث فضل على رأس المال ولا فضل في قيمة المبيع بان اشترى رب المال عبداً بالف بقيته ألف وباعه من المضارب بالفين فانه يبيعه راجحة ١٢٣ على ألف فهو وكثرة الكتاب فالجواب ان هذه المسئلة

وهو تناقض منه أيضاً لموافقته على ذلك وتصرحه بالضم في بابها ولم أره ساقلاً ولم ينبذ ذلك في الموضعين وقد كنت قد عياني ابتداء اشتغالي جئت كلام الزبلي في المضاربة على أنه اشترى ببيع رأس المال وكلامهم في باب المراجحة على ما اذا اشترى المضارب بالجميع لتصرحه في الميسر بان المراجح لا يظهر الا بعد تفصيل رأس المال اه اذا كان رأس المال ألفا واشترى نصفه فاعداً وباعه بالف لم يظهر المراجح لعدم الزيادة على رأس المال لاحتمال هلاك الخمسة مائة الباقية فاذالم يظهر المراجح فلا شيء للمضارب حتى يضم وأما اذا اشترى بالالف وباعه بالف وخمسة مائة فقط ظهر المراجح فقتض حصة المضارب الى المال وهذا التقرر بان شاء الله تعالى من خواص هذا الشرح بوجه وقوة (قوله و يراجح بلايان بالتعب ووطء الثيب) لانهم يحس عند من يتعامله الثلث لان الاوصاف تابعة لثقلها الثلث ولهذا لو فاتت قبل التمام لا يسقط شيء من الثلث وكذا ما نافع الضع لا يقابلها الثلث وأطلق في قوله بلايان ومراجه بلايان أنه اشترى سلباً فعتب عنده أما بان نفس العيب القائمة به فلا بد منه لئلا يكون غاشلاً للعيب من غش فليس منا وفي الخلاصة قيل

على أربعة أقسام فحان
لا يراجح فيه - ما لا على ما
اشترى به رب المال وهما
ويراجح بلايان بالتعب
ووطء الثيب

اذا كان لا فضل فيه ما
أولاً فضل في قيمة المبيع
فقط وحان يراجح على
ما اشترى به رب المال
وحصة المضارب وهما
اذا كان فيه ما فضل

أولى قيمة المبيع فقط وهذا اذا كان البائع رب المال وما اذا كان البائع المضارب فهو على أربعة أقسام أيضاً الأول أن لا يكون فضل فيه ما بان كان رأس المال ألفا واشترى منها المضارب عبداً بخمسة مائة بقيته ألف وباعه من رب المال بالف فان رب المال يراجح على ما اشترى به المضارب الثاني ان يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثلث فانه كالاول الثالث أن يكون فيه ما فضل فانه يراجح على ما اشترى به للمضارب وحصة المضارب الرابع أن يكون الفضل في الثلث فقط وهو كالثالث كذلك في المحيط مختصراً وقال الشارح الزبلي ولو كان بالعكس بان اشترى المضارب عبداً بخمسة مائة فباعه من رب المال بالف يبيعه راجحة على خمسة مائة ولا شك ان هذه الصادرة هو القسم الأول في كلام المحيط قلنس كلامه هنا مخالفاً لما ذكره هو بنفسه في باب المراجحة انه يضم حصة المضارب وقد اشبهت هذه المسئلة على كثير حتى زعموا انه وقع منه تناقض وليس كذلك بل ما ذكره هنا هو الوجه الاول في كلام المحيط وهو انه لا يفضل في الثلث وقيمة المبيع على رأس المال وما ذكره في باب المراجحة هو القسم الثالث والارباع في كلام المحيط كما لا يخفى ولهذا هو القسم الثاني هناك بان معه عشرة مائة بنصف فاشترى ثوباً بعشرة وباعه من رب المال بخمسة عشر قالوا يبيعه راجحة باثني عشر ونصف اه كلام المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب المضاربة فهذا هو الجواب الصحيح عن الزبلي ولم يتعرض لكلام السراج هنا ولا هناك ولا شك ان ما ذكره في السراج بقوله لو اشترى رب المال سلعة انجهو ما ذكره المؤلف عن المحيط في القسم الاول من انه لو كان فيه ما فضل بان اشترى رب المال عبداً بالف بقيته ألفان الى آخر ما قبله والله تعالى الموفق لأرب سواه

(قوله لسلامتها كلها لا عوض) ١٢٤ حق التمييز أن يقال واجب بسلامتها (الخ) قوله ودخل تحت الاول) أي تحت ما إذا

تسبب بالاصحاح أحد
(قوله ووجهه في فتح
القدر) قال في الفتح
واختياره هذا حسن
لان معنى المراجعة على
عدم النجاسة وعدم ذكره
انها انتقصت ايجاب
للمشتري ان الثمن
لله كوركان لها ناقصة
والفالب انه لو علم ان
وبيان بالتعب ووطء
البكر ولو اشترى بالف
نسيئة وباع برع مائة
ولم يبين خير المشتري

ذلك فتمها صحه لم يأخذها
معينة الاصططحة ثم قال
لكن قولهم هو كالموت
السعر بامر الله تعالى فانه
لا يجب أن يبين انه اشتراه
في حال غلته وكذا لو
اصفر الثوب لاطول مكثه
أو توضع الزام قوي له
قال في التهر وقد يفرق
بان الاجاهام مع تغير السعر
واصفر الثوب أو توضع
منعصف لا يقول عليه
بمختلف ما لو اعوت
المجاريه بقرابه على ثمنها
فانه قوي جدا فيقتصر
له قلت ولبحث فيه محال
فقد يصكون تفاوت
السعر بن الحش من

الصرح رجل اراد ان يبيع سلعة معينة وهو يعلم يجب ان يبينها ولو لم يبين قال بعض مشايخنا يصبر
فاسقام ردود الشهادة قال الصدر الشهيد لا تأخذه اه وأطلق في وطء الثوب ومراده ما إذا لم
ينقصه الوطء اما اذا نقصها فهو كوطء البكر والتعب مصدر تعبد أي صار معينا بالانتماء أحد
ما فقهنا وهو يقول بحق به ما إذا كان يصنع المبيع وشغل ما إذا كان يتعاضد العيب بغيره أو كثيرا وعن
محمد انه ان نقصه قدر الا يتعاضد الناس فيه لا يبعه مراجه بلا بيان وكل كلامه انه لو نقص بتغير السعر
بامر الله تعالى لا يجب عليه أن يبين بالاولى انه اشتراه في حال غلته وكذا لو اصفر الثوب أو اوجر
لطول مكثه أو توسخ وأورد على قولهم الفاتح وصف لا يقابل به شيء من الثمن ما إذا اشتراه باجل فان
الاجل وصف ومع ذلك لا يجوز بيعه مراجه بلا بيان وأجب باعطاء الاجل جزا من الثمن عادة
فكان كالجرح وأورد على قولهم منافع البضع لا يقابلها شيء من الثمن ما إذا اشترى حار به فوطئها
ثم وجدها عيبا امتنع ردها وان كانت ثيابا وقت الشراء لاحتاسه جزا من المبيع عنده وأجب
بان عدم الرد انما هو لما منع وهو انه اذا ردها فلا يتخلوا ما مع المقر احتراز عن الوطء بجماعا أو بن غير
عقر لا وجهه الى الاول له ود الجارية معز بادة وتالز ياد تمتع الفصح ولا الى الثاني لسلامة الوطء
لا عوض وهو لا يجوز فلو ردد الوطء اذا رجع في هبته بعد وطء الوطء له حيث يبيع ولا شيء على
الواطي لسلامتها كلها لا عوض له فلو طء اولى بخلاف البيع (قوله وبيان بالتعب ووطء
البكر) أي بجمع البيان اذا عيبه المشتري أو غيره لانها صارت مقصودة بالاتلاف فقاطلها
شيء من الثمن وكذا اذا وطئها وهي بكر لان العذرة جزء من العين فقاطلها شيء من الثمن وقد
حبسها وشغل ما إذا تكرر الثوب بشتره وطء ودخل تحت الاول ما إذا أصاب الثوب قرض فأراو
حرق نار والقرض بالقاف والقاء والتعب مصدر عيبه اذا حلت فيه عيبا أو اطلقنا في تعيب غير
المشتري فشمع ما إذا أخذ المشتري الارض أولا وما إذا كان بالمر للمشتري أو بغير امره وما وقع
في الهداية من التقييد بقوله وأخذ المشتري أرضه اخاف في وجوب كما في فتح القدير ثم اعلم
أن زفر قال لا يراجع الا بالبيان في المشتلين واختاره الفقيه أبو الليث فقال وقول زفر اوجوبه فاخذ
ورجه في فتح القدير وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بالمسئلة الاولى الى انه اذا وجد بالمبيع
عيبا فرضي به كان له أن يبعه مراجه على الثمن الذي اشتراه به لان الثابت له خيار فاسقاطه
لا يمنع من البيع مراجه كالموت كان فيه خيار شرط أو وثوقه لو اشتراه مراجه فاطلع على خيانة
فرضي به كان له أن يبعه مراجه على ما أخذ به لئلا كزان الثابت له بمجرد خيار كذا في فتح
القدير (قوله ولو اشترى بالف نسيئة وباع برع مائة ولم يبين خير المشتري) لان الاجل شيئا
بالمبيع الا ترى انه مراد في الثمن لاجل والاجل والشبهة في هذا المحقق بالتحقق فصار كانه اشترى
شئين وباع أحدهما مراجه شتمها والاقدم على المراجعة فوجب السلامة عن مثل هذه الخيانة
فاذا ظهرت غير كافي العيب والمحال ان عدم بيان أصل الاجل خيانة فكذا بيان بعضه واخفاء
البعض ولو فرغ على قول الثاني ينبغي أن يحيط من الثمن ما يعرف ان مثله في هذا اراد لاجل الاجل
قد يكون الاجل مشروطا وقت العقد لانه لو لم يكن مشروطا ولكنه معتاد النعم فليس لا بد من
بيانه لان المعروف كالمشروط وقيل لان الثمن حال بالعقد كالمواضعه حال ومطله الى شهر فانه يراجع

التفاوت بالعيب والكلام حيث لم يرد المشتري بجميع ذلك فلا فرق يظهر فتدبر (قوله وقيل لا)
أي لا يانه البيان قال في التهر وهو قول الجمهور وكافي الشرح

بالثمن وينبغي ترجيح الاول لانها مبنية على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وعلى كل من القولين
 لو لم يكن مشروطا ولو لا معروف وانما اجله بعد العقد لا يلزمه سائنه وفي الخيانة زجر على الف درهم
 من ثمن مبيع طالبه الطالب فقال ليس عندي شيء فقال له الطالب اذهب واعطني كل شهر عشرة دلم
 يكن تأجيلا وكان له ان يأخذه بجميع المال حالا اهـ (قوله فان تألف فعلم ان ثمنه بالف درهم ومائة)
 أي ان تألفه للمشتري حال ثمنه علم بالاجل لزمه بكل الثمن لان الاجل لا يقابله شيء من الثمن كذا
 في الهداية واورد عليه انه تناقض لانه قال عند قيام المبيع ان الثمن ترد بالاجل وعند هلاكه
 قال انه لا يقابله شيء وجوابه ان الاجل في نفسه ليس بمال فلا يقابله شيء حقيقة اذ لم يشترط زيادة
 الثمن بمقابله قصد او زاعف الثمن لاجله اذ ذكر الاجل بمقابله زيادة الثمن قصد ما اعتبر مالا في
 المراجعة احترزا عن شبهة الخيانة ولم يعتبر مالا في حق الرجوع عملا بالتحقق والمراد بالاثلاث هلاك
 للمبيع اما باقية فمجاوبة وباستهلاك المشتري ولو علم بالتلف لكان أولى ليفهم الاثلاث بالاولى
 (قوله وكذا التولية) أي هي مثل المراجعة فيما ذكرناه من التحراز عند قيام المبيع وعدم الرجوع
 حال هلاكه لا يتناهما على اثنى الاول وينبغي ان يعود قوله وكذا التولية الى جميع ما ذكره
 للمراجعة فلا بد من البيان في التولية ايضا في التصيب ووطء الكبر ويطونه في التصيب ووطء الثيب
 وعن أبي يوسف انه رنا القصة وبترد كل الثمن وهو نظير ما اذا استوفى الزوف مكان النجاء وعلم
 بعد الاتفاق وقبل يقوم بشئ حال وموكل فيه رجوع بفضل ما بينهما كذا في الهداية وقال الفقيه
 أبو جعفر المختار لفتوى الرجوع بفضل ما بينهما (قوله ولو لم يعلم المشتري عليه ولم يعلم المشتري
 بكم قام عليه فسد) أي البيع بجهالة الثمن وكذا لو اذبحا اشتراه والمراجعة فيهما كالتولية (قوله
 ولو لم يعلم في المجلس خبر) أي برأيه واخذ وتركه لان الفساد لم يتقرر واذا حصل العلم في المجلس حصل
 كاشدء القصد وصار حكاية الخبر القول الى آخر المجلس قيد المجلس لانه بعد الاتفاق عنه يتقرر
 الفساد فلا يقبل الاصلاح ونظيره بيع الشيء بقرعة اذا علم في المجلس وانما يتخير لان الرضا لم يتم قبله
 لعدم العلم في تخيير كما في خيار الرقبة ونظيره كلام المصنف وغيره ان هذا العقد ينعقد فسادا بعرضية
 الصفة وهو الصحيح خلافا للروى عن محمد انه صح به عرضية الفساد كذا في فتح القدير وينبغي ان تظهر
 ثمة الاختلاف في حرمه مباشرته فعل الصحيح يحرم وعلى الضعيف لا والله سبحانه وتعالى أعلم وقد
 ذكر الشارع هنا خيار الفين فنتبعه ما قول معنى الفين في اتفاقية قال في الصحاح غشيه في البيع والشراء
 غشا من باب ضرب مثل غشيه فاقنن وغشيه أي نقصه وغش بالبناء للفعول فهو مضمون أي مقوص
 في الثمن أو غيره والغشينة اسم منه اهـ وفي القنية من اشترى شيئا وغش غشا واحشا فله ان يرد
 على البائع بحكم الفين وفيه روايتان وينبغي بالرد بقا بالناس ثم رقم لا خر وقع البيع بغش فاحش
 ذكر الجصاص وهو أبو بكر الرافعي واقعا انه للمشتري ان يرد البائع ان يسرد وهو اختيار أبي
 بكر الرافعي والقاضي الجلال وأكثر روايات كتاب المضاربة والرافعي الغاش وفيه يعني ثم
 رقم لا خر ليس له الرد الاسترداد وهو جواب ظاهر الرواية وبه أفني بعضهم ثم رقم لا خر ان عر
 المشتري البائع فله ان يسرد كذا ان غر البائع المشتري له ان يرد ثم رقم لا خر قال البائع للمشتري
 قيعته كذا فاشتراه ثم ظهر انها أقل فله الرد وان لم يقل فلا وبه أفني مصدر الاسلام ثم رقم لا خر ولو لم
 يعرف البائع ولكن غره الدلال فله الرد ولو اشترى فيلق الابريسم خارج البلد من لم يكن عالما بسعر
 البلد بغش فاحش فللبائع ان يرجع على المشتري بالمبلغ مثله في حق المشتري قال لفر لا لمعرفة

فان تألف فعلم ان ثمنه بالف
 درهم ومائة وكذا التولية
 ولو لم يعلم المشتري بكم
 قام عليه فسد ولو لم يعلم
 المجلس خبر

(قوله وعلى كل من
 القولين الخ) قال في الزهر
 انما يلزمه البيان لاسر
 من ان الاصح انهما لو
 اتفقا لا يلتحق
 باصل العقد فيكون
 تأجيلا مستأنفا وعلى
 القول بأنه يلتحق ينبغي
 ان يلزمه البيان

(قوله ومثل ما صرف الى حاجته) مقتضاه ان الفزل مثل لانه موزون لا يقبى ويدل عليه ما تاتي في الراحيث صدوه من الاموال
الربوية ورايت بخط بعض مشايخ مشايخنا مانه كل ما يكال أو يوزن وليس في تبعه مضرة يعني غير المصنوع فهو مثل وكذا
العدي المتقارب كالجزو ١٢٦ والبيض والفلوس ونحوها وذ ك صدر الاسلام أبو اليسر رحمه الله تعالى في شرح كتاب

الفصل ليس كل مكمل
مثلا ولا كل موزون أمّا
للتسلي من المكيلات
وللوزونات ما هي متقاربة
أما ما هو متفاوت فليس
يحتل فكانت المكيلات
وللوزونات والعديان
سواء محادية من أنواع
الضمانات اه قلت
ورأيت في الفصل الثالث

﴿فصل﴾ صبيع
العقار قبل قبضه لا يبيع
المنقول

والثلاثين من جامع
الفصولين برز (فر)
المحل والعصر والدقيق
والخالف والحيث والنورة
والظن والصوف وغزله
والثين بجميع أنواعه مثل
ثم ذكر بعده بحركة
ونصف في هذا الفصل في
ضمان النجاس دفع اليه
غزلا لبيع فلهذا الحالت
الفزل وحاف ثم أقر وجاء
به منسوبا فلو سعه قبل
بحوده فله أجر ولو نسجه
بعده بحوده ضمن غزلا
مثله لانه مثلي ولا أجر له
الحق فلهذا صريح النقل ولله

الحمد فادفع قول من قال انه قبي فتمه ﴿فصل﴾ في بيان التصرف في المبيع ﴿قوله لا يجوز لانه أجر به
الارض) الظاهر ان لاسقاطه من النسخ قبل قوله لانه (قوله أو بعده بغير اذن البائع) الظاهر عاذا في القبض والجار والمجور
متعلق به أو بمحذوف حال منه أي ان القبض الواقع بلا اذن البائع بمقتضى عدم القبض لان البائع استرداده ليعبه على الثمن

هو واقعه من غير البائع جائز عند محمد وهو الأصح خلافاً لـ يوسف وأما كاية العبد المبيع قبل القبض موقوفاً للبائع حبه بالثمن وإن تقدمت كذا ذكر الشارع ولا خصوصية له بل لكل عقد قبل القبض فهو موقوف كما قدمناه وأما تزويج الحارثة المبيعة قبل قبضها فثلاثان الغرر لا يمنع جواز تبديل حصة تزويج الأبق وأما الوصية به قبل القبض فصحة اتفاقاً لأنها اخت الميراث ولو تزويجها قبل القبض ثم فسخ البيع انفسخ النكاح على قول أبي يوسف وهو المختار كما في الوالدية وأطلق البيع ففعل الأجرة لا تنهيه عن المنافع والصلح لأنه يبيع قالوا لما يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز أجزائه ولا يجوز بيع الأجرة العين قبل القبض لأنها بمنزلة المبيع وأراد بالمنقول المبيع المنقول فحار بيع غيره كالمهر وبذل الخلع والعنق على مال وبذل الصلح على دم العمد والأصل كما في الأيضاح أن كل عوض ملك يعتد بنسخه هلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز وبالأغائر وأطلق في منع البيع ففعل ما إذا باعه من باعه قبل القبض لم يصح ولا ينتقض البيع الأول بخلاف ما إذا وهبه منه وطلبا فانه ينتقض لأن الهبة مجاز عن الأقالة بخلاف البيع وفي الحائنة اشترى عبداً وقبضه ثم بطل البيع ولم يتقاضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الأقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه اهـ وهذا كله في تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه ما تصرف فيه البائع قبل قبضه فهو على وجهين إما أن يكون بائراً لمشتري أو غير بائراً فإن كان الأول ذكر في الحائنة رجل اشترى عبداً ولم يقبضه فأمراً أن يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه إلى الموهوب له جازت الهبة وصار المشتري قابضاً وكذلك الأمر للبائع أن يؤجره فلا يبيعها وغير معين ففعل جاز وصار المستأجر قابضاً للمشتري أولاً ثم يصير قابضاً لنفسه والأجر الذي يأخذه البائع من المستأجر يحسبه من الثمن إن كان من جنسه وكذلك الأمر للعبد البائع من رجل قبل التسليم إلى المشتري أو وهب أو هرن فجاز للمشتري ذلك جاز ويصير قابضاً اهـ ثم قال اشترى ثوباً ولم يقبضه ولم ينقد الثمن ثم قال البائع لا أئتمنك عليه ادفعه إلى فلان يكون عنده حتى أدفع اليك الثمن فدفعه البائع إلى فلان فهل الثمن يده كان الهلاك على البائع لأن المدفوع إليه يحسبه للثمن لأجل البائع فتكون يده كيد البائع ولو أمر المشتري البائع بوجه الحارثة أو ما كل الطعام ففعل كان فتحماً للبيوع لأنه لا يصلح ثابعا في المشتري في ذلك فكان مجازاً عن الفسخ ليكون والمطأ وكلامه نفسه وأما الآخر بالبيع فعلى ثلاثة أوجه إن قال البائع بعه لنفسك فباعه كان فسخاً وإن قال بعه لي لا يجوز البيع ولا يكون فسخاً وإن قال بعه أو بعه من شئت فباعه كان فسخاً وجاز البيع الثاني للأمر في قول محمد وقال أبو حنيفة لا يكون فسخاً وهو كقوله بعه لي ولو اشترى ثوباً أو خنطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرقبة يكون فسخاً وإن لم يقبل البائع نعم لأن المشتري ينفر بما الفسخ في خيار الرقبة وإن قال بعه لي أي كن وكلا في الفسخ فالقبول البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسخاً وإن كان ذلك بعد القبض والرقبة لا يكون فسخاً ويكون وكسلاً بالبيع سواء قال بعه أو بعه لي اهـ وأما إذا كان بغير أمره ولم يلقه أجازة فقد كفي الحائنة رجل اشترى عبداً بالف ولم يقبضه حتى رهنه البائع أو أجره أو أدعته فأنفسخ البيع ولا يضمن المشتري أحدًا من هؤلاء لأنه إن ضمنهم رجعوا على البائع ولو أماره أو وهبه فأنفسخ البيع ولا يضمن المشتري أحدًا أو دعه فاستعمله المودع فأن من ذلك كان للمشتري الخيار إن شاء أمضى البيع وضعن المستعير والمودع والموهوب له وإن شاء فسخ البيع لأنه لو ضمن هؤلاء ليس للضامن أن يرجع على البائع ولو

(قوله والصلح لأنه يبيع)
أي الصلح عن الدين كما
في الفسخ وتبشير النهر
بالخلع سبق قل إن لم يكن
من تصرف الفسخ

(قوله ولا تصل كافي الايضاح الخ) هذا الاصل لا يقتضي على قول محمد الطاهر انه خاص بالبيع وشغل تامل (قوله وان شاء ضمن للمشتري الثاني قيمته) أي قيمته يوم قبضه وكذلك في الهبة والعارية كذلك في القسيه وفيما اشترى دارا أو عبيدا أو عروضا أو ثورا كها في يد البائع قباعها ووربعها بالبيع ١٢٨ باطل فان اجزاء المشتري فسادا لا يبيع المبيع قبيل القبض ويجب قبضه اه قلت لكن

باعه البائع فأت عند المشتري الثاني من عمله أو من غيره كان المشتري الاول بالمخار ان شاء فبيع البيع وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع المشتري الثاني على البائع ما ضمن ان كان نقده الثمن واللام يرجع ولو أمر البائع رجلا بفتح ثمنه كان للمشتري ان يضمن القائل قيمته لانه اذا ضمن لم يرجع على البائع وان أمر البائع رجلا بفتح ثمنه كان للمشتري ان يضمن القائل قيمته لانه اذا ضمن لم يرجع على البائع (قوله ولو اشترى مكبلا كبله حرم بيعه) أي حتى يبيعه كبله لانه يبيعه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ولا يجهل ان يزيد على الشروط وذلك البائع والتصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه قد بقوله كبل أي بشرط الكبل لانه لو اشتراه مجازفة لا يحرم البيع والا كل قبل الكبل لان الكبل له ولم يذكر المؤلف فساد البيع ونقص في الجامع الصغير على فساد لان سبب النهي أمر راجع الى المبيع ولكن النص انما هو في البيع بالخمر وبه منع الا كل قبل الكبل وكل تصرف يبي على الملك كالهبة والوصية والمخو بالمكبل الموزون وفي فتح القدير وينبغي الحاق المعدود الذي لا يتفاوت كالجوز والبيض اذا اشترى بالمعد وبه قال أبو حنيفة في أظهر الروايتين عنه فافسد البيع قبل العدد اه ولا يلزم من حرمة اكله قبل الاعادة كون الطعام حراما قد نقص في الجامع الصغير انه لو اكله وقد قبضه بلا كبل لا يقاتل انها كل حراما لانه كل ملك نفسه لانه ما لم يتركه ما لم يتركه من الكبل فكان هذا الكلام أصلا في سائر المبيعات بها فاسد اذا قبضها فخل كها فاما ما تقدم انه لا يجهل اكل ما اشتراه فاسدا وهذا بين ان ليس كل ما لا ياكل كله انما يقال فيه اكل حراما كذا في فتح القدير وقد ليس يقال هذا كل ما ليس به فاسد فاسد التعلق حق البائع بجميع المبيع ووجوب قبضه وأما هنا فلا يملك البائع الفسخ ولم يتعلق حق البائع بالزيادة الموهومة فيمكن أن يقال في المبيع فاسدا اكل حراما ولكن رأيت في الخلاصة في الايمان من الثاني عشر في الاكل قال وفي فواتح خمس الاثمة انما لو في كل من الكرم الذي دفعه ماملة وهو قد حلف لا ياكل حراما لا يباحث اما عندهما لا يشك وعندي حنيفة كذلك لان ذلك عقد وسند عند فساد كل ملك نفسه اه فالحق ما في فتح القدير وانما ذكر المؤلف كبل المشتري وحده دون كبل البائع مع ان المحدث اشترط الصاعين لان صاع البائع ليس بلازم لكل يبيع لان البائع اذا ملكه بالارث أو المزارعة أو كان شراؤه مجازفة أو استقرض منته على انها كرمها بها فاجب الحاجة الى كبل المشتري وان كان الاستقرض غلبا كبعض حكا الشراء لكنه شراء بصورة عارية فكذلك ان ما رده عين المقبوض حكا ولهذا لم يجب قبض بدله في مال الصرف فكان غلبا على بعض حكا ولو اشترى مكبلة ثم باع مجازفة قبل الكبل وبسند القبض في ظاهر الرواية لا يجوز لاحتمال اختلاف طالع البائع على بائعه وفي نوادر ابن جماعة يجوز وانما يحتاج الى كبل البائع ا. ا كان البائع اشترا مكبلة وظاهر كلام المصنف يدل على ان كبل البائع لا يكفي عن كبل المشتري وهو محمول على ما ذكرناه البائع قبل

قوله اشترى دارا مبنى على قول محمد بن سعيد بيع العقار قبل قبضه تامل (قوله ولم يذكر المؤلف فساد البيع) أي يبيع المشتري لما قاله فوج افندي أي يحرم عليه بيعه واكله حتى يكبله أو حتى يبيد الكبل فلو ولو اشترى مكبلا كبله حرم بيعه واكله حتى يكبله

باعه بلا إعادة الكبل يكون البيع فاسدا نص عليه في الجامع الصغير وقال بقولنا هذا ما ملكه والشافي وأحمد اه ومقتضى هذا ان البيع الاول افقد صحته ولكن حل التصرف فيمن اكل أو بيع موقوف على الكبل وكذا هبة البيع الثاني موقوفة على الكبل وجه ذلك كإدلال عليه الفرع الآخر أن من فتح القدير ان هبة القبض موقوفة على الكبل ولو قبضه بيده

لاحتمال الزيادة فاما قبل قبضه فكانه باع قبل القبض والتصرف في المقبول قبل قبضه لا يصح كالميرس فكانت هذه المسئلة من فروع المسئلة التي قبلها فلذا أعياها بما قبل ذكر التصرف في الثمن فتدبر (قوله وينبغي الحاق المعدود الخ) ليس هذا بجناحا في الاصل فيسقى في المنهيبات ما لقوله وبه قال أبو حنيفة ولا يسيأ في تناويعها واستظهار روجه المحافة

بالتصور عليه في الحديث كما هو ظاهر الروايتين (قوله) أما إذا كان في حضرة فانه يفتى عن كيله أي عن كيل المشتري فيما يظهر وعليه فصوره المسئلة اشتراهما كيلة وكاله لنفسه ثم باعه كذلك وكاله بحضرة المشتري منه اغنى ذلك المشتري عن كيله ويحصل عود المهر إلى البائع وصورته اشتراهما كيلة ولم يكله لنفسه حتى باعه من آخر وكاله بحضرة المشتري منه فانه يفتى عن كيله أي كيل البائع ويدل على هذا التعليل بقوله لان المبيع صار معلوما بكيل

١٢٩

واحدوه هذا هو المتبادر

من كلام الهداية
فراجعه لكن ينافسه
قوله ومن هنا ينشأ فرع
الخ فان قوله سواء كاله
للمشتري منه أولا يدل
على ان كيله للمشتري عنه
قبل كيله لنفسه لا يفتى
عن كيله اللهم الا ان
يحصل على ان كيله

ومثله الموزون والمعدود
لا المذكور وصح
التصرف في الثمن قبل
قبضه والزيادة فيه والحط
منه

للمشتري منه وقع في غيبة
ذلك المشتري أو يقال
ان اللام في قوله للمشتري
منعزلة من تعريف
النسخ وأصلها همزة
الوصل وأقول المراد
بالحضرة أحدهم ان براه
أولا قال في القصة بعد
ما رقم (ح) يشترى من
الجزا خيرا كذا ما فتره
وكفه صفات عزائه في
دبرته فلا براه المشتري
أومن البائع كذا ما فتره

المبيع مطلقا أو بعده في غيبة المشتري أما إذا كاله في حضرة فانه يفتى عن كيله وهو الصحيح لان
المبيع صار معلوما بكيل واحد وتحقيق معنى التسليم وعمل الحديث اجتماع الصفتين على ما بين
في السلم ان شاء الله تعالى كذا في الهداية ومن هنا ينشأ فرع وهو ما لو كيل طعام بحضرة رجل ثم
اشتراه في المجلس ثم باعه مكيلة قبل ان يكله بعد شرائه لا يجوز هذا البيع سواء كاله للمشتري منه
أولا لان تسليمه بكتل بعد شرائه هو لم يكن قابضا فبيعه بيع مالم يقبض كذا في فتح القدر (قوله)
ومثله الموزون والمعدود أي مثل المكيل ثم الموزون وزنا والمعدود عددا فلا يجوز البيع
والا كل حتى بعد الوزن والعقد هو مقيد بغير الدرهم والبنانير أما ما هنا فيجوز التصرف فيها بعد
القبض قبل الوزن كذا في الايضاح وقيد بالمبيع لما في المصطلح لو كان المكيل أو الموزون تخايجوز
التصرف فيه قبل الكيل والوزن لانه اذا جاز قبل القبض قبل الكيل أولى وهذا كله في غير بيع
التعاطي أما هو فقال في القنبية ولا يحتاج في بيع التعاطي في الموزونات الى وزن المشتري فانه لانه
صار بيعا بالقبض بعد الوزن اه وفي الخلاصة وعليه الفتوى (قوله لا المذروع) أي لا يحرم
بيعه والتصرف فيه قبل اعادة الذرع بعد القبض وان كان اشترا بشرط الذرع لان الزيادة
اذا الذرع ووصف في الثوب واحتمال النقص انما يوجب خساره وقد استقطبه بيده بخلاف القدر
وظاهر كلامهم انه لو افرد لكل ذراع غنما صار كل وزن وقد صرح به العيني في شرح الكاكر (قوله)
وصح التصرف في الثمن قبل قبضه) لقيام المطلق وهو الملك وليس فيه غرر ولا انقضاء بالهلاك
لعدم تعيينها بالتعين بخلاف المبيع كذا في الهداية وتظاهره انه مخصوص بما لا يتبع والحكم اعم
منه ولذا قال في فتح القدر سواء كان مما يتبع أو لا سوى بدل الصرف والسلم لان القبوض حكم عين
المبيع في السلم والاستبدال بالمبيع قبل القبض لا يجوز وكذا في الصرف وبايده السمع الى آخره
وأطلق التصرف قبل قبضه لقيام المطلق فتشعل البيع والهبة والجاردة والوصة وتلكه عن عليه
بعوض وغيره عوض الاتمليك من غير من هو عليه فانه لا يجوز أن يشار المؤمن بالثمن الى كل دين
ففيجوز التصرف في الدين كلها قبل قبضها من المهر والجاردة وضمان المتقات سوى الصرف
والسلم كما قد ناه وأما التصرف في الموروث والموصى به قبل القبض فقد منعنا جوازه (قوله والزيادة)
فيه أي حصت الزيادة في الثمن (والحط منه) أي من الثمن وبلحقنا باصل العقد غنما وعند
زفر لا بلحقنا وانما ضمان على اعتبار ابتداء الصلة لانه لا يمكن تصحيح الزيادة تقنا لانه يصير ملكه
عوض ملكه فلا يلتقي باصل العقد وكذا الحط لان كل الثمن صار مقابلا بكل المبيع فلا يمكن
انوجه فصار برامبتدا أولنا انهما بالحط والزيادة في الثمن وصف مشروع الى وصف
مشروع وهو كونه ربحا وخاسرا أو عدلا ولهما ولاية الرفع والولى ان يكون لهما ولاية التغير فصار

١٧ - بصر سادس في حاقه ثم يخرج به الموزون لا يجب عليه إعادة الوزن وكذا اذا لم يعرف عدده فانه قال رضي
الله تعالى عنه فعرف بهذا انه اذا عرف الثمن وزن النسخات ورأها أن يكتفي بذلك خلاف ما دل عليه ظاهره نهي النبي عليه السلام
عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري اه (قوله وكذا الحط) أي لا يلتقي باصل العقد وقوله فلا
يمكن اخراجه أي اخراج كل الثمن عن المقابلة بكل المبيع كذا في المحاشي السعدية

(قوله لان وصف الشيء يقوم به) يعني ان الزيادة في الثمن والحط منه وصف له فتعلق بالعقد لان وصف الشيء الخ وفي الحواشي السعدية أقول الزيادة في المستحقات والموزونات والمعدونات ليست وصف فكيف يصح الالتحاق فيما اذا كانت مبيعة (قوله بخلاف خط الكل) أي فلا يصح قال في الحواشي السعدية يعني بطريق الالتحاق والالفاظ الكل صحيح بطريق البر والصلة بالاتفاق (قوله وترك قيدا لا بد منه) الخ قال الرملي في حواشي المغن هكذا ذكر صاحب البحر فتبعه المصنف مع ظهور الاستغناء عنه اذ الزيادة تملك للبائع فلا تدخل في ملكه بدون قبضه بخلاف الحط فانه ابراء وهو لا يتوقف على القبول ولو ردته كما يفهم من عباراتهم في هذا المثل

تأمل

هكذا هذه العبارة بنفسها في جميع النسخ التي بأيدينا ولينظر ما معناها فليتأمل اه

معناه

كما اذا استطاع التجار أو شرطاء بعد العقد واذا صح بالتحق بالعقد لان وصف الشيء يقوم به لان نفسه بخلاف خط الكل لانه تبديل لاصله لا تغيير لوصفه ولذا قيد بقوله منه لتراجع خط الكل وفائدة الالتحاق تعلقه في سائل الاولى التولية الثانية للرابعة فيجوز على الكل في الزيادة وعلى الباقي بعد الصلحوط الثالثة الشفعة حتى يأخذ الشفع بمابق في الحط وانما كان له أن يأخذ بدون الزيادة لما فهمنا من ابطال حقه الثابت فلا يلزم كانه الزايع في الاستحقاق حتى يتعلق الاستحقاق بالجميع فيرجع المشتري على البائع بالكل ولو اجاز المشتري البيع أخذ الكل الخامسة في حط المبيع فله حبه حتى يقبض الزيادة السادسة في فساد الصرف بالحط أو الزيادة لربا كانت عقدها متفاضلا ابتداء ومنع أبو يوسف حصة الزيادة فيه والحط ولم يطل البيع ووافقه محمد في الزيادة وحوز الحط على أنه هبة مبتدأة كذا في الخلاصة ولم يذكر المصنف شرط حصة الزيادة في الثمن وشرط لها في الهداية بقاء المبيع فلا يصح بعده لك البيع في ظاهر الرواية لان المبيع لم يبق على حاله يصح الاعتراض عنه والشيء ثبت ثم يستند بخلاف الحط لانه يحال يمكن ارجاع البذل عما قبله فيلتحق بأصل العقد استنادا له بخلاف الزيادة في المبيع فانها جائزة بعده لانه ثبت بمقابله الثمن وهو قائم كذا في الخلاصة وفي الخلاصة أيضا وشرطها في الثمن من المشتري بقاء المبيع وكونه محللا للقبالة في حق المشتري حقيقة ولو كانت جارية فاعتقها أو دبرها أو استولى عليها أو كانت لها أو باعها من غيره بعد القبض ثم زاد في الثمن لا يجوز والمذكور في الكتاب قوله ما هو مازرع أي حصة انه يجوز ولو أجزأها أو رهنها أو اشترى شاة فذهبها ثم زاد في الثمن جاز بخلاف ما اذا مات الشاة ثم زاد في الثمن فانه لا يجوز لانها لم تبق محللا للبيع بخلاف الاول حيث قام الاسم والصورة وبعض المنافع ووجه هذا في كتاب نظم الرندوس قال أحد عشر شاة اذا فعل المشتري ثم زاد في الثمن لا يصح اولها اذا كانت حطلة فطنها أو دقها فخرها أو محما فطه قلبه أو سكاجه أو جعله اربا ربا أو كان عبدا فاعتقه أو كاتبه أو دبره أو استولى على تجاربه أو قطنها فخرها أو غزلها فحبه المحمدي عشر أو كانت جارية فهاوت أو فعلت عشر ثم زاد في الثمن لا يجوز ولو المبيع لو كانت شاة فذهبها وان كان قطنها محلا فافنده أو غير محلول فطه أو كرها فاطها فخره بطه من غير أن يعطيه أو حصد يد فطه صفا أو كانت جارية فخرتها أو أجزأها أو كانت ثراية فطها أو أجزأها أو أجزأ الارض ثم زاد في الثمن ومنها اذا باعها ثم ان المشتري الشاة في البائع الاول فزاد في الثمن جاز ومنها لزراع اذا زاد بيا الارض البذر في نصيبه والبذر منه قبل أن يتحصده جاز وبعد لالكل في النظم اه وفي تلخيص الجامع من باب ما يمنع الزيادة في الثمن تلحق العتمة في وصفه لاصله حذرا لفق التجار بعد ما زاد الاصل ولذا يورر وهكذا قوله وتسامه فيه ولو عبر بالزوم بدل العتمة كان أولى لانها لازمة حتى لو ندم المشتري بعد ما زاد في الثمن كان في الخلاصة وأطلقها فعمل ما اذا كانت من جنس الثمن أو من غيره وما اذا كانت في مجلس العقد أو بعده كما في الخلاصة وترك قيدا لا بد منه وهو قبول البائع في المجلس حتى لو زاده فلم يقبل حتى تفرقا بطلت كذا في الخلاصة وأطلق فيمن زاد قبل المشتري ووارثه فتصح الزيادة من الورثة كما تصح من العاقدين كذا في الخلاصة وهو شامل للزيادة في المبيع أيضا لكن بردها الزيادة من الاجنبي وحاصلها كما في الخلاصة معزى الى الجامع الكبير لو زاد الاجنبي فان زاد ما لم يشتري يجب على المشتري لا على الاجنبي كالصالح وان زاد بغير امره فان اجاز المشتري زيمته وان لم يجز بطلت الزيادة ولو كان حين زاده من عن المشتري أو اضافها الى الثمن

والزيادة في المبيع

(قوله أو أبرأه عن القبض كذا في فتح الغفار أيضا) قال الرسل في حاشيته عليها هكذا رأيت في خطه وخط صاحب البحر وهو سبق قلم من صاحب البحر فضعه المؤلف فيه والصواب أو أبرأه عن القبض اه قلت وهكذا عبارة الذخيرة ونصها أو أبرأه عن بعض الثمن قبل القبض (قوله فيتأمل عند الفتوى) هذان عبارة الذخيرة وقوله واختلفوا الخ الأولى ذكره بالفاء ليكون بيانا للحاصل ما قسمه وهو ان الاختلاف في صورة عدم التعيين قال في التهر وعرف من هذا انه لا خلاف في رجوع الدافع بما آذاه اذا أبرأه براءة اسقاط وفي عدم رجوعه اذا أبرأه براءة استيفاء وان الخلاف مع الاطلاق وعلى هذا تفرع ما لو علق طلاقها بأبرائها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعلق فاذا أبرأتها براءة اسقاط وقع ورجع عليها كذا في الاشياء

نفسه لزمته الزيادة ثم ان كان باهر المشتري يرجع والا فلا وأما المحط فانه حائز في جميع المواضع في موضع تجوز الزيادة وفي موضع لا تجوز اه وأما الزيادة في المهر فشرطها بقاء المرأة فلوزاد فيه بعد موتها لم يصح وأما الزيادة بعد طلاقها أو عتقها لو كانت أمة فقد منتهى أحكامها في المهر وأما الزيادة في الاجرة بعد استيفاء بعض المعقود عليه فغير صحيحة وتجوز الزيادة في العين والمدينة كذا في الفتنة وأما الزيادة في الرهن فسيأتي انها صحيحة في الرهن لافي الدين وفي الخامسة من كتاب المزارعة لوزاد أحد هافي نصيب الاسحر ان كان قبل ادراك الزرع حازمه طلقا وان كان بعده جازمه الذي لا بذله لانه حط ولا يجوز من البئر منه لانه زيادة وشرطها قيام السلعة اه (قوله والزيادة في المبيع) أي وصحت ولزم البائع دفعها بشرط قبول المشتري وتلتحق أيضا بالعقد في صبرها لحصة من الثمن حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تستقط حصتها من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء يهلك كما قبل القبض وكذا اذا زاد في الثمن عرضا كالأشتره بمائة وقفاضا ثم زاده المشتري عرضا قيمته خمسون وهلك العرض قبل التسليم ينفع العقد في ثلاثة كذا في الفتنة وقد مننا انه لا يشترط فيها قيام المبيع قطع بعد هلاكه بخلاف الزيادة في الثمن وقد ذكرنا زيادة في المبيع ولم يذ كر المحط وذ كر هافي الثمن فظاهره عدم صحة المحط من المبيع وصرح في المحط بأن المبيع ان كان دينيا يصح المحط منه وان كان عينيا لم يصح المحط منه لانه اسقاط واستيفاء العين لا يصح اه قبل المبيع لان الزيادة في الزوجة كما اذا تزوجه أمة فزاده أخرى لم يصح بخلاف الزيادة في المهر وأطلق في المحط من الثمن فتأمل ما اذا كان قبل قبضه أو بعده واذا حط عنه بعد ما أوداه الثمن أو أبرأه فقال في الذخيرة ولذهب بعض الثمن من المشتري قبل القبض أو أبرأه عن القبض فهو حط وان كان بعد القبض ثم حط البعض أو وهبه صح ووجب على البائع مثل ذلك للمشتري ولو أبرأه عن البعض بعد القبض لا يصح وكان يجب أن لا يصح الهبة والمحط بعد القبض أيضا كالأبراء للمشتري قد برئ من الثمن بالانقضاء والهبة والمحط لم يصادف دينيا قائما في خدمة المشتري والجواب أن الدين باق في خدمة المشتري بعد انقضاء ما لم يقض عن الواجب حتى لا يبقى في الذمة انما قضى مثله ففي ما مضى ذمته على حاله الا أن المشتري لا يطالب به لان له مثل ذلك على البائع بالتضاء فلو طالب البائع المشتري بالثمن كان للمشتري أن يطالب البائع أيضا فلا تفيد مطالبة كل واحد منهما صاحبه فسلم أن الثمن باق في ذمة المشتري بعد انقضاء الهبة والمحط صادف دينيا قائما في ذمة المشتري بعد انقضاء وانما يصح الابرأه لان الابرأه على نوعين براءة قبض واستيفاء وبراءة اسقاط فاذا أطلق حمل على الأقل لانه أقل كانه نص عليه وقال أبرأتك براءة قبض واستيفاء وفيه لا رجوع ولو قال أبرأتك براءة اسقاط صح ووجب على البائع رد ما قبض من المشتري بخلاف الهبة والمحط لا يتنوع الى نوعين وانما هي اسقاط واذا واهب كل الدين أو حط أو أبرأه منه فهو على ما ذكرناه اجلة ما لم يورد شيخ الاسلام في شرح كتاب الشفعة وفي شرح كتاب الرهن وذ كر خمس الأنظمة المرخية في الباب الثاني في شرح كتاب الرهن أن الابرأه المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض من المشتري وسوى بين الابرأه والهبة والمحط فيتأمل عند الفتوى واختلفوا فيما اذا أبرأه أو لم يعين انها اسقاط أو استيفاء فان قلت هل لي بما لدين بعد ما بغائه فائدة أخرى قلت نعم لو كان بالدين رهن ثم قضاه الدين ثم هلك الرهن في يد الرهن من هلك بالدين ووجب عليه رد المعقود بخلاف ما لو أبرأه ثم هلك قال الرلي في بابه والفرق أن الابرأه يسقط به الدين أصلا ولا يستيفاء لا يسقط لقيام الواجب

(قوله فلا يطالب المشتري بالمبيع الخ) أي لا يكون المشتري أن يطالب البائع بالمبيع حتى يدفع المشتري له الزاد فلو لم يبيع
المبيع حتى يقبضها من المشتري ١٢٢ هذا معنى هذه العبارة ولا يخفى أن المراد بالزاد زيادة قيمتها الزيادة في الثمن وقد تقدم

الذين وقد كتبنا في القوائد الفقهية من كتاب المداينات له فائدة تين أيضا (قوله وبعلق الاستحقاق بكاه) أي بكل ما وقع القعد علمه بالزاد فلا يطالب المشتري بالمبيع حتى يدفع الزاد وبالبائع حبه حتى يقبضها وإذا استحق المبيع رجع المشتري على بائعه بالكل وإذا أجاز المشتق استحق الكل وإذا راد بالمبيع بسب أو خيار شرط أو روة رجع للمشتري على بائعه بالكل وفي فتاوى قاضيان من الشفعة أو الكيل بالمبيع إذا باع الدار بالف ثمن أو كل حط عن المشتري مائة من الثمن مع حطه وبعث قدر المخطوط لا يروى به المشتري عن المائة وبأخذ الشفع الدار بجميع الثمن لأن حط الوكيل لا يلحق بأصل العقد اه (قوله وتأجيل كل دين الا القرض) أي مع لان الدين حقه قل أنه يؤخره سواء كان عن مبيع أو غيره تيسر على من عليه الأثرى أنه يملك إبراهه مطلقا فكذلك مؤثقا ولا يمتن قبوله من عليه الدين فلو لم يقبله بطل التأخير فيكون حالا كذا ذكره الاسيحي وبمع تطبق التأجيل بالشرط فلو قال رب الدين لمن عليه ألف حالة إن دفعت إلى غدا خمسمائة فأنقض مائة الأخرى مؤخرة عنك إلى سنة فهو جائز كذا في الذخيرة وأعمالا يؤصل القرض لكونه إجارة ووصلة في الابتداء حتى يصح بلفظ الإجارة ولا يلزمه من أياك التبرع كالصبي والوصي ومعاوضة في الانتهاء فعل اعتبارا لا تشدالا يلزم التأجيل فيه كأي الإجارة أذ لا يبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لأنه يصير بيع الدرهم بالدرهم يسقط وهو ربا وراهم من العصة القزوم ومن عدم حصته في القرض عدم القزوم وأطلقه فعمل ما إذا أجلس بعد الاستهلاك أو قبله هو الصبي وليس من تأجيل القرض تأجيل بدل الدرهم أو الثمن أو غيرها المستحقة أنباستلا كما لا يصير قرضا وأجله في لزوم تأجيل القرض أن يحصل المستقرض المقرض على آخر دينه فيؤجل المقرض ذلك الرجل الحال له فيزعم حينئذ كذا في فتح القدير وإذا لم كان الفصل على الحال عليه دين فلا إشكال والأقرب الفصل بقدر الحال به الفصل عليه مؤجلا له أشار في المخط وفي الظهيرة القرض المحمود يجوز تأجيله وفي الفتية من كتاب المداينات قضى القاضي يلزم الأجل في القرض بعد ما ثبت عنده تأجيل القرض معتمدا على قول مالك وابن أبي ليلى يصح ويلزم الأجل وفي تقيص الجامع من كتاب المحوالة لو كفل بالحال مؤجلا تأخر عن الأصل وإن كان قرضا لالدين واحد وفي حيلة تأجيل القرض اذ ثبت ضمانا لم يتبع قصدا كبيع الشرب والطريق ولا يلزم ما أجعل بعد الكفالة ان موضوعها أن يضيف إلى الملام بال كفالة لالدين حتى لو عكس تأخر عن الأصل أيضا حذوا لإبراهه اه ولم يستن المصنف درجة الله تعالى عن عدم حصة تأجيل القرض شيئا واستثنى منه في الهداية ما إذا وصى أن قرض من ماله ألف درهم فلا تأجيل سنة حيث يلزم من ثلثه أن يقرضه ولا بطالبه قبل المدة لانه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالمنفعة والسكنى فلزم حقا للوصي اه ولا ينصرف في هذه الصورة بل كذلك إذا كان له قرض على إنسان ما وصى أن يؤجل سنة مع وزنه كما في الفتية وقد كتبنا في القوائد الفقهية أن المستثنى لا ينصرف القرض بل كذلك لا يصح تأجيل الدين في صور الأولى لومات المدين وحصل المال فأجل الدائن وراثة لم يصح لان الدين في القيمة وعادة التأجيل أن يتجرى قودي الثمن من غنا المال فلا ضمانات من له الأجل تعين التبرك لقضاء

ذلك والكلام الآن في الزيادة في المبيع (قوله وهي حيلة تأجيل القرض) قال في النهر لكن في السراج قال أبو يوسف إذا أقرض رجل رجلا مالا فقبل به ورجل عنه إلى وقت كان على الكفيل إلى وقته وعلى المستقرض حالا اه وسياقي في كتاب

وبعلق الاستحقاق بكاه وتأجيل كل دين الا القرض

الكفالة ذكر المسئلة أيضا ونقل المؤلف هناك عن التتارخانية مع ما إلى الذخيرة والغائبة ما وافق ما في السراج وذكر في أنفع الوسائل مثله من عدة كتب وذكر ان هذه الحيلة لم يقل بها أحد غير المحمدي في التصريح وانه إذا تعارض كلامه وحده مع كلام كل الأصحاب لا يقتضى به (قوله بل كذلك لا يصح تأجيل الدين في صور الخ) قال في النهر بعد ذكره لها وظاهر كلامهم يعطى ان في هذه المسائل لا يصح

التأجيل أصلا لأنه يصح ولا يلزم كما هو ظاهر ما في الصراجه له ملحقا بالقرض ثم قال والحاصل ان تأجيل الدين على ثلاثه أوجه الخ وقد علمت ما هو الواقع اه قلت الظاهر ان المراد بالباطل هنا ما لا يصح عزه فله والمضي والصحيح ما يجوز

(قوله في الخلاصة وإبطال الأجل الخ) أي إبطال الأجل عن المدين يبطل إذا علق بشرط فاسد وقوله ولو قال الخ تنفر مع على مفهوم هذا الأصل فإن الشرط غير فاسد فلذا صح إبطال الأجل ولم أر المسئلة في هذا المثل من الخلاصة ولعل صورته أن يقول المدين أن أعطيتي كذا فاسد أبطلت الأجل وأنظر ما في قبيل قوله وما لا يبطل بالشرط آخر المتفرقات (قوله ولا يجوز في غير المتلى) أي قصد إبطال المؤلف أوائل فصل الفضولي واستقراض غير المتلى جائز نعمنا وإن لم ١٣٣ يحذف هذا الأثرى إن الرجل

إذا تزوج امرأة على عبد
الغير صريح ويجب عليه
قيمة أه وقسمه في
الزيلي هناك (قوله وصير
الدائن على قبول الأجل
وقيل لا) صح في الحاشية
الثاني فقال لا يجبر على
القبول كالودع إليه
أنقص معاملته وإن قبل
جاء كما لو أعطاه خلاف
الجنس وذ كرفي بعض
الكتب أنه إذا أعطاه
أجله معاملته مجبر على
القبول عند اختلاف
والصحيح هو الأول أه
(قوله ولو اشترى بقرض
له عليه فلو ساجز) في
لسان المحكام وفي الخط
رجله على آخره فلو
أوطع واشترى ما عليه
بدرهم أو دينار وقرضا
قبل نقد الثمن كان
العقد باطلا وقال الهادي
وهذا فصل يجب حفظه
وكل الناس عنه فاقولون
أه فتاوى الطوري (قوله
ولو اشترى المستقرض
الصكر القرض من

الدين فلا يفيد التأجيل كذا في الخلاصة ونظامه أنه في كل دين وذ كره في القنينة في القرض
الثانية أجل المشتري الشفع في الثمن لم يعم كسابق فيها وهو مذكور في القنينة وفي الخلاصة
بموت البايع لا يبطل الأجل ويبطل بموت المشتري الثالثة تأجيل عن المبيع عند الإقالة لا يعم
كما قسمناه من القنينة والمحاصل أن تأجيل الدين على ثلاثة أوجه ما مل وهو تأجيل بدلي الصرف
والسلم وصح غير لازم وهو القرض والدين بعد الملو وتاجل الشفع وعن المبيع بعد الإقالة
ولازم فيما عهد ذلك قال قاضيان في فتاواه المدين إذا قال برث من الأجل أو لأخاه في الأجل
لهذا الدين لم يكن إبطالا فلا حل ولو قال أبطلت الأجل أو قال تركته صار حالا والمدين إذا قضى
الدين قبل حلول الأجل فاستحق المقبوض من القابض أو وجهه زبوا فإفاده كان الدين عليه إلى أجله
ولو اشترى من مدينه شيئا بالدين وقبضه ثم تقابلا البيع لا يعود الأجل ولو وجد بالبيع عبا فإفاده
بقضاء عاد الأجل ولو كان بهذا الدين المؤجل كقيل لا تعود الكفالة في الوجهين أه وفي الخلاصة
وأبطال الأجل يبطل بالشرط الناسد ولو قال كما أدخل نخم ولم يؤد ظلال حال صح والمال يصير حالا
أه في تمة كفي مسائل القرض قال في الخط ويجوز القرض فيما هو من ذوات الأمثال كالتمكيل
والموزون والعددي المتغارب كالبيض والموزون القرض مضمون بالمثل ولا يجوز في غير المتلى لأنه
لا يجب دينا في الذمة وعليه المستقرض بالقبض كالصاع والمقبوض بقرض فاسد يتعين الرد في
القرض المحارث لا يتعين بل بالمثل وإن كان قائما وعن أبي يوسف ليس له إعطاء غيره إلا برضاه
وعادة ما جاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه حارة ولا يجوز قرض جرنغا ما إن أقرضه دراهم
مكسرة بشرط رد مكيه أو أقرضه طعاما في مكان بشرط رد في مكان آخر فإن قضاء أجد بلا شرط
جاز ويجبر الدائن على قبول الأجل لا كذا في الخط وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام
والشرط ليس بلازم بأن يقرض على أن يكتب إلى بلد كذا حتى يوفيه أه وفي الخط ولا بأس
بهدية من عليه القرض والأفضل أن يتزوج إذا علم أنه إنما يعطيه لأجل القرض أو أشكل فإن
علم أنه يعطيه لأجل القرض بل لقراءة أو صدقة بينهما لا يتزوج وكذا لو كان المستقرض
معروفا بالجدود أو لها عاز ولا يجوز قرض مملوك أو مكاتب درهما فإفاده لأن قيمته في التبرع
ولو اشترى بقرض له عليه فلو ساجز ويشترط قبضها في المجلس ولو أمر المقرض المستقرض
أن يصارف بماله عليه لم يجوز عند أبي حنيفة خلافا لهما وهي مثله أسلم مالى عليك ولودع
المستقرض إلى المقرض دراهم ليصرفها بدائير ويأخذ قيمته فهو وكيل وأمين فلو تلفت قبيل
أن تستوفيه لا يبطل دينه ويبيع الدين بالدين جائزا إذا افتراض قبضهما في الصرف أو
عن قبض أحدهما في غير الصرف ولو اشترى المستقرض الصكر القرض من المقرض جاز

المقرض جائز الخ قال الرمي المراد بالكر الكسر الثالث بئمة المستقرض لا الكسر العزل لأنه لا يجوز شراؤه لأنه ملكه
كسابق أه كلام الرمي وأقول في الاشياء من أحكام الملك اختلاف في القرض هل يملكه المستقرض بالقبض أو بالتصرف
وفائده ما في الزاوية باع المقرض من المقرض الكسر المستقرض الذي يد المستقرض قبل الاستهلاك يجوز لأنه صار ملكا
للمقرض وعند البايع لا يجوز لأنه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك أه وليأمل في مناسبة التعليل الحكم أه قال المحمدي قال

الحكم بالمكس كافي الوارثية والخاتمة وغيرها وسبب الاشكال ان لا سقطت من كلام الناصح الاول من قوله يجوز حيث قال باع القرض من المستقرض قبل الاستهلاك يجوز والى الصواب لا يجوز وزاد في قوله وعند الثاني لا يجوز والصواب يجوز وبعد اصلاح عبارتها باثبات لافي العبارة الاولى واصطلاحها من الثانية بقي التليل مناسب الحكم اه كلام المحمدي قلت وقد ادركت في تحسسين من الرزاق بقا يجوز في الاول ويجوز في الثاني فلا اشكال هنا وقد نبهه الرملي في عبارته السابقة على شيء دقيق من لم يلاحظه يقع في الخطب وهو ان يبيع القرض من المستقرض تارة يكون للكر الذي استقرضه بعينه تارة يكون الذي في ذمته فان كان الاول فحكمه مأمور ولذا قيد الرزاق بقوله الكر الذي في يد المستقرض فلا يجوز بيعه اذا كان قائما عندهما قال في الذخيرة لان عندهما المستقرض يصير ملكا للمستقرض بنفس القرض فصير مشتريا ملك نفسه اما على قول أبي يوسف فالكر المستقرض باق على ملك المقرض فصير المستقرض شاريا ملك غيره فبيع قال ولو كان المستقرض هو الذي باع الكرم للمقرض جاز ذلك المسئلة من غير ذلك بخلاف انه ظاهر على قول أبي حنيفة ومحمد لان المستقرض ملكه بنفس القرض عندهما وانما باع ملك نفسه واختلف المتأخرون على قول أبي يوسف وبعضهم قالوا يجوز لانه على قوله وان كان المستقرض لا يملكه بنفس القرض الا انه يملك التصرف فيه بعاوضة واستهلاكه كافي بصير ممتلكا له وبالسبع من المقرض صار متصرفا فيه واستهلكا على نفسه ملكه وزال عن ملك المقرض فصح البيع منه اه كلام الذخيرة وان كان الثاني فقد قال في الذخيرة باعنا فحل المقرض رجل اقرض رجلا كرامين طعام وقضه المستقرض ثم ان المستقرض اشترى من المقرض الكرا الطعام الذي له عليه بما فيه دينار جاز ان الكرا القرض دين وجب على المستقرض لا بعدد ١٣٤ الصرف ولا بعدد السلم وبه جاز ثم ان محمد لم يذكر ان الكرا المستقرض قائم في يد

ويشترط قبض ثمنه في المجلس فان أدى الثمن فوجد الكرا عياره اذ يرجع بنقصان العيب ولو اشترى ما عليه بكر مثله جاز ان كان عينا ولا يجوز ان كان دينارا ولو وجد بالمقرض عيبا لم يرجع بنقصان العيب ولو اشترى المستقرض من المقرض بعينه لم يجز لانه ملكه الا في رواية عن أبي يوسف ولو باعه من المقرض جاز ولا ينفع القرض اه وفي التنقيح باب القروض شراء الشيء للسر بغير غا اذ كان له حاجة الى القرض يجوز وبكره استقرض عشرة دراهم فاسرسل عبده لباخذها من المقرض فقال المقرض دفعته اليه واقر العبد به وقال دفعته الى مولاي وانكر المولى قبض العبد العشرة قالوا له ولا شيء عليه ولا يرجع القرض على العبد لانه اقره قبضها بغير استقراض

المستقرض وقت الشراء أو مستهلك لمجازه مطلقا فان كان مستهلكا وقت الشراء فالمجازه ول الكل لانه يصير ملكا للمستقرض بالاستهلاك ويجب مثله دينارا في ذمته بخلاف فاذا اشترى الكرا الذي

عليه للقرض فقد اضاف الشراء الى ما هو موجود فصح بخلاف وان قائما فالجواب قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لانه يصير ملكا بنفس القبض بحكم القرض عندهما ويجب مثله دينارا في الذمة اما على قول أبي يوسف فينبغي ان لا يجوز لانه على قوله لا يصير ملكا للمستقرض ما يملكه ولا يجب مثله دينارا في الذمة قبله وان اضاف الشراء الى الكرا الذي في ذمته ولا كفي ذمته فقد اضافة الى المدوم فلا يجوز اه (قوله ويشترط قبض بدل في المجلس) قال في الذخيرة فان قبض المقرض الثمن من المستقرض قبل ان يتفرقا فالشراء ما على وجهه لان الافتراق حصل بعد قبض أحد البديلين حقيقة فيما ليس بصرف وان افتراق قبل القبض انتقض البيع وعاد الكرا في ذمة المستقرض لان الافتراق حصل عن دين بدين فان قيل فينبغي ان لا يبطل العقلان الكرا في ذمة المستقرض في حكم المقروض والجواب انه وان كان في حكم المقروض الا انه دين حقيقة فالدرهم اذا لم يقبض فهو دين حقيقة وحكما وكان الرجحان بجانب الدين والدين والبراهين اه (قوله وبما فيه) فان أدى الثمن الخ قال الرملي انما كان له ردوه والرجوع بنقصان العيب لانه شري ما في ذمته ودفع له ثمنه على انه سلم فبان ممينا ف يرجع بنقصانه واما الكرا المراد فليس هو المبيع بخلاف ما اذا اشتراه بكر مثله حيث لا يرجع بالنقصان لانه يكون وبالأدنى اذ يبيع بيمينه فالشرط المساواة والرائد باطلا فاسلمما كان او ميسرا فامل (قوله يجوز وبكره) قال في الذخيرة ذكر المصنف ان هذا جائز وهذا مذهب محمد بن سلمة امام طحاوية روى انه كان له سلم وكان اذا استقرض انسان منه شيئا كان يبيعه اولاسلة بشئ غال ثم يقدمه بعض النفاير الى مقام حاجته وكثير من متأخري بلخ كانوا يكرهون ذلك وكانوا يقولون هذا اقرض جو منفعة ومن المتأخرين من قال بان كفاي مجلس واحد بكره والا لا بأس به وكان الشيخ الامام نعمي الاحق الحارثي يفتي بقول المصنف

الدقيق

وهذه من سلفه ويقول هذا ليس بقرض جرمه فلهذا بيع جرمه فمعه هو القرض اه لمخصاوسيد كالمؤلف قبل قوله وقوله
 القدر والمجنس زيادة على ما ذكره هنا ﴿باب الربا﴾ (قوله فضل فقير شعير الخ) تفرع على قوله أحد المتجانسين
 وقوله وكذا أفضل عشرة أذرع تفرع على قوله بالسيار الشرعي فان الذرع ١٢٥ ليس منه (قوله وترك المصنف

قيدا لا بد منه الخ) عبارة
 ابن الكمال خال عن
 عوض شرط في أحد
 البدلين قال في شرحه
 فلو وجد الفضل في أحد
 البدلين ولم يكن مشروطا
 في العقد أو كان مشروطا
 فيه ولم يكن في أحد
 البدلين بأن يكون لغير

﴿باب الربا﴾

فضل مال بلا عوض في
 معاوضة مال بمال

الدين وزنا يجوز والاحتياط أن يرى كل صاحبه والمحاذر رواية عن أبي يوسف ورواية الأصل
 بخلافه استقرض المحضون وزنا يجوز وعنها خلافه بخاري استقرض من مفرق قدي حطه بغير قيد
 ليدفعها بخاري ليس له المطالبة إلا بغير قيد وفي استقرض السرقين اختلاف المناجزة على أنه
 مثلي أو قيمي واستقرض الجهن في بلادنا وزنا يجوز لا جزا ولو لم يتعرض لاستقرض المحضون وبني
 الجواز من غير وزن وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن خيرة يتعاطاها الحيران أ يكون وما فقال ما رآه
 المسلمون حسنا فهو حسن عند الله وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح أنفق من قصاب محوما
 ولم يذكر أنه قرض أو شراء فذلك قرض فأسديك به والقبض ولا يحل أكله القرض الفاسد فيد
 عند القبض الملك يعطيه مدونه حطه بغير قيد وبجسائها فله انفاقها وتكون قرضا وليس من
 ذوات القيم فينبغي أن لا يجوز استقرضه عشرة وزن رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وأمره أن يدفع
 الدراهم إلى واحد منهم فمدفوع ليس له أن يطلب منه إلا حصته وحصل بهذا ما يقتضيه آخرون أن
 التوكيل بقبض القرض صحيح وإن لم يصح التوكيل بالاستقرض اه والله أعلم

﴿باب الربا﴾

وحه مناسبة للراية أن في كل منهما زيادة إلا أن تلك حلال وهذه حرام والمحل هو الأصل في
 الأشياء فقدم ما يتعلق بتلك الزيادة على ما يتعلق بهذه وإلى ما يكسر الرأه وفتحها خطأ وفي المصباح
 إل بالفضل والزيادة وهم مقصود على الشهر ويتبرر بان الواو على الأصل وقد يقال بان على
 التصديق وينسب إليه على لفظه فقال ربوي قاله أبو عبيد وغيره وزاد المطرزي فقال ألتحق في
 النسبة خطأ اه وليس المراد مطلق الفضل بالإجماع فان فتح الأسواق في سائر بلاد المسلمين
 للاستفضال والاسترامح وانما المراد فضل مخصوص فلذلك شرط بقوله (فضل مال بلا عوض
 في معاوضة مال بمال) أي فضل أحد المتجانسين على الآخر بالسيار الشرعي أي الكيل والوزن
 فضل فقير شعير على فقير لا يكون ربا وكذا أفضل عشرة أذرع من ثوب هروري على خمسة
 منه وقيد بقوله بلا عوض أي خال عنه ليخرج بيع كبر وكشعر بكري وبروكي شعير فان لثاني
 فضلا على الأول لكنه غير خال عن العوض لعرض الفحش إلى خلاف جنسه وقيد بالمعاوضة لأن
 الفضل الخالي عن العوض الذي في الهبة ليس بربا وترك للمصنف قيدا لا بد منه وهو أن يكون
 الفضل الخالي مشروطا في العقد لا حدما فدين وقد قده به في الوفاية وقال شارحها انما يقيد به
 لأنه لو شرط لغيره ما لا يكون ربا وفي البناء قال علماؤنا هو بيع فيه فضل مستحق لأحد المتعاقدين
 خال عما قبله من عوض شرط في هذا العقد وعلى هذا سائر أنواع البيوع الفاسدة من قبيل الربا
 وفي الذخيرة من كتاب المداينات من الفصل الثاني عشر في المنقرقات قال محمد هذا يشتري الرجل من

البائع والمشتري لا يكون
 ربا وانما قال في أحد
 البدلين ولم يقل لأحد
 المتعاقدين لأن العاقد قد
 يكون وكلا وقد يكون
 فضليا والمعتسرون
 الفضل للبائع أو المشتري
 اه تأمل (قوله وعلى
 هذا سائر أنواع البيوع
 الفاسدة من قبيل الربا)
 هذا التعميم غير ظاهر
 لأن من البيوع الفاسدة
 ما سكت فيه من الثمن
 وبيع عرض بغير أوبام
 ولذا فحب القيمة عليك
 بالقبض وكذا بيع جذع

في سق وفراغ من ثوب بضره التبعض وبيع ثوبين وبيع إلى النيروز ونحو ذلك مما سبب الفاسدة الجهالة أو الضرر
 أو نحو ذلك فهو يظهر ذلك في البيع الفاسد بسبب شرط فيه نفع لأحد المتعاقدين مما لا يقضيه المقيد ولا يلائمه ويؤيد ذلك ما ذكره
 الزيلعي قبل باب الصرف في بحث ما يبطل بالشرط الفاسد حيث قال والأصل فيه أن كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالتروط
 الفاسدة لا ما كان مبادلة مال بغير مال أو كان من التبرعات لأن الشروط الفاسدة من باب الربا وهو يختص بالمعاوضة المبادلة دون

غير هامن المعاوضات والتبرعات لان بالها والفضل الحالى غنى العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلزمه فيكون فيه فضل خال من العوض وهو الرابح بعينه اه ملخصا (قوله ولا يرد على المصنف ما في جمع العلوم الخ) وهنا كلام وهو ان التعريف لا يصدق على ربا النسبة اما اول فلان في صورته زيادة احد البدلين غير المحاضر على الآخر المحاضر فضل لكن غير خال من العوض لان تقديمية المحاضر عوض الفضل غير المحاضر الان يقال ان الشرع لم يستبرها عوضا والمرداد العوض الشرعي واما ثانيا فلان ربا النسبة قد يتحقق مع التساوي بالمعيار الشرعي على ما سيجي آت نفا الان يقال ان المقصود تعريف الرابح الحقيقي المتبادر منه عند الاطلاق وانما هو بالفضل فلا بأس بنزوح ما ذكره التعريف كالا يفتي فتدبر بعقوبة (قوله ورد منه) مطوف على قوله ١٢٦ (لم يصح الابرار على الابرار فهو فعل ماض ومثله معنوله (قوله فيجب ذلك حقا لله تعالى)

آخر عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم فزاد عليها دنانا فوهه ما يتناول يدخله في البيع ان لم يكن مشروعا في الشراء لا يفسد الشراء لانه اذا وحب الدانق منه انعدم الرابا قالوا انما تصح هبة الدانق اذا كانت الدراهم بحيث يضرها الكسر لانها حينئذ هبة مشاع فيها لا يحتمل القسمة اه وفي جمع العلوم ان اشرعا عبارة عن عقد فاسد وان لم يكن فيه زيادة لا يبيع الدرهم بالدرهم نسيئة وبان لم يتحقق فيه زيادة اه ولا يرد على المصنف ما في جمع العلوم من ربا النسبة لان فيه فضلا حكما والفضل في صارت اعم منه ومن الحقيقي ونظاها في جمع العلوم وغيره ان المشتري تلك الدرهم الزائد اذا قبضه فيما اذا اشترى درهمين بدرهم فانهم جعلوه من قبيل الفاسد وكذا صرح به الاصوليون في بحث النسيئة فقالوا ان الرابا وسائر البيوع الفاسدة من قبيل ما كان مشروعا باصله دون وصفه وفي كتاب المدائنات من القنية قال استاذنا وقت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الرديء زمانا الدينار بخمسة دنانق ثم نته فاستحل منهم فابروهما بقي لهم عليه حال كون ذلك مستهلكا فكثرت آفا وغيره انه يراو كسر ركن الدين الرضاوى الابرار لا يفسد في الرابا لان رده لمحق الشرع وقال اجاب به قسم الائمة المحكمى معطلا لهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين العريضاى قال رضى الله عنه فقريبعين نلقى ان الجواب كذلك مع تردد فكثرت الملب الغزوى لا هو جوابى عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الدين الحناطى فاجاب انه يراو اذا كان الابرار بعد الهلاك وغضبه من جواب غيره اه لا يبراز دافنى جهة جوابى ولم يحم ويذل على معتمد ذكره البردوى في غناء الفقهاء من جهة صور البيع الفاسدة على العقود الرابوية تلك العوض فيها بالتبض قلت فاذا كان فضل الرابا محلا لا كالتفاضل بالتبض فانما استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الابرار ووردمثله يكون ذلك رد ضمان ما استهلكه لاردين ما استهلك وبرد ضمان ما استهلك لا يرفع العقد السابق بل يقرر مقيدا لاك في فضل الرابا فلم يكن في رد فائدة نقض عقد الارباقب ذلك حقا لله تعالى وانما الذى يجب حقا للشرع رد عين الرابا ان كان قائما لاردمها نهى ما في القنية وهو محرم بالكاب والسنة والاجماع اما الكاب فآيات منها وحرم الرابا والمرداه فيها الفضل وهو الزيادة لى تعلق التحريم به لان الاحكام

ينصب بسبب بان مفعلة بعد الفاعل في جواب النفي وفي بعض النسخ ليجب باللام وفي بعضها فاكف يجب (قوله وانما الذى يجب حقا للشرع الخ) قال بعض الفضلاء قد علمت ان العقد المذكور تعلق بسببه حقان حق العبد وهو رد عينه ان كان باقيا ورد ضمانه ان مستهلكا وحق الشرع وهو رد عينه بنقص العقد السابق المنتهى عنه شرعا وابرار العبد انما يكون فيما يملكه وهو الدين الثابت في النعمة ولا شك في ابرائه عنه لان المالك قد ابراه منه واما فيما لا يملكه وهو حق الشرع فلا عمل لابرائه فيه لانه ليس حقا له وقد تضمن

بعدم التصور بعد الهلاك وكلام ركن الدين مفروض فيه الابرار على بقوله لان رده لمحق الشرع وما ذكره البردوى صريح لا في ان الثابت في الذمة وهو ضمانه قابل للابرار قالوا لاجب القطع بان الضمان الثابت بالاستهلاك في النعمة يقع الابرار عنوا ما حق الشرع فلما جبه لا يدخل للعبد فيه فكيف يقول بابرائه تامل وقد قدم قبل هذه الورقة يسبح ورفات الابرار العام في ضمن عقد فاسدا يمنع الدعوى كذا في دعوى الزاوية وقد ذكرنا سده ان الابرار عن الرابا لا يصح فجميع الدعوى به وتقبل البينة اه كلام شيخنا السيد الحموى في حاشية الاشياء اقول لا يفتي عليك ان الحادثة كانت في الابرار بعد الاستهلاك وليس هذا الاق حتى البدن كافر ومثله كلام ركن الدين على معنى انه لا يصح للابرار عن الرابا فنه وان ضم في ذاته لكنه لا يناسب الحادثة المذكور عنها فلا يفتي في حله على ذلك فتدبر (قوله لاردمها نهى ما في القنية وهو محرم بالكاب والسنة والاجماع اما الكاب فآيات منها وحرم الرابا والمرداه فيها الفضل وهو الزيادة لى تعلق التحريم به لان الاحكام

لا تتعلق الابطال المسكفين ومثالا تاكلوا بالباو المراد منه فيها نفس الزائد في بيع الاموال الربوية
عند بيع بعضها بجنسه وفي المخرج ذكر الله لا كل را بخس عقوبات أحدها الخطب قال تعالى
لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس قيل في معناه تنفتح بطنه يوم الغنامة ففسر
لا يتحمله ففسر كفا قام سقط بمنزلة من اصابه المس ويؤيده الحديث عينا بطنه فلو ان قدرنا كل
من الرا بالمراد بالافتتاح على رؤس الاشهاد كما في حديث آخر ينصب لواء يوم القيامة لا كل
الرا با فيصنعون تحتة ثم يلقون الى النار والثاني الحق قال الله تعالى يعق الله الرا بالمراد الهلاك
والاستئصال وقيل ذهب البركة والاستمتاع حتى لا ينفع هو به ولا ولده من بعده والثالث الحرب
قال الله تعالى فانوا حارب من الله ورسوله المعنى في القراءة بالمدا على الناس بالكلية الرا بالتم حارب
الله ورسوله بمنزلة قطاع الطريق وفي قراءة بغير المداى اعلموا ان اكله لا حارب الله الرابع الكفر
قال الله تعالى وذروا ما بيني من الرا بان كنتم مؤمنين وقال والله لا يحب كل كفار اسفل
الرا با والخامس الخلود في النار قال تعالى ومن عاد ولولئك اصحاب النار هم فيها خالدون يؤيده قوله
صلى الله عليه وسلم كل دهرهم واحد من الرا بالشد من ثلاث وثلاثين ذببة بزينة الرجل ومن بنت محبة
من المحرم فالنار اولى بهو المقصود من كلب اليسوع بيان المحلل الذي هو بيع شرطا والمحرم الذي
هو ربا ولهذا قيل لمحمد الا تصنف في الزهد شأنا قال صنعت كلب اليسوع وليس الزهد الا احتجاب
المحرم والرغبة في المحلل كذا في المبسوط واما السنة فاكثرون ان تصفى قال الامام الاسعدي انفقوا
على انه اذا نكر ربا النساء بكفر وفيه الفضل في القدر اختلاف فان ابن عباس رضي الله تعالى عنه
لا يرى الرا بالافي النسبة القديت انما الرا با في النسبة وكلمة انما الضمير لان طامة الصهاية احتجوا
بأحاديث والجواب عن تعليق ابن عباس انه منصرف الى ما ليس بمكسب ولا موزون لقوله آخره الا
ما كسب او وزن على ان ابن عباس رجح عن هذا القول فان لم يثبت رجوعه ما جاع التابعين به
يرفعه اه ما في المخرج وفي الخلاصة لو قضى بجواز بيع الدرهم بالدرهمين بدليل باعناهما اخذنا
بقول ابن عباس لا يفسد وان كان مختلفا ليس الصهاية لانه لا يعلم ان احدا من الصهاية وافقه فكان
مفجورا اه وفي القصة من الكراهية لا باس باليسوع التي بفعلها الناس للتعرض عن الرما ثم رقم
آخره مكرهه في الباقي الكراهية عن محمد وعندهما لا باس به قال الزنجري خلاف محمد في
العقد بعد القرض اما اذا باع ثم دفع الدرهم لا باس بالاتفاق اه وفي القصة من الكراهية يجوز
للمحتاج الاستقراض بالرجع اه وفي الخلاصة معز بالي النوازل رجل له على آخر عشرة دراهم
فاراد ان يؤجلها الى سنة وياخذ منه ثلاثة عشر فالحيلة ان يشتري منه تلك العشرة ماعا ويقض
المتاع منه وقيمة المتاع عشرة ثم يبيع المتاع منه بثلاثة عشر الى سنة اه وقوله وعلته القدر
والجنس اي علة الرا با في وجوب المساواة التي يلزم عند فواتها الرا به كذا اقره السقاني في شرح
الاخسكي في الاصول ذكره في الكافي سؤالا وجوابا وفي فتح القدير اي علة تحريم الزبادة اه
وفي المخرج اي علة حرمة الرا با ووجوب المساواة والعلة في اللغة المرض الشاغل والجمع على واعله الله
فهو معلول واعتل اذا مرض واعتل اذا تمسك بجهة واعله بكلمة جعله ذالعة ومنه اعمالات الفقهاء
واعتلهم اه واما في الاصول فقالوا انها في المنتهى الغير ومنه سمي المرض عليه لانه محلوله يتغير
حال الفعل عن وصف القوة الى وصف الضعف وانما سمي الجرح علة لانه محلوله بالروح يتغير حكم
الحال وفي الاصطلاح ما يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة فخرج الشرط لانه لا يضاف اليه ثبوته

وعلة القدر والجنس

والسبب والعلامة وعلة الصلة لانتها بالواسطة وهذا التعريف شامل للعلل الموضوعية كالبيع
والشكاح اهـ والخطبة كالعلل المؤثرة في القياسات والمراد بالقدر الكسب في المكيل والوزن
في الموزن فاقصر العرف للحكم فهما والتعريف بالقدر اخصر لكنه يشمل ما ليس بهجج اذ يشمل
الذرع والعدول لسان اموال انا كذا في فتح القدير ولكن بعد ما وضعوا القدر بازاء الكيل
والوزن كيف يشمل غيرهما والجنس في اللغة الضرب من كل شيء والجمع اجناس وهو اهم من
النوع فالحيوان جنس والانسان نوع وحكى عن التحليل هذا يحائس هذا أي يشاكله ونص عليه في
التنزيه ايضا وعن بعضهم فلان لا يجانس الناس اذ لم يكن له تمييز ولا عقل والا صهي بنكر هذين
الاستعمالين ويقول هو كلام المولدين وليس يعر في كذا في المصباح وفي فتح القدير واختلاف
الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود فالخطبة والشعر جنسان عند نالان افراد
كل منهما في الحديث يدل على ذلك والثوب الهروي والمروى يكرن الراجنان باختلاف
الصنعة وقيام الثوب بها وكذا المروى المنسوج ببغداد وخراسان والبدن الامني والطالقاني والثمر
كله جنس واحد والمحدث والرصاص والشبه اجناس وكذا اغزل الصوف والشعر والسم الضائي
والعزري والبقري والالية والسم وشعم البطن اجناس ودهن البنفسج والخمير جنسان والادهمان
المتنقش اصولها اجناس ولا يجوز بيع رطل زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ معطوب لان الطيب
زباد اهـ وفي المراج القدر عبارة عن العيار والجنس عبارة عن مشاكلة المعاني اهـ والاصل
في هذا الباب الحديث المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الخطبة بالخطبة والشعر بالشعر والثمر
بالتمر والمخ بالمخ والذهب بالذهب مثلا عجل يد ابي نوفير روايتان بالرفع الخطبة أي بيع الخطبة
مثل ويصحب على الحال وكذلك روى الرفع والنصب في بدا يسد لرفع علف على الخمر أي مثل
ومقبوضة والنصب على الحال بناء عليه بالمشقة أي متناجرين وهذا الحديث لشهرته ظن بعض
العلماء انه متواتر وليس كذلك لانه لا يصدق عليه حديث وقال المصنف انه يقرب من التواتر
لكثرة روايته وهو مروي عن ستة مشرعيها ياجمر وعبادة بن الصامت وابو سعيد الخدري وسارية
ابن ابي سفیان وبلال وابو هريرة ومعمربن عبد الله وابو بكر وعثمان وشام بن عام والبراء
وزيد بن ارقم وخالد بن ابي عبد الله وابو بكرة وابن عمر وابو الدرداء رضي الله تعالى عنهم وقد اطلال
الكلام في سانه في النأية ثم قال آخر اوليس في الاحاديث المذكورة البسادة بالخطبة والتماسي
مد كورة في آتائه ولكنه ذكره في المبسوط عن محمد بن ابي حنيفة عن عطية العوفي عن ابي سعيد
الخدري باثنا بالخطبة اهـ والحكم معلول باجتماع القاييسين لكن العلة عندنا ما ذكرناه وعند
الشافعي الطعم في المطعمات والتمنية في الاثمان والجنسية شرط والمساواة مختص والاصل هو المحرمة
عنده لانه نص على شرطين التقايض والمماثلة وكل ذلك يشعر بالفرقة والمحط كاشتراط الشهادة في
الشكاح فطل بطل تناسب اظهار المحط والصرة وهو الطاع لبقاء الانسان والتمنية لبقاء الاموال
التي هي مناط المصالح ها ولا أثر للتمنية في ذلك لخطئه شرطها والحكم قد يبدو مع الشرط ولنا انه
اوجب المماثلة شرطيا في البيع وهو المقصود بسوقه لتحقيق المعنى البيع اذ هو بني من التقابل وذلك
بالتماثل او صيانة لاموال الناس عن التوى او تسميها لقاعدة اتصال التسليم به ثم يلزم عند
قوته حرمة ابا والمماثلة بين الشئين باعتبار الصورة والمعنى والعبار بسوى الذات والجنسية تسوى
المعنى فيظهر الفضل على ذلك فيتحقق الربا بالان الربا والفضل المستحق كإدعاءه ولا يعتبر الوصف

(قوله ولكن بعدما
وضعو الخ) قال في الثمر
أنت خير بان هذا في
حين المنع غاية الامر انهم
أرادوا هذا المعنى من
اللفظ وهذا لا يقيد عدم
شعوله لغيره وضاعف في
المحاشي السعدية يمكن
أن يقال الالف واللام في
القدر للمهد والمراد
الكيل والوزن

لانه لا يعد تفاوتاً ولا في اعتباره سداً للبياعات أو لقوله عليه الصلاة والسلام جيدها
وردد بها سواء العالم والتمس من أعظم وجوه المنافع والبدل في مثلها الاطلاق بانغ وجوده أشد
الاحتياج اليها دون التضييق فلا يعتبر عكاز كره كذا في الهداية (قوله وحرم الفضل والنساء هما)
أي بالقدرة والجنس لوجود العلة بتمامها والفضل الزيادة والنساء بالمؤخر ولم يذكر في المصباح
وانفاذ ذكر النسبة فقال والنسبة معهم وز على فصيل ويجوز الادغام لانه فائد وهو التأخير والنسبة
على فعلية مثله وهما اسمان من نساء الله أجله من باب نفع وأنساء الله بالف اذا أخره اه وفي
البناء للنساء بفتح الذون والمد السبع الى أجل وفي فتح القدر انه بالمد لا غير (قوله والنساء فقط
بأحدهما) أي وحرم التأخير لا الفضل لوجود القدر فقط والجنس فقط وله صورتان أحدهما
بأع حنطة بشعره متفاضلاً لصح النسبة الثانية بأع نو بامروياجر وبين جاز حاضر اولو بأع عبدا
بعبدا الى أجل لا يجوز لوجود الجنس وقال الشافعي بالجنس بانفراده لا يحرم النساء لانه لا يثبت
بالتأخير الأشبه الفضل وحقيقة الفضل حائز بالشبهة أولى ولنا انه مال اليا من وجه نظر الى القدر
أولى والجنس والتقدير أوجبت فضلاً في المسألة فحقق شبهة اليا وهي مانعة عن الجواز كالحقيقة
كنا في الهداية قال مولانا لا كل فيه بحث من وجهين أحدهما ما قبل ان كونه من مال اليا
من وجه شبهة وكون الشبهة أوجب فضلاً شبهة فصارت شبهة الشبهة فالشبهة هي المعتدلة دون النازل
عنها والثاني ان كونها شبهة اليا كالحقيقة اما ان يكون مطلقاً أو في محل الحقيقة والاول ممنوع
والثاني مسلم لكنها كانت حائزة فيما نحن فيه فيجب ان تكون الشبهة كذلك والجواب عن الاول
ان الشبهة الاولى في المحل والثانية في المحكم وقمة شبهة أخرى وهي التي في العلة وتسلم العلة والمحل
ثبتت شبهة المحكم لاشبه الشبهة وعن الثاني ان القيمة غير حاصرة بل الشبهة مانعة في محل الشبهة
اذا وجدت العلة بكاملها اه واستدل بعضهم لذهابنا بنبيه عليه السلام عن بيع المحوان بالمحوان
نسبة روله أبو داود وقال القمزي انه حديث حسن صحيح قال والعمل عليه عندا أكثر أهل العلم
وقامه في البناء وأورد انه بعض العلة فلا يثبت به المحكم واجب بانه علة تامة محترمة النساء وان
كان بعض علة محترمة الفضل فلا يؤدي الى توزيع أجزاء المحكم على أجزاء العلة كذا في المعراج
وأورد أيضاً ظاهر قول المصنف والنساء فقط بأحدهما منع جواز اسلام النقود في الزعفران أو
العتن لوجود القدر وهو الوزن مع انه حائز واجب عنه في الهداية بانها لا يتفان في صفة الوزن
أما اذا اختلفا في المعنى فيوزن بالنقود وزن بالصنجات والزعفران بالامانة فقول البراهم مع
الزعفران وان اتفقا في الوزن صورة فقد اختلفا فيما يوزن به صورة ومعنى وحكم فيوزن بالتأخير
أما الاختلاف في الصوري فغايباه وأما الاختلاف في المعنى فلان النقود لا تتعين بالتعيين
والزعفران ونحوه يتعين وأما الاختلاف في الاحكام فيوزن بالتصرف في النقود قبل قبضها بخلاف
للمن فلم يجمعهما القدر من كل وجه فنزلت الشبهة فيه الى شبهة الشبهة فان الموزن اذا اتفقا
كان المنع للشبهة وإذا لم يتفقا كان ذلك شبهة اليا والوزن وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة
وهي غير معتبرة والصنجات بغير ثلث الذون جمع صيغة وهن ابن السكيت لا يقال بالسكن وانما
يقال بالصاد في المغرب الصنجات بالتحريك جمع صيغة بالنسكين وهن الفراء بالسكن اضعف وأكرر
الفتي السن أصلاً وفي فتح القدر الوجه ان يضاف تحريم الجنس بانفراده الى الجمع كذا كراهه ولم يفتي
به تأثير الكيل أو الوزن بانفراده ثم يستثنى اسلام النقود في الوزنات بالاجماع كي لا يفسد أكثر

وحرم الفضل والنساء هما
والنساء فقط بأحدهما

(قوله ولو بأع عبدا

بعد الخ) اعترضه بعض

الفضلاء بان علة المحكم

هنا عدم قبول العبد

التاحيل لا لوجود الجنسية

فلو شمل ببيع هروى

عنه لكان أولى اه

وهو مناقشة في المثال

والقصود منه التوضيح

على انه لا مانع من كون

الجنسية فيه علة أيضاً

وبدل عليه الاستدلال له

بالحديث الا في قريباً

نأمل (قوله وحقيقة

الفضل جائز) كالأول بأع

مروياجر وبين حاضر

(وكذا يجوز بيع الناهض غير النقدين الخ) سند كرم النخاسة قيل وقوله الفلوس بالقدم ما يبعد تقييده بما إذا كان ذلك الأناض لا يباع وزنا ولا باعتبر المساواة في الوزن (قوله بخلافه من الذهب أو الفضة) أي بخلاف بيع الأناض من الذهب والفضة بمثله من جنسه يدأيدوا أحدهما أثقل ١٤٠ (قوله وأما السلام الفلوس في الموزون الخ) قال في النهر أقول ينبغي أن يقال إن كانت

كل سلة لا يجوز أن لها
وزنية حينئذ وعليه
يحمل ما في الفخ وان
كانت راحة يجوز أن لهم
في هذه الحالة أجزوا
بحري التقدوى حتى أوجبوا
أن كاذبا وعليه يحمل
ما في الاسيحياني وهذا
يجب أن يعول عليه (قوله
ومن أبي يوسف اعتبارها
الخ) قال في النهر قال في
الحواشي السعدية وعلى
هذا فاستراض الدراهم
وحلا منهم حواصم
بيع المكسل كالم
والشعر والنمر والمخ
والموزون كالنقدين وما
ينسب إلى الرطل بجنسه
متساويا لا متفاضلا
عندنا يبيع الدقيق وزنا
على ما هو المتعارف في
زماننا ينبغي أن يكون
مينا على هذه الرواية
أي سعه بمثله وزنا وظاهر
ما في الفقه يندرجها
اه وقوله أي يبيع بمثله
تقييد آخر زنه عن بيعه
بالدراهم مثلا فإنه سائر
وزنا قال في الذخيرة وقال

شيخ الاسلام أجمعوا على أن ما ثبت كله بالنص إذا بيع وزنا بالدراهم يجوز وكذلك ما ثبت وزنه
بالنص اه وقوله وظاهر ما في الفخ الخ أي حيث انتصر لابي يوسف ورد ما أورده على تعليقه (قوله وأما الاسلام في المنخطة وزنا
الخ) قال في النهر ثم مقتضى ما قاله امتناع السلم في المنخطة وزنا وهو رواية الحسن عن أصحابنا واختار الطحاوي الجواز لأن السلم
فيه معلوم وعليه الفتوى وقوله في الكافي الفتوى على عادة الناس يقتضي أنهم لو اعتادوا أن يسلوا فيها كيلا واسم وزنا لا يجوز

وفي

وفي النهاية انه اثنا عشر أوقية وقال أبو عبيدة الرطل مائة درهم وثمانية وعشرون درهما ووزن
سبعة وفي المغرب الرطل ما وزن به أو يكال به وفي فسخ القدر ثم الرطل والأوقية مختلف فيها ما عرف
الأمصار ويختلف في المصار الواحد الرطل الميعات فالرطل الآن بالسكندرية ثلثمائة درهم واثنا
عشر درهما كل عشرة وزن سبعة وفي مصر مائة وأربعة وأربعون درهما وفي الشام أكثر من ذلك
فهو أربعة أمثاله وفي حلب أكثر من ذلك وتفسير أبي عبيدة له تفسير للرطل العراقي الذي قد به
الفقيه كل صدقة النهر وغيرهما من الكفارات اهـ وفسر في الهداية ما نسب إلى الرطل بما
يباع بالأواق وفسره قاضيان أيضا فقالوا وتفسيره ان ما يباع بالأواق فهو وزني لا ثمنه قدرته
بطريق الوزن وصورت وزنية أما سائر الكيليل ما قدرت بالوزن فلا يكون وزنيا اهـ حتى يجب
ما يباع وزنا وهذا لا يشق وزن الدهن بالانما والصحاح لعدم الاستحالة الا في وعاء وفي وزن
كل وما نوع خرج فالتخذ الرطل لذلك والأواق جمع أوقية بالتشديد وهي أربعون درهما والمراد
بها نواعين معلومات الوزن قال في الهداية فإذا كان موزنا فلو بيع بمكال لا يعرف وزنه
بمكاله له لا يجوز ولو كان سواء سواء التوهم الفضل في الوزن عنزة المجازفة وفي التبيين وهذا
مشكل لان الشئين اذا تساوا في حكيل وجب أن يستويا في كيل آخر ولا تأثير لكون الكيل
معلوما أو مجهولا في ذلك اذا اختلف ثقله فيهما وفي النهاية قال الأسعياي فإنه هذا انه لو باع
ما نسب إلى الرطل بحسبه متفاضلا في الكيل، مساويا في الوزن يجوز وهذا أحسن وهو قياس
الموزونات وأنه لا يعتبر فيه إلا الوزن غير أنه يؤدي إلى أنه لا يجوز بالأواق أيضا إذ لا فرق بين
كيل وكيل على ما بيناه ولا يتدفع هذا الاشكال الادامع المجاوز في الكيل اهـ (قوله وحسبه
كردشه) أي جيد ما جعل فيه الرابا كردشه حتى لا يجوز بيع أحدهما بالأخر متفاضلا لقوله
عليه السلام جيدها وردشها مساويا وفي النهاية انه غريب ومعناه يؤخذ من إطلاق حديث أبي سعيد
الخدري أولان الوصف لا بعد تفاوت أعرا أولان في اعتباره سديا بالبياعات فيسجد بالرابا
لان المجودة معتبرة في حق الوفاء اذا تلف جيد الزم منه قدر وجوده ان كان مثليا وقيمته جيد
ان كان قيميا ولكن لا تستحق بالطلاق عند البيع حتى لو اشترى حنطة أو شأ فوجده رديا فلا عيب
لا رده كافي للخط من الصرف وقدمناه في خيار العيب وتعمير في الاموال الربوية في مال اليتيم
فلا يجوز للوصي بيع فقير حنطة بغير رضى ويذهب أن تعمير في مال الوقف لانه كاليتيم وقد
كتمان في القوائد انهم معترة أو أربعة هذان وفي حق المريض حتى تنقضي الثلث وفي الرهن القلب
اذا انكسر عند الرهن ونقصت قيمته فان الرهن يضمن قيمته ذهبا ويكون رهنه عنده (قوله
ويعتبر التعيين دون التقاض في غير الصرف من الربويات) لانه مبيع متعين فلا يشترط فيه القبض
كغيره الا بالحصول المقصود وهو التمكّن من التصرف بخلاف الصرف لعدم تبعه الا القبض
فاشترط فيه لتعيين والمراد بالدين الحديث التعيين وهو في التقدين بالقبض وفي غيرهما بالتعيين
فلما يلزم الجمع بين معنيين مختلفين وانما اشترط القبض في المصارع من الذهب والفضة باعتبار
أصل خلقته وبيانه كاذ كره الأسعياي بقوله واذا اتابعا كليا بكليا أو وزنا بوزني كلاهما من
جنس واحد ومن جنس مختلفين فان البيع لا يجوز حتى يكون كلاهما عينا أو ضيفا إليه العقد
وهو حاضر أو غائب بعد أن يكون موجودا في ملكه والتقاض قبل الافتراق بالامان ليس بشرط
لمجازه الا في الذهب والفضة ولو كان أحدهما عينا أو ضيفا إليه العقد والا سخر ديناه ووصوفاه

وجيده كردشه ويعتبر
التعيين دون التقاض في
غير الصرف من الربويات
ولا يفي ذلك بل اذا اتفقا
على معرفة كيل أو وزن
ينسفي أن يجوز لوجود
المعص والتقاء المانع كذا
في الفسخ (قوله وفسر في
الهداية ما نسب إلى
الرطل الخ) قال الرمي
فعلى هذا الزيت
والسمن والصل وغيرها
موزونات وان كملت
بالموازين لا اعتبارا لوزن
فيها (قوله والمراد بها نواعين
موازين الخ) نظيره في
عرفنا الحقائق التي يباع
بها الزيت فان الحق اسم
لا يبيع وزنا معلوما في كمال
الزيت بالحقق ويجب
بالرطل وهذا معنى
نسبه إلى الرطل وحسنه
فالحق يسمى أوقية (قوله
وفي التبيين وهذا مشكل
الخ) قال في النهر وقد عينا
عن الفسخ انه لو باع النضفة
بجنسها في كفة ميزان جاز
لا تتفاد احتمال التفاضل
وهذا يؤيد ما ادعاه
الشراح وعن الصريفة
أيضا لو تابعا بوزن الذهب
مضروب كفة بكفة

وصح بيع الحنفية
بالحفتين والتفاحة
بالتفاحتين والبضبة
بالبضتين والجوزة
بالجوزتين والتمر
بالتمرتين والفلس
بالفلسين باعيانها

لا يجوز ما لم يعاوض
الذهب لانه وزني وهذا
يشهد لصاحب الهداية
والظاهر انهما قولان
متقابلان والله الموفق
(قوله والصحيح ثبوت
الربا) هذا مشكل في
الربا بالجوز فان الربا
موزون بخلاف الجوز
وانظر لم يجعل مثل
الزيت بالزيتون وقد
يقال هو المراد من قوله
والصحيح ثبوت الربا
بالنظر اليه فان لقيشه
قيمة وسيد كالأول فان
بيع الجوز بدهنه والتمر
بنواه مثل الزيت
بل يتون أي فيجوز بيعه
باعتبار قاتل وراجع
(قوله وروى المولى الخ)
على هذا ليس بما يشبه
مخالفتنا لنقول بل هو
ترجيح لهذه الرواية

الذمة فانه ينظر ان جعل الدين منهما ثمننا والدين مبيعا جاز البيع بشرطه ان يتعين الدين منهما قبل
التفرق بالابدان وان جعل الدين منهما مبيعا لا يجوز وان احضره في المجلس والذي ذكره الباء
غن ومالم يذكره كفيه الباء مبيع وبانه اذا كان بعت هذه الحنفية على انها قفيز بقفيز حنفية أو قال
بعت منك هذه الحنفية على انها قفيز بقفيز من شعير جدي والبيع جائز لانه حصل العين منهما مبيعا
والدين الموصوف ثمننا ولكن قبض الدين منهما قبل التفرق بالابدان بشرط لان من شروط جواز
هذا البيع ان يحصل الاقتراق عن عين معين وما كان ديننا يتعين الا القبض ولو قبض الدين منهما
ثم تفرقا جاز البيع قبض العين منهما أو لم يقبض ولو قال اشتريت منك قفيز حنفية بهذا القفيز
من الحنفية أو قال اشتريت منك قفيز شعير جدي بهذا القفيز من الحنفية فانه لا يجوز وان احضر
الدين في المجلس لانه حصل الدين مبيعا فصار بائعا وليس عنده وهو لا يجوز اه (قوله وصح
بيع الحنفية بالحفتين والتفاحة بالتفاحتين والبضبة بالبضتين والجوزة بالجوزتين والتمر
بالتمرتين) لانهم لم تكن مكسلا ولا موزونا فانعتبت احدي التمتين وفي القدر هاز التفاضل
سواء كان بضعف الآخر أو باضعافه حيث لم يدخل تحت كل اوزون اما التفاحة والبضبة
والجوزة فظاهرها اما الحنفية من الحنفية والشعر والمراد بها ما دون نصف صاع لانه لا تقدير في الشرع
بما دونه فلم يكن من ذوات الامثال ولا بد ان لا يوجد نصف الصاع فلو باع ما دون نصف صاع
بنصف صاع لم يجز لوجود العيار من احدا الجانبين فحققت الشبهة وعلى هذا لو باع ما لا يدخل
تحت الوزن كالذرة من ذهب ونفضة بما لا يدخل تحتها جاز لعدم التقدير شرطا فلا يدخل تحت
الوزن قيد التفاضل لانه لا يجوز النساء لوجود الجنس وفي فتح القدير قولهم لا تقدير في الشرع
بما دون نصف الصاع يعرف منه انه لو وضعت مكاييل اصغر من نصف الصاع لا يعتبر التفاضل
بها وفي جمع التفارقي لا راية في الحنفية بالقفيز والربا بالجوز والصحيح ثبوت الربا ولا سكن
الخطر الى هذا بل يجب بعد التعليل بالقصد الى صيانة اموال الناس تحريم التفاحة بالتفاحتين
والحنفية بالحفتين اما ان كانت مكاييل اصغر منها كما في ديارنا من وضع ربع القدر وعن القدر
المصري فلا شك وتكون الشرع لم يقدر بعض المقدرات الشرعية في الواجبات المالية كالكفارات
وصدقة الفطر باقل منه لا يستلزم اهدار التفاوت المتيقن بل لا يحل بعد تيقن التفاضل مع تيقن
تحريم اهداره ولقد اعجب غايه العجب من كلامهم هذا وروى المولى عن محمد انه كره القرة
بالتمرتين وقال كل شيء محرم في الكثير فالقليل منه حرام اه واما ضمان الحنفية فالحنفية عند
الاتلاف لا بالمثل وهذا في غير العددي المتقارب اما فيه كالجوز فكلما تخلف الاسلام ان الجوزة مثل
الجوزة في ضمان العددي وكذا القرة بالقررة لا في حكم الربا من فروغ الضمان لو غصب حنفية
فغنت عنده ضمن قيمتها فان ابي الا ان يأخذ عنها اخذها ولا شيء له في مقابلة الفساد الذي حصل لها
كذا في فتح القدير وفي الحاشية ولا بأس بالمثل واحد باثنين لانه لا يوزن وان كان جنس منه يوزن
فلا خير فيما يوزن الا بالمثل اه ثم قال فيها باع ثمانية من حديد بمعددين كان الاناء باع عوزنا
تعتبر المساواة في الوزن والا فلا وكذا لو كان الاثمن نحاس او صفر باع بصفر اه (قوله والفلس
بالفلسين باعيانها) أي وصح بيع الفلس العين بفلس معين عندهما وقال لمجد الجوز لان
الفلس الراتبة اثمان وهو لا يتعين ولذا لا تتعين الفلوس اذا قلت بخلاف جنسها كالنقدين
ولا يفسد البيع بهلاكها اذا لم تتعين يؤدي الى الارباب او يحتمل به بان يأخذ ما ع الفلس الفلسين أولا

فرد أحدهما قضاء له بينه وباتخاذ الآخر بلا عوض فصار كالو كان بغير إعانتها ولهما أنها ليست
أثما خلقه وانما كانت ثمنا بالاصطلاح وقد اصطالح على ابطال الثمنه فبطل وان كانت ثمنا
عند غيرهما لبقاء اصطلاحهم على ثمنها الذل ولا به للغير ولهما بخلاف الثمن لان الثمنه فيها
باصطلاحه فلا تبطل بالاصطلاح واذا بطلت الثمنه تعبت فلا يؤدي الى الراجح بخلاف ما اذا
كانت غير معينه فانه يؤدي الى الراجح ما بيناه وأورد ان الثمنه اذا بطلت وجب أن لا يجوز
التفاضل لان الثمن موزون وانما صار معدودا بالاصطلاح على الثمنه فاذا بطلت عاد الى اصله
واجب بان اصطلاحهما على العلم بطل ولا يلزمه فكمن معدود ولا يكون ثمنا أو ورد ايضا ان
كونها ثمنا بعد الكساد لا يكون الا باصطلاح الكل فكذا ابطال الثمنه واجب بان اصطلاحهما
على بطلان ثمنها موافق للاصل لكونها عرضا بخلاف اصطلاحهما على كونها ثمنا بعد الكساد
مخالف للاصل ولا رأى الجميع فلم يصح وقد بدلت العين لان الفلوس لو كان بغير عينه والفلان كذلك
لم يجوز صورها أربع ما اذا كان الكل غير معين وان تفاضلي المجلس كذا في الحيط وما اذا كان
الفلان معينا فقط وما اذا كانا غير معين فقط في هذه الثلاثة لا يجوز اتفاقا لكن في صورتين
الاخريتين لو قبض ما كان دينيا في المجلس جاز كذا في الحيط ومحل الخلاف مثله الكتاب وأصل
الخلاف مبني على أن الفلوس لا يتعين بالعين عند محمد بن يعقوب عندهما فيبطل العقد بهلاكه كذا
في فتح القدير وفي الحيط انها لا تتعين ولا ينقضي العقد بهلاكها قيد بطلان التفاضل لان النساء حرام
اتفاقا لان الجنس بانفراده يحرمه كإقضاءه وفي الخبره ذكر محمد بن الحسن في هذه المسئلة في صرف الاصل ولم
يشترط التفاضل فهذا دليل على أنه ليس بشرط وذكر في الجامع الصغير ما يدل على أنه شرط ومن
مشايخنا من لم يصح ما في الجامع الصغير لان التفاضل مع العينة انما يشترط في الصرف وليس به
ومنه من صحه لان له احكام العروض من وجه وحكم الثمن من وجه فجاز التفاضل الاول واشترط
التفاضل للثاني علما بالامرين بقدر الامكان اه وليس مرادهم خصوص بيع الفلوس بالفلوس
بل بيان حل التفاضل حتى لو باع فلان ثمنه على التعين جاز عندهما في صحة في احكام الفلوس في
الحيط لو باع الفلوس بالفلوس او بالدرهم او بالدينار فنقد أحدهما دون الآخر جاز وان افرقا
لا عن قبض أحدهما جاز ولو اشترى مائة فلس بدرهم فقبض الدرهم ولم قبض الفلوس حتى كسبت
لم يبطل البيع قياسا وبغير المشتري ان شاء قبضها كاسدة وان شاء فسخ البيع وبطل البيع
استحسانا لان كسادها بمنزلة الهلاك لان المقصود منها التراجيح فهو لها كالحياة ولو قبض منها خيس
ثم كسبت بطل البيع في النصف ورنصف درهم اعتبارا للبعث بالكل ولو رخصت لم يبطل
ولا خيار للمشتري ولو كسبت الفلوس الثمن قبل قبضها بطل البيع عند أبي حنيفة وعندهما
لا يغدو ويجب قيمتها ولو كسبت أفلس القرض فطعمه مثلها عنده وعندهما قيمتها من الدرهم وكذا
لو غصب واستهلك ثم عند أبي يوسف تعتبر القيمة يوم القبض وعندهما عدم الكساد والاعم عند
الامام أن عليه قيمتها يوم الانقطاع من الذهب والفضة ولو اشترى فلوسا وتفاضل على ان كل واحد
منهما بالخيار ونظرنا في ذلك فسد البيع لان الخيار يمنع حصة القبض ولو كان أحدهما بالخيار
فالبيع جاز عندهما لان الخيار لا يمنع ثبوت الملك له في المبيع فوجد القبض المتحقق في أحدهما
وعلى قول أبي حنيفة لا يجوز لان الخيار يؤثر في الجانبين فيمنع حصة القبض وان باع فلان بعينه
بفلان باعنا بشرط الخيار يجوز اه ما في الحيط من باب بيع الفلوس واستقراضها (قوله)

(قوله واجب بان
اصطلاحهما على بطلان
ثمنها الخ) يؤخذ منه
ان اصطلاح البعض على
شيء موافق للاصل فيه
يعتبر وان خالف اصطلاح
الجميع (قوله تنص في
احكام الفلوس) قال
الرسول وسياقي يزيد
بحث في احكام الفلوس
من كتاب الصرف (قوله
وان افرقا لا عن قبض
أحدهما جاز) قال الرمي
صوابه لا يجوز

والجسم بالحيوان) أى ومع سيع اللحم بالحيوان عند أى حنفية وعند أى يوف وقال محمد لا يجوز
إذا كان من جنسه إلا إذا كان اللحم المفترضا أكثر من اللحم الذى فى الحيوان ليكون اللحم عقابا له ما فيه
والباقى من اللحم عقابه السقط وهو يمتحن ما لا ينطلق عليه اسم اللحم كالجاسوس السكرش والامعاء
والطحال وصار كالحمل وهو بالمهمة دهن السمسم ولهذا أنه باع الموزون عبالين عوزون فصار
كبيع السف بالمجد بلان الحيوان لا يوزن عادة ولا يمكن معرفة قطله بالوزن بخلاف تلك المسئلة لان
الوزن فى الحمل يعرف قدر الدهن اذا موزن كذا الشارح وإنما لا يجوز بيع أحدهما بالآخر حسنة
لان المتأخر منهما لا يمكن ضبطه لا لتناهج جس واحد الآخرى أنه لا يجوز ذلك اذا بيع بغيره من خلاف
الجنس أيضا اه ولو باع شاة مذبوحة بشاة حية يجوز عند الكل وعلى هذا شأنان مذبحتان غير
مسلوختين شاة مذبوحة لم تملح يجوز فى شرح الطحاوى لو كانت الشاة مذبوحة غير مملوخة
فاشترها بالحم الشاة فى جواب فى قولهم جميعا كإقال محمد وأراد بغير الملوخة غير المصلوكة من السقط
وفى الطحاوى لو باع شاة فى ضرعها لبن يحنس لبنها فهو على الاختلاف الذى فى الجسم (قوله
والسكر باس بالقطن وكذا بالقرنل كيفما كان) أى صح لا لاختلافها من حيث الثوب لا ينقض
ليعود غزلا أو قطننا والسكر باس الثياب من الملقم والمجم كرايس والها يفسد الامام المصطفى باعتبار
بيعهما وأشار المصنف الى أنه لو باع القطن الملوخ بغير لونه يجوز كيفما كان لا لاختلاف الجنس
وهو قول محمد وقال أبو يوسف لا يجوز الا مقاسا بأقول محمد أظهر وفى الطحاوى وهو الاصح ولو باع
الملوخ بغير الملوخ جاز انما علم أن المحالص أكثر مما فى الآخر وان كان لا يدري لا يجوز وكذا
لو باع القطن غير الملوخ بسحب القطن فلا بد أن يكون الحب المحالص أكثر من الحب الذى فى القطن
حتى يكون قدره مقابله وازا شد بالقطن وكذا لو باع شاة على ظهرها صوف أو فى ضرعها لبن
بصوف أولين بشرط أن يكون الصوف أو اللبن أكثر مما على الشاة لما ذكرنا من المنة وهو نظير بيع
الزيت بالزيتون (قوله والرطب بالرطب أو بالتمر متمثلا والعنب بالزبيب) أى متمثلا أيضا
أما الأول فهو قول أبى حنيفة وقال الباقر من أسماء ومنهم أبو يوسف ومحمد لا يجوز وأجوعا على
أن يبيع الرطب بالتمر متفاضلا لا يجوز ودليل الجماعة قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه انقص
إذا خف فقبل ثم فقال لا إذن رواه مالك فى الموطأ والأربعة فى السنن عن زيد بن عياش عن سعد بن
أبى وقاص وله أن الرطب تمر لقوله عليه الصلاة والسلام حين أهدى إليه رطب أو كل تمر خير
هكذا أسماء تراوته عنه فى غاية البيان أن الهدية كانت تراوته فى النباية بأن الثابت فى البخارى
أنها تمر ولأن الرطب لو كان تمرا حاضرا لبيع بأول الحديث وهو التمر بالتمر وان كان غير تمرا فآخره
وهو إذا اختلف النوطان فسموا كيف شئتم هكذا استدلال الامام الاعظم حين اجتمع عليه علماء بغداد
وكانوا أشداه عليه فلما اختلف التمر وأجاب عن حديثهم بأن مداره على زيد بن عياش وهو عن لا يقبل
حديثه وفى الهداية وهو ضعيف عند النقلة وتعقبه فى النباية بأنه ثقة عند النقلة قال الخطاى وقد
تكلم بعض الناس فى استناد هذا الحديث وقال زيد بن عياش مجهول وليس كذلك فان ابن عياش
هنا مولى لبنى زهرة وقد ذكره مالك فى الموطأ وأخرج حديثه مع شذوذه فى الرجال وقدوة تتبعه
لا حولهم وقد أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ورواه أحمد فى مسنده وابن حبان فى
صححه والحاكم فى المستدرک وقال هذا حديث صحيح لا جامع أئمة النقل على أمانة مالك بن أنس
وأنه يحكم لابي رويه اه قال الحاكم قال الاكل سلتنا قوله فى الحديث ولكنه خبر واحد لا يعارض

والجسم بالحيوان
والسكر باس بالقطن
وكذا بالقرنل كيفما كان
والرطب بالرطب أو بالتمر
متمثلا والعنب بالزبيب
(قوله وفى الطحاوى لو
باع شاة الخ) قال فى
النهر والمذكور فى
الشرح انه لو باع شاة
على ظهرها صوف أو فى
ضرعها لبن بصوف أو
لبن يشتتر أن يكون
الصوف واللبن أكثرهما
على الشاة وفى السراج
لا خلاف بينهم أنه لا يجوز
بيع اللبن بشاة فى ضرعها
لأن الأعلى وجه الاعتبار
فما فى الطحاوى ضعيف
(قوله ولو باع المصلوخ
بغير الملوخ جاز الخ) قال
الرملى قال فى الولوالجية
يبع قطن الملوخ بالقطن
الذى فيه حب لا يجوز
لأنه مثل ولا ينظر الى
الحب وكذا يبيع التمر
بالتمر المشقوق لأن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم
قال التمر بالتمر الحديث
من غير فصل اه وهو
كأثره مخالف لما هنا
فتأمل ولا يخفى انما
هنا أظهر

(قوله وهذه الزيادة بعد صحتها الخ) عبارة الغض وأنت تعلم ان بعد صحة هذه الزيادة يجب ١٤٥ قبولها لان المذهب المختار عند

المحدثين قبول الزيادة
وان كان الاكثر لم يروها
الا في زيادة تفرد بها بعض
الرواة المحضرين في مجلس
واحد ومثلهم لا يفضل
عن مثله فانها مردودة على
ما استتداه في تحرير
الاصول وما نحن فاعلم
يثبت انه زيادة لمافي
مجلس واحد اجتمعوا
فه فسمع هذا المجمع
المشاركون له في ذلك
المجلس بالسمع فالحال
يظهر ان الحال كذلك
بالاصل انه قال في مجالس
ذكر في بعضها ما تركه
في آخر (قوله وقيل
لا يجوز انفاقا) وعليه
فالفرق لا في حصة فان
الاستعمال يوردها بطلاق
اسم التمر على الرطب ولم
يرد مثل هذا في الزبيب
فاقتراذ كره في قطع التذمير
وذ كره في المسئلة ورايتين
اخرتين فقال وقيل
التدويري في التقريب
عن أبي جعفر ان جواز
بيع الزبيب بالذهب
قولهم جميعا وذ كرايو
الحسن ان عندهما لا يجوز
الا على الاعتبار لان
الزبيب موجود في الغنم
فصار كالزبيب بالزيتون

به المشهور وفي غاية البيان قوله وسد راوياه على زيد بن عياش والمسد كور في كتب
المحدث زيدا بن عياش ورد في البناء بانه وهم فيه لانه ابن عياش وكسبه ابو عياش وكذلك وهم
فيه الشيخ علاء الدين التركاني هكذا وقال صاحب التنقيح زيد بن عياش ابو عياش الزلاقي وقال
الخرزومي ويقال مولاي بن زهره والمذني ليس به باس اه وفي الغناية واعترض بان التزديد
المذكور يقتضي جواز بيع المقلبة بغير المقلبة لان المقلبة اما ان تكون حنطة فيجوز باول المحدث
اولا فيجوز باسرها فذهب من قال ذلك كلام حسن في المناظرة فلدفع شعب الخصم والحجة لا تتم به بل
بما يتداه من اطلاق اسم التمر عليه فقد ثبت ان التمر اسم لثمر خارجة من الحنطة من حيث تنعقد
صورتها ان تدرك والرطب اسم لنوع عنه كالزبيب وغيره اه وفي فتح القدير وقدر رد زيد بن
كونه غرا اولابان هنا فمما نالتا وهو كونه من الجنس ولا يجوز بيعه بالاكثر كالحنطة المقلبة
بغير المقلبة لعدم تسوية الكل بينهما فكذلك الرطب بالزبيب هو الكيل والتماسي في
حال اعتدال السدلين وهو ان يصف الاخر واو حنطة ينعص ويعتبر التساوي في حال العقد
وعرض النقص بعد ذلك لا يمنع مع المساواة في الحال اذا كان موجه امرارا وهو زيادة الرطوبة
بمخلاف المقلبة بغيرها فان في الحال يحكم بعدم التساوي لاكتناز احدهما في الكيل بخلاف الاخر
لفضل كبير وأجيب عن حديث زيد بن عياش ايضا بان المراد النهي عنه نسبة فانه ثبت في
حديث أبي عياش هذا زيادة تسببه كراواه اوباد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الرطب بالتمر نسبة وبهذا اللفظ رواه الحاكم وسكت عنه ورواه الطحاوي وهذه الزيادة بعد صحتها
يجب قبولها لان المذهب المختار عند المحدثين قبولها وان كان الاكثر لم يروها الا في زيادة تفرد بها
بعض المحضرين في مجلس واحد ومثلهم لا يفضل عن مثله فانها مردودة لكن يبقى قوله في ذلك
الرواية الصحيحة انقص الرطب اذا جف عن رايح القاذرة اذا كان النهي عنه نسبة وما ذكروا ان
فأثنته ان الرطب ينقص الى ان يحل الاجل فلا يكون في هذا التصرف منفعة للقيم باعتبار
النقصان عند الخفاف فنعشه شفقة بمبني على ان السائل كان ولي بيمين ولا دليل عليه اه وفي شرح
الطحاوي ولو باع التمر ببعضها ببعض بمجاز فله يحجز الا اذا كان كليا وعرف تساويا في الكيل
قبل التفرق بالايدان عن مجلس العقد فانه يجوز البيع وكذلك اذا كان ثمين اثنين اقتسماه
بمجاز فله يجوز لان الفسخ بمنزلة البيع الا اذا علم تساويا في الكيل قبل التفرق ولو بيع بعضها
ببعض وزانها تساويا لا يجوز لان من شرط جواز التسوية الكيل ولا يدري ذلك ومن أبي يوسف
اذا غلب استعمال الناس بالوزن بصرو تساويا ويجوز ويعتبر التساوي وزنا وان كان أصله كليا
واما بيع الرطب بالرطب فلما روي ان اسم التمر يتناوله فيجوز بيعه مثلا بمثل ولو باع البسر بالتمر
لا يجوز التفاضل فيه لانه غير بخلاف الكفري حيث يجوز بيعه بمساو من الغنم لانه ليس بمرئ ولا
لا يجوز السلم فهو الكفري بضم الكاف وقع الفاء وتشديد الراء مقصور اسم لرواء الطلع وهو كم
التخل اول ما ينشق وأما الثاني فهو بيع العنب بالزبيب فعلى الاختلاف السابق وقيل لا يجوز
انفاقا كالمقلبة بغيرها والمطبوعة بغير المطبوخة ولو باع حنطة رطبة او مبلولة او يابسة جاز وكذا
لو باع غمر متعأوز ببيمانع او بتمر مثله او ببيمانع او بيايس منها جاز عندهما خلافا لمذهب

(١٩ - بحر سادس) فصار في بيع العنب بالزبيب اربع روايات اه ملخصا (قوله ولو باع حنطة رطبة او مبلولة
او يابسة جاز) عبارة الهداية وكذلك بيع الحنطة الرطبة او المبلولة يتخلها او باليافة

(قوله وكذا بيع الزيت المطبوخ ١٤٦ بغير المطبوخ) قدم عن القنق في شرح قوله وعلته القدر والجنس أنه لا يجوز بيعه وطل

زمت غير مطبوخ وطل
مطبوخ مطب لان
الطيب زيادة (قوله
واختلف على قوله ما)
عبارة الهداية وان كان
الجنز نسبة صور عند أبي
يوسف وعليه الفتوى وفي
قنق القدر لا يجوز عند
أبي حنيفة وكذا عند محمد
ويجوز عند أبي يوسف
وذكر الزيلعي ما هنا من

والعلوم المختلفة بعضها
بعض متفاضلا ولبن
البقر والغنم وخل الدقل
بجل الغنم وشحم البطن
بالألبنة أو بالهجم والخمير
بالبر أو بالدقيق متفاضلا
لا يبيع البر بالدقيق أو
بالسويق والزيتون
بالزيت والشحم بالشرج
حتى يمسكون الزيت
والشرج أكثر مما في
الزيتون والشحم

النهاية معز إلى البسوما
وما في الهداية والفتوح عن
الكافي عن ابن رستم
فالظاهر ان عن أبي
يوسف روايتين تأمل
(قوله وهو غير مسؤولهما)
قال الزيلعي لا يرى أن
البر اذا لمجن بر يد عليه
وتلك الزيادة مكانت
موجودة في الحال ونظرت
بالجنس (قوله وقد بالبر
الخ) أي لا يبيع الدقيق

(قوله والعلوم المختلفة بعضها ببعض متفاضلا ولبن البقر والغنم وخل الدقل بجل الغنم) لان
أصولها أجناس مختلفة حتى لا يبيع بعضها إلى بعض في الزكاة وأسماؤها أيضا مختلفة باعتبار
الإضافة كدقيق الشعير والبر والمقصود أيضا يختلف والمعتبر في الاتحاد المعنى الخاص دون العام
ولو اعتبر العام لما جاز بيع شيء بشيء أصلا قيد باختلافه لان غير ما لا يجوز متفاضلا ككلم البقر
والجاموس وأوليتها أو لحم المعز والضأن وأوليهما أو لحم العراب والبقا في الاتحاد الجنس بدليل
الضم في الزكاة التكميل فكذا أجزاؤه ما لم يختلف المقصود ككثير المعز وصف الضأن
أو ما يتبدل بالصفة لا بخلاف المقاصد ولذا جاز بيع الحمز بالحنطة متفاضلا وكذا بيع الزيت
المطبوخ بغير المطبوخ أو الدهن المرقي بالنصف بغير المرقي منه متفاضلا وإنما جاز بيع لحم الطير
بعضه بعض متفاضلا وان كان من جنس واحد لم يتبدل بالصفة لكونه غير موزون عادة فلم يكن
مقدرا فلم توجد العلة لمخالفة أن الاختلاف باختلاف الأصل أو المقصود أو تبدل الصنعة في قنق
القدر وينبغي أن يستثنى من لحم الطائر الدجاج والواو فإنه يوزن في عادة تيار أهل مصر بظلمه
والدقل ردي القنق ويجوز خل القنق بجل الغنم متفاضلا وكذا عصيرهما للاختلاف أصلهما جنسا
وتخصيص الدقل باعتبار العادة لان الدقل هو الذي كان يخذل في العادة اهـ والحاصل أن
ما يوجب اختلاف الأمور ثلاثة اختلاف الأصول واختلاف المقاصد وزيادة الصنعة ومنها جواز
بيع ألبنة صغرى واحدة بألبنة صغرى أخرى وكذا حنطة بقمقمين وأربعة أباريق من نخود
تخود ثمن ويسف بغيره ودواة بدوا من عالم بغير شيء من ذلك من أحد التقديرين ففتح التفاضل وان
أصلها وابتداء الصنعة على ترك الوزن والاختصار على العسل والصورة كذا في قنق القدر (قوله
وشحم البطن بالألبنة أو بالهجم) أي يبيع بعضهما متفاضلا وان كانت كلها من الضأن لأنها أجناس
مختلفة لاختلاف الأسماء والصور والمقاصد (قوله والجنز بالبر أو بالدقيق متفاضلا) لان الجنز
بالصفة صادرا جنسا آخر حتى يخرج من أن يكون مكيلا والبر والدقيق مكيلا فلم يجمعهما القدر
ولا الجنس حتى جاز بيع أحدهما بالأخر نسبة إذا كانت الحنطة هي المتأخرة لا مكان منسبها
وان كان الجنز هو المتأخر فالسليم فيه لا يجوز عند أبي حنيفة لأنه يتفاوت بالطحن والجهن والنضج
واختلف على قولهما فختم من حوزة على قياس السلم بالهجم به يعني التعامل وفي الجاوي يجوز
بيع اللبن بالجنس اهـ (قوله لا يبيع البر بالدقيق أو بالسويق) أي لا يجوز بيع الحنطة بأحدهما
متفاضلا ولا متساويا لانه جنس من وجهه وان خص باسم آخر فهو نسبة البرا والمصارفهما
الكيل وهو غير مسؤولهما بخلاف يبيع دهن السمسم بالسمسم حيث يجوز لان المصارف فيه الوزن
وهو مسووق بالسويق ما يجرش من الشعير والحنطة وغيرهما ذكر الكرماني في باب من تخمض من
السويق وأشار المؤلف إلى جواز بيع الدقيق بالدقيق متساويا ولا يجوز متفاضلا للاتحاد الاسم
والصورة والمعنى ولا هبة باحتمال التفاضل كافي البر بالبر وقيد ابن الفضل بما إذا كانا مكبوسين
والا لا يجوز وان باعه بمثل موازنه فيه روايتان وبيع الخنول بغير الخنول لا يجوز لامتساويا كما
في الخلاصة وقيد بالبر لان بيع الدقيق بالسويق لا يجوز مطلقا عندنا وما زعمهما مطلقا لاختلاف
الجنس ولكن يدايدلان القدر يجمعهما وله انهما جنس واحد من وجه لانهما من أجزاء الحنطة
وبسبب القلبة بالمقابلة والسويق بالسويق متساويا للاتحاد الاسم (قوله والزيتون بالزيت
والسمسم بالشرج حتى يكون الزيت والشرج أكثر مما في الزيتون والسمسم) أي لا يجوز زالبسج في

بالسويق فيه خلاهما نامل (قوله وفي المحامى وان باع حنطة معنطة الخ) قال الرملى يجب تبعيده بما اذا لم يتحقق ان الحنطة التي في سنبها أقل فاذا تحقق انه أقل جاز البيع ويكون زائداً للخاصة في مقابلة الثمن ١٤٧ فينتفى إلى الأمام وقد تقدم

ان يبيع البرى سنبه مثله لا يجوز اه وانظر ما تقدم قبل اخبار الشرط عند قول المصنف كبيع برى سنبه (قوله وفي الجنبى باع رغيفاً نقد الخ) انظر ما وجهه ووجهه شيئاً بأن الثمن يجوز

ويستقرض الجزو زائلاً عند دلالة ما بين المولى وعنده ولا ينسب للمسلم والمحررى فقه

تأجيله دون المبيع وقوله ولو كان الرغيفان قدما أى اللذان دخلت عليهما الباه وهما الثمن وقوله والرغيف نسبة أى الذى هو المبيع أن باع رغيفاً نسبة برغيفين نقد افلا يجوز زلفاه من تأجيل المبيع وعده فذكر العدد اتفاقاً ويبنى الاشكال فى الكسريات وايضا فان الجنس فيها موجود ولم يجوزوا بيع ثمرة بثمرتين نسبة فليتامل (قوله ألا انه لا يفتى فيه) أى الا ان التعليل بقوله ولان مالهم مباح الخ (قوله كذا فى فتح القدير) فقه عبارة الفتح وكذا القمار قد

ثلاث صور الاولى أن يعلم أن الزيت الذى فى الزيتون أكثر لتحقيق الفضل من الدهن والتغل الثانية أن يعلم التساوى لمخول التغل من العوض الثالثة أن لا يعلم انه مثل أو أكثر وأقل فلا يصح عندنا لان الفضل المتوهم كالتمتع احتياطاً وعند زفر جاز ان المجاوز هو الاصل والفساد لو جرد الفضل الخالى خالماً يعلم لا يفسد ويجوز البيع فى صورة الاجماع أن يعلم أن الزيت المنفصل أكثر لمكون الفضل بالتغل وكذا يبيع الجوز بدهنه والبن بسمنه والتمر بنواه وكل شئ لتغله قيمة اذا بيع بالخالص منه لا يجوز حتى يكون الخالص أكثر وان لم يكن لتغله قيمة كقرب الذهب اذا بيع بالذهب أو تراب الفضة اذا بيع بالفضة لا يشترط أن يكون الذهب أو الفضة أكثر مما فى التراب لان التراب لا قيمة له فلا يجعل بائناً له شئ حتى لو جعل فسدل بالفضل وفى المحامى وان باع حنطة معنطة فى سنبها لم يجز وان باع تفصيل حنطة صنعته كالأجر أو أجاز وان لم يشترط الترك اه (قوله) ويستقرض الجزو زائلاً وهذا عند أبي يوسف وعند محمد يستقرض بهما وعند أبي حنيفة لا يستقرض بهما وذكر الشارح أن الفتوى على قول أبي يوسف وفى شرح الجمع الفتوى على قول محمد وفى فتح القدير وانما يرى أن قول محمد أحسن وفى المجوهرة قال محمد ثلاثين الدنانير استقرض الجزو والجلبوس على باب الحمام والنظر فى ما تأجلناه وفى الجنبى باع رغيفاً نقد برغيفين نسبة يجوز ولو كان الرغيفان قدما والرغيف نسبة لا يجوز ولو باع كسرت الجزو يجوز نقداً ونسبة كيف كان (قوله ولا ريب المولى وعنده) لانه وما فى يده ملكه أطلقه وهو مفيد بما اذالم يكن عليه دين مستغرق رقبته وكسبه وما اذا كان مستغرقاً فحجرى الربا بينهما اتفاقاً عند المالك عنده للمولى فى كسبه كالمكاتب وعندهما المعلق حق الغير والتحقيق أنه على إطلاقه ولا ريب بينهما وان كان مدوناً مستغرقاً وانما ريب الرائد لمعلق حق القرامبه كالأول أخذ منه شيئاً بفرض عقد كذا فى المعراج ولو كان عليه دين غيره مستغرق فلا ريب ما دون النسيئة اذا أخذ المولى من كسبه الماخذون شيئاً ثم تحمدين سلم للمولى ما أخذوا كان عليه يوم الاخذ ولو قليلاً لم يسلم وقائده لو تمخه آخر رد للمولى جميع ما أخذه بخلاف ما اذا أخذ منه ضريبة وليس عليه دين فانها تسلمه استحقاقاً والمندبر وأولاد كالمصدق بخلاف المكاتب وأشار للمصنف الى أنه لا ريب بين المتفاوضين وشربى العنان اذا تابعها من مال الشركة وان كان من غيره جرى بينهما (قوله ولا ريب المحررى والمسلمة) أى لا ريب بينهما فى دار الحرب عندهما خلافاً لأبي يوسف وفى البناء وكذا اذا باع جراً أو خبزاً أو ثمة أو قارمهم وأخذ المال كل ذلك يملكه وله المحدث لا ريب بين المسلم والمحررى فى دار الحرب ولان مالهم مباح وبعد الامان منهم لم يضر معصوماً الا أنه التزم أن لا يتعرض لهم بضر ولا مالى أى يدهم بدون رضاهم فاذا أخذ برضاهم أخذ ما لا يضرهم فملكه بحكم الاباحة السابقة الا أنه لا يفتى فيه انه انما اقتضى حل مباشرة العقد اذا كان الزايد يتألفها المسلم والارباع من ذلك انما يشمل ما اذا كان الدرهمان من جهة المسلم او من جهة الكافر وجواب المسئلة المحل عام فى الوجهين كذا فى فتح القدير وحكم من أسلم فى دار الحرب ولم يهاجر كالمحررى عند أبي حنيفة لان ماله غريم معصوم عنده فيجوز للمسلم ان يباعه وأما اذا هاجر النيانم عاد اليهم لم يجز الزايد لم يملكه لكونه أحرز ماله بدارنا فكان من أهل دار الاسلام كذا

يفضى الى ان يكون مال المحتر للكاقر بان يكون القلبه والظاهر ان الاباحة بقيد نيل المسلم ان يادته وقد ازم الاصابه فى الدرس ان مراده من حل الربا والقصاص اذا حصلت ان يادته للمسلم نظراً الى العلة وان كان اطلاقاً للمجواب خلافه والله تعالى أعلم

في الجوهرة وفي المجتبى معزى إلى الكفاية مستان منا بشر مع رجل مسلما كان أو نصيا في دارهم
أومن أسلم هناك شماسا من العقود التي لا تجوز فيما بيننا كالربويات ويبيع للبتة جاز عندهما خلافا
لأبي يوسف اه والله تعالى اعلم

باب الحقوق

كان من حق مسائل هذا الباب أن تذكر في الفصل التحصيل بآول السورع الآن المصنف التزم
ترتيب الجامع الصغير ولأن الحقوق توابع فليق ذكرها بعد مسائل السورع كذا في المعراج
والحقوق جمع حق وفي المصباح الحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من باى ضرب وقتل
إذا وجب وثبت ولهذا يقال لرافق الدار حقوقها اه وفي آية الحق ما يستحقه الرجل وله معان
آخر منها الحق ضد الباطل اه وفي شرح المنار لا يسد نكر كرا الحق هو الشيء الموجود من كل
وجه ولا يربى في وجوده ومنه قوله عليه السلام الصرح حق والعين حق اه وفي شرح البخاري
للكرماني الحق حقيقة هو الله تعالى بجميع صفاته لانه الموجود حقيقة على ما سبق يعلم ولم يلقه
علمه وإطلاق الحق على غيره مجاز ولذا ورد في الحديث اللهم أنت الحق ووردك الحق وورثك الحق
بالتعريف في الثلاثة ثم قال ولتأوك حق والجنة حق والنار حق والساعة حق بالتسكير اه وذكر
الاصوليون أن الأحكام أربعة حقوق الله تعالى خالصة وحقوق العباد خالصة وما جعلا فيه
وحق الله تعالى غالب كحد القذف وما اجتماعا فيه وحق العباد غالب كالخصاص قالوا والمؤمن
حق الله تعالى ما تعلق نفعه بالعموم وانما نسب إلى الله تعظيما لانه تعالى عن أن تنفع بشئ ولا يجوز
أن يكون حق الله تعالى بجهة التخليق لأن الكل سواء في ذلك (قوله العلولا يدخل بشرائه
بكل حق) يعني إذا اشترى يتأفقه بيت لا يدخل فيه العلولا وقال بكل حق هو له ما لم ينص عليه لأن
البيت اسم لمصنف واحد يصلح للثبوتة والعلوثة والشيء لا يكون تعامله وفي المصباح علو الدار
وغيرها خلاف المنزل ضم العين وكسرها اه وأورد المستعبر له أن يعرما لا يختلف والمكاتب
له أن يكاتب عبده فاجب أن ذلك ليس بطريق الاستيعاب بل لما لك المستعبر المنفعة بغير بدل
كان له أن يملك ما لك كذلك والمكاتب بعد الكتابة لما صار أحق بمكاتبه كان له ذلك لأن كفاية
عبده من أكسابه (قوله وبشره منزل الأكل حق هو له أو عرقه أو بكل قليل وكثير هو له أو
منه) أي لا يدخل العلو بشرائه منزل الآن يقول المشتري لظمان الثلاثة لئلا المنزل له شبه بالدار
وبالت لا نه لم لما شتم على موت وجه من متفق ومطبخ سكن فيه الرجل باهله مع ضرب قصور
فيه فانه ليس فيه اصطبل ولشبه الدار يدخل به كالتوابع ولشبه البيت لا يدخل من عود كوقوفه
عليها خطما وفي الكفاية أن هذا التفصيل متى على عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلوق
الكل سواء عاين البيت أو المنزل أو الدار والأحكام تنبثق على العرف فيعتبر في كل إقليم وفي
كل عصر عرف أهله وفي الأخيرة أعلم أن الحق في العادة يذكر فيما هو تبع للبيع ولا بد للبيع منه
ولا يقصد الأجل المبيع كالطريق والشرب للأرض والمرافق عبارة عما يرتفع به ويختص بها
هو من التوابع كالشرب ومسيل الماء وقوله كل قليل وكثير يذكر على وجه المبالغة في إسقاط حق
البائع عن المبيع عما يتصل بالمبيع اه وفي المصباح المرافق جمع مرفق بكسر الميم وهو الغاء
لا غير كالحق والكيف ونحوه على التشبيه باسم الآلة بخلاف المرفق في الوضوء فان فيه لغتين فتح
الميم وكسر الغاء كحسينو بالعكس وكذا المرفق بمعنى ما ارتفعت به اه فالحاصل أن المرفق مطلقا

باب الحقوق

العلولا يدخل بشرائه
بكل حق وبشرائه منزل
الأكل حق هو له أو
عرقه أو بكل قليل
وكثير هو له أو منه

(قوله) بشر مع رجل
مسلما كان أو نصيا (الحق)
فيه نظر والذي رأيت
في المجتبى مستان من
أهل دار مسلما كان
أو نصيا في دارهم أو من
أسلم هناك بشر معهم من
العقود التي لا تجوز الخ
ويمكن تصحيح عبارة
المؤلف بأن يجعل قوله
مسلما كان أو نصيا ثابدا
إلى قوله مستان لآلى
رجل

باب الحقوق

(قول المصنف ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب إلا بشئ كل حق) أقول العرف في زماننا دخولها بمجرد العقد بدون قوله كل حق ولا يفهم العقاد أن سوى ذلك يقتضي ما عرف من مثله العلون الكافي دخول هذه المذكورة وأن لم يقبل بكل حق لأن عرف زماننا دخول ذلك لاسيما الشرب ثم رأيت في النخبة الرهانية قال لأصل ١٤٩ إنما كان في الدار من البناء

أو كان متصلا بالبناء يدخل في بيع الدارين غير ذكر بطريق التبعية ولا يكون متصلا بالبناء لا يدخل في بيع الدار من غير ذكر إلا إذا كان شأ بجري العرف فيه فبما بين الناس أن البائع لا يتعنه عن المشتري فيشذذ يدخل وإن لم

ودخل بشراء دار كالكنيف لا الظلة إلا بكل حق ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب إلا بشئ كل حق بخلاف الاجارة

بذكره في البيع والمفتاح يدخل استحسانا ولا يدخل قياسا لأنه غير متصل بالبناء فصار كشيء موضوع في الدار لا أنما استحسانا وظلما بالدخول يحكم العرف لأن العرف فبما بين الناس أن البائع للدار لا يتعنه عن المشتري ويسلمون الدار بتسليم المفتاح والتسليم ومقتضاه لا يدخلان

فيه لقنان الأعراف الدار وفي جامع الفصولين من الفصل السابع وما يذكر في دعوى العقارين قوله بصحوقه ومرافقه لحقوقه عبارة عن مسيل المسامير في وغيره وأما مرافقه عند أبي يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر الرواية المرافقة هي المحقوق اهـ (قوله ويدخل بشراء دار) أي الصلح بشراء دار وإن لم يذكر شيئا من ذلك لأن الدار اسم لما أدير عليه المحدث ومن المحاط وشتمل على ميوت ومنازل ومهمن غير مصقف والعلوم أجزائه فيدخل فيه من غير ذكر وفي البناء الدار لفظة اسم لقطعة أرض ضربت لها المحدث ودوينت بحماها ورها بإدارة خط عليها ففي بعض هادون البعض ليصح فيها مرافق الصهر والاسترواح ومنافع الأبنية للأسكان وغير ذلك ولا فرق بين ما إذا كانت الأبنية بالماء والتراب أو بالخرام والقباب اهـ (قوله كالكنيف) أي كما يدخل بشراء الدار وإن لم يصرح به لأن الكنيف منها وكذا يدخل بشر الماء والاشجار التي في حوضها والبستان الداخل فالما خارج وإن كان أكثر منها أو مثلها لا يدخل إلا بالشرط وإن كان أصغر منها لا يدخل لأنه يعد من الدار عرفا والكنيف المستراح وفي المصباح الكنيف الساتر ويسمى الترس كنيفا لأنه يستر صاحبه وقيل للرصاص كنيف لأنه يستر قاضي الحاجة وأجمع كنيف مثل نذير ونذر اهـ أطلقه فشمج ما إذا كان الكنيف حار حافيا على الظلة لأنه يعد منها عادة (قوله لا الظلة إلا بكل حق) أي لا تدخل الظلة في بيع الدار إلا إذا قال بكل حق وهي الساباط الذي يكون أحد طرفيه على الدار والا تسمى على الدار الأخرى أو على أسطوانات في السكة كذا في فتح القدير وفي الصحاح والظلة بالضم كهشمة الصفة وقرئ في ظلال على الأرائك متشكين والظلة أيضا أول صحابة تقطل عن أبي زيد وهذا يوم الظلة قالوا عيم تحتهم وموم والظلة بالكسر البيت الكبير من الشعر اهـ وفي المغرب قول الفقهاء ظلة الدار بريدون السدة التي تكون فوق الباب وإنما لا تدخل عند أبي حنيفة لأنها مبنية على الطريق فاختلف حكمه وعندهما ما كان مفتوحا في الدار تدخل مطلقا لأنها من ثوابها اهـ كالكنيف وليس مراد المصنف بقوله لا بكل حق القصر على هذا بل إنما المراد به أو نحوه وان بقا لغير افتقارها أو بكل قليل وكثير وهو فيه كذا في البناء وفي الحماية ويدخل الباب الأعظم فيما إذا باع بيتا أو دارا بمرافقه لأن الباب الأعظم مرافقها اهـ (قوله ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب إلا بشئ كل حق بخلاف الاجارة) أي لا تدخل الثلاثة في بيع الأرض أو المسكن إلا بذكر كل حق ونحوه بخلاف الاجارة حيث تدخل مطلقا لأن كل ما فيها خارج عن المحدث وكانت تابعة فتدخل بذكر التوابع وأما الاجارة فأنما المقصود منها الاتفايع ولا يتحقق إلا بها ولأن البيع شرع لتقلد العين لا للثقة بدليل صحة شراء عيش ومهر صغير وأرض صفة ولا تصح اجارتها وكذا لو استأجر علوا واستثنى الطريق فسد بخلاف البيع وقد يجزى في العين فيبيع من غيره فخصت القائدة بالطلوع وفي المراجعات الطرق الخاص في مالا أنما الطريق إلى سكة غير مائة أولى

والسليم أن كان متصلا بالبناء لا يدخل سواء كان من خشب أو معدن والمر رطل السلام اهـ (قوله في بيع الأرض أو المسكن) في القاموس المسكن المنزل وعبارة الهداية ومن اشترى بيتا في دار أو منزلا أو مسكنا لم يكن له الطريق الخ وكانه أراد بالمسكن الدار (قوله وفي المراجعات أراد الطريق الخاص الخ) قال في فتح القدير وقال غير الإسلام وإذا كان طريق الدار المبعدة أو مسيل ما ناهي جاز أخرى لا يدخل من غير ذكر المحقوق لأنه ليس من هذه الدار فلا تدخل إلا بذكر المحقوق لأن تعليقه بقوله لا يس من هذه

الدار يقتضي ان الطريق الذي في هذه الدار يدخل وهو غير مافي الكتاب فالحق ان كلامهم مما لا يدخل لانه وان كان في هذه الدار فلم يترجع هذه الدار انما اشترى شيئا معناه ان لا يدخل ملك البائع أو ملك الاجنبي الا بد كره اه وتامل قوله فلا يدخل ملك البائع مع ما سذكره المؤلف من شرح الجامع الصغير لقاضيان ومع ما نقله الرمي عن الخلاصة كما سذكره اه قوله وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عبدا قال الرمي في الخلاصة في كتاب الشرب في الفصل الثاني في مسائل الماء ومسائل السطح وفي النوازل رجل له داران مسجل سطح أحدهما على سطح الدار الاخرى فباع الدار التي عليها المسجل من انسان بكل حق وهما تاتم باع الدار الاخرى من آخر فدار ان اشترى الاول ان يمنع المشتري الثاني من اسالة الماء على سطحه قال له ان يمنع الا ان يكون اشترى عديم وقت ماباه اني لم ابع منك مسجل الماء في الدار التي بعت اه أقول وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي رجل له كمران ظريق أحدهما من الاخر فباع ليسته الذي فيه الطريق على ان له المروكا كان فباعته لاجنبي فهل له منع الاب من الاستطراق أم لا ولو تضرر به ورد الجواب ليس له منعه تامل هذا ورايت عبارة الخلاصة في نسختي قال لا يمنعه ورايت في البرازية ليس له ذلك وعزاه في الخلاصة للنوازل فرجعت النوازل بعد ان أشكل على ذلك فرايت قال له ان يمنع الا ان يترجم راجعت الوالو المحبة فقرأت قال له ذلك ١٥٠ فتبينت انه سبق قلم من الكتبة فاصحته في الخلاصة والبرازية في تقيظ والله تعالى اعلم

قوله ولا يدخل الا بد كره المحقوق أي في صورة ما اذا لم يكن فيه فتح باب وتصح الفقه حيث كان لا يفتح أبدا انما كره فلا تدخل وان ذكر كره سبأ في قوله وبينان الفرق بين الفقه والاحارة الخ ذكر في الكفاية ايضا فقال وفي القوائد الفقهية فرق بين الاحارة وبين الفقه فان الدار اذا كانت بين رجلين وفيها صفة وفيها بيت وباب البيت في الفقه ومسل ما ظهر البيت على ظهر الصفة واقتضاها فاصاب الصفة أحدهما وقطعة من الساحة ولم يذ كر وامر بقا ولا سبل ما هو صاحب البيت لا يستطيع ان يفتح بابا فيه فاصابه من الساحة ولا يقدر ان يسبل ماءه في ذلك فالفقه فاسد ولم يدخل الطريق والمسبل بدون ذكر المحقوق والمرافق تحرر الجواز الفقه كما في الاحارة لان في الاحارة موضع الشرب ليس مما تناوله الاحارة ولكن يتوسل به الى الانتفاع بالمستاجر والا جرمنا يستوجب الاجراءات يمكن المستاجر من الانتفاع في ادخال الشرب توفير اللغة عليهم ما واما هنا فوضع الطريق والمسبل داخل في الفقه وموجب الفقه اختصاص كل واحد منهما بما هو نصيبه فلو أنتمنا لاحدهما حق في نصيب الاخر تضرر به الا - خ لا اذا ذكر المحقوق والمرافق لانه دليل الرضا به ثم فرق بين البيع والفقه حيث يدخل الطريق والمسبل في البيع اذا ذكر المحقوق وان أمكنه ان يفتح الباب فيما ابتاع وبسبل ما هو فيه وفي الفقه لا يدخل والفرق ان المقصود من الفقه تمييز احد المالكين عن الاخر واختصاص كل واحد من الانتفاع بنصيبه على وجه لا شركة للاخر فيه فلا يصار الى الانتفاع بنصيب صاحبه الا عند التعذر والانتفاع بنصيب صاحبه لا يخل بعقود البيع فلهاذا افترقا اه هذا والمفهوم من هذا الكلام ان في الفقه اذا لم يذ كر المحقوق ولم يكن احداث مثلها في نصيبه ولو واحد ابتاعها لفقه واحدة ولا يحمل المحقوق التي كانت الا بد كره وان أمكنه احداث مثلها فلا بد من ان ذكر كره

بيت وباب البيت في الفقه ومسل ما ظهر البيت على ظهر الصفة واقتضاها فاصاب الصفة أحدهما وقطعة من الساحة ولم يذ كر وامر بقا ولا سبل ما هو صاحب البيت لا يستطيع ان يفتح بابا فيه فاصابه من الساحة ولا يقدر ان يسبل ماءه في ذلك فالفقه فاسد ولم يدخل الطريق والمسبل بدون ذكر المحقوق والمرافق تحرر الجواز الفقه كما في الاحارة لان في الاحارة موضع الشرب ليس مما تناوله الاحارة ولكن يتوسل به الى الانتفاع بالمستاجر والا جرمنا يستوجب الاجراءات يمكن المستاجر من الانتفاع في ادخال الشرب توفير اللغة عليهم ما واما هنا فوضع الطريق والمسبل داخل في الفقه وموجب الفقه اختصاص كل واحد منهما بما هو نصيبه فلو أنتمنا لاحدهما حق في نصيب الاخر تضرر به الا - خ لا اذا ذكر المحقوق والمرافق لانه دليل الرضا به ثم فرق بين البيع والفقه حيث يدخل الطريق والمسبل في البيع اذا ذكر المحقوق وان أمكنه ان يفتح الباب فيما ابتاع وبسبل ما هو فيه وفي الفقه لا يدخل والفرق ان المقصود من الفقه تمييز احد المالكين عن الاخر واختصاص كل واحد من الانتفاع بنصيبه على وجه لا شركة للاخر فيه فلا يصار الى الانتفاع بنصيب صاحبه الا عند التعذر والانتفاع بنصيب صاحبه لا يخل بعقود البيع فلهاذا افترقا اه هذا والمفهوم من هذا الكلام ان في الفقه اذا لم يذ كر المحقوق ولم يكن احداث مثلها في نصيبه ولو واحد ابتاعها لفقه واحدة ولا يحمل المحقوق التي كانت الا بد كره وان أمكنه احداث مثلها فلا بد من ان ذكر كره

والقصة صحيحة وهذه اموافق لما ذكره المؤلف هنا قال في النهر والمذ كور في نظم ابن وهبان انه اذ لم يمكنه فتح باب وقد غل ذلك وقت القصة فتحته وان لم يعلم فسدت وفي الفتح ولا يدخل الطريق والمسبل فيها الارض خاصه ويجوز ان يكون قد سلك كرا المحقوق والمرافق اه قلت الذي في الفتح مثل ما نقلناه من الكفاية والذي نقله عنه في النهر ذكره في الفتح فيما اذا ذكر كرا المحقوق وامكنه احداهما ومعناه ان دليل الرضا هو ذكر كرا المحقوق والمرافق لا يكفي كما يكفي فيما اذ لم يمكنه ١٥١ الاحداث بل لا بد من دخولها

من صريح رضائيه

وهذا اموافق لما مر قد تدر

باب الاستحقاق

وهو طلب الحق وفي المصباح استحق فلان الارض استوجبه قاله النارابي وجماعة فالامر مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه خرج البيع مستحقا اه وذكره عقيب المحقوق للناسبة بينهما لفظا ومعنى (قوله) البينة بحجة متعدي لا الاقرار لان البينة لا تصير حجة الا بقضاء القاضي وله ولاية عامة فينبغي ان يفتقر قضاءه في حق الكافة والاقرار بحجة بنفسه لا يتوقف على القضاء وللقدر ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه كذا ذكرنا شارح وناظره ان معنى التسدي انه يكون القضاء به قضاء على كافة الناس في كل شيء فتضي به بالبينة وليس كذلك وانما يكون القضاء على الكافة في العتق قال في الخلاصة القضاء بحرية المسد قضاء في حق الناس كافة اه وفي الصفري من دعوى النكاح من كذب الدعوى اذ اقضى القاضي لانسان بنكاح امرأ وبسبب وبولا عتاقة ثم ادعاء الاخر لا تجمع ذكره في آخر الباب اربع والمائة من ادب القاضي اه واما القضاء بالوقف ففي الخلاصة من القضاء والقضاء القضاء بوقفية موضع هل يكون قضاء على الناس كافة اختلف المتأخر فيه وفي كذب الدعوى ارض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الدار وقف من جهة فلان على جهة معلومة وانه متولى ذلك الوقف وذكر الشرائط واثبت بالبينة وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه تجمع بخلاف العبد اذ ادعى العتق على انسان وقضى القاضي بالعتق ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملكه لا تجمع لان القضاء بالعتق قضاء على جميع الناس كافة بخلاف الوقف قال الصدر الشهيد لم يزلها رواية ولكن سمعت ان فتوى السيد ابي شجاع على هذا وفي فوائدها شمس الانعام المحلواني وركن الاسلام على السفيدي ان الوقف كالعتق في عدم سماع الدعوى بعد قضاء القاضي بالوقفية لان الوقف بعد ما صبح بشرائطه لا يبطل الا في مواضع مخصوصة وكذا في النوازل اه وصحح العبادي في الفصول ان القضاء ليس قضاء على الكافة فتسمع فيه دعوى الملك فقد ظهر بهذا ان القضاء يكون على الكافة في الحرية والنكاح والنفق والولاية خاصة وفي الوقف يقتصر على الاصح واما القضاء بالملك فتصاع على المدعي عليه وعلى من تلقى الملك منه كذا في الخلاصة وفيها قبله المشتري اذ صار مضمنا عليه هل يصير البائع مضمنا عليه حتى لا تجمع ان قال المشتري في جواب دعوى المدعي ملكي لاني اشتريته من فلان يعني من البائع صار البائع مضمنا عليه حتى لا تجمع دعوى البائع هذا الممدود ويرجع المشتري عليه بالتمن اما اذا قال في الجواب ملكي ولم يرد عليه لا يصير البائع مضمنا عليه حتى تجمع دعواه هذا الممدود والارت كالشراوه ويقتصر في الجامع الكثير وصورتها اذ في يد رجل يدعى انها لغاه آخر وادعى انها له ورثها من ابيه وأقام البينة وقضى القاضي له عليه بها ثم جاء ادعى المقتضى عليه وادعى ان هذه الدار كانت لا يسمات وتركتها

باب الاستحقاق

(قوله وصحح العبادي في

الفصول الخ) نقل الرمي

عن الفتوى عبارة الفصول

في الفصل العاشر في

دعوى الوقف وليس فيها

تصحح أصلا بل مجرد

حكاية انه قضاء على

الكافة عن الامام

باب الاستحقاق

البينة بحجة متعدي

لا الاقرار

المحلواني والسندي وعلمه

عن الفتوى اى اللث

والصدر الشهيد قال وفي

الفواكه البديعة لولانا

بدر الدين بن الغرس ان

القضاء بالوقف لا يكون

قضاء ملكا حتى تجمع فيه

دعوى ملك وقف آخر

وهو الصحيح اه قلت

وعبارة جامع الفصولين

القضاء بالوقفية قبل

يكون على الناس كافة

وقيل لا (قوله في الحرية

والنكاح والنسب والولاية)

أراد بالحرية بالعتق لانه هو الذي ذكره سابقا وسأني عن الدرر ذكر الحرية الاصلية وتقييد العتق بما اذا كان في ملك مطلق لا مؤرخ ليكون بمنزلة الحرية الاصلية في كونه قضاء على الكافة مطلقا ولا يكون قضاء على الكافة من وقت التار يخ و زاد في المحاشي التحويلة على ما هنا في معنى المحكام لو احضر رجلا وادعى عليه معاقبته وادعى عليه ما دام في البينة على انه وكله في استدعاءه وقوة وانصافه قبلت وبغضه باو كالة ويكون القضاء عليه قضاء على كافة الناس لانه ادعى عليه بحجة بسبب الوكالة فيكون اثبات

السبب عليه اثباتا على الكافة ١٥٢ حتى لو احضر آخر وادعى عليه حالا بكافة اعادة البيعة على الوكالة اه (قوله

مرآة له بن الاخ المقضي عليه وبنيته بقضي للاخ المدعي بنصف الدار لان الاخ المقضي عليه لم يقل
في الجواب ملكي لاني ورثته من أبي فلم يصير الاخ الا آخر حينئذ مقضيا عليه فقتنع دعواه
وصكنا الوارثين بالسبب وهو الاخ المقضي عليه انه ورثته من ابيه بعد ما انكر وبه اقامة
البيعة ولو اقرانه ورثته من ابيه قبل اقامة البيعة لاتعم دعوى الاخ اه وذ كر قبله المورث اذا
صار مقضيا عليه في حدود فدان ادعى وارثه ذلك المحدث وان ادعى الارث من هذا المورث لاتعم
وان ادعى مطلقا لاتعم وان كان على القابض ان كان المورث مدعي المقتضي عليه احيانا فليعلم ان
المورث ادعى المقضي عليه هذا المحدث مطلقا على وارثه لاتعم وذ كر فيما مضى الى الصغرى في
دعوى الدين على احدى الورثة وقد اقر المدعي ان الميراث لم يترك شيئا القضاة عليه قضاء على الميت
اه وناصلة ان القضاة على المشتري قضاء على البايع بالشرط السابق وفي فتح القدير ان القضاة
باستحقاق البيع من يدا المشتري قضاء على الكل ولا تسمع دعوى أحدهم انه ملكه وعلى الوارث
قضاء على المورث بشرطه وعلى المورث قضاء على الوارث بشرطه وعلى أحد الورثة قضاء على البايع
بشرطه وذ كر ما اخر ومن باب الاستحقاق والمحكم بالحربة الاصلية حكم على الكافة حتى لاتعم
دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما المحكم في الملك المورث ففي الكافة من التاريخ
لا قبله يعني اذا قال زيد ليكرانك عبدي ملكتك منذ خذت اعمام فقال ليكراني كنت عبدا بشر
ملكتي منذ سنة اعمام فاعتقني فبرهن عليه ان دعوى زيد ثم اذا قال عمرو ولي صكرانك عبدي
ملكتك منذ سنة اعمام وان ملكي لا لأن فبرهن عليه تقبل وبقي المحكم بمرته ويجعل ملكا
لعمره ويدل عليه ان قاضيان قال في أول البيوع في شرح الزايدات فصار مسائل الباب على
قبحين أحدهما اعتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاة قضاء على كافة الناس والثاني
القضاة بالعتق في الملك المورث وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله
فليكن هذا على ذكر ملك فان الكتب المشهورة حالية عن هذه القاعدة اه ومن فروع التصدي
اذا قضى بهادون الاقرار مسئلة في الاستحقاق اذا استحق المبيع بيعة رجع المشتري على بائعه بالثمن
وبالاقرار ولا ومن مسائل الاستحقاق ما في جامع الفصول لو استحق بالبيعة فطالب ثمنه من بائعه
فقال المبيع لي وشهدا برز وقال المشتري أنا أشهد بذلك وانما شاهدنا برز وقال المشتري أنا يرجع
بشمنه على بائعه مع هذا الاقرار اذا المبيع لم يسلم له فلا يجلب ثمنه البايع ثم قال المرجوع عليه عند
الاستحقاق لاقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن الراجع على الاستحقاق كان له أن يرجع على بائعه
اذا المحكم وقع بيعة لا اقرارا لانه يحتاج اذ أبى بثب عليه الاستحقاق ليتمكن الرجوع على بائعه وفيه
لو برهن المدعي ثم اقر المدعي عليه بالملك يقضي له باقرار لا بيعة اذا البيعة لتسا بقول على المنصكر
لا على المقر وفيه اختلاف المشايخ فقبيل يقضي بالاقرار وقيل بالبيعة فالاول أظهر واقر الى
الصواب اه وأورد على ان الاقرار قاصر على المقر مستثنان الاول اذا اراد الزوج ان يسافر بامرانه
فاقرت بدين لسان فانه ينعما من السفر الثانية اذا اقر الا جبر بدين بضع وتنفخ الاجارة ولم
يقصر الاقرار على المقر والجواب ان هذا الاقرار وان كان على المقر لکنه من ضرورات الاقرار
لانه صادف خالص حق المقر وهو الامة ثم لم منه اتلاف حق الغير بالضرورة ولان المرأة والاجر

قضاء به بالتدفع الضرر عنه بالرجوع اه وتخص في النهر بقوله ويحصل من هذا ان عند ثبوت الحق بهما يقضي بقدران
بالاقرار على الاظهر لانهما الحاجة قبل البيعة وسيد ك المؤلف عبارة بتامها في التمهة آخر هذا الفصل

بقدران على الانشاء بالاستقراض وهذا قول أبي حنيفة وعندهما لا يصدق المؤجر في حق المستأجر ولا تنقض الاجارة ولا تصدق المرأة في حق الزوج حتى لا يكون للقر له حبسها ولا زنتها ولا يبطل حق الزوج في نقلها كذا ذكره العتابي في شرح الزيادات وذكر قبله أصلاً لا بي حنيفة فقال أصل الباب ان اقرار الانسان على غيره لا يصح وذلك بان تضمن اقراره بطلان حق الغير بحيث يضاف البطلان الى اقراره ففي مسألة الاجارة انما يصح اقراره لانه تصرف في ذمة نفسه بالتزام الدين ثم تعدى الى حق الغير وهو المستأجر وحقه انما يبطل بعد الاقرار بالبيع والتفويض فلا يضاف البطلان الى اقراره الا بغيره فلا يكون اقراره على الغير وكذا في مسألة المرأة اه ومن مسائل اقتصار الاقراره مسألة في الذخيرة من الفصل الثالث والعشرين من المتفرقات قبيل الصرف ذكر في الباب الاول من شهادات الجامع شهدا على رجل بعث عبد فرت لتسعة فوكل المولى أحدهما بدعيه فباعه من الشاهد الاخر صحيح البيع لان قوله ما لم ينصفني حق المالك والمتعاقدان وان تصادقا على فساد البيع لكن قوله ما ليس بمجته على غيرهما وعق العبد لا مراراً المشتري بحريته وولاه موقوف ويرى المشتري عن الثمن في قياس قوله ما لا يبرأني قياس قول أبي يوسف بناء على ابراه الوكيل بالبيع عن الثمن وضمه الوكيل عندهما وليس لالوكيل حق استيفاء الثمن عند أبي يوسف انما يستوفيه الموكيل بخلاف الوكيل بالبيع اذا أبرأ عن الثمن في بيع الاراء عنده قوله لوكيل استيفاء ربع الوكيل له. ومن غرضه صاحب حاز ولا عتق ولا براء وتغماها فيها (قوله) والتناقض يمنع دعوى المالك لان القاضي لا يمكنه أن يحكم بالكلام المتناقض اذا ذهب اليه بالولى من الاخر فحسبنا وهذا أصل افروغ كثيره مذكورة في الدعوى ولا بأس بارتدبته متناه في ذلك مافي الظاهر به رجل ادعى على رجل مقدرا معلوماً به مدين له عليه وانكره المدعي عليه ثم ادعى ان ذلك المقدار ندمه من جهة الشركة فانه لا تجمع دعواه لانه متناقض في كلامه ولو كان الامر بالعكس تجمع لكان التوفيق لان مال الشركة يجوز ان يكون ديناً بالجوهر والدين لا يصير مال الشركة ومنها ما ذكره فيها ايضاً رجل ادعى على آخر انه أخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعي عليه ليس هو باخي ثم مات المدعي وخلف أموال كثيرة فخاف المدعي عليه يطلب ميراثه وقال هو أختي لا تقبل ولا يقضى له بالميراث لانه متناقض ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى النسوة والابوة والمألة بها اها يقبل ذلك عنمو يقضى له بالميراث ومنها ما ذكره فيها المدعي عنها في يدانسان انها لفلان وكلني بالخصومة فيها ثم ادعى انها له واقام البينة على ذلك يصير متناقضاً فلا تقبل بينته وادعى انها له ثم ادعى بعد ذلك انه لفلان وكله بالخصومة فيه واقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضاً اه ومنها مافي البرازية ادعى شراد من ابنه أبيه فقبل ابنه تركي شهوده مبرهن على انه وراثته من أبيه فقبل لوضوح التوفيق لانه يقول عندني الشراء فقلت ما ذا وث على العكس لا ومنعها ما فيها ايضاً ادعى الصدقة منه من ذمة ثم ادعى الشراء منه من شهوده وبرهن لا تقبل الا اذا وقى كالم ومنعها ما فيها الو ادعى اولاً الوقف ثم لنفسه فلا تجمع كالأدعاء الفرية ثم لنفسه ولو ادعى انها له ثم ادعى انها وقف عليه تجمع لهية الاضافة بالاختصاص انتفاعاً كالولد اها لنفسه ثم لغيره ومنها ما فيها ايضاً ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة لا تقبل اذا الوكيل بالخصومة في عين من جهة زيد مثلاً لا يضافته الى غيره الا اذا وقى وقال كان لفلان الاول وكان وكلني بالخصومة ثم باعه من الثاني ووكلني الثاني ايضاً والتسديد لم يمكن ان يغاب عن المجلس ثم جاء بعد مدعيه وبرهن على ذلك

والتناقض يمنع دعوى المالك

(قوله وولاه موقوف) لان المولى مع المشتري كل منهما يتنفع بنفسه ذرية (قوله والمسألة بحالها) أي ثم مات للمدعي عن مال فادعى المدعي عليه النسوة والابوة ويظهر الفرق مما يأتي عن البرازية بقرى باقي القولة الا تسمية (قوله) يصير متناقضاً لا تقبل بينته) أي لان الانسان لا يضاف مال نفسه الى غيره قال صاحب جامع الفصولين بعد ذكر المسألة في الفصل ٣٩ أقول يمكن ايضاً في هذا انه اضاف مال الغير الى نفسه فلا تناقض حينئذ فينبغي ان يكون مقبولا

لأن الحرية والنسب والطلاق

(قوله وهذا على الرواية التي ذكرها في كبريائى من العزامة ما يفيد ترجيح الثانية واختاره للؤلؤ ومن النهر اختيار الأولى) قوله والتناقض يرتفع بتصديق الخصم وتكذيب المحاكم قال في البرزخية كن ادعى انه كفل له عن مدونه بالف فانكر الكفالة فبرهن الدائن وحكم به المحاكم وأخذ المكفول له منه المال ثم ان الكفيل ادعى على المديون انه كان كفلا عنه بامر وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع على المكفول بما كفل لانه صار مكذبا بشرط بالتضام اهـ

على مانص عليه المحصيري في الجامع دلنا به ان الامكان لا يكتفى ومنها الرواية انه وكسل عن فلان بالخصومة فيه ثم ادعى لنفسه لا يقبل لان ما هو له لا يضيفه الى غيره في الخصومة ولا يحكمه بالاثام بعدما أقر به لغيره ولو برهن أولا ولو كلفه لعدم الشهادة به الا اذا وفق وقال كان لفلان وكفى بالخصومة ثم اشترى منه موهرا من على ذلك الامر الممكن بخلافه اذا ادعى لنفسه ثم ادعى انه وكسل لفلان بالخصومة لعدم المناقاة فان ولو كلف بالخصومة قد يضيف الى نفسه بكونه للطالب له ومنها ما في الانحاس الصغرى ادعى محدونا بشرطه وأقر ثم ادعى ملكا معا لثامع اذا كانت الدعوى الاولى عند القاضي فلما اذالم تبسكن عند القاضي فهذا الاول وسواء هذا على الرواية التي ذكرها ان التناقض انما يتحقق اذا كان كلا الدعوتين عند القاضي فلما من اشترط ان يكون الثاني عند القاضي يكتفى في تحقق التناقض كون الثاني عند المحاكم وفيها ايضا والتناقض كما يتبع الدعوى لنفسه يتبع الدعوى لغيره والتناقض يرتفع بتصديق الخصم وتكذيب المحاكم ايضا وهو معنى قولهم المقر اذا صار مكذبا بشرطه بطل اقراره وفيها الابداع والاستعانة والاستحسان والاستنباط اقرار بان العن لذي السلف لا تسمع دعواه بانها له وطلب نكاح الامة فمانع من دعوى غلظها وطلب نكاح الحرة مانع من دعوى نكاحها اهـ وذكر الاختلاف في ان امكان التوفيق يكتفى لدفع التناقض او التوفيق بالفعل ذكره في الخلاصة وفي العزامة في معنى بالي المحمدي انه اختار ان التناقض ان كان من المدعى لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكتفى بالامكان وان كان من المدعى عليه يكتفى بالامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر جهة الدفع لاقى الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكتفى في الدفع لاقى الاستحقاق ويقال ايضا ان تعدد احواله لا يكتفى بالامكان وان اتحد يكتفى بالامكان اهـ وسبب لهذا يزيد ان شاء الله تعالى في مسائل شتى من كتاب القضاء عند قول المصنف ما كان لك على تقي ثم ادعى الا بغناه والابراه في كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى والتناقض في القصة كما في المصباح التدافع يقال تناقض الكلامان تدافعا كان كل واحد منهما لا حروف كلامه تناقض اذا كان بعضه يقتضى ابطال بعض اهـ وفي المصباح والمناقضة في القول ان يتكلم بما يتناقض معناه اهـ واما في المنطق فقال في التخصيص من الفصل الثالث في احكام القضاء باوحد والتناقض بانه اختلاف قضيتين باللب والالجاب بحيث يقتضيه لذاته ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فلا يتحقق في الخصومتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج في موحدة الشرط والجزء لكل وعند اتحاد المحمول ويندرج في موحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والمصور تين ولا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئين وكتب الكليتين في كل مادة يكون للموضوع فيها اعم ولا بد من الاختلاف بالجهة في الكل لصدق اليكنتين وكتب الضروريتين في مادة الامكان اهـ وتوضحه في شرحها القطب والظاهر ان مراد الفقهاء به المعنى الفعوى لا المنطقي كما لا يخفى (قوله لا الحرية والنسب والطلاق) لان مبناها على النجاء فيعزف التناقض لان النسب يمتنع على العلوق والطلاق والحرية بنفرتها الزوج والمولى فتفرع على المسئلة الاولى على المسوطة من باب الاقرار بالارق ان الامانة اقرت بل ارق فباعها المقر له جاز فان ادعت عقبا بعد البيع واقامت البينة على عتق من البائع او على انها حرة من الاصل قبلت ببنيتها استعسا فاولى باع عبدا ودفعه الى المشتري وقبض ثمنه وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت وهو ممن يعبر عن نفسه فهذا اقرار

منه بالرق لانه انقاد للبيع والتسليم ولا يثبت ذلك شرعا الا في الرقبي فلا يصح في دعوى الحرية
بعد ذلك لانه يسعى في نقض ما تم من جهته الآن تقوم له بينة على ذلك فثبتت تقبل والتناقص لا يمنع
من ذلك وكذا نورنه او دفعه بيمينه كان اقراره بالرق بخلاف ما لو اجره ثم قال انا حرة القول
قوله لان الاجارة تصرف في منافعه لا في عنه ومنافع الحر تملك الاجارة كالعبد فلا يكون اقراره
بالرق والاجارة ليست باقرار من الخادم بالرق وهو اقرار من المستأجر بان العبد ليس له حتى لو
ادعاء بعد ما استأجره لنفسه لا يصدق اه وأطلق الحرية فتشمل الاصلية والعارضة مخففة حال
العالمون فان الولد انجب صغيرا من دار الى دار وينفرد المولى بالاعتاق ولهذا قلنا المكاتب اذا دى
بذل الكفاية ثم ادعى تقدم اعاقه على الكفاية تقبيل ويؤدى بذل الكفاية كذا في البرازية واما
التناقص للمعقوف النسب فصورته لو باع عبدا وادعاه بواعه المشتري من آخر ثم ادعاء البائع الاول
انه ابنه فتسقط دعواه و يبطل الشراء الاول والثاني لان النسب ينشئ على العلوق فيقتضي فيعذر في
التناقص هكذا صورته العيني في شرح الكنز وظاهره ان النسب في كلام المصنف خاص بالاصول
والفروع واما تناقص ما عداهم فانه يمنع لما قدمناه من انه اذا أنكر اخوته منسب طلب الاتحاق
عليه فثبت فادعى بعده انه اخوه طالبا ليراثه لم تسع ور جوعه الى التناقص في دعوى الملك لكونه
لا يصح الدعوى بانه اخوه الا اذا ادعى حقا ولذا قال في السبازية من العاصم في النسب والارث من
كتاب الدعوى ادعى على آخره اخوه لا يوه ان ادعى ارثا ونفقة وبرهن تقبل ويحكون قضاء
على الغائب ايضا حتى لو حضر الاب وانكر لا تقبل ولا يحتاج الى اعادة البينة فلا لا يتوصل اليه
الابائات الحق على الغائب وان لم يدع ما لا يلزم ادعى الاخوة المجردة لا تقبل لان هذا في الحقيقة
اثبات النبوة على ابي المدعى عليه والمصنف فيه هو الاب لا الاخ وكذا الوادعي انه ابن ابنه أو ابوايته
والابن والاب غائب أو مست لا يصح ما لم يدع ما لا فان ادعى ما لا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا
كأمر بخلافه فماذا ادعى على رجل انه ابوه أو ابنه أو على امرأة انها زوجته أو ادعت عليه انه زوجها
أو ادعى العبد على ربه انه مولا معتاقة أو ادعى مربي على آخره معتقة أو ادعت على رجل انها
امته أو كان الدعوى في ولاء الموال أو انكره المدعى عليه فبرهن المدعى على ما قال تقبل ادعى به حقا
أو لا بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى الغير لا ترى انه لو أقر انه ابوه أو ابنه أو زوجته أو زوجته مع
أو بانه اخوه لا لكونه حمل النسب على الغير وعامة فيها ولو قال هذا الولد ليس مني ثم تلاها ثم
قال مني يصدق تخفاه العلوق فاندفع ما لو قال هذه الدار ليست لي ثم ادعاها كأمرك كذا فم ايضا
وفي جامع الفصولين قال ليست ولو ادعى انه وارثه وبين الجهة تسع لان التناقص في النسب
معفو عنه اه وعلى هذا أفتيت فيمن أقر انه ليس ابن فلان ثم ادعى انه ابنه انها تسع راما الطلاق
فصوره العيني بما اذا اختلفت من زوجها ثم أقامت بينة انه كان طلقها ثلاثا قبل الخلع فانه تقبل
بينتها ولها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة لاستقلال الزوج بإيقاع الثلاث عليهما من غير ان
يكون لها علم بذلك وفي البرازية ادعت الطلاق فانكر ثم مات لا تملك مطالبة الميراث اه وليس
المراد حصر ما يعني فيه التناقص بل المراد ان ما كان مبنيا على المخافة فانه يعني فيه التناقص فمن ذلك
ما في الظهير يناقش داري لانه الصغرى من نفسه وأشهد على ذلك شهودا فكم الان ولم يعلم بما
صنع الاب ثم ان الاب باع الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما
صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابني اشترى هذه الدار لي من نفسه في صغري وهي

ملكى وأقام على ذلك بنية فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى المتناقض في هذه الدعوى
 لأن استعناك هذه الدار منى اعتراف منك أن الدار ليست لك فادعوا لك الدار بعد ذلك يكون
 منك تناقضا قال الصحيح أن هذا لا يصح دفعه لدعوى المدعى وإن كان هذا تناقضا لأن هذا التناقض
 لا يمنع صحة الدعوى بانه من الخفاء فإن الالب يستقل بالشراء الصغير ومن الصغير لنفسه والاب
 لا علم به بذلك اه وفي البرازية معزى بالى الصغيرى اشترى ثوباً في منديل ثم زعم أنه لم يعرفه قال
 تقبل وفي الذخيرة قبل لا يقبل في السائل كلها وفي العيون قدم بلدة واشترى أواسن جردا راثم
 ادعاهما قالاً بانها داراً له مات وتركها ميراثاً له وكان لم يعرفها وقت الاستيلاء لا تقبل قال والقبول
 أصح وفي النسخة اثنتان اقتبسها التركة ثم ادعى أحدهما أن أباه كان جعل له هذا الشيء المعين من
 الذى كان قد دخل تحت النسخة ان قال أنه كان في صغرى تقبل وإن مطلقاً ذكر الوتر قولى ولاية
 وقف أو قولى وصاية تركة بعد تبين كونها تركة أو تركة من ورثة ثم ادعاه لنفسه لا تسمع
 اشترى حاربة في نقاب ثم ادعاه وزعم أنه لم يعلمه لا يقبل ولو اشترى ثوباً في منديل ثم ادعى أنه
 له لا يقبل قال محمد النظر الى ذلك الشيء إن كان مما يمكن أن يعرف وقت المساومة كالجارية القائمة
 المتقبة بين يديه لا تقبل إلا إذا صدقه المدعى عليه في عدم معرفته إياها فقبل وإن كان مما لا يعرف
 كتوب في منديل أو جارية قاعد على رأسها غطاء لا يرى منها شيئاً يقبل ولا جمل هذا الاختلاف
 أقاويل العلماء في القبول وعدمه في المسائل اه وفيه أيضاً استأجر دابة من آخر ثم ادعى أنها
 كانت له اشترى لها له أبوه في صغره وبرهن تقبل لأن التناقض يعنى فيما يجري فيه الخفاء فإن الالب
 ينفرد بالشراء للابن ومن الابن اه وما يعنى فيه التناقض ما في البرازية بانه ادعى المالك على
 الغاصب قيمة العير لهما كما ثم ادعى أنها بابية وبرهن تقبل لانه وضع الخفاء اه ثم اعلم ان
 المتناقض الذى لا تسمع دعواه إذا قال ترك أحد الكالامين فانه يقبل منه قال في البرازية معزى
 الى الذخيرة ادعاه مطلقاً فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيت قبل هنامقيد ابرهن عليه فقال
 المدعى ادعيت الا أن بذلك السبب وترك المطلق يقبل ويطلب الدفع اه وفيها معزى الى المحيط
 ادعى على آخره صدق الحاكم بالشراء أو الارث ثم ادعاه عند الحاكم ملك مطلقاً ان ادعى
 الشراء من معروف لا تقبل وإن كان ادعاه من رجل مجهول أو قال من رجل ثم المطلق عند الحاكم
 يقبل دلت المسئلة انه لا يشترط كون التناقض كون التناقض في مجلس الحكم بل يكفي بكون
 الثاني في مجلس الحكم اه (قوله مبسقة ولدت فاستحققت بينة يقبها ولدها وإن أقر به الرجل
 لا) أى لا يتبعها ولدها تغريب على القاعدة الاولى بوجه التصدى وعدمه والمراد أنها ولدت
 من غيره ولا هو فى الكافي ولدت لا باستلاده ثم قبل يدخل الولد فى القضاء مالم لا تبع لها
 فيصير كمن يهاوى قبل يشترط انقضاء بالولد وهو الأصح وفي النهاية انما لا يتبعه الولد فى الاقرار
 ذالم بدعاه للمغرة اما إذا ادعاه كان له لأن الظاهر انه له ولا خصوصية للولد زوائد المبيع
 كلها على التفصيل ولم يذكر المصنف حتى ينفع البيع اذا ظهر الاحتقاق وفيه أقوال قبل
 بقبض المشتق وقبل بقبض القضاء والصحيح أنه لا ينفع المراجع للمشتري على بائعه بالنعم
 حتى لو أجاز المدقق بعدم قاضيه له أو بعدم قاضيه قبل أن يرجع المشتري على بائعه يصح
 وقال خمس الأئمة المحولون فى الصحيح من مذهب أصحابنا أن القضاء للمحقق لا يكون فضلاً للبايعات

مبسقة ولدت فاستحققت
 بينة يقبها ولدها وإن
 أقر به الرجل لا

(قوله اعلم ان المتناقض
 الخ) قال في النهر وفي هذا
 الاستخراج تأمل قد بره
 اه لان ادعاء المطلق
 لا يناقض دعوى المقيد
 أولاً فتأمل وانظر ما
 ذكره عن الرضى فى
 متفرقات القضاء عند
 قوله ادعى داراً في رجل
 لكن ذكر هناك عن
 البرازية بانه ادعى عليه كما
 مطلقاً ثم ادعى عليه عند
 ذلك الحاكم بسبب يقبل
 ويسمع برهانه بخلاف
 العكس الا أن يقول
 الدعا كس أو ادعاء المطلق
 الثاني المقيد الأول لكون
 المطلق أزيد من المقيد
 وعليه الفتوى (قوله ثم
 المطلق عند الحاكم) أى ثم
 ادعى المطلق عند الحاكم
 (قوله دلت المسئلة انه
 لا يشترط في التناقض الخ)
 قال في النهر والوجه
 عندى اشتراطهما عند
 الحاكم اذ من شرائط
 الدعوى كونها لديه كما
 سيأتى والله تعالى الوفي

وان قال عبد الله اشترى
فاني عبدواشترى فاذا هو
حر فان كان البائع حاضرا
او غائبا غيبة معروفة
فلا شيء على العبد ولا
رجع المشتري على العبد
والعبد على البائع بخلاف
الزمن

اه وذكر المؤلف في
متفرقات القضاء من
هذا الكلام على انهم
اختلفوا في اشتراط كون
الكلام من عند القاضي
فهم من شرطه ومنهم من
شرط كون الثاني عند
القاضي فقط ذكر القوان
في السرازية ولم يرجع
وبني ترجيح الثاني اه
وسياقي تمام الكلام
هناك (قوله وفي ظاهر
الروايات لا ينسخ ما لم
ينسخ) قال في القمع
ومعنى هذا ان يراضيا
على الفسخ لانه ذكر فيه
ايضا اذا اشق المشتري
واراد المشتري نقض البيع
من غير قضاء ولا رضا
البائع ليس له ذلك (قوله
شهدا على رجل في يده
جارية الخ) قال في التمر
هذا يقيدان القضاء
بالودعه ما اذا سكاها
اذا عيناه للدي على او
قالوا لا ندري لا يقضي به

ما لم يرجع كل على بانه بالقضاء وفي ظاهر الروايات لا ينسخ ما لم ينسخ وهو الاصح اه وقامه
في فتح القدير وفي السرازية من فصل الاستحقاق واستحقاق الجارية بعد موت الولد لا يوجب على
المشتري شيئا كزوائد المصنوب اه وفيها من التناقض برهن على جارية انها له فقتلها بها
وولدها في يد المدي عليه لم يعلم به الحاكم قبره من المدي أنه ولدها يقضي به له ايضا فان رجع
شهود الالم بعد ذلك يضمنون قيمة الالم والولدان القضاء بالولده بواسطة شهود الالم فانهم لو
رجعوا بعد القضاء بالالم قبل الحكم بالولده اوردوا عن الاسلام اوفسقوا لا يحكم بالولده الا ان
يشهدوا بانه ملك المدي ولده على ملكه حاربه شهدا على رجل في يده جارية انها لهذا المدي ثم
غابوا او ماتوا ولها ولد في يد المدي عليه يدعيه المدي عليه ايضا أنه له وبرهن المدي عليه على ذلك
لا يلتفت الحاكم الى كلام المدي عليه وبرهانه يقضي بالولده للمدي فان حضر الشهود وقالوا الولد
كان للمدي عليه يقضي بضمها قيمة الولد على المدي وكنهم يرجعوا وان كان اليهود حضروا سألهم
عن الولد فان قالوا انه للمدي عليه اولاد ندرين الولد يقضي بالالم للمدي ولا يقضي بالولده فذا ثبت
ما ذكرنا قال اه (قوله وان قال عبد الله اشترى فاني عبدواشترى فاذا هو حر فان كان البائع
حاضرا او غائبا غيبة معروفة فلا شيء على العبد) نرى على أن التناقض في دعوى الحرية معفو عنه
فان هذا الشخص اقرأ بالعبودية ثم ظهر بعد ذلك أنه حر بدعواه فكان متناقضا لكنه معفو عنه
في دعوى الحرية تقبل الشهادة وحديثا لا يدل وضعا على أنه لا يشترط الدعوى في الحرية
العارضة بل العارضة والاصلية سواء في أنه لا يمتنع دعوى العبد عند أي حنيفة وهو قول الجمهور
وهو الصحيح لا تناقض الصديق ولا يمنع التناقض كما ذكرنا وانما يلزم العبد في هاتين الصورتين شيء
لا يمكن الرجوع على البائع القاض (قوله والارجع المشتري على العبد والعبد على البائع) أي
وان كان البائع غائبا غيبة معروفة بان لم يدركه كان المشتري يرجع على من قاله اشترى
فانما بعد دفع الى البائع من الثمن ثم يرجع على من باعه مما جرح المشتري به عليه ان قدر وانما
يرجع به على من باعه مع أنه لم يأمه بالضممان غسلا أنه أدى دينه وهو مضطر على أدائه بخلاف
من أدى عن آخره بنا وحقا عليه غير أمره وليس مضطرا فيه فانه لا يرجع به وانما يقيد بالقيد
لانه لو قال اما بعد وقت المبيع ولم يأمه بشراة او قال اشترى ولم يقل انا عبد لا يرجع عليه بشيء كذا
في فتح القدير وفي السرازية من فصل الاستحقاق ما يجازي الفقه فليقرنتم (قوله بخلاف الزمن) أي
لو قال اترني فانا عبد فظهر جرم المبرج عليه بشيء في الاحوال كلها وهو ظاهر الرواية عنهم وعن أي
يوسف أنه لا يرجع في البيع والزمن لان الرجوع بالمعاوضة وهي المبيعة او بالكفالة ولم يوجد
والموجود منها مجرد الاخبار كانا فصار كالقول ذلك اجنبي وكالقول اترني فانا عبد ولهما أن المشتري
شرع في الشرع متعمدا على امره واقتراده فكان مقروا من جهته والنهر بر في المعاضات التي تقتضي
سلامة العوض يجعل سببا للضممان دفعا للفرق بقدر الامكان فكان ينقر برضا ما لم يردك الثمن
له عند تعذر رجوعه على البائع كالقول اذا قال لاهل السوق يا عبيدي فاني قد اذنت له ففعلوا
ثم ظهر أنه معصق فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد يجعل المولى بذلك ضمنا لم يردك ما ذاب عليه
دفعا للضرر عن الناس بخلاف الزمن فانه ليس عقده معاوضة بل عقد وثيقة لا يستغف فلا يحصل
الاحتمار به ضمنا لانه ليس نقر برافي عقده معاوضة كالقول لاسأل عن أمن الطريق اسألك هذا
الطريق فانه أمن فلكه فتهب ما لم ينسخ وكذا القول كل هذا الطمأنينة فانه ليس بمسحوم فانه كله

خات غيرة به يستحق العقوبة عند الله تعالى بخلاف الاجنبى لانه لا يمسأ بقوله لعدم اتماده على
 قوله فلا يتحقق له الضرر وفى النهاية معزى بالى شرح الجامع الصغير لقاضيان وهذه المسئلة دليل
 على أن العبد اذا كفل بشئ من نفسه عن البائع صحت الكفالة وفى الناحية الضرر يرجع واحد
 أمرين إما بعد المعاوضة أو بعض يكون للدافع كالدفع والاحارة اذ هلكت الدفعة أو العيب
 المستاجر ثم جاء رجل واستحق العين وضمن المودع والمستاجر فان المودع والمستاجر يرجع على
 الدافع عما ضمن وكذا كل من كان بمعناه ما وفى الاحارة والهيئة لا يرجع على الدافع عما ضمن اه
 وثمة كفى الاستحقاق اقر المشتري بأن المبيع ملك فلان وصدة أو ادعاه فلان وصدة هو وانكر
 خلف فشكل ليس له رجوع على البائع بخلاف الوكيل بالمبيع اذ ارد عليه سبب خلف فشكل
 يلزم الموكل لان التكرار من المضطر كالسنة وهو مضطر فى التكرار اذ لم يعلم عيبه ولا سلامته
 ولو برهن المشتري على أنه ملك فلان لا تقبل لتناقضه بخلاف مالو برهن على اقرار البائع لعدم
 وبخلاف مالو برهن على انها حرة الاصل وهى تدعى ذلك أو انها ملك فلان وهى اعتقها أو برها
 أو استولىها قبل شرائها حيث يقبل ورجع بالثمن على البائع لان التناقض فى دعوى الحرية
 وفروها لا يمنع صحة الدعوى ولو باع عقار ثم برهن أنه وقف لا تقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك
 بخلاف الاعناق ولو برهن أنه وقف محكوم يلزمه قبض ولو برهن أنه فى يد المشتري انها معلقة
 لفلان أو مديونه أو أم ولد برجع الكيل الامن كان قبل فلان ولو اشترى شياً ولم يقضه حتى ادعى
 آخر انه له لا تسعدها حتى يحضر البائع والمشتري لان الملك للمشتري والسيد للبائع والمدهى
 يدعيهما فشرط القضاء عليهما حضورهما ولو قضى له بمحض ثبوت برهن البائع أو المشتري على أن
 المحقق باعها من البائع ثم هو باعها من المشتري قبل ولزم البيع لانه يقر بالقضاء الاول ولا ينقضه
 ولو فسخ القاضى البيع بطلب المشتري ثم برهن البائع أن المحقق باعها منه باخذها وتبقى له
 ولا يعود البيع المتقضى ولو قضى للمحقق بعد ثبوت برهن البائع على بيع المحقق منه بعد
 الفسخ تبقى الامانة للبائع عندى حنفية وليس له أن يلزمها المشتري لنفوذ القضاء بالفسخ ظاهره
 وباطنا عنده ولو استحققت من يدمر فبرهن الذى قبله على بيع المحقق من بائع بائعه قبل لانه
 خصم ولو برهن البائع الاول أن المحقق أمره ببيعه وهلك الثمن فى يده تقبل ولو استمعت أو رده
 لا تقبل ولو اقر عند الاستحقاق بالاستحقاق ومع ذلك أقام للمحقق السنة واثبت عليه الاستحقاق
 بالسنة كان له أن يرجع على بائعها لان القضاء موقع بالسنة بالاقرار لانه يحتاج إلى أن يثبت بها
 لمكانه الرجوع على بائعها كروشد الدين أن المدهى لو أقام بتهمة على دعواه ثم اقر للمدهى عليه الملك
 فالقاضى يقضى بالاقرار بالسنة لانها انما تقبل على التكرار للمقروء كروى موضوع آخر اختلاف
 المشايخ قالوا لا يظهر والا قرب الى الصواب أنه يقضى بالاقرار وهو يناقض ما ذكره فى الاستحقاق
 الا ان يخصص تلك بعارض الحاح الى الرجوع وقصد القاضى الى القضاء باحدى الجانبين سبها ولورد
 البائع الثمن بعد القضاء ثم ظهر فساد القضاء فليس للمشتري ان يسترد المحقق من البائع ثبوت
 التعاقب ولزم بترادوا ولكن القاضى قضى للمشتري وفسخ البيع ثم ظهر فساد القضاء يظهر فساد
 الفسخ ولو احب البائع أن يلمن غائلة الرضا بالاستحقاق فابراه المشتري من ضمان الاستحقاق
 لا يرجع بالثمن ان ظهر الاستحقاق فظهر كان له الرجوع ولا يعمل ما قاله لان الابراء لا يصح
 تليقه بالشرط قالوا والحجة فيه أن يقر المشتري أن بائعى قبل أن يبيعه معنى اشتراعه منى فاذا اقر على

قوله وهذه المسئلة دليل
 على ان العبد اذا كفل
 بشئ من نفسه الخ قال فى
 التبر ان اريد بالعبد
 الذى ظهر انه حرة فلا اشكال
 فى صحة الكفالة حتى لو
 قال اشترى فلان عبد وقد
 ضمنت لك الثمن فظهر
 انه حرة سكان للمشتري
 الرجوع عليه بالثمن
 ولو كان البائع حاضرا
 وان اريد به الذى يظهر
 حريته وقد استحق من يد
 المشتري فبأنى انه انما
 مطالب بالكفالة بعد
 العتق ولا كلام فى الصحة

هذا الوجه لا يرجع بعد الاستحقاق لانه لو رجع على بائعه فهو ايضا يرجع عليه باقراره انه بائعه منه كذا في فتح القدير بتسامه وفي جامع الفصولين المشتري اذا ترك شيهوه المشتق قال ابو يوسف اسأل عن الشاهد فان عدل رجع المشتري بالثمن على بائعه والا يقتصر على المشهود عليه ولا يرجع ثمنه كالاقرار ثم لو ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع ثمنه فلا بد ان يفسر الاستحقاق وبين سببه فلو بينه فانكر بائعه البيع فبرهن عليه بقيل ويرجع ثمنه وقيل يستمر حضره المبيع لتساع اليه وقيل لا وبه افتى (ط) بل لو ذكره العبد وصفتهم وقد رغبته كفي شراءه لما باه به ليس بائعه ثم استحق رجع ثمنه للمشتق عليه تخلف المشتق بائعه ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه ولو شري أرضا فبني أو زرع أو غرس فاستحق بـ رجع المشتري ثمنه على بائعه وسلم بناءه وزرعه وشجره اليه فيرجع بـ قيمته امينا قائما يوم سلما اليه فلو بني المشتري بناء قيمته عشرة آلاف مثلا وسكن فيه زمانا حتى خلق البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استحق بـ رجع على بائعه بقيمة البناء يوم تسليمه ولا ينظر الى ما كان انفق وانما يرجع بقيمة ما يمكن نفعه وتسلمه الى البائع حتى لا يرجع بقيمة حصص وطبن ولو كان البائع فانيا والمشتق أخذنا المشتري بهدم بناءه فقال المشتري غرتي بائعي وهو نائب قال ابو حنيفة لا يلتفت الى قول المشتري فيؤمر بهدمه ويدفع الدار الى المشتق فلو حضر البائع بعد هدمه لا يرجع للمشتري على البائع بقيمة بناءه وانما يرجع عليه لو كان البناء قائما فله اله فهدمه وأخذنا لنقص وأما لو هدمه فلا شيء على البائع وهذا بخلاف ما رقي شجر وحصص على البائع قيمة الشجر بائعا في الاستحقاق والمشتري الرجوع على وكيل البائع بقيمة البناء قائما بقيمة الولد للضرورة وان عرف المشتري ان الدار لغير البائع ولم يدع البائع وكالة فبني فاستحق لم يكن مفرورا ولو ادعى المشتري ان البناء له وقال البائع لي قال قول للبائع واذا رجع للمشتري على بائعه الثمن وقيمة البناء قال ابو حنيفة لا يرجع البائع على بائعه الا ثمنه وعندهما يرجع بهما اه وتسامه فيه وفي الزايز بـ ثمن الاستحقاق ظهرت المشتراة ومات البائع لاعن وارث وتركه وبائع البائع قائم نصبا لحاكم عن البائع الثاني وصيا فيرجع المشتري عليه وهو يتخاضم البائع الاول اه (قوله ومن ادعى حقا في دار) أي مجهولا (فصوب على ما تفتق بعضه لا يرجع بشئ) يجوز ان يكون دعواه فيما بقي وان قل فادام في يده بشئ لم يرجع قيدها استحقاق بعضها لانها استحق كلها رجع بمادفع لثمنه باه أخذنا وصفا عما املكه فيرد ودل وضع المسئلة على اثنين أحدهما ان الصلح عن المجهول جائز لا يملك بغيره الى المنازعة الثاني ان صفة الصلح لا تتوقف على صحة الدعوى لاعتقادنا دونها حتى لو برهن لم يقبل الا اذا ادعى اقرارا للمدعي عليه به قيده المجهول لانه لو ادعى قهرا معلوما كره بها لم يرجع مادام في يده ذلك للمقدار وان بقي أقل منه رجع بحساب ما استحق وفي جامع الفصولين شراءه فبني فاستحق نصفه ورد المشتري ما بقي على البائع فله ان يرجع على بائعه ثمنه ونصف قيمة البناء له مفرور في النصف ولو استحق نصفه المعين فلو كان البناء في ذلك النصف حاصصة رجع بقيمة البناء أيضا ولو كان البناء في النصف الذي لم يستحق فله ان برد البناء ولا يرجع بشئ من قيمة البناء ولو اشترى نصفه مشاعا فاستحق نصفه قبل القسمة فالنصف نصفه الباقي ولو استحق بعدا القسمة فالنصف نصف الباقي وهو الراجح بدل بعضهم عن اشترى أرضا فبني أشجارا حتى دخلت بلادا كره فاستحق الاثني عشر هرا لخاصة من الثمن قال لا كافي وثيقه وبردة حمار فان ما يدخل تبعا لخاصة من

ومن ادعى حقا في دار
فصوب على ما تفتق
بعضها لم يرجع بشئ

(فصل في بيع الغضولي)
ومن باع ملك غيره
فالمالك أن يفسخه
ويجزئ أن يقي العاقدان
والمعقود عليه وله وبه
لوعرضا

(فصل في بيع الغضولي)
(قوله ثم رجع) أي أبو
يوسف (قوله فانه ينفذ
بأجازة الوارث) إذا لم يحل
له وطؤها) أي بان كان
الوارث ابن الميت وقصد
وطؤها أو كانت أخته
رضاعا أو ورثها جماعة
قد أجازوا كلهم فلو
بعضهم يحرم ما لو ورثها
من تحل له يطل النكاح
الموقوف كما مر في باب
نكاح العبد لا يطل
حسب بان على موقف
(قوله وصرح الشارع
بانه أمانة في يده) قال في
منع الغفاري لكن ما يحسمه
في القنينة استعده شيخ
شخصا عبد البر في شرحه
لتنظيم الوهباني (قوله)
وأجازة المالك أجازة نقد
لا عقد) أي أجازة أن
ينقد البائع ما باع فمنا
لما ملكه بالعقد لا أجازة
عقدان العقد لازم على
الغضولي هداية

التمن إلى آخره وثبت في بعض النسخ كما شرح عليه العيني
(فصل في بيع الغضولي) لم تكن ثابتة عندنا بل هي فتركة وهو نسبة إلى الغضولي جمع الفضل
أي الزيادة في المغرب وقد علمت جمعه على ما لا خفاء فيه حتى قيل
فضول بالفضل وسن بلا سنا * وطول بالأطول وعرض بالعرض
ثم قيل لمن يشتغل بمال يئنه فضولي وهو في اصطلاح الفقهاء من ليس بوكيل ويغيب الفاء خطأ
أه وقيل الغضولي من يتصرف في حق الغير بلا إذن شرعي كالأجنبي يزوج أو يبيع ولم يرد
في النسبة إلى الواحد وإن كان هو القياس لأنه صار بالقلبة كالعلم لهذا المعنى فصار كالأنصاري
والاعرابي كذا في النهاية وفي فتح القدير غلب في الاشتغال بمال يئنه وبالأولاه له فيه فقول
بعض المجتهدين بأن المعروف فضولي يخفى عليه الكفر اه (قوله ومن باع ملك غيره فله مالك
أن يفسخه) ويجوز أن يقي العاقدان والمعقود عليه وله وبه لوعرضا) يعني أنه صحيح موقوف على
الإجازة بالشراثة الأربعة وعندنا في لا ينقد لانه لم يصدر عن ولا يشرع في فلو أنها
ثبتت بالمالك أو باذن المالك وقد فقد أولا انعقاد الأمانة الشرعية ولنا أنه تصرف بتدليس
وقد صدر من أهله العاقل البالغ في محله وهو المال المتقوم فوجب القول بأنه فاقده إذا ضرر
فيه مع قصده بل فيه نفعه حيث يكفي مؤنة طلب المشتري وحقوق النقد فانها لا ترجع إلى المالك
وقبه نفع العاقد بصون كلامه عن اللفاء وفيه نفع للمشتري لانه أقدم عليه طائفا ولولا النفع
لما أقدم فثبت القدرة الشرعية تحصيلها لهذه الوجه كيف وان الأذن ثابت دلالة لأن العاقل
باذن في التصرف النافع واستدل أصحابنا في كتبهم بتحديث عروة البارق أن النبي صلى الله عليه
وسلم أعطاه دينارا المشتري به أخيه فاشتري شاة فباع أحدها بما يد بنار وجاه بالشاء والدنار
إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبر بذلك فقال عليه السلام بارك الله لك في صفقتك ورواه الترمذي
عن عروة وحكيم بن حزام كنيته في النهاية وإنما شرط قيام المبيع والمتعاقدين لأن الإجازة تصرف
في العقد فلا بد من قيامه وذلك بقيامها كإثبات الانشاء وإن كان الثمن عرضا أي بما يتعين بالتعيين
فلا بد من قيامه أيضا لكونه مبيعا وإنما اشترط قيام المعقود له وهو المالك لأن العقد قوة على
إجازته فلا ينفذ بأجازة غيره فلو مات المالك لم ينفذ بأجازة الوارث بخلاف القسمة الموقوفة فانها تنفذ
بأجازة الوارث عند الثاني كذا في النزاهة ولو لم يعلم حال المبيع وقت الإجازة من بقاء وعدمه حاز
البيع في قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد لأن الأصل بقاؤه ثم رجع وقال لا يبيع ما لم يعلم قسمه
عندها لأن التلذذ وقع في شرط الإجازة فلا يثبت مع التملك وقصد البيع لأن النكاح الموقوف
لا يبطل بموت العاقد ولو تزوجت أمة بغير إذن مولاهم مات المولى فانه ينفذ بأجازة الوارث إذا لم
يحصل له وطؤها وإذا أجاز المالك البيع وكان الثمن نقدا صار مملوكا له أمانة في يد الغضولي بمنزلة
الوكيل لأن الإجازة اللاحقة كالوصاية السابقة ولو لم يجر المالك وهلك الثمن في يد الغضولي
اختلف المتأخرين في جوع المشتري عليه مثله والأصح أن المشتري إن علم أنه فصولي وقت الأداء
لا وجوعه ولا رجوع عليه كذا في القنينة وصرح الشارع بانه أمانة في يده فلا ضمان عليه إذا هلك
سواء هلك قبل الإجازة أو بعدها وإن كان الثمن عرضا كان مملوكا للغضولي وأجازة المالك أجازة
نقد لا أجازة عقد لانه لم يكن العرض متعينا كان شراء من وجه والشراء لا يتوقف بل ينفذ على
المباشران وجد نقدا فيكون ملكا له وأجازة المالك لا ينتقل إليه بل تأثير إجازته في النقد لا في

(قوله ولا يشترط قيام المبيع في مسألة الخ) قال الرملي هذه المسئلة خرجت عن ان تكون من مسائل القضي بل هي بيع المالك لانه بالخبر ان استند المالك بنقد البسم من جهة كسب الغاصب اذا ضمنه المالك كما هو ظاهر والمسئلة مذكورة في غالب كتب المذهب كالزاية وغيره او الله تعالى أعلم ثم رأيت صاحب النثر تكلم بمثل ما تكلمته اه وعبارة النهر وليس هذا من اجازة بيع القضي في شيء بل انما نفد بيعه لثبوت الملك للبائع ١٦١ باداء الضمان ضرورة فلا استثناء حاشد

تدبره (قوله وفي الزاية) وللمشتري فسخ البيع قبل الاجازة الخ) ان قلت يا ابا ماسية في المتن من ان المشتري اذا برهن على اقرار البائع أو برهن العدائنه لم يبرأ بالبيع وأراد رد البيع لم يقبل قلت لا تنافي بينهما لان ماسية في مفر وض فيما اذا اختلف البائع والمشتري فادعى المشتري ان البيع بغير امر صاحبه وبعد البائع ذلك فحصل ما في السبازية على ما اذا تصادقا على البيع بغير امر المالك فاختلف الموضوع وافهم حاشية في السعد (قوله وكذا) أخذ الثمن قال الرملي لم أر في كلامهم حكم ما اذا قبض بعض الثمن هل يكون اجازة أم لا وبني أن يكون اجازة لانه على الرضا وتصرجه في نكاح القضي بان قبض بعض المهر يكون

العقد ثم يجب على القضي مثل المبيع ان كان مثليا والا فقيمة ان كان قيميا لانه لما صار البدل له صار مشتري بالنقد بمال الغير مستقرضه في ضمن الشراء فيجب عليه رده كما لو قضى دينه بمال الغير واستقرضه غير للمثل جاز فخرنا وان لم يجوز قصد ألا ترى أن الرجل اذا تزوج امرأة على عسر الغير صح ويحب قيمته عليه ولا يشترط قيام المبيع في مسئلة من مسائل القضي مذكورة في الخلاصة من الملقطة قال الملقط اذا باع الملقطة بغير امر القاضى ثم جاء صاحبها بعد ما ملكت العين ان شاء ضمن البائع وعند ذلك بنقد البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية به أخذ عامة المشايخ اه وهكذا قالوا في الملقطة اذا تصدق فملك العين فاجاز المالك بعد الهلاك محبت وقصد المالك في قوله فلمالك ان يقضه او يجبره لان للقضي قيمته فقط حتى لو اجازته المالك لا يتغير زال العقد للموقوف وانما كان له ذلك ليدفع المحقوق عن نفسه فانه بعد الاجازة يصير كالمكيل فترجع حقوق العقد اليه فطالب بالتليم ويخاص بالمسب وفي ذلك ضرر به فله دفعه عن نفسه قبل ثبوته وفي الزاية وللمشتري فسخ البيع قبل الاجازة فنزاع لزوم العقد بخلاف القضي في النكاح ليس له ان يفسخ بالقول ولا بالفعل لانه معه بعض فبالاجازة تنتقل العبارة الى المالك فتصير المحقوق منومة به لا بالقضي وفي النهاية ان القضي في النكاح عكس ففسخ بالفعل بان زوج قضي في جلا امره برضاها وقبل اجازته زوجه باحتيان ذلك يكون فسخا للنكاح الاول وفي فتاوى قاضيان لا يكون فسخا و بثوق الثاني ايضا ثم اجازة لبيع القضي تكون فسخا للنكاح الاول وفي فتاوى من الاول تسليم لبيع اجازة وكذا اخذ الثمن ومن الثاني طلب الثمن وقوله احسنت اووفقت او اوصبت ليس باجازة وكذا كسفتي مؤنة البيع او احسنت بفرك الله خيرا وفي المتن في قولنا بفس ما صنعت كان اجازة كقبض الثمن ولو وهب المالك الثمن او تصدق به على المشتري كان اجازة ان كان المبيع قائما والسكون بعد العلم لا يكون اجازة ولو قال المالك ان اراض مادته حيا كان اجازة ما لا اول ولو قال اسكها مادته حيا لان الاسك لا يدل على الرضا وفي فروق الصكر ايدى اسات اجازة ولو قال لا اجيز يكون رد البيع بخلاف المستاجر اذا قال لا اجيز بيع الآخر ثم اجازة حاز وفي نوادر هشام ولو قال اجزت ان باع بمائة درهم بجوزان باع باكثر وان باع ما قبل لا يجوز ولو باع بالفدين ولا يجوز وانما ينظر الى النوع الذي وصفه كذا في الزاية وفيها اذا اجاز المالك بيع القضي صار القضي كالمكيل حتى صح حطه عن الثمن علم المالك بالثمن أو لم يعلم واحاب صاحب الهبة انه اذا علم بالخط بعد الاجازة فله التحارن شاء رضى به وان شاء فسخ اه وأشار المصنف باشتراط قيام المبيع أي بامعه وحاله الى انه لو اجازته بعد صيغ الثوب المشتري فانه لا يجوز

٢١٥ - بصر سادس ك اجازة ولان الظاهر ان الالف واللام في الثمن لافادة الجمع في حرره الغزي اه (قوله وأشار المؤلف باشتراط قيام المبيع الى قوله لو اجازته بعد صيغ الثوب المشتري فانه لا يجوز) كذا في الزاية وفي مخ الغفار ما يخالفه فانه قال والمراد بكون المبيع قائما ان لا يكون متغيرا بحيث يفسدا أو يفسد فلو باع ثوب غيره بغير امره وصيغته المشتري فاجاز بر الثوب البيع جاز ولو قطعه وحاطه ثم اجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا آخر اه والمسئلة بهذا اللفظ ادون التعديل في التارخانية عن فتاوى ابي الليث

(قوله والصحيح انه اذا اضعف البعدي أحد الكلا من الى فلان يتوقف البيع) ظاهره انه يتوقف وان اضعف في الكلام الآخر الى الفضولي وياقي قريبان أصح الروايتين في هذه الصورة انه يسل (قوله وفي فروق الكرايين شراء الفضولي على أربعة أوجه) قال في البرازية قال بعث ١٦٢ لفلان وقال للمشتري اشترت أو قبلت لفلان أو لم يقل لفلان أو قال الفضولي بع

لفلان فقال بعث وقال اشترت لفلان يتوقف ولو قال بعث منك فقال الفضولي اشترت أو قبلت فبات ونوى بقله لفلان لا يتوقف أو قال الفضولي اشترت لفلان وقال البائع بعث منك الأصح منهم التوقف ولو قال بعث هذا منك لفلان فقال للمشتري اشترت أو قبلت أو قال المشتري اشترت لاجل فلان وقال البائع بعث لا يتوقف وينفذ اتفاقا ولو قال الفضولي اشترت لفلان على انه بالخيار لانا لا يتوقف بخلاف شراؤه لفلان بلا خياره من التاسع في الوكالة بالشراف وفي الفضولي وفي المحابسة بعد قوله لا يتوقف وانما يتوقف شراء الفضولي اذا اشترى بغير خيار (قوله بطل العقد في أصح الروايتين) وعلى هذا فلا اكتفاء بالاضافة في أحد الكلامين بان لا يضاف الى الا - تنزه أي الاكتفاء بالاضافة

ولو ولدت الامة ثم اجاز المالك السبع يكون الولد مع الامه للمشتري ولو انعدم الدار ثم اجاز المالك السبع يصح لبقاء العرصه لم يذكر ان المؤلف حكم تسليم البيع من الفضولي فلو سلمه فيه كما قال ان يضمن أيهما شاء فليهد الاختار ضمانه يرى الاخر لان في التضمن تملك كانه فاذا ملكه من أحدهما لا يمكن تملكه من الآخر فان اختار تضمين المشتري بطل البيع لان أخذ القسيه كما أخذ العبد ويرجع المشتري على البائع بالتمن لا بما تضمن وان اختار تضمين البائع ينظر ان كان قبض البائع مضموما عليه فغذبه بالضمحان لان سب ملكه قد تم عقده وان كان قبضه امانا فاعاد صار مضموما عليه بالتسليم بعد البيع فلا يغذبه بالضمحان لا بخبر سب ملكه من العقد وقد ذكر محمد في ظاهر الرواية انه يجوز البيع بتضمين البائع ووجهه انه سلم أو لا صار مضموما عليه ثم باعه فصار كالمنصوب كذا في البرازية وقد يبيع البائع لانه اذا اشترى لغيره كان ما اشتراه لنفسه اجاز له ان يشتره له ام لا وان لم يجد نفاذا يتوقف على اجازته من المشتري به كالصبي المحبوس يشتري شيئا لغيره فيتوقف هذا لئلا يضاف العقد الى نفسه اما اذا اضافه الى غيره بان يقول بع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان يتوقف على اجازته واما اذا قال اشترت بعث منك كذا لاجل فلان فقال البائع بعث أو قال البائع بعث منك لفلان فانه يبيع الشراء للمخاطب لا لفلان والصحيح انه اذا اضعف العقد في أحد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازته فلان ولو اشترى عبدا واشهد انه يشتريه فلان وقال فلان رضىت فالعقد للمشتري لانه اذا لم يكن وكلا بالشراء وقع الملك له فلا اعتبار بالا حازه بعد ذلك وهي تلقى العقد الموقوف لا النافذ فان دفع المشتري اليه العبد واخذ الثمن كان يباعا بالتعاين بينهما ولو كان المشتري والمشتري له ان الملك وقع للمشتري له قبله له بعد قبض نفسه لا يسترد لارضا المشتري له ويجعل كانه ولا هو ان علم ان الشراء وقع للمشتري بعد وازعم المشتري له ان الشراء كان با مره ووقع الملك له والمشتري انه كان بلا مره ووقع الشراء للمشتري فالحال للمشتري له ان الشراء باق مره ووقع له كذا في البرازية وفي فروق الكرايين شراء الفضولي على أربعة أوجه الاول ان يقول البائع بعث هذا لفلان بكذا والفضولي يقول اشترت لفلان بكذا أو قبلت بقل لفلان فهذا يتوقف الثاني ان يقول البائع بعث من فلان بكذا والمشتري يقول اشترت بقله او قبلت بقله او قبلت بقله او قبلت بقله الثالث ان يقول البائع بعث هذا منك بكذا فقال اشترت أو قبلت ونوى ان يكون لفلان فانه يتوقف على المشتري الرابع لو قال اشترت لفلان بكذا والبائع يقول بعث منك بطل العقد في أصح الروايتين والفرق انه مخاطب المشتري والمشتري يسترد لغيره فلا يصحكون جوابا فكان شرط العقد بخلاف الفصلين الاولين اذ المقد اضعف الى فلان في الكلامين وبخلاف الفصل الثالث لانه وحده نفاذا على العاقبة وقد اضعف العقد له اه وأشار المؤلف في شئون الفسخ والا حازه للمالك الى ان الفضولي لو شرط الخيار للمالك فان العقد يسل ولا يتوقف لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط له مبطلا كذا في فروق الكرايين وقد يبيع ملك الغريم له لو باع ملكا نفسه مشغولا

الى فلان على ما مر تصحيح مصور بان لا يضاف الى المشتري بان يقول البائع بعث ولا يقول منك فانما اضعف لا يتوقف وان زاد على ذلك لفلان لا يتوقف ايضا لانه يتخذ كما قد سناه عن البرازية (قوله فيكون الشرط له مبطلا) قال في التهركان ينبغي ان يكون الشرط لفلان فقط قد بره

يقع

(قوله وقرى بينهما الكرايس الخ) جزم به في الحاشية في فصل البيع الموقوف وفي الفسخ وليس المستاجر في البيع بخلاف ولا الرهن والمزور وفي المرتن اختلاف المشايخ وقد قيل ان المشتري خيار الفسخ ان لم يعلم وقت البيع بالاجارة والرهن وان علم فكذلك عند محمد قسلا وهو ظاهر الرواية وعند أبي يوسف لا قبل وهما ظاهر الرواية اه وفي صحيح الشيخ قاسم ان المشايخ أخذوا بهذه الرواية اه لكن ذكر في جامع الفصولين ان الاول قول أبي حنيفة ومحمد انه ظاهر الرواية وفي حاشيته للرمل عن الغزي انه هو الصحيح وعليه الفتوى كما في الوالوجية ونقل الرمل فيما عمنه المفتي انه الاصح وفيما عمن الريلي ان المرتن ليس له الفسخ في أصح الروايتين وفي جامع الفصولين عن الحاشية لم يجز المستاجر حتى انقضت الاجارة فغذا البيع السابق وكذا المرتن اذا قضى دينه وقضى عن الذخيرة البيع بلا إذن المستاجر ففي حق البائع والمشتري لا في حق المستاجر فوسطا في حق المستاجر عمل ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو أجازها المستاجر فغذا في حق الكل ولا ينع من يده ليدل اليه ما له انرضاه بالبيع يعتبر الفسخ الاجارة لا لا تراعى من يده وعن بعض بعضنا انه لو باع وسلم وأجازها المستاجر بطل حق حبه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يبطل حق حبه اه (قوله الثاني) مفعول أجاز وهو وصفه لحذف ١٦٣ أي أجاز البيع الثاني (قوله ولو قال

المصنف باع ملك غيره
لمالكه لكان أولى)
أي لأجل مالكه قال
الرمل لم يذكر أحسن
مشايخ المذهب الواضعين
للتون هذا القيد وأقول
تركه متعين يدل عليه
توقف بيع الغاصب كما
صرحوا به من غير قيد وكما
صرحوا به في الاستحقاق
ان استحقاق المبيع موجب
توقف المقد على الاجارة
لانقضاء في ظاهر الرواية
والظاهر ان ما قاله في
البائع رواية خارجة
عن ظاهر الرواية فتمام

بجنى الفتر كان الرهن اذا باعه الرهن والعين الموفورة اذا باعها المورث يتوقف العقد على اجازة المرتن
والمستاجر فيلحقها دون الفسخ على الصحيح كما سيأتي وقرى بينهما الكرايس في جعل المرتن
الاجارة والفسخ دون المستاجر فلا يملك ما رقا بان المستاجر حتى في المنفعة ولذا لو هلك العين
لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط وهو ما عطف حكمي ونزع على الفرق ما لو تعدد بيع المورث فاجاز
المستاجر الثاني نفذ الاول ولو تعدد بيع الرهن فاجاز المرتن الثاني نفذ الاول اه ولو قال
المصنف رحمه الله تعالى باع ملك غيري لمالكه لكان أولى لانه لو باعه لنفسه لم ينعقد أصلا كما في
البدائع ولا بد ان يقول بفسخ رهنه ليكون فضوليا ولو تعدد تصرف الفضولي كاملة باعها فضولي من
رجل وزوجها منه آخر فاجاز اما ثبت الاقوى قصير علو كذا لوجه ووجهها كل من رجل
فاجاز باع الاول باعها كل من رجل فاجاز انتصف بينهما ويحرم كل منهما من أخذ النصف او التركة
ولو باعه فضولي وأجره آخر ورهنه أو زوجته اما ثبت الاقوى فيجوز البيع ويبطل غيره لان
البيع أقوى وكذا ثبت الهبة اذا وهبه فضولي وأجره آخر وكل من العتق والكفاية والتدبير حتى
من غيرها لانها لازمة بخلاف غيرها ولا اجارة حتى من الرهن لا مادتها ملك المنفعة بخلاف الرهن
والبيع أحق من الهبة لان الهبة تبطل بالشبوع فجميعا لا تبطل بالشبوع كصحة فضولي عبدا
او بيع آخر اياه يستويان لان الهبة مع الغيب تساوي البيع في افاة الملك وهبة المشاع فيما
لا يتم صحته فأي أخذ كل النصف ولو تباع غصبا عرضي لرجل واحدا فاجاز للمالك لم يجز لان

وارجع الى فروغ ذكرت في المجالين المذكورين يظهر لهما قلنا فتدبر ثم رأيت في شرح تنوير الابصار لمصنفه قول بشكل على
هذا في على ما نقله شيخنا عن البدائع ما قاله من ان المبيع اذا استحق لا يفسخ العقد في ظاهر الرواية بقضاء الغاضى بالاستحقاق
والمحقق اجازته بوجه الاشكال ان البائع باع لنفسه لالمالك الذي هو المصدق مع انه توقف على الاجازة بشكل عليه بيع
الغاصب فانه يتوقف على الاجازة فالظاهر ضعف ما في البدائع فلا ينبغي أن يقول عليه لمخالفة لفروع المذهب اه وهو عين
ما قلناه ثم قال في شرح قوله وتوقف بيع الغاصب لكن ظاهر اطلاق المشايخ التوقف على الاجازة بشكل على ما قاله لأن يجعل
على ما ذكرنا اه والبدى ذكرنا المحل على انه باعه لمالكه ولا يخفى ما في هذا المحل من البعد جدا فلتأمل اه قلت ويظهر لي ان
ما في البدائع لا اشكال وان ما فهمه المؤلف غير مراد البدائع وذلك ان قول البدائع لو باعه لنفسه لم ينعقد أصلا معناه باعه من
نفسه لانه يلزم ان يكون باعاً ومشترياً باللام فيه بمعنى من فاه قد يقال بعته وبعث منه فاللام في عبارة البدائع ليست للتعديل
حتى يكون احترازاً عما لو باعه لمالكه فكان على المؤلف ان يقول ولو قال المصنف باعه لغيره لغيره الخ يوجب مدقاً قلنا انه في
النهر قال كذلك ونهه ومن باع ملك غيره بغيره لغيره اما اذا باع لنفسه لم ينعقد كذا في البدائع

ليخرج قبض الدين قال
في جامع الفصولين وفي
(قنن) من قبض دين غيره
بلا أمر ثم أجاز الطالب لم
يجز فأنما أوجها الكاكون قال
في منغ الضغافر شرح
قوله كل تصرف صدر
منه وله مجز حال وقوعه
اعتقد موقوفاً من بيع
أو نكاح أو طلاق أو
هبة وكذا كل ما صح به
التوكيل كما صرح به

وصح عنه مشتر من غاصب
بأجازة يبيع له يبيع

البيكال في شرح الهداية
حدث قال تصرفات
الفضولي تتوقف عندنا
إذا صدرت والتصرف
مجزي أي من بقدر على
الأجازة سواء كان قلباً
كالبيع والأجازة والهبة
والستورج والتزوج أو
اسقاطاً حتى لو طلق
رجل امرأة غيره وأعتق
عبده وأجازته طلقت
وعتق أه قاتل (قوله
من الغاصب) متعلق
بالمشتري (قوله لأنه) أي
الغصب (قوله لأنه لا ينفذ
بإدائه الضمان) أي بإدائه
الغاصب الضمان (قوله
لأن ملك المشتري) يوهب
أنه عمله للورود مع أنه
بيان للفرق

فائدة البيع بثبوت الملك في الرقبة والتصرف وهو ما حصلان للمالك في البديلين بدون هذا
الاعتدال في بيعه قد علم بحقه جازة ولو غصباً من رجلين وتبايعاً أو أجازاً للمالك جاز ولو غصباً
النقدين من واحد وعقد الصرف وتبايعاً ثم أجاز جاز لأن النقود لا تتعين في المعاوضات
وعلى شكل واحد من الغاصبين مثل ما غصب كذا في فتح القدير من آخر الأسباب وأما وصية
الفضولي كما إذا وصي بالغصب مال غيره أو بعض من ماله فأجاز للمالك فهو مختار أن شاء سلها
وإن شاء لم يسل كالهبة كذا في القنية من الإصاها به علم حكم هبة الفضولي وسأقي في الصلح بيان
صلح الفضولي والظاهر من فروقهم أن كل ما صح التوكيل به فإنه إذا باشره الفضولي يتوقف
الأشراء بشرطه السابق (قوله وصح عنه مشتر من غاصب بأجازة يبيع له يبيع) وهذا
عندهما وقال محمد لا يجوز عتقه إلا بملكه وفي الحديث لا تقي لأب آدم فما لا يملك وهذا
لأن عقد الفضولي موقوف وهو لا يقيد لعدم النفاذ وثبوت عند الأجازة استناداً فهو ثابت من
وجوهنا مثل من وجهه فلا يصح شرطاً للاتفاق وهو الملك الكامل لا ملاقه في الحديث وهو للكمال
ولذا لو أعتقه الغاصب ثم أدى الضمان لم يصح العتق مع أن الملك الثابت له بالضمان أقوى من
الملك الثابت للمشتري حتى ينفذ بيع الغاصب بإدائه الضمان ولا ينفذ بيع المشتري بأجازة المالك
الأول وكذا لو أعتقه المشتري وأجاز المالك ثم أجاز البيع لا ينفذ عتقه وكذا إذا قبض المشتري
من الغاصب ثم باعه ثم أجاز للمالك البيع الأول لم ينفذ البيع الثاني مع أن البيع أسرع نفاذاً
من العتق حتى يصح بيع المكاتب والمأذون دون عتقهما ولما باع الغاصب المقصوب ثم أدى
الضمان نفذ بيعه ولو أعتقه ثم أدى الضمان لم ينفذ وكذا لو باعه الغاصب فاعتقه المشتري منه
ثم أدى الغاصب الضمان صح بيع الغاصب وبطل عتقه ولو أجاز للمالك موقوف فيه فتوقف
الاتفاق مرتباً عليه وينفذ بشفاعة المشتري من الزمان يتوقف وينفذ بأجازة الزمان
واعتاق المشتري من الوارث حال استغراق التركة بالدين فأجاز الغرماء البيع واعتاق الوارث عبداً
من التركة وهي مستغرقة بفضي الدين وأبى الغرماء فإنه ينفذ وهذا لأن العتق من حقوق الملك
والشيء إذا توقف بوقف بمحقوقه وإذا نفذ بصفوقه بخلاف اعتاق الغاصب نفسه لأنه لم يوضع للملك
وأنما عليه ضرورة أداء الضمان فلم يكن مثله له لئلا ولا سبيله ولذا لا ينعى إلى الزوائد بخلاف
الملك في بيع الفضولي فإنه ينعى إلى الزوائد المصلحة والمنفصلة وبخلاف ما إذا كان فيه خيار
البايع لأنه ليس بملكي والكلام فيه وهو ما نعتق من انعقاد في المحكم أصلاً فلم يوجد الملك فيه قد
يعتق المشتري لأن عتق الغاصب لا ينفذ بإدائه الضمان لما ينعى عليه ببيعاً لأنه لا ينفذ بإدائه
الضمان من الغاصب ولكن يرد عليه أن المشتري إذا أدى الضمان ينفذ على الصحيح لأن ملك
المشتري ثبت تطلقاً بسبب الباق وهو الشراء بخلاف الغاصب لأنه سبب ضروري فكان الملك
فيه ناقصاً هكذا ذكر الشارع فقد فرق بين أداء الغاصب الضمان وبين أداء المشتري منه وصرح في
الهداية بأن عتق المشتري ينفذ بإدائه الضمان من الغاصب وهو الأصح فلا فرق بين أداء الضمان
من الغاصب أو من المشتري منه وجري على ذلك في البناء فلو قال المؤلف بأجازة يبيع أو أدائه الضمان
لسكان أولى وكذلك لو قال وصح عتق مشتر من فضولي لسكان أولى لأنه لا يشترط أن يكون غاصباً لأنه
لو لم يسل المبيع والحكم كذلك ولعله أنفذ كماله لجل البيع لأن بيع العدد قبل قبضه فاسد وفي فتح
القدير وهذه المسائل التي جرت المحاور بين أبي يوسف ومحمد حين عرض عليه هذا الكتاب فقال

(قوله والا فقد كان فيه ملك بات) أي ان لم يتبدل هذا القيد ردعنا انه كان في ذلك الحال الواحد ملك بات مال الكه وملك موقوف
 المشتري (قوله ثم اعلم ان ظاهر قولهم) الى آخره ان الامراء والجواب عن ذلك جميعه فيه نامل فقد قال في جامع الفصولين
 لو باع المشتري من غاصب ثم مرق حتى تداولته الايدي فاجاز مال الكه عقدا من العقود جاز ذلك العقد خاصة لتوقف كلها على
 الاجازة فاذا اجاز عقدا منها جاز ذلك خاصة وقال قبله راز ولو فعله المشتري من الغاصب ثم اجاز الكه بيع غاصبه لم يجز بيع
 المشتري وفاقا وما عتقه فلم يجز قياسا وهو قول محمود عندهما بخلافهما فقال ١٦٥ بعدهما كره راز الوضوح مال الكه غاصبه
 نفذ البيع الاول وبطل

ابو يوسف ما رويت عن ابن حنفية ان العتق جائز وانما رويت ان العتق باطل وقال محمد بن
 رويست الى ان العتق جائز وانما مذهب ابي حنيفة في صحة العتق بهذا لا يجوز لتكذيب الاصل
 الفرع مصر بجواز اقل ما هناك ان يكون في المسئلة رايان عن ابي حنيفة قال الحاكم الشهيد قال
 ابو سليمان هذروا به محمد بن ابي يوسف ونحن سمعنا من ابي يوسف انه لا يجوز عتقه اه واما بيع
 المشتري من الغاصب فانما يصح لطلان عقده بالاجازة فان ثبت الملك للمشتري باتا وانما
 البات اذا ورد على الموقوف ابطله وكذا لو وهبه مولا للغاصب او تصدق به عليه او مات فورته
 فهذا كله يبطل الملك الموقوف لانه لا يتصور اجتماع البات والموقوف في محل واحد على وجه يطرأ
 فيه البات والا فقد كان فيه ملك بات وعرض معه الملك للموقوف كذا في فتح القدير وقيد بالعق
 لان في التفويض من الفضولي للراة انا جعل امرها سيدها فطلعت نفسها ثم اجاز الزوج لم يطل
 وانما ثبت التفويض الا ان فان طلعت نفسها الا ان طلعت والا فلا والاصل في تصرف الفضولي
 ان كل تصرف جعل شرعا سائيا لم يحكم اذا وجد من غير ولاية شرعية لم يستعقب حكمه ويتوقف ان
 كان مما يصح تعليقه جعل مطلقا ولا اخفا ان يجعله سائيا لم يحكم اذا وجد من غير ولاية شرعية لم يستعقب حكمه ويتوقف ان
 ليس مما يتعلق فيجعل سائيا في الحال فاذا زال المانع من ثبوت حكم الاجازة ظهر اثره من وقت وجوده
 ولذا ملك الزايد واما التفويض فاحتمل التعليق فيملك الموجود من الفضولي متعلقا بالاجازة
 فعندها ثبت الخو في الحال لا مستندا فلا ثبت حكمه الا من وقت الاجازة واما النكاح فلا
 يتعلق ولا يمكن ان يقتضي حال التوقف سببا لمطلق الطلاق بل الملك المنفعة المستعقبه ثم اعلم ان
 ظاهر قولهم اذا طرأ ملك بات على ملك موقوف ابطله ان بيع المشتري من الغاصب ينقذه وقوفا
 وانما يبطل بطر الملك البات باجازه بيع الغاصب وقد قال في النهاية انه لم ينقذ اصلا لغيره عرضة
 لا لنفاخ وقد يقال فائدة لو اجاز للمالك بيع المشتري من الغاصب لا يبيع الغاصب يبقى ان
 يصح بخلاف ما اذا اجاز بيع الغاصب وجوابه ان بيع المشتري لم ينقذ اصلا لما قدمناه عن
 البدائع ان الفضولي اذا باع ملك غيره لنفسه لم ينقذ وانما ينقذ اذا باعه لملكه وهما باعه
 المشتري لنفسه فالظاهر في النهاية ولذا قال في المراج ان المشتري من الغاصب اذا باع لا يتوقف
 ملكه لان فائدة التوقف التصادق كل صورة لا يتحقق لئلا يتوقف كبيع الحمر واورد على
 الاصل ما اذا باع الغاصب ثم ادى الضمان فانه ينقذ ببيع مع انه طرأ ملك بات وهو ملك الغاصب

يع المشتري ان ملك
 الاول بات وملك الثاني
 موقوف وقال بعضهم
 بنفذ الثاني والثالث لانه
 لما ضمن ملكه من
 وقت غصبه فكانه باع
 ملك نفسه ثم وسم فجاز
 الكل اه فخر ران
 بيع المشتري من الغاصب
 موقوف واذا اجاز
 المالك جاز خاصة فقوله
 ثم اعلم ان ظاهر قولهم
 ان يبدل على انه لم ير النقل
 الصريح وقوله وجوابه
 ان بيع المشتري لم ينقذ
 اصلا لما قدمناه بخلاف
 ما علمه به في النهاية
 والمراج فتدبر ذلك فائته
 ان ما في النهاية والمراج
 مخالف لما في جامع
 الفصولين وغيره من
 الكتب والله تعالى اعلم
 اه (قوله وقد يقال الخ)
 نقض لقوله لغيره عرضة

لا لنفاخ بانه ليس كذلك لا مكان مقامه على العصة (قوله لما قدمناه عن البدائع) قال الرمي قد كتبنا في الحاشية قري بما في
 ذلك من النظر اه أي من انه مخالف لتعليل انتهاء المراج ومن ما في البدائع ضعيف كما مر بيانه (قوله واورد على الاصل
 ما اذا باع الخ) قال في حاشية مسكين تعبه شعثا بانه غير وارد اذ قولهم ان الملك البات اذا طرأ على موقوف ابطله ليس على اخلاقه
 بل مقصد بما اذا طرأ الغير من باشر الموقوف كافي الزاوية عن القاعدى ونصه الاصل ان من باشر عقدا في ملك الغير ثم ملكه
 بنفسه نزل والمانع كالتصايب باع المصنوب ثم ملكه وكذا لو باع ملك ابيه ثم ورثه فنقذ على خلاف ما ذكرنا وطرأ البات انما
 يطل الموقوف اذا حدث لغيره من باشر الموقوف كما اذا باع المالك ما باعه التذوي من غير الفضولي ولو من اشترى من الفضولي

ولو قطعت يده عند
المشتري فاجزأه
لمشتريه وتصدق عازاد
على نصف الثمن ولو باع
عبد غيره بغير امره فبرهن
المشتري على اقرار البائع
أو وب العبد على انه لم
يأمره بالبيع وأراد رد
المبيع لم تقبل
أما ان باعه من الفضولي
فلا اه قلت وعلى هذا
الاصل في مثله يبيع
المشتري من الغاصب
لو أجاز بيع الغاصب
تغلب بطل بيع المشتري
لان الملك البات للغاصب
طرا على ملكه موقوف
بشره وهو اما بالنسبة الى
المشتري فقد طرا على ملك
موقوف ليس من بشره
لان المباشر لبيع الثاني
للموقوف هو المشتري نعم
لو أجاز عقد المشتري
يكون طرا للبائتين بشر
الموقوف تأمل

بإداء الضمان على ملك المشتري الموقوف وأوجب بان ملك الغاصب ضروري ضرورة أداء الضمان
فلم يظهر في ابطال ملك المشتري (قوله ولو قطعت يده عند المشتري فاجزأه فاشركت فيه) لان الملك
ثبت له من وقت الشراء لما قدمناه فتبين ان القطع ورد على ملكه وعلى هذا كل ما يحدث في المبيع
من كسب أو ولدا أو عقرب قبل الاجازة فهو للمشتري وهذه حجة على جحد والذلة ان الملك من وجهه
يكفي لاحتقاق الزوائد كالمكاتب اذا قطعت يده فاخذ الارش ثم رد في الرق يكون الارش للولي
وكذا اذا قطعت يده بالمبيع والحيال للبائع واجاز البيع يكون الارش للمشتري بخلاف الاعتناق
لافتقاره الى كمال الملك قيد بالمشتري لان يده ولو قطعت عند الغاصب ثم ضمن قيمته لا يكون الارش
له لان الغصب ليس بسبب موضوع الملك ولو اعتقه المشتري من الغاصب فقطعت يده ثم احبى
المبيع والارش للعبد كذا في فتح القدير وقطع اليد مثال والمراد ارجاس حاحته للمشتري (قوله وتصدق
عازاد على نصف الثمن) لان فيه شبهة عدم الملك لا نه غير موجود حقيقة وقت القطع وأرض
البعد الواحدة في المحر نصف الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو الذي
كان في مقابلة الثمن فغير عازاد على نصف الثمن شبهة عدم الملك وأراد وجوب التصديق بازائد
كأه وتاخر ما في فتح القدير وقيد عازاد لانه لا تصدق بالكل وان كان فيه شبهة عدم الملك
لكونه مضمونا عليه بخلاف ما زاد ووزع في الكافي فقال ان لم يكن مقبوضا فغير عازاد يرجع مالم
يضمن وان كان مقبوضا ففيه شبهة عدم الملك (قوله ولو باع عبد غيره بغير امره فبرهن المشتري
على اقرار البائع أو وب العبد على انه لم يأمره بالبيع وأراد رد المبيع لم تقبل) أي بيته لبطلان
دعواه بالتناقض اذ اقدمها على العقد وهما باقلا ن اعتراف منها بجحته ونفاذ والدينه لا يتقضي
الا على دعوى صحيحة وادخلت الدعوى لا تقبل وقوله بغير امره زاد وان وقع في الجماع الصغير لانه
ليس من صورة النسبة ولا يشكل هذا بما ذكره في الزايدات ان المبيع اذا ادعاه رجل فصدقه
المشتري فنفخ اليه ثم برهن على اقرار البائع بان العبد للمشتري يريد بذلك الرجوع بالثمن تقبل
بيته لان العبد في يد المشتري هنا وهناك في يد المشتري بشرط الرجوع بالثمن أن لا تكون العين
سائلة للمشتري فذلك لم يرجع هنا ورجع هناك وقبل اختلاف الجواب لا اختلاف الوضع فموضوع
ما ذكرناه فيما اذا قام البيعة على ان البائع أقر قبل البيع بان المبيع للمشتري واقدمه على
الشراء ينتفي ذلك فيكون مناقضا وموضوع ما ذكر في الزايدات فيما اذا برهن ان البائع أقر بعد
البيع انه للمشتري فلا تناقض وهذا هو الوجه فان في مثله الزايدات العين في يد المشتري أيضا
كافي غاية البيان وأشار المصنف رحمه الله تعالى بعدم قبول البيعة الى عدم قبول قوله لو لم يكن له
بيعة فلو ادعى البائع بعد البيع ان صاحبه لم يأمره ببيعه وقال المشتري أمرت اودعني المشتري عدم
الامر فادعى البائع الامر فالقول لمن يدعي الامر لان الآخر متناقض وليس له أن يستحقه لان
الاستحلاف يترتب على الدعوى الصحيحة لا الباطلة واعتراض في النية قولهم انه متناقض فلا تجمع
دعواه ولا يستتبع بان التوفيق يمكن تجاوزا ان يكون المشتري اقدم على الشراء ولم يعلم باقرار البائع
بعدم الامر ثم ظهر له ذلك بان قال عدول عنه قبل البيع أقر بذلك ويشهدونه ومثل ذلك ليس
بمائع وهذه الموضع موضع تأمل اه قلت لا اعتراض ولا تأمل لانه وان أمكن التوفيق لم تقبل
لكونه ساعيا في نقض مائع من جهة وكل من سعى في نقض مائع من جهة فعبه مردود عليه فقوله
ان امكان التوفيق يدفع التناقض على أحد القولين مقيد بما اذا لم يكن ساعيا في نقض مائع من

جهته والتعبد بدعوى المشتري مثال لأن البائع لو ادعى اقرار المشتري بأن المالك لم يهرمه لم يقبل
أيضا قال في الخلاصة والبرازية عبيد معروف في رجل يبدأ خرابعا مرجل قال البائع بعث بلا امر
المالك وبرهن على اقرار المشتري انه باعه بغير أمر المالك لا يقبل للتناقض ولا عليك تحليف المالك
وكذا لو ادعى المشتري اضا فساد العتق دون البائتم وأصله ان من سقى في نقض ما تم من جهته
لا يقبل الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان القاذب بكذا
وبرهن يقبل الثاني وهب جار يتسه واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها او
استولدها وبرهن تقبل ويستردها والعرق اه وعلاوه في الثانية بانه تناقض فيما هو من حقوق
الحرية كالتيدير والاستلاد والتناقض فملا يمنع محبة الدعوى قال في فتح القدير وعندى ان هذا
غير صحيح لانه انما قيل في الحرية للنفاء ولا خفاء في التسير والاستلاد لانه لا يخفى على الفاعل فصل
نفسه فيجب أن لا يقبل تناقضه ولا يحكم بينه اه والجواب انه انما قيل وان كان متناقضا جملا
على انه فعل ذلك ثم ندبم وتاب الى الله تعالى فافر بتدبيره واستلادها وعقده فقبل حلها رجوعه
المصيبة بخلاف التناقض في دعوى الملك فانه غير صحيح وفي البرازية وقول المشتري بعد القبض
اعتقه بائنه وأودره او كان حرا اصل مقتصر على نفسه لا يتعدى الى بائنه ولا يستوفى ولا يؤمره وقوف
فان برهن رجوعه بالثمن واستقر الولا على البائع وان برهن على ضرره ان اقر بالبيع قبله من فلان
ان صدقه فلان اخذ العبد لان كذبه اه ومن فصل الاستحقاق لو اقر بعد بانه ملك الساع
واشترى منه ثم استحق منه فانه يرجع بالثمن على البائع اه (قوله وان اقر البائع عند القاضي
بان رب العبد لم يهرمه بالبيع بطل البيع ان طالب المشتري ذلك) لان التناقض لا يمنع محبة الاقرار
لعدم التهمة فالمشتري ان ساعده نفسه فينتقض في حقهما وهو المراد بيطلان البيع في
عبارة لا في حق رب العبد ان كذبهما لو ادعى ان كان امره واذا لم ينفع في حقه بطالب البائع بالثمن
مندهما لانه وكله وليس له مطالبة المشتري لبراءته بالتصادق وعندا في يوسف له ان طاله ما واد
أدى رجوعه على البائع بناء على ابراء الوكيل ولو كان على العكس بان أنكر المالك التوضيح
وتصادقانه وكله فان برهن الوكيل لزمه والاستحقاق المالك فان حلف لم يلزمه وان نكل لزمه ولو
غاب المالك بعد الانكار وطالب البائع الفسخ ففع القاضي البيع بينهما لانه ثبت عند القاضي
ان البيع كان موقوفا فان طالب المشتري تأخير الفسخ لحلف المالك على انه لم يهرمه يؤخر لان
سبب الفسخ قد تحقق فلا يجوز تأخيره لاجل البين فلو حضر المالك وحلف اخذ العبد وان نكل
عاد البيع ولو كان المالك حاضرا وقبض المشتري لم يأخذ العبد لان البيع صحيح ظاهر اقبالا بهج القضاء
على الغائب بيمينه وللبائع أن يحلف رب العبد انه ما أمره ببيعته فان نكل ثبت أمره وان حلف ضمن
البائع ونفذ بيعه كالمغاصب اذا باع المقتصوب ثم ملكه باذاه الضمان ولو مات المالك قبل حضوره
فوفره البائع وأقام البيعة على اقرار المالك بانه لم يهرمه لم يقبل لما ينه من التناقض ولو أقامها على
اقراره ثم بطل ذلك بعدموته تقبل بخلافه اذا أقامها على هذا الوجه حال حياة المالك وانها لا تقبل
لانه في حياته أصل في نفسه فيجتمع والتناقض وبعدموته ناس عن الميت والميت لو ادعى حال حياته
لا يكون متناقضا بخلافه ثم يكره البائع حيث يكون مناقضا وللمشتري ان يحلف بالله تعالى ما يعلم ان
المولى أمره ببيعته فان نكل ثبت الامر وان حلف اخذ نصف العبد ورجع المشتري على البائع
بنصف الثمن وخير في النصف الاخر لفرق الصفقة عليه هذا اذا اقر المشتري بان العبد ملك الامر

وان اقر البائع عند
القاضي بان رب العبد لم
يهرمه بالبيع بطل البيع
ان طالب المشتري ذلك

﴿باب السلم﴾ (قوله وفي المراج ان الهزمة قد سلب) قال في الفتح وجعل الهزمة في أسمت اليك السلب بمعنى أزلت سلامة المال حيث سلمته الى مفسد ونحو ذلك بعدد لوجهه الا باعتبار المدفوع حال الكاوصحة هذا الاعتبار توقف على غلبة ثوابه عليه وليس الواقع ان السلم كذلك بل ١٦٨ الغالب الاستيفاء اه (قوله أخذنا جمل باحل) هذا ما طرأ على جانب السلم اليه

فأما أخذ الثمن ولذا عذر بالآخذون اليهم وأما تعريفه بأنه بيع أجل يعاجل فهو ما طرأ على جانب السلم وكان الأولي ببدال البيع بالشراء وكلا التعريفين صحيح وبه يندفع التعقب على الأول ودعوى القلب ومن باع دار غيره فادخلها المشتري في بناءه لم يضره من البائع يعني اذا أقر البائع بالنصب وأنكر المشتري لان أقراره لا يصدق على المشتري ولا يضمن إقامة البينة حتى يأخذها فإذا لم يتم للمشتري وهو صاحب الدار البينة كان التلف مضافا الى عجزه عن إقامة البينة لا الى عقد البائع لان الفاسد لا يجوز بيعه حتى هذا يعلم ان قوله وأدخلها المشتري في بناءه اتفاقا وانما ذكره ليعلم حكم غيره بالاولى وفي الهداية لم يضمن البائع عند أبي حنيفة كمن أقر بالنصب وهو قول أبي يوسف آخره او كان يقول ولا يضمن وهو قول محمد وهي مسألة غصب العقار وأراد ببدال الدار العرصة بغيره أدخلها في بناءه والله اعلم

﴿باب السلم﴾

لما كان من أنواع البيوع ولكن شرط فيه القبض كالصرف آخره ما وقدمه على الصرف لان الشرط في الصرف قبضهما وفي السلم قبض أحدهما فقدم انتقالا يتدرج ويخص باسم السلم لتحقيق إيجاب التسليم شرطا فيما صدق عليه أعني تسليم رأس المال وكان على هذا نسخة الصرف بالسلم أتفق لكن لما كان وجود السلم في زمنه صلى الله عليه وسلم هو الظاهر العام في الناس سبق الاسم اليه وهو في اللغة السلف قال في الصحاح أصل الرجل في الذم عام أسلف فيه وفي المصباح السلم في البيع مثل السلف وزنا ومعنى وأسلفت اليه بمعنى أسلفت أيضا اه وفي المراج ان الهزمة قد سلب أي أزال سلامة الدراهم بتسليمها الى مفسد في مؤجل وفي الفقه على ما في السراج والغاية أخذ حاجل بأجل وتعقبه في فسخ القدير بأنه ليس بجميعه لصدمه على البيع شمن مؤجل وعرفه أيضا بأنه بيع أجل يعاجل والنظار ان قوله أخذنا جمل باحل من باب القلب والاصل أخذ أجل يعاجل وهو أولى معاني البناء من ان قولهم أخذنا جمل باحل تعريف من الناحية الجمل فاستمر النقل على هذا التعريف وركن البيع من الإيجاب والقبول وينعقد بلفظ البيع على الأهم اعتبارا للحنى ويسمى صاحب البراهمرب السلم والمسلم أيضا ويسمى الآخر المسلم اليه والمخطة مثلا المسلم فيه وسأقي شرائطه مفصلة أيضا وسبب شرعيته شبهة الحاجة اليه وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه في اليمن ولرب السلم في المسلم فيه الدين الكاش في الذمة ما في العسن فلا يثبت الا قبضه على انعقاد مبادلة أخرى والمؤجل المطالبة بما في الذمة ودليله من الكتاب آية المداينة لم يحصه الحاكم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال أشهد ان السلف المضمون الى أجل معي قد أحله الله تعالى في الكتاب وأذن فيه قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قاتلتم ديني الى أجل معي فاكتبوه ومن

فأما أخذ الثمن ولذا عذر بالآخذون اليهم وأما تعريفه بأنه بيع أجل يعاجل فهو ما طرأ على جانب السلم وكان الأولي ببدال البيع بالشراء وكلا التعريفين صحيح وبه يندفع التعقب على الأول ودعوى القلب ومن باع دار غيره فادخلها المشتري في بناءه لم يضره من البائع يعني اذا أقر البائع بالنصب وأنكر المشتري لان أقراره لا يصدق على المشتري ولا يضمن إقامة البينة حتى يأخذها فإذا لم يتم للمشتري وهو صاحب الدار البينة كان التلف مضافا الى عجزه عن إقامة البينة لا الى عقد البائع لان الفاسد لا يجوز بيعه حتى هذا يعلم ان قوله وأدخلها المشتري في بناءه اتفاقا وانما ذكره ليعلم حكم غيره بالاولى وفي الهداية لم يضمن البائع عند أبي حنيفة كمن أقر بالنصب وهو قول أبي يوسف آخره او كان يقول ولا يضمن وهو قول محمد وهي مسألة غصب العقار وأراد ببدال الدار العرصة بغيره أدخلها في بناءه والله اعلم

﴿باب السلم﴾

والتعريف هذا ما طرأ على وهو الموافق لما رأيت في التهر كاستذكره وهو ظاهر التعليل الذي سذكروه عند قول المتن وقبض رأس المال قبل الافتراق فانظروا: (قوله والظاهر ان قولهم أخذنا جمل باحل من باب القلب والاصل أخذ أجل يعاجل وهو أولى معاني البناء من ان قولهم أخذنا جمل باحل تعريف الخ) كسأقي بعض النسخ وفي بعضها

والظاهر ان قولهم أخذنا جمل باحل تعريف الخ قال في التهر لکن في الموحاشي السعدية قال يجوز ان يقال المراد أخذنا جمل باحل بقرينة المعنى القوي اذا لاصل هو عدم التصرف الآن ثبت بدليل اه أي لم يلق الغرب سلف في كذا وأسلف واسلم اذا قدم الثمن فيه نقله عنه في التهر وقول التهر وزعم في الضر بان الاول تعريف وهو لا يفتي ثم قال بعد كلام السعدية وبه اندفع ما في البحر من انه تعريف اه مبني على ما في بعض النسخ (قوله على اتمقابلة مبادلة أخرى) أي انه

السنة

يكون بيعا عند القبض وسد (روى عنه عند قول المن والى تسمى السلم اليه والى (قوله وادعيا من سلم اليه على وجهه) على وفق القياس (قوله ولا يخفى في السلم في الاواني الخ) اى لا يجوز بل في النجاسة بآدم على نفي الجواز قاله بعض الشراح (قوله ورجع قول الامش في فتح القدير الخ) اعترضه في النهر بأنه لا يتم الا بالتزام ان الامش قائل بانقاذ البيع بلفظ السلم والا فيجوز ان يكون قائلًا بمقابل الاصح من اهل الجوز وحينئذ فلا يتم المطلوب واعترضه ١٦٩ ايضا بان صاحب الثوب وان اعطاه

بذراهم مؤجلة لكن على انها مبيعة لاعتبارها في لزوم ان يكون من افراد البيع وذكر باقي شروط السلم لم يشغل ارادة هذا المعنى فتأمل اه وان تخير بان كلام من الاعتراضين ساقط اما

ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره صم السلم فيه ومالا فلا يصح في المكبل والبر والشعير والموزون المثلث ويصح في العددي المتعارب كالبيض والجوز

الاول فلان فرض المسئلة انه سلم ثوبا بمثل في دراهم وقد قال ابو بكر الامش انه ينسقد بعلاسما فهنا صريح بأنه يقول ان البيع ينسقد بلفظ السلم وقد ذكر في النهر قبل هذا ان صاحب القنينة لم يحك خلافا في انقاده بلفظ السلم واما الثاني

السنة مائة والستة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قدم النبي صلى الله عليه وسلم والناس يسلفون في التمر السنة والستين والثلاثة فقال من سلم في شيء فليس له في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم وهو على خلاف القياس اذ هو بيع المعلوم ووجب المصير اليه بالنس والاجماع للحاجة ولا اعتبار بمن قال انه على وفقه وقد اطال في الرد عليه في فتح القدير (قوله ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره صم السلم فيه) لانه لا يقضى الى المنازعة وفي القنينة السلم في الذهب القلاني في وقت كونه حصرا لا يصح والسلم في التفاح الشامي قبل الادراك يصح لانه يسمى تفاحا اه وفي فروق الكرايم يبيع السلم بغير بيع العين في ستة اشياء خيار الرقبة وخيار الشرط ولو تفرقا يسل وفي اضافة السلم الى الدراهم وجعل المحطة رأس المال على المختار وفي الاحل (قوله ومالا فلا) اى وما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لا يصح السلم فيه لانه يقضى الى المنازعة ثم شرع بين الفصلين بالفاء التفصيلة بقوله (فيصح في المكبل كالبو والشعير والموزون المثلث كالصل والزيت) وفي الفروق الاسلام في الجوز وزنا يجوز اه وفي القنينة برقم (معك) اسلم زيبا في كحلة لا يجوز برقم (ح) (عك) يجوز باو الفضل يجعل الزيب كلبا وهاجا جلا وزينا والثوم والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا عددا والقرن والعصر والحل يجوز كلبا او وزنا ولا يخفى في السلم في الاواني المتخذة من الزجاج وفي المكسور يجوز وزنا كذا في البرازية وفي الظهيرة يجوز السلم في الدقيق كلبا او وزنا ولو سلم فلو سلم صغرا وسفقا حديدا وقصبا في او لا يجوز بخلاف ما لو سلم قننا في ثوب حيث يجوز اه وفيها ولو سلم في اللبن كلبا او وزنا جاز لانه ليس بمكيل ولا موزون نصا فيجوز كيفما كان بشرط في البخيرة وراج الغلوس اما اذا كانت كاسية فانه لا يجوز لانه اسلام موزون وفيه المثلث احتراز عن الدراهم والدنانير فانها وان كانت موزونة لكنها من فلا يجوز الاسلام فيها لان السلم تجبيل الثمن وتاجيل المبيع ولو جاز فيها انعكس فاذ لم يقع سلما يكون باطلا عند عيسى بن امان وقال الامش يكون بيعا شتم مؤجل اعتبارا للعين والاول اصح لانه لا يمكن تصدقه في غير ما وجب العقد فيه ورجح قول الامش في فتح القدير مانه ادخل في القفه وهذا الخلاف فيما اذا سلم فيها غير الثمن كالحطة وما اذا سلم فيها الثمن لم يميز اجاسا ولو سلم في المكبل وزنا كما اذا سلم في البر والشعير بالمرز قيمه واثنا والمعتدا لجواز لوجود القبض وعلى هذا الخلاف لو سلم في الموزون كلبا (قوله ويصح في العددي المتعارب كالبيض والجوز) لانه معلوم مضبوط مقدور التسليم وما قيمته من التفاوت ممدد عر فالا خلافا في جوازه عددا انما

(٢٢٥ - ج ١ - ١٠٠)

ووجدنا اللفظ الذي يستقبحه المبيع فيصير العقد عديم لان كلام السلم والبيع يشتر كان في كونها مبادلة مال بمال وقد قصد المتعاقدان ولا مانع شرعا من كون هذه المبادلة المقصودة اذ لم يصح على صفة خاصة قصدتها المتعاقدان ان تصح على صفة أخرى كما اذا قصد احد المتعاقدين الشركة على صفة صكونها مقاضاة وقد عارضه في شرطها فانها تصير شركة عتات وان لم يقصد هذه الصفة ولذلك نفا اثر كبيرة كالوهاب للفقير او تصدق على غني يكون الاول صدقة والثاني هبة وكالواطام غيره وصيا في حياته او كلبا بعد

والفلس واللبن والآخر
ان معنى ملين معلوم
والذرى

وقاته يكون الاول وكلا
والثاني وصاوا كالواشترى
امة تعدل ألف درهم مع
طوق فضة قيمته ألف
درهم ونقد من الثمن
ألفاهو غن الغضة سواء
سكت أو قال خذ هذا
من غنما تحب بالعواز كما
سأقي في الصرف ولا يخفى
ان تحرى الجواز في مسئلتنا
بالاولى لانه لم يصرح فيها
بختلاف المجاز وان صرح
فهي مثل مسألة الصرف
فتأمل منصفاً (قوله
وشروط في الخلاصة ذكر
المكان الخ) أقول عبارة
الخلاصة هكذا أولاً
بالس في اللبن والآخر إذا
يب اللبن والمكان وذكر
عدد ما عملوا والمكان
قال بعضهم مكان الاغناء
هنا قول ابي حنيفة وقال
بعضهم المكان الذي
يضرب فيه اللبن انتهت
فكان ينبغي أن يذكر
قول الامام وهو لا يسمي
احتمال أن يكون ذلك
البعض من غير أهل
المنصب (قوله واللبن
بكسر الباء الخ) قال بعض

الخلافة فيه كلاً فنعني ما يجوز كلاً ولا نعني فرق كلاً ونعني ما يضاعف التفاوت وأجنا عنه وأما
جاز كلاً وجود الضبط فيموجب التفاوت ومنه الكثرة والشمس والتي حكا في فرق
الكرايين لان العددي للتفاوت لا يجوز السلم فيموجباً تفاوتت ما لبتة متفاوت كالبطيخ والقرع
والزمن والرؤس والا كارع والفرجل والدور والجواهر والا لى والادام والجواودو الخشب فلا
يجوز السلم في شيء منها عدد التفاوت الا اذا ذكرنا ظاهر مجرد العدد كقول أو غنى ذلك ومن
التفاوت الجواول والفراء فلا يجوز الا يذكر عبران وأجازوه في الباذنجان والكاغدة عدد الاهدار
التفاوت وفي فتح القدير وفيه نظر ظاهر أو يحمل على كاغدة يقال خاص والا فلا يجوز وكون
الباذنجان من التفاوت لعله في باذنجان ديارهم وفي دياره الدس كذلك بخلاف بيض النعام وجوز
الهند لا يحق شيء منه بالاسلام بخلاف بيض الدجاج والجوز الشامي والفرقيبي لعدم اهدار
التفاوت ويشترط مع السديان الصفة اضافي شرح الشافي فلو سلم في بيض النعام أو في جوز
الهند جاز كما جاز في الآخرين وعن أبي حنيفة انه منعه عدد في بيض النعام اخطأ للتفاوت في المسألة
وهو خلاف ظاهر الرواية والوجه أن ينظر الى الغرض في عرف الناس فان كان الغرض في ذلك
العرف حصول العشر ليخفف في سلاسل القناديل كما في ديار مصر وغيرها من الامصار يجب أن يعمل
بهذه الرواية فلا يجوز السلم فيها بعد ذكر العدد الا مع تعيين المقار والون من نقاء البياض أو اهداره
اه وفي المعراج والفواصل بين التفاوت والتفاوت ان ما نحن مستهلكه بالمثل فهو متقارب وبالقسيمة
يكون متفاوتاً وفي البرازية لا يجوز السلم في الاواني المتخذة من الخرف عديدان فوطا يصير معلوماً
عند الناس ويجوز في الكيزان الخرفية لاذين فوعلا بتفاوت آحاده اه ولم يشترط المتأخر في العواز
اعلام الصفة انه جيد أو وسط أو ردى ومنهم من شرط اعلام الصفة كذا في الخبيرة وفيها عن
أبي يوسف لو سلم بيض الا وفي بيض الدجاج أو سلم بيض النعام في بيض الدجاج جاز وان سلم
بيض الدجاج في بيض نعامه أو سلم بيض الدجاج في بيض الاوزان كان في حين بقدر عليه جاز فان
كان في حين لا يقدر عليه لا يجوز اه (قوله والفلس) لانه عددي يمكن ضبطه فصعب السلم فيه
وقيل لا يصح عند محمد لانه عن مادام بروج وظاهر الرواية عن الكل الجواز واذا بطلت عندنا
لا يخرج عن العدالي الوزن للعرف الا ان يهده اهل العرف كما هو في زماننا فان الفلس اثنان في
زماننا ولا تقبل الاوزان فلا يجوز السلم فيها الاوزان في ديارنا في زماننا وقد كانت قبل هذه الاعصار
عددية في ديارنا أيضاً كذا في فتح القدير (قوله واللبن) بكسر الباء وهو الطوب لاني وشروط في
الخلاصة ذكر المكان الذي يعمل فيه اللبن وفي الخبيرة كوابع أجوبة ملين لم يقر من غير اشارة لان
اللبن من العدود المتقارب باعتبار قدره ومن التفاوت باعتبار رخصه واعتبار الاول في السلم للراحة
واعتبار الثاني في البيع (قوله والآخر) يضم الجيم وتشديد الراء مع المداشهر من التحقيف
الواحدة آخرة وهو معرب وهو اللين اذا طبخ كذا في المصباح (قوله ان معنى ملين معلوم) لان
آحادها التفاوت اذا صليت الالة واذا لم تعين لا يجوز لافاضته الى المنازعة وفي المصباح اللين
بكسر الباء يعمل من الطين بينه الواحد لنتنو يجوز التحقيف فيصير مثل جل اه واللبن
بكسر الباء قال الطين والجليب أيضاً كذا في المصباح والمراد الاول (قوله والذرى) أى ويضع
السلم في المنزوعات لانه يمكن ضبطها بما ذكره وجاز فيها بالاجماع كالشباب والبط والحصر
والباري وانما جاز فيها مع انها لم تذكر في النص وهو مشروط على خلاف القياس في المصكيل

والموزون فلا يقاس عليهما للاجماع ودلالة النص لان سبب شرعيته المحاجوه هي لا تختلف (قوله كالثوب اذا بين الذراع) أي من أي جنس كذا ذكر العيني وفي فتح القدير أي قدره كذا كذا ذراعا وفي الترازية اذا اطلق ذكر الذراع في الثوب فله ذراع وسط وفي الذخيرة واختلاف المشايخ في تفسير قول محمد ذراع وسط منهم من قال أراد به الصدر وهو فعل الذراع الاسم وهو الخشبة يعني لا يعد كل المدلول برخي كل الارضاء وبعضهم قال أراد به الخشب والصحيح انه يحمل عليهما اذا شرط مطلقا فيكون له الوسط منهما فنظر القياسين (قوله والصفة) أي قطن أو كنان أو مركب منهما وهو الملقم أو حرمر ونحو ذلك (قوله والصفة) أي عمل الشام أو الروم أو زيد أو عمر ولا نه يصير معلوما بذ كرهذه الاشياء فلا يؤدي الى النزاع ولم يذكر الوزن لانه ليس بشرط الا في الحرمر اذا بيع وزنا لانه لا يعلم الا بالوزن وفي الظهورية ولا يشترط ذكر الوزن في الكرماس وانعتقوا في الحرمر والصحيح اشتراطه ولو أسلف في ثوب الخزان بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن فان ذكر الوزن فقط لا يجوز ولو باع ثوب خبز بثوب خبز يدايل لا يجوز الا وزنا لانه لا يباع الا وزنا اه وفي الترازية أسلف قلنا هر وباني ثوب هر وري حاز وان مضافا في شعر مريح ان كان المصع عاشر الليموز والليموز ثم قال في نوع لو أسلف في ثوب وسط وجاها الجعيد فقال خذ هذا وزني درهمين فاستأنى مسأله عند قوله ولا يجوز التصرف في السلم فيه قبل قبضه (قوله لا في المحبوان) أي لا يصح السلم فيه لتفاوت أحاده لانه وان أمكن ضبط ظاهره لا يمكن ضبط باطنه وكذا استقراره فاسد ولكنه مضمون بالقيمة مملوك بالقبض حتى لو كان عبدا فافاقه يجوز لكونه مملوكا ذكره الاصيلي وقدمناه قبل الزمان أطلقه فعمل الأدي وغيره وقد صرح انه عليه السلام نهى عن السلم في المحبوان رواه المحاكم وصححه فعمل المصنفين وان لم يكن فيها تفاوت لان الاعتبار في المخصوص عليه ليس النص لا للعيني وهو لم يفصل كذا في الكافي ولكنه يخرج عنه السهم الطري فان السلم فيه جائز كسألي في ولكن في فتح القدير ان شرطت حياته فلما انقضى حقه (قوله ولا أطرافه كالرأس والا كراع) انفس التفاوت وقبل عندهما يجوز والا كراع جمع كراع الثلاثة والبقر وجميع على كراع أيضا (قوله والجلود عدا) أي لا يجوز السلم فيها للتفاوت الفاحش الا أن يبين ضرر ما معلوم او طول وعرضا وصفة معلومة من الجودة والرداءة فيجوز حينئذ عدد او وزنا (قوله والمحب حزم او الرطة حزمنا) أي لا يجوز السلم فيها للتفاوت الفاحش لانه يجوز له ان يعرف طوله وغلظه حتى لو عرف ذلك بان بين المحبل الذي يشتد به المحب والرطة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى النزاع جاز ولو قد اذال وزن في الكل جاز وفي ديارنا تفاوت فواقي نوع من المحبب الوزن فيجوز الاسلام فيسوزنا وهو أضبط وأطيب كذا في فتح القدير وفي الخلاصة ولا يجوز السلم في المحبب أو قارا والرطة الغضب خاصة ما دام طما وجامع وطاب كذا في الصحاح وفي المصباح المجزاة القصبة من القث وشعره والمزمنة والمجمع جزم مثل غرفة وغرفة وارض جزم فحتمين قد انقطع المساء عنها فهي باسطة لاسيات فيها اه وفي الذخيرة وأما الراعيين الرطة والبقول والقصب والخشيش والخشب فهذه لم تكن مثله فلا يجوز فيها ولا بأس بالسلم في المجموع اذا بين ضرر ما معلوم او الطول والعرض والقلنا وكذا الساج وصنوف السدان وفي النائية الرطبة الاسفت وهي التي تنجمه أهل مصر برسيما وأهل البلاد الشمالية بغاوفي الشامل لا يعرف السلم في الرطبة ويجوز في القث لانه يباع وزنا (قوله والجوهر والمحرز) لتفاوت أحاده الاصفاد واللؤلؤ التي تباع وزنا لا يجوز السلم فيها وزنا لانتها

كالثوب اذا بين الذراع
والصفة والصنع لا في
المحبوان ولا أطرافه
كالرأس والا كراع
والجلود عدا والمحب
خزما والرطبة حزمنا والجوهر
والمحرز

له فلا سبق قلم وليس في
الصحاح وفي القاموس
كثير له وبارة الصحاح
او المثلن قال اللين والمثلن
المحب (قوله للاجماع
ودلالة النص) تعليق
لجوهر وما بعده تعليق
لدلالة النص (قوله ويجوز
في القث) قال في الصحاح
القث القصصة
والقصصة بالكسر
الرطة أبو العود عن
شحنه وفي القاموس القث
ثم المحدث كالتفتت
والقثي والاسفت وبابه

والمنقطع ولا في السمك
الطري ومع وزن المالح
ولا يصح السلم في اللحم
(قوله) وله انه يختلف
 باختلاف كبر العظم
وصغره) قال في الفتح
وعلى هذا الوجه يجوز
السلم في مخلوع العظم وهو
رواية الحسن عنه ثم ذكر
للإمام وجه آخر وهو انه
يختلف بحسب الفصول
مما هو في الأقال وحاصل
هذا الوجه انه سلم في
المنقطع وعلى هذا يجوز
في مخلوع العظم وهو
رواية أبي شعيب عنه قال
المصنف وهو الأصح اه
(قوله الى وسط المتنق)
الذي في الفتح وسط غصب
المتنق

تباعه فامكن معسرة قدرها والمحرز بالتحريك الذي ينظم الواحدة خزنة ونزوات الملك جواهر
تأجرو وقال كان الملك اذا ملك عامازيدت في ناحية خزنة السلم على عدس مملكه كذا في الصحاح (قوله
والمنقطع) أي لا يجوز السلم في الشيء المنقطع لغو شرطه وهو ان يكون موجودا من حين العقد
الى حين الحل بذكر الماحم مصدر مسمى من المحاول حتى لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند الحل
أوبا العكس أو منقطعا فيما بين ذلك لم يجوز لانه غير مقصور التعليم لتوهم موت السلم اليه فيحل
الاجل وهو منقطع فيضرب السلم وحدا لا يتطاع أن لا يوجد في الاسواق التي تباع فيها وان كان
في السيوت ولو انقطع عن أيدي الناس بعد الحل قبل أن يوفي السلم فيه قرب السلم بالخيار ان شاء
فصح العقد وأخذ رأس ماله وان شاء انتظر وجوده وفي البناء يعمد بالي مقبوض في اليسر ولو
انقطع في اقليم دون اقليم لا يصح السلم في الاقليم الذي لا يوجد فيه لانه لا يمكن احضاره للامسقة
مطلبة فيخرج عن التسليم حتى لو أسلم في الربط يضاري لا يجوز وان كان يوجد بهستان اه وفي
البرازية انقطع السلم فيه في اوانه يتغير ريب السلم وعن الامام انه ينقض اه وفيها استقرض
فاصكه كليا أو وزنا ثم انقطع بصر الى ان تدخل الجديدة لأن يترافعا على قيمته كمن استقرض
طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم التقيا في بلد فيه الطعام غال ليس له الطالب بل يوفى المطلوب
ليعطيه في تلك البلاد اه (قوله ولا في السمك الطري) أي لا يجوز فسمكه لا ينقطع عن أيدي
الناس في الشئ لا يحمدا للمادة حتى لو كان في وقت لا ينقطع فيه حاز وزنا لاعددا والمحصل
كافي شرح الطحاوي انه اما ان يكون طرا أو محالوا ما ان يسلم عددا أو وزنا فان
أسلم فيه بعد الحل بمز مطلقا للثغوات وان أسلم فيه وزنا فان كان معلوما يجوز وان كان طرا
فان كان العقد في حسنه والمحاول في حسنه ولا ينقطع فيما بينهما ما جاز والا فلا (قوله ومع وزن
لوماح) أي صح السلم في السمك بالوزن لو كان للمال لاعددا لان المالح منه وهو القدي لا ينقطع
وهو معلوم يمكن ضبطه ببيان قدومه بالوزن وبيان نوعه بان يقول بوري أو راي وفي أحمك
الاسكندرية النفس والدونيس وغيرها وفي الايضاح الصحيح ان في الصغار منه يجوز وزنا وكلا
وفي الكبار روايتان وفي المغرب حكم مالح ومخلوع وهو القدي الذي فيه المالح ولا يقال مالح الا
في لغة رديثة والمالح هو الذي شئ طنه وجعل فيه المالح (قوله ولا يصح السلم في اللحم) أي عند
أي حنيفة ولا يجوز اذا بين حسنه ونوعه وسنه وصيغته وقدره كساعة حتى متى جمين
من الجنب أو الخمد ما تروى لانه موزون مضبوط الوصف فصار كالسبالة والشهم بخلاف
لحم الطيور فانه لا يقدر على وصف موضع منه وله انه يختلف باختلاف صكبر العظم وصغره
فيؤدى الى المنازعة وفي معزوع الظهر وايان والاصح عدمه وهذا الخلق في الكتاب وفي الخفايا
والعيون الفتوى على قولها وهذا على الاصح من ثبوت الخلاف بينهم وقبيل لاختلاف فزع
أي حنيفة فيما اذا أطلق السلم في اللحم وقولها فيما اذا بينا واذ حكم المالح يجوز مع اتفاقا كذا
في البرازية واللحم يقيض من بالقيمة اذا غصب كافي الجامع الكبير من باب الاستحقاق وعزاء
في الصغرى الى وسط المتنق وفي فروق الكرايين يضمن اللحم عند الاثلاف بالقيمة والحبز
يضمن بالنشل ولو اشترى باللحم ثبت ديننا في النعمة والحبز كذلك فالحاصل أن اللحم مع الحبز
يستويان في ثبوت ما ديننا في النعمة وبغيره فان في الضمان فيضمن اللحم بالقيمة والحبز بالنشل
والفرق ان كل واحد منهما وان كان غداء لكن الحبز ايبين غداءا احسن كذا فالظهر ناهك الغرفة

(قوله ويشترط أن يكون المكيال بحالاً بمنعش الخ) كذا في الهداية قال في النهر قال الشارح وهذا لا يستقيم في السلم إلا إذا كان لا يعرف قدره فلا يجوز السلم به كقوله كان وان كان يعرف قدره فالقدر به لبيان القدر لا لتعيينه فكيف يتأتى فيه الفرق بين المنكسب وغيره والتجوز في قرب الماء وانما يستقيم هذا في البيع إذا كان يجب تسليمه في الحال حيث يجوز بأنما لا يعرف قدره ويشترط في ذلك الأمانة لا ينكسب ولا ينسبط ويفيد فيه استثناء قرب ١٧٢ الماء اه وعلى ما في الهداية جرى

المجداى ولم يتعقب في فتح القدير بل أقره وهذا لأنه إذا سلم في مقدار هذا الوعاء برأه قدره فإنه دوسمة متلاخا غير أنه إذا كان يتعقب وينسبط لا يجوز لانه يؤدي إلى النزاع وقت التسليم في المنكسب وعدمه وقول الشارح أنه لا يتعين ممنوع فم هـ لا كنه بعد العلم

وبحسب ما أوردنا لم يدركه وبرقه أو غير خفلة معينة

بمقداره لا في العقد ولم أر من أوضح هذا فقدره والله تعالى الموفق اه كلام النهر قلت منع عدم تعينه غير ظاهر وأرى نزاع بعدمعرفة مقداره ويمكن العدول إلى ما عرف من مقداره فيقبله به لا منازعة كما إذا هلك وقد نظرت في الجواب عن الهداية ان ما يتعقب وينكسب لا يتقدر بمقدار معين فتبقى

في الضمان والتسوية في الذبقة عملاً بالشهين اه وفي التتبع عن اختيار شيخ الاسلام على الاصحاحي أن العلم مضمون بالمثل وفي الظاهر به وأقرض العلم عندهما يجوز كما يجوز السلم وعن أبي حنيفة روايتان والعلم مضمون بالقيمة في ضمان العدول إذا كان مطبوعاً بالاجماع وان كان يسافاً كذلك وهو الصحيح وان اشترى شيئاً بلمح في النعمذ كفي الاجارات أنه إذا استأجر شيئاً بلمح في النسيئة جاز وما يصلح أجره في الاجارة يصلح بمح في البيع اه (قوله وبمكالم أو نزاع لم يدركه) أي لا يصح لاحتمال الضياع فيقع النزاع بخلاف البيع به حالاً فيدركه لا بد من قدره لانها لو كانت معلومة في القدر حاز ويشترط أن يكون المكيال بحالاً بمنعش ولا ينسبط كالقصاص وأما الجرار والنزل فلا يجوز الكيل بهما وعن أبي يوسف الجواز بقرب الماء للتعامل وهو ان يشتري من سقاء كذا وكذا قدر من ماء النيل أو غير ذلك مثلاً بهذه القرية ومنها حاز البيع وتقتضى القاعدة المذكورة أن لا يجوز إذا عين هذه القرية ولكن بمقدارها كذا في فتح القدير وفي القصة السلم في الماء مختلف فيه وان كان موضعاً حارث العادة فيه بالسلم وذكر الشارح ص ١٤٠ (قوله وبرقرية أو غير خفلة معينة) أي لا يجوز لاحتمال أن يعثر بها آفة فلا يقدر على التسليم واليه أشار صلى الله عليه وسلم بقوله أرايت اذا منع الله قرعة هذا البستان لم يستحل أحدكم ان اخيه فان معناه أنه لا يتحقق بهذا البيع شيئاً لم يصرح بذلك البستان شيئاً فكان في بيع قرعة هذا البستان غرر الانقاص فلا يصح بخلاف ما إذا سلم في حصة معينة أو شامكة وان احتمل أن لا ينبت في الاقليم شيئاً برمته ضعف فلا يصح الغرر المانع من الحصة ولذا قيد بالقرية احقر اذ اعن الاقليم وتعين البستان كعين الخفلة هذا ولو كانت نسبة القرية معينة لبيان الصفة لتعين الخارج من أرضها بعينه كما شرقي بخاري والساجي وهي قرية حطمت احيدة بغرارة لا بأس به لانه لا يراد خصوص النبات هناك بل الاقليم ولا يتوهم انتطاع طعام اقليم بكاله فالسلم فيه وفي طعام العراق والشام سواء كذا في ديوانه الصعيد وفي الخلاصة وغيره والسلم في حصة الهرة لا يجوز وفي فیه هر او ذكر شروط السلم يجوز لان حنطتها يتوهم انتطاعها اذا لاضافة لتخصيص البقعة فيحصل السلم في موهوم الانتطاع بخلاف اضافة الثوب لانها لبيان الجنس والنوع للتخصيص المكان وكذا لو اتي السلم اليه بثوب هروي نسج في غير ولا يهراق من جنس الهروي يعني من صفته ومثله يغير رب السلم على قبوله فظهر ان المانع والمقتضى العرف فان تعوزف كون النسيئة لبيان الصفة فقط حاز ولا فلا كذا في فتح القدير ثم قال وفي شرح الجماوي لو سلم في حطة حديثة قبل حدوثها فالسلم باطل لانها منقطعة في الحال ولو كانت موجودة في وقت العقد الى وقت الحل شرط اه وفي الجوهره ولو سلم في حطة جديدة او في ذرة جديدة لم يجوز لانه لا يدري ان يكون في تلك السنة شيئاً أم لا اه وعلى هذا

المنازعة وعليه فيكون قوله واشترط الخ لبيان المراد من قوله لم يدركه لانه شيء زائد عليه فامل (قوله لانه لا يدري ان يكون في تلك السنة شيئاً أم لا) قال في النهر التعليل بما في شرح الجماوي وأولى ومقتضى هذا لو عين جد بدائم كحده بد من الصعد مثلاً ان يصح ان لا يتوهم عدم طوع شيء فيه أصلاً اه يعني وهذا يقتضي غير مرادنا فاته لشرط المار وهو ان يكون موجوداً من عين العقد الى عين الحل

فما يكتب في وثيقة السلم حديثا مفسد له ولكنه ينبغي حله على ما إذا كان قبل وجود الحمد بد
 أما بعد وجوده فيصح كأي شيء المماثل في الخلاصة وكذا إذا سلم على مصرف من
 بعثنا وألأنا وسهنا قبل حدوثها أو من حديث لانه لا يدري بقاؤه (قوله) وشروطه بيان
 الجنس والنوع والصفة والقدر والاجل (قوله) حنطة سبعة عشرة أكرار إلى شهر لان الجهالة
 تنفي ذلك هذه الاشياء فهذه خمسة الاربعه الاول منها اشترط في كل من رأس المال والمسلم فيه
 فهي ثمانية بالتفصيل فان ما يجوز كونهما لما فيه يجوز كونه رأس مال السلم ولا ينكس فان
 النقود تكون رأس مال ولا يسلم فيها وفي المراجعات انما يشترط بيان النوع في رأس المال اذا كان في
 البلد نقود مختلفة والا فلا يشترط اهـ وأما الاجل فيشترط في المسلم فيه خاصة فلا يصح السلم المحال
 عندنا لانه يجوز رخصة للفا ليس دفعا لمحتاجهم فلا يتحقق محل الرخصة الا مع ذلك الاجل فلا يجوز في
 غيره وقوله حنطة بيان للجنس وقول من قال ان قوله معدية أو بصرية بيان للجنس غير صحيح وانما
 هو من بيان النوع وقوله سبعة بيان للنوع أي سبعة وهي ما تنسق معها وكذا خمسة وهي ما تنسق
 بالمطر نسبة إلى الجنس لانها مخفوفة الحظ من الماء بالنسبة إلى الصبي غالبا وفي الجمهرة فان اسما
 حال ثم أدخل الاجل قبل الافتراق وقبل استهلاك رأس المال جاز اهـ وفي الايضاح للكرام
 من كتاب الصرف لو عقد السلم بلا اجل فهو فاسد فان جعله اجل معلوما قبل ان يتفرقا جاز ان
 كانت الدراهم قائمة بعينها لان الدراهم فيه قائمة مقام المبيع فلا بد ان تكون بحيث يتبين
 العقد فهذه تسعة شرائط والعاشر بيان قدر الاجل والمجادي عشر بيان مكان الابقاء فبما له حمل
 ومؤنة وهو خاص بالسلم فيه وسبق في الثاني عشر قبض رأس المال قبل الافتراق وسنذكر
 والثالث عشر ان لا يشمل البدل احدى على الربا لان افراد احداهما يحرم التساوي الرابع عشر
 ان لا يكون فيه خيار شرط وفي الغزاية وبطله شرط الحمار فان أسقطه قبل الافتراق ورأس المال
 قائم في يد المسلم الصع وان هالك لا يتقلب معها الخامس عشر ان يتعين المسلم فيه بالتعين
 فلا يصح السلم في النقدين وفي التبرروايتان وذكر في المراجعات وقع القديمر من شرائط رأس المال
 كون الدراهم منتقدة عند أي حنيفة مع اعلام القدر اهـ وليس المراد به تجهيل رأس المال لان
 صاحب المراجعات ذكر شرط التجهيل والقبض وحده وذكر الانتقاد وحده شرط وانما المراد به معرفة
 الحمد من الردي عنه فلو لم يتقدم عالم يصح وشكل عليه قوله في تعديل قول الامام ان الاشارة إلى
 رأس المال لتكن لاحتمال ان يجد البعض زونا فيحتاج الى الرد ولا يتيسر الاستبدال الا بعد المجلس
 فان هذا يقتضي عدم اشراط الانتقاد او اقله تايل السادس عشر وجود السلم نفسه من حين العقد
 الى حين المثل كافي المراجعات وقد تقدم مفهومه بقوله والمنقطع والسابع عشر ان يكون مما ينسبط
 بالوصف وهو ان يكون من الاجناس الاربعة المكمل والموزون والمذروع والمعدود والمتقارب
 وتقدم أول الباب وقد ذكر من الشروط في المراجعات الثامن عشر بيان قدر رأس المال في المثليات
 عنده كما سبق في الحائنة ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم المصني يؤخذ السلم
 من تركته حالا (قوله وأقله شهر) أي أقل الاجل شهر روي ذلك عن محمد رحمه الله تعالى لان
 مادونه عاجل والشهر وما فوقه أجل بدليل مسألة الذين حلف ليقض دينه عاجلا قضاء قبل تمام
 الشهر برقي عنه وقبل أقله ثلاثة أيام وقبل ما تراصا عليه وقبل أكثر من نصف يوم وقبل المرحع
 العرف وما في الكتاب هو الاصح وبه بقي وفي البناية وقال الصدر الشهيد في طريقتة المطولة

وشروطه بيان الجنس
 والنوع والصفة والقدر
 والاجل وأقله شهر

(قوله أقول هو جدير بأن يصح الخ) قال في منع النفاذ كلام شيخنا هنا جدير بعلم القبول لانه لما نجا به لو كان الذي يقدره بالشهر يوجب التقدير به ويمنع التقدير بالزائد وليس كذلك لانه اذا لم يحصل في مدة الشهر وانقضى زيارته عليه جاز ولا مانع من ذلك أصلاً فلا موقع لقوله فيؤدي التقدير به الى عدم حصول المقصود من الاجل الخ كما لا يخفى اهـ ورده في النهر اصبحت قال مدفوع بان الشهر اذناه لانه اقصاء ليم مادناه اهـ قال الرمي بعد ١٧٥ نقله الاول وفيه نظر لجعل الامكان علة

لمجوازه نأمل (قوله والاولى أن يعطى الامام الخ) سبقه الى هذا ان الكمال حيث عطل أولاً بما ذكرتم قالوا ما قبل ربما يكون بعض رأس المال زيوفاً ولا يستبدل في المجلس فلولم يعرف قدره لا يدري كم بقي فردد عليه ان ههنا شرطاً آخر ذكره الزاهد في شرح المختصر القلوري نقله عن المحيط به بندفع هذا

وقدر رأس المال في المكيل والموزون والمعدود ومكان الايغاه فيقاله جل من الاشياء

الاحتمال وهو ان يكون رأس المال منتقدا اهـ لكن برده عليه انه لو لم ينتقد هالم يصح مع انه ساقى عن البدائع انه لو وجدها زيوفاً فرضي بها صح مطلقاً بخلاف الشوقه فان لم يرض فان كان قبل الافتراق واستبدل في المجلس صح

والصحيح ما رواه الكرخي انه مقدور ما يمكن فيه تحصيل المسلم فيه اهـ فقد اختلف الصحيح لكن المعتمد في الكتب وفي فتح القدير بعد نقل صحيح الشهيد هو جدير ان لا يصح لانه لا شرط محقق فيه وكذا ما عن الكرخي من رواية اخرى انه ينظر الى مقدار المسلم فيه والى عرف الناس في تاجيد مثل كل ذلك تنفتح فيه المنازعات بخلاف المقدار المعين من الزمان اهـ أقول هو جدير بأن يصح ويعول عليه فقط لان من الاشياء ما لا يمكن تحصيله في شهر فيؤدي التقدير به الى عدم حصول المقصود من الاجل وهو القدرة على تحصيله وفي الفقيه لقي رب السلم المسلم اليه بعد حلول الاجل في غير البلد الذي شرط الايغاه فيه فله مطالبة بالمسلم فيه ان كان قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط او دونها لان شرط المكان حق وبالسلم دفع الموثقة المحمل قال رضي الله تعالى عنه واقتى بعض معنى زماناً انه لا يمكن من مطالبة لئلا تعين المكان حق المسلم بالسلم دفع الموثقة المحمل وهذا الجواب احب الى افوضه الضرورة هو ان يقيم المسلم اليه في بلد آخر فيجوز برب السلم من استيفاء حقه ثم قال ههنا والله الى الرواية المنصوصة (قوله وقدر رأس المال في المكيل والموزون والمعدود) أي وشرطه بيان قدر رأس المال اذا كان العقد يتعلق على مقداره عند الامام وقالا تنكفي الاشارة اليه كالتنكيل والاحرة والمذروع لان الجهالة مع الاشارة لا تغني عن التنازع وقوله انها قد تغني اليها بان يتفق بعضهم ثم يجدي الباقي عيباً فبرده ولا يتفق له الاستبدال في مجلس الرد فيفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره ولا يدري قدره ليبقى العقد بحسبه فيغني عن الجهالة المسلم فيه فيجب التجوز عن مثله وان كان موهوماً شرع مع المناق اذ هو يسع المعدوم والاولى أن يعطى للامام بان هو ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى قدر رأس المال فيجب ان يكون معلوماً وأما ما ذكره ويندفع بما قدمنا من أن الانتفاض شرط عنده وقد قال بقول ابن عمر رضي الله عنهما وقول الفقيهين من الصحابة مقدم على القياس بخلاف ما اذا كان رأس المال ثوباً لان الذرع وصف فيه والميسر لا يقابل الاوصاف فلا يتعلق العقد بقدره ولذا الوصي عدد الدرعا فوجه المسلم اليه انقص لا ينقص من المسلم فيه ثوباً وانما يخير المسلم اليه من قروع المسئلة اذا سلم في جنسين ولم يبين رأس مال احدهما بان اسم ما قد ذهبي في كخضة وشعر ولم يبين حصة واحدهما من رأس المال لم يصح فيها لانه ينقسم عليها باعتبار القيمة وهي تعرف بالحزراً واسلم جنسين ولم يبين قدر احدهما بان اسم دراهم ودنا نرى قدره معلوم من الرقبين قدر احدهما ولم يبين الآخر لم يصح السلم فيها لبطان العقد في حصة مالم يعلم قدره فيسقط في الآخر ايضاً لاتحاد الصفة والجهالة حصة الآخر من السلم فيه فيكون المسلم فيه مجهولاً والمراد بالمعدود ههنا ما لا يتفاوت احاده لتعلق العقد بمقداره (قوله ومكان الايغاه فيما جل من الاشياء) أي وشرطه بيان مكان الايغاه في السلم اليه اذا كان

وان بعده بطل عند الامام مطلقاً الى آخر ما ياتي فانه بعد ان الضرر من عدم التدبيل في المجلس نأمل على ان التقاد قد يصح فيظهر بعض المنقود معيباً وايضاً فان رأس المال قد يكون مكسلاً أو موزوناً أو يظهر بعضه معيباً ولذا اقل بعض الفضلان الاعراض متوجهه على من عبر بالزيف وامام من عبر بالعيب فغير متوجه لتجوله نحو البر اهـ وحاصله ان اشتراط كونه معلوماً خاص فيما اذا كان من غير التقدين

له حل ومؤنة أى اذا كان نقله يحتاج الى أجرة والحمل بالفتح الثقل قال فى البناء يعنون به ما نه نقل
 يحتاج فى حمله الى ظهر وأجرة حمال والمؤنة الكلفة وقال لا يحتاج الى تعيينه وسيله فى موضع العقد
 لان مكانه مكان الالتزام فيتعين لا يفا ما التزمه فى دفعه كوضع الاستقراض والاستهلاك وكبيع
 الخطة بعينها وكالغصب والقرض وله أن التسليم غير واجب فى الحال فلا يتعين مكان العقد للتسليم
 بخلاف القرض والغصب والاستهلاك فان تسليمها يستحق بنفس الالتزام فيتعين موضعهما فاذالم
 يتعين بقى مجهول لاجلها مفضة الى المنازعة لاختلاف القيم باختلاف الاماكن فلا بد من البيان دفعا
 للمنازعة وصار كماله الصفة ولذا قال البعض ان الاختلاف فى المكان يوجب التحالف عنده
 كالاختلاف فى الصفة وقيل لا تحالف عنده فيه وعندهما يتحالفان لان تعيين المكان قضية العقد
 قديما لمسلم فيه لان مكان العقد يتعين لا يفا وأما مال السلم المتعاقبا وعلى هذا الاختلاف الفقه اذا
 كان له حل ومؤنة فالأجرة كذلك والفتحة وصورتها اقتضاها اذا وجعلها مع نصيب أحدهما مثله
 حل ومؤنة فعنده بشرط بيان مكان الايفاء وعندهما يتعين مكان العقد وقيل لا بشرط فى الفقه
 عند الكل والصحيح أنه شرط اذا كان مؤجلا وعندهما يتعين مكان العقد وقيل فى الأجرة يتعين
 مكان المار ومكان تسليم الدابة ثم ان عين مصر اجاز له مع ثبوت اطرافه كقعة واحدة فى حق هذا
 الحكم لعدم اختلاف القيمة ولهذا الاستأجرة ليعمل عليها فى المرفقه أن يمل فى أى مكان شاء
 وقيل هذا اذا لم يكن المصر عظميا وان كان عظيما تبلغ نواحيه فوسعا لا يجوز ما لم يبيننا ناحية منه
 لان جهاته مفضة الى المنازعة ولو شرط أن يوفيه فى منزله جازت قصدا ما لم يرد به المثل حال حلول
 الاجل عادة والظاهر بقاءه فى منزله ولو شرط العمل فى منزله قبل مجزولته اشترط الايفاء فيه وقيل
 لا يجوز لان العمل لا يقتضيه العقد وانما يقتضى الايفاء وهو يتصور بدون العمل فيكون مقبدا
 وان شرط أن يوفيه فى موضع ثم يحمله الى منزله لا يجوز والحاصل أن اشترط الايفاء فى مكان معين
 وفى اشترط العمل الى مكان معين قولان واشترط العمل بعد الايفاء مقسود وعكسه لا كالايفاء بعد
 الايفاء ونظامه فى الخلاصة وفى الزاوية شرط حمله الى منزل رب السلم بعد الايفاء فى المكان المشروط
 لا يصح لاجتماع الصفتين الاحارة والتجارة وشرط الايفاء خاصة أو العمل خاصة أو الايفاء بعد العمل
 جائز لا شرط الايفاء بعد الايفاء على قول عامة المشايخ كشرطه أن يوفيه فى محله كذا ثم يوفيه فى
 منزله ولو شرط الايفاء أو العمل بعد العمل لم يجز وفى بعض القوائد شرط العمل بعد العمل يصح لان العمل
 لا يوجب المثل لرب السلم فلا شرط العمل فانما صار كشرطه مرة وكذا الايفاء بعد العمل ولا يفا بعد
 الايفاء ولما شرط ذلك صار الايفاء الاول منفصلا واشترط الايفاء فى مدينة كذا فكل محلها سواء
 حتى لو أوفاه فى محله لمس له أن يطالبه فى محله أخرى اه وفى فتح القدر ولو اشترط طعاما بطعام من
 حننه واشترط أحدهما التوفية الى منزله لم يجز بالاجماع كقضا كان ولو شرط أن يوفيه الى مكان
 كذا فسلمه فى غيره وودع الكراء الى الموضع المشروط صار قابضا ولا يجوز أخذ الكراء وان شاعده
 اليه ليس له فى المكان المشروط لانه حقه اه وفى البدائع فان سلم فى غير المكان المشروط فرب
 السلم أن يابى فان اعطاه على ذلك أجر لم يجز له أخذ الاجر عليه وله أن يرد السلم فيه حتى يسلمه فى
 المكان المشروط بخلاف التفع اذا صوغ عنها بمال لم يصح وسقط حقه لاعتراضه عن الطلب
 كالأعطى مصرى ما وحق رب السلم فى التسليم فى المكان المشروط لم يسقط بالاستسقاط مصرى اه
 فبعدمه حل لان ما لاجل له كل ذلك والكائن والرفقان وصغار الأول لا يشترط فيه بيان

(قوله وعلى هذا الاختلاف
 الثمن) أى عن البيع
 فى البيع (قوله ولو شرط
 الايفاء أو العمل بعد العمل
 لم يجز) قال بعض الفضلاء
 فيه مناقضة لقوله أو
 الايفاء بعد العمل المتقدم
 وفى نسخة السرازية ولو
 شرط العمل بعد الايفاء
 أو العمل ثم وعليها فلا
 تناقض وفيه تكرار الا
 أن يحصل على التاكيد
 فتأمل اه وكذلك
 رأيت فى نسخة الزاوية
 (قوله لم يجز) لان فى أحد
 الجانبين زيادة وهى العمل
 شرط لاجل عن المحيط

مكان الاغناء وقد عه في فتح القدر بان يكون قليلا والا فقدر يسلم في أمناع من الزعفران كسرة تبلغ
الجالا ويسلم في المكان الذي أسلم فيه وكلما قلنا بين مكان العقد فهو متعديا اذا كان مماثلا في فيه
التسليم وملا بان أسلم اليه ومما في مركب في البحر أو جبل فانه يجب في اقرب الاماكن التي يمكن فيها
وهذا على رواية الجامع الصغير وذكري الاجارات أن ما لا جمل له نوبه في أي مكان شامو هو الاصح
لان الاماكن كلها سواء ولو عين مكانا قبل لا يتعين وقيل يتعين وهو الاصح كذلك في فتح القدر وصح
في العقد أنه يتعين موضع العقد فيما لا جمل له لان القيمة تختلف باختلاف الاماكن ذلك كما في
أكثر قبة في مصر لكثرة الرغبة فيها في مصر وقتها في السواد اه (قوله وقبض رأس المال قبل
الاقتراق) أي وشروطه قبض رأس المال قبل أن يتفرقا لان السلم يفتى عن أخذ ما جمل بالجل وذلك
بالقبض قبل الاقتراق ليكون حكمه على وفق ما يقتضيه اسمه كأي الحوالة والكفالة والعرف
وتأمر كلامه أن القبض شرط انعقاد جميعها كقبة الشروط وهو قول البعض والصحيح أنه شرط
بقائه على الصحة فينقذه مما يدونه ثم يفسد بالاقتراق بلا قبض وستأتي الفائدة الاختلاف في العرف
وأطلقه فتأمل ما إذا كان رأس المال مما لا يتعين أو يتعين لما ذكرناه في الخلاصة ولو ألى المسلم اليه
قبض رأس المال أجزأه اه وفي الوقاعات ما عساه شوب موصوف في الذمة فان لم يضرب
لشوب احتلا لا يجوز لان الشوب لا يجب في الذمة الا لسلفا لا لاحتل شرط فلو ضرب الاحتل جاز لوجود
شرطه فلو اقترا قبل قبض العبد لا يبطل العقد لان هذا العقد اعتبر سلماني حق النوب يعاقب حتى
العدو يجوز أن يشتر في عقد واحد حكم عقدين كأي الهبة بشرط العوض وكأي قول المولى لبعده
إذا أدبت الى الفاقات راعت فيه حكم الجين وحكم المعاوضة اه وأشار المصنف رحمه الله الى أنه
لا يدخله خيار الشرط لانه يتع تمام القبض قالوا ولا يثبت في السلم فيه خيار روية وبنت فيه خيار
العيب وبنتان في رأس المال اذا كان مما يتعين والاخبار الروية لا يثبت في النقود ودل قوله قبل
الاقتراق دون أن يقول في المجلس على أن القبض في المجلس ليس بشرط وفي النزاهة وان مكالي
الميل أو سافر فمضاه أو أكثر ثم سلم جاز وان قام أحدهما أو ما لم تكن فرقة ولو أسلم عشرة في كروم
تسكن الدراهم عنده فدخل المتزل لغيره ان توارى عن المسلم اليه بطل وان بحث برامه لا وصحت
الكفالة والحوالة والارتبان برأس مال السلم اه وفي البدائع ثم اذا جازت الحوالة والكفالة فان
قبض السلم اليه رأس المال من المحتال عليه والكفيل أو من رب السلم فقدم العقد بينهما اذا كانا
في المجلس سوله في المحويل أو الكفيل أو اقترا بعد ان كان العاقدان في المجلس وان افرق
العاقدان بانفسهما قبل القبض بطل السلم وطلبت الحوالة والكفالة وان بقى الحال عليه والكفيل
في المجلس والعرة لتمام العاقدان واقتراهما لا لتمام المحويل والكفيل واقتراهما لان القبض
من حقوق العقد وقيام العقد بالعاقدين فكان المعتبر بجمعهما وعلى هذا الكفالة والحوالة يتبدل
الصرف وأما الرهن برأس المال فان هلك الرهن في المجلس وقيمه ممثل رأس المال أو أكثر فقدم
العقد بينهما وان كانت قيمته أقل من رأس المال ثم العقد بقدره ويبطل في الباقي وان لم يهلك الرهن
حتى اقترا بطل السلم لم يحول الاقتراق لان قبض وعليه رد الرهن على صاحبه وكذا الحكم في بدل
الصرف اه وفي ايضاح الكرماني من الرهن ولو أخذ بالسلم فيعبر هنا وسلطه على البيع فباعه
بجنس المسلم فيه أو بغير جنسه جاز اه وفي تلخيص الجامع من باب اقرا والمرضى لو ارت آتو
والدين قبضاه ولهما فلو أسلم ثم استغرض وقعت المقاصصة وفي عكسها اه أي لاتع المقاصصة

وقبض رأس المال قبل
الاقتراق

(قوله وفي الوقاعات باع
ههنا شوب الخ) كان
الاولى تقديعه على عبارة
الخلاصة لانه مقابل لما
أفاده الاطلاق وفي فتح
القديرون كان هنا
في القياس لا يشترط
تبعه وفي الاستحسان
يشترط اه فهو مفرع
على القياس وفي حاشية
أي السعدون عن المحوى
ما في الوقاعات مشكل
ومقتضى جواب
الاستحسان أن يبطل
ومع ادعاء يمكن اجراؤه في
كل عين جعلت رأس
مال السلم

الاذن تقاسم دليل ما يستد كره عن البدائع ويترفع على أن القرض شرط ما إذا قبض ثم انتقض القبض لمعنى أوجه أنه يطل السلم ويباينه أن رأس المال أمان أن يكون عيناً أو ديناً وكل منهما حال أمان يوجد مستحقاً أو معيلاً وكل أمان أن يكون قبل الاقتراق أو بعده كله أو بعضها وكذا بديل الصرف على هذه التفاصيل فإن كان عيناً فهو مستحقاً أو معيلاً فإن لم يحجز المستحق ولم يرض المسلم إليه بالعيب بطل السلم بعد الاقتراق وأقبله وإن أجاز المستحق ورضي المسلم إليه بالعيب جاز مطلقاً وإن رجع على الناقد بمسئله أن كان مثبلاً أو بقبضته أن كان قديماً وإن كان ديناً فإن وجده مستحقاً وأجز مضى السلم مطلقاً ولا سبيل للشترى على المقبوض ورجع على الناقد بمسئله وإن لم يحجز فاستبدل في الخامس صح وإن بعده بطل وإن وجده زوراً أو نهرجة أو ستوقه أو رصاصاً فإن كانت زوراً فرفض بها صاعداً مطلقاً بخلاف الستوقه لأنها ليست من جنس حقه فلم يرض فإن كان قبل الاقتراق واستبدل في المجلس صح وإن بعده بطل عند الإمام مطلقاً سواء استبدلها في المجلس أو لا إذا وجدها زوراً أو نهرجة فإن وجدها ستوقه أو رصاصاً فإن بعد الاقتراق بطل سواء تجوز بها أولاً وإن استبدل في المجلس صح وتمام الغرض بأن في البدائع وفي الصغرى السلم إليه إذا في شيء من الدراهم وقال وجده زوراً أو نهرجة فالتقوله اه وفي الإصحاح استحسن أو ضعفه في البسر فقال يردّها أو يستبدل في ذلك المجلس وفي تحديد الكسرو روي أن ما زاد على الثلاث ما زاد على النصف اه وفيه ولو وجد البعض نهرجة أو مستحقة فاختلغا فقال رب السلم هو ثلث رأس المال وقال المسلم إليه نصفه فالتقوله قول رب السلم مع يمينه ولو كانت ستوقه أو رصاصاً فاختلغا في مثل ذلك فالتقوله قول السلم العويانية فيه اه (قوله) فان أسلم مائتي درهم في كرماته ديناً عليه مائة نقداً أو السلم في الدين بالمل) أي في حصته لكونه ديناً بين وصع في حصة النقد ولو جود قبض رأس المال بقدره ولا يتبع الفساد له طارئ إذا السلم وقع صح في الكل ولذا لو نقد الكل قبل الاقتراق صح والتبدي بكونه أضافاً المقد إلى المائتين اتفاهي بل كذلك إذا أضافه إلى مائتين مطلقاً جعل المائة من رأس المال قصاصاً على ذمتهم من الدين في الصحيح لأن المعنى يجمعهما وهو كون الفساد طارئاً إذا الدين لا تبين بإضافة العقد إليه وقيد بقوله ديناً عليه لأنه لو قال أسلمت اليك هذه المائة والمائة التي على فلان يطل في الكل وإن نقض الكل لا شترط تعليم الثمن على غير العاقد وهو مفلس مقار فتعدي وقيد بكون الدين من جنس النقد لأن الجنس لو اختلف بان كان له على آخر مائة درهم فسلمها إليه وعشرة ذنان بقرى أكرامه معلومة لم يحجز في الكل أما الدين فظاهر وأما عدم حصة العين فلهذا ما يخصه وهذا عند الإمام رحمه الله تعالى وعندهما يجوز في حصة العين وهي مبنية على مسئلة اعلام قدر رأس المال وقيد بكونه جعل الدين عليه رأس المال لأنه لو لم يجعله وإنما وقعت المقاصة بان وجب على المسلم إليه دين مثل رأس المال فلا يخلو أمان يصيب الدين الآخر بالعقد أو القبض فإن كان الأول فاما بقصد باقي على السلم أو متنازعاً فإن كان الأول بان كان رب السلم باع السلم إليه ثوباً بعشرة دراهم ولم يقبضها حتى أسلم إليه عشرة دراهم في كرفان تراصاً بالمقاصة صار قصاصاً وإن أتى أحدهما لا يصير قصاصاً استحساناً لأن العقد موجب للقبض حقيقة لولا المقاصة فإذا تقاسمتين أنه انقضى موجباً قبضاً بطريق المقاصة وقد وجد وإن وجب بقصد متاخر عن السلم لا يصير قصاصاً وإن جعله قصاصاً هذا إذا وجب الدين بالمعقد فإن وجب بالقبض كالنصب والقرض فإنه يصير قصاصاً جلاء أو لا بعد أن كان وجوب الدين متاخراً عن العقد هذا إذا تساوى الدينان فما إذا تفاضلا بان كان أحدهما أفضل والاخر

فان أسلم مائتي درهم في كرماته ديناً عليه مائة نقداً أو السلم في الدين بالمل (قوله) وله أن يرجع على الناقد أي على الدافع (قوله) استبدلها في المجلس قال الرمي أي مجلس الرمي (قوله) بل كذلك إذا أضافه إلى مائتين مطلقاً الخ قال الرمي انظر مع ما يأتي قسرياً من قوله وقيد بكونه جعل الدين عليه رأس مال لأنه لو لم يجعله وإنما وقعت المقاصة الخ والظاهر أنه أي الذي يأتي مقابل الصحيح وهو من كلام البدائع تأمل اه قلت وفي للسئلة الآية تقاسم يمكن حمل ما هنا على بعض منها تأمل

(قوله الكرستون قنبر الخ) فيكون القنبر اثني عشر صاعا ويكون الكرستون مائة وعشرين صاعا وذلك أربع غرام ونصف شامية تقريباً لأن نصف الصاع ربع مثقال تقريباً (قوله بل بطريق الخط ١٧٩ عن رأس المال) قال الرملي فيه صراحة

بمواز الخط عن رأس المال ويجوز أن يذهب إليه صاحب الفضل لا بصير قصاصاً لأن حق في الجود مقتصوم محترم فلا يجوز إبطاله عليهم من غير رضا وإن أبي صاحب الأدون بصير قصاصاً لأنه لما رضى به صاحب الفضل فقد اسقط حقه وكذلك المقاصة في بدل الصرف على هذه التفاصيل كذا في البائع قال الأزهري رحمه الله تعالى الكرستون قنبر أو القنبر ثمانية مثقال والمكوك صاع ونصف وفي المحاسن الكرستون أربع قنبر وهذا كله في رأس المال أما المقاصة بالمسلم فيه فقال في الإيضاح إن وجب على رب المسلم مثل المسلم فيه بسبب تقدمه على العقد أو بعده لم يصير قصاصاً وإن وجب بقض مضون كالغصب أو القرض صار قصاصاً إن كان قبل العقد وإن كان بعده فجعله قصاصاً وإن كان ودعيه عند رب المسلم قبل العقد أو بعده فجعله المسلم إليه قصاصاً لم يكن قصاصاً الآن يكون بحضرتهما أو بخلي بينهما ولا يصير المقتضوب قصاصاً إلا إذا كان مثل المسلم فيه فإن كان أجوداً أو أدقاً لم يدم رضاهما اهـ (قوله ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض شركة أو تولية) لأن المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه موقوف فلم يجز في التولية تملكه بعض وفي الشركة تملك بعضه بعوض فلم يجز وصورة الشركة فيه أن يقول رب المسلم لا تراعي نصف رأس المال ليكون نصف المسلم لك فيه وصورة التولية أن يقول لا تراعي نصف رأس المال ويكون المسلم إليه حتى يكون المسلم فيه لك كذا في الإيضاح وإنما صرح بالتولية لئلا يرد قول من قال يجوز بيع المسلم فيه مباحة وتولية وجرم فيه في المحاوي فقال ولا بأس ببيع المسلم قبل قبضه مباحة وتولية وهو قول نصف والنسب منهما وقد أشار إلى منع بيع المسلم إلا في سواء كان من عليه أو من غيره كما في المحاوي فلو باع رب المسلم المسلم فيه من المسلم إليه باكر من رأس المال لا يصح ولا يكون إقالة كذا في القصة ولو وهبه منه قبل قبضه وقبل الهبة لم يصح وكان إقالة فوجوب علمه برأس المال وكذا لو أبرأه كلاً أو بعضاً وفي التجنيس والواقعات رجل أسلم إلى رجل كرجلة فقال رب المسلم للمسلم إليه أبرأك عن نصف المسلم وقبل المسلم إليه وجب عليه نصف المال المملان المسلم نوع يبيع وفي البيع من اشترى شيئاً ثم قال المتولى البائع قبل القبض وهت منك نصفه فقيل البائع كانت إقالته في النصف بنصف الثمن فكذا هذا إذا انحط بمغزلة الهبة اهـ وفي العناوي الصغرى إقالة بعض السلم وبقاؤه في البعض جائز وإمالة المسلم على مجرد الوصف بأن كان المسلم فيه جديداً فاقبال على الردي على أن يرده المسلم إليه ماله لا يجوز عند أي حنفية ومحمد دخل لا لا في يوسف في رواية لكنه عند أي يوسف يجوز لا بطريق الإقالة بل بطريق الخط عن رأس المال اهـ وفي البدائع الإبراع من رأس المال يتوقف على قبول رب المسلم وإن قبل انقضى العقد فيه بخلاف الإبراع من المسلم فيه فإنه جائز بدون قبول المسلم إليه لأنه ليس فيه إسقاط شرط وبخلاف الإبراع عن من المبيع فإنه صحيح بدون قبول المستوفى لكنه يرتد بالرد ولا يجوز للإبراع من المبيع لأنه عين وإسقاط العين لا يصح اهـ وظاهره مخالفاً لما قلناه من التجنيس في الإبراع من المسلم فيه وفي

أدون ورضي أحدهما بالقصاص وإلى الاسترخاء ينظر فإن أبي صاحب الفضل لا بصير قصاصاً لأن حق في الجود مقتصوم محترم فلا يجوز إبطاله عليهم من غير رضا وإن أبي صاحب الأدون بصير قصاصاً لأنه لما رضى به صاحب الفضل فقد اسقط حقه وكذلك المقاصة في بدل الصرف على هذه التفاصيل كذا في البائع قال الأزهري رحمه الله تعالى الكرستون قنبر أو القنبر ثمانية مثقال والمكوك صاع ونصف وفي المحاسن الكرستون أربع قنبر وهذا كله في رأس المال أما المقاصة بالمسلم فيه فقال في الإيضاح إن وجب على رب المسلم مثل المسلم فيه بسبب تقدمه على العقد أو بعده لم يصير قصاصاً وإن وجب بقض مضون كالغصب أو القرض صار قصاصاً إن كان قبل العقد وإن كان بعده فجعله قصاصاً وإن كان ودعيه عند رب المسلم قبل العقد أو بعده فجعله المسلم إليه قصاصاً لم يكن قصاصاً الآن يكون بحضرتهما أو بخلي بينهما ولا يصير المقتضوب قصاصاً إلا إذا كان مثل المسلم فيه فإن كان أجوداً أو أدقاً لم يدم رضاهما اهـ (قوله ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض شركة أو تولية) لأن المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه موقوف فلم يجز في التولية تملكه بعض وفي الشركة تملك بعضه بعوض فلم يجز وصورة الشركة فيه أن يقول رب المسلم لا تراعي نصف رأس المال ليكون نصف المسلم لك فيه وصورة التولية أن يقول لا تراعي نصف رأس المال ويكون المسلم إليه حتى يكون المسلم فيه لك كذا في الإيضاح وإنما صرح بالتولية لئلا يرد قول من قال يجوز بيع المسلم قبل قبضه مباحة وتولية وجرم فيه في المحاوي فقال ولا بأس ببيع المسلم قبل قبضه مباحة وتولية وهو قول نصف والنسب منهما وقد أشار إلى منع بيع المسلم إلا في سواء كان من عليه أو من غيره كما في المحاوي فلو باع رب المسلم المسلم فيه من المسلم إليه باكر من رأس المال لا يصح ولا يكون إقالة كذا في القصة ولو وهبه منه قبل قبضه وقبل الهبة لم يصح وكان إقالة فوجوب علمه برأس المال وكذا لو أبرأه كلاً أو بعضاً وفي التجنيس والواقعات رجل أسلم إلى رجل كرجلة فقال رب المسلم للمسلم إليه أبرأك عن نصف المسلم وقبل المسلم إليه وجب عليه نصف المال المملان المسلم نوع يبيع وفي البيع من اشترى شيئاً ثم قال المتولى البائع قبل القبض وهت منك نصفه فقيل البائع كانت إقالته في النصف بنصف الثمن فكذا هذا إذا انحط بمغزلة الهبة اهـ وفي العناوي الصغرى إقالة بعض السلم وبقاؤه في البعض جائز وإمالة المسلم على مجرد الوصف بأن كان المسلم فيه جديداً فاقبال على الردي على أن يرده المسلم إليه ماله لا يجوز عند أي حنفية ومحمد دخل لا لا في يوسف في رواية لكنه عند أي يوسف يجوز لا بطريق الإقالة بل بطريق الخط عن رأس المال اهـ وفي البدائع الإبراع من رأس المال يتوقف على قبول رب المسلم وإن قبل انقضى العقد فيه بخلاف الإبراع من المسلم فيه فإنه جائز بدون قبول المسلم إليه لأنه ليس فيه إسقاط شرط وبخلاف الإبراع عن من المبيع فإنه صحيح بدون قبول المستوفى لكنه يرتد بالرد ولا يجوز للإبراع من المبيع لأنه عين وإسقاط العين لا يصح اهـ وظاهره مخالفاً لما قلناه من التجنيس في الإبراع من المسلم فيه وفي

ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض شركة أو تولية درهمان عن الدينار حاز سواء كان قبل التفريق أو بعده اهـ وقد منافي الحاشية عند قوله والزيادة في المبيع أنه لا تجوز الزيادة في السلم فيه ويجوز الخط فامل (عائدة) خمسة أشياء تجوز في السلم الوصالة والمحوالة والكفالة والإقالة والرهن وخمسة أشياء لا تجوز في السلم الشركة والتولية ويصح قبل القبض

والاعتراض عن المسلم فيه والاعتراض من رأس المال بعد الإقالة كذا في خزائن أبي الثابت (قوله في الإبراع عن المسلم فيه) لعل العوايب عن المبيع لأن كلاماً البدائع موافق لكلام التجنيس في جواز الإبراع من المسلم فيه لأن النية له المطالبة بما العين فلا يملكها إلا بالقبض كما مر في الباب فلم يلزم إسقاط العين ثم يخالفه ظاهره في المبيع فإن كلام التجنيس صريح في صحة هبته وفي

الظاهر به أن رب السلم وهب المسلم فيه السلم كانت اقالة السلم ولزمه رد رأس المال إذا قبل وفي
 المغيوط إذا أربأ الرب السلم المسلم إليه عن طعام السلم صح إراؤه في ظاهر الرواية وروى المحسن عن أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح ما لم يقبل المسلم إليه وإذا قبل كان فصحا للعقد السلم ولو أربأ المسلم إليه
 رب السلم عن رأس المال وقبل الأبرأ بطل السلم وإن رده والفرق بين رأس المال والمسلم فيه أن
 المسلم فيه لا يستحق قبضه في المجلس بخلاف رأس المال اهـ وذكر في الذخيرة قولين في مسئلة
 الأبرأ من بعض المسلم فيه هل هو اقالة فيرد ما قبله أو حط له فلا يردوه إن دفع الأشكال وذكر
 القولين أيضا فيما إذا أبرأه من الكل وقيل قبل رد رأس المال كله وقيل لا رد شيئا اهـ ودل
 كلام المصنف رحمه الله تعالى على منع الاستبدال لهما أما الاستبدال برأس مال السلم في مجلس
 العقد فهو غير جائز بأن يأخذ برأس المال شيئا من غير جنسه لكونه بفوت القبض المشروط لأن بدل
 الشيء غيره وكذا الاستبدال ببديل الصرف فإن أعطاه من جنس رأس المال أحوذا أو أروضا
 المسلم إليه بالأردأ جاز لأنه قبض جنس حقه وإنما اختلف الوصف فإن كان أحوذا فقد قضى حقه
 وأحسن في القضاء وإن كان أردأ فقد قضاه ناقصا فلا يكون استبدال إلا أنه لا يجبر على أخذ الأردأ
 ويجبر على أخذ الأحوذ لأنه في العادة لا يعد فضلا وإنما هو أحسن في القضاء والإبقاء وأما
 الاستبدال بالسلم فيه فيجوز إلا أن يقلل الجواز لكونه يسع المتقول قبل قبضه وإن أعطى أحوذا
 أو أردأ فحكمه حكم رأس المال كذا في البدائع وفي النزاهة أسلم في جواب وسط وجابا بالمجد فقال
 خذ هذا وزدني درهمها في وجوه المسلم فيه كيلي أو زوني أو زعي لا يخلو ما إن يكون فيه فضل
 أو نقصان وذلك في القدر وفي الصفة فإن كليا بأن أسلم في عشرة أقفزة فجاء بأحد عشر فقال خذ هذا
 وزدني درهمها جاز لأنه باع معلوما بمعلوم ولو جاء بقسعة وقال خذ وأرد عليك درهمها جاز أيضا لأنه
 اقالة البعض واقالة الكل تجوز فكذا اقالة البعض ولو جاء بالأحوذ والأردأ وقال خذ وأعط
 درهمها أو أرد عليك درهمها لا يجوز عندهما خلافا للثاني وفي الثوب إن باع ذراعاً أو زد وقال زدني
 درهمها جاز لأنه يسع ذراع عليك تسليح بدرهم فاندفع به مفر دلو كذا الزاد في الوصف يجوز عندهم
 وإن جاء بنقص ذراعاً أو رد لا يجوز عندهما لأنه اقالة فيما لا يعلم حصته لكون الذراع وصفا مجهول
 المحصنة ولو جاء بنقص من حيث الوصف لا يجوز ولو باع يدوصفا يجوز لأنه اقالة فيما لا يعلم وهذا إذا لم
 يبين لكل ذراع حصة أما إذا بين جاز في الكل لا خلاف اهـ وقيد بقوله قبل القبض لأن يسه
 بعده على رأس المال ومراحمته ووضعته وشركه جاز كذلك في البناء وفي الغنمة أسلم في إراق ما تبي
 من من الزبيب فلما حل الأجل ونجز عن أدائه باع عرب العلم من المسلم إليه ما تبي من من ذلك الزبيب
 الذي على المسلم إليه بدينار وقض الدينار لا يفتخ السلم في حصة الدينار اهـ والخاصة أن
 التصرف المتني في الكلب شامل للسلم والاستبدال والهمة والأبرأ إلا أن في الهمة والأبرأ يكون
 مجازا عن الإقالة فدر رأس المال كلا أو بعضا ولا يشمل الإقالة فاتها جاز ولا التصرف في الوصف
 من دفع الجسد مكان الردي والعكس (قوله فإن تقابلا السلم يشتر من المسلم إليه شيئا برأس
 المال) يعني قبل قبضه بحكم الإقالة لقوله عليه السلام لا تأخذوا السلم أو رأس مالك أي سلك حال
 قيام العقد أو رأس مالك حال انقضاؤه فامتنع الاستبدال فصار رأس المال بعد الإقالة بمنزلة
 السلم فيه قبله فاعتد حكمه من حمة الاستبدال بغيره فحكم رأس المال بصددها كحكمه
 قبله إلا أنه لا يجب قبضه في مجلسها كما كان يجب قبلها لكونها ليست بيعا من كل وجه ولهذا

فإن تقابلا السلم لم يشتر من
 المسلم إليه شيئا برأس المال
 البدائع قال لا يجوز
 الأبرأ عنه لأنه عن
 فلتأمل (قوله وبه اندفع
 الأشكال) الظاهر أنه
 أراد به المعلقة بين ما في
 البدائع والتجسس ولا
 يخفى عدم اندفاعه تأمل

جاء ابرأوعنه وان كان لا يجوز قبلها وفي الايضاح للكرمانى أن الاقالة فيه بيع جديد في حق ثالث وهو المشرع وفي البدائع قبض رأس المال انما هو بشرط حال بقاء العقد فاما بعد ارتفاعه بطريق الاقالة أو بطريق آخر فقبضه ليس بشرط في مجلس الاقالة بخلاف القبض في مجلس العقد وقبض بدل العرف في مجلس الاقالة بشرط لحظة الاقالة كقبضها في مجلس العقد ووجه الفرق ان القبض في مجلس العقد في البديلين مآثر لعهن وانما بشرط التعين وهو ان يصير البديل معينا بالقبض مسانعة عن الافتراق عن دين يدين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبداله فيه وداله عنه فلا تنفع الحاجة الى التعين بالقبض فكان الواجب بنفس القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف التصرف لان التعين لا يحصل الا بالقبض لان استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعين اهـ وذكرنا شارح من باب التحالف من كتاب الدعوى الاقالة في السلم بعد نفاذها لا تختص بالقبح باثر اسباب القبح الا يرى انها لو قال لا نقضنا الاقالة لا تنقض وكذلك لو كان رأس المال مرضا فقبضه المسلم اليه ثم رد عليه بعيب بقضاء ثم هلك قبل التسليم الى الرب السلم لا يعود السلم والنقطة فيه ان المسلم فمسط بالاقالة فسلوا فنفخت الاقالة لكان حكم انفساخها عود السلم فيموالسا فط لا يمحتمل العود بخلاف الاقالة في السلم لانه عين فامكن عوده الى ملك المشتري اهـ ومن هنا يعلم ان فسخ الابراء لا يصح بالاولى وفي الذخيرة من باب السلم لو اختلفا في رأس المال بعد الاقالة فالقول للسلم اليه ولا يتحالفان وذكرنا كره الشارع ثم قال لو تقابلا بعد ما سلم المسلم اليه المسلم فيتم اختلاف في رأس المال تحالفا لان المسلم فيه عن قائمة وليس يدين بالاقالة هنا محتمل القبح قصدا اهـ قيد بالسلم لان الصرف اذا تقابلا جاز الاستبدال عنه ويجب قبضه في مجلس الاقالة بخلاف السلم وبيان الفرق في الايضاح للكرمانى (قوله ولو اشترى المسلم اليه كرا أو امر رب السلم بقبضه قضاء لم يصح وصح لو قرضا أو امر بقبضه له ثم لنفسه ففعل) معناه أن يكيله لنفسه بعد القبض ثانيا لانه لا يجمع هنا صفتان صفة بين المسلم اليهودي المشتري منه وصفة بين المسلم العربي رب السلم كلاهما بشرط الكيل فلا بد من الكيل مرتين ولم يوجد في الاولى وهي ما اذا امر المسلم اليه رب السلم بقبضه من البائع قضاء لمحقه فليصح ووجد في الثانية وهي ما اذا امر رب السلم بقبضه له بان يكيله ثم يقبضه بنفسه بالكيل ثانيا والاصل فيه انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجزى فيه صاعا بصاع البائع وصاح المشتري ومجمله على ما اذا اجتمعت الصفتان فيه وامافي صفة واحدة فيكتفي بالكيل فيه مرة فيصح والاصل الدليل على انه يبيع عند القبض ما قال في الزادات لو اسلم مائة كثرتم اشترى المسلم اليه من رب السلم كخطة بمائتي درهم الى سنة فقبضه فلما حل السلم اعطاه ذلك الكيل يجوز لانه اشترى ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن كذا في فتح القدير قيد بالشرا لان المسلم اليه لو ملك كرا بون أو هبة أو وصية أو واه رب السلم واكتله مرة جاز لانه لم يوجد الا عقد واحد بشرط الكيل وقيد بالكر وهو مستون ففسرنا أو امر بعون على الخلاف لان المسلم اليه ولو اشترى خنطة مجاز فقاهاها رب السلم فكاها مرة جاز لما ذكرنا وأشار بالكر المكمل الى انه لو اسلم في موزون معين واشترى السلم اليه موزونا كذلك الى آخره لا يجوز قبض رب السلم اذا لفرق بين المكمل والموزون في هذا المحكم وكذا المعسود اذا اشتراه بشرط المعسود فانه كالكيل والموزون كما قدمناه وذكر في البناء ان في المعسود وايتس وانما فسرنا تكرار الامر في كلام المصنف بشكر او الكيل لان الشرط ان يكيله مرتين وان لم

ولو اشترى المسلم اليه كرا
وأمر رب السلم بقبضه
قضاء لم يصح وصح لو قرضا
أو أمر بقبضه له ثم لنفسه
ففعل

بتعدد الامر حتى لو قال اقض الكرا الذي اشترىته من فلان عن حقلك فذهب فاكاله ثم أعاد
كسبه صار قاضا ولو لفظ الجميع فبفسده ما لم يرد على قوله فاكاله له فما كاله لنفسه كذا في دفع
القدير وأما على قوله وصح لقرضا فصورته استقرض منه كرا فاشترى المستقرض كرا فامر القرض
بقبضه قضاء بحقه وانما حاز بلا إعادة الكيل لان القرض اعارة حتى يتقدم لفظها فكان المقروض
عن حقه تقدير اقل يكن استبدالا ولو كان استبدالا للزم مبادلة الجنس بمجنسه سنة فلم يتحقق
الصفتان فيكتفي بكيل واحد للشترى فيقبضه ثم لنفسه من غير إعادة الكيل وأشار بقوله لم يصح
الى انه لم يدخل في ضمان رب السلم حتى لو هلك في يده هلك من مال المسلم اليه كما في البناءة وللقرض
صورة أخرى هي لو كان الدين الاول سلفا فلاحل اقترض المسلم اليه من رجل كرا أو رب السلم
بقبضه من القرض ففعل جائزا ذلك لان عقد القرض عقد مساهلة لا يوجب الكيل بخلاف
البيع مكايلة أو موزنة ولهذا لو استقرض من آخر حنطة على انها عشرة أفرقة حازله أن يتصرف
فيها قبل القبض (قوله ولو امر رب السلم أن يكيله في ظرفه ففعل وهو غائب لم يكن قضاء بخلاف
المبيع) أي لو اشترى مكايلا مينا ودفع المشتري الى البائع ظرفا وأمره أن يكيله في ظرفه ففعل البائع
والمشتري غائب مع والفرق ان رب السلم حقه في الدعوى ولا يجده الا القبض فلم يصادف أمره ملكه
فلا يصح فيكون المسلم الممتنع الظرف جاعلا فيملك نفسه كالدائن اذا دفع كيسا الى المدين وأمره
أن يزن دينمو ويحمله ففعل به صرفا بضا وزنه فيه وصح الامر في البيع لمصادفته ملكه لكونه صار
مالا كالعين بنفس العقد فصار البائع وكبلا عنه في امساك الفرائض صارت في يد المشتري حكما وصار
الواقع فيها واقعا في يد المشتري وأشار بالصف والفارق الى مسائل الاولى ولو امر المشتري البائع بطعن
الطعام كان الطعن للشترى ولو امر رب السلم كان الطعن للسلم اليه فلو اغترب السلم الدقيق كان
حراما لانه استبدال بالسلم فيه قبل قبضه كذا في دفع القدير الثانية لو أمر المشتري أن يصبه في
الجبر ففعل هلك من مال المشتري وفي السلم هلك من مال المسلم اليه وليس ذلك الا باعتبار رحمة
الامر وعدمها الثالثة يكتفي بكيل البائع في الشراء على الصحيح بخلاف السلم فيبذل بكون الظرف
للمشتري لانه لو كان للبائع فامر المشتري بالكيل فيه ففعل لم يصرفا بضا لكون المشتري استعار
ظرفه ولم يقبضه فلا يصرف في يده فكذا ما يقع فيه فصار كالأمره أن يكيله في ناحية من بيت البائع
فان المشتري لا يكون قاضا وان البائع يتوأسس في البيت وفي البائع وفي البائع لو استعار المشتري من
البائع غرابه وأمره أن يكيله فيها ففعل صار قاضا بالتجدة اجماعا ان كان المشتري حاضرا والا
فلم يسلط اليه عند محمد نسوة كانت الفرائض بعينها أولا وقال أبو يوسف ان كانت بعينها صار قاضا
والألا اه وقد يقول وهو غائب لانه اذا كان حاضرا صار المسلم اليه قاضا سواء كانت الفرائض
أو البائع أو كانت مستأجرة وبه صرح القفيه أبو الليث كذا في البناءة والتقدير ينظر الامر لغيرهم
منه حكم ما اذا كان أمره بكيله في ظرف المسلم اليه بالاولى وقسموا بينهما في البائع وأشار المؤلف
بالفرق بينهما الى انه لو اجتمع الدين والعين بان اشترى كرا مينا وله على البائع كدين والظرف
للمشتري فامر أن يحمله فافه فان بدأ بالأمور بوضع العين صار لا ترقا بضا للعين والدين أما العين
فلهذه القبض بجهة الامر وأما الدين فلا تصاله لملكه لكون العين صارت في يده حكما ومثله يصير
قاضا كن استقرض حنطة وأمره أن يزرعها في أرضه مع الامر وصار المستقرض قاضا له ولكن
دفع الى صانع حاقما وأمره أن يزيده من عنده نصف دينار وصار قرضا وفي الايضاح وليس فيه

ولو امر رب السلم أن يكيله
في ظرفه ففعل وهو
غائب لم يكن قبضا
بخلاف المبيع

(قوله جائزه أن يتصرف
فيها قبل القبض) صوابه
قبل الكيل كافي عبارة
فقد التقدر لان القرض
لا يملك قبل القبض

انه اذا ملك قبل التسليم هل يصير قابضا أم لا قال وان جعلناه قابضا فالوجه فيه ان الحظ استهلك
وهو من أسباب التملك وان بدأ بالدين ثم بالعين لم يصرف قابضا أما الدين فلعلهم صحة الامر به وأما
العين فلا يملكه خطه ملك نفسه قبل التسليم بحيث لا يتجزأ فصار مستهلكا للبيع عند أي خنفة رجه
الله تعالى ففقد البيع وهذا الحظ غير مرضي به من جهة المشتري لجواز أن يكون مراده البداية
بالعين وعندهما المشتري بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه في القتل لان الحظ ليس
بمستهلك عندهما كذا في الهداية ونخصه فاضحنا بقول محمد أما عند أبي يوسف اذا بدأ بالدين
يصرف قابضا لهما جميعا كالأمر بدأ بالعين ضرورة اتصاله بملكه في الصورتين اذا الحظ ليس باستهلاك
وقال محمد يصرف قابضا للعين دون الدين فيشتري كان فيه ولم يرأى الدين وأشار بقوله في ظرفه ان
انه لا طعام فيه فلو كان في الظرف طعام لم يملك قبل التسليم لا يصرف قابضا لمقررا بان أمره غير متصرف في ملك
الغير قال في المبسوط والأصح عندي أنه يصرف قابضا لان أمره مخطط طعام السلم بطعام على وجه
لا يتجزأ به معتبر فصرفه قابضا كذا في فتح القدير وأشار المصنف بمسئلة السلم الى مسئلة القرض
قال في البدائع وكذلك لو استقرض من رجل كرا ودفع اليه غرائره لكي يملكه فيها ففعل وهو غائب لم
يكن قابضا لان القرض لا يملك قبل القبض فكان الكرا على ملك المقرض قبل بيع الامر اه
(قوله ولو اسلم أمة في كرو قبضت الامه فقبلا ولا ماتت او ماتت قبل الاقالة بقي وصح عليه فيهما) أي
بقي عقد الاقالة فيما اذا تقابلا وهي حصة ثم مات وصح انشاء عقد الاقالة فيما اذا تقابلا بعد موتها
ووجب على السلم اليه قيمة الجارية في المسئلتين يوم قبضها لان شرط صحة الاقالة بقاء العقد وهو
يبقى بقاء المعقود عليه والمعقود عليه في السلم هو السلم فهو باق في ذمة السلم اليه بعد هلاك الجارية
فاذا انسخ العقد وجب عليه مردا بجارية وقد تجزأ بموتها فيجب عليه قيمتها كالأمر تقايضا ثم تقابلا
بعد هلاك أحدهما أو هلك أحدهما بعد الاقالة وانما اعتبر يوم القبض لانه سبب الضمان
كالغصب (قوله وعكسها شرأوها بالن) أي اذا ماتت الجارية بالمسئلة لم تصح الاقالة واذا تقابلا
ثم ماتت بطلت الاقالة لان المعقود عليه الجارية فلا بد من قيامها لصحة الاقالة وبقائها الى ان تقبض
وقد يهمل ان الاقالة في الصرف صحيحة بعد هلاك البدلين أو أحدهما باقية بعد الهلاك لان المعقود
عليه في الصرف ماوجب لكل واحد منهما في ذمة الآخر وهو غير معين فلا يتصور هلاكه
والمقبوض عين ولذا لو كان المقبوض قائما لم يتعين للردي بعد الاقالة وفي القنية تقابلا للبيع في العبد
فاقبض من هذا المشتري فان لم يقدر على تسليمه بطلت الاقالة والبيع بحاله اه والحاصل انه يشترط
لصحة اقالة البيع قيام المبيع دون الثمن فلو تقابلا بعد هلاك الثمن ولو معينا صحت ولكن لا بد
من عدم البراءة عنه لما في القنية أبرأ البائع المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقابلا
لا تصح اه وقيد بهلاكها لانها لو قطعت يدها ثم تقابلا صحت ولزمه رد جميع الثمن ولا شيء
للبيع من ارض اذا علم وقت الاقالة انها قطعت يدها وأخذ المشتري ارضها وان لم يعلم بخير
المشتري بين الاختيار بين الثمن أو الترك كذا في القنية ثم رقم الاشجار لا تسلم للشري وللبيع ان
ياخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارض لانه لم يدخل في البيع أملا لا قصدا
ولا حننا وقال قبله اشترى أرضا مع الزرع وأدرك الزرع في يده ثم تقابلا لا تخير الاقالة لان العقد
انما ورد على التصل دون المنحلة ولو حصد المشتري الزرع ثم تقابلا صحت الاقالة في الارض بمصنفها
من الثمن ولو اشترى أرضا فيها اشجار قطعتها ثم تقابلا صحت الاقالة بجميع الثمن ولا شيء للبائع

ولو اسلم أمة في كرو قبضت
الامه فقبلا لم ماتت أو
ماتت قبل الاقالة بقي
وصح وطله قيمتها وعكسها
شرأوها بالن

من قيمة الاخبار وتسل الامخبار للشري هذا اذا علم البائع بقطع الاشعار وأما اذا لم يعلم به وقت
الاخالة فيجوز ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركه (قوله والقول لمدي الرداء والتأجيل
لالتأني الوصف والاحل) أي اذا اختلفا في اشتراط وصف المسلم بان قال أحدهما شرطنا رديا وقال
الآخر لم يشترط شيئا وقال أحدهما شرطنا الاجل وقال الآخر لم يشترط شيئا كان القول لمن ادعى
الاشتراط فيها لمن نفاه فيها لانه مدعى الصحة اذا لم يجوز الأمر جلا موصوفا فشهد له الظاهر
لان الفاسد حرام والظاهر ان المسلم لا يباشر اطلاقه فشهد له ما اذا كان رب المسلم مدعى الوصف أو المسلم
السه وفي الاول خلافا فلما علم علل بانه مدعى الصحة وهما عللان المسلم البه منكر فالحقوله
وشمل أيضا ما اذا كان مدعى الاجل المسلم اليه أو رب المسلم وفي الاول خلافا فلما انكاره واذا قبل
في الثاني قول رب المسلم اتفاقا رجح اليه في مقدار الاجل أيضا فقبل قوله في أصله ومقداره والاصل
عند الامام ان القول لمدي الصحة سواء كان الآخر متعنتا أو لا وعندهما القول للسكر ان لم يكن
متعنتا وهو من أنكر ما ينفعه وغير المتعنت من أنكر ما يضره هذا في الشرية وأما المتعنت في
الصفة فهو من طلب العت وهو الوقوع فعلا يستطيع الانسان الحرف وجعته كذا في البناء ولو
قال المصنف والقول لمدي الوصف الشامل للرداء والمجودة لكان أولى لان أحدهما لو قال
شرطنا جيدا وفي الآخر الاشتراط أصلا والقول للثب بقيد الاختلاف في أصل التأجيل لانهما
لواختلفا في مقداره والقول للطالب مع اليقين لانكاره الزيادة أو يبرهن قبل وان يبره اقصى بينة
المطلوب لا يثبتها الزيادة وان اختلفا في مضيه والقول للطالب لانكاره قرحه المطالبة فان برهنا
قضى بينة المطلوب لا يثبتها زيادة الاجل فالقول قوله أي المسلم اليه والبدنة بينته أما اذا انظر نالي
الصورة فهو منكر وان نظر نالي المعنى فعنه ثبوت الحق في الشهر المستقبل مادام البينة فبدنة
المسلم اليه معناه ائتمنا حقه في شهر لم يتعرض بينة رب المسلم لذلك الشهر فكانت بينته أولى
كذا في ايصال الكرمانى ثم اعلم ان بين الاجل والوصف فرقا وهو ان الاختلاف في مقدار الاجل
يعنى انه ما هو لا يوجب التحالف وفي الوصف يوجب لكونه يجري مجرى الاصل وفي الخلاصة اذا
شرط في المسلم الثوب الجيد بقاء شوب وادعى انه جسدوا نكر الطالب والقاضي يرى اثنين من أهل
تلك الصنعة وهذا هو الواحد يكفي فان قال جسدوا أجبره على القبول فاذا اختلفا في المسلم
بجالتان استحصاما وبدا بين المطلوب عند أبي يوسف ثم رجح وقال يمين الطالب وهو قول محمد
وأبي برهن قبل بان برهنا قضى بينة رب المسلم المسلم واحد عند أبي يوسف ويقال هو قول أبي حنيفة
والمشكلة على ثلاثة أوجه لان رأس المال امامى أو دين وكل وجهه على ثلاثة أوجه اتفاقا على رأس
المال واختلفا في المسلم فيه أو على القلب أو اختلفا فيهما فان كان رأس المال عينا واختلفا في المسلم
فيه لا غير فقال الطالب هذا الثوب في كرحنطة وقال الآخر في نصف كرا وفي شبر أو في المحنطة
الرديئة وأقاما البينة قضى بينة رب المسلم اجماعا وان اختلفا في رأس المال فقال أحدهما هذا
الثوب وقال الآخر هذا العلبوا اتفاقا في المسلم فيه انه المحنطة وقال أحدهما هذا الثوب في كرك
حنطة وقال الآخر في كرك شعير وأقاما البينة قضى بالسكن فمحمد رجه الله مرعى أصله وأبو يوسف
يقول كل يدعى عقد اغبر ما يدعيه الآخر وان كان رأس المال دراهم او دينار اتفاقا في رأس
المال واختلفا في المسلم فيه وأقاما البينة رب المسلم وقضى بسلم واحد عند أبي يوسف خلافا
لمحمد وان كان الاختلاف على القلب فعلى هذا الاختلاف ولو اختلفا فيهما فقال أحدهما عشرة

والقول لمدي الرداء
والتأجيل للتأني الوصف
والاجل

(قوله ولو قال المصنف
والقول لمدي الوصف
الخ) قال في النظر هذا أي
قول للمصنف والقول
لمدي الرداء متصادق بما
اذا قال أحدهما شرطنا
رديا فقال الآخر لم يشترط
شيئا واذا ادعى الآخر
اشتراط المجودة وقال
الآخر انما شرطنا ردية
والمرد الاول ولدا ردفه
بقوله لالتأني الوصف
والاجل ولا فائدة ان الرداء
مثال حتى لو قال أحدهما
شرطنا جيدا وقال الآخر
لم يشترط شيئا فالحكم كذلك
وبه اندفع ما في البهر

وداهم في كرى حنطة وقال الا
خروج عشرين في كروا قاعا السنة فتداني يوسف ثبت الزيادة فيجب

خسة عشرين كرين ولا يقضى بسلعم وعند محمد يقضى بسلعم فتدني عشرين في كرو عقد بعشرة

في كرين ولو ادعى أحدهما أن رأس المال قد هدم ولا يخرجنا من لم يذ كرها وينبغي أن يقضى

بسلعم كما في الثوبين كذا في فتح القدير والمحامل انهما ان اختلفا في الجنس والصفة أو المقدار

تعالفا أو كان في رأس المال أو في السلم اليه وان اختلفا في اشتراط الوصف أو الاجل فالقول لثبته

لأننا فيه وان اختلفا في مقدار الاجل فالقول لرب السلم وان اختلفا في مضمة فالقول للسلم اليه وان

اختلفا في بيان مكان الايقاع فالقول للطلوب وفي اشتراطه فلن أثبتة وفي الظهيرة اذا اختلفا في

جنس المعقود عليه فالقول كذا في الصفة بخلاف الاختلاف في الصفة في بيع العين ولو اختلفا في

مكان الايقاع فالقول للطلوب وان برهنا فالطالب يهتد وعندهما يتعافان ويترادان السلم وقيل

على العكس اه وفي الصالح رد الشيء مردا أو داهة فهو رد في ما يفسد أو داهة أي أفسدته اه

وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى أولا في الدعوى التأجيل وفي النفي الاجل فظاهره أنه لا فرق

بينهما عنده وليس كذلك لما في القاموس الاجل غاية الوقت في الموت وحلول الدين ومدة الشيء

وأجمع آجال والتأجيل تعديدا لاجل اه والتعدي يعني التقدير وقدمنا انهما اختلفا في

مقداره فالقول للطالب تعين أن يكون التأجيل في كلامه معني الاجل مجازا بدليل الثاني (قوله

ومع السلم والاستصناع في نحو خوف وطست) اما السلم فلا مكان ضبط الصفة ومعرفة المقدار

فكان حلهما اجتماع شرائطه وأما الاستصناع فالكلام فيه في مواضع الاول في معناه لغة فهو

طلب الصنع وفي القاموس الصناعة صك كناية حرفة الصانع وعملة الصنعة اه فلي هذا

الاستصناع لعله طلب عمل الصانع وشراعا ان يقول لصاحب خذ أو مكعب أو صفار صنع لي خفا

طوله كذا وسعته كذا أو دسا أي برمتك كذا أو وزنها كذا على هيئة كذا بكذا وكذا يعطى الثمن

المسمى أولا يعطى شيئا فقبل الاستحرمه الثاني في دليله وهو الاجماع العملي وهو ثابت

بالاستحسان والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر لكونه بيع المصدوم وتر كاه للتعامل ولا تلزم

العاملة والمزارعة في قول أي خنيعة لفسادهما مع التعامل لثبوت الخلاف فيهما في الصدر الاول

وهذا بالاتفاق فلهذا أقصرناه على ما فيه تعامل وفيما لا تعامل فيه رجعنا فيه الى القياس كان

يتصنع حاشكا أو خياطا لينسج له أو يخبز له قضايا بفل نفسه وفي القنية دفع مصفا الى المذهب

لذهبه بذهب من عنده وأراه الذهب أنموذخان من الاعشار والاحماس وروى لا ي أو أو أثني

الدور فاهرب المذهب أن يذهب كذلك بأجرة معلومة لا يصبح سئل عمر التقي عن دفع الى حائك

غزل لينسج له عمامة من سداه فباعها منسوجة فقال صاحب الغزل اشترت منك ما في هذا

للمسج من الابريسم بكذا وقال الا خرجت هل يصح فقال يبيع ما صار على الامر لا مورا من

الابريسم الدبال للقد الاول صار ملكا لا قال أبو الفضل الابريسم دين على الآخر وأجرة العمل

عليه قال لنيار ابن لي ستافا ذاتني يقومه المقومون فما يقولون أدفعه اليك فرضايه وبناته وقومه

رجل باتفاهما أو الى الصانع فله أجر مثله وقال أبو حامد وجبرائيل هو بمنزلة المقوم لا المحكم

فلا يلزمه تنوعه اه الثالث في صفته فقد اختلفوا في كونه موعدا أو ماعدا قال المحاكم الشهد والصغار

ومحمد بن حنبل وصاحب المشور موعدا ولو لمناعت عند الفرغ بالتعالي ولهذا كان للصانع أن

لا يعمل ولا يجبر عليه بخلاف السلم وللمصنع أن لا يقبل ما ياتي بمو يرجع عنه هو الصحيح من المذهب

وله الخيار اذا رأى المصنوع
والصانع يبيع قبل ان يراه
ومؤجله سلم

(قوله لكن قبل التسليم
لا عند التسليم) قال في
الكفاية ولهذا يبطل
بجوت الصانع ولا يستوفى
من تركه ولو انقضى
استداه وانتهى لكأن
لا يبطل بجموته كافي ببيع
العين والسلم وبثبته
خيار الرقبة ولو كان
يتعقد عند التسليم لاقبله
بمساعة لم يثبت خيار
الرقبة لانه يكون مشترى
ما زاده وتما فيه وفي نور
العين في اصلاح جامع
الغضوليين بقتل عن فتاوى
ظاهر الدين ويتعقد اجارة
ابتداء وبما انتهت
سليم حتى لو مات الصانع
قبل التسليم يبطل ولا
يستوفى المصنوع من
تركه ويتعقد بعا عند
التسليم حتى لو لم يثبت
خيار الرقبة ثم نقل بعده
عبارة الفخري ثم قال
فبين ما في الكاين
تعارض ولعل الصواب
هو الاول كما لا يخفى على
من تأمل اه (قوله وفي
المغرب الطن مؤثثة
الخ) قال الرمي قال

جواز بيعه لان هذا كرقبة القياس والاستحسان وهما لا يجريان في المواعدة ولان جواز بيعها
فيه تعامل خاصة ولو كان مواعدة تجازي الكل وسماه ايضا شرا فاقال اذا رأى المصنوع فله الخيار
لانه اشترى ما لم يره ولان الصانع عاك الدرامم يقبضها ولو كانت مواعدة لم يمكنه ما وانما ثبت أبي
السرا خيار لكل منهما لا يدل على انه غير بيع كافي ببيع المقايضة ونحن لزم جواز بيعه لان الشارع
اعتبر فيه المعلوم موجودا وهو كثير في الشرع كطهارة صاحب الصنف وتسمية الناجم اذ انما
والرهن بالدين للموجود قراءا لما موم والرابع في العقود عليه العسل دون العين لان الاستصناع ينبي
الهداية بالعين دون العمل وقال البردعي العقود عليه العسل دون العين لان الاستصناع ينبي
عنه والادام والصبر بمنزلة الصبيغ والدليل على المنه بعاذ كراهه من قول محمد لانه اشترى ما لم يره
ولذا وجابهه فروغلا من صنعته او من صنعته قبل العقد فاخذ جاز وانما يبطله بعت الصانع
لشبهه بالاجارة وفي الأخيرة هو اجارة ابتداء ببيع انتهاء لكن قبل التسليم لا عند التسليم بدليل
قولهم اذا مات الصانع يبطل ولا يستوفى المصنوع من تركه كره محمد في كتاب البيوع وانما خيار
الصانع على العمل والمستصنع على اعطاء المسعى لانه لا يمكنه الا بالتلاف عين ماله والاجارة تنقضي
بهذا الصذر الخاص في حكمه وهو الجواز دون الزوم لان جواز بيعه لاجارة وفي الجواز الزوم
ولذا قلنا للصانع ان يبيع المصنوع قبل ان يراه المصنوع لان القيد غير لازم واما بعد اجارة فلا يصح
انه لا خيار للصانع بل اذا قبله للمستصنع اجبر على دفعه لانه لا خيار له ولا يبرأ منه ولا يبرأ من عدم
لزوم معاني فتاوى فاضل بنان من الدعوى رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال
المستصنع لم تفعل ما امرتك به وقال الصانع ففعلت قالوا لا يصح فيه لاحد منهما على الآخر ولو ادعى
الصانع على رجل انك استصنعت الى في كذا وانكر المدعي عليه لا يلحق اه (قوله وله الخيار)
أي للمستصنع الخيار (اذا رأى المصنوع) لما قلنا انه اشترى ما لم يره بخلاف السلم لانه لا فائدة في
اثبات الخيار فيه لانه لم يكرده عليه اعطاه غيره لم يكونه غير متعين اذا لم يفسد في النمة فيبقى فيها الى
ان يقبضه قبضه لانه لا خيار للصانع لانه باع ما لم يره وعن أبي حنيفة ان له الخيار لانه يلحقه الضرر
بقطع الصرم والبيع الاول (قوله وللصانع يبيع قبل ان يراه) أي المستصنع لانه لا يتعين الا
باختياره وقيد بقوله قبل ان يراه لانه اذا رأى ورضى به امتنع على الصانع يبعه لانه لا يحضر اسقط
خيار وزم (قوله ومؤجله سلم) أي اذا جله المستصنع صار سلهما وهذا عند أبي حنيفة وقالان ضرب
الاجل فيما فيه تعامل فهو استصناع وان ضرب فيما لا تعامل فيه فهو سلم لتعذر جعله استصناعا
ويجمل الاجل فيما فيه تعامل على الاستعمال وله انه يحتل السلم لحمل عليه وهو أولى لكونه ثابتا
بالكتاب والسنة والاجماع مطلقا واما الاستصناع فبالتعامل ومخصوص بمساقفة تعامل ولان
الاجل لتأخير المطالبة وذلك بالزوم وهو في السلم ودونه المراد بالاجل ما قدمه من أن أقله شهر فان
لم يصلح كان استصناعا لا جرى فيه تعامل والافغانساند ذكره على وجه الاستعمال فان سلك
للاستعمال بان قال على أن تفرغ منه غدا وبعد غد كان محميا وفصل الهندوا في جعله من المستصنع
استعمالا ومن الصانع تجهيلا ثم فائدة كونه سلطانا بشرطه فيه شرطا لمن القرض قبل الاقتراق
وعدم الخيار الى غير ذلك من الاحكام وفي الصالح الطست الطس بلفظ طس من احدى
السين تامل الاستقلال فاذا جمعت أو صغرت ردت السين لانك فصلت بينهما بالثأب أو بآه قلت طاس
وطيس اه وفي المغرب الطست مؤثثة وهي أعجمية والطس تمر بها وانجم طاس وطوس

وقد يقال الطيور ذكره في الشين للحمية والقمة بالضم معروفة وقال الاصمعي هوروي
والجمع خاقم كذا في الصحاح والله أعلم

باب المتفرقات

هكذا في نسخة الزيلعي وفي نسخة السفي مسائل متفرقة وعبرتها في الهداية بمائل منشورة والمعنى
واحد وحاصلها ان المسائل التي تشذ عن الابواب المتقدمة فلم تذكر فيها اذا استدركت سمحت بها
أي متفرقة من ابواب أو منشورة عن أبوابها (قوله صح يسع الكلب والعهد والباع والطيور)
لما رواه أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم رخص في غن كلب الصيد ولا نه مال
مقوم آلة الاصطاد فصح بيعه كالبازي بدليل ان الشارع أباح الا تتفاح به حاسة واصطاد افكذا
يباع وهذا على القول المفتي به من طهارة عينه بخلاف الخنزير فإنه نجس العين وأما على رواية انه
نجس العين كالخنزير فقال في دفع القدر ولو سلم خاصة عنه فهي توجب حرمة كله لا منع بيعه بل
منع البيع منع الانتفاع شرعا ولهذا أجازنا بيع السرقين والبرع مع نجاسة عنهم الاطلاق الانتفاع
بهما عندنا بخلاف العترة لم يطل في الانتفاع بها فتح بيعها وان ثبت شرطا لطلاق الانتفاع بها مخلوطة
بالتراب ولو بالاستهلاك كالاستصباح بالزيت النجس كما قيل جاز بيع ذلك الغراب التي هي في ضمنه
وبه قال مشايخنا وأما استع بيع الخمر لنص خاص في منع بيعها وهو الحديث ان الذي حرم شرها
حرم بيعها اه وفي الفتنة اشترى ثورا وفرسان خرف لا ستئناس الصبي لا يضمن متلفه
(طب) صح ويضمن متلفه يجوز بيع خمر الحمام ان كان كثيرا وبعته أدنى القيمة التي تسترط لجواز
البيع فليس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز اه أطلقه فشمع العلم وغيره العقور وغيره هكذا أطلق في
الاصل فشمع القنوري على هذا الاطلاق ونص في نوادر هشام عن محمد في جواز بيع العقور ونص في
من قتله قيمته وعن أبي يوسف منع بيع العقور وذلك في المبسوط انه لا يجوز بيع الكلب العقور
الذي لا يقبل التعليم وقال هذا هو الأصح من المذهب قال وهكذا نقول في الاسد اذا كان يقبل
التعليم ويصطاده انه يجوز بيعه وان كان لا يقبل التعليم والاصطاد به لا يجوز قال والفهد والبازي
يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال اه فعلى هذا لا يجوز بيع النمر بحال لانه لشراسة
لا يقبل التعليم وفي بيع القرد روايتان وجه رواية الجواز وهو الأصح كما ذكره الشارح اه يمكن
الانتفاع بجلده وهذا هو وجه اطلاق رواية بيع الكلب والباع فإنه مبنى على ان كل ما يمكن
الانتفاع بجلده أو عظمه يجوز بيعه وصح في البدائع عظم الجواز لانه لا يشترى للانتفاع بجلده
عادة بل للتلهي به وهو حرام اه ويجوز بيع الهرة لانها تصطاد بالفأرة والهوام المؤذية فهي
منفعة بها ولا يجوز بيع هوام الارض كالحناقص والعقارب والفأرة والنمل والوزغ والقنافذ
والضب والهاوم البصر كالضفدع والسرطان وكذا كل ما كان في البحر الا السمك وما جازا الانتفاع
بجلده أو عظمه كذا في البدائع وفي القتيبة وبيع غير السمك من دواب البحر ان كان له بمن كالمتفقور
وجلود الخنزير ونحوها يجوز واذا فلا وجل الماء قبل يجوز حيا لا ميتا والخنزير اطلق الجواز وذكر أبو
الليث يجوز بيع الحيات اذا كان ينتفع بها في الادوية فان لم ينتفع بها لا يجوز ورد في البدائع بأنه
غير مديد لان الحمر شرها لا يجوز الانتفاع به للنداءى كالخنزير فلا تقع الحما حتى لا شرع البيع ويجوز
بيع الدهن النجس لانه ينتفع به للاستصباح فهو كالسرقين أما العترة فلا ينتفع بها الا مخلوطة

باب المتفرقات

صح يسع الكلب والعهد
والباع والطيور

ابن كمال باشا في رسالة
للقرب وهم فيه الامام
الطبرزي حيث قال
الطست مؤنثة وهي
أغممة والطس تعريها
لان الطس مرخم من
الطست كما ان الطس
مرخم من الطست وكذا
الجوهرى أخطاف قوله
ان الطست هري أصله
الطس بلغة طي ابدل
من احدى السنين تاء
للاستتقال فاذا جعلت
أوصفت ردت السنين
لانك فصلت بينهما
بألف أو بواو فقلت ما حاس
وطيس وتبعه صاحب
القاموس حيث قال
الطست الطس ابدل من
احدى السنين تاء
وصاحب الفصل أيضا
غافل عن تعريبها حيث
قال والطس لغة في طست
اه

باب المتفرقات

(قوله فيجوز السلم في المخردون المتخزير) لان السلم في المخردون لا يجوز (قوله لان الكفار غاطلون) قال في من المتأثر والكفار غاطلون بالامرابايعان وبالمشروع ومن العقوبات وبالعمالات والنرائع في حق المؤاخضة في الآخرة لا خلاف أي المشروعات كالصلوات والصوم وأما في وجوب الاداء في أحكام الدنيا فكذلك عند البعض والصحيح انهم لا يحتاجون باداء ما يحتمل السقوط من العبادات اه قال المؤلف في شرحه كالصلوات والصوم فلا يماقبون على تركها ثم قال والراجح ما عليه الاكثر من العلماء على التكليف ولو افقته لظاهر ١٨٨ النصوص فليكن هو المعتقد اه (قوله فاستثنى غير مختص بهما) قال في النهر اقول

ولا هو مختص بمآذ كره لان الكافر لو اشترى مسلما او مهنفا واشتقا منهما يجبر على بيعه ولو كان المشتري صغيرا اجر وليه ولو لم يكن له ولي والذي كالمسلم في بيع غير المخرد والمخزير

أقام القاضي له وليا كذا في السراج وبني في ان عقد الصغير في هذا لا يتوقف على الاجازة اه أي لعدم فائده لانه اذا أحازه وليه يجبر على بيعه وقد قال انه قد سلم قبل احبار وليه فيبقى على ملكه تامل واقول أيضا قول المصنف والذي كالمسلم ان كان المراد به التثنية من حيث الحمل والحرمة فانه سلم وان كان من حيث الصفه والفساد فلا هو الظاهر لوافقه للصحيح من مذهب أصحابنا كافر قدبر (قوله) أو انه ذبح عند معطوف

بالتراب فلا يجوز الاتعا وبجمع الفهدة على فهو قدس الرجل اذا أشبه الفهدة في كثرة ثوبه وتورده وفي الحديث ان دخل فهدوان خرج اسدوا وبيع واحد السباع كذا في الصحاح وفي فتح القدير والانتفاع بالكلب للمراسة والاصطبا دحاثر اجاعا لكن لا ينبغي ان يتخفى داره الا ان خاف النصوص او عدوا وفي الحديث الصحيح من اقضى كلبا الا كلب صيد او ماشية نقص من اجره كل يوم قيراطا وفي البدائع ويجوز بيع القبل بالايجاع لانه منفع به حقيقة ما يحال الانتفاع به شرعا على الإطلاق فكان مالا (قوله والذي كالمسلم في بيع غير المخرد والمخزير) لانه مكلف محتاج فشرع في حقهم اسباب للعاملات فكل ما حاز لنا من اللياقات من الصرف والسلم وغيرهما حازله وما لا يجوز من الزبا وغيره لا يجوز له الاتجار والمخزير بان يقدمه فيها كعقدنا على العصور والشاة فيجوز له السلم في المخردون المخزير وفي البدائع لا ينعون من بيع المخرد والمخزير اما على قول بعض مشايخنا فلا نه ما يحال الانتفاع به شرعا لهم فكان مالا في حقهم وعن البعض حرمتهما ثابتة على العموم في حق السلم والكافر لان الكفار غاطلون شرائعهم حرمان وهو الصحيح من مذهب أصحابنا فكانت الحرمة ثابتة في حقهم لكنهم لا ينعون عن بيعها لانهم لا يعتقدون حرمتها وتقولونها وقد أمرنا بتركهم وما يديون اه قيد بالمخزير والمخزير لان لا تجز قيايئهم بيع المستوف والم وما المتخفة والتي قد جرح في غير موضع الذبح وضايح الجوس كالمخزير قال في الاصلاح فاستثنى غير مختص بهما كما يفهم من الهداية اه وفي الزاوية وبيع الحيوي ذبحته او ما هو ذبحه عنده كالمخزير من كافر جائز عند الثاني اه فظاهر انه غير جائز عند الاول والثالث وحديثنا استثنى مختص بالمخزير والمخزير لا كازع صاحب الاصلاح وفي الزاوية ايضا يبيع مرقه النجعة عهدا من كافر يجوز اه وفي التسمية من كتاب النجعة ناخر البويدي في الست لا اشتغاله بالست مطل للنجعة وفيها من المحدود ويمنع الذي عبايع السلم الا شرب المخزيران غنوا وضربوا بالهدان غنوا كالمسلم لانهم يستن عنهم اه وفي ايضاح الكرماني ولو باع ذي من ذي خمر او خنزير اثم اسلم او اسلم احدهما قبل القبض انتقض البيع والمراد بلفظة الانتقاض اثبات حق الفسخ لعدم القبض بالاسلام فصار كالواقي المبيع فان صار اخلا قبل القبض خمر المشتري ان شاء تقض وان شاء احنق قوله ما وعند محمد القعدا مال وكذا السلم اذا اشترى صغيرا فقتبره ولو قبض الخمر ثم اسلم او احدهما جاز البيع قبض الثمن أولا ولو اشترى الذي عبد اسلمنا بذا واجر على بيعه وكذا اذا اشترى مهنفا ولو اشترى كافر من كافر عبد اسلمنا بذا واجر على بيعه لان دفع الفساد

على قوله ذبحته وقوله كالمخزير قبل المساء وذبح عند وقوله من كافر متعلق ببيع الذي هو مبتدأ وقوله جائز خبر (قوله واجب فظاهر انه غير جائز عند الاول والثالث) قال في النهر ممنوع لجواز ان يكون نسبه له لانه هو المخرج له لا قول له ما فيه وقد التزم مثله في طلاق فتح القدير والمعنى شهد له لان ما ذكر لا ينزل عن مرتبة المخزير اذا ذبحه الذي اه اقول تقدم التصريح بالخلاف في البيع الفاسد عند قوله لا يجوز بيع المستحب قال المؤلف هناك عن التجنيس ولو باعوا ذبحته بذهبهم ان يخفوا الشاة ويضربوها حتى توت جاز لانها عندهم بمنزلة الذبيحة عندنا وفي جامع الكرخي يجوز البيع بينهم عند أبي يوسف خلافا لعمدة

ولو قال بيع عبك من زيد
بالت على ابي ضامن لك
مائة سوى الالف فباع
صح بالف بطل الضمان
وان زاد من الثمن مائتا
على زيد والمائة على
الضامن ووطئ زوج
المشترأة قبض لا عقده

(قوله ولم أر حكم وقف
الكافر مضافا) قال في
النهر بعد نقله عن
السراج يعسّل اجاره
على بيع المصنف بانه
يضاف منه اتلافه بما
لا يحل أقول في تعليله
ايعاها الى انه ليس قرينة
عندهم فلا يصح وقفه
وهذا لان ما يتقرب
بايقافه لا يفتي اتلافه
بما لا يحل كحرق ونحوه
(قوله لان النكاح لا
يعطل بالفرد والبيع
يعطل به) قال في القبح
بعده وفي البيع قبل
احتمال الانقاص بالهلاك
قبل القبض والنكاح
لا ينقض بهلاك المقود
عليه اعنى المرأة قبل
القبض ولان القدرة على
التسليم شرط في البيع
وفك انما يكون بعدد
القبض وليست بشرط
لغية النكاح الا ترى
ان بيع الباقي لا يصح
وتزوج الباقي يجوز له

واجب حق الشرع فيجوز على الردي لنعلم الفساد ثم يجبر البائع على بيعه وان عقده الذي جاز وان
دبر جاز وبسي في قيمته وكذا لو كانت امه فاستولدها ووجع الذي ضرب بالانه وطئ مسلمة وذلك
حرام فان كاتبه جاز ولا يفترض عليه فان عجز اجبر على بيعه وكذلك الذي اذا ملك شقصا من مسلم فهو
كالكل فاذا كان احدا المتعاقدين مسلما والاخر مسلما لم يجز بينهما الا ما يجوز بين المسلمين ولو
أقرض النصراني نصرا آخر اثم أسلم المقرض سقط المهر لانه ذرعه فيها فصار كهلها كما مستند الى
معنى فيها وان أسلم المقرض فمن ابنى حنفية سقوطها وعنه ان عليه قيمتها وهو قول محمد لتعذر
لمعنى من جهة اه ولم أر حكم وقف الكافر مضافا (قوله ولو قال بيع عبك من زيد بالف على
ابي ضامن لك مائة سوى الالف فباع صح بالف وبطل الضمان وان زاد من الثمن مائتا على زيد
والمائة على الضامن) لانه في الاول يصير التزاما لئلا يشترط وهو رشوة وفي الثاني يصير زيادة في
الثمن وهي جائز من الاجنبى ولا رجوع له بها على المشتري ولا تظهر في حق الشفيع والرابحة
ولا يجبس البائع المبيع عليها وانما يجبس على الف وبها راج عليها واخذ الشفيع بها ولو تباين
البيع استردها الاجنبى وكذا ان ردت عليه بسبب ضرر قضا وبه لا يتردها لكونه فيها اجماعا
ولو ضمن الزيادة بامر المشتري صارت كزبانه بنفسه فتلتحق باصل العقد فثبت الاحكام كلها الا انه
لا يطالب البائع بها وانما يطالب من زاد كانه وكيله ولو رد بسبب او تقايلا برذر الزيادة على الضامن فقط
لكونه اخذها منه دون المشتري وذ كفى الكافي ان الشفيع ياخذها بالالف ومائة فبطلت طاهرة
في حقه وانما ظهرت في حقهم ان زيادة المشتري لا تظهر في حقه لانها في العقد فصارت من الثمن
بخلافها بعد العقد فبقوله سوى الالف لا يهول قال بيع بالف على ابي ضامن لك مائة من الثمن فان
كفلا بمائة من الثمن ولا ثبت الزيادة فان ادى رجوع به ان كان بامره والا فلا وقد يكون الزيادة
في العقد لان الاجنبى اذا زاد بعد العقد فانه لا يجوز الا باحازة المشتري او يعطى الزيادة من عنده
او يضعها او يصفها الى نفسه وان زاد بامر المشتري جاز ولا يلزم مني والمال لازم للمشتري لكونه
سفيرا ومعير لا احتياجه الى اضافته للمشتري ولا يلزمه الا بالضمان كالمخلع والصالح وقوله بيع عبك
كلام اجنبى لا يتعلق به بالايجاب والقبول فلا حاجة الى قوله في فتح القدير ان قوله بيع عبك امر
والامر لا يكون في البيع ايجابا لان الامر المشار اليه انما يكون من المشتري والقائل هاتين هو
المشتري ولهذا قال المصنف فباع أى بايجاب وقبول (قوله ووطئ زوج المشترأة قبض لا عقده) لان
الوطئ من الزوج حصل بتسلط المشتري فصار مفسوخا بالبيع كانه فعله بنفسه وان لم يطأها لا يكون
قضا انفسا فالتا لم يتصل بها من المشتري فسل موجب تنصاف الذات وانما هو عيب من طريق
الحكم ودل وضع المثلثة على ان تزويج الامة قبل قبضها جائز بخلاف بيعها لان النكاح لا يطل
بالفرد والبيع يعطل به بدليل جهة تزويج البعد الا بقبول دون بيعه فلو انتقض البيع بطل النكاح
في قول أبي يوسف خلافا لعمدة قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والمتاخر قول أبي يوسف لان البيع
منى انتقض قبل القبض انتقض من الاصل فصارت كانه لم يكن فكان النكاح باطلا وقد القاضى
الامام ابو بكر بطلان النكاح بطلان البيع قبل القبض بما اذا لم يكن بالموت حتى وماتت المجارية
بعد النكاح قبل القبض لا يطل النكاح وان بطل البيع كذا في فتح القدير قد بعد العقد النكاح
لان العتق والتدبير قبض وان لم يكن فعلا حسبا لان العتق انتهاء للملك والتدبير من فروعه وقد تنا
في اول البيوع قبيل خيار الشرط انه اذا عتق ما في بطن المجارية لا يصير قابضا لها وان المشتري اذا

ولاية يبيع مال الغائب
لو كان المدينون غائبا
لا يبيع القاضى عروضة
بدنيه متداي حنيفة وقالا
بيعهما أو ما العار فلا يبيعه
عند أى حنيفة وكذا
قولهما فى التاخر وعنهما
ان له يبيعه كعروضه وعلى
ومن اشترى عبد اذ غاب
قهره البائع على يبيعه
وغيبته معروفة لم يبيع
بدين البائع والا يبيع
لدينه

هذا الخلاف يبيع عروضة
ونفقة امرأته وفى العار
عنهما رويان ثم ذكر
المسئلة الاخرى بالآنية
فى الفروع ثم قال له يبيع
منقول المفقود ولا يبيع
له ان يبيع عقاره ولو باع
جاز فى فروع كمنفعة
بالصرف فى مال الغائب
(قوله لو خيف تلفه ولم يعلم
مكان الغائب) قال فى
النهر والنسب يبيع ان
خاف ان خوف التلف
يجوز لبيع علم مكانه أو لا
وقد سئل نحوه فى خيار
الشرط فارجع اليه اه
وفى الوالوجسة رجل
اشترى نجما او سمكا
فذهب ليبيعه بالنسب

قال للعلام تعالى متى كان قضاؤه كذا اذا امر البائع بطن الحنطة فطمع بها وان المشتري اذا وطئ الحمارية
صار قابضا لها ان حبلت والا فلها ثلث حصة فان منعها البائع نكحت ماتت من ماله ولا عقرب عليه
ولو ارسل العبد فى حاجته صار قابضا كره ان يؤجر عنه وقوله البائع اجتنى مملوكه على النابتة فمملوكه
الى ان يعمد كرهته هناك (قوله ومن اشترى عبد اذ غاب قهره البائع على يبيعه وغيبته معروفة
لم يبيع بدين البائع والا يبيع بدنيه) لانها اذا كانت معروفة يتوصل الى حقه بطون يبيعه بالذهب اليه
فلا حاجة الى يبيعه لان نفسه ابطال حق المشتري فى المدين وان لم يدر مكانه اجابه القاضى ان يهرن
لان المينة هنا ليست للقضاء على الغائب وانما هى لثنى التهمة وانكشف الحال لان القاضى نصب
لكل من عجز عن النظر ونظرهما فى بيعه لان البائع يصل به الى حقه ويرأى ضمانه والمشتري
ايضا تبرأ منه من دينه ومن تراكم نفقته فاذا انكشف الحال عمل القاضى بحسب اقراره فلا يحتاج
الى خصم حاضر وانما يحتاج اليه اذا كانت المينة للقضاء وهذا لان العبد قد يمدد بقر به للغائب
على وجه يكون مشغولا بحقه فظهر الملك للغائب على الوجه الذى اقر به ولا يقدر البائع ان يصل
الى حقه كالراهن اذا مات مقلدا والمشتري اذا مات مقلبا قبل القبض واذا ادان المصنف بكون المشتري
غاب قبل القبض اما اذا غاب بعده فان القاضى لا يبيعه لان حقه غير متعلق بماله يبيعه وانما جاز
للقاضى يبيع المتقول قبل قبضه لان البيع هنا ليس بمقصود وانما المقصود احياء حقه وفى ضمنه
يبيع بيه لان الشيء قد يصح ضمنا وان لم يبيع قصدا واذا ادان العبد المتقول عبدا كان او غيره واحسرت
به عن العقار فلا يبيعه القاضى كفى النهاية وجامع الفصولين ولم يذكر المصنف انه يدفع الثمن
الى البائع لان القاضى انما يدفع له بقدر ما باعه وان فضل شئ من دينه أسكه للمشتري الغائب
لانه يدل عليه وان لم يبع بالدين وبقي شئ يبيعه البائع اذا ظفر به وقد يبيع لان القاضى اذا
قبض بالنسبة على انسان فغاب له مال على الناس لا يدفع الى المضي له حتى يحضر الغائب الا فى
نفقة المرأة والا ولاد الصغار والوالدين كذا عن محمد وكذا الوات وله ورثته غيب ومال فى المصر عند
المقرين به ليقضى عليه والقاضى لا يدفع شيئا منه حتى يحضر ورثته او يحضر للمقضى عليه لو غابا
كذا فى جامع الفصولين وأشار المصنف رحمه الله تعالى الى ان من استاجر ابلا الى مكة ذاهبا وحائيا
ودفع الكراهة وماتت رب الدابة فى الذهاب حتى انقضت الاجارة فاذا الى مكة ورفع الامر الى القاضى
فراى ان يبيع الدابة ويدفع بعض الاجر الى المستاجر جاز ولا يستاجر ان يركبها الى مكة ولا يضمن
وعليه الكراهة الى مكة والى ان المدينون لو رهن وضاب غسقة متقطعة فرفع المهرن الامر الى القاضى
حتى يبيع الرهن بدنيه فانه يبيع ان يجوز كفى هاتين المثلثتين والمثلثتان فى جامع الفصولين وفيه
ايضاح دابة ولم يوقف على المشتري فلما اكرام ياذن له فى بيعها فاختصه من غنمه كان من جنسه
ولو اذن له ان يؤجرها ويعلقها من اجرها جاز اه وبه علم ان فمسئلة الكتاب للقاضى ان
ياذن للبائع فى بيعها كاله ان يبيعها بنفسه أو آمنه وان له ان ياذن له فى اجازتها لو كان لها اجر
وتأخر كلاهما ان البائع لا يملك البيع بلا اذن القاضى فان باع كان فضوليا وان سلم كان متسديا
والمشتري منه غاضب (فروع) متعلقة بالتصرف فى مال الغائب متقولة من جامع الفصولين للقاضى
ولاية ايداع مال غائب ومفقود وله اقراره ببيع منقوله لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لو

قابضا غاف البائع ان يبيع من غيره ويسع للمشتري ان يشتر به وان علم بالقضية اما البائع علم
فلا يبيعه يكون داضيا بالانقاسخ او الماشترى فلا يملك اجاز البائع البيع حل للمشتري الشراء فان باع بزيادة تصدق بها وان باع

علم ان ذكركه البعث اليه اذا خاف التلف فيمكنه حفظ العين والمالية جميعا ولا يبيع القاضي الامعة
 المنصوبة اذ انهاب مالها كما انما يبيع مال المفقود سئل نعم الدين عن امر وهب امعة من خادمه
 فاخبرته انها اتاخرت قتل غير فاختت وتداولتها الايدي حتى وقعت بيدها هذا الامير والوهوب له
 الا ان لا يجد ضرورة القتل ويعلم انه لو خلاها ضاعت وان امسكها يخاف الفتنة هل للقاضي بيعها
 من ذي اليد بناء على ان الغائب حتى لو ظهر المالك كان له على ذي اليد ثمنها قال نعم له ذلك القاضي
 لا يعلل تزويج امعة الغائب والخنون وقتنها وله ان يكاتبها ويبيعها مالا يعلل تزويج امعة الغائب
 وان لم يكن له مال للقاضي يبيع فن المفقود وامته لا ولو كان غائبا غير مفقود للقاضي ولاية يبيع مال
 الغائب ماله ولا يعلم وارث فباع القاضي داره حازر ولو علم بموضع الوارث حازر ويكون حفظ الاثرى
 انه لو باع الاثني يجوز وبما فيه (قوله ولو غاب أحد المشتريين فللمحاضر دفع كل الثمن
 وقضيه وجبته حتى ينقشركم) وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وخالف أبو يوسف في الكل فهذه
 احكام الاول في قبض جميع المبيع على تقدير ابقاء الثمن كله فعند اداء الثمن لا يأخذ الا
 نصيبه لكونه اجنابا في نصيب الغائب وهما يقولان ان المحاضر مضطر الى اداء كل الثمن لان
 البائع حتى حبس كل المبيع الى ان يستوفى كل الثمن فصار كعبر الرهن وصاحب الملو والوكيل
 بالشراء اذا أدى الثمن من ماله قيد بضمته لانه لو كان حاضر الاقبضه اتفاقا او يكون متبرعا لانه
 كالوكيل عنه من وجه من حيث ان ملك الغائب ثبت قبول المحاضر غير وكيل من وجه لان كلا
 منهما لا يطالب بنصيب الاخر فله شبهة بالاجنبي كان متبرعا في حضرته ولشبهه بالوكيل لم يكن
 متبرعا حال غيبته الثاني في حبسه عن الغائب حتى يعطيه ماله عنه وهو قرض انه ليس بمشترع
 عندهما لما قضيتهما ودل ان له الرجوع عليهما استقيمتن قوله للمحاضر الدفع ان البائع يجبر على
 قبول ما اداه المحاضر من نصيب الغائب كما يجبر على تسليم نصيب الغائب فهذه خمسة احكام على
 الخلاف وقيد بقوله أحد المشتريين لانه لو غاب أحد المشتريين قبل نقد الاجرة فنقد المحاضر
 جميعا يكون متبرعا لانه غير مضطر في نقد حصة الغائب اذ ليس للاجر حبس الدار لاستيفاء الاجرة
 (قوله ومن باع امعة بآل متقال ذهب وقضة فهما نصفان) لانه اضاف المتقال اليهما على السواء
 فيجب من كل واحد منهما ثمة متقال لعدم الاولية فيصير كأنه قال بعت بضمهما ثمة متقال ذهب
 وجسماته ثمة متقال فضو بشرط بيان الغضمتين المجردة وغيرهما بخلاف ما لو قال من الدراهم والدينارين
 فانه لا يحتاج الى بيان الغضمة ينصرف الى الجهاد وقيد بقوله بآل متقال لانه لو باعها بالفضمن
 الذهب والفضة فانه يجب النصف من الذهب مثاقيل ومن الغضمة دراهم العشرة منها وزن سبعة
 مثاقيل لانه اضاف الالف اليهما فنصرف الى الوزن المعهود من كل واحد واشار المؤلف الى انه لو
 قال فلان على كرحطة وشعر ومجم فانه يجب من كل جنس ثلث الكرو وهكذا في المعاملات كلها
 كالمهر والوصية والوديعة والغصب والاجارة وبذل الخلع وغيرها في الموزون والمكسل والمعدود
 والمذروع وفي فتح القدير في الدراهم ينصرف الى الوزن المعهود وزن سبعة ويجب كونه هذا اذا
 كان المتعارف في بلد العقد في اسم الدراهم ما يوزن سبعة والمتعارف في بعض البلاد لان كالشام
 وانجاز ليس ذلك بل وزن ربع وقيراه من ذلك الدرهم وامافي عرف مصر لفظ الدرهم ينصرف
 الا ان الى ثمة اربعة دراهم يوزن سبعة من الفلوس الا ان يقيد بالفضة فينصرف الى درهم يوزن

ولو غاب أحد المشتريين
 فللمحاضر دفع كل الثمن
 وقضيه وجبته حتى
 ينقشركم ومن باع
 امعة بآل متقال ذهب
 وقضة فهما نصفان

ينقصان فان نقصان
 موضوع عن المشتري
 وهذا نوع استحسان
 (قوله اذ ليس للاجر
 حبس الدار لاستيفاء
 الاجرة) قال في النسر
 وينبغي ان يقال الا ان
 يشترط قبيل الاجرة

(قوله وعلى هذا اشترط بعض الواقفين مصرخ) قال في النهر ولا يخفى ان كون الدرهم تنصرف الى الفلوس في شروها الواقفين بمصر مطلقا اخذا بما في الفقه ١٩٢

والذي ينبغي ان لا يعدل عنه اعتبارا من زمان الواقف ان عرف وان لم يعرف صرف الى الفضلة لا نه الاصل وما في حصة كل درهم منها فقال في البحر بعدما اُتت المسئلة في الصرف قد وقع الاشتباه في أنها خالصة أو مشوشة وان قضى ز ي ف عن جيد وثان فهو قضاء وكنت قد استعجبت بعض المالكية عنها يعني به علامة عصره ناصر الدين الثاني فأتى أنه سمع من يوثق به ان الدرهم منها يساوي نصفاً وثلاثة من الفلوس قال فلعول على ذلك ما لم يوجد خلافه اه وقد اعتبر ذلك في زماننا لان الأدنى متفق به وما زاد عليه فهو مشكوك فيه ولكن لا وفق بفروغ منه هنا وجوب درهم وسطا في جامع الفصولين من دعوى النقرة لوزن درهم على مائة درهم نقرة ولم يسفها مع المقدولو ادعت مائة درهم وجب لها مائة وسط اه فنبقى ان يوصل عليه اه ثم قال

سبعة فان مادونه ثقل او خفة يسعونه نصف قضة اه وعلى هذا اشترط بعض الواقفين مصر للمحقق دراهم ولم يقيدها تنصرف الى الفلوس النحاس واما اذا قيدها بالنقرة كواقف الشيوعية والصرف غشبة تنصرف الى الفضلة في المغرب النقرة القطعة للمذاهب من الذهب والفضة ويقال نقرة قضة على الاضافة للبيان اه وفي المصباح النقرة القطعة للمذاهب من الفضة وقبل النوب هي تبر اه (قوله وان قضى ز ي ف عن جيد وثان فهو قضاء) يعني اذا كان له على آخر دراهم جيا دفع له ز ي فاه فلهكت كان قضاء ويرى ولا رجوع عليه شيء اطلقه فمثل ما اذا لم يكن بها ز ي فاه انما اذ لم يعلم وانما قيد بالتلف ليعلم حكم ما اذا انفقها بالاولى وهذا عندهما وقال ابو يوسف اذ لم يعلم بردمثل ز ي فوه ويرجع بالمجدلان حقه في الوصف كالقبر وقد تنذر الرجوع بصفة الجودة فتعين رد مثل المقبوض والرجوع بالمجدل ولهما ان المقبوض من جنس حقه يبدل لانه لو تجوز بها في الصرف والسلم تجاز ولزم بكن من الجنس لكان استبدالا وهو حرام بل يبق الا الجوده ولا قيمة لها وقد حصل الاستفاء وذكر غير الاسلام وغيره ان قولهما قياس وقول ابو يوسف والاستحسان فظاهره ترجيح قول ابو يوسف قيدتلفها لانها لو كانت قائمة ز ي فاه في الجوده من كتاب الرهن اذا قيل ان انفقها فطالبه بالمجدل او احسنها كان المجدل امانة في يده ما لم يرد الز ي فوه ويجدد القبض اه وفي الأخيرة لو كان له عليه جيا دفعه ز ي فاه وقال انفقها فان لم يرج فردها على ففعل فلم يرج فله ان يردّها استحقاقا فرق بين هذا وبين ما اذا اشترى عينا فوجدها عيبا فاردعها فقال له البايع بعها فان لم يشتره احدثه رد على فصره على البيع فلم يشتره احدثه تليس له ان يردّه والفرق ان المقبوض من الدرهم ليس على حق القايض بل هو من جنس حقه لو تجوز به جاز وصار عن حقه ما لم يقبض يبق على ملك الدافع فصح امر الدافع بالتصرف فيه فهو في الاشياء تنصرف للدافع وفي الانتهاء لنفسه بخلاف الصرف في العين لانها ملكه فتصرفه لنفسه فيل خباها اه وقدمنا ان الز ي فوه كالمجدل نجس مسائل كافي الوالو الحجة وزدنا في اول كتاب البيوع ما ساعدنا عند الكلام على الائتمان قيدنا الخلاف بعدم العلم لانه لو علم بها وانفقها كان قضاء اتفاقا وقيد بالز ي فوه لانها لو كانت ستوقه او نهر حة فالتلفها فانه يرد منها او يرجع بالمجدل اتفاقا وهما فرقا بان الز ي فوه من جنس حقه والمستوقه والنهر حة لا وفي المصباح زافت الدرهم تز ي فز ي فاهم بابسار ودأت ثم وصف بالمصدر فقيل درهم ز ي فمثل نفس وفلوس ويرمى بقيل زائف على الاصل ودراهم ز ي فمثل را كم وركع وز ي فها تز ي فاه اظهرت ز ي فها قال بعضهم الدرهم الز ي فوهي المطلوبة بالربح المقعود مجزاة حة الكبير بت وكانت معروفة قبل زماننا وقصرها مثل سبخ لليزان اه وفي الواقعات الحماة من البيع تسكموا في معرفة الز ي فوه والنهر حة قال ابو النصر الز ي فوه دراهم مشوشة اما النهر حة التي تنصرف في غير دار السلطان والستوقه صغر موهو بالفضة وقال القية ابو جعفر الز ي فوه ما ز ي فيه بيت المال يقال في عرفنا غر ي في لا غير والنهر حة ما لا يقبله التاجر اه وفي الجوهرة من الرهن من كان له على رجل درهم فاعطاه درهمين صغيرين وزنهما درهم جازو يجبر على قبض ذلك ولو كان له دينار فاعطاه دينارين صغيرين وزنهما دينارين لم يجبر على ذلك اه وفي الواقعات الحماة من كتاب الصلح وقال

في النهر بعد كلام ما يدل على هنا فقيمة الدرهم في الشيوعية والصرف غشبة وشعروها نصفان وهذا النقل ابو هو المول عليه دون غيره والله تعالى اعلم (قوله وانما قيد بالتلف ليعلم حكم ما اذا انفقها بالاولى) قال في النهر فيه نظر

أبو يوسف إذا اقتضى درهم فاقبها ثم ردت عليه العيب الزايفة فإن كان حين اقتبها يعلم أنها زائفة فله أن يرد ما سواه قبلها بقضاء أو بغير قضاء فرق بين هذا وبين المبيع إذا قبله البائع بغير قضاء لدس له أن يرد ما للفرق بأن هناك الراد إذا كان بغير قضاء جعل عقداً جديداً في حق الثالث وهو البائع وأما هنا لا يمكن أن يجعل معاجيداً لأنه لم يملك الراد على ما قد علمنا وقال أبو يوسف من أقرض كرخطة عفن وقضاه المستقرض واستهلكها ثم قضاء كرخطة جديدة فإن كان قال له الطالب لي عليك خبطة طيبة وصدقه الطالب ثم قضاء ثم تصاد فإن الكسر القرض كان صفناً فلم يستقرض أن يرجع فيما أقضاه وبعطيه كراعه أمثل القرض فإن لم يكن الطالب قال له كرى جديد لكن المستقرض قضاء جديد من غير شرط جاز وليس له أن يرجع قلت ويحتمل أن يكون جواب الوجه الأول قول أبي يوسف خاصة على ما قد علمناه له وفي الذخيرة من آخر كتاب الصرف قال أبو حنيفة لا بأس ببيع الخشوش إذا بين وكان ظاهر أبري وهو قول أبي يوسف وقال في رجل معه فضة نحاس لا يبيعها حتى يبين ولا بأس بأن يشتري بسوقه إذا بين وأرى أن السلطان أن يكسرها لعلها تقع في أيدي من لا يبين وبشرى في الأملاء عن أبي يوسف أنه كره للرجل أن يعطى الزوف والنهرجة والسوق والمكحلة والبضارية وإن بين ذلك فتعوض بها عند لا خدمن قبل أن يغافها ضرر على العوام وما كان ضرراً عاماً فهو مكروه وليس بمعصية ورضا هذه من المحاضر بن خواف من الوقوع في أيدي المدلس على الجاهل به ومن التاجر الذي لا يخرج قال وكل شيء لا يجوز زبانه ينبغي أن يقطع ويحاقب صاحبه إذا اتفق وهو يعرفه اه (قوله) وان أفرغ طيرا وباض أو تكس غلي في أرض رجل فهو لمن أخذه (قوله) لأنه مباح سقت بداهة فكان أولى به قوله عليه السلام الصبدلن أخذه والبض صبدلها فيجب على القرم الجزاء بكسره أطلقوه ومفيد بقيدن الأول ذكره الشارح أن لا تكون أرضه مهمته لذلك وإن كانت مهمة للأصطيد فله قوله لأن الحكم لا يضاف إلى السبب الصالح إلا بالقصد الأخرى أن من نصب شبكة للصيد في فتعلق بها صيد أو حفر بئر الماء فوقه فيها صيد لا يملكه ولا يجب عليه الجزاء إن كان محرماً وإن قصد به الاصطيد لا يملكه ويجب عليه الجزاء إن كان محرماً وعلى هذا التفصيل لو دخل صيد داره أو وقع ما تقرر من الدراهم في ثيابه بخلاف فصل النحل في أرضه حيث يملكه وإن لم تكن أرضه معدة لذلك لأنه من أنزال الأرض حتى يملكه تعالها كالأشجار والناسن والتواب المجتمع فيها يجزى من الماء وإن لم تكن معدة ولهذا يجب في العمل العشر إذا أخذ من أرض العشر الثاني في الذخيرة من كتاب الصيد وهذا إذا كان صاحب الأرض بعيداً من الصيد بحيث لا يقدر على أخذه لم يدينه وأما إذا كان صاحب الأرض قريباً من الصيد بحيث يقدر على أخذه لم يدينه فالصيد لصاحب الأرض لأنه صار أخذه له تقدير الحكم من الأخذ حقيقة إن لم يكن أخذه له بأرضه اه ومثله في شرح الطحاوي وقوله تكس غلي أي دخل في كاسه وهو بالكسر يتوكس الظي كنوساً من باب نزل دخل كاسه كذلك المصباح ولم يذكر تكس وفي المغرب كس الظي دخل في الكاس كنوساً من باب طلب وتكس مثله ومنه الصيد إذا تكس في أرض رجل أي استورب وروى تكسر وتكسر وتكسر اه وفي فتح القدير وفي بعض النسخ تكسرى وقع فيها فتكسر ويحترق به محالو كسره رجل فيها فإنه لذلك الرجل لا لا أخذ ولا يحتسب صاحب الأرض اه ثم قال ومن خفس هذه المسائل ولا يفتد في أرضه حفرة فدخل المامو السمك ملكه ولو اتخذت لحاجة أخرى فغن أخذ السمك فهو له وكذا في حفر الحفيرة أن حفرها لتصيد فهو له أو لفرض أو لخرق فلا يفتد وكذا صوف وضع على سطح بيت

وان أفرغ طيرا وباض
أو تكس غلي في أرض
رجل فهو لمن أخذه

(قوله من باب طلب) قال
الرسلي صوابه من باب
جلس (قوله) ويحترق به
محالو كسره رجل (انما
يتم الاحتراز إذا لم يكن
للمطوعة والا فهو من
فعل غيره يقال كسره
بالتشديد فتكسر
وحكسره بالتحفيف
فانكسرى قبل ذلك

تأمل

(قوله ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تطبيقه) الترجمة لشين الاول ما يبطل بالشرط الفاسد أي اذا ذكر في العقد شرط فاسدا لا يقتضيه العقد كعقل العبدان على أن يجتمع في شهر امثلا فانه يبطل البيع والثاني ما لا يصح تطبيقه بالشرط ما بان صدر العقد ملقا باداء الشرط كعقل العبدان قدم زيد ببيع قيد الشرط الثاني يكونه فاسدا كما قيده أولا بقوله ما يبطل بالشرط الفاسد فاذا دان التعليق يبطل العقد سواء كان الشرط فاسدا أولا فلذا استثنى المؤلف بقوله الا في صورته فان الشرط فيها غير فاسد لان شرط التحيار جائز ويمكن تقديم قول المصنف بالشرط يكونه فاسدا بقرينة تقيده به في الذي قبله لان المعرفة اذا علمت معرفة كانت عين الاولى وحفظ فلا حاجة الى ١٩٤ الاستثناء لكن الشرط الثاني المراد به التعليق باداء الشرط لا نفس الشرط فامل ثم ان الذي

استبعد من كلام المؤلف من الاصلين اللذين ذكرهما ان ما كان مبادلة مال بعال لا يصح بالشرط الفاسد وان ما كان من التملك لا يصح تطبيقه بالشرط ومعلوم ان مبادلة ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تطبيقه بالشرط البيع

المال بالمال من جهة التملك كانت تصار لمحصل ان ما كان مبادلة مال بعال لا يصح بالشرط الفاسد أخذان من الاصل الاول ولا يصح تطبيقه باداء الشرط اخذا من الاصل الثاني ثم اعلم ان ما ذكره المصنف بقوله ما يبطل بالشرط الفاسد الخ فيقول ان يكون قاعدة واحدة فيخص بما كان مبادلة

فان قيل بالشرط الفاسد فانه كان وضعه لئلا يفعله لصاحبه والا فلهما الاخذ اه وفي الذخيرة ان أغلق الباب على الصيد ولم يعلم به لم يصح اخذ ما لكاله حتى لو خرج الصيد بعد ذلك واخذه غيره ملكه وفي المتن رجل نصب جالة فوقع فيها صيد فاضطرب وقطعها وانفث فجاء آخر واخذ الصيد فالصيد لاخذ لرجل صاحب الجالة لما اخذه فلان من حيث بقدر على اخذ فاضطرب وانفث فاخذه آخر فهو لصاحب الجالة والفرق أن فيها صاحب الجالة وان صار اخذته لانه في الاول يبطل الاخذ قبل تاكده وفي الثاني يبطل بعد تاكده وكذلك الصيد المأزى والكاب اذا انفث فهو على هذا التفصيل وفي الاصل اذ ارى صيدا فصرعه فاشتد رجل واخذه فقولان رماه لانه لما رماه صار اخذته فصار ملكا ولو رى صيدا فاصابه وانفثه بحيث لا يستطيع رما حقا فرماه آخر فقتله فالصيد الاول وان كان يتحمل ويطير مع ما اصابه من السهم الاول فرماه الثاني فقتله فهو لثاني وفي الاصل أيضا لو ارسل كلبه على صيد فأتبعه الكلب حتى أدخله في أرض رجل أو داره كان لصاحب الكلب لان الكلب انما يرسل للاخذ فاعتبر بما لا اخذ منه وكذا واشتد على صيد حتى أخرجه فادخله دار انسان فهو لانه لما أخرجه واضطرب فقد أخذه وعن أبي يوسف رجل اصطاد طائر في دار رجل فان تعاقبا على أنه على أصل الاباحة فهو لصاحبه سواء كان اصطاده من الهواء أو على الشجرة لان الصيد اغنياء لا بالاستقلال الا حرازه وحصوله على ما ظن رجل أو شجرة وليس باحراز فيكون لاخذ وان اختلفا فالقرب الدار كنت اصطاده قبلك أو ورثته وانكر الصائد فان كان أخذته من الهواء فهو لانه لا يملك صاحب الدار على الهواء وان أخذته من حائطه أو شجره فالقول لصاحب الدار لاخذته من محل هو في يده فان اختلفا في اخذته من الهواء أو من الدار أو الشجرة فالقول لصاحب الدار لان الظاهر ان ما في دار الانسان يكون له اه (قوله ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تطبيقه بالشرط البيع) فإذا باع عبدا وشرط استبداده شهر أو دارا على أن يكتنه البائع شهرا فالبيع باطل أي فاسد كما تقدم في بابيه والاصل أن ما كان مبادلة مال بعال فانه لا يصح تطبيقه بالشرط الفاسد فلتبين عن بيع وشرط ما كان مبادلة مال بغير مال أو كان من التبرعات فانه لا يبطل به لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو مختص بالمعوضات المالية دون غيرها من غير المالية

مال بعال ويرد عليه ان بعض ما ذكره من الفروع ليس مبادلة مال بعال كالرحمة والاراء وعزل الوكيل والاعتكاف والتبرعات ونحوها مما ساقى ويحتمل أن يكون قاعدة تن الاولى ما يبطل بالشرط الفاسد والثانية ما لا يصح تطبيقه بالشرط فيكون قوله ولا يصح على تقدير الموصولة كما في قوله تعالى وما انزلنا السنا وانزل البكر أي وما انزل البكر فيكون قوله ولا يصح الخ معطوفا على قوله ما يبطل فيكون بعض ما ذكره من الفروع داخل تحت القاعدة تن معا لو تحت واحدة منهما ما كان مبادلة مال بعال كالبيع والقبعة فهو داخل تحت القاعدة تن (قوله فانه لا يصح تطبيقه بالشرط الفاسد) الذي في الزيلعي ما كان مبادلة مال بعال يبطل بالشروط الفاسدة فتقول المؤلف هنا لا يصح تطبيقه بلان المطبق فالظاهر حذف لفظ تطبيقه والاقصاء على قوله لا يصح بالشرط فيوافق عبارة الزيلعي ويدل عليه قوله في مقابلة فانه لا يبطل به وأيضا مبادلة المال بالمال من التملك فتقول ان المراد

لا يصح تعليقه يكون مكررا لدخوله تحت الاصل لا تحرف تدبر (قوله وفي جامع الفصولين ١٩٥) ولوقال عنه بكذا الخ وقال

الرمي هذا ذكره في اول

الفصل السادس والعشرين

وذكر فيه بعده بضرورة

مثل ما قدمه هذا الشارح

فلا مخالفة محل المطلق

على المقدام له اى

فحمل قوله جاز البيع

والشرط جميعا على ما اذا

وقته بثلاثة ايام (قوله

وصورة تعليقه) افاد

ان الصورة الاولى صورة

اقتراحها بالشرط الفاسد

بدون تعليق (قوله على

أن يقرضه المستاجر)

والفهم والاجارة

صورة الاقتراح بالشرط

الفاسد بدون تعليق

وقوله وان قدم زيد

صورة التعليق باداة

الشرط (قوله وفصل

خوله زاده الخ) عبارة

الاولى الجملة هكذا اصل

وجهين اما ان يشترط

الكرب في مدة الاجارة

او بعدها في الاول

الاجارة فاسدة لان مدة

الاجارة محمولة لان مدة

الكرب تشمل وتكثر

وهي مستثناة عن مدة

الاجارة لان المستاجر

في هذا الكرب لرب

الارض هكذا ذكر وهو

والتمتع فيقبل الشرط فقط وأصل آخر ان التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التملك كالتو يجوز
فيا كان من باب الاسقاط المحض كالطلاق والعلق وكذا ما كان من باب الاطلاقات والولايات
يجوز تعليقه بالشرط الملائم وكذا التعرضات أطلق في عدم صحة تعليقه بالشرط وهو محمول على
ما اذا علقه بكلمة ان بان قال بعثك هذا ان كان كذا فيفسد البيع مطلقا اذا كان وانما علقه على
صورة واحدة وهو ان يقول بعثك هذا ان رضى فلان به فانه يجوز اذا وقته بثلاثة ايام لانه
اشتراط التحار الى اجنبى وهو جائز وفي جامع الفصولين ولوقال عنه بكذا ان رضى فلان جاز البيع
والشرط جميعا ولوقال عنه منك بكذا ان شئت فقال قبلت ثم البيع اه وان كان الشرط بكلمة
على فقد قدمنا انه ان كان مما يقتضيه العقد او بلائمه وفيه اثر او جرى التعامل فيه كشرط تسليم
المبيع او الثمن او التاجيل او التحايل لا يفسد بصره الشرط وكذا اذا اشترى نعلين على ان يجنوها
البائع وان كان الشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه لا يفسد العادة به فان كان فيه منفعة لاهل
الاستحقاق فسد الا فلا وفي جامع الفصولين وتعلق القبول في البيع بعد ما اوجب الاخر هل
يصح ذكره لوقال ان ادب ثمن هذا فقد بعثت منك مع البيع استحقا ان دفع الثمن اليه وقيل
هذا خلاف ظاهر الرواية والصحيح انه لا يجوز اه (قوله والقصة) بان كان لثمن دين على الناس
فاقتسموا التركة من الدين والعين على ان يكون الدين لاحدهم والعين للباقيين فهي فاسدة
وصورة تطبيقها ان يقسموا اراو شرطوا راضا فلان فسد ايضا لان القصة فيها معنى المبادلة فهي
كالبيع كذا ذكر الرمي مع ان البيع يصح تعليقه بمرضا فلان ويكون شرط خارا اذا وقته ولكن
شرط التحار هل يدخلها قال في الاول الجملة من القصة واما اخبار الرواية والشرط فينبعث في قسمة لا يغير
الا على عليها وهو القسمة في الاحناس المختلفة واما في كل قسمة يجزى الا على عليها كالقسمة في ذوات
الامثال في الجنس الواحد فانه لا يثبت اه ومن صور فسادها بالشرط ما اذا اقيم الشرط بكان
على ان لاحدهما الصامت ولا تخر العروض وقماش الخانوت والدين التي على الناس على انه
ان توى عليه شيء من الدين برده عليه نصفه والقصة فاسدة وعلى الذي اخذ الصامت ان يرد على
شرطه نصف ما اخذ على شرطه ان يرد نصف ما اخذ ايضا ومنها ايضا ما اذا اقتسم ارا على ان
يشترى احدهما من الاخر ارا خاصة بالف درهم فهي فاسدة وكذا كل قسمة على شرط هبة
او صدقة او شرط ان يزد شيئا معلوما فهو جائز كالبيع وان اقتسم ارا واخذ كل واحد حصة
على ان يرد احدهما على الاخر درهم حصة فهو جائز وكذا ان كانت الدراهم الى اهل فان كان
له حمل ومؤنة ولم يسم مكان الايقاع فعل الخلف المعروف في السلم الكل في الاول الجملة (قوله
والاجارة) اى كان اجارته على ان يقرضه المستاجر او يهدي اليه او ان قسم زيد كذا ذكره
العيني ومن صورها استجار حثاوا حتى كل شهر بكذا على ان يقرضه ويحسبها انفعه من الاجرة
لان شرط العمارة على المستاجر بقيد العقد فطه اجرا للثمن وله ما انفعه واجر مشل فقامه عليه
واشتراط تعيين الدار وحرمتها او تعليق الباب عليها او ادخال حذع في سقفها على المستاجر مفيد
للعقد وكذا اشتراط كرى النهر او حفر بئر فيها وان يبرقها وكذا على ان يرد درهماء كرو به كذا أطلقه
في الكافي وفصل خوله زاده فان شرطه في المدة قبلت وبعد انقضائها لا يصح ان شرطه في المدة

خلاف ما قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير انه اذا شرط الكرب على المستاجر سمحت لانه في أصل الكرب عامل لنفسه فلا
يكون تلك المدة مستثناة لكن الصحيح انه اذا شرط ان يرد عليه مكر وبكر لم يفسد في مدة الاجارة تصح في الوجه الثاني على وجهين

اما ان يقول اجر تك بكذا بان تكربها بعد انقضائها المدونة و تردعها على مكروبة او قال اجر تك بكذا على ان تكربها بعد انقضائها المدونة في الاول جازن وفي الثاني لم تصح فسلوا طلق بان قالو بان تردعها على مكروبة يجب ان تصح وبصرف الى الكراب بعد انقضائها وهذا التفصيل صحيح اهـ بحذف التعليق والظاهر ان في النسخة تحريرا تاملا وفي النسخة وكذا شيخ الاسلام اذا شرط على المستاجر ان ردها مكروبة بكرب في مدة الاجارة فالعقد فاسد والمثلية على وجهين اما اذا قال صاحب الارض اجر تك هذه الارض بكذا وان تكربها بعد منقضي المدة وفي هذا الوجه العقد حائرا اما اذا قال اجر تك بكذا على ان تكربها بعد انقضائها المدونة الاجارة ففاسد فان طلق الكراب ينصرف بعد العقد فصحيح ولكن جواب هذا الفصل بخلاف ظاهر ما ذكرهنا ولا يظن به انه قال حزا فاعلها امره على رواية اخرى بخلاف ما ذكرهنا اهـ (قوله فظاهره تخصيص اجازة البيع) قال الرمي تامل في هذه العبارة فانها متعارضة (قوله ويدل عليه ما في جامع الفصولين) كانه عدل عما استظهره اول المسار في ما في الجامع ولكن الاستقامة احسن لان الكلام فيما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تطبيقه به واجازة النكاح كالنكاح ليست من معاوضة المال بالمال وقد ذكر اول انما كان مبادلة مال بغير مال لا يبطل بالشرط تامل (قوله بان قال لمطلقة الخ) هذا مثال للشرط الفاسد بدون تعليق وقوله او ان قسم ١٩٦ زيد مثال للتعليق بالشرط الفاسد (قوله وهو سوناه وخطا صريح الخ) قال في

قيدت والا فان قال اجر تك بكذا بان تكربها بعد انقضائها المدونة تردعها على مكروبة فلا تفسد وان قال على ان تكربها بعد ما في فاسدة الكل من فتاوى الوالوجية ويستثنى من اطلاق قولهم لا يصح تطبيقها بالشرط ما صرحوا به في الاجازات لوقال لخاصبصاره قرعها او الا فجر كل شهر كذا فسكت ولم يقرعها وجب المسمى مع انه تعليق بعدم التفرغ (قوله والاجازة بالرائي المجهمة بان باع فضولي عبده فقال اجرته بشرط ان تقرضني او تهدي الى او عاقها بشرط انها يسع معني كذا ذكر العيني فظاهره تخصيص اجازة البيع لقول المصنف واجازة البيع لكان اولى فان ظاهره ان اجازة القمعة والاجارة كذلك بل كل شيء لا يصح تعلقه بالشرط اذا تعقبه وقولا يصح تعليق اجازته بالشرط حتى النكاح ويدل عليه ما في جامع الفصولين والرازي به وتعليق الاجازة بالشرط باطل كقوله ان زاد قلان في الثمن فقد اجرت ولو زوج بته البالغة لارضاها فعلقها بالخبر فقالت اجرت ان رضيت احي بطلت الاجازة اذ التعليق يبطل الاجازة باعتبار ابتداء العقد اهـ (قوله والرجعة) بان قال لمطلقة الرجعة وراجعتك على ان تقرضني كذا او ان قدم زيد لانا استدامة الملك فتكون معترة بابتدائه فكلا لا يجوز تعليق ابتداءه لا يجوز تعليقها كذا ذكره العيني وهو سوناه وخطا صريح فسياتي في الكتاب قر بيان شاء الله تعالى ان النكاح لا يبطل

النهر اما كون ما قاله العيني سهوا ونسبا فمنع اذما ذكره من التوجيه ما اخذ به في الشرح وهو توجيه صحيح لعدم صحة تطبيقها كما ان النكاح

والاجازة والرجعة كذلك واما بطلانها بالشرط فمستحسنة عن توجيهه وحديث ذكر الثقات بطلانها بالشرط الفاسد لم يبق الشأن الا في السب الداعي للفرقة بينهما

وبين النكاح وكأنه لانا راقته كافر في انه لا يشترط لها شهود ولا يجب بها عوض مالي وله ان راجع الامة على المحررة بالشرط التي تزوجها بعد طلاقها وبطلان الشرط الفاسد بخلاف النكاح اهـ واعترضه بعض الفضلاء بانه لا يلزم من مخالفة النكاح في احكام ان تخالفه في هذا الحكم اهـ وسبقه اليه في الشرع لئلا يلية على انه ذكر صورة النزاع في المفارقة ولكن يقال ايضا لا يلزم من موافقتها النكاح في احكام ان توافق في هذا الحكم ايضا كيف وقد وجدت مخالفة بينهما فيما علمت ولا يلزم من عدم التصريح في بعض الكتب بطلانها بطل بالشرط ان تشارك النكاح فيه مع تصريح الثقات بعدم المشاركة بل لو صرح غيرهم بخلافه لم يكن سبيل الى تخطئهم وان لم يظهر لنا وجه قولهم تامل وقد رأيت في المحواشي العزيمة على الدرر ما نصه قلت قد صرح الاستروشي بان في كون الرجعة من جملة ما لا يصح تطبيقه بشرط وبطل فاسده وروايتن اهـ لكن كتبه تحت قول الدرر والوقف فترجع نسخة اخرى فلعلي غير يف والجواب الخامس لمادة الاستكمال من احواله ان حال ما ترجمه المسان قوله ما يبطل بالشرط انقاسد ولا يصح تعلقه بالشرط هو فاعدا ان الاولى ما يبطل بالشرط الفاسد والثانية ما لا يصح تطبيقه باداة الشرط لا قاعدة واحدة كما اشارنا اليه فيما مرؤا شرا الى ان ما ذكره المسان من الفروع اما داخل تحت القاعدة تنويحت احداهما والرجعة قد صرحوا بانها لا يصح تطبيقها بالشرط فتسكن دأنة تحت القاعدة الثانية فيوما كونها تبطل بالشرط الفاسد فيحتاج الى تصريح احده ذلك حتى تدخل

فحت القاعدة الاولى ايضا وحديث لا يدخل وحديث فلا خطا في كلام الماتن ولا غيره الا العني على انه لا يمكن أن تكون
الرجعة مما يفسد بالشرط الفاسد لانها ليست مادة مال بحال كما يعلم مما ذكره المؤلف أول البحث من الاصلين (قوله وفي
الكافي للحاكم الشهيد الخ) قال في نور العين وفي الخلاصة تعليق الرجعة بالشرط باطل وكذا اضافتها الى مستعمل كالنكاح كما
اذا قال اذا حادفت قدما جئتكم وانما يستعمل التعليق بالشرط ما يجوز أن يحلف ولا يحلف بالرجعة بقوله المحقق في الملاق كلامه نظر
لان عدم التحليف في الرجعة انما هو قول أبي حنيفة وأما عند أبي يوسف ومحمد فيصنف ١٩٧ وبه بقي كما رتبته في فصل

التحلف فعل هذا ينبغي
أن يصح تعليق الرجعة
بالشرط على قوله ما كما
لا ينبغي اه كلام نور الدين
وفيه نظر لان الكلام فيما
يحلف به كالنج فقال ان
فعلت كذا فليجوز الرجعة
ليست كذلك وأما الذي
فيه الخلاف فذكرها مما
يحلف علم اعند الانكار
كالتحلف في النكاح
والصلح عن مال والابراء
عن الدين

وقوه فتدبر (قول
المصنف والابراء عن
الدين الخ) قال بعض
الفضلاء فيه ان الابراء
عن الدين ليس من مبادلة
المال بالمال فنفى أن
لا يسل بالشرط الفاسد
وكونه متبرعا بالتملكات
لا يدل الا على بطلان
تعلقه بالشرط ولذلك فرعه
عليه وعلى هذا فنفى أن
يذكر في القيم الثاني اه
قلت وبذلك مما سلكه

بالشرط الفاسد وان كان لا يصح تعلده والذ كود في الظهريه والجمهورية والبدائع والتشريع
من الرجعة أنه لا يصح تعليقها بالشرط ولا اضافتها ولم يذكر أنها تبطل بالشرط الفاسد وكيف يصح
أن يقال به واصل النكاح لا يسل بالشرط الفاسد مع أن المصنف لم ينفرد في الرجعة فيما يبطل
بالشرط ولا يصح تعليقه بل ذكره كذلك في الخلاصة والبرازيه من البيوع والعمادي في فصوله
وجامع الفصولين وفتح القدر من البيوع ولم أر أحدا نسب على هذا وقد توقف في تحفته هؤلاء ثم
جئت بها وكان يجب أن تذكر الرجعة مع النكاح في القيم الثاني وما يدل على بطلان قول المصنف
ومن وافقه مما في البدائع من كتاب الرجعة انها تصح مع الزكاه والهزل واللعب والخطأ كالنكاح
اه فلو كانت تبطل بالشرط الفاسد لم تصح مع الهزل لان ما يصح مع الهزل لا تبطل بالشرط
الفاسد وبما يصح مع الهزل تبطل بالشرط الفاسد هكذا ذكره الاصوليون في بحث الهزل من
قسم العوارض وفي الكافي للحاكم الشهيد وتعلق الرجعة بالشرط باطل ولم يذكر أنها تبطل
بالشرط الفاسد (قوله والصلح عن مال) أي بحال بان قال صاحبك على أن تسكن في الدار
مثلا سنة أو أن تقدم بدلته معاوضة مال بحال فكيف يصح كذا ذكره العيني واصل أنه انما يكون
بما اذا كان البديل خلاف جنس للديني به أما اذا كان على جنسه وإن كان باقيل من الديني فهو حط
وابراء وان كان بمثلته فهو قبض واستغناء وان كان بأكثريته فهو فضل وربما كذا ذكره الشارح
من الصلح فنفى أن يخص هنا وتاخر ما في البرازيه الاطلاق في عدم صحة تعليقه بالشرط قال
له عليه السلام صلح على مائة الى شهر وعلى مائتين لم ينعاه الى شهر لا يصح لمجهالة المعلوم لان على
تقدير الاعطاء تسع مائة وعلى تقدير عدمه ثمان مائة اه (قوله والابراء عن الدين) بان قال
أبرائك عن ديني على أن تصنعني شهر أو أن تقدم من مائة اه (قوله والابراء عن الدين) بان قال
فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتملكات فلا يجوز تعليقه بالشرط كذا ذكره العيني فسد بالدين
لان الابراء عن الكفالة يصح تعليقه بالشرط ملائم لقوله ان واقيت به عدا فانت بري فوافاه به بري
من المال وهو قول البعض واختاره في فتح القدر وقال انه لا وجه لملا بابه اسقاط لا يملك ذكره
في الكفالة وعلى هذا يحمل قول المصنف رجعة الله تعالى فيها وبطلان تعلق البراءة من الكفالة بشرط
على ما اذا كان غير ملائم وفي فتاوى فاضيلان من فصل في هبة المرأة من الزوج ولو قال الطالب
لديني اذ انت فانت بري من الدين الذي لي عليك جازو تكون وصية من الطالب للطالب ولو قال
ان انت فانت بري من ذلك الدين لا براءا وهو مختلطة كقوله ان دخلت الدار فانت بري على

عن الزهر من مسألة الصلح لكن في المحواشي العزيمة عن الايضاح الابراء عن الدين بالشرط الفاسد بان قال بدونه ابرأتك
عن ديني بشرط ان لي الخيار في رد الابراء وتصح في أي وقت شئت وأقول ان دخلت الدار فقد ابرأتك اه أقول ولو ثبت انه
لا يسل بالشرط الفاسد فقد كرهه من انما نسب ليدخله تحت القاعدة الثانية وهي ما يسل تعليقه بالشرط كالم (قوله لا يبرأ وهو
مخاطرة) لعل وجهه ان المخاطرة في موته من غير نية والاولون بمحقق الوجود وبر عليه ان ذلك وجود في التعليق على موت الدائن
فان فيه مخاطرة من حيث موته والدين في خدمة المدينون والجواب بان التعليق على موته يجعل وصية والوصية يصح تعليقها بالشرط

عليك لا يبرأ اه وقها ايضا وقالت المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة او
 انت في حل من مهرى فماتت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها لان هذه غناطرة فلا تصح
 اه وحاصله ان التعلق بموت الدائم صحيح الا اذا كان المديون وارثا له وعلق في مرض موته فيكون
 محصلا اخلاق الكتاب وفي البراز يمتن الدعوى قال المديون دفعت الى فلان فقال ان كنت
 دفعت اليه فقد أبرأتك صح لانه تعلق بالمركان اه ومن فروغ عصبه صحة تعلق الابراهما في
 المسوط وقال الطالب للخصم ان خلعت فانت بريء فهدأ باطل لانه تعلق البراءة بخطروهي لا لتحتمل
 التعلق اه وفي الحامية من الهبة امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى منك على ان كل امرأة تزوجها
 تتحمل امرها يدي بان لم يقبل الزوج ذلك طلبت الهبة وان قبل ذلك في المجلس جازت الهبة ثم ان
 فعل الزوج ذلك فالهبة ماضية وان لم يفعل فكذلك عند البعض كمن أعنت أمعة على ان لا تزوج
 فقبلت عنت تزوجت اولم تزوج امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى ان لم تطلقني فقبل الزوج ذلك
 ثم طلبها بعد ذلك قال أبو بكر الاسكاف وأبو القاسم الصفار الهبة فاسدة لانها تعلق الهبة بالشرط
 وهذا بخلاف ما لو قالت وهبت منك مهرى على ان لا تطلقني فقبل صح الهبة لان هذا تعلق الهبة
 بالقبول واذا قبلت عنت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال لامرأة انت طالق ان دخلت
 الدار لا تطلق ما لم تدخل ولو قال انت طالق على دخولك الدار فقالت قيات وقع الطلاق وقال محمد
 ابن مقاتل في مسئلة الظلم مهرها عليه على حاله اذا ظلمها لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط فاذا
 مات الشرط مات الرضا ما الطلاق فالرضا فيه ليس بشرط والدليل على هذا ما ذكر في كتاب الحج اذا
 تركت المرأة مهرها على الزوج على ان يجمع بها فقبل الزوج ذلك لم يجمع بها كان المهر عليه على حاله
 والقوى على هذا القول قاله ولا نارضى الله تعالى عنه ويمكن الفرق بين مسئلة الحج وبين مسئلة
 الظلم ووجه ذلك ان في مسئلة الحج لما شرطت الحج بها فقد شرطت بغيره فيكون هذا بمنزلة الهبة
 بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لانت الهبة اما في مسئلة الظلم شرطت عليه ترك الظلم وترك الظلم
 لا يصلح عوضا قاله ولا نارضى الله تعالى عنه ثم ذكر في بعض النسخ اذا شرطت عليه ان لا يظلمها
 فقبل الزوج ثم ضربها او اجابا كما ذكر وعندى اذا ضربها بغير حق اما اذا ضربها بالتأديب مستحق
 عليها لا يعود المهر لان ما كان حقا لا يكون طلبا للمرأة وهبت مهرها من زوجها القطع لها في كل حول
 فوباع من قبل الزوج فحضى حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك
 شرطاً للهبة فمهرها عليه على حاله لان هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لانت
 الهبة واذا لم يكن ذلك شرطاً للهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا الوهب مهرها على ان
 يحسن اليها ولم يحسن كانت الهبة باطلة ويكون بمنزلة الهبة بشرط العوض رجس قال لامرأة
 ابرئني من مهرى حتى أهبك كذا فابراة ثم اتى الزوج ان يهبها فاما قال كان المهر عليه كما كان
 امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يحسنها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام
 أبو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن وقت الاساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقت وقتا
 وطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل له اذ لم وقت لذلك وقتا كان قصدها ان
 يحسنها فاما حتى قال نعم الا ان العدة لا تطلق الا للفظ فانه ذكر في كتاب الوصايا رجل اوصى لامرأته
 بنكث ما له ان لم تزوج فقبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضائه عدتها زمان فاتها نسحق الثلث يحكم
 الوصية امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف صحته الهبة مطلقا

بخلاف التعلق على موت
 المدين فانه ابراهم بعض
 فيبقى مطلقا على ما فيه
 غناطرة فلا يصح هذا
 ما لمهرى فتأمل (قوله
 كان مهرها على زوجها)
 قال في التبر كان ينبغي ان
 يقال ان اجازت الورثة
 تصح لان المانع من صحة
 الوصية كونه وارثا اه
 وتأمل قوله لان المانع الخ
 مع قول الحامية لان هذه
 غناطرة فانه يقتضى عدم
 الصحة وان لم يكن لها ورثة
 غيره لكن في مسئلة
 الدين لم يحصل التعلق
 بموت الدائم غناطرة بل
 جعل وصية فالظاهر ان
 مراده بالغناطرة هنا كونه
 وقت الموت ممن تصح له
 الوصية بان يطلقها او يصير
 اجنبيا او يميز الورثة
 الوصية وعليه فلا فرق
 بين الاجازة وعدمها
 تأمل (قوله وفي البرازية
 من الدعوى قال المديون
 الخ) ومثله ما في جامع
 الفصولين لو قال لفرعه
 ان كان لي عليك دين
 فقصدا أبرأتك وله عليه
 دين برئ اذ تعلق بشرط
 كائن فنجز اه

(قوله لانه ابراهيم معلق دلالة) قال الرمي يعلم منه ان التطبيق يكون بالدلالة و يتفرع في ذلك مسائل كثيرة فلنحفظ ذلك (قوله) ثم اعلم ان الابرأه يصح تقييده بالخ قال في التبر و اعلم انه ساقى في الصلح انه لو كان عليه الف فقال اداني غدا نصفه على انك بريء من الفضل ففعل بريء و لو قال ان او اذا اوتيت ادبت لا يصح و فرق الشارح بينهما في الاول لم يعلق البراءة بصرح الشرط و انما أتى بالتقييد في الثاني بصرح هو لا يمتثل التعليق بالشرط اه اقول قد ذكر الشارح ١٩٩ ان الرمي في الصلح من صور

المسئلة ما اذا قال ابرأه
من خمسة من الاف
على ان تعطني خمسة
غدا برباً مطلقاً ادى
خمساً في الغدا ولم يؤد
لان البراءة قد حصلت
ما لا يطلق اولاً فلا تغير
بما وجب الشك في آخره
على ما ذكرنا في الفرق
بين هذه المسئلة والاولى
أعني قوله اداني غدا نصفه
على انك بريء من الفضل

وعزل الوكيل

نفع لبرئ والا لا يحصل
الفرق الذي ذكره بينهما
ان كلمة على تكون للشرط
كما تكون للعاقبة
فحصل عليه عند تعذر
للعاقبة والابرأه يجوز
تقييده بشرط ان لم يميز
تعلقه به فحصل عليه
بمختلف ما اذا قدم الابرأه
لانه بريء بالبداهة فلا
يؤد الدين بالشك وفي
الاولى لم يبرأ في اوله و آخره
معلق بشرط فلا يسلط
الدين بالشك وهذا لان

اول بطلانها لان ترك الطلاق لا يكون عوضاً بحيث هذه مبهمة بشرط فاسد والهبة لا تسلط بالشرط
الفاسد و ذكر في النوازل اذا قالت المرأة تزوجها تركت مهرى عليك على ان تجعل امرى بيدى
ففعل الزوج ذلك قال مهرها عليه ما لم تطلق نفسها ولو هبت مهرها الذي على المطلق منه على ان
يتزوجها ثم أتى ان يتزوجها قال مهرها عليه على حاله تزوجها ولم يتزوجها لانها جعلت المال على
نفسها عوضاً عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة اه حاشي الخاتمة فان قلت ان
هبة الدين ابرأه فكيف صح تطبيقه بالشرط في بعض هذه المسائل قالت الابرأه يصح تطبيقه بالشرط
المتعارف و بهذا يجب تقييد كلام المصنف رحمه الله تعالى ومن أطلق في المسائل التي قدمناها
التي قالوا بوجه التعليق انما هو في المعارف وما قالوا فيها بعدمها فانما هو في غير المعارف وبطل
على هذا التقييد ايضا في القيسية من باب مسائل الابرأه بالطلاق من كتاب الطلاق ولو ابرأه
مطلقه بشرط الامهارة صح التعليق لانه شرط متعارف وتعليق الابرأه بشرط متعارف جائز فان قيل
الامهارة وهم بان يهرها بان لم تزوج نفسها منه لا يبرأ الفوات الامهارة الصحيح ولو ابرأه للبيوتة
بشرط تجديد النكاح مهر ومهر مثلها مائة فلوجدد لها نكاحاً جديداً و ابرأه لا يبرأ بدون الشرط
قالت للمسرحه لزوجهما تزوجني فقال لها هي لي المهر الذي لك على فان تزوجك فأبرأه مطلقاً غدا معلق
بشرط التزوج يبرأ ان تزوجها او لا فلا لانه ابرأه معلق دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لان هذا الابرأه
على سبيل الرشوة فلا يصح ابرأه بشرط ان يحكمها بغير عرف و يحسن معاشرتها ولا يؤذيها ولا يطلقها
قبل ثم تزوج عليها و انما على ما لها و اذا هاتوا مطلقاً فالابرأه بهذا الشرط غير صحيح و ساق فيها فروعا
كثيرة في بعضها لا يصح التعليق وفي بعضها يصح وفي جامع الفصولين لو قال كل حق لي عليك فقد
أبرأه لا يصح وكذا اضافة الابرأه الى ما يجب في الزمن الثاني لا يصح ولو قال لمدفونه الدنانير العشرة
التي لي عليك اعطني منها خمسة و هبت منك الخمسة صح الابرأه سواء أعطاء الخمسة أولا لانه تخير الابرأه
لا تطبيقه ولو قال أبرأه لك عن الخمسة على ان تدفع الخمسة حاله فان كانت العشرة حالة صح الابرأه لان
اداء الخمسة يجب عليه حالاً فلا يكون هذا تعليق الابرأه بشرط فحصل الخمسة ولو مؤجلة بطل الابرأه
اذا لم يسلطه الخمسة حالاً اه ثم اعلم ان الابرأه يصح تقييده بالشرط وليس هو تعلقاً عليه فروع كثيرة
مذكورة في آخر كتاب الصلح و ذكر الشارح هناك ان الابرأه يصح تقييده لا تطبيقه والله تعالى اعلم
وهذا التقرير ان شاء الله تعالى من خواص هذا الشرح فاعتن به واحفظ هذا التفصيل في الابرأه
(قوله وعزل الوكيل) بان قال لو كيله عز لتسك على ان تهدى الى شأ أو اقدم فلان لانه ليس مما
يخلف به فلا يجوز تطبيقه بالشرط فكذلك ذكر الصبي وتطبيقه يقتضي عدم صحة تطبيقه واما كونه
يبطل بالشرط فانفسه فلا دليل عليه من هذا وعندى ان هذا خطأ ايضا وان عزل الوكيل ليس من

كلمة على محتملة ان تكون للشرط فلا يبرأ الا بالادامان تكون للعوض فيبرأ مطلقاً وحيث فلا يبرأ بالشك والاحتمال اه ولا يخفى
ان هذا صريح الابرأه لا يسلط بالشرط وانما يبطل بالتطبيق (قوله وهذا التقرير) الذي تحصل منه ان الابرأه من الدين لا يصح
تطبيقه الا اذا علق بعون الدائن ولم يكن المدون ولو انا وعلقه بامر كان أو بشرط متعارف وتحصل ايضا انه لا يبطل بالشرط فهو مما
دخل تحت القاعدة الثانية من كلام المصنف (قوله وعندى ان هذا خطأ ايضا الخ) نقل في الحواشي المزمعة عن الايضاح

والاعتكاف

ما يخالفه حيث قال فساد عزل الوكيل بالشرط الفاسد بان يقول الموكل عزلت فلان عن الوكالة على أن يعطيني خلة وهو شرط فاسد لانه لا يعطى الوكيل للموكل لاجل العزل شيئا فحكمته من عزل نفسه بمحض من الموكل بغير شيء والوكالة ماقسة لفساد العزل وتعلقه بالشرط أن يقول الموكل للوكيل عزلتك غدا فانه لا يصح كذا قال قاضيان كذا في الايضاح اه فقولوه والوكالة باقية صريح في بطلانه بالشرط اذ لو صح العزل لم تكن الوكالة باقية على انه لو ثبت عدم بطلانه بالشرط فذكره في هذا المثل ليس خطأ بل صحيح لدخوله تحت القاعدة الثانية وهي ما يصح تعلقه بالشرط لما علمت ان الترجمة فاعتقان لا واحدة

هذا القبل وهو ما يطل بالشرط الفاسد وانما هو من قبيل القسم الثاني وهو ما لا يصح تعلقه بالشرط لكن لا يطل بالشرط الفاسد ولهذا اقتصر في البرازية من كتاب الو كالة على انه لا يصح تعلقه ولم يذكر كراهية يطل بالشرط الفاسد فهو كما قدمناه في الرجعة وقد ذكر في جامع الفصولين عزل الوكيل من قسم ما لا يصح تعلقه ويبطل بفاسده وفي البرازية وتعلق عزل الوكيل بالشرط يصح في رواية الصغرى ولا يصح في رواية الامام السرخسي لكن قال في رواية الدليل عليه انهم قالوا ان الذي يطل بالشرط الفاسد ما كان من باب التملك والعزل ليس منه وهذا هو الحق فيجب المحاقه بالقسم الثاني وارحون كرم الفتاح الظفر بالنقل في الرجعة وعزل الوكيل مؤفعا لما قلته وقد بالوكيل لان في صحة تعلق عزل القاضي اختلافا في جامع الفصولين وقال الامير اذا نالك كتابي هذا فانت معزول ينزعزل بوصوله وقيل لا اه وسأقي في الكتاب صرحا ان عزل القاضي مما لا يطل بالشرط الفاسد ثم اعلم ان المخرج على العبد كعزل الوكيل لا يصح تعلقه كذا في المحامية (قوله) والاعتكاف بان قال على أن اعتكف ان شئ الله تعالى مريضى أو ان قدم زيد لانه ليس مما يحلف به كعزل الوكيل فلا يصح تعلقه بالشرط كذا ذكره كراهية وهذا يدل على ان للرا بالاعتكاف النذر به والتزامه لكونه قولاً لا يمكن تعلقه وعندى ان ذكره في هذا القسم خطأ من وجهين من كونه يطل بالشرط الفاسد ومن كونه لا يصح تعلقه أما الثاني فقال في الغنية باب الاعتكاف قال لله على اعتكاف شهر ان دخلت الدار فدخل فعليه اعتكاف شهر عند علمائنا اه فاذا صح تعلقه بالشرط لم يطل بالشرط الفاسد لما في جامع الفصولين وما جاز تعلقه بالشرط لا تطله الشرط الفاسد اه لكنه ذكر ايجاب الاعتكاف من جملة ما لا يصح تعلقه بشرط ويبطل بفاسده وذكر في البرازية من هذا القسم ايجاب الاعتكاف فقال وتعلق وجوب الاعتكاف بالشرط لا يصح ولا يلزم والجواب من المحقق ان المهمة في فتح القدر حيث جعل ايجاب الاعتكاف مما لا يصح تعلقه وعزاه الى الخلاصة في كتاب البيوع ولم يقل في رواية مع انه قدم في باب الاعتكاف ان الاعتكاف الواجب هو المنذور وتخيرا أو تعلقا وهو صريح في صحة تعلقه بالشرط والجواب من العيني كيف معنى هنا على انه لا يصح تعلقه وقال في شرح الهداية من باب الاعتكاف والواجب ان يقول لله على أن اعتكف يوما أو شهرا أو بطلته بشرط فيقول ان شئ الله مريضى اه فقد ادى بعض ما مثل به هنا وتناقض وكيف يصح أن يقال بعلم صحة تعلقه مع الاجماع على صحة تعلق المنذور من العبادات أى عبادة كانت حتى ان الوقت كما سبأ في لا يصح تعلقه بالشرط ولوعلى النذر به بشرط صح التعلق قال في الواقيات الحاسية من الفصل السابع في النذر بالصدق رجل ذهب له شيء فقال ان وجدته فقله على أن أقف ارضى على ابتداء السيل فوجد وجب عليه ان يغفل ان هذا نذر والوفاء بالنذر واجب وقال قسله لوقال ان دخلت هذه الدار فقله على أن أصدق بهذه المائة فدخل الدار وهو ينوي بدخوله أن يتصدق عن زكاة ماله فدخل ثم تصدق بها لا يجزئ من الزكاة لان الاول عين واليمين لازم لا يملك الرجوع عنها فاذا دخل الدار لم يملكه التصديق بها بجهة اليمين اه فقد اذ ان المنذور للعقل من باب اليمين وحسنه صحيح التعلق وبهذا ظهر بطلان قول الشارحين انه ليس مما يحلف به موصوف في النذر بالصوم صحة تعلقه بالشرط وفي فتاوى فاضلته ان الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعلق بالشرط والشروع فيه اعتبارا باسائر العبادات اه ثم قال ولو نذر ان يعتكف وجب فعله شهر اقبله يجوز في قول في يوسف خلافا لما وأجمعوا على ان النذر

(قوله وهذا هو الموضع الثالث من جهة ما أخطأ فيه) قال في النهر تنقية بعض أهل المصر بأن ما هنا في تعلق الاعتكاف لا في تعلق النذر به وهو مردود بما في جهة النهاية لا يصح تعلقه بالشرط الفاسد ثلاثة عشر موضعا وعدمها تعلقا بإيجاب الاعتكاف بالشرط ويدل أن إيجابه بان يكون معناه ما إذا قال أوجب على الاعتكاف أن أقدم زيد لكنه خلاف الظاهر فتدبر وعلى كل تقدير فالتأنيب مع سادتنا الأعلام وحسن الظن بهم واجب بلا كلام والحق أن كلامهم مناجم على رواية في الاعتكاف وإن كانت الأنوى هي التي طأها الاكروكون محمد لم يذكرها مجموعا ولا يتقدح ٢٠١ في ثبوت كل فرد منها كره

لها متفرقة والعذر لصاحب الهداية حيث لم يذكرها جموعة أنه التزم الجمع بين القدوري والجامع الصغير وليس فيما ذك ومن ثم حذفها في الجمع لا التزامه المنظومة والقدوري اه وما يدل على ثبوت مسئلة الاعتكاف ما في الفصول العمادية حيث قال

والزراعة والمعاملة والاقرار

وتعلق الاعتكاف بالشرط لا يصح ولا يزمه كذا ذكر في صوم الاصل اه والاصل من مؤلفات الامام محمد رحمه الله تعالى وفي المحاشي العزيمة فساد الاعتكاف بالشرط بان قال من عليه اعتكاف أيام نويت أن اعتكف عشرة أيام لاجله شرط أن لا أصوم أو أأشتر اراق في الاعتكاف أو

لو كان معلقا بان قال ان قدم غائي أو شفي الله مر بقى فلا تافقه على أن اعتكف شهرا ففعل شهرا قبل ذلك لم يجز اه وهذه العبارة موضعها الذي في جهة تعلقه بالأجاء لا معنى فهو ما هنا النذر صحيح وأنه يجب الوفاء به إذا وجد شرطه وأما تعلقه قبل وجود شرطه فغير جائز وهذا هو الموضع الثالث مما أخطأ فيه في بيان ما لا يصح تعلقه وأخطأ هنا أقرع من الأولين وأحسن الصكورة الصرائح بجهة تعلقه وأنه يجب لكونهم يداووا هذه العبارات متونا وشروحا فتاوى يولم يتنبها لما اشتملت على من الخطأ بتغير الأحكام والله الموفق للصواب وقد يقع كثيرا أن مؤلفا يذ كر شيئا خطأ في كتابه فتاتي من بعده من المشايخ فينقلون تلك العبارة من غير تغيير ولا تنبيه فكثر الناقلون لها وأصلها الواحد عظمي كما وقع في هذا الموضع ولا عيب بهذا على المذهب لأن مولانا محمد ابن الحسن صابط الله لم يذ كر جملة ما لا يصح تعلقه بالشرط وما يصح على هذا الوجه وقد نهينا على مثل ذلك في الفتاوى الفقهية في قول فاضلان وغيره أن الامانات تنقل بغيره فماتت عن تجهيل الا في ثلاث ثم اتى بتبعية كلامهم فوجئت بسبعة أخرى زائدة على الثلاثة ثم اتى بنيت على ان اصل هذه العبارة للناط في خطأ فيما تم تداولوها وبرحم الله المحقق صاحب الهداية لم يلتفت الى جمع هذه الاشياء ووضعها في كتابه وهو دليل على كمال ضبطه واتقائه ولو حذفها المصنف رجه الله تعالى لكان أسلم (قوله والزراعة) بان قال زارعتك أرضي على أن تقرضني كذا أو أن قسم فلان لانها الحارة فلا يصح تعلقها بالشرط كالأجرة كذا ذكره العيني وفي الزاوية من الزاوية عشرين طافي الزراعة على للزارع أو رب الأرض ما ليس من أعمال المزارعة فسدت وما ينبت وما ينمي الخارج أو يزيد في وجوده خارج فهو من عمل المزارعة وما لا ينبت ولا ينمي ولا يزيد في الخارج فليس من أعمالها فإذا شرط على المزارع أو ربها المحصاد أو الباسطة فسدت من أيهما كان البسوق ظاهر الرواية اه ثم قال بعد تعريفات كثيرة هذا كله في الشرط النافع لاحدهما وان شرطه لا ينفع كالوشرط أن لا يبيع أحدهما حصلا تقصد المزارعة وفيما إذا كان شرطا مفسدا أو بطلان الشرط في صلب العقد لا ينقلب جائزا أو لا جازا الى آخر ما فيها (قوله والمعاملة) وهي المساقاة بان قال ساقيتك شجرة وأكرمتني على أن تقرضني كذا أو أن قسم فلان لانها الحارة أيضا كذا ذكره العيني (قوله والاقرار) بان قال فلان على كذا أن أقرضني كذا أو أن قسم فلان لانه ليس مما يملك به عادة فلا يصح تعلقه بالشرط بخلاف ما إذا علمت بموته أو مجيئه الوقت فانه يجوز ويجعل على أنه فعل ذلك لا احتراز من المجرد أو دعوى الاجل فيلزمه الحال ذكره العيني ومن فروع تعلقه

٢٩٦ - بصر سادس

بالشرع بان يقول نويت أن اعتكف عشرة أيام ان شاء الله تعالى اه وهذا كذا كره صاحب النهر أولا عن بعض أهل العصر ويرد عليه تعبير بعضهم بإيجاب الاعتكاف وقد يجيب عنه بان يقال لو نذر اعتكاف شهرا مثلاً ثم دخل المسجد فقال نويت الاعتكاف المنذور ان شاء الله تعالى فقد أوجب الاعتكاف معلقا بمصغ فليس المراد بتطبيق إيجابه تعلق النذر به بل تعلق الشرع فيه فلا خطأ في كلامهم أصلا وإنما الخطأ في فهم مرادهم حيث ثبت بطلان تعلقه بالشرط صرح ذكره في هذا المقام

(قوله لو ادعى رجل على رجل مالا فقال المطلوب الخ) قال الرملي سياتي في كتاب الاقرار من باب الاستثناء وما في معناه ان الاقرار الملحق بشرط على خطر ولم ٢٠٢ يتضمن دعوى أجل باطل وان الملق بشرط كائن تخيير فراجعوا تأمل وسياتي شيء من

مسائل تعلّق بالاقرار في باب دعوى الرجلين (قوله فقال المدعي ما ذكرنا) لعله المدعي عليه (قوله وقد حكى الشارح الاختلاف الخ) قال الرملي هذا النقل عن الشارح غير صحيح بل الذي نقله الشارح في كتاب الاقرار عن الهبط ان تعلّق الاقرار بالشروط باطل ثم نقل عن النهاية فرطاً هو غصبت منك هذا العبد أمس ان شاء ثم قال يلزمه استحسانا والوقف.

يعنى لبطان الاقرار والقياس ان استثناءه باطل وذكره القاس والاحتسان وقال بعده وهذا يشترط ما قال في الهبط يعني لا مخالفة بينهما فكيف يقول وقد حكى الاختلاف الخ فراجعوه وتأملوه اه اقول لا يخفى ان كلام الهبط يفيد صحة الاقرار لانه لازم لبطان التعلّق وهو مصرح به في عبارة الزيلعي هناك والاستحسان في الفرع المذكور يفيد صحة التعلّق فينبغي مخالفة ظاهره (قوله والحق تضعفه لتصرّح بهم هذا الخ) قال في التمرات خبير بان هذا يلزمه في عزل الوكيل والاعتكاف اه اى فكان عليه ان يلزمه ما صرح به فيما وان صرح غيرهم بخلافه (قوله ولم يذكر العيني صورة بطلانه بالشروط الغاصد الخ) اتولى في كونه مما يبطل بالشروط الغاصد نظراً لما قيّمه المؤلف من الاصل وهو ان ما كان مبادلة

الغاصد

الوكيل والاعتكاف اه اى فكان عليه ان يلزمه ما صرح به فيما وان صرح غيرهم بخلافه (قوله ولم يذكر العيني صورة بطلانه بالشروط الغاصد الخ) اتولى في كونه مما يبطل بالشروط الغاصد نظراً لما قيّمه المؤلف من الاصل وهو ان ما كان مبادلة

مال بغير مال أو كان من التبرعات لا يبطل بالشروط الفاسدة والوقف من التبرعات وفي العزيمة على الذئذ شرح فاضل بن الوفاء لا يبطل بالشروط الفاسدة وقد يجاب أن الشرط الفاسد إنما يبطل التبرعات إذا لم يكن موجه نقص عقد التبرع من أصله فإن اشتراط أن تبقى ربة الأرض له أو أنه لا ينزل ملكه عنها أو أنه يبيع أصلها بالاستبدال شيء مكنتها بغير التسرع لأن ذلك الشرط لم يوجد التبرع أصلاً كما إذا قال في الهبة وهبتك هذه الفأر بشرط أن لا تخرج عن ملكي بخلاف ما إذا قال بشرط أن تخدمني سنة تامل (قوله فانه باطل وله الرد) أي فان التلقين يبطل ويلغو ويبقى المطلق على أصله بدليل قوله وله الرد في كون هذا من قبيل ما ذكره الماتن نظراً لأن معنى قوله ولا يصح تطبيقه بالشرط أنه يبطل بالتلقين لأنه ٢٠٢ يبطل نفس تعليقه ويبقى هو

محصاً (قوله وبهذا علم ان المصنف فانه بيان ما لا يصح تعليقه الخ) أي فانه بيان التصريح بذلك والافه ودخل في قول المصنف وما لا يبطل بالشرط الفاسد فانه ذكر النكاح ولا يصح تعليقه والتحكيم وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض والهبة والنكاح

والطلاق وهو يصح تعليقه (قول المصنف وما لا يبطل بالشرط الفاسد) أي يصح ولا يبطل وان قصد بشرط فاد وهذا مقابل قوله أولاً ما يبطل بالشرط الفاسد ولم يذكر مقابل القاعدة الثانية وهي قوله أولاً ما يبطل تعليقه استثناء بما ذكره هاتين الفروع فان منها ما يبطل تعليقه بالشرط ومنها ما لا يبطل وأكثرها

الفاسد وصورته ما في الاسعاف وقفه على أن له أصلها أو على أن لا ينزل ملكه عنها أو على أن يبيع أصلها أو يتصدق بها أو كان الوقف باطلاً له وقد علمنا في الوقف أن شرط الاستبدال صحيح على المفتي به (قوله والتحكيم) بأن يقول المصنف إذا أهلك الشئ أو قالا للعهد أو كافر إذا اعتقت أو أسلمت فاحكم بينهما وهذا عند أبي يوسف وعند محمد يجوز تعليقه بشرط وأضافته إلى زمان كالو كالة والامارة والقضاء وله أن التحكيم قولية بصورة وصح معنى فاعتبار أنه صلح لا يصح تعليقه ولا اعتاقه وباعتبار أنه قولية يصح فلا يصح بالشك والاحتمال ذكره العيني وفي فتاوى فاضل بن القضاء القرض على قول أبي يوسف وقد علمنا المصنف باطل الاجل قال في الزاوية وباطل الاجل يبطل بالشرط الفاسد بأن قال كلما حل فبطل ثم لم تؤد فبطل حال صح وصار حاله وباطل الاجل وباطل الاجل يبطل بالشرط الفاسد ولو قال كلما دخل فبطل لم تؤد فبطل حال صح والمال يصير حاله اه فلهما ما يستلزم وهو الصواب وأما قوله في الزاوية بأن قال تصور الاول فهو ظاهر لانه لو كان كذلك لبقى الاجل فكيف يقول صح فبطل وبأنه أضاع تعليق الرد بالعيب فانه باطل وله الرد كما في الزاوية وليس هو من القسم الاول لانه لا يبطل بالشرط الفاسد كذا ذكره المصنف في القسم الثاني ولا يصح تطبيقه فهو كالنكاح وبهذا علمنا أن المصنف فانه بيان ما لا يصح تعليقه ولا يبطل بالشرط الفاسد كما فانه ما يجوز تعليقه (قوله وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض) بأن قال أقرضتك هذه المائة بشرط أن تخدمني شهر لئلا فانه لا يبطل بهذا الشرط وذلك لأن الشروط الفاسدة من باب الرأب وأنه يختص بالمادة المالية وهذه العقود كلها ليست بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة ذكره العيني فيقال له فكيف يبطل عزل الوكيل والاعتكاف والرحمة بالشروط الفاسدة مع انها لم تكن من المادة المالية وفي الزاوية وتطبق القرض حرام والشرط لا يلزم (قوله والهبة) بأن قال وهبتك هذه الجارية بشرط أن تكون جهلياً (قوله والنكاح) بأن قال تزوجتك على أن لا يكون لك مهر يصح النكاح وبعد الشرط ويجب مهر المثل كما عرف في موضعه ومن هذا القيسيل وقال تزوجتك على أن لا تحار يجوز النكاح ولا يصح التحار لانه ما علق النكاح بالشرط فبطل التحار كذا في الحاشية وسأني أن النكاح لا يجوز تعليقه بالشرط وعليه تفرع ما في الحاشية تزوجتك أن أجاري أو رضى فقالا فبطل لا يصح لأنه تعليق والنكاح

عما لا تبطل بالتعلق كالطلاق والوصية والوصاية والحوا والوكالة والقرض والرهن والقضاء والكفالة والاذن في التجارة ودعوة الولد فهذه كلها ما لا يبطل بالتعلق كما سيذكره المؤلف كما أنها لا تبطل بالشرط (قول المصنف القرض) أقول في صرف الزاوية أقرضه على أن يوفيه بالعراق فسد اه فامل (قوله فيقال له فكيف يبطل عزل الوكيل الخ) وكذا يقال مثل ذلك في الأراء في ما قدمناه والافراد والوقف والتحكيم وباطل الاجل الذي قدمه عن الزاوية فان جميع ذلك ليس بمادة مال بمال لكن ذكرها لست هنا باعتبار سلطان تطبيقه بأداة الشرط لا باعتبار فسادها بالشروط (قوله وسأني أن النكاح لا يصح تعليقه الخ) بحسب ما في النهر حيث ذكر من أمثلة قوله والنكاح مسئلة أن أجاري فيتمضي عدم بطلانه مع أن كلام المصنف في ما لا يبطل

بالشرط لا فيما يطل ولا في التعليق على انه مخالف لما هنا (قوله زاد في الظهير به الخ) قال في النهر وهو مشكل والمحق ما في
الحاشية اه قلت ما في الظهير يترك في الحماية ايضا بعد ما نقله المؤلف بنحو ورفق ونصف وجهه جواب الاستحسان ونصه اذا قال
لا امرأة تزوجتك بالغ ان رضى فلان قال أبو يوسف رحمه الله في الامالي ان كان فلان حاضرا في المجلس ورضي جازا استحسانا وان
كان غائبا لم يجز وان رضى ٢٠٤ بعد ذلك اه نامل (قوله واما اشتراط المانع لها) لعله الخيارات (قوله الا ان يكون للراد

بالشرط الخ) اقول يقرب
هذا الجواب عما في
الاولا المجتمعة وبحث زوجها
ضمة على ان يعكها ولا
يطلقها ثم طلقها بعد ذلك
فان شرطت لذلك وقتا
فطلقها قبل مضى فاهية
بطلان لانها ما وقي بالشرط
والا فبعضة لانه وفيه

والطلاق والمخلع والعتيق
والرهن والايضاء والوصية
والشركة

وقامه فيها في الفصل الثاني
(قوله واما الايضاء فقال
في البرازية الخ) الاولى
ما صوره العتيق اوصيت
السك على ان تزوج
ابني اذ الكلام في الشرط
الفاسد الذي لا يفيد
العقد ما هنا صحيح (قوله
بان قال شاركك على ان
تهديني كذا) قال الروي
وفي السبازية الشركة
تستل ببعض الشروط
الفاسدة دون بعض
حتى لو شرط التفاضل
في الوضعية لا تبطل

لا يقبل التعليق زاد في الظهير به لو كان الاب حاضرا في المجلس فقبل حاز وفي الحاشية رجل تزوج
امراة على انه مديون فاذا هو قروي يجوز النكاح ان كان كفوا لا خيار لها رجل طلب من امرأة
نكاحا بمحض من الشهود فقالت للمرأة لي زوج فقال الرجل ليس لك زوج فقالت المرأة ان لم يكن لي
زوج فقد زوجت نفسي منك وقبل الزوج ولم يكن لها زوج قالوا يجوز هذا النكاح لان التعليق
بشرط كائن تعييز اه وفي جامع الفصولين تعليق النكاح بكائن تعييز لو قال الاب زوجتكم ابني
ان لم يكن زوجتكم قبل صح (قوله والطلاق) بان قال طلقك على ان لا تزوجني غيري (قوله
والمخلع) بان قال خالعك على ان يكون لي المخارمة معها ما بطل الشرط ووقع الطلاق ووجب
المال واما اشتراط المانع لها فصحيح عند الامام كاضى (قوله والعتيق) بان قال اعنتك على اني
بالحجار (قوله والرهن) بان قال رهنك عندك عدي بشرط ان استقمه ومن هذا القليل ما في
رهن البرازية قال اخذني به رهناء على انه ان صانع ضاع بغيري فقال الرهن نعم صار رهناء وبطل
الشرط وهلك بالدين ثم قال قال ان اوفيتك متاعا لي كذا والا فلا رهن لك بمالك بطل الشرط
وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبطل الرهن ايضا اه (قوله والايضاء والوصية) بان
قال اوصيتك بثلث مالي ان انا فلان ذكره العتيق وفيه نظرا لانه مثال تعليقها بالشرط والكلام
الا في أنها لا تبطل بالشرط الفاسد وفي البرازية بقول تعليقها بالشرط جائز لانها في الحقيقة اثبات
المخلعة عند الموت اه ومعنى هذه التعليق ان الشرط ان وجد كان للوصي له المال والا فلا
شيءه وقد منعنا عن فتاوى قاضيان في بحث الاراء أنه لو اوصي بثلث ماله لام ولده ان لم تزوج
فقبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عتباتهما فانها تستحق الثلث بحكم الوصية اه مع ان الشرط
لم يوجد الا ان يكون المراد بالشرط عدم تزوجها عقب انقضاء العدة لا عدمه الى الموت بدليل انه قال
تزوجت بعد انقضاء عتباتها بزمان للاحتراز عن تزوجها عقب الانقضاء واما الايضاء فقال في البرازية
لكمائة درهم على ان تكون وصيا عتي فهو وصي والشرط باطل والمائة له وصية اه وكأنه من
باب القلب كانه قال جعلتكم وصيا على ان يكون لكم مائة ومعنى بطلان الشرط مع قوله والمائة
وصية له أنها لا تكون للايضاء فيبطل جعلها له وتبقى وصية ان قبلها كانت له والا فلا وفيها من
السوء وتعلق الوصية والوصية حائز اه (قوله والشركة) بان قال شاركك على ان تهديني
كذا ومن هذا القليل ما في شركة البرازية بقول شرطنا العمل على اكثرهما الا لا يربح بينهما نصفين لم
يجز الشرط والربح بينهما اثلاثا اه وقد وقعت حادثة قوم بعض حنفية العصر انها من هذا
القبيل وليس كذلك هي تفاضلا في المال وشرطا لربح بينهما نصفين ثم تبرع افضلها مالا
بالعمل فاجبت بان الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على اكثرهما مالا والتبرع ليس من قبيل

الشركة وتبطل باشتراط عشرة لاحدهما والظاهر انها لا تبطل باكثر الشروط اه (قوله ومن هذا القليل الشرط
ما في شركة البرازية الخ) وضع المسئلة في البرازية في فيما اذا شرط صاحب الف الف العمل على صاحب الالفين والربح نصفين لم يجز
الشرط والربح بينهما اثلاثا اه يعني على قدر ما ليسا اعني الا الوفاء لثلاثة فكيفه ان لا لا يجزى كذا أحد السالين اكثر بل
قديكون اربعا عاذا كان من جانب اثنين ومن آخر ثلاثة كذا يحفظ بعض الفضلاء

الشرط والدليل عليه ما في يوع الفخيرة اشترى خطبا في قرية شره جميعا وقال موصولا بالشراء من غير شرط في الشراء اهله الى المنزلي لا يفسد العقلان هذا ليس بشرط في البيع بل هو كلام مبتدأ بعد تمام البيع فلا يوجب فاده اهـ فلي هذا الواستأجر قرية أو أرضا للزراعة ثم قال بعد تمامه ان المحرث على المستأجر لا يفسد لانه لم يكن شرطا فيها وانما يكون شرطا لو قال على ان المحرث عليه فليحفظ هذا فانه يخرج عليه كثرون من المسائل (قوله والمضاربة) بان قال صار ذلك في ألف على النصف في الرمح ان شاء فلان أو ان قدم زيد كره العيني وهو مثال لتعلقها بالشرط وهذا الذي وقع للعيني هذا دليل على كسبه وعدم تصحيح كلامهم فانه لو أتى بالامثلة التي ذكرها في الابواب لكان أنسب وفي البرازية ولا تبطل بالشرط القاسد ولو شرط من الرمح عشرة دراهم فسدت لانه شرط بل لقطع الشركة اهـ وفيما دفع اليه الفاعل أن يدفع رب المال الى المضارب أرضا بزرعها مسنة أو دارا للسكنى بطل الشرط وجازت المضاربة ولو شرط المضارب رب المال أن يدفع له أرضا أو دارا سنة فسدت لانه حصل نصف الرمح ووضاع عمله وأجره داره اهـ ثم قال ولو شرط على أن تكون النقعة على المضارب اذا خرج الى السرط بطل الشرط وجازت اهـ وسياق بقية الكلام على ذلك في كتابها (قوله والقضاء) بان قال الخليفة وليتك قضاء مكية مثلا على أن لا تنزل أبدا ويصح تطبيقه بالشرط قال في البرازية لو شرط في التقليد أنه متى فسق ينزل على أن لا تنزل أبدا ويصح أيضا استحقاق رجلا وشرط عليه أن لا يرتضى ولا شرب الخمر ولا يعتزل أمر أحد من التقليد والشرط وان فعل شيئا من ذلك أنزل ولا يبطل قضاؤه فبما مضى فلما السلطان رجلا القضاء وشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يبيع الشرط ولا ينفذ قضاء القاضي في هذا الرجل ويجب على السلطان أن يفعل قضية ان اعتراف قضيته اهـ (قوله والامارة) بان قال الخليفة وليتك اماره الشام مثلا على أن لا تتركب فهذا الشرط فاسد ولا يبطل امره به هذا والامارة مصدر كالامارة بالكسر يقال فلان امرؤا وعليه اذا كان والباو قيد كن سوقه أي أنه يجرب والتأمر قولية الامارة يقال هو أمير مؤثر وتأمر عليهم أي تسلط كذا في الصحاح وفي صحيح البخاري انكم ستقرصون على الامارة وستكون ندما يوم القيامة (قوله والكفالة) بان قال كفايت غريك ان أفرستني كذا ذكره العيني وهو مثال لتعلقها بالشرط وفي البرازية لو قال كفلت به على أنه متى طو لبت به أو كلما طو لبت به في أجل شهر حمت فإذا طو لبت به فله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فإذا تم الشهر من المطالبة الاولى لم التسلّم ولا يكون المطالبة الثانية ناجحة اهـ ثم قال كفل على أنه بالبحار عشرة أيام أو أكثر يبيع بخلاف البيع لان منبهاها على التوسع اهـ واما تعلقها بالشرط فسياتي أنه يبيع بشرط ملائم وفي البرازية يمين السيوغ وتعلق الكفالة ان متارفا كعدم المطلوب يبيع وان شرطا محضا كان دخل الدار أو هبت الرمح لا والكفالة الى هبوب الرمح جائز ولو الشرط باطل ونص النفي أن الشرط ان لم يتعارف تصح الكفالة ويبطل الشرط والحوالة كهي (قوله والحوالة) بان قال أحلتك على فلان بشرط أن لا ترجع على عند التواء ذكره العيني يعني تصح الحوالة ويبطل الشرط فترجع عليه عند التواء ويصح تعلقها بالشرط ومنه اشترط التجار للمعتال وهو جائر كافي البرازية ثم اعلم ان الحوالة تبطل ببعض الشروط لما في البرازية ومن صورها ما لا يحوالة ما لا شرط في الحوالة أن يعطى المال الحال به المعتال عليه المعتال من غير دار الحصيل لانه لا يقدر على الوفاء بالقرض بخلاف ما اذا التزم المعتال عليه الاطعام من غير داره فله

والمضاربة والقضاء
والامارة والكفالة والحوالة

(قوله والدليل عليه ما في
يوع الفخيرة الخ) قال
في التمر والذي ينبغي حل
ما في الفخيرة على إحدى
الروايتين من انها لو انحما
به شرطا فاسد لا يلتحق
وعلى أنه لا يلتحق بقي
بجرد وعد لا يلزم الوفاء
به والله تعالى الموفق اهـ
فتأمل (قوله ويصح
تطبيقه بالشرط) أي
تطبق العزل لا القضاء
لان ما ذكره عن البرازية
لا يدل عليه ولا يدل عليه
الامارة الثانية نعم سذكر
المؤلف عن التامر
الزايحي جواز تعلق
القضاء والامارة (قوله
ومنه اشترط التجار
للمعتال) في كون ذلك
من التعلق نظر بل هو
شرط لكنه صحيح ليس
مما نحن فيه تأمل

(قوله وهذه ولادة على الخلاق للصنف وغيره) قال في التهذيب جوابه ان هذا من القتال وتقول ليس الكلام فيه اه وراى من
القتال القتال عليه لانه قد تحذف صلتها وهذا الجواب غرض ظاهر لان كونه وعدا لا يحضر جمع من كونه شرطا (قوله واما ما ذكر) اي
من قول العيني اقلتك عن هذا البيع ان اقرضتني كذا وراى ما دل على الاعتراض على العيني بان المراد بان مالا يبطل بالشرط
الفاسد وما ذكر من المثال تعليق بالشرط والتعلق بالشرط لا يصح كذا كره في القصة وذكر المؤلف في آخر باب الاقالة ان القاعدة
كون الاقالة فصحا تظهر في خمس مسائل الثانية منها انها لا تبطل بالشرط المفسد ولو كان لا يصح تعلقها بالشرط كان باع قورا
من زيد فقال اشترى يترخصا فقال زيد ان وجدت مشترى لى الزيادة فبعته فوجد فباع باز يدا ينقذ البيع الثاني لانه تعليق
للاقالة لا ولو كالة بالشرط ٢٠٦ كذا في البرازية اه (قوله وفي البرازية كانت باهوى حامل) مخالف لما قدمه عن العيني

وواقعته ما في العمادية
والاشتر وشية ان تعليق
الكابة بالشرط لا يجوز
وافتان بطل بالشرط الفاسد
لكن جعله في الدرر على
واي كالة والاقالة والكابة
واذن العيني العبارة
ودعوة الولد الصلح عن دم
العدو عن المحرارة وعقد
الزعة وتعلق الرديا لبيع
كون الفساد في صلح
العقد بدليل قولها فانما
الكابة بشرط متعارف
وغير متعارف تصح وبطل
الشرط فانه محمول على ما
اذا لم يكن في صلح العقد
وربما هذا التوفيق على
صاحب جامع الفصولين
قائل ثم على هذا كان ينبغي
عقد الكابة في القيم
الاول ايضا (قوله بان قال
لامته التي ولدت الخ) فنه
ان هذان التعليق ولين

فادعى بيع دار بنفسه ولا يجبر على بيع داره كذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند المصاد لا يحبر
على الاداء قبل الاجل اه وهذه واردة على اطلاق المصنف وغيره (قوله والو كالة) بان قال
وكلت ان ابرأني عما عملت على ذكره العيني وهو مثال لتعلقها بالشرط وفي البرازية تعليق الو كالة
بالشرط جائز وتعلق العزل به باطل وتفرع على ذلك انه لو قال لكما عزلت فانت وكلي انه صحيح
لانه تعليق التوكيل بالعزل وسياق طريق عزله ولو قال لكما عزلت فانت معسزل لم يصح لانه
تعلق العزل بالشرط وفي البرازية الو كالة لا تبطل بالشرط الفاسد أي شرطا كان (قوله
والاقالة) بان قال اقلتك عن هذا البيع ان اقرضتني كذا ذكر العيني وفي القصة لا يصح تعليق
الاقالة بالشرط وتقدم انها لو تبا لا باقل من الثمن الاول او ينجس آتولم تفسد ووجب الثمن
الاول وهو مثال انها لا تبطل بالشرط الفاسد واما ما ذكره قال تعلقها وفي البرازية يجوز اشتراط
الحجارة بها (قوله والكابة) بان قال للمولى لبيد كادت على الف بشرط أن لا يخرج من البلد
او على أن لا تعامل فلانا او على أن تعمل في نوع من التجارة فان الكابة على هذا الشرط تصح وبطل
الشرط فله ان يخرج من البلد ويعمل ماشاء من أنواع التجارة مع أي شخص شاء وذلك لان الشرط
غير داخل في صلح العقد واما اذا كان داخلا في صلح العقد بان كان في نفس السبل كالكابة على
خروجها فانها تفسد به على ما عرف في موضعه ذكره العيني وفي البرازية كانت باهوى حامل على أن
يدخل ولدها في الكابة فسدت لانها تبطل بالشرط الفاسد (قوله واذا ن العبد في التجارة) بان
قال لعبد اذنت لك في التجارة على أن تجرأ على شهر او على أن تجبرق كذا فان اذنه له يكون طاماف
التجارة والاولات وبطل الشرط (قوله ودعوة الولد) بان قال لامته التي ولدت هذا الولد العيني
ان رضيت لى بذلك (قوله والصلح عن دم العبد) بان صامح ولى المقتول عبدا القاتل على شيء
بشرط أن يقرضه أو يهدي اليه شيأ فان الصلح صحيح والشرط واسدو يسقط الدم لانه من الاسقاطات
فلا يثبت الشرط (قوله وعن المحرارة) بان صامح عنها بشرط اقراض شيء أو هداية (قوله
وعقد النمة) بان قال الامام محم في يطلب عقد النمة ضرب عليك الجزية ان شاء فلان مثلافان
عقد النمة صحيح والشرط باطل (قوله وتعلق الرديا لبيع) بان قال ان وجدت بالمبيع عيبا ارده

الكلام فيه ومثله في التهربان قال لامته بعدما ولدت هذا الولد لي بشرط رضا زوجي اه ومثله في الدرر بان يقول عليك
المولى ان كان لهذه الامه جل فهو لي قال في العزيمة كون هذا الشرط فاسدا يحصل تدبر وصور ذلك في اباح الكرامة في بان
ادعى نسب التوأم بشرط أن لا تكون نسبة الآخر منه أو ادعى نسب ولد بشرط أن لا يرث منه ثبت نسب كل واحد من التوأمين
وبرئت بطل الشرط لانهما من ماء واحد بن ضرورة ثبت نسب أحدهما بموت الآخر لم يعرف بشرط أن لا يرث بشرط فاسد
مخالفة الشرع والنسب لا يفسد به اه وما صور به في الدرر ردة في الشرط لئلا يباح ما في قريبا (قوله بان قال ان وجدت
بالمبيع عيبا ارده عليك ان شاء فلان) فيه ان هذان التطبيق فكان عليه أن يقول بشرط ان يرضي فلان بقى هنا شيء وهو ان

الكلام فيما لا يبطل بالشرط الفاسد وقد علمته تعليق الرد بالعيب وبخيار الشرط فلو علم بطلان التعليق من بالشرط الفاسد لا الردين أنفسهم ما تم ان قوله ان شاء فلان قد يلزم لان جواب هذا الشرط مقدر به أي ان شاء فلان فلو أراد عليه وقد علمت ان المراد جعل الشرط قيد التعليق لا الرد ولم يظهر لي له مثال وعن هذا والله تعالى أعلم أسقط في الدرر لقضا التعليق واقتصر على قوله والرد بالعيب وبخيار الشرط ثم رأيت في العزيمة قال قد عبر في العمادية والاستروضية وجامع القبولين عن هذا المسئلة وتعلق الرد وبوافقه ما في الخلاصة والكثر وقد عبر صاحب الدرر الى ما ترى وهو مستحق ذلك غير متفت أثراً حتى لو كان نظراً الى ان ما لا يبطل بالشرط الفاسد هو الرد لا تعليق وهو محل تدبر بعد اه وتعامه فيه وعبر صاحب جامع القبولين بقوله وتعلق الرد بعيب بشرط وتعلق الرد بخيار بشرط اه وهذا في أول خيار العيب من البصر النسبة الثامن عشر على عيب فقال للبايع ان لم أرده عدك اليوم رضيت به قال بمجد القول باطل وله الرد اه واذالم يبطل بالتعلق لا يبطل بالشرط الفاسد تأمل وكتب المؤلف اضافي باب خيار الشرط من البصر ما نصه فان قلت هل يصح تعليق احواله واضافته قلت قال في الحاشية لو قال له له الخيار ان لم افعل كذا اليوم فقد اطلت خياري كان باطلا ولا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم أرده اليوم فقد اطلت خياري ولم يرده اليوم لا يبطل خياره ولم يكن كذلك ولكنه قال اطلت غدا او قال اطلت خياري اذا جاء غدا فعند كذا في المتنق انه يبطل خياره قال وليس هذا كالاول لان هذا وقته يجي ولا محالة بخلاف الاول اه فقد سوي بين التطبيق والاضافة في الحق مع انهم لم يوسوا بينهما في الطلاق والعتاق وفي التارخا من قبله كان الخيار للشري فقال ان لم افسخ اليوم فقد رضيت ان لم افعل كذا فقد رضيت لا يصح اه كلام المؤلف في باب خيار الشرط أي لا يصح ابطال الخيار بذلك بل يبقى خياره على حاله ٢٠٧ (قوله بان قال عزلت عن القضاء ان شاء فلان) هذا ايضا

من التعليق والعيب
انه كذا لا اعتراض
وعزل القاضي وبخيار
الشرط

على العيب بسبب ذلك
ووقع فيه مرارا ومثلا
له في الدرر بان يقول

عليك ان شاء فلان مثلا (قوله وبخيار الشرط) أي وتعلق الرد به بان قال من له خيار الشرط في البيع ودعت البيع او قال اسقطت خياري ان شاء فلان فانه يصح ويبطل الشرط (قوله وعزل القاضي) بان قال المصلحة للقاضي عزلتك عن القضاء ان شاء فلان فانه ينزله ويبطل الشرط لما ذكرنا من هذه الاشياء ليست بمعا وضعية فالا يؤثر فيها الشروط الفاسدة ولم يذ كر المصنف رحمه الله تعالى ما يجوز تعليقه بالشرط قال الشارح رحمه الله تعالى انه يحتمس بالاسقاطات للصحة التي يختلف بها كالطلاق والعتاق وبالاتزامات التي يختلف بها كالحج والصلاة والتوليوات كالقضاء والامارة اه وقد فانه الاذن في التجارة فانه يصح تعليقه بالشرط كما في الحاشية لا يصح كونها من

الامام للقاضي اذا وصل كذا في البك فانت مهزول وقال قيل يصح الشرط ويكون مهزولا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون مهزولا وبه يفتي كذا في العمادية والاستروضية اه وفيه ما مر لكن قال في العزيمة وعبارتها أي العمادية والاستروضية وشبهة قال ظهر الدين فمن لا نفي بهمة التعليق وهو فتوى خمس الاسلام الاوزجسدي وبه يظهر ان الشرط هنا بمعنى التعليق بقى ان تكون العزل مما لا يبطل بالشرط الفاسد غير متأت على هذين القولين وكان القول المذكور في المتن غير هذين القولين فلنظر الى كتب القوم اه وانما كان غيرهما لانهم ما في التعليق وما في الدرر فيما لا يبطل بالشرط أي باقتراعه بشرط وقد يقال للرد بالشرط ما يصح التطبيق فالذ كوزات لا تبطل بالتعلق بالشرط بل تصح معه ولا تبطل باقتراعه بشرط بل يبطل التعليق والشرط وحشيتوافق كلام الدرر لاحد القولين وتصح تصورات العيب بالتعلق ويندفع الاعتراض عنه وعن المؤلف فلتأمل (قوله ولم يذ كر المصنف ما يجوز تعليقه بالشرط) أي لم يصرح به والافاغاب ما مقدمه مما يجوز تعليقه بالشرط كما انها علمنا سابقا (قوله ولدخل تعليق تسليم الشفعة الخ) قال الرمي صارة البرازانية في الشفعة تعليق احوالها بالشرط حائز حتى لو قال سلتان كنت اشتريتها لنفسك فان كان اشترا الفهر لا يبطل لانه اسقاطا والاسقاط يحتمل التعليق اه اقول فلو قال الشفع قبل البيع لمن يريد الشراء ان اشتريت فقد سلتها من يصح أم لا لا شبهة انه تعليق الاسقاط قبل الوجوب وجوده ومقتضى قولهم التعليق بالشرط المصن يجوز فيما كان من باب الاسقاط المصن وقولهم الملحق بالشرط كالمفزع عند وجوده وقولهم من لا يملك التفيز لا يملك التعليق الا اذا قلته بالملك اوسيه صحة التعليق المذكور لا من باب الاسقاط وكأنه مخبر عند وجوده وقد علمه بسبب الملك فتأمل لكن في الظاهر به ما هو مصرح في انه ليس اسقاطا عاصيا قال في الظاهر بقوى الفتاوى الصغرى تعليق احوال الشفعة بالشرط جائز حتى لو

قال سلت لك شفعة هذه الدار ان كنت اشترت لتفك فان كان اشتراها الفسدة كان الشفع على شفعته لان تسليم الشفعة اسقاط
محض فصع تعليقه بالشرط لكن برد على هذه مسألة اشكالاً وهو ما ذكره شمس الاثمة المرحوم في باب الصلح من المنايات
وكتاب الصلح من المبسوط ان القصاص لا يصح تطبيق اسقاطه بالشرط ولا يحتمل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطاً محضاً ولهذا
لا يتردى من عليه القصاص ولو اكره على اسقاط الشفعة فاسقط لا يبطل حقه في الشفعة وبهذا تبين ان تسليم الشفعة ليس باسقاط
معنى لان لو كان اسقاطاً للصلح مع الاكره اعتباراً باماعة الاسقاطات والمصلحة في اكره المبسوط اهـ وعليه لا يصح التعليق قبل
الشراء كما لا يصح التغير قبله ولم أر من صرح بالمشقة مع انها تقع كبر الكن الذي يظهر عدم صحة التعليق فيها وأسأل الله تعالى
الظفر بها في كلامهم فهو ٢٠٨ الموافق والمعين اهـ (قوله وقد فلت المصنف الزهن) فيه ان الزهن مذكور في كلام

المصنف فيما لا يبطل بالشرط الفاسد وتقدم مشروما وقوله وفاته ايضا مسألة الاسلام ساقى عن الفري انه داخل في الاقرار (قوله كافي فتاوى فاري الهداية) قال الرمي نقل عن شيخ الاسلام محمد الفري الذي في فتاوى فاري الهداية مثل اذا قال ذى اناسلم اوان فطت كذا فاقاسم ثم فعله او فطت بالشهادتين لا غير هل يصير مسلماً اجاب لا يصح باسلامه في شئ من ذلك كذا افي علما وانما ذكر اختاره في ذلك فليراجع اهـ وهو كذا لا يخفى لا يقدم ما ذكره شيخنا فانما بعده

الاسقاطات لكن لا يحلف به فلو حلف في حلف به الدخول والدخل تطبيق تسليم الشفعة فانه صحيح كافي البراز به لكونه اسقاطاً للكن لا يحلف به وقد فلت المصنف الزهن فانه محالاً يبطل بالشرط الفاسد كافي البراز به وفاته ايضا مسألة الاسلام فانه لا يصح تعليقه بالشرط كافي فتاوى فاري الهداية ويرد عليه ان الهبة يجوز تطبيقها بالشرط الملائم نحو وهبتك على ان ترضى كذا كذا في جامع الفصولين وعلى هذا فاذ ذكره الكردي في المناقب عزى الى الناصي لوقال ان اشترت جارية فقدمت كتبها منك يصح ومعناه اذا قبضه بناء على ذلك اهـ مبنى على ان الشرط ملائم وفي البراز به من السيوغ وتطبيق الهبة بان باطل وبعبارة ان ملائمتها كهيته على ان يعوضه يجوز وان مخالفاً على صحيح كذا في البراز به وليس بمعاذ كره وكذا برده عليه الكفاية فانه يصح تطبيقها بالشرط ملائم كاقدمناه وبذلك المصنف ولا الشارح ما يجوز تطبيقه بالشرط المجاز ولا يجوز وتقيده بالفاسد بخبره وفي البراز به ان ما ساعد بذكر الشرط المجاز بفسده الفاسد من الشرط كالبيع والا حاروه الصلح على مال والحقه وعقد لا يتعلق بالمجاز والفساد من الشرط لا يبطله كالنكاح والمخمس والصلح على دم العدو والعقود على مال لا يبيد الا يبطل منطوق معلوم يجري فيه التملك والتملك والثاني يصح ببدل وبدونه وببدل مجهول وحرام وحلال وعقد يتعلق بالمجاز ثم انه والقاسد منه على نوعين نوع يفسده ونوع لا وهو الكفاية الى آخر ما فيها وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى ما يجوز اضافته الى زمانه ولا يجوز في آخر كتاب الاجارات فاذا وصلنا اليه شرحناه بامام معاذ كره الشارح هنا وتبطل ما فاتهما ان شاء الله تعالى والله اعلم بالصواب

المصنف فيما لا يبطل بالشرط الفاسد وتقدم مشروما وقوله وفاته ايضا مسألة الاسلام ساقى عن الفري انه داخل في الاقرار (قوله كافي فتاوى فاري الهداية) قال الرمي نقل عن شيخ الاسلام محمد الفري الذي في فتاوى فاري الهداية مثل اذا قال ذى اناسلم اوان فطت كذا فاقاسم ثم فعله او فطت بالشهادتين لا غير هل يصير مسلماً اجاب لا يصح باسلامه في شئ من ذلك كذا افي علما وانما ذكر اختاره في ذلك فليراجع اهـ وهو كذا لا يخفى لا يقدم ما ذكره شيخنا فانما بعده

الاصح في كتاب الصرف في الاسلام محمد الفري الذي في فتاوى فاري الهداية مثل اذا قال ذى اناسلم اوان فطت كذا فاقاسم ثم فعله او فطت بالشهادتين لا غير هل يصير مسلماً اجاب لا يصح باسلامه في شئ من ذلك كذا افي علما وانما ذكر اختاره في ذلك فليراجع اهـ وهو كذا لا يخفى لا يقدم ما ذكره شيخنا فانما بعده

﴿ كتاب الصرف ﴾

تقدم وجه تأخيرها والكلام فيه في مواضع الاول في معناه الفروي ذكر في القاموس ان صرف

العهة ليس منها على التعلق وانما هو معنى على ان قول الذي اناسلم وانا اشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله ليس باسلام بل لا بد من التبري كما عرفت تفصيلاً في الكتاب المبسوط وانما يشترط عدم صحة تعليقه بالشرط من قولهم في المتن والشروح والفتاوى بعدم صحة تعليق الاقرار بالشرط وهذا ظاهر والله تعالى اعلم اهـ (قوله ويرد عليه ان الهبة الخ) أي بردي الشارح الزبلي وكان الاولى تقديمه على قوله وقد فلت المصنف الخ ولا يصح ارجاع الضمير للمفسد من جامع الفصولين ان ما جاز تعليقه بالشرط لا يفسده الشروط والمصنف عنده لذكر كورات ما لا تقيد الشروط القاسدة ولا ينافي ذلك جواز تطبيقه وقد مر ايضا ان تطبيق الوصية والا يصح ما جاز وكذا تطبيق العزل عن القضاء وكذا تطبيق المحوالة والوكالة فهذه قد فلت الشارح ايضا وذكر في جامع الفصولين مما يجوز تطبيقه اذ الفتن وكذا تطبيق النكاح والرامة بشرط كائن حال ولو قال بعته ان رضى فلان جاز البيع والشرط اهـ لكن اذا وقته بثلاثه ايام كما مر فراجع ﴿ كتاب الصرف ﴾

الحديث أن زاد فيه ويحسن من الصرف في الدراهم وهو فضل بعضه على بعض في القيمة وكذلك
 صرف الكلام وأما الصرف في الحديث لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا فالصرف التوبة والعدل
 القديرة أو هو النافذة والعدل القرينة أو بالعكس أو هو الوزن والعدل الكيل أو هو الالكتاب
 والعدل القديرة أو الحمل اه وفي الأصح يقال صرفت الدراهم بالدينار وبين الدرهمين صرف أى
 فضل لمجودة فضة أحدهما على الآخر اه والثاني في معناه في الشريعة وقد أفاده بقوله (هو يسع
 بعض الاثمان بعض) كالذهب والفضة اذا يسع أحدهما بالآخر أى يسع ما من جنس الاثمان
 بعضها بعض وانما قسره به ولم يبقه على ظاهره ليدخل فيه يسع المصوغ بالمصوغ أو بالتقدان
 المصوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق مختصرا بمحاولة ذاتين في العقد ومع ذلك يسع صرف
 الثالث في ركنه خاهو ركن كل يسع فهو ركنه من الايجاب والقبول أو التعاطي والرابع في شرائطه
 فاربعة الاول قبض البدلين قبل الافتراق بالادان الثاني أن يكون بالمالاخبار فنه فان شرط فيه
 خارا وبطله صاحبه قبل التفرق وهو بعدل أو ما خارا لعب فثبت فيه أو ما خارا للرؤية
 فثبت في العين دون الدين واذا رده بسبب انفساخ العقد سواء رده في المجلس أو بعد موافق كان دنيا
 فردها في المجلس لم ينسخ فان رده قبله في الصرف وان رده بعد الافتراق بطل وتماه في البدائع
 الثالث أن لا يكون بدل الصرف مؤجلا فان بطل صاحب الاجل الاجل قبل التفرق وتقدم عليه
 ثم افتراق من قبض من الجانبين انقب جائز أو بعد التفرق لا الرابع التساوي في الوزن ان كان المعقود
 عليه من جنس واحد فان تباعدت قيمتا ذهب أو فضة فضة بمجازفة لم يجز فان علم التساوي في
 المجلس وتفرقا من قبض صغ وكذا الواقعة في المجلس مجازفة لم يجز الا اذا علم التساوي في المجلس لان
 القصة كاليسع كذا في السراج الوهاج (قوله فلو تقابسا شرط التماثل والتفاضل) أى التقدان
 بان يسع أحدهما بجنس الآخر فلا بد له من التساوي وزنا ومن قبض البدلين قبل الافتراق
 أما التساوي فتقدمناه في باب الرابول وتصارفا جنسا بجنس مثلا بثل وثقايضا وتفرقا ثم زاد أحدهما
 صاحب شيئا أو حظ عنه شيئا وقبله الآخر فسد البيع عند أي حنيفة وعند أي يوسف هما باطلان
 والصرف صحيح وعند محمد ان زيادة باطله والحط جائز بغيره الهبة المستقلة واختلافهم هذا فرع
 اختلافهم في أن الشرط الفاسد المتأخر من العقد الذي كذا الحق به هل يلحق أم لا فمن أصل إلى
 حنيفة التحاقه وقصد العقد ومن أصلهما عدم التحاقه فطرده أو يوسف هنا ومحمد فرق بين الزادة
 والحط ولو زاد أو حط في صرف بخلاف الجنس جازا معا لكن بشرط قبض الزادة قبل الافتراق
 لا التحاقها بصل العقد ولو حط مشتري الدينار فبطلت ديناره فبطلت الدينار يكون شريكه في الدينار
 ولو زاد مشتري السيف المثل دينار جاز ولا بشرط قبضه قبل الافتراق لصرف الزادة إلى النصل
 والتمائل وتماه في البدائع وأما التفاضل فالمراد التفاضل قبل الافتراق بايديها بان يأخذها
 في جهة وهذا في جهة فان شيا ملاما أو كثر ولم يفرق أحدهما صاحب قبلما يجتفرق ولا يبطل
 بما يبدل على الاعراض بخلاف خيار القمرة فانه يبطل بما يبدل عليه وتفرغ على ما ذكرناه أنه لو كان
 لكل من رجلين على صاحبه دين فاسرل اليه رسولا فقال بعتك الدينار التي لي عليك بالدراهم التي
 لك هل وقال قلت فهو باطل لان حقوق الحق لا تتعلق بالرسول بل بالرسول وهما متفرقان
 بايديهما وكذا الوادي أحدهما صاحبه من وراجه ابرأ واداه من بعد لم يجز لانها متفرقان
 بايديهما والمعتبر افتراق المتعاقدين سواء كانا مالكيين أو تاسين كالأب والوصى ولو قيل لان

هو يسع بعض الاثمان
 بعض فلو تقابسا شرط
 التماثل والتفاضل

(قوله فان علم التساوي
 الخ) وفي الكفاية العلم
 بتساويهما حالة العقد
 شرط صحته حتى لو تباعدا
 ذهبا ذهب بمجازفة
 وافتراق بعد التفاضل ثم
 علما بالوزن انهما كانا
 متساويين لا يجوز عندنا
 بخلاف الزفران ملك على
 يرحم الجميع

فلو باع الذهب الفضة

بحازنه على العهدة لشرط انعقاده وقد أشأ محمد بن كل منهما كافي الذخيرة وبديل على الثاني قوله فان
تفرقا قبل القبض بطل فلو لا أنه منعقد لباطل بالافتراق كذا في المعراج وعمدة الخلاف تظهر فيما
إذا ظهر الفساد فيها هو مصرف فهل يفسد فيما ليس بصرف عند أبي حنيفة فعل القول الضعيف
يتعدى الفساد على الأصح لا يتعدى كذا في فتح القدير وقيد بالذهب والفضة لانه لو باع فضة
بفلوس أو ذهب بفلوس فانه بشرط قبض أحد البدين قبل الافتراق لا قبضهما كذا في الذخيرة
وقدمناه عند قوله في باب الرأب وصح بيع الفلوس بالذهب وفي الذخيرة إذا غصب قلب فضة أو ذهب
ثم استعمله فله قيمته وهو غانم خلاف حنيفة فان تفرقا قبل قبض القيمة جاز عندنا خلافا لغيره
لانه مصرف وعندنا هو مصرف حكما لهما ان الواجب بالنقص لا مقصودا فلا يشترط له القبض سواء
كان بوجوب القيمة قضاء القاضي أو بالصالح ولو اشترى المودع الزبدية الدراهم بدنانير وقبض
الدنانير واقتراها قبل أن يجيد المودع قبضا في الزبدية بطل الصرف بخلاف ما إذا كانت بمقصود بلان
قبض الغصب ينوب عن قبض الشراء بخلاف الزبدية اهـ (قوله فلو باع الذهب بالفضة مجازفة
صح ان تقاضي في العاص) لان المستحق هو القبض قبل الافتراق دون التسوية لما رأينا فلا يضره
المجازف ولو اقرقا قبل قبضهما أو قبض أحدهما بطل لغوا في الشرط قصد بيع الجنس بخلاف
الجنس لانه لو باع الجنس بالجنس مجازفة فان علمنا تساويا قبل الافتراق صح وبطلناه (قوله
ولا يصح التصرف في غن الصرف قبل قبضه فلو باع دينار بدرهم ثم اشترى بها ثوبا فافسد البيع
في الثوب) أي في أحد بدلي الصرف لان كلا منهما غن فلا تجوز هيبته ولا صدقته ولا يصح شي به
وقد علمنا أنه ان وهب أو تصدق به أو أرباه فان قبل الآخر انقمح الصرف لتخسر وجود القبض
والافلا وأما البيع فصورته كذا ذكره المصنف باع دينار بعشرة دراهم ولم يقبض سحاحا اشترى بها
ثوبا ومكسلا أو موزنا فافسد البيع في الثوب فاسد لان قبض العشرة صححق حقا لله تعالى فلا يسقط
باسقاط المنة اقدم من أن يجز بيع الثوب والصرف على حاله بقبض بدله من عاقده معه وأورد عليه ان
فساد الصرف حينئذ حتى الله تعالى وصحة بيع الثوب حتى العبد فتمارضنا فقدم حق العبد لتفضل
الله بذلك وأوجب بان ذلك بعد ثبوت الحقين ولم يثبت حق العبد بعد لانه يفوت حتى الله بعد
تحققه فيمتنع لانه يرتفع وقد نقل عن زفر رحمه الله بيع الثوب لان الثمن في بيعه لم يتعين كونه بدل
الصرف لان العقد لا يتعين فاضافة العقد الى بدل الصرف كعدم اضافته فيجوز شراء ثوب بدرهم
لم يصفها وجوابه ان قبض بدل الصرف واجب الاستبدال بقوة فكان شرط ايفاء ثمن الثوب
من بدل الصرف شرط فاسدا فيتمتع الجواز وقد رجحه في فتح القدير ثم اعلم انهم قرروا هنا كافي
للمعراج ان السدلين في باب الصرف كل منهما غن قبل العقد وحالته فلا يشترط وجودها في ملك
المتصارفين ولا يتعينان بالاشارة ومثمن من وجهه بعد العقد ضرورة ان العقد لا بد له من مثمن فلا
يجوز الاستبدال باحدهما قبل القبض لكونه بيع المبيع قبل قبضه الى آخره وبه اندفع ترجيح ابن
الهامم قول زفر كافي في الذخيرة اذا اشترى الرجل ألف درهم بعينها بمائة دينار والدراهم
بيض فاعطاه مكانها سودا ورضى بها البائع جاز ذلك لان هذا ليس باستبدال بالسود والبيض من
الدراهم جنس واحد وانما أبراهن صفة الموجودة حين تجوز بالسود فكان متوفيا بهذه الطريق
لا مستبدلا قال شمس الأئمة السرخسي ومراهم من السود الدراهم المضروبة من النقود السود
لادراهم البضارية لان أخذ البضارية بمكان الدراهم البيض لا يجوز لانه لا يكون استبدال باختلاف

(قوله وقد نقل عن زفر الخ) قال في فتح القدير وهذا على إحدى الروايتين عنهما ان النقود لا تتعين في البياعات فاما على رواية الأخرى منه فيجب أن لا يصح بيع الثوب كقولنا اهـ (قوله وبه اندفع ترجيح ابن الهمام الخ) فيه نظر ظاهر فان المحقق قد أجاب عن هذا وكان المؤلف لم يكمل النظر في عبارته ثم رأيت صاحب الزهر لخص جواب المحقق واعترض كلام المؤلف حيث قال ولا يفتي ان زفر انما قال يجوز البيع بناء على عدم تعين بدل الصرف غنا فجاز أن يعطى من غيره ولا شك انه يقول بعدم جواز بيع المبيع قبل القبض فاذا قال بعمدة هذا البيع لما قلنا كان بالضرورة قال بان البيع انقضى وجاد دفع مثله وتكون تبعية بدل الصرف تعدد بالثمن سواء جهته بغيره أو بغيره

لغيره لم يبيع المبيع قبل قبضه ٢١٢ اذ لم يحميته بعينه وليس هنا كذا فإعلان يبيع الثوب مطلقا كما هو المنهوب مشكلا
 هذا حاصل ما في الفتح
 وفيه ترجيح لقول زفر
 ودفعه في البحر بما لا
 يصلح دفعه اذ قد خاف
 الاطالة فلا فائدة (قوله
 وفي المصراع معزى الى
 المصنف الخ) أقول وفي
 كافي الحاكم واذا اشترى
 ولو باع اذ منع طوق قيمة
 كل منهما الى الف بالعين
 ونقد من الثمن الفا فهو
 ثمن الطوق وان اشترى
 بالعين ألف نقد او ألف
 نسيئة فالنقد ثمن الطوق
 ومن باع سيفا حليته
 بخسونة بمائة ونقد
 خسين فهو حصتها وان لم
 يبين أو قال من عنهما
 قلبا بشرة دراهم وفيه
 عشرة دراهم وقبض
 القلب وضربه لا تسر
 عشرة دراهم ثم افترقا
 فهي قصاص بشمن
 القلب وان تفرقا على
 غير رضا وكذلك القرض
 ولو اشترى القلب بمبيع ثوب
 بعشرين درهما وقبض
 القلب ونقده عشرة
 دراهم ثم تفرقا جعلتها
 فتمت عن القلب اقتساما
 ولو نقده العشرة فقال هي
 من عنهما جعاف فهو مثل
 الاول فان قال من عن

الثوب خاصة وقال الآخر تم أو قال لا وتفرقا على ذلك انتقض البيع في القلب لان الدافع يجعله قضاء من أيهما
 شاء وكذلك لو كان الثمن دينارا وكذلك لو اشترى سيفا جعل بمائة درهم وحليته بخسونة درهم فقبض السيف ونقده خسين

درهما وقال هي من ثمن السيف أو قال من ثمن السيف والحلقة أو من ثمن السيف دون الحلقة ورضي بذلك الغايض أو لم يرض فهو سواء والذي تقسم من ثمن الحلقة استحسنناه اه وانظر الفرق بين قوله من ثمن الثوب خاصة وقوله من ثمن السيف دون الحلقة حيث ينتقض البيع في الأول دون الثاني ولعل الفرق هو ان الثوب يمكن كونه مبيعاً مقصداً فتمت عند التصرف بخلاف السيف اذا كان لا يتخلص عن الحلقة الا بضر فلو صرح بالتصريف لم يفسد البيع لانه يصير كبيع جذع من سفوف ولكن هذا مخالف لما ذكره هنا عن الميسوط فان قوله من ثمن السيف دون الحلقة بمنزلة قوله من ثمن السيف خاصة فليست له ولو يذمها كونه من الفرق قوله في الكافي ايضا ولو باع قلب فضة فسه عشرة وثوباً بعشرين درهما فقد عثره عشرة وقال نصفها من ثمن القلب ونصفها من ثمن الثوب ثم تفرقا وقد قبض القلب والثوب انتقض البيع في نصف القلب ٢١٤ وأما السيف اذا سمي فقال

نصفها من ثمن الحلقة ونصفها من ثمن نصق السيف ثم قال في نصف السيف اه ولذا قال الزباني لانها شئ واحد (قوله حاز كفيها كان) أي سواء كان المدفوع

على ذلك انتقض البيع في الحلقة لان الترجيح بالاحتياط عند المساواة في العقد أو الاضافة ولا مساواة بعد تصريح الدافع بكون المدفوع من ثمن السيف خاصة والقول في ذلك قوله لانه هو المالك والقول له في بيان جهته اه وهكذا في الغناوي في السراج الوهاج ولو قال هذا الذي عطلته حصة السيف كان من الحلقة وجاز البيع لان السيف اسم للحلقة ايضاً لانها تدخل في بيعه تبعاً ولو قال هذا من ثمن الجفن والنصل خاصة فقد البيع لانه صرح بذلك وأزال الاحتمال فلم يمكن حمله على الحلقة اه ويمكن التوفيق بان يحصل ما ذكره الشارح على ما اذا قال من ثمن السيف ولم يقل خاصة فموافق ما في السراج الوهاج وأما ما في الميسوط فاما قال خاصة وحينئذ كانه قال خذ هذا عن النصل فليست له وسيتضح بعد قيد بقوله بمائة لانه لو باعه بمئتين أو باع من ثمن الجوز للربا وان باعه بغضه لم يبر وزنهما لجزأ ايضاً الشبهة الرافعة في ثلاثة أوجه لا يجوز البيع وفي واحد يجوز وهو ما اذا علم ان الثمن أزيد مما في الحلقة ليكون ما كان قدرهما مقابلاً لها والباقي في مقابلة النصل هذا اذا كان الثمن من جنس الحلقة فان كان من خلاف جنبها حاز كفيها كان يجوز الغناوي ولا خصوصية للحلقة مع السيف والطوق مع الجارية بل المراد اذ جاع مع الصرف غيره فان النقد لا يخرج من كونه صرفاً بانضمام غيره الميعود على هذا البيع المتركش والمطرز بالذهب أو الفضة وفي الميسوط وكان محمد بن سيرين يكره بيعه بمئتين وبه نأخذ لا احتمال الزيادة ولا في بيعه بخلاف جنبه (قول ولو افترا قابلاً قبض صفى السيف دونها ان تخلف بالضرر والاطلاق) أي بطل العقد فيها لان حصة الصرف يجب قبضها قبل الاقتراع فاذ لم يقبضها حتى افترا فبطل فيه لفسد شرطه وكذا في السيف ان كان لا يتخلص الا بضر فلتعذر تسليمه بدون الضرر كبيع جذع من سفوف وان كان يتخلص بدون جاز للنقد صرة على التسليم فصار كالجارية مع الطوق وذكر الشارح هنا ما نقلناه عن الميسوط سابقاً ثم قال قال الرافعي غفيرة يعني ان تكون هذه كالمسئلة المتقدمة من انه يصرف الى الحلقة ومن انه على التفصيل المتقدم ذكره يعني ان كانت الحلقة تخلف بغرض صفى السيف خاصة والباطل في الكل وفي المحيط لو قال هذا من ثمن النصل خاصة فان لم يمكن التمييز الا بضر

ولو افترا قابلاً قبض صفى السيف دونها ان تخلف بالضرر والاطلاق

مساواة لقيمة الحلقة أو لوزنها أو لا ولا يجوز التفاضل عند اختلاف الجنس ومتقضى هذا انه يصرف المدفوع الى الحلقة فيكون مثلاً لها ويكون باقي الثمن وهو غير المدفوع من النصل (قوله وعلى هذا بيع المتركش والمطرز الخ) قال الرافعي في حاشية الفتح

قال في مجمع الرواية بعد ان ذكر مسألة حلقة السيف ناقلاً عن الميسوط ان كان موهباً حاز مطلقاً ان الغضا بالتقوية صارت مستهلكة لانها لا تخلف بعد التقوية ولكن بقي ثمنها الا ترى واشترى داراً موهباً بالذهب بذهب مؤجل يجوز ولو بقي من الذهب لوجب ان لا يجوز اه وأقول الموهبة المطلية بالذهب أو الفضة والتقوية المطلية بغيره الكلام أي تليسه وأقول يجب تقيد المسئلة بما اذا لم تكثر الغضة أو الذهب الموهبة ما اذا كثر بحيث يحصل منه شئ يدخل في الميزان بالعرض على النار بحيث يمتدد اعتباره ولم أره الا معناه لكن رايته لكثرة الغضة وقواعدنا شاهدت به فتأمل والله تعالى أعلم اه قلت وسأيت عند قول المتن وغالب الفسح ليس في حكم الدراهم والدنانير ما هو كالصريح في ذلك فتأمل وفي كافي الحاكم واشترى لجاماً موهباً بغضه بدرهم أقل مما فيه أو أكثر فهو جائز لان التقوية لا يتخلص الا ترى انه اذا اشترى الدار الموهبة بالذهب بمن مؤجل يجوز ذلك وان كان

ما في حقها من التجهيز بالذهب أكثر من الذهب في الثمن (قوله وفيه نظر الخ) أقول لاشك ان النصل أخص من السيف لان السيف يطلق على الخيلة ٢١٤ لانه اسم لها والنصل بخلاف النصل فاذا قال خذه فان من عن النصل خاصة ولا يمكن تميزه الا

بكون المنقود من الصرف ويحتمل ان جعله لا نه قصد حصة البيع ولا حصة له الا بصرف المنقود الى الصرف فكيف يمكن مجاوزه تحصيل البيع وان أمكن تميزه باضرر بطل الصرف فلي هذا ما ذكر في المبسوط محمول على ما اذا كانت الخيلة تنقص من غير ضرر فوفقا بينه وبين ما ذكر في المحيط اه وفيه نظر لان ما في المحيط انما هو فيما اذ صرح بالنصل دون السيف ولا شك في عدم انصرافه الى الخيلة لانه صريح كما قدمناه لكن بشرط ان يتخلص بلا ضرر والا صرنا الى الخيلة وتزكرا الصريح فيحصل لانه لا لذلك بطل في الكل وما في المبسوط انما هو فيما اذا قال خذه فان من عن السيف خاصة فذكر السيف ولم يذكر النصل والحاصل انه ان ذكر السيف ولم يقل خاصة صرف الى الخيلة مطلقا اعني سواء أمكن التميز بلا ضرر ولا وان زاد خاصة أو لم يذكر السيف وانما ذكر النصل لانصرف اليها وبصرف الى النصل ان أمكن تخلصه بلا ضرر والا صرنا الى الخيلة وفي البدائع ان ذكر انه من عن السيف يقع عن الخيلة وان ذكر انه من عن النصل فان أمكن تخلصه بلا ضرر يقع عن المذكور وبطل الصرف بالافتراق والا فالمنقود من الصرف ويحتمل اه وفي الغريب الخيلة الزينة من ذهب أو فضة يقال حلية السيف والسرير وغيره وفي التزويل وتتمتع حيون حلية تلبسها أي اللؤلؤ والمرحان اه (قوله ولو باع اناه فضة وقبض بعض منه واقتراعه فصح ما قبض والا انه مشترك بينهما) يعني اذا باعه فضة أو ذهب لانه صرف وهو بطل بالافتراق قبل القبض فيقتدر القاعد بقدر ما لم يقبض ولا يشيع لانه طارئ ولا يكون هذا تفرق الصفقة أيضا لان التفرق من جهة الشرع باشتراط القبض لامن العاقد ولا يثبت للمشتري خيار عيب الشركة لانها حصلت منه وهو عدم التقبيل بالافتراق بخلاف ما اذا هلك أحد العبد من قبل القبض حيث ثبت الخيار في اخذ الباقي لعدم الصنع منه (قوله وان استحق بعض الأناة اخذ المشتري ما بقي بقسطه أو رد) لان الشركة في الأناة عيب لان التشخيص بضرره وهذا العيب كان موجودا عند البائع مقارنا له وان أجاز المشتري قبل أن يحكم له بالاستحقاق جازا العقد وكان الثمن له باخذه البائع من المشتري وبسلكه اليه اذ لم يفتراعه بعد الاجازة وبصر العاقد وكسلا للمعير فنتعلق حقوق العقد باذ كبل دون المعير حتى وافترق المتعاقدان قبل اجازة المشتري بطل العقد وان فارقته المشتري قبل الاجازة والمتعاقدان باقيا في المجلس بطل العقد كذلك في السراج الوهاج اطلق الخيار فتمثل ما قبل القبض وبعده (قوله ولو باعه قطعة نقرة فاستحق بعضها اخذ ما بقي بقسطه بلا خيار) لان الشركة فيها ليست بسبب اذا التشخيص فيها لا بضررها بخلاف الأناة اطلعه وهو محمول على ما اذا كان بعد قبضها اما اذا استحق بعض النقرة قبل قبضها فان له الخياران تفرق الصفقة عليه قبل القيام بخلاف ما بعد القبض لتماها وفي المغرب النقرة قطعة المذابة من الذهب أو الفضة وقال نقرة فضة على الاضافة للبيان اه وفي النهاية هي قطعة فضة مذابة كذا في دوان الادب وعلى هذا ما وقع في بعض كتب الأوقاف المصرية كالشيخونيد والصرف غشيم من الدراهم النقرة المراد منها الفضة لكن وقع الاشتباه في انها فضة خالصة أو مشوشة وكذا استفتيت بعض المالكية عنها فافتي

بضرر مع البيع والصرف يجعل النصل عبارة عن السيف فاذا ذكر السيف بدل النصل يصح البيع والصرف بالاولى فقول للمبسوط انتقض البيع في الخيلة يتعين حله على ولو باع اناه فضة وقبض بعض منه واقتراعه فصح ما قبض والا انه مشترك بينهما وان استحق بعض الأناة اخذ المشتري ما بقي بقسطه أو رد ولو باع قطعة نقرة فاستحق بعضها اخذ ما بقي بقسطه بلا خيار

ما اذا أمكن تميزه بلا ضرر والا خالفه ما في المحيط فلا بد من هذا التوفيق لدفع المناواة بينهما وهو توفيق حسن نعم قول الزيلعي والاطيل في الكل لا يناسب هذا التوفيق لما علمت من انه اذا كانت الخيلة لا تنقص الا بضرر مع في الكل فكيف يحمل مسألة المبسوط على التفصيل المذكور في المتن ولعل مراده التفصيل بين ما تميز بضررا وبدون ضرر من

غير نظر الى حكمه تأمل (قوله فان أجاز المشتري الخ) قال الرملي عازي يالي القزى هذا اختيار منه لقول الخصاص بانه فان البيع ينتقض عند مجرد القضاء ونظامه رايه بخلافه كما تقدم في الاستحقاق اه (قوله وان فارقته المشتري قبل الاجازة والمتعاقدان باقيا في المجلس بطل العقد) صوابه صح العقد كما هو مسطور في المجموعه (قوله وكذا استفتيت بعض المالكية)

بأنه مع من يوثق به ان الدرهم منها يساوي نصفاً وثلاثة فلوس قال فليعول على ذلك ما لم يوجد
خلافه اه وقد اعتبر ذلك في زماننا ولكن الادنى مشتق به وما زاد عليه مشكوك فيه ولكن الاوفق
بفروعه ذهناً وجوب درهم وسط لما في جامع الفصولين من دعوى النقرة لوزوجها على مائة درهم
نقرة ولا يصفها مع العقد فلا دعت مائة درهم مهر واجب لها مائة درهم وسط اه فنبقى ان يعول
عليه والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله ومع بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين وكربر وشعير
بضعتهما) أي بان يبيعهما بأكري بزر وكري شعير وانما سألناه لانه يحصل كل جنس مقابلاً بخلاف
جنسه تصحها العقد ولو صرف الى جنسه فسد لان العقد يقتضي مطلق للمقابلة من غير تعرض لتقسيد
لامقابلة الكل بالكل شائعاً ولا فرداً معيناً فصار كالو باع نصف عبداً مشتركين بدينه وبين غيره فإنه
ينصرف الى نصيبه تصحها العقد ولو كان صرف النقد الى التعارف ولا يرد علينا ما لو اشترى قلباً بعشرة
وثوباً بعشرة ثم باعها بأربعة بخمسة وعشرين فإنه لا يصح وان أمكن صرف الربح الى الثوب لا
لو صرفه الى الصار قوله في القلب وهو خلاف المراجعة فكان اطلاقه وكذا لا يرد لو اشترى عبداً بالف
ثم باعه قبل التمتع آخون البائع بالف وخمسائه فإنه لا يصح في المشتري بالف لان طريق
التصح غير متعين لا يمكن صرف الالف ومائة اليه أو ما تنس الى غير ذلك من الصور وأورد عليه ان
الطريق متعددة في مثله الكتاب لجواز ان يصرف الدينار الى الدينار والدرهم الى الدرهم والدينار
الى الدرهم كما يجوز ان يصرف الدرهم الى الدينار الى الدينار والدرهم واجيب عنه بأنه أقل
تصيراً فكان أولى وكذا لا يرد علينا ما لو جمع بين عبدين وعبده وقال بعتهما أحدهما فإنه لا يصح
للتكبر وان أمكن تصحيه بصره الى عبده واجب بان البيع أضيف الى منكر فلا ينصرف
الى المعلن للتضاد اذ المنكر ليس بمحل للبيع ورد بأنه ليس بشئ لان المعرفة مما صدقات النكرة
فان زيداً يصدق عليه رجل ولا شك انه يحتمل فيجب حله عليه وقد قال ابو حنيفة في قوله عبدي أو
جاري حرانه يعنى العبد ويحمل استعارة المنكر للعرف وكذا ما قبل ان تصح العقد يجب في محل
العقد وهو لم يصف الى المعلن وفي فتح القدير واعلم ان ما أورد على دفع النقوض المذكورة ان محله
جواب فذاك والا فلا يضره ان النقض في اثبات المطلوب اذا غايبه انه خطأ في محل آخر اذا اعترف
بخطائه في محل النقض وذلك لا يوجب خطأ في محل النزاع اه وأما مثله ما اذا باع درهمين ووثباً
بدرهم وثوباً واشترى فالأقضى فليس مما نحن فيه فان العقد انعقد تصحها وانما طار الفساد
بالاتفاق والصرف يدفع الفساد وقد انعقد بلفاد وكل ما لم يفسد في الفساد الطارئ وفي الظهيرية
معزياً الى المبسوطاً عشرة وثوباً بعشرة وثوباً واشترى فاقبل القبض بطل العقد في الدرهم ولو صرف
الجنس الى خلاف جنسه لم يطل ولكن قيل في العقود يجتال للتصح في الابتداء ولا يجتال للبقاء
على الصحة اه وفي الاضاح الاصل في هذا الباب ان حقيقة البيع اذا اشتملت على ابدال وجب
قيمة أحد البدلين على الآخر وتظهر الغائبة في رد البائع والرجوع بالثمن عند الاحتجاج
ووجوب الشفعة فيما يجب فيه الشفعة فان كان العقد مما لا ربا فيه فان كان مما لا يتفاوت فالقيمة
على الأجزاء وان كان مما يتفاوت فالقيمة على القيمة وأما ما فيه الربا فالتماثل في القيمة على الوجه
الذي يصح به العقد مثاله باع عشرة دراهم بخمسة دراهم ودينار ببيع العدة فدان النخبة والنخبة
والنخبة الأخرى بالدينار وكذا قال في جنسين يجمع بينهما في مثله الكتاب اه ونظير المسئلة المسئلة
التي تلي هذه وهي (قوله واحد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار) أي صح بيع فتكون العشرة

وصح بيع درهمين
ودينار بدرهم ودينارين
وكربر وشعير بضعتهما
واحد عشر درهما بعشرة
دراهم ودينار

قدعنا في المتفرقات عن
النهر ان المراد به علامة
عصره ناصر الدين
القاضي رحمه الله تعالى
(قوله والصرف يدفع
الفساد) أي صرف الجنس
الى خلاف جنسه

بمثلهما والدينار بالدرهم جميعها للعقد على ما بينا واتخاذ كرهته بعد التي قبلها وان كانت قد حلت عما قبلها البيان ان الصرف الى خلاف الجنس لا يتفاوت في الجميع او جزء واحد كذا في السراج الوهاج (قوله) ودرهم مع درهم غلة بدرهم من درهمين ودرهم غلة) أي يصح بيع للاتخاذ في الجنس فعتبر التساوي في القدر دون الوصف والغلة هي الدراهم المقطعة فوقيل ما برده بيت المال وبأخذ التجار ولا تنافي لاحتمال أن تكون هي المقطعة وفي الهداية ولو تبايعا بفضة فضة أو ذهباً بذهب ومع أقلهما سائى آخر تبلغ قيمته باقى الفضة حاز البيع من غير كراهة فان لم تبلغ مع الكراهة وان لم يكن له قيمة لا يجوز البيع لتحقيقه الى ما اذا زال مادة لا يتقبلها عوض فكون ربا اه وصرح في الاضاح بان الكراهة قول لمحمد واما أبو حنيفة فقال لا بأس به وفي المحط انما كرهه محمد خوفا من أن يالفه الناس ويستعملوه فيما لا يجوز وقبل لانهما باشر المحلة لاستعانة الرابا كبيع العينة فانه مكره وفيه القدير اشترى تراب الفضة بفضة لا يجوز لانه لم يظهر في التراب شيء فظاهر وان ظهر فهو بيع الفضة بالفضة بحازقة ولهذا لو اشتراه بتراب فضة لا يجوز لان البديل هما الفضة لا التراب ولو اشتراه بتراب ذهب جاز لعدم لزوم العلم بالمالا لاختلاف الجنس فلون ظهر ان لا شيء في التراب لا يجوز وكما جاز فشرى التراب بالبحار اذا رأى لانه اشترى ما لم يره اه (قوله) ودينار بعشرة عليه او بعشرة مطلقة ودفع الدينار وتقاصا العشرة العشرة

(قوله) أطلق في العشرة الدين فشكل الخ هذا راجع الى قوله او بعشرة مطلقة اذ لا يتصور في الحقيقة أن يكون الدين حاداً ما بعد عقد الصرف

ودرهم مع درهمين
غلة بدرهمين مع درهمين
ودرهم غلة ودينار بعشرة
عليه او بعشرة مطلقة
ودفع الدينار وتقاصا
العشرة العشرة

(قوله) أطلق في العشرة
الدين فشكل الخ هذا
راجع الى قوله او بعشرة
مطلقة اذ لا يتصور في
الحقيقة أن يكون الدين
حاداً ما بعد عقد الصرف

وغالب الفضة والذهب

فضة وذهب حتى لا يصح
بيع المال الصنعيهما ولا
بيع بعضها ببعض الا
مقايروا وزنا ولا يصح
الاستقراض بهما الا وزنا
وغالب الفضة ليس في
حكم الدراهم والنفائير
فيصح بيعها ببعضها
متفاضلا

(قوله لانه لا يميز الا
بضرر) اي اشتراط
قبض الفضة ليس لذاته
بل لانه لا يمكن فصله عن
الفضة الخالصة التي
يشترط قبضها يقال
ان الفضة التي هو
الفضة موزون اضا فقد
وحد القدر فيشترط فيه
التفاضل لذاته لا للضرر
تخلصه لا لما تقول وزن
الدراهم غير وزن النحاس
وشعوه فليجمعهما قدر
والا لم أن لا يجوز بيع
الفضة والزنيت ونحوه
مما يوزن الا اذا كان الثمن
من الدراهم مقبوضا في
النحاس ولم يصح فيها السلم
(قوله والفرق ان الفضة
أو الذهب الخ) قال الرمي
عبارة الزنيت والفرق
بينهما ان الفضة المغلوبة
أو الذهب المغلوب
موجود حقيقة من حيث
اللون وما لا بالاذابة فان

بعد الصرف فان كان قرض أو غصب وقعت المقاصة وان لم يتقاصوا وان حدث بالشراء بان باع
مشتري الدينار من بائع الدينار أو باعشرة ان لم يجعلا قصاصا لا يصير قصاصا باتفاق الروايات
وان جعلاه قصاصا فيه روايات كذا في الذخيرة ومن مسائل المقاصات وان لم تكن من الصرف
ما في المتنق له ودية ولا ودع على صاحبها من جنسها لم تصرف قصاصا بالدين قبل الاتفاق عليه
واذا اجتمع عليه لا تصرف له ودية قصاصا ما لم يرجع الى أهله فباخذها وان كانت في يده فاجتمعا
على جعلها قصاصا لا يحتاج الى غير ذلك وحكم المغلوب كالودعة سواء الدينان اذا كانا من جنس
لا تقع المقاصة بينهما لم يتقاصا وكذا اذا كان أحدهما حالا والاخر مؤجلا وكذا اذا كان
أحدهما غلابة والاخر محصيا كذا في الذخيرة أضاف من كذب الصرف في كذب المدانبات ان
الدينين اذا كانا مؤجلين لا تقع المقاصة حتى يتقاصوا وكرهه ان التفاوت في الوصف يمنع المقاصة
بنفسه ولا يمنع اذا جعلاه قصاصا له وفي الصحاح تقاص القوم اذا قاس كل واحد منهما صاحبه
في حساب أو غيره اهـ وإذا اختلف الجنس وتقاصا كان له عليه مائة درهم للدين مائة دينار
عليه فاذا تقاصا تصرف الدراهم قصاصا بمائة من قيمة الدراهم ويبقى لصاحب الدراهم على صاحب
الدراهم ما بقي منها كذا في الظهيرية و فروق الكراسي من النفقات وإذا طلت المرأة النفقة
وكان للزوج عليها دين فقال الزوج احسبوا لها نفقتها كان حائرا لانها من جنس الدراهم والدنانير
فتقع المقاصة عند التراضي فرق بين هذا وبين سائر الدينون فان هناك المقاصة تقع من غير
التراضي وهنا شرط التراضي والفرق ان دين النفقة أدى لكذا فلا تقع المقاصة الا بالتراضي
كما لو كان أحد الدينين جديدا والاخر قد شاعلا في سائر الدينون لانها جنس واحد فلا يشترط التراضي
اهـ وتقدم ثم في فوائد التقاص في باب أم ولد فأرجع اليه (قوله وغالب الفضة والذهب فضة
وذهب) يعني فلا يصح بيع المال الصنعيهما ولا يصح بعضها ببعض الاستقراض بها الا وزنا ولا يصح
الاستقراض بها الا وزنا لانها لا يتحول عن قليل غش انفسا لا تطيعان عادة بدونه وقد يكون
خلقا قبيح التمييز فصار كالردي وهو والجد سواء عند القابلة بالجنس فيجعل الفضة معدوما فلا
اعتبار له أصلا بخلاف ما اذا غلب الفضة فالتغلب اعتبارا كما سبق في (قوله وغالب الفضة
ليس في حكم الدراهم والنفائير فيصح بيعها ببعضها متفاضلا) أي وزنا وعددا لان الحكم للغالب
فلا يضر التفاضل لجعل الفضة مقابلا للذهب الذي لا آخر ولكن يشترط التقاض
قبل الاقتراض لانه صرف في البعض لوجود الفضة أو الذهب من الجانبين ويشترط في الفضة أيضا
لانه لا يميز الا بضرر وكذا اذا بيعت بالفضة الخالصة أو الذهب الخالص لا بد ان يكون الخالص
أكثر من الفضة أو الذهب الذي في المشوش حتى يكون قدره عشرة والراغب الفضة على مثال
بيع الزيتون بالزيت فاعتبر الفضة أو الذهب المغلوب بالمشوش بالغالب حتى لا يجوز بيعه
بجنسه الا على سبيل الاعتار ولم يعتبر الفضة المغلوب بها جعل كانه كله فضة أو ذهب ومنع بيعه
متفاضلا والفرق ان الفضة أو الذهب المغلوب موجود حقيقة حالا بالوزن وما لا بالاذابة لكونهما
يصلان منه بالاذابة فكأنما موجودين حقيقة فحكم حتى يعتبر في نصاب الزكاة بخلاف الفضة
المغلوب لانه محترق وملك ولا لون حتى لو عرف ان الفضة أو الذهب الذي في الفضة الغالب محترق
وذلك كان حكمه حكم النحاس الخالص فلا يعتبران أصلا ولا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا ان كان
موزنا والراغب في الهداية وما يحتاجه يعني مشاعلا وراه النهر من بخاري وسمرقند لم يفتوا بجواز

والتبایع والاستقراض
بأبروج عدد أو زنا أو
بهما ولا يتعين بالتعين
لكونها أثمانا وتتعين
بالتعين إن كانت لزوج
والتساوي كغالب الفضة
في التبایع والاستقراض
وفي الصرف كغالب العش
ولو اشترى بها أو بفلوس
نافقة شيا وكسبت بطل
البيع

الفضة أو الذهب بملصان
منه بالأذية فمكنا
موجودين حقيقة وحكما
حتى يتيسر ما فهم من
الفضة والذهب من
النصاب فإن كانت أيضا
بجلاف الفش المألوف
بهما لأنه يمتزج وبذلك
ولا لونه في الحال أيضا
الخ وهو أفهم للتصودع
هنا (قول المصنف ولو
اشترى بها أو بفلوس
نافقة شيا وكسبت بطل
البيع) أي انقضاء
فضته من له الدراهم
لا طلاقا فإنه عليه بعد
ضرورة وقته وانما لمع التلذذ
للمذهب الامام الا في
له قلت وفي غاية البيان
وقال بعض مشايخنا انما
يبطل المقداد اختار
المشترى ابطاله فصا
لان كسادها عثرة
عيب فيها والاول انظر
في قوله ولا ينقطع

ذلك أي بيعها بعينها متفاضلا في العدالي والنظار فرفع ان الفش فيها أكثر من الفضة لانها أعز
الاموال في دارنا فلو ابيع المتفاضل فيها بفتح باب الر بالصرح فإن الناس حينئذ يتأدون في الاموال
النفسية فتدبرجون ذلك في التواد والخاصة والظاهرة دراهم منسوبة الى غطر بفتح بكسر الفين
المهمة وسكون الطاء وكسر الراء بعدها الياء وآخرها الفاء ابن عطاء الكندي أسير خراسان أيام
الرشيد وقل هو خال الرشيد والعدالي بفتح العين المهمة وتخفيف الدال المهمة وباللام المكسورة
وهي الدراهم المنسوبة الى العدالي وكانه اسم ملك نسب المدهم فمغش كذا في الناية والغش
بمعنى المغشوش وهو غير الخالص كذا في القاموس (قوله والتبایع والاستقراض بمأبروج عدد
أو زنا أو بهما) لان المعتبر فيما لا نص فيه العادة لانها صارت بقلبة الفش كالفلوس فيعتبر فيها
العادة كالفلوس فان كانت تروج بالوزن فيسبوا بالعدنق وبهما فكل منهما (قوله ولا يتعين
بالتعين لكونها أثمانا) يعني مادامت تروج لانها بالاصطلاح صارت أثمانا فسادم ذلك الاصطلاح
موجود لا تبطل الثمنية لقيام المقتضى (قوله وتتعين بالتعين ان كانت لزوج) لزوال المقتضى
لثمنية وهو الاصطلاح وهذه الانها في الاصل سبعة واغصارت أثمانا بالاصطلاح فاذا تركوا
المعاملة بها رجعت الى اصلها وان كان ما أخذها البعض فهي مثل الدراهم لا يتعلق العقد بعينها
بل بعينها ان كان البائع يعلم بحالها وان كان لا يعلم بحالها وباعها على من انما ادراهم جيا يتعلق
حقه بالحياد لو حوذا لمرضاها في الاول وعندم في الثاني وأشار بالتعين عند عدم وجاهوا بسله
عند راجعها الى انها اذا ملك قبل القبض لا يبطل العقد ان كانت واجبة ويبطل ان لم تكن
وأطلق في تيسره وهو مقيد بما اذا كانا يعلن بحالها ويعلم كل من المتعاقدين أن الآخر يعلم فان
كانا لا يعلنان ولا يعلم أحدهما أو يعلن ولا يعلم كل الآخر يعلم فان البيع يتعاني بالدراهم
الراجعة في ذلك البلا بالشار اليه من هذه الدراهم التي لا تروج وان كان بقلها البعض ويردها
البعض فهي في حكم الزوف والنهر حة فيتعلق البيع بعينها لا بعينها كما هو في المراجعة لكن
يشترط أن يعلم البائع خاصة ذلك من أمرها لانه رضى بذلك وأدرج نفسه في البعض الذين قبلوها
وان كان البائع لا يعلم تعلق العقد على الادراج فان استوت في الراجح جرى التفصيل الذي أسلفناه
في اول كتاب البيع كذا في فتح القدير (قوله والتساوي كغالب الفضة في التبایع والاستقراض
وفي الصرف كغالب العش) يعني فلا يجوز البيع بها ولا اقراضها الا بالوزن بمنزلة الدراهم الرديئة
لان الفضة موجودة فيها حقيقة ولم تصرف مغلوبة فيجب الاعتبار بالوزن شرط اذا اشار اليها في المبيعة
كان بيانها لتدبرها وصفها ولا يبطل البيع بها كذا قبل القبض ويعطيه مثلها لكونها أثمانا لم تتعين
ولما في الصرف فيجب بيعها بعينها على وجه الاعتبار ولو باعها بالفضة المتخالصة لم يجوز حتى يكون
الخالص أكثر مما فيه الفضة لانه لا غلبة لاحدهما على الآخر فيجب اعتبارهما وفي الخاتمة ان
كان نصفها أصفر او نصفها فضة لا يجوز التفاضل قطا امره انه أراد به فيما اذا بيعت بعينها وهو
مخالص لساخرها ووجه ان فضتها لم تصرف مغلوبة فجعلت كأنها فضة في حق الصرف احتياطا
(قوله ولو اشترى بها أو بفلوس نافقة شيا وكسبت بطل البيع) أي اشترى بالدراهم التي غلب
عليها الفش أو بالفلوس وكان كل منهما نافقا حتى حاز البيع لقيام الاصطلاح على الثمنية ولعدم
الحاجة الى الاشارة لاتحاطها بالثمن ولم يسلمها المشتري الى البائع ثم كسبت بطل البيع والانقطاع

عن أبيدي الناس كالسكاد قال الرمي المحن هذا الشارع الا شطاع والكسادع الز بلح وفي المصنرات قال فان انقطع ذلك
عليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع وهو المتعارف الذخيرة الانقطاع كالسكاد ٢١٩ وحدا لا انقطاع ان لا يوجد

في السوق وان كان يوجد
في يد الصابرة فللس
بمقطع والاول اصح اه
ذكره القزى اه (قوله
وحكم الدراهم كذلك) قال
الرمي يريد به الدراهم
التي لم يفلت عليها الغش
كاهو ظاهر فلي هذا لا
يخص هذا الحكم بالغالب
الغش ولا بالفاسوس
فالتخصيص عليهم ادون
الدراهم المحدة لظنة
السكاد فهم ما دونها تامل
(قوله وقالوا انه على قول
محمد الخ) قال في التهر
واعترضهم في الحواشي
السعدية بان محمد لا يقول
بان السكاد يوجب
الفساد فكيف يستقيم
ذلك على قوله فلنشامل
اقول وكذا ابو يوسف
لا يقول به ايضا كما قد
علت فكيف يكسفي
للفساد بالسكاد في تلك
البلدة على قوله ثم رأيت
بعدا التامل ان مما عجب
المصير اليه في الجواب ان
ما في العمون مبني على
ما جرى عليه في المبوطة
والا سرار وشرح الطحاوي
من ان الفساد بالسكاد
في الفلوس قول الكل

عن أبيدي الناس كالسكاد وحكم الدراهم كذلك وان اشترى بالدرهم ثم كسدت أو انقطع
بطل البيع ويجب على المشتري رد المبيع ان كان قائما ومثله ان كان هالكل وكله مثليا والا
فقيسته وان لم يكن مقبوضا فالحكم لهذا البيع أصلا وهذا عند الامام وقالا يبطل البيع لان
المتسدد انما هو التلميع بعد السكاد وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالرواج كالمواش
شيئا يلزم ثم انقطع واذا يبطل وتعدر تسليحه وجبت قيمته لكن عند أبي يوسف يوم البيع
وعند محمد يوم السكاد وهو آخر ما يتعامل الناس به وفي الذخيرة الفتوى على قول أبي يوسف
وفي الصط والتخمة والمحقاق بقول محمد بن علي وبقا بالناس ولا في حنفية ان التخمة بالاصطلاح
قبطل زوال الموجب فيبي البيع بلائن والعقدان تناول عنها بصفة التخمة وقد انصدمت
بمختلف انقطاع الربط فانه يعود كالسكاد المقابل بخلاف النحاس فانه بالسكاد يرجع الى
أصله فكان الغالب عدم العود والسكاد لغة كافي المصباح من كسدت الشيء يكسمن باب قتل
لم ينطق لفظه الرغبات فهو كاسد وكسدت تعدي بالهمزة فقال كسده الله وكسدت السوق فهي
كاسدة بضم هاء في الصحاح وبالهاء في التهذيب ويقال أصل السكاد العقد اه وبقها ان ترك
للمعاملة بها في جميع البلاد وان كانت تروج في بعض البلاد لا يبطل لكنه تعيب اذا لم تروج
في بلدهم فغير البائع اذا شاء اخذها وان شاء اخذ قيمته وحدا لا انقطاع ان لا يوجد في السوق
وان كان يوجد في يد الصابرة وفي البيوت وهكذا في الرواية وفي فتح القدير ما ذكره للسكاد كره في
العمون وقالوا انه على قول محمد ما على قوله سافلا ينبغي ان ينبغي البيع بالسكاد في تلك البلدة
التي وقع فيها البيع بناء على اختلافهم في بيع الفلوس بالفلوس عندهما يجوز اعتبارا بالاصطلاح
بعض الناس وعند محمد لا يجوز اعتبارا بالاصطلاح الكل فالسكاد يجب ان يكون على هذا الفلاس
أبضا ومثله في الانقطاع والفلوس النافقة اذا كسدت كذلك اه فسد بالسكاد ومثله الانقطاع
لانها لو نقصت قيمتها قبل القبض بالبيع على حاله بالاجاع ولا يتغير البائع وعكس لو غلت قيمتها
وازدادت فكذلك البيع على حاله ولا يتغير للمشتري ويطلب بالقبض بذلك المعيار الذي كان وقت
البيع كذلك فتح القدير وفي المصباح نقت الدراهم نقتان بل تعيب نقدت ويتعدى بالهمزة
فيقال انقضت قدينا بكونها تم قبض لان البائع لو رخصها ثم كسدت فلا شيء وفي الخلاصة عن الخط
دلالا بامتناع الغير باذنه بدراهم معلومة واستورها فاكسدت قبل ان يدفعها الى صاحب المتاع
لا يفسد البيع لان حق القبض اه وفي الرزاز ينعزى الى المتني غلت الفلوس القرض
أو رخصت فتعد الامام الاول والثاني اول ليس عليه غيرهما قال الثاني ثانيا عليه قيمته من الدراهم
يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والخلاصة والفرز الى المتني وفي فتاوى
فاصيحان يلزمه ما مثل وهكذا كرا لا ينبغي ان لا ينظر الى القيمة ولكن صورها بما اذا باع مائة
فلوس يدرهم وقوله عن المتني يلزمه قيمته من الدراهم يوم البيع والقبض لعله بالتوزيع فقوله
يوم البيع عائد الى البيع وقوله يوم القرض عائد الى القرض وفي الرزاز يقول الاجارة كالبيع والدين
على هذا وفي الشكاح يلزمه قيمة تلك الدراهم وان كان تعد بعض الثمن دون بعض فسد في الباقي

وان الخلف الاول مقصور على الدراهم المفتوشة وسوى القديري بين الكل وهو الوجه اذا فرق بظهر ولم أر من أفصح من هذا
قائه تعالى الموقف (قوله وفي الرزاز يقول الاجارة كالبيع والدين على هذا الخ) يومه انه من تعلقات الغلام والرخس وليس كذلك

(قوله وصح البيع بالفلوس النافقة وان لم تتعين) لانها اموال معلومة وصارت اثمانا بالاصطلاح
 فجاز بها البيع ووجب في الذمة كالنقدين ولا تتعين وان عينها كالنقد الا اذا قال اردنا تعليق الحكم
 بعينها فحينئذ يتعلق العقد بعين اختلاف ما اذا باع فلانها بغير عينها ما حيث يتعين من غير
 تصريح لانه لم يتعين لفقد البيع وهذا على قوله ما واما على قول محمد لا يتعين وان صرحا واصله
 ان اصطلاح العامة لا يبطل باصطلاحهما على خلافه عنده وعندهما يبطل في حقهما كما قد مضى
 (قوله وبالكسدة لاحتي بعينها) لانها سلع فلا بد من تعينها (قوله ولو كسدت اقلس القرض
 يجب رد مثلها) أي اعدا عند أبي حنيفة وقالا عليه رد قيمتها لتعذر ردّها كما قبضها لان المقبوض ممن
 والمردود لا فقات المائنة فصارت كالمستقرض من ثلثا فانقطع لكن عند أبي يوسف عليه القيمة يوم
 القبض وعند محمد يوم الكسادة وقول محمد انظر في حق المستقرض لان قيمته يوم الانقطاع اقل
 وكذا في حق المقرض بالنظر الى قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف ايسر لان قيمته يوم القبض معلومة
 ويوم الكسادة لا تعرف الا بخرج ولا يبيح حنيفة ان القرض اعارة وموجها ورد العين معنى وذلك يتحقق
 بردها والتمنية زيادة فيه والاختلاف مني على الاختلاف فمن غصب ثلثا كالمطلوب ثم انقطع
 عن ايدي الناس وجبت قيمته اجماعا لكن عند أبي حنيفة يوم الخصومة وعند أبي يوسف يوم
 الغصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي الثانية والثناوي الصغرى والبرازية الفتوى على قول محمد
 رقا بالناس وفي المصباح الفلاس الذي يتعامل به ووجهه في القلة اقلس وفي الكثرة فلوس وفي فسخ
 التقدير واما اذا استقرض دراهم غالبة الفس فقال أبو يوسف في قاس قول أبي حنيفة عليه مثلها
 ولست اروي ذلك عنه ولكن رواه في الفلوس اذا اقرضها ثم كسدت وفي البرازية وكذا الخلاف
 ان اقرضه طعاما بالعراق واخذته بمكة فعند الثاني عليه قيمة يوم قبضه بالعراق وعند محمد قيمته
 بالعراق يوم اختصاره وكذا الخلاف في الفلوس المفسومة اذا كسدت حال قيام العين وكذا العدالي
 ثم قال ولو اشترى بالنقد الزائغ وتفاضلته تقايلا بعد كساده رد البائع للثلث لا القيمة عند الامام
 ولو اشترى بالنقد الكاسد بلا اشارة وتعين فالعقد باسد كالكسادة الطارئ وقالوا لو كان مكانه
 نكاح وجب مهر المثل وفيه نظر ويجب ان يقال لو قيمة الكسادة عشرة او اكثر فهي لها وان اقل
 فتمام العشرة وان طرأ الكساد العام في كل الاقطار ثم راجت قبل فسخ البيع يعود البيع حائرا
 لعدم انفاخ العقد بلا فسخ اه فعلى هذا قول المصنف سابقا بطل البيع أي انفسخ ان فسخه من
 له الدرهم لا مطلقا اه (قوله ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس صح) وعده فلوس تباع بنصف
 درهم وعلى هذا القول يثبت درهم او بر بعه او بدائق فلوس او بقرط فلوس لان التبايع بهذا
 الطريق متعارف في القليل معلوم بين الناس لا تفاوت فيه فلا يؤدي الى النزاع فيدعيان
 الدرهم لانه لو اشترى بدرهم فلوس لا يجوز عند محمد او بدرهمين فلوس لا يجوز عند محمد لعدم
 العرف وجوزه ابو يوسف في الكل المعروف وهو الاصح كذا في الكافي والتهذيب والرائد سدس درهم
 والقرط نصف السدس (قوله ومن اعطى صريفا درهما فقال اعطى به نصف درهم فلوس
 ونصفا الاحبة صح) لانه قابل الدرهم بنصف درهم فلوس بنصف درهم الاحبة من الفضة فيكون
 نصف درهم الاحبة بمقابلة الفضة ونصف درهم حبة بمقابلة الفلوس قيد قوله به لا يؤيد ان اعطى
 بنصفه فلوسا بنصفه نصفا الاحبة بطل في الكل على قياس قوله وعندهما صح في الفلوس وبطل
 فيما قابل الفضة لان الفادع عندهما عند التفصيل يتقدر بقدر المقدس وعنده يتعدى واصله ان

وصح البيع بالفلوس
 النافقة وان لم تتعين
 وبالكسدة لاحتي بعينها
 ولو كسدت اقلس القرض
 يجب رد مثلها ولو اشترى
 شيئا بنصف درهم فلوس
 صح ومن اعطى صريفا
 درهما وقال اعطى به
 نصف درهم فلوس
 ونصفا الاحبة صح

لان البرازي اثنان اورد
 ذلك في المنقطع المساوي
 حكمه للكسادة كذا به
 عليه شيخنا اه ابو السعود
 (قوله وفي فسخ التقدير
 واما اذا استقرض دراهم
 غالبة الفس الخ) اعلم ان
 تقيد الاختلاف في رد
 المثل والقيمة بالكسادة
 يشير الى انها اذا غلبت او
 رخصت وجب رد المثل
 بالاتفاق وقدر نظيره
 فيما اذا اشترى بمقابل
 النش او بفلوس نافقة
 واعلم انه استعمل من
 كلامه ان يهيد الكسادة
 اقلس القرض ليس
 احتراز بابطال انه حكمي

العقد يتكرر عندهم بشكر اذا لفظ وعندهما بتفصيل الثمن حتى لو قال اعطني نصفه فلوسا واعطني
بنصفه نصف الا احيه جاز في الفلوس وطل في القضة بالاجماع فهنا صور الاولى مسألة الكتاب اعطني
به نصف درهم فلوس ونصف الا احيه صح اتفاقا الثانية اعطني بنصفه فلوسا بنصفه نصف الا احيه
فدني الكل عنده وفي القضة فقط عندهما الثالثة اعطني بنصفه فلوسا واعطني بنصفه نصف
الا احيه حاز في الفلوس فقط ولم يذكر المصنف القبض قبل الافتراق للعلم به مما قدمه وحاصله ان
تفرقا قبل القبض فدني النصف الا احيه لكونه صرا لا في الفلوس لانها يسع فيكفي قبض احد
السدين ولو لم يعطه الدرهم ولم يأخذ الفلوس حتى افتراقا بطل في الكل للافتراق من دين بدني
وقدما شبا من احكام الفلوس في باب الراب في هذا الباب والى هنا ظهر ان الاموال ثلاثة فمن بكل
حال وهو التقاد محضه الماء ولا فو بل يجنسه أولا ويبيع بكل حال كالتياب والدواب وغن من
وجميع من وجهه كالمثليات غير التقدين من المكمل والموزون فان كان مصيفا العقد كان
مبيعا والا وجهه الماء فو بل يبيع فهو غن بالاصطلاح وهو سلعة في الاصل كالفلوس فان
كانت رائجة فهي غن والا فسلعة من حكم الثمن علم اشتراط وجوده في ملك العاقد عند العقد
ولا يبطل ببلاده ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم وحكم المبيع خلافه في الكل ومن
حكمها وجوب التساوي عند المفاصلة بالجنس في المقدرات الى آخر ما قدمنا في باب الراب والله
سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

﴿كتاب الكفالة﴾

ذكرها عقب البيوع لانها غالبا تكون بالثمن او بالبيع ومناسبتها للصرف لانها تكون آخر اعند
الرجوع به او ضمة عما ثبت في القيمة من الاثمان وقد علم عليها انه من البيوع والكلام فيها في
عشرة مواضع الاول في معناها الفقه قال في المصباح كفلت فاما ل وبالفلس كفلان باب قتل
وكفولا ايضا والاسم الكفالة وحكي ابو زيد مع ما عمن العرب من باي تعب وقرب وحكي ابن
القطاع كفلت وكفأت به وعنه اذا انحلت به ويتعدى الى المفعول فان بالتضعيف والهزة فيعذف
الحرف فيهما وقد ثبت مع النقل قال ابن الانباري كفلت بالمال التزم به والزمته نفسي وقال
ابوزيد تملت وقال في الجمع كفأت به كفأة وكفلت عنه بالمال لفرجه حقوق بينهما وكفأت
الرجل والصغير من باب قتل كفالة ايضا علمت وقت به ويتعدى بالتضعيف الى المفعول فان يقال
كفأت زيد الصغير والغافل من كفالة المال كفيل به للرجل والمراد فانا ابن الاعرابي وكافل
ايضا مثل ضمن وضامن وقرق البت بينهما فقال الكفيل الضامن والكافل هو الذي يعول انسانا
وينفق عليه والكفل وزان جل الضعف من الاجراء والاثم والكفل يخفف من الهزاه وفي المغرب
الكفيل الضامن وتركيه دال على الضم والتضمين والكفالة ضم فمة الى ذمة في حق المطالبة اه
الثاني في معناها شرعا قد اختلف فيه وقد اشار الى الاصح بقوله (هي ضم فمة الى ذمة في حق المطالبة)
الضم المجمع ومن التفهيم جعل الضمان مشتقا من الضم وهو غلط من جهة الاشتقاق لان نون
الضمان اصلية والضم لانون فيه فهما مادتان مختلفتان كذا في المصباح والذمة العهد والامان
والضمان وقولهم في ذمة كذا أي في ضماني والمجمع ذم مثل مدرة وسر كذا في المصباح وقال
الاصوليين ان الاذى يولد له ذمة مسالحة للوجوب له وعليه وفي التحرير والذمة وصف شرعي به

﴿كتاب الكفالة﴾

هي ضم فمة الى ذمة في
المطالبة

الخلاف في رد المثل او

القسمه فيما اذا كان

القرض الذي كدما

غلب عنه وانظر حكم ما

اذا اقترض من فضة

خالصة او نالبة او مارية

للغش ثم كدت هل هو

على هذا الاختلاف او

يجب رد المثل بالاتفاق

ابواله ود قوله حتى لو

قال اعطني بنصفه فلوسا

الحج قال في الشربلية

لكن قالوا فيه اشكال

لان قوله اعطني مساوية

كلفظ بعني وبالمساوية

لا يتعقد البيع فكيف

يتكرر بشكراره ولعل

الوجه ان يقال تكرار

اعطسني يدل على ان

مقصوده تقرير العقد

لعمل على انهما عقدا

عقدين كذا في شرح

المجمع

﴿كتاب الكفالة﴾

الاهلية لوجوب ماله وعليه وقصرها في الاسلام بالنفس والرقبة التي لها عهد والمراد أنها العهد
فقولهم في ذمته أي في نفسه باعتباره ههنا من باب اطلاق الحال وايراد المصطلح اه والمطالبة من
طالبة مطالبة ومطالبا من باب فاعل كذا في المصباح وحاصله أن الكفيل والمكفول عنه صاروا
مطلوبين للكفول له سواء كان المطلوبين أحدهما والمطلوبين الآخر كافي الكفالة بالمال
أولا كافي الكفالة بالنفس فإن المطلوبين الأصل المال ومن الكفيل احضار النفس ولفظ
المطالبة بالمطالبة ينتظمها هذا على رأي بعضهم وخرج مسكن بان المطلوبين متما واحدا وهو تسليم
النفس فإن المطلوب عليه تسليم نفسه والكفيل قد التزمه وقيد بالمطالبة لدفع قولهم قال انها الضم
في الدين فيثبت الدين في ذمة الكفيل من غير سقوط عن الأصل ولم يرجع في المبسوط أحد القولين
على الاخر وما غلبنا من انهم لزوم صبره الدين الواحد بين على هذا القول دفعه في المبسوط
بأنه لا مانع لانه لا يستوفي الا من أحدهما كالغاصب مع غاصب الغاصب فان كلا ضمان لقيمة
وليس حق المسالك الا في قيمة واحدة لانه لا يستوفي الا من أحدهما واختاره فيمن أحدهما
بوجوب ابراءه الاخر فكذلك هنا لكن هنا بالقبض لا بمجرد اختياره وبما يدل على ثبوت الدين في
ذمة الكفيل أنه لو وهب الدين للكفيل صح ويرجع الكفيل به على الأصل مع أنه هبة الدين
من غير من عليه الدين لا يصح والمحاصل أن ثبوت الدين في الذمة اعتبارا من الاعتبارات الشرعية
بخلاف اعتبار الدين الواحد في ذمتين انما يتحقق في ذمتين في ذمتين من طرفين حقيقيين ولكن
الاعتبار ما ذكره المصنف أنه في مجرد المطالبة لا الدين لان اعتبارها في ذمتين وان أمكن شرعا لا يجب
الحكم برفع كل ممكن الا بموجب ولا موجب لان التوثيق يحصل بالمطالبة وهو لا يستلزم ولا يمتنع
ثبوت اعتبار الدين في الذمة كالوكيل بالشراء طالب بالثمن وهو في ذمة الموكل كذا في فتح القدير
وكذا الوصي والولي والتاجر بطالبون بمالهم دفعه ولا تنفي في ذمتهم وكذا كل أمين طالب برد الامانة
ولا تنفي في ذمته وكذا سائر المدينين المديون مطالبين بدينهم أو فداءه ولا دين عليه وأما الجواب
عن الهبة والابراء وتأجيلها في حكم دينين فهذا التصرف صاحب الحق وذلك عنده أما قبله فلا
ضرورة ولا داعي الى ذلك وفي فتح القدير ولا يخفى أن ما نقل من قول أبي حنيفة أن الدين فعل يقتضي
أن يكون في ذمة الكفيل أيضا كما هو في ذمة الأصل إذ فصل الاداء واجب عليه اه وقد يقال
انما وجب عليه لاسقاط المطالبة عنه وأبو حنيفة انما جعله فعلا لاسقاطه من الميت اذ لا تنافي الفعل
منه فلم ينعكس الكفالة عن ميت مفلس وليس مراده أن حقيقته الفعل لانه وصف قائم بالذمة وانما
مراده أن المقصود منه الفعل لا لا يخفى وقد صرحوا في مواضع بانه وصف ولذا قالوا الدين يقتضي
باعتبارها لان ما في الذمة لا يمكن تسليمه وفي الايضاح أخذنا من الغاية أن نمر بها بالضم في الدين
لا ينتظم الكفالة بالنفس والكفالة بالعين والكفالة بالفعل اه قلت نعم لا يشغل لكن المعروف
لها بذلك انما أراد نمر بف الكفالة بالمال فان أصل الخلاف نشأ من أن الكفيل هل ثبت في
ذمته المال أولا ثم رأيت صاحب البدائع أشار الى ذلك في بيان حكمها ولم يذكر الشارحون لهذا
الاختلاف غمرا فان الاتفاق على أن الدين لا يستوفي الا من أحدهما وأن الكفيل مطالب بان هبة
الدين له صحيحة ويرجع به على الأصل ولو اشترى الطالب بالدين شيئا من الكفيل صح مع أن

ما صوره وثابت كون
الكفالة ضم الذمة الى
الذمة في المطالبة لافي
الدين على القول الأصح
انه اذا مات الكفيل بعد
تصديق الاحتفاء من
الأصل بأخذ لطلب
الدين من تركه الكفيل
على قول بعض المشايخ
لانه مدينون على قولهم ولا
أخذ على القول الأصح
لان حق الطالب على
الكفيل في المطالبة
محسوب وكذا اذا أبرأ
الطالب الأصل برئ
الكفيل من غير عكس
هذا على القول الصحيح
وأما على قول بعض المشايخ
فلا يبرأ كل واحد من
الكفيل والأصل ببراء
الطالب عن أحدهما بل
له الاخذ من الكفيل اذا
أبرأ الأصل وكذا عكسه
لان كل واحد مدينون
ومطالباهما بل فقهه لكنه
لم يعزه الى كتاب فليحرر
من الكتب المستعدة
والله تعالى أعلم اه كذا
في حاشية الرمي أقول
وجهه ظاهر وسأني
متنا انه لو أبرأ الأصل
أو أوعنه برئ الكفيل
وتأخر عنه ولا ينعكس

(قوله) وينبغي أن يكون قول الشيخ الإمام الخ (قال في النهر هذا وهم منشؤه فهم ان قوله ماله عليك هذا المال يغيب ما ادعاه وليس كذلك انما دعاه ماله عليك المطالبة به وكيف يصح على ما ادعاه ان يكون ما عن الثاني مقرطاً على الاصح وهو واقفه فيما اذا عرض للمدعي عليه فتارة يفرع على الاول وتارة على الثاني ما هذا التواني (قوله الثالث في بيان ركنها قالوا له ولا يجب والقبول) قال الرمي اقول أي عندهما وهو قول أبي يوسف ولا حتى انها لا تتم بالكفيل وحده ما لم يوجد قبول المكفول له أو وقوله أجنبي عنه في مجلس العقد أو خطاب المكفول له أو خطاب أجنبي عنه بان قال الطالب اكفل بنفس فلان لي فقال كفلت أو قال رجل أجنبي لغيره اكفل بنفس فلان أو قال من فلان لعفلان فقول ذلك الغير كفلت تصح الكفالة وتقف على ما وراء المجلس على اجازة المكفول له والكفيل ان يخرج نفسه عن الكفالة قبل أن يبرأ الغائب كفالته أما اذا لم يوجد جدي من ذلك فقال الكفيل كفلت بنفس فلان لعفلان أو بما لعفلان على فلان من الدين فانها لا تقف على ما وراء المجلس حتى ٢٢٢ بل على الطالب فقبل لم تصح

تأخره وفي جامع
الفصولين العقالة لاصي
لم تجز قبل له وهو جرح على
المضار لا لانفع بدليل
قبول الهدية والصدقة
وفي هذا منفعة فتجوز
قال الهبة والصدقة تصح
بالفعل وقوله معتبر وأما
هنا فلا بد من قول وقوله
لم يعتبر كذا في
العقالة وذكر في الاحكام
لو كان الصبي ناجراً وصحت
الكفالة ولو خاطب عنه
أجنبي وقبل عنه توقفت
على اجازة وكيله فان لم
يخاطب أجنبي ولا وله
واغتصاب الصبي عند
أي حنفية ومحمد رجهما
الله تعالى لا تصح وعند
أبي يوسف تصح اه والولي

الشراء بالدين من غير من عليه الدين لا يصح ويمكن أن يقال انها تظهر فيما اذا حلف الكفيل
أن لا دين عليه فعلى الاصح لا يحنث وعلى الضعف يحنث وجهه المقل وهو دعوى سابقا عند قوله
ويطالع على البراءة من الكفالة بالشرط ما يقتضي أن يكون مقروفاً في الحانة رجل ادعى على غيره
أنه ضمن له من فلان الغائب كذا كذا ادركهما قال الشيخ الإمام بحلفه بالله ماله عليك هذا المال من
الوجه الذي يدعي وعن أبي يوسف ان عرض المدعي عليه للقاضي فانه يحلفه بالله ماله عليك هذا
المال من الوجه الذي يدعي وان لم يعرض حلفه بالله ما ضمن والتعريض أن يقول المدعي عليه ان
الرجل قد يضمن ما لا ثم يؤدي أو يبرئه الطالب أو يؤديه المصدون عنه فيبرأ الضامن اه وينبغي
أن يكون قول الشيخ الإمام مقرطاً على أنها للضم في الدين وما عن أبي يوسف مفرع على الاصح كما
يحنث وما يضمن أنها للضم في الدين أن المدون ودفع الدين ثم كفل به انسان قالوا لا يصح مع
قوله لم يبقاء الدين بعد الدفع وان الساقط المطالبة بالالفاظ الآتية ولم يجعل أبو يوسف في قوله
لا تعبر القبول ركناً فعملها تتم بالكفيل وحده في المال والنفس الثالث في بيان ركنها قالوا هو
الاجاب والقبول بالالفاظ الآتية ولم يجعل أبو يوسف في قوله الاخير القبول ركنها فعملها تتم
بالكفيل وحده في المال والنفس واختلف على قوله فقبل يتوقف على اجازة الطالب وقيل تنفذ
ولطالب الدفعة التحلف فيما اذا مات المكفول له قبل القبول فن قال بالتوقف قال لا يؤخذ
الكفيل الرابع في شرائطها وهي اربعة انواع في الكفيل ولا اصل والطالب والمكفول به ثم منها
ما هو شرط الانعقاد ومنها ما هو شرط النفاذ ما شرط الكفيل والعقل والبلوغ وهم ما شرطان
للا انعقاد فلا ينعقد كفالته بخون وصبي الا اذا استدان الولي ديناً في نفقة التيمم امره بان يضمن
المال عنه فانه صحيح ولو امره بكفالته نفسه عنه لم يجز لان ضمان الدين قبل تيمم غير شرط فالشرط
لا يبرأ يده الا كما نعلم يمكن تبرأ ما ضمان النفس وهو تسليم نفس الاب أو الوصي فلم يكن عليه

الاب أو الجد عند علمه أو الوصي من أحدهما أو القاضي لولا اب ولا جد ولا وصي منها (قوله وقرة الخلاف الخ) قال الرمي يفهم
منه انه لا يشترط على قوله في المجلس بل يصح قبل موته وفهم منه أيضاً صحته على قوله ولو بعد موت الكفيل والمكفول عنه
تأمل (قوله الا اذا استدان الولي ديناً الخ) قال في النهر ثم رأيت في المصنف عز السئلة الى المصنف ولقطه في كفالته الصبي وانما
استدان له أبوه أو وصيه أو امرأه ان يكفل عنه في الدين وينتفع حازت الكفالة بالدين دون النفس لان الاب أو الوصي متى استدان
على الصبي للنفقة كان لهما الرجوع بذلك في مال الصبي فكان أداء الدين على الصبي الا ان الوصي ينوب عنه في الاداء فاذا امر
بالضمان فقد أدن له بالاداء وهو على الانا ما ذنبه فيجب عليه الاداء فلم يكن هذا الضمان تبرأ اه وهو صريح في ان الصبي
يطالب بهذا المال بموجب الكفالة ولو لا لاهل كان الطالب انما هو على الولي بهذا التفرير برأى قول عصرى هذا الاستثناء
مستدرك بل لا تصح كفالته الصبي مطلقاً فتدبره اه فالت ومثل ما قبله من الهبة المذكور في الولو الجمية

(قوله وتصح كفالة المكاتب والمأذون عن مولاهما) قال في التبرو ويقتضي أن يقيد ذلك بما إذا كانت بامرهم ورأيت كذلك في غند
الفرائد معزى إلى المبروط حيث قال وكفالة العبد التاجر من سدهم عيال أو بنه بغير ذنه باطل (قوله الثاني أن يكون معلوما)
قال الرمي وأما المكفول ٢٢٤ عنه فسيأتي قريبا في المحاشية تغلق عن التارخية أنها لو شهد أنه قتل لهذا الرجل

بنفس رجل نعرفه بوجهه
ولكن لا نعرفه باسمه
فهو جائز وإن قال أكتل
بنفس رجل لا نعرفه لا
بوجهه ولا باسمه فالشهادة
حائز وإن هذه المسئلة
دليل على أنه لا يشترط
تسمية المكفول عنه وذكر
نفسه تامل (قوله فالأول
أن يكون مضمومًا وعلى
الأصل) قال الرمي يعلم
بذلك جواب واقعة
الفتوى وهي الكفالة
بالمسلم فيه في السلم الفاسد
وهو عديم صحتها لأن
المكفول به غير مضمون
على الأصل وسيأتي أن
الكفالة بالمسلم شرطها
أن يكون الدين صحيحا
وسيأتي في شرح قوله
ومع فوئنا أنه لو كفل
بالغن ثم ظهر فساد البيع
برجع الكفيل بمادفه
وصحيف صحيح وهو
لا يطالب به الأصل فاق
يطالب به الكفيل تامل
(قوله فلا تجوز ببدل
الكاتب) قال في النهر
ويشأن أن يكون من ذلك
الكفالة بنفقة الزوجة

فكان مشترطاً به فلم يجز وأحرى به شرط نفادها فلم يشغذ كفالة العبد ولو ما ذنوه في التمارق ولو أخذ
بها بعد العتق بخلاف الأصل لا يؤاخذ بها بعد البلوغ لعدم انعقادها وإن أذن المولى لنفسه فيها فإن
كان مديوناً لم يجز والأجازت ويصح فيها إلا أن فداها ولم تجز كفالة المكاتب عن أجني ولو أذن مولاه
وطالبها بعد عتقه وتصح كفالة المكاتب والمأذون عن مولاهما ولا يشترط أن يكون
الكفيل صحيحاً فصاح كفالة المريض لكن من الثالث أنها تبرع وأما شرائط الأصل فالأول أن
يكون قادراً على تسليم المكفول به إما بنفسه أو بغيره فمصح الكفالة عن مديون فليس الثاني أن
يكون معلوماً فلو كفل بماعلى واحداً لم تصح ولا يشترط أن يكون حراً بالغاً قلاً وأما شرائط
المكفول له فالأول أن يكون معلوماً الثاني وجوده في مجلس العقد وهو شرط الانعقاد وقد تقدم
في سائر الركن وتفرع على اشتراط قبوله أنه لا بد من عقله لا حريته وأما شرائط المكفول به فالأول
أن يكون مضمومًا على الأصل ديناً أو عيناً أو نفساً أو قلاً ولكن يشترط في العين أن تكون مضمونة
لنفسه الثاني أن يكون مقدوراً لتسليم من الكفيل فلا تجوز بالمحدود أو لقصاص الثالث أن يكون
الدين لازماً وهو خاص بالكفالة فلا تجوز الكفالة ببذل الكتابة ولا يشترط أن يكون معلوم الغدير
الكل من الدائع مختصراً الخامس في سببها فالأصل وجودها تصديق الطالب على المطلوب مع
قصد الخارج دفعه عنه إما بقر إلى الله تعالى أو إزالة للآذن عن نفسه إذا كان المطلوب عن وجهه
ما أهمه وسبب شرعها رفع هذه الحاجة والضرر الذي ذكرناه السادس في حكمها في السدائع
لها حكايا أحدهما ثبوت مطالبة الكفيل بماعلى الأصل وإن كان عليه دين طواب بكاه الكفيل
إن كان واحداً وإن كان اثنين طواب كل واحد بنفسه وفي الكفالة بالنفس يطالب بالحضارة إن
أمكن كما سيأتي والكفيل بالعين طالب بتسليمها حال قيامها وببدلها حال هلاكها وبالتسليم
يطالب بها والفاعل جميعاً وقده من أنه يصح اشتراط الخيار فيها أكثر من ثلاثة فيما يصح تطبيقه
وما لا يصح قبيل الصرف السابع في صفتها فهي عقد جائز به لازم وسيأتي أنه الرجوع عنها
في مسئلة بايع فلا تخايبه فهو على الثامن في محاسنها ومساوئها فحاشا حبله وهي تريح
كرب الطالب الخائف على ماله والمطلوب الخائف على نفسه فقد كفاهما مؤنة ما أهمها وهو نصبة
كبره عليه ما لو كانت من الأفعال العالية حتى امتن الله بها حيث قال وكفاهم كزياً في قراءة
التشديد المنتهين للامتنان على مريم إذ جعل لها من يقوم بصالحها ويقوم بها ومساوئها كافي
المتخي قال الامتناع عن التكفل أقرب إلى الاحتياط لأنه مكتوب في التوراة والزمامة وأولها ملامة
وأوسطها ندامة وآخرها غرامة اه التاسع في أنواعها سيأتي أنها نوعان كفالة بالنفس وكفالة
بالمال العاشر في دليلها قوله تعالى وإن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم وقوله صلى الله عليه وسلم الزعيم
غامر رواه أبو داود والترمذي وفي الدر المنثور الزعيم الكفيل وغامر من الغرم وهو أدا شيء لازم اه
ويحتاج إلى معرفة أسامي أربعة المكفول عنه وهو المديون والمكفول له وهو الدائن والكفيل وهو

قبل القضاء بها أو المضي لما قدمناه من أنها لا تصير ديناً إلا بها وببدل الكتابة دين إلا أنه منصف ولا تصح الكفالة به الملتزم
بالمال ديناً أولى وقد أفتت به (قوله والكفيل وهو الملتزم) قال الرمي وسعى الملتزم لذلك ضماناً وتحميلاً وجيلاً وزعيماً وكافلاً
وكفلاً وصبيراً وقبلاً قال المأوردى غير أن العرف جاربان الضمين مستعمل في الأموال والجمل في الديون والزعيم في الأموال

الظلم والكفيل في
 النفوس والعصر في
 الجمع وكالفن فيما
 قاله الضامن وكالفيل
 الكافل والعصر القيل
 قال أبو حنيفة في صحيحه
 والرحيم لفظة أهل المدينة
 والجمل لفظة أهل مصر
 والكفل لفظة أهل العراق
 كذا في شرح الروض
 لشيوخ الاسلازم كذا
 (قوله ولا يقال مكفول
 عنه) قال الرمي قد وجدنا
 بعضهم بقوله وساق
 قريبا فيما كتبناه في
 المحاشية نقل عن
 وضع بالنفس وان تعدت
 بكفلت بنفسه وبما عبر
 به عن البدن ويحيزه
 شائع وبضمته
 التاريخانية بعزوه للذخيرة
 (قول المصنف بكفلت
 بنفسه) قال الرمي كفل
 بفتح الفاء أفصح من
 كسرها وقال شيخ الاسلام
 زكريا في شرح الروض
 وقال فان قلت كفل متعد
 بنفسه كقوله تعالى وكفلها
 زكريا فاعلم عداه المصنف
 بغيره وبعبارة المصنف
 كفل بأحد الرجلين قلت
 ذلك بمعنى طال وما هنا
 بمعنى ضمن والستر
 واستعمال كثير من
 الفقهاء له متعد بنفسه
 مؤول فان صاحب الصحاح
 والقاموس وغيرهما من

المتزم والمكفول به وهو الدين ويقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه كذا في
 التاريخانية (قوله وضع بالنفس وان تعدت) أي الكفالة بأن أخضعه كقيل لأم
 آخروا جاز وجوع الضمير إلى النفس بأن كفل واحدا فنفسا كما يجوز بالبدن الكثيرة لا طلاق
 قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم من غير فصل بين الكفالة بالمال والكفالة بالنفس ولا يقال
 لا غرم في كفالة النفس لا تا قول الغرم لزوم ضرر عليه ومنه قوله تعالى أن نهانها كان غراما وبكته
 العمل بجرحها بأن يخل بينه وبين المكفول أو يراققه إذا خطاه أو يكرهه بالحضور إلى مجلس القاضي
 وإن لم يقدر استعانة بأعوان القاضي ولأنه التزم ما هو واجب على الأصل وهو حضوره إلى مجلس
 القاضي وساقى حكم ما إذا تعدد الكفيل فلم البعض هل يبرأ الباقي فان قلت هل يجبر أحده على إعطاء
 الكفيل بالنفس قلت يجبر المدعي عليه على إعطاء الكفيل بجبر الدعوى سواء كان المدعي عليه
 معروفا أو لا في ظاهر الرواية إلا إذا كان غريبا وساقى في كتاب الدعوى وفي القسمة ليس للمدعي
 ولا للقاضي طلب الكفيل بقوله في عليه دعوى قبل بيان الدعوى وإذا طلب القاضي منه كفيل
 وامتنع لضعفه القاضي وانما يأمر باللائمة كذا في البرازية وفي البرازية وفي الدين المؤجل
 إذا قرب المحول وأراد المدينون السفرا لا يجب إعطاء الكفيل وفي الصغرى ليس له مطالبة الكفيل
 ولم يقيد بالمؤجل وقال الثاني لو قيل له طلب الكفيل قياسا على نفقة شهر لا يبعد في المتني قال رب
 الدين مبدى في بد السفرة التكفل وإن كان الدين مؤجلا في الظاهرية قالت زكريا بد أن
 يجب نقذا بالنفقة كقيل لا يجبها الحاكم في ذلك لأنها لم يجب بعد واستحسن الإمام الثاني أخذ
 الكفيل بفتحها وعلية الفتوى ويجعل كانه كفل عذاب لها عليه وفي المحط لو أني يقول الثاني
 في سائر البدن بأخذ الكفيل كان حسانا نقبا للناس وفي شرح المنظوم لابن الشنفة وهذا ترجيح
 من صاحب المحط اه وفي القسمة ان عرف المدينون بالطلل والتسوف بأخذ الكفيل والافلا
 وجاز أن يكون المراد من تعددها أن يكون للكفيل قفل ولذا قال في المحاشية الكفيل بالنفس
 إذا أعطى الطالب كفيل بنفسه فأتى الأصل برئ الكفيلان وكذا الوماة الكفيل الأول برئ
 الكفيل الثاني اه وأشار بجواز تعددها إلى أن المكفول له إذا أخضعه الأصل كقيل آخر
 بعد الأول لم يبرأ الأول كذا في المحاشية فلقوله وان تعدت ثلاثة أوجه (قوله بقلت بنفسه
 وبما عبر عن البدن ويحيزه) أي تضع الكفالة بالنفس بقوله كفلت بنفس فلان أو برأه
 أو وجهه ورقتة وعنفه وكل عضو منه يعبر به عن جميع البدن أو بثلثه أو ربعه وقد قدمنا في
 الطلاق وقد ذكرنا حصة الكفالة بالزوج ولم يذ كروه في الطلاق وينبغي الوقوع به وذ كروا في
 الطلاق الفرج ولم يذ كروه هنا وينبغي حصة الكفالة به إذا كانت امرأة كذا في التاريخانية ولم
 يذ كرهه رجه الله تعالى ما إذا كفل بعينه قال البغوي لا يصح كافي الطلاق إلا أن يتوى به البدن
 والذي يجب أن تضع الكفالة به كالطلاق إذا تعين عما يسبر به عن الكل يقال عن القوم وهو
 عين في الناس ولعله لم يكن معروفا في زمانهم أما في زماننا فلا شك في ذلك بخلاف ما قال بيده أو رجه
 ويتأتى في حقه ما تقدم في الطلاق كذا في فتح القدير قدنا بكونه جزءا لكفيل عنه لأن الكفيل
 لو أضاف الجزاء إليه بال قال الكفيل كفل لك نصف أو ثلثي فانه لا يجوز ذ كره في الكرخي في باب الرهن
 كذا في السراج الوهاج (قوله وبضمته) أي تضع بقوله ضمنت لك فلانا لانه تصرح بمقتضاها

أما القصة لم يستعملوا الامتداد بغيره اه أقول فلذا أتى التفسير بالباء في بنغمه اه (قوله لانه لو قال أنا ضامن) قال الرملي أوضحت
بغير ضمير قال الفريز أقول ٢٢٦ يستغنى عن هذا لانه لا يدق صحة الكفالة من البيان اه كلامه أقول فلو قيل أنضم

قد قبله فممنته لانه لو قال أنا ضامن حتى يجتمعا أو تلتقيا لا يكون كفيلا لانه لم يبين المضمون نفما
أومالا كذا في الحائسة وفي السراج الوهاج لو قال على حتى يجتمعا أو تلتقيافه وحايز لان قوله هو على
ضمان مضاف الى العين وحصل الالتقاء غاية له وفي التارخانية هو على حتى يجتمعا فاقه وكفيل الى
الغاية الى ذكرها وعلى هذا فلو قال حتى تلتقيافه وكفيل الى الغاية اه (قوله وعلى) لانه كلمة
على للوجوب فهي صيغة التزام وفي التارخانية قال لك عندي هذا الرجل ا وقال دعه الى كانت
كفالة (قوله والى) بمضاه لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك كالا لى أى يتيسر فالى ومن ترك
مالا فلورثته (قوله وأنا زعيم) لان الكفيل يسمى زعيما قال الله تعالى حكاية عن صاحب يوسف
وأباه زعيم أى كفيل كذا ذكر الشارحون لكن ذكر الرازى في شرح مختصر المعادى ان
من الناس من يظن أن قوله تعالى ولمن جاءه به رجل بعير وأباه زعيم ان ذلك كفالة وليس من فى شئ
لان القائل مستاجر لمن جاء به وهو الذى يلزم ضمان الاجرة التى عقد عليها من جاء به وليس ضمانا
عن أحد حواهيه يحمل على أنه كان رسولا من جهة الملك والرسول سفير فلا تجب الاحكام عليه كان
يقول ان الملك قال لمن جاء به رجل بعير ثم يقول من جهته وأنا بذلك اعمل على الملك كفيل وذكر الفخر
الرازى بعينه اقرر انها دليل الكفالة الا ان هذه كفالة لرجل المال السرة وهو كفالة عالم يجب لانه لا يعمل
للسارق أن يأخذ شئ على رد المرفة ولعل مثل هذه الكفالة كانت تصنع عندهم اه وذكر
القاضى أن في هذه الآية دلالة على جواز الجماعة وضمان الجعل قبل تمام العمل اه وفي الدرر
المشور ولا سبب على من عاهد في قوله وأباه زعيم قال الزعيم هو المولى الذى قال آية العير اه
(قوله وقيل به) أى بفلان لان القبيل هو الكفيل ولذا سمي الصك قبالة لانه يحفظ الحق فضاء
القابل للضمان وفي الصحاح القبيل الكفيل والعريف وقد قيل به يقبل به قبالة ونحن في قبالة
أى في عراقته والقبيل الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم شئ مثل الروم والزيج والعرب
والجمع قبل اه وفي التارخانية أنا قبيل لك بنفس فلان كان كفلا كما لو قال على أن أتبع به
سواء (قوله لا باضا من لعرفته) أى لاتصحب بهذا القول وقال أبو يوسف بصير ضمانا للعرف
لانهم يدون به الكفالة وجه ما في الكتاب أنه التزم معرفتدوم المطالبة فصار كالتزامه دلالة عليه
أوقال أوقلت عليه وقال الفقيه أبو القيث هذا القول عن أبي يوسف غير مشهور والظاهر ما عتما وفي
خزانة الوقعات وبه يقتضى أى بظاهر الرواية كذا في فتح القدر وفي الخلاصة وعليه الفتوى قد
بالمرقة لانه لو قال أنا ضامن لتمر بعه اوعلى تمر بعه فمختلف المشايخ والوجه الزوم لانه مصدر
متعد الى اثنين فقد التزم أن يعرفه الغريم بخلاف معرفته فانه لا يقتضى الا معرفة الفضيل للطلوب
كذا في فتح القدر ولو قال أنا ضامن لوجهه فانه يؤخذ به لان الوجه به به عن الجملة فكانه قال
أنا ضامن له كذا في السراج الوهاج وأشار الى أنه لو قال أنا أعرفه لا يكون كفيلا كما في السراج وفي
الحائسة ولو قال أنا كفيل لعرفة فلان لا يكون كفيلا ولو قال معرفة فلان على قالوا ليزمان يدل عليه
اه وفي التارخانية ألقا الكفالة كل ما ينبت عن العهدة في العرف والعادة ثم قال لو كفل بنفس

هذا الرجل قتال ضمت
أو أنا ضامن صح لان
السؤال معادى للجواب
فصل البيان اه هنا
وتقبل بعض الفضلاء عن
الشئ قد راجعت بقولا
كثيرة من المتن والشرح
والفتاوى فيه منهم شرح
بان ضمت من ألقا
الكفالة بالنفس
لا الكفالة بالمال ولم أر
أحدا من شاخنا ذكرها

ويسمى والى وأنا زعيم
وقيل به لا باضا من
لعرفته

في ألقا الكفالة بالمال
لكن قال الشيخ أبو نصر
الاقطع عند قول
القدورى في الكفالة
بالنفس وكذلك ان قال
ضمته أو هو على أولى
أوأنا زعيم به أو قبيل به
فأثبت ان هذه الألقا
بمع الضمان بها فلا
فرق بين ضمان النفس
وضمان المال وبين
أن يقال هذه الألقا ان
أطلقت تحمل على
الكفالة بالنفس وإذا
كان هناك قرينة على

الكفالة بالمال فتشخص حيث دلل الكفالة به اه قلت ومفاده ان البيان ليس شرطاً في صحته
وانها عند عدمه تعمل على الكفالة بالنفس وهو خلاف ما في الحائسة ولا يمكن حله على ما في السراج لوجود البيان بالاضافة فيه
وفرق بين أنا ضامن وبين هو على خلافاً لما في المنج تامل (قوله كانت كفالة) قال الرملي أى كانت كفالة بالنفس

ورجل وعلمه المهورئ ثم ان الطالب ازم المطلوب فقال له الكفيل دعه واناعلى كفالتي او على مثل
كفالتى لاشك أنه كفالة مستأنة ولم يذكر المصنف الكفالة المقيدة بما وقت قال في المحابسة
رجل كفيل بنفس رجل الى ثلاثة ايام ذكر في الاصل أنه يصير كفيلاً بعد ايام الثلاثة وجعله كفيلة
ما قول لا مرانه أنت طالق الى ثلاثة ايام فان الطلاق يقع بعد ثلاثة ايام وكذا ما عدا ما عدا الى
ثلاثة ايام يصير مطالباً بالثمن بعد ايام الثلاثة ومن اى يوسف يصير كفيلاً في الحال وقال في
الطلاق يقع الطلاق في الحال أيضاً وقال الفقيه أبو جعفر يصير كفيلاً في الحال قال وذكر الايام
الثلاثة لتأخير المطالبة الى ثلاثة ايام لا لتأخير الكفالة الا ترى أنه لو سلم المكفول به قبل الايام
الثلاثة يجبر الطالب على القبول كجھيل الدين المؤجل وما ذكر في الاصل اورد به ان يكون كفلاً
مطالباً بعد الثلاثة وغيرها أخذ بنظرها الكتاب وقال الا يصير كفلاً لعمال فاذا مضت قبل تسليم النفس
كان كفلاً ابداً الى ان يسلم فاذا قال أنا كفيل بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام صار كفلاً في
الحال فاذا مضت العشرة خرج عنها ولو قال أنا كفيل بنفسه الى عشرة ايام فاذا مضت العشرة فاني بريء
قال ابن الفضل لا مطالبة عليه بها الا فها ولا بعدها وذكر في الاصل كفلت بنفس فلان شهراً كان
كفلاً ابداً كقوله أنت طالق شهر ولو قال على نفسي الشهر عن محمد انه قال لا يسيل علمه حتى يضي
شهر ولو قال نفسه على الشهر فاذا مضى شهر فاني بريء منه قال هذا الموضع شأنا وفي التارخانية
اذا كفيل الى ثلاثة ايام كان كفلاً بعد الثلاثة ولا يطالب في الحال في ظاهر الرواية وفي السراج وهو
الاصح وفي الصغرى وبه بقي وفي النزائية كفيل بنفسه الى شهر على انه يرى فاذا مضى شهر قال الفقيه
أبو الليث الفتوى على انه لا يصير كفلاً في الوقعات الفتوى على انه يصير كفلاً كفلاً الى شهر طالبه
بعد شهر ويطلب ما قاله البعض انه كفيل في الحال موجباً الى شهر دل عليه ما ذكره عصام انه قال أنت
طالق الى شهر يقع بعد الاجل الآن بنوى الوقوع في الحال دل على انه لا يصير كفلاً في الحال وبه
يفي بخلاف امر اقرى بسدها الى شهر حيث يصير الامر يدها في الحال الى شهر لان الطلاق لا يحتمل
التأخير والامر بمقتله وكذا الكفالة تحتمل التأخير ولا تعني بقوله انه كفيل بعد شهر انه ليس
بكفيل لعمال الا ترى ان الكفيل لو سلم لعمال يجبر على الطالب القبول ولو لم يصير كفلاً لا بعد الشهر
لما جبر في الحال لكن ذكر الشهر ناجل للكفيل حتى لا يطالب لعمال ويطالب بعد الاجل اه
(قوله وان شرط تسليمه في وقت بعينه أحضره فيه ان طلبه) لانه التزامه بالشرط في الكفالة فيجب
عليه الوفاء به ان طلبه في ذلك الوقت أو بعده كالدن المؤجل اذا حل (قوله فان أحضره والا جسد
الحاكم) لامتناعه عن ابقائه ما وجب عليه ولكن لا يجبره اول مرة حتى يظهر ماله لانه جزاء الظلم
وهو ليس بنظام قبل المظلل ذكر الشارح أنه ينبغي أن يفصل كما فصل في المحبس بالدين من انه ان
تبت الدين باقراره لم يجز مجبهه والايجل وظاهره انه لم يطلع على نقل في المسئلة وفي النزائية أقر
بالكفالة بالنفس أو ثبتت بالدين عند الحاكم قال المحصاف لا يجبره فيها اول مرة وفي ظاهر الرواية
كذا في الاقرار أو ما في البينة مجبهه ولو اول مرة اه وهكذا في المحابسة وصرح فيها انه كالدين
وفي النهاية هذا اذا لم يظهر عجزه فان ظهر فلا معنى لمحسه الا انه لا يحال بينهما بل يلازمه كالدين وفي
شرح المنظومة معزى الى الموسو لو ادعى الكفيل بالنفس انه دفعه الى وكيل الطالب وانكر
الطالب حلف على عله لانه استخلف على فعل الغير بخلاف ما اذا ادعى الكفيل بالنفس انه دفع
اليه فانه يستحق على التبت وفي السراج الوهاج ثلاثة كفلاء واحدة فاحضره

وان شرط تسليمه في وقت
بعينه أحضره فيه ان
طلبه فان أحضره والا
جسد الحاكم

(قوله ويطلب ما قاله
البعض الخ) أقول ينبغي
ان يكون ما قاله البعض
هو لفتي به في زمانها فانه
هو المتعارف بين الناس
لا قصدون غيره وقد قالوا
ان لفظ عتلى لاضمان
للعرف مع انه للامانة
وقالوا ايضا حصل كلام
كل ما قد سوا ألف وواقف
على عرفه ولغته وان
خالف لغة العرب

أحدهم برؤا جميعا وان كانت الكفالة متفرقة لم يرأ الباقر لان الكفالة اذا كانت واحدة
 فلا احضار للمحقق واحدا فاذ اسلمه واحدا لم يبق هناك احضار واحد واما اذا تفرقت فكل عقد
 اوجب احضارا على حدة فاحضار واحد لا يسقط احضار غيره ولو تكفلوا بمال كفالة واحدة أو
 متفرقة فادى واحد جميع المال برأ الباقر لان المكفول به مال واحد فاذا اذاه واحدا لم يبق على
 غيره مال اه وفي النزاية كفل بنفس رجل لرجلين فسلمه الى احدهما برأ له والا نحو على حقه
 لان كلا منهما ليس نائب الا نحو قوله وان غاب أمه له مدة ذهابه وابايه يعني ولا يجسه لعدم
 ظهور مطله وهو مقيد بما اذا ارد الكفيل السفر اليه وان اباحه للمحال من غير اموال صكافي
 النزايه وفي التنازع خاتمة وان كان في الطريق عذرا لا يؤخذ الكفيل به والا ياب بالكسر الرجوع
 من آب يؤب أو ابوة وابايا كذا في الصحاح وأشار الى أنه لو كفل بنفس محبوس أو غائب صم
 كافي النزايه بقوله وان غاب أي وان ثبت عند القاضي أن الكفيل غائب ببلدا خر يعلم القاضي
 أو يدينه أقامها الكفيل كافي النزايه أطلقه ففهم المسافة القريبة والبعيدة كافي ففع القدير
 قوله فان مضت ولم يحضره حصة لأنه ظهر مطله الى أن يظهر للقاضي تغذرا احضاره بشهود أو
 بدلالة الحال فطلقة كالمدون المغلس وينظر الى وقت قدومه ولا يحول بينه وبين الطالب فلا زمه
 ولا ينعم من أشغاله كذا في فتح القدير وان أضربه ملازمته استوفى منه بكفيل كذا في التنازع خاتمة
 قوله فان غاب ولم يعلم مكانه لا طالب به لأنه عاجز ولا يضمن ثبوت أنه غائب لم يعلم مكانه اما
 بتصديق الطالب وعليه اقتصر الشارح أو يدينه أقامها الكفيل كافي القاضي عن علي السفي
 اذا غاب المكفول عنه فله ادائن أن يلازم الكفيل حتى يحضره والمجلة في دفعه أن يدعي الكفيل
 عليه أن خصمه غائب غيبة لا تدري فيبر الى موضعه فان أقام بدينه على ذلك تندفع عنه المحضومة
 اه وفي ملازمة الطالب الكفيل عند غرضه عن احضار الاصل اختلاف ذكر السرخسي أنه يلازمه
 وذكر شيخ الاسلام أنه لا يلازمه كذا في التنازع خاتمة فان اختلفوا لا بدنة فقال الكفيل لا عرف مكانه
 وقال الطالب تعرفه فان كان له خرقه معلومة للضرورة في كل وقت فالقول للطالب وبؤر الكفيل
 بالذهاب الى ذلك الموضع والا فالقول للكفيل لتسكه بالاصل وهو الجمل وقوله لا يطالب به مقيد
 بما اذا لم يبرهن الطالب على أنه موعود صكفا فان برهن أمر الكفيل بالذهاب اليه واحضاره
 لأنه علم مكانه ولو علم أنه لم يرد ونحو بدار المحرور يؤجل الكفيل مدة ذهابه وابايه ولا تبطل بالحقاق
 بدار المحرور لأنه وان كان مونا حكما لكن بالنسبة الى ماله والا فهو حي مطالب بالتوبة والرجوع
 هكذا أطلقه في النهاية وقيد في الذخيرة بما اذا كان الكفيل قادرا على رده مان كان يئسا وبنيهم
 مواصلة أنهم يردون البنا المرتدوا الا يؤخذ به اه وهو تقيد لا بد منه فم في كل موضع قلنا انه
 يؤبر بالذهب اليه للطالب أن يستوفى بكفيل من الكفيل حتى لا يضب الا نحو وفي الخاتمة
 الكفيل بالنفس انما منع المكفول به عن السفر ان كانت الكفالة حالة كان له أن يمنع حتى يخرج
 عن عهدة الكفالة وان كانت الكفالة مؤجلة ليس له أن يمنع من الخروج قبل حلول الاجل اه
 ظاهره ان الكفيل ملازمة الاصل اذا كانت حالة وان لم يلازمه الطالب قوله فان سلمه بحيث
 يقدر المكفول له أن يخاصمه كصبري لأنه آفي بما التزمه اذ لم يلتزم تسليمه الامرة واحدة
 وحصل مقصود الطالب فلم تنق الكفالة كالمو تكفل بمال فقضاء أطلقه ففهم ما اذا كان
 لتسليم وقت فسلمه قبله أولا لان الاجل حق الكفيل فله اسقاطه كالدين المؤجل اذا قضاه المديون

وان غاب أمه له مدة
 ذهابه وابايه فان مضت
 ولم يحضره حصة فان غاب
 ولم يعلم مكانه لا يطالب
 به فان سلمه بحيث يقدر
 المكفول له أن يخاصمه
 كصبري

(قوله وان ثبت عند
 القاضي ان الكفيل)
 صوابه المكفول منه
 (قوله والا فالقول للكفيل
 الخ) هذا مخالف لقوله
 أولا ولا بد من ثبوت انه
 غائب لم يعلم مكانه فانه
 يقتضي انه لا يكفي قول
 الكفيل لا عرف مكانه
 تأمل

(قوله فهذا القدر تسليم منه) قال في النهر شقي حله على ما اذا كان التسليم بعد الطلب (قوله وفي القتيبة) الكفيل بالنقض (الخ) قال في النهر الظاهر ضعفه (قوله وهو قول زفر) قال في النهر وفي الواقات الحاشية محل هذا را بالتأخير لا قوله ولا زفر ولفظه والمتأخرون من مشايخنا يقولون جواب الكتاب انه يرا اذا سلم في السوق أو في مواضع أخرى في المصر يتأدى على عادتهم في ذلك الزمان ما في زماننا فلا يرا إلا أن الناس يعينون المطلوب على الامتناع عن الحضور لطلبه القتي ٢٢٩ فكان الشرط بعد اقصع

وبه يقضى اه وهو الظاهر اذ كفى يكون هذا اختلاف عصر وزمان مع ان زفر كان في ذلك الزمان اه وفيه نظر اذ كمن مسئلة اختلف فيها الامام واصحابه وجعلوا الخلاف بسبب اختلاف الزمان كمثله ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه ثم

الاكتفاء بظاهر المدالة وغيرها وبعد نقل الثقات ذك عن زفر كيف ينفي بكلام يحتمل انه مبني على قوله تأمل (قوله) لاحتمال أن يكون شهوده فيما عنده كان حق التعبير أن يقال لاحتمال أن يكون شهوده في المصر التي كفل فيه والافقي التعيين لا يرا اتفاقا كما ذكره (قوله) قبل انه اختلاف عصر وزمان قال الزيلعي فابو حنيفة قال ذلك في زمنه حين كانت التوبة لاهل

قبل الاول والتسليم بالتحية يتم بين الخصم وذلك برفع الموانع فيقول له هذا اخصمك فلهذه ان شئت فان سلمه بعد طلبه برى مطلقا ولا فلا يرا حتى يقول سلمه اليك بوجه الكفالة وفي القتيبة كان المكفول له جالس مع قوم في مدرسة فجاءه المكفيل بالمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فلم يجلس بل مخرج الباب آخر فهذا القدر تسليم منه اه قيد بقوله بحيث يقدر لا احتراز عما اذا سلمه في برية أو في سواد فانه لا يرا لعدم قدرته على مناصحته في ذلك المكان سواء شرط تسليمه في مجلس القاضي أولا وفي الحاشية وهو نظير ما اذا سلم المديون الدين للطالب حين خرج المصوص فانه لا يرا وفي القتيبة سلم الكفيل بالنفس المكفول عنه الى الطالب ليل في مكان لا يمكنه العصمة وفر منه فان كان التسليم بطلبه يخرج عن العهدة اه (قوله ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه ثم) لان الشرط مفسد فان سلمه في مجلسه برى واما بقوله سلمه ثم الى اشتراط ذلك فان سلمه في السوق لم يرا وهو قول زفر وفيه بقاء في زماننا التهاون الناس في اقامة الحق وعمل الاختلاف في بلده لم يعتادوا ترخ العزم من يد خصمه كذا في التارخانية وهذه احدى المسائل التي يقضى فيها بقول زفر رحمه الله تعالى ومنها عقود المريض في صلاته كتعهد المصلي في التشهد ومنها سماع البيعة من امرأة الغائب ليقرر القاضي لها نفقة ومنها ان الوكيل بالخصومة لا يلى انقض ومنها تضمن الساعي اذا سعى به الى السلطان وغرم شيئا ومنها ان رؤية البيت من العهن لا يكتفي بل لابد من رؤيته داخله ومنها ان رؤية ظاهر الثوب مطو لا يكتفي بل لابد من نشره فهي سبع وليس المراد المحصر وفي القتيبة كفل بنفسه في البدو سلمه في الراسين مع ان كان فيها كما وقال الاعلاء التاجري والبدوي الظاهر لا يصح قال رضي الله تعالى عنه وحوالهما حين لان اغلب قضاة سائر خوارزم غلبت فلا يقدر على حماكتي على وجه العدل دون رسالتهم اه وان سلمه في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه برى عند أبي حنيفة ان كان فيه سلطان أو قاض وكانت الكفالة غير مقدمة بمصر والا فلا يرا اتفاقا كذا في التارخانية لا مكان احضاره الى مجلس القاضي ولا يرا عندهما لاحتمال أن يكون شهوده فيما عنده وفي فتح القدر وقولهما اوجه قبل انها اختلاف عصر وزمان لاجة وبرهان وفي الزاوية ضمن نفس رجل وحس للمطوب في السجن قبل لا يرا لو ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يرا ولو أطلق ثم حبس ثانيا فدفعه اليه فانه ان الحبس الثاني من أمور التجارة ونحوها صاع الدفع وان في أمور السلطان ونحوها لا حبس الطالب المطلوب ثم طالب الكفيل به فدفعه وهو في حبسه قال محمد برى اه وفي الحاشية قولوا كفل بنفس رجل وغير محبوس ثم حبس فخاصم الطالب الكفيل الى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل كفلت به وانت حبسته يدين فلان اخره عليه عن محمد ان القاضي يار باحضار المطلوب حتى يسلمه الكفيل الى المكفول له ثم يعاد الى الحبس اه ولو

الصالح والعمال كانوا يتعاونون على البر ولا يميلون الى الرشوة فلا يختلف الحال بين مصر ومصر آخر وهما فالذلك بعد ما طهر التسامح تغيرت احوال القضاة والعمال حتى لا يقسموا الحق الا بالرشوة فيكون على هذا التقدير مصر اهل لاثبات حقوقه اه (قوله وفي الزاوية ضمن نفس رجل وحس للمطوب في السجن لا يرا) أي ويطلب الكفيل لما في كافي الحاكم حيث قال واذا حبس المكفول به يدين أو غيره أخفت الكفيل به لانه يقدر على أن يفكه مما حبس به باده حق الذي حبسه اه

سلمه وهو مع رسول القاضي وهو مجتمع به لا يبرأ ولو سلمه قدام المحاكم برئ كذلك في الزاوية وفي فتح
 القدير ولو قال المطلوب في المجلس دفعت ثمنه اليك بالكفالة برئ الكفيل وفي الأوقات رجل
 كفل بنفس رجل وهو مجبوس في قدر أو نافي به الكفيل لا يجبر الكفيل لا تجز عن حضاره
 اه وفي التاريخانية اذا شرط تسليمه عند القاضي فسلمه عندا لم يبرأ وشرط تسليمه عند هذا القاضي
 فسلمه عند قاض آخر حاز (قوله وتبطل عت المطلب والكفيل لا الطالب) ليعجز عن حضاره
 بصدمته وكذا بصدمت الكفيل ولو ارتفع ما لا يقوم مقامهما لان الخفية فيها لا فيما عليه
 وماله لا يصلح لبقاء هذا الحق وهو احضار المكفول به وقد تبع المصنف صاحب الهداية في
 بطلانها بعت الكفيل وفي الكرخي في باب الصلح عن المحقوق التي ليست بحال انها لا تبطل بعت
 الكفيل وبطلان وارثه باحضاره كذلك في السراج الوهاج قيد الكفالة بالنفس لان الكفيل
 بالمال اذا مات لا تبطل لان حكمها بعده وبه يمكن فوقي من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه
 ان كانت بامره وكان الدين حالا فان كان مؤجلا لا رجوع لهم حتى يحل الاجل والا فلا كاذبه
 بنفسه وامامت الطالب فلا يبطله الا وصيه ووارثه بخلافه اطلق المطلوب ففشل العبد لكن
 في الخلاصة لو كفل بنفس العبد برئ الكفيل ان كان المدعي به المال على العبد وان
 كان المدعي به نفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته اه وأشار باقتضائه في بطلانها على موت المطلوب
 والكفيل التي لها لا تبطل ببراءة الاصيل لما في الزاوية يقولون كفل بنفس ثم اقر الطالب انه لاحق
 له قبل المكفول به اه ان باخذ الكفيل بتسليمه لا يبرأ ولو قال الطالب لاحق لي قبل المكفول
 به لامن جهته ولا من جهة غيره لا وكالة ولا وصاية ولا ولاية ترى من الكفالة اه يقولهم
 براءة الاصيل توجب براءة الكفيل انما هو في الكفالة بالمال اللهم الا ان يقال ان صورته رادة
 الاصيل فيما اذا كانت الكفالة بالنفس ان يقول ماذ كره في هذا الكلام على عمومته وفي السراج
 الوهاج اذا مات المكفول لم تبطل وبسليمه الكفيل الى ورثته فان سلمه الى بعضهم برئ منهم خاصة
 والباقيين مطالبته باحضاره فان كانوا صغارا فلو صيهم مطالبته باحضاره فان سلمه الى احد الوصيين
 برئ في حقهم ولا غير مطالبته كذلك في التنايع اه ومن الغريب ما في منظومة ابن وهبان وهما
 في الشرح الى التنف انها تبطل بعت الطالب والمعروف في المذهب خلافة وفروق الكراميسي
 الكفالة على الكفالة حائز وموت الاصيل يبطلان وموت الكفيل الاول يبرأ الثاني والمحوالة بعد
 المحوالة تبطل المحوالة الاولى لان الكفالة للتوثق والثانية ترديه والمحوالة نقل وهما لا يجتمعان
 اه (قوله وبرئ بدفعه اليه وان لم يقبل اذا دفعته اليك فان برئ) لان موجب الدفع اليه
 البراءة تقتضي وان لم ينص عليها كالمدين اذا سلم الدين والغاصب اذا سلم المقتصوب والبايع اذا سلم
 المبيع أطلقه ففشل ما اذا قال سلمه اليك بيمينه الكفالة أولا وان طلبه منه وأما اذا لم يطلبه منه فلا بد
 ان يقول لك كذا فسلمناه واذا اقر الطالب بقبض المكفول برئ الكفيل ولا يحتاج فيه الى النص
 لان الظاهر انه لا يقر الا باستقضاء حقه ولو سلم الكفيل المكفول الى الطالب فاني يقبله اجبر على
 قبوله بمعنى انه يقر ايضا كالغاصب اذا رد العين والمدين اذا دفع الدين بخلاف ما اذا سلمه فضولي
 فانه لا يجبر كذا قضى الدين فضولي أي غير مأمور بذلك والضمير في قوله السه واجمع الى الطالب
 وأطلقه ففشل ما اذا كان غير صاحب الحق كذا اذا كان الاخذ بالكفيل وكل الدائر قدرا بتسليمه الى
 الموكل مطلقا والى الوكيل ان اضافه الى نفسه وان اضافه الى موكله لم يبرأ بتسليمه الى الوكيل لانه

وتبطل عت المطلب
 والكفيل لا الطالب
 وبرئ بدفعه اليه وان لم
 يقبل اذا دفعته اليك فان
 برئ

(قوله الكفالة على
 الكفالة حائز) تقدم
 هذا موضعان الخاصة
 قيل قول المصنف
 بكفالت بنفسه

رسول كذا في التارخانية وكذا إذا أخذ القاضي من المدعي عليه كفيلا بالنفس بطلب المدعي أو بغير طلبه وسله الكفيل إلى القاضي برئ وأن سله إلى المدعي لا يرأ هذا إذا لم يفسغه القاضي فإن أضافه وقال القاضي إن للمدعي طلب منك كفيلا بالنفس فأعطه كفيلا بنفسك فسلم الكفيل للقاضي لا يرأ وأن سله إلى المدعي برأ كذا في الخاتمة والبراز بقول رسول القاضي وأمينه كالقاضي ولو كفل بنفسه إلى الوصي فسلمه إلى الورثة أو الأفرام لا يرأ كذا في البرازية وفي انقصة كفل بنفس رجل على أن يسله إلى المكفول له متى طال به ثم سله المكفول أن يطالبه ولم يقبله برأ لأن حكم الكفالة وجوب التسليم وهو ثابت في الحال وقوله على أن يسله إليه متى طال به يذ كر لنا كيدا للتعليق فقد سله إليه حال كونه كفيلا فبرأ اه واغاذ كروا هذه المسئلة أعي مسئلة الكاب مع ظهورها كما قاله الغيبة أو البت لدفع قهرهم أنه يلزم الكفيل تسليمة مرة بعد مرة إلى أن يستوفي حقه لأن الكفالة ما أريدت إلا لتوفيق لاستيفاء الحق فالحال يستوفى عليه تسليمة إلى أن يستوفيها زال هذا الوهم بيان أن عقد الكفالة يوجب التسليم مرة لا يقيد بالسكرار كذا في فتح القدير (قوله ويتسلم المطلوب نفسه من كفالتهم ويتسلم وكيل الكفيل ورسوله) أي يرأ الكفيل بتسليم هؤلاء لأن المطلوب بطالب بتسليم نفسه فإذا سلم نفسه حصل المقصود فلا معنى لبقائها كالحبس إذا قضى الدين بنفسه فإنه يصح قبل الطالب أولا وقبل نائب الكفيل كعهده وقيد بقوله من كفالتهم لأنه لا يرأ الكفيل حتى يقول المكفول سلمت نفسي اليك من الكفالة ولو أخر قوله من الكفالة لكان أولى لأن الوكيل والرسول كالمكفول لا يلزم من التسليم عنها ولا يرأ أو يقيد بتسليم النفس لأن المدون لو دفع الدين إلى الكفيل قبل أن يوفي عنه ولم يقل أنه من كفالتك كان قضاء لأنه الغالب وتستحق عليه ما تصرف إليه كذا في الغيبة وقيد بالوكيل والرسول لأنه وسله أجني بغير أمر الكفيل وقال سلمت اليك من الكفيل وقف على قبوله فإن قبله الطالب برئ الكفيل وإن سكت لا وفي السراج الواجب ولو سلم المكفول بالنفس نفسه إلى المكفول له بجهة الكفالة فإنه يجبر على القبول حتى يرأ الكفيل وهذا إذا كانت الكفالة بالامرأ ما إذا كانت بغير الامر لا يرأ كذا في القوائد اه ولم يظهر هذا التفصيل ثم ظهر لي أن للرد أمر المطلوب وإن الكفالة بالنفس على وجهين إما أن تكون بأمر المطلوب أو بغير أمره لما في التارخانية ولو كفل بنفسه بغير أمره فلا مطالبة للكفيل عليه إلا أن يجده فيسله فبرأ اه فعلى هذا إذا ضمنه بغير أمره لا يأنم بعدم التمكن منه فله الهرب بمختلف ما إذا كان بأمره وعلى هذا أقدم منه من منعه من السفر إنما هو فيما إذا كانت بأمره ووافى للاصلاح على رسوله إليه وقال في الإيضاح وانما قال البهلان رسوله إلى غيره كالأجنبي اه وفي التارخانية بشرط التسليم عن الكفالة ولا يحتاج أن يقول من كفالة فلان إنما يحتاج تعينه إذا كان كفهله أرجلين ولو قال بسد قوله ورسوله وكفيله لكان أولى لأن كفيل الكفيل ولسه برئ كافي التارخانية فلو قال ويتسلم نائب الكفيل عنه لكان أحسن (قوله فان قال إن لم أوف به غدا فهو ضامن لمساءله فلم يوف به أومات المطلوب ضمن المال) لأن الكفالة بالمال معقصة بشرط عدم الموافاة وهو متعارف يصح تعليقها به فاذا وجد الشرط رزسه المال ولا يرأ عن كفالة النفس لأنها كانت ثابتة قبلها ولا تنافيا كما لو كفلها ماجة والمراد بقوله ولم يوف به مع قدرته عليه فإن عجز لا يلزمه إلا إذا عجز بموت المطلوب أو جنونه وموت المطلوب وإن أطل الكفالة بالنفس فأنما هو في حق تسليمة إلى الطالب لا في حق المال وقيد بموت المطلوب لأن الكفيل لو مات لم يوجب شرط الكفالة

ويتسلم المطلوب نفسه
من كفالتهم ويتسلم وكيل
الكفيل ورسوله فان
قال إن لم أوف به غدا فهو
ضامن لمساءله فلم يوف
به أومات المطلوب ضمن
المال

(قوله ثم ظهر لي أن للرد
أمر المطلوب الخ) وعن
هذا قال في النهر والوجه
فيه ظاهر لأنها إذا كانت
بغير أمره لا يلزم المطلوب
بأنحضره وقيلس مطالبا
بالتسليم فاذا سلمه نفسه
لا يرأ الكفيل

(قوله فبديان المال عند الدعوى) أراد بالبيان ذكره والتخصص عليه لبيان صفته انه جدد وردى مثلاً ثم ظاهر كلامه ان مسألة الكتاب وثاقبة والثاني خلافة وليس كذلك قال في فتح القدر صورته في الجامع محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل لم ير رجلاً وأدعى عليه مائة دينار فبينما أولم بينهما أولم بمولم يدعى مائة دينار فقال له رجل دعه فإنك تكفل بنفسه الى عفان لم أو لك به غدا فاعلى مائة دينار فرضي بذلك فمروا به غدا فقال عليه المائة دينار في الروحين جميعا ادعى ذلك صاحب الحق انه له وهذا قول أبي يوسف وقال محمد بن ادعى ولم بينهما حتى كفل له بالمائة دينار وأوصاها ٢٢٢ بعد ذلك لم التفت الى دعواه

وأراد بالوجهين ما اذا بينا أي ذكرانها جدة أو رتبة أو وسط أو نحو ذلك أو لم يذكر كذا قيل والافودان يراد بالوجهين ما اذا ادعى أي ذكرانها مائة بينها أولاً وما اذا لم ومن ادعى على آخر مائة دينار فقال رجل ان لم يواك به غدا فاعلى المائة فلم يوافق به غدا فاعلى المائة

يدع شيئا حتى كفل له ثم ادعى المقدار الذي سماه له وقال في النهر وقد جمع في الجامع الصغير بينهما ولونه المصنف لكان أولى (قوله ولا بد في مسألة الكتاب من اقرار المدعي عليه بالمائة الخ) يخالف هذا ما في شرح الجامع الصغير لقاضيان حيث قال فأدين المدعي ذلك عند القاضي يصرف

الحجز الموجب لازم للمال فلا يجب له وفي القصة كفل بنفسه وقال ان يحجز عن تسليمه الى ثلاثة أيام فعلى المال ثم جلس بحق أو بغير حق أو مرضا بتعذر حاضره يلزمه المال بعد الثلاثة له وفي وكالة منه المفتي قال ان وافقت به غدا فاعلى ما عساه ثم وافي به لم يلزمه المال لانه شرط لزومه ان أحسن اليه له يعني ان تطبق بغير المتعارف فلم تصح الكفالة (قوله ومن ادعى على آخر مائة دينار فقال رجل ان لم يواك به غدا فاعلى المائة فلم يوافق به غدا فاعلى المائة) لوجود الشرط فلمزم المال قديبان المال عند الدعوى لانه لو تطبق رجل بأن خرو وقال لي عليك دعوى ولم بينهما ففكره انسان بالنفس على انه ان لم يوافق به غدا فاعلى مائة دينار ففكره اختلاف قال اذا لم يوافق به لزمه اذا ادعاه المدعي وقال محمد لا يلزمه لان علم بينهما وقت الدعوى لم تصح الدعوى فلم يجب حضوره الى مجلس القاضي فلم تصح الكفالة بالنفس فلم تصح للمال لانها مبنية عليها ولهذا انه يمكن تصحيحها لان العادة جرت بالجهام في الدعاوى في غير مجلس القضاء ثم بينوها عند مدعيها للصلح فصحت الدعوى والملازمة على احتمال البيان فاذا بين بعده انصرف الى البيان أولاً فظهر به صحة الكفالة بالنفس فصحت بالمال جلا على ان الكفيل كان يعلم خصوص المال المدعي به تصحها للكلام العاقل ما يمكن والحاصل ان لا تحكم حال صدورها بالاعاديل الامر موقوف على ظهور الدعوى بذلك القدر فاذا ظهرت ظهر انه انما كفل بالقدر المدعي به وفي الخلاصة كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به غدا فاعلى ألف درهم ولم يقل التي عليه فغنى القدر ولم يوافق به وقال يقول لاشي على والطالب يدعي القاء الكفيل ينكر وجوبه على الاصل فعلى الكفيل ألف درهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول وفي قوله الآخر وهو قول محمد لاشي عليه له وهذا يقتضي ان الحاصل ان ابا حنيفة وحده يستفاد بها ان الالف تجب على الكفيل بمجرد دعوى المكفول له وان كان الكفيل ينكر وجوبه كذا في فتح القدر وقد يكون المال على المكفول بالنفس لانه لو كان على غيره ففكره اختلاف قالو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به في يوم كذا فاعلى ما الطالب على قسلا ن آخر جاز ذلك استحسانا فهو قول محمد وفي القياس لا يجوز وهو قول أبي يوسف ذكره فاضحيان وفي المحط جعل الخلاف على العكس وجعل ابا حنيفة مع أبي يوسف وفي السراج الوهاج وكذا لو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به غدا كان كفيلا بنفس رجل آخر كان على هذا الاختلاف له ولا بد في مسألة الكتاب من اقرار المدعي عليه بالمائة كما في السراج الوهاج لو

(٣٠٦ - بحر مداد) بيانه الى استدلاله الدعوى والملازمة فظهر صحة الكفالة بالنفس والمال جمعا ويكون القول قوله في هذا البيان لانه يدعي صحة الكفالة بمن كفل لرجل في غنائه فلما حضر الغائب قال انك أقروا لي بالكفالة في الحال التي كنت غائبا وقال الكفيل لابل كان ذلك ابتداء كفالة في غنائه ولم تصح بالقول فيه قول الغائب لانه يدعي صحة الكفالة والكفيل يدعي الفساد له ومثله في النهاب قال في معراج الدراية ويكون القول له في هذا البيان لانه يدعي الصحة والكفيل يدعي الفساد وفي غاية البيان ويقل قول المدعي انه أراد ذلك عند الدعوى لانه يدعي الصحة وقد مر عن القنخ قريبا قوله ويستفاد بها ان الالف يجب على الكفيل بمجرد دعوى المكفول له وهو صرح في حق التور برتبة الدر والدر وهو

الفهم من قوله لم يمتد اذا ادعاه المدعي ولم يقر او اذ ادعاه بالرهان وما في التهر من قوله فعليه المائة أي التي يدينه المدعي لها
 بالمائة أو بأقرار المدعي متى على ما في السراج وزاد البينة الا فرق وقد علمت مخالفتها للشرح ولا خلاف التوثيق كالهدياية
 والتكليف والجمع وغيرها ورايت بعض شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الفزلي الذي تحرر في ان هذا أي ما في السراج على قول محمد وعلى
 قول الثاني نأينا بغير هذا مرجحة ٢٣٤ الهداية والفتح والمجمل اه (قوله بل اذا اخبر القاضي عدلا الخ) قال في النهران

ادعى على رجل ألفا فأنكره فقال له رجل ان لم أوافقك به غدا فاقض على فلم يوافق غدا الا بزمه شيء
 لان المسكول عنه لم يعترف بوجود المال ولا اعترف الكفيل بها ايضا فصار هذا المأثم لقا بطر
 فلا يجوز اه ولم يذ كر المصنف حكما اذا علق الكفيل بالمال برأيه بموافاقه غدا بان قال كملت
 لك معاملتي على ان اوفيتك به غدا فانما يرى من المال فوافاقه بالاختلاف فيه فان فيه روايتين
 في رواية يبرأ وفي رواية لا وهو ما مبنيان على تطبيق برأه الكفيل بالشرط وسنأتي في السكاب
 والمسئلة في السراج الوهاج كاذ كراه (قوله ولا يجوز على الكفالة بالنفس في حدود) وهذا
 عند الامام وقال بالمحرفي حد القذف والقصاص دون غيرهما قيدما لم يجز لان اخذ برضاه بالطلب في
 حد القذف والقصاص جائزا اتفاقا لهما انما شرعت لتسليم النفس وهو واجب على الاصيل فصحت
 به كافي دعوى المال بخلاف الحدود والمخالصة لاتها محض حق الله تعالى وله اطلاق قوله عليه الصلاة
 والسلام لا كفالة في حدودها للاستيثاق ومنها ما على الدعوى الحق التراضي حد السرقة بهما
 في جواز التكليف بنفس من عليه اجا ما في الاجبار عليها عندهما وجعله من حقوق العباد لكون
 الدعوى فيه شرطا بخلاف غيره لعدم اشتراطها ولا يحسم المحذور ببعضها فاذ لم يكفل عنده يلازمه
 الى قيام القاضي من مجلسه فان برهن والاخلى سبيله وليس تفسير المحذور بهما المحرر بالمجلس وانما
 هو الامر بالملازمة (قوله ولا يحسم فهم حتى يشهد شاهدان مستوران أو عدل) أي في الحدود
 والقود لان المحبس لتهمة الفساد وشهادة المستورين او الواحد العدل تنكفي لاثباتها لان خبر الواحد
 حجة في الديانات والمعاملات فتثبت شهادة العدل التهمة وان لم تثبت أصل الحق وظاهر كلامهم
 انها لا تثبت بغير مستور واحد والمحبس بتهمة الفساد مشر وعلا لانه عليه الصلاة والسلام حبس
 رجلا بتهمة بخلاف دعوى الاموال حيث لا يحبس فيها قبل الثبوت لانه نهاية عقوبتها فلا تثبت
 الا بحجة كالمحدثه وكلامهم هنا يدل ظاهرا على ان القاضي يعز الزمته وان لم تثبت عليه وقد كتبت
 فيها رأيا لموافقها ما كان من التعزير من حقوقه تعالى فانه لا يتوقف على الدعوى ولا على
 الثبوت بل اذا اخبر القاضي عدلا بما يقتضيه حضره القاضي وعز ردتهم بمعهم هنا يحبس المتهم
 بشهادة مستورين أو واحد عدل والمحبس تعزير وصرحنا بجواز الجمع على ثبت الفساد وجواز
 انحرارهم من البيت وجواز نفيه عن البلد وتخليصه الى أن يتوب وان من ذلك ما اذا جمع صوت
 غناه في بيته أو اخبر القاضي باجتماعهم على الشراب او كان يؤذي الناس بسببه ولسانه وجواز
 التعزير بالقتل وجواز باخذ المال ومعناه على ما في البرز به اما كونه ان يتوب وفي
 السراج الوهاج وأما التعزير بغير الكفالة به يعني انه يجوز للقاضي الابتداء بطلب ذلك لانه
 من حقوق العباد كالديون اه فظاهر ان ما كان من حقوقه تعالى لا يجوز به كالمحدود (قوله)

قلت ينبغي أن يكون هذا
 على رأى المتقدمين من
 حوازي قضاء القاضي بعله
 أما على رأى المتأخرين
 وهو القسبي به من أنه لا
 يقضى بعله في زمانه فنفى
 أن يتوقف على الثبوت
 ولا يجبر على الكفالة
 بالنفس في حدود ولا
 يحبس فيها حتى يشهد
 شاهدان مستوران أو عدل

قلت يجب أن يحصل
 الخلاف على ما كان من
 حقوق العباد أما حقوق
 الله تعالى فيقضى فيها بعله
 ويدل على ذلك ما في
 الحائسة والظهيرية
 والمخالصة والبرز به
 الرجل اذا كان يصوم
 ويصلى ويضر الناس
 بالسبد واللسان وذكر
 بما أقصاه لا يكون غيبة
 وان اخبر السلطان بذلك
 ليزجره فلا ثم عليه اه
 قلت بمخالفة لما ذكره
 قال في شرح الوهبانية
 للشرنبللي بعد كلام
 مانصه ولتقار الا ان

عدم حكمه بعلمه مطلقا لاداء احوال القضاء كانه لا يقضى بعله في الحدود والمخالصة لله تعالى كحد
 الزنا والسرقة وشرب الخمر مطلقا يعني سواء علمه بعد توليته وقبلها غير انه يعز من به أثر السكر لتهمة اه وعن نص على الانفاق
 على عدم القضاء بعله في الحدود والمخالصة ابن الهمام قيل باب التحكيم وذكره في شرح أدب القضاء ولم يحكم فيه خلافا وله بان
 كل واحد من الطرفين يابى القاضي فيه وغير القاضي اذا علم لا يمكنه إقامة الحد فكذلك هو ثم قال لا في السكران أو من به إمارة

السكر ينفي له أن يعزله التهمة ولا يكون حسداً اهـ فعمل ان التعزير ليس بقضاء ولذا لا يتوقف على الدعوى ونحوها (قوله والذين الصحيح ما لا يقطع الا بالاداء والبراء) دخل فيه المسلم فيه في فتاوى الخانقائي الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لا يسبغ ومن نقل حصة والده عن شرح التكملة والتصریح بالنقل عز وروان كان هو دخلا في قوله نعم الكفالة بالدين اهـ (قوله مع انه لا يقطع انهم لا يقبل التجهيز) قال في النهر وكأنه الحق ببدل الكفالة (قوله بخلاف ارض الشجة وقطع الطرف الخ) قال الرمي والكفالة بالدية لا تصح كافي الخلاصة والبرازية وفي الظهيرية واعلم ان الكفالة ببديل الكفالة والدية لا يجوز اهـ ونقلها في التتارخانية عن الظهيرية ولم ينقل فيه خلافاً ونقلها صاحب النقول عن الخلاصة ٢٢٥ (قوله والتعين للكفولة) مخالف لما قبله من البدائع حيث

لما قبله من البدائع حيث
حلل الخمار للكفيل في
نظر هذه المسئلة وبه صرح
في الفتح في هذه المسئلة
ونفسه ولو قال رجل
كفلت بمالك على فلان
أو مالك على فلان رجل
أخرجنا لئنا جهالة
وبالمال ولو يجهول اذا
كان ديناً صحيحاً

وبالمال ولو يجهول اذا كان ديناً صحيحاً أى تصح الكفالة بالمال ولو كان المال مجهولاً وصحتهما بالاجماع وصحت مع جهالة المال لئنا تماعلى التوسع ولنا جاز شرط الخيارها استقر من ثلاثة وبديل عليه اجابهم على صحته بالرد لمع انه لا يلزم كبحق من المبيع كله أو بعضه والدين الصحيح ما لا يقطع الا بالاداء والبراء فلم تصح ببديل الكفالة لانه يقطع بدونها بالتجهيز وكذا لا يجوز ببديل السعاية عند خلافاً لهما كذا في السراج الوهاج مع انه لا يقطع انهم لا يقبل التجهيز وكذا لا تصح الكفالة بدين هو على ابن المكاتب أو عبده لان من دخل في مكاتبته فهو ومكاتب اولاده كذا في البرازية بخلاف ارض الشجة وقطع الطرف فانه دين صحيح صحته به وفي فتح القدير وما نوقض به من أنه لو قال كفلت بمالك على فلان فانه لا يصح ممنوع عن بيع عندنا وبالحبار للضامن وبما عدا ما بين اى مقدار اشاء اهـ وفي البدائع وأما كون المكفول به معلوم الذات في أنواع الكفالات أو معلوم القدر فليس شرطاً حتى لو كفّل باحدثين غير عين بان كفّل بنفس رجل أو بما عليه وهو الف جاز وعليه أحدهما أيهما شاء وكذا اذا كفّل بنفس رجل أو بما عليه أو بنفس رجل جاز آخر أو بما عليه جاز ويرى أو أحدهما على الطالب ولو كفّل عن رجل بمالك فلان عليه أو بما يدرك في هذا التسع جاز اهـ فسد جهالة المال للاحتراز عن جهالة الاصل والمكفولة فانه ما نعتقنى لو قال من غصبك من الناس أو بائتك أو قتلتك فانا كفّل لك عنه أو قال من غصبته أنت أو قتلته فانا كفّل له عنك لا يجوز الا اذا كانت كفالة بسيرة في المكفول عنه نحو ان يقول كفلت لك بمالك على أحد هذين فيجوز والتعين للمكفول له لانه صاحب الحق وفي البرازية يشهد على رجل انه كفّل بنفس رجل نعرفه وجهه ان جاء به لكن لا نعرفه باسمه يجوز كما لو قال عند القاضي كفلت لرجل أعرفه بوجهه لان الجهل في الاقرار لا يمنع صحته وقال له أى رجل أنت به وقلت انه هنا وحلفت عليه برئت من الكفالة اهـ وأطلق صحته فاشتمل كل من عليه المال حوا كان أو عبداً أو ذنباً أو محموراً أصيباً أو بالغا رجلاً أو امرأة مسلماً كان أو ذنباً وكل من له المال لكن في البرازية الكفالة للامسي التاجر صحيحة لانه تبرع عليه وللمسي الطافل غير التاجر روايتان ودخل تحت الدين الصحيح بدل العتق اذا أعتق عبده على مال فكفله به رجس جاز كذا

المكفول عنه في غير تطبيق
ويكون المخار للمكفول
اهـ وفي كافي الحاكم
لو قال أنا كفّل بفلان
أو فلان كان حائزاً يدفع
أيما شاء الدفيل اهـ
(قوله وفي البرازية يشهد
على رجل انه كفّل الخ)
فان الرمي وفي الخاء فرجل
ادعى على رجل كفالة
بنفس رجل وأقام البينة
فشهد الشهود انه كفّل
بنفس رجل لا نعرفه

جازت شهادتهم اهـ وفي التتارخانية (م) وشهد ان هذا الرجل كفّل لهذا الرجل بنفس رجل نعرفه بوجهه لكن لا نعرفه باسمه فهو جائز وروان قال لا كفّل بنفس رجل لا نعرفه لوجهه ولا باسمه فالتشهاد حائزاً ويؤخذ الكفيل بالكفالة بغيره لانه مال أو فاعند القاضي انه كفّل لهذا بنفس رجل ثم يقال بين أى رجل فان بين فكذبه وقال المكفول به هذا كان القول قوله فبعد ذلك ينظر ان صدقه المكفول فيما بين فلان عليه وان كذبه فانه يخلف عليه وفي الذخيرة فان كذبه تعترف به الدعوى لانكاره فسده المسئلة دليل على ان دعوى الكفالة لا تنطرد تحمة للمكفول عنه وذ كرضيه وقد قبل هذه المسئلة يصلح دليلاً اهـ (قوله لكن في البرازية الخ) وفي احكامات جامع التصيلين كفّل رجل لمسى لو كان المسمى تاجر أصحت الكفالة ولو خاطب عنه أجنبي وقبل عنه فوفقت على اجازة قوله فان لم يخاطب أجنبي ولا وليه وانما خاطب المسمى عند ابي حنيفة لا تصح وعنده ابي يوسف تصح

اه (قوله فانه فضمنه ملواه) أي زمر المكاتب الرجل المذون والظاهر أن المراد أمره بأداء المال ملواه فضمنه عنه ملواه (قوله وهذا امره أن يدفع ما عليه ملواه) قال في النهر هو ظاهر في أن هذا ليس بكفالة بقيد الكفاية فلا مردل أن في قضاء الدين ومقتضاه أن للمكاتب أن يرجع على الآخر بالدفع ولا يصح أن يكون حواله اذ لو كانت لعق للمكاتب بمجرد ما (قوله وفي التارخانية موضع بدل الكفاية وادى ٢٣٦ رجع بما أدى) أي إذا ظن أنه يجب برعي ذلك لضمانه السابق كافي جامع

في البرازية ومنه ما إذا كان للمكاتب مال على رجل فانه فضمنه ملواه من مكاتبته أو دين سوى ذلك فإذا كان أصل ذلك المال واجب للمكاتب على الكفيل وهذا امره أن يدفع ما عليه ملواه كذا في البرازية وخرج عنه كما خرج بدل الكفاية ما لو دفع إلى محو وعشرة لينفقها على نفسه فقال إنسان كلفت بهذه العشرة لا تصح لانه ضمن مالمس بمحجون فان ضمن قبل الدفع بان قال ادفع العشرة البد على اني ضامن لك العشرة هذه يجوز وطرقه أن يجعل الضامن مستقرضاً من الدافع ويحصل الصبي نائباً عنه في القبض وكذا الصبي المحو وإذا عشيأ فكفل رجل بالذكور المشتري أن ضمن بعد ما قبض الصبي الثمن لا يجوز وأن قبل قبضه يجوز بمحو واشترى متاعاً وضمن رجل الثمن الباقي عنه لا يلزم الكفيل الثمن ولو ضمن المتاع بعينه كان ضماناً كذا في البرازية وفي التارخانية موضع بدل الكفاية وادى رجع بما أدى وفي جامع الفصولين كفل مسلم عن ذي بحير لذي قبل لا يصح مطلقاً وقيل لو كانت المحيرة بعينها عند المطلوب يصح على قياس قول أبي حنيفة إذ يجوز عنده للمسلم أن يلزمه نقل المحسر كالواجر نفسه لنقلها اه ودخل فيه ما لو صدر الوالي رجل أو طلب منه مالا وضمن رجل ذلك وبذل الخط ثم قال الضامن ليس لك على شيء لانه ليس للوالي عليه شيء قال شمس الاسلام والقاضي تلك المطالبة لان المطالبة المحسنة كالمطالبة الشرعية كذا في البرازية (فائدة) ذكر الطرسوسي في مؤلفه أنه من مصادرة السلطان لارباب الاموال لا تجوز لالتمال بيت المال مستدلاً بان عمر رضي الله تعالى عنه صادراً بأمره برضى الله تعالى عنه وفي الدولتين وفي تفسير سورة يوسف في قوله تعالى اجعلني على خزانة الارض قال أخرج ابن أبي حاتم والمحام عن أبي هريرة قال استعملني عمر على البحرين ثم رزقني وغرمني اثني عشر ألفاً ثم دطاني بعد مالي العمل فأبى فقال لم وقسأل يوسف العمل وكان غير امرتك فقلت ان يوسف بنى ابن بني ابن بني وأنا ابن أمية وأنا أخاف أن أقول بغير علم وإن أفتي بغير علم وإن يضرب ظهري ويشتم عروى ويؤخذ مالي اه (قوله بكلفت عنه مالف) بيان لانه لما هو موصى به أبلغ ففعل ما إذا كان الاصيل مطالباً بالآل ان أولاً تصح الكفالة عن العبد المحجور بما يلزمه بعد عتقه باستملاك أو فرض ويطلب الكفيل به الا ان كالمولس القاضي المذون وله كفيل فان المطالبة تتأخر عن الاصيل دون الكفيل كذا في التارخانية وفي التارخانية رجل له مال على رجل فقال رجل للمطالب ضمنت لك مالي فلان أن أقضيه وإن أدفعه اليك قال ليس هذا على ضمان المال أن يدفعه من عنده اغما هذا على أن يتقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا معاني كلام الناس ولو غضب من مال الرجل العاقبة تله المقصوب منه أو أراد أخذه منه فقال رجل لا تقا له فانا ضامن لها أخذه أو أدفعه اليك لزمه ذلك ولو كان الغاصب استلمك الالف وصارت ديناً كان هذا

الفصولين وكانت الكفالة بالاركانه وناظر وصرح به في النهر وهذا بناء على أنه يرجع على المكاتب ويظهر في أن الرجوع على العبد لان الكفيل لم يلزمه مالفه للسبب في هذا الكفالة وقد وقع اليه المال على ثمن وجوبه عليه فله بكلفت عنه مالف

الرجوع به عليه فتأمل وراجع (قوله لا تجوز الالتمال بيت المال) قال في النهر وأراد بعمل بيت المال خدمته الذين يبيعون أمواله ومن ذلك كنيته إذا توسعوا في الاموال لان ذلك دليل خباتهم ولحق بهم كنية الاوقاف ونظارها إذا توسعوا وعمر والامكان التي لا تتال الا العظيم المال وتماطوا وأنواع الملاهي في أغلب الاحوال فلما حكم اخذ الاموال منهم ومنزلهم فان عرف خباتهم وقفهم من رد

المال اليه والا رضع في بيت المال والله تعالى أعلم بمغائتي الاحوال (قوله وفي التارخانية رجل له مال على رجل الضمان الخ) يؤخذ من هذا ان الكفالة بالمالك ضمان كماله بنفس المال وكفالة بتقاضيه (قوله ولو غضب من رجل الفالخ) قال الرمي وكذلك لو غضب فرسا واهي واقعة الفتوى اذا لفرق بينهما فان التقدمة تضمن في الغصوب فاذن حكمها حكم الاعيان وانت على علم بانه يصح ضمان العين المنصوبة كاهو موصى به كلامه في شرائط المكفول به وسأبقى في المتن أيضاً صريحاً والله تعالى أعلم

(قوله لو اني فيه الاغنا مغيرا) قال الرملى اى انا دفعه انا اسله انا اقضه (قوله وعلى هذا وقعت حادثة الخ) قال الرملى كيف
 هذا مع ان قاضيا على المسئلة بقوله لان عندنا استعمال الدين براده الوجوب وهو يقتضى عدم الفرق بين التعليق
 وغيره وان النظر الى القرينة الدالة تامل (قوله وقدمنا عن الخاتمة في المعقلة الخ) ٢٢٧ قال في التبر واقول صرح في

الخاتمة ان عند تقدم
 اللزوم اذا اضيفت الى
 الدين غير مقيد بالتعلق
 فاذا طالب به يدنه قتال
 له لا طالب مالك عندي
 كان كقبلا هذا هو
 الظاهر فتدبره اه وكتب

وبما لك عليه وبما
 يدركك في هذا البيع
 وبما بيعت فلا تفعلى

عليه الرملى مانعه اقول
 قال الغزى واقول ايضا
 المنقول في التارخانية
 في الفصل الثاني من
 كتاب الكفالة ان من
 الفاها الكفالة الى
 وعندى ثم قال وان مطلقه
 يعنى لفظ عندى للوديعة
 لكنه بربسة الدين
 يكون كفالة ما نقله
 الغزى اقول وهو يقتضى
 عدم الفرق كقبيل
 قاضيان واقول ذكر
 الزياق في شرح قوله في
 الاقرار عندى معى الخ
 ان مطلقة يعنى الكلام
 يحصل على العرف وفي
 العرف عندى اذا قرن

الضمان باطلا وكان عليه ضمان التقاضى اه وفي البرازية ضمن الفاعلى ان يؤديه من عن الدار
 هذه فلم يبعها لضمان على الكفيل ولا يلزمه بيع الدار اه وفيما قبله كقول غيره بالف على ان
 يطليه من وديعته التي عنده جاز اذا مره بذلك وليس له ان يسترد الوديعة فان هلك الوديعة
 برئ والقول فيه الكفيل فان غصب المودع او غيروا تلفه برئ الكفيل اه (قوله وبما لك عليه)
 وسأقوله انه لا بد من البرهان انه له عليه كذا او اقرار الكفيل والا فالقول له مع عبته وفي الخاتمة رجل
 قال جماعة لشهدوا في قدضت لهذا الرجل بالالف التي له على فلان ثم ان المديون اقام البينة انه
 كان قد قضا قبل ان يضمنه الكفيل قلت بينت مع برئ المطلوب عن دين الطالب ولا يبرأ الكفيل
 عن دين الطالب لان قول الكفيل كان اقرارا منه بالدين عند الكفالة فلا يبرأ الكفيل ولو اقام
 المديون بينة على القضاء بعد الكفالة برئ المديون والكفيل جميعا اه وفي جامع الفصولين قال
 دينك الذي على فلان انا دفعه اليك انا اسله اليك انا اقضه لا يصير كقبلا ما لم يتكلم بلفظ يدل على
 الالتزام كقوله كفلت فضمنت على الى لو اني بهذه الاغنا مغيرا لا يصير كقبلا ولو معلقا كقوله لولم
 تؤد فانما اؤدتي فانما ادفع يصير كقبلا فهو ظاهر ما في قول من قال انا ابيع بالبرمة شي ولو قال لودخلت الدار
 فانما ابيع بزمه الحج اذا دخل اه وفي القنية انا في عهدة ما على فلان كفالة وكتبه الكفالة باعط بعد
 طلب الدائن كفالة وان لم تلتزم بها اه وفي المنتقط رجل جاء بكتاب مغيبة الى رجل من شريكه
 فدفعه اليه فقرأه ثم قال ما كتبته لك عندي فهو ليس بضمن وكذا لو قال الدافع اضمنه لى فقال قد
 ائتمنت لك عندي ولو قال كتبته لك على اوفال ائتمنت لك على فهذا ضمن ناخذ منه اه وقدمنا عن
 التارخانية انه لو قال للطالب لك عندي هذا الرجل كان كقبلا به فعلى هذا كلمة عندنا لا تغد
 الكفالة بالمال وتقدمها بالنفس وعلى هذا وقعت حادثة قال رجل للدائن لا طالب فلا نامالك
 عندي واقضت انه لا يكون كقبلا وقدمنا عن الخاتمة في المعقلة بعدم الموااة ان عندى كعلى فعلى
 هذا تكون عندى كعلى في التعلق فقط (قوله وبما يدركك في هذا البيع) وهذا هو ضمان
 الدرك والدرك لفظ يقتضى وسكون الرأيه من احدثك الشيء ومنه ضمان الدرك كذا في المصباح
 واصطلاح الرجوع بالثمن عند استحقاق المبيع وفي البرازية من آخر الدعوى في فصل الاستحقاق
 وان استحق المبيع وله كقبيل بالدرك لا يرجع على الكفيل ما لم يجب على البائع فبعده هو بالخيار
 ولا يرجع على الكفيل بقية البناء والفرس اه وفي السراج الوهاج فاذا استحق المبيع كان
 المشتري ان يخاصم البائع أولا فاذا ثبت عليه استحقاق المبيع كان له ان يخاصم البائع من اخصامه
 وليس له ان يخاصم الكفيل اولا في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه ذلك واجمعوا انه لو ظهر
 المبيع حرا كان له ان يخاصم اخصامه اه (قوله وبما بيعت فلا تفعلى) من أمثلة الكفالة
 بالبحول وفي البسوط ولو قال اذا بيعت شيئا فهو على فباعه متاعا بالقدوم ثم باعه متاعا بعد ذلك

بالدين يكون ضمانا له تباه واقول ومقتضى ذلك ان القاضي لو سأل المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندى كان اقرارا
 تامل (قوله لا يرجع على الكفيل ما لم يجب على البائع) قال الرملى اى لا يرجع عليه بالثمن ما لم يجب اى يثبت الثمن على البائع
 بسبب الاستحقاق فبعده هو بالخيار ان يخاصم البائع على البائع وان يخاصم على الكفيل وانما كان كذلك لاحتمال ان يبيع
 المستحق البيع فيبرأ الكفيل تامل (قوله واجمعوا ان المبيع لو ظهر حرا الخ) قال الرملى وكذا لو ظهر وقفا مسجلا على ما اتفق به شيخ

الاسلام ابو السعد والعماد مفتي الروم اظهر في هذا المثل (قوله بخلاف كلامه) أي فانه يقتضي التكرار وظاهر كلام الفتح بقيد ترجيح خلافه حيث قال فعليه ما يجب بالمبايعة الاولى فلو بايعة مرة بعد مرة فلا يلزم منه في المبايعة الثانية ذكر في المجردين أي حنفية تصافق في ادراي يوسف برواية ابن جماعة يلزمه كلامه (قوله وفي الواو الجمة لوقال رجت عن الكفالة الخ) ظاهرا انه لا يشترط ان ينهض عن المبايعة كما افاضه في النهر (قوله لانه لوقال بايع فلانا الخ) قال الرمي وهو صريح بان من قال استأجر طاحونه فلان وما اصابك من خسار ان فعل لم يصح وهي واقعة الفتوى (قوله بخلاف قوله ان غضب مالك انسان الخ)

قال الرمي اقول في الدرر والنهر اسالك هذا الطريق فانه امن فذلك واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان غصوا واخذ مالك فانا ضامن وباقي المسئلة بها الضامن وصار الاصل وما غصبك فلان فعلى وطالب الكفيل أو المدينون

ان المفروا غايبر جمع صلى الفار اذا حصل الضرر في ضمن المعاوضة أو ضمن الفار صفة السلامة للمفروا نصاحي لوقال الضامن لصاحب المحطة اجعل المحطة في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الى الماء والطمحان كان عالما به يضمن لانه ظار في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه شقة ما ضمن السلامة بحكم العقد وهو هنا العقد يقتضي السلامة

بالف درهم لم يكفيل الاول دون الثاني لان حرف اذا لا يقتضي التكرار بخلاف كلامه ومثله اذا مضى وان ولو رجع الكفيل عن هذا الضمان قبل ان يبايعه ونهاده عن مبايعة ثم يبايعه بعد ذلك لم يلزمه شيء لان لزوم الكفالة بعد وجود المبايعة وقوجه المطالبة على الكفيل فاما قبل ذلك فهو غير مطلوب بشئ ولا مترقب ذمة شيئا فيصير رجوعه ونهاده عن بعد المبايعة انما أو حينا المال على الكفيل دفعا للفرور عن الطالب لانه يقول انما اعتدت في المبايعة معك كغالة هذا الرجل وقد اندفع هذا الفرور حين نهاده عن المبايعة اه وفي الواو الجمة لوقال رجت عن الكفالة قبل المبايعة ثم يبايعه لم يلزم الكفيل فرق بين هذه المسئلة وبين الكفالة بالذنب حيث اذا رجع الكفيل قبل الذنب لا يصح والفرق ان في هذه المسئلة هذه الكفالة مبنية على ما هو غير لازم وهو الاقرار فانه قال يبايعة غيا يبايعة فهو على ان لم يقل يبايعة فهو قائل دلالة فلا مرغرا لم والمبني على الشيء يكون تبعه وتبع غير لازم لا يكون لازما فاما الكفالة بالذنب غير مبنية على ما هو غير لازم اه وفي الزاوية بان قال الطالب والمطلوب تباعنا على كذا ولم على كذا لا يلتفت الى انكار الكفيل ويؤخذ لانه ثبت ان نهاده الكفيل بعد الكفالة عن المبايعة ورجع من الضمان صح منه ولا يجب عليه ضمان ما لم يبايعة بعده فان انكار الكفيل والمكفول عنه المبايعة بعده فمره على أحدهما بالمبايعة والتسليم لزوما اه (قوله وما غصبك فلان فعلى) هو كذلك لمن أمثلة الجهول وفي البدائع لوقال ان غصبك فلان ضيعتك فانا ضامن لم يميز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يميز بناء على ان غضب العقار لا يتحقق عندهما خلافا له اه وفي القية ما غصبك فلان فعلى بشرط القبول ليعال اه يعني لا عند الغصب وكذا فيما قبله من ما باعت وما ذاب قيد بقوله ما باعت فلا لانه لوقال بايع فلانا فعلى ان ما اصابك من خسار ان فعل لم يصح كذا في الزاوية بقوله ان غضب مالك واحد من هؤلاء القوم فانا ضامن صح بخلاف قوله ان غضب مالك انسان حيث لا يصح اه وقها بضاطب من غيره قرضنا فم يقرضه فقال رجل اقرضه فاقرضته فانا ضامن واقرضه في الحال من غران يقبل ضمانه صريحا يصح ويكتفي بهذا القدر (قوله وطالب الكفيل أو المدينون) لانه موجبها لوقال وطالبها لكان أولى لبيان ذلك وليفيد حكم طلب أحدهما بالاولى وأشار الى ان له حبس أحدهما وفي الزاوية من القضاء من فصل الحبس واذا حبس الكفيل بحبس المكفول عنه معه واذا لم يلزمه لوال الكفالة بالمره والا ولا ياخذ المال قبل الاداء ذلت المسئلة على جواب الواقعة وهو ان

المكفول

كذا في العبادية اه وقال في النهر لوقال ما غصبك اهل هذه

الدار فانا ضامن لانه لجمها لالمكفول عنه بخلاف ما لوقال جماعة حاضرين ما يبايعة ثم فعل فانه يصح فليهم بها به في الكفيل والفرق انه في الاولى ليسوا معنيين معلومين عند الحاكمين وفي الثانية معنيون والمحال ان جهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة وفي التخيير لا تمنع فهو كغلت بمالك على فلان أو فلان كذا في الفتح اه قلت وذكر في الفتح انه يجب كون اهل الدار ليسوا معنيين معلومين عند الحاكمين والا فلا فرق (قوله ويكتفي بهذا القدر) قال في النهر وينبغي ان يكون ما باعت فلانا وما غصبك فعلى كذا لانه اذا بايعه أو غضب منه ليعال اه وفي الحماق الثانية نظر في تدبر (قوله لانه موجبها) أي لا تنهاض النعمة الى النعمة

المكفول له يتمكن من حبس الأصل والكفيل وكفيل الكفيل وإن كثروا اه وسياقي في الكتاب ما يشير اليه علم انه انما طالهما اذا كان المال حلاطهما فان كان حلا على أحدهما مؤجلا على الآخر طال من حل عليه فقط كما سنشرح بعد شاء الله تعالى (قوله) الا اذا شرط الراب غشنت تكون حوالة كأن الحوالة بشرط أن لا يبرأ المكيل (كفالة) اعتبار المعنى فيها مجاز اللفظ واذا صارت حوالة تجرى فيها أحكامها وكذا في عكسه تجرى أحكام الكفالة وفي وكالة البرازية الرصاية حال حياته وكالاته كالتي يضمنونه وصاية لان المنطور المعاق اه وفي اجارتها وتنفيد بقوله اعتركت هذه الداور شهر ابكذا وكل شهر بكذا ولا تتعقد الاجارة بالارة حتى لو قال أحررتك منافعها سنة بلا عوض تكون اجارة قاسمة لا عارية وكذا لو قال وهبتك منافعها بلا عوض لا تكون عارية اه فاستعمل لفظ العارية لا لاجارة دون عكسه وليس خارجا عن قوله لم اعتبار المعاق لان معنى الاجارة وجب في الاجارة لانها من التعاوير وهو التناوب وهو معنى الاجارة حيث كان بعض والاجارة لا تستعار للاجارة لانها تقيد العوض والاجارة تفيد عنه وقد منافي أول البيوع أن شركة المعاوضة يشر فيه لفظها المعنى وذكرنا الجواب عنه (قوله) ولو طالب أحدهما كان له أن طالب الآخر) لما ذكرنا قول المختلف المفسوب منه اذا اختار احدا الفاضلين لان اختيار أحدهما يتضمن التملك منه عند قضاء القاضي به فلا يمكن التملك من الآخر بعد ذلك وأما المطالبة بالكفالة لا تقتضي معاملة بوجدها حقيقة الاستغناء وفي غصب البرازية اختيار المالك تضمين الفاضل الأول ورضي به الفاضل أول برض لكن حكمه بالقيمة على الأول فليس له أن يرجع ويضمن الثاني وإن لم يرض به الأول ولم يحكم به كان له أن يرجع ويضمن الثاني فان اختاره الأول ولم يعطه شيأ وهو مفلس فالحاكم يأمر الأول بقض ماله على الثاني ويعطيه فان أدى المالك بمحضهما ثم يقبل البيعة على الفاضل الثاني للفاضل الأول وما أخذ ذلك من الثاني فبقضه اه (قوله) ويصح تطبيق الكفالة بشرط ملائم كشرط وجوب الحق كان استحق المبيع) أي ملائم يقتضي العقد الملاءمة فيه بكونه سببا لوجوبه عبر عنه بالشرط مجازا لان استحقاقه سببا لوجوب الثمن على البايع للثمن ومن هذا القليل ما في الآتي فان الكفالة بالمجمل معلقة بسبب وجوبه وهو الموجب بالصاع فانه سبب وجوب الجميل وقيلنا الكلام على الآتي فومنه ما في الخلاصة ناقلا عن الأصل قال لارود ان أتلف المودع دبعك أو جديك فانا ضامن لك معكوكذا ان فلتك أو ابتك فلان خطأ فانا ضامن للبدن مع بخلاف ان أكلت سبع ونحوه مما ليس ملائما اه والاضافة الى سبب الوجوب حقيقي كما في الكلاب وحكمي كما اذا قفل بالارة فانه لا يحب على الكفيل الا استغناء الأصل أو يتمكن أو شرط التهييل كانه مضاف الى سبب الوجوب وتعامه في اجارة البرازية (قوله) أو لا مكان الاستغناء كان قد زيد وهو مكفول عنه) فان قدومه سبب وحصل للاستغناء منه ولم يذكر الشارعون للخصم مرفوع قوله وهو مكفول عنه ومفهومه أنه لو عاقبها بقدوم زيد الاجنبي لم يصح ونظائر ما في القصة العدة على الاصح قال فيها لا يصح التعليق بشرط غير متعارف كدخول الدار أو قدوم زيد لان الاصح ما ذكر أبو نصر أنه يصح قدوم زيد ذكره في تحفة الفقهاء اه وهو باطلا فاشمل الاجنبي ولكن ينبغي أن يحمل على أنه مكفول عنه لقوله في العناية قد يكون زيد مكفولا عنه لانه اذا كان اجنبيا كان التعليق بما طرأ على سبب الرجوع اه وهكذا في فتح القدير والحق أنه يلزم أن يكون مكفولا عنه قال في البدائع لان قدومه وسيلة الى الاداء في

الا اذا شرط الراب غشنت
يكون حوالة كأن
الحوالة بشرط أن لا يبرأ
بالمكيل كفالة ولو طالب
أحدهما كان له أن
يطالب الآخر ويصح
تطبيق الكفالة بشرط
ملائم كشرط وجوب
الحق كان استحق المبيع
أو لا مكان الاستغناء
كان قدوم زيد وهو
مكفول عنه

في المطالب وذلك يقتضي
قيام الدين على الاول
(قوله) وفي غصب البرازية
الخ) قال في النهر وفيه
تقييد للارول اه أي
لقوله بخلاف المفسوب
منه الخ (قوله) كان
استحق المبيع) أي
كقوله ان استحق المبيع
مستحق فعل الثمن

(قوله وبعبارة البدائع أزال التمس الخ) قال الرمي الذي يظهر من عبارة البدائع أنه لا بد أن يكون وسيلة إلى الاداء في الجملة كان يكون مضاربه أو مبدونه أو وكيله أو معمه مال أو غير ذلك ولا يتعين أن يكون مكفولا عنه فلا يصح التعليق بقدم من لا يكون وسيلة إلى الاداء وينبغي أن يكون هذا مردا صاحب العناية به أو أخيرا أو يدل عليه قوله كان التعليق به كافي هو بوجوب الرمي ولا يكون كذلك إلا إذا كان أجنيبا من كل وجه اه كذا رأيت بخط بعضهم اه وقال في النهروا قول كون مافي القسبة ظاهرا فيما ادعاه ممنوع لان عبارة تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح وبغيره لا يصح وقال القدوري في مختصره ويجوز تعليق الكفالة بالشرط قال الاقطع ان كان الشرط وجوب الحق أو لا مكان الاستفاء ما زال التعليق كان استحق المبيع أو قدم زيد لان الاستحقاق للوجوب وقدم زيد يسهل به ٢٤٠ الاداء بان يكون مكفولا عنه أو مضاربه ثم قال الاصح ما ذكره أبو نصر انه يصح بقدم زيد

وقد نص عليه في تحفة الفقهاء اه نعم قوله أو مضاربه يسلم منه انه لو كان القادم مديون المكفول عنه أو مودعه أو غاصبه جازت الكفالة أولته نذره كان غاب عن المصر ولا يصح بغيوان همت الرمي قصص الكفالة وجب المال حالا والمعاقبة بقدمه لان قدمه وسيلة إلى الاداء في الجملة ويجعل قوله في الفسخ فلو كان غير مكفول عنه على ما إذا كان أجنيا محضاً وقوله في الكتاب أو لا مكان الاستفاء يجعل ذلك وقوله كان قد سلم إلى آخره مثال فقط وهذا فقه حسن قد بره اه قلت

الجملة لجواز أن يكون مكفولا عنه أو مضاربه اه ويدل عليه أيضاً ما قدمناه من الاصح وبعبارة البدائع أزال التمس وأوصحت كل تخمين وحسن وفي الزاوية قال ضمنت لك عن فلان ألفا فإذا قدم فلان فأنارني منه ان كان فلان غريباً له بالف حاز شرط البراءة فان كان فلان أجنيا ليس ينمو بين الطالب والمطلوب تعلق في هذا الفصح الكفالة وبطل شرط البراءة اه فكيف يصح تعليقها بقدم الاصيل يصح تعليق البراءة منها بقدمه (قوله أولته نذر كان غاب عن المصر) لان غيبته سبب لتعذر الاستفاء ومنه ما في المعراج ضمنت كل مالك على فلان ان توى فهو حائز وكذا ان مات ولم يدع شيئاً فهو ضامن وكذا ان حصل مالك على فلان ولم يوافك به فهو على أو ان حصل مالك على فلان فهو على وان مات فهو على اه ومنه ما في الرزازية ان غاب ولم يوافك به فأناضمان لماعله وان هذا على أن يوافي به بعد الغيبة وعن محمد قال ان لم يدفع مديونك مالك أو لم يقضه فهو على ثم ان الطالب تقاضي المطلوب فقال المدينون لا يدفعه ولا يقضه وجب على الكفيل الساعية وعنه أيضاً ان لم يعطك المدينون دينك فأناضمان انما يحقق الشرط اذا تفاضوا ولم يعطه ذلك وفي الفتاوى ان تفاضت ولم يعطك فأناضمان غاب قبل أن يتفاضوا وبطل الضمان ولو بعد التقاضي قال أنا أعطيتك فان أعطاه مكانه أو ذهب به إلى السوق أو منعه أو أعاده جاز وان طال ذلك ولم يسطم من يومه لزم الكفيل عبد مدينون ماله غريمه بكفيل خوفاً من أن يعتقم موله فقال رجل سلم ان اعتقم موله فأناضمان جازت الكفالة اه ومنه ما في القسبة قال للدائن ان لم يؤد فلان مالك عليه إلى ستة أشهر فأناضمان له يصح التعليق لانه شرط متعارف اه (قوله ولا يصح بغيوان همت الرمي) قصص الكفالة وجب المال حالا ومثله التعليق بمرور المطرود دخول الدار وقدم زيد وهو غير مكفول عنه وذكر الشارح ان المذكور في التصرم مذكور في الهداية والكافي وهو هو فان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزم المال لان الشرط غير ملائم فصار كالعلقة بدخول الدار ونحوه مما ليس بملائم ذكره قاضيان وغيره ولو جعل الاجل في الكفالة إلى هوب الرمي لا يصح التاجيل ويجب المال حالا اه وهو هو ومنه ان المصنف لم يقل قصص الكفالة ويجب المال حالا والوجود في

ويظهر ان هذا هو مردا صاحب البحر فان قوله والحق انه لا يلزم أن يكون مكفولا عنه معناه انه يجوز أن يكون مضاربه باله ونحوه وليس المراد ان الحق جواز كونه أجنيبا من كل وجه بشرية استدلاله بعبارة البدائع تأمل (قوله وهو سهو منه الخ) النسخة التي شرح عليها الزبلي هكذا ولا يصح بغيوان همت الرمي وان جلا أحلا قصص الكفالة ويجب المال حالا وهكذا في النهروا فصل ان النسخ ثلاثة وهذه التي شرح عليها المؤلف باسقاط وان جلا أحلا والذي عزاه إلى النسخ المعقدة من الاقتصار على قوله ولا تصح بغيوان همت الرمي ادعت ذلك فاعلم ان الأخيرة لا اشكال فيها وكذا الأولى لان قوله قصص الكفالة الخ جواب قوله وان جلا أحلا يسلم منه ان الكفالة لا تصح في الأول ان كانت النسخة بالياء للثلاثة القسبة في قوله ولا يصح وان كانت بالقافية فهي نص في ذلك وأما الثانية فاعتراض الزبلي واراد عليها ولا يمكن الجواب عنه بما أجيب به عن

الهداية أصلا والهيمن الزبلي حدثا وردا لا اعتراض على النسخة الاولى اللهم الا ان يقال جله على ذلك ما ذكره المصنف في الكافي فشرح كلامه بكلامه انه اذ يرى بمرامه فمتعين حيث ان تكون ان في قوله وان جعلا أجلا وصليته لشرطية لطابق الشرح المشروح والذهب بما في التهرج شرح على ما في الزبلي وقال هكذا وقع في نسخة الزبلي ثم ذكر عبارة الهداية بتوذكر ان التعليق ظاهر فيما ذكره الزبلي ثم ذكرنا وله بما ذكره المؤلف هنا ثم قال وهذا الجمل يمكن في كلام المصنف الا ان عدم ذكر التأجيل في كلامه بعده بخلافه في عبارة الهداية واذ اتقنعت هذا على ان ما في الجرم من انما قاله الشارع سهو وعمل اخر بريقه وذلك لان اعتراض الشارع على ما وقع في نسخة وهو صحيح وكلام الهداية ظاهر فيها فسهو وكلمت والتأويل خلاف الاصل فكيف ينسب الى السهو وهذا الاكبر سهوهم الثالث في كثر النسخ ولا يصح بخوان هبت الرجح أو جاء المطر وان جعلا أجلا قنع الكفالة ويجب المال حالا أي لا يصح تعليقها بشرط غير ملائم ويعلم من قوله وان جعلا أجلا قنع انها في التعليق لا تنع لعدم صحته وحيث يكون الانسب ان تقرأ بالقوكة مع ان الكلام في التعليق عدول عن الظاهر بما ادعى اليه اه فانظر هل في هذا من التهرج يرسو الكلام الاخير هذا وذكر في المحاشي البيهقي ٢٤١ ان ما ذكره من التوجيه لكلام

الهداية بقية العدم
قال والظاهر فيه روايتان
وما ذكر في الفصولين من
ان الكفالة لا تبطل
بالشروط الفاسدة
موافق للرواية المذكورة
في الهداية الا ان قولهم
الكفالة بالمال تشبه
النسب ابتداء باعتبار
الالتزام وتشبيه البيع
باعتبار المعاوضة انتهاء
اذ التكفل يرجع على
الاصل بما ادى عنه
فقلنا لا يصح تعليق الشرط
كحسب الرجح ونحوه
ويصح شرط ملائم عملا

النسخ المعتمدة الاقتصار على قوله ولا يصح بخوان هبت الرجح ولذا ينسب العنى السهو الى المصنف وانما ينسبه الى الهداية فعلى هذا الانسب ان يقرأ ولا يصح بالتأويل أى الكفالة لا بالماء ليكون للتعليق وكل منهما غلط في نسبه الى الهداية وعبارة الهداية بمؤكد اما ما لا يصح بمجسرد الشرط كقوله ان هبت الرجح أو جاء المطر وكذا اذا جعل كل واحد منهما أجلا لأنه تصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة لم يصح تعليقها بالشرط لم تبطل بالشرط الفاسدة كإطلاق والعناق اه لان قوله لأنه تصح الكفالة انما يعود الى الاجل بخوان هبت الرجح الى التعليق بالشرط وقوله لم يصح تعليقها معناه لم يصح تأجيلها باجل متعارف مجاز وبجوز عدم الثبوت في أنما في كل واحد منهما وانما صح مع الاجل الغير المتعارف ولم تصح مع التعليق بغير المتعارف لان التعليق يخرج العلة عن العلة كاعرف في الأصول والاجل عارض بعد المقد فلا يلزم من انتفاء انتفاء معرفته كما أشار اليه في العناية وفي فتح القدير فالجواب ان الشرط الغير الملائم لا يصح معه الكفالة أصلا ومع الاجل الغير الملائم تصح حالا وبطل الاجل لكن تبطل المصنف هذا بقوله لان الكفالة لم يصح تعليقها بالشرط يقتضي ان في التعليق بغير الملائم تصح الكفالة حالة وانما يبطل الشرط والمصرح به في المبسوط وفتاوى فاضلنا ان الكفالة باطلة فتعني ان يحصل لفظ تعليقها على معنى تأجيلها بجماع ان في كل منهما عدم ثبوت الحكم في الحال وقلنا المصنف في هذا الاستعمال لفظ المبسوط فانه ذكر التعليق واراد التأجيل هذا وظهر شرح الاتفاق المتى على

٣١ - جبر سادس بالشبهة يقتضى صحة الرواية المنقولة عن المبسوط وأبضا التكفل يلتزم الكفالة الا مطلقه فلو جعل كقفل في الحال يلزم ان يكلف بما يلتزمه والاصل ان التمتع لا يلزمه بالتزيم اه ملخصا وباني بعده عن الرمي ما يؤيده ولكن يمكن تأويله بان يجعل الشرط بمعنى التأجيل وبطل عليه قوله لو كفل الى ان تهب الرجح فهذا صريح في التأجيل لا في التعليق والتأجيل كما سيذكر المؤلف وهكذا يؤول كلام الفصولين بمحمل قوله لا تبطلها الشروط الفاسدة على ما اذا جعل الشرط أجلا ولعلامة الشرع في رسالة في هذه المسئلة أشبع فيها الكلام سماها بسط المقالة في تحقيق تطبيق الكفالة فراجعها ان رمت المزيد وتكلم عليها في أنفع الوسائل وطال وتقل عن كتب كثيرة في بعضها النصح بعدم صحة الكفالة لتعليقها بالشرط الغير الملائم كما قاله الزبلي وفي بعضها النصح بصحة الكفالة لزوم المال حالا ويهمل هذا الاخير وارتضاه وارجع الاول اليه لكن خالفه التبريلاني في رسالته وأيد كلام الزبلي والفتح وانما ينع من بطلان الكفالة وعدم لزوم المال ورد على من جعل في المسئلة قولين أقول ولا تنافي بينهما قولان فان من اطلع على ما نقله في أنفع الوسائل من النقول لم يشك في ان عبارات متناقضة بعضها مصرح بصحة الكفالة ولزوم المال حالا وبطلان التعليق وبعضها مصرح بعدم صحة الكفالة وارتكاب

التأويل عدول عن سواء السبيل لأن بعض العبارات لا يحتمل (قوله وفي الخلاصة نقل بماله على أن يجعل له الطالب جعلاً) الخ قال الرملي ولو كفل رجل عن رجل على أن يجعل له جعلاً فهذا على وجهين إما أن يكون الجعل مشروطاً بالكفالة أولاً فإن لم يكن مشروطاً بالكفالة فالجعل باطل والكفالة جائزة أما الجعل باطل لأن الكفيل مقرر في حق المطلوب وإذا شرط له الجعل مع ضمان المثل فقد شرط له ٢٤٢ الزيادة على ما فرضه فهو باطل لأنه باطل والكفالة جائزة لأنها مطلقة غير معلقة بالجعل

نفاهاً للفظ وفي الخلاصة كفل بماله على أن يجعل له الطالب جعلاً فإن لم يكن مشروطاً بالكفالة فالشرط باطل وإن كان مشروطاً فيها فالكفالة باطلة اه وهذا يفيد أنها تبطل بالشرط الفاسد إذا كانت في أصلها اه وهكذا في معراج الدراية ونقل في النباية ما في الآية والمعراج ولم يتعنه وقد ظهر لي أنه لا حاجة إلى جعل التعلق بمعنى التأجيل بل المراد أنما صححت الكفالة مع هذا التأجيل لأن الكفالة لما صح تعليقها بشرط في الجملة وهو المالا لم تبطل بالشرط الفاسد والتأجيل بغير التعارف شرط فاسد فلم تبطل به ولا يخالفه فرع الخلاصة أنه لا أجل بعد العقد كما قد ساء فليس في أصلها وفي الخاتمة كفل عن رجل بدين له على أن فلا ولا فلا بكفاله بكفاله عنه بكذا وكذا من هذا المال في الآخرة أن يكفله قال القسمة أبو بكر البجلي الكفالة الأولى لازمة ولا خيار له في ترك الكفالة اه (قوله فإن كفل بماله عليه فبرهن على الفارز) لأن الثابت بالينة كالثابت عما تاولا يكون قول الطالب حجة عليه كالأمر بكون حجة على الأصل لأنه مدع (قوله والأصديق الكفيل فيما أقر بحلفه ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل) أي وإن لم يبرهن والقول الكفيل فيما يقر به مع يمينه على نفي العمل لا على البتات كافي الإيضاح ولا يكون قول المطلوب حجة عليه لأنه أقر على الضر وهو معنى قوله ولا ينفذ قال العيني بالتشديد فيد قوله على الكفيل لأنه ينفذ على نفسه فيد قوله بماله عليه لأنه لو كفل بما ذاب لك على فلان أو بما ثبت فأقر المطلوب بما لزم الكفيل لأن الثبوت حصل بقوله وذاب عني حصل وقد حصل ما قرره بخلاف الكفالة بما لك عليه فأنها بالدين القائمة في الحال وما ذاب ونحوه الكفالة بما سيجب والوجوب ثبت ما قرره ونحو أيضاً ما إذا كفل بما قضى لك عليه فلا يلزمه إقباض القاضي ومثل ما لك عليه ما أقر لك به أمس فلو قال المطلوب أقررت له بالف أمس لم يلزم الكفيل لأنه قبل ما ذاب عليه لا ما لا يجب عليه في الحال ولم يثبت أنه واجب عليه فلو قال ما أقر به فأقر به الحال لم يلزمه ولو قامت شبهة أنه أقره قبل الكفالة بالمال لم يلزمه لأنه لم يقل ما كان أقر لك ولو أقر المطلوب اليمين فالزمه القاضي اليمين فكل لم يلزم الكفيل لأن النكول ليس بأقرار بل بذل وفي الخلاصة رجل قال ما أقر به فلان فعلى خات الكفيل ثم أقر فلان لم يقر في تركه الضامن وكذا ضمان الدرك وإذا كفل بهذا اللفظ في حصة ثم مرض الكفيل فأقر المطلوب بالفارزم المريض جسيم ما أقر به في جميع ماله كذا في الخاتمة وفي الخلاصة رجل قال لا تحرباي فلا تخافاي بعتن شيء فهو على صح قال الطالب بعتن ما تخافاي وقبضه يعني وأقر به المطلوب وجد الكفيل يؤخذ به الكفيل استحساناً بالينة ولو وجد الكفيل وأما القول عنه البيع وأقام الطالب الينة على أحدهما أنه باع وسلم بينهما وفي فائز قاضيان

فأما إذا كان الجعل مشروطاً بالكفالة ذكر أن الجعل باطل والكفالة باطلة أما الجعل باطل لما بينا وكان يجب أن تصح الكفالة لأن الكفالة مما لا يبطلها فإن كفل بماله عليه فبرهن على الفارز والأصديق الكفيل فيما أقر بحلفه ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل الشروط الفاسدة ألا ترى أنه لو كفل إلى أن تم البرج أو عطر السماء كان الشرط باطلاً والذاتة محضة فيجب أن يكون الجواب ههنا كذلك والجواب عنه أن الكفالة متى بطلت انبطلت لأنه شرط فيها شرط فاسد فإن لم تصح من حيث أنه علقها شرط الكفيل فيه منفعة لأن الكفيل عن ينفع بالجعل فلا بد من مراعاة الشرط لتثبت الكفالة

والشرط لم يثبت لما يستحق الجعل فلا تثبت الكفالة وكان بطلان الكفالة من هذا الطريق لأن من حيث رجل أنه شرط بخلاف شرط هبوب الريح وعطر السماء لأنه شرط لا ينفع به الدليل وإذا لم يكن الكفيل فيه منفعة لم يجب مراعاة هذا الشرط كالوشرط في البيع شرط لا ينفع به أحدهما وإذا لم يثبت كانت الكفالة مردية اه من كفاة خواهر زاده (قول المصنف فيما أقر بحلفه) أي على نفي العمل لا على البتات وأقول ولو ينبغي تنقيده بما لا يقر بما يدل به عادة حتى لو أقر بأن له عليه درهما لم يقبل منه كذا في النهر (قوله قال العيني بالتشديد) قال في النهر وليس بمجتنب

(قوله وانه كفل له بامر فلان الغائب قبلت الخ) قد يقول بامر فلان لانه بدون امره يكون قضاء على المحاضر فقط وسنأتي المسئلة
متنا أوائل الفصل الثاني (قوله ومعنى الامر ان يشغل الخ) الظاهر ان هذا شرط فيما اذا كانت بصيغة الامر من المطلوب
والافساق في القولة الثانية انه لو كفل بغير امره ثم اجازها في المجلس تصير موجهة ٢٤٣ للرجوع بقدر خرسند كره

تأمل (قوله وبه علم ان
لفظة عن ليست شرطا
الخ) قال في النهر وفيها
أى في الحائنة على كفى
فلو قال اكفل لفلان
بالف درهم على اواقفه
الف درهم على اواضمن
له الالف التي على اواقفه

فان كفل بامره برجع بما
أدى عليه

ماله على ونحو ذلك برجع
بما دفع في رواية الاصل
وعن أي حنفية في المهر
اذ قال لفلان اضمن
لفلان الالف التي له على
فضمها وأدى السهلا
برجع اه ونأمله مع
ما ذكره المؤلف من فتح
التقدير ثم ذكر في الفتح
بعده ما نقله المؤلف عنه
وهذا قول أي حنفية
ومجد فلفل رواية الاصل
قول أي يونسف تأمل
(قوله وأطلق في قوله
بما أدى الخ) قال في
الزواج والجمعة ولودفع المخلط
زويفا أو نهر جمع لم يرجع
على صاحب الاصل الا
بهما ولو أدى الكفيل أو

رجل قال لغیره ما ذاب لك على فلان من حق أو ما قضى لك عليه من حق فهو على قفاب المكفول عنه
فاقام المدعى البينة على الكفيل انه له على المكفول عنه ألف درهم لا تقبل بينته حتى يحضر
للمكفول عنه ولو اقام المدعى على الكفيل بينة ان قاضي بلد كذا قضى له على الاصل بعد عقد
الكفالة بالف درهم قبلت هذه البينة وبقي على الكفيل بامره ويكون ذلك قضاء على الغائب
ولو كفل رجل عن رجل بامره بما للطالب على المكفول عنه قفاب الاصل فاقام الطالب البينة على
الكفيل ان له على فلان الغائب ألف درهم وانه كفل له بامر فلان الغائب قبلت هذه البينة
ويكون ذلك قضاء على المحاضر وعلى الغائب اه (قوله فان كفل بامره جمع بما أدى عليه)
لانه قضى دينه بامره ومعنى الامر ان يشغل كلامه على لفظة عنى كان يقول اكفل عنى اواضمن عنى
لفلان فلوقال اضمن الالف التي لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء لمجوز ان يكون القصد
ليرجع أو لطلب التبرع فلا يلزم المال كذا في فتح التقدير وتخرج عنه مسئلة في الحائنة لو قال ادفع له
كل يوم درهما على على ان ذلك على فدفع له كل يوم حتى اجتمع مال كثير فالكفل على الكفيل اه
وبه علم ان لفظة عنى ليست شرطا بل هي أو ما قام مقامها وهو على ان ذلك على وكذا المخلط برجع
بالاجماع وان لم يقل عنى والمخلط ه الذي بعاد الرجل مداه بنته والاضمنه ووضع الدراهم عنده
والاستعجار منه كذا في فتح التقدير وأطلق الامر ففتح المحقق كما مثلنا والمحكمي كما اذا كفل الاب
عن ابنه الصغير مهر امرأته ثم مات فاحضمن تركته فان للورثة الرجوع في نصيب الابن لانه كفالة
بامر الصبي حكم الثبوت الولاية بخلاف ما اذا أدى الاب بنفسه ولم يشهد فانه لا رجوع له لاحتمال انه
أدى تبرعا كما هو العادة بخلاف ما اذا شهد فان الصريح يفوق الدلالة كذا في شرح الجمع للصف
من المهر ومن الامر المحكمي ما في نقيض الجامع الكبير لو جعل الكفيل الكفالة بعد الدعوى
عليه بما فبرهن المدعى عليها بالامر وقضى بها على الكفيل وأدى فانه يرجع على المدين وان كان
مناقضا لكونه صار كذا بشرعا بالتضاء عليه وقال زفر لا رجوع له اقرانه لاحق له حين جعلها
اه وقول المطلوب اضمن عنى لفلان كذا اقرار بالمال لفلان كافي الحائنة وأطلق في قوله كفل
بامره وهو مقيد بن يصح امره فلا رجوع على الصبي والعبد المحجورين اذا أدى كفيلهما بالامر لعدم
مهمته منهما ولكن يرجع على العبد بعد عتقه وأما الصبي فلا رجوع عليه مطلقا ولو تسكّل
الكفيل باذن وليه كافي المبسوط بخلاف المأذون فهم الجهة أمره وان لم يكن أهلا لها وأطلق في قوله
بما أدى وهو مقيد بان يؤدي ما ضمن أما اذا أدى خلافه بان كان المكفول به حيدا فادى ردبا
أو بالعكس فان رجوعه بما ضمن لا بما أدى لكونه لاك الدين بالاداء فمثل منزلة الطالب كما اذا
ملكه الكفيل بالهبة أو بالارث ولا يرجع عليه انه تغلب الدين من غير من عليه الدين لا تنتقل الدين
اليه بمتضى الهبة للضرورة وله نقله بالحالة أو بجعل الدين الواحد كدينين بخلاف المأمور بقضاء
الدين فانه يرجع بما أدى ان أدى أرذ من الدين وان أدى أجود لم يرجع الا بالدين لان حق رجوعه

المجوز بل زويفا والدين جبار يرجع على المكفول عنه بالجمادى كذا المحو يس والفرق ان المخلط مأمور بقضاء الدين عن الامر
فبرجع بحكم الاقراض وأما الكفيل والمحو يس انما يرجع من حيث انهما على كل ما في ذمتها ويجوز ان يملك الجمادى بالزويف
لانها لا تصلح لاعتماد فكان لهما ان يرجع بما عمل كافي ذمتها اه فقل ان المخلط غير كفيل بل مأمور بقضاء الدين

لنأمره بالاداء بآمره ولذا لا يلزم له الرجوع بما أدى ما لم يخالف أمره بالاداء ويجوز آخر
وقوله رجع بما أدى فبعد ادائه اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل فلو كفل من المستاجر بالاجرة
فدفع السكفيل قبل الوجوب لا رجوع له كافي اجارات الزاوية وأطلق فيما أدى فقبل ما اذا صالح
السكفيل الطالب عن الالف المكفول بها على خمسمائة فانه رجع بالخمس مائة لا بخمسين وهو
الالف لانه اسقاط أو هو ابراء عن بعض الدين فيسقط البعض ولا ينتقل الى السكفيل وفي فتح القدير
من يسع الفضولي اذا كفل بالمسلم فيه وأداه من ماله بصير مفرضا حتى لا يرجع بقيمته ان كان ثوبا
لان الثوب مثلي في باب السلم فسكننا فيه ما جعل تعالى له وفي رهن الخانة ما عتسبا وأخذ الثمن
كثيلا بامر المشتري فأدى السكفيل الثمن ثم هلك المبيع عند البائع فان السكفيل لا يخاصم البائع
ولا يرجع عليه بالثمن وانما يخاصم المشتري ثم المشتري يرجع على البائع بما دفع السكفيل اليه
اه (قوله وان كفل بغير أمره رجع) لانه متبرع بادائه عنه أطلقه ففعل ما اذا كفل بغير أمره
ثم أجازها لان السكفالة لزمته ونفذت عليه بغير أمر غير موجبة للرجوع فلا تنقلب موجبة له كافي
السكفي وهذا اذا أجاز بعد المجلس اما اذا أجاز في المجلس فانها تصير موجبة للرجوع كذلك في فصول
العقار وفي آخر الولوال المحيطة من الحمل ورجل كفل بنفس ورجل ولم يقترع على تسليمه فقال له الطالب
ادفع الى العالي على المكفول عنه حتى تبرأ عن السكفالة فاراد ان يؤديه على وجه يكون له حق
الرجوع على الطالب فالحيلة في ذلك ان يدفع الدين الى الطالب ويوجب الطالب مال الطالب والمطلوب ويوكفه
بقضه فكون له حق المطالبة فاذا قضه يكون له حق الرجوع لانه لو دفع اليه المال بغير هذه
الحيلة يكون متطوعا ولو أدى بشرط أن لا يرجع لا يجوز اه وقد ذكرنا في بيان في هذا الكتاب
مسائل الامر بنقد المال وانما على أربعة أقسام منها ما يرجع المأمور على الأمر وأما قال ادفع عني
أولم يقل خيطا كان الأمر وأما على أن يقول كفل لفلان بالف درهم على أو نقد الف درهم على
أو اضمن له الالف التي على أو اقصه ماله على أو اعطه الالف التي على أو ادفع كذلك ففي هذه كلها
كلمة على كفي ومنهما ما يرجع ان كان خيطا أو لا لا قال ادفع الى فلان الف أو لم يقل عني ولا على فدفعها
رجع ان كان خيطا أو لا ومنهما ما لا رجوع فيه في جميع الاحوال الا اذا شرط الأمر الضمان
وقال على اني ضامن وهي ما قال له فلان عني الف أو ادفع المأمور كانت من الأمر ولا رجوع
للمأمور عليه ولا على القاض ولا الأمر الرجوع فيها والدفع متطوع ولو قال على اني ضامن ففعل جائز
وضمن الأمر للمأمور ولا الأمر الرجوع فيها دون الدافع وكذا أقرض فلانا ألفا وكذا عوض عني فلانا
فان قال على ان ترجع على رجعي والافلا وكذا كفر عن عيني بطعامك أو ادركت ما لي بمال نفك
أو ارجع عني رجلا أو اعق عني عبدا عن ظهاري وليس في شخصي بيان القسم الرابع الذي قال فيه
أو لانه يرجع ان ذكر عني والافلا (قوله ولا يطالب السكفيل بالمال قبل أن يؤدي عنه) لانه
انما التزم للطالبة وانما تجلت الدين بالاداء فلا يرجع قبل التفك فان قلت هل للسكفيل أخذ
الرهن من الاصيل قبل أن يؤدي عنه قلت نعم قال في الخانة كفل من رجل بمال ثم ان للسكفول
عنه على السكفيل وهذا ذكر في الاصل انه لو كفل بمال مؤجل على الاصيل فأعطاه السكفول عنه
رهن بذلك جاز اه فسد السكفيل لان الوكيل بالشراء الرجوع على الموكل قبل الاداء
لما بينه من المباداة المحكمة حتى تخالفوا واختلفا في مقدار الثمن وللوكيل حسن المبيع الى
استيفاء الثمن (قوله فان لزم لزمه) أي ان لزم السكفيل الطالب لزم الاصيل ليخلصه من هذه

وان كفل بغير أمره لم
يرجع ولا يطالب الاصيل
بالمال قبل أن يؤدي
عنه فان لزم لزمه

(قوله اما اذا أجاز في
المجلس فانها تصير موجبة
للرجوع) أي اذا أجازها
المطلوب أو لزم الطالب
وان بالعكس فلا رجوع
كاستدركه المؤلف عن
السراج في شرح قوله
وبلا قبول الطالب في
مجلس العقد (قوله ولم
يقول عني) مفهومه انه
ان قال عني يرجع وان لم
يكن خيطا وهذا هو
القسم الرابع فافهم (قوله
فان قلت هل للسكفيل
أخذ الرهن من الاصيل)
الاحسن والادق لمارة
الخانة ان يقال للاصيل
دفع الرهن للسكفيل لئلا
يوهم الزام الاصيل بذلك
اذا طلبه السكفيل وبعبارة
الخاصة لا يفيد ذلك تأمل

(قوله) وينبغي أن يقيد أيضا بما إذا كان المال حالا (الخ) يقيد أيضا بما في القهستاني حيث قال وإن حبس حبس هو المكفول عنه
 إذا كان كفلا عن أحد الأبوين أو المجدين فإنه أن حبس لم يحبس به بشرق قضاء الخلاصة اه وفي حاشية أبي السعد وقده في
 الشربلية عبارة يمكن من أصول الدائن فإذا كان المدين أصلا لا يحبس كفله ولا يلزم لما يلزم من فعل ذلك بالاصل وهو
 مجتمع اه أقول في دعوى الزوم نظر بدليل ما في القهستاني وساق عبارته ثم قال فهذا صريح في أن حبس الكفيل لا يقع وان
 كان المدين من أصول رب الدين إنما المستحب حبس الأصل فقط فلا يقول على ما في الشربلية وأنته بعضهم لم يكونه مخالفا
 للقول اه قلت وبالله التوفيق لا مخالفة بينهما عند التحقيق لأن ما في القهستاني فيما إذا كان الدائن أجنبيا والمكفول
 أصلا للكفيل وهو استثناء من حبس الكفيل للمكفول إذا حبسه الطالب وما في الشربلية فيما إذا كان الكفيل أجنبيا
 والمكفول أصلا للدائن وهو استثناء من ملازمة الدائن وهو الطالب للكفيل وحاصل ٢٤٥ الكلام حيث أن الطالب

له ملازمة الكفيل الا
 إذا كان المكفول أصلا
 للطالب لما يلزم من
 ملازمته له وجب عليه
 حبس أصله بدنه
 بواسطة حبه للكفيل
 وهذا ظاهر وقد ذكره

العهد وأشار إلى أنه لو حبس الكفيل حبس المطلوب وقدمنا عن البرازية أنه مفيد عبارة إذا كانت
 الكفة الباهرة والأفلا يلزم الأصل لأنه ما أدخله ليخلصه وقدمنا أن للطالب حبسه ما ينبغي أن
 يقيد أيضا بما إذا كان المال حالا على الأصل كالكفيل والأفليس له ملازمة وساق بيان
 المحلول على الكفيل وحده وقده في السراج الوهاج أيضا بما إذا لم يكن على الكفيل المطلوب دين
 مثله والأفلا يلزمه وأشار المؤلف إلى أن الحال عليه إذا الزوم وكانت الحوالة تامر بالمجمل كان له أن
 يلزم المجل ليخلصه عن ملازمة الحال له وإذا حبسه كان له أن يحبس به إلا أن يكون للحبس على الحال
 عليه دين مثله وقد احتال عليه عليه مفيدا أفليس للحال عليه أن يلزم المجل إذا الزوم ولا يحبس به
 إذا حبس اه (قوله وبرئ بإداء الأصل) أي يرى الكفيل لأن براءة الأصل موجب براءة
 لأنه لا دين عليه في الصحيح وإنما عليه المطالبة فيحصل بقاؤها بلا دين هكذا ذكر الشارح تبعا
 للهداية وظاهره أن القائل بأن الكفيل عليه دين لا يبرأ بإدائه الأصل وليس كذلك بل يبرأ
 إجمالا لأن تعدد الدين عند القائل به حكى فيه فقط بإدائه واحد اه (قوله ولو أبرأ الأصل أو أخرجه
 برئ الكفيل وأخرجه) لما قدمناه أنه يلزم من إبراء الأصل إبراءه والتأخير أربا موقت فتعتبر
 بالإبراء المؤبد وإما قال أبرأ الأصل أي أبرأ الطالب ولم يقل برئ الأصل لأنه لا يلزم من براءة
 براءة لمافي الخاتمة ضمن له أفعالا فلان زوم فلان أنه كان قضاء إياها قبل الكفالة فإنه يبرأ
 الأصل دون الكفيل ولو برهن أنه قضاء بعدها يبرأ اه فقد برئ الأصل في الوجه الأول
 فقط ولكن يخرج عنه حيث تمثله في الخاتمة هي لومات الطالب والأصل وإزته برئ الكفيل
 أيضا لكون المطلوب ملك في ذمته قبرا وأبرأته موجب براءة فعل هذا لو برئ لتعلمها وجب عما
 ذكرناه من فرع الخاتمة السابق بأنه ليس من باب البراءة وإنما تبين أن لا دين على الأصل

الشربلية التي تفهمانه
 وله في ذلك رسالة خاصة
 سماها النعمة المحددة
 بكفيل الوالدة وسماها
 على سؤال صورة في امرأة
 استادت من ابنها مالا
 وكفلها باذنها فاجبني
 ثم إن الابن أراد حبس

كفيل أمه فهل له ذلك قال فاجبت بأنه ليس له حبسه إذا يلزم من حبسه حبس الام وأنه لا يجوز ولكني أعجب من السلامة
 الشربلية حيث فهم مخالفة كلام القهستاني لكلامه ماورد سؤاله على ما قرره ثم أجاب بأن في أمي الخلاصة ما يفيد من ادعى
 إعادته فعليه البيان وأنت قد علمت عدم النفاة لأنه إذا كان الدائن أجنبيا وحبس الكفيل عن أصله أي أصل الكفيل لا يلزم
 محذورون المنذور في حبس الكفيل مكفوله الذي هو أصله فلذا استثناء هذا ما ظهر لي بعون الله تعالى فتأمل به يظهر لك حقيقة
 أن شاء الله تعالى وساق في باب الحبس من كتاب القضاء عند قول المتن ويحبس الرجل في نفقة زوجته لا في دين ولده عن التحريم
 الرمي أنه وقع الاستثناء فيما ذكره الشربلية من الصورة وذكر الرمي هناك أن للكفيل حبس المدينون الذي هو أصل الدائن
 لأنه إنما حبس لمحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أدى فهو محبوس بدنه الذي ثبت له أو سدت على قول من يجعلها ضمنا
 في الدين وعلى قول من يجعلها ضمنا في المطالبة فلا بد من دخول في قولهم لا يحبس أصل في دين فرعه لأنه إنما حبسه أجنبي فيما ثبت له
 عليه اه ومفاده أن الدائن الذي هو فرع المدينون حبس الكفيل الأجنبي وإن لم يمتد منه حبس أصله وهو مخالف لما

أفتى به الشرعي لا فيلتامل (قوله وهو يدل على ان الدين الخ) قال الرمي تقدم في الكفالة ما هو مصرح في ذلك فراجع اه ثلث
وسياقي قرى بياني شرح قوله ولا يتعكس ما ينفعه (قوله وفي السراج الوهاج بشرط قبول الاصل الخ) قال الرمي وفي التنازعانية
تقلا عن المحقق ولو ذهب الطالب المال من المطلوب أو أبراء منه فثبت قبل الرد فهو مزمى وان لم يعتد بورد الهبة فرده صحيح والمال
على المطلوب والكفيل على ٢٤٦ حاله وان رد الأبراء هل يبرأ الكفيل لأذ كره له المسئلة في شيء من الكتب

والكفيل عومل باقراره كالأجنبي ونزع عن مسئلة الكتاب ما اذا تكفل بشرط براءة الاصيل فان
الاصيل يبرأ دون الكفيل لكونها صارت مجازا عن المحالة وفي جامع الفصولين باع المدينون يسع
وفامبرئى كقبضه فلو نفعه ما اعتدوا بالكفالة اه وهو يدل على ان الدين اذا عاد الى الاصيل بمأهو
فصح لا يعود على الكفيل وسياقي عن التنازعانية بانه وفي السراج الوهاج بشرط قبول الاصيل
البراءة فان ردها ارتدت وهل يعود الدين على الكفيل فيه قولان وموت الاصيل كقبوله وانما قال
أو أنوعنه لا لاحتراز عما اذا تاحوت المطالبة عن الاصيل لا بتأخير الطالب كالعمد المحجور اذا رزقه شيء
بعد عتقه فكفل به انسان فان الاصيل تتأخر المطالبة عنه الى اعتاقه ويطلب كقبوله للعمال ومنه
المكتاتب اذا صامح عن دم عمه وكفل به رجل ثم تجزأ خارت المطالبة عن الاصيل دون الكفيل
والمثلثان في المحانة معلل بان الاصيل انما اختارت عنه لاعتقاده ومعه ومما ان الاصيل لو كان
معصرا ليس للطالب مطالبة ويطلب الكفيل لوموسرا وفي التنازعانية لو أجل الطالب الاصيل
فلم يقبل صار حالا علم ما ولو أجله شهر اثم سنة دخل الشهر في السنة والا حال اذا اجتمعت انقضت
عبرة اه وفي النهاية ان ابراء الاصيل وتجاهله يرتدان بالرد وبراء الكفيل يرتدان باماناجله فلا
يرتد بالرد اه (قوله ولا يتعكس) أى براءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل ولا التأخير عنه
يوجب التأخير عن الاصيل لان عليه المطالبة وبقاء الدين على الاصيل بدونه جائز قيد بالتأخير أى
التأجيل بعد الكفالة بالمال حال لانه لو كفل بالمال الحال مؤجلا الى شهر فانه يأجل عن الاصيل
لانه لاحق له الا الدين حال وجود الكفالة فصارا لاجل دخاله في اماله فاجل خلافه كذا في الهداية
أطلقه في براءة الكفيل فتعمل ما اذا قبل أو لم يقبل كافي السراج الوهاج وأشار بقتضاره على عدم
براءة الاصيل الى ان الكفيل اذا ابراء الطالب فلا رجوع له عليه بخلاف ما اذا وهبه الدين أو تصدق
به عليه فان له الرجوع على الاصيل ولا يضمن قبول الكفيل في الهبة والصدقة فلو كان الأبراء
والهبة بعدموته فقبل الوارث صح فان ردورثته ارتدت في قول أبي يوسف وبطل الأبراء لانه ابراء لهم
وقال مجمل لا يرتد بدهم كالو ابراء في حياته ثم مات ويستثنى من قوله براءة الكفيل لا توجب براءة
الاصيل ما في السراج الوهاج لو أجل الكفيل الطالب في رجل فقبل الطالب والمال عليه برئ
الكفيل والاصيل لان المحالة حصلت باصل الدين والدين أصله على المكفول عنه فتضمنت
المحالة رابتهما ولو اشترط الطالب وقت المحالة براءة الكفيل خاصة برئ الكفيل ولا يبرأ المكفول
عنه والطالب ان يأخذ بدينه أيها شاء ان شاء الاصيل وان شاء الحال عليه ولا سبيل له على الكفيل
حتى يتوى المال على الحال عليه اه وكذا استثنى منه ما في المحانة اذا مات الطالب والكفيل
وارثه برئ الكفيل عن الكفالة وبقي المال على المكفول عنه على حاله وان كانت الكفالة بغير

واختلف المشايخ فيهمتهم
من قال لا يبرأ فهذا
القائل سوى بين الهبة
وبين الأبراء ومنهم من
قال يبرأ الكفيل اه
فقوله في الشرح وهل
يعود الدين على الكفيل
أى بعد رد الاصيل البراءة
(قوله وفي التنازعانية
لو أجل الطالب الاصيل

ولا يتعكس

الخ) قال في التفرقة
تأيسر لقول من قال في
الأبراء المردود ان الدين
يعود على الكفيل أيضا
(قوله وبراء الكفيل
يرتد بالرد الخ) ذكر مثله
في الفتح وسيد ذكر المؤلف
في شرح قوله وبطل
تعلق البراءة بقتله
عن الهداية أيضا ثم ذكر
بعده عن المحانة لو قال
للكفيل أخرجتك عن
الكفالة فقال الكفيل
لا أخرج لي بصر خارجا قال
للمؤلف هناك فثبت ان
إبراء الكفيل أيضا يرتد

بالرد قال في التفرقة نظر اه أى لان قوله

أخره
أخرجتك ليس إبراء بل هو في معنى الإقالة لبقاء الكفالة والاقالة تتم بالمعاقدين بحيث لم يقبلها الكفيل بطلت فتبقى الكفالة
بخلاف الإبراء فانه يحض اسقاطا فيتم بالمسقط كذا في شرح المقدسى على نظم الكفر (قوله ويستثنى من قوله براءة الكفيل لا توجب
براءة الاصيل الخ) قال في التفرقة لا معنى لهذا الاستثناء بعقدان الكلام في الإبراء بهنى الاسقاط على انه في الفرع الاول انما يبرئ

السكفيل لبراءة الاصيل وسياقي في الصلح ما يرشد اليه (قوله وعزاه الى الذخيرة) يعني قوله والمال على الكفيل الى الاجل المعنى وعلى الاصيل حال واما قوله واذا كفيل بالقرض مؤجلا الى قوله جازة فتقدر على الحبط وقوله ولو كفيل بدين مؤجل الى قوله اه هذا ذكر في التارخانية معزى الى الغنائية بعد قوله ولا يتأخر عن الاصيل بقوله قاله الرملي (قوله ومخالفة ما صرح به في تلخيص الجامع الخ) نقل بعض الفضلاء عن الفتاوى الهندية تفصيلا فقال واذا كان رجل على رجل ألف درهم حاله من ثمن مبيع فكفيل بهارجل الى سنة فلهذا على وجهين ان اضاف الكفيل الاجل الى نفسه فان قال اجلني ثبت الاجل في حق الكفيل وحده واذا لم يضاف الاجل الى نفسه بل ذكر مطلقا ورضي به الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصل جميعا اه فتأمل لك تحظى بالتوفيق (قوله والطر سوسى كلام الخ) حيث نقل أولاه عن شرح مختصر الكرخي للقدوري وعن المحيط وخزانة الاكل وشرح التكملة وغيرهما مثل ما في التارخانية ثم قال فحضر لنا من هذا كلدان الكفالة ٢٤٧ بالقرض الى أجل تصح

وتكون مؤجلة على الكفيل وحده وعلى الاصيل حال كما كان ولا يلتفت الى ما قاله المحصرى من قوله في التفسير اذا كفيل بالقرض الى أجل يتأجل على الاصيل وهذه المحلة في تأجيل القرض فان كل الكتب ترد ذلك ولم يقل هذه العبارة أحد غيره واذا زاد الامر بين ان يقتضى بما قاله المحصرى وحده أو بما قاله القدوري وكل الاصحاب فلا يقتضى الاعاقله القدوري وبقية الاصحاب ولا يقتضى بما قاله المحصرى

أمر برئ المطلوب ايضا لملامات الطالب صار ذلك المال مبرا تالو رثته ولو ملك الكفيل للمال في حياة الطالب بالقضاء أو الهبة يرجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامره وان كانت بغير امره لارجوع اه فقيما اذا مات الطالب والكفيل وارثه وكانت بغير امر له من براءة الكفيل براءة الاصيل ثم اعلم ان قول صاحب الهداية فيما اقتضاه لو كفيل للمال الحال مؤجلا الى شهر يتأجل عن الاصيل ايضا محمول على غير القرض ساقى التارخانية واذا كفيل بالقرض مؤجلا الى أجل معي فالكفالة جائزة والمال على الكفيل الى الاجل للمعنى وعلى الاصيل حال وعزاه الى الذخيرة ثم عزاه الى الغنائية ولو كفيل بالقرض فاخر عن الكفيل حاز ولا يتأخر عن الاصيل ومخالفة ما صرح به في تلخيص الجامع من انه شامل للقرض فان هذا هو المحلة في تأجيل القروض وقد معناه في التاجيل والطر سوسى فى أفق الوسائل كلام فيه فراجعوها ولو كفيل بدين مؤجل ثم باعه الكفيل شيئا بالدين قبل حلو له سقط وأقال البيوم أو رد ما تراضى عا دالدين ولم يعد الاجل ولو انقضت الحوالة بالتوى عا دالاجل اه كذا لو باع الاصيل الطالب بدينه سقط فلور عليه ملك جديد عا دالدين على الاصيل ولم يعد على الكفيل وبالفصح من كل وجه يعود على الكفيل ولو كانت الاجل لاحد الكفيلين أكثر ظل على الآخر وأدى يرجع على الاصيل حتى يحصل على الآخر أو يرجع الآخر بنصفه ثم يبعان الاصيل بالنصف اه واذا لم يكن تأجيل الكفيل تأجيلا للاصيل فاذا أدى الكفيل قبل مضي الاجل لارجوع له على الاصيل حتى يضى الاجل باتفاق ازوايت وكذا اذا حل على الكفيل بموته لا يحل على الاصيل وكذا اذا حل على الاصيل بموته لا يحل على الكفيل وعن أبى يوسف اذا كان على رجل ألف مؤجل وكل واحد قبل عن صاحبه مات أحدهما أخذ ماله بالاصالة واما ما عليه بالكفالة يبقى مؤجلا هو الصحيح كذا في التارخانية

ولا يجوز ان يعمل به وكان بعض القضاة يحكم بما قاله المحصرى من غير ان يعرف ان المحصرى ذكره وانما كان يقول بمخالفته لاشعن المشايخ انه هو المحلة في تأجيل القرض وهو خطأ لا يجوز ان يعمل به (قوله وبالفصح من كل وجه يعود على الكفيل الخ) قال الرملي قسم في الاقالة عن الصفرى ولو رده بعيب بقضاء كان فصحا من كل وجه فعوض الاجل كما كان ولو كان بالدين كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين اه فهو مخالف لما هنا فاقبل وأقول اعقب هذا في التارخانية بتقول مخالفة لهذا فقتل عن المحيط انه يبرأ الكفيل سواء كان الرديس بقضاء أو برضا وما ذكر في هذا الشرح عنه نقله عن الفتاوى العتائية ونقل بعده عن السقافى عن المبسوط التفصيل بين الرد بالقضاء فعود على الكفيل وبين الرد برضا فلا يعود والحاصل ان فيها خلافا بينهم تنبه (قوله واما ما عليه بالكفالة يبقى مؤجلا هو الصحيح) قال القزى هذا التصحيح مشكل فان المصوص عليه في الكتب العتائية وذكره المصنف ايضا ان المال المكتوب به يحصل بموت الكفيل ومقتضاه ان يكون ماله بالكفالة حالا ايضا وان لم يحصل على الاصيل قال شيخ الاسلام عبد البر في شرح الوهبانية فان كان المال المكفول مؤجلا في المبسوط انه يجبل بموت الكفيل ويؤخذ

من تركه ولا ترجع الوردته على المكفول حتى يحصل الاحل وفي الجمع ان زفر يقول ان وردته الكفيل برجعون في الحال ويسقط اعتبار الاجل اه وفي الوثا الحية ولو مات الكفيل قبل الاجل حل عليه لان الاجل يسقط بموت من له الاحل فان أدى ورتتهما برجعوا في المطلوب الا الى ٢٤٨

قوله ولو صالح أحدهما بر المال عن الف على نصفه برئا أي صالح الاصيل أو الكفيل الطالب على نصف الدين برئ الكفيل والاصل اما اذا صالح الاصيل فظاهر لانه بالصلح برأ وبرائه توجب براءة الكفيل وأما اذا صالح الكفيل فلانه اضافته الى ألف الدين وهي على الاصيل فبرئ عن خمسمائة فبراه الكفيل ثم برنا جمعاً عن خمسمائة باء الكفيل وبرجع على الاصيل بخمسمائة ان كانت الكفالة بأمر بخلاف ما اذا صالح على جنس آخر لكونه مادلة فلكه فرجع بالالف أطلقه فعمل ماذا شرط الكفيل برأه أو براءة الاصيل أو لم يشرط شيئاً وأما اذا شرط براءة الكفيل وحده برئ دون الاصيل هكذا ذكر الشارح وليس المراد ان الطالب ياخذ الدين في مقابلة ابراء الكفيل عنها وإنما المراد ان ما اخذ من الكفيل بحسب من أصل دينه ويرجع بالباقي على الاصيل قال في الهداية ولو كان صاحبه عما استوجب من الكفالة لا يبرأ الاصيل لان هذا ابراء الكفيل عن المطالبة اه قال في النهاية أي ما وجب بالكفالة وهو المطالبة صورته ما في المبسوط لو صاحبه على مائة درهم على ان ابراء الكفيل خاصة من الباقي رجع الكفيل على الاصيل بمائة ورجع الطالب على الاصيل بتسعمائة لان ابراء الكفيل يكون فسخاً للكفالة ولا يكون اسقاطاً لاصل الدين اه وهكذا في فتح القدير وقال قبله وان شرط براءة الكفيل وحده برئ الكفيل عن خمسمائة والالف تتبناها على الاصيل فرجع الكفيل بخمسمائة ان كان بامره والطالب بخمسمائة اه وفي التتارخانية الكفيل ان كان بالنفس اذا صالح الطالب على خمسمائة دينار على ان ابراء من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عنها فلو كان كفلاً بالنفس والمال عن انسان واحد وصالح على خمسين بالشرط برئ ثم قال الكفيل بالنفس اذا قضى الدين الذي على الاصيل على انه يبرئه عن الكفالة ففعل جازاً القضاء ولا يبرأ وما اذا اعطاه عشرة لبرئه عن الكفالة بالنفس فأمره لم يسلم له العوض باتفاق الروايات وفي برأته عنها روايتان اه وفي الحاشية لو صالح الكفيل الطالب على شيء لبرئه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل اه وهو باطلاً فمما سئل للكفالة بالمال والكفالة بالنفس (قوله وان قال الطالب للكفيل برئت الى من المال رجع على المطلوب) أي الكفيل على الاصيل معناه اذا ضمن بامره لان البراءة التي ابتدأوها من المطلوب وانتهوا الى الطالب لا تكون الا بالبقاء فبرجع فصار كآذره بالقبض منه أو التمسكه أو الدفع اليه واستفد منه براءة المطلوب الطالب لا قراره كالكفيل (قوله وفي برئت أو برأناك) أي في قول الطالب للكفيل برئت بفتح التاء أو برأناك لا يرجع الكفيل على المطلوب ما في برأناك فلا خلاف فيه انه ابراء لا ينتهي الى غيره وذلك لا يسقطه فلم يكن اقراراً بالبقاء وان في حل بمنزلة ابراءناك وما في برئت فقال محمد هو مثله لاحتماله البراءة بالاداء والموا ابراءه فثبت الادنى اذ لا رجوع بالشئ وقال ابو يوسف هو مثل الاول لانه أقرب براءة ابتدأوها من المطلوب وباليه الا بقاء دون الابراء وقيل في جميع ما ذكرنا اذا كان الطالب حاضراً

لا عما استوجبه الدائن على الكفيل من المطالبة فكلام النهاية غير محرر ولذا ذكر في الفتح كالمبرئ منه برجع حيث قال وجعل في النهاية صورة هذه المسئلة ما في المبسوط الخ (قوله وقيل في جميع ما ذكرنا اذا كان الطالب حاضراً يرجع في البيان اليه) قال في الزهر والظاهر ان في لفظ الاحل لا يرجع اليه لظهور انه معصية لانه اخذ منه شيئاً اه وفيه نظر بظاهر بادق

فلا يستحق الرجوع بالدين معسلاً ولا تقوم الوردته مقامه في الرجوع فلو مات المطلوب قبل اجله حل عليه ولم يصل على الكفيل أما الاصيل فلانه مات من له الاجل وأما الكفيل فلانه ولو صالح أحدهما بر المال عن الف على نصفه برئا وان قال الطالب للكفيل برئت الى من المال رجع على المطلوب وفي برئت أو برأناك لا أسقط الاصيل في حياته الاجل يسقط في حقه ولا يسقط في حق الكفيل لانه برئ ان يلزم الكفيل زيادة لم يلزمها الكفيل فكذا اذا سقط الاجل بموته اه كذا في حاشية الرسمى (قوله صورته ما في المبسوط الخ) هذا لا يظهر تصويراً لعبارة الهداية وإنما هو صورة ماذا شرط براءة الكفيل وحده وهو ما قدمه عن الزبلي لان ما في المبسوط وفيه الصلح عن المال

نظر ثم ان عبارة المؤلف تبيد ضعف هذا القول وعبارة فسخ القدير قالوا في شروح الجامع الصغير هذا اذا كان الطالب فائذا فاما اذا كان حاضرا الخ وسمى عليه في متن القدر والتمتق وجرم به الزبلي وابن الكمال (قواه) وفي فسخ القدير والمحوالة كالكفالة في هذا) وهم انه لو أبرأ المحتال لاحتل عليه برامة اسقاط انه لا يرجع لفعال عليه على الخيل مع ان الاحتال عليه اذا أدى الدين ولو حكامه الرجوع والاداء المحكمي مثل مال ووجهه باه الحال كما سبق في ما به فتأمل (قول المصنف وبطل تطيق البراءة من الكفالة بالشرط) أقول الظاهر ان اضافة تعليق الى البراءة من اضافة الصفة الى موصوفها ٢٤٩ والمعنى وبطلت البراءة المتعلقة

بالشرط واذا بطلت البراءة المذكورة تبقى الكفالة على أصلها فلا طالب المطالبة بدليل التعطل فان البراءة لما كان فيها معنى التملك لم تصح بالتعليق كتمان

وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط

التملك المعلق لا يصح وليس المراد ان تعليق البراءة باطل لتكون البراءة صحيحة مختصرة اذ لو كان كذلك لطلبت الكفالة ولما صح التعطل فان البراءة من الكفالة فيها معنى التملك والتعلق المعلق بالشرط غير صحيح وأما نفس التعلق فليس فيه معنى التملك فتعين ان الذي بطل هو البراءة المتعلقة لانفس تطيقها وحينئذ فتبقى الكفالة صحيحة على أصلها تامل ثم رأيت في هامش نسختي شرح الجمع وهي نسخة

برجع في البيان اليه لانه هو المجلد حتى في برئت الى الاحتمال لا في ابرأ تلك مجازا وان كان سيديا في الاستعمال كذا في النهاية وفي فسخ القدير والمحوالة كالكفالة في هذا قيد بقوله برئت لانه لو كتب في الصك برئى الكفيل من الادراهم التي كفل بها كان اقرارا بالقض عندهم جميعا كقوله برئت الى بقضة العرف فان العرف ليس الناس ان الصك يكتب على الطالب بالبراءة اذا حصلت بالابقاء وان حصلت بالاراء لا يكتب عليه الصك فحققت الكفالة اقرارا بالقض عرفا ولا عرف عندنا لبراءة كسنا في فسخ القدير واختلف المتأخرون فيما اذا قال المدعي عليه أبرأني المدعي من الدعوى التي يدعى على منهم من قال هو اقرار بالمال كما لو قال أبرأني من المال الذي ادعاه ومنهم من قال لا يصح كون اقراره ان الدعوى تكون بحق وبباطل كذا في فسخ القدير وفي البرازية من الدعوى دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون ودعوى البراءة عن المال اقرار وقول المتقدمين اصح اه (قوله وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط) لما فيه من معنى التملك كافي سائر البراءات وبروي انه يصح لان عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق ولهذا لا يرتد براءة الكفيل بالرد بخلاف ابراء الاصيل كذا في الهداية وظاهره ترجيح عدم بطلانه بناء على الصحيح وكذا الزبلي الشارح انه لا يصح التعليق ايضا وان لم يكن عليه الا المطالبة قبل اقباضه من تملك المطالبة وهي كالدين لانهما وسيلة اليه والتملك لا يقبله وفي الحاشية لو قال لا تكفل اخرجك عن الكفالة فقال الكفيل لا اخرج لم يصح خارجا اه فثبت ان ابراء الكفيل ايضا يرتد بالرد في المعراج قبل المردا بالشرط الشرط المحض الذي لا منفعة للطالب فيه أصلا كدخول الدار ويجبى والتفد لانه غير متعارف اما اذا كان متعارفا فانه يجوز كافي تعليق الكفالة في ايضاح لو كفل بالمال والنفس وقال ان وافقت غدا وانا برى من المال فوافقه غدا برى من المال فقد يجوز تعليق البراءة عن الكفالة بالمال وكذا اذا علق البراءة باستفتاء البعض يجوز أو علق البراءة عن البعض بتجهيل البعض يجوز ذكره في مبسوط شيخ الاسلام فعلم ان المردا بالشرط الشرط الغير المتعارف واختلاف الروايات في صحة التعليق محمول على هذا فروايت عدم الجواز فيما اذا كان غير متعارف ورواية الجواز فيما اذا كان متعارفا اه فعلى هذا فكل كلام المؤلف محمول على شرط غير متعارف وأراد من الكفالة الكفالة بالمال احترازا عن كفالة النفس فانه يصح تعليق البراءة منها على تفصيل منذ كور في الحاشية قال اذا علق براءة الكفيل بالنفس شرط فهو على وجهه فلا تنافي وجهه تجوز البراءة وبطل الشرط

٣٢ - بحر سادس في قسمة مكتوبة على نسخة شارحه بخط بعض العلماء مكتوب على الهامش عند قول المتن ولا يصح تعليق البراءة منها بالشرط ما نصه معناه ان الكفالة حائزة والشرط باطل اه وهذا عين افعهته وانه الحمد (قوله فثبت ان ابراء الكفيل ايضا يرتد بالرد) أقول هذا رد على قول الهداية السابق ولهذا لا يرتد بالرد لكن يمكن أن يقال ان ما في الحاشية من معنى على خلاف الصحيح تامل وقسمنا قبل ورقتين الجواب بان ما في الحاشية اشارة لعقد الكفالة لا ابراء (قواه الذي لا منفعة للطالب فيه الخ) أقول الظاهر ان من معاصف عنه من قول الكفيل كفلت لك فلانا في انك ان طال بقني عا عليه قبل حلول أجل الدين فلا كفالة لك

والكفالة بمجد وقود
وميسع ومروهن وأمانة

على ثم ماله قبل حلول
الاجل والذي يظهر بطلان
السراة المعلقة بقاء
الكفالة صحيحة على أصلها
لانه لا تغرق في هذا الشرط
للطالب تامل (قوله قيد
بالكفالة بالعين الخ) فرغ
ذكر في نور العين برز
الجامع مانع من المتاع
لواخذ من مستغره أو
خاصه برده كغلاصع
ولو رد رجع عليه بأجر
مثل عمله اذا تكفل بأمر
يرجع بمضامين وشغل
عمله أجره ولو أخذه
وكسلا لا كغلاصع لا يغير
على رده لشرحه بخلاف
القبيل اه (قوله وما ذكره
شمس الأئمة السرخسي
الى قوله تامل) أخذه
صاحب الفسخ من الدراية
ولم يلتفت اليه في العناية
قال في التهر وفيه نظر
لان شمس الأئمة ليس
من لم يطلع على الجامع
بل لعله اطلع على رواية
أقوى من ذلك فاخترها
لان هذا أمر موهوم
ومن حفظ جملة على
من لم يحفظ (قوله والوجه
عندي أن لا فرق الخ)
رد على التفصيل الاتي
المفصول عن السارح
الزبلي

نحو أن يكفل رجل بنفس رجل فإبراء الطالب عن الكفالة على أن يعطيه التكفيل عشرة دراهم
حازت البراءة وبطل الشرط وإن صالح التكفيل المكفول له على مال ليس به عن الكفالة لا يصح
الصالح ولا يجب المال على التكفيل ولا يبرأ عن الكفالة في رواية الجامع وأحدى روايتي الحوالة
والكفالة وفي رواية أخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجهه يجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل
كفل بنفس رجل وبعامله من المال فشرط الطالب على التكفيل أن يدفع المال الى الطالب
وبرئه عن الكفالة بالنفس جازت الكفالة والشرط وفي وجهه لا يجوز كالأصل وصورة ذلك رجل
كفل بنفس رجل خاصة فشرط الطالب على التكفيل أن يدفع اليه المال ورجع بذلك على
المطلوب فانه يكون باطلا اه (قوله والكفالة بمجد وقود) أي بطل التكفيل بمجد وقود
لانه يتعدى إيجابه عليه لعدم جريان النيابة في العقوبة لعدم حصول المقصود منها وهو الرزق قيد
الكفالة بنفس المجدوالة ولان الكفالة بنفس من عليه يجوز قصره في النيابة وأشار اليه في
الهداية وقدمنا انه لا يجوز بنفس من عليه في الحدود الخالصة فلما رجع في شرح قوله ولا يصح
على الكفالة بالنفس في حدود وقود (قوله وميسع ومروهن وأمانة) أي وبطلت الكفالة بالميسع
والمرهون أما الكفالة بالميسع للشرى فلان الميسع مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة
بالأمين المضمونة وإن كانت تصح عندنا خلافاً لما في لكن انما تصح بالأمين المضمونة نفسها
كالميسع بعاقسدا والمقبوض على رسوم الشراء أو المقصوب لاجباً كان مضموناً بغيره كالميسع
والمرهون لان من شرطها أن يكون المكفول مضموناً على الاصل بحيث لا يكتسبه أن يخرج عنه
الأدفعه أو دفع مثله والميسع قبيل القبض ليس بمضمون على الباقي حتى لو هلك لا يجب عليه
شيء وانما يتفسخ به الميسع والمرهون غير مضمون على المرتن بغيره وانما يسقط دينه اذا هلك
فلا يمكن إيجاب الضمان على التكفيل وهو ليس بواجب على الاصل اطلقه فتعلل ما اذا ضمن
الرهن عن المرتن للراهن أو عكسه كذا في جامع الفصولين وأما الأمانة كالوديعة ومال المضاربة
والشركة والعارية والمستأجر فلا يمكن جعلها مضمونة على التكفيل وهي غير
مضمونة على الاصل وقالوا رد الوديعة ليس واجب على المودع بل الواجب عدم المنع عند طلب
المودع فلا يجب على التكفيل تسليمها قيد الكفالة بالعين لان الكفالة بتسليمها أمانة أو مضمونة
صحيحة وفائدته حينئذ الزام احضار الرهن وتسليمها ولو تجزأ مات العبد الميسع أو المستأجر أو الرهن
انقضت الكفالة وزان الكفالة بالنفس سواء ما ذكره شمس الأئمة السرخسي ان الكفالة
بتسليم العارية باطلة باطل فقد نص في الجامع الصغير أن الكفالة بتسليم العارية صحيحة وكذا في
المبسوط ونص القندوري انها بتسليم الميسع جازة ونص في الثقة على جيع ما أوفى اه ان الكفالة
بتسليم صحيحة والوجه عندى أن لا فرق بين الثلاث الاول من الوديعة ومال المضاربة والشركة وبين
العارية وماعها من الأمانات اذ لا شك في وجوب الرد عند الطلب فان قال الواجب القليلة منه
وبينها لاردها فقول فلين مثل هذا الواجب على التكفيل وهو أن يحصل له ويحتمل بدينه وبينها
بعد احضارها اليها ونحن نرى وجوب الرد ما هو أعين من هذا ومن حل الردود اليه قال في الذخيرة
الكفالة بتسليم المودع من الاخذ صحيحة كذا في فتح القدير ورد على شمس الأئمة السرخسي
ما أخذ من معراج الدراية ويساعده قول السارح ويجوز في الشكل أن يتكفل بتسليم العين مضمونة
أمانة وقيل إن كان تسليمه واجبا على الاصل كالعارية والجاره جاز والا فلا فإد أن التفصيل بين

أمانة وأمانة ضعيف (قوله وصح لو غننا ومقصوبا ومقبوضا على سوم الشراء ومبيعا واسدا)
 أي صح الضمان لو كان المضمون إلى آخره أما الثمن فليكونه ديناً صححوا مضموناً على المشتري
 وأما ما عداه فليكونه مضموناً بنفسه على الأصل لانه اذا هلك وجبت قيمته وهي كره ويستثنى
 من الثمن ما عداه صبي محذور عليه فكفل به رجل أو كفل بالدرك بعدما قبض الصبي الثمن
 لم تصح الصكفالة لكونه كفل بما ليس بمضمون على الأصل وإن كفل بالدرك قبل قبض
 الصبي لمحت كذا في الحاشية وبما تنص به الكفالة من الايمان بدل الصلح عن السلم لو كان عبدا
 فكفّل به انسان صحت فان هلك قبل القبض فعليه قيمته ومنها المهر وبذل الخلع لان هذه
 الاشياء لا تبطل بهلاك العبد كذا في الحاشية ولو كفل بالثمن فاستحق المبيع برئ الكفيل وكذا
 لو رده بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو بخيار رؤى أو شرط ولو كفل المشتري بالثمن لغريمه ثم استحق
 المبيع برئ الكفيل ولو رده بعيب بقضاء أو بغير قضاء لا دلو كفل بالمهر عنه ثم سقط عنه كله
 قبل الدخول أو نصفه قبله برئ الكفيل عن الكل في الاول وعن النصف في الثاني حكاه للبراة
 الزوج ولو كفل بالثمن ثم ظهر فساد المبيع رجع الكفيل عما دفعه ان انشاء على البائع وإن شاء
 على المشتري وإن فسد بعد مدهته بان الحقايق شرطا فاسد اقل جوع للمشتري على البائع وتماه
 في التاخر حاشية هنا وذكر في باب خيار الشرط لو كان بالثمن كفيل فصحح المشتري فلم يرد المبيع
 إلى البائع فله مطالبة الكفيل بالثمن حتى يرد المشتري المبيع اه وهو مخالف لقوله هناك
 الكفيل يبرأ بغير البيع بخيار الشرط ونحوه فله تأمل وأما ضمان المصنوب فان كان المضمون
 عينا فاما فيلزم الضامن احضارها وتسليمها الا بيمينان هلكتان كان المضمون مستهلكا فالمضمون
 قيمته لم ياتي السراج الواجب ولو ادعى على رجل انه غصبه ألف درهم وهو في يده أو في منزله أو ادعى
 شيئا يكون دينا من مكمل أو موزون فضمن له رجل ما ادعى كان على الضامن ان يأتي بذلك الشيء
 بعينه فان لم يأت بذلك الشيء لم يضمن حتى يثبت المدعي على المدعي عليه وان ادعى الفداء فله
 أو كره استهلكا فضمنه رجل فهو ضامن من ساعته وان لم يقيم المدعي بينة لان العين مادامت باقية
 فالضمان ينصرف إلى احضارها ولا ينصرف إلى تسليمها الا بعد الاستحقاق وان كانت هالكة
 فالضمان ينصرف إلى القيمة فصار ضمانه دالة على الاعتراف بالضمان اه والمقبوض على سوم
 الشراء انما يكون من هذا النوع اذ ادعى له ثمن والا فهو أمانة كما قدمناه في السوم (قوله وجعل
 دابة معينة مستأجرة وخدمة عبد استأجر للخدمة) أي وبطلت الكفالة بحمل دابة إلى آخره لانها
 اذا كانت معينة كان الكفيل حازرا عن تسليمها لانه لا ولاية له في الحمل على دابة الغير لانه لو اعطى
 دابة من عنده لا يستحق الاجر لانه في غير الهقدود عليه قد يكونها معينة لانها لو كانت بغير عينها
 جازت الكفالة لانه يمكنه الحمل على دابة نفسه والحمل هو المستحق وقد باجل لانه لو كفل بتسليم
 الدابة المعينة يجوز كما قدمناه وفي فتح القدر وبالحاصل انه ان كان الحمل على الدابة بتسليمها فبقي
 أن تصح الدلالة لان الكفالة بتسليم المستأجر صحيحة ولو منع منه كون المستأجر ملكا لغير الكفيل
 وان كان التعميل فبقي أن لا يصح فيها لان التعميل غير واجب على الأصل والحق أن الواجب
 في الحمل على الدابة معينة أو غير معينة ليس مجرد تسليمها بل المجموع من تسليمها ولاذن في تحصيلها
 وهو ما ذكر في النهاية من التركيب وما ذكرنا من الحمل عليها ففي المعينة لا يقدر على الاذن في تحصيلها
 اذ ليس له ولاية عليها ليصح اذنه الذي هو معنى الحمل وفي غير المعينة عينه ذلك عند تسليم دابة نفسه

وصح لو غننا ومقصوبا
 ومقبوضا على سوم الشراء
 ومبيعا واسدا وجعل دابة
 معينة مستأجرة وخدمة
 عبد استأجر للخدمة

(قوله ولو كفل المشتري
 بالثمن لغريمه ثم استحق
 المبيع برئ الكفيل
 الخ) قال في النهر والفرق
 بينهما فيما يظهر انه مع
 الاستحقاق تبين ان الثمن
 غير واجب على المشتري
 وفي الرد بالعيب ونحوه
 وجب المسقط بهما تعلق
 حق الغريم به فلا يصري
 عليه (قوله وان فسد بعد
 صحت الخ) قال في النهر
 وكان الفرق بينهما ان
 بظهور الفساد تبين ان
 البائع اخذ شيئا يستحقه
 فبرجع الكفيل عليه
 وان انحفا به شرطا فاسدا
 لم يقسم ان البائع حين
 قبضه قبض شيئا لا يستحقه

(قوله ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة) هذه عبارة الهداية قال في القنع أي نسخ كقالة الاصل من أي يوسف بل انه نافذ ان كان المكفول عنه غائبا ٢٥٢ (قوله ووجه التوقف) قال الرمي أي التوقف على الاجازة اه وقوله ما قدمناه

الخ قال في القنع وهو ان شرط العقد يتوقف حتى اذا قصد فضولي لمرأة على آخر توقف على الاجازة كذا اذا كان عقدا تاما بان خاطب عنه فضولي آخر وعندهما لا يتوقف الا ان خاطب عنه فضولي آخر فلا يتوقف عندهما الا العقد التام (قوله وبه علم الخ)

وبلا قبول الطالب في مجلس العقد الا ان يكفل وارث المريض عنه

قال في القنع قالوا اذا قيل عنه قابل توقف بالايجاب وحشد فقوله لا يصح الا بقبول المكفول له غير صحيح بل الشرط ان يقبل في المجلس ان كان حاضرا فنفذ أو يقبل عنه فضولي ان كان غائبا فيتوقف على اجازته او رده اه (قوله وفي البرازية الفتوى على قول الثاني) قال الرمي وفي انفع الوسائل صرح بان الفتوى على قوله هما (قوله وقد يقال لافائدة في هذه الكفالة الخ)

اوداية استأجرها اه (قوله وبلا قبول الطالب في مجلس العقد) أي وبطلت الكفالة بلا قبول الطالب في مجلس الايجاب أي لم تتعد أصلا وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يجوز اذا لم ينفذ فاجاز ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة وهو الاظهر عنه والخلاف في الكفالة في النفس والمال جميعا له أنه تصرف التزام فيستقديه المثلزم وهذا وجه الظاهر عنه ووجه التوقف ما قدمناه في الفضولي في النكاح ولهما أن فيه حاشية التمليك وهو يملك المطالبة منه فيقوم بهما جميعا والموجود بشرطه فلا يتوقف على ما وراء المجلس الآن يقبل عن الطالب فضولي فانه يصح ويتوقف على اجازته ولا تكفل أن يخرج نفعه عنها قبل اجازته كذا في شرح المجمع والمحائقي وبه علم ان قبول الطالب بخصوصه انما هو شرط النفاذ وأما أصل القبول في مجلس الايجاب فشرط الصحة فلو حذف الطالب في الكفاب لكان أولى كإفعل في الاصلاح ونه عليه في الانصاح وفي البرازية الفضولي لو وقع للموقوف لا يصح كذا في البرازية وفي الفتوى على قول الثاني قيد الانشاء لانه لو أخبر عن الكفالة حال غيبة الطالب يجوز اجماعا ولو استغافل الطالب أخبر وقال الكفيل كان انشاء بالقول للطالب كذا في البرازية وفي السراج الوهاج لو قال ضمننت ما نفلان على فلان وهما غائبان فقبل فضولي ثم بلغهما فاجازا ان اجاز المطلوب أولا ثم الطالب حازت وكانت كفالة بالامر وان كان على العكس حازت وكانت بغير الامر وان لم يقبل فضولي عن الطالب لم يقض مطلقا عندهما وكذا لو كان الطالب حاضرا وقيل ورضي المطلوب فان رضي قبل قبول الطالب رجع عليه وان بعده فلا رجوع اه (قوله الا ان يكفل وارث المريض عنه) بان يقول المريض لو ائتمت تكفل عني بما على من الدين فكفل به مع غيبة القرمالان ذلك وصية في الحقيقة ولذا تصح وان لم يسم المكفول لهم ولهذا قالوا انما تصح اذا كان له مال أو يقال انه قائم مقام الطالب لمحااجة السه فغير يتألفته وفيه نفع الطالب فصار كما اذا حضر بنفسه وانما يصح بهذا اللفظ ولا يشترط القبول لانه اراد به التحقق دون المساومة فظاهر في هذه الحالة فصار كذا اذا كفل بنفسه كالامر بالنكاح فيسبب الوارث لان المريض لو قال ذلك لاجني اختلف المتأخج فقه ففهم من قال بالجواز تغزير لا للمريض مسغلة الطالب ومتم من قال بعدمه لان الاجني غير مطالب بقضاء دينه بلا التزام فكان المريض والصحيح سواء الاول اوجه كذا في فتح القدير وحقق انها كفالة لكن يرد عليه توقفها على المال كما قدمناه وقيد المريض لان الصحيح لو قال ذلك لوارثه أو غيره لم يصح ومن هنا يقال انها ليست كفالة من كل وجه لانها لا تصح الا اذا كان للمريض مال فلو كانت كفالة مطلقا للصحة مطلقا ولست وصية من كل وجه لانها لو كانت وصية مطلقا للصحة الامر من الصحيح ولذا قال في معراج الدراري في تعليل الكتاب بان ذلك وصية في الحقيقة نظر ان لو كانت وصية حقيقة لسا اختلف المحكمين حالة الصحة وحالة المرض الآن يؤول بانه في معنى الوصية في الحقيقة وفيه بعد اه وقد يقال لافائدة في هذه الكفالة فلان الوارث مطالب بقضاء دين الميت من مال الميت سواء قال له المريض تكفل عني أولا واذا لم يكن له تركه لا مطالبة عليه سواء قال له ذلك أم لا في فائدة فيها وقد وقع الاشتباه لعدم الاطلاع على نقل

قال في التهرقيد يدفع بان فائدة تظاهري في نفي دفعته (قوله وقد وقع الاشتباه) اي انه كلام وقوله فيما لعدم الاطلاع على نقل دليل لوقوع الاشتباه وقوله فيما اذا تكفل متعلق بالاشتباه أو بوقع وقوله هل يطالب الخ قال في التهرقيد بنفي على انه وصية أن يتخلل وقوعها انما كفالة أن يلزم الكفيل بالدفع الات

فإذا تكفل بعض الورثة بأمر الميراث وكان له مال غائب هل يطالب الكفيل بقضاء دين الميت من ماله ثم يرجع في التركة أولا ولهذا قال في السراج الوهاج أن الورثة يطالبون بدينهم ورثتهم بلا ضمان والضمان مازاده إلا تأكيد وقيد في الهداية المسئلة بأمر الميراث لأن الورثة لو قالوا ضمنا للناس كل دين لهم عليك ولم يطلب الميراث ذلك منهم والغرماء غيب لم يصح ولو قالوا ذلك بعد موته صحت الكفالة وروى عن أبي حنيفة جواز كفالتهم مرضعوا لم يطلب الميراث منهم ذلك كذا في السراج الوهاج والخاتمة وفي البدائع وأما مسألة الميراث فقد قال بعض مشايخنا أن جواز الضمان بطريق الإيصاء بالقضاء عنه بعد موته لا بطريق الكفالة وبعضهم أحازوه على سبيل الكفالة ووجه ما أشار إليه أبو حنيفة في الأصل وقال هو بمنزلة الميراث غرمائه وشرح هذه الإشارة والله أعلم أن للدين عرض الموت يتعلق الدين بما هو صبر بمنزلة الأجنبي عنه حتى لا ينفذ منه التصرف المبطل لحق الغريم ولو قال أجنبي لأورثه أضمنوا الغرماء فلان عنه فقالوا أضمننا يكفي به فكذا الميراث اهـ (قوله وعن ميت مفلس) أي وبطلت الكفالة عن ميت مفلس وهذا عند أبي حنيفة وقال الأصمعي لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بحجارة فزل من الانصار فقال هل عليه دين قال نعم درهمان أودينا نارنا وامتنع من الصلاة فقال صلوا على أخيك فقام أبو قتادة فقال هاعلى يا رسول الله فصلى عليه ولأنه كفيل بدين ثابت لانه وجب لحق الطالب ولم يوجد المسقط ولهذا يبيح في حق أحكام الآخرة ولو تبرع به إنسان يصح ولذا بقي إذا كان به كفيل وله أنه كفيل بدين - اقط لان الدين هو الفعل حقيقة ولهذا اوصف بالجواب لانه في المحكم مال لانه يؤل إليه في المسائل وقد عجز بنفسه وبمخلفه ففات عاقبة الاستيفاء فسقط ضرورة التبرع ولا يعتمد قيام الدين وإذا كان له كفيل أوله مال تخلفه إذا القضاء إلى الأداء باق أطلقه فشمع ما إذا كان الكفيل أجنبيا أو وارثا لميت ولو انشأ كذا في المراج والمجواب عن الحديث أنه يحتمل الأقرار عن كفالة السابقة والأثناء والوعد وحكاية الفعل لا عموم لها وقيد الكفالة بعد موته لانه لو كفل في حياته ثم مات مفلسا تبطل الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يبطل الرهن لان سقوط الدين عنه في أحكام الدنيا في حقه للضرورة فتقدر بقدرها فبقائه في حق الكفيل والرهن لصدم الضرورة كذا في المراج وبما قرأناه علم أن الميت المفلس من مات ولا ترك له ولا وكفيل عنه ويستثنى من بطلانها مسألة في التعرير من بحث الموت من عوارض الاهلية لتوقوت الدعة بالمحقوق دين بعد الموت صحت الكفالة به بان فخر بترأى الطريق قتل فيه حيوان بعد موته فانه ثبت الدين مستندا إلى وقت المحضر الثابت حال قيام النعمة والمستند ثبت أولاً في الحال وبازم اعتبار قوتها حينئذ لكونه محل الاستيفاء اهـ (قوله والائمن للوكيل ولرب المال به) أي وبطلت كفالة الوكيل لو ملكه بالائمن وكفالة المضارب بالمال بالائمن فيما بعه لان حق القبض لهما بمجة الاصالة في البيع ولهذا لا يسل بموت الموكل ورب المال وبزله ولذا جاز أن يكون الموكل وكلا عن الوكيل في القبض ورب المال عن المضارب والوكيل والمضارب عزله لرجوع الحقوق اليهما وبر المشتري في حلفه أن لا شيء عليه للوكيل ورب المال وحلف أن لا شيء عليه للوكيل والمضارب قيد بالوكيل لان الرسول بالبيع تصح كفايته بالائمن عن المشتري ومثله الوكيل ببيع القنائم عن الامام لكونه كالرسول وقيد بالائمن لان الوكيل يتزويج المرأة وتضمن لها المهر صح لكونه سفيرا ومعبرا وقيد بان يكون ممن ما بعه الوكيل لان البائع لو وكل رجلا بقبض

وعن ميت مفلس والائمن
للوكل ولرب المال به

الثلث فشكل به الوكيل صح وكذا أبراه عنه لم يصح أبراه ولو أبراه الوكيل بالبيع عنه صح
 أبراه وضمن كذا في وكالة الحائنة وظاهر كلامهم أن الوصي والمتوفى على الوقف إذا باع ما شأوا وضمنا
 الثلث عن المشتري فهما كالوكيل والمضارب وسأيت في كتاب الوكالتم باب الوكالمة بالخصوص
 عند قول المصنف وبطل قوله الكفيل بالمال فالجواب أن توكيل الكفيل باطل وكفالة
 الوكيل باطلة وذكر الشارح هنا فراعرجل اعتق عبده المدين حتى لزمه ضمان قيمته للغرماء ولم
 العبد جمع الدين ثم إن المولى ضمن الدين للغرماء فإنه لا يصح أن المولى يمتهم فيه بأبراه نفسه اه
 (قوله وأشرك إذا بيع عبداً صفة) أي وبطل كفالة الشريك لشريكه عن المشتري حصته
 من الثمن فيما إذا باع ما شأوا مشتركا كاعتق واحد الأبه بصيرضامنا نفسه لأنه مامن جزءه يؤديه
 المشتري أو الكفيل من الثمن الا وهو مشترك بينهما ولأنه يؤدي إلى قسمة الدين قبل قبضه وأنه
 لا يجوز قبل قبضه صفة واحدة لأنهما ولو باعاهما صفتين بأن مكي كل واحد منهما النصيب فمناصح
 ضمان أحدهما نصيب الآخر لا يميز نصيب كل منهما فلا يشترط دليل أن له قبول نصيب
 أحدهما دون الآخر ولو قبل الشكل ونقد حصته أحدهما كان لنا نقد قبض نصيبه ولهذا استوفى
 أحدهما نصيبه من المشتري فلا شركة إلا آخر بخلاف ما إذا بيع صفة فانه يشارك وقد اعتبروا
 هنا تعدد الصفة فتصل الثمن وذكروا في البيع أن هذا قولهما وأما قول أبي حنيفة فلا يدين
 تكرار لفظ بيع ولو قال المصنف وللشريك بدين مشترك وحذف قوله فيما إذا بيع عبداً صفة
 لكان أولى بما في الحائنة فراجلان لهما على رجل دين فشكل أحدهما صاحبه بحصته من الدين
 لا تصح كفالة ولو تبرع أحدهما بإدائه نصيب صاحبه من الدين كان جائزاً وكذا الرجل إذا مات
 وله دين على رجل وترك ابنين فشكل أحدهما لأخيه عن المدين بحصة أخيه لا تصح الكفالة ولو
 تبرع أحدهما فأدى حصته صاحبه من الدين صح تبرعه وهو بمنزلة الوكيل بالبيع إذا كفل بالدين
 عن المشتري لا تصح كفالة ولو تبرع بإدائه الثمن عن المشتري صح تبرعه اه وفي جامع القسولين
 لهما دين مشترك على آخر فضمن أحدهما نصيب صاحبه لم يجز فيرجع بما أدى بخلاف ما لو أداه
 من غير سبق ضمان فإنه لا يرجع بما أدى ولو توفى نصيبه على المدين عرف في مسائل التركة وفي صورة
 الضمان يرجع بما دفعه إذا قضاه على فساد ف يرجع كالو أدى بكفاً لفاسدة ونظيره لو كفل ببذل
 الكتابة لم يصح ف يرجع بما أدى إذا حسب أنه يجبر على ذلك لضمائه السابق وبمثله لو أدى من غير سبق
 ضمان لا يرجع لتبرعه وكذا وكيل البيع إذا ضمن الثمن لم كله لم يجز ف يرجع ولو أدى بغير ضمان
 جاز لا يرجع اه (قوله وبالعهد) أي وبطلت الكفالة بالعهد لا بشأنه المراد بها إطلاقاً
 على الصك القديم وعلى العقود وعلى حقوقه وعلى الدرك وعلى خيار الشرط فتعذر العمل بها قبل
 البيان فبطل العهد بخلاف ضمان الدرك ولا يقال ينبغي أن يصرف إلى ما يجوز الضمان به وهو
 الدرك فهما تصرف فلا نقول فراغ الذمة أصل فلا يثبت التسفل بالشك والاحتمال وظاهر
 كلامهم أن الضامن إذا فرها بغير ضمان الدرك لم يصح ولو كان الصك القديم لقولهم أنه ملك
 البائع (قوله وبالحال) أي وبطلت الكفالة بالحال وبهذا لصديقي حنيفة وقالاهي صحبة
 بناء على تفسيرها بتخلص المبيع أن قدر عليه ورد الثمن أن لم يقدر عليه وهو ضمان الدرك في
 المعنى وأبو حنيفة فسر بتخلص المبيع لا بحالة ولا قدرته عليه لأن المصدق لا يمكنه منه ولو ضمن
 بتخلص المبيع أو رد الثمن جاز لا مكان الوفاء به وهو عليه أن أجاز المصدق أو رده أن لم يجز بالخلاف

والشريك إذا بيع عبداً
 صفة وبالعهد وبالحال

(قوله وذكر الشارح هنا
 فراعرجل قال في النهر
 بعد نقله عبارة المؤلف
 ولم أحده في نصيحتي التي
 صكتها من نصيحتي
 والظاهر أنها حاشية على
 نصيحتي)

﴿فصل﴾ (قوله أطلقه فشمل ما إذا كان الدين على وجه الرسالة الخ) قال في النهر شمول كلام المصنف لما إذا كان القبض على وجه الرسالة أيضا وإن كان صحيفيا بنفسه إلا أنه لا يلزم قوله وما رجع له ونوب رده لو شيئا يتبعه فانه في هذين لا يطيب له رجع فالأولى جعل كلامه على نسق واحد ونهايه الامرانها كتب عن مسئلة الرسالة التمهيد أسهل الأخرين فتأمل اه قلت ويؤيده تعبير صاحب الهداية بالقضاء بدل الاعطاء ونهاه رده ان الاسترداد فاما إذا كان على وجه الرسالة قال في الكفاية بعد نقله علم الاسترداد عن الكافي لكن ذكر في الكبرى قال الحسن بن زياد قال الفقيه أبو الليث هذا إذا دفعه الى الكفيل على وجه القضاء أما إذا دفعه على وجه الرسالة فله الاسترداد قال نجم الأئمة المحمدي واليه وقعت الإشارة في باب ٢٥٥ الكفالة بالمال من الاصل

فانه قال الكفيل يكون أمنا اه وعلى ذلك حل في العقوبة كلام صدر الشريعة وقال وهو الظاهر لانه أمانة محضه ويد الرسول يد المرسل وكأنه لم يقبضه

وبدله الكفاية

﴿فصل﴾ ولو أعطى المطلوب الكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب لا يستردمته وما رجع الكفيل له ونوب رده على المطلوب لو شيئا يتبعه

ولا يعتبر اتفاق حق لطالباه ونقله بعضهم عن غاية البيان (قوله) وأشار المؤلف الى ان بالكفالة صار للكفيل على الاصيل دين الخ) قال في النهر لا ينافيه ما مر من الرجوع الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لان الضم انما هو بالنسبة

وراجع الى التفسير (قوله وبديل الكفاية) لما قدمناه أول الباب قيد بديل الكفاية لان بدل العتق يجوز الكفالة به لانه دين وجب عليه بعد المحررة فلا يؤدي الى التنافي

﴿فصل﴾ (قوله ولو أعطى المطلوب الكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب لا يستردمته) لانه يتعلق بحق القراض على احتمال قضاءه الدين فلا يجوز المطالبة بما في هذا الاحتمال لكن جعل زكاته ودفعها الى الساعي ولا نه ملكه بالقبض على ما ذكر أطلقه فشمل ما إذا كان الدفع على وجه الرسالة فلا يستردمته لا يملكه بالقبض لتعصفا أمانة في يده والفرق بينهما انه إذا دفع له على وجه الاقتضاء كان قال له اني لا آمن أن يأخذ الطالب حقك منك فاما إذا قبضك المال قبل أن تؤديه لم يكن رسالة وأما إذا قال له ابتداء أخذ هذا المال وأدفعه الى الطالب كان رسالة فالفرق بينهما انما هو من جهة ملك المدفوع القارض وعدمه وأشار المؤلف الى أن بالكفاية العصار للكفيل على الاصيل دين لو كفل بامرر ولهذا إذا أخذ الكفيل منه رجا قبل أن يؤدي عنه حاز ولو أبراه الكفيل أو وهبه قبل الاداء عنه صح حتى لو أدى عنه لم يرجع فثبت أن له ديناً عليه لكن لا رجوع له قبل الاداء وقد سبغت عما ادفع المدينون الدين للكفيل لئلا يؤديه الى الطالب ثم نهاه عن الاداء هل يعمل فيه فاجبت ان كان كفلا لا لارحم يعمل فيه لانه لا يملك الاسترداد ولا عمل لانه يملكه (قوله وما رجع الكفيل له) أي إذا رجع الكفيل في المال الذي قصمه من المطلوب قبل أن يغني الدين طالبه الرجوع لانه ملكه بالقبض كما قدمناه فكان الرجوع بدل ملكه فظاهر انه لا يجب عليه التصديق به وأطلقه فشمل ما إذا قضى الدين هو أو قضاء الاصل وقهمن ان ملكه للقبوض مقيد بما إذا قبضه على وجه الاقتضاء وأما إذا قبضه على وجه الرسالة فإنه لا يملك له فلا يطيب له الرجوع على قوله ما وعدت أي يوسف يطيب له وأصله رجع الدراهم المضمومة واستدل أبو يوسف بقوله عليه الصلاة والسلام الخراج بالضمان (قوله ونوب رده على المطلوب لو شيئا يتبعه) أي يستحب ود الرجوع على الاصيل اذا كان القبض شيئا يتبعه كالحظ والشبر وهذا عندنا في حنفية في رواية الجامع الصغير فلا هو لا يرد وهو رواية عنه وعنه انه يتصدق به لهما انه رجع في ملكه فيسلم له وله أنه يمكن البحث مع الملك اما انه يبدل من الاسترداد بان يغضيه بنفسه أو لانه رضى به على اعتبار قضاء الكفيل واذا قضاء بنفسه لم يكن واضبا وهذا البحث يعمل فيما يتبع فيكون سلمه التصديق في رواية يرد عليه في أخرى لان البحث محقق وهذا أصح لكنه استحباب لا جبر لان الحق للكفيل كذا في الهداية

الى الطالب وهذا لا ينافي أن يكون للكفيل دين على المكفول عنه كالأجنبي وعلى هذا قال الكفاية بالامر بوجوب ثوب دينين وثلاث مطالبات تعرف بالتدريج وأصله في العناية حيث قال فليكون الواجب عند الكفاية دينين وثلاث مطالبات دين ومطالبة حاليين للطالب على الاصل ومطالبة فقط له على التكفيل بناء على ان الكفاية ضم ذمة الى ذمة في المطالبة ودين ومطالبة للكفيل على الاصيل لان المطالبة متأخرة الى وقت الاداء فيكون دين الكفيل مؤحلا ولهذا ليس له أن يطالبه قبل الاداء كما تقدم (قوله) وأما إذا قبضه على وجه الرسالة الخ) قال في القصة دفع المدينون الى الكفيل قبل أن يوفى ولم يقبل قضاء ولا يجبه الرسالة فانه يقع عن القضاة اه فعليه يكون للكفيل ما رجع عند الإطلاق كذا في الشريعة لئلا

(قوله ونظار قوله لا جبر) قال في التهرات خبر بان هذا أعني الوجوب فيما ينهون بين الله تعالى بعد كونه غاسلكه مما لا يعرف شرعا فلم يبق
 ٢٥٦
 الامام أحب الى أن يرد
 على الذي قضاه ولا يجب
 ذلك في الحكم ان لو وجب
 حقا للعدل جبره الحاكم
 عليه (قوله وقد بالكيف
 لان الغاصب) قال
 بعده في مخ التفاروق
 فتح القدير ان الغاصب
 اذا أحر الغصب مجرد
 فان الأجر له يتصدق به
 أو يرد الى الغصب منه

ونظارة وله لا جبر أن المراد بالاحتجاب عدم جبر القاضي عليه وهو لا يستلزم عدم الوجوب فيما ينهون
 وبين الله تعالى مع استحبابه في القضاء بالعنى المذكور والعبارة المنقولة عن شيخ الاسلام نأمرها
 وجوب الرد فيما ينهون وبين الله تعالى أو التصديق به غير أنه ترجح الرد كذا في فتح القدير مختصرا وقد
 بما يتعين لأن مرجح لا يتعين لا يتبدد على المطلوب ولابد ذكر المصنف رحمه الله تعالى أنه لا يطيب
 للأصيل اذا رده الكفيل أولا وحكمه كافي البناء به أنه اذا كان الأصل فقير اطاب له وان كان غنيا
 ففيه روايتان والاشبه كما قال في شرح الاسلام في شرح الجامع الصغير أنه يطيب له لانه انما رده عليه
 لانه حقه اه وقد بالكيف لان الغاصب اذا لو وجب وجب رده على المالك ويجبر على الدفع له لانه
 لاحق للغاصب في الرجح كذا في النابتة (قوله ولو أقر كفيه) أن يتعين عليه مبرأ ففعل والشراء
 للكفيل والرجح عليه (ومعناه الامر ببيع العينة مثل أن يستقرض من تاجر عصرة فيأخذ قديمه منه
 ثوبا يساوي عشرة نخسة عشر مثلا رغبة في نيل الزيادة ليدفعه المستقرض بعشرة ويتجدد خمسة تسمى
 به لما فيه من الاعراض عن الدين الى العين وهو مكره وما فيه من الاعراض عن مبرأة الاقراض
 مطاوعة للمموم البخل كذا في الهداية وتعمقه في فتح القدير بأنه غير صحيح هذا لئليس المراد من قوله
 تعين على حرر الذهب واستقرض فان لم يرش المقول أن يقرضك فاشتر منه الحر مبرأ أكثر من قيمته
 بل المقصود ان ذهب فاشتر بثلثي أكثر من قيمة ثوبه باقل من ذلك الثمن لغبر البائع ثم يشتريه
 البائع من ذلك الغبر باقل الذي اشتراه ويدفع ذلك الاقل الى بائعه فيدفعه بائعه الى المشتري
 المدين فيسلم الثوب للبائع كما كان ويستفيد الزيادة على ذلك الاقل وانما وسطا الثاني تحرر زعن
 شراء باع باقل مما باع قبلا نقد الثمن فاذا فعل الكفيل ذلك كان مشتريا لنفسه والمالك في
 الحر مبرأ والزيادة التي يخسرها عليه لان هذه العبارة حاصلها ضمان ما يخسر المشتري نظرا الى قوله
 على كاهه أمره باشرائه لنفسه فاختصر فعلى وضمان الحر مبرأ باطل لان الضمان لا يكون الا بضمون
 والحر مبرأ غير مضمون كالأول بايع في السوق على أن كل خسران يلحقك فعلى أو قال المشتري العبد
 ان أبق عندك فعلى لم يصح وقيل هو توكل فاسمومعنى على منصرف الى الثمن فاذا كان الثمن
 عليه يكون المبيع له فاغنى عن قوله لم يفتو كبل لكنه فاسد له غير معين مقداره ولا ثمنه فلا يصح
 الو كالة كالأول اشترى حنطة ولم يبين مقدارها ولا ثمنه ولو كان المراد بقدر ما يقع به ابقاء الدين
 لان قدره انما هو عن الحر الذي يباع به لا ثمن ما يشتريه الكفيل به اه والمراد بقوله تعين
 على حرر اشتريه برأطريق العينة وما نرجع اليه العينة التي خرجت منه لا يسمى ببيع العينة
 لانه من العينة المسترجعة العينة مطلقا والافضل ببيع ببيع العينة وفي البناء به ان الكراهة في
 هذا البيع حصان من المجموع وان الاعراض عن الاقراض ليس بمكروه والبخل المحاصل من
 طلب الرجح في التيارات كذلك والالكانت المراجعة مكروهه اه وفي فتح القدير ثم في البياعات
 الكائنة الا أن أشد من بيع العينة حتى قال مشايخنا في التجار ان العينة التي حانت في الحديث خبر
 من يباعا نكح وهو صحيح فكثير من البياعات كالزيت والعل والشح وغير ذلك استقر وزنها عليها
 مطروقة ثم اسقاط مقدار معين على الظرف وبه يصير البيع فاسدا ولا شك ان البيع الفاسد في حكم

ولو أقر كفيه أن يتعين
 عليه مبرأ ففعل فاشتر
 للكفيل والرجح عليه

اه ولا مخالفة بين هذا
 وبين ما تقدم لان ذلك
 في صورة ما اذا تجسرى
 المنصوب المتعين ورجح
 فيه وهذا فيما اذا أحر
 العين المنصوبة فانه عاكث
 الاجر بالعقد كافي الحائنة
 والمخالصة وغيرهما من
 الكتب المعتمدة اه
 (قوله ولو كان المراد) (ن)
 عطف على قوله لكنه
 فاسد ولو وصلة وبعبارة
 الفتح هكذا ولو فرضنا
 ان الثمن معلوم بينهما
 وهو قدر ما يقع به ابقاء
 كان المحاصل اشترى
 حريرا يكون ثمنه الذي

تدفعه به في السوق قدر الدين الذي عليه وهو لا يبين قدره من الحر الموكل بشرائه بل ما يباع به بعد شرائه
 لان الزائد على القدر الذي يقع به ابقاء غير معلوم وكيفما كان يعدو كذا فاسدا وأوصافا باطلات انتهت

الغاصب

(قوله) وجزمهم هنا بعدم القبول ببقى أن يكون على الرواية الضعيفة (الخ) أقول بل هو على كل الروايات لأن الكلام ليس في نفاذ القضاء بعد وقوعه ليكون مغرعا على الرواية القاطنة بعدم النفاذ وإنما هو في قبول اليقينة وعلمه كذا في الترخي شرح التنوير وأقره الزملي في الحاشية فليتأمل وفي التمر والفتاوى أن يقول لانسلم أن هذا الرهان لا يقضى به بل يقضى به إذا القضاء على الغائب في مثله صحيح ففي العمادية ادعى رجل أنه كفل عن فلان بما يذوب له عليه فأقر المدعى عليه بالكفاة وأنكر الحق وأقام المدعى بدنه أنه ذاب له على فلان كذا فإنه يقضى به في حق الكفيل المحاضر وفي حق الغائب جمعا حتى لو حضر الغائب وأنكر لا يلتفت إلى إنكاره اه كذا في المحاشي العقوبية ويمكن أن يجاب بأن الكفيل يكون هناك خصمه لا يختلف ما نحن فيه وقوله نظر إذا الموجب لكونه ليس خصما فيما نحن فيه موجود في فرع الفصول كالأخفى فتدبره اه أقول وقد أجاب في المحاشي اليقينية بأن المانع من صحة الكفاة وقبول اليقينة في الصورة المذكورة عدم المطابقة لكون الدعوى مطلقة وقول صاحب الهداية والدعوى مطلقة عن ذلك صريح كالأخفى فليتأمل اه وما ذكره في النهر بقوله ويمكن أن يجاب أجاب في المحاشي السعدية وقد يدفع ما نظره في ذلك أن الموجب لكونه ليس خصما فيما نحن كذا قال في الفتح أنه جعل الذوب شرطا للكفاة فلم يوجد الذوب بعدها لا يكون كفاة والدعوى مطلقة عن ذلك واليقينة لم تشهد بقضائها واجب ٢٥٧ بعد الكفاة فلم تتم على من اتصف بكونه كقيلاعن

الغصب المهرم فإن هو من بيع جوزه بعضهم اه (قوله) ومن كفل عن رجل بمأذابه له عليه ما ذاب له عن رجل بما ذاب له عليه فقاب المطلوب فبرهن المدعى على الكفيل أن له على المطلوب الغالب (قبل) لأن المكتول به مال يقضى به وهذا في لفظ القضاء ظاهر وكذا في الأخرى لأن معنى ذاب تقرر وهو وبالقضاء إذا مضى من مال يقضى به وهذا ما مضى أرديه المستقل كقوله أطال الله بقاءك والدعوى على الكفيل غير مقيدة بأن المال موجب على الأصل بعد الكفاة بل يحتمل أنه بعدها كما يحتمل أن يكون قبلها فلا تصح وحاصله أنه قضاء على الغائب وهو الأصل من غير خصم عنه وجزمهم هنا بعدم القبول ببقى أن يكون على الرواية الضعيفة ما على أظهر الروايتين التي من نفاذ القضاء على الغائب فنفي النفاذ ولم يبرهن أنه عليه هنا وقد بقوله برهن أن له على المطلوب لأنه لو ادعى الوجوب بعد الكفاة لم يأن قال حكم على الكفاة فلا بد أن يكون الكفاة بعد الوجوب برهن قبل لدخوله تحت الكفاة وأما المؤلف إلى أن الكفيل لو أقر على الأصل بالغ لم يجب على الكفيل لأن إقراره لا موجب على الأصل نسأله فيجب به على الكفيل (قوله) ولو برهن أن له على زيد كذا وأنه كفيل عنه بآمره قضى به عليها ولو بلا أمر قضى على الكفيل فقط (وإنما قيل البرهان هنا لأن

ومن كفل عن رجل بما ذاب له عليه أو ما قضى له عليه فقاب المطلوب فبرهن المدعى على الكفيل أن له على المطلوب الغالب يقل ولو برهن أن له على زيد كذا وأنه كفيل عنه بآمره قضى به عليها ولو بلا أمر قضى على الكفيل فقط

الغائب بل على أجنبي اه وهذا بخلاف فرع

(٣٤ - بحر سادس) العمادية لأن المدعى هنا ادعى أنه ذاب له على فلان كذا وبرهن على ذلك وقد قال إن ذاب بمعنى تقرر وجوب وهو بالقضاء فيسأوى الفرع الذي يذكره المؤلف وهو أنه لو قال حكم على الكفاة فلا بد أن يكون كفاة فيكون خصما لوجود الشرط هذا ما ظهر لي فتأمل ورأيت في حاشية العلامة الوائلي على شرح الدرر قال بعد ذكره النقص بفرع العمادية ودفعه ظاهر فإن كلام صاحب العناية يفيد تنقيح الكفاة لتحقيق وجوب قضاء القاضي أو يجب بقضاء القاضي كأنه قال كفلت أن وجب دين قضاء القاضي وهذا المعنى لا يتحقق بأن قضى به ضمن القضاء بالكفاة والفرق واضح وبعبارة الهداية لأن المكتول به مال مقضى به صريح فيما قلنا ولم يفهمه قال ما قال والله أعلم بحقيقة الحال اه قالت وهو راجع إلى ما قلنا أي أن قوله كفلت فيما قضى لك على فلان أي بما قضى لك عليه فلا بد من أن قضى له عليه حتى تتحقق الكفاة فإذا برهن المدعى على الكفيل بأن له على المطلوب يمكن الكفيل خصما لعدم تحقق شرط كفاة ولو قلنا أنه ثبت القضاء على الأصل ضمنا لأنه ثبت بعد صحة الدعوى وهنا لم تصح فلم يثبت القضاء على الأصل لا قصدا ولا ضمنا بخلاف مسئلة الفصول فإن المدعى قد أقام بينة على أنه ذاب له على الأصل كذا أي أنه قضى له فلان القاضي أنه ثبت له على الأصل كذا فقد وجد شرط الكفاة وهو شئ المال على الأصل بحكم ذلك القاضي الذي برهن المدعى عليه قضاء الكفيل خصما لوجود شرط الكفاة وهو الحكم بالمال على الأصل بعد الكفاة والمقصود بهذه الدعوى الزام الكفيل بالمال يحقضي كفاة فيزانه المال ويتعدى الحكم

عليه الى المحكم على الاصيل الغائب فيكون قضاء على الغائب ضمننا الاقصدا فتشبه ما قاله الراي من ان الفرق واضح بين
المستلتم وانما بسطنا الكلام على ذلك لما وقع في فهم هذا الموضع من الاضطراب والله سبحانه أعلم بالصواب (قوله ونحن نقول
صار مكذبا شرعا فبطل ما زعمه) اعلم ان دعوى الخصم في الامور التي ثبتت اولاً بالبينة التي كذب الشرع بذلك هي جهة لا يعتبر
فيها التناقض لتكذيب الشرع كما فيما نحن فيه وما في الامور التي يحتاج فيها بنا الى الدعوى واقامة البينة فليست بمهينة
كلما ادعى على آخره ان اشترى منه امته هذه ثم قال لست انا بائعك قط فصره من عليه المدعي فوجدنا غير من البايع انما باعه وبرتني
من كل عيب لا تقبل بينة البراءة ٢٥٨ للتناقض ووجه هذا ان الانكار معدوم من وجه موجود من وجه فبطل بالوجهين

المسكول به مال مطلق بخلاف ما تقدم وانما يختلف بالامر وعدمه لانتم ساء يتقاربان لان الكفالة
بالامر تبرع ابتداء معاوضة انتهاء وبغير امر نزع ابتداء وانتهاء قد عواه احدهما لا يقضي له بالآخر
واذا قضى بها بالامر ثبت امره وهو يتضمن الاقارب للمال فيصير مقضيا والكفالة بالامر لا تفسد
جانبه لانه يعتمد حصتها فقام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى اليه وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل
بما أدى على الآخر وقال زفر لا يرجع لانه لما انكر فقد ظلم في زعمه فلا يظلم غيره ونحن نقول صار
مكذبا شرعا فبطل ما زعمه قد بوله على زياد كذا وان هذا كفيل عنه يعني بهذا المقدار لان
الكفالة لو كانت مطلقة فتحو أن يقول كفلت بمالا على فلان فان القضاء على الكفيل قضاء على
الاصيل سواء كانت بامره وبغير امر لان الطالب لا يتوصل الى اثبات حقه على الكفيل الا بعد
اثباته على الاصيل لما ذكرنا ان القول قول الكفيل انه ليس للطالب على الاصيل شيء واذا كان
كذلك صار الكفيل خصما عنه وان كان غائبا والمذهب عندنا ان القضاء على الغائب لا يجوز
الا اذا ادعى على المحاضر حالا يتوصل اليه بالاثباته على الغائب قال صاحبنا وهذا طريق من اراد
اثبات الدين على الغائب من غير ان يكون بين الكفيل والغائب اتصال وكذا اذا خاف الطالب موت
الشاهد يتواضع مع رجل ويديعي عليه مثل هذه الكفالة لغير الرجل بالكفالة وينكر الدين فيقيم
المدعي البينة على الدين فيقضي به على الكفيل والاصيل ثم يبرئ الكفيل والمحصل انتهاء على
اربعة او جمعة مطلقة من المقدار ومقتدبه وكل على وجهين اما بالامر او بعدمه فلا تفصل في الماطقة
وهي المحسلة في القضاء على الغائب والتفصيل في المقتدبة ولا تصلح للصلية لان شرط التمسدي الى
الغائب كونه بامره والمحوالة على هذه الوجوه وفي فتاوى فاضلحان بعد ان ذكر ان الكفالة المطلقة
هي المحيلة في الاثبات على الغائب قال وليس هو قضاء على المضطر لان المدعي صادق في دعواه على
الكفيل ثم يبرئ المدعي الكفيل عن لئال والذلة ويبقى المسال له على الغائب اه ومن هنا علم
ان ما ذكره الشارح فيما ياتي في شرح قوله ولا يقضي على غائب الا ان يصح ما يدعي على الغائب اه
سما لما يدعي على المحاضر من الصور الكفالة للمقتدبة بالف درهم الى آخره فهو ظاهر وانما هو
في الماطقة وسأني التنسبه عليه في محله ان شاء الله تعالى (قوله وكفالة بالدرك تسليم) لان الكفالة
لو كانت مشروطة في البيع فقامه بقبوله ثم بالدعوى يسى في نقض ما تم من جهته وان لم تسكن

فاعتبر عدمه فيما لا يحتاج
الى الدعوى ثانيا واعتبر
وجوده فبما يحتاج اليها
فليكن هذا في ذكر منك
فانه كسر النفع كذا في
المحوالي البعوية (قوله
والتفصيل في المقتدبة الخ)
يعنى انها تصلح للصلية
لولا الامر والا فلا قال في
وكفالة بالدرك تسليم

الخاتمة بعد ما نقله المؤلف
عنها فلو ادعى رجل ان له
على الغائب ألف درهم
وان هذا الرجل كفل لي
عن الغائب الالف الذي
في عليه بامره فهذا وما تقدم
سواء يقضي على المحاضر
ويكون ذلك قضاء على
الغائب ولو قبل بامره
وانكر المدعي عليه ذلك
فصره من عليه يقضي
بالالف على المحاضر ولا
يكون قضاء على الغائب

مخلاف ما لو ادعى الكفالة العامة فلا تفصيل (قوله ومن هنا علم ان ما ذكره الشارح فيما ياتي الخ) أي في كذب مشروطة
القضاء قبيل باب التحكيم ثم ان الذي رأيت فيه موافق لما هنا وهذا اصل ما يدعى على شخص ديننا على انه كفيل عن الغائب بامره
فاخر المحاضر بالكفالة وانكر الدين فقام المدعي البينة ان له على الغائب ألف درهم تقبل بينته في هذه الصورة وثبت الحق
على الغائب والمحاضر حتى اذا حضر الغائب لم يزل به ولا يحتاج الى اعادة البينة اه (قوله وانما هو في الماطقة) في المحضر نظر بل في
المقتدبة بمقدار اذا كانت بالامر كذلك كما علمت نعم يظهر التخصيص بالماطقة اذا لم يكن له شهود على كونه الكفالة بالامر اذا
كان له شهود عليها واثبت ذلك على الكفيل ثبت على الاصيل ولو كانت مقتدبة وكانه خصم المطلقة لان الكلام في حيلة الاثبات

على الغائب بالمواضع وذلك حيث لا يئنه (قوله واعلم ان قولهم ههنا الشهادة الخ) ٢٥٩ قال ابو الواسع ولكن نقل شيئا

عن فتاوى الشيخ الشافعي
ان حضوره مجلس البيع
وسكوته بلا مانع مانع له
من الدعوى بعد ذلك
حسب الباب التزوير
(قوله وخصه بعضهم
بالموظف) متى علم في
النهر ثم قال ولذا قال في
فتح القدر قيدت الكفالة
بما اذا كان حواجا وموظفا
لانه يجب في مقابلة الذب
عن حوزة الدين وحفظه
فكان كالأجرة لاخراج

وشهادته وخفه لا ومن
خفن عن آخر خواجه او
رهن به اوضع نوابسه
او قبحه صح

مقاسمة لانه غير واجب
وقرر بنسبة ارادة الموظف
قوله او رهن به اذا الرهن
بخراج المقاسمة غير صحيح
بخلاف الموظف اه مافي
النهر وقال بعض الفضلاء
والذي اعتمدوه جميعا في
التعليل بقولهم لانه
دين له مطالب من جهة
المدافعة كسائر الديون
يدل على اختصاصه
بالموظف اما خراج المقاسمة
فجزء من الخراج وهو عين
غير مضمون حتى لو ملك
لا تؤخذ شئ والكفالة
باعتبار غير مضمونة

مشروطة فيه فلما رادها احكام البيع وترغب المشتري فيه اذا لم يرغب فيه دون الكفالة فنزل
منزلة الاقرار بذلك البائع والمراد بكونها تسليما انها تصديق من الغافل بان الدار ملك البائع حتى
لو ادعى المستكيل الدار لنفسه على المشتري لم تسهم دعواه لانها لو حصلت رجع المشتري عليه بحكم
الكفالة فلا يفسد كذا في النهاية وشمل ما اذا كان الكفيل شفعها فلا شفعة له فلا تسهم دعواه بالملك
فها هو بالشفعة وبالاجارة وقد منان ضمان الدرك هو ضمان الثمن عند استحقاق البيع والدرك
في اللغة التبعة بمحرك ويسكن وفي المحامد عشر من بيوع الخلاصة من سبي في نقض فائت من جهته
لم يعتبر الا في موضعين احدهما رجل اشترى عبدا وقبضه ونقدا الثمن ثم ادعى ان البائع باعه قبيل
ذلك من فلان الغائب بكذا قبلت بينته والثاني اذا واهب جاريه ثمن انسان فاستولى له الموهوب له
ثم اقام الواهب بينته انه كان ذريها او استولى ما قبلت بينته ويرجع على الموهوب له بالجارية
والعقرا اه والمحصر المذكور ليس بصحيح لانه مرد عليه ما ذكره قاضيان من البيوع لو ادعى
المشتري ان المبيع رجع دعواه وما لو باع ارضا ثم ادعى انه كان وقفها وانها وقف فادعته
مقبولة على الفاتر كما ذكره الوالوي لكن لا تسهم دعواه لانتقاض مع انه ساع في نقض ماتم من جهته
(قوله وشهادته وخفه) أي لا يكون اقرارا بملك البائع والشاهد على دعواه لان الشهادة لا تكون
مشروطة في البيع ولا يكون اقرارا بالملك لان البيع مرة يوجد من المالك وتارة من غيره ولعله
كتب الشهادة أيضا للمحكمة بخلاف ما تقدم قالوا اذا كتب في الصك باع وعمل كذا او بعد
بانا فاذا وكتب شهد بذلك كان تسليما الا اذا كتب الشهادة على اقرار المتعاقدين وكذا الوشاهد عند
الحاكم بالبيع وقضى شهادته او لم يقض كان تسليما والتسليم بالتحتم لبيان ان مجرد الكتابة لا يثبت
لا يكون تسليما بالاولى وانما ذكره بنهائه في عاداتهم فانهم كانوا يجسمونه بعد كتابة اسمائهم على
الصك خوفا من التغيير والتزوير والحكم لا يختلف وفي فتح القدر التحتم امر كان في زمانهم اذا كتب
اسمه في الصك جعل اسمه تحت رصاص مكتوب او وضع نقش خاتمه كلاب تطرقه التبدل وليس هذا
في زماننا اعلم ان قولهم ههنا الشهادة لا تكون اقرارا بالملك بدلا بالاولى على ان السكوت زمانا
لا يمنع الدعوى وسببا في تمامه في مسائل شتى آخر الكتاب عند قوله باع عقارا وبعض آثاره حاضر
الى آخره (قوله ومن ضمن عن آخر خواجه او رهن به اوضع نوابسه او قبحه صح) اما الخراج
فلكونه ديننا مطالب به فبديه لاحرازه في الزكاة في الاموال الظاهرة فانه لا يجوز الضمان به ان
صاحب المال لانها مجرد دفع ولهذا لا تؤخذ من تركه الا بوسيته واطلقه فتعمل الخراج الموظف
وخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في النعمة وفي جهة الضمان بخراج المقاسمة
لانه لم يكن ديننا في النعمة والرهن كالكفالة بجميع التوفيق فيعوز في كل موضع تحوز الكفالة فيه
هكذا ذكر الشارح وهو مقبوض بالدرك فان الكفالة به جائزة دون الرهن واما النواب فجميع نافية
وفي الصحاح النائمة المصيبة واحدة نواب البحر اه وفي اصطلاحهم قيل اراد بها ما يكون بحق
كاجرة الحراس وكري النهر المشترك والمسال الموظف لتجهيز الجرش وقد لا الاسرى وقيل المراد بها
مال ليس بحق كالجبايات التي في زماننا ياخذها القلعة بغير حق وان كان مراده هو الاول جازت الكفالة
بها اتفاقا لانه واجب مضمون وان كان مراده الثاني فبفسه اختلاف المشايخ فقال بعضهم لا تحوز
الكفالة منهم صدر الا سلام البردوى لانها ضمن ذمة لا ذمة في المطالبة او الدين وهنالا المطالبة ولا دين

لا تحوز كالزكاة في الاموال الظاهرة اه (قوله مصدر الاسلام) هو ابو اليسر زملي

(قوله وهو الصحيح كافي الخاتمة) عبارة الخاتمة هكذا وان كفى عن رجل بالجبايات اختلوا فيه والصحيح انها تضع ويرجع على المكفول عنه ان كان باره وكذلك السلطان اذا صادر رجلا فامر الرجل غيره ان يؤدي عنه المال لكل ما هو مطالب به حاسا جازت الكفالة به فان امر غيره بذلك ان قال على أن ترجع على بذلك كان له أن يرجع عليه والاختلفوا فيه والصحيح أنه يرجع ذكر في السير المسئلة اذا سرق دارا الحرب فاشترى رجل منهم ان اشتراه بغير امره يكون متعلقا بالرجوع بذلك على الاسير ويحق سبيله وان اشترا بغيره في القياس لا يرجع المأمور على الاخر وفي الاستحسان يرجع سواء امر الاسير ان يرجع بذلك عليه او لم يقل على أن ترجع بذلك على وهو كما قال الرجل لغيره اتفق من مال على عيالي أو اتفق في بناء دارى فاتفق المأمور كان له أن يرجع على الاخر بما اتفق وكذلك الاسير اذا امر رجلا يدفع القدامى باختمهم فهو بمنزلة المأمور بالشراء اه لكن قاضيان خالف ذلك في شرحه على الجامع الصغير حيث قال وأما الجبايات التي يوظفها السلطان على الناس قال بعضهم تضعها الكفالة لانها مطالب بها حاسا بمنزلة الدين الواجب وعلى هذا قالوا من قضى نأفة غيره باذنه وهو غير مكره في الامر يرجع بها عليه وان لم يشترط الضمان والاصح أنه لا يصح الضمان بها ولو اذاه باره ولم يشترط الضمان لا يرجع لانه ظالم في حق الاخذ والمأخوذ منه فلا يصح به الكفالة اه (قوله وقوله ٢٦٠ بناء على انها في المطالبة ممنوع الخ) قال الرمي هذا الممنوع ممنوع اذ الكلام في الكفالة

بالدين لا بالنفس (قوله) شرع بان لا بالنفس (قوله) وفي قوله او مطلقا نظير الخ) أقول مراد الحق بيان وجهه للصحة ووجهه للنع على القول بانها الضم في المطالبة فقوله بناء على انها الضم في المطالبة في الدين او بمعناه ووجهه للنع وقوله او مطلقا ووجهه للصحة ففي كلامه لف ونشر غير مرتب (قوله) ولو قال لان المطالبة المحسنة الخ) قال الرمي الظاهر انه من عكس

شرع بان على الاصيل فلم يتحقق معناها وقال بعضهم تجوز عنهم كفر الاسلام على الزدوى او صدر الاسلام المتقسم لانها في المطالبة مثل سائر الدين بل فوقها والبرعة للمطالبة لانها شرعت لالتزامها بالمطالبة المحسنة كالمطالبة الشرعية ولذا قلنا ومن قام بتوزيع هذه النوائب على المملوك بالقسط أي بالعدل يجوز وان كان الاخذ بالاخذ المأخوذ من قضى نأفة غيره باره يرجع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح كافي الخاتمة كمن قضى دين غيره باره وفي العناية قال شمس الاثم هذا اذا أمر به لا عن اكرامه اما اذا كان مكرها في الامر فلا يعتبر امره في الرجوع اه وفي فتح القدير وينبغي ان كل من قال انها ضم في الدين يمنع صحتها ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بصحتها ويمكن أن ينهها بناء على انها في المطالبة في الدين او بمعناه او مطلقا اه وقوله بناء على انها في المطالبة في الدين ممنوع لما قدمنا أنها لا تقتصر على المطالبة في الدين اذ لو كان كذلك لم يشمل التعريف الكفالة بالنفس لانها ضم في المطالبة بالحضور وفي قوله او مطلقا نظر لانه اذا قال بانها في المطالبة مطلقا لانعها هنا وفي البرازية صادرا الى رجلا وطلب منه مالا وضمن ذلك وبذل المخط ثم قال الضامن ليس لك على شيء لانه ليس للوالي عليه شيء قال شمس الاسلام والقاضي عكس المطالبة لان المطالبة الشرعية كالمطالبة المحسنة اه ولو قال لان المطالبة المحسنة كالمطالبة الشرعية لكان أولى كما لا يخفى وظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الصحة فانها

التقية وهو يدل على الانبئة فلا أولى به كذا رأيت بخط بعضهم وفيه نظر اذ ليس المقام مقام الانبئة وهذا الشارح لم ينف الجواز انما ذكر الاول به فتمام (قوله وظاهر كلامهم ترجيح الصحة الخ) وجه الجواز الرمي في فتاويه عنهما مستند الى ما في البرازية ضمان الجبايات على قول عامة المشايخ لا يصح لحمله قول العامة ومثله في الخلاصة وذكر ان ما قاله في ايضاح الاصلاح غير مسلم بل باره وان ما قاله للوفاء هنا غير مسلم ايضا لان ظاهر كلامهم بخلافه لما صرح به في الخلاصة والبرازية انه قول العامة والسلمة ان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بجهته تقريره وقال مؤيد زادي في مجموعه قتلان العبادية والاسير اذا قال لغيره خلصني فدخل المأمور مالا وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المسئلتين وقال صاحب المحيط لا يرجع وهذا هو الاصح وعليه الفتوى فهو مبالغ في الاصلاح وقول قاضيان الصحيح الصحة لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى اه ملخصا أقول غايته انها ما قولان ومعها ان قالوا لا يبدل عن تصحيح قاضيان كما قاله المؤلف لانه في نفسه النفس على ان لقاتل ان يقول ليس في كلام المحيط تصحيح خلاف ما يصح قاضيان لان المقول عن المحيط لم يستوف شرط صحة الكفالة اذ ليس فيه الامر بالرجوع وهو بان يشتمل على لفظه على أو على

كالدين

فهذا صحيح علمه الرجوع ثم رأيت في الخاتمة قال وان اشتراه بامر في القياس لا يرجع المأمور على الا حرم وفي الاستحسان
 يرجع سواء امر بالامر أو بجمع بذلك عليه أو لم يقل على أن ترجع بذلك على وهو كما قال الرجل لغيره انفق من مالك على عمالي
 أوفى بناء داري اه فتم ان ما صحه في المحيط هو القياس ووجه ما قلنا كادل عليه كلام الخاتمة والاستحسان بخلافه وهذا غير
 مستلثنا كما لا يخفى لان الكلام فيها عند استغناء شرائط صحة الكفالة ثم رأيت بخط بعض الافاضل ما حاصله ان المراد من صحة
 الكفالة بالنائب الرجوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالامر لانه يضمن ٢٠١ لطالبها الظالم لان الظلم يجب

اعداؤه ولا يجوز تقريره
 فلا تعتبر بظاهر الكلام
 اه ولعمري انه تنبيه
 حسن ولهذا لم يذكر
 الرجوع على الكفيل
 وكف بدو القول
 برجوع المكول له الظالم
 وبه اندفع ما عرر الرمي
 من قوله والعلة الخ لان
 ذلك مسلم لو قلنا برجوع

ومن قال لا حرم ضمنت
 لك عن فلان مائة الى
 ثم فقال هي حالة القول
 للضامن ومن اشترى أمة
 وكفله له رجل بالدرك
 فاحتقت له باخذ المشتري
 الظالم على الكفيل اما
 على ما قلنا فليس فيه
 تقرير الظلم بل فيه رفعه
 لانه لو لا الكفيل يجبس
 الظالم المكول له بضربه
 ويبيع عليه ماله وعقاره
 بمن يمس أو يلحقه الى
 تبعه والاستدانة بالراجحة
 وتجاوز ذلك مما هو مشاهد
 وبالكفالة يرتفع كل
 ذلك والله تعالى اعلم بهذا

كالدون الصحيحة حتى لو اخذت من الاكارفه الرجوع على مالك الارض اه وفي الخاتمة الصحيح
 العصة ويرجع على المكول ضمانه كان بامر أو بالقيمة فتدقيق هي النوائب بعينها أو حصص
 منها والرواية باو وقيل هي النائية الموطقة لاتبه والمراد بالنوائب ما تنوبه عن راتب كنفاء
 الهداية والحاصل أن الشايخ اختلفوا في معناه باو بكر بن سعيد ادعى ان هذه الكلمة غلط لان
 القسمة مصدر والمصدر فعل وهذا الفعل غير مضمون وورد بان القسمة تجب بمعنى النصيب قال الله
 تعالى يوتى بينهم أن المء قسمة بينهم والمراد بالنصيب والقبية ابو جعفر الهندي قال معناها أن أحد
 الشريكين اذا طلب القسمة من صاحبه امتنع الا تزعم ذلك فضمن انساب القوم مقامه في
 القسمة جاز لان القسمة واجبة عليه وقال بعضهم معناها اذا اقسما ثم منح أحد الشريكين قسم
 صاحبه فتكون الرواية على هذا أقسمه بالضمر لا بالتاء وقد عرفت أن القسمة بالتاء تجب بمعنى القسم
 بل التاء وقيل هي النوائب بعينها فالعطف للبيان والتفسير وقيل ما يخص الرجل منها لو كان
 ينبغي أن يعطى بالاول أو بالآخر من عطف الخاص على العام وقيل هي النائية الموطقة الديوانية
 كل شهر أو ثلاثة أشهر والنوائب غير الراتب كذافي المعنابة ثم من أهم ما نمن قال الافضل للانسان
 أن يساوي أهل علمه في اعطاء النائية قال فمس الأمية هذا كان في ذلك الزمان لانه امانة على الحاجة
 والمجاهد وأما في زماننا كثر النوائب تؤخذ ظلماً ومن تمكن دفع المظلمة عن نفسه فهو خير له وانا
 أراد اذ اعطاه فلعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه لفقير يستعين به الفقير على الظلم وينال
 المعطى الثواب كذافي فغنى القدير (قوله ومن قال لا حرم ضمنت لك عن فلان مائة الى شهر فقال
 هي حالة القول للضامن) لانه لم يقر بالدين لانه لا دين عليه في الصحيح انما اقر بعمره المطالبة بعد
 الشهر قيد الضمان لانه اقر بمائة الى شهر وقال المقر له هي حالة القول للمقر له لان المقر اقر
 بالدين ثم ادعى حق نفسه وهو تأخير المطالبة الى أجل وهذا هو الفرق وفرق آخر ان الاجل في الدين
 عارض حتى لا يثبت الاشرط فحسب ان القول قول من أنكر الشرط كافي التحار وأما الاجل في
 الكفالة فتبرع حتى ينت من غير شرط بان كان مؤجلاً على الاصيل والشافي الحق الدين
 بالكفالة وأبو يوسف عكسه والفرق قد اوضحناه وذكر الشارح والحيلة فيها اذا كان عليه دين
 مؤجل ودعى عليه وخاف الكذب ان أنكر ولم يؤخذ في الحال ان اقر ان يقول للمدعي هذا الذي
 قدعه من المال حال أم مؤجل فان قال مؤجلاً فلا دعوى عليه في الحال وان قال حال فبأنكره وهو
 صدوق فلا حرج عليه وقيل من عليه الدين مؤجل اذا أنكر الدين وقال ليس له قبلي حق لا لباس
 به اذ لم يرد به أو اوفاه اه (قوله ومن اشترى أمة وكفل له رجل بالدرك فاحتقت له باخذ المشتري

ما ظهر الفهم القاصر قد بره (قوله حتى لو اخذت من الاكارفه الرجوع على مالك الارض) قال الرمي يؤخذ منه ان ما هو مرتب
 من جهة الاعراب على المزارع وسمى في عرفنا فلا حجة العرب لو اخذت من الاكارج برجع على صاحب الارض بما هو
 مرتب أو بمحصته من المرتب لانها من قسم الجبايات التي ياخذها الظلة بغير حق نامل اه وظاهره ان الاكارج يرجع وان لم
 يكفل مالك الارض (قوله وأما القسمة فتدقيق هي النوائب الخ) قال في البيهقي وقيل هي أجزاء انفسهم وهي مطلوبة بشرط

الكفيل حتى يقضى له بالثمن على البائع
بالثمن على البائع
باب كفالة الرجلين
والعبدان
دين عليهما وكل كفيل
عن صاحبه فإداه
أحدهما برجع به على
شريكه فإن زاد على
النصف رجح بالزيادة

(قوله ومعهم في فصول
الاستروشي أن المستحق
أن يجبر بالخ) قال الرمي
هذا صريح في أن يسع
الفضولي وإن كان لنفسه
موقوف في الصحيح وإن
ما في البندان أنه إنما
يتوقف إذا باع بالملك
على غير الصحيح وقد تقدم
البحث عنه (قوله حتى
لوا قام واحد منهم البينة
الخ) أي لو برهن واحد
من الباعة على المستحق
بالمالك المطلق أي برهن

أنه ملكه مطلقا يقبل
لأنه صار مقضيا عليه
أما لو ادعى النتائج وأنه
تلقى الملك من المستحق
بان قال أنا لأعلى الثمن
لأن المبيع تنفع لمكي
أولاني اشتريه من
المستحق فتسقط دعواه
بما ذكر في الدرر من باب
الاستحقاق وقد مر
باب كفالة الرجلين
والعبدان

الكفيل حتى يقضى له بالثمن على البائع) لأنه بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية
مالم يقض له بالثمن على البائع فلم يجب له على الأصل رد الثمن فلا يجب على الكفيل بخلاف القضاء
بالحرية لأن البيع يبطل به العلم المحلة ويرجع على البائع والكفيل ولذا قيد بالاستحقاق أي
لتسريح البائع أشار المؤلف إلى أن البيع لا ينتقض بقضاء القاضي للمستحق بالعينة حتى لو كان الثمن
عبدان فاعتقه بائع الجارية بعد حكم القاضي للمستحق فمذاقته كذا في العناية ومعهم في فصول
الاستروشي أن المستحق أن يجبر بعد قضاء القاضي وبعد قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائعه
بالثمن والرجوع بالقضاء يكون فمخا من الاستحقاق المطلق دعوى السب ودعوى المرأة المحرمة
الغلظة ودعوى الوقف في الأرض المشتراة أو أنها كانت مسجدا وشارك الاستحقاق الناقل في أن
كل منهما يحمل المستحق عليه ومن عكس ذلك الشيء من جهة مستحقا عليه حتى لو أقام واحد منهم
البينة على المستحق بالمالك المطلق لا تقبل بينته ومختلفان في أن كل واحد من الباعة في الناقل
لا يرجع على بائعه عالم يرجع عليه ولا يرجع على كفيل البكر مالم يقض على المسكوف عنه وفي
المطل بيت لسكل منهم الرجوع على بائعه وإن لم يرجع عليه ويرجع على الكفيل وإن لم يقض
على المسكوف عنه كذا في فتح القدير ولو قال المصنف ومن اشترى شيئا كان أولى كالأجنبي وأشار
بقوله حتى يقضى له بالثمن على البائع إلى أن القضاء على البائع قضاء على الكفيل وللشئ أن
ياخذ الثمن من أيهما شاء وأفاد أنه لا يخصم الكفيل أولا وهو ظاهر الرواية بخلاف ما عان أبي يوسف
وقد بناه استحقاق لأن البيع لو انقضى بينهما عساؤه وصار الثمن مضى وناعى البائع لم يؤخذ
الكفيل به كما إذا فسخ بشاره أو شرط أو عيب وأشار بقوله بالثمن إلى أن المشتري لو بى
في الأرض ثم استحققت فانه لا يرجع على الكفيل بقيمة البناء وإنما يرجع به على البائع فقط
إذا سلم النقص له وهو ظاهر الرواية وكذلك لو كان للبيع حاربه فاسترداها المشتري واستحقها راجل
وأعلمته قيمة الجارية والولد والعقران المشتري ياخذ الثمن من أيهما شاء ولا ياخذ قيمة الولد إلا من
البائع خاصة والكفيل كبائع البائع لا يرجع عليه إلا بالثمن كذا في السراج الوهاج والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب

باب كفالة الرجلين والعبدان

(قوله دين عليهما وكل كفيل عن صاحبه فإداه أحدهما لم يرجع به على شريكه فإن زاد على
النصف رجح بالزيادة) لأن كل واحد منهما في النصف أصيل وفي النصف الآخر كفيل ولا
معارضة بين ما عليه بحق الإصالة وبحق الكفالة لأن الأول دين والثاني مطالبة ثم هو تابع
للاول فيقع من الأول وفي الزيادة معارضة فيقع عن الكفالة ولأنه لو وقع الدفع في النصف من
صاحبه فرجع عليه فلصاحبه أن يرجع لأن أدانته كادته فيؤدي إلى الدور وظاهر الكتاب
استواء الدينين صفقتوسا فإن اختلفا صفقتان كان ماعله مؤجلا وما كان على صاحبه حالا فإذا
أدى مع تعيينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع لأن الكفيل إذا عجل دينه
مؤجلا ليس له الرجوع على الأصل قبل التحول ولو اختلف سبهما فمخا أن يكون ماعلى أحدهما
قرضا وباعى الآخر ممنوع فانه يصح تعيين المؤدى لأن البينة في الجفسين المختلفين معتبرة وفي
الجنس الواحد لفق كافي فتح القدير وقيد بكون كل كفيل لأن صاحبه احترازا عما لو كفل

أحدهما عن صاحبه دون الآخر وأدى الكفيل نحوه له عن صاحبه فانه يصدق وقول الشارع
وهي واردة على مسئلة السكاب وهو وانما هي خارجة عنها فيهم التقييد كما قررناه ولم يقيد رحمه الله
بالامرفي قوله رجع باز مائة لعم له عما تقدم من انه اذا كفل بامر رجوع والا فلا قوله وان كفلا عن
رجل فكفيل كل عن صاحبه فأي رجوع بنصفه على شريكه أو بالكل على الاصيل لان ما أداه
أحدهما وقع شائعا عنهما اذا الكفالة فلا ترجع للبعض على البعض بخلاف ما تقدم فرجع
على شريكه بنصفه فلا يؤدي الى الدوران قضيته الاستتواه وقد حصل برجوع أحدهما بنصف
ما أدى بخلاف ما تقدم ثم يرجعان على الاصيل لانهما أديا عنه أحدهما بنصفه والاخر بنائبه
وان شاء رجع بالجميع على المكفول عنه لانه كفل بجميع المال عنه بامره وترك المصنف قديرا
للمسئلة الاولى أن تكفل كل واحد منهما عن الاصيل بجميع الدين على التعاقب فلو تكفل كل واحد
منهما بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه ففي المسئلة الاولى في الصحيح فلا يرجع حتى يرضى به
النصف وكذا لو تكفل عن الاصيل بجميع الدين معاً ثم تكفل كل واحد منهما عن صاحبه لان
الدين ينقسم علمنا نصفين فلا يكون كفلا عن الاصيل بالجميع الثاني أن تكفل كل عن صاحبه
بالجميع فلو كفل كل عن الاصيل بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف
فكلا في الاولى قوله وان أبرا الطالب أحدهما أخذ الاخر بكاه لان ابراء الكفيل لا يوجب
ابراء الاصيل فيبقى المال كله على الاصيل والاخر كفيل عنه بكاه فأخذ به والله أعلم وفي المحيط
كفالة الرجلين البسوط مسائله على أربعة أقسام القسم الاول كفل ثلاثة عن رجل بالف درهم
فأدى أحدهم برأوا ولم يرجع على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كفلا عن صاحبه فاداهما أحدهم
رجع المؤدى عليهما بالثلثين ولصاحب المال ان يطالب كل واحد منهما بالف القسم الثاني رجل
على أربعة نفر ألف درهم ومائتان وكل اثنين كفلا عن اثنين بجميع المال فانه يأخذ أيهما شاء
ببسمائة وخمسين وأي اثنين شاء بجميع ألف الفود وفي المختصر الصواب أن يأخذ أيهما شاء وحده
بنصف المال وأي اثنين شاء بجميع المال القسم الثالث رجل على عشرة أنفس ألف وكل أربعة
كفيل عن أربعة بجميع المال يأخذ من أحدهم ثلثمائة وخمسة وعشرين مائة حصته من الدين
ومائتان وخمسة وعشرون حصته من الكفالة القسم الرابع لو كان أصل المال على ثلاثة وكل
واحد كفيل عن صاحبه فأدى أحدهم شياً فهو على ثلاثة أوجه وفي وجه يكون المؤدى عن نفسه
وان لم يعين وفي وجه يكون المؤدى عنه وعن صاحبه وفي وجه يكون المؤدى عن نفسه اذا لم يعين
فان هن يكون عن صاحبه مال الاول لو كان المال على ثلاث وكل واحد منهم كفيل عن صاحبه
فأدى أحدهم شياً يكون على تمام الثلث عنه وما زاد على الثلث يكون عن صاحبه ولو قال هذا من
كفالة صاحبه لم يصح الثاني لو كان على رجل ألف فكفيل ثلاثة عنه على أن يكون بعضهم كفلا
عن البعض فأدى أحدهم شياً يكون مؤدياً عن نفسه وعن صاحبه وان عين عن أحدهما لا يصح
والثالث لو كان الدين على رجلين وأحدهما كفيل عن صاحبه والاخر لم يكفل عنه ان أدى
الكفيل شياً ولم يعين كان المؤدى عنه وان عين يكون عن صاحبه وقسمه مع البيان فيه ثم قال في
المتن رجلان كفلا عن رجل بامرهم على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم أدى أحدهما
شياً فله أن يرجع بجميع ما أدى على المكفول عنه وان شاء رجع عليه بنصفه وعلى شريكه
بنصفه وان ضمنا عنه بغير أمر لم يكن له أن يرجع على شريكه بشئ حتى يؤدي أكثر من النصف

وان كفلا عن رجل فكفيل
كل عن صاحبه فأدى
رجع بنصفه على شريكه
أو بالكل على الاصيل
وان أبرا الطالب أحدهما
أخذ الاخر بكاه

(قوله وقول الشارع
وهي واردة على مسئلة
السكاب هو) قال في
التحرر وقول الشارع ان
هذه واردة على مسئلة
السكاب أي على توجيهها
ووجهه ان مسئلة
السكاب انما لا يصح
تعيينه صرفاً الى الاقوى
وهو ما عليه من الدين
وهذا كذلك وكان
ينبغي ان لا يصح تعيينه
أيضاً والمأخوذ في هذا على
صاحب المبرد أي انه
هو اه ورايت محلاً
بعض الفضلاء هل يمكن
دفع ورود تلك المسئلة
بان يلتزم ان مسئلة المتن
معلقة بكل من الصرف
الى الاقوى ولزوم الدور
فانه ليس في كلامهم
ما ينبوع ذلك (قوله)
لان الدين ينقسم علمها
نصفين) قال في النهاية

فمرجع عليه بالزيادة على النصف وقال أبو يوسف إذا أقر رجلان لرجل بالف درهم على أن يأخذ بهذا
المال أيهما شاء فهذا بمنزلة كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بامر أهله (قوله ولو ائتمروا
المفاوضان أخذ الفريم بإشاءة بكل الدين) لأن كل واحد منهما أكفل عن صاحبه على ما عرف في
الشركة قيد بالمفاوضين أي الشريكين شركة مفوضة لأن شريك العنان لا يؤاخذ عن شريكه
لأنه لا تضمن الكفالة بل الوكالة ولذا قال في الرزاقية من الشركة أقر أحدهما بدين في تجارتها
وأسكر الآخر لم يقر له المقر كان هو الذي قولا وإن أقرناهما قولناه لم نصفه ولا يلزم المستكرشي
وإن أقرناه وإليه لم يلزمه شيء (قوله ولا يرجع حتى يؤدي أكثر من النصف) لما بينا من
الوجهين في كفالة الرجلين (قوله وإن كاتب عبده كتابه واحد فوكل كل عن صاحبه وأدى
أحدهما يرجع بنصفه) لأن هذا العقد استعاضا فوطر بقرنه أن يجعل كل واحد منهما أصلا في
حق وجوب الألف عليه فيكون عتقهما عقابا داه ويجعل كفيلا بالألف في حق صاحبه وإذا
عرف ذلك فما أداه أحدهما يرجع على صاحبه بنصفه لاستوائهما ولورجع بالكل لم يتحقق
المساواة قيد بقوله وكفل لأنه لو كاتبهما معا لم يرد على ذلك لزم كل واحد حصته ويعتق بأداه حصته
لأن المقابلة المعلقة تقتضي ذلك فلو كاتبهما معا على أنهما كانا أديا معتقا وانحجزا في الرق ولم يذكر
الكفالة فعندنا لا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال إلى المولى لأن شرط المولى في العقد
تجب مراعاته إذا كان محميا شرطا وقد شرط العتق عند أدائها جميع المال إلى المولى لأن شرط
المولى في العقد نص فلو عتق أحدهما بأداه حصته كان مخالفا لشرطه (قوله ولو سرق أحدهما
أخذ بإشاءة حصته من لم يعتقه) وإنما جاز العتق لمصادقته مملوكه وبرئ عن النصف لأنه ماضى
بانتزاع المال إلى الكون وسيلة إلى العتق ولم يبق وسيلة فيقتطع ويبقى النصف على الآخر لأن المال
في الحقيقة مقابل برقيتهما وإنما جعل على كل واحد منهما احتمالا لتصح الضمان وإذا جاء العتق
استغنى عنه فاعتبر مقابل برقيتهما فلذلك بالنصف وللولي أن يأخذ حصته الذي لم يعتق أيهما شاء
المعتق بالكفالة وصاحبه بالأصل (قوله فإن أخذ المعتق رجوع على صاحبه وإن أخذ
الآخر لا) لأن العتق مؤدنه بأمروه والآخر مؤدنه بنفسه وإنما جازت الكفالة بدل الكفاية هنا
لأنه في حال البقاء وأما في الابتداء فالمال كله عليه (قوله ومن ضمن عن عبده ما لا يؤاخذ به بعد
عتقه فهو حال) كما إذا أقر العبد استهلاك مال وكذبه المولى أو أقرضه إنسان أو باعه وهو محجور عليه
أو أودعه شيئا فاستهلكه أو وطئ امرأة تشبه بغيره إذ المولى فاته لا يؤاخذ به في الحال فإذا ضمنه إنسان
ولم يبين أنه حال ولا غيره كان على الضامن حاله لا حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة لأنه
لا يطالب بعمرته أن جميع ما في يده ملك المولى ولم يرض به لثقله به والكفيل غير مفسر فصار كما إذا
كفل عن غائب أو مفلس بخلاف الدين المؤجل لأنه متأخر مؤخر ثم إذا أدى رجوع على العبد بعد
العتق لأن الطالب لا يرجع عليه إلا بعد العتق فكذلك الكفيل لقيام مقامه والتقدير يكونه يؤاخذ
به بعد عتقه لفهم منه حكم ما يؤاخذ به الحال بالولي كدين الاستهلاك عيانا أو ما يزمه بالتجارة باذن
الولي وجعله قيد الاحتراز كما في الشرح سهو وكالاتي وفي فتح القدير ولو كان ككفل بدين
الاستهلاك المعين ينبغي أن يرجع قبل العتق إذا أدى لأنه دين غير مؤجل ولا مؤخر إلى العتق
فطالب السيد بتسليم رقبته أو القضاء عنه ويبحث أهل الدرس هل المعتق في هذا الرجوع الأمر

ولو ائتمروا المفاوضان أخذ
الغريم بإشاءة بكل الدين
ولا يرجع حتى يؤدي
أكثر من النصف وإن
كاتب عبده كتابه واحد
وكفل كل عن صاحبه
وأدى أحدهما يرجع
بنصفه ولو سرق أحدهما
أخذ بإشاءة حصته من
لم يعتقه فإن أخذ المعتق
رجع على صاحبه وإن
أخذ الآخر لا يؤاخذ به
عن عبده ما لا يؤاخذ به
بعد عتقه فهو حال

وفي الشافي ثلاثة كفلاء
بالف يطالب كل واحد
بثلث الألف وإن كفلوا
على التعاقب يطالب
كل واحد بالألف كذا
ذكره شمس الأئمة
السرخسي والمرغشاني
والتستر تاني كذا في نور
العبي

(قوله وقوى عندي كون العبد أم السيد الخ) قال في النهروان بت عقيد اعندي ان ما قوي هو المذهب كورفي البدائع اه وكأنه اراد به قول البدائع الاتي واما العبد المحجور فاذنه بالكفاية صحيح في حق نفسه الخ ٢٢٢ فلم يقده بكفاية الدين يؤمنه

لعمالي أو بعد العتق وقد يقال ان المولى مؤاخذ بهذا الدين بتسليم العبد أو القضاء عنه وان لم توجد الكفاية فاي فائدة للوقوف على كونها بامره فيكفي أمر العبد في الرجوع على المولى لانه لم يلزمه به ضرر (قوله) وان كان عليه دين

ولو ادعى رقبة العبد فسكره به رجل فمات العبد فيمن المدي انه له ضمن قيمته ولو ادعى على عبد مالا وكفل بنفسه رجل فمات العبد فيمن العبد في الكفيل ولو كفل عبد عن سيده بامره فمات فاداه أو كفل سيده عنه وأداه بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر

مستغرق لم يصح كفايته الخ نقل بعض الفضلاء عن الفتاوى الهندية اذا كان على العبد دين وقد كفل عن المولى أو عن أجنبي مال باذن المولى لا يلزمه شيء مادام رقيقا فإذا هتق لزمه ذلك اه وهو ظاهر لان حق

بالكفاية من العبد أو السيد وقوى عندي كون المديته أم السيد لان الرجوع في الحقيقة عليه اه وفي البدائع واما الرجوع الكفيل فله شرطان متناهيان تكون الكفاية بامر المكفول عنه ومنها ان يكون باذن صحيح وهو اذن من يجوز اقراره على نفسه بالدين حتى أنه لو كفل عن العبي المحجور باذنه فاي لا يرجع لان اذنه بالكفاية لم يصح لانه من المكفول عنه استقراض واستقراض الصبي لا يتعلق به الضمان واما العبد المحجور فاذنه بالكفاية صحيح في حق نفسه حتى يرجع عليه بعد العتاق لكن لا يصح في حق للمولى فلا يؤاخذ به في الحال اه وفي الخامسة ولو ان المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في النمة والقتل ثابت باقراره أو بالبيعة وكفل انسان بالبدل ثم عجز للمكاتب فرد في الرق لم يكن للصالح ان يأخذ المكاتب حتى يمتلئ لانه التزام المال في النمة عوضا عن الدم فصح ذلك في حق المولى فإذا خلاص كتابه بالحرية يؤخذ به للصالح ان يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب لانه كفل عمال واجب للعالم وانما تأخرت المطالبة عن المكاتب قبل العتق لا خلافه وعجزه فلا تسقط المطالبة عن الكفيل اه (قوله ولو ادعى رقبة العبد فسكر به رجل فمات العبد فيمن المدي انه له ضمن قيمته ولو ادعى على عبد مالا وكفل بنفسه رجل فمات العبد فيمن العبد في الكفيل) لانها تبطل بموت المكفول به اذا كان حرافكنا اذا كان عبد التعذر تسليحه بعدموته وهذه المسئلة الثانية مكررة لانه قسم في الكفاية بالنفس أنها تبطل بموت المطلوب وفي هذا الفرق بين الحر والعبد ولكن اغماز كرها ما ليس الفرق بينهما وبين الاولى وهو ظاهر لان المكفول به في الاولى رقبة السيد هي مال وهي لا تبطل بهلاك المال فليزيمه قيمة العبد لان على المولى رد العبد على وجه عتقه فيمتا وقد التزم الكفيل ذلك وبعد الموت تبقى القيمة واجبة على الاصيل فكذلك على الكفيل فالكفول المدي عليه بخلاف الثانية والحاصل انها كفاية بالعين المقصوبة وهي تستفاد بالصالحا فقيمة الكفاية بالمال قدس باقامة البيعة لانه لو ثبت ملك المدي باقرار ذي البدأ أو بنكوله عند التحليف وقد مات العبد في يدي الديقضي بقيمة المدي على المدي عليه ولا يلزم على الكفيل شيء مما يلزم على الاصل الا اذا أقر الكفيل بما أقر به الاصل لان افراد الاصل لا يعتبر جهة في حق الكفيل لما عرف ان اقرار جهة فاسر فقتصر على المقر ولا يعدوه كذا في الفوائد الفهرية وفي الغاية تمكاتب قتل رجلا بعد اقصا على عتقه ككفل رجل بالعبد فمات العبد قبل التسليم كان لولي الدم ان يأخذ الكفيل بقيمة السيد وان شاء طالب المكاتب ايضا بقيمة العبد لان الصلح عن دم العبد لا يبطل بهلاك البدل قبل التسليم فاذا عجز عن تسليم الصلح الموجب للتسليم بطا بقيمة البدل وكذا لو كان القاتل حرا والمسئلة بمجالها اه (قوله ولو كفل عبد عن سيده بامره فمات فاداه أو كفل سيده عنه وأداه بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر) بيان ثلثين الاولى كفاية العبد عن سيده والثانية عكسه اما الاولى فشرطه ان لا يكون على العبد دين حتى تصح كفايته بالمال عن المولى وانما ختمت لان الحق في ماله لم يولد وهو عتق ان يصح له بالدين بان يرهنه أو يقر بالدين وان كان عليه دين مستغرق لم يصح كفايته لمحق

﴿ ٢٤ - ممر سادس ﴾ الفرع مانع حصة الاذن ومطالبة بعد العتق ليس فيها اضرار بهم وانظروا كان مديونا غير مستغرق والظاهر انه توفي من الفاضل ولو بالامر وطالب بالباقي بعد العتق شيء مما ذكره في الهندية فحافاندة التقيد المذكور مع انه ذكره صاحب الهداية وقاره الشارحون فان الكلام في مسئلتنا في الادله بعد العتق فليست امل

الغرماء وإن كان باذن المولى وأما الثانية فهي صحيحة على كل حال وإنما لم يرجع أحدهما على الآخر فيها لأنها وقعت غير موجبة للرخص لأن المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذا العبد على مولاه فلا تنقلب موجبة أبداً لكن كقول من عبده بغير أمره فأجازه ثم فائدة كقالة المولى عن عبده وجوب مطالبته بما يقابل الدين من سائر أمواله وفائدة كقالة العبد عن مولاه تعلقه برقبته قدس بكقالة السيد عن عبده لأن كقالة السيد لعبده عن مدفونه صحيحة إن كان السيد مدفوناً فلأن هذا العبد قضى وليم دينه الذي كان عليه بطلت كقالة المولى كذا في الحاشية وفي هذا التفريع أعنى قوله فلأن هذا العبد إلى آخره نظراً له وإفهاماً له

﴿ كتاب المحوالة ﴾

ذكرها بعد هالان كلاهما عقد التزام ما على الأصل التوثيق لأن المحوالة تتضمن برادة الأصل برامة مقبولة بخلاف الكفالة فكانت كالركب مع المفرد والمفرد مقدم وانحر المحوالة عنها والكلام فيها في موضع الأول في معناها لغة ففي المصباح حوله نحو لا تلتزمه من موضع إلى موضع وحول هو نحو ولا تستعمل لازماً ومتصدياً وحول الرداء نقلت كل طرف إلى موضع الآخر والمحوالة ما عود من هذا فاحلته بدنه نقلته من ذمة إلى غير ذمتك واحل التي أحالة نقلته أيضاً اه وفي المصباح أحال عليه بدنه والاسم المحوالة اه وفي فتح القدير يقال أحلت زيدا بماله على عمرو فاحلته أي قبل ما قاما بحمل وزيد محال ويقال محال والمحال محال به والرجل محال عليه يقال محال عليه فقدير الأصل في محال الواقع ما لا محتمل بكسر الواو وفي الواقع مفعول محتمل ما لفتح كما يقدر في محتمل الفاعل محتمل بكسر الياء وقضاه في محتمل المفعول وأما صلة مع محتمل الفاعل فلا حاجة إليها بل الصلة مع المحال عليه لفظية عليه فهما محتمل ومحتمل عليه فالفرق بينهما بعدم الصلة وبصلة عليه ويقال المحضال حويل أيضاً فالحمل هو المدين والمحال والمحتمل رب الدين والمحال عليه والمحتمل عليه هو الذي التزم ذلك الدين للمحضال والمحال به نفس الدين اه الشافعي في معناها شريفة فإداه بقوله (هي نقل الدين من ذمة إلى ذمة) أي من ذمة المحضال إلى ذمة المحال عليه وهذا قول البعض فقد اتفقوا على أصل النقل ثم اختلفوا في كيفية نقلها فنقل المطالبة والدين وقيل نقل المطالبة فقط وجعل الاختلاف في البدائع بين المتأخرين ونسب الشارح الأول إلى أبي يوسف والثاني إلى محمد ووجه الأول دلالة الإجماع من أن المحتمل لو أبر المحال عليه من الدين أو وهب منه صح ولو أبر المحضال أو وهب له صح ولو انتقل إلى ذمة المحال عليه لما صح الأول ولعل الثاني وحكي في الجمع خلاف محمد في الثانية فكأنه لم يعتبره فنقل الإجماع ووجه الثاني دلالة الإجماع أيضاً من أن المحضال إذا قضى دين الطالب بعد المحوالة قبل أن يؤدي المحضال عليه لا يكون مطعوماً ويجري على القبول ولو لم يكن عليه دين لكان مطعوماً فنفى أن لا يجزى على القبول كما إذا تطوع أجني بقضاء دين إنسان على غيره وكذا المحتمل لو أبر المحال عليه عن دين المحوالة لا يرد به ولو وهب منه ارتد كالأبر الطالب الكفيل أو وهب منه ولو انتقل إلى ذمة المحال عليه لم يختلف حكم الأبر أو الهبة وكذا المحال لو أبر المحال عليه عن دين المحوالة لم يرجع على المحضال وإن كانت بامر كالكفالة ولو وهب الدين منه فله الرجوع إذا لم يكن للمحضال عليه دين ولو كان له عليه دين يلتصقان قصاصاً كما في الكفالة فندلت هذه الأحكام على التسوية بين المحوالة والكفالة ثم الدين في باب الكفالة ثابت في ذمة المصيل فكذا

﴿ كتاب المحوالة ﴾

هي نقل الدين من ذمة إلى ذمة

﴿ كتاب المحوالة ﴾

(قوله والاسم المحوالة) أي اسم مصدر (قوله فاعلاً) أي اسم فاعل

(قوله أحدهما ان الرهن الخ) قال الرمي وفي منية الغنى أحال الغريم المرتهن بالمال على ٢٢٥ ذبل المرتهن منع الرهن حتى

في الكفالة هكذا قرئ في البدائع ولم يرجح وفي فتح القدير المصعب من المذهب أنها توجب البراءة من الدين اهـ فالذهب ما في الكتاب قالوا لو تأدب الاختلاف في أنها تعلقها والمطالبة فقط تظهر في مثلتين أحدهما أن الرهن إذا أحال المرتهن بالدين فله أن يسترد الرهن عند أبي يوسف وكذا لو أبرأ عنه وعند محمد لا يسترد كلما حل الدين بعد الرهن والثانية إذا أبرأ الطالب المجهل بعد المحاولة لا يصح عند أبي يوسف لأنه برئ بالمحاولة وعند محمد يصح ويرى المجهل وقد أنكره هذا الخلاف بينهما بعض المحققين وقال لم ينقل عن محمد نص بنقل المطالبة دون الدين بل ذكر أحكاما متشابهة واعتبر المحاولة في بعضها تأجيلا وجعل المجهول بها المطالبة لا الدين واعتبرها في بعض الأحكام أبرأ وجعل المجهول بها المطالبة والدين وإنما نقل هكذا لاعتبار حقيقة اللفظ فوجب نقل المطالبة والدين إذا المحاولة مبنية على النقل وقد أضيف إلى الدين واعتبار المعنى فوجب تحويل المطالبة لأن المحاولة تأجيل معنى الآتي أن احتمال عليه أدامت مقلا وجود الدين إلى ختمه المجهل وهذا هو معنى التأجيل فاعتبر المعنى في بعض الأحكام واعتبر الحقيقة في بعضها ثم يحتاج إلى بيان لمية خصوص الاعتبار في كل مكان كذا في فتح القدير وفي تلخيص الجامع بها صار على المجهول ما كان على المجهل إذ نقل الدين أو في بعضها من نقل الطلب وحده وان عكس أبو يوسف حسب التأثر في عتق المسكاتب وبطلان الرهن بعد الاحالة على الغير ولهذا أجاز للمحال أن يرئ المجهول أو يستترهن أي يجب منه دون المجهل على المذهب عكس ما قبله ولم يصح للمحال ما كان للمجهل وإن قيدها بالدين حذر تقليده غير المدينين بل يلزم المجهول دينان لهذا الوجه قبل المحال مؤحلا لم يظهر الأجل في حق المجهل حسب التأثر بعد الموت والأبرأ اهـ ثم اعلم أنه يراد على تصرفها بالنقل المذكور أشياء الأول أن التصرف لا يصدق على المحاولة المقيدة بالوديعة ادلس فهاذين انتقل إلى المحال عليه ثانيها عود الدين بالتوى ولو انتقل الدين لم يعد ثالثها حصر المحال على قبول الدين من المجهل بعدها ولو انتقل لم يجبر رابعها قسمة الدين بين غرامه المجهل بدموعه قبل قبض المتهال ولو انتقل لا خص به المحال خامسها أن إبراء المتهال المحال عليه لا يرتد ولو انتقل إليه لا يرتد سادسها أن وكيل المحال المجهل بالقبض من المحال عليه غير صحيح ولو انتقل من ختمه المجهل لصح لكونه أجنتا سابعها أن المتهال لو وهب الدين للمحال عليه كأنه أن يرجع على المجهل ولو انتقل الدين إلى المحال عليه لكانت الهبة أبرأ فلا رجوع ثامنها أنها تفسخ بالفتح ولو سقط الدين لم يعد تاسعها عدم سقوط حق حبس المسبب فيما إذا أحاله المشتري عاشرها كذلك الرهن والجواب أن موجهها نقل موقت لا مؤبد فبرئ المجهل برأه موقفة إلى التوى والرجوع لأنه لم يبرأ برأه مقودة وانغاري بشرط السلامة للمتهال فثبت توى المال لم يوجد الشرط وصح أداء المجهل للمتهال ليستفيد البراءة المؤبدة التي لم تحصل بالمحاولة كما عاقل به في الأخير ولا يضري بقول الدين قسمة بين غرام المجهل بدموعه قبل قبض المتهال لأن المتهال لم يملك الدين بالمحاولة إذ يلزم عليه تلك الدين من غير من عليه الدين وهو لا يجوز وإنما ملك المطالبة فإذا قبضه ملكه ولا يلزم أن يكون على المحال عليه دينان دين للمجهل بدليل قسمة بين غرامه ودين للمتهال لأن المنوع أن يكون للدين الواحد مطلقا لأن لا أن يكون على واحد دينان باعتبار أن لهما مطالب واحد كافي بالمحاولة وإنما لا يصلح للمجهل أن يكون وكسلا

ومن السادس بقوله وإنما لا يصلح للمجهل الرجوع عن السابع بقوله والفرق بين الهبة والبراءة الرجوع عن الثامن بقوله وإنما قبلت الفسخ الرجوع عن التاسع بقوله وإنما لا يصلح حق البائع في الحبس الرجوع عن العاشر بقوله كالمرتن إذا أحال غريمه الخ

(قوله فتتعد حوالة الصبي العاقل) قال الاستر وشني في كتابه أحكام الصغار كرحمدي الأصل الصبي التاجف الحوالة مثل البالغ وفي فوائد شيخ الإسلام برهان الدين صبي محمور عليه أقر بماله وأحال به على الآخر وقيل لا آخر الحوالة فالقر له يتمكن من المطالبة من المحتال ٢٣٦ عليهم لأجاب نعم كأي الكفاية اه (قوله رجع الحال عليه الحال) حذف صلة

رجع للحال فقبض الدين لكون الحمل يعمل لنفسه ليستعد الأبراء المؤبد والفرق بين الهبة والبراق المذكورة لتغير المعنى بل هي صلة الحال والتقدير رجع الحال عليه على العبد (قوله وكذا الوصي إذا احتال بمال التيمم الخ) قال في أحكام الصغار بهذه الأوز كغير الدين في يوسع فتسأله الأب والوصي إذا قبل الحوالة على شخص دون الحمل في الملاءة ان وجب بعدهما جاز عند أبي حنيفة ومحمد ولا يجوز عند أبي يوسف وإن لم يمكن واجبا بعدهما لا يصح في قولهم وذكر صدر الإسلام أبو اليسر في باب الخلع من المبسوط في حيلة هبة صداق الصغر ان الأب يحتال على نفسه شيا فبراقعة الزوج من ذلك القدر ولو كان الأب مثل الزوج في الملاءة فينبغي أن يصح أيضا اه (قوله فلم يصح من صبي قبولها مطلقا الخ) هذا ظاهر اذ لم يكن الصبي مدبونا للحصيل وبه يظهر التعليل تأمل وراجع (قوله منها

عن المحتال قبض الدين لكون الحمل يعمل لنفسه ليستعد الأبراء المؤبد والفرق بين الهبة والبراق الرجوع وعندهم ان الأبراء اسقاط والهبة من أسباب الملك كالارث وانما كانت الفسخ لان الدين لم يسقط بالكتابة لانها توجب الأبراء المؤبد وفي الذخيرة اذا أحال المدينون المطالب على رجل بالفأ وجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضا فجميع حقه على آخر وقيل منه صار الثاني نقضا للاول وبرئ الاول اه وانما لم يطل حق البائع في الخمس لان المطالبة باقية ولذا لو كان الحمل هو البائع بطل حقه في الخمس لان عطا اليه سقطت كالمهرن اذا أخل غريمه على الزا هن بطل حقه في خمس الزهن بخلاف ما إذا أحاله الزا هن الثالث في ركنها هو الايجاب من الحمل والقبول من المحتال عليه والمحتال الرابع في شرائطها في الحمل العقل فلا تصح حاله بخون وصبي لا يعقل والبلوغ وهو شرط النفاذ دون الانقضاء فتتعد حوالة الصبي العاقل موقوفة على احازة وله كالبيع لان فهم معنى المبادلة وأما رتبة فليست شرطا للصحة فتصح حوالة العبد ما دونها ومحجوزا غير أنه ان كان ما دونها رجع الحال عليه للحال والانقضاء العقوق وكذا صحته فتصح من المريض ومنه رضى الحمل حتى لو كان مكرها في الحوالة لم تصح لانها ابراء فمعنى التملك فقده لا كراه وفي المحتال العقل والبلوغ على أنه شرط نفاذ فتتعد احتياله موقوفة على احازة وليس ان كان الثاني أصلا من الاول وكذا الوصي إذا احتال بمال التيمم لا تصح الا بهذا الشرط ومنها الرضا حتى لو احتال مكرها لا تصح ومنها المجلس الحوالة وهو شرط الانقضاء في قولهم اختلفا في يوسف فانه شرط النفاذ عنده فلو كان المحتال غائبا عن المجلس قبضه الخمر فجاز لم يتعد عندهما خلافا له والصحح قولهم وأما شرائط المحتال عليه فالعقل فلم يصح من بخون وصبي لم يعقل قبولها والبلوغ فلم يصح من صبي قبولها مطلقا سواء كانت بالر المجلس أو بدونه لكونها مع الاثر نبرما ابتداء وبدونه نبرما ابتداء وانها ولو قبض عنه ولم يصح لكونه من المضار فلا يملكه الولي ومنها الرضا فلو أكره على قبولها لم يصح ومنها المجلس فانه شرط الانقضاء وأما شرائط المحتال به فان يكون ديننا لازما فلا تصح ببدل الكتابة فلا تصح به الكفاية لا تصح به الحوالة فلم تصح حالة المولى غريمه على مكاتبه الا اذا قصدها ببدل الكتابة وأما اذا أحال المكاتب مولاه على رجل فانما يجوز اذا كان له على الرجل دين أو عين وقبضها لان المحتال يكون ناشئا عن المكاتب في القبض فيجوز وإن لم يكن له واحد منهما أو كان له ولم يقبضه لا يجوز ولكن اذا أحال المولى عليه رجلا لم يعق حتى يودي ببدل الكتابة فاذا أحال مولاه على رجل عتق كانت الحوالة عكس البائع كما أوضحه الشارح وتفرع على هذا الشرط انه لو ظهرت براءة المحتال عليه من الدين الذي قبضت الحوالة به بان كان الدين غن مبيع فاستحق المبيع تبطل الحوالة ولو سقط عنه الدين لغنى عارض بان هلك المبيع عند البائع قبل التحصيل بعد الحوالة حتى سقط الثمن عنه لم تبطل الحوالة لكن اذا أدى الدين بعسقوط الثمن يرجع عما أدى على الحمل ولو ظهر ذلك في الحوالة المطلق لم تبطل وسيأتي الكلام عليها الخامس في حكمها فلها أحكام منها براءة الحمل ومنها نبوت

برأة الحمل) قال الرمي يؤخذ منه ان الكفيل لو أحال المكفول له على المدينين بالدين المكفول به وقبضه برئ ولاية وهي واقعة الفتوى وصورتها أحال الكفيل الطالب بالدين الذي كفله على الطالب وتراضوا على ذلك وبؤخذ الحكم وهو البراءة من قولهم الحوالة نقل الدين وثباتها مشتقة من التجويل والنهي اذا حول عن مكانه بقي خاليه اه وقد صرح في المجاورة

تتعلق المحندي إنها مبرنة والكفالة غير مبرنة وصرحوا بضمان الحال عليه إذا حال الحال على الجبل برئ وان توى المال الذي على الأصل لم يعد وصرحوا بضمان كل دين جازت به الكفالة جازت به الحوالة اه والله تعالى أعلم وفي الولو الجمة الكفالة متى حصلت بأمر المكفول عنه انقضت لوجوب دينين دين الطالب على الكفيل ودين الكفيل على المكفول عنه إلا أن ما للكفيل على المكفول عنه مؤجل إلى وقت الأداء اه وبفهمه هذه الحوالة وجبة التوجب براءة الجبل وهو الكفيل ومقتضى ما في الولو الجمة أنه يرجع على الكفيل بالتوى وكذا مقتضى ما تقدم قريبا في هذا ٢٢٧ الشرح في الجواب عما اقتضى به

المحدي به بر الجبل براءة مؤقتة إلى التوى قال في التارخانة قال في الجامع رجل كفيل عن رجل بمائة وأحال الكفيل الطالب بها على رجل فقد برئ الكفيل والذي عليه الأصل فإن قوت المائة على المحتال عليه عبوة مفاد عاد الأمر على الذي عليه الأصل وعلى الكفيل جعلا بخذ الطالب أيهما شاء ولو كان الكفيل أحال الطالب بالمائة

وتصح في الدين لا في العين برضا المحتال والمحال عليه على إرائه منها برئ براءة الكفيل من المائة فلطالب أن يأخذ الذي عليه الأصل والمحال عليه فإن مات المحتال عليه مفاد في هذه الصورة فلطالب أن يأخذ الكفيل أيضا (قوله وقد قبلت به) مفهومه أنه

ولاية للطالبة للمحال على الحال عليه بدین في ذمته أو في ذمة الجبل على اختلافهم ومنها ثبوت الملازمة للمحال عليه على الجبل إذا لزمت المختال فكما لا لزما لزمه وإذا حمسه جسه ان كانت بامر الجبل ولادين عليه له لأنه هو الذي أوقعه في هذه المهدة فعليه تخليصه وإن كانت بغير أمره أو كان مدونه وقبضت به فلا ملازمة ولا حمس السادس في صفتها ذكر في الخلاصة والبرزنية أنها على ثلاثة أوجه لازمة وموافقة وفاسدة فالأول أن يحمل الطالب على رجل وحل وقيل الحوالة سواء كانت مقبدة أو مطلقا والجائز أن يقيد هاهنا يعطى الحال عليه نحو القطن ثمن دار نفعه أو ثمن عبده فلا يجبر الحال عليه على البيع وهو غنزة ما لو قبض الحوالة على أن يعطى عند الحصاد فإنه لا يجبر على أداء المال قبل الاجل والغاسبة أن يقيد بأعطائه من ثمن دار الجبل أو ثمن عبده لأنها حوالة بمالا يقدر على الوفاء به وهو بيع الدار والعبدان الحوالة بهذا الشرط لا يكون توكيلا ببيع دار الجبل اه السابع في دليلها روى أصحاب الكتب الستة عن أبي هريرة مرفوعا مطلق الفى ظم وإذا أتبع أحدكم إلى ملي فليتبس وفي لفظ الطبراني مرفوعا ومن أحيل على ملي فليتبس ورواه أحمد ومن أحيل على ملي فليقبل ثم أكره العلماء على أن الأمر للاستصحاب عن أحمد للوجوب والمحقق الظاهر أنه أمر اباحة فهو دليل جواز نقل الدين شرطا أو المطلبية والاجماع على جوازها دفعا للعاجلة كذا في فتح القدير الثامن في أنواعها ساقى أنها مقيدة ومطلقة التاسع في سببها العاشر في محاسنها وهو ما قدمناه في الكفالة (قوله وتصح في الدين لا في العين) لأن النقل الذي تضمنته نقل شرعي وهو لا يتصور في الأعيان بل التصور فيها النقل الحمى فكانت نقل الوصف الشرعي وهو الدين فلا بد أن يكون للمحال دين على الجبل ولذا قال في الخلاصة قرب الدين إذا حال رجل على رجل وليس للمحال على الجبل دين فهذه وكالة وليست بحوالة اه وفي القنية أحال عليه مائة من من المنحة ولم يكن المصيل على المختال عليه شيء ولا للمحال على الجبل قبض المختال عليه ذلك لاشئ عليه اه وأما الدين على الحال عليه فليس بشرط وفي السراج الوهاج لا تصح الحوالة بالأعيان والمحقق اه ولم يخلو هما (قوله برضا المحتال والمحال عليه) لأن المختال هو صاحب الحق ويختلف عليه الذم فلا بد من رضاه لاختلاف الناس في الإقناع وأما الحال عليه فليزومه المال ويختلف عليه الطالب والناس متفاوتون قد برضاهما لأنها لا تصح مع إكراه أحدهما كإقدماته وأراد من الرضا القبول في مجلس الإيجاب لما قدمناه أن قبولهما في مجلس الإيجاب شرط الانقاد وهو مصرح به في البدائع ولكن في البرزنية لو أحال على غائب قبض بعينه لم يصح ولا تصح في غيبة المختال كالكفالة إلا أن يقبل

لو كان مدونه ولم يقبل الحوالة بالدين أنه لم يلازمه وحسه وبدل عليه ماساقى عند قول المصنف ولو أحاله بماله عند زبونه (قوله ولكن في البرزنية لو أحال الخ) قال الرمي وفي الخاتمة ما وافقه حيث قال صحة الحالة لا تتقدم قبول المختال له والمحال عليه ولا تصح في غيبة المختال له في قول أبي حنيفة ومحمد رهما الله تعالى كإقتضاه الكفالة إلا أن يقبل رجل الحوالة للغائب ولا تتوسط حضرة المختال عليه لجهة الحوالة من لو أحاله على رجل غائب ثم علم الغائب قبض صحت الحوالة اه ذكره القرني اه قتل موثله في الخلاصة وقد مر عند الكلام على شرطها أن الصحيح قولها بعدم صحتها في غيبة المختال فلم يبق الخالق بين ما هنا وما را في اشتراط

لخبره الحال عليه وعلى ما هنا مشى في البرور والغر فقال وشروط حضور الثاني أي المحتال الآن يقبل فضولي له لا حضور الباقيين
(قوله ففصل القبول من المحتال) قال الرمي بل جعله من المحتال عليه إذا ضمير راجع اليه قائل اه قات المراد من القبول ما يتوقف على المجلس وهو ما يكون أحد شطري العقد قبول الزاوي قبيل أي فرضي فليس المراد به القبول الذي قسمه الرضا
لكن قول المؤلف والرضا متماغي ظاهر لأن الحمل في هذه الصورة موجب للمحال قابل بدليل اشتراط حضوره نعم الحال عليه
قائب وقد اكتفى برضاه (قوله وكان له دين) أي الحصيل (قوله وإن لم يكن له دين) أي المدينون الذي هو الخليل وقوله عليه أي
على الحال عليه (قوله وكذا حضرته) أي الخليل (قوله وكذا كان المحتال غائبا) لعله المحتال عليه (قوله والحالة التي حصلت بمهمة
الخ) قال في الخبر من الفصل الثاني وأما المطلقة فالحالة منها أن يجعل المدينون الطالب على رجل بالف درهم فيجوز و يكون
الألف على المحتال عليه حالة لأن المحالة لتحويل الدين من الأصل وانما تحول على الصفة التي كانت على الأصل وكانت على
الأصل حالة فيقول إلى المحتال ٢٣٨ عليه حالة أيضا وليس للمحاصل عليه أن يرجع على الأصل قبل أن يؤدي ولكن إذا

لزم فله أن يلزم الأصل
وإذا حبس كان له أن
يحبس الأصل حتى
يخلصه عن ذلك كافي
الكفيل وإذا أدى يرجع
على الأصل بما أدى وأما
المطلقة المؤجلة فحل له
على رجل ألف درهم من
عنه مبيع إلى سنة فحال
بها على رجل إلى سنة
فالمؤجلة جازية والمال على
المحال عليه إلى سنة فحال
قبل ذلك ولم يذ كر محمد
في الأصل ما إذا حصلت
المؤجلة بمهمة هل ثبت
الأجل في حق المحتال عليه
قالوا ينبغي أن يثبت كما
في الكفالة وهذا لأن

رجل له المؤالة اه فحل القبول من المحتال والرضا متماغي أنه قال المحالة تتمتع بقبول المحتال
والحال عليه ولم يذ كر المصنف في الأصل فانه ليس بشرط على ما ذكره محمد في الزادات وشروطه
القدوري وانما شرطه الرجوع عليه فلا اختلاف في الروايات كافي بإضاح الإصلاح والحاصل أنها
أن كانت بغير رضا الخليل وكان له دين على الحال عليه فله مطالبة بدينه وإن لم يكن له دين عليه فلا
رجوع للمحال عليه لانه قضى بدينه بغير أمره كافي السراج الوهاج وكذا حضرته ليست بشرط حتى
لوقيل لأصحاب الدين لك على فلان ألف فاحتل بها على ورضى الطالب بذلك وأجازت فليس له
أن يرجع بعد ذلك بخلاف ما لوقيل للمدين عليك ألف فلان فاحل بها على فقال المدينون أحلت ثم
بلغ الطالب فاحل لا يجوز عند الامام ومحمد كذا في الزاوية وكذا لو كان المحتال غائبا كما قدمناه وفيها
معز يال للفتي قال لا آخرا حتى على ثلثان وسكت ثم قال لم أقبل المحالة جائزة اه ولم يقيد
المصنف رحمه الله تعالى بأن يكون الدين المحتال به معلوما ولا يدينه لمحتال المأني الزاوية فاحتل بمال
مجهول على نفسه بأن قال احتلت بما يوجب لك على فلان فالتصحيح المحال فحال على المال ولا تصح
أيضا المحالة بهذا اللفظ والمحالة التي حصلت بمهمة ثبتت الأجل في حق المحتال عليه كافي الكفالة
ولو كان المال حالا على الفتي عليه الأصل من قرض أو غضب فاحل به على رجل إلى سنة فهو جائز
وإن مات المحتال عليه قبل انقضاء الأجل عاد المال إلى الخليل حاله لا فرق بين المحالة والكفالة فإن
الكفيل إذا كفل بدين وأجل الطالب الدين ولم يصف الأجل إلى الكفيل صار الأجل مشروطا
للأصل حتى لو مات الكفيل كان الدين على الأصل مؤجلا وفي المحالة التي أضف الأجل إلى الدين
لم يصف إلى المحتال عليه لا يصير الأجل مشروطا في حق الأصل حتى لو مات المحتال عليه مطلقا لا يعود

المحال عليه مقبل عن الأصل وانما يتحمل ما على الأصل وعلى الأصل دين مؤجل فيجب على المحتال عليه الدين
كذلك وإن مات الذي عليه الأجل لم يحل المال على المحتال عليه لأن حلول الأجل في حق الأصل للاستغناء عن المؤجل بعونه وهذا
المعنى لا يتأني في حق المحتال عليه لانه يحتاج إلى الأجل وحل الأجل في حقه انما يجعل تبعاً لحلوله على الأصل ولا وجه اليه لأن
الأصل برئ عن الدين بالمؤالة فالفتي باثراً لحائب وإن مات المحتال عليه قبل حلول الأجل والذي عليه الأصل حل على المال
عليه لانه ما لموت استغنى عن الأجل ما لم يكن له وفاء رجوع المحتال له بالمال على الذي عليه الأصل إلى أجله وإن سقط حكم المؤالة
وقد انتقضت بعون المحتال عليه فينتقض ما في ضمانها وهو سقوط الأجل وكان بمنزلة ما لو باع المدينون بدين مؤجل عبداً من الطالب
ثم انتقض العبد عاد الأجل لأن سقوط الأجل كان بحكم البيع كذا همنا وإن كان المال حالا على الفتي عليه الأصل من قرض
وأحال بها على رجل إلى سنة فهو جائز وإن كان هذا ناجلاً في القرض لأن المال انما يجب على المحتال عليه بحكم المحالة لا بالقرض
ولتأجيل في المحالة جازية وإن كان غير لتمام الأجل الطالب الكفيل بالقرض فانه يجوز أن لا يسأل الكفيل بعد الكفالة

الدين الى الاصل حالا اه ومن الغريب ما في المحتج أحال الفريم بغير رضا الحال عليه لا يجوز
وقيل يجوز كالتوكيل بقض الدين وفي شروط الظهيرة رمضان عليه المحوالة ليس بشرط اجماع
قلت معناه اذا كان الحال به مثل الدين اه والذهب المعتقد انه لا يدين رضا الحال عليه سواء كان
عليه دين أولا وسواء كان الحال به مثل الدين أولا ثم اعلم ان المحوالة اذا صححت رضا الحال عليه وغاب
الحمل فادعى الحال عليه ما وجب براءة الحمل ليرأى أهمل تجمع دعواه في الزنا به بقبول الحمل وزعم
الحمل عليه ان مال الحال على الحمل كان ثمن خمر لا تصح دعواه وان برهن على ذلك كافي الكفالة
اه وفي فرق السكر ايسى لو أحال امرأته بصداقها على رجل وقبيل المحوالة ثم قاب الزوج فاقام
الحمل عليه بينة ان نكاحها كان فاسدا وبين لذلك وجهها لا تقبل بينته ولو ادعى انها كانت أبرأت
زوجها عن صداقها أو ان الزوج أعطاها المهر أو باع بصداقها متناشأ وقبضت قبل بينته وان كان
المسح غير مقبوض لا تقبل بينته والفرق ان مسدعي فساد النكاح متساقض أولاته يدعي أمرا
مستسكرا فلا تجمع دعواه بخلاف دعوى الاراء أو البيع لانه غير مستسكرو وكذا هذا في الكفالة
اه فعلى هذا لو ادعى الحمل انه أو فاه الدين بعدها تجمع وتقبل بينته لانه غير مستسكرك (قوله وبرئ
الحمل بالقول من الدين) أى بقول الحمل المحوالة على الحال عليه لان الأحكام الشرعية تنبني
على وفق المعاني اللغوية فعنى المحوالة النقل والتحويل وهو لا يتحقق الا برفع ذمة الاصل بخلاف
الكفالة لانها الضم وهو لا يتحقق مع البراءة وقوله من الدين رد على من يقول بانه يبرأ عن المطالبة
لا الدين وقيل صدق ومراعاة انه يبرأ براءة مؤقتة كإقضاءه فلو أحال المشتري البائع بالثمن على رجل
لم يملك حسن المسح وكذا لو أحال الزامن المرتهن لا يجسب الزامن ولو أحال الزوج المرأة صداقها لم
يحبس نفسها بخلاف العكس في الثلاثة وهذا هو مقتضى براءة الحمل ولكن المتقول في الزادات عكسه
وهو ان البائع والمرتهن اذا أحال سقط حقهما في الحبس ولو أحال لم يسقط لان الحال عليه قائم مقام
الحمل فلم تسقط مطالبتهم والمكاتب على عكس ذلك فانه ان أحال مولاه على رجل عتق وان أحال
مولاه عليه لم يعتق حتى يؤدي البدل لانها معلقة براءة ذمته وقد برئت اذا كان المكاتب محملا لا اذا
كان محالا عليه وقوله برئ الحمل من الدين غير شامل لما اذا كان الحمل كقبول ان خصها براءة نفسه
فانه يبرأ عن المطالبة لانه لا دين عليه على الصحيح وأما اذا أطلق المحوالة فان الاصل يبرأ ايضا لان
المحوالة المطلقة تصرف الى الدين وهو على الاصل قسرا أو بقبول الكفيل كصلح الكفيل مع الطالب
ان أطلقه برئا وان اشترط براءة نفسه خاصة ترى الكفيل وحده كذا في تلخيص الجامع فاذا أحال
الطالب على الكفيل بحال الكفالة صح وان أحال على الاصل فصح كذلك ولا سبيل للحتمال على
الكفيل لانه لم يضمن كذا في البرزانية وفي قوله برئ الحمل إشارة الى براءة كقبوله فاذا أحال الاصل
الطالب برئا كذا في الهبط ولم يشترط المصنف براءة الحمل قبض الحال من الحال عليه فلا تتوقف
على القبض الا في مسئلتين في تلخيص الجامع قال وان كان دينه جادا أو ذمها وعليه مزاب أو ورق فاحال
عنهما جادا أو ذمها على ان يأخذها من غيره حازن قبل الفريم ناقد في مجلس الحمل والحال اذا
تصارف مقتضى ايجاب الجهاد كيقول الدين مقتضى هبته من الكفيل وكذا بدله بضمنا الحويل
في المجلس كسرها الزن والكفيل والنقل الى ختمه قوتين بمنزلة الملاء عادة لا تقويت القبض
المستحق الا ان يبرئه الحال فنعكس ويبطل الصرف لانه فسخ بمازا كيلا يلقوا الا في ماله حكم الغير
حذار الاستبدال غير مشروط بالقبول لوجود الرضا ضمن المحوالة ضد غيرها ولو أحاله على الجهاد أو

وبرئ الحمل بالقول
من الدين

لا بالقرض والواحب
بالكفالة تقبل الاحل اه
(قوله لم يملك) أى البائع
(قوله ولكن المتقول
في الزادات عكسها الخ)
الظاهر ان ما اقتضاه كلام
المصنف مبني على ما
مضى عليه أولا وهو انها
تقبل الدين والمطالبة
وهو الصحيح وهو قول أبي
يوسف وما في الزادات
قول محمد بن هذيل فاقدمه
المؤلف هناك فراجع
ثم رأيت في الخلاصة قد
ذكر مسألة احالة البائع
والمشتري وعزأها
لن زادات كما هنا ثم قال
وفي الأقربيد جعل هذا
قول محمد وعند أبي يوسف
سقط حق الحبس في
الوجهين جميعا اه

الذهب الذي عليه أو على أن يهبطه الجهاد والذهب الذي عليه لم يحز لان التعريف ضد التكبر يجعل
 الدين الذي عليه يدلا وفيه غلبة من غير من عليه أو شرط الثمن على الغير ضد ما كانت الجهاد والذهب
 ودعاه وأوصيا فأما أملاك العس والدين اه ولم يذكر المصنف ما اذا اختلفا في الحالة قال في الزاوية
 زعم للدين انه كان حال الدائم على فلان وقبله وأكره الطالب سأل المحاكم من المدينون البينة على
 المحوالة ان أحضرها للمحال عليه حاضرة قبلت وبرئ المدينون وان غائبا قبلت في حق التوقف الى
 حضور المحال عليه فلان حضر وأقر بما قال المدينون برئوا إلا امر بأعادة البينة عليه وان كان الشهود معا
 أو غابوا حلف للمحال عليه وان لم يكن للدين بينة وطلب حلف الطالب بالله معا احتال على فلان بالمال
 فان نكل برئ المطالب اه (قوله ولم يرجع المحتال على الجبيل إلا بالتوى) لان براءة مقبلة
 بسلامة حقه فهو المقصود أو لفسخ المحوالة لقواته وانها تختمل الفسخ فصار كوصف السلامة في
 الميسر وهذا اذا لم يشترط المحار للمحال اما اذا جعل للمحال المحار أو أحاله على أن له ان يرجع على
 أيهما شاء صرح كذا في الزاوية ومراعاة اذا كانت المحوالة باقية أما اذا فسخت المحوالة فان للمحال
 الرجوع بدنيته على الجبيل ولذا قال في البدائع ان حكمها ينتهي بفسخها والتوى وفي الزاوية
 والجبيل والمحال عليه كان النقص والنقص يبرأ للمحال عليه وقد منعان الذخيرة ان المحوالة اذا تعدت
 على رجلين كانت الثانية نقضا للأولى وفيما أضاف قال محمد في الزاوية رجل له على رجل ألف درهم
 وبها كفيلى وعلى رب الدين لرجلين ألف درهم لكل واحد منهما ألف درهم حال حرب الدين أحد
 غريمه على الكفيل حوالة مقبلة بذلك الدين وأحال الغريم الآخر على الأصل حوالة مقبلة
 بذلك الدين فهما على وجهين اما ان حصلت المحوالتان على التعاقب وهو على وجهين اما ان بدأ
 بالمحوالة على الأصل أو بالمحوالة على الكفيل فان بدأ بالمحوالة على الكفيل فسخت المحوالتان أما
 المحوالة على الكفيل فظاهر وأما المحوالة على الأصل فلان تأخير المطالبة عن الكفيل لا يوجب
 تأخير المطالبة عن الأصل ولا تطل المحوالة الأولى بالمحوالة الثانية لأن المطالبة قد تأخرت عن
 الكفيل بالمحوالة الأولى وان بدأ بالمحوالة على الأصل ثم بالمحوالة على الكفيل فالمحوالة على الأصل
 صحيحة وعلى الكفيل باطل ولو وقع معا جازنا الى آخر ما فيها وقوله إلا بالتوى مقبلة بان لا يكون
 الجبيل هو للمحال عليه ثانيا لما في الذخيرة رجل أحال رجلاه عليه دين على رجل ثم ان المحتال عليه
 أحاله على الذي عليه الأصل برئ للمحال عليه الأول فان توى المال على الذي عليه الأصل لا يعود
 الى المحتال عليه الأول اه وللتوى معنيان لتوى واصطلاح هنا فالاول في المصباح التوى
 وزان المحمي وقد عدهوا الهلاك اه وفي الصحاح التوى مقصور اهلاك المال يقال توى المال
 بالكسر يتوى توى وأتوا غيره وهذا مال أتو على فعل اه وأما الثاني فاداه بقوله (وهو ان يجسد
 المحوالة بحلف ولا يثبت له أو يموت مغفلا) لان الجبيل عن الوصول يتحقق بكل واحد وهو التوى في
 الحقيقة ولو قل له المحاكم بعد ما حله لا يكون توى عنداني حقيقا ولا هو توى لا نهجز هن الاخذ
 منه بتفلسس المحاكم وقطعه عن ملازمته عندهما فصار كهمزة عن الاستغناء بالمحوالة ويموت مغفلا
 ولا في حقيقة ان الدين باق في قسمته ويتعدا لاستغناء لا يوجب الرجوع الأثرى أنه لو تعدت براءة
 المحتال عليه لا يرجع على الجبيل وهذا بناء على ان الاقلام لا يتحقق بحكم القاضي عنده خلافا لهما
 لان مال الله تعالى عز وجل غادورائح وفي الزاوية أحال على رجل قفاب المحتال عليه فزعم المحتال ان
 المحتال عليه جسد المحوالة وحلف وبرهن على ذلك لا تقبل ولا تصح دعواه لان الشهود عليه غائب اه

ولم يرجع المحتال على
 الجبيل إلا بالتوى وهو ان
 يجسد المحوالة بحلف
 ولا يثبت له أو يموت مغفلا
 (قوله وفي الزاوية أحال
 على رجل الخ) الضمير في
 جسد وحلف للمحال
 عليه برهن للمحال

وفي الحيل وان صدقه الحيل يرجع عليه بدون البينة والافلاس للثان لم يترك مالا عينا ولا دنيا ولا
كفيلة او وجود الكفيل يمنع موته مقلبا على ما في الزيادة وفي الخلاصة لا يمنع وان المحتال لو ابرأ الكفيل
بعد موت المحتال عليه فله ان يرجع دينه على الحيل وفي البرازية اخذ المحتال من المال عليه ما مال
كفيلة مات المحتال عليه مفسلا لا يعود الدين الى ذمة الحيل سواء كفل بامر او بغير امره والتفالة حالة
او مؤجلة او كفلة لا حلالا له المكفول له وان لم يكن به كفيل ولكن تبرع رجل ورهن به رهنا ثم
مات المحتال عليه مفسلا عاد الدين الى ذمة الحيل ولو كان مطلقا على السبع فباعه ولم يقض الثمن حتى
مات المحتال عليه مفسلا بطلت المحالة والتمن لصاحب الرهن ولو قال الطامع مات المحتال عليه بلا تركه
وقال الحيل عن تركه فالقول للطامع حلفه اه ثم قال فيها قال المحتال مات المحتال عليه بعد اداء
الدين اليك وقال المحتال عليه قبله وتوى حتى في الرجوع فالقول للمحتال لتسكه بالاصل اه
واورد على قولهم تسكه بالاصل وهو الصبر ما لو اوصى لفقراء بني فلان وجاء واحد من بني فلان
وقال انا فقير وقالت الورثة انه غني فالقول للورثة وان كان الاصل للصبر لان الفقير مدع وليس
بدافع شياعن نفسه من حيث المعنى وفي مسئلتنا الطالب منكر معني لان الحيل بدعواه ان المحتال عليه
مات عن وفاة يدعي توجه المطالبة على الورثة وانها لم تكن ثابتة على الوارث وهذا دعوى على الطالب
فانه متى ثبت ذلك لا يعود الدين على الحيل والطالب يدعي الفقر ينكر ذلك فقضاة انضم الى التمسك
بالاصل لا انكاره معني وفي مثله القول قول التمسك بالاصل كذا في الذخيرة (قوله فان طالب المحتال
عليه الحيل بما حال فقال الحيل احلت بدني لي عليك ضمن مثل الدين) لان سبب الرجوع قد
تحقق وهو قضاء دينه بامر الا ان الحيل يدعي عليه دنيا وهو ينكر والقول للمكر وانما قال مثل
الدين ولم يقل بما اداء فلو كان المحتال به دراهم ما دنا فترا وعكسه صرنا بالمال به وكذا اذا
اعطاه عرضا وان اعطاه زوايا فبذل الجدا رجوع بالجد او كذا الوصاحه بشي فانه يرجع بالمال به الا اذا
صالحه عن جنس الدين باقل منه بغير رجوع بقدر المأذني بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما
ادى الا اذا أدى اوجودا وحسنا آخر والكفيل كالمحو يل رجوع بالدين لا بما أدى الا في الصلح على
الاقل كما قدمناه في الكفالة ولا بد ان يقول بعد قوله بما حال بعد ما دفع المال به الى المحتال ولو حكما
لانه قبل الدفع اليه لا يطالبه الا اذا طرأ وبلا لازمه الا اذا لزم كما قدمناه فلو ابرأ المحتال المحتال عليه
فانه لا يرجع له على الحيل ولو كان المال عليه مدبونا للمحصل وقد احال به دينه مقيدا للمحصل الرجوع
عليه بدنه بعد ابراءه المحتال وانما قلنا ولو حكما لان المحتال لو وهبه من المال عليه فله الرجوع ولا
رجوع للمحصل بدنه لو كان مدبونا وقد احال به كالا ستغما والوراثة من المحتال كالهبة كذا في
البرازية وفيها عن الثاني احوال المشتري بالثمن على انسان فترجع اجنبي بقضاء الثمن عن المشتري لم
يرجع المحتال عليه على المشتري وان تبرع على المحتال عليه يرجع وان لم يبين فالقول للمدعي وان
مات او فارقا فتمن المحتال عليه ما لم يعلم خلافا لما قرر الدافع (قوله وان قال الحيل للمحتال احلتك
لتخصمي في فقال المحتال احلتني بدني لي عليك فالقول للمحصل) لان المحتال يدعي عليه الدين وهو
ينكره ولفظ المحالة مستعملة في الو كانه مجاز لما في التوكيد من نقل التصرف من الموكل الى
الوكيل فيكون القول له مع عينه ما قبل قلتم ان المحتال لا يملك ابطال المحالة فلو لم يجعل المحتال
مستحقا للملك الحيل ابطال الهالة يملك فسخ التوكيد بالتعريض فانا المحالة قد حلت وهي محتملة ان
تكون بمال هو دين على الحيل ويحتمل ان يكون اقامه مقام نفسه فلا يجوز ابطال المحالة

(قوله وفي الخلاصة لا يمنع

وان المحتال الخ) الذي

رأته في الخلاصة نفسه

ولو مات المحتال عليه ولم

يترك شيئا وقد اعطى

كفيلة بالمال ثم ابرأ

صاحب المال الكفيل

منه انه ان يرجع على

صاحب الاصل وفي

الزيادات المحتال له اذا

اخذ الكفيل من المحتال

عليه بالمال ثم مات المحتال

عليه مفسلا لا يعود الدين

الى ذمة الحيل سواء كفل

عنه بامر او بغير امره

والكفالة حالة او مؤجلة

او كفيل حالما اجله

المكفول له اه ولم ار

فيها تصريح بان لا يمنع

وما ذكره من رجوعه على

الاصل وهو الحيل سبه

ابراه الحيل وهو غير ما

نقله عن الزيارات فاصل

(قوله وفي المحيط الآن يكون الحمل الخ) استثناء من قول المتن فالقول بالحصيل والظاهر أن المراد بالحو بل الهتال عليه كما تقدم
تظهير في عبارة تلخيص الجامع وقوله لا يحتمل الوكالة أي لا يحتمل وكالة العبد بقوله أهلك على فلان مع قوله الهتال عليه
أخبر عن هذا المال هذا لما ظهر ٢٧٤ لناقضاته (قوله بخلاف المطلقة) أي فانه عليك الحمل المطلقة فيها الآن يؤدي وإذا

أدى سقط ما عليه فحاصلا
بالاحتمال كذا في السراج الوهاج وفي المحط إلا أن يكون الحمل قال القوي بل اضعن عني هذا المال
لأن قوله اضعن عني لا يحتمل الوكالة لأنه أمر بالضمان نعموا بما يصبر ضامنا عنه إذا كان على الحمل
دين فمكان إقرارنا بالمال عليه اه وفي النودر لو غاب المحتال وأراد الحمل أن يقبض المال من
المحال عليه وقال آفته بوكالة لا يصدق على ذلك لأنه قضاء على الغائب هذه رواية بشر خالدين الوليد
وروي ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يقبل قول الحمل أنه وكاله لا الدين حقه قبل المال
عليه وقد أنكر إسقاطه بالحالة وأقر بحق قبضه للوكيل بالوكالة وكذا القول لا يدفعه حاز نهيه
وان لا يخرجنا بكذا في المحط (قوله ولو أحواله بماه عند زيد ودعية محنت فان هلكت برئ)
بيان للقوة المقيدة وحاصله أنها نوعان مطلقة ومقيدة والمقيدة أن يقبضها دين له عليه أو دعية أو
عني في يده ودعية أو غضب أو نحوه والمطلقة أن يرسلها الرضا ولا يقبضها بر أحد مما ذكر سواء كان له
دين على المحال عليه أو عنده عني له أو لا بان قبلها متبرعا والكل حائز لأنه في المقيدة وكسبل في الدفع
وفي المطلقة متبرع وحكم المطلقة أن لا ينقطع حق الحمل من الدين والعين والعيال عليه الروح
على الحمل بعد أدائه أن كانت برضا ولو كان الدين مؤجلا في حق الحمل ناجل في حق المحال عليه
رئي

المقدمة لانه في المطلقه
متبرع لكن مصر في
البرازيه بما يقتضى علم
الفرق بين المطلقه والمقيدة
وتصمات المحيل بعد
الحالة قبل استغناء
المحال للمال من المحال
عليه وعلى المحيل دون
كثيره فالتابع مع سائر
الغرماء على السواء ولا
يرجع المحال بالمحوالة
وكذا لو قيد به الذي
على المحال عليه لو مات قبل
الاستغناء يتساوى المحال
مع سائر الغرماء اه
ومقتضا بطلان المحوالة

موت الخيل وبه صرح في الحاوي الزاهدي وعبارته كانقلها بعض العلماء مات الخيل بطل الحوافر حتى لا يختص المحتال
 المحتال بحاله على المحتال عليه بل أسوة لغرامه لانهم اتكلم الذين لغرام من هو عليه وهو غير حائر لانها حوزت للحاجة ولبلوت
 سقطت وتعود المطالبة الى ترككموعن زفر خلافه (قوله بخلاف المطلقة) الظاهر انه ربط بقوله ولومات الخيل قبل قبض
 المحتال في قبضه انذاك خاص بالمقيدة وقوله واذا قسم الدين الخ أي في المقيدة كما أفاد ما قرأنا وفي ذلك مخالفة لما نقلناه عن

البرازية فلتأمل (قوله والفرق ان في الاول) أى في اعناق المكاتب وموت العبد المبيع أو وده بخيار لكن برده عليه ان سقط الدين بموت العبد - ليس مقصودا فلناسب ان يقول ان الدين في الاول سقط ٢٧٥ بامراض كافى الجوهره حيث قال وأما

ان سقط الدين الذى قبضت به الحوالة بامر عارض ولم تبين براءة الاصل منه لا تطل الحوالة مثل ان يتحلل باليمن غن مبيع قولك المبيع قبل تسليمه الى المشتري سقط الثمن منه ولا تطل الحوالة ولكنه اذا دى رجوع على المبيع بما أدى لانه قضى دينه بامر اه (قوله ولم وجه) أى وجه الفرق بينهما أنه فى الاولى تبين أن لادى عليه أى على المال عليه وهو المشتري وهى تصح بدون دين عليه وفيه نظر لأن ذلك فى المطلقه وكلامنا فى المقيدة فلناسب ان يقول كقدمناه عن الجوهره ان فى الاولى تبين سقوط الدين بامر عارض وهو الفسخ باليمين (قوله وفى الثانية ظهر ان المبيع ليس بمدين فطلت) قال بعض الفضلاء لا يظهر لان الحوالة تصح بدون دين على المبيع أيضا كالمستأجر كان الظاهر أن يقول وفى الثانية ظهر ان الحوالة بمعنى الكالة

المحال من المال عليه صح التمسك وهو متكل لان المحال لم يملكها فكيف يملكها وحواله انه لما كان له حق أن يملكها كان له ان يملكها اه وقيد بالوديعة لان الحوالة بالمقصود لا تطل بهلاك ذكره الشارح فى أول كتاب الزمن ووجهه انه لا يبرأ بالهلاك لان انتقال اليه بدل مثلا وقبضه وفى الزمان يقولو كانت مقيدة بالقبض لا تطل بوجود الخاف وقيد بهلاك العين لانها لو كانت مقيدة بدين ثم ارتفع ذلك الدين لم تطل على تفصيل فيه فلو حال المولى غير مبيع للمكاتب بديل السكابة ثم اعتق المولى المكاتب لم تطل الحوالة عندنا خلافا لفرع على هذا الخلاف فما اذا باع عبدا من رجل بالف درهم ثم ان البائع أحال غير عا باليمن على المشتري فبات العبد قبل القبض أو وده بخيار من الخيارات الثلاث قبل القبض أو بعده لم تطل ولو استحق المبيع أو استحق الدين الذى قبضه الحوالة فمن جهة الغرماء وظهر ان العبد المبيع كان حرا بطلت الحوالة اجماعا والفرق ان فى الاول سقط الدين بعد الوجوب مقصودا لم تطل الحوالة وفى الثانى ظهر عدم الوجوب وقت الحوالة فطلت واذا لم تطل وأدى فانه يرجع به على المبيع فيرجع المكاتب على سيده ان أداء بعد عتقه لقله كذا فى الذخيرة ثم قال وفى المنتقى رجل اشترى عبدا بألف درهم وقبضه ثم أحال اشترى البائع باليمن على غيره من المال الذى له عليه ثم رد المشتري العبد بسبب قضاء فان القاضي بطل الحوالة فان كان البائع أجمل المحال عليه بالمال كان الاجل ينقض أيضا اذا كان الرجع كما كان رد الدين غير حكما لا يطل الاجل والمشتري بالخيار ان شاء اتبع البائع به حالا وان شاء اتبع المحال عليه الى أجله اه فقد فرق على رواية المنتقى بين حالة البائع غير مبيع على المشتري وبين حالة المشتري البائع على غيره حيث لا تطل فى الاولى بالقبض وتطل فى الثانية ولعل وجهه ان فى الاولى تبين أن لادى عليه وهى تصح بدون دين على المال عليه وفى الثانية يظهر أن المبيع ليس بمدين فطلت ثم قال فى الذخيرة وان كان البائع أكره المحال عليه من المال أو وجهه له واشترى منه ثوبا وقبضه ثم رد المشتري المبيع بسبب قضاء أو غيره جازت الهبة والاراء والاتع ضامن للمال وكذا الوفاء العبدى يد البائع قبل القبض وكذا لو استحق بعده وقد أبر البائع المحال عليه من المال أو وجهه له اه وهو مشكل بالنسبة الى المسئلة الاستحقاق لما تقدم من بطلان الحوالة اذا استحق المبيع لانه تبين أن لادى أصلا فلما بطلت ينطبق أن يطل ما بقى عليهما من الهبة والاراء من البائع وقد وقعت حادثة الفتوى فى المدون اذا باع شيئا من دابة على الدين ثم أحال عليه نظير الثمن أو باليمن فهل تصح أولا فاجبت اذا وقع نظيره محتمل لانها لم تنقذ باليمن ولا يشترط لخصمها دين على المحال عليه وان وقعت باليمن فهى مقيدة بالدين وهو مستحق للعمال عليه لو وقع المقاصة بنفس الشراء وقدمت ان الدين اذا استحق للغير فانها تطل والله أعلم وفروع مهمة كيجوز قبول الحوالة بمال القيم من الاب والوصى على أملا من الاول لان تصرفهما مقيد بشرط النظر وان كان مثله فى الملا - فاختفوا على قولين ولو احتلأ بدينه الى أجل لم يجز لكونه ابراء مؤقتا فعتبر ابراء المؤبد وهذا اذا كان دينا ورثة الصغى وان وجب بعددهما جاز التأجيل عندهما خلافا لابي يوسف كذا فى المحيط وكذا قبول الحوالة من المتولى

ولو كمل الامتناع عنها اه فتمال (قوله وهو مشكل الخ) قد يحجب بان المحال وهو البائع قد صار باضامن المحال عليه بآراءه أو بغيره قضا حكيما وبالشراء منه صار باضما قضا حقيقيا وقد علمت ان هذه الحوالة بمعنى الكالة فصلا والبائع كالوكيل عن المشتري فيرجع عليه بمقابضه بعد بطلان الحوالة تامل

بالدين لا يتأثم على
النقل قال فى الجوهرة
فلا تنصير بالمحقوق كذا
فى النهر وقد مر قال
ومقتضى ما فى الصريحة
المحوالة يصح الغيبة
المحرزة تحت يد الامان من
أحد الثامنين وعندى فيه
تردد فتدبره (قوله على
الحال عليه) ويكون
المدفوع بين غرما الحيل
وبين القتال بالمحصن فيه
نظر فليراجع (قوله وعلى
هذا اذا باع الأجر المستاجر)
قال الزملى أى باذن
المستاجر كافى الخلاصة

وكره الساقح

﴿ كتاب القضاء ﴾

(قوله وأحال بالثمن على
المستاجر) كذا رأيت
فى البرازية والذى فى
المخلاصة وأحال المستاجر
على المشتري فاستحق
المبيع من يد المشتري
وهو قد أدى الثمن إلى
المستاجر ثم وقسم عند
الكلام على حكمها
مسئلة من صور قمار
المحوالة فراجعها (قوله
وفسر ما بضمهم الخ) هى
على هذا التفسير ما سمى
فزمنا بالبولصة (قوله

على هذا التفصيل ولم يذكر أفعاراً بت حكم حالة المشتري بمعلومه على المتولى وبنيت أن تكون
محصة إذا كان مال الوقف تحت يده كالأحالة على المودع بجميع ان كلاً منهما أمين ولا دين عليه وأما
إذا لم يكن فى يده مال الوقف فلا لأنه الثبوت المطالبة على الحال عليه ولو قبل المحوالة بالمال الذى
للحصيل على الحال عليه ثم مرض الحيل فقضى الحال عليه سلم للحاصل ما أخذوه يؤخذ من الحال عليه
ما علم ويقسم بين غرما الحيل بالمحصن وبشاذكم القتال عليه ولو كانت المحوالة بوجه فالتسلة
بالحال فلا فصيل لغرما الحيل على الحال عليه ولو أحوال الحال عليه القتال على آخر جاز وبرئ الأول
والمال على الآخر كالكفالة من الكفيل ولو قال غنعت لك ما على فلان على أن أحلك به على فلان
فرضى الطالب أن أحاله وقيله حازوا لم يقبل فلان المحوالة فالكفيل ضامن على حاله ولو قال على أن
أحلك به على فلان إلى شهر أنصرف التأجيل إلى الدين لأنه لا يصح ناجيل عقد المحوالة إذا أراد أن
يحميه على فلان فلم يقبل المكفول له المحوالة برئ الكفيل عن الضمان وإن مات فلان لم يكن للطالب
أن يطالبه بالمال حتى يرضى شهروا الكيل فى المحيط وفى البرازية أدى المال فى المحوالة القاسدة فهو
بالحمار شامرجع على القاض وهو القتال وأن شامرجع على الحيل وعلى هذا اذا باع الأجر
المستاجر وأحال بالثمن على المستاجر ثم استحق المستاجر من يد المشتري أن شاء رجوع بالثمن على المؤجر
الحيل وإن شاء رجوع على المستاجر القاض وكذا فى كل موضع ورد فيه الاستحقاق اهـ (قوله وكره
الساقح) جمع مستحقة قيل بضم السين وقيل بفتحها وأما التامضة فتحة فيم ما فاسى معرب وفسرهما
بعضهم فقال هى كتاب صاحب المال لو كره أن يدفع ما لآخر ضامن به خطر الطريق كذا فى المصباح
وفى القاموس السفينة كقرينة أن يعطى مالاً لا تحوالة خففان فى بلد المولى فوفيه بالهاثم
فستفيد أمن الطريق وفعله السفينة بالغنى اهـ وحاصله عندنا قرض استفادته المقرض أمن
خطر الطريق للتمسك من قرض جمعة وقيل إذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به وفى البرازية
من كتاب الصرف ما يقتضى ترجيح الثانى قال ولا بأس بقبول هدية الغريم وأجابته عنوه بلا شرط
وكذا اذا قضى أجود مما قبض يحل بلا شرط وكذا الوقضى أدون ولو أربح فى الوزن أن كثير المبحر
وإن قل حازوا لا يدخل فى تفاوت الموازين ولا يجرى بين السكيلين لا سلم له بل برده والدرهم فى مائة
برده بالاتفاق واختلغوا فى نصفه قيل كثير وقيل قليل ولو أن المقرض وهب منه الزائد لم يحز
لأنه شاع يحتمل الفجأة اهـ والله أعلم

﴿ كتاب القضاء ﴾

لما كان أكثر المنازعات فى الديون والبياعات والمنازعات محتاجة إلى قطعها أعقبها بما هو القاطع
لها وهو القضاء والكلام فيه فى عشرة مواضع الأول فى مناهة وهو بالمدك ككها وكسنة ففى
المصباح أنهم مصدر قضيت بن المحصن وعليه ما حكمت اهـ وفى المصباح القضاء المحكم وأصله
قضى لأنه من قضيت لأن اليا لما جاءت بعد الألف قلبت همزة والجمع الاقضية وقضى أى
حكم ومنه قوله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وقد يحكون معنى الفراغ تقول قضيت
حاجتى وضربه قضى عليه أى قتله كأنه فرغ منه ومضى قاض أى قاتل وقضى تحبسه قضاء أى

وفى البرازية بضم كتاب الصرف ما يقتضى ترجيح الثانى قال فى النهر وبه جزم فى الصغرى والوقائع المحاسبة والكفاية مات
للشاهد ثم قال الفاضل ذلك عند عدم الشرط إذا لم يكن فيه عرف ظاهر فإن كان يعرف ذلك بقيل لذلك فلا ﴿ كتاب القضاء ﴾

مات وقد يكون بمعنى الاداء والانهاء تقول قضيت ديني ومنه قوله تعالى وقضينا الى بني اسرائيل في الكتاب وقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر اى أنه انهاء له والى انهاء ذلك قال الفراء في قوله تعالى ثم افضوا الى اى امضوا الى كذا يقال قضى فلان اى مات وقضى وقدي يكون بمعنى الصنع والتقدير قال ابو ذؤيب

وعليه ما سر ودتان قضاها • داودا وصنع السوابغ تبع

يقال قضاء اى صنعه وقدره ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر ويقال استقضى فلان اى صير قاضيا اه وحاصله أنه يستعمل لفظة بمعنى الحكم والفراغ والهلاك والاداء والانهاء والمضى والصنع والتقدير وفي القاموس القضاء عداو يقصر المحكم قضى عليه يقضى قضا وقضى وقضيه وهي الاسم ايضا الى آخر ما فيه الثاني في معناه شرعا فعرف في فتح القدير بالالزام وفي المحقق بفصل الخصومات وقطع المنازعات وفي البدائع المحكم بين الناس بالحق وهو الثابت عند الله تعالى من حكم المحامد ما قطعها بان كان عليه دليل قطعي وهو النص المفسر من الكتاب أو السنة المتواترة أو المشهورة أو الاجماع أو ما ظاهره ان اقام عليه دليلا ظاهرا وجب علم غالب الراى وأكثر الظن وهو ظاهر الكتاب والسنة ولو خبر واحد والقياس وذلك في المسائل الاجتهادية التي اختلف فيها الفقهاء أو التي لا رواية فيها عن السلف فلو قضى بما قام الدليل القطعي على خلافه لم يجوز لانه قضى بالباطل قطعاً وكذا لو قضى في موضع الاختلاف بما هو خارج عن آقاويل الفقهاء لم يجوز لان الحق لم يردوهم ولذا لو قضى بالاجتهاد فيما فيه نص ظاهر بخلافه لم يجوز لان القياس في مقابلة النص باطل ولو ظاهر أو ما ملأ الانصافه فان مجتهدا قضى برأيه لا برأى غيره وإذا قلنا لا نقوسه عند الامام الاجتهاد خلافاً لهما وقيل في الخلاف على العكس وان اشكل عليه المحكم استعمل رأيه أو الأفضل مشاورة الفقهاء فان اختلفوا أخذ بما يردى الى الحق ظاهره وان اتفقوا على خلافه يابى بعمل برأى نفسه لكن لا يجهل بالقضاء حتى لو قضى بغير ما يرضى به بين الله تعالى وإذا كان مجتهدا أو لا يدري حاله يجعل على أنه قضى برأيه جلالة على الصلاح وان لم يكن من أهل الاجتهاد فان حفظ آقاويل الصحابة عمل بمن يعتد بقوله حقا على التقليد والعمل بقوى أهل الفقه في بلده من اصحابنا فان لم يكن فيها إلا واحد وسعه لاخذ بقوله ولو قضى بمذهب خصمه وهو يعلم بذلك لم ينفذ ولو كان ناسبا فله أن يبطله وفي بعض الروايات صح قضاءه عنده خلافا لهما اه وعرفه العلامة قائم بانه انشاء الزلم في مسائل الاجتهاد المتعارفة فيما يقع فيه النزاع لصالح الدنيا فخرج القضاء على خلاف الاجماع ونزع ما ليس بمادة وما كان من العبادات اه ووقع في الهداية وتفسير التمهيد بباب ادب القاضي في العناية الادب اسم يقع على كل رياضة عمومية تخرج بها الانسان في فضله من الفضائل قال ابو زيد ويجوز أن يعرف بانه ملكة تعصم من قامت به عايشته اه وفي فتح القدير الادب المحصال الحميدة والمراعاة بما ينبغي للقاضي أن يفعله وما عليه أن ينتهي عنه والاولى التفسير بالملكة لانها الصفة الراسخة للنفس فالحال يمكن كذلك لا يكون ادبا كمالا يخفى وفي القاموس الادب محركة القلرب وحسن التناول أدب كحسن ادبها فهو أدب وجمع ادبها اه الثالث في ركبه وهو ما يدل عليه من قول أو فعل فالاول قال في الفتنة قول القاضي حكمت أو قضيت ليس بشرط وقوله بعد اقامة البينة للتمسك به واطلب الذهب منه حكم منه وقوله ثم عسقي بكني وكذا اذا قال ظهر عندي أو صحت عندي أو علمت فهذا كله حكم في المختار زاد في المختار أنه أو اشهد عليه

(قوله وحكي في التهمة الخلاف في الثبوت الخ) قال الرمي وفي الفواكه البدرية وأما قوله ثبت عندى فوضع المحكم وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى ثم ذكر بعده ٢٧٨ وأما الثبوت فقد قال علماء وأقول القاضي ثبت عندى حكم وعرف التشرعين والموثقين

الاثن على ان الثبوت ليس بحكم بدليل قسيم الثبوت لما اقترن به الحكم وما كان مجرد دليل قولهم في التحصيل وثا ثبت عنده حكم والمتعارف في ذلك غير مختص بذهب بل نسبته من حيث الاستعمال الى جميع المذاهب واحدة كما هو ظاهر وقد فصل بعض المتأخرين فقال ما مضاه ان الثبوت ان وقع على السبب لا يكون حكما كما اذا قال ثبت عندى جريان العقدين المتعاقدين وان وقع على السبب كان حكما كما اذا قال ثبت عندى ملكه اسكذا وهو قول متبع لوجهه ولكنه لا يتم ثم ذكر بيانه فراجع ثم قال وفي معنى قول القاضي ثبت عندى صحه عندى اه (قوله والتحقيق انه لا خلاف الخ) قال الرمي بعيد جدا بل لا يقال لان الدعوى الغير الصحيحة لا يفيد فيها لفظ حكمت التجمع عليه خلقه عن لفظ ثبت عندى تأمل وفي فتاوى

وحكي في التهمة الخلاف في الثبوت وصحفي في البرازية بأنه حكم ذكر في أنفع الوسائل معزى الى الكبرى القاضي أن الفتوى على أن الثبوت حكم وكذا في الخاصة والتحقيق أنه لا خلاف فمن قال إنه ليس بحكم أراد به إذا لم يكن بعد تقديم دعوى محضه ومن قال إنه حكم أراد إذا كان بعد الدعوى ثم أعلم أن الثبوت ليس بحكم اتفاقا في مواضع نظرت بها منها ثبوت تلك البائع ليس المبيعة عند البيع وهو المسمى بسنة الحجر مان وقد ذكروه ان وهان في شرح قوله في المنظومة وقد دخل شرب الارض من دون ذكره قال اذا شهد الشهود بملكه الارض لا انسان على ما هو المعتاد في كتب التابع في بلادنا أنه قيم المشتري أو البائع بسنة بان البائع لم يزل حائرا مال الجميع الارض وكذلك في الوقف من أجل صحة البيع أو الموقوف أو غيرها اه وهاهنا سنة الملك للبائع أو الواقف التوصل الى قضاء القاضي صحة البيع أو الوقف والام يقض بالصحة وانما يقضى بوجوب ما اقربه كما في فتاوى قارئ الهداية ومنها ما ذكره ابن القرم من قولهم لا تصح الدعوى في العقار حتى يثبت المدعى أن المدعى عليه واصل يده عليه وهذا الثبوت ليس بحكم قطعا اه قال ومنها قول الموثق وثبت عنده ان العين بصفة الاستبدال شرعا ومنها قولهم في خيار العيب لا بد أن يثبت المشتري قيام العيب للعالم لتوجه الخصومة الى البائع فانه ثبوت مجرد لاحكم ومنها قولهم أنه ثبت ان الامان لا يصح سوى العقار عند بيع عقاره اه وفي البرازية قوله لا ارى لك حقا في هذه الدار بهذه الدعوى لا يكون قضاء ما لم يقل أهضت أو أغضت تلك القضية كذا وكذا قوله لا بد لي عليه سلم هذه الدار اليه بعد اتمام الرهان قال وهذا نص على أن أمره لا يكون بمنزلة قضاءه وذكر خمس الأئمة أنه حكم لأن أمر الزام وحكم وإذا قال القاضي ثبت عندى وقلنا أنه حكم فلا بد أن يبين أن الثبوت مجازا لا اقرارا بالبينته لظلاله الحكم بل يرقى المحكم وفي الخاصة لو قال القاضي بعد ما شهد العدول ارى ان الحق للشهود له لم يكن قضاء لان قوله ارى أو ارى بمنزلة قوله اظن ولو قال اظن لم يمكن قضاء ثم قال البرازي أمر القاضي ليس كقضاءه بدليل ما ذكره الظهري وقف على الفقهاء فاحتاج بعض قراءة الواقف فامر القاضي بان يصرف فشي من الوقف اليه فهذا بمنزلة الفتوى حتى لو أراد ان يصرفه الى فقير آخر صرح ولو حكم بان لا يصرف الا الى اقربائه نفذ حكمه دل هذا ان أمره ليس بحكم اه والحاصل أنهم اختلفوا في قوله سلم الدار هل هو حكم أو لا ولم يحكموا خلافا في أن أمره اعطاه بعض قرائته ليس بحكم وأما قولهم لو حكم القاضي ان لا يعطى غير هذا الرجل نفذ حكمه فقد قال في فتح القدر بمن الوقف بعد تسلمه من المحصاف من غير تقييد ما قرب الواقف وقد استبعدت صحة هذا الحكم وكيف ساغ بالشرط حتى نظرت في المسئلة بقوله ان هذا الحكم لا يصح ولا يلزم اه ويمكن ان يجعل له حادثة هي اعطاء المتولى فقير اشأ من وقف الفقراء سنة ثم جاءه في السنة الثانية فتمه وأراد أن يعطى غيره فترافعا الى القاضي فرأى القاضي أن الدفع المأصل لحدود صلاحة محقق على المتولى بان لا يعطى غيره نفذ لان فيه موافقة لشرط لانه فقروا كذا على اوقاف المحصاف بعد المستثنين أعني ما اذا اعطاه القاضي لاحكم وأما الحكم بان لا يعطى غيره فان في كل منهما تقييد شرط الواقف ولم يحكموا خلافا في أن أمره

قارئ الهداية الصحيح ان قول القاضي ثبت عندى حكم منه اه (قوله ثم اتم ان الثبوت ليس بحكم اتفاقا في مواضع) بحسب ليس المراد بالثبوت في هذه المواضع أمر لان المراد به فيما مر قول القاضي ثبت عندى كذا وليس المراد بالثبوت في هذه المواضع الاخبار بذلك بل غير (قوله ارى ان الحق للشهود له) قال في التمرين ينبغي أن يكون بضم الهمزة ما اذا كان بمعنى اعلم فقد مر علمت

تكون حكماً (قوله لا تنافس شرطه) أي شرط الحكم وهو الدعوى الصحيحة بسبب عنه المؤلف (قوله وهو الأوجه) بل قال ابن الغرس أنه الصواب (قوله قاطع الشبهة كلها) أي لأنه لا يمكن أن يقال فيه أنه ملحق بالوكيل فتعين كون عليه المنع هي كون فطنة حكماً (قوله وكذا العمدى) قال الرمي أي وكذا أيضاً العمدى الخ فاطمات لغذاء كره الثاني من سهو الكاتب (قوله فإذا حكم شافعي بموجب بيع عقار الخ) اعلم أن الحكم المطلوب مما عورف بين ٢٧٩ المشرعين والمؤلفين وهو أعم من للقضى لأنه يشمل العدة

والبطالان كالحكم بموجب بيع المبرم عنه بطلانه لوالقاضي حنفياً ومعهته يوشافعياً والمقتضى لا يشمل البطلان فإن الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فيحتمل أن في العدة وينفرد الموجب في البطلان ثم إن الموجب قد يكون أمراً واحداً أو أموراً يستلزم بعضها بعضاً في الثبوت أولاً يستلزم فلاول كالقضاء بالاملاك والمرسلة والطلاق والعناق إذ لا موجب لهذا سوى ثبوت تلك الرقبة للعين والحرية وانحلال قيد العدة وهذا القسم لا كلام فيه لذكر الموجب فيه واضح الدلالة على المراد الثاني كما إذا عرى الدين على الكفيل يدين له على الغائب المكفول عنه وطالبه به فانكر الدين فاقام اليئنة على الدين

بحسب المحم حكم كارهه بالاختصاص قال في القنية وأمر القاضي بحسب المدعى عليه فضاء بالحق اه وأدلتها لوجهه حنفى في معاملته فائدة ليس للسالكى بطالها كذا في أنفع الوسائل وأما فقهه فله وجهين خالم يكن موضعه الحكم فليس يحكم قطعاً ومنه ما إذا ذنت بالفتنة طاقته في تزويج نفسه فزوجها فاه وكيل عنها ففعله ليس يحكم كافي القامجة وما كان منها موضعاً له أي بحلا فقهه داخل لغوا فيه وله صورته تاتر في الصفار الذين لا ولي لهم ومنها شرأوه وبيع مال اليتيم ومنها قسمة القاضي العقار إلى غير ذلك مما هو في هذا المعنى فجزم في التحنيس بأنه حكم ولذا الزوج اليتيم من ابنه لم يجوزده في فتح القدير من كتاب النكاح بأنه ليس يحكم لا تنافس شرطه وهو الأوجه قال واللاحق بالوكيل يكفي للمنع يعني أن الوكيل بالنكاح لا يملك أن يزوجه من ابنه فكذا القاضي بغير الوكيل أقول وكذا ما ذكره في الثقة من أن القاضي لو باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز أن يبيع القاضي يكون على وجه المحم وحكمه لنفسه لا يجوز اه خلاف الأوجه واللاحق بالوكيل للمنع مضم عن كونه حكماً لأن يبيع الوكيل من نفسه باطل وكذا ما ذكر في الذخيرة من أن الامام إذا اشترى شيئاً من الفتيحة لنفسه لا يجوز شرأوه وإن كان الفاتحين فيه نفعة ظاهرة لأن الامام إنما يبيع الفاتحين على وجه المحم بين المسلمين ولهذا الالتزام العهدية عليه فلو جاز بيعهم من نفسه كان ذلك حكماً من نفسه وحكم الامام والقاضي لنفسه لا يجوز اه خلاف الأوجه ولكن لما كثر ذلك في كلامنا أثبتنا الأولي أن يقال أن الحكم القولى يحتاج إلى الدعوى والفعلى لا كالتقضاء الضفى لا يحتاج إلى الدعوى له وإنما يحتاج القصدى فبدخل الضفى تبعاً لاحتياج الكلامهم فمن نقل أن فعل القاضي حكم صاحب التحنيس والتمتة والذخيرة كما أسلفناه وصرح به في بيع المحيط والامام شمس الأئمة السرخسى وفي بيع فتاوى فاضلان وصرح به بمحمد في الأصل قال إذا حضر الورثة إلى القاضي فطلبوا القسمة وبينهم وارث غائب أو صغير والتركة عقار قال أبو حنيفة فلا قسم بينهم باقرارهم حتى يقيموا بينة على الموت والوارث يقول أبو يوسف ومحمد أقسم ذلك باقرارهم وقال أبو حنيفة فلا قسم ذلك بقولهم ولا أقضى على الغائب والصغير بقولهم لأن صحة القاضي قضاءه اه وما في الأصل من قوله لأن صحة القاضي قضاءه قاطع للشبهة كلها فتعين الرجوع إلى الحق وأما شرأوه وهو الرابع ففي الحكم أن يكون بعد تقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم وإن فقد هذا الشرط لم يكن حكماً وإنما هو افتاء صريح به الامام السرخسى قال وهذا شرط لغذاء القضاء في التجديدات ذكره العمدى في فصوله والبرازى في فتاواه ونقل الشيخ قاسم في فتاواه الإجماع عليه وفي فتاوى فاضلان أيضاً بنقل القضاء عند شرائط القضاء من المحصور وغيره فإذا لم يوجد لم ينقد اه فإذا حكم شافعي بموجب بيع عقار

والكفالة يحكم بموجب ذلك فالواجب هنا أن لزوم الدين للغائب ولزوم أدائه على الكفيل الثاني يستلزم الأول في الثبوت فإذا قضى بالموجب في مثله فقد قضى بجميعه والثالث كما إذا حكم شافعي بموجب بيع عقار كاذ كره المؤلف فالواجب هنا مجمل تفسيره الطريق الموصلة إلى القضاء فإن أدت إلى جميع تلك الأمور بأن كانت مدعى بها كلها على الموجب عليها وإن إلى بعض معين منها تعين أنه المقضى به دون الآخر فالخالف الحكم به براهيه ولا يكون حكم الأول بذلك الفرد للمعين مانعاً عن الحكم بالآخر ومثله كثيرة ومنها ما إذا قضى الحنفى بموجب التواجب بين أصليين كانت أحدهما لا يكون حكماً بعداً إنما هي أحكام الاستلزام السابق قد

يكون من أحد الجانبين كالمثال للمار وقد يكون منهما يخرج العين من ملك البائع ودخولها في ملك المشتري بحكم العقد هذا حاصل ما حققه العلامة ابن القيس في الفواكه البدرية قال في النهر وبقي قسم رابع نص عليه في منية المفتي وغيرها فقال في فتح العين المضافة لوقال القاضي قضيت بالنكاح بينهما صحيح وان كان له أيمان مختلفة ولولم يطل القاضي حتى أجاز نكاح فضولي بالقول ثم طلبها ثلاثاً ثم تزوجها بنفسه ثم رفع الأمر إلى القاضي وأرجع بتقديم نكاح الفضولي ومع ذلك قضاهما بالنكاح بينهما صحيح وكان قضاء بطلان العين وبطلان نكاح الفضولي وبطلان الثلاث بعده وان لم يعل بتقديم نكاح الفضولي ينبغي أن يعلم حتى يقصد بقضائه موضي الاجتهاد ٢٨٠ العين للمضافة ونكاح الفضولي اه فهذه الامور التي استلزمها الحكم بالنكاح توقف

ايقاعا على علمها اه
قلت لا يخفى ان هذا
الرابع في الحقيقة شرط
ثالث وهو ان الحكم
به اذا استلزم امورا
اجتهادية يشترط علم
بها لمقصدها بقضائه
فلتأمل هذا في الفواكه
البدرية انما يتصل
بذلك سؤال صورته حكم
حتى بموجب البيع في
عبد بشرط البراءة من كل
عيب وبعدم الرد بسبب
ظهور مع العلم بالخلل
والحال انها لم يتقاسمها
عنه في عيب ظهر بل في
التباعد وللقضاء عادة
في ذلك فلو حاصم للمشتري
في ظهور عيب عند
القاضي التافعي هل له
الحكم بالرد والحال هذه
أم لا أم يكون حكم الخفي
مانعاً عنه منه واجبت

ليس للخفي الحكم بذلك ولا بعدم الرد لعيب لعدم المحصومة عنده فيه فالتافعي ان
يجب الحكم بالرد لعيب وليست هذه الصورة من القضاء الخفي فانه الذي لا بد منه في القضاء التصدي ومن صورته ما عرمن
كقالة الغائب وهي حيلة اثبات الدين على الغائب فانه قضاء على الحاضر قصد ادعى الغائب فعند ابرأ الدائن الكفيل بعد
القضاء براء وبصر الدين مقضاه على الكفيل اه ملخصاً وتما فيه (قوله بهذا يظهر ان قولهم ان القضاء على الغائب
الخ) قال الرمي أقول في جامع الفصولين فمن غاب عن امرائه وتركها بلا ثقة بسلامة القينة ان لقضى بالفرقة بسبب الجهز
عن الثقة انه ينفذ ثم قال ولا يشترط ان يكون شغوى المذهب لا لاختلاف في اتخاذ القضاء بقوله لا يشترط رده جهزاً من رول
الاشكال بالحمل على اختلاف الروايتين وسبباً في شرح قوله ولا لم يحكم وفي شرح قوله ولا يقضى على غائب يزيد بن رقبه

عن حدة القذف وان يكون مولى للمحكى دون معاص الدوى فقط كافي الخزانة لا الذكورة والاجتهاد
 وأما المحكوم به فان يكون معلوما كافي البداة كافي الدوى وأما المحكوم به فدعواه
 الصحة وأما ملزمة المحكى في حقوق العباد من القاضي بعد وجود الشرائط ففي الخلاصة طلب المحكم
 ليس بشرط وان يكون ممن تقبل شهادة القاضي له كافي البداة وسيد دال امر وضوحا ان شاء الله
 تعالى وأما صفة وهو الحامض فواجب عند استصحاب شرائطه وانتفاء الريبة ولذا قال في جامع
 الفصولين القاضي بأخيرا المحكم باسمه وبغيره وحرره ويجوز تأخير مدعي حاكم الصلح بين الاقارب
 أولا استعمال المدعى عليه كافي الوالدية وفي شرح باكر ان القاضي اذا أخر القضاء بعد اقامة البينة
 فسقط وان أنكره بغيره وأما صفة قبوله للقضاء فبأنه فرض ورواه مساج ومصنف
 والسادس في طرق قبوله بوجهان أحدهما اعترافه حيث كان متوليا وسأقي أنه اذا قال قاض
 عالم عدل قضيت على هذا بالقطع أو بالقتل وسقط فعله وان لم يمتنع عليه وأما إذا كان معز ولا فهو
 كواحد من الرباط لا يقبل قوله مطلقا الا فيما اذا كان في يده كسأقي وفي المراج الوهاج المحاكم
 اذا حكم بحق ثم قال بعد مزله كنت حكمت لفلان بكذا لم يبدل قوله اه الثاني أن شهداه مدان
 على حكمه بعد دعوى صحيحة ان لم يكن القاضي شكر اقال في البرازية وبالخلاصة وان أرادوا ان
 يشترطوا حكم الخلفه عند الاصل فلا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة البينة كما
 لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر اه وفي البرازية ما يشهد على القاضي أنه قضى في غير مجلس
 القضاء أو خارج المصر تقبل منه خلافه ما اه قسما بعدم انكوا لانهما لا يشهدا أنه قضى بكذا
 وقال لم يقض شيء لا تقبل شهادتهما خلافا لمحمد كذا في البرازية اه ورجع في جامع الفصولين
 قول محمد قال وينبغي أن يفتي به على علم من أحوال قضائهما تأتمن نقل ان محمدا قال لا يقضى القاضي
 بعلمه ثم نقل عن عيون المذاهب أن قوله يفتي وقوله بعد دعوى صحيحة لانه قبله اتمام الحكم
 كاقدمناه وبه علم ان الاتصالات والتنافيذ الواقعة في زماننا المبردة عن الدعوى ليست حكما وإنما
 فائدتها تسليم الثاني للادعاء قضاءه السابق في أحكامهما بالنسبة الى المحكم اللزوم فليس لاحد نقضه
 حيث كان محتدافه ومستوفيا شرائطه الشرعية وهل يصح رجوع القاضي عنه في الخلاصة
 والبرازية للقاضي أن يرجع عن قضاؤه ان كان خطار رجوع ورده وان كان مختلفا فيه امضاء
 وقضى فيما ياتي بما هو عنده فان ظهر له نص بخلاف قضاؤه نقضه ثم ان كان في حقوق العباد
 كالطلاق والعناق والخصاص أو ظهر ان الشهود عسباد ومحمد دون في قذف ان قال القاضي
 تعدت فالضمان في ماله وبغيره ولجنا به وان خطأ يصمن الدية وفي الطلاق والعناق ترد المرأة
 الى الزوج والرقيق الى المولى وفي حقوقه تعالى كالزنا والشرب اذا حدوا بان الشهود عسباد وقال
 تعدت المحكم يضمن في ماله الدية وفي الخطأ يضمن من بيت المال هذا اذا ظهر الخطأ بالبينة
 أو باقرار القاضي له أما اذا أقر القاضي بذلك لا يثبت الخطأ كالمراجع الشاهد عن الشهادة لا يثبت
 القضاء اه وإذا أقر القاضي له بطلانه بطل الالمقضى بمرسته كافي البرازية وبالنسبة الى
 التولية عدمه وفي الخلاصة والبرازية للسلطان ان يعزل القاضي رتبة أو لغير رتبة اه قلت
 ولقاضي القضاء عزل نائبه ويجفعو غيرها ومنها ان القضاء اذا فوض لاثنتين لا يلى القضاء أحدهما

قال الرمي وسيد كرميا
 في شرح قوله وإذا دفع
 إليه حكم حاكم امضاء اه
 أي في باب كتاب القاضي
 الى القاضي (قوله للقاضي
 أن يرجع عن قضاؤه
 الخ) قال الرمي وفي
 مسائل شتى آخر المتن اذا
 قضى القاضي في حادثة
 بينة ثم قال رجعت عن
 قضائي أو بدلي غردك
 أو وقت على نيلس
 الشهود وأبطلت حكمي
 ونحو ذلك لا يعتبر
 والقضاء ماض ان كان
 بعد دعوى صحيحة
 وشهادة مستقيمة قال ابن
 وهبان وبفهم التقيد
 انه اذا كان قضى بعلمه
 يجوز له الرجوع كان
 يعترف عنده الآخر
 بحق ثم لما جاء اثنتان
 تداعيا عنده حكم
 لاحدهما طلبا ناله
 للعرف ثم تبين انه غيره
 فانه ينبغي له أن لا يقضى
 حكمه ويؤيده ما في
 الفتنة عن أبي حامد
 قضى في حادثة ثم ظهر
 له خطؤه يجب عليه أن
 ينقض قضاؤه اه قال
 وهذا اختلاف ما دأب
 في منهجه رأي خلافه
 ليس له أن يرجع عن

فلو شرط أن ينصرف كل منهما بالقضاء لا رواية فيه وقال الإمام ظهر الدين ينبغي أن يجوز لأن نائب
القاضي نائب عن السلطان حتى لا ينصرف بالقضاء القاضي وبذلك التفرّد كذا في النزاية ومنهاحة
تطبيقه وأضافه وتقييده بزمان ومكان ولو لم يقيد ببلد فالتفتار أنه يصرف قضائيا ببلده الذي هو فيه
لا في كل بلاد السلطان وهذا في تعليق الولاية وهل يصح تعليق ولاية القضاء قال في نفقات خزانة
الفتن امرأة أقامت على رجل دينه بالنكاح فلا نفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولو أراد القاضي
أن يفرض لها النفقة لما رأى من المصلحة ينبغي أن يقول لها إن كنت امرأة قد فرضت لك عليه
في كل شهر كذا ويشهد على ذلك فإذاه حتى شهر وقد استندت وعدلت البيعة أخذت نفقتها منذ
فرض لها اه وعلى هذا نقول القاضي حكمت بكذا إن لم يمنع مانع شرعي صحيح ومن أحكامه أنه
لو قضى فضولي فأجاز القاضي قضاءه جاز ولو كان مولى في كل أسبوع يومين قضى في غير اليومين
توقف قضاؤه وإن أجاز في وقتيه جاز كافي آخر جامع الفصولين كذا في النزاية ولو استثنى حوادث
فلان لا يقضى فيها ولو قضى لا ينفذ ومنها أنها لا يكسر الاختلاف إلا بالذن صريح أو دلالة بان يقول له
جعلت القاضي القضاة ومنها أن القاضي لا يبقا أكثر من سنة كذا ينبغي العلم ومنها أنه يقتصر على
القضى عليه وعلى كل من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى السكافة ويتعدى في القضاء بالحرية
والنسب والولاء والنكاح ولا يتعدى في الوقف على الأصغر وقدمناه في باب الاستحقاق من البيوع
الثامن فيما يخرج القاضي عن القضاء في النزاية أربع خصال إذا حصل بالقاضي انزعول فوات
السبع أو البصر أو العقل أو الدين وإذا عزل السلطان القاضي لا ينزل مالم يصل إليه الخبر كالأوكل
وعن الثاني أنه لا ينصرف مالم يأت قاض آخر خصا به للعلمين عن تعطيل قضائهم وهذا إذا لم يأت
عزله بشرط كوصول السكابة ونحوه وإن معلقا لا ينصرف مالم يصل إليه السكابة وإن وصل إليه الخبر
وإذا مات القاضي انزعول خلفاؤه وإذا عزل القاضي فالتقوى على أن النائب لا ينصرف بعزله نائب
السلطان أو العاقبة بعزله نائب القاضي لا ينصرف القاضي ولا ينصرف عون الخليفة كذا في النزاية
وفيها القاضي إذا عزل نفسه وبلغ السلطان عزله ينصرف وكذا إذا كتب به إلى السلطان وبلغ السكابة
إلى السلطان وقبل لا ينصرف بعزل نفسه لأنه نائب عن العامة فلا يكلف إبطال حكمهم اه وينبغي أن
يخصم لو عزل بعزله ولم يعلم القاضي أنه لا ينفذ حكمه لعله أنه غير حاكم باطننا إله وكذا المأمور إذا بلغ
النائب عزل قاضي القضاة وينبغي أن لا ينصرف حتى يعلم أصله وكذا المأمور حاكم ما إذا بلغ الأصل دون
الدواب ولم يعلم حكمه أو ينبغي أن يصح حكمهم وإن يتحقق الأصل ما عين له على القضاة من
بنت المال مباشرة وفي البدائع أن القاضي يخرج عن القضاء بكل ما يخرج ولو كمال الأوامر
الخليفة أو نفع فانه لا تنصرف قضاؤه وولاه وإذا مات الموكل انزعول وكيفية ولا ينصرف بأخذ الرشوة
والفسق عندما وفي النزاية قلد السلطان رجلا قضاء بلدة ثم بعد أيام قلد القضاء آخر ولم يتعرض
لعزل الأول أو الظاهر والأشبه أنه لا ينصرف اه وفي الواجبة إذا ارتد القاضي أو فسق ثم صلح فهو
على حاله لأن المرتد أمره ووقوف ولأن الارتداد فسق وبنفس الفسق لا ينصرف إلا أن ما قضى في
حالة الردة باطل بخلاف الحكم إذا ارتد فانه يخرج والفرق مذ كور فيها وما قدمناه من النزاية من
أنه ينصرف بغوات الدين يخالفه الآن يقال بالردة ينصرف عن نفاذ قضاؤه جعلا بينهما وفي الواقعات
الحاسمة التقوى على أنه لا ينصرف بالردة فإن الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في إحدى الروايتين
حتى لو قلد الكافر ثم أسلم هل يحتاج إلى تقليد آخر فيه روايتان اه وبه علمت أنما في الخلاصة على

(قوله أو الدين) سيأتي
قربا عن الواجب ما
يخالفه مع الجمع بينهما
(قوله وينبغي أن الخصم
لو علم بعزله الخ) ظاهر
ما مر من أنه لا ينصرف مالم
يصل إليه الخبر أنه
لا ينصرف بظاهر ولا باطنا
وذلك مناف لما يحسنه
لؤلؤ فاعلم (قوله وبه
علمت أن ما في الخلاصة
على خلاف المفتي به)
الذي تقسم عزوه إلى
النزاية لا إلى الخلاصة

(قوله فلا تصح قولية كافر وصبي) مخالف لما مر من الزايعات (قوله قلاد القضاء الكافر ٢٨٢

ثم اسم فهو على قضاءه) هو

أحدى الروايتين كما مر

(قوله وقدمنا أن شرائط

القاضي ثمانية) الذي

قدمه تسعة وقد نقلها

السيد الحموي فقال

شرائط القضاء تسع عليك

ب حفظها

فخر رزقي في طلبك للعلا

باوع وسلامه وعقل ومنطق

فصحه به فصل الخصومة

قد خلا

قوله حكادون مع لدعوة

وجرية مع والابصار

قد تلا

وقد ناد حد العنق قد

شرطوا له

كما قال زين الدين في

البحر جملا

أهله أهل الشهادة

والعاشق أهل لقضاء

كاهو أهل للشهادة لا

انه لا ينبغي أن يناد

(قوله وفي القاموس قوم

طرش الخ) قال الرمي وذكر

في القاموس قبل قوله قوم

طرش الطرش أهون

الصمم وذكر في صمم

الصمم محرره انسداد

الاذنين ونقل السمع

(قوله وتظاهر كلامهم أن

من لا تقبل شهادته لم يصح

قضاؤه) هو عكس الكلمة

المذكورة في المتن وقال

خلاف المتن به وعلت أن تقليد الكافر صحيح وإن لم يصح قضاؤه على المسلم حال كفره وفي الخزانة
اذمعي القاضي ثم اصبر فهو على قضاءه اه التوسع في آدابه وسأقي العائش في محاسنه منها النصف
المخلوم من الظالم وتخلص المحق الى اهلها والار بالمرورف والنهي عن المنكر وهومن اعظم
العبادات وبه امر كل نبي قال الله تعالى اما ازلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها الشديون وقال تعالى وان
احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبعهم او هاهم والحاكم اناب عن الله تعالى في ارضه ولولا لقد الصاد
والسلاد ومع ذلك فله مساو مذ كور في شرح أدب القضاء النصف المصدر الشهد (قوله أهله
أهل الشهادة) أي أهل القضاء أي من يصح منه أو من تصح قولته له لأن كلامهما يثبت الولاية
على الغير الشاهد يلزم الحاكم أن يحكم بشهادته والحاكم المحصم بحكمه فكاهم باب واحد وليس
المراد أن القضاء مبني على الشهادة بلزمت منه بناء القوي على الضعيف وانما المراد ما مر حمان في شيء
واحد وهو أن يكون حراما مسلما بالغا قلا عدلا لأن حكمه مبني على حكمها لكن أوصاف
الشهادة أشهر عند الناس صرف أوصافها بواصفها وتماه في النهاية فلا تصح قولية كافر وصبي
فلذا قال في البراز بقلة القضاء لصبي ثم أدرك لا يضي به ذكره في المتن وفي الاجناس قلاد القضاء
الكافر ثم اسم فهو على قضاءه ولا يحتاج إلى تحديد ثان اه وفيما قبله السلطان امر عبده نصب
القاضي في بلدة ونصب يصح بطريق النيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح ولو جمع بنفسه
بعد امر أو أمر غيره مع الامام أذن لبعده بالقضاء قضى بعد ما عتق حاز ولا يحتاج إلى تحديد الاذن
كالوتميل الشهادة في الرق ثم عتق اه وقد بينا أن شرائط القاضي ثمانية وفي منظومة ابن
وهبان وقوليه الاطروش الاصح جوازها وفسره الشارح بان يصح ما قوى من الاصوات والامم
بجلائه وهومن لا يسمع الشئ في القاء وس قوم طرش والاطروش الامم وتظاهر كلامهم أن من
لا تقبل شهادته لم يصح قضاؤه ولا يرد العاقس فانه عندنا أهل لهامان القاضي وقضى بشهادته مع
وان كان يأمم كاستاني فله هذا لا يصح قضاء العدو على عدوه عداوة دينية كالشهادة وان قلنا
بصحته اذا قضى بالبينه أو الاقرار لا بصله فهي مستثناة ولا يصح القضاء لمن لا تقبل شهادته له
الا في مسئلة ما اذا ورد عليه كتاب القاضي فانه يقضى له كما في السراج الوهاج وكنتنا في فوائد
القضاء ومتكلم عليه ان شاء الله تعالى في الشهادات ردولي السلطان فاضيا مشر كاعلى الكفار
فتاخر تبليد الخلاصة الهمة وهو ظاهر لاه أهل للشهادة عليهم وسئل عن قولية الباشاء
بالفائدة قضاء الحكم في حادثة خاصة مع وجود قاضيس المولى من السلطان فاجبت بعدم الهمة
لانه لم يفوض اليه تقليد القضاء ولذا الوجه بنفسه لم يصح كاستدناه (قوله والعاشق أهل
للقضاء كاهو أهل للشهادة لانه لا ينبغي أن يقدل لما قد منا انهم من باب واحد ولا ينبغي تقليده
لان القضاء من باب الامانة والعاشق لا يؤمن في امر الدين لقلة مسالاه به كالا ينبغي قبول شهادته
فان قبها فغنا بحكمها وفي غير موضع ذكر الاول يعني الاول أن لا تقبل شهادته وان قبل جاز
وفي فتح القدير ومقتضى الدليل أن لا يحصل أن يقضى بها فان قضى جاز ونفذ اه ومقتضاه الاثم
وعلى الاول لا يأمم وتظاهر الآية بقوله لا يحل قبولها قبل تعرف حاله وهي قوله ان جاءكم كاسق
بنيا فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة تصيبوا على ما علمتم فادعهم الى عدولهم وبحسب السؤال عن الشاهد

في النهر وتاخر ان الكلية أعني من كان أهل الشهادة هو أهل لقضاء مطردة غير منكسرة عكس القوي بالا بردان من فصل ما يجمل
بالمرودة قهر أهل القضاء دون الشهادة ولان شهادة كاله وعلى عدوه من حيث الدنيا لا تقبل وقضاؤه عليه صحيح (قوله كاستدناه)

أقول لم أر فيما مر من سياتي بعد تسعة أوراق (قوله واستثنى أبو يوسف الخ) سياتي في الشهادات عن القضاة خلاف الأصح (قوله لان القلدة اعتمدت له الخ) ٢٨٤ تليل لساق الايضاح (قوله وقيده في الحانية بما في يده) فيه ايجاز غرر فيه. قال في

مر او علانية طعن المحرم أولاً في سائر الحقوق على قوله لما المعنى به يقتضى أن ياتم بتركه لانه
للتعرف عن حاله حتى لا يقبل الفاسق وصرح في اصلاح الايضاح بان من قلده ساقا ياتم وان قبل
القاضي شهادته ياتم واستثنى أبو يوسف من الفاسق اذا شهد بان يكون ذا حاد ومروءة فانه يجب قبول
شهادته كما في البرازية فعل هذا يجوز تقليده القضاة الا أن يكون أبو يوسف فارقه فانيهما والفاسق
لنفة الخروج عن الاستقامة كذا في المغرب وشرا عار الركاب كبيرة والاصرار على صغيرة كما في الخزانة
والعدالة اجتناب الكاثر والاصرار على صغيرة واجتناب فعل ما يحل بالمرءة كما سياتي في الشهادات
فلذا ارتكب ما عظمها خارج عن كونه عدلا وان لم يصرفه فاقبه (قوله ولو كان عدلا فسق لا ينزل
ويستحق العزل) أي فسق هو أخذ الرشوة أو بغيره من الزنا وشرب الخمر وما ذكره المؤلف من صحة قوله
الفاسق وعدم عزله لوفسقه هو ظاهر المذهب كما في الهداية وهو قول عامة المشايخ وهو الصحيح كما
في الحانية وعن علمائنا الثلاثة في النوادر انه لا يجوز قضاؤه وقال بعض المشايخ اذا قلده الفاسق
ابتداء يصح ولو قلده وهو عدل ينزل بالفسق وفي ايضاح الاصلاح وعليه الفتوى اه وهو غريب
ولم أره والمذهب خلافه لان القلدة اعتمدت له فلم يكن راضيا عنها وهذا كما كان فيه ابتداء
أسهل من القاءه ونظره مذكور في المعراج لأبي المأذون بغيره ولو اذن لا يصح وقده في
الحانية عما في يده عكس السائر على السنة الفقهاء وهو أن القاءه أسهل من الابتداء وانما كان
كذلك لوجوب دليل يقتضيه وهو أن القلدة اعتمدت له فتقبل التقليد بحال عدالة الى آخر ما في
النهاية وفي البرازية ولو شرط في التقليد أنه من فسق ينزل العزل اه قيد بالقضاء لان الفسق لا يجمع
الامانة بلا خلاف ولا ينزل بالفسق اه وقوله يستحق العزل لمعناه يجب على السلطان عزله كذا
في البرازية وفي المعراج يحسن عزله اه فقد احتلف في معنى الاستحقاق كما احتلف في قوله ابتداء
وفي فتاوى فاضلنا من الردة والسلطان يصير سلطانا بغيره بل بالبيعة معه بعترق المبا ببيعة
أشرفهم وأعيانهم الثاني أن ينفذ حكمه على رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس ولم
ينفذ حكمه لجزءه عن قهرهم لا يصير سلطانا بل يصير سلطانا بالبيعة بخاران كان له قهر وعلية
لا ينزل لانه لو انزل يصير سلطانا بالقهر والعلية فلا يقدون لم يكن له قهر وعلية ينزل اه ومن
أول الدهاوي والوالى اذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينزل اه ولم يذكر المؤلف
نفاذ قضاؤه ولا يلزم من عدم عزله نفاذ قضاؤه على الحانية واجمعا على أنه اذا ارتضى لا ينفذ قضاؤه
فيما ارتضى اه مع أنه قدم أنه لا ينزل بالفسق فصار المحاصل أنه اذا فسق لا ينزل ولو فذ
قضاؤه الا في مثله هي ما اذا فسق بالرشوة فانه لا ينفذ في الحادثة التي أخذ بيها وذلك كالموسى
أن من قال باستحقاقه العزل قال بهمة أحكامه ومن قال بعزله قال بسلطانها (قوله واذا أخذ القضاء
بالرشوة لا يصير قاضيا) أي بحال دفعه لتوليته لم تصح توليته وهو الصحيح ولو قضى لم ينفذوه بقي
اذا الامام لو قد برشوة أغنىها وأوقوسه وهو عالم به لم يجز تقليده كقائه برشوة كذا في جامع
المصولين ثم رقم لاخر أن من أخذ القضاء برشوة أو بشفاعة فهو حكم كمن لو دفع حكمه الى قاض آخر
بغيره ولو وافق ما به والا بطل اه وهكذا في الخلاصة من أن الفتوى على عدم نفاذ اذا تولى

النهاية وأما على رواية
فتاوى فاضلنا انما يصح
اخذ الاتق في التجارة
اذا اذنه في التجارة مع
ذلك الرجل الذي كان
العبد في يده (قوله ولم
يذكر المؤلف نفاذ قضاؤه)
قال في النهر في قوله
لا ينزل اعماه الى ان
قضاء نافذ فيما ارتضى
فيه وهذا أحد أقوال

ولو كان عدلا فسق
لا ينزل ويستحق العزل
واذا أخذ القضاء بالرشوة
لا يصير قاضيا
ثلاثة والثاني لا ينفذه
وينفذ فيما سواه واختاره
السرخسي والثالث لا
ينفذ فيهما والاول اختاره
الزردى واستحسنه في
الفتح لان حاصل أمر
الرشوة فيها اذا قضى بحق
ايجاب فسقه وقد فرض
انه لا يوجب العزل قولاً به
قائمة وقضاؤه بحق فلم لا
ينفذ وخصوص هذا
الفتح غير مؤثر بزيادة
ما وجهه انه اذا ارتضى
حامل لنفسه أو ولده من
والقضاء عمل لله تعالى
اه وأنت خير بان كون

خصوص هذا الفسق غير مؤثر بمنوع بل يؤثر بملاحظة كونه علانية نفسه وبهذا ترجح ما اختاره السرخسي وفي الحانية بالرشوة
أجوب لما اذا ارتضى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتضى فيه اه وما ذكره ما عدا من كلام المؤلف الا في في الفتوة الثانية

بالرشوة وأطلقه فعمل ما إذا كان القاضي الدافع أو غير وليه السلطان كما في البرازمة قد يتولى
القضاء لأنه لو أخذ الرشوة وقضى فقد منعنا عن الجماع على أنه لا ينفذ قضاءه فيما ارتضى
وهكذا في السراج الوهاج وفي البرازية الفتوى على عدم نفاذه وحتى في فصول العبادي فيه اختلاف
فقبل لا ينفذ فيما ارتضى فيه ولا ينفذ فيما سواه وهذا اختيار شمس الأئمة وقيل لا ينفذ فيما
ينفذ فيما سواه وما ذكره الزيدوني وجه في فتح القدير بقوله وهو حسن لأن حاصل أمر الرشوة
فيما أذاقني بحق إيجابها فسته وقد فرض أن الفسق لا يوجب العزل فلا يته قاطعة وقضاؤه بحق فلم
لا ينفذ وخصوص هذا الفسق غير مؤثر وغاية ما وجه به أنه إذا ارتضى عامل لنفسه أو ولده يعني
والقضاء عمل لله تعالى اه قلت ليس هذا المراد بهم وإنما مرادهم أنه قضى لنفسه بمعنى والقضاء
لنفسه باطل وهذا القول أحسن وظاهر أن خصوص هذا الفسق مؤثر في عدم النفاذ وفي السراج
الوهاج معزى إلى النيباع قال أو خيفة من القاضي زمانين الناس ثم علم أنه مرتضى ينبغي
للقاضي الذين يختصمون إليه أن يبطل كل قضاءه اه وفي البرازية فان ارتضى وكيل القاضي
أو كاتبه أو بعض أهله فإن بمروره ضاؤه وكما لو ارتضى بنفسه وان يغير عمله ينفذ قضاؤه وعلى
المرتضى رد ما قبض قضى ثم ارتضى أو ارتضى ثم قضى أو ارتضى ولده أو بعض من لا تقبل شهادته له
لأنه لما أخذ المال أو البينة يكون عاملا لنفسه أو ابنه القاضي المولى أخذ الرشوة ثم بعثه إلى شافعي
الذهب لم يحكم لأنه عامل لنفسه وان كتب إليه ليعلم المحضومة وأخذ أجره تمثل الكتابة
بنفذ لأنه ليس برشوة اه والرشوة بكسر الراء وضمة الجيم كذا في النونية وفي القاموس أنها بالتسليم
المجمل وارتضى أخذها واسترضى طلبها ورشاه جابا وصانعه ورشاه لأنه وأعطاه الرشوة اه وفي
المصباح الرشوة بكسر الراء ما يعطيه الشخص للآخر وغيره لم يحكم له أو يصح له على ما يرى وجهها رائل
سدرة وسدروا الضم لغة وجهها رضى باضم أيضا ورشوة رشوا من باب قتل أعطته رشوة فارتضى
أى أخذوا أصلها رشاء الفرخ إذا مדרأه إلى أمه لترفعه اه وفيه الرطبيل بكسر الراء والرشوة وفي المثل
البراطيل تصير الابل كناية ما عوذ من الرطبيل الذي هو المولع لأنه يستخرج به ما استتره وفتح
الباء طامى لفقد قبطيل بالفتح اه وذكر الأقطم أن الفرق بين الهدية والرشوة أن الرشوة ما يعطيه بشرط
أن يعينه والهدية لا بشرط معها اه وفي الخاتمة الرشوة على وجه أربعة معناتها هو حرام من الجانبين
وذلك في موضعين أحدهما إذا تقلد القضاء بالرشوة حرم على القاضي والاخذ وفي صلب المراج
تجاوز المعاناة للامساك في أموال التامى وبه يبقى ثم قال من الرشوة المجرمة على الأخذ دون الدافع
ما يأخذه الشاعر وفي وصايا الخاتمة قالوا يذل المال لا استقلال حق له على آخر رشوة الثاني إذا دفع
الرشوة إلى القاضي لقضى له حرم من الجانبين سواء كان القضاء محققا أو غير محقق ومنها إذا دفع
الرشوة خوفا على نفسه أو ماله فهو حرام على الأخذ غير حرام على الدافع وكذا إذا لمع في ماله فرشاه
ببعض المال ومنها إذا دفع الرشوة ليسوى أمره عند السلطان حل له الدفع ولا يحمل للأخذ أن يأخذ
فإن أراد أن يحمل للأخذ يستأجر الأخذين إلى الليل بما يريد أن يدفع إليه فانه تصح هذه الأجرة
ثم المستأجر أن شامستعمله في هذا العمل وإن شاء استعمله في غيره هذا إذا أعطاه الرشوة أو لا ليسوى
أمره عند السلطان وإن طلب منه أن يسوى أمره ولم يذكر له الرشوة وأعطاه بعد ما يسوى اختلفوا
فيه قال بعضهم لا يحمل له أن يأخذ وقال بعضهم يحمل وهو الصحيح لأنه يريد مجازاة لا إحسان فيحل
اه ولم أر قسما يحل الأخذ فيه دون الدفع وأما الحلال من الجانبين فهو الأهداء للتودد والحبسة كما

(قوله الذي هو المولع)

قال في القاموس والمولع

كثير المحبة ينقر بها

الحيال (قوله وفي صلب

المراج إلى قوله الثاني)

كذا وجدني بعض النسخ

وفي بعضها كتب قبل

قوله لا في وليس منه

ما تأخذه المرأة وهو عمله

مصر حوايه وليس هومن الرشوة لمأملت وفي القنية قبيل التحرى القنية تمنع الناس من الاحتطاب
من المروج الا بدفع شئ لهم فالدفع والاخذ حرام لانه رشوة اه وفيها ما يدفعه المتعاشقان رشوة
بحسب ردها ولا تلك اه فهذا خداع لان اخذها على كذا وقد صرح به في هبة القنية قال وفي السير
الكثير الرشوة لا تخفى الى ان قال ابراهم من الذين يصلحهم هبة عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة ولو اني
الاصلح عمنده امرته فقال ابرهني عن المهر فاضطجع ملكا فبارا به قبل يرا لان الابرار للتودد الداعي
للمجامع وقال عليه الصلاة والسلام تادوا غماو اغتافوا الا برأه في الاول لانه مقصود على اصلاح
المهم واصلاح المهم محقق عليه ديانة وبذل المال فيها ومحقق عليه حد الرشوة اه وفيها
دفع للقاضي او غيره مصححا لاصلاح المهتم فاصلح ثم قدم بردها دفع اليه اه فظاهره ان التوبة من
الرشوة ترد للمال الى صاحبه وان قضى حاجته v وفي صلح المعراج تجوز المصانعة والوصاية في اموال
اليتامى وبه يفتى ثم قال من الرشوة المحرم على الاخذ دون الدافع ما اخذ منه الشاعر وفي وصايا
الحماة قالوا لئلا المال لا يستخلص حق له على آخر رشوة وليس منه ما اخذته المرأة لاجل صلحها مع
الزوج قال في الخلاصة الزانية آتوكا الصلح وقع بين الزوجين مشافاة فقالت لا اصالحه حتى
يعطيني كذا لان لها عليه حقا كظهار النقة اه ومنها في مهر الزانية الا اني ان تزوج الاخت
الا ان يدفع له كذا فدفع له ان ياخذ منه فاقما او مال كالا نه رشوة وعلى قياس هذا يرجع
بالهبة ايضا في المسئلة المتقدمة اذ اعلم من حاله انه لا يزوجه الا بالهبة والا اه ومنها لو اتفق
على متعددة الغير لزوجها فبات ان تزوجه ان شرط الرجوع وجع تزوجها ام لا والى لكن اتفق
على طبع من ان تزوجها اختلف التحصيف في الرجوع وعدمه وقد دنا وفيه ما فيها (قوله والناسق
يصلح مقبلا وقيل لا) وجه الاول انه يصدق النسبة الى الخطأ وجه الثاني انه من امور الدين وغيره غير
مقبول في الديانات ولم يرجع الشارحون احداهما وظهر ما في الشعر براهه لا يحمل استغناؤه اتفاقا فانه
قال الاتفاق على حل استغناء من عرف من أهل الصلح بالاجتهاد والعدالة او آراء متصبا والناس
يستغفونه معظمين وعلى اعتناعه ان ظن عدم احدهما فان جهل اجتهاده دون عدالته فالتزام منع
استغناؤه بخلاف الجهول من غيره اذ لا اتفاق على المنع اه فلا قل من ان يكون تزوجها لعدم
صلاحته ولما جزم به في الجمع واختاره في شرحه وقال ان اولى ما يستلزم فيه من الرجة الالهية في
تحقق الواقعات الشرعية طاعة الله عز وجل والتمسك بمجبل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله ويعلمكم
الله ومن اعتمد على رايه وذهنه في استخراج دقائق الفقه وكنوزه وهو في المعاصي حقيق بازال
الخذلان طبعه فقد اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله له نورا فلا نور اه فشرط المغنى
اسلامه وعدائه وزم منها اشتراط بلوغه وعقله فترد فتوى الفاسق والكافر وغير المكاتب اذ لا يقبل
خيرهم بشرط اهلية اجتهاده كما ساقى ولا حاجة الى اشتراط النطق وقوة الضغط كما في الروض
لا احتراز عن غلب عليه الغفلة والسهولان اشتراط العدالة يفتى عنهما وفي شرح الروض وينبغي
للامام ان يسأل أهل العلم المشهورين في عصره عن يصلح للفتوى لينعم من لا يصلح ويتوسعده
بالقبول بالعود ولكن المغنى مشرعا عن خوارم المروءة فقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف
والاستنباط ولو كان المغنى عبدا او امرأة او اعمى او اعرس بالاشارة وليس هو كالشاهد يرد فتواه
لقرائة وجرى دفع ضرره وداوة فهو كالأولى لا كالشاهد وتقبل فتوى من لا يكثر ولا يفتى
بعدة كشاهد اه وفي تلخيص العسوي ان الاشارة من المغنى الناطق بعملها فلا يختص بالانرس

v (قوله وفي صلح الخ)
هـ مكثا وحدا للصلح
مكرر واسع السابق وان
كلته عبارة المحقق تقضى
بانه لا يرجع لادى احد
للاوضاع فامل اه
معه

والناسق يصلح مقبلا
وقيل لا

(قوله وظهر ما في الشعر)
انه لا يحمل استغناؤه
اتفاقا هذا بناء على ما
عليه الاصوليون من ان
المغنى هو المجتهد كما ساقى
في شرح قوله والمغنى
ينبغي ان يكون هكذا
وهو غير المراد هنا بل
المراد به هنا المقلد الذي
يتقل الحكم عن غيره (قوله)
انظن عدم احدهما اى
الاجتهاد او العدالة فضلا
عن علمهما جميعا كذا
في شرح ابن امير حاج

وفي القصة رازم بن الائمة المكي اشار الى اني برأسه مكان قوله نعم فلم يستغنى أن يعمل به ووز
 للنوازل عن أبي القاسم مثله ووزر لظهر الدين المرغني لان اشارة الناطق لا تعتبر اه وسأني
 انه ينبغي أن يكون انفي كالقاضي في اوصاف الكمال وفي الظهيرية ولا بأس للقاضي أن يفتي من لم
 يخاصم اليه ولا يفتي أحدًا خصم في ما عوصم اليه اه (قوله ولا ينبغي أن يكون القاضي قنًا غلطًا
 جبارًا عتيقًا) لان المقصود منه وهو اصال الحقوقي الى اهله الا يحصل به وفي المصباح رجل قن
 شديد غلط القلب يقال عنه قن يظ من باب تعب قنًا غلط اذا غلط حتى يهاب في غير موضعه وعظ
 الرجل اشتد فهو غلط وفيه عظيمة أي غرلن ولا بأس وانظ له في القول اغلاطًا عتقه اه والجبار
 في الخلق المحامل غيره على التي قهر او غلبه وفي اسمائه تعالى الذي جبر خلقه على ما أراد من أمره
 ونبيه والعنيد من عاند فلان عناد من باب قاتل اذا ركب الخلف والعنيد عانده معاندة عارضه
 وفعل مثل فعله قال الازهرى المعاند المعارض بالخلاف لا بالوافق وقد يكون مباراة يعبر خلاف اه
 وقصره في الضرب بمن يظهر له الحق فيأباه رد كرمكين ان القن هو المخافى في الخلق والغلط قاسي
 القلب والجبار من جبره على الامر بمعنى أجبره أي لا يعبر عنه على ما لا يريد والعنيد المعاند العاتب
 للحق المعادي لاهله (قوله وينبغي أن يكون موثقًا به في عفاقه وعقله وصلاحه وفهمه وعله بالسنة
 والا تار وجوده الفقه) ويكون شديدًا من غير عنف لينامن غير ضعف لان القضاء من أهم أمور
 المسلمين فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه وأهدب وأصر على ما يهتدى به من الناس كان أولى وينبغي
 للسلطان أن يتفحص في ذلك وولي من هو أولى لقوله عليه الصلاة والسلام من قلدا نسًا ما علفا في
 رعيته من هو أولى فسدان الله ورسوله وجماعة المسلمين والمؤتوق به من وثقت به أتق بكسرهما
 ثق ووثوقًا اتقته وهو دهم ثقلا به مصدر وقد جمع في الذكور والاثاث فيقال ثقات والعتاف
 بالفتح من عت عن الشيء يعف من باب ضرب عفة بالكسر امتنع عنه فهو عفيف كذا في المصباح
 وقصره الكرماني شارح البخاري بالكف عن المحارم وخوارم المروءة والعقل على قول الأكثر كما في
 الخبر برقوقتها ادراك الكليات للنفس اه والمراد بالوثوق به في عقله أن يكون كامله فلا ولي
 الا حق وهو ناقص العقل قال في المستطرف المحقق الحنفية غيرة لا تنفع فيها الحيلة وهي داهية واؤه الموت
 وفي الحديث الا حق يتعسف الخلق الى الله تعالى لذرهم أعز الاشياء عليه وهو العقل ويستدل على
 صفته من حيث الصورة بآول الحجة لان عجزها من البعاطق أن أفرط طول محنته قل دماغه ومن
 قل دماغه قل عقله ومن قل عقله فهو أخف وأضعف من حيث الافعال فنزله نظره في العواقب
 ونقته بمن لا يعرفه والعب وكثرة الكلام وسرعة الجواب وكثرة الالتفات والخلوص العلم والهمة
 والحفظة والسفوف والظلم والغفلة والسهو والخيلاء ان استغنى بطروان افتقر قن وان قال فحش وان سئل
 مجل وان سأل الخ وان قال لم يحسن وان قيل له لم يفقه وان شكك فقهه وان بكى صرخ واد اعتبرنا هذه
 النخصل وجدنا ما في كثير من الناس فلا يكاد يعرف العاقل من الا حق قال عيسى عليه السلام
 عالجت الاكاه والابريس وأبرأتهما وعاجت الا حق فلم أبرأ اه وأما الصلاح فهو لفة خلاف الفساد
 كما في المصباح وذكرا الكرماني انه لفظ جامع لكل خير ولذا وصف الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 تبتنا صلى الله عليه وسلم به ليله الاسراء فقال كل من لقى في السعوان مرجبا بالنبي الصالح ولو كان
 هناك وصف أجمع منه لغير توصفه به اه وفي أوقاف الحساب الصالح من كان مستورا ليس
 بمجهول ولا صاحب ربة وكان مستقيم الطر يقليم الناحية كامن لا يذلي قليل السوء ليس

ولا ينبغي أن يكون
 القاضي قنًا غلطًا جبارًا
 عتيقًا وينبغي أن يكون
 موثقًا به في عفاقه وعقله
 وصلاحه وفهمه وعله
 بالسنة والا تار وجوده
 الفقه

والاجتهاد شرطا، ولوية

(قوله وذكر بحقوق

باشا) أى فى حاشيته على

صدر الشريعة وعبارته

وعند الشافعى لا يصح

تقليد القاسق والمجاهل

ودليله على عدم صحة

تقليد المجاهل ان الامر

بالقضاء يستدعى القدرة

عليه ولا قدرة بدون العلم

ودلينا على صحته انه

يمكنه ان يقضى بقوى

غيره ومقصود القاضى

بمحصله وهو ابدال

الحق الى مستحقه كذاتى

الهداية و يعلم من هذا

الحق فى القواكه البديهية

لأين القوس ما لم يفسد

ليس مرادهم بالمجاهل

العالمى المحض بل لا بد من

تاهل العلم والفهم وأقله

أن يحسن بعض الحوادث

وليسائل الدقيقة وأن

يعرف طريق تمصيل

الاحكام الشرعية من

كتب المذهب وصدر

المشايخ وكيفية الاراد

والاصدار فى الوقائع

مع الدواوى والتجرب ويدل

على ذلك قولهم العالم

بما قرئ للتدريس ولا ينادم عليه الرجال وليس بقذف للمحصنات ولا مراءى بالكذب فهذه عندنا
 من أهل الصلاح اهـ والفهم لغة كإقنى المصباح العلم والعنف عدم الرقى والضعف المجز عن
 احتمال الشيء وفى فقه القدر قبيل الحبس ويستحب أن يكون فى القاضى عسبة بلا غيب وان
 يلتزم التواضع من غير وهم ولا ضعف والمراد بغير السنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قولاً وفعلًا وتقر براعته أمر يعاينه والمراد بوجوه الفقه طرقه وقد ما تأسر بغيره أول الكتاب وذكر
 مكسر هـ ان الفقه عند عامة العلماء اسم لعلم حاس فى الدين لا لكل علم وهو العلم بالمعاني التى
 تعلقت بها الاحكام من كتاب وسنة واجماع ومقتضاها وأشاراتها (قوله والاجتهاد شرط الاولوية)
 وهو لغة ذلك الطائفة فى تمصيل دى كلمة واصملا حاد من القذف فى تمصيل حكم شرعى طنى كإقنى
 التفرير واعتقوا فى المجتهد فقل أن يعلم الكتاب بمعانيه السنة بطرقها والمراد بعلمه ما علم
 به الاحكام منها من العام والخاص والمشتك والمؤول والنس والظاهر والناسخ والتسوخ ومعرفة
 الاجماع والقياس ولا يشترط حفظه جميع القرآن ولا بعضه عن ظهر القلب بل يكفي أن يعرف
 مقلان أحكامهما فى أبوابها فإرجاعها وقت الحاجة ولا يشترط البصر فى هذه العلوم ولا بدله من معرفة
 لسان العرب لغة وأمر ابا وأما الاعتقاد فيكفه اعتقاد جازم ولا يشترط معرفة تألى طريق التكليم
 وأدلتهم لانها صناعة لهم ويدخل فى السنة أقوال الفصحاء لا بد من معرفتها لانه قد يقبس مع وجود
 قول الفصحاء ولا بدله من معرفة عرف الناس وهو معنى قوله لم لا بد أن يكون صاحب قريحة وفى
 القاموس وا قريحة أول ما يستنبط من القرح كالش وأول كل شئ ومنك طبعك والافتراح ارجحال
 الكلام واستنباط الشيء من غير سماع والاجتهاد الاختيار واستداع الشيء والتحكم اهـ وفى
 مناقب الامام محمد الكركردى كان محمد يذهب الى الصباغى ويسأل عن معاملاتهم وما يدبرونها
 فيما بينهم وكان الكسافى يختلف الى محمد فقال له وما ما أكثر ما ترون وعلى هذا معانى كلام الناس
 ما أنت وهذا القول لا يعرفه الا الحذاق من أهل هذه الصناعة فمن اتقن هذه الجملة فهو أهل للاجتهاد
 فيجب عليه أن يعمل باحتشاده ولا يقلد احدا وقوله شرط الاولوية فيبدان قولية المجاهل مصححة
 عندنا لان المقصود من القضاء وهو ابدال الحق الى مستحقه يحصل بالعمل بقوى غيره وفى الغزالية
 من كتاب الايمان قبيل الثالث والعشرين المفسى بقى بالدانة والقاضى يقضى بالظاهر الى أن قال
 دل ان المجاهل لا يمكنه العضاء بالعتوى اضافة لا بد من كون القاضى الحاكم فى الدماء والعروج عالما
 دينيا كالسكرتير الاجر واين السكرتير الاجر واين الدين والعلم اهـ وذكر يعقوب باشا و يعلم
 من الدليل أن المراد من المجاهل من لا يقدر على أحد المسائل من كتب الفقه وضبط أقوال الفقهاء
 كلالا يفتح مع أن المراد منه المقلد بقرينة حمل الاجتهاد شرط الاولوية اهـ وهكذا فى ايضاح
 الاصلاح وجوز فى العناية أن يراد بالمجاهل المقلد لكونه كفى مقابلة المجتهد وان يراد من لا يحتفظ
 شيئا من أقوال الفقهاء وهو المناسب لسياق الكلام لقوله فى دليل الشافعى ولا قدرة بدون العلم
 ولم يقل بدون الاجتهاد اهـ وامامنا لغة واصطلاحا قمتناهما واما حكمه فهو غلبة الظن بالحكم
 مع احتمال الخطأ ورايت فى جميع الدلائل ان الظن الغالب غير غلبة الظن لغير الشافعى دون الاول
 وقد يقال المقلد ايضا يحمل بقوى غيره ولو أخذنا من الكتب وحاصل شرائط المجتهد على
 ما فى التساويع والتقرير بالاسلام والبالوغة والعقل وكونه فقيه النفس معنى شديد الفهم بالسمع
 وعلمه بالقصة والعريسة أى الصرف والفهم بالمعاني والبيان والاصول وكونه حاد بالعلم كتاب الله

اذ اتعین للقضاء وجب عليه قبوله واذا تركه اثم ومالم يتعين فالترك افضل واذا كان الجاهل املا للقضاء فحق يتعين خالف في النهر واقوله وجود الجاهل لا يمنع من تهنه ذلك انه اذ لم يوجد غيره ولم يقبل اثم وان وجد جاهل تعص وتليه (قوله ثم حقيقة الاستتال انما يتحقق الخ) قال الرمل قال في جميع القدوري وقال الاصوليون اجمع لا يصح الرجوع عن التقليد بعد العمل بالاتفاق وهو المختار في المذهب وقال الامام ابو الحسن الخليلي في كتاب الفتاوى والمفتي على مذهب اذ اتقى بكون الشيء كذا على مذهب امام ليس له ان يقلد غيره وبغني بخلافه بعض تشه وقال ايضا انه بالتزامه مذهب امام ٢٨٩ يكلف به مالم يظهر له غيره والمقلد

لا يظهر له اه قلت وفي التعرير لابن الهمام مسألة لا يرجع فيما قلد فيه أي عمل به اتفاقا وهل يقلد غيره في غيره المختار نعم للقطع بانهم كانوا يستفتون مرزا واحدا ومرتبه غيره غير ملتزمين مقنيا واحدا فلو التزم مذهبها معناه حكماني حنفية والنسافي فهل يلزمه الاستمرار عليه فقبل نعم والمفتي ينبغي ان يكون هكذا

وقبل لا وقيل كن لم يلتزم ان عمل بحكم تقليدا لا يرجع عن موافق غيره تقليد غيره وهو الغالب على الفتن لعدم ما وجهه شرعا ونجرح منه جواز اتساعه للرخص ولا يمنع منه مانع شرعي اذ لا نمان ان تلك الاخف عليه اذا كان له المسيل بان لم يكن عمل بالتحريم

تعالى مما يتعلق بالاحكام وكونه عالما بالحدس متنا وسندا وناسخا ومنه وحاولا بشرط فيه بعد صحة العقيدة علم الكلام ولا تغاير بين الفقهاء ولا كدورة والمحرية ولا العبدية فلا فاسق الاجتهاد له عمل بنفسه وامام غيره فلا يعمل به بشرط كونه عالما بوجوده القياس وفي الحقيقة اشتراط علمه بالاصول يعني عنه ولا بد من معرفة الاجماع ومواقفه ومن معرفة عادات الناس فالخاص ان الشرايط اربعة عشر شرطا واماركنه والمجتهد وهو ما قدمناه والمفتد فيه وهو حكم شرعي نلقى عليه دليل (قوله والمفتي ينبغي ان يكون هكذا) أي موافقه في دينه وعقائه الى آخره وان يكون مجتهدا قال في فتح القدير وعلم ان ما ذكر في القاضي ذكر في المفتي فلا ينبغي الاجتهاد وقد استقر رأي الاصوليين ان المفتي هو المجتهد تاما غير المجتهد من يحفظ أقوال المجتهد قل من مفتيا والواجب عليه اذا سئل ان يذ كر قول المجتهد كما في حنفية على جهة الحكاية فصرف ان ما يكون في زمان من فتوى الموحدين ليس يقتوي بل هو نقل كلام للمفتي لما اخذ به المستفتي وطريق نقله لذلك عن المجتهد احدا من امان ان يكون له سند فيه او يأخذه من كتاب معترف تداولته الايدي فهو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر والمشهور وهكذا كذا الرائي فلي هذا لو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا لا يعمل عز ومافيا الى المجهد ولا الى أبي يوسف لانها لم تشتهر في عصرنا في ديارنا ولم تتداول نعم اذا وجد النقل عن النوادر مشلا في كتاب شهير ومعرفة كالهداية والمسعودي كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب فلو كان حافظا لا قابل للفتنة للمجتهدين ولا يعرف الحق ولا قدرته على الاجتهاد التراجع لا يقطع بقول متابعي به بل بحكمها المستفتي فيضنا والمستفتي ما يقع في قلبه انه الاصول ذكره في بعض المجموع وهذا يدعي لا يجب عليه حكاية كلها بل يكف به ان يحكي قولها فان المقلد له ان يقلد أي مجتهد شاء فاذا ذكر احدها فقلده حصل المقصود من لا يقطع عليه فقول جواب مسئلتك كذا بل يقول قال ابو حنيفة حكم هذا كذا ان لو حكى الكل فلا خدعا يقع في قلبه انه اصوب اولى والا فالعالمى لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطائه وعلى هذا اذا استفتي فقيهان أعني مجتهدين فاختلغا عليه الاولى بان باخذنا يعمل اليه قلبه منهما وعتدى انه لو اخذ بقول الذي لا يعمل اليه قلبه جاز لان ذلك المبل وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وفصل اصاب ذلك المجتهد أو خطأ وقالوا المنتقل من مذهب الى مذهب باجتهاد ويرهان اثم يستوجب التعزير قبل الاجتهاد ويرهان اولى ولا بد ان براد بهذا الاجتهاد معنى التحرر عن حكم القلب لان العاصي ليس له اجتهاد ثم حقيقة الانتقال انما

٢٧ - بحر سادس ١ والشيخ حسن السمرقاني رسالة سماها العقد الغريفي جواز التقليد وكيفية ما حصله ان دعوى الاتفاق على عدم الرجوع فيما قلده في ذكرا الاممى وابن الحاجب وتبعهما في جمع المجموع وغيره وذا العلامة ابن ابي شريف ان في كلام غيره ما يشعر باننا التحلاف بعد العمل في التقليد بعده بقول غيره وذكرا من ركني العلامة ابن امير حاج والسيد بادشاه في شرحهما على التعرير رأى فيجوز اتباع الفائل بالجواز وايضا القول بانهم ليس على اطلاق لانه محمول على ما اذا بقي من آثار الفعل السابق اثر يؤدي الى تلقين العمل بشئ مركب من مذهبين كتقليد الشافعي في معج بعض

الراس والامام مالك في طهارة الكلب في صلاته واحذره كذا ذكر العليان ابن حجر والرمي في شرحهما على المنهاج وفي كلام ابن الهمام ما يفيد ذلك في غير ٢٩٠ هذا الجمل والمراد بجمع الرجوع فيما قلناه انما الرجوع في خصوص العين لا خصوص

المجنس وذلك ينقض ما فعله مقلدا في فصله اماما لانه لا يملك ابطاله بامضائه كالوقضي به فلو صلى نهارا بجمع ربيع الراس ليس له ابطالها باعتقاده لزوم منع السكك وأما لو صلى يوما على مذهب وأراد ان يصلي يوما آخر على غيره فلا يمنع منه وقدرت الكلام فيها فرجعه وما ذكره الحق من جواز تتبع

الرجوع رده ابن حجر وزعم انه مخالف للاجماع وانتم له العلامة خير الدين في حاشيته هنا كلام طويل ومنع دعوى الاجماع فراجعوا بؤيد منه ما في شرح ابن امير حاج بعد نقله الاجماع عن ابن عبد البر حيث قال انصح احتاج الى جواب ويمكن ان يقال لاننا لم نجد دعوى الاجماع ادق من سبق المتنبع للرجوع من احمد وروايان وجعل القاضي ابو بصير الرواية المفسدة على غير متناول ولا مقلد وذكر بعض الحنابلة ان قوى

دليل او كلن ما لا يفتي في دروسه النووي واسلها عن حكاية الحنابلة وغيره عن ابن ابي هريرة انه لا يفتي به ثم لم يعمول على نحو ما يجتمع له من ذلك ما قبل بجموعه مجتهد كما اشار اليه المصنف اه وسيد للؤلؤ من الشارح ان في فتوحه من اوجه ما عدمه والله سبحانه اعلم (قوله بقول مجتهد قوله اخف) قال الرمي الجملة من الميتة والنجاسة لم يجتهد

الأورع ولو اجيب في واقعة لا تتكرر ثم حدثت لزمت إعادة السؤال ان لم يعلم استناد الجواب الى نص
 أو إجماع وان لم تطعن بنفسه الى جواب المفتي استحب سؤال غيره ولا يجب وبكفي المستفي بعث
 رقعة أو رسول فتقوم الأدب أن يسأل ولنفى قائم أوه يسفول بما يمنع تمام الفكر وأن لا يقول
 بجوابه هكذا قالت أنا ولا يطالبه بدليل فان اراده فوقت آ حو ليس موضع السؤال وينقط المنتبه
 في الرقعة ويتأملها لاسيما آ نوها ويثبت ولا يفتح للاسراع مع التحقيق وان يتاورق فيما يحسن
 اظهاره من حضرتها هلا وان يصلح ممنا فاحشا ويشغل بياضا يحيط كلابق بنى وبين خطه قلم
 يس قان ولا يأس بكتبه الدليل لا السؤال ولا يكتب خلف من لا يصلح وله أن يضرب عليه أن أمن
 فتنة وان مضى المسالك ونهى المستفي عن ذلك وليس له حبس الرقعة وينبغي للامام أن يعث
 عن أهل العلم أن يصلح للفتوى ليمنع من لا يصلح وليكن المفتي متزاهنا عن خوارم المروءة فقبه
 النفس سليم الذهن حسن التصرف ولو عبدا أو امرأة أو أحرس تفهم اشارته وليس هو كالشاهد في
 رد فتواه لقراءة وجبر نفع وقيل فتوى من لا يكفر ولا يفسق بيده كشاهدته وبقي ولو كان قاضيا
 وفي اشتراط معرفة الحساب لتصح مسائله وحيث لا يشترط أن يحفظ مذهب امامه ويعرف
 قواعده وأساليبه وليس للأصولي المساهر وكذا البعاث في الخلاف من أئمة الفقه وبغول المتأخرين
 أن يفنى في الفروع الشرعية ولا يجب افتاء فيما لا يقع ويعجز التماسه في الفتوى واتباع الحسب
 ان قدمت الأغراض وسؤال من عرف بذلك ولاية في حال تغير اخلاقه ووجهه عن الاعتدال
 ولو لفرح ومداقة خبيث فان أفتى معتقدا ان ذلك لم يمنع عن ذلك الصواب صحت فتواه وان خاطر
 والاولى أن يبرع بالفتوى فان أخذ زرفا من بيت المال جازا لان تصب عليه وله كفاية ولا يأخذ
 أجره من مستفت فان جعل له أهل البلدة زقا جازوا واستؤجر حازوا والولى كونها باجرة مثل كتبه
 مع كراهة وله قبول هدية لا رشوة على فتوى ما سار يدعو الى الامام أن يفرض للدرس وبغت كفايته
 ولكل أهل بلد اصطلاح في اللفظ فلا يجوز أن يفنى أهل بلد بما يتعلق باللفظ من لا يعرف
 اصطلاحهم وليس له العمل والفتوى باحد القولين أو الوجهين من غير تعويل عليه في القولين ان
 يعمل بالمتأخران علموا والافلاذير وجه الشافعي والأثرية البعث عنه وان كان أهلا اشتغل به متعزفا
 لذلك من القواعد والمأخذ والافاضة من نقلة المذهب فان عدم الترفع وقف وبعصم الوجهين
 كالقولين لكن لا عبرة بالمتأخر الا اذا وقع من شخص فان اختلفوا في الارجح لم يكن أهلا للترجع
 اعتمادا صححه الاكثر والاعلم والاقف والجل بالجديد من قول الشافعي الا في نحو ثلاث مسائل
 وان كان في الرقعة تساؤل رتب الاجوبة على ترتيبها ويكره أن يقتصر على فيه قولان فلا يفيد
 ولا يطلق حيث التفصيل فهو خطأ ويجيب على ما في الرقعة لا على ما يعلوه ان اراده قال ان أراد كذا
 بجوابه كذا ويجيب الاول في الناحية اليسرى وان شاء غيره الا قبل البسملة وليكتب الحمد لله ويختتم
 بقوله والله اعلم ولا يفتي في الجواب عن قول وان تطلعت بالسلطان دعا له فقال وعلى السلطان
 سدد الله أوشدا زاره ويكره اطال الله بقاءه ويختصر جوابه ووضع عمارته وان سئل عن تكلم
 بذكر متاول قال يسئل ان اراد كذا فلا تفتي عليه وان اراد كذا فاستفتا فان تاب قبلت توبته ولا تقتل
 وان سئل عن قتل أو جرح اخطأ وذكر شروط القصاص وبين قدر التعزير ويكتب على المصنف
 من الورقة وان ضاقت كتب في الظهور والحاشية أولى لا ورقة أخرى ويضافه بما عليه بل ان
 اقتضاها السؤال لم يقتصر على أحدهما ولا يلقيه على خصمه فان وجب الاقتناع قسم السابق بغتوى

(قوله ويكره ان يقتصر
 على فيه قولان) اعلم
 قوله في الجواب فيه
 قولان

ثم أقرع ثم يجب تقديم نساء ومساكين تهبوا أو تضرروا بالتخلف إلا أن ظهر تضرر غيرهم بكثرتهم
 وإن سئل عن الأخوة فصل في جوابه ابن الأبوين أو ألاب أولام وإن كان في الغريضة حول قال الثمن
 عاتلا وإن كان في الورثة من يسقط بحال دون حال بينه ويكتب تحت الفتوى الصحيحة أن عرف أنها
 لاهل الجواب صحيح ونحوه وله أن يجب أن رأى ذلك ويحضر وإن جهل حاله يبحث عن حاله فإن لم
 يظهر له فله أمره بإبدائها فإن تسرأجاب بلسانه وإن عدم المعنى في بلده وغيرها ولا من ينقل له حكمها
 فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشئ يصيبه ذلك تكليف **«فرع»** افتاء ثم رجع قبل العمل كف
 عنه وكذا إذا نكح امرأة فتواه ثم رجع لزمه فراقها كافي القبلة وإن رجع بعد العمل وقد خالف
 دليلا طاعنا ونضه والأفلاوان كان المعنى بقلد الامام فنص امامه وإن كان احتياذا في حقه كالدليل
 القضي وعلى الفتى إعلامه برجوعه قبل العمل وكذا بعد ان وجب النقص وإن تألف بفتواه لا يفرم
 ولو كان أهلا له والله تعالى أعلم

«فصل يجوز تقليد من شاء من المجتهدين» وإن دونت المذاهب كالיום وله الانتقال من مذهبه
 لكن لا يتبع الرخص فإن تقيها من المذاهب فهل يفسق وجهان اه قال الشارح أوجهها
 لا والله سبحانه أعلم وقد عقد في أول التارخانية فصلين في الفتوى حاصل الأول أن أبانوسف قال
 لا تحلل الفتوى إلا بمحمد ومحمد جوزه إذا كان صواب الرجل أكثر من خطائه وعن الأسكاف أن
 الأعم بالبلد لا بجمعه تركها واختلوا في الافتاء ما شيا جوزه البعض ومنعوا خروا واختار الأسكاف
 أن يبقى أن كان شيا ظاهرا والأول كان ابن سلام إذ الخ عليه المستفي وقال حدثت من مكان بعد يقول
 فلا نحن ناديناك من حيث جئنا ولا نحن بمننا عليك المذاهب ولكن اختار القسمة أبو البث
 أنه لا يقول له ذلك أول مرة فإن الخ أجابه بذلك وحاصل الثاني أن اختلاف أئمة الهدى توسعة على
 الناس فإن كان الامام في جانب ومما في جانب غير الفتى وإن كان أحدهما مع الامام أخذ بقوله
 الا إذا أصطلح المشايخ على قول الآخر فتبعهم كما اختار القسمة أبو البث يقول زفر في مسائل وإن
 اختلف المتأخرون أخذ بقول واحد قول محمد من المتأخرين محمد أراه إذا كان يعرف وجوه الفقه
 ويشاور أهله ولا يجوز له الافتاء بالقول المجهور بمحرر منفعه ولا رجوعه علينا وردت زرا على
 خباط مستفت وقلمه من قوة محررا عن شبهة الرشوة ومن شرأطها حفظه الترتيب والعدل بين
 المستفتين لا يعلل إلى الأغنياء أو عوان السلطان والأمراء بل يكتب جواب السابق غنيا كان أو فقيرا
 ومن آذاه أن يأخذ الورقة بالمحرمة ويرأى المسئلة بالصيرة مرة بعد مرة حتى يتضح له السؤال ثم يجب
 وإذا لم يتضح السؤال من المستفتى ولا يرى بالكاغذ إلى الأرض وهو لا يجوز وكان بعضهم
 لا يأخذ الرقعة من يد امرأة ولا صبي وكان له تليذ يأخذ منهم ويجمعها ويرفعها في كتابها تنظيما للعلم
 والأحسن أخذ الفتى من كل أحد قواضا ويجوز لأشب الفتوى إذا كان حافظا للروايات واقفا
 على الدرايات بحفاظها على الطاعات بحائنا الشهوات والشهات والعالم كبير وإن كان صغيرا أو جاهلا
 صغيرا وإن كان كبيراً وصح في السراجية أن الفتى يغني بقول أي حنيفة على الإطلاق ثم يقول أي
 يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحن بن نزاد لا يخبر إذا لم يكن مجتهدا وإذا اختلف مفتان يتبع
 قول الأقدمه متما بعد أن يكون أو رعهما أو يفتي أن يكتب عقب جوابه والله أعلم أو نحوه وقيل في
 العتاشد يكتب والله الموفق ونحوه وذكر بعضهم الافتاء والصحيح عنهم الكراهة للأهل ولا يفتي
 الافتاء إلا من عرف أقوال العلماء وعرف من أين قالوا فإن كان في المسئلة خلاف لا يختار قولاً

«فصل في التقليد»

(قوله فتقوا عن أصحابنا انه لا يحل لاحد الخ) قال الرمي هذا مروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكلامه هنا موهوم ان ذلك مروى عن المشايخ كما هو ظاهر من سياقه (قوله بل يجب الاتصاوان لم يعلم من أين قال) أعترضه المحشي الرمي فقال هذا مضاد لقوله لا يحل لاحد أن يقتضي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا انه وصريح في عدم جواز الاقتاء لغير أهل الاجتهاد فكيف يستدل به على وجوبه. فتقول ما به مدر من غير الأهل ليس بافتاء حقيقة وانما هو حكاية عن المجتهد قال: بل كذا وأما هذا المخطئ يجوز حكاية قول غير الأمام فكيف يجب علينا الاقتاء بقول الأمام وان أفنى المشايخ خلافه ونحوه انما تحكي فتواهم لا غير فليست اهل فأت وشهد له ما في التارخا حقه قال صاحب الاقضية أو جعفر بن عبد مابن أهله القضاء ولا ينبغي لاحد أن يقضي بالناس الا من كان هكذا بر يده ان الفتى ينبغي أن يكون عدلا عالما بالكتاب والسنة واجتهادا الرأي قال الأنا يعني بشئ قد سمعناه فانه يجوز وان لم يكن عالما بالكتاب والسنة لانه حاله ما سمع من غيره فهو يعتزله الراوى في باب الاحاديث فبشرط فيما يشترط في الراوى من النقل والخطب والعدالة وفي الظهور يروى عن أبي حنيفة انه قال لا يحل لاحد أن يقتضي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا وان لم يكن أهل الاجتهاد لا يحل له أن يقتضي الاطريق الحكاية فيمكن ما يحفظ من أقوال الفقهاء اه قوله فيمكن ما يحفظ الخ مطلقا فيفد عدم وجوب التزام حكاية مذهب الامام نعم ما ذكره المؤلف يظهر بناء على القول بان ٢٩٣ التزم مذهب الامام لا يحل له

تقليد غيره في غير ما عمل به وقد علمت ما قد سناه عن التعرير انه خلاف المتاروات ترى اصحاب المتن المتقدمة قد عثون على غير مذهب الامام وادأ في المشايخ خلاف قوله لفقد الدليل في حقهم فقتن تبعم اذهم أعلم وكيف يقال يجب علينا الاقتاء بقول الامام لفقد الشرط وقد أقرانه فقد فقد الشرط أيضا في حق المشايخ فهل تراهم

يجب به حتى يعرف جهته وينبغي السؤال من أفقه أهل زمانه فان اختلفوا فبحرى اه وصح في المحاوى القدسي أن الامام اذا كان في جانب وهذا في جانب والاصح أن الاعتبار لقوة المدرك فان قلت كيف جاز للمشايخ الاقتاء بغير قول الامام اعظم مع أنهم مقلدون قلت قد أشكل على ذلك مدة طويلة ولم أدره جوابا الا ما فهمته الا من كلامهم وهو أنهم يتقوا عن اصحابنا به لا يحل لاحد أن يقتضي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا حتى تقل في السراجية أن هذا سبب مخالفة عصام للأمام وكان يقتضي بخلاف قوله كبرالانه لم يعلم الدليل وكان يظهر له دليل غيره فقتني به فأقول ان هذا الشرط كان في زمانهم ما في زماننا فكتفي بالمخافة كافي القصة وغيرها فعمل الاقتاء بقول الامام بل يجب وان لم يعلم من أين قال وعلى هذا فاصح في المحاوى معنى على ذلك الشرط وقد سمعوا أن الاقتاء بقول الامام فيفتح من هذا انه يجب علينا الاقتاء بقول الامام وان أفنى المشايخ خلافه لانهم انما اقتوا بخلافه لفقد شرطه في حقهم وهو الوقوف على دليله وأما نحن قلنا الاقتاء وان لم نقف على دليله وقد وقع للمحقق ابن الهمام في مواضع الرد على المشايخ في الاقتاء بقوله ما به لا يعدل عن قوله الا لضعف دليله وهو قوي في وقت العشاء لكونه الاحوط وفي تكبير التثريق في آخر وقته الى آخره اذكره في فتح القدير لكن هو أهل للنظر في الدليل ومن ليس بأهل للنظر فيه فعليه

ارتكبو اعنه كرا والمحصل ان الانصاف الذي يقبله الطبع السليم ان الفتى في زماننا يتقل ما اختاره المشايخ وهو الذي مضى عليه العلامة ابن السلي في فتاواه حيث قال الاصل ان العمل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولذا ترجح المشايخ دليله في الغلب على دليل من خالفه من اصحابه ويحییون مما استدل به بخلافه وهذا امانة العمل بقوله وان لم يصرحوا بالفتوى عليه اذ الترجيح كصریح التصحيح لان المرحوم طالع عفايته بالراجح وحسنه فلا يعدل الفتى ولا القاضي عن قوله الا اذا صرح أحد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره فليس للقاضي أن يحكم بقول غير أبي حنيفة في مسألة لم يرجحها قول غيره ورجحوا فبأدليل أبي حنيفة على دليله فان حكم فيها حكمه غير ماض ليس له غير الاتقاض والله تعالى أعلم وهو الذي مضى عليه الشيخ علاء الدين المحسني أيضا في صدر شرحه على التنوير حيث قال وأما نحن فقلنا اتباع ما رجحوه وما سمعوه كما لو اتفوا حياتهم فان قلت قد يمكن أن يقولوا لا ترجيح وقد يحتفلون في التصحيح قلت بسم الله تعالى ما لو علموا من اعتبار تسمية العرف وأحوال الناس وما هو الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وبه ولا يجوز له وجود من يتردد حقيقة لا ظاهرا على من لم يجز أن يرجع لمن عزله اذ دعت اه والله تعالى أعلم (قوله لكن هو أهل للنظر) الاستدراك بالنظر الى قوله لا يعدل عن قوله الا لضعف داليه يعني ان مثل المحقق له ان يقول ذلك لانه أهل للنظر في الدليل وأما من انما فلا يجوز له العمل عن قول الامام أصلا

وكره التقليد لمن خاف
المخيف وإن أمنه لا

(قوله إلا أن كان السلطان
يعتبه أن يفصل المحصومات
الخ) قال الرمي هذا
صريح في أن السلطان أن
يقضي بين المتحسين وبه
صرح في الفواكه البدرية
حدث قال الحاكم أما الامام
أو القاضي أو الحكم أما
الامام فقد قال علماؤنا
حكم السلطان العادل بنفذ
واختلقوا في المرأة فيما
سوى المحمود والقصاص
أه وسباني في شرح
قوله وتعني المرأة في غير
حد وقود انتهت صلح
للسلطنة وفي الخلاصة
جنس آخر وفي النوازل
السلطان إذا حكم بين اثنين
لا ينفذ وفي أدب القاضي
للقصاص ينفذ وهو الأصح
وقال القاضي الامام وهذا
أصح وبه يتيقز أه ذكره
في الفصل الرابع من
كتاب القضاء فظهر ضعف
الرواية التي نقلها ابن حجر
عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى (قوله الظاهر
جواز جبره) بخلافه ما في
الاختيار حيث قال ومن
تعين له يفرض عليه
ولو امتنع لا يجبر عليه أه
(قوله ولم أر حكم ما لو خاف
الجور مع التعين) فقد ذكر

الافتاء يقول الامام والمراد بالاهلية هنا أن يكون عارفا بمخبر من الأول بل له قدرة على ترجيح بعضها
على بعض ولا يصبر الرجل أهلا للفتوى ما لم يصبر صوابه أكثر من خطائه لأن الصواب متى كثر
فقد غلب ولا يصبر بما يطالبه عقابا له الطالب فان أمور الشرع عسيفة على الاعمال الغلب كذا في الوصول الحجة
من كتاب القضاء وفي مناقب الكردى قال ابن المبارك وقسست على رجل من الرجال أن يغني ويولي
القضاء قال إذا كان يصبر بالمجديت والراي ما رايقول أي حنيفة حافظا له وهذا معمول على إحدى
الروايتين عن أصحابنا وقيل استقرار المذهب أما بعد التفرع فلا حاجة إليه لأنه يمكنه التقليد
أه ومن الهم ما جمعت من بعض حنيفة عشرين كتابا قد عيى معه فيها أن قال لما أفتي
المشايخ بشي علقنا أنه قول الامام فقلت أنه خطأ لأنهم يبينون قول الامام في ظاهر الرواية ثم يقولون
الفتوى على قول أبي يوسف أو محمد أو زفر وجمعت من بعضهم أنه يقول الكل عن أبي حنيفة قلت
نعم لكن ما تخرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوح عنه لما قرروا في الأصول من عدم إمكان صدور
قولين مختلفين منسأوين من مجتهد والمرجوح عنه لم يبق قول له كذا كروه (قوله وكره التقليد
لمن خاف المخيف) كمالا يكون ذريعة إلى مباشرة الظواهر هنا نعمتان التقليد أي نصب
من السلطان والتقليد أي قبول تقليد القضاء وهي الأولى والمخيف بمعنى الجور والظلم من خاف عليه
بصف إذا حار وخوف عدم إقامة العدل لعجزه كخوف الجور فلوقال المؤلفان خاف المخيف
أو لعجزه لكان أولى لأن أحدهما يكفي نص عليه القدوري والمراد بالكرامة كرامة التعزيم
لأن الغالب الوقيع في محظوره حدث نوعا من الكرامة فالدين عليه فان انحصر ما فرض
عن عليه وعليه ضبط نفعه إلا أن كان السلطان يمكن أن يفصل المحصومات ويتفرغ لذلك كفا
في دفع القدر وإذا لم يمكن السلطان فصل القضاء في البلد قوم صاحبون له أموا كلهم كذا في البرازية
ولم أرهم يفتي الممتنع الظاهر نعم لتركه القرض إلا أن يقال لا تمتنع في الغالب تأويلا وهو مانع
من القسط ولم أر ألا تنهل بحجر الممتنع المخصص فيه الظاهر جواز جبره على القبول لا اضطراب الناس
إليه كاطعام المضطر وسائر فروض الكفاية عند التعين وكذا جواز جبر واحد من المتأهلين وغير
التأهل كالمعدم (قوله وإن أمنه لا) أي أن أمن المخيف لم يكره التقليد لأن كرامة الصاية
والتأعين تقبلوه ولم يتعرض المصنف ليكون الدخول فيه عند الامن رخصة فالأولى تركه أو عزية
قالوا في الدخول فيه لا اختلاف قال في البرازية وطامة المشايخ على أن التقليد رخصة والترك عزية
وقد دخل في القضاء قوم صاحبون ونحاي منه قوم صاحبون وترك الدخول أصح دينا ودنيا في فتح
القدر وإن أمن أبجر رخصة والترك هو العزيمة لأنه وإن قال الغالب خطأ ظن من ظن من نفسه
الاعتدال فظهر منه خلافه أه فالجواب أنه فرض عينان تعين وفرض كفاية للتأهل عند
وجود غيره لكن رخصة ومكره وعند خوف العجز أو المخيف وينبغي أن يكون حراما عند خالف
لأنه أنه يجوز في الحكم ومباح كما قدمناه ففيه الأحكام الخمسة أي بأمر الأهل فيهرم عليه الدخول فيه
قطعا ولم أر حكم ما إذا خاف الجور مع التعين ومقتضى كلامهم في النكاح أن لا يجوز له القبول بتدبير
للمهرم على الميجر وإن كان فرضا وقد روي أن أبا حنيفة دعي للقضاء ثلاث مرات فإلى حتى حبس
وجلد كل مرة ثلاثين سوطا حتى قال له أبو يوسف لو تقلدت لنفعة الناس فظن الله شبه الم غضب
فقال لو أمرت أن أفتع المهر سباحة لكانت أقدر عليه فكأن ذلك قاضيا ونكس رأسه ولم ينظر
إليه بعد وهذا يدل على كراهة الدخول فيه وهو قول البعض وقد مرنا أنه لا يكره للقادر عليه وظاهر

كلام الامام أنه عرف من نفسه عدم القدرة ولذا لم يقبل وبه صرح في فتح القدر أنه لا يجوز القبول
 الا لمن اجبر عليه ولذا ضرب الامام اياما وقد بضاعوا وخسروا امتنع في الاصح من القبول ومات على
 الایاء كذا في البرازية وحاصل ما ذكره البرازي في مناقبه روايت الاولى ان الامام لما كرهه
 المنصور على القضاء وادى حبه وضر به ثلاثة ايام ومات في المجلس مطونا الثانية أنه حين مرتين
 على القضاء والفتيا ثم اخرج وزم بيته ومنع من الجلوس للناس الى ان مات الثالثة أنهم لما عجزوا
 عنه فتولوه بالم الرابعة أنه طيف به في الاسواق الخامسة أنه لما احس بالم مجذفر حتر وجهه
 ساجدا سنة خمس مائة ومن غريب ما وقع أنه حي به جنازة فزادهم الناس فلم يقدر وادى دفته
 الابداء المعسر واستمر الناس يصلون عليه على قبره عشرين يوما وحذر من صلى عليه خوفا الفنا
 ثم قال والمجهور على انه لم يقبل القضاء وأنه مات بالم وقيل قبله يومين أو ثلاثة لاجل بر المنصور في
 عينه ثم ترك ثم اعلم ان واقعة المنصور معه هي الفتنة الثانية للامام والاولى اكرهه ابن هيرة والى
 السكوفة على قضائها وضر به على رأسه حتى استغ وجهه وجبهه فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فارم
 باطلاقة وعظامه فيها ولم يترك الشارحون المولى للقضاء وظاهر كلامهم انه الخليفة أو السلطان وعند
 الامام الثاني الامير الذي ولده السلطان ناحية وجعل له حراجهما واطلق له التصرف في الرعية وما
 تقتضيه الامارة له ان يخلو بعزل بخلاف ما اذا فوض اليه الاموال فقط وعنه ايضا اذا كان القضاء
 من الاصل ومات القاضي ليس للامير ان ينصب قاضيا وان كان عشرين او اربعين او ان حكم الامير لم
 يجوز حكمه فاذا جاء هذا المولى بكتاب الخليفة السهم من الاصل لا يكون امضاء لقضائه كذا في
 البرازية يقول السلطان ان يفوض التولية للقضاء الى غيره ولو كان المفوض اليه عبد اطلق النسيابة
 بخلاف ما اذا حكم العبد بنفسه لم يصح بشرط السلطان المولى للقضاء البلوغ لساني البرازية بمات
 السلطان وانفتحت الرعية على سلطانه ابن صغيره ينبغي ان يفوض امور التقليد الى واليه وهذا
 الواو نفسه تبعا لان السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الواو الى عدم
 صحة الاذن والجمعة لمن لا ولاية له اه وفيها ايضا السلطان أو الواو اذا لم يحتاج الى تقليد جديد
 وكذا النصراني اذا استنصر وفي العبد روايتان ولو اجتمع اهل بلدة على تولية واحد القضاء لم يصح
 بخلاف ما اذا ولو اسلمنا بعد موت سلطانهم فانه يجوز منها ايضا ولا بد في صحة التولية من تعيين
 القاضي فلو قال السلطان وليت طالبا او احدهذين او فلانا وقلنا لم يصح اخذنا في البرازية لو قال
 السلطان للواو قل من شئت يصح ولو قال قلنا احد الم يصح كقولك لو كسبه وكل من شئت يصح
 وكل احد لا اه والتولية للقاضي اما بالنسيابة للقاضي بقوله وليت قضاء بلدة كذا او جعلت
 قاضي القضاء ونحو ذلك او بارسان ثقة اليه بذلك أو بكتاب وفي البرازية كان الفقيه ابو جعفر
 يقول كان الفقيه ابو بكر الاسكافي يقول تولية القضاء في ديارنا غير صحيح لان المولى لا يواجههم
 بالتقليد ولما يكتب المشور ويكتب في كل فصل عاقبة من تقدم ان شاء الله تعالى فيسقط القسم
 ولو جاء بعده لا ينقلب معها كالم كتب انت طالق ان شاء الله تعالى ثم يحى المطل لا يقع الطلاق
 اه ولا يشترط لجهة التولية قبوله لها وانما يشترط عدمه بشرط بلوغه الرد كالكالة لساني
 البرازية السلطان اذا قلده القضاء فردته مشافهة ثم قبل لا يصح وان بعث اليه مشورا او ارسل اليه
 فردته ثم قبل ان قبل قبل بلوغ الرد الى السلطان يصح القول لا بعد بلوغ الرد اليه وكذا لو قيل رد
 الو كالة ثم يقبل وكذا اذا كتبت المرأة الى رجل زوجت نفسي منك فبلغ الكتاب اليه فردته ثم قبل

حكمه فربما عن الفتح
 حيث قال وعمل الكراهة
 حاله لم يتعين عليه فاذا
 انحصر صار فرض عين عليه
 وعليه ضبط نفسه الخ على
 ان قوله وان كان فرضا
 يدفع التوقف وما استدلل
 به فاعلم

(قوله ولا ينصب على الغائب) في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين القاضى نصب الوصى لو كان وارثه غائبا وبكتب في
تحفة الوصاية انه جعله وصيا ووارثه نائب مدة الفراه ووفق الشيخ خير الدين في حاشيته على الفصولين بامكان حل الاول
على ما اذا كان معروفا ولم تكن غيبته منقطع وعلى المأخذ السبب الضرورة قال وسأيت ما يؤيد وقدم ما يؤيد ايضا له وبأني
قربان له اقراض مال الغائب ٢٩٩ (قوله ثم رأيت ثامنا الخ) قال الرملى وفي واقعات الناطقى رجل مات وأوصى الى رجل

قاضي انسان دينا على
الميت والوصي نائب
نصب القاضى خصما
الميت حتى يخافهم الغريم
ليصل الى حقه وفي شرح
أدب القاضى المنسوب الى
صاحب المحطان القاضى
ينصب وصيا يدعى عليه
وان لم يكن الوارث غائبا
في رواية كذا في الفصول
المعمادية (قوله ويشترط
في نصب الوصى على ائيم
الخ) وفي الظهير بقان
الصحيح اشتراط حضور
الصبي عند القاضى في
نصب الوصى للزوم
الاشارة اليه وفي منسوخ
شمس الأئمة المحلوف انه
لا يشترط في صحة نصب
الوصي صكون التيم
أو التركة في ولايته وفي
فتاوى القاضى اذا نصب
وصافي تركه أبنام وهم
في ولايته والتركه ليست
في ولايته أو كانت التركة
في ولايته والابن لم يكونوا
في ولايته أو كان بعض
التركه في ولايته والبعض
لم يكن في ولايته قال شمس

والرسالة كالكتابة اه ولم أر لها بنا معموما باستفد القاضى بالتولية وقد جعله من
مواضعه فيلك الحكم الثابت بينة أو اقرا او نكول عن اليمين بعد ادعاء الشرائط الشرعية
الحكم وعلك جلس المحتج عن أداء الحق ومن وجب عليه تعزير ورأى حقه لقولهم انه مفوض الى
رأيه وعلك أقامة التعازي بما كان حقه الله تعالى بلا طلب أحد وما كان حق عبد بطلبه وعلك أقامة
الحدود كما صرحوا به في بابها وفي تعذيب القلائس أنها الى الامام وأمره الامصار دون أمره السواد
وعمل الخراج في الراسيات اه وعلك تزويج المتاحي والاتبام حيث لا ولي لهم لكن بشرط أن
يكتب في منسوخ ذلك وخا هر كلامهم في باب الأولياء أنه لا يكتفي في هذه تولى له قاضى القضاة
وعلك الاستغفار بالاذن الصريح أو بقوله جعلت قاضى القضاة والاقتلاع وعلك ولاية أموال
غير المكلفين من لا ولي له وأما من له ولي فلا أن يصرف غير صالح فله نقضه أو كان مبدرا مرفا
فله منعه كأي بيع الخائنة وعلك ولاية الوقوف ولو شرط الواقف أن لا يبدل في وقفه فشرطه
باطل كما قدمناه في الوقف ويصح ولا تفاضل في الخائن عنها ولو كان ابن الواقف وبجاسم
ويصح من يتهمهم من كلفتمنا في الوقف وله نصب الوصياء ان لم يكن لليت وصي وفي البرازية
من التاسع في نصب الوصى من كتاب القضاة قال الامام المحلوف القاضى أن ينصب الوصى في
مواضع اذا كان في التركة دين مهران كان الدين أو غيره بشرط امتناع الوارث الكبير من البيع
للقضاء أو وصية أو صغير فينصبه القاضى لقضاء الدين أو تنفيذ الوصية أو لحفظ مال الصغير وكذا
لو كان أبو الصغير مبدرا متاعا لمال الصغير ينصب وصيا لحفظ ماله ولو اشترى الوارث من مورثه
شيئا ثم اطلع بعد موته على عيب نصب القاضى وصيا حتى يرد الاب عليه وقيد المحصاف نصب
الوصي فيما اذا كان على الميت دين وله وارث كبير غائب بانقطاعه عن بلد المتوفى لا ياتي ولا تذهب
القافلة فان لم يكن منقطع لا ينصب وكذا ينصب وصيا على الصغير عند غيبته أبيه واحتج الى اثبات
حق الصغير ان كانت غيبة الاب منقطعة والا فلا ينصب وصيا عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب
عن الغائب اه فهذه سبعة مواضع علك فيها نصب الوصى ثم رأيت ثامنا قال في القسبة اذا كان
المدعى عليه أصم أعمى أخرس فالقاضى ينصب عنه وصيا ويأمر المدعى بالتحصومة معه ان لم يكن له
أب أو جد أو وصيما اه قال في البرازية بعد ما وانما في النصب اذا كان مأذونا بالاستقلال
وينصب عدلا أمينا كافيا لا يعرف وينت ذلك بأخبار عدل ويشترط في نصب الوصى على
التيم كونه في ولاية القاضى لا التركة وفي الوقف صكون المدعى عليه في ولايته هكذا اختاره
القاضى وفيه اختلاف وعلك البيع على اللدين لا يفاء دينه على القول المفتي به كما صرحوا به في الحجر
وله ولاية اقراض اللقط من اللقط ولاية اقراض مال الغائب وله بيع منقوله اذا خاف عليه
القتل اذا لم يعلم مكان الغائب فاذا علم مكانه بعث اليه لانه يحسن حفظ العين والبال ليدخله هنا على

الأئمة المحلوف في بيع النصب على كل حال ويكون الوصى وصيا في جميع التركة أبنما
كانت التركة وكان ركن الاسلام على السخدي بقول ما كان من التركة في ولايته يصير وصيا وما لا فلا أدب الاوصياء من فعل
النصب وتعام فيه (قوله دل هذا على

انه عليك بعث مال الغائب اليه الخ) هذا مخرج به في الحائنة ونصها كافي المحامدية والقاضي أن بعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله أن يأخذ مال اليتيم من والده اذا كان الولي المسمى بامدراو يضعه على يده عدل الى أن يبلغ اليتيم خاتمة في فصل من يقضى في الجتهنات (قوله وأما إقامة المجمع والاعادة فليحكمها القاضي ان كانت ٢٩٧ في منشوره) قلت وفي زماننا

يؤذن القاضي بنصب الخطيب اذا مات خطيب المجمع ويكتب الى السلطنة الطلبة ليقروه فيها وليس مأذونا في نصب الخطيب ابتداء هكذا آخر في ترجمان القاضي لمحادثة اقتضت ذلك ومقتضى هذا انه ليس له اقامتها بنفسه ولكن كتب مرتضى جامع في امية وقد مات الخطيب وكان مأثبا عن رجل فخرج الاصيل ليضبط

ولا يزال القضاء

وكان حديث السن والقاضي حاضر في المجمع فنصب من ذلك وأثره من التبر وأخرج نائب القاضي لخطب بالناس وصلى وخضع الناس وصاروا يتحدون بان هذه الجمعة لم تقع حيث لم ياذن الخطيب لنائب القاضي فلا أدري هل ذلك جهل من ذلك القاضي أو كان مأذونا والله تعالى اعلم (قوله ولم أر حكم ماذا تعين ولم يزل الاجمال الخ) قال

انه عليك بعث مال الغائب اليه اذا خاف التلف وله نصب وكيل في جمع غلات المفقود وطلب الوارث أولا وله أن يأخذ من الغائب بماله المخصص ويبيع ماله لا يفاه منه اذا كان دينه ثابتا عند موته الارسال خلف من نسب الى طلاق زوجته الثلاث اذا أخبره وعلان وان لم يطلبه المرأة لكل من الزانية من نوع في ولاية القاضي قال وليس له أن يزوجه بأم ولد الغائب وله الاذن بالانفاق على مال الغائب وزوجته وأولاده وأصله من ماله كاقدمته في النفقات وله فرض النفقة على الزوج اذا لم يكن صاحب مأذنة وطعام كثير وفي جامع الفصولين للقاضي ايداع مال الغائب وله الاذن في بيع شيء باعه ماله لرجل وغيب المشتري لأخيه من ثمنه لو من نفسه ولو كانت خاتمة له الاذن باجارتها وعقلها من أجرتها وله الاذن ببيع التجار به المضمومة لو كان ماله كافيا ولومن الغائب ففصل له وطوها وان حضر ماله كان له على ذى السدنة ما ولا على تزويج أمه الغائب والمضون وقته ما وله أن يكاتبها ويبيعها وله أن يقبض دين غائب من محبوسه وله أن يضعه عند عدل وله اطلاق محبوسه بكفيل بنفعه وله الاذن ببيع ودعة خفيف فسادها ورهبان غائب كصوف وله بيع دار الميت اذا لم يعلم له وارث واذا علم جازا أيضا حفظا وله بيع الآبق وله اجارة بيع بيت المفقود ولو خيف خرابه ولم يسكن وله قبض المصوب الغائب من غاصبه وله أخذ ودعة المفقود وايداعها عند من يثق به اه ما في جامع الفصولين لمخاضا وأما إقامة المجمع والاعادة فليحكمها القاضي ان كانت في منشوره والا فلا وقول محمد للقاضي أن يجمع حله المشايخ على هذا كذا في البرزاق يمين أول القضاء وله النظر في الطر يق فتحة متدافعا بناء وإشراح جناح لا يجوز وله نصب القسام كذا كروفي كتاب القسمة وله نصب أمية الساجد ولو أرحكم نصبه للمعتدين وينبغي أن يكون له ذلك ان لم ينصب الامام أحدا وأما نصب العائز والحي إلى كرات على الامام كاخذه الجزية والحراج وما يتعلق باحوال بيت المال (قوله ولا يزال القضاء) لقوله عليه الصلاة والسلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن أجبر عليه نزل عليه كسبده أي يلهمه رشده ذكره الصدر الشهيد ولان من طلبه اعتدى على نفسه فهو ممن أجبر عليه توكل على ربه فليهم وعمله في السراج الوهاج يا خري بان في طلب القضاء انلا واهاته بالعلم لان كل معرض مهان اه وهو يفسد مع العالم من السؤال مطلقا لا محالة وقد جمع القدوري بين النهي عن طلبه والنهي عن سؤاله ففهم الشارحون المغيرة بينهما فقبل الطلب بالقلب والسؤال باللسان كذا في المستحق وفي النايح الطلب ان يقول للامام واني السؤال أن يقول للناس لا والى الامام قضاء بلدة كذا الاجتهاد الى ذلك وهو يعلم أن يبلغ ذلك الى الامام اه والمراد كراهة السؤال أي تعري بما لا يحل كافي فتح اقتدر وليس النهي عن السؤال على الإطلاق بل مقيد بان لا يتعين القضاء اما ان تعين بان لم يكن أحد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب صيانة لحقوق المسلمين ودفع الظلم الظالم واستحب بعض الشافعية طلبه لحامل الذكر لنشر العلم كافي المراج ولم أر حكم ماذا تعين ولم يزل الاجمال هل يحل بذلك وكذا لم أر

٢٨ - بحر سادس في التهر هذا من غير صحة قوله وطالب المصنف يعني قوله ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا برده وأما عدم صحة عزله فمنوع قال في الفتح السلطان أن يعزل القاضي بريقه ولا يبقو ولا يبقو لا يعزل حتى يبلغه العزل اه ثم لو قيل لا يحل عزله في هذه الحالة لم يبعد كالوصى العدل قال أبو العردو نظر فيه السيد المحوى بان مافي الفتح ليس نصافي صحة عزله

من تعين عليه القضاء يجوز له ٢٩٨ على من لم يتعين عليه القضاء وقياسه على الوصي العدل قياس مع الفارق اه قلت

ويظهر لي انه يجعل له
السؤال دون بدل المال
لا نه رضى لانه اذا تعين
عليه وساله فلم يرضه
السلطان سقط عنه
الوجوب فباي وجه يجعل
له ان يدفع الرشوة لشي
لم يرض واجبا عليه وقد
قال كثير من علما ثنائ
فرضية ما يجتهد اذ لم
يتحقق منه لا يدفع
الرشوة لا لعراق فهذا
أولى وامام مسئلة عزله

ويجوز تقليد القضاء من
السلطان اما بدل والمجاثر
ومن اهل البني

قلت ان القاضي وكيل
عن السلطان فاذا تعين
القاضي للقضاء وجب على
السلطان ان يوليه فاذا
عزله وهو وكيل عنه صح
عزله وان اثم بمنع المحقق
(قوله وقد قيل الخ)
لبعضهم نظما

احقر من الواوات ار
بعضه من المحفوف
ولو لا ليقوا لوكا
له والوصاية والوقوف
(قوله وقد منافي كتاب
الوقف الخ) قال في التمر
ويتبين ان بعض من
طلب تولية الوقف ما
اذا عزل منه وادعى ان

حكم جواز عزله ويتبين ان يجعل له المال كاحل طلبه وان يحرم عزله حيث تعين وان لا يصح عزله
وكما لا يجوز طلبه لا يجوز تولية الطالب في الخلاصة والبرازية والتأخير في تعين من الوقف طالب التولية
لاولى اه فن طلب القضاء أو النظارة أو الوصاية لا يولى وعقود بان الطالب موكل الى نفسه وهو
عاجز فيكون سببا للتضييع المحقوق وفي وصاية البرازية قال ابو طيع البجلي انني منذ نصف وعشرين
سنة حاربت قبا عدل في مال ابن اخيه قط فلا ينبغي ان يتخذ الوصاية احدثا قد قيل انقوا الواوات
الوكالة والوصاية والولاية اه وظاهر كلامهم انه لا تطلب التولية على الوقف ولو كانت بشرط الواقف
له لا لطلبهم وقد منافي كتاب الوقف ان له طلب عودها اذا عزل من قاض جديد (قوله ويجوز تقليد
القضاء من السلطان العادل والمجاثر ومن اهل البني) لان الصانع رضى الله تعالى عنهم يتخذوه من
معاصيهم وانما حق كان يدعى رضى الله تعالى عنهم صافي فوبسته والتابعين يتخذوه من المجاح وكما حاربا
اقتضى اهل زمانه هكذا قال اصحابنا وفي فتح القدير وهذا تصريح بجور معاوية والمراد في خروجه
لا في اقتضاه ثم انما ثبت اذا ثبت انه ولي القضاء قبل تسليم الحسن رضى الله عنه له واما بعد تسليمه فلا
ويسمي ذلك العام جام المجاح اه ومن العلماء من قال ان الحسن رضى الله عنه لم يسلمه اختيارا
وانما سلم له لما رأى ما يقع بينه وبين قتل المسلمين من كل من الطائفتين فكان مضطرا لكي المأبرة
وفي المعراج ان عقد الاجماع على بيعة معاوية حين يسلم له الحسن وما ذكر المؤلف من جواز التقليد
من المجاثر مقيد بما اذا كان يمكنهم من القضاء ما لم يأتوا من قبله كافي الهداية لان المقصود
لا يحصل له والعادل هو الواضع كل شيء في موضعه وقيل هو المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط
سواء كان في العقائد أو في الاعمال أو في الاخلاق وقيل الجامع بين امهات كالات الانسان الثلاثة
وهي المحسنة والتجاعة والصفة التي هي اوساط القوى الثلاثة أعني القوة العقلية والنفسية
والشهوة وقيل الطبع لاحكام الله تعالى وقيل المراعى لحقوق الرعية ذكره الزكراماني في شرح
قوله عليه الصلاة والسلام امام عادل والعادل في اللغة القصد في الامور وهو حلال الجور وذكر
الصدرا الشهد في شرح ادب القضاء للخصاف ان ابا بكر رضى الله عنه سئل عن العدل وهو على المنبر
فقال على السبحة العدل ان تاتي الى اخيك كما مافته ان يرضىكا واطلق في المجاثر فعمل المسلم
والكافر كاذ كرهه كمين معزى الى الامسل وظاهره صحة سلطة الكافر على المسلمين وصحة توليته
للقضاء وفي فتح القدير ما عايناه قال واذا لم يكن سلطان ولا من يجوز التقليد منه كما هو في بعض بلاد
المسلمين غلب عليهم الكفار في بلاد المغرب كترطبة الان وبليسية وبلاد الحبشة واقرا والمسلمين
عندهم على مال يؤخذ منهم يجب عليهم ان يتفقوا على واحد منهم يجعلونه والباقي قاضيا ويكون
هو الذي يقضى بينهم وكذا ينصبوا اماما يصلى بهم الجمعة اه ويؤيده ما في جامع الفصولين وكل
مصرفه وال مسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع والاصداواخذ المجاثر ويجوز تقليد القضاء
وتزويج الايامي لاسيلا المسلم عليهم واما طاعة الكفر فمضى موادعة ومخادعة واما في بلاد عليا
ولا الكفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاصداو وصير القاضي قاضيا يترضى المسلمين ويجب
عليهم طلب وال مسلم اه وتصرح بجواز التقليد من المجاثر يدل على ان البغاة اذا ولو افاضوا ثم جاء
اهل العدل فرقت قضايها الى قاضي اهل العدل فانه يضي حيث ثابن واقفا او مختلفا فيه كافي

العزل من القاضي الاول بغير رخصة فان له طلب العود من القاضي الجديد وحين ذلك يقول له القاضي اثبت انك
اهل الولاية ثم يوليه بنفس عليه الخصاف وان تكون التولية مشروطة فاذا طلب في هذه الحالة فالتأطاع بتفدي الشرط

سائر القضاة وهو مصرح به في فصول العمد ادى وبذل بغيره على أن القاضي لو كان من البعثة
فان قضاه تنفذ كسائر قضاة أهل العدل لان القاضي يصلح قاضيا في الاصح وذكري في الفصول ثلاثة
أقوال فيه الاول ما ذكرناه وهو المعتمد الثاني عدم النفاذ اذا رفع الى العادل لا يحضه الثالث
بحكمه حكم الحكم بحضه لو وافق رأيه والابطله اه وأشار المؤلف ببعثة التقديس من الجائر عا دلا
كان القاضي أو باعيا الى حصة عزل الباغي لقضاء أهل العدل وفي الفصول بغير استدلال الباغي
لا تنعزل لقضاء العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو انهم الباغي بعد لا تنفذ قضاياهم بسببهم
بقوله سلطان العدل ثانيا اذا الباغي صار سلطانا بالقهر والغلبة اه وفي شرح ما كبر فيما هم
تعلقه وما لا يصح قيل الصرف اعلم أنه لا بد أن يكون الامام مكلفا واسماعلا بجهت اذ ارأى
وكفاية جميعا بصرا باطلا وان يكون من قر يش ولا علم فيمنع وان لم يوجد من القيم وتعتقد
بعدة أهل الجمل والمقدمين العلماء المجتهدين والرؤساء الماعرف اه وتكفي ما عا واحد وقيل
لا بد من الأكثر وقيل لا يلزمه عدد وتما في السائرة وعرف المحقق الامامة العظمى في السائرة بأنها
استحقاق تصرف عام في الدين والدنيا على المسلمين ونظاره أنه لا بد في الامام من عدم ولا يشبهه وإذا
قالوا لا يجوز اجتماع امامين في زمن واحد وقد سئلنا أولاهن الحانسة بما يكون سلطانا (قوله فان
تقليد بال دون قاض قبله) شروع فيما يفعله القاضي اذا تقلده فان كان في البلد ينفي أن يقرأ
المشور على أهل البلدان كتب له وان قدم من خارج ينفي أن يقدم يوم الاثنين أو الخميس لاسا
مهمة سوداء وبقر وسط البلد ويقرأ عليهم من مشور ولم أره صريحا لأن ثم رأيت في شرح أدب
القضاء للمصنف ثم يطلب ديوان القاضي السابق لانه اغاوضع الحاجة فيحصل في يمن له ولاية
القضاء لان القاضي يكتب يفتحن احدهما في يده لاحتمال الحاجة اليها والاخرى في يده الختم
وما في يده لا يؤمن عليه والديوان لغة جر يده الحاسب ثم أطلق على الحاسب ثم أطلق على موضع
الحاسب وهو مغرب والاصل ديوان فايدلت من احدى المضعفين ياه بالتحقيق وله اذ في الجمع
الى أصله فيقال ديوان وفي التصغير ديوان لان التصغير وجع التكسير رد ان الاسماء الى
أصولها ودونت الديوان أى وضعته وجعته ويقال ان عمر رضى الله تعالى عنه أول من دون الديوان
في العرب أى رتب الجرائد للعمال وغيرهما كذا في المصباح والمراد به هنا ما ذكره بقوله (وهو
الجرائد التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها) أى الديوان والجرائد جمع خرط فمثل كريمة
وكرائم وهي شبه كيس شرح من اديم وخرق كذا في المصباح وهذا مجاز لان الديوان نفس السجلات
والمحاضر لا الكيس كما افاده مسكن والسجلات جمع سجل وهو لفظة كتاب القاضي والمحاضر جمع
محضر وذكر العلامة غير وفي شرح الدرر والفران المحض ما كتب فيه خصومة الخصامين
عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار من المدعي عليه أو لا نكار فيه والتحكيم بالبيعة أو النكول
على وجهه رفع الاشتباه وكذا السجل والصلح ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها وانجته
والوثيقة متتالان الثلاثة اه وفي العرف الآن السجل ما كتبه الشاهدان في الواقعة وبقي عند
القاضي وليس عليه خط القاضي وانجته ما نقل من السجل من الواقعة وعليه علامة القاضي أعلاه
ونخط الشاهدين أسفله وأعلى الختم وفي قوله ان دون اذا اشارة الى أن تقلده نادر غير كائن لا يتقلده
الامير ويحدث النفس اليه أشار مسكن وأراد بغيرها محاسبات الاوقاف وكل شيء كان فيه مصالح
الناس مما يتعلق بالقاضي المعزول وأطلقه فمثل ما اذا كان الورق من بيت المال أو من مال أرباب

فان تقلد يسأل ديوان
قاض قبله وهو الجرائد
التي فيها السجلات
والمحاضر وغيرها

(وهو يكتب اسماءهم واخبارهم الخ) قال في النهر ولا بد ان ثبت عند من يجب وجوب حبسهم وثبوته عند الاول ليس بمحتمة
 بمقدمها الثاني في حبسهم لان قوله لم يسبق حجة كذا في الفتوى وفي هذا ما في شرح ادب القضاء يجب على القاضي كتابة اسم
 المحبوس الخ في بيان النظر في حالهم انما هو في النسخة التي بخط القاضي اليه فلا معنى لوجوب كتابة ما ذكر اذا اثر له يظهر اه
 قلت ورايت في شرح ادب ٢٠٠ القضاء للامام حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن تزيل الوجوب بقوله لا يهر بما يحتاج

الى جماع البينة على
 الافلاس بعد الحبس فلا
 بد ان يكون ذلك معلوما
 للقاضي قال ثم القاضي
 المقلد باخذ هذه النسخة
 من القاضي المعزول أيضا
 الخ ثم قال بعده ولا يلتفت
 الى قول القاضي المعزول
 ونظر في حال المحبوسين
 فمن أقر بحق أو قامت
 عليه بينة ألزمه
 فعل ان وجوب كتابة ما
 ذكر لا للنظر الثاني فيه
 بل لحاجة الاول اليه وهي
 ما ذكره انظرها ومعنى
 ما هر بل له فوائد آخر
 ذكرها في شرح ادب
 القضاء أيضا في الباب
 الحادي والثلاثين
 في الحبس حيث قال اما
 يكتب اسم المحبوس ونسبه
 فلان الطالب ربما طالب
 القاضي بتسليم المحبوس
 اليه فلا بد ان يعرف
 القاضي اسمه ونسبه حتى
 يطالب السجين بتسليم
 ذلك اليه والتعرف

القضاء وهو الصحيح وما اذا كان من مال القاضي في الصحيح لانه أخذ من قدينا لحفظ أمور المسلمين
 لا تمولا ويثبت المولى اثنين أو واحدا مأمونا ليقتضاهما من المعزول أو آمنه ويسأل عنه من شافها
 ويجهل ان كل نوع في غرضه ليكون أسهل للتناول وهذا السؤال للكشف المحال لا لزوم العمل
 بقتضي الجواب من القاضي فانه الحق باثر الرعايا ما اعزل ثم اذا قضاه ختمها عليه خوفا من التفسير
 وأما ما قيل يكتبان عند ضياع الوقوف وموافقتها فلا حاجة اليه فان كتب الوفاي تفتي عنه وأشار
 الى ان المولى بمجرد توليته لا يتنازع النظر في ما فوض له فان تأخر لتفسيره وعزله الامام ولذا قال
 الصدر الشنيدان عمر رضي الله عنه استفتي رجلا على الشام يقال له جاس بن سعد الطائي على
 قضاء حص قال له يا جاس كيف تفتي قال أقضي بما في كتاب الله تعالى قال فان لم يكن في كتاب
 الله تعالى قال فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اجتهد رأيي واستشر جلياني فقال عمر رضي الله عنه أصبت وأحسن ثم لم يرد ذلك الرجل
 فقال ما منعت ان تسير الى علك قال يا مبر المؤمنين اني رايت رؤيا ما التني اى خوفني قال وما هي قال
 رايت كأن الشمس والقمر يقتتلان رايت كأن الشمس اقبلت من المشرق في جمع كثير ورايت
 كأن القمر اقبل من المغرب في جمع كثير حتى اقتتلا فلا يقع أيهما كنت قال مع القمر ففر أمر رضي
 الله عنه ورحلنا الليل والنهار آتيت فمضوا آية الليل ورحلنا آية النهار ومصرع كنت مع القمر في
 مغرب الشمس اردد الناعمة فاقتتل بعد نصفين مع معاوية فبدل على ان للامام عزل القاضي اذا
 تأخر وعلى التناول وتعيينه في شرح ادب القضاء لقضاء (قوله ونظر في حال المحبوسين) اى الجدي
 لانه نصب فأنظر المسلمين والمراد المحبوس في معنى القاضي فيثبت القاضي ثقة يحسبهم في السجن
 ويكتب اسماءهم واخبارهم ويجب حبسهم ومن حبسهم وفي شرح ادب القضاء يجب على القاضي
 صك كتابة اسم المحبوس وأبيه وجدوهما حبس بسببه وتاريخه فاذا عزل بعث النسخة التي فيها
 اسماءهم الى المتولى للنظر فيها واما المحبوس في معنى الوالى فيجب على الامام النظر في أحوالهم
 وحاصل ما ذكره الامام أبو يوسف في كتاب الخراج ان من حبس من أهل الدواوة والتلصص والجنابات
 ولا مال لهم ان يغتفرهم بيت المال وكسوتهم وكذا أسراء المشركين وأن لا يبيت أحد في قيد الأرجل
 مطلوب بدم وينبغي أن يولى على هذا الأمر رجلا صالحا ثبت اسماءهم عنده ويدفع نفقتهم وأدهم
 شهرا بشهر ويدعو كل رجل ويدفع اليه يدمو يعفهم عن الخروج في السلاسل تصدق عليهم فان
 هذا نفي عظيم ومن مات عنهم ولا ولى له ولا قرابة فان تجهيزهم من بيت المال وأمر بالصلاة عليه ونظر
 في أحوالهم كل أيامهم كان عليه أدب وأدب وأطلق ومن لم يكن له قضية على سبيله الى آخر ما ذكره
 رحمه الله (قوله فمن أقر بحق أو قامت عليه بينة ألزمه) لان كلامها مجمعة لمزمة وليس المراد بقوله

انما يحصل بالاسم والنسبة وانما يكتب من حبس لاجله لانه لو لم يكتب ربما جاء انسان آخر وادعى انه حبه ألزمه
 في ديمه ويخرجه فيهرب من القاضي والمحرم الذي حبس لاجله غيره واما يكتب مقدار الحق الذي عليه فلانه ربما جاء المحبوس
 بمال قليل ويقول للقاضي حبستني لهذا القدر من المال فيدفعه الى القاضي ويهرب واما يكتب التاريخ فلانه ربما احتاج الى
 ان يسمع البينة على افلاسه وانما يسمع بعد مدة فلا بد ان يعرف هل انقضت تلك المدة وانما يعرف بالتاريخ اه

(قوله فظاهر أنه لو شهد مع آخر لم تقبل شهادته) كذا في النهر أيضا لكن في فتاوى قارئ الهداية سئل إذا أخبرناكم بما قبضه هل يكفي إخباره و يسوغ الحكم بالعمل بها أجاب لا يكفي إخباره بل لا بد من من شاهد آخر اه ومثله في فتاوى المؤلف ومخالفه ظاهر ما في شرح أدب القضاء وما كان من حكم آخر به القاضي المزعول وله بذلك شهود يقبل منه قوله كما اشهدهم ود على حكمه وكذا ما قدمه المؤلف في السادس في طريق ثبوته عن السراج الوهاج ٣٠١ المحاكم إذا حكم بحق ثم قال بعد

عزله كنت حكمت
بكذا لم يقبل قوله له الى
آخر ما ذكره هناك
فظاهره بخلاف ذلك
والله تعالى أعلم وسأني
قبيل الشهادات
الاختلاف في قبول قول
القاضي المولى مطلقا أو
مع عدل و الظاهر انه
والا دعي عليه

الزعم المحكم عليه وانما المراد الزعم المحسب كما اشار اليه يمكن اي ادم حبسه و يصح أن يراد الزعم
بالحق واليه يشير تقريره في فتح القدير و الظاهر عندي ما قاله ممكن لان الثاني لا يطرد في كل اقرار
لان الجورس اذا اقر بسبب عقوبة خالصة كالزنا وشرب الخمر فقال اني اقررت عند القاضي المزعول
أربع مرات في الزنا ولم يقم المحمد على وان القاضي لا يقبل عليه لان ما كان منه في مجلس المزعول بطل
لكن يستقبل المولى الامراء اقر حده ثم بعد الحديث الثاني وينادي عليه ثم يطلقه بكفيل بنفسه كذا
في شرح أدب القضاء للخصاف وقوله اوقامت عليه دينة أعمن أن تشهد بأصل الحق أو يحكم
القاضي عليه واما المزعول فلا يقبل قوله لو قال حبسته بحق عليه وكذا لو قال كتب حكمت عليه
فلان بكذا كافي السراج الوهاج وعله في البداية بأنه كواحد من الرعايا وشهادة الفرد غير مقبولة
لا سيما اذا كانت على فعل نفسه اه فظاهر انه لو شهد مع آخر لم تقبل شهادته ويات في بعض
كتب الشافعية انه لو شهد مع آخر على حكمه لم تقبل الا ان يقول ان قاضي افضى عليه بكذا فلان
اه وقواعدنا ما به لان الشهادة على قضاء القاضي من غير تسميته غير صحيحة ولم يذكر المؤلف روجه الله
الاطلاق بعد الزعم لما في شرح أدب القضاء اه اذا اقر فلان بن فلان وعرفه القاضي أو شهد
الشهود بنسبه وأحضر المال له أطلقه بلا كفيل وكذا اذا اختار المدعي الطلاق وان أشكل على
القاضي أمر المدعي أمر بالدفع اليه ولا يطلقه بل يتأني ثم يطلقه بكفيل خوفا من الاحتيال اه (قوله
والا دعي عليه) اي من لم يثبت عليه شيء أمر ناديا كل يوم في محبته وقت حاله من كان يطلب
فلان بن فلان الهوس بحق فليحضر حتى يجمع بينه وبينه فان حضر واحد ادعى وهو على انكاره
ابتدا الحكم بينهما والا تاتي في ذلك ايا ما على حسب ما يرى القاضي وان لم يحضر احدا خذ منه كقبلا
بنفسه على الصحيح اتفاقا واطلقه بخلاف مسألة الفحمة وان باخنة لم يأخذ من الورثة كقبلا لان
احتمال وارث آخر وهو هم وهذا القاضي لا يحبه الا بحق فظاهر وخلافه وهو هم وان قال لا كقبلا لي
واي أن يعني كقبلا وحب أن يعتا نوما آخر من الاحتياط فتأني شهران لم يحضر احدا أطلقه
وقد بحث الحق في فتح القدير بأنه لو قيل بالنظر الى أن الظاهر انه حبس بحق يجب أن لا يطلقه بقوله
اني مظلوم حتى تقضى مدة طائفي فها مدعي الاعسار كان جيدا اه قلت ليس بجيد لان المعلن يقتضي
هذا الظاهر بالداء واخذ الكفيل ولو ابقينا في الحبس كاد كره لسوينا بين الحق والظاهر فان
المفسر تحقيقنا ثبوت الحق عليه بخلاف الهوس بعد عزل القاضي ثم اعلم ان حاصل ما ذكره الصدر
في الهوسين انه ان كان بسبب الدين فقد صد كراه وان كان بسبب قصاص اقرب له اقتص منه لقره في
النفس والطرف ولكن لا يطلقه في الطرف الا بكفيل احتياطا وان كان قال حبست بسبب حد الزنا
لا جعل القاضي باقراره السابق وانما يستأنف الآن وان قال بسبب شهود على به لا يجحد بذلك

المراجع في فتاوى قارئ
الهداية وللاؤلف فلا
يخالف ما هنا (قوله
ولكن لا يطلقه في الطرف
احتياطاً) لانه تفكك
تهمة الموضع فانه يجوز
أن يكون لسان آخر
حق في نفسه أو في ماله فهو
يبذل الطرف ليتخلص
فيقوت حق ذلك الانسان
في نفسه فتأني في ذلك
وينادي ثم يأخذ كقبلا
بنفسه و يطلقه كذا في
شرح أدب القضاء (قوله
وانما استأنف الآن)
فان اقر بالزنا أربع
مرات في أربعة مجالس

صح وان كان محض روجه والاحلده ثم يتأني في ذلك وينادي عليه وان حضره خصم جمع بينهما والا خذ منه كقبلا بنفسه كذا في
شرح أدب القضاء للخصاف (قوله لا يجحد بذلك) لان ما كان من الشهادة عند القاضي المزعول لا يعتبر عند الثاني كذا في شرح
أدب القضاء وفيه وكذلك اذا شهد واعند القاضي الثاني اذا تقدم العهد لانهما حينئذ لا تكون جهة بخلاف الاقرار ولا يطلقه
لتوهم الحيلة لكن ينادي عليه ويتأني في أمره ويأخذ منه كقبلا بنفسه و يطلقه

وان قال بسبب سرقة أقررت بما قطع المولى يده وأطلقه بكفيل وان قال بسببته لا للتقدم وان أقر أنه
حبس بسبب جحد المحر لا بجحد سول فلان باقراره وبينته وان قال بسبب كذب فلان وصدقه
جحد مطلقاً وأطلقه بكفيل (قوله وعمل في الودائع وغلات الوقف بينته أو اقرار) لان كلامهما
هبة والمراد اقرار في السد أو ما غيره فلا يقبل اقراره وفي فتح القدير والذي في ديارنا من هذا
ان أموال الودائع تحت أيدي جماعة أولهم القاضي النظر أو المباشرة فيها وودائع السامعي تحت يد
الذي يسمى أمين المحكم اه وقدنا نطعم هنا في زماننا فان أموال السامعي تحت يد الأوصياء ولم يول
في زماننا أمين المحكم قيد غلات الوقف لانه لا يعمل باقرار ذي اليد في أصل الوقف اذا جحد الورثة
ولا بينته وقال المعزول ان هذا وقف فلان بن فلان سلمته الى هذا وأقر ذواليد وكذبه الورثة لم يقبل
قول القاضي وذواليد لم يكون مراثيس الورثة وتعامه في شرح أدب القضاء (قوله ولم يحصل بقول
المعزول الا ان يقر ذواليد انه سلمه اليه فيقبل قوله فهما) يعني لو قال من في يده المال لي وقال
المعزول انه مال وقف أو يقيم لم يقبل قوله لما بيناه ان الحق باحد من الرعايا بخلاف القاضي لانه
هو المخصوص بان يكفي بقوله في الإلزام حتى الخلفه الذي قد القضاء لو أخبر القاضي انه شهد
عنده الشهادة بكذبا لا يقضي به حتى يشهد عنه الخلفه مع آخر والواحد لا يقبل قوله والحاصل
ان المسئلة على وجوه خمسة الاول ان يقر بأنه سلمه اليه ومع ذلك يقر بها لغيره فاذا بد واليد
بالاقرار للغير ثم يتعلم القاضي فاقتر القاضي بانها لا حرم وحكمه ان تسلم اليه للمقر له الاول ويحتمل
المقر قيمته ان كان قيمياً أو مثله ان مثله للقاضي باقراره الثاني فحصل ما أقره القاضي الثاني ان
ينكر التسليم وحكمه ان لا يقبل قول المعزول الثالث ان يقر بان المعزول سلمه اليه ثم يقر به لغير
عكس الاول وحكمه عدم قبول الثاني الرابع ان يبسداً بالاقرار بتسليم القاضي ثم يقول لا أدري
لمن هو وحكمه قبول قول القاضي الخامس ان يقر بأنه تسلمه من القاضي وصدق القاضي انها لقلان
فيقبل قوله وما يدفع الى القاضي ليدفعه الى فلان فلم يعمل بقوله في وجهه وعمل به في الاربعة وقوله
بينته شامل لما اذا شهدوا ثم جمعوا للقاضي قبل عزله يقول هذا المال لقلان اليتيم استودعته
فلا فاكذ اذا شهدوا على بعده مال اليتيم فانه يقبل ويؤخذ المال من ذكره وحكنا لومات الاول
واستغنى غيره فتشهد بذلك (قوله ويقضي في المسئلة أوداره) لانه صلى الله عليه وسلم حكم بين
المتلخصين في المسئلة وقال للدين قيم فاقضه بعد أمر الدائن بوضع الشرط وكان في المسئلة قد ارتفعت
أصواتهما وأمر بأقامة المحن وهو في المسئلة وقد لا عن حمورضى الله عنه عند منبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم كإرواء البخاري وأما كون المترك يدخله القضاء وهو محس فلا يخفى لان نجاسته نجاسة
الاعتقاد على معنى التهمة وأما المحاضر فتختص بها لها المخرج اليها القاضي أو يرسل نائبه كما اذا كانت
الدعوى في دياره وكان السلطان يجلس في المسجد لم يطق المسجد فدخل غير الجامع لكنه أولى
لانه أشهر ثم الذي يتعام فيه الجماعات وان تسلم فيه الجمعة قال غير الاسلام هذا اذا كان الجامع
في وسط البلد اما اذا كان في طرفه فمنا فلا زيادة المسئلة فالأولى ان يختار مسجد في وسط البلدة في
السوق ويجوز ان يحكم في بيته وحيث كان الا ان الأولى ما ذكرناه وبان الناس على العموم ولا يخفى
أحد الا ان لكل أحد حق في مجلسه الاول ان يكون بيته في وسط البلدة لا ذكرناه والحاصل انه
يجلس له في أشهر الاماكن ومجامع الناس وليس فيه حاجب ولا أبواب وهو الافضل ولا يحكم وهو
ماش ولا ركب ولا بأس بالقعود على الطريق اذا كان لا يضيق على المارة ولا بأس بالمحكم وهو

وعمل في الودائع وغلات
الوقف بينته أو اقرار ولم
يعمل بقول المعزول الا ان
يقر ذواليد انه سلمه اليه
فيقبل قوله فهما ويقضي
في المسئلة أوداره

(قوله طلع المولى يده
وأطلقه بكفيل وان قال
بينته لا للتقدم) كذا في
النهر وتبعه المحموي وفيه
نظر لما سبق في الحدود
ان طلب الموقوف منه
شرط الفسخ مطلقاً سواء
كان الشئ بالبينته أو
الاقرار أو بالسود (قوله
وان قال بسببته لا للتقدم)
أي لا يقبله لاجل
التقدم وكذا اذا شهدوا
عند الشافعي اذا تقدم
العهد ولا يعمل في
اطلاقه بل يفعل ما قلنا
شرح أدب القضاء (قوله
الى المقر له الاول) وهو
من أقر له ذواليد (قوله
باقراره الثاني) وهو
اقراره بتسليم القاضي
اليه

(قوله مع عدم إيفاء الصدور) قال في الصراح الوجرة شدة وقد انحز ومنه قبل في صدره وغربا للتسكين أي مضن وعداوة وتوقد من الغضا أبو السعود (قوله ثم امره) أي السلطان (قوله وله) أن يتخذ بوابا لجميع الخصوم من الأزد حام) قال الرمي وتقدم قر بانه يجلس في أشهر الاماكن والجامع ليس فيه حاجب ولا بواب وهو الأفضل ولكن الذي هنا مخصوص بمنع الخصوم (قوله لا يعديه) قال الرمي أي لا يحضره من أعداء أي حضره ونسبى مسائله مسائل العدو وهو الاسم منه والاعداء مصدره (قوله) فان توارى الخصم في بيته ختم القاضي على بابه قال الرمي بعد ان يكلف القاضي للمدعي الى اقامة البيعة انه في منزله كما صرح به في الحانسة والتنازخانية نقل عن الجسط ومجمل ذلك ايضا اذا لم يكن له عنذركا صرح به علماء الشافعية وقواعدا تضي به ايضا فاعلم ذلك ولا تقر بما يفعله بعض القضاة فان محل الجهر والنهم اذا ثبت

مشكئ والخصام هو مستوأفضل تعظيلا لمر القضاء ولا يجلس وحده لانه يورث التهمة فينبغي أن يجلس من كان يجلس معه قبل ذلك وروى أن عثمان رضى الله عنه ما كان يحكم حتى يحضر أربعة من الصالحين وسجبان يحضر مجلعه جماعة من الفقهاء وشا ورهم وكان أبو بكر يحضر عمر وعثمان وعليهما رضى الله عنهم حتى قال أحد يحضر مجلعه الفقهاء من كل مذهبه وشا ورهم فيما يشكل عليه وفي البسوط وان دخله حصر في قعودهم عنده أو شغل عن شيء من أمور المسلمين جلس وحده فان طابع الناس تختلف فقههم عنهم من حجة الفقهاء من فصل القضاء ومنهم من يزاد قوة على ذلك فان كان ممن يدخله حصر جلس وحده وفي البسوط ما حاصله أنه ينبغي للقاضي أن يستدر القاضي عليه وسيله وجه قضائه وبين له انه فهم حخته ولكن المحكم في الشرع كذا يقتضى القضاء عليه فلم يكن غير ليكون ذلك ادفع لشكايتهم للناس ونسبته الى أمه جار عليه ومن يسمع مجل فرما تعدد العامة مره وهو يرى واذما أمكن اقامة الحق مع عدم إيفاء الصدور كان أولى كذا في فتح القدير وفي التنازخانية قال لما عينا ينبغي للقاضي اذا اراد المحكم أن يقول للخصم أحكم بينكما وهذا على وجه الاحتياط حتى أنه اذا كان في التقليد خلل يصير كما يتحكم بهما وفي البرازية قضى القاضي بحق ثم أمر أن يسأل القضية ثانيا بمحضر من العامة لا غرض في ذلك على القاضي اه وفيها وان رأى أن يقدمه أهل الفقه قعدوا ولا يشاورهم عند الخصوم اه فلي هذا اذا كانت عند الفقهاء ووقعت المحادثة يخرج الخصوم أو يعيدهم ثم يشاور الفقهاء ولا يسلم ولا يسلط عليه الا اذا كان الداخل الناهد فله أن يسلم كما في الحانسة ويلي ركعتين تحية المحدث بسند ظهره الى الحراب والناس بين يديه يغفون مستقبلي القبلة فان اعترضهم أو غضب أو جوع أو حاجة حيوانية كف عنه حتى يزول ولا يتعب نفسه في طول المجلس ولا يقضى وهو يدافع أحد الاخيرين وان كان شابا قضى وطرف من أهله ثم جلس للقضاء ولا يسمع من رجل جنتين أو أكثر في مجلس إلا ان يكون الناس قليلا ولا يقدم رجلا عامه غيره قبله ولا يضرب في المحدث ولا تفر برا كذا في البرازية والحاصل لا يقضى حال شغل قلبه ولو فرح أو بر شد يدا أو شد يدا أصله لا يقضى القاضي وهو غضبان معاول به ولا ينبغي أن يتطوع باليوم في اليوم الذي يريد المجلس فيه كذا في فتح القدير وفي الظهير يتوخرج في أحسن ثيابه وأعدل أحواله وله أن يتخذ بوابا يمنع الخصوم من الأزد حام ولا يباح للبواب أن ياخذ شيئا على الأذن في الدخول واذ أخذ البواب شيئا وعلم القاضي به قضى كان كالقضاء بالرشوة لا ينفذ كذا في شرح ادب القضاء اذا جلسوا بين يديه قال أبو يوسف يقول أيسكم المدعي فاذا عرفه يقول له ماذا تدعي وقال مجمل فعل ذلك وقول أبي يوسف أرفق دفعا للهمة عنهم واذ جابر جل اراد احضار خصمه الغائب دفع له طنة عليها ختم القاضي مكتوب فيها يجب خصمك الى مجلس المحكم فان كان في المصر احضره أو قر بيانه وان كان بعيدا فالقاضي لا يعديه بمجر دقوله حتى يقيم البيعة والغافل بينهما انه ان أمكنه أن يعود الى أهله في ذلك اليوم فهو قري سبولا فلا وقال محمد يجب على الإمام أن ينصب قضاة على الكور فيمادون مدة السفر احراز عن مشقة الاعداء وهو ازالة الصلوان ويسقط الاعداء بعد امرض أو كانت خدرة فان توارى الخصم في بيته ختم القاضي على بيته وجعل بيته عليه مهنا وسدا علاه وأسفله حتى يضيق عليه الامر فيخرج قال الجواليق وأصحابنا لم يجوزوا الهجوم وصورته أن يبعث القاضي نساء يطلبن في البيت وأعواما ياخذون السفلى

امتناع الخصم بلا عذر ولو كان عذرا يصح ترك صلاة الجمعة تأمل (قوله وهذا هو القياس) قال الرمي اسم الاشارة وراجع الى قوله واحكامنا لم يجوزوا الهجوم تأمل (قوله وتركوا الخ) أي اصحاب بيتنا (قوله وأجرة الاشخاص في بيت المال) قال في لسان المحاكم وفي القنية و ينبغي أن ينصب انما فاحتى بقصد الناس من يدى القاضي و يفهمهم و بقصد الشهود و يفهمهم و يسمى بى الادب و يسمى صاحب المجلس و الجواز اوفضاؤه ياخذ من المدعى شيئا لانه يعمل له باقعا للشهود على الترتيب وغيره لكن لا ياخذ أكثر من درهمين ولولا كراهة أن ياخذوا من يعملون له من المدعين والمدعى عليهم ولكن لا ياخذوا الكل مجلس أكثر من درهمين والرجالة ياخذون أجورهم من يعملون له وهم المدعون لكنهم ياخذون في المصروف نصف درهم الى درهم واذخر حوا الى الراتب لا ياخذون لكل فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم وأربعة هكذا وضعه العلماء لا اتقاء الكار وهي أجور أمتالهم وأجرة الكاتب على من يكتب له السكابة وأجرة ٢٠٤ التواب على القاضي واذابت أمينا للتعديلات والمجمل على المدعى كالحقيقة قال عبد الله الترمذى مؤنة الرجالة على المدعى في الابتداء فإذا امتنع فعلى المدعى عليه وكان ذلك استحسانا مال إليه للرجوفان القياس

والعلو كليا هو وهذا هو القياس فله عمر رضى الله عنه والعاصمون من بعده وتركوا فيه القياس فان كان المدعيون يسكن دارا بأجرة وامتنع من الحضور اختلوا في تحصيل السباب والاصح انه يسهر والتعير الضرب بالسامير اه فان كانت الدار مشتركة فحرمها الحاكم لأجل أحد الشركاء لباقي أن يرفعوا الأمر اليه ليرفع السامير وليس هذا من العدل كذا في التواريخ وفيها السلطان الختم على باب المدعيون وان لم يوافق بيته تضيقا عليه حتى يقتضى الدين اه فعلى هذا وضعه في الجاويش في زماننا وفي البرازية ويستعين باعوان الوالى على الاحضار وأجرة الاشخاص في بيت المال وقيل على المتصرف في المصروف نصف درهم الى درهم وفي الخارج لكل فرسخ ثلاثة دراهم أو أربعة وأجرة اللوكل على المدعى وهو الاصح وفي الذخيرة انه الشخص وهو المأمور بإزالة المدعى عليه وأطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان والاستعانة به أو لاسيغافا حقه قبل الهجر عن الاستغافا بالقاضي لكنه لا ينبغي به الاذا عجز القاضي واذابت عزمه عن الحضور وقابله بقدره وذكر الصدر الشهيد الاختلاف في قبول القاضي القصص من المحصور والمذهب عندنا ان لا ياخذها اذا جلس للقضاء ولا ياخذها ثم ذكر الاختلاف في أن القاضي يؤخذ بما كتب فيها والمذهب لا الا اذا أقر بلفظه صريحا وفي السراج الوهاج و ينبغي للقاضي أن يتخذ كتابا جامعيا وبقعه بحيث يراه أهله لشهادته لا ذميا ولا عبدا ولا ميا ولا من لا يجوز شهادته فيكتب التحمومة ويجعلها في ظهره ويجعل لكل شهر خطرا (قوله ويردهدية الامن قريب أو من جرت عادته به) أي لا يقبل القاضي هدية ما رواه البخاري عن أنى جند الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الازدي قال له ابن التتية على الصدقة واسمعه الله فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي الى فقال عليه الصلاة والسلام هلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أهدي اليه أم لا قال نعم بن عبد

المدعى في الابتداء فإذا امتنع فعلى المدعى عليه وكان ذلك استحسانا مال إليه للرجوفان القياس ويردهدية الامن قريب أو من جرت عادته به أن يكون على المدعى في الحالين المزمي ياخذ الاجر من المدعى وكذا البعوث للتعديل اه كلام القنية اه (قوله واذابت عزمه عن الحضور وقابله بقدره) قال الرمي هذا صريح في انه لا يدفعه من الرهان فلا يقبل فيه قول المضمر ولا قول عدل واحد ولا النساء للمجلس ولا يتصور تفرده البعد الاجتماع

مع الشخص كما يفهم جميعه من كلامهم فلو اختلف لا يثبت تفرده وفي شرح المختار ولامتنع الخصم العزير عن الحضور مجلس القضاء عزه بما يرى من ضرب أو سفع أو حبس أو تعيس وجهه على ما رواه اه وفي البرازية فان عرض الطينة وامتنع الخصم بقوله هل تعرف انه القاضي فان قال نعم أشهد عليه ما شهد عند القاضي عاقبه على ذلك ويستعين باعوان الوالى على الاحضار اه وفي فتاوى فائز الهداية اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عنه القول قول الرسول في ذلك ولا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم هروبه لا يقوله يؤدب على التفرط له اه وموضوع الدؤال في رجل ثبت عليه حق وخرج من عند القاضي بالتسليم مع رسول ليرضى خصمه بالدفع أو بالعين (قوله ويجعلها في ظهره) قال الرمي القمطر بكر القاف وفتح الميم وسكون الطاء قال في القاموس القمطر كعمل والقمطرى والقمطر بالفتح شاذ (قوله ابن التتية) قال الرمي بلام مضمومة وحكى فتحها وخطاؤه متشابهة حكة وحكى المنذرى تحريكها قال ابن ديدن يترك بطن من الازدي قال الاشبه بهمزة مفتوحة وسكون التاء قال وشرك ثم قيل انها اسم امه عرف بها وكان اسمه عبد الله كذا قاله الزكي في التنقيح لا لفظا الجامع الصحيح

العزيز رضي الله عنه كانت الهدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة
 قتله دليل على تحريم الهدية التي سبب الولاية ويجبر بها على صاحبها ما تنص رد على
 مالها ووضعها في بيت المال كالمطعم كافي فسخ القدير فان كان المهدي يتأذى بآرديها
 ويعطيه مثل قيمتها كذا في الخلاصة وفي المعجزات اذا دخلت الهدية من الباب نحت الامانة
 من الكوة وقيل نعمان الاقطع الفرق بين الهدية والرشوة ان الرشوة ما كان معاشرا لا اعانة
 بخلاف الهدية وفي خزانه المفتين مال يعطيه ولا يكون معاشرا والرشوة مال يعطيه بشرط ان
 يعينه و ذكر الهدية في الكتاب ليس احتراز باذبحرم عليه الاستعراض والاستعارة ممن يحرم عليه
 قبول هديته كافي الخاتمة وانما يقبل هدية القريب لمأقربا من صلة الرحم و رد هدايا قطعية وهي حرام
 وأطلقوه ومقيد بالحرمة فخرج ابن المثلث ومقيد بان لا تكون له خصومة وانما يقبل من له عادة
 للعلم بانها ليست للقضاء له شرط ان لا يكون له خصومة وان لا يرد على العادة فيرد الكل في
 الاول وما زاد عليها في الثاني وقيد غير الاسلام بان لا يكون مال المهدي قد زاد فقيد وما زاد ماله
 لا بأس بقبوله ونظار الطيف في كلام المصنف يقتضي انه يقبل من القريب وان لم تكن له عادة
 بالاهداء في كلام بعضهم ما يقتضي انه لا يجني لادان يكون له عادة والا فلا يقبلها منه الا ان
 يكون لغرضه ثم لا يسر لان الظاهر ان المانع ما كان الا للقرع على وزان ما قاله غير الاسلام في الزيادة
 والحاصل ان من له خصومة لا يقبلها مطلقا ومن له خصومة له فان كان له عادة قبل القضاء قبل
 المعتاد والا فلا في تذبذب القلائس ولا يقبل هدية الا من ذي رحم محرم أو من والي أو ولي الامر منه
 أو وال مقدم الولاية على القضاء اهـ فعلى هذا انه ان يقبلها من السلطان ومن ما كبله المعنى
 الان بالبناءه وانصرف في التارخانية على من ولاه وفي فسخ القدير وكل من عمل للمسلمين عملا
 حكمه في الهدية حكم القاضي اهـ فظاهر انه يحرم قبولها على الوالي والمفتي وليس كما قال فقد
 قال في الخاتمة ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم
 على المسلم وانما يمنع منه القاضي اهـ لان اراد بالامام امام المجامع وفي التارخانية من
 خصوصياته عليه الصلاة والسلام ان هداياه وقضاها الى المفتي مطلقا به انما يهدي الى
 العالم لعله بخلاف القاضي وأشار المصنف الى ان القاضي لا يبيع ولا يشتري في مجلس القضاء وغيره
 وهو الصحيح لان الناس يساهلون له لاجل القضاء كذا في الخاتمة هذا اذا كان يكتفي المؤتمن من بيت
 المال أو يعامل من يتحياه والا لا يكره ولو باع مال المديون أو الملت لا يكره كذا في البرازية وفي فسخ
 القدير ويجب ان يكون هدية للمستقرض للقرض كالهدي للقاضي ان كان المستقرض له عادة
 قبل استقرضه فاهدي الى المقرض فليقرض ان يقبل منه قدوما كان يهديه بلا زيادة اهـ وهو
 سهو المتقول كما تمتناه آخر المحاوله انه يعمل حيث يمكن مشروعا مطلقا (قوله ودعوة خاصة)
 أي رد هدايا فلا يحضر هدايا جلت لاجله أطلقه فتمهل ما اذا سكن الداعي لها القريب و ذكر
 العاوي ان هذا قولهما قال محمد بن عيسى و ذكر المحصاف انه يجيبها بالاخلاق واختاره المؤلف
 في الكافي وانما ترك التقييد في التخصيص اعتمادا على ما استثناء في الهدية فلا حسن ان يقال
 ولا يقبل هدية ودعوى خاصة الا من محرم أو ممن له عادة فان القاضي ان يجيب الدعوة الخاصة من
 اجنبية له عادة بانها كالهدي فلو كان من عادة الدعوة له كل شهر مرة فهداه كل اسبوع بعد
 القضاء لا يجيبه ولو اتخذها طعاما كثر من الاول لا يجيبه الا ان يكون ماله قد زاد كذا في التارخانية

ودعوة خاصة

(قوله وكل من عمل
 للمسلمين عملا الخ) قال في
 النهر الظاهر المراد
 بالعمل ولاية فاشتمن
 الامام أو نائبه كالساعي
 والعاشر اهـ وبه يتدفع
 مخالفتها لمافي الخاتمة
 بالنسبة الى المفتي تأمل
 (قوله وفي التارخانية
 من خصوصياته عليه
 السلام ان هداياه له)
 ذكر الخصوصية يفيد انه
 ليس لامام غيره صلى الله
 تعالى عليه وسلم قبولها
 والا تنفقت الخصوصية
 تأمل ثم رأيت في النهر
 بحث كذلك وهذا يؤكد
 حل الامام في كلام الخاتمة
 على امام المجامع

قديما الخاصة احتراز عن العامة فان له أن يحضرها بشرط أن لا يكون لصاحبها خصومة واختلاف في الخاصة والعامة فقبل ما دون العشرة خاصة والعشرة وما فوقها عامة واختار في الهداية أن الخاصة هي ما لو لم صاحبها أن القاضي لا يحضرها الا بتخذهها والعامة هي التي يتخذها وان لم يحضرها وحكي عن أبي علي النسفي أن العامة دعوة العرس والختان وما سواهما خاصة وفي فتح القدر عندى أنه حسن لأن الغالبان العامة هاتان وربما مضى عمر ولم يعرف من اصطنع طعاما عاما ابتداء لعامة الناس بل ليس إلا هاتين الحصلتين أو بخصوص من الناس أو لكونه اضبط فان معرفة كون الرجل لو لم يحضر القاضي لم يصنع أو يصنع غير محقق فانه أمر مبطن وان كان عليه لأمر ليس كضبط هذه وتكفي عادة الناس في ذلك وعادة الناس هي ما ذكر النسفي اه وعندي أنه ليس بحسن لأن العامة عرفها بالتخصص في هاتين لأن الحقيقة كذلك وكذا طعام القديوم من سفر الحج وفي زماننا يصنع طعام عام في الميادين فالتقدم في الهداية وفي السراج الواجب أنه اصح ما قيل في تفسيرها اه واختاره شمس الأئمة السرخسي كافي المراج وفي الخلاصة وهو الصحيح وخبر به فاضحان في فتاواه بقوله وانما يعرف الخاص من العام الى آخره ولم يحل غيره فخاله النسفي ليس بضابط فضلا عن كونه اضبط وكونها لا يعملها الا لاجل القاضي ليس محقق وبعضه يعلم بالصرح وبعضه يعلم بالقرائن كالصرح (قوله وشهد الجنازة ويعود المرن) لأن هذا من حق المولى على المسلم في الحديث للمسلم على المسلمت حقوق اذا دعاه بحسبه وانما عرض بعوده وادامات يحضره واذا لقبه بـ مسلم فليس اه واذا استدعاه بنحبه وادعاه على شتمه كذافي النهاية وهو لا يسقط بالقضاء لكن لا يجلب مكته في ذلك المكان وانما يعود بشرط أن لا خصومة له والا فلا (قوله وليسو بينهما جلوسا) أي يجب على القاضي التسوية بين الخصمين في الجلوس للحديث اذا ابتلى أحدكم بالقضاء فليدوس بينهما في المجلس والنظر والاشارة ولا يرفع صوته على أحد الخصمين من دون الآخر رواه احمد بن زاهر بن وهب وعنده رواه الدارقطني ولأن في عدم التسوية مكسرة لقب الا آخر فجلوسهما بين يديه ولا يجلس واحد عن يمينه والاخر عن يساره لأن لليمين فضلا اطلق في التسوية بينهما فحمل الشر يف والوضيع والاب والابن والصغير والكبير والمحرم والعبد والسلطان وغيره ولذا قال في النوازل والفتاوى الكبرى خاتم السلطان مع رجل فخاص السلطان مع القاضي في مجلسه ينبغي للقاضي أن يقوم من مقامه ويجلس خصم السلطان فيه ويقعد على الارض ثم يقضي بينهما اه وهذا دليل على أن القاضي يقضي على السلطان الذي ولاء والدليل عليه قصة شريح مع علي رضي الله عنه وشمل المسلم والذي فسوى بينهما كافي فتاوى قاضي الهداية وقد بالجلوس لأنه لا يجب عليه التسوية بينهما بالقلب وان كان أفضل فقد حكي في الإلزامية أن أبو يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم اني لم أمل الى أحد الخصمين حتى بالقلب الا في خصومة نصراني مع الرشيد لم أسويتهما ووضعت على الرشيد مكي وعما حكي عن أبي يوسف أن خادما من أكره خدام الخليفة جاء مع خصمه للدعوى فترافع على خصمه فامر أبو يوسف بالساواة فلم يجتثل فقال القضا باغلام اتيتي بعمر والنخاس يسبع هذا الخادم وأرسل شنه الى أمير المؤمنين فاستوى وانقضت الدعوى فذهب الخادم الى الخليفة وقص عليه ما جرى وبكى بكاء شديدا فقال له لو بائع لا جرت يسعه ولم أردك الي على رجة الله تعالى وينبغي للخصمين أن يجتوا بين يديه ولا يترفعان ولا يقيمان ولا يجتنيان ولو فعلا ذلك منعهما القاضي تعظيما للملك كما يجلس المتصلين بين يدي العلم

وشهد الجنازة ويعود
للربيع وليسو بينهما
جلوسا

(قوله وعندي أنه ليس
بحسن الحج) قال في النهر
وأنت خير بان هذا بعد
ان ادعى أن الغالب كون
الدعوة العامة هاتين
غير وارد

تضلع له ويكون بعدهما عنه قدر فراعين أو نحو ذلك من غير أن يرفع أصواتهما وتقف أعوان
القاضي بين يديه فيكون أهيأ وقد علمنا الخلاف بين الشيخين في ابتداء القاضي لهما بالسؤال وفي
فتح القدير هنا والأصح عندنا أنه يستنطقه ابتداء للعلم بالمقصود ولا يتجهل على المحصوم ولا يتجوههم
وينبغي أن يقوم بين يديه إذا جلس الحكم رجل يمنع الناس عن التقدم إليه مع سوط يقال له الجلواز
وصاحب المجلس يقيم المحصوم بين يديه على البعد والشهود يقرب من القاضي (قوله) وليتقن عن
مسارة أحدهما وإشارته وتلقين حجة وضافته) أي وليتجنب عن هذه الأشياء لأن فيها تهمة
ومكرمة لقاب الأخر والمسارة من سار في أذنه وتساو واتناجوا كذا في القاموس والمعنى أنه
يجتنب الكلام معه خفية قيد بما ذكرناه لا يلزمه اجتناب بل قلبه إلى أحدهما لأنه ليس في
وسعه كالقيم وفي الولو التحية ولا ينبغي للذي يقوم بين يدي القاضي أن يسار أحدهما من المحصمين في
جلس الحكم لأنه نائب القاضي اه وأما منه من ضافة أحدهما فإرواه الحسن فقال جاء رجل
فقرل على علي رضي الله عنه فاضافه فلما فرغ قال اني أريد أن أخاصم قال له تحول فإن النبي صلى
الله عليه وسلم سلمنا أنان نصف المحصم الاومه صحه قيد بضافة أحدهما لأن أن يضيفهما معا
لما رويناه (قوله والمزاح) أي وليتقن للمزاح في المصباح مزح مزاح من باب نفع ومزاح في الفتح
والاسم المزاح بالضم وهو الدعاية والمزاح المرة وما زحت مزاح من باب قاتل قتالا اه وفي الضاح
الدعاية بالضم المزاح من دعب لعب اه فعلى هذا المزاح اللعب وأشار إلى أنه لا يضحك في وجهه
أحدهما فلا يقوم له إذا قدم بالاولى فلوقال المصنف والمزح لكان أولى لأنه يجتنب المزح سواء
ما زحه أحد أو لا سواء كان مع أحد المحصمين أو مع غيرهما مراده إذا كان في مجلس الحكم وأما في
غيره فلا يكثر منه لأنه يذهب بالمهابة (قوله وتلقين الشاهد) أي يجتنب لأن فيما عاينه أحدهما
على الأثر أطلقه فتعلم ماذا كان في موضع تهمة أولا واستحسنه أبو يوسف في غير موضع التهمة
لأنه قد يقول اعلم مكان أشهد لهامة المجلس وهو نوع رخصة عنده رجوع إليه بعد ما قولي القضاء
والعزيمة فيما قال أنه لا يتجاوز نوع تهمة وفي فتح القدير وظاهر الجواب ترجيح ما عن أبي يوسف
وفي القسبة من باب المغني والغتوي على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء إن ياتجربته وكذا في
البرازية من القضاء والتلقين أن يقول له القاضي كذا ما يستغديه علما وذكر الصدر أنه أن
يقول له كيف تشهد وانما يقول له ثم تشهد وأما أثناء القاضي فالصحيح أنه لا بأس به في مجلس
القضاء وغيره لكن لا يفتي أحد المحصمين كذا في خزائن الفتاوى وفي الملتقط فاما اليوم فقد ظهرت
المذاهب الأربعة كانت مسئلة لا يعرف جوابها في مذهب القاضي اه قيد الشاهد ليس أن أنه
لا يفتن المدعي بالاولى وفي الثانية ولو أمر القاضي رجلين ليعلم الدعوى والمحصومة فلا بأس به
خصوصا على قول أبي يوسف

وليتقن عن مسارة أحدهما
وأشارته وتلقين حجة
وضافته والمزاح وتلقين
الشاهد

﴿فصل﴾

﴿فصل في المجلس﴾

﴿فصل في المجلس﴾ قد علمنا أنه مما يلزمه القاضي على المجتمع عن إيفاء الحق وتزوير إفكان من
عمله فذكره وهو في اللغة المنع وهو مصدر رحبه من باب ضرب ثم أطلق على اللوض وجع على
حبوس مثل قلس وفلوس كذا في المصباح ودليله الكتاب أو نفوا من الأرض والراذية المجلس
والسنة عليه عليه الصلاة والسلام رجلا بالتهمة والاجماع عليه وكان في المعبد إلى زمن علي رضي
الله عنه فبني مئذنة وهو أول من بناه في الإسلام ومما اتفقا ولم يكن حصينا لكونه من قصب
فانفلت الناس منه فبني آخر ومما عجبوا كان من مدبر وفي ذلك يقول علي

(قوله والتاء التثنية القوية) صوابه التثنية كما في القاموس والمراد على الفتح وقد تسمع على ما هنا في النهر والفتح (قوله ولا وطاء) قال في الصباح لوطاء وزان ٢٠٨ كآب الهاء المولى موقد ووطأ الفراء بالضم فهو على مثل قرب فهو قريب اه وقال في

عنتار الصباح وللهاد الفراء ومهد الفراء بطة ووطأ وياه قطع (قوله) وقد يدفع بان نص محمد الخ قال في النهر هذا سهو وذلك انه نقل في الخلاصة يخرج بالكفيل فسقط التاء في نصه اه وذكروه المرمل ثم قال والجهان الزاوي وقع في ذلك فقال وذكر واذا ثبت الحق للدي امره يدفع ما عليه من ابي حنيفة في الثمن والقرض والمهر المهر وما التزمه بالكفالة القاضي ان الكفيل يخرج بخانة الولد في الخ والنز في فتاوى القاضي يخرج بالكفيل (قوله) فظاهره ان المذهب لا يحبس كذا قال في النهر ايضا وفي حاشية ابي السعود عن الحموي خرج صدور الشريعة بان المذهب يحبس (قوله) كذا قال في شرح عتقنا كذا قال في شرح ادب القضاء ايضا وذكر ان التسمية يفتى في انه لا يحبس في اول وهلة (قوله) وقامه في شرح ادب القضاء للفتاوى

والاحسن اطلاق الكتاب من الامر بالاغما مطلقا فلا يجهل بحسبه وذكر الشارح ان الصواب انه لا يحبس كذا في بعض الشرح في بعضها وقامه في شرح ادب القضاء للفتاوى انه لا يحبس وعليها كتب الرمي مستكلا لها وقد علمت ما فيها من السقط

شرح أدب القضاء للمصنف والاحسن إطلاق الكتاب من الأمر بالإبقاء مطلقاً فلا يجعل بحسبه
 وذكر الشارح أن الصواب أنه لا يحبس حتى يسأله فإن أقران له مالا أمره بالدفع فإن أتى بحسبه
 والأصل المسمى عن السنة إن له مالا فإن برهن أمره بالدفع فإن أتى بحسبه وانحرف واختلف القول
 للمدعي في الأشياء الأربعة وللدعي عليه في غيرها اهـ ونقله في البناء عن المصنف وهو خلاف
 المذهب ولكن يقال للمدعي عن ماله إذا طلب المديون إجماعاً كذا في شرح الصدر أطلق الحق
 فعمل القليل والكثير ولو دأبوا وهو سدس درهم ولو قال بحسبه بطلب المدعي لكان أولى كذا كره
 فاضحيان وقال شرح بحسبه من غير طلبه كذا في البناء ولو قال المديون أبيع عرضي وأقضي ديني
 أحله القاضي ثلاثة ولا يحبس مولاه عقار بحسبه ليعبه ويقضي الدين ولو ضمن قليل إن وجد
 المديون من يقرضه ليقضي به دينه فلم يفعل فعمله غلط كذا في البرازية وفي كراهية القنعة ولو كان
 للمديون حرفة تقضي إلى قضاء دينه فامتنع منها لا يصد اهـ وأطلق القن فعمل الأجرة الواجبة لانتها
 عن المنافع وشمل ما على المشتري وما على البائع به دفع البيع بينهما باقالة أو خيار وشغل رأس مال
 السلم بعد الإقالة وما إذا قضى المشتري المبيع أو لا أو شغل في دخول الأجرة تحت قولهم أو التزمه
 بعد أن لم يفعل عن المنافع وبغافوت المحال فإن دخلت تحت ما كان بدل مال حسبه عليها على فذوى
 فاضحيان أيضاً ولا يحبس عليها على ما أفق به ولم أر من صرح بها لكن لم يذكر المؤلف بحسبه على
 العين المنصوبة هناك كره في كتاب الغصب بنى الإقامات إذا امتنع لأمس من دفعها غير مدع
 لهلكها فانه يحبس عليها وصارت مقصورة ومافي تهذيب القلاني وهو إذا ثبت الحق بأقرار
 أو بحكم ينسكه أو يثبت فعمل المطلوب عن تسليمه وطلب الطالب بحسبه أمره بحسبه في كل عين
 بقدر على تسليمها وفي كل دين زامه بدلا عن مال كتمن المبيع وبديل القرض والمقصوب ونحوه
 أو بالزامة بعد كالمهر والكفالة اهـ أولى كالأبني ونحوه الحكم بالنيكول بخلاف من قيد بثبوت
 الحق بالينة أو الأقرار وأشار المؤلف إلى حبس الكفيل والأصل مع الكفيل بما التزمه والأصل
 بما زامه بدلا عن مال ولكفيل بالأمر حبس الأصل إذا حبس كذا في الخطب وفي البرازية يمكن
 المكفول له من حبس الكفيل والأصل وكفيل الكفيل وإن كثروا اهـ وإلى تعدد حبه لتعدد
 الطالب فلو حبس بدين ثم جاء آخر ادعى الدين عليه أخرجه من الحبس وجع يشتمو بين المدعي
 فإن برهن على دعواه كتب اسمه واسم الأول ثم إن برهن آخر كتب اسمه أيضاً وحسبه لكل ويكتب
 التاريخ أيضاً كذا في البرازية وأطافه فأدان المسلم بحسب بدين الذي والمستان وعكسه وفي
 البرازية له على رجل دين لأحدهما أقل وللاخر ألا أكثر لصاحب الأقل حبه وليس لصاحب
 الكثير إطلاقه بالرضا وإن أراد أحدهما إطلاقه بعد ما رضيا بحسبه ليس له ذلك وفي القنعة حبس
 لصاحب الدين الأقل فله صاحب الدين الأكثر إطلاقه ليكتب ويؤديه اهـ وإلى أنه لا يحبس
 مع المديون أحد غير كفيله فإذا زام حبس المرأة لا يحبسها مع الزوج ويحبس في بيت الزوج كذا في
 البرازية فإذا حبست المرأة زوجها لا تحبس معه كذا في الخلاصة وفي ما لا الفتاوى إذا غلب عليها
 الفساد اختار للتأخير حبسها معه اهـ وفي خرافة الفتاوى استحسب بعض المتأخرين أن تحبس
 معه إذا كان مخوفاً عليها اهـ وفي البرازية واستحسن بعض المتأخرين أن تحبس المرأة إذا حبس
 الزوج وإن كان قاضي شاملاً لمن يحبسها معه صيانة لها عن القهور له وقيد المهر بالمهر لأنه لا يحبس
 في المؤجل ويصدق في الأعمار وعليه الفتوى وفي الأصل لا يصدق في الصداق بل يفصل بينهما في قوله

(قوله ولكن) قال
 المدعي عن ماله الخ قال
 الرمي يعني أن يقال
 المديون من القاضي أن
 يقال صاحب الدين له
 مال سأل القاضي بالإجماع
 اهـ قلت وسأقي في أثناء
 القول لا تسمية لوقال
 المديون حلقه أنه ما يعلم
 في عصر بحسبه الخ (قوله)
 كتمن المبيع وبديل
 القرض) مثال لقوله
 في كل دين زامه بدلا عن
 مال وقوله والمقصوب
 مثال لقوله في كل عين
 الخ فالمراد عين المقصوب
 لا بدله

(قوله ثم اعلم ان فاضلان في الفتاوى راجع الاقتصاد على الاول الخ) قال الرمي قال الطرسوسي في أنفع الوسائل قال القاضي نحر الدين الفتوى على أنه ان كان الدين وجب بدلا عما هو مال فالقول قول مدعي اليسار وان كان وجب بدلا عما ليس بمال فان وجب بعقد مباشر باختياره فكذلك لا يوجد دليل اليسار وهو المبادلة والتزامه الدين باختياره والما للقول قول مدعي الاصدار لانعدام دليل اليسار اه وفي التهرثم ما جرى عليه المصنف تعالفتدوري قال الامام فاضلان ان عليه الفتوى كذا في أنفع الوسائل معزى الى الفتاوى ٣١٠ الكبرى الخاصي وهذا ليس من فتاواه وانما الذي فيها ان كل ما هو بدل كتمن المبيع

ومجمله كذا في البرازية ثم اعلم ان فاضلان في الفتاوى راجع الاقتصاد على الاول فقال وقال بعضهم وان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وقن المبيع فالقول قول مدعي اليسار مروى ذلك عن أبي حنيفة وعليه الفتوى لان قدرته كانت فائتة في المبدل فلا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال فالقول للدين وقال بعضهم ما وجب بمقدمه لم يقبل قوله وان لم يكن بدلا عما هو مال اه فقد علمت ان الفتوى على الاول وهو انه لا يجيب الا فيما كان بدلا عن مال فلا يجيب في المهر والكفالة على المفتي به وهو خلاف مختار المصنف تعال صاحب الهداية وذكر الطرسوسي في أنفع الوسائل انه المذهب المفتي به فقد اختلف الافتاء فيما التزمه بعقد ولم يكن بدل مال والعمل على ما في المتنونه لانه اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالمتبع ما في المتنونه كما في أنفع الوسائل وكذا يقدم ما في الشروع على ما في الفتاوى وقيل القول للدين في الكل وقيل للدائن في الكل وقيل بحكم الزا في الا في الفقهاء والصاوية والزا في كافي القاموس والكسر الهشمة والجمع ازاه اه ومجمعه الكراييسي في الفروق وفي المسألة انه تناهر الرواية وبه علم ان ما في المختصر خلاف ظاهر الرواية والمفتي به وأطلق المديون فدخل للمكاتب والسعد المأذون والصبي المحصور فانهم يحسبون لسكن الصبي لا يحسبون بدين الاستملاك بل بحسب والده أو صبيته فان لم يكونا أفرافا القاضي رجلا يبيع ماله في دينه كذا في البرازية (قوله لا في غيره ان ادعى الفقر الا ان يشتت غيره عنه فخصه بما رأى) أي لا يحسبه في غير ما ذكرنا بما كان بدلا عن مال أو لم يقر بمقدان ادعى انه مبيع لان الاصل في الادعى العسرة والمديعي يدعي امرارا ضا وهو الضاء فلا يقبل منه الا بدنيته ويدخل تحت الغير تسم صور بدل الحمام وبدل عتق نصيب الشر لمك وبدل المصسوب ونفقة الزوجات ونفقة الاقارب وأروش الخنايا وبدل دم العمد وما تأخرون المهر بعد الدخول وبدل المتلفات وذكر الطرسوسي وأخطأ صاحب الفتاوى في نقل الحكم في الخلع فانه حله مع من المتاع والقرض وقال القول قول رب الدين ولا يلتفت الى ما قاله المديون وهو المرأة أو الاخت اه وقد يقال ان بدل الخلع مما التزم به مقدم الخلع بمال عقد بايجاب وقبوله بكل بدل الصلح عن دم العمد فانهم جعلوا فيه القول قول المديون مع انه التزمه بعقد كذا بشكل موجب المهر فانه التزمه بعقد وهو نظير الكفالة بالبرك من مقتضى اطلاقهم الكفالة وما التزمه بعقد ان لا يقبل قوله فيما مقتضى تنقيد المهر بالخلل قبول قوله لانها كلهم المؤجل لانها لا تلتزمه الابداء تعاق المبيع وذكر الطرسوسي

وبدل القرض لا يقبل قوله وقيل قوله فيما عداه وعليه الفتوى اه وهذا اختيار البلخي (قوله وذكر الطرسوسي انه المذهب) حيث قال فقهر لنا من هذه القول كلها ان المذهب المفتي به

لا في غيره ان ادعى الفقر الا ان يشتت غيره عنه فخصه بما رأى

ان القول فيما لم المديون يبدل هو مال أو يعتقد وقع باختياره قول المدعي لا قول المديون اه (قوله وبه علم ان ما في المختصر خلاف ظاهر الرواية والمفتي به) قال الرمي أما كونه خلاف ظاهر الرواية فلا في المسألة وأما كونه خلاف المفتي به فلا في فاضلان مع ان فاضلان قال الفتوى على انما وجب بعقد مباشر باختياره

فان

القول قول مدعي اليسار بل ولكن ما في المختصر عليه اصحاب

المتون وذكر الطرسوسي انه المذهب المفتي به فلما قل ان يقول ليس على خلاف المفتي به فتمام (قوله وبدل المصسوب) أي لاحتنه فلا يخالف الفاعل من القلاني وفي الخ عن أنفع الوسائل جعل ذلك في الاقرار بالنصب أي لا في التبت بالبرهان ونصه وفي أنفع الوسائل قوله وبدل المصسوب معناه اذا عترف بالنصب وقال انه فقير وقال المصسوب منه موسر وتصادف على الهلاك أو حبس لاجل العلم بالهلاك كان القول قول الناصب في العسرة لا قول المصسوب منه هكذا ذكره العتاني وتاج الشرع في وجود الدين الذي برغم انما دعاهم اه (قوله وذكر الطرسوسي الخ) اعلم ان الطرسوسي نقل عن عدة كتب ان القول للدعي فيما كان

بدل مال لافي غيره كالهر و بدل الخلع وتقبل من عدة كتب آخر ان القول للديعي فيما كان بدل مال أو التزيمه بعقد كالهر و بدل
الكفالة وعن بعض الكتب القول للديعي فيما التزيمه بعقد باشره لا بعازمه حكايه دون مباشرة عقد فان وه نا يوجب التسوية
بين ما كان بدلا عن مال أو غيره قالت و انت خير بان الالتزام بعقد يتحمل قولهم ما كان بدل مال فيكون قوله سم أو التزيمه بعقد من
عطف العام على الخاص ثم لا يخفى ان ذكرهم للمهر مع بدل الخلع يشعر باعاده حكمه ما على اختلاف القولين قال فان ماليس
بدل مال كالهر يصدق فيه التزيمه ان يقول ان المالح كذلك لانه لا فرق بينهما ما كان كالتزيمه بعقد باشره والعلة لتشمله ما كان
هذا القائل يقول ما يعضه من المبيع والغرض دليل يساره بخلاف ما التزيمه بالعقد ومن قال ٢١١ ان ما التزيمه بالعقد كذلك

يقول ان اقدمه على
العقد دليل قدرته واعتبر
هذا القائل الاقدام على
العقد لا بالقدرة ولا شك
ان المالح كذلك ولذا
فصل بين للمهر للمحل
والمؤجل من المؤجل
لا يعتبر دليلا على القدرة

ثم يسأل عنه

لحسم التزام دفعه حالا
بمختلف المجلل نعم يبقى
الشك في بدل الصلح
عن دم العدد فانه مترم
بعقد ولم يحصل دليل
القدرة ويمكن الجواب
بانه التزيمه احدا لنفسه
للدفع عنها القصاص
فكيف يكون بمرة المكروه على
ذلك العقد فلا يلزم منه
قدرة على ما التزيمه به
(قوله قال في المخط ان
شأنه من الخ) ومثله
ما في شرح ادب القضاء
وهذا معنى قول محمد

فان ادعى المدينون انه لم يسمعه ليس بمال و ادعى الدائن انه ممن متاع لم يذ كرها الاصحاب وينبغي ان
يكون القول فيها قول المدينون ان يقع رب الدين البينة اه وفي نقضات للبرازية وان لم يكن لها
بينة على يساره وطلب من القاضي ان يسأل من جيرانه لا يجب عليه السؤال وان سال كان حسنا
فان سال فاجره عدلا ان يساره ثبت اليسار بخلاف سائر المدينون حيث لا يثبت اليسار بالاخبار وان
قالا معناه انه موسر او بخلاف ذلك لا يقبله القاضي اه و لو قال المدينون حلفه انه ما يعلم افي عصر
يحييه القاضي الى ذلك وحلفه انه ما يعلم اعساره فان حلف حبه بطلبه وان لكل لا يحبه كذا في
البرازية معز بالي المحلواني والمراد بقوله غناه قدرته الا على قضاء الدين فلو كان المحسوس مال
في بلد آخر بطلته بكفله فان علم القاضي عسرته لكن له مال على آخر يتقاضى غريمه فان محسوس
غيره لموسر لا يحبه كذا في البرازية وقباس الاولى انه لو كان له مال غائب لا يحبه وقوله بمأراى
اى لا يتقدر بلدته وحسه وانما هو موقوف الى رأى القاضي لانه لا يخبر والتسارع لقضاء الدين واحوال
الناس فيه متفاوتة وقدره في كتاب الكفالة بشيرين أو ثلاثة وفي رواية الحسن باربعة وفي رواية
الحماوى بنصف المحلول والصحيح ما ذكره المصنف كافي البرازية فلو رأى القاضي اطلاقه بعد
يوم فظاهر كلامهم ان له ذلك قال في المحيط ان شاء يسأل عنه قبل مضي شهر اه وذكر الصدر
الشهيد ان كان الرجل لينا أو صاحب عيال وشكى عياله الى القاضي حسم شهر اثم سال عنه وان
كان وقتها حسمه ستة أشهر ثم سال عنه وهذا اذا كان حاله مشكلا عند القاضي ولا عمل بمظهره
(قوله ثم يسأل عنه) أى يسأل القاضي عن المحسوس بعد حسمه بقدر ما يراه من جيرانه فان قامت
بينة على اعساره اطلقه ولا يحتاج الى لفظ الشهادة وشروطه في الصفري والعزل الواحد يكفي والاثنان
أحوط وكيفية ان يقول المقيم ان حاله حال الميسرين في نفقته وكسوته وحالته ضيقة وقد اخترنا حاله
في السر والعلانية ولا يشترط لسماعها حضور رب الدين فان كان غائبا سمعها وأطلقه بكفله
كذا في البرازية قال الطرسوسى والمستور كالعدل وأما الفاسق فلا يقبل خبره وتعب الزبلى في
ذكر العدالة وانه من كلامه انه نقل المذهب اه وفيه نظر قوله في الخلاصة والبرازية وانما
يسأل من الثقات اه وهم العدول فليس ذكرهم من كلامه ثم اعلم ان قولهم ان الواحد يكفي مقيد
بما اذا لم يكن الحال منازعة اما اذا كان حال منازعة بان ادعى المطلوب بانه موسر و ادعى الطالب

بعد ذكر التقدير هذا اذا اشكل على أمره افتقرام غنى اما اذا لم يشك أمره سال عنه عاجلا يعني اذا كان ظاهر الفقر اقرب
البينة على الافلاس وأخلى سبيله اه (قوله وان كان وقتها) سباني تفسير الواقعة قيل قوله و بيته السار أحق (قوله قال
الطرسوسى والمستور كالعدل) أقول نص عبارته بعد تعقبه كلام الزبلى الا انه في والاحسن عندي أن يقال ان كان رأى القاضي
مواقف القول هذا الواحد المستور في العسرة بغيره وان لم يكن موافقا معنى ان القاضي لا رأى له في هذا الوقت في حال هذا المحسوس
لام جهة العسرة ولا البسرة فيشترط ان يكون المجر بالعسرة عدلا كما قالوا في الاخبار بالعزل عن الوكالة فانه بلا جاع اذا اخبر
الوكيل فاسق بالعزل وصدقه الوكيل فيما اخبر به من العزل انه يعزل (قوله فليس ذكرهم من كلامه) قلت بل قد بدأت

التصريح بالعدالة في منية الحق التي هي تخصيص القضاوى الكبرى للقاضي (قوله هل يقبل السنة قبل المحبس فيه روايتان) قال في شرح ادب ٢١٢ القضاء في احدى الروايتين يقبل وبه كان يفتي الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل رحمه

الله وكان يقول له رواية في كتاب الكفاية وفي رواية لا تقبل نص عليه صاحب الكتاب في آخر الباب وبه كان يفتي حاشية المشايخ وهو الصحيح فان احضر للدعي عليه بنية تعدد المحبس قبل هذا الوقت الذي ذكرنا بالعدم فان لم يظهر له مال خلاه فشهدوا عند القاضي بذلك قال صاحب الكتاب قبل القاضي ذلك واخرجه عن المحبس وقله اه وقسمه فيه (قوله وفي البرازية ولو للمحبوس مال في بلاد الخراج) مكرر مع ما قدمه في القواعد قبل هذه (قوله اذا علم ان له مالا غائباً او محبوساً موسراً) قال الرمي الغدير في له راجع للمحبوس وموسراً نعم للمحبوس والمعنى ان المدون المعسر اذا كان له مال غائب او كان له محبوس بدين ومحبوسه موسراً لا يجبهه القاضي تأمل (قوله واذا اطلقه بلاينة فله اعادته الى المحبس كافي انفسح الوسائل) قال في النهزم احده فيه ويجب له على ما اذا وقت خصومة بلاينة ما اذا لم تقع فليس له ان يعيده لان هذا الامر منوط برأيه وقد علمت ان الدوال ومماحه ليس واجب وانما هو احتياط فاذا اقتضى رايه اطلاقه فليس له ان يعيده بعد ذلك ويدل عليه ما في البرازية اطلق القاضي

انه موسر فلا يدين اقامة البيئة كذا في السراج الوهاج معزى الى النهاية وهذا مراد اطلاق المصنف ان المحبس اولاً ثم الدوال حتى كل واحد ولكن في البرازية بان كان امر المدون ظاهر عند الناس فالقاضي يقبل بيئته الاعمار ويخطه قبل المدة التي ذكرها وان كان امره مشككاً هل يقبل السنة قبل المحبس فيه روايتان اه وفي المتن قال ابو حنيفة لا أساس للمعسر وحابسه ثم يهرين او ثلاثة ثم اسأل عنه الا اذا كان معروفاً بالمعسر فلا يحبس اه وفيه ايضا ولو معسر عليه دين وله على موسرين يعلم به القاضي يحبس المعسر حتى يطلب الموسر فاذا طال بسنه وحبس الموسر اطلق المعسر اه وفي البرازية ولو للمحبوس مال في بلاد الخراج لم يطلقه بكفيل وان علم القاضي عسرته لكن له مال على آخر يتقاضى غريمه فان حبس غريمه للموسر لا يجبهه اه وظاهر كلامهم ان القاضي لا يحبس المدون اذا علم ان له مالا غائباً او محبوساً موسراً وبه يطلقه اذا علم باحدهما (قوله فان لم يظهر له مال خلاه) اي اطلقه من المحبس لان عسرته نثبتت عنده واستحق النظر الى المصلحة الالائية فيه بعده بكونه طالباً وناهماه انه يطلقه بلا كفيل قلت الا في مال الدين لمافي البرازية ولو ثبت على رجل دين وله ورثة صغار وكان لا يطلقه من المحبس قبل الاستيثاق بكفيل لصغار اه وقدمنا انه يطلقه بكفيل اذا كان رب الدين غائباً وينبغي ان يكون مال الوقف كمال التيمم فلا يطلقه القاضي الا بكفيل فهي ثلاثة مواضع مستثناة والكلام في اطلاقه جبراً على رب الدين فلو اطلقه رب الدين من غير بنية على افلاسه ورضي المحبوس جاز ولا يتوقف على حضور القاضي كافي البرازية الا في مال التيمم فلا يطلقه الوصي وفي وصايا القنية حبس الوصي غير عايد بن الصبي ليس له ان يطلقه قبل قضاءه اذا كان موسراً وان رأى ان يأخذه منه كفيلاً او يطلقه فله ذلك ثم رقم آخر اذا كان معسراً جاز اطلاقه اه فقرر ان المعسر يجوز اطلاقه انما كان في الموسر خلاف وقد تبارضا المحبوس لما في القنية المحبوس بالدين اقام البيئة على افلاسه فاراد رب الدين ان يطلقه قبل القضاء بافلاسه واي المحبوس ان يخرج حتى يقضى بافلاسه يجب على القاضي القضاء به حتى لا يعيده رب الدين ثانياً قبل ظهور غناه اه واذا اطلقه بلاينة فله اعادته الى المحبس كافي انفسح الوسائل وأشار بقوله خلاه الى انه لا يجبهه مرة أخرى لاول ولا لغيره حتى يثبت غريمه غناه لما في البرازية اطلق القاضي المحبوس بافلاسه ثم ادعى عليه آخر مالا وادعى انه موسر لا يجبهه حتى يعلم سره اه وظهور عدم ماله بالشهادة بانه لا مال له وقال المحضافي ثبت الافلاس بقول الشهود هو فقير لا نعلم له مالا ولا عرضا يخرج به عن الفقر وعن الصغار يشهدون انه مغفل معصم لا تعلم له مالا سوى كسوته وثيابه ليس له واخترنا فامسرا وعلمنا اه وفي انفسح الوسائل ولا تكون هذه شهادة على النبي فان الاعمار بعد البشارة حادثة فتكون شهادة بامر حادثة لا بالنبي نعم عليه الشفاعة اه واعلم ان الاجماع يحبس المسموع اخبار واحد بحال المحبوس لا يكون من باب الشفوت حتى لا يجوز للقاضي ان يقول ثبت عندى انه معسر كذا في انفسح الوسائل وفي النوازل فقير لا شيء له ولا يحبس من يكفله بنفسه لا يجبهه القاضي وعلى يمينه وبين الغريم ان شاء لا زمه وان شاء ترك اه وفي الحاشية فان احضر المحبوس المال ورب الدين غائب يريد تطويل المحبس عليه فان كان القاضي يعلم بالدين ومقداره

وصاحبه فان شاء أخذ المال وغلاه وإن شاء أخضعه كغلاقة بالمال والنفس وعلى سيده ولومات الطالب والقاضي الذي حبسه وارثه لا غير قال بعضهم معنى سيده كى لا يتهمه الناس وقال بعضهم يتركه في السجن حتى يقضى الدين اهـ (قوله ولم يعمل بينهم وبين غرامه) أى لا يمنعهم من ملازمته عند الامام وقال بالمتنع عنها لكونه منظرًا انتظاره تعالى هو أقوى من انتظار العبد بالتأجيل ومعه لا ملازمة وله الله منظرًا قدرته على الايقاع وهو يمكن كل حين فيلازمونه كيلا يخفوه والدين حال مختلف الاجل لانه لا ملالة له قبل مضيه ولو كان المدينون قادرًا لظهر الفرق وبطل القياس ولذا قال في أنفع الوسائل ان الصحيح قوله دائماً هو الصحيح وفي الحديث انه ظاهر الرواية وأحسن الاقوال بل في الملازمة ما روى عن محمد انه قال يلزمه في قيامه وقعوده ولا يمنع من الدخول على أهله ولان الغناء ولان العشاء ولان الوضوء والخلاوة أن يلزمه بنفسه واخوانه وولده ومن أحب والصحيح ان الرأي فيه الى صاحب الدين ان شاء لازمه بنفسه وان شاء بغيره ولا عبرة بالمدينون في رايه وفي الحديث قالوا لا يلزمه باليالي لان اليالي ليست بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع المال في يده في اليالي خلا من زمان لا يفيد حتى لو كان الرجل يكتب في اليالي قالوا لا يلزمه في اليالي هكذا قال الفقيه أبو جعفر اهـ وفي النزاية لا يلزمه في موضع معين لانه محس ولا يمنع من دخول بيته لفاطمة أو غداة الا اذا أعطاه الباش وأعدله مكاناً للفاطمة وإن كان عمل المدينون السقي ولا يمنعهم الزوم من ذلك لازمه الا اذا أعطاه نفقته ونفقة صاله فله ان منعه من السقي ولو أبقى المدينون ملازمة الغريم وقال اجلس مع الدائن له ذلك وليس للدائن أن يجلسه في الشمس أو على الثلج أو في مكان يشتر به ولو طلب المطلوب المحبس والطالب للملازمة ملازمة ويلزمه للرأى أن تلازمها امرأتان لم يوجد حبسها في بيت مع امرأة أو حبسها على الباب والمرأة في بيت نفسها وهو على الباب وليس له غير ذلك وعن محمد المرأة لا يلزمها الرجال بالتهاريف موضع لا يخاف عليها الفساد ولا يتحلون بها وبالليل لا يلزمها النساء وفي الواقعات عليها حقه أن لا يلزمها ويجلس معها ويحبس على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان هربت الى نوبة اذا كان يامن على نفسه يدخل عليها ويكون بعيداً عنها يحفظ نفسه لانه ضروري في هذه المحاولة كما قالوا فيمن هرب بمائة انسان ودخل داره أن يدخل عليه عليه لياخذ حقه ولو ادعى على آخره لا ولم يجلس القاضي اما لا يلزم حبسه اياماً او اوطال اهـ وفي الهداية لو اختار المطلوب المحبس والطالب الملازمة فالتحارب الطالب الا اذا علم القاضي ان الملازمة يدخل عليه ضرر بين بان لا يمكنه دخول داره فينتجبه دفعاً للضرر اهـ وفي النزاية ويجوز المجلس في المسجد لقبر الصلاة لازمة للغيرم قال القاضي المذهب عندنا انه لا يلزمه في المسجد لانه في ذلك رافة تعالى به يبقى وفيها ايضاً ان كان في ملازمة الغريم نهاب قوته كلف أن يقسم كغلا بنفسه ثم معنى سيده للطالب ملازمة الغريم بل امر القاضي ان كان مقراً بحقه (قوله ورد البيئته على افلاسه قبل حبسه) لانها بيئته نقي فلا تقبل ما لم تتأيد بغيره وهو المحبس وبهذه تقبل على سبيل الاحتياط لاعلى وجه الوجوب وما ذكره في الكسب هو ما اختاره طائفة المشايخ كافي الهداية وهو الصحيح كافي النهاية وروى عن محمد قبولها وبه كان يقضى الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وتصير بن يحيى وفي تخاتمة وينبغي أن يكون مفوضاً الى القاضي ان علم انه وقع لا تقبل ينته قبل المحبس وان علم انه لن يقبل ينته فور الطرسي الواقعة بالاغلا على المدعي في القول والين بالتلفيق فيه ونظيره ما قاله المحقق في تعيين مدة المحبس ان كان المدينون سحياً باخذ القاضي برواية الكفالة من التقدير

ولم يجعل بينه وبين غرامه ورد البيئته على افلاسه قبل حبسه

والحبس لا افلاسه ثم ادعى عليه آخره لا وادعى انه معسر لا يحبس حتى يعلم غيره (قوله وارثه) أى وارث الطالب (قول) المستفاد ورد البيئته على افلاسه قبل حبسه قال الرمي هذا اذا كان امره مشكلاً اما اذا كان فقره ظاهراً بسال القاضي عنه ما جلا وقبل البيئته على الافلاس ويحسب سيده محضه تحججه اهـ ووقع التقيد باشكال امره في عبارة النزاية كما قدمه المؤلف عند قوله ثم يسال عنه موقدم هناك ان في المسئلة روايتين وقدمتها هنا لان ما هنا هو الصحيح وعليه عامة المشايخ

(قوله والظاهر انه بحث منه وليس صحيح) قال في التهر وبنفي أن يكون معناه يعني ما في الفسخ انه بين سبب الاعسار وشهادة وما في الجرم مدفوع بانهم لم يشهدوا بيسار حادث بل بما هو سابق على الاعسار الحادث بسبب الاعسار ما تقدمت به فتامه وقال الرمي أقول بل هو مقمحين ومجرد حدوث اليسار لا يمنع من ذلكا الكلام في قبول سنة الاعسار الحادث بعد ثبوت اليسار قبله غاية ما فيه ان استثناءه من تعارض البينتين مستدرك اذلا تعارض والحال هذه وانما التعارض اذا قام في وقت واحد من غير تعرض للبعدية على انه لم يذكره بصريح الاستثناء من تعارض البينتين وانما قال وكلما تعارضت سنة اليسار والاعسار قدمت سنة اليسار ٣١٤ لان معها زيادة علم الهم الان يدعي انه موسر وهو يقول اعصرت من بعد ذلك واقام

بذلك سنة ما به تقدم لان معها علم ابر حادث وهو حدوث ذهاب المال اه قوله الهم الان يدعي الخ يجوز ان يكون مجرد قومه يقع في المستلذه كره على سبيل الاعداد المبردة لا على سبيل الاستثناء تأمل اه قلت وقدمنا

وبينة اليسار احق وايد حبس الموسر ويحبس الرجل لنفقة زوجته لا في دين ولده

عن شرح ادب القضاء فان احضر المدعي عليه بينة بعد الحبس قبل هذا الوقت الذي ذكرنا بالصحة فهو اوسع القاضي بذلك قال صاحب العسكاتب اقبل ذلك واخر حجه من الحبس واقلسه وقدم المؤلف

بشهرين أو ثلاثة وان كان مقنيا اعذب بالاك كذا في البرازيه (قوله وسنة اليسار احق) أي من بينة الاعسار بالقبول عند التعارض لان اليسار طارئ والسنة للامبات وفي البرازيه كسنة الابراء مع بينة الاقراض وفي الحاشية وان شهدوا انه موسر قادر على قضاء الدين جاز وكفي ولا يشترط تعيين المال اه واستثنى في فسخ القدر من تقديم بينة اليسار ما لو قال المدعي انه موسر وقال المدعي عليه اعصرت بعد ذلك واقام بذلك سنة وانما تقدم لان معها علم ابر حادث وهو حدوث ذهاب المال اه والظاهر انه بحث منه وليس صحيح لمجر حادث اليسار بعد اعساره الذي ادعاه اطلق في قبول سنة اليسار فلو ادقوا هل وان لم يذكر واقعة دلار ملكه وفي البرازيه ولم يشترط بيان ما به اليسار لان القصور منها دوام الحبس عليه ولم يبينوا مقدار ما عاكولو يبينوا مقدار ما عاكلم يكن قبولها وقامه في القنية وفي العناية فان قيل فمقد قبل السنة على اليسار وهو لا يثبت الا بالملك وتصدق القضاء به لانهم لم يشهدوا باعتداله ولم يقبل فيما اذا أنكر المشتري جوار الشفع وانما حكر ملكه في الدار فبرهن الشفع ان له نصيبا في هذه الدار ولم يبينوا مقدار له واجب بان الشاهد على اليسار شاهد على قدرته على أداء الدين وهي لا تكون الا بملك مقدار الدين فثبت بها قدر الملك وفي النصيب لم يشهدوا بشئ معلوم فافترقا اه (قوله وايد حبس للموسر) لانه جزء التلزم فاذا امتنع من ايفاء الحق مع القدرة عليه خلافه في الحبس وأما كونه يعجز القاضي حبسه ولا يحبس حتى تظهر معاملته ففقمناه ولذا جعل صاحب الهداية قوله في الجامع الصغير انه يؤيد حبس الموسر اذا اقر على ما اذا اقر عند غير القاضي أو عند مرة فظهرت معاملته (قوله ويحبس الرجل لنفقة زوجته) لانه ظالم بالامتناع عن الاتفاق فسدنا بالامتناع لانه لا يحبس في النفقة الماضية لانها تسقط بمضي الزمان وان لم تسقط بان حكم الحاكم بها أو اصطلح الزوجان عليها فلائها ليست بسبيل عن مال ولا لزمته بعدد كساذ كرا الشارح ومراد ان النفقة الواجبة المحققة داخلة تحت قوله لا في غيره فلا يحبس عليها ان ادعى الفقر الان تثبت المرأة بيسارها فاذا ادعت المرأة بنفقة أو كسوة مقر راجعت عليه وقال اني فقير فالقول له مع عيشه ولا يحبس اذا حلف فان أفادت بينته على بيسار ومطلبت حبسه حبسه القاضي (قوله لا في دين ولده) أي لا يحبس أصل في دين فرعية لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده

في شرح قوله ثم يسأل عنه من السراج الوهاج حمز الى النهاية لو ادعى المطالب انه عسر وادعى الطالب اليسار فلا بد من اقامة السنة (قوله وقامه في القنية) حيث قال لانها قامت بالعسوس وهو منكر والبينة متى قامت للنكر لا تقبل وقولهم انه موسر ليس كذلك فيقبل اه وحاصله انهم لو شهدوا قواله بملك العقار القلاني مثلا وهو منكر لا تقبل لانه يقول لا املك ذلك العقار وهم يشهدون له بانه عليه والسنة متى قامت للنكر لا تقبل بخلاف ما اذا قالوا انه موسر لانهم لم يشهدوا به بشئ مبيته فم تكن شهادته بل على ما جعل اقامة الحبس فقبل تأمل (قوله المصنف لا في دين ولده) قال الرمي وقع الاستثناء عن حبس الابن المكبول عنه لانه اذا حبس الابن المكبول هل الكفيل حبس الابن ايرأيت بخط بعض المولى انه اذا كان كفيلا عنه لا يحبس اذا حبس هو وتلقه من القهستاني في الكفاية وقال به بشر قضاء الخلاصة وكب

ولذا

لو ادعى المطالب

نَحْنُ لَا عِبْرَةَ بِمَا قَالَ الْقَهْطَنِيُّ فِي كِتَابِ الْكِفَالَةِ فَطَابَ لِي تَحْقِيقُ ذَلِكَ فَظَنَنْتُ بِمَا أَغْتَرِ الْقَائِلُ بِسَلَمَةِ حُجَّتِهِ بِقَوْلِهِمْ لَا يَحْسِبُ أَصْلًا فِي دِينٍ فَرَعُهُ مَوْهُمَا إِنْ الْكَفِيلَ إِذَا حُسِبَ الْأَبَ قَدْ صَحَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ حُسِبَ أَصْلًا فِي دِينٍ فَرَعُهُ وَلَا يَقْتَرِبُهُ لِأَنَّهُ إِذَا حُسِبَ لِحَقِّ الْكَفِيلِ وَلِذَا كَانَ بِرَجْعِ عَلَيْهِ مَا أَدَّى فَهُوَ مَحْسُوسٌ بِدِينِهِ الَّذِي يَتَّيَّنُ عَلَيْهِ أَوْسَيْتُهُ عَلَى قَوْلِهِمْ مِنْ يَجْعَلُهُ أَضْمًا فِي الدِّينِ وَعَلَى قَوْلِ مَنْ يَجْعَلُهُ أَضْمًا فِي الْمَطَالِبَةِ فَلَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِهِمْ لَا يَحْسِبُ أَصْلًا فِي دِينٍ فَرَعُهُ لِأَنَّهُ إِذَا حُسِبَ أَجْنِبِي فَيُجَانِبُ لَهُ عَلَيْهِ تَأْمَلْ ٨٦ وَقَدْ مَنَّا بِإِبْرَةِ الْقَهْطَنِيِّ فِي كِتَابِ الْكِفَالَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ فَإِنْ لَوْزِلَ لَزِمَهُ وَأَنْ الشَّرْكَائِلَى ٢١٥ أَقْبَى بَأْسُ الْإِسْلَامِ فِي هَذِهِ

الصورة حبس الكفيل
ما يلزمه من حبس أصل
لأنه لا يفسد الكفيل
حبسه وقلمنا الفرق
نمويين عبارة القهستاني
فراحه (قوله ولكن
ينبغي أن يشبه لشيء الخ)
قال القهامة العلامة
شيخ الاسلام الشيخ محمد
الغزالي وفي جواهر
الفتاوى رجل له على

الاذا امتنع من الاتفاق
عليه

ايسه مراه او دين آخر
 بقدر اوقام السينه مائه
 لاجبس مالم تقدر على
 الحاكم ماذن قدر عليه
 بحس وهذا اختلاف ثقته
 الولد الصغر فانه بحس
 انا فيه صانعه مخرجته اه
 اقول ماذ كره الشارع
 من انه يبيع عليه ماله
 لقضاء دينه بقى من
 حبه اه ماذ كره
 الفري كذا في حاشية

ولذا لا قصاص عليه بقتله ولا يقتل مورثه ولا يحقدنقه ولا تخفف أمه الميتة بطلبه وقول لهم هناه
لا قصاص بقتله يقتضى ان المراد الاصل أباً وأماً أو جداً أباً وأماً لم تصر بهم في باب النجاشات أن
المجذوم لا قصاص عليه بقتله ولدينه فكذلك لا يحبس يدينه وفي الخط ولا يحبس الاخوان والمجذون
والمجذون الا في النقرة لولدهما اه وظاهر إطلاق قسمه انه لا فرق بين المورث والمورث ولكن ينفى
ان ينشئه لشيء وهو انه اذا كان موسراً وامتنع من قضاء دين ولده وقتلنا لا يحبس فالتامني يقضى دينه
من ماله ان كان من جنسه والا بعبه للقضاء كعبه مال المحسوس للمتنع عن قضاء دينه والبيع
عندهما بيع عقاره كقولوه و قولاً المدينين ابيع عرضي وأقضى ديني أحله التامني ثلاثة ولا
يحبسه ولوله عقاره ليعلمه يقضى الدين ولو بثمن قليل كافي البرازية وسأقي تمامه في الحجر
ان شاء الله تعالى فيبيع التامني مال الاب لقضائين ابنه اذا امتنع لانه لا طريق له الا البيع والا
ضائع وقيد بين الولدان الولد يحبس بدن اصله وبحبس القريب بدن قربه كافي النجاشية وقد
كتنف في الفوائد العقيمة ان من لا يحبس سبعة الاول الاصل في دين فرعه الثاني المولى في دين
عبد المأذون غير المدين وان مدني لا يحبس بحق الغرماء الثالث العبد لا يحبس بدن مولاه أطلقه
الشارح فظاهره ولو كان مدني الرابع المولى لا يحبس بدن مكاتبه ان كان من جنس بدل
الكاتبه وقوعه للقصاص ولا يحبس لتوقفها على الرضا الخامس لا يحبس المكاتب بدن الكتابة
وان كان ديناً آخر يحبس به لا في ومنهم من منع لانه يتمكن من اسقاطه بالتهمز ومحمده في
المبوط وعليه الفتوى كافي أنفع الوسائل السادس لا يحبس صبي على دين الاستهلاك ولوله مال
من مروض وعقار اذا لم يكن له أب ولا وصي والراي الى التامني فيأذن في بيع بعض ماله للأفله وان
كان له أب أو وصي فانه يحبس اذا امتنع من قضاء دينه من ماله ولا يحبس الصبي الا بطريق التاديب
حتى لا يجاسر الى مثله اذا اشار شرا من اسباب التعدي ففسد ما اذا كان خطافاً كذا في المبوط
من كتاب الكفالة وفي الخط ولقاضي أن يحبس الصبي التاجر على وجه التاديب لا على وجه
العقوبة حتى لا يعاطل حقوق العبادان الصبي يؤدب ليرجع عن الاعمال الذميمة السابع اذا كان
للعاقلة عطاء لا يحبسون في دية وارش ويؤخذ من السطاء وان لم يكن لهم عطاء يحبسون كذا في
البرازية ويزادها مثلان قدمناهما لا يحبس المدون اذا علم انقاضي ان له مالا غائباً ومحمداً
موسراً فصارت تسماً (قوله الا اذا امتنع من الاتفاق عليه) فحسب لانهما حاجة الوقت وهو بالمنع
قصد اهلا ك فيحسب لدفع الهلاك منه الا ترى ان له قتله دفعاً عن نفسه وهكذا حكم الاجداد

الرمل (قوله والصبح عندهما يسبح عقاراً فكيف قوله) قال الرمل الموقوف في كتاب الجحزان ماله ودينه لو كان درهم قضى بلامه وكذا إذا كانا دينارين ولودينه درهم وله دينار أو العكس يسبح في دينه وهذا بالاجماع ولم يسبح هريرة وعقار عنديا حتى خففه وعندهما يسبح كذا في تبين الكثر وفي الاختيار وقال لا يسبح وعله الفتوى وقال القاضي وفي قول صاحبيه يسبح منقوله ولا يسبح عقاره عندهما وفي رواية يسبح كما يسبح المنقول وهو الصحيح اهـ ذكره الفري (قوله وان كان له أباً ووصى ماله بحسب الخ) قال في النهر قال الطبرسي وروى عن هذا ليس للقاضي ولا ثمة يسبح عقاره ولما لمع وجودهما لا له لو كان له لامر بالمس قبل

المحبس قال ابن وهبان
وهي فائدة حسنة (قوله)
وقيد في السراج الوهاج
الولي بالصغر والفقر
قال في المنع والظاهر انه
ليس بقيد احترازي عن
البالغ الزمن الفقير فانه
في معنى الصغير كالاحترازي
فحبس أبو إذا امتنع من
الاتفاق فلهما
الظاهر وقد فهم شيئا
في بصره منه انه احترازي
(قوله وهو مشكل لان
القاضي يفرض إذا امتنع
الخ) قال في المنع إذا جمل
قوله وإذا امتنع من أن
يفرض على عدم قبوله
لما فرضه عليه القاضي
والامتناع من الاتفاق
يزول الاشكال

والجسدات وان علوا لان في ترك الاتفاق سعي في هلاكهم
والفقر فظاهر انه اذا كان بالتازمنا فقيد المحبس أبو إذا امتنع من الاتفاق على شئ من النفقة
واجبة عليه وفيه تأمل لا يخفى والمحاصل انه إذا امتنع من الاتفاق على أصله وان علا وفرغه وان
سفل وعلى زوجته حبس وفي فتح القدير ويحقق الامتناع بان تقدمه في اليوم الثاني من يوم
فرض النفقة وان كان مقدار النفقة قليلا كالداق اذ رأى القاضي ذلك فاما مجرد فرضها لو طالت
حبسه لم يصبه لان العقوبة تستحق بالظلم وهو بالمنع بعد الوجوب ولم يتحقق فهذا يقتضي انه اذا
لم يفرض لها ولم ينق الزوج عليها في يوم ينبغي اذا قدمته في اليوم الثاني أن يأمره بالاتفاق فان رجع
فلم ينق أو جعه عقوبة وان كانت النفقة مقطوعة بعد الوجوب فانه ظالم لها وهو قياس ما سلفناه في
باب القسم من قولهم اذ لم يقدم لها فرقتهم يأمره بالقسم وعدم الجور وان ذهب ولم يقسم فرقتهم
أو جعه عقوبة وان كان ما ذهب لها من الحق لا يقضي ويحصل بذلك ضرر كبير اه وفي فتاوى
قارئ الهداية اذ لم يكن الزوج صاحب مائدة وعلم القاضي انه يضارها في الاتفاق
فرض نفقتها عليه ودراهم قدر حالها وإذا امتنع من أن يفرض
شيا حبس حتى يفرض اه وهو مشكل لان القاضي
يفرض إذا امتنع فلا حاجة الى فرض
الزوج للمحبس إذا امتنع
واقفه اعلم

٢

﴿تم الجزء السادس ويليهِ الجزء السابع وأواه باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره﴾

